



ديوان المحاسبة الليبي
Libyan Audit Bureau



التقرير العام
لسنة

2023



ديوان المحاسبة الليبي

Libyan Audit Bureau

التقرير العام لسنة 2023م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسُكُمْ مَا قَدَّمْتُمْ
لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

الحضر الآية 18

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	فهرس المحتويات
المقدمة.....	المقدمة.....
الفصل الأول: الإنفاق الحكومي.....	الفصل الأول: الإنفاق الحكومي.....
9.....	الموقف المالي
10.....	الدين العام.....
10.....	الحساب الختامي للدولة
11.....	الموارد.....
17.....	التخصيص للإنفاق الحكومي.....
20.....	النفقات
29.....	الترتيبات المالية الاستثنائية لقطاعي النفط والكهرباء
الفصل الثاني: الجهات التابعة لمجلس النواب	الفصل الثاني: الجهات التابعة لمجلس النواب
31.....	المفوضية الوطنية العليا للانتخابات
31.....	مركز الرقابة على الأغذية والأدوية
33.....	جمعية الدعوة الإسلامية العالمية
الفصل الثالث: مجلس الوزراء والجهات التابعة له	الفصل الثالث: مجلس الوزراء والجهات التابعة له
36.....	ديوان مجلس الوزراء
36.....	مؤسسة الطاقة الذرية
40.....	مجمع القرآن الكريم
41.....	صندوق إعمار جنوب طرابلس ومنطقة سهل الجفارة
الفصل الرابع: القطاع المصرفي	الفصل الرابع: القطاع المصرفي
45.....	مصرف ليبيا المركزي
45	المصارف التجارية
54	المصرف الليبي الخارجي
54.....	مصرف الجمهورية
55.....	المصرف التجاري الوطني
57.....	مصرف الصحاري
60.....	مصرف شمال أفريقيا
63.....	المصارف المتخصصة
68.....	مصرف الادخار.....
68.....	الفصل الخامس: قطاع النفط
71.....	المؤسسة الوطنية للنفط
71	الإنتاج
72.....	الحفر
76.....	الاستخدامات
78.....	الشركات التشغيلية
87	

87.....	شركة أكاكوس للعمليات النفطية
98.....	شركة الهروج للعمليات النفطية
101.....	شركة مليته للنفط والغاز.....
112.....	شركة خدمات الطرق السريعة
118.....	الفصل السادس: قطاع الاستثمار
118.....	المؤسسة الليبية للاستثمار.....
128.....	المحفظة الاستثمارية طوبيلة المدى
133.....	شركة الإسكان الأردن
134.....	محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار
139.....	مجموعة أولى انرجي OLA Energy Group
150.....	الشركة الليبية للاستثمارات الأفريقية (لايكو)
157.....	الشركة الليبية للاستثمارات الأفريقية - مالي
160.....	الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية – LAFICO
164.....	شركة تطوير للاستثمار العقاري والسياحي
166.....	شركة الاستثمار الوطني
171.....	شركة الضمان للاستثمارات
176.....	الشركة الليبية للاستثمارات القابضة
179.....	شركة النافعة للمقاولات والاستثمار العقاري المساهمة
181.....	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
187.....	الفصل السابع: قطاع المالية
187.....	ديوان وزارة المالية
189.....	مصلحة الضرائب
195.....	مصلحة الجمارك
196.....	مصلحة املاك الدولة
198.....	صندوق تصفية الشركات
199.....	إدارة المؤسسات المالية والتعاون الفني
202.....	الفصل الثامن: قطاع التخطيط
202.....	ديوان وزارة التخطيط
203.....	مجلس التخطيط الوطني
204.....	المركز الليبي للاعتماد
206.....	الفصل التاسع: قطاع الخارجية
206.....	ديوان وزارة الخارجية
210.....	البعثة الليبية - نيويورك
213.....	السفارة الليبية - واشنطن
215.....	السفارة الليبية البرتغال
227.....	السفارة الليبية بجمهورية روندا

230.....	السفارة الليبية مالطا
230.....	السفارة الليبية بيلاروسيا
232.....	السفارة الليبية كرواتيا
232.....	السفارة الليبية جمهورية زامبيا
234.....	السفارة كوريا الجنوبية
237.....	السفارة الليبية بدولة رومانيا
239.....	السفارة الليبية بجمهورية بوروندي
244.....	السفارة الليبية قبرص
250	الفصل العاشر: قطاع العدل
250.....	ديوان وزارة العدل
251.....	مصلحة التسجيل العقاري
255	الفصل الحادي عشر: قطاع الداخلية
255.....	ديوان وزارة الداخلية
260.....	مركز العمليات المشتركة طرابلس
261.....	جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية
263.....	جهاز حراسة المرافق التعليمية
265.....	جهاز الحرس الرئاسي
271.....	مصلحة الجوازات والجنسية
275.....	هيئة السلامة الوطنية
277.....	جهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار
278.....	مصلحة الأحوال المدنية
281.....	الجهاز العام للشرطة الزراعية
283.....	جهاز المباحث الجنائية
286.....	الهيئة الوطنية لأبحاث وتحليل البصمة الوراثية
290	الفصل الثاني عشر: قطاع الدفاع
290.....	ديوان وزارة الدفاع
294.....	رئاسة الأركان العامة
295.....	الحسابات العسكرية بالمنطقة الجنوبية
296.....	جهاز البحوث التطبيقية والتطوير
296.....	الهيئة الوطنية لتنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية
298.....	جهاز حرس المنشآت النفطية
298.....	جهاز الطب العسكري
301.....	جهاز التصنيع العسكري
303	الفصل الثالث عشر: قطاع البنية التحتية
303.....	قطاع الاسكان
303.....	ديوان وزارة الإسكان والعمير
306.....	جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق

309.....	مصلحة التخطيط العمراني.....
311.....	جهاز تنمية وتطوير المناطق الحضرية والريفية.....
313.....	الجهاز التنفيذي لحفر وصيانة الآبار.....
315.....	جهاز استثمار منظومة جبل الحساونة الجفارة.....
319.....	قطاع المواصلات.....
319.....	ديوان وزارة المواصلات.....
322.....	جهاز تنفيذ مشاريع المواصلات.....
325.....	مصلحة الطرق والجسور.....
331.....	مطار معيتقة.....
333.....	الشركة الليبية للخدمات الأرضية.....
334.....	شركة الخطوط الجوية الأفريقية.....
340.....	شركة الخطوط الجوية الليبية.....
342.....	الشركة الوطنية العامة للنقل البحري.....
344.....	الجهاز التنفيذي للطيران الخاص.....
347.....	قطاع الاتصالات.....
347.....	الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية.....
348.....	شركة ليبيا للاتصالات والتكنولوجيا.....
349.....	شركة البنية للاستثمار والخدمات.....
350.....	شركة ليبيانا للهاتف المحمول.....
352.....	شركة الجيل الجديد.....
354.....	شركة نسر.....
356.....	قطاع الكهرباء والمياه.....
356.....	الشركة العامة للكهرباء.....
357.....	الشركة الأفريقية للمشروعات الكهربائية والميكانيكية.....
358.....	الشركة العالمية لخدمات الكهرباء (جيتسكو).....
363.....	الشركة العربية لاستشارات والخدمات الهندسية (أسيسكو).....
366.....	الجهاز التنفيذي للطاقات المتعددة.....
368.....	الشركة العامة للمياه والصرف الصحي.....
374.....	الفصل الرابع عشر: القطاع الصحي.....
374.....	ديوان وزارة الصحة.....
384.....	جهاز الإمداد الطبي.....
393.....	المركز الوطني لمكافحة الأمراض.....
403.....	الهيئة الوطنية لزراعة القرانية.....
406.....	هيئة التأمين الطبي.....
410.....	مركز طب الطوارئ والدعم.....
413.....	جهاز دعم وتطوير الخدمات العلاجية.....

420	جهاز الإسعاف والطوارئ.....
الفصل الخامس عشر: قطاع التعليم	424
424	ديوان وزارة التربية والتعليم.....
430	مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية.....
434	مصلحة المرافق التعليمية.....
436	مصلحة التفتيش التربوي.....
437	المركز الوطني للامتحانات.....
438	ديوان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.....
440	الهيئة الليبية للبحث العلمي
442	مركز ضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدرستية.....
442	جامعة طرابلس.....
446	ديوان وزارة التعليم التقني والفني.....
الفصل السادس عشر: القطاع الاقتصادي	448
448	ديوان وزارة الاقتصاد
448	مركز تنمية الصادرات
450	ديوان وزارة العمل والتأهيل
451	ديوان وزارة الخدمة المدنية
452	وزارة البيئة
454	الشركات العامة
454	الشركة العامة لخدمات المراكز الإدارية
455	الشركة الليبية العمرانية للتطوير والإنشاءات
457	شركة إدارة واستثمار المنشآت والمراقب الرياضية والشبابية
458	الشركة الليبية التركية المساهمة المشتركة
460	الشركة العامة للورق والطباعة
462	الشركة الليبية الدولية للتنمية والاستثمار القابضة
463	الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف
467	شركة الاتحاد الوطني
الفصل السابع عشر: القطاع الاجتماعي	469
469	وزارة الشؤون الاجتماعية
473	الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي
474	وزارة الرياضة
478	وزارة الثقافة
479	الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية
الفصل الثامن عشر: قطاع الحكم المحلي	481
481	وزارة الحكم المحلي
485	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للإدارة المحلية
485	جهاز الحرس البلدي

487.....	البلديات
487.....	بلدية طرابلس
492.....	بلدية العامرية
492.....	بلدية الناصرية
493.....	بلدية جنزور
494.....	بلدية الجفارة
494.....	بلدية قصر بن غشير
496.....	بلديات الزاوية
503.....	بلدية زلطن
505.....	بلدية الجميل
507.....	بلدية صبراته
509.....	بلدية صرمان
510.....	بلدية العجيلات
512.....	بلدية زوارة
513.....	بلدية الحوامد
513.....	بلدية كاباو
514.....	بلدية وازن
515.....	بلدية الحرابة
515.....	بلدية القلعة
516.....	بلدية الريانة
518.....	بلدية الزنتان
518.....	بلدية الرحيبات
519.....	بلدية الرجالان
520.....	بلدية جادو
522.....	بلدية غريان
523.....	بلدية غدامس
524.....	بلدية درج
525.....	بلدية سينافون
526.....	بلدية أولالى
527.....	بلدية الأصاكبعة
528.....	بلدية القواليش
529.....	بلدية مزدة
530.....	بلدية الشويريف
531.....	بلدية مصراته
536.....	بلدية الجفرة

539.....	بلدية ترهونة
545.....	بلدية بني وليد
549.....	بلدية زليتن
550.....	بلدية مسلاتة
551.....	بلدية الخمس
553.....	بلدية وادي عتبة
554.....	بلدية غات
554.....	بلدية سبها
556	الفصل التاسع عشر: الإبلاغ الداخلي
556.....	الرقابة على العقود والخطط التنموية
557.....	المخالفات المالية
558.....	الإدارة العامة للشؤون المالية
560.....	الإدارة العامة للموارد البشرية
565.....	مركز البحث والدراسات الاستراتيجية
569.....	مكتب تقنية المعلومات
571.....	مكتب ضمان الجودة
572.....	مكتب التعاون الدولي
575	الخاتمة

المقدمة

يسراً ديوان المحاسبة الليبي أن يقدم التقرير السنوي عن العام 2023م للسلطة التشريعية بالدولة الليبية، وفقاً لنص المادة (53) من القانون (19) لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة، متضمناً نتائج أعماله وأهم الملاحظات حول الجهات الخاضعة لرقابته وتوصياته بالخصوص.

يعكس هذا التقرير حجم أعمال ونشاطات الديوان خلال العام 2023م وفق الخطة التشغيلية المعتمدة، والذي انتهج في إعداده وعرضه تجميع وتلخيص تقارير الفحص والتقييم ومخرجات أعمال الخطة التشغيلية المصممة المستندة على توجيهه المهام الرقابية نحو الأهداف المرحلية والتوصيات الإصلاحية ذات البعد الاستراتيجي لمتخذي القرار بالدولة بما يسهم في تصحيح السياسات وتنظيم استعمال المال العام، مستعيناً بالنصوص الدستورية والقانونية التي تنظم عمله وتحدد اختصاصاته ومسؤولياته محافظاً على المهنية والاستقلالية وال موضوعية.

ويعرض التقرير في تسعه عشرة فصل الموقف العام عن الوضع المالي للدولة ونتائج مراجعة وتقييم أداء القطاعات المختلفة بالدولة، والإبلاغ الداخلي للديوان.

واذ يؤكد الديوان على ما ذكره في تقاريره السابقة بأنه يمارس مهمته وفقاً للقانون والمعايير الدولية، وهي تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة في بيئة القطاع العام ومعالجة أوجه عدم الالتزام أو القصور والضعف في الأنظمة والسياسات المعمول بها، بما يضمن حسن إدارة المال العام وتوجيهه بالشكل الصحيح، وتقييم مؤسسات الدولة وإصلاح نظمها المالية والإدارية، وينبغي مسؤولي الحكومة بالاضطلاع بمسؤولياتهم استجابة لنتائج الرقابة.

إن الديوان وهو يصدر تقريره العام يشير بأنه لا يجدر الانحراف به عن مساره المهني والموضوعي واستغلاله في الصراعات السياسية أو لتحقيق أغراض خاصة.

وفي الختام نسأل الله أن تكون قد وفقنا في إعداد وعرض هذا العمل، وأنأمل أن يجد الجميع فيه العون والفائدة بما يسهم في تطور ورقي الوطن، ولا يفوتنا في هذا المقام أن نتوجه بالشكر لكل من أسهم في إعداده حتى وصل إلى شكله النهائي.

والله الموفق وهو من وراء القصد

حفظ الله ليببيا

أ. خالد أحمد شكشك
رئيس ديوان المحاسبة

صدر في طرابلس: 2024

الفصل الأول: الإنفاق الحكومي

الموقف المالي

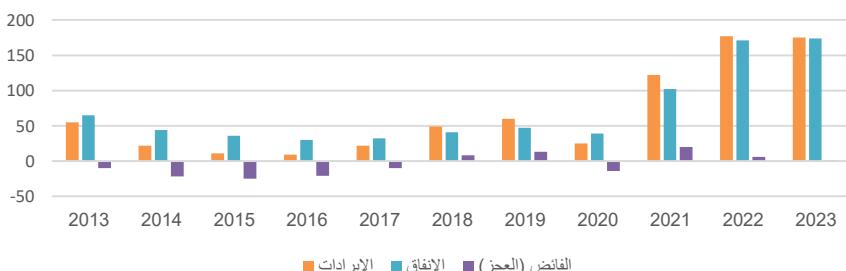
حقق العام المالي 2023م إيرادات بقيمة 175,083,959,500 دينار مقابل نفقات بلغت نحو 174,003,935,213 دينار بفائض بلغ 1,080,024,287 دينار والبيان التالي يوضح مقارنة إجمالي إيرادات الدولة ونفقاتها خلال عامي (2022م، 2023م):

البيان	2023م	2022م
الموارد السيادية والتقطية	175,083,959,500	176,866,518,870
النفقات العامة	174,003,935,213	170,588,460,048
الفائض أو (عجز)	1,080,024,287	6,278,058,822

- يعكس الموقف المالي المقارن أعلاه وجود انخفاض في الإيرادات المحققة وارتفاع في المصروفات عن سنة 2022م.
- الاستمرار في انتهاج أسلوب الإنفاق بالمقاييسة المباشرة للنفط الخام مقابل مشتقات نفطية (محروقات) حيث بلغت تكلفة المقاييسة قيمة 41,261,841,360 دينار، تم إنفاقها فعلياً دون إثباتها في سجلات وزارة المالية (إيراداً، وإنفاقاً) مما تسبي في تشوّه بيانات الدولة المالية وإظهارها على غير حقيقتها، والجدير بالذكر أن الديوان سبق وأن نبه في تقاريره لعامي 2021-2022م عن الآثار السلبية لعمليات المقاييسة.
- وفيما يلي جدول مقارنة ما بين الإيرادات المحققة ونفقات الدولة خلال الأعوام (2013-2023) باستثناء نفقات الحكومة المؤقتة بالبيضاء خلال الفترة من 2015-2020م) لعدم الإفصاح عنها.

السنة	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	مجموع السنوات
الإيرادات	175	177	122	25	60	49	22	9	11	22	55	727
النفقات	174	171	102	39	47	41	32	30	36	44	65	781
فائض أو (عجز)	(54)	1	6	20	(14)	13	8	(10)	(21)	(25)	(22)	(10)

موارد ونفقات الدولة 2013 - 2023م



يظهر الجدول استمرار العجز التراكمي من العام 2013م إلى 2023م ومن المتوقع ارتفاعه إذا ما تم احتساب نفقات الحكومة المؤقتة من العام (2015-2020م).

الدين العام

لم يطرأ تغيير على رصيد الدين العام حيث ظل كما هو ظاهر في حسابات مصرف ليبيا المركزي منذ سنة 2023م، بقيمة 84 مليار دينار أخذنا في الاعتبار من انتهاء السنتين الماليتين (2022، 2023) بتسجيل فائض مالي بنحو (6,1) مليار دينار على التوالي، وكذلك دون احتساب دين الحكومة المؤقتة بشرق البلاد والتي لم تحسب ضمن الرصيد المذكور أعلاه لعدم وجود أي بيانات رسمية بخصوصها، ويوضح الجدول التالي تفصيل رصيد الدين العام كما هو في تاريخ 31/12/2023:

الرصيد الحالى 2023/12/31	الغرض من القرض
6,567,293,696	تمويل ميزانية 2014
18,555,176,910	تمويل ميزانية 2015
20,296,060,601	تمويل ميزانية 2016
10,560,000,000	تمويل ميزانية 2017
1,412,324,301	تمويل ميزانية الطوارئ
26,706,400,000	تمويل الترتيبات المالية 2020
84,097,255,508	الإجمالي

الحساب الختامي للدولة

يعتبر الحساب الختامي للدولة من أهم التقارير المالية التي يجب على وزارة المالية إعدادها وعرضها بهدف التعرف على مركز الدولة المالي نهاية السنة المالية، حيث يتضمن الحساب الختامي بياناً بأصول الدولة وخصوم الدولة بالإضافة إلى بيان تفصيلي كامل بالمصروفات والإيرادات الفعلية والمقدرة عن السنة المالية، وكذلك بيانات كافة الحسابات الحكومية وتسويتها والحسابات النظامية كالأمانات والعهد والسلف وغير ذلك من نتائج الأعمال والعمليات التي تمت خلال السنة المالية المنتهية، والتي من شأنها مساعدة قارئ الحساب الختامي للدولة في تقييم مدى كفاءة وفاعلية تدبير واستخدام وتحصيل الموارد العامة.

خلال العام 2023 لم يحدث تغيير يذكر بخصوص مشكلة تأخر إعداد الحساب الختامي للدولة فيما زالت الحكومة عاجزة عن إعداد الحساب الختامي للدولة وفقاً للقانون والأعراف المحاسبية حيث إن آخر حساب ختامي معتمد هو عن العام 2007م، كما أعدت وزارة المالية الحساب الختامي للسنوات المالية 2008م، 2009م، حيث قام ديوان المحاسبة بمراجعتها وإبداء العديد من الملاحظات التعديلية والقانونية حولها والواردة بالتقدير السنوي العام 2022م، مما حال دون المصادقة عليهما.

الموارد

بلغت الإيرادات المحققة خلال العام المالي 2023 ما قيمته 175,083,959,500 دينار بالأخذ في الاعتبار الإيرادات غير المقيدة مقابل تصدير شحنات نفط لتوريد المحروقات بقيمة 41,261,841,360 دينار ومخصصات إضافية بواقع 7.5 مليار دينار تم تخصيصها كسلف لدعم الإنفاق العام، والجدول التالي يوضح تفاصيل الإيرادات المحققة خلال السنة المالية 2023 مقارنة مع السنة المالية 2022 م حسب مصادر التمويل:

البيان	م2022	م2023	التغير	معدل التغير	معدل المساعدة
الموارد النفطية والضرائب والإتاوات النفطية	173,206,153,762	162,954,157,941	-10,251,995,821	%93	%6-
إيرادات الضرائب والرسوم	1,381,017,575	2,413,247,933	1,032,230,358	%1.4	%75
إيرادات الجمارك	211,461,941	333,038,181	121,576,240	%0.2	%57
إيرادات الاتصالات	529,225,718	506,726,253	-22,499,465	%0.3	%4-
أرباح مصرف ليبيا المركزي	0	0	0	%0.0	-
إيرادات بيع المحروقات بالسوق المحلي	264,994,740	179,995,249	-84,999,491	%0.1	%32-
رسوم الخدمات العامة وإيرادات أخرى	319,770,054	321,701,637	1,931,583	%0.2	%1
أرصدة مرحلة في 12/31	953,895,080	798,085,562	-155,809,518	%0.5	%16-
إجمالي الموارد النفطية والسيادية	176,866,518,870	167,506,952,756	-9,359,566,114	%96	%5-
سلف من حسابات الودائع	0	7,577,006,744	7,577,006,744	%4	-
الإجمالي العام	176,866,518,870	175,083,959,500	-1,782,559,370	%100	%1-

وقد لوحظ بشأنها ما يلي:

- شهدت سنة 2023 انخفاضاً واضحاً في جملة الإيرادات النفطية والسيادية بنحو (9.3) مليار دينار عن سنة 2022 موزعة بين الإيرادات النفطية وإيرادات بيع المحروقات بالسوق المحلي وإيرادات الاتصالات والأرصدة المرحلية في نهاية العام، في حين حققت باقي البنود ارتفاعاً طفيفاً لم يتجاوز (1.1) مليار دينار.
- بلغت مساهمة الموارد النفطية في حصيلة الإيرادات المحققة نحو (93%) في حين لم تتجاوز مساهمة باقي المصادر (%) فقط.
- تشمل الإيرادات النفطية قيمة الإتاوات والضرائب المحققة من شركات عقود الامتياز والمشاركة بواقع 22,638,906,581 دينار عن سنة 2023م، ونحو 2,282,561,925 دينار عن شهرى نوفمبر وديسمبر 2022م، ومبلغ 8,075,283,016 دينار عن الفترة ما بين مارس 2018م حتى نوفمبر 2019م.
- تفتقر وزارة المالية للتقارير الدورية عن الإتاوات والضرائب المستحقة على الشركات الأجنبية التي تحدد الكلفة الضريبية المستحقة للخزانة العامة والمفروضة على شحنات النفط والغاز التي يتولى الشركاء وأصحاب عقود الامتياز وشركات المشاركة تصديرها خلال الفترة، ناهيك عن عدم الإفصاح عن العقود المبرمة مع أصحاب عقود الامتياز وشركات المشاركة والتي توضح حصة كل شريك وحقوق الدولة الليبية منها، مما أثر سلباً على المحصلة العامة للإيرادات.

- بلغت جملة الإيرادات النفطية غير المقيدة نحو 8,560,547,597 دولار وبما يعادل 41,261,841,360 دينار وهي تمثل قيمة شحنات تم تصديرها خارج منظومة وزارة المالية بالمخالفة للتشريعات النافذة مقابل توريد الاحتياج المحلي من المحروقات بحجة عدم تضمينها بالترتيبات المالية واستحالة تنفيذها وفقاً لأساس الصرف 12/1 رغم تنبية الديوان على ضرورة معالجة ملف المحروقات بالطرق القانونية السليمة.
- تعكس إيرادات بيع المحروقات في السوق المحلي الإيرادات غير المحصلة عن الأشهر (يوليو، أغسطس، سبتمبر، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر) من سنة 2022م بقيمة 179,995,249 دينار، وبالتالي عدم تحويل أي مبالغ عن سنة 2023م لحسابات وزارة المالية مقابل بيع المحروقات للسوق المحلي رغم التوسع فيها.
- تمثل قيمة الضرائب المحققة ما تم تحويله لحسابات وزارة المالية بواقع 2,413,247,933 دينار، في حين أظهرت تقارير الإيرادات الفعلية (م.م.7) الصادرة عن مصلحة الضرائب بأن الإيرادات الضريبية المحصلة خلال السنة المالية 2023م بلغت نحو 2,538,800,350 دينار، أي بفارق 125,552,417 دينار مودعة بحسابات مصلحة الضرائب ولم يتم قيدها ضمن حصيلة الإيرادات العامة نتيجة عدم التزام المكاتب الضريبية بالتحويل بشكل دوري.
- تمثل قيمة إيرادات الجمارك المحققة ما تم تحويله لحسابات وزارة المالية بواقع 333,038,181 دينار، في حين أظهرت تقارير الإيرادات الفعلية (م.م.7) الصادرة عن مصلحة الجمارك بأن الإيرادات الجمركية المحصلة خلال السنة المالية 2023م بلغت نحو 369,187,200 دينار، أي بفارق 36,149,019 دينار مودعة بحسابات مصلحة الجمارك ولم يتم قيدها ضمن حصيلة الإيرادات العامة نتيجة عدم التزام مصلحة الجمارك بالتحويل بشكل دوري.
- تمثل قيمة إيرادات الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية المحققة ما تم تحويله لحسابات وزارة المالية بواقع 506,726,253 دينار، في حين أظهرت تقارير الإيرادات الفعلية (م.م.7) الصادرة عن الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية بأن الإيرادات المحصلة خلال السنة المالية 2023م بلغت نحو 457,003,370 دينار، أي بفارق أقل مما تم تحويله لحسابات وزارة المالية بواقع 49,722,883 دينار تخص سنوات سابقة لم تلتزم الشركات بسدادها في تاريخ استحقاقها.
- إيداع مبلغ 5 مليارات دينار في حساب الودائع والأمانات تمثل قيمة دعم المحروقات عن السنة المالية 2022م التي قامت المؤسسة الوطنية للنفط بترجيعها للوزارة بإيعاز من مجلس الوزراء بدلاً من إحالتها إلى حساب الإيراد العام وفق القانون.
- عدم التزام العديد من الجهات العامة بأحكام المادة (25) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، والتي توجب على جميع الجهات المملوكة من الميزانية العامة للدولة إحالة تقارير تتضمن جميع الإيرادات التي تم تحصيلها على النموذج (م ح 7) شهرياً إلى وزارة المالية.

- من خلال تحليل حركة حساب الإيراد العام لدى وزارة المالية خلال سنة 2023م لوحظ بشأنه ما يلي:
 - افتقار وزارة المالية لكشوفات تحليلية تبين المبالغ المودعة في حساب الإيراد العام، حيث تبين تمويب مبلغ 35,289,858 دينار تحت بند إيرادات متنوعة دون الإفصاح عن مكوناته أو مصدره.
 - قيام بعض الجهات العامة بإحالة الأرصدة الدفترية إلى حساب الإيراد العام مباشرة بدلًا من إحالتها إلى الحسابات الماناظرة حيث بلغت قيمة الأرصدة الدفترية التي تم ترجيعها إلى حساب الإيراد العام مباشرة نحو 65,053,330 دينار والقيمة التي تم إحالتها إلى الحسابات الماناظرة من ثم إلى الإيراد العام بلغت 223,320,678 دينار.
- بلغت قيمة ما تم ترجيعه إلى حسابات وزارة المالية خلال السنة المالية 2023م مبلغ 288,374,008 دينار في حين بلغت قيمة الأرصدة الدفترية في 31/12/2022 نحو 1,998,012,581 دينار حسب ما أظهره جرد الخزائن والحسابات عن السنة المالية 2022م.
- عدم إلزام الجهات العامة بإحالة بواقي أرصدة الميزانية إلى وزارة المالية باعتبارها إحدى مصادر تمويل موارد الميزانية العامة وعدم قيامها بخصم قيمة الرصيد الدفترى من مخصصات الجهات غير الملزمة عند إحالة السيولة.

الإيرادات النفطية

أظهرت البيانات والتقارير الواردة من المؤسسة الوطنية للنفط خلال السنة المالية 2023م بأن إجمالي قيمة الصادرات من النفط الخام والغاز والمنتجات والبتروكيماويات نحو 28,248,550,039 دولار، في حين بلغت قيمة المتحصلات النقدية خلال السنة المالية 2023م نحو 20,196,982,846 دولار، وفق التفصيل التالي:

البيان	قيمة الصادرات	قيمة المتحصلات
النفط الخام	26,538,376,987	18,981,380,556
الغاز الطبيعي	87,169,707	572,555,472
البتروكيماويات	35,273,109	20,675,101
المنتجات النفطية الأخرى	1,587,730,236	622,371,722
الاجمالي	28,248,550,039	20,196,982,851

بلغت جملة التحويلات التي تمت من حساب الإيرادات النفطية رقم (191032) بعملة الدولار الأمريكي إلى الحساب الوسيط رقم (251) الخاص بالإيرادات النفطية بالدينار الليبي نحو 20,650,000,000 دولار أي ما يقابل 99,053,410,000 دينار وقد لوحظ بشأنه ما يلي:

- بلغت قيمة مبيعات النفط الخام والغاز والمكثفات والمنتجات النفطية والبتروكيماويات المودعة بحساب المؤسسة الوطنية للنفط الوطنية للنفط طرف المصرف الليبي الخارجي خلال السنة المالية 2023م نحو 20,196,982,851 دولار، وما أحيل

- منه إلى حساب وزارة المالية طرف مصرف ليبيا المركزي عن ذات الفترة نحو 20,650,000,000 دولار، حيث يمثل الفرق والبالغ نحو 453,017,149 دولار، إيرادات تم تحصليها خلال السنة السابقة وحالتها خلال السنة المالية 2023 نتيجة عدم التزام المؤسسة الوطنية للنفط بالتحويل بشكل دوري ومنتظم.
- تحويل جميع المبالغ من حساب الإيرادات النفطية بالدولار إلى الحساب الوسيط بالدينار دون طلب من وزارة المالية بالمخالفة لأحكام المادة (44) من القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصادر والمعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012م والتي تشرط إجراء التحويلات من العملة الأجنبية بناء على طلب صاحب الحساب.
 - قيام مصرف ليبيا المركزي بإحالة المتحصلات النقدية في تاريخ 06/09/2023م بقيمة 1,000,000,000 دولار من حساب الدولار إلى حساب الدينار بسعر بيع 4.8617 دينار للدولار الواحد بقيمة 4,861,700,000 دينار، بدلاً من التحويل بسعر الشراء 4.8375 دينار للدولار الواحد أي بقيمة 4,837,500,000 دينار حسب أسعار العملات المنشورة من قبله، الأمر الذي ترتب عنه زيادة بنحو 24,200,000 دينار في حسابات وزارة المالية، ويأياز من ديوان المحاسبة تمت التسوية بتاريخ 19/11/2023م.
 - من خلال تحليل حركة الحساب الوسيط للإيرادات النفطية بالدينار الليبي والذي يشمل إيرادات الضرائب والإتاوات النفطية بالدينار ويستعمل في معادلة الإيرادات النفطية بالعملات الأجنبية إلى الدينار الليبي، لوحظ تحويل الإيرادات المحققة خلال العام والاستمرار في الاحتفاظ برصيد أول المدة والبالغ 31,601,535,530 دينار في ذات الحساب والذي يمثل فائض الإيرادات النفطية لسنوات سابقة بدلاً من إيداعها في حساب خاص.

الإيرادات الضريبية

البيان التالي يبين حصيلة إيرادات الضرائب حسب تقارير المصلحة خلال الفترة من 01/01/2023م حتى 31/12/2023م حسب البند والنوع:

مساهمة الضريبة	معدل التغير	م2023	م2022	البيان
-	-	-	-	ضرائب الدخل على الأفراد
%0.3	%17	10,092,340	8,538,124	الضريبة على دخل التجارة والصناعة والحرف
%27	%9.5	709,488,450	647,865,325	الضريبة على الشركات
-	-	-	-	الضرائب على دخول الاعمال
%31.5	%39	803,000,506	575,074,400	الضريبة على المرتبات وما في حكمها
%0.1	%11	2,928,304	2,615,348	الضريبة على المهن الحرة
%1	%99	36,777,727	18,413,628	الغرامات
%1.4	%36	40,511,684	29,704,867	دمغة المخالفات
%37	%71	933,856,932	545,576,410	دمغة التصرف
%0.2	%58	4,666,521	2,902,566	بيع طوابع الدمغة
%0.03	%15-	820,870	967,690	ضريبة على العقارات
%100	%38	2,542,143,334	1,831,658,358	المجموع

ومن البيانات أعلاه يتضح ما يلي:

- رغم التحسن الملحوظ في إجمالي الإيرادات الضريبية بواقع (%)38 مقارنة بالسنة السابقة إلا أن ذلك لا يعكس ارتفاع معدل أداء مصلحة الضريبة بل جاءت الزيادة نتيجة التوسيع في الإنفاق العام ومبادرة ممولي الضريبة من حيث الآتي:
 - ارتفاع في جبائية ضريبة الدخل من التجارة والصناعة والحرف بواقع (%)17 والضريبة على الشركات بواقع (5.9%) والضريبة على المهن الحرة بواقع (11%) نتيجة التوسيع في الإنفاق الحكومي وحركة التجارة مقارنة بالسنة السابقة وهو أقل بكثير من معدل النمو في هذا المجال وفقاً لبيانات مصلحي الجمارك والإحصاء والتعداد.
 - ارتفاع في جبائية الضريبة على الدخل من المرتبات وما في حكمها بواقع (%)39% من إجمالي المحصلة وهو معدل قريب جداً من معدل نمو المصروفات الباب الأول بواقع (%)32، ما يؤكّد عدم مبادرة مصلحة الضريبة في تطوير العمل في مجال احتساب الضريبة على المرتبات لاسيما في القطاع الخاص.
 - لارتفاع الضريبة على المرتبات والضريبة على الدمغة في مقدمة الموارد الضريبية من حيث المساهمة في حصيلة الضريبة وبفارق كبير جداً ما يتم على اعتماد مصلحة الضريبة على الإنفاق العام وعدم الاهتمام برفع كفاءة التحصيل في البنود الأخرى.
- عدم إعداد خلاصة الإيرادات والمصروفات من قبل وزارة المالية لحساب الإيرادات الضريبية رقم (158) لمعرفة مدى التزام مصرف ليبيا المركزي بإحالة كامل الرصيد الشهري إلى حساب الإيراد العام.

الإيرادات الجمركية

البيان التالي يبين الإيرادات التي تم تحصيلها مصنفة على بنود خلال الفترة من 2023/01/01 حتى 2023/12/31

البيان	2022	2023	مساهمة الضريبة
ضريبة الاستيراد	251,280,250	339,480,980	%92
ضريبة إنتاج	0	980	0
ضريبة الاستهلاك	0	0	0
رسم مقابل خدمات التوريد	0	0	0
عوايد البلدية	12,443,780	16,989,410	%5
رسوم المنتوعات	3,750,200	7,045,760	%2
الغرامات والمصادرات	4,264,140	3,241,620	%1
ضريبة الدمغة	1,860,270	2,428,450	%1
اجمالي الإيرادات	273,598,640	369,187,200	%100

- رغم التحسن الطفيف في محصلة الضريبة الجمركية إلا أنها لا تزال متدنية ولا تتواافق مع الحركة التجارية خلال الفترة.
- عدم إعداد خلاصة الإيرادات والمصروفات من قبل وزارة المالية لحساب إيرادات مصلحة الجمارك رقم (190-79) لمعرفة مدى التزام مصرف ليبيا المركزي بإحالة

- كامل الرصيد الشهري إلى حساب الإيراد العام حيث تبين عدم الالتزام بإحالة كامل القيمة المحصلة عند نهاية بعض الأشهر.
- تمثل الإيرادات المحققة في المراكز الجمركية المنطقية الشرقية خلال السنة المالية 2023م ما قيمته 51,302,711 دينار، لم يتم إحالتها إلى حساب الإيراد العام.
 - التفاصيل في تفعيل مجلس التعريفة الجمركية كما نصت المادة (4) من القانون رقم (10) لسنة 2010م بشأن الجمارك، لمراجعة جميع الإعفاءات الممنوحة والاتفاقيات الدولية الثنائية أو متعددة الأطراف والتي تكون الدولة طرفا فيها.
 - عدم الاهتمام بفرض بعض الإصلاحات على مستوى الضريبة الجمركية واتخاذ إجراءات قانونية من شأنها إخضاع بعض السلع والبضائع للضرائب والرسوم الجمركية خاصة تفعيل قانون ضرائب الإنتاج والاستهلاك التي ظهرت بقيمة صفر ضمن المحصلة العامة.

إيرادات الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية

البيان التالي يبيّن الإيرادات التي تم تحصيلها من الهيئة العامة للاتصالات خلال الفترة من 01/01/2023م حتى 31/12/2023م:

البيان	م
من تراخيص الأجهزة اللاسلكية	1
تجديد تراخيص الأجهزة اللاسلكية	2
مقابل الخدمات المضافة	3
مقابل بيع واسترداد معدات الاتصالات	4
مقابل خدمات الأنترنت	5
تحصيص أرقام ذات التعرفة المميزة	6
إصدار شهادة اعتماد نوعي	7
تجديد تراخيص استخدام الفضاء للشركات	8
(61) من إجمالي دخل الشركات	9
إجمالي الإيرادات	457,003,370
إيرادات محصلة تخص سنوات سابقة	10
الإجمالي العام	506,726,253

- افتقار وزارة المالية إلى قاعدة بيانات فيما يتعلق بإيرادات هيئة الاتصالات والمعلوماتية مما ترتب عليه ضعف تنظيم إيرادات الاتصالات التي يتم جبايتها ومتابعتها من حيث الإيرادات غير المحصلة ومدى دقة القيمة التي يتم تحويلها ومتابعتها مع الميزانيات المعتمدة عن سنوات النشاط.
- تراخي الهيئة العامة للاتصالات في متابعة الشركات التابعة لها وإلزامها بتحويل القيم المتربعة عليها بحكم عقود تراخيص استغلال الفضاء بشكل دوري إلى حسابات الهيئة واتخاذ إجراءات رادعة تجاه الشركات المختلفة عن السداد بتطبيق المادة (33) من قانون الاتصالات رقم (22) لسنة 2010م
- عدم التزام الشركات بسداد قيمة الرسوم غير الثابتة والمتمثلة في نسبة 1% من إجمالي الإيرادات، ونسبة 2% من صافي الدخل التي نص عليها قانون الاتصالات

رقم (22) لسنة 2010م حيث إن معظم القيم التي تم تحصيلها خلال السنة تمثل في قيم عقود تراخيص استغلال الفضاء.

توزيع أرباح مصرف ليبيا المركزي

- لم يتم توزيع عوائد الخزانة العامة من رسوم الإصدار، وتوزيعات أرباح مصرف ليبيا المركزي منذ سنة 2020م المنصوص عليها بالمادة رقم (28) و(40) من قانون المصادر رقم (1) لسنة 2005م المعدل بموجب القانون رقم (46) لسنة 2012م.
- عدم اتخاذ الإجراءات والمعالجات التصحيحية اللازمة من قبل وزارة المالية في متابعة وإجراء المطالبات الالزمة لأرباح مصرف ليبيا المركزي باعتبارها إحدى مصادر تمويل موارد الميزانية العامة حيث بلغت أرباح مصرف ليبيا المركزي خلال السنتين الماليتين (2021-2022) مبلغ (5,248,369,400) دينار دون أن يتم توزيع عوائد الخزانة العامة من رسوم الإصدار، وتوزيعات أرباح مصرف ليبيا المركزي منذ سنة 2020م.

إيرادات السوق المحلي من المبيعات النفطية

أظهرت بيانات وزارة المالية أن إيرادات السوق المحلي من المبيعات النفطية (شركة البريقة لتسويق النفط) في 31/12/2023م بلغت نحو 179,995,249 دينار وهي تخص أشهر (يوليو-أغسطس-سبتمبر-أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر) لسنة 2022م، ولم يتم تحويل أي إيرادات تخص السنة المالية 2023.

التخصيص للإنفاق الحكومي

في ظل استمرار الانقسام السياسي وعدم اعتماد ميزانية سنوية لحكومة الوحدة الوطنية عن سنة 2023م وعدم قدرة الحكومة على إيجاد إطار قانوني ملائم للإنفاق بقرار ترتيبات مالية طارئة – على الأقل - وفقاً للاتفاق السياسي في ظل عدم إمكانية الاستناد على أساس الصرف 12/1 من اعتمادات العام السابق لعدم وجود ميزانية عامة معتمدة فضلاً عن عدم كفاية تلك المخصصات بالمقارنة بالخطط الطموحة للحكومة وتطبعاتها.

وعملأ بأحكام المادة رقم (8) من قانون النظام المالي للدولة والتي نصت على "إذا لم يتم إقرار الميزانية الجديدة قبل بدء السنة المالية تفتح بقرار من السلطة التشريعية اعتمادات شهرية مؤقتة على أساس جزء من اثنى عشر-جزء من اعتمادات السنة السابقة" وأحكام المادة رقم (33) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن والتي نصت على "في الأحوال التي لا تقر فيها الميزانية في موعدها يجري تحصيل الإيرادات وإنفاق المصرفوفات وفقاً للقواعد النافذة في نهاية السنة المالية السابقة" أصدر مجلس الوزراء لحكومة الوحدة الوطنية مجموعة من القرارات لتخصيص الأموال خلال العام 2023م بيانها على النحو الآتي:

- قرار مجلس الوزراء رقم (1052) لسنة 2022م بشأن إلاذن بفتح اعتمادات شهرية مؤقتة، وقرار مجلس الوزراء رقم (254) لسنة 2023م بشأن اعتماد الإنفاق الحكومي لجميع الأبواب لتكون المخصصات المقررة للإنفاق الحكومي لسنة 2023م على أساس 12/1 على النحو التالي:

الباب	المبلغ
الأول	60,000,000,000
الثاني	9,000,000,000
الثالث	12,000,000,000
الرابع	20,000,000,000
الاجمالي	101,000,000,000

- قرار مجلس الوزراء رقم (295) لسنة 2023م بشأن إقرار ترتيبات مالية استثنائية لقطاعي النفط والكهرباء على النحو التالي:

الباب	المبلغ
المؤسسة الوطنية للنفط	23,309,507,000
الشركة العامة للكهرباء	9,000,000,000
احتياطي عام للقطاعين	3,500,000,000
الاجمالي	35,809,507,000

- مجموعة أخرى من القرارات صادرة عن مجلس الوزراء خلال سنة 2023م بشأن إقرار مخصصات في شكل سلف لبعض القطاعات والبرامج خصماً من حساب الودائع والأمانات لدى وزارة المالية على النحو التالي:

القطاع	رقم قرار مجلس الوزراء	المخصص
الشركة العامة للكهرباء	2023/196	1,350,006,742
الشركة العامة للكهرباء	2023/192	1,237,000,000
وزارة الدفاع	2023/381	684,309,764
وزارة الدفاع	2023/656	1,500,000,000
وزارة الدفاع	2023/594	1,500,000,000
الاجمالي	2023/655	1,305,690,238
الاجمالي		7,577,006,744

وبذلك تكون إجمالي المبالغ المخصصة والمتحدة للإنفاق الحكومي خلال العام 2023م بموجب قرارات مجلس الوزراء بقيمة إجمالية 144,386,513,744 دينار مقسمة على النحو التالي:

البيان	المخصص
مخصصات مالية على أساس صرف 12/1	101,000,000,000
مخصصات مالية استثنائية لقطاعي النفط والكهرباء	35,809,507,000
سلف من حساب الودائع على أساس ميزانيات سنوات لاحقة	7,577,006,744
الاجمالي	144,386,513,744

وقد لوحظ حولها:

- صدور قرارات التخصيص دون النظر عن الإيرادات المتوقعة تضمنتها في تلك القرارات بجانب الموارد لبيان الوفر أو العجز المتوقع ومصادر التمويل الممكنة والمتحدة.

- غياب التخطيط المسبق بين الحكومة والقطاعات التابعة لها والتعامل مع سياسة الأمر الواقع وما يستجد من أمور ووفق ما يُتاح من موارد، مما ترتب عنه تعدد القرارات المتعلقة بإدارة الإنفاق الحكومي.
- فيما يتعلق بالقرار رقم (254) لسنة 2023 بشأن اعتماد جداول الإنفاق الحكومي على أساس 12/1 لوحظ الآتي:
 - عدم تعميم الجداول التفصيلية للقرار مما يحد دون القدرة على متابعة التخصيص والتمويل على مستوى البنود والقطاعات ناهيك عن إرياك الجهات الممولة من الموازنة العامة في عمليات الارتباط لعدم قدرتها على الوقوف على مخصصاتها المقدرة.
 - لا يزال معدل التخصيص للباب الأول في ازدياد مستمر حيث بلغ مقدار الزيادة نحو (12.9) مليار دينار عن نفقات السنة السابقة البالغة نحو (47.1) مليار دينار مع الأخذ في الاعتبار نسب التغير نتيجة اعتماد جداول المرتبات الموحدة واحتساب قيمة للإفراجات المالية المتوقع وإضافة جهات أخرى مستحدثة خلال العام.
 - انخفاض معدل مخصصات الباب الثالث بنحو (5.4) مليار دينار عن نفقات السنة الماضية البالغة (17.4) مليار دينار.
 - إغفال إدراج مخصصات دعم المحروقات التي تجاوزت (42) مليار دينار في العام السابق ضمن مخصصات الباب الرابع.
 - عدم تخصيص أي مبالغ للباب الخامس (الطوارئ) والاستفادة من مخصصاته المرصودة سابقاً في رفع معدلات التخصيص للأبواب الأخرى بدلًا من اعتبارها فائضاً يتطلب خصمها من جداول الإنفاق في حال عدم الاستخدام وفقاً لقاعدة 12/1.
- ارتفاع مخصصات الكهرباء عن المخصص المبين بالقرار رقم (295) لسنة 2023 لتصبح نحو (10.3) مليار دينار خلال العام من خلال منح سلفة من حساب الودائع والأمانات لدى وزارة المالية بواقع (1.3) مليار دينار دون الأخذ في الاعتبار السلف الممنوحة خلال السنوات السابقة التي لم تسوى بعد.
- ارتفاع مخصصات وزارة الدفاع بنحو (9.2) مليار دينار عن مصروفات السنة السابقة البالغة نحو (4.2) مليار دينار أي بمعدل زيادة (314%) عن مخصصات السنة الماضية.
- صدور قرارات تعديل ومناقلة لاحقة لقرارات التخصيص عن مجلس الوزراء دون وجود عجوزات مقابلة لها، أو العرض من وزارة المالية، ناهيك عن مناقلة جزء من مخصصات التنمية للباب الثاني وفيما يلي بعض الأمثلة:

رقم القرار	المناقلة		الجهة	ن.م
	من الباب الثاني	إلى الباب الأول		
587	19,000,000	(19,000,000)	وزارة الحكم المحلي	1
837	33,000,000	(33,000,000)	وزارة الحكم المحلي	2
867	1,500,000	(1,500,000)	قناة الامازفيجنية	3
	10,000,000	(10,000,000)	جهاز إدارة المدينة القديمة طرابلس	4
	4,000,000	(4,000,000)	الجهاز التنفيذي للطيران الخاص	5

رقم القرار	المناقلة		الجهة	ر.م
	من	إلى		
35,000,000	(35,000,000)	قوه العمليات المشتركة	6	
	(8,000,000)	صندوق موازنة الاسعار	7	
	(2,000,000)	مركز الخبرة القضائية والبحوث	8	
852	(500,000)	المركز الوطني لإدارة الازمات	9	
	(1,500,000)	مستشفى عطية الكاسح	10	
	(3,000,000)	جامعة درنة	11	
859	(15,000,000)	وزارة الخارجية	12	
846	(18,000,000)	ديوان مجلس الوزراء	13	
رقم القرار	من	إلى	الجهة	ر.م
873	(35,000,000)	وزارة الحكم المحلي	1	
771	(2,460,000)	صندوق إعمار مدني بنغازي ودرنة	2	
رقم القرار	من	إلى	الجهة	ر.م
588	(50,000,000)	مكتب النائب العام	1	

النفقات

كما يوضح الكشف التالي حجم الإنفاق الحكومي للعام 2023 م مقارنة بالعام السابق 2022 م

البيان	نفقات 2022	نفقات 2023	التغير	نسبة التغير
الباب الأول (الميزانية وما في حكمها)	50,798,570,535	62,101,902,086	11,303,331,551	22%
الباب الثاني (المصروفات العمومية)	23,310,317,064	11,465,515,488	- 11,844,801,576	-51%
الباب الثالث (ميزانية التنمية)	33,770,480,819	24,402,005,587	9,368,475,232	-28%
الباب الرابع (ميزانية الدعم)	62,709,091,630	68,457,505,308	5,748,413,678	9%
الباب الخامس (الطواري)	-	-	-	-
اجمالي أبواب الميزانية	170,588,460,048	166,426,928,469	- 4,161,531,579	-2%
خارج الميزانية	-	-	-	-
سلفة الشركة العامة للكهرباء	1,350,006,742	1,350,006,743	1,350,006,743	-
سلفة وزارة الدفاع	6,227,000,002	6,227,000,002	6,227,000,002	-
اجمالي خارج الميزانية	7,577,006,745	7,577,006,745	7,577,006,745	-
الإجمالي العام	170,588,460,048	174,003,935,213	3,415,475,166	2%

الباب الأول

بلغت جملة المبالغ المحالة للجهات المملوكة من الخزانة العامة وفقاً لقرار الاعتمادات الشهرية المؤقتة خلال السنة حسب التقارير المنشورة مبلغ 62,101,902,086 دينار، والجدول التالي يوضح مقارنة بين سنوي (2023 – 2022) على النحو التالي:

الجهة	م. 2022	م. 2023	الفرق
مجلس النواب والجهات التابعة	897,512,232	1,252,077,881	354,565,649
المجلس الأعلى للدولة	24,355,101	49,286,974	24,931,873
المجلس الرئاسي والجهات التابعة	662,718,060	759,221,845	96,503,785
مجلس الوزراء والجهات التابعة	1,219,245,296	1,794,537,470	575,292,174
وزارة الداخلية والجهات التابعة	5,942,752,532	8,332,040,886	2,389,288,354
وزارة العدل والجهات التابعة	1,196,166,209	1,658,879,537	462,713,328
وزارة الخارجية والتعاون الدولي والجهات التابعة	1,121,626,441	1,633,892,667	512,266,226
وزارة المالية والجهات التابعة	15,745,535,379	1,119,335,501	(14,626,199,878)

الجهة	ت	المillion	المillion	الفرق
وزارة الصحة والجهات التابعة	9	3,663,881,260	7,142,792,721	3,478,911,461
وزارة التربية والتعليم والجهات التابعة	10	849,172,574	17,208,201,428	16,359,028,854
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجهات التابعة	11	2,061,549,649	2,679,175,110	617,625,461
وزارة التعليم التقني والجهات التابعة	12	1,382,471,035	1,621,864,806	239,393,771
وزارة الاقتصاد والتجارة والجهات التابعة	13	287,413,352	105,255,672	(182,157,680)
وزارة الصناعة والمعادن والجهات التابعة	14	15,454,772	37,340,806	21,886,034
وزارة المواصلات والجهات التابعة	15	267,853,440	274,293,623	6,440,183
وزارة الشؤون الاجتماعية والجهات التابعة	16	350,082,257	615,123,057	265,040,800
وزارة التخطيط والجهات التابعة	17	32,200,121	23,110,498	(9,089,623)
وزارة الحكم المحلي والجهات التابعة	18	636,731,584	2,461,759,180	1,825,027,596
وزارة الدفاع والجهات التابعة	19	4,266,539,123	7,214,793,244	2,948,254,121
وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والجهات التابعة	20	823,167,852	1,746,836,808	923,668,956
وزارة الثروة البحرية والجهات التابعة	21	83,632,368	173,264,680	89,632,312
وزارة العمل والتأهيل والجهات التابعة	22	760,836,392	1,013,602,715	252,766,323
وزارة الاسكان والتنمية والجهات التابعة	23	162,722,096	92,900,547	(69,821,549)
وزارة السياحة والجهات التابعة	24	181,116,001	329,394,577	148,278,576
وزارة الثقافة والتنمية المعرفية والجهات التابعة	25	244,897,080	129,523,518	(115,373,562)
وزارة الرياضة والجهات التابعة	26	85,865,525	179,365,148	93,499,623
وزارة الشباب والجهات التابعة	27	11,457,529	13,304,047	1,846,518
وزارة الخدمة المدنية والجهات التابعة	28	10,005,499	13,142,668	3,137,169
وزارة الموارد المائية والجهات التابعة	29	16,225,474	29,280,245	13,054,771
وزارة البيئة والجهات التابعة	30	12,469,980	73,746,660	61,276,680
وزارة النفط والغاز والجهات التابعة	31	8,789,987	18,264,402	9,474,415
هيئة رعاية أسر الشهداء والمفقودين	32	8,177,627	15,709,787	7,532,160
الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية والجهات التابعة	33	147,571,041	145,382,643	2,188,398-
الهيئة العامة للاتصالات والجهات التابعة	34	32,148,659	41,769,733	9,621,074
سلف لبعض القطاعات على حساب المرتبات	35	3,925,922,376	-	-
المؤسسة الوطنية للنفط	36	3,660,304,632	2,103,431,002	1,556,873,630-
الإجمالي		50,798,570,535	62,101,902,086	11,303,331,551

ومن خلاله لوحظ ما يلي:

- بلغت جملة المبالغ الممولة بزيادة عن السنة السابقة نحو 11,303,331,551 دينار على مستوى القطاعات تمثل في مجملها مخصصات إضافية للقطاعات.
- وجود تفاوت في تمويل بعض الجهات بزيادة بقيم كبيرة نسبياً مقارنة بجهات أخرى ومقارنتها بمخصصاتها في السنة السابقة وفيما يلي بعض الأمثلة:

الجهة	المillion	المillion	الفرق
وزارة الداخلية والجهات التابعة	5,942,752,532	8,332,040,886	2,389,288,354
وزارة الصحة والجهات التابعة	3,663,881,260	7,142,792,721	3,478,911,461
وزارة الدفاع والجهات التابعة	4,266,539,123	7,214,793,244	2,948,254,121
وزارة الداخلية والجهات التابعة	5,942,752,532	8,332,040,886	2,389,288,354
وزارة الصناعة والمعادن والجهات التابعة	15,454,772	37,340,806	21,886,034
وزارة الشؤون الاجتماعية والجهات التابعة	350,082,257	615,123,057	265,040,800
وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والجهات التابعة	823,167,852	1,746,836,808	923,668,956
وزارة الثروة البحرية والجهات التابعة لها	83,632,368	173,264,680	89,632,312
وزارة الرياضة والجهات التابعة لها	85,865,525	179,365,148	93,499,623
وزارة البيئة والجهات التابعة لها	12,469,980	73,746,660	61,276,680

- التفاوت بين وزارة المالية ووزارة التربية والتعليم ناتج عن نقل مخصصات المراقبات المالية الخاصة بمرتبات العاملين بالتعليم لوزارة التربية والتعليم بدل تحميلاها على وزارة المالية في السنة السابقة حسب الآتي:

الجهة	م2022	م2023	الفرق
وزارة المالية والجهات التابعة لها	15,745,535,379	1,119,335,501	(14,626,199,878)
وزارة التربية والتعليم والجهات التابعة لها	849,172,574	17,208,201,428	16,359,028,854

- لا تتضمن مؤشرات الإنفاق على الباب الأول قيم المناقلات التي تمت خلال السنة بين الباب الأول والثاني نتيجة عدم إحالة تقارير المصارفوفات من قبل الجهات أولأ بأول.
- تتضمن مؤشرات الإنفاق على الباب الأول مرتبات ومخصصات السفارات والبعثات الدبلوماسية بالخارج خلال سنة 2023م، حيث ارتفعت مقارنة بالسنة المالية الماضية بنسبة تصل إلى (32%) على النحو التالي:

الجهة	م2022	م2023	الزيادة
السفارات والقنصليات بالخارج	1,092,027,698	1,450,846,845	358,819,147

- تتضمن معدلات الإنفاق على الباب الأول قيمة الاستقطاعات القانونية المخصومة من مرتبات العاملين بالجهاز الإداري التي تتولى وزارة المالية خصمها مركزياً خلال العام 2023م بقيمة إجمالية نحو (10,4) مليار دينار، وبؤخذ على هذا الأسلوب عدم إمكانية ترجيع المبالغ المستقطعة من الأرصدة الدفترية في نهاية السنة لدى القطاعات باعتبارها مستقطعة مسبقاً، وتمت إحالتها للجهات المعنية بها، والبيان التالي يبين حجم الاستقطاعات:

البيان	م2023
حصة جهة العمل والخزانة	4,832,357,408.90
حصة التضامن	438,812,373.00
حصة الجهاد	1,237,519,318.00
حصة المضمون	3,941,934,487.00
الاجمالي	10,450,623,586.90

- تأخر وزارة المالية في تنفيذ قرارات النقل للموظفين من جهة لأخرى والتباطؤ في إنجاز تغيير مسار مرتباتهم، الأمر الذي أدى إلى قيام بعض الجهات بإيداع قيمة التفويضات المصلحية في حساب الباب الأول ومن تم تحويل قيمة المرتبات على البند مباشرة بدلاً من تحميشه على قيمة التفويض المصلحي.
- استغلال بعض الجهات العامة لمسؤولية المتاحة والناتجة عن مرتبات (منقولين - موقوفين - تقاعد - انقطاع - عدم مباشرة الخ) في سداد قيمة المرتبات المستحقة لبعض الموظفين.
- عدم وجود حصر- فعلى لدى وزارة المالية لقيمة المرتبات المستحقة، أو الفروقات الناجمة عن تسويات العلاوات السنوية أو الترقيات الوظيفية أو المرتبات المتأخرة والمستحقة أو مقابل أرصدة الإجازات نتيجة تراكمها خلال السنوات السابقة وعدم قيام الجهات المختلفة بالإفصاح عنها.
- بلغ عدد الكادر الوظيفي في ديسمبر 2023م (2095799) موظفاً، بالإضافة للعاملين بالمؤسسة الوطنية للنفط والعاملين بالقطاع العام، وفيما يلي توضيح لمعدلات التغير في عدد الكادر الوظيفي وقيمة المرتبات:

معدلات التغير في عدد الكادر الوظيفي 2022/2023م

التغير في أعداد الكادر الوظيفي 2022 م		التغير في أعداد الكادر الوظيفي 2023 م	
الشهر	العدد	الشهر	العدد
يناير	1695-	يناير	2019111
فبراير	6721-	فبراير	2012390
مارس	441+	مارس	2012831
ابريل	571+	ابريل	2013402
مايو	13252-	مايو	2000150
يونيو	7853-	يونيو	1992297
يوليو	15050-	يوليو	1977247
اغسطس	14762+	اغسطس	1992009
سبتمبر	1129-	سبتمبر	1990880
اكتوبر	24875+	اكتوبر	2015755
نوفمبر	23257-	نوفمبر	1992498
ديسمبر	9813+	ديسمبر	2002311

معدلات التغير في قيمة صافي المرتبات 2022/2023م

التغير في القيم الشهرية للمرتبات 2022 م		التغير في القيم الشهرية للمرتبات 2023 م	
الشهر	إجمالي المرتبات	الشهر	إجمالي المرتبات
يناير	318,910,847-	يناير	2,708,550,767
فبراير	5,997,352-	فبراير	2,702,553,415
مارس	11,825,679+	مارس	2,714,379,094
ابريل	8,179,492+	ابريل	2,722,558,585
مايو	1,257,070-	مايو	2,721,301,515
يونيو	5,189,520+	يونيو	2,726,491,035
يوليو	192,423,636+	يوليو	2,918,914,671
اغسطس	167,992,340+	اغسطس	3,086,907,011
سبتمبر	89,491,798-	سبتمبر	2,997,415,213
اكتوبر	163,204,708+	اكتوبر	3,160,619,921
نوفمبر	236,441-	نوفمبر	3,160,383,480
ديسمبر	25,496,972+	ديسمبر	3,185,880,452
الاجمالي	-	الاجمالي	34,805,955,159

ويلاحظ تباين معدلات التغير في أعداد الكادر الوظيفي بين ارتفاع وانخفاض خلال العام والذي يرجع إلى عدد الإفراجات الصادرة شهرياً، والتغير في حالة الموظفين بالجهاز الإداري.

- لا تزال وزارة المالية مستمرة في تأجيل صرف المستحقات المتراءكة وتأخير سدادها (مرتبات مستحقة، فروقات، علاوات، ترقيات) نتيجة عدم توفر المخصصات مما أدى إلى تراكم الالتزامات المتعلقة بالمرتبات الأساسية لمعظم الجهات المملوكة من الخزانة العامة.

- من خلال تحليل خلاصة حساب الباب الأول (المرتبات وما في حكمها) بمصرف ليبية المركزي لوحظ بشأنها ما يلي:

- عدم تطابق رصيد آخر المدة الفعلي مع الرصيد الظاهر بخلاصة حساب الباب الأول بفارق 6,821,756 دينار.

▪ عدم وجود أي تحليل للأرصدة المرجعة لحساب الباب الأول من الجهات الممولة بنحو 133,927,952 دينار.

- غياب التنسيق بين إدارة المتابعة وإدارة الخزانة بوزارة المالية لمتابعة الحالات المالية المنفذة للجهات الممولة من الخزانة العامة ونفقاتها الفعلية، (تقرير المصاريف م / 8) وذلك لإتمام عملية إجراء الحالات (سلف التمويل) مع النفقات الفعلية والوقوف على الأرصدة المتبقية لكل جهة ممولة من الحسابات الرئيسية للدولة.

الباب الثاني

بلغت جملة المبالغ المسائلة على الباب الثاني للعام المالي 2023 مبلغ 23,310,317,064 دينار، فيما بلغت جملة المبالغ المسائلة على الباب الثاني للعام المالي 2022 م ما قيمته 11,465,515,261 دينار، بفارق 11,844,801,803 دينار بالانخفاض، وفيما يلي كشف مقارنة الإنفاق الحكومي بين عامي 2022-2023:

ر.م	القطاع	المجموع العام 2023	المجموع العام 2022	الفرق
1	مجلس النواب والجهات التابعة له	360,934,072	200,608,334	160,325,738
2	المجلس الأعلى للدولة	34,999,999	26,750,000	8,249,999
3	المجلس الرئاسي والجهات التابعة له	131,000,000	109,633,333	21,366,667
4	مجلس الوزراء والجهات التابعة له	1,561,046,013	694,263,999	866,782,014
5	وزارة الداخلية والجهات التابعة لها	685,580,673	292,083,332	393,497,341
6	وزارة العدل والجهات التابعة لها	582,650,000	325,750,000	256,900,000
7	وزارة الخارجية والجهات التابعة لها	1,085,651,101	687,870,822	397,780,279
8	وزارة المالية والجهات التابعة لها	620,182,435	1,242,753,320	-622,570,885
9	وزارة الصحة والجهات التابعة لها	1,472,458,458	1,474,371,684	-1,913,226
10	وزارة التربية والتعليم والجهات التابعة لها	146,416,666	104,300,000	42,116,666
11	وزارة التعليم العالي والجهات التابعة لها	241,716,650	140,999,993	100,716,657
12	وزارة التعليم التقني والفني والجهات التابعة لها	27,500,000	18,000,000	9,500,000
13	وزارة الاقتصاد والجهات التابعة لها	70,626,140	14,183,332	56,442,808
14	وزارة الصناعة والجهات التابعة لها	18,753,706	8,766,667	9,987,039
15	وزارة المواصلات والجهات التابعة لها	103,211,087	78,900,001	24,311,086
16	وزارة الشؤون الاجتماعية والجهات التابعة لها	153,369,838	1,085,066,666	-931,696,828
17	وزارة التخطيط والجهات التابعة لها	10,799,999	7,616,664	3,183,335
18	وزارة الحكم المحلي والجهات التابعة لها	500,100,618	203,050,000	297,050,618
19	وزارة الدفاع والجهات التابعة لها	347,649,998	1,569,591,665	-1,221,941,667
20	وزارة الزراعة والبيئة والجهات التابعة لها	58,674,998	32,966,665	25,708,333
21	وزارة الثروة الحرجية والجهات التابعة لها	12,800,000	5,900,000	6,900,000
22	وزارة العمل والجهات التابعة لها	26,356,353	9,450,000	16,906,353
23	وزارة الإسكان والجهات التابعة لها	40,549,836	33,000,000	7,549,836
24	وزارة السياحة والجهات التابعة لها	9,750,000	7,250,000	2,500,000
25	وزارة الثقافة والجهات التابعة لها	29,159,998	10,226,667	18,933,331
26	وزارة الرياضة والجهات التابعة لها	83,166,667	77,833,334	5,333,333
27	وزارة الشباب والجهات التابعة لها	46,200,000	39,000,000	7,200,000
28	وزارة الخدمة المدنية والجهات التابعة لها	7,499,999	4,750,000	2,749,999
29	وزارة الموارد المائية والجهات التابعة لها	89,773,762	6,500,000	83,273,762
30	وزارة البيئة والجهات التابعة لها	6,000,000	3,900,000	2,100,000
31	وزارة النظافة والغاز والجهات التابعة لها	6,000,000	2,750,000	3,250,000
32	المؤسسة الوطنية للنفط	2,475,000,000	14,351,443,000	-11,876,443,000
33	هيئة رعاية أسر الشهداء والمفقودين	131,759,029	265,277,086	-133,518,057
34	المؤسسة العامة للأوقاف والجهات التابعة لها	167,510,500	171,510,500	-4,000,000

الفرق	م 2023	م 2022	القطاع	ر.م
1,999,999	5,999,999	4,000,000	الهيئة العامة للإحصاء والجهات التابعة لها	35
114,666,667	114,666,667		الشركة العامة للكهرباء	36
-11,844,801,803	11,465,515,261	23,310,317,064	الإجمالي	

وباستقراء البيان السابق وتحليل المبالغ الواردة فيه يتضح الآتي:

- بلغ إجمالي المبالغ المسيلة بالزيادة لقطاع الخارجية نحو (126.2) مليون دينار عن السنة الماضية 2022م بنسبة تتجاوز (13%) حيث جاءت التوزيعات متفاوتة زيادة ونقصاناً وأخرى بشكل مبالغ فيه بين البعثات الليبية بالخارج منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

البعثة	مبلغ الزبادة	م 2023	م 2022
القنصلية العامة إسطنبول -تركيا	245,325,000	262,375,000	17,050,000
السفارة الليبية ابوظبى الامارات	14,846,418	23,300,000	8,453,582
ديوان الوزارة	151,942,768	315,276,101	163,333,333

- تجاوزت المبالغ المخصصة لصالح وزارة التربية والتعليم والجهات التابعة لها (42) مليون دينار بنسبة (40%) تقريباً عن سنة 2022م، وتركزت الزيادة على ديوان الوزارة بواقع (27) مليون دينار، والمركز الوطني للامتحانات بواقع (14) مليون زيادة عن العام الماضي.

- إحالة مبلغ 50,000,000 دينار على دفعتين بموجب إذن تمويل رقم (2023/3140) بتاريخ 2023/09/18، ورقم (2023/4673) بتاريخ 2023/12/12، إلى حساب ديوان وزارة المالية بالمخالفة لأوجه إنفاق الباب الثاني لغرض استكمال رأس مال الشركة الليبية لإدارة مشاريع المشاركة في القطاع الخاص، بدلاً من تحميela على الباب الثالث، وذلك بالمخالفة لكتاب الديوان رقم (6645) المؤرخ في 2022/9/8م بشأن عدم صحة تحويل مساهمة الدولة الليبية في زيادة رأس المال على الباب الثاني.

- بموجب إذن تمويل رقم (2023/4630) بتاريخ 2023/11/27، تم تنفيذ دعم النوادي والاتحادات الرياضية بقيمة 8,333,333 دينار من مخصصات الباب الثاني بدلاً من تحميela على الباب الرابع بالرغم من وجود بند مخصص لهذا الغرض.

- بموجب إذن تمويل رقم (2023/4633) بتاريخ 2023/11/27، بقيمة 5,000,000 دينار تمثل مخصصات الباب الثاني لدعم المؤسسات الشبابية، حيث لوحظ بشأنها قيام وزارة المالية بتحميل القيمة على الباب الثاني في حين تبين وجود مبالغ مخصصة بالباب الرابع لذات الغرض.

- من خلال تحليل خلاصة حساب الباب الثاني (المصروفات التشغيلية) بمصرف ليبيا المركزي لوحظ بشأنها ما يلي:

▪ تعلية مبلغ 39,723,899 دينار إلى حساب الودائع والأمانات، يمثل مساهمات الدولة الليبية في تجمع دول الساحل والصحراء دون وضوح المبررات.

- تفيد حواله من حساب الباب الرابع إلى حساب الباب الثاني بقيمه 439,277,923 دينار لمعالجة خطأ سابق بتغطية نفقات تخص "نفقات الدعم بالباب الرابع" خصماً من حساب الباب الثاني.
- يلاحظ أن الفرق بين قيمة أدونات التمويل الظاهر في الخلاصة والقيمة التي قام مصرف ليبيا المركزي بتسييلها خلال سنة 2023م، يمثل قيمة التحويل من حساب الباب الرابع إلى حساب الباب الثاني.
- عدم التزام وزارة المالية بإحالة كامل الأرصدة الدفترية المرجعة في حساب الباب الثاني إلى حساب الإيراد العام حيث تم ترجيع مبلغ 83,700,917 دينار للحساب، وما تم إحالته إلى حساب الإيراد العام مبلغ 83,455,780 دينار، أي بفارق 245,137 دينار.
- من خلال متابعة مذكرة تسوية حساب الباب الثاني رقم (464) في 31/12/2023م، تبين وجود مبالغ خصمت بكشف حساب المصرف ولم تسجل في الدفاتر بقيمة (9,729,876) دينار، وهذا المبلغ يمثل رصيد آخر المدة وفق ما أظهرته خلاصة الحساب، وفق الآتي:

التاريخ	رقم الحوالة	القيمة حسب المصرف
02/02/2023	3230330001	1,266,606
12/04/2023	26511820	2,651,820
09/07/2023	101231020001	2,805,911
15/10/2023	3005539610	3,005,539

- بلغ إجمالي الإنفاق خصماً من بند المتفرقات خلال سنة 2023م مبلغ 1,028,000,000 دينار، ويلاحظ بأنأغلب القرارات الصادرة بخصوص التخصيص تمت بدون عرض من وزارة المالية باعتبارها الوزارة المختصة، ولا تعكس احتياجاتاً حقيقياً مقبلاً لها.

بند تحسين العلاج والخدمات الصحية والعلاجية (الباب الثاني)
 بلغ إجمالي الإنفاق خلال سنة 2023م خصماً من بند التحسين مبلغ 175,000,000 دينار، بزيادة 7,850,000 دينار عن سنة 2022م التي بلغت نحو 167,150,000 دينار والبيان التالي يبين تفصيل الجهات المستفيدة من مخصصات هذا البند:

المستفيد	المبلغ	المستفيد	المبلغ
مستشفى الأطفال طرابلس	5,000,000	العيادة المجمعية زاوية المحجوب	1,000,000
مستشفى الزهراء التخصصي	1,000,000	المركز الوطني لمكافحة الأمراض	17,000,000
مستشفى الطب الوقائي - معيتية	15,000,000	المركز لتشخيص وعلاج العقم	3,500,000
مستشفى الظهرة القروي بنى وليد	1,000,000	المعهد القومى لعلاج الأورام صبراته	1,000,000
مستشفى العيون طرابلس	15,000,000	المعهد القومى لعلاج الأورام مصراتة	2,000,000
مستشفى المحجوب القروي	1,000,000	ديوان وزارة الصحة	5,000,000
مستشفى امعيتية	2,000,000	عيادة خالد بن الوليد	500,000
مستشفى برقن	1,000,000	مجمع العيادات الغربان - مصراتة	1,000,000
مستشفى بنى وليد	1,000,000	مجمع العيادات مصراتة	1,000,000
مستشفى تمسان القروي	400,000	مركز الطب الميداني والدعم	15,000,000

المبلغ	المستفيد	المبلغ	المستفيد
1,000,000	مستشفى جالو العام (م.العزل)	350,000	مركز السكري والغدد الصماء الشاطئي
1,000,000	مستشفى قدالين القروي	15,000,000	مركز بنغازى الطبي
500,000	مستشفى فسانو القروي	8,000,000	مركز زيتون الطبي
1,000,000	مستشفى قصر احمد القروي	10,000,000	مركز سيبها الطبي
1,750,000	مستشفى قصر احمد لعلاج السكر	8,000,000	مركز طبرق الطبي
750,000	مستشفى قمبيس	15,000,000	مركز طرابلس الطبي
1,000,000	مستشفى مصراتة للدرن والصدرية	1,000,000	مركز علاج وغضيل الكل مصراطة
750,000	مستشفى نسمة	16,000,000	مركز مصراتة الطبي
500,000	صرف الدم المركزي بنغازى	2,000,000	مركز مصراتة للعلاج الطبيعي
1,000,000	صرف الدم المركزي مصراتة	1,000,000	مستشفى ادري

الباب الثالث - نفقات التنمية والأعمال الجديدة

بلغت نفقات الباب الثالث "نفقات التنمية" للسنة المالية 2023م مبلغ 24,402,005,587 دينار، فيما بلغت النفقات خلال السنة المالية 2022م مبلغ 33,770,480,819 دينار، أي أن النفقات على المشروعات التنموية انخفضت بقيمة 9,368,475,232 دينار، وقد لوحظ الآتي:

- بلغت التفويضات المالية "غير المسيلة" والصادرة خلال السنة المالية 2023م نحو 17,160,532,621 دينار خصماً من مخصصات التنمية لسنة 2022م، تم تحديدها دفترياً على مخصصات سنة 2023م ما يسبب معه تشوهاً في الحسابات الختامية لازدواجية القيد في الدفاتر.
- تم تسليم مبلغ 12,403,050,387 دينار كنفقات تنموية ضمن الميزانية الاستثنائية للمؤسسة الوطنية للنفط.
- أصدرت وزارة التخطيط أوامر صرف عن مخصصات الباب الثالث 2023م في نهاية السنة المالية بقيمة 10,032,548,919 دينار أحيلت إلى وزارة المالية في نهاية العام، مما دفع بمجلس الوزراء لإصدار قراره رقم 580 لسنة 2023م لوزاري التخطيط والمالية بإجراء تعليمة لها في حساب الودائع والأمانات بوزارة المالية غير موزعة على مشروعات بالمخالفة لقانون النظام المالي والمادة (161) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- إعادة تدوير مخصصات بعض المشروعات المدرجة بالكشفوفات المعتمدة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (601) لسنة 2022م دون وجود مبررات جدية لوحظ بشأنها ما يلي:
 - بلغت عدد المشروعات التي أعيد تدوير مخصصاتها (66) مشروع.
 - قصور وزارة التخطيط في إجراء الزيارات الميدانية للمشروعات المعاد تدوير مخصصاتها وإعداد تقارير متابعة للمشروعات ذات الطبيعة الخاصة، والاكتفاء بمبررات الجهة التي تتنافى مع واقع المشروعات الفعلي بالإضافة إلى وضع تقديرات جزافية لا تستند إلى أسس ومعايير حقيقة.

- تدوير مخصصات مشاريع جارية وتم تنفيذ جزء كبير منها تفوق نسبة الإنجاز الفعلي نسبة الإنجاز المالي وذلك بالمخالفة لمنشور وزارة التخطيط رقم (2) لسنة 2023م والذي يشترط عدم وجود التزام مالي قائم على المشروعات الجارية المراد إعادة تدوير أرصدقها المرحلة.
- أغلب المشروعات جديدة وتم التعاقد عليها خلال سنتي 2022-2023م دون مراعاة المشروعات الجارية ذات نسب الإنجاز المتقدمة ودون مراعاة المشروعات المنتهية وعليها التزام.

الباب الرابع - الدعم

بلغ الإنفاق الحكومي على الباب الرابع – الدعم خلال العام المالي 2023م مبلغ 68,457,505,308 دينار، في حين بلغ الإنفاق الحكومي عن ذات الباب خلال العام المالي 2022م مبلغ 62,709,091,630 دينار، أي بزيادة في الإنفاق قدرها 5,748,413,678 دينار، والبيان التالي يبين بنود الإنفاق خلال السنتين الماليتين (2022-2023م):

البيان		2022م	2023م	الفرق
دعم الأدوية		1,774,999,994	3,629,533,000	1,854,533,006
دعم النظافة العامة		747,744,658	750,000,000	2,255,342
دعم المياه والصرف الصحي		358,015,844	580,000,000	221,984,156
دعم اسر الشهداء والمفقودين		276,100,000	856,018,057	579,918,057
دعم المعاشات الأساسية		350,000,000	1,658,845,000	1,308,845,000
منحة الابناء		4,621,443,800	3,413,098,000	-1,208,345,800
منحة الزوجة والبنات		2,184,711,550	3,248,523,366	1,063,811,816
دعم الزواج		1,646,500,000	0	-1,646,500,000
دعم الكهرباء والاتارة العامة		2,745,000,000	4,385,000,000	1,640,000,000
دعم المؤسسات الشبابية		20,000,000	175,000,000	155,000,000
دعم الأندية الرياضية		33,500,000	385,000,000	351,500,000
المراكز الوطني لمكافحة الامراض		0	500,000,000	500,000,000
منحة الطلبة الجامعيين		229,764,000	0	-229,764,000
منحة الطلبة المعاهد التقنية والفنية		60,236,000	0	-60,236,000
دعم المنافع الاجتماعية		0	418,980,000	418,980,000
دعم المحروقات		4,990,000,000	0	-4,990,000,000
إجمالي باب الدعم		20,038,015,846	19,999,997,423	-38,018,423
دعم المحروقات الموردة بمبادلة فقط		42,671,075,784	41,261,841,360	-1,409,234,424
الشركة العامة للكهرباء (ميراندية استثنائية)		-	7,195,666,525	7,195,666,525
الإجمالي الكلي لنفقات الدعم		62,709,091,630	68,457,505,308	5,748,413,678

ولوحظ بشأنها ما يلي:

- ارتفاع قيمة دعم الأدوية بنسبة (100%) عن السنة السابقة بسبب اعتماد وتنفيذ جزء من العطاء العام والتتوسيع في توريد المعدات الطبية وسداد بعض الالتزامات عن سنوات سابقة.

- أظهرت مذكرات التسوية الشهرية لبعض الأشهر عجزاً دفترياً نتيجة عدم تمويل الحساب أولاً بأول، حيث تقوم وزارة المالية بإصدار الصكوك دون معرفة الرصيد المتاح بالصرف.

- تحويل مبلغ 439,277,923 دينار إلى حساب الباب الثاني، يمثل مقابل ترجيع مخصصات لصالح الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي وهيئة أسر الشهداء والمفقودين سبق خصمها من الباب الثاني.

- قيام مصرف ليبيا المركزي بتعليق مبلغ 329,768,812 دينار في 31/12/2023 تمثل قيمة المرتبات الإضافية التي تم إقرارها بموجب قرار مجلس الوزراء، للمناطق المتضررة جراء الفيضانات بالمنطقة الشرقية وفق البيان التالي:

المخصص	البيان	المخصص	البيان
14,538,232	مراقب الخدمات المالية توكرة	7,214,210	مراقب الخدمات المالية الابرق
8,984,417	مراقب الخدمات المالية جرس العبيد	33,273,317	مراقب الخدمات المالية الابيار
53,447,406	مراقب الخدمات المالية درنة	97,620,450	مراقب الخدمات المالية البيضاء
17,191,227	مراقب الخدمات المالية ساحل الجبل	18,480,869	مراقب الخدمات المالية القبة
32,287,179	مراقب الخدمات المالية شحات	3,183,043	مراقب الخدمات المالية الفقير
2,593,891	مراقب الخدمات المالية وردة	38,081,039	مراقب الخدمات المالية المرج
329,768,812	الإجمالي	2,873,532	مراقب الخدمات المالية المليطانية

الترتيبيات المالية الاستثنائية لقطاعي النفط والكهرباء

أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم (295) لسنة 2023م باعتماد ترتيبات مالية لقطاعي النفط والغاز وقد نص القرار في المادتين (1 ، 2) على الإذن بإنفاق مبلغ 32,903,507,000 دينار للقطاعين منها مبلغ احتياطي قدره 3,500,000,000 دينار يتم تغطيته من الإيرادات النفطية المتوقعة تحصيلها خلال (2023، 2024م).

القائض	المفوض به	المخصص	عدد التفويضات	القطاع
763,533,500	23,139,973,500	23,903,507,000	178	المؤسسة الوطنية للنفط
65,051	12,499,934,949	12,500,000,000	43	الشركة العامة للكهرباء
763,598,551	35,639,908,449	36,403,507,000	221	الإجمالي

الترتيبيات المالية الخاصة بالشركة العامة للكهرباء

البيان التالي يوضح المخصص للشركة العامة للكهرباء وما تم تسديله خلال العام:

البيان	المخصص	المسيل	الفرق
الدراسات والاستشارات	100,000,000	7,195,666,525	1,804,333,475
العمارات والصيانة	2,000,000,000		
الانتاج	3,200,000,000		
التقليل والتوزيع	3,000,000,000		
تشييد الاستهلاك	700,000,000		
الإجمالي العام	9,000,000,000		

الترتيبات المالية الخاصة بالمؤسسة الوطنية للنفط

البيان التالي يبين المخصص والمسييل للمؤسسة الوطنية للنفط لسنة 2023م:

البيان	المخصص	المسييل	الفرق
المرتبات وما في حكمها	3,933,507,000	2,103,431,000	1,830,076,000
التشغيل والصيانة	4,950,000,000	2,475,000,000	2,475,000,000
النفقات التنموية	15,020,000,000	12,403,050,387	2,616,949,613
الاجمالى العام	23,903,507,000	16,981,481,387	6,922,025,613

- ظهر الرصيد الدفتري سالبا بمبلغ 15,208,102,887 دينار في تاريخ 2023/12/7 نتيجة لعدم تغذية الحساب قبل إعداد أذون التمويل، حسب ما أظهره دفتر الصندوق والمصرف.
- إغفال متابعة كشف حساب المصرف وقيد جميع المعاملات أولا بأول، حيث تبين وجود تحويلات للحساب أضيفت للحساب ولم تقييد بدفتر الصندوق في حينه وذلك على النحو التالي:

القيمة	تاريخ الاضافة للحساب	تاريخ القيد بالدفتر	البيان
2,589,123,250 دينار	2023/09/13	2023/12/31	م
3,940,815,500 دينار	2023/09/17	2023/12/31	م

- وجود فرق بين بيانات وزارة المالية والبيانات التي ظهرت بالخلاصة التجميعية للحساب بواقع 1,830,076,000 دينار، يتمثل في مبلغ تم تحويله من حساب الباب الثالث قبل إقرار الترتيبات المالية الاستثنائية وترجيعه للحساب في نهاية السنة المالية.
- ارتفاع مخصصات بعض البنود في ظل غياب تقارير المصاروفات القائمة بشأنها ليبيان تفاصيل الصرف والجدول الآتي يوضح ذلك:

المشروع او البرنامج	القيمة الاجمالية خلال السنة
المؤتمرات والمعارض والمهام الرسمية	179,659,000
الاتصالات	105,148,000
التأمين	655,963,000
أدوية ومواد طبية	221,634,000
نفقات السلع الاستهلاكية	520,027,000
المصاروفات المالية	1,419,638,000

- أصدرت وزارة التخطيط تفويضات مالية بقيمة 14,256,466,500 دينار كنفقات تنمية للمؤسسة الوطنية للنفط، إلا أن أغلب النفقات تمثل في مصاروفات محلها أبواب أخرى من الميزانية والبيان التالي يوضح ذلك:

اسم المشروع	القيمة
حواسيب	9,533,500
اثاث	5,479,500
سيارات	49,778,500
تدريب محلي	83,420,000
تدريب خارجي	465,634,500

الفصل الثاني: الجهات التابعة لمجلس النواب

المفوضية الوطنية العليا للانتخابات

ملاحظات عامة

- الصرف من الرصيد المتبقى بحساب الطوارئ والمرحل من السنة المنتهية في 31/12/2021م، واستخدامه لمصروفات تخص طبيعتها الميزانية التسييرية بالمخالفة للمادة (17) من قانون النظام المالي للدولة استناداً على موافقة مبدئية بالصرف دون الحصول على قرار صادر عن مجلس الوزراء.
- عدم متابعة المفوضية للأداء المالي لفروعها وقيام القسم المالي بالاكتفاء بإعداد تقارير الإيرادات والمصروفات والتسويات المصرية، فضلاً عن عدم إحالة التقارير من قبل بعض المكاتب حتى 31/12/2023م.
- عدم قيام إدارة المفوضية بالمتابعة مع مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية حيث تم تحويل مبلغ 2,796,850 دينار خصماً من حساب الإيراد الخاص بالمفوضية إلى حساب الإيراد العام دون التنسيق أو اتخاذ أي إجراء من قبل المفوضية لتحويل تلك الإيرادات.
- عدم إلغاء الصكوك المعلقة والتي تجاوزت مدتتها القانونية بالمخالفة لأحكام المادة (118-119) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- احتفاظ المفوضية بأرصدة بحساب التحول منذ سنة 2021م، دون إحالتها لحساب الإيراد العام.
- قيام المفوضية بتحميل مخصصات المكاتب مباشرة على البنود بدلاً من تحمييلها كارتباط (خارج الميزانية) إلى حين إجراء التسويات من قبل المكاتب، الأمر الذي يظهر تقرير المصروفات على غير حقيقته.

الميزانية التسييرية

فيما يلي بيان يوضح الاعتمادات المالية المفوض بها وإجمالي المصروفات عن السنة المالية 2022م 2023م:

البيان	الإعتمادات المفوض بها		الإعتمادات المفوض بها		البيان
	2023	2022	2023	2022	
الباب الأول	13,301,000	11,000,000	13,301,000	11,000,000	
الباب الثاني	8,000,000	5,000,000	8,000,000	5,000,000	
الإجمالي	21,301,000	16,000,000	21,301,000	16,000,000	
	1,108,310	21,969,430	14,891,690	21,969,430	
	(668,430)	2,220	7,997,780	1,113,190	
	(4,880)	(670,650)	11,004,880	13,971,650	

ويلاحظ بشأنها ما يلي:

- القيام بصرف دفعات مقدمة نهاية السنة المالية بقصد استنفاد البنود واستغلال السيولة المتاحة بالمخالفة للمادة (13) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن وبيانها في التالي:

البيان	القيمة	الصك	التاريخ	إذن الصرف
دفعه مقدمة لفندق باب البحر	100,000	581719	2022/11/9	11/8
قيمة إيجار شقة لعضو المجلس عن الفترة من 1/1/2023 حتى 31/12/2023	30,000	581802	2022/12/4	12/4
قيمة إيجار مكتب زيتين عن الفترة من 1/1/2023 حتى 31/12/2023	60,000	581701	2022/12/13	12/17

- تم تحويل الدفعات المقدمة على البند مباشرة بدلاً من تحويلها كارتباط إلى حين تسويتها، مما يظهر المصاروفات على غير حقيقتها.
- قيام المفوضية بتحميم الحالات مباشرة على البند بدلاً من تحويلها كارتباط (خارج الميزانية) إلى حين إجراء التسويات المالية لها الأمر الذي يظهر تقارير المصاروفات على غير حقيقتها.
- عدم تضمين قيمة الحوالة البالغة 52,000,000 دينار، ضمن تقرير المصاروفات الفعلية للباب الثاني عن الفترة من 1/1/2023 حتى 31/12/2023.

حساب الودائع والأمانات

بلغ رصيد أول المدة (الدفتري) في 1/1/2023م والظاهر في مذكرة التسوية مبلغ 13,611,580 دينار، تتمثل فيما يلي:

- قيام إدارة المفوضية بإصدار قرارات عند نهاية سنة 2022م بتعلية قيمة عدد (9) عقود تم إبرامها مع شركات مقاولات خصماً من حساب الطوارئ والتي بلغت 12,800,785 دينار مقابل بناء وإنشاء فروع للمفوضية في بعض المدن الليبية بغرض الاستفادة من الرصيد المتاح في الحساب، بالمخالفة للمادة 161 من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- قيام رئيس المفوضية بإصدار قرار رقم (67) لسنة 2023م، بتعلية المبلغ المتبقى في حساب المتفقات إلى حساب ودائع أمانات بقيمة 46,753,093 دينار، لتغطية الاحتياجات العاجلة لتنفيذ الاستحقاقات الانتخابية القادمة وعلى أن تستكمل كافة الإجراءات المالية حال القيام بصرفها خلال سنة 2024م.

الطوارئ

يوضح الجدول التالي إجمالي المقبوليات وإجمالي المصاروفات خلال السنة المالية 2022م والرصيد الدفتري خلال الفترة:

الرصيد الدفتري 2022/12/31	إجمالي المصاروفات	إجمالي المقبوليات
13,343,068	16,554,730	29,897,798

- استخدام حساب الطوارئ في إجراء مصاروفات تخص طبيعتها (أبواب الميزانية التسيرة)، يعتبر بالمخالفة للمادة (17) من قانون النظام المالي للدولة، بالإضافة إلى مخالفته قرار المجلس الرئاسي رقم (851) لسنة 2020م، حيث نصت المادة

الثانية منه بان تلتزم المفوضية بصرف المبلغ في تنفيذ العمليتين الانتخابيتين المقرر عقدها في ديسمبر 2021م، ولا يجوز استخدام المبلغ في أغراض أخرى.

- قيام المفوضية بصرف دفعات مقدمة عند نهاية السنة المالية على مصروفات تخص السنة اللاحقة بقصد الاستفادة من السيولة المتاحة في حساب الطوارئ وبيانها كالتالي:

البيان	القيمة	الصك	التاريخ	إذن الصرف
دفعه مقدمة لغرض تغذية حساب المفوضية بفتح باب البحر	179,200	987	2022/11/10	11/3
إيجارات المكاتب مدفوعة مقدماً عن الفترة من 1/1/2023 حتى 30/6/2023	302,700	1007	2022/12/29	12/18
إيجارات المكاتب مدفوعة مقدماً عن الفترة 1/7/2023 حتى 31/12/2023	184,500	1021	2022/12/29	12/20

- استخدام مخصصات بند الطوارئ في سداد مقابل أعمال الحراسة لبعض المواقع الانتخابية بمبلغ إجمالي بلغ نحو 5,230,800 دينار.

ميزانية التحول

- بلغ الرصيد الدفتري في 1/1/2023 والظاهر في مذكرة التسوية للحساب مبلغ 2,500,505 دينار وهو رصيد مرحل من السنة المالية المنتهية في 31/12/2021، ولم يتم إجراء أي خصم أو مصروفات من القيمة حسب مذكرة التسوية في 31/12/2023.

مركز الرقابة على الأغذية والأدوية

ملاحظات عامة

- عدم مسك دفتر أستاذ لحساب الأمانات ودفتر أستاذ مساعد تدون فيه المبالغ التي تقيد بالحساب أو تصرف منه بالمخالفة للمادة (163) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- قصور المركز في إعداد التسويات اللازمة لحساب الإيرادات بالمخالفة للمادة (89) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- ضعف أداء المراقب المالي في القيام بالاختصاصات المنصوص عليها في المادتين (18-20) من القانون المالي للدولة والمادة (24) من اللائحة بشأن الإشراف على القسم المالي.
- إغفال إلغاء الصكوك المعلقة والتي تجاوزت مدتتها القانونية بالمخالفة للمادتين (118-119) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، فضلاً عن تقصير المركز في تسوية المعلمات والتي أثرت على حساباته.
- إغفال إحالة المعاملات المالية بعد الصرف مباشرةً لديوان المحاسبة لغرض المراجعة اللاحقة للعقود التي تفوق قيمتها (500) ألف دينار بالمخالفة للقانون رقم (24) لسنة 2013م المعدل بالقانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة.

- عدم القيام بالجرد الفعلى للأصول والاكتفاء بعملية الحصر. فقط بالمخالفة للمادة (299) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الميزانية التسييرية

بلغت جملة الحالات المالية خلال السنة المالية المنتهية في 31/12/2023م بمبلغ 221,098,721 دينار في حين بلغت جملة المصروفات التي ظهرت في تقرير الإيرادات والمصروفات عن نفس السنة المالية بمبلغ 221,098,721 دينار وفق البيان التالي:

البيان	المصروفات	جملة المصروفات
الباب الأول	164,180,331	164,180,331
الباب الثاني	56,918,390	56,918,390
الإجمالي	221,098,721	221,098,721

- لوحظ وجود مبالغ خصم من المصرف ولا مقابل لها بالدفاتر بقيمة 307,358 دينار تبين عدم قيام المركز بتسوية تلك المبالغ مع المصرف حتى تاريخه.
- بلغت جملة الإيرادات المحصلة عن السنة المالية 2023م مبلغ 12,128,614 دينار حيث لوحظ تأخر إدارة المركز في إحالة الرصيد إلى حساب الإيراد العام بوزارة المالية.

جمعية الدعوة الإسلامية العالمية

ملاحظات عامة

- التأخير في إعداد الميزانيات وحساب الإيرادات والمصروفات في مواعيدها المحددة حيث إن آخر ميزانية تم إعدادها وإحالتها لديوان المحاسبة ميزانية في 31/12/2020م.
- التراخي في استكمال أعمال الجرد السنوي في 31/12/2023م وإعداد التقرير النهائي للأعمال الجرد مما يفقد الجرد السنوي أهميته.
- استمرار ممارسة النشاط من خلال لجنة تسييرية مؤقتة شكل عائقاً أمام تحقيق إدارة الجمعية أهدافها وفقاً للقانون؛ حيث إن الجمعية لها استثمارات بالداخل والخارج تتطلب صلاحيات وفقاً للقانون.
- التوسع في عدد الحسابات المصرفية مما يصعب متابعتها حيث بلغ عدد الحسابات المصرفية المفتوحة طرف الجمعية بالمصارف التجارية المحلية ومصرف ليبيا المركزي والمصارف الخارجية (29) حساباً مصرفياً.
- عدم قيام إدارة الجمعية بإعداد مذكرات التسوية الشهرية والسنوية لكافة الحسابات المصرفية في 31/12/2023م مما يصعب متابعة تلك الحسابات وتسييتها في حينها.
- عدم قيام إدارة الجمعية بإحالة الاستقطاعات القانونية من مرتبات العاملين أولاً بأول للجهات المستحقة منها الضمان الاجتماعي – التضامن الاجتماعي.

- التوسع في استخدام أسلوب العهد في الصرف للأشخاص والمكاتب بالعملات المختلفة نتج عن ذلك وجود العديد من الأرصدة المرحللة عن سنوات سابقة لم تطرأ عليها أي حركة دون اتخاذ الإجراءات القانونية الالزمه لمتابعتها وتسويتها.
- إثبات قيود الصرف وقيود تحصيل الإيرادات بعملة الدولار بالدينار الليبي بما يعادل (1,30) دينار لكل دولار دونأخذ في الاعتبار تغير سعر الصرف وفقا لما نصت عليه منشورات مصرف ليبيا المركزي.
- عدم إثبات كافة العمليات المالية بالمنظومة والأشخاص المصرفات التي صرفت من قبل اللجنة التي تدير أعمالها بمقر الجمعية بميدان الجزائر خلال سنة 2023م.
- لوحظ ظهور الأرصدة المرحللة للخزائن دون إرافق محضر—جرد الخزائن في نهاية السنة المالية 2023/12/31م.
- ظهر رصيد القروض بمبلغ 11,546,192 دينار، مرحل من سنوات سابقة، حيث لوحظ أن أغلبها مرحل منذ سنوات سابقة وناتج عن عدم المتابعة من قبل إدارة الجمعية.
- لم يتم تحصيل أي مبالغ من عوائد المساهمات من سنة 2017م حتى 2023م دون اتخاذ أي إجراءات بالخصوص.
- عدم تحصيل العائد من الاستثمارات الداخلية من بعض العقارات منها (المجمع الإداري بنغازي المؤجر لمجلس النواب، عقار شارع السيدي طرابلس، عمارات سكنية جامعة الفاتح سابق، عقار بأبي مشماشة).
- التأخير في استكمال مشروع قرجي دون العمل على اتخاذ الإجراءات الالزمه لاستكمال المشروع لإمكانية الاستفادة من العوائد.
- بلغت المصرفوفات خلال الفترة من 1/1/2023م حتى 12/31/2023م مبلغ 9,636,283 دينار، بينما بلغت الإيرادات خلال الفترة المذكورة مبلغ 30,099 دينار.
- عدم حصر كافة السيارات المسلمة لكافة العاملين مع عدم بيان الأسس المتبعة في تسليم السيارات.
- وجود بعض السيارات التي تم سرقتها من بعض الموظفين حيث لوحظ عدم اتخاذ الإجراءات القانونية حيال عدد (6) سيارات لم يتم فتح محاضر سرقة من أصل (8) سيارات مسروقة دون العمل على حصر كافة الحالات واتخاذ الإجراءات الالزمه.

الفصل الثالث: مجلس الوزراء والجهات التابعة له

ديوان مجلس الوزراء

الموقف المالي

- بلغ ما تم تسليمه لديوان مجلس الوزراء مبلغ 182,235,900 دينار عن الفترة من 2023/12/31م حتى 2023/1/1م، وفقاً للبيان التالي:

البيان	المبلغ
الباب الأول	58,873,915
الباب الثاني	117,369,985
الباب الثالث	1,840,000
الودائع والأمانات	4,152,000
الإجمالي	182,235,900

- موقف تنفيذ مخصصات الميزانية التسييرية عن الفترة من 2023/1/1م حتى 2023/12/31م من واقع تقرير المصروفات والإيرادات المعد من طرف المراقب المالي:

البيان	الاعتمادات المفوض بها	جملة المصروفات والارتباطات	الرصيد
الباب الأول	71,096,160	71,092,030	4,130
الباب الثاني / المصروفات التسييرية	117,369,985	117,069,910	300,075
الباب الثاني / بند المتغيرات	34,924,515	34,923,550	965
الإجمالي	223,390,660	223,085,490	305,170

- صرف مبالغ على محافل دولية ومحالية، وأنشطة أخرى:

ت	البيان	القيمة
1	صرفات ديوان المنطقة الشرقية بمدينة بنغازي	900,989
2	تجهيزات احتفالات فبراير 2023م	8,944,070
3	الضيافة	4,713,804
4	رحلات الطيران (رسمية - إسعاف)	1,505,362
5	جمع برمان الشباب	1,928,300
6	المؤتمر التاسع لمنظمة المرأة العربية	1,351,475
7	ملتقى حكماء فزان	1,176,600
8	احتفالية اليوم العالمي للمرأة	958,699
9	ملتقى ليبيا الدولي للتنمية المكانية	873,140
10	منتدى المجتمع المدني قاطرة السلم	854,752
11	إحياء ليلة القدر "خلال شهر رمضان المبارك	665,000
12	ملتقى فزان للخبراء والنجاح	596,200
13	ندوة تجربة مرافق الانتخابات	462,200
14	وفد الوطن	297,950
15	عرض المكافحة	286,200
16	إحياء رأس السنة الأمازيغية	214,650
17	ملتقى الثواب الوطنية	181,500
	الإجمالي	25,910,891

- تضمنت مصروفات الباب الأول مبالغ مالية (بدل إيجار) لموظفي ديوان مجلس الوزراء تحت مسمى (بدل سكن)، حيث بلغت نحو 847,800 دينار لعدد (41) معاملة.

- عدم معالجة قيمة الصكوك التي خصمت من الدفاتر ولم تظهر بكشف حساب المصرف حيث بلغت قيمتها الإجمالية 48,409 دينار، حسب ما أظهرته مذكرة تسوية حساب المصرف للحساب رقم (1685) في 31/12/2023م.

- قيام رئاسة مجلس الوزراء بالتعاقد مع عدد (20) متعاونا خلال السنة المالية 2023م بقيمة إجمالية بلغت تقريريا 320,000 دينار وفق البيان التالي:

ن	المجموع	الإدارة أو المكتب	العدد	المصروف
1		الاتصال الحكومي	9	81,000
2		شؤون الكهرباء	1	24,000
3		الأمين العام	1	12,000
4		عيادة الديوان	1	6,000
5		الرئيس	8	197,000
	320,000		20	

حيث لوحظ بشأن ذلك ما يلي:

- المبالغة في أعداد المتعاونين الذين تم التعاقد معهم عن طريق إدارة الإعلام والاتصال الحكومي.
- غياب التسلسل الإداري في آليات إبرام العقود والموافقات اللازمة بالخصوص.
- التعاقد مع بعض الأشخاص العاملين من ضمن الكادر الوظيفي للدولة بالمخالفة للقانون رقم (8) لسنة 2014م بشأن الرقم الوطني، استناداً على طلب من السيد مدير إدارة الإعلام والاتصال الحكومي.
- سداد ما قيمته 315,440 دينار مقابل حجوزات إقامة بالفنادق ولفترات طويلة داخل مدينة طرابلس لأشخاص دون توضيح صفاتهم أو تبعيتهم أو ارتباطهم الوظيفي.
- المبالغة في النفقات على بعض المسؤولين بمجلس الوزراء على مصروفات الإقامة بالخارج، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

رقم الذن	القيمة	الصفة	البيان
10/11	54,400	نائب رئيس الحكومة مرافق	حجز جناح بفندق لايكو تونس لمدة (18) يوم
12/560	57,844 36,954	نائب رئيس الحكومة جناح بفندق بالرياض-السعوية	جناح بفندق فيرمونت الدوحة
12/581	27,820	نائب رئيس الحكومة	حجز جناح بفندق لايكو تونس لمدة (4) أيام

- بموجب إذن الصرف رقم (12/541) تم صرف مبلغ 717,836 دينار لصالح شركة روائع الإتقان للتعهدات والتموين مقابل تقديم خدمات الإعاقة حيث لوحظ الآتي:
 - استمرار تقديم الأصناف والخدمات حتى خلال شهر رمضان المبارك بذات الوتيرة دون تغيير.
- سداد قيمة إيجارات مقدماً عن سنة 2024م بالمخالفة لنص المادة (10) من قانون النظام المالي للدولة مما يظهر المصروفات على غير حقيقتها.

- صرف مبالغ مالية على جهات أخرى وتحميلها على مصر - وفات ديوان مجلس الوزراء، ومثال ذلك:

البيان	القيمة	رقم الإذن
مقابل تسيير رحلة خاصة (ذهب وعودة) لوفد من غرفة التجارة والصناعة والزراعة مصراة	289,224	6/24
مقابل توريد أثاث مكتبي لصالح فوج المدينة مصراته للكشافة والمرشدات	157,200	6/115
مقابل توريد أجهزة الكترونية لصالح فوج المدينة مصراته للكشافة والمرشدات	426,500	6/117
مقابل توفير طارئة لنقل السيد /م، ال نائب رئيس المجلس الرئاسي إلى دولة غينيا	720,000	12/563

- قيام مجلس الوزراء بحكومة الوحدة الوطنية بإصدار قرارات بتخصيص مبالغ مالية لبعض الوحدات الإدارية العامة المستحدثة وخصصها من بند المترفقات وبيانها كالتالي:

البيان	رقم القرار	القيمة	ت
الهيئة العامة لرصد المحتوى الإعلامي	538	500,000	1
مصلحة القضاء السمعي	538	1,500,000	2
مدينة طرابلس الإعلامية	538	2,000,000	3
صندوق دعم الإعلاميين	538	1,000,000	4

وقد لوحظ بشأنه الآتي:

- قيام وزارة المالية توسط حسابات ديوان مجلس الوزراء في تحويل مخصصات الجهات المذكورة أعلاه دون مبررات.

- بموجب إذن الصرف رقم (6/31) تم صرف مبلغ 665,000 دينار لصالح شركة الواحة للمعارض مقابل تجهيز وتنفيذ أعمال حدث إحياء ليلة القدر خلال شهر رمضان المبارك 2023م، وقد لوحظ تكليف الشركة بتوجيه مكتوب من مدير مكتب وزير الدولة للاتصال والشؤون السياسية

- بموجب إذن الصرف رقم(10/1) تم صرف مبلغ 814,506 دينار لصالح شركة الخطوط الجوية الليبية مقابل سداد التزامات سابقة، وقد لوحظ تضمنت المرفقات مستندات بموجب تكليفات عن أشخاص غير ذي اختصاص (مدير مكتب النائب الرابع بحكومة الإنقاذ الوطني).

- سداد مقابل (تذاكر سفر وإقامة بالفنادق في الخارج) على أشخاص لا تربطهم علاقة وظيفية بديوان مجلس الوزراء، مما يعد مخالفة لنص المادة (24) من قانون النظام المالي للدولة ومثال ذلك:

البيان	القيمة	رقم الإذن
علاوة سفر ومتبيت	7,462	9/26-24
لدولة الجزائر	7,462	
جز إقامة فندقية لمدة	19,800	
(4) أيام بدولة تونس	6,600	10/11

دعم ميزانيات جهات أخرى

تم صرف مبالغ مالية لبعض الجهات بموجب رسائل تحويل من مخصصات الباب الثاني، وفق البيان الآتي:

رقم الإذن	التاريخ	البيان	القيمة
4/20	2023/4/3	جهاز دعم وتطوير الخدمات العلاجية	1,000,000
4/109	2023/5/30	المنطقة الاقتصادية الخاصة شرق مصراتة	500,000
6/144	2023/6/10	جهاز دعم وتطوير الخدمات العلاجية	1,000,000
12/552	2023/12/26	الهيئة الوطنية لمكافحة السرطان	20,000,000
		الإجمالي	22,500,000

العهد المالية

بلغ إجمالي العهد المالية المصرّوفة خلال الفترة من 1/1/2023م حتى 31/12/2023م نحو 905,000 دينار لعدد (11) معاملة، بيانها كالتالي:

نوع العهدة	قيمة العهدة	الصفة	ت
مستديمة	30,000	رئيس وحدة الخزينة	1
مؤقتة	20,000	مدير مكتب وزير الدولة لشؤون المرأة	2
مستديمة	5,000	مدير مكتب وزير الدولة لشؤون المرأة	3
مؤقتة	500,000	نائب رئيس مجلس الوزراء	4
مستديمة	5,000	مدير مكتب النائب من المنطقة الجنوبية	5
مؤقتة	10,000	مدير مكتب التنمية البشرية	6
مؤقتة	300,000	وزير الدولة للاتصال والشؤون السياسية	7
مستديمة	5,000	موظف بادارة الشؤون الأمنية	8
مستديمة	30,000	موظف بادارة الشؤون الأمنية	9
مستديمة	30,000	مدير مكتب الخدمات	10
مؤقتة	20,000	رئيس وحدة الخزينة	11

حيث لوحظ الآتي:

- التوسيع في صرف العهد واستخدامها كأسلوب للصرف فضلاً عن عدم توافر شروط الأمين الخزينة في أغلب مستلمي العهد.
- افتقار مستندات تسوية العهد إلى اعتماد السيد / الأمين العام لشؤون التنظيم.
- صدور قرارات بشأن صرف بعض العهد المالية بمبالغ كبيرة تصل إلى 500,000 دينار للعهدة الواحدة خلال السنة المالية بالمخالفة للمادتين (175، 176) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- صرف عهديتين مستديمة لنفس الموظف خلال سنة 2023م.
- بمراجعة مستندات تسوية العهد المصرّوفة للسيد النائب /ح، ج، ال، والبالغة قيمتها 500,000 دينار لوحظ الآتي:
 - تمت إجراءات التسوية بموجب اعتماد السيد رئيس مجلس الوزراء على كتاب الإحالة بين السيد مدير مكتب النائب، والسيد مدير مكتب وزير الدولة لشؤون رئيس الحكومة ومجلس الوزراء ولم تتضمن مرفقات إذن الصرف أي مستندات أو فواتير مقابل تلك المصاريفات وفق ما نصت عليه المادة (188) لائحة الميزانية والمخازن، حيث تم الاكتفاء بكشف يتضمن البيان الآتي:

ت	البيان	القيمة
1	مصاريف إيجارات النازحين	80,000
2	مصاريف مساعدات للنازحين	180,000

القيمة	البيان	ت
100,000	مصروفات إعاشة	3
70,000	مصروفات ضيافة	4
70,000	مصروفات أخرى	5
500,000	الإجمالي	

- عدم تسوية العهد المالية المصروفة خلال السنوات السابقة، حيث بلغ إجمالي أرصدقتها نحو 789,781 دينار.
- عدم التزام السيد وزير الدولة للاتصال والشؤون السياسية بتسوية وإيقاف العهدة المالية المصروفة خلال سنة 2023م بمبلغ 300,000 دينار بالمخالفة لنص المادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

مؤسسة الطاقة الذرية

ملاحظات عامة

- ضعف دور مكتب المراجعة الداخلية في عملية المراجعة والتنبيه والتوصيب قبل حدوث الأخطاء والمخالفات وكتابة التقارير الدورية بشكل مفصل وتقديمها إلى السيد رئيس المؤسسة بملحوظات عامة لكل السجلات والمستندات المالية والإدارية.
- عدم مسك سجل للأصول الثابتة تحدد وتثبت فيه كل الأصول التي تم اقتناؤها وتدون فيه البيانات الأساسية المتعلقة بكل أصل على حدة بالمخالفة لنص المادة (18) من قانون النظام المالي للدولة ومنشور رئيس ديوان المحاسبة رقم (11) لسنة 2018م.
- محاضر الجرد السنوي عبارة عن عملية حصر للموجودات فقط دون ذكر أي نتائج أو ملاحظات من حيث الإضافة أو الاستبعاد أو التخريد ونحو ذلك بالمخالفة لأحكام المادة (292) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم ختم جميع أدوات الصرف بختام إتمام عملية الصرف لتفعيل الرقابة عليها وعدم تكرار صرفها بالمخالفة للمادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- وضع المراقب المالي عضواً بلجنة إعداد تقديرات الميزانية للمؤسسة للسنة المالية موضوع الفحص بالقرار رقم (101) لسنة 2022م وليس رئيساً للجنة بصفته المراقب المالي ومشفراً على القسم المالي وفقاً لنص المادة (24- فقرة 5) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- الحساب الختامي للبيان الأول والثاني غير مختوم من مكتب المراجعة الداخلية والمراقب المالي بما يفيد صحة اعدادها من الناحيتين المحاسبية والقانونية.

الإيرادات

بلغت جملة الإيرادات المحصلة بالمؤسسة خلال الفترة من 1/1/2023 حتى 31/12/2023م مبلغاً وقدره 74,311 دينار، ومن خلال أعمال الفحص والمراجعة لوحظ الآتي:

- عدم إيداع الإيرادات المحصلة بالخزينة أولاً بأول بحساب الإيرادات للمؤسسة، حيث كانت عملية التحصيل على فترات وتأخر في عملية الإيداع كما هو بالبيان التالي:

تاريخ تحصيل الإيراد	قيمة الإيرادات	تاريخ الإيراد	من
2023/12/27 من	3200 دينار	2023/3/2 إلى	2023/3/8 م
2023/6/20 من	11,250 دينار	2023/3/8 حتى	2023/6/20 م

الميزانية التسييرية للمؤسسة

بلغت جملة الحالات المالية للميزانية التسييرية عن سنة الفحص مبلغاً وقدره 6,851,304 دينار، في حين كانت المصرفوفات الفعلية مبلغاً وقدره 7,384,330 دينار، أي بتجاوز مقداره 534,663 دينار، وذلك بالمخالفة لأحكام المادة (13) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، والبيان التالي يوضح ذلك:

التبديل	المصرفوفات الفعلية	اجمالي الحالات	الرصيد
الباب الاول	5,851,306	6,385,970	(534,663)
الباب الثاني	999,997	998,360	1,637
الاجمالي	6,851,304	7,384,330	(533,025)

ومن خلال أعمال الفحص لبيان الميزانية التسييرية لوحظ:

- ظهور فرق لعدم المطابقة بين الكشوفات التحليلية المعدة من القسم المالي مع تقرير المصرفوفات الفعلية المعد من قبل المراقب المالي، مما يدل على عدم التنسيق والمتابعة بينهما.
- عدم إرفاق قرارات النقل للمنقولين فضلاً عن عدم إرفاق الموافقات على النقل وعدم استيفاء بعض بيانات الاعتماد المالي على أذونات الصرف ماعدا إجمالي المصرفوفات فقط.
- وجود فرق بالزيادة في التحويلات المالية من وزارة المالية إلى المؤسسة فيما يخص بند المرتبات لمقابلة الفروقات المرحلة من سنوات سابقة المستحقة للموظفين حيث بلغت 1,274,145 دينار.

مجمع القرآن الكريم

ملاحظات عامة

- قيام إدارة المجمع بفتح أربع حسابات مصرافية لدى مصرف الجمهورية ليبيانا دون وجود موافقة وزارة المالية بفتح تلك الحسابات.
- عدم التزام المراقب المالي بدوره في الإشراف على القسم المالي والمخازن بالمخالفة للفقرتين (5، 6) من المادة (24) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، الأمر الذي انعكس سلباً على أداء القسم المالي.
- قصور مكتب المراجعة الداخلية في القيام بالمهام المسندة إليه حيث تبين اقتصر عمله على المراجعة المستندية والحسابية على أذونات الصرف فقط.

- عدم الالتزام بإعداد مذكرات التسوية المصرفية وخلاصة الإيرادات والمصروفات الشهرية للحسابات المصرفية للتحقق من صحة وسلامة الأرصدة ومتابعة أي معلمات قد تظهر حيث يتم إعدادها كل ثلاثة أشهر مع عدم إعداد خلاصة تجميعية لجميع أشهر السنة بالمخالفة للمادة (89) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن والمادة (15) من اللائحة المالية للهيئة.
- عدم القيام بإعداد التقارير الشهرية بما تم تحصيله وما تم إنفاقه من مصروفات بالمخالفة لأحكام المادة (25) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- إهمال المجمع مسك السجلات والدفاتر الرقابية والإحصائية مثل سجل الأصول، سجل العهد، سجل الالتزامات، سجل متابعة دفاتر الصكوك.

الميزانية التسييرية

يوضح الجدول التالي جملة الحالات المالية للميزانية التسييرية للبابين الأول والثاني خلال السنوات 2022-2023م:

السنة	البيان	المصروفات الفعلية	المسليل	الرصيد
2022	الباب الأول	549,998	209,616	340,382
	الباب الثاني	1,527,908	1,519,025	8,883
	الإجمالي	2,077,906	1,728,641	349,265
2023	الباب الأول	466,780	466,780	0
	الباب الثاني	1,072,710	1,072,710	0
	الإجمالي	1,539,490	1,539,490	0

وقد لوحظ حولها الآتي:

- تم إنفاق 209,616 دينار خلال السنة المالية 2022م على مكافآت مجلس الإدارة وعدم إرافق ما يفيد باجتماعات المجلس مع مستندات الصرف.
- تحويل السنة المالية 2022م بمصروفات لا تخصها بالمخالفة لأحكام المادة (10) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم اعتماد مكتب المراجعة لكافة المرفقات المؤيدة لعملية الصرف فضلاً عن عدم ختم المعاملة ومرفقاتها بختم يفيد الصرف لتجنب صرفها مرة أخرى بالمخالفة لأحكام المادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- صرف مبلغ 2,000 دينار شهرياً لرئيس وأعضاء مجلس إدارة المجمع كبدل مرکوب دون الحصول على قرار بتحديد القيمة من مجلس الإدارة، والاكتفاء بكتاب رئيس المجمع بشأن صرف بدل مرکوب لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
- بموجب إذن صرف رقم (12/12) بتاريخ 2022/12/31 تم صرف مبلغ 185,500 دينار بموجب صك رقم (299468) لصالح مكتبة الفتح للقرطاسية والأدوات المكتبية، مقابل شراء أجهزة كمبيوتر وآلات تصوير لتجهيز المجمع، حيث لوحظ الآتي:

- التضارب في تاريخ تصديق الفاتورة النهائية لدى مصلحة الضريبة بتاريخ 02/02/2023م، تاريخ التكليف 7/3/2022م، محضر التسليم والاستلام بتاريخ 31/12/2022م.
- إرافق محضر تشاوري بتاريخ 31/12/2022م بين المجمع والمكتبة لغرض استبدال أصناف دون تحديد الأصناف والمواصفات والنوع.
- بموجب إذن صرف رقم (8/1) بتاريخ 25/08/2022م تم صرف مبلغ 30,717 دينار بموجب صك رقم (289826) للسيد/ط، ع، د، بصفته رئيس مجلس إدارة المجمع، مقابل استرجاع قيمة مصروفات عمومية حيث لوحظ عدم إرافق إذن استلام مخازن للأصناف المذكورة بالمخالفة لقانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- بموجب إذن صرف رقم (10/9) بتاريخ 30/10/2022م تم صرف مبلغ 237,054 دينار بموجب صك رقم (289868) لصالح شركة ريجنسي-للخدمات والاستثمار السياحي، مقابل حجز تذاكر سفر لعدد (38) شخص حيث لوحظ أن الأشخاص لا تربطهم علاقة وظيفية بالمجمع، الأمر الذي يعد تصرفًا في أموال الدولة وإهاراً للمال العام، فضلاً عن إساءة استعمال الوظيفية لتحقيق منفعة للغير.
- بموجب إذن صرف رقم (9/8) بتاريخ 30/10/2022م، بمبلغ 150,000 دينار تمثل مكافآت لغير العاملين "رؤساء وأعضاء اللجان المختلفة بالمؤتمر الدولي التخصصي". المنعقد اعتباراً من 17-19/10/2022م، حيث لوحظ استلام المبلغ من قبل رئيس مجلس إدارة المجمع وعدم خصم الاستقطاعات القانونية.

صندوق إعمار جنوب طرابلس ومنطقة سهل الجفارة

الميزانية التسييرية

يوضح الجدول التالي جملة الحالات الواردة للصندوق للبابين الأول والثاني وجملة المصروفات:

البيان	الحالات	المصروفات	الرصيد
الباب الاول	1,426,840	1,098,550	328,290
الباب الثاني	1,000,000	999,900	100
الاجمالي	2,426,840	2,098,450	328.390

ومن خلال الفحص والمراجعة لوحظ الآتي:

- صرف مكافآت مالية لموظفين تخص سنوات سابقة تم تحميلاها على السنة المالية 2023م بالمخالفة لأحكام القانون الحالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وبيانها كالتالي:

اذن الصرف	تاريخ	الواجب تحمل عليه	البند المحمل عليه	القيمة
12-85	2023-12-30	مصاريف سنوات سابقة	مقابل عمل اضافي	16,566
12-88	2023-12-31	مصاريف سنوات سابقة	مقابل عمل اضافي	35,000
12-89	2023-12-31	مصاريف سنوات سابقة	مقابل عمل اضافي	28,000

- لوحظ قيام بعض الموظفين بصرف مبالغ مالية من حساباتهم الخاصة ومنها ماليٰ:

اذن الصرف	تاريخ	القيمة
11-4	2023-11-6	4,000
12-84	2023-12-30	1,305

- لوحظ قيام الصندوق باسترجاع مبالغ مالية لموظفين بالصندوق وذلك مقابل صيانة سياراتهم الخاصة وبيانها كالتالي:

الصفة	القيمة	تاريخ	اذن الصرف
مدير العلاقات	3,315	م 2023-12-24	12-4
المراجع الداخلي	1,795	م 2023-12-27	12-5

ميزانية التحول

بلغ إجمالي المبلغ المخصص لصالح الصندوق 150,000,000 دينار خلال السنة المالية 2023م في حين بلغت جملة المصرفوفات 84,232,235 دينار والبيان التالي يوضح ذلك:

الرصيد	المصروفات	المخصصات	البيان
		150,000,000	التحول
4,785,000,000			تعويضات منطقة خالد بن الوليد
50,450,000,000			جبر ضرر عن زيارة
3,300,000,000			جبر ضرر السواني
10,350,000,000			جبر ضرر ابو سليم
13,350,000,000			جبر ضرر قصر بن غشير
1,997,235,000			وسائل نقل
65,767,765	84,232,235	150,000,000	الاجمالي

الفصل الرابع: القطاع المصرفي

مصرف ليبيا المركزي

المركز المالي للمصرف

- بلغ إجمالي قيمة الأصول وفقاً لبيانات مصرف ليبيا المركزي في 31/12/2023م نحو 587 مليار دينار منها أصول محلية بقيمة 153.4 مليار دينار وأصول أجنبية بقيمة 433.9 مليار دينار وبما يعادل 89.7 مليار دولار منها احتياطي ذهب بقيمة 1.9 مليار دولار، وذلك بارتفاع لأصول المصرف بمبلغ قدره 60.2 مليار دينار عن سنة 2022م.

الأصول المحلية

- يُبين الجدول التالي أصول المصرف المركزي بالعملة المحلية مقارنة للسنوات 2022-2023م كما هي ظاهرة بالقوائم المالية للمركزي:

نسبة التغير	قيمة التغير	2023 مليون دينار	2022 مليون دينار	الأصول
%97	0.728	1,476	0.747	نقد
-.0002	0.002	84,105	84,107	القروض والتسهيلات الممنوحة للخزانة والمؤسسات العامة
%0	-	3,188	3,188	المساهمات في المصادر التجارية والمؤسسات المالية المحلية
%3	0.807	27.585	26.777	ممتلكات ومعدات وبرمجيات بالصافي
%163	40,963	66,087	25,124	أصول متعددة أخرى
%36	40,962	153,409	112,447	الإجمالي

- يُظهر البيان وجود انخفاض بقيمة 2 مليون دينار على رصيد بند القروض والتسهيلات الممنوحة للخزانة والمؤسسات العامة (الدين العام) والذي يظهر في نهاية سنة 2023م برصيد 84,1 مليار دينار والذي يمثل قيمة السلف الممنوحة للحكومة خلال السنوات الماضية دون تسوية وبعد ذلك مخالفًا للمادة (11) من قانون المصادر، ويُشار إلى أن رصيد الدين العام المذكور لا يشمل السلف والتسهيلات الممنوحة من قبل المصرف المركزي بالمنطقة الشرقية والتي لا تظهر بدفاتر الإدارة العامة للمصرف.

- أظهرت دفاتر المصرف في 31/12/2023م إيرادات عن المساهمات المحلية بمبلغ 51 مليون دينار كعوائد، وذلك ناجم عن توزيعات أرباح بموجب قرار الجمعية العمومية لمصرف الجمهورية لسنوات سابقة والذي يمثل أحد مساهمات المصرف المحلية.

الأصول الأجنبية

- يُبين الجدول التالي أصول المصرف المركزي من العملة الأجنبية ورصيده من الذهب للسنوات 2022-2023م وقيمة ونسبة التغير في نهاية السنة مقارنة بالسنة السابقة كما هي ظاهرة بالقوائم المالية للمركزي:

نسبة التغير	قيمة التغير	رصيد 2023 (بالدولار)	رصيد 2022 (بالدولار)	الأصول
%12-	308,616,565 -	2,195,980,633	2,504,597,198	النقد الأجنبي
%2	102,963,367	4,328,190,630	4,225,227,262	حقوق السحب الخاصة
%4	2,925,871,688	71,000,677,604	68,074,805,916	المحفظة الاستثمارية
%1	133,935,550	10,191,901,307	10,057,965,757	المساهمات
%20000	1,941,177,415	1,950,883,496	9,706,081	الذهب
%6	4,795,331,455	89,667,633,670	84,872,302,215	اجمالي الأصول

وأهم ما يمكن استخلاصه من الجدول المقارن ما يلي:

- بلغ رصيد المحفظة الاستثمارية لمصرف ليبيا المركزي في 31/12/2023م بقيمة 71,000,677,604 دولار بما يعادل (339) مليار دينار، موزعة على الأصول المالية التالية:

المحفظة الاستثمارية	رصيد 2023 (باليورو)	رصيد 2023 (بالدولار)	رصيد 2022 (بالدولار)	تصنيف الودائع بالخارج
اجمالي الودائع بالخارج	207,340,664,578	43,419,400,787	40,774,849,284	سندات الخزينة الأجنبية
سندات الخزينة الأجنبية	127,184,207,103	26,633,762,717	24,858,390,651	أذونات الخزينة الأجنبية
أذونات الخزينة الأجنبية	4,524,664,082	947,514,100	2,441,565,982	الإجمالي
الإجمالي	339,049,535,763	71,000,677,604	68,074,805,916	

- بلغت قيمة الودائع الأجنبية بالخارج القائمة في 31/12/2023م مبلغ 207.3 مليار دينار ما يعادل 43,4 مليار دولار، منها ودائع زمنية يديرها المصرف لصالح المؤسسة الليبية للاستثمار وأخرى متعلقة بمحفظة المجنوب مستثمرة لدى بنوك خارجية في شكل ودائع، تفاصيلها كما يلي:

تصنيف الودائع ل أجل	رصيد 2023 مليون دولار	رصيد 2023 مليون دولار	رصيد 2022 مليون دولار	من حيث الملكية
ودائع مصرف ليبيا المركزي	109,211	22,870	21,112	ودائع المؤسسة الليبية للاستثمار
ودائع محفظة المجنوب	91,462	19,153	18,265	ودائع محفظة المجنوب
اجمال الودائع بالخارج	207,340	43,419	40,774	اجمال الودائع بالخارج

- من خلال تحليل أرصدة الأصول المكونة للمحفظة الاستثمارية لمصرف يظهر وجود صافي ارتفاع في 31/12/2023م بقيمة 2,925,871,688 دولار عن سنة 2022م والذي يمثل نسبة ارتفاع بلغت %.4.3.

- بلغت قيمة الذهب في 31/12/2023م مبلغ 1,950,883,496 دولار بارتفاع عن سنة 2022م، هذا الارتفاع الملحوظ ناجم عن شراء المصرف لما يصل إلى 30 طن من الذهب خلال السنة وذلك تعزيزاً لاحتياطياته من الذهب.

- بلغت قيمة عوائد المحفظة الاستثمارية في نهاية سنة 2023م 2.8 مليار دولار بزيادة بلغت 1.9 مليار دولار شكلت ما نسبته %209 مقارنة بسنة 2022م، حيث سجلت العوائد من الاستثمار في منتج الودائع النسبة الأكبر في هذا الارتفاع والتي بلغت 70% منه، تفاصيلها كما يلي:

إيرادات المحفظة الاستثمارية	رصيد 2022 بالدولار	رصيد 2023 بالدولار	قيمة التغير	نسبة التغير
عوايد الودائع لدى المصارف الخارجية	544,327,652	1,886,005,956	1,341,678,304	%246
عوايد سندات أجنبية بعملات مختلفة	226,984,210	537,570,729	310,586,519	%137

نسبة التغير	قيمة التغير	رصيد 2023 بالدولار	رصيد 2022 بالدولار	إيرادات المحفظة الاستثمارية
%312	115,455,807	152,477,642	37,021,835	عوائد حساباتنا لدى المراسلين
%79	30,076,842	68,153,726	38,076,885	أذونات الخزانة بعملات أجنبية
%172	117,679,964	186,121,811	68,441,847	عوائد أخرى
%209	1,915,477,436	2,830,329,865	914,852,429	الإجمالي

النقد في التداول

- ظهر رصيد العملة المحلية في التداول في 31/12/2023م برصيد 45,071,376,450 دينار، بزيادة عن السنة السابقة بمبلغ 11,704,140,000 دينار، حيث سجلت سنة 2023م أعلى قيمة لحجم التداول منذ سنة 2010م.
- ظهر حجم العملة المحلية المطبوعة والمخزنة بالخارج في 31/12/2023م بمبلغ 1,514,000,000 دينار، فيما ظهر حجم العملة المحلية الواردة من الخارج بمبلغ 4,781,000,000.
- ظهر إجمالي قيمة الإرساليات النقدية من العملة المحلية الصادرة للمصارف التجارية خلال سنة 2023م بمبلغ وقدره 14,464,380,400 دينار، وبلغ إجمالي قيمة العملة الواردة من المصارف التجارية خلال سنة 2023م بمثابة قدره 2,760,240,400 دينار.

محفظة الاحتياطيات من النقد الأجنبي لدى مصرف ليبيا المركزي

- بلغ إجمالي قيمة الأصول المكونة لمحفظة احتياطيات النقد الأجنبي التي يديرها مصرف ليبيا المركزي كما هي في 31/12/2023م قيمة 383,753,556,643 دينار أي ما يعادل 80,362,188,060 دولار، مرتفعة عن قيمتها في ذات التاريخ لسنة 2022م بقيمة تغير بلغت 19,158,839,289 دينار وبنسبة 5% أي ما قيمته 4,857,980,523 دولار، وتنقسم الأصول المكونة لمحفظة كما هي في 31/12/2023م إلى ما يلي:
- محفظة احتياطيات النقد الأجنبي المملوكة لمصرف ليبيا المركزي بمبلغ 59,812,868,684 دولار.
- محفظة احتياطيات التي يديرها بالوكالة لصالح المؤسسة الليبية للاستثمار بمبلغ 19,153,208,595 دولار.
- محفظة المُجنب بمبلغ 1,396,110,781 دولار.

- بلغت قيمة احتياطيات النقد الأجنبي المملوكة لمصرف ليبيا المركزي كما هي في 31/12/2023م بمبلغ وقدره 59,812,868,684 دولار، أي ما يعادل مبلغ 285,624,391,825 دولار أمريكي أي ما نسبته 7%， تنقسم بدورها أيضاً إلى احتياطيات حُرّة، واحتياطيات لدعم تغطية العملة المحلية المصدرة، بيانها كما يلي:

		البيان	
		2023/12/31	2022/12/31
%84	50,374,429,957	%88	48,932,076,426

البيان	
	2022/12/31
%16	6,910,047,310
%100	55,842,123,736
الإجمالي	

- نسبة الارتفاع الحاصلة في الاحتياطيات المملوكة لمصرف ليبيا المركزي من النقد الأجنبي لسنة 2023م والبالغة 3,970,744,948 دولار، تم تقيد النسبة الأكبر منها كخطاء نقدi للعملة المصدرة في التداول، بقيمة تقيد بلغت 2,528,391,416 دولار أي ما قيمته 11,704,140,000 دينار والذي يمثل نسبة 65% من ذلك الارتفاع، الأمر الذي يُشير إلى وجود ارتفاع في قيمة العملة المصدرة للتداول ينجم عنها تقيد تصاعدي لإجمالي قيمة احتياطيات المصرف المركزي يتوجب على إدارة المصرف اتخاذ إجراءات بديلة عن استمرار طباعة وإصدار العملة لوقف هذا التقيد المتتصاعد، وتمثل معززاً للاستفادة من أوجه الدفع الإلكتروني كأحد البديل.
- تستخدم إدارة المصرف الودائع الزمنية المودعة بمصرف شمال إفريقيا بيروت كخطاء نقدi للعملة المحلية في 12/31/2023 بمبلغ إجمالي بلغت 50,406,888 دولار، وتشير في ذلك إلى أن الودائع المذكورة تعتبر متعثرة السداد نظراً لما تمرّ به دولة لبنان من غسر- مالي، وإن إدارة المصرف أيضاً قامت بتكوين مخصص لهذه الودائع بتاريخ 03/07/2023م، الأمر الذي يتعارض مع نص المادة (36) من قانون المصادر بشأن الغطاء النقدي للعملة في التداول.
- أظهر بند النقد الأجنبي مبلغ 14,636,020 جنيه إسترليني، من ضمن القيمة مبلغ 7,400,000 جنيه إسترليني تمثل إصداراً ملгиماً من البنك المركزي البريطاني وتتأخر إدارة المصرف في اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستبدالها وتفادي خسارة المبلغ، مع العلم بأن هذا المبلغ يتم استخدامه من ضمن الغطاء النقدي للعملة المصدرة.
- عدم تبني نهج الاستثمار المبني على المخاطر في تعامل المصرف مع استثماراته في شكل (أسهم حقوق الملكية)، حيث لوحظ عدم شمولية سجل المخاطر المحددة من قبل إدارة المصرف لكافة أوجه الاستثمار المدرجة ضمن نشاطه وفق الفقرة رقم (3 / مجموعة الأصول المؤهلة) من السياسة الاستثمارية والفقرة رقم (ب / من دليل استثمار الاحتياطيات) مما أدى إلى تجاهل إدارة المصرف لتحديد المخاطر المقابلة للاستثمار في الأسهم وطرق مراقبتها ورصدها وكيفية التعامل معها.
- وجود عدد من الودائع الزمنية القائمة في 31/12/2023 مودعة بآجال استحقاق تتجاوز الحد الأعلى المعتمد في دليل الاستثمار المحدد بـ(6 أشهر)، حيث وصلت مدة الانحراف بالأيام لبعض الودائع لـ (96 يوم) مما يتعارض مع سياسة التحوط المتبعة في استثمار الاحتياطيات من النقد الأجنبي مما يعرض أموال المصرف لمخاطر ائتمانية ناجمة لما قد تتعرض له البنوك من تعثرات مستقبلية.
- يوجد عدد من البنوك التي لم تقم لجنة المخاطر والاستثمار بالمصرف من وضع أسقف ائتمانية في التعامل معها تمثلت في بنوك تجارية وأخرى مركبة، مما ترتب

عنه عدم وجود تقييد للحد الأعلى للمبالغ المسموح بإيداعها طرفها في مُنتج الودائع الزمنية، إضافةً إلى وجود بعضها ضمن تصنيفات ائتمانية لا تتوافق مع سياسة المصرف، ويمكن فهم ذلك بأن إدارة المصرف لا تضع حدود ائتمانية للبنوك المركزية (تركيا - تونس - مصر - عمان) والبنوك التجارية المُساهم فيها من قبل المصرف مثل (المؤسسة العربية المصرفية)، ومع أن السياسة الاستثمارية المعتمدة للمصرف لم تُنص على استثناءات في نطاق تطبيقها، يُضاف إلى أن الاستثناءات في التطبيق تُظهر وجود تركيز يصل إلى 63% من إجمالي قيمة الودائع البالغة 21,465,368,225 دولار، ومع عدم انتظام التصنيفات الائتمانية لبعضها مع سياسة المصرف والتي تُشير إلى تضمينها لمخاطر.

- وجود حالات عدم التزام بالسياسة الاستثمارية المعتمدة بالمصرف في التصنيفات الائتمانية لمُنتج السندات خلال سنة 2023م وذلك في عدد (2 سندات) مُصدرة من دوليَّ ثُرُكيا والأردن، حيث لوحظ بأنها لا تستوفي الحد الأدنى المُقرَّر وفقاً للسياسة (BBB-) لوكالتي تصنيف من الوكالات العالمية (b-moodys&fitch-s) كحد أدنى، تراوحت بين تصنيفات (B/BB-) ويُشار إلى أن السند المُصدر من الأردن تم تمويله من قبل المصرف المركزي بتاريخ 10/12/2023م، و 2021/01/03م للسند المُصدر من دولة ثُرُكيا.
- بلغت قيمة وثيقة التأمين المصرفية الشاملة الصادرة عن شركة ليبيا للتأمين لسنة المالية 2023م مبلغ وقدره 25,500,000 دينار، وبيانها على النحو الآتي:

ن.م	التغطية	التحمل	مبلغ التأمين
1	ضمان خيانة الامانة	150 ألف دينار	5 مليون دينار
2	النقد داخل مباني المصرف	150 ألف دينار	5 مليون دينار
3	نقل النقدية	150 ألف دينار	5 مليون دينار
4	تزوير الصكوك	150 ألف دينار	5 مليون دينار
5	تزوير العملة	150 ألف دينار	5 مليون دينار
6	المحظيات والمكاتب	70 ألف دينار	500 ألف دينار
الاجمالي			25,500,000

ومن خلال دراسة وثيقة التأمين يلاحظ أن مبلغ التأمين لا يلبي التغطية الازمة لممتلكات وأصول المصرف، حيث كان مبلغ التغطية التأمينية للعملة المحلية بما لا يزيد عن 15 مليون دينار فقط للبنود 1، 2، 3، المبينة بالجدول أعلاه، وأما عن قيمة التحمل بما لا يزيد عن 150 ألف دينار للبند الواحد، في حين أن العملة المحلية المحفوظ بها في خزائن الإصدار ما يزيد عن 2.5 مليار دينار، وما يعادل عن 1 مليار دينار من العملة الأجنبية وما يزيد عن 53 مليون دينار من قيمة الذهب في نهاية 2023م.

إدارة المراجعة

- لم يتبيَّن وجود خطة معتمدة لعمل إدارة المراجعة الداخلية لسنة 2023م، الأمر الذي جعل عملية المراجعة تتم بشكل تقليدي من حيث تحديد الإدارات التي

سيتم استهدافها بشكل دوري خلال السنة والمدة الزمنية لتبلغ المعينين باللاحظات.

- تقوم إدارة المراجعة الداخلية بأعمالها في الفحص والمراجعة بنهج تقليدي لا يستند على المخاطر الموجودة قبل قيامها بعملها في التدقيق اللاحق للموضوعات المستهدف فحصها ومراجعتها، الأمر الذي يجعل من أعمالها الانتقائية غير موجهة نحو الموضوعات ذات الأولوية الهامة والتي يجب إخضاعها ضمن أعمالها الدورية.
- عدم تضمن تقارير إدارة المراجعة ما يُفيد قيامها بمراجعة مدى ملاءمة السياسات والإجراءات والمهام والمسؤوليات لضمان الامتثال لسياسة إدارة الاحتياطيات ودليل الاستثمار وذلك وفق نص الفقرة رقم (5) من سياسة إدارة احتياطيات النقد الأجنبي المعتمدة لسنة 2010م.

وحدة المساهمات

- لم يتبعن قيام أعضاء مجالس الإدارة الممثلين عن المصرف ضمن مُساهماته بتقديم تقارير فنية لوحدة المساهمات تُظهر الوضع القائم في المُساهمة محل التكليف من جميع الجوانب المالية والإدارية لإحاطة مُتخذى القرار بالمصرف بأى مقتراحات يُترشّد بها عند اتخاذ أي قرار خاص بالمساهمة.
- لم يتبعن وجود سياسة تُنظم أعمال التمثيل في عضويات الجمعيات العمومية ومجالس الإدارة لمساهمات المصرف في الداخل والخارج، مما يتربّع عنه غياب المرجعية الأساسية التي تنبثق عنها أعمال المتابعة والإشراف على أعمال ونشاطات هذه المساهمات وتُبين المعايير الإدارية والفنية التي يُستند عليها سواء عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالمساهمات أو عند تقييم الأعضاء المكلفين بها والمهام والمسؤوليات المناطة بهم، إضافةً إلى ما يلي:
 - عدم وجود معايير تحدد المؤهلات والخبرات للمكلفين بأعمال التمثيل في مساقات المصرف، مما يؤدي إلى تكليف أعضاء لا يمتلكون التأهيل العلمي والمهني المناسب ذي العلاقة بنشاط المساهمة.
 - عدم وجود معيار ينظم شكل التقرير المطلوب من الأعضاء الممثلين بالمساهمات تقديمها، مما يجعل الأمر متربّعًا وبشكل كلي إلى رغبة مُقدم التقرير دون وجود أدلة ضوابط أو توجيهات مكتوبة لذلك، الأمر الذي يزيد من فجوة التوقعات ويفقد من الفائدة المرجوة منه من قبل المستخدمين وما يحتاجون معرفته عن المساهمة وفقًا لذلك.
 - عدم وجود معايير لتقييم أداء مجالس إدارة المساهمات، لقياس مدى تقييدهم بأداء الأعمال الموكلة لهم بما يضمن حسن تسير الأعمال داخل المصرف.
 - عدم وجود آلية واضحة تُنظم استمرارية حصول الأعضاء الممثلين على دورات تدريبية مُتخصصة في مجال عملهم، بما يضمن من التحسين والتطوير المستمر في أدائهم لوظائفهم.
 - عدم وجود سياسات يتم الإعتماد عليها من قبل وحدة المساهمات مُحدد بها حالات تعارض المصالح والإرشادات التوجيهية المطلوب اتباعها عند حدوثها لدى الأعضاء الممثلين بمساهمات المصرف.

- عدم وجود ضوابط تنظم الحد الأعلى للمرة الزمنية المسموح بها للأعضاء الممثلين عن المصرف في عضويات مجالس إدارة المساهمات المحلية والخارجية.
- قلة عدد الموظفين التابعين لوحدة المساهمات وعدم تناسب خبراتهم مع طبيعة العمل، حيث يوجد بالوحدة أربعة موظفين فقط، كما أنهم لا يمتلكون مؤهلات في مجال المحاسبة والمالية وهذا ما يتطلبه طبيعة النشاط المؤدى من قبلهم، حيث تمثلت مؤهلاتهم العلمية في (قانون - إدارة - لغة انجليزية).

النظم الإلكترونية

- تم تطبيق الإصدار 14 على بيئة الانتاج وبدء العمل بمنظومة الفلكس كيوب بتاريخ 6/2020م وتطبيق إصدار 14.1.0.12 بتاريخ 22/01/2023م، وآخر إصدار لشركة اوركل V14.7.2.0.0 لم يطبق.
- لم يتم إقفال مشروع ترقية منظومة الفلكس كيوب وتحميل مشاريع الترقية الصغرى والمنتجات المضافة مثل الإسلامية والأسوق المالية وأعمال الدعم الفني على نفس المشروع.
- إبقاء مشروع ترقية منظومة الفلكس كيوب مفتوح بشكل دائم كجزء من الأعمال اليومية لإدارة تقنية المعلومات واستمرار اعمال اللجنة التسييرية لترقية المنظومة المصرفية بحيث أصبحت لجنة دائمة.
- لم يتم برمجة وتصميم تنبีهات عن المعاملات المشبوهة خاصة وحسب سيناريوهات المصرف المركزي وتم الاعتماد على السيناريوهات القياسية والتي لا تلبى احتياجات المصرف. حيث إن خاصية التنبية عن المعاملات المشبوهة تعتمد على ما يسمى "وضع السيناريوهات" او "Scenario-setting" والتي يجب أن تكون مصممة وبرمجة حسب الطلب والاحتياجات، أو برمجة مسبقاً في المنظومة معيارياً "Preset Scenario".
- عملية الإنذار عن المعاملات تتم بعد إجراءات نهاية اليوم (EOD) وهذا يعني أن فريق الامتثال لن يتمكن من مراجعة المعاملة إلا في اليوم التالي، وهو الأمر الذي يتنافى مع أهداف الوقاية المنشودة في اقتناء المنظومة ولا تلبى احتياجات المصرف في الحماية من ارتكاب المخالفات.
- لا يتم التواصل الكترونياً عن طريق إدارة البلاغات في المنظومة مع وحدة المعلومات المالية الرئيسية للتبلغ عن المعاملات المشبوهة "SARS"، والشركة المنفذة تعتبر هذا الاحتياج خارج نطاق المشروع.
- خدمة وحدة الحظر والعقوبات (SironEmbargo Sanction Filtering) التي تم شراؤها مماثلة لخدمة سويفت لمراقبة قوائم الحظر المعمول بها حالياً في مصرف ليبيا المركزي ولم يتم تفعيلها نتيجة لوجود عقبات فنية في ربط منظومة (Embargo) بالمنظومة المصرفية.

- المصادر المركزية تتمتع باستثناء من الامتثال لقانون متابعة الضريبي الأمريكي FATCA، وبالرغم من ذلك تم شراء خدمة وحدة "TCR Siron" الامتثال الضريبي FATCA مما يعد إهداً للمال العام.

الجرد

- أظهرت كشوفات الجرد عدم قيام لجان الجرد بالإجراءات الفعلية من حيث أخذ الأوزان للموجودات من الذهب والفضة، بالإضافة لعدم وجود معايير لليرات الذهبية والمجاريات الذهبية والجواهر الأمر الذي يشير إلى أن إجراءات الجرد لم تتم بالشكل الصحيح.

- مصوّفات التراث الشعبي ذكرت في كشف الجرد بأوزانها فقط دون ذكر أي تفاصيل أخرى بشأنها من حيث العدد والنوع، أما خواتم الأنماط ومسكوكات المعاقين لم يتم توضيح وزنها وحجمها، وتعد هذه التفاصيل مهمة لمعرفة أي تغيير يحدث لها وغياب التفاصيل يضعف عملية الرقابة عليها.

- أغلب كشوفات الجرد لم تتضمن التوقيع على كل صفحات الكشف، بالإضافة إلى إغفال كتابة الأرقام بالحروف وتم الاكتفاء بكتابة الأرقام فقط، الأمر الذي قد يجعلها عرضة للتغيير والتعديل.

- أظهرت كشوفات الجرد للخزينة الفرعية بنغازي عن وجود عملة أجنبية مشوهة، بمبلغ وقدره 16,490,000 يورو من فئة (100 يورو)، لم يتم عدّها وذلك بسبب سوء حالتها بسبب ما لحق بها من أضرار نتيجة لدخول المياه السوداء عليها، وإنما اكتفت لجنة الجرد بالاطلاع عليها فقط؛ الأمر الذي يفقد الجرد أهميته، وتبين قيام المصرف بتكوين مخصص لها إلى حين استكمال إجراءات توحيد حسابات المصرف.

- أظهرت كشوفات الجرد للخزينة الفرعية قسم الإصدار البيضاء عن وجود عملة معدنية لم تدرج في المنظومة المصرفية وقيمتها 4,690 دينار، وعدم وجود توضيح للأسباب.

- ظهرت قيمة العملة الملغاة من واقع كشوفات الجرد السنوي في 31/12/2023م بقيمة 2,522,608,000 دينار، بانخفاض عن السنة المالية 2022م بمبلغ وقدره 1,063,000 دينار.

الرقابة على المصادر

- نقص في عدد العاملين الفندين بإدارة الرقابة على المصادر والنقد، حيث يعمل بالإدارة 76 موظفاً، من بينهم 16 مفتشاً فقط و34 موظفاً، بينما تشغّل باقي الأعضاء مناصب رؤساء الأقسام والمديرين، حيث يخضع لرقابة الإدارة عدد (19) إدارة عامة للمصارف مع شبكة فروعها، إضافةً إلى أن نسبة تخصص المحاسبة تمثل 29% من إجمالي تخصصات العاملين بالإدارة.

- وجود ضعف بإدارة الرقابة على المصادر والنقد في مصرف ليبيا المركزي ويتجلّى هذا الضعف في الرقابة المكتبية على فحص ومراجعة التقارير الدورية والإحصائيات المرسلة من المصادر التجارية متراكزاً في الآتي:

- لم يذكر فريق التفتيش الاختلافات الواردة بالتقارير المالية وهي فروقات ظاهرة بين نماذج حدود التركيز الائتماني واستماراة المركز المالي، وتجاوز المصرف الترکزات الموضوعة.

- لم يذكر عدم الفصل بين المصرف التقليدي والنواخذة الإسلامية وهذا ما يعد مخالفًا لمنشورات مصرف ليبيا المركزي.

- عدم التزام بعض المصادر بمنشورات الملاعة المصرفية، حيث تم الاستناد في نموذج (CAMEIS SYSTEM) على نسب ملاعة رأس المال المعدة من قبل المصرف دون التحقق من صحة البيانات الواردة بها، بالرغم من وجود ملاحظات جوهرية بالملاعة وهذا ما يعد مخالفًا لمنشورات المصرف.

- وجود معلمات وحسابات تحت التسوية دائنة بقيمة 227,520,420 دينار والحسابات غير الشخصية مدينة بقيمة 30,264,757 دينار لدى مصرف الصحاري لم يتم التطرق لها أو فحصها.

- قصور الإجراءات المتخذة من قبل إدارة الرقابة بشأن تقرير التفتيش الميداني لمصرف شمال أفريقيا وهي كما يلي:

- لم يتم اتخاذ أي إجراءات تصحيحية موجهة إلى المصرف بناءً على ما ورد في تقرير فريق التفتيش، حيث لوحظ وجود عدد من المخالفات لقانون المصادر لسنة 2005م، نذكر منها قيام المصرف بمنح تمويلات المشاركة بنسبة 50% بدلاً من النسبة المحددة من قبل مصرف ليبيا المركزي، حيث قام المصرف بفتح بعض الاعتمادات بنسبة تمويل تبلغ 80% مقابل 20% فقط من أموال العميل.

- وجود ضعف في إدارة الامتثال، حيث لم تنبه إلى مخالفة إدارة التمويل والاستثمار المتعلقة بمنح تمويلات بنسبة أعلى من النسبة المحددة من قبل مصرف ليبيا المركزي.

- عدم الالتزام بتبنته نموذج طلب فتح الاعتماد بالشكل الصحيح والتأكد من الأشخاص المخولين بإصدار أمر فتح الاعتماد مما قد يعرض المصرف لمخاطر قانونية.

- لا يوجد نموذج محدد لمراقبة عمليات المنح المالية ومخاطر التنويع والتراكبات في المحفظة التمويلية أسوة بالمحفظة الائتمانية، وهذا يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ مصرف معين تركيزاً في تقديم صيغ تمويلية إسلامية دون وعي كافٍ بالمخاطر المرتبطة بها.

المصارف التجارية

المصرف الليبي الخارجي

لجنة الإدارة المؤقتة

- وجود حالة تعارض مصالح للجمع بين مهام المدير العام للمصرف ونائب رئيس مجلس الإدارة المؤقت، وذلك بالمخالفة للمادة (39) من النظام الأساسي للمصرف، ولقرار مجلس الوزراء رقم (15) لسنة 2018م، ودليل حوكمة القطاع المصرفي، ومنشورى رئيس الديوان رقم (7) لسنة 2018م ورقم (4) لسنة 2019م.

الإدارة التنفيذية بالمصرف

- إجراء تعديلات متعددة على الميزانية التقديرية لعام 2023م، مما يدل على عدم دقة التقديرات، وتفقد الميزانية التقديرية والهدف منها كونها أحد أدوات الرقابة وتقييم الأداء، الأمر الذي من الممكن أن ينعكس سلباً على استقرار وتوازن العمليات المالية بالمصرف، وقدرته على تحقيق أهدافه المالية، والحفاظ على استدامة العمليات بالمصرف.

- قيام المصرف بإيداع مبلغ نسبته (150%) من رأس المال المدفوع في حساب جاري لدى بنك JP MORGAN (JP) خلال السنة المالية 2022م، وما نسبته (111%) خلال سنة 2023م، وهو ما يعد من مخاطر التركز الائتماني العالمية، حيث لم يتم تنويع سلة الائتمان بشكل كافٍ.

- عدم تقييد قسم الاعتمادات المستندية بالمصرف بإبلاغ إدارة الرقابة على المصادر والنقد بمصرف ليبيا المركزي بالإخفاقات في تقديم الإقرارات الجمركية من قبل بعض الجهات، بالمخالفة لمنشور مصرف ليبيا المركزي رقم (15) لسنة 2022م.

- عدم تقييد وحدة الدينار بالمصرف بتبعة نماذج التتحقق من هوية العملاء (KYC) وهو ما يعد عدم بذل العناية الواجبة تجاه العملاء؛ الأمر الذي يزيد من مخاطر غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب، كما أنه مخالف لمنشور المصرف المركزي رقم (2) لسنة 2007م بشأن العمل بنماذج التتحقق من هوية العملاء.

- قيام إدارة العمليات النقدية في المصرف بالاستثمار في أحد منتجات المشتقات المالية (DCD)، دون مراعاة لمخاطر هذا النوع من الاستثمارات، فترتبط على ذلك خسارة صافية مقدارها 135,305 دولار، مخالفًا بذلك السياسة الاستثمارية للمصرف.

- عدم انتفاع المصرف بحقه في شغل العضويات وتعيين الكادر الوظيفي للشركات المساهم فيها بالخارج بنسبة مساهمته فيها، ما أدى لغوات فرصة شغل تلك العضويات؛ نتيجة لقيام المساهمات بدولة المقر بتعيينأعضاء من جانبها، وهو ما يعكس ضعف الإدارة في متابعة حقوقها القانونية، (المصرف العربي البريطاني وشمال أفريقيا بيروت).

- ظهور مخاطر التشغيل التي تصنف كمخاطر عالية ومنها توقف منظومة T24 عن توليد الفوائد والتسهيلات بشكل تلقائي، وإدخال التقييمات السعرية يدوياً في المنظومة وتخويلها (BACK OFFICE) دون عرضها على إدارة المخاطر.
- تقادم المنظومة وعدم تغطيتها لجميع الأماكن الحساسة في مقر المصرف، بالإضافة إلى سعة التخزين الصغيرة، وعدم حفظ البيانات بشكل آمن.

مصرف الجمهورية

الإدارة التنفيذية

- عدم إمكانية استخراج التقارير اليومية من المنظومة المصرفية في بعض فروع المصرف منها (إدارة منطقة فروع طرابلس، الدعوة الإسلامية، الفلاح، غريان، صبرة الآثار) مما يعرقل إجراءات المطابقة للعمل اليومي، ويعرض المصرف لمخاطر تشغيلية عالية.
- يظهر تقرير إدارة التدقيق الشرعي للربع الثاني لسنة 2023م، عدم وجود مدققين شرعيين ببعض الفروع والمناطق، للتحقق من الالتزام بضوابط معاملات الصيرفة الإسلامية، وتصحيح الأخطاء عند اكتشافها.
- وجود معلومات بمذكرات التسوية لعدد من المراسلين، والتي تمثل معاملات معلقة للاعتمادات المستندية، أو بطاقات الأغراض الشخصية (ماستر كارد فيزا)، أو حوالات واردة أو صادرة مع المراسلين بالخارج، كذلك تبين وجود بعض القيد المعلقة سواء الدائنة أو المدينة ترجع تواريχها لسنوات سابقة لم يتم تسويتها حتى تاريخه والتفاصيل كما يلي:

اسم المراسل	العملة	رصيد الإدارة	رصيد المراسل	الرصيد المعلق
A.B.C. LONDON	EURO	-12,002,515	21,984,626	9,982,111
BANCA UBAE SPA(ROMA)	EURO	-9,020,548	226,389	-8,794,158
A.B.C.INTL. LONDON	POUND	57,494	-2,262,147	-2,204,652
A.B.C. BAHRAIN MANAMA	POUND	232,629	-232,397	232
BACB LONDON VISA	US DOLLAR	-22,369,874	6,656,035	-15,713,838

- ارتفاع حساب مدينون مختلفون وأرصدة مدينة مختلفة في 2023/12/31م بقيمة وقدرها 2,631,508,239 دينار عما كان عليه في 2022/12/31م بقيمة 2,032,020,947 دينار، بفارق قيمته 599,487,292 دينار، والذي يؤثر في المركز المالي للمصرف في نهاية السنة المالية، حيث يظهر هذا الفارق لعدة أسباب أو عدة بنود فرعية لحساب المدينون مختلفون منها:

- عجز الخزينة بقيمة 3,751,499 دينار، ولم يتم اتخاذ إجراءات سريعة لتسوية هذه القيمة من قبل المصرف وتحديد أسباب العجز وتحميلها على المسؤول عن هذا العجز واتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة.
- صكوك راجعة من غرفة المقاصلة قيمتها 32,661,409 دينار وهي تمثل صكوكاً تم إيداعها في غرفة المقاصلة لصالح المستفيد، إلا أنه تم الرد من قبل الغرفة بعدم قبول هذه الصكوك لعدة أسباب منها: عدم وجود رصيد يغطي قيمة

الصكوك، أو عدم مطابقة التوقيع، إلا أن الموظف أو الإدارة قامت بإيداعها في حساب الريان ولم يتم تسويتها حتى تاريخ 31/12/2023م.

- رصيد بند الاختلاسات والتزوير حتى تاريخ 31/12/2023م بقيمة إجمالية 26,728,243 دينار

شهر رصيد السطو المسلح في 31/12/2023م بقيمة قدرها 40,241,422 دينار وهي تزيد عن سنة 2022 بقيمة وقدرها 2,510,555 دينار.

إدارة المراجعة

عدم قيام إدارة المراجعة بمهامها على أكمل وجه، وذلك على النحو التالي:

- التعيينات العشوائية للموظفين دون وضع معايير لها، والتي أثرت سلباً على كفاءة وفاعلية عمل الإدارة، حيث تبين تعين بعض الموظفين بشهادات (الثانوية العامة، الإعدادية، الابتدائية) بالمخالفة لدليل حوكمة القطاع المصرفي بالفصل الثالث (٢٠-١)، وكذلك الهيكل التنظيمي للمصرف بخصوص مهامه في تأهيل وتدريب قيادات الإدارة والعمل على بناء فريق ناجح ومتكملاً.

عدم المتابعة الدقيقة لنشاط المصرف وفروعه اليومي من قبل المراجعين، حيث تبين وجود حالات اختلاس، وتزوير، وعجز في الخزينة خلال السنة المالية ٢٠٢٣ تخص سنوات سابقة لم يتم اكتشافها في حينها.

عدم قيام الإدارة بدورها في تعين مراجعين لبعض فروع المصرف، أو تعين بدلاً لمراجعي فروع خرجوا في إجازات مختلفة، ومن هذه الفروع على سبيل المثال (فرع القادسية / فرع المستقبل / فرع المغاربة / فرع سوق الجمعة)

عدم تقديم مراجع بي بعض فروع المصرف للتقارير الشهرية المكلفين بها، ومن هذه الفروع (جامعة طرابلس / جنرال التسييج / القادسية / الظهرة).

تأخر الإدارة في إعداد تقرير الرابع عن نشاط الإدارة يعطي كافة نشاطات المصرف وأعماله، وتقديمه في الوقت المناسب، مما يفقد المعلوماتة أهميتها.

عدم انتظام بعض سجلات المراقبة ببعض فروع المصرف (سجل الصكوك المصدقة / سجل الخزينة / سجل إصدار الصكوك) بالرغم من أهميتها في عملية القيادة الداخلية.

ادارة الامثال

- ضعف إدارة الامتثال في متابعة مدى امتثال بعض الإدارات بالبنك، وإدارة العمليات المحلية / التسويات / التمويل والاستعلام / التجهيزات / المحاسبة مركز المقاضاة / الائتمان، بالمخالفة لمهامها المنصوص عليها في المادة (83) الفقرة (4) من القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف، والمعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012م.

عدم التزام مراقبى إدارة الامتثال بالفروع بإرسال التقارير الدورية ومتابعة العمل اليومي، بسبب نقص الكادر الوظيفي، بالإضافة إلى أن هناك بعض الفروع لا يوجد بها مراقبو امتثال.

المصرف التجاري الوطني

الجمعية العمومية

- اقتصر بنود دعوة مجلس الإدارة لاجتماع الجمعية العمومية العادي المنعقد بتاريخ 13/06/2023م على بندي تغييرأعضاء مجلس الإدارة وهيئة المراقبة فقط، دون إدراج بند تقييم عمل مجلس الإدارة عن نشاط المصرف، ومركزه المالي، وتقرير مراجعي الحسابات، والتصديق على الميزانية، وحساب الأرباح والخسائر، ما يعني عدم قيام الجمعية العمومية بواجباتها القانونية المنصوص عليه في المادة (23) الفقرة (ثانياً) من النظام الأساسي للمصرف.
- عدم قيام الجمعية العمومية العادية للمصرف باختيار مراجع حسابات خارجي للمصادقة على القوائم المالية للمصرف عن السنين الماليتين 2021-2022م.
- قيام مجلس الإدارة باعتماد مكاتب المراجعة الخارجية لشخص السنوات المالية (2021-2022-2023م)، وهو ما يُعد تدخلاً في اختصاصات الجمعية العمومية المنصوص عليها في القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف، والمادة (50) من النظام الأساسي للمصرف، علماً بأن القوائم المالية للمصرف عن السنين 2019-2020م لم تعتمد حتى تاريخه.
- عدم اتخاذ المصرف إجراءات تصحيحية بشأن الملاحظة الواردة في تقرير ديوان المحاسبة عن عام 2022 التي تشير إلى تعارض النظام الأساسي للمصرف مع القانون رقم (46) لسنة 2012م المعدل للقانون رقم (1) لسنة 2005م، مما يشكل مخالفه مالية لنص المادة (46) من القانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة.
- وجود خلل في الإفصاح بالتقرير المالي، وبخاصة فيما يتعلق بالمخصصات والديون المتغيرة والمدينيين والدائنين المختلفين وفروق الصندوق، ما يؤثر سلباً على مصداقية وشفافية القوائم المالية.
- ارتفاع مصاريف التشغيل بشكل ملفت للنظر والبالغة (93%) من إجمالي إيرادات التشغيل.

مجلس الإدارة

- عقد مجلس الإدارة السابق للمصرف خلال السنة 2023م عدد (4) اجتماعات خلال الستة أشهر الأولى من السنة المالية 2023م، وفيما يلي أبرز ما تم ملاحظته:
 - عدم قيام رئيس المجلس السابق بالمهام المسندة إليه وفقاً لنص المادة (40) الفقرة الرابعة من النظام الأساسي التي حددت اختصاصات رئيس مجلس الإدارة، حيث لم يقم بعرض التقرير السنوي عن أوضاع المصرف في اجتماع الجمعية العمومية.
 - عدم قيام مجلس الإدارة السابق بتحديث النظام الأساسي للمصرف وفقاً لتعديل الجمعية العمومية المؤرخ في 04/10/2020م، الذي يتضمن زيادة رأس مال

- المصرف ليصبح (700) مليون دينار، وكذلك تجديد مدة عمل المصرف، حيث لا يزال يظهر رأس مال المصرف بقيمة (100) مليون دينار في الميزانية، مما يشير لعدم قيامهم بتحديث وتطبيق هذه التعديلات في النظام الأساسي للمصرف بشكل صحيح.
- التأخير في مناقشة التقارير الربع سنوية لإدارتي المراجعة الداخلية وإدارة التدقيق الشرعي، حيث تم عرض تقرير الربع الثالث لسنة 2022م للنقاش في اجتماع لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة السابق بتاريخ 25/01/2023م، ومع ذلك، قامت اللجنة بتأجيل مناقشته إلى حين إعداد تقرير الربع الرابع لنفس العام، وهذا يعتبر مخالفة للقانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف، ودليل حوكمة القطاع المصرفي.
- عدم قيام مجلس الإدارة بتعزيز ودعم نظام الرقابة الداخلية، حيث لوحظ عدم قيامه باعتماد سياسات ودليل عمل لإدارة المراجعة الداخلي، وهو ما يحد من دور إدارة المراجعة الداخلية في متابعة الأعمال اليومية للمصرف، ويعتبر مخالفة لدليل حوكمة القطاع المصرفي.
- عدم قيام مجالس الإدارة المتعاقبة طيلة الأربع سنوات الأخيرة بمهامها المنطة بها، والمتمثلة في إعداد هيكل تنظيمي للمصرف، على الرغم من تعاقد المصرف مع شركة جهود المشتركة للتطوير والاستشارات لإعداد الهيكل التنظيمي للمصرف، والتي قامت بتسليم البيانات المعدة إلى اللجنة المكلفة من قبل مجلس الإدارة، ومع ذلك لم يتم التوصل إلى اتفاق والوصول إلى هيكل تنظيمي يمكن اعتماده.
- عدم وضع مجلس الإدارة سياسات واضحة المعالم متعلقة بالعمليات المصرفية، ومن بينها سياسة المخاطر، وسياسة الامتثال، ومتى تأثر عمل المجلس، حيث اقتصر دور المجلس على الاعتماد على الدليل الاسترشادي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.
- ضعف متابعة لجنة المراجعة والتدقيق للوضع المالي للمصرف والمعلاقات القائمة التي تظهر بالمركز المالي للمصرف من قبل لجنة المراجعة والوقوف عليها لمعالجتها.
- تقاعس لجنة المراجعة والتدقيق في تنظيم واستكمال الموضوعات المؤجلة خلال اجتماعاتها، حيث لوحظ عدم مناقشة الموضوعات المؤجلة، بما في ذلك تقارير الإدارة الرقابية في الاجتماعات الثالثة والرابعة للجنة.
- تدخل لجنة المراجعة والتدقيق في اختصاصات لجنة الحكومة، حيث لوحظ مناقشة موضوع تعديل النظام الأساسي للمصرف في الاجتماع الثاني للجنة المراجعة والتدقيق الحالية المنعقد في أكتوبر 2023، بينما أن هذا الموضوع اختصاص أصيل لجنة الحكومة، وكذلك تدخل لجنة المخاطر في عمل لجنة المراجعة والتدقيق المتمثل في تقييم عمل وحدة الامتثال، بسبب عدم وجود نماذج للوصف الوظيفي تحدد الاختصاصات والواجبات، وفقاً لما ورد في دليل

الحكومة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، ومنشور المصرف المركزي رقم (2) لسنة 2021م.

الإدارات الرقابية

- ضعف تقرير وحدة الامتثال للنصف الأول من سنة 2023م، من حيث عدم تضمينه لبعض البيانات والمعلومات عن مدى امتثال المصرف لبعض المعايير المصرفية، ومن أهمها ملأة رأس المال، والاحتياطيات القانونية، ونسب السيولة للمصرف.
- عدم تقيد إدارة الامتثال بإعداد تقارير ربع سنوية عن نشاط الإدارة، وعن العمليات المشبوهة التي تم الكشف عنها، أو تم التبليغ عنها، بالمخالفة لمنشور إدارة الرقابة على المصارف والنقد رقم (2) لسنة 2021م بشأن دليل عمل وحدات الامتثال بالمؤسسات المالية.
- عدم قيام فروع المصرف بتبني نموذج اعرف زيونك (KYC)، وعدم بذل العناية الواجبة تجاه العملاء، مما يزيد من مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ويعتبر مخالفه لمنشور مصرف ليبيا المركزي رقم 2/2007 المتعلق بالعمل بنماذج التحقق من هوية العملاء.
- تكرار الملاحظات التي تم رصدها من قبل المراجعين في الفروع دون اتخاذ إجراءات لتسويتها، وهذا يشير إلى عدم متابعة الملاحظات من قبل الإدارة، وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها، وضمان عدم تكرارها مستقبلاً.
- نقص الكادر الوظيفي في قسم المراجعة ببعض الفروع، وعدم وجود دليل عمل واضح لكل من إدارة المراجعة الداخلية، وإدارة المراجعة والتدقير الشرعي؛ للقيام بهمائهم بالشكل المطلوب، وهذا الأمر يسهم في زيادة مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء من خلال التدقير ومراجعة الأعمال اليومية.
- وجود فروقات في أرصدة الأستاذ المساعد بين الأرصدة الدائنة والمدينة في فروع المصرف، وتم ذكر ذلك في تقرير مراجع الفروع، دون أن تتم معالجتها من قبل إدارة المحاسبة في تلك الفروع، بما في ذلك فرع الاستقلال، ووكالة الاستثمار، وفرع سبها.
- ظهرت أرصدة صكوك المقاصة تحت التحصيل على نحو معاكس لطبيعتها في أغلب الفروع، مما ينذر بوجود مخاطر تشغيلية قد تؤدي إلى فرص للاحتيال والاختلاس، على سبيل المثال، في الفرع رأس لانوف يبلغ الرصيد 4,065,517 دينار، وفي فرع العروبة يبلغ الرصيد 55,232 دينار، وفي فرع شحات يبلغ الرصيد 234,969 دينار، وفي فرع طبرق يبلغ الرصيد 145,256,091 دينار.
- استمرار رجوع الصكوك المصدقة الصادرة لدى بعض فروع المصرف؛ وذلك نتيجة للإهمال والأخطاء التي تقع في الفروع، وهذا يؤدي إلى دفع غرامات مالية نتيجة لتلك الأخطاء.
- تظهر فروقات ناتجة عن عملية نقل في المنظومة (عملية الترحيل) بجانب أصول أخرى بقيمة 2,712,654,507 دينار، وتتأخر تسويتها ينتج عنه مخاطر عالية جدًا،

ويؤثر على سلامة النظام المصرفي بشكل عام، كما تشير إلى وجود مؤشرات سلبية على القوائم المالية للمصرف.

الإدارات التنفيذية

- عدم قيام المصرف بإعداد قائمة التغير في حقوق الملكية، مما يتسبب في وجود مخاطر حول تغييرات رأس المال، والأرباح، وأي تعديلات أخرى في هيكل الملكية.
- ضعف نسبة الاحتياطي القانوني لرأس المال حيث إنها تمثل 0.4% من رأس المال وهو ما يضع المصرف في مخاطر عالية وعدم قدرته على مواجهة أي أزمات مالية مستقبلية في حال حدوثها.
- عدم الاهتمام بتسوية المعلقات من قبل الفروع خلال السنوات السابقة، فضلا عن عدم حث الإدارات الرقابية على إلزام الفروع بمعالجة هذه المعلقات، والبيان التالي يوضح حجم المعلقات بين الفروع والإدارة العامة على مستوى المصرف وبيان الانحرافات:

الانحرافات		حسابات الإدارة لدى الفروع		حسابات الفروع لدى الإدارة	
الفرق بين (3-2)	الفرق بين (4-1)	(4)	(3)	(2)	(1)
		دائن	مددين	دائن	مددين
247,628,493	655,564,809	2,460,568,250	3,521,981,728	3,769,610,221	3,116,133,059

مصرف الصاري

الجمعية العمومية ومجلس الإدارة

- عدم عقد الجمعية العمومية لأي اجتماع عادي خلال سنة 2023م، وعدم ممارستها للاختصاصات المسندة لها بالمخالفة للمادة (163) من القانون رقم (23) لسنة 2010م بشأن النشاط التجاري.
- عدم اعتماد دليل للسياسات والإجراءات، ولا نماذج للوصف الوظيفي من قبل مجلس الإدارة تساعد في إحكام نظام الرقابة الداخلية، كتحديد الوظائف والمؤهلات والاختصاصات والمسؤوليات وغيرها؛ لتفادي التداخل في الاختصاصات، وانعدام المساءلة.

الإدارات الرقابية

- وجود عجز كبير في عدد المرجعين بالإدارة العامة والفروع مقارنة بالاحتياجات الفعلية، مع تسجيل خلو بعض إدارات المصرف من المرجعين؛ مما يشكل مخاطر عالية على المصرف، ومن هذه الإدارات (إدارة المدفوعات / إدارة المشروعات / إدارة التسويات / إدارة تقنية المعلومات) مما يخالف منشور مصرف ليبيا المركزي 6/2016 بشأن اختصاصات إدارة المراجعة الداخلية.
- عدم سد حاجة إدارة التدقيق الشرعي من الكادر الوظيفي، رغم مخاطبة مجلس الإدارة للإدارة التنفيذية بالاحتياجات المطلوبة.

- قصور منظومة المصرفية (T24) عن توفير متطلبات نظام الضبط الداخلي، حيث لوحظ إمكانية سحب الصكوك الملغاة منها، وسحب الصكوك الخاصة بحسابات معينة من حسابات أخرى.
- عدم استيفاء متطلبات فتح الحسابات الجارية، وبعد معاينة منظومة العمليات المصرفية (T24)، تبين خلو عدد كبير من حسابات الزبائن من الصور الشخصية والتواقيع؛ مما يعرض حسابات الزبائن لمخاطر عالية.
- تقيد صلاحيات المراجعين الداخلين بالفروع للعمل على منظومة العمليات المصرفية مما يعتبر مخالفه لمنشور 6/2016 اختصاصات إدارة المراجعة الداخلية.
- عدم رد أغلب فروع المصرف على ملاحظات إدارة المراجعة الداخلية وتنفيذ توصياتها، فقد لوحظ تكرار الملاحظات في أغلب تقارير المراجعين.
- خلو أغلب فروع ووكالات المصرف من ممثليں لإدارة الامتثال المختصين بمراقبة تنفيذ ضوابط الامتثال ومكافحة غسيل الأموال؛ وذلك لنقص الكادر الوظيفي بإدارة الامتثال، مما يزيد من مخاطر عدم الامتثال، ويقلل القدرة على تحديدها.
- عدم قيام فروع المصرف بتبسيئة نماذج اعرف زيونك (KYC)، بالإضافة للتأخر في إعداد نماذج اعرف موظفيك (KYE) تنفيذًا لمنشور مصرف ليبيا المركزي رقم (2) لسنة 2021م.
- التأخير في اعتماد بيانات (CBL)، والسجل التجاري بالنسبة لحسابات الشركات من قبل إدارة المصرف، وتأخير وحدة الامتثال في استيفاء بيانات الامتثال الخارجي لحسابات المصادر المراسلة.
- عدم تفعيل العمل بمنظومة مراقبة العمليات المالية (FCM) من قبل الإدارة التنفيذية، فالرغم من كون المنظومة ركيزة أساسية في مراقبة الامتثال ومكافحة غسيل الأموال على العمليات المصرفية التي يقوم بها المصرف، إلا أنه قد تأخر تفعيلها لسنوات عديدة دون معالجة المشاكل التي أدت لإيقافها، مخالفه بذلك منشور مصرف ليبيا المركزي رقم (5) لسنة 2018م.
- استمرار العمل بمنشور مصرف ليبيا المركزي رقم (17) لسنة 1997م بشأن احتساب ملأة رأس المال رغم إلغائه بالمنشور رقم (13) لسنة 2023م المنظم لذات الموضوع.
- عدم تصنيف العملاء وفقاً لدرجة المخاطر (مرتفعة / متوسطة / منخفضة) بما يتماشى مع تدابير الامتثال ومكافحة غسيل الأموال الواردة بمنشور المصرف المركزي رقم (2) لسنة 2021م.

الإدارة التنفيذية

- عدم تنوع إدارة المصرف في القيام بالأنشطة الاستثمارية المحددة في النظام الأساسي المعدل في سنة 2018م، حيث يتضح من خلال الوزن النسبي لبعض تركز الإيرادات المصرف من نشاط الخدمات المصرفي، وحيث تمثل ما نسبته (73%) من إجمالي الإيرادات المحققة خلال السنة المالية 2023.

- قلة إيرادات استثمارات المصرف خلال السنة المالية 2023م، حيث كانت نسبة مساهمتها في الإيراد الكلي للمصرف أقل من 1%， مما يدل على ضعف استثمارات المصرف، وعدم وجود سياسة استثمارية ناجحة.
- انخفاض صافي الدخل قبل تسديد الضرائب خلال السنة المالية 2023م عن سنة 2022م بنسبة تبلغ 25% أي بما قيمته 6,383.641 دينار، ويرجع ذلك لانخفاض إيرادات الخدمات المصرفية.
- تجاوز إدارة المصرف في الصرف على بعض بنود النفقات عما هو معتمد من مجلس إدارة المصرف في الموازنة التقديرية للسنة المالية 2023م والتي منها (رواتب الموظفين، مصاريف طبية، مصاريف المنظومة المصرفية، مصاريف مجلس الإدارة).
- ارتفاع المخاطر المصرفية نتيجة لتراتك المعلقات بمذكرات التسوية في البند المحاسبي (13002)؛ بسبب عدم جدية فروع المصرف في متابعة وتسوية حسابها مع الإدارة العامة، والتي قد ترتب عليها مخاطر تشغيلية عالية تؤثر على مصداقية القوائم المالية وبيان الفروع: (الرئيسي— طرابلس / الماية / وكالة النهر / الخمس / بن عاشر / المنطقة الجنوبية).
- تدني أداء عمل المقاصلة الإلكترونية في أغلب فروع المصرف (أبو سليم / حي الأندرس / بن عاشر / كورنيثيا / الزاوية) وتراتكها ببالغ كبيرة؛ مما قد يزيد من مخاطر تسوية حساب صكوك المقاصلة الإلكترونية (14026) لارتفاع قيمته حيث بلغت قيمة رصيده بتاريخ 13/12/2023م مبلغ 348,659,565 دينار.
- وجود حالات اختلاس عن طريق تمرين صكوك مقاصلة الكترونية من خلال فروع المصرف وفيما يلي بيان بما تم رصده منها:

الفرع	عدد الصكوك	القيمة
سبها	47	9,867,000
كورنيثيا	11	1,796,381
أبوسليم	20	3,000,425
عين زارة	1	250,000

الصيغة الإسلامية

- وجود مشاكل تقنية في تقديم خدمات الصيغة الإسلامية بالرغم من ترقية المنظومة المصرفية؛ مما أدى إلى عدم تفعيل المنتجات المعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية بالمنظومة المصرفية.
- عدم توفر قاعدة بيانات دقيقة للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات تبين الالتزامات القائمة عليها؛ بسبب عدم وجود منظومة ائتمانية بالمصرف. مما يزيد من مخاطر الائتمان بالمصرف.
- وجود عدد من الشركات متعددة السداد إلى تاريخ 31/12/2023م، بالرغم من تمديد فترة سدادها أكثر من مرة؛ الأمر الذي ترتب عليه استفادة هذه الشركات من أموال المصرف دون أي عوائد، وهذه الشركات هي (شركة أصيل لصناعة حفاظات

الأطفال / شركة بيلا للصناعات الغذائية / شركة ديوان الحبوب / شركة الموسم للصناعات الغذائية / شركة مجموعة المتحدة للمطاحن).

مصرف شمال إفريقيا

الجمعية العمومية

- قام المصرف بتحميل قيمة عجز الاندماج للمصارف الأهلية والتي تبلغ 150,523,799 دينار، تحت مسمى عمولات مدفوعة أخرى في قائمة الدخل عام 2023م، بالمخالفة لمبادئ المحاسبة الأساسية (مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات)، على الرغم من تكوين مصرف ليبيا المركزي مخصص خسائر دمج المصارف الأهلية بقيمة 150,000,000 دينار.
- تم احتساب فروقات إعادة تقييم العملات الأجنبية البالغة 258,773,958 دينار الناتجة عن فرق سعر الصرف كأرباح إعادة تقييم العملات الأجنبية ضمن أرباح عام 2023م، بالمخالفة للرسالة الدورية رقم (156/2023) المؤرخة في 12/06/2023 الصادرة عن إدارة الرقابة على المصارف والنقد.
- اكتفاء الجمعية العمومية بتعيين مراجع خارجي واحد، خلافاً للواجب القانوني بتعيين مراجعين اثنين، كما جاء في نص المادة (83) القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف، والمادة (52) من النظام الأساسي للمصرف.
- تعيين عدد (4) أربعة موظفين متلاعدين كأعضاء بمجلس إدارة المصرف، بشكل يخالف نص المادة (39) من القانون رقم (13) لسنة 1980م بشأن الضمان الاجتماعي، وتعديلاته، ومنشور السيد / رئيس الديوان رقم (1) لسنة 2020م بشأن تولي المحالين على التقاعد عضويات مجالس الإدارات.
- عدم انتظام هيئة المراقبة في اجتماعاتها بشكل شهري، وعدم إعدادها التقارير الدورية الملزمة بها في حينها، بالمخالفة للمادة (201) من القانون رقم (23) لسنة 2010م بشأن النشاط التجاري، والمادتين (53 - 57) من نظام المصرف الأساسي.
- عدم عقد هيئة الرقابة الشرعية اجتماعاتها شهرياً، مما يعد مخالفة للمادة رقم (57) من النظام الأساسي للمصرف.

مجلس الإدارة

- عدم اتخاذ مجلس الإدارة أي إجراء قانوني حيال استمرار السيد / أ، ع، ا، بممارسة مهام المدير العام للمصرف، رغم انتهاء ولايته القانونية المنصوص عليها بالمادة (47) من النظام الأساسي للمصرف.
- تجاوز مجلس الإدارة الضوابط الواردة بدليل حوكمة القطاع المصرفي، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بتشكيل اللجان التابعة له، ومن ذلك عدم الالتزام بتعيين الحد الأدنى من الأعضاء المستقلين في لجنة المخاطر، وخلو لجنة الحوكمة من ممثل للجنة المراجعة بالمصرف.

- عدم تنفيذ أحكام النظام الأساسي المعدل المتعلقة بفصل إدارة المراجعة الداخلية عن إدارة المراجعة والتدقيق الشرعي في الهيكل التنظيمي، والذي يؤدي إلى مخاطر تشغيلية عالية، وبشكل مخالف للقانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف، والمادة رقم (51) من النظام الأساسي المعدل.
- غياب الضوابط والآليات التي تضمن تمثيل مساهمي المصرف بشكل عادل في مجلس الإدارة، الأمر الذي يعد مخالفة للدليل حوكمة القطاع المصرفي فيما يخص المعاملة المتوازنة والمتكافئة.
- عدم التزام المصرف بالحدود الدنيا لتكون الاحتياطي القانوني من رصيد أرباح السنوات السابقة، حيث يبلغ رصيد الاحتياطي 14,318,745 دينار أي بنسبة (64.8%) من رأس المال المدفوع وهو ما يعني عدم تحقيق رصيد الاحتياطي القانوني النسب المنصوص عليها في المادة (73) من القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف، والفقرتين (1 - 2) من المادة (63) من النظام الأساسي للمصرف.

ملاحظات عامة

- عدم وجود مراقب للامتثال في أغلب إدارات المصرف، مما يحد من قدرة الإدارة في تنفيذ الاختصاصات في متابعة مدى امتثال الإدارات بالمعايير التي تحكم العمل المصرفي.
- التوسيع في صرف عهد مالية بقيمة كبيرة على دفعات خلال السنة المالية 2023م، وذلك لمواجهة المصروفات الثورية، حيث تم صرف ما قيمته 320,800 دينار لإدارة الخدمات والتجهيزات، مما يضعف احكام الرقابة عليها.

إدارة المراجعة

- تأخر إدارة المراجعة في تحويل تقاريرها الربع سنوية لمجلس الإدارة، بالمخالفة للهيكل التنظيمي للإدارات بالمصرف، ومنشور مصرف ليبيا المركزي رقم (6) لسنة 2016م بشأن اختصاصات إدارة المراجعة الداخلية.
- وجود تضارب واختلاف بين البيانات والمعلومات الموجودة في تقرير إدارة المراجعة مع تقارير مراجع الفروع، الأمر الذي يشير إلى الضعف والقصور في إعداد التقارير.

إدارة المحاسبة

- يلاحظ عدم التطابق بين الأستاذ العام المساعد مع الأستاذ العام التجمعي في شهر فبراير 2023م، حيث تظهر عمليات الفحص ومطابقة الأستاذ العام للمصرف وجود فارق قدره 24,861,790 دينار.
- عدم التوازن بين جانب المدين والدائن في الأستاذ العام التجمعي بالمصرف في شهر ديسمبر 2022م، فقد لوحظ أن الأصول غير متساوية القيمة مع الخصوم، حيث تُظهر عمليات الفحص ومطابقة الأستاذ العام للمصرف وجود فرق قدره 23,872,371 دينار.

- احتساب أرباح إعادة تقييم العملات بقيمة 42,147,052 مليون دينار ضمن الإيرادات، بالمخالفة للرسالة الدورية رقم (81/2021) المؤرخة في 11/03/2021م، والصادرة عن إدارة الرقابة على المصارف والنقد، والتي نصت على عدم تحويل فروقات إعادة تقييم الأرصدة بالنقد الأجنبي إلى قائمة الدخل، وعوضاً على ذلك يتم تكوين احتياطي تحت مسمى (إعادة تقييم أسعار الصرف) وذلك ابتداء من شهر يناير سنة 2021م.
- ترتب على احتساب قيمة أرباح إعادة تقييم العملات ضمن الإيرادات، ظهور نتيجة نشاط المصرف لعام 2022م أرباح قيمتها 30,322,802 دينار، خلافاً للوضع الحقيقي بدونها.
- ظهور المعلقات بين مصرف شمال أفريقيا مكتب بنغازي ومصرف ليبيا المركزي بنغازي بالعملة المحلية بمذكرة التسوية المصرف 31/12/2023م والتفاصيل كما يلي:

القيمة دينار	البيان
3,178,977	المعلقات المتمثلة في القيود الدائنة التي ظهرت بمصرف ليبيا المركزي بنغازي ولم تظهر بمكتب بنغازي
2,038,377	المعلقات المتمثلة في القيود المدينة التي ظهرت بمصرف ليبيا المركزي بنغازي ولم تظهر بمكتب بنغازي
1,371	معلقات القيود المدينة التي قام بها مكتب بنغازي ولم تظهر بدقائق مصرف ليبيا المركزي بنغازي
2,912,824	معلقات القيود الدائنة التي قام مكتب بنغازي ولم تظهر بدقائق مصرف ليبيا المركزي بنغازي

- ظهور المعلقات بمبالغ مرتفعة بين حسابات الإدارة والفروع والوكالات بمذكرات التسوية 31/12/2023م، والتفاصيل كما يلي:

المبالغ بالدينار	البيان
2,526,751,842.649	قيود مدينة أجريت من الفرع ولم تجر من قبل الإدارة
3,103,963,582.728	قيود دائنة أجريت من الإدارة ولم تجر من قبل الفروع
3,102,591,767.564	قيود مدينة أجريت من الإدارة ولم تجر من قبل الفروع
2,052,856,759.274	قيود دائنة أجريت من الفرع ولم تجر من قبل الإدارة

- وجود فرق ويفقim كبيرة في نتيجة المطابقة بين جانبي مذكرات تسوية الفروع مع الإدارة العامة لعدد من فروع المصرف وهي (مكتب بنغازي، فرع زلتين، فرع البيضاء فرع مسلاطة، فرع سرت، فرع السايج، فرع درنة، فرع مصراته، فرع تاورغا، فرع تاجوراء)

- وجود مشكلة في مذكرة تسوية فرع سبها في حاصل الجمع العمودي لكل جانب من جوانب المذكرة الأربع بحسب ملف المذكرة المحال من قبل الإدارة المختصة.
- ارتفاع المعلقات فرع درنة مع الإدارة العامة، حيث بلغ حجم المعلقات المدينة المتمثلة في القيود المدينة التي أجراها الفرع والقيود المدينة التي أجراها الإدارة في سنة 2021م نحو (180) مليون دينار، وفي سنة 2023م نحو (217) مليون دينار، أي أن معدل الارتفاع في حجم المعلقات كان بنسبة 17% تقريباً، وبلغ حجم المعلقات الدائنة المتمثلة في القيود الدائنة التي أجراها الفرع والقيود الدائنة التي أجراها الإدارة نحو (176) مليون دينار، وفي سنة 2023م نحو (200) مليون دينار، أي أن معدل الارتفاع في حجم المعلقات كان بنسبة 12% تقريباً.

- وجود معلمات بين مصرف شمال أفريقيا والمراسلين بالخارج الظاهرة بمذكرات تسوية المراسلين، حيث لوحظ وجود هذه القيم الضخمة للقيود والمرحلة من سنوات سابقة أو عدة أشهر، فهذه المعلمات تؤدي إلى مخاطر مرتفعة وسوف تؤثر على سلامة القوائم المالية للمصرف ومتانة النظام المصرفي، وبيانها كما يلي:

مصرف شمال أفريقيا	المراسل			الفئة	العملة
إجمالي القيود الدائنة	إجمالي القيود المدينية	إجمالي القيود الدائنة	إجمالي القيود المدينية		
4,284,345	4,432,847	6,213,982	4,241,325	USD	دولار
1,007,023	3,751,490	2,553,203	2,621,287	EUR	اليورو
0.00	0.00	426	0.00	GBP	الاسترليني
0.00	0.00	95	0.00	CHF	الفرنك السويسري
0.00	0.00	23,407	2,938	TND	الدينار التونسي

ادارة البطاقات

- عدم تحقيق العدالة في تقديم خدمة شحن النقد الأجنبي لزبائن المصرف، ففي حين تم تمكين بعض الزبائن من الاستفادة من كامل مخصصاتهم من النقد الأجنبي، فقد تم تقييد حق بعض الزبائن الآخرين في الاستفادة من النقد الأجنبي بمبلغ 2,500 دولار، بالمخالفة لتعليمات مصرف ليبيا المركزي الذي حدد حصة الفرد الواحد بمبلغ (20) ألف دولار.
- تبين حجز وشحن معاملات أرباب اسر لبعض زبائن مصرف شمال أفريقيا دون استيفاء القيمة المعادلة لها بالدينار الليبي في وقتها، وبالتالي استفادة الزبائن من أموال المصرف بالمجان وعدم المعالجة.
- عدم قيام بعض موظفي المصرف بدورهم في التأكد من كفاية القيم المالية بحسابات الزبائن عند حجز معاملات أرباب الأسر؛ مما ترتب عليه تعليق ما قيمته 4,159,867 دولار في الحساب التجمعي بالقيمة المشتراة من المصرف المركزي.
- مخالفة المصرف لمنشور مصرف ليبيا المركزي رقم (6) لسنة 2021م المتعلق بالضوابط المنظمة لبيع النقد الأجنبي، حيث لوحظ قيام المصرف باستقطاع عمولات بالدولار وذلك لتفعيل بطاقات الأغراض الشخصية عند شحنها للزبائن بقيمة 15 دولار عن البطاقة الواحدة، وتمت زيادتها في الأشهر الأخيرة من السنة المالية لتصبح 25 دولاراً للبطاقة الواحدة.
- غياب إداري البطاقات والخدمات الإلكترونية والمحاسبة عن القيام بمهامهما في الحفاظ على أموال المصرف؛ ويوضح ذلك من خلال وجود رصيد لحساب بطاقات أرباب الأسر ظاهر على غير طبيعته بقيمة 50,904 دولار، والذي يمثل فيما تم سحبها من قبل بعض الزبائن فوق الرصيد المخصص (سحب على المكشوف) واستفادتهم من القيمة، ولم يقم المصرف حتى تاريخه بخصم واسترجاع القيمة من الزبائن.
- تركز الاستفادة من الاعتمادات الخارجية الممنوحة لنفس الشركات المستفيدة خلال سنة 2023م، على الرغم من اختلاف نوع السلعة المطلوبة من قبل الجهات

طالبة فتح الاعتماد، مما يشير إلى أن هذه الاعتمادات لم تلبّ الغرض الذي فتحت من أجله.

- وجود التزامات على مصرف شمال أفريقيا ناتجة عن مستندات برسم التحصيل قائمة منذ سنة 2015م مقداره بقيمة 38,555,437 دينار، حيث تعتبر هذه القيمة أموال محجوزة لشركات قدمت على مستندات برسم التحصيل عن طريق المصرف، ولم يقم المصرف حتى تاريخه بالتنفطية المالية لصالح المصارف المستفيدة بالخارج، ويرجع السبب أن مصرف ليبيا المركزي أوقف التعامل بمستندات برسم التحصيل وفق قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم 96 لسنة 2015م.

المصارف المتخصصة

مصرف الأدخار

الجمعية العمومية

- أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (555) لسنة 2021م وتعديلاته، بشأن تشكيل الجمعية العمومية لمصرف الأدخار والاستثمار العقاري، رغم أن الجمعية العمومية مشكلة بموجب القانون رقم (14) لسنة 1985 المعدل للقانون رقم (2) لسنة 1981م بإنشاء مصرف الأدخار والاستثمار العقاري.
- عدم اجتماع الجمعية العمومية لمصرف سنة 2022م، بالمخالفة لنص المادة (20) العشرين من قانون إنشاء المصرف رقم (2) لسنة 1981م وتعديلاته.
- قيام الجمعية العمومية لمصرف في اجتماعها العادي الأول لسنة 2021م، بإعادة تشكيل لجنة إدارة المصرف، مع أن مهمة تشكيل لجنة الإدارة لمجلس الوزراء، ويقتصر دور الجمعية العمومية في هذه الحالة على تقديم الاقتراح فقط بالإضافة إلى تشكيل مجلس إدارة من عدد (7) أعضاء، خلافاً لقانون إنشاء المصرف الذي نص في المادة (23) على أن يشكل من (5) أعضاء.
- مخالفة قرار الجمعية العمومية العادية رقم (02) لسنة 2021م بشأن تشكيل هيئة المراقبة للمادة (30) من قانون إنشاء المصرف التي نصت على "يتولى ديوان المحاسبة مراجعة حسابات المصرف، ويحل مراجعو الحسابات الذين يحددهم الديوان محل لجنة المراقبة الخاصة بالشركات المساهمة في جميع اختصاصاتها".

مجلس الإدارة

- عدم انتظام مجلس الإدارة في اجتماعاته الدورية، بالمخالفة لنص المادة (25) من النظام الأساسي لمصرف، وعدم وجود لائحة لتنظيم عمل مجلس الإدارة.
- تغيب بعض أعضاء لجنة الإدارة وهيئة المراقبة لثلاث اجتماعات متتالية، وعدم اتخاذ أي إجراء بحقهم، وفقاً للدليل حوكمة القطاع المصرفي، والقرار رقم (712) لسنة 2021م الصادر عن وزارة الاقتصاد بشأن إصدار لائحة حوكمة الشركات المساهمة، والمادة (201) من القانون التجاري بخصوص هيئة المراقبة، كما لوحظ أن مكافأة مجلس الإدارة تصرف لكل الأعضاء شهرياً بغض النظر عن حضور الاجتماعات من عدمه.
- التأخير في اعتماد الميزانية التقديرية بالمخالفة للفقرة (ج) من المادة (22) من قانون إنشاء المصرف وعدم تقديم الميزانية التقديرية للجمعية العمومية للمصادقة عليها بالمخالفة للفقرة (ج) من المادة (22) من قانون إنشاء المصرف.
- إصدار المجلس القرار رقم (32) لسنة 2023م بشأن إضافة قيمة (500) دينار شهرياً لمرتب كل عامل وبأثر رجعي، مع أن الأمور المالية للمصرف لا بد من عرضها على الجمعية العمومية لاعتمادها بنص المادة (22) من قانون إنشاء المصرف.

القروض

- بلغت قيمة القروض الممنوحة لمصرف الادخار والاستثمار العقاري حتى تاريخ 31/12/2023م بمبلغ وقدره 7,716,815,868 دينار، على النحو الآتي:

نوع القرض	الإجمالي	84456	236221	7,716,815,868	المصرفي بالكامل	جارى الصرف	القيمة	القروض المصرفية
عادى				68624	307		596,779,795	
قرار 30				4079	143		90,982,568	
قرار 275				2421	107		55,335,569	
قرار 115				15264	352		437,800,643	
القرارات الثالث				3434	244		104,720,378	
القرار 20				135581	13318		5,682,055,036	
القرار 1				2185	69602		664,115,945	
القرار 44				0	223		5,575,000	
الادخار				4633	160		79,450,934	
الإجمالي				236221	84456		7,716,815,868	

- بلغ إجمالي الالتزامات من القروض حتى 31/12/2023م مبلغ 8,079,444,657 دينار، والجدول الآتي يوضح ذلك:

نوع القراء	العدد	القيمة
عادى	354	2,944,187
القرار 30	204	2,329,615
القرار 275	224	1,508,168
القرار 115	571	9,885,199
القرارات الثالث	394	9,297,705
القرار 20	25295	826,671,430
القرار 1	128467	7,172,881,192
القرار 44	350	46,775,000
الادخار	510	7,152,159
الإجمالي	156369	8,079,444,657

- عدم تحقيق بعض الفروع القيمة المقدرة للتحصيل لسنة 2023م، مما يدل على عدم بذل العناية الواجبة تجاه تحصيل الديون.
- عدم قيام مكتب التحصيل والجبائية بإعداد حصر للقروض المتعثرة، وعدم وجود ضوابط لتصنيف القروض (متغير / رديء / مشكوك في تحصيله)، وعدم إعداد المكتب للمقدر من التحصيل للسنوات السابقة.
- من خلال الاطلاع على الإحصائيات المعدة من قبل إدارة القروض بالمصرف عنمبادرة الإسكان الشباعي والأسر المحتجة تبين أن قيمة دفعات القروض الممنوحة بلغت 5,575,000 دينار لعدد (223) مقتضاً، كما بلغ عدد المواقف (350) موافقة بمبلغ 52,350,000 دينار، وهذا الفارق ناتج من أن البيانات المحالة من الفروع غير دقيقة.

مذكرات تسوية حساب المصرف

- ظهرت مبالغ مخصومة بكشف المصرف ولم تظهر بالدفاتر(معلمات) بقيمة 14,231,603 دينار وبيانها كما يلي:

الفرع	القيمة
طرابلس	2,589,036
صبراتة وصرمان	1,453,974
رقدالين	1,787,214
بنغازي	8,401,379

حساب أقساط تحت التسوية

- بلغ رصيد الأقساط تحت التسوية حتى 31/12/2023م نحو 57,510,614 دينار، وبمقارنته بالسنة المالية السابقة والتي بلغت 67,689,525 دينار، أي انخفض بقيمة 10,178,910 دينار، بنسبة بلغت (15%) من إجمالي البند، كما أن وجود بعض الفروع ذات قيمة عالية، وعدم تسوية هذه القيم وضمان عدم تكرار الأمر مستقبلا.
- عدم تطابق أرصدة أقساط تحت التسوية في 31/12/2023م بين تقرير مكتب التفتيش ورصيد الإيضاح للأقساط تحت التسوية من قسم الميزانية ذكر منها:

الفروع	رصيد وفق تقرير مكتب التفتيش	رصيد وفق قسم الميزانية بالإدارة المالية
العزينة	7,412,745	7,318,503
طرابلس	6,849,124	7,013,010
زيارة	6,023,404	5,762,585

الميزانية التقديرية

- من خلال مقارنة ميزان المراجعة في 31/12/2023م بالميزانية التقديرية لنفس السنة تبين وجود انحراف فيما وبيانها كما يلي:

البيان	الموازنة التقديرية	ميزان المراجعة	الانحراف
العمل الإضافي	500,000	557,044	57,044
أتعاب القانونية	350,000	768,499	418,499
م. سفر واقامة	337,000	1,165,434	828,434
دورات تدريبية	1,500,000	1,653,104	153,104

- تبين من خلال الفحص والمتابعة الزيادة المستمرة في المصروفات، والجدول التالي يبرز مقارنة السنوات الثلاث الأخيرة ببعضها على النحو الآتي:

المصروف الفعلي 2022	المصروف الفعلي 2021	المصروف الفعلي 2020
68,548,130	54,266,771	46,934,409

- الارتفاع في قيمة الخسائر المرحلية، حيث لوحظ أن قيمة الخسائر المرحلية بلغت 35,950,336 دينار، وخسائر سنة 2021م بلغت 19,876,851 دينار، ليصل إجمالي الخسائر في سنة 2021م لمبلغ 55,827,187 دينار.

الفصل الخامس: قطاع النفط

المؤسسة الوطنية للنفط

أنشئت المؤسسة الوطنية للنفط بموجب القانون رقم 24 لعام 1970م لتحل محل المؤسسة الليبية العامة للبتروöl والتي انشئت بموجب القانون رقم 13 لسنة 1968م، حيث أنيط بها مسؤولية إدارة قطاع النفط، وقد أعيد تنظيمها فيما بعد بموجب قرار الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام (سابقاً) رقم 10 لسنة 1979 لتعمل على تحقيق أهداف خطة التحول في المجالات النفطية، والقيام بدعم الاقتصاد القومي عن طريق تنمية وتطوير الاحتياطييات النفطية واستغلالها الاستغلال الأمثل وإدارتها واستثمارها لتحقيق أفضل العوائد، ويجوز لها في ذلك أن تشتراك مع الهيئات والمؤسسات والجهات الأخرى التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها.

وتقوم المؤسسة الوطنية للنفط بعمليات الاستكشاف والإنتاج عن طريق الشركات المملوكة لها أو بالاشتراك مع الغير عن طريق المقاولة أو بأي نمط من أنماط عقود استثمار الثروة النفطية، إلى جانب عمليات تسويق النفط والغاز داخل وخارج ليبيا.

ملاحظات عامة

- قيام المؤسسة بتعديل بعض اللوائح دون اعتمادها من جهات الاختصاص والمتمثلة في مكافأة لائحة التكريم عن مدة العمل، ومكافأة عيد العمال، ناهيك عن رفع قيمة مكافأة عيد العمال لسنة 2024م من 750 دينار إلى 1750 دينار.
- عدم وجود هيكل تنظيمي ومالك وظيفي معتمد للمؤسسة بالرغم من صدور قرار رئيس مجلس الإدارة المؤسسة رقم 24 لسنة 2020م بتشكيل لجنة لإعداد مشروع الهيكل التنظيمي والمالك الوظيفي للمؤسسة الوطنية للنفط.
- تأخر المؤسسة في إقفال حساباتها وإعداد قوائمها المالية، حيث إن آخر ميزانية تم إعدادها وإحالتها للديوان ومراجعتها هي ميزانية سنة 2014م مما يعد مخالفًا للمادة (88) من اللائحة المالية للمؤسسة.
- تأخر بعض الشركات في إحالة تقرير مصروفاتها عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2023م للإدارة المالية بالمؤسسة بالرغم من انقضاء الربع الأول من سنة 2024م مما يعد مخالفًا للمادة (98) من اللائحة المالية للمؤسسة.
- مخالفة المؤسسة الوطنية للنفط لنص المادة (88) من اللائحة المالية للمؤسسة والتي نصت على الآتي (على إدارة الشؤون المالية الانتهاء من إعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية خلال ستة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية لعرضها على لجنة الإدارة).

- عدم الإشراف المباشر من قبل الإدارة المالية على الحسابات المصرفية التي تديرها إدارة التسويق الدولي، الأمر الذي نتج عنه التأخر في إعداد مذكرات التسوية وعدم إجراء التسويات وتتبع المعلمات والوقوف على أسبابها وتسويتها أولاً بأول.

الإدارة المالية

- بلغ إجمالي ما تم تسليمه خلال سنة 2023م مبلغ وقدره 1,781,093,000 دينار بينما بلغ إجمالي المصرفوفات مبلغ وقدره 1,341,230,503 دينار، حيث اتضح من خلال الاطلاع على مصروفات الميزانية الرأسمالية التأخر في إجراء القيد لتأخر تسليم مخصصات لحساب المؤسسة وحجز ما يقارب 75% من قيمة المصرفوف على بند السيارات، والبالغ 14,876,710 دينار تم دفع مبلغ وقدره 3,788,000 دينار خلال سنة 2023م.

- قيام إدارة الميزانيات والتقارير بالمؤسسة بإحالة مبلغ وقدره 144,500,000 دينار عن الباب الأول (المرببات) للمركز الرئيسي- بينما بلغ إجمالي قيمة المرتبات حسب القرص المحال من وزارة المالية كمرتبات مبلغ وقدره 86,517,894 دينار أي بفارق قدره 57,982,106 دينار.

- من خلال الاطلاع على عينة من تقارير مصروفات الشركات المحالة للإدارة المالية بالمؤسسة في 31/12/2023 وهذه الشركات هي (شركة الخليج العربي للنفط، شركة الهروج للعمليات النفطية، شركة أكاكوس للعمليات النفطية) لوحظ الآتي:

- عدم قيام بعض الشركات بإعداد الميزانية التقديرية وفق الأسس العلمية السليمة، حيث اتضح صرف مبالغ ضئيلة على بعض البنود مقارنة بالبالغ المعتمدة لها، فضلاً عن الصرف بالتجاوز على بنود أخرى.

- قيام شركة الخليج العربي للنفط بصرف مبالغ مالية على بنود غير مدرجة بميزانيتها، كما لم يتم إضافة مصروفات بقيمة 239,584,000 مليون دينار ليبي، ضمن تقرير مصروفاتها المحال للإدارة المالية بالمؤسسة عن مصروفاتها حتى 31/12/2023.

- يتم قيد شراء المحروقات بالإدارة المالية بالمؤسسة وفقاً لقيمة الفاتورة دون التأكد من الكمية المستلمة من قبل شركة البريقة لتسويق النفط بالإضافة لعدم المطابقة مع إدارة التجارية التابعة للإدارة العامة للتسويق الدولي بالمؤسسة لتسوية قيمة الفروقات بين قيمة الفاتورة وقيمة ما تم استلامه فعلاً.

الإنتاج

بلغت الكميات المنتجة من النفط الخام لسنة 2023م حوالي 433,768,097 برميل، بينما بلغت الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي 912,125 مليون قدم مكعب، فيما بلغت الكميات المنتجة من المكثفات 18,284,793 برميل، والبيان التالي يوضح مقارنة بين الكميات المنتجة خلال سنة 2022م مع الكميات المستهدفة والمنتجة فعلياً خلال سنة 2023م:

وحدة القياس	2023		2022	البيان
	الفعلى	المستهدف	الفعلى	
برميل	433,768,097	481,800,000	386,568,092	النفط الخام
مليون قدم مكعب	912,125	1,016,890	888,527	الغاز الطبيعي
برميل	18,284,793	21,901,095	18,151,945	المكثفات

يتبيّن من الجدول أعلاه تحسّن في إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي والمكثفات خلال سنة 2023 ممّا كانت عليه في سنة 2022 م ورغم هذا التحسّن إلا أن مستويات الإنتاج لم تصل إلى مستهدفاتها لسنة 2023 م.

النفط الخام

بلغت الكميات المنتجة من النفط الخام خلال سنة 2023 م، حوالي 433,768,097 برميل والبيان التالي يوضح تفصيل الكميات المنتجة من النفط الخام والمكثفات حسب الشركات:

الشركة	الفعلي 2022	المستهدف 2023	الفعلي 2023	العجز 2023	نسبة العجز 2023	برميل
الخليج	102,800,545	115,705,000	101,826,714	-13,878,286	-12%	-
سرت	21,785,100	32,850,000	30,292,400	-2,557,600	-8%	-
الواحة	93,697,838	105,850,000	102,198,376	-3,651,624	-3%	-
مليبة	48,872,744	67,890,000	63,872,972	-4,017,028	-6%	-
الروبيتينة	8,347,844	11,315,000	9,346,644	-1,968,356	-17%	-
الهرموج	13,870,473	16,425,000	15,130,618	-1,294,382	-8%	-
السرير	13,038,361	20,075,000	14,544,021	-5,530,979	-28%	-
اكوس	77,393,250	98,550,000	88,927,213	-9,622,787	-10%	-
المروروك	6,761,937	9,490,000	6,328,930	-3,161,070	-33%	-
زلاف	-	1,825,000	1,073,512	-751,488	-41%	-
نفوسة	-	1,825,000	226,697	-1,598,303	-88%	-
الاجمالي	386,568,092	481,800,000	433,768,097	-48,031,903	-10%	-

من خلال الجدول أعلاه يتضح الآتي:

- وجود فارق إيجابي في كميات الإنتاج الفعلى للسنة الحالية 2023 م بحجم 47,200,005 برميل إضافي عن إجمالي كميات الإنتاج الفعلى للسنة السابقة 2022 م، وترجع الزيادة في الكميات المنتجة للسنة الحالية إلى الاستقرار النسبي في العمليات التشغيلية بالحقول المنتجة دون حدوث أي توقفات طارئة وغير مبرمجة لأسباب فنية أو أمنية أو إعلان للقوة القاهرة، في حين أثرت هذه الظروف الاستثنائية (التوقفات الطارئة وغير المبرمجة) على مستوى الإنتاج الفعلى لسنة 2022 م، حيث بلغ حجم الفاقد في الإنتاج خلال سنة 2022 م بسبب إعلان القوة القاهرة حوالي 45,046,633 برميل، وكذلك من أسباب زيادة كميات الإنتاج في سنة 2023 م هو إضافة شركة إنتاج جديدين لأول مرة ضمن تقرير الإنتاج العام الصادر عن إدارة الإنتاج بالمؤسسة الوطنية للنفط لسنة 2023 م، وهما شركة نفوسة وزلاف غير المرجعين ضمن تقرير 2022 م، والذي بلغ إجمالي كميات الإنتاج لكلا الشركاتين (1,300,209) برميل خلال سنة 2023 م.

- وجود انحراف في تحقيق المستهدفات السنوية يقدر بنسبة 10%， حيث تم تقدير الكميات المستهدفة للإنتاج السنوي من النفط الخام بحوالي (481,800,000) برميل، وذلك بمتوسط يومي (1,320,000)، في حين كانت كميات الإنتاج الفعلية برميل، وبذلك بمتوسط يومي (1,188,406)، وبمتوسط (433,768,097) برميل.

الغاز الطبيعي

بلغت الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي خلال سنة 2023م، حوالي 912,125 مليون قدم مكعب، وذلك بمتوسط إنتاج يومي 2,499,000 قدم مكعب، والبيان التالي يوضح تفاصيل الكميات المنتجة حسب كل شركة

الشركة	الإجمالي	الفعلي	المستهدف	نسبة الفرق	مليون قدم مكعب
الخليج	27,010	28,425	1,415	5%	
سرت	118,625	103,184	-15,441	-13%	
الواحة	97,090	86,115	-10,976	-11%	
مليطة	616,120	571,746	-44,374	-7%	
الزوينية	108,770	77,674	-31,096	-29%	
الهروج	9,490	9,394	-96	-1%	
السرير	16,790	13,738	-3,052	-18%	
اكوس	6,570	6,229	-341	-5%	
مبروك	16,425	15,621	-804	-5%	
الإجمالي	1,016,890	912,125	-104,765	-10%	

المكثفات

- الجدول التالي يوضح المستهدف والإنتاج الفعلي لشركات التشغيل من المكثفات خلال سنة 2023م:

الشركة	الإجمالي	الفعلي	المستهدف	نسبة الزيادة أو العجز في الإنتاج	برميل
سرت	2,585,295	3,059,660	474,365	18%	
الواحة	16,060	145,174	129,114	804%	
مليطة	17,383,125	14,807,057	2,576,068	-15%	
الزوينية	1,916,250	-	1,916,250	-100%	
السرير	-	272,902	272,902	-	
الإجمالي	21,900,730	18,284,793	3,615,937	-17%	

من خلال الجدول أعلاه يتضح الآتي:

- وجود انحراف في تحقيق المستهدفات السنوية يقدر بنسبة 17%， حيث كانت الكميات المستهدفة انتاجها من المكثفات خلال السنة حوالي (21,900,730) برميل، وذلك بمتوسط يومي (1,320,000)، في حين كانت كميات الإنتاج الفعلي برميل، وبذلك بمتوسط يومي (1,188,406)، وبمتوسط (18,284,793) برميل.

- وجود انحراف كبير في تحديد الكميات المستهدفة من الإنتاج السنوي للمكثفات لبعض الشركات التشغيل، إذ لوحظ تحديد إجمالي حجم الإنتاج المستهدف لشركة السرير بقيمة (0) برميل، في حين كان الإنتاج الفعلي للشركة يساوي (272,902) برميل، كذلك بالنسبة لشركة الزوينية حيث قدر إجمالي حجم الإنتاج المستهدف

خلال السنة بحوالي (1,916,250) برميل في حين كان الإنتاج الفعلي يساوي (0) برميل، مما يشير لعدم دقة هذه التقديرات والأسس المعدة وفقها.

الفاقد في الإنتاج

- بلغ إجمالي الفاقد السنوي في إنتاج النفط الخام خلال سنة 2023م بسبب توقف الإنتاج غير المبرمج ما كميته 5,414,500 برميل، موزعة على شركات التشغيل حسب التفصيل التالي:

الشركة	الحقل	المدة (يوم)	كمية الفاقد (برميل)
مليبة	الفيل	2	170,000
الخليج	سيناون	544	1,022,000
	الطهارة	328	2,132,000
أكاكوس	الشارقة	113	2,090,500
إجمالي الفاقد			5,414,500

- استمرار توقف عمليات الإنتاج بشكل كامل في عدد من الحقول التابعة لمجموعة مختلفة من شركات التشغيل وذلك لمدة وصلت إلى 9 سنوات، وبيان هذه الحقول حسب الجدول التالي:

ر.م	اسم الحقل	الشركة	سنة التوقف	سبب التوقف
1	المبروك	الزويتينة	2015	أعمال التخريب التي تعرضت لها خلال سنة 2015م
2	الفداء		2015	
3	الذهب		2015	
4	الصباح		2015	
5	سيناون	الخليج	2022	خروج المقاول المسؤول عن التشغيل حيث تصنف هذه الحقول تحت الإنتاج المبكر ولم تستكمل أعمال التطوير فيها بشكل كامل
6	الطهارة		2022	

حيث يقدر متوسط الإنتاج اليومي لهذه الحقول قبل سنة التوقف (54,531 برميل / يومي)، حيث بلغ إجمالي الميزانيات الرأسمالية التقديرية لإعادة الإنتاج بجميع الحقول المتوقفة (سنة 2015م) بسبب أعمال التخريب حوالي 2,920,507,000 دينار، إضافة إلى تمويل بعض أعمال إعادة التأهيل المتعلقة بعمليات الصيانة من الميزانية التشغيلية (الباب الثاني) دون إدراج قيمة محددة لهذا التمويل.

حصة الشركات

بلغ إجمالي الكميات المصدرة لحساب الشركاء عن حصتهم في إنتاج النفط الخام لعام 2023م نحو 59,790,728 برميل، وفيما يلي بيان نصيب كل شريك:

اسم الشريك	الكمية المصدرة
TOTAL	22,028,247
CONOCO Phillips	19,453,197
REPSOL	10,153,667
O.M.V	1,338,164
WINTERSHALL	1,773,663
SUNCOR	1,444,451
ENI North Africa BV	2,799,648
EQUINOR A.S	590,000

الكمية المصدرة	اسم الشرك
290,691	KOREA NOC
59,790,728	الإجمالي

- اختلاف بيانات الكميات المصدرة كحصص لشركاء الطرف الثاني بين بيانات الإدارة العامة للتسويق وبيانات الإدارة العامة للتفتيش والقياس.

شركاء اتفاقيات ابسا 4

فيما يلي جدول مقارن يوضح الكميات المخصصة والكميات المصدرة لشركاء اتفاقيات ابسا 4 مقابل حصصهم في الإنتاج لسنة 2023م، وتفصيل الكميات المرفوعة بزيادة أو النقص لكل شريك:

الرقم بالزيادة أو (النقص)	الكميات المصدرة	الكميات المخصصة	اسم الشرك
(2,771,091)	1,370,291	4,141,382	TOTAL
6,339,377	10,153,667	3,814,290	REPSOL
(3,019,095)	1,338,164	4,357,259	O.M.V
(72,196)	1,773,663	1,845,859	WINTERSHALL
7,375	1,444,451	1,437,076	SUNCOR
(1,866,192)	2,799,648	4,665,840	ENI North Africa BV
(8,538)	590,000	598,538	EQUINOR A.S
(149,337)	209,691	359,028	KOREA NOC
(1,539,697)	19,679,575	21,219,272	الإجمالي

- التأخر في إعداد التسوية النهائية لتكاليف الإنتاج بين الشركاء وإغفال الحسابات بشركات التشغيل حتى نهاية الربع الأول من السنة المالية 2024م، مما يتربّع عليه التأخير في تسوية حصص الشركاء في الإنتاج بشكل نهائى.

شركاء الامتياز

بلغ إجمالي الكميات المصدرة لحساب شركاء الامتياز لعام 2023م نحو 40,111,153 برميل، وفيما يلي بيان نصيب كل شريك:

الرقم بالزيادة أو (النقص)	الكميات المصدرة	الكميات المخصصة	اسم الشرك
282,500	20,657,956	20,940,456	TOTAL
1,487,268	19,453,197	20,940,465	CONOCO Phillips
1,769,768	40,111,153	41,880,921	الإجمالي

- إن هذه المقارنة بين الكميات المخصصة والكميات المصدرة تخص فقط رصيد عمليات الرفع والتخصيص للفترة من 01/01/2023م حتى 31/12/2023م، أي دون وجود رصيد الرفع أول المدة لسنة 2023م.

الحفر

يهدف نشاط الحفر بالمؤسسة الوطنية للنفط على مستوى شركات التشغيل الوطنية وشركات المشاركة من خلال الخطة المعتمدة لسنة 2023م لبرنامج الحفر

التطويري والاستكشافي، إلى حفر مجموع (109) بئر تطويري، و(35) بئر استكشافي، وقد بلغت الميزانية السنوية المعتمدة لتنفيذ هذه المستهدفات ما قيمته 1,966,789,996 دينار، في حين بلغ إجمالي المصروفات الفعلية من الميزانية المعتمدة ما قيمته 1,113,976,167 دينار، وفق البيان التفصيلي التالي:

الشركة	الميزانية المعتمدة	المصروفات الفعلية	الحفر التطويري (عدد الآبار)	الحفر الاستكشافي (عدد الآبار)	المنجز المعتمد	المنجز المعتمد	المنجز المعتمد
الخليج	618,179,315	316,222,652	16	9	9	3	
سرت	325,315,000	133,110,484	20	5	5	2	
الهروج	-	-	-	-	-	-	-
مليـة	267,693,505	182,684,679	7	5	5	-	-
الواحة	342,428,800	202,132,708	34	28	28	0	7
ااكـوس	261,184,000	174,225,545	21	16	16	-	-
زويـنة	-	-	3	0	0	-	-
زـلـاف	151,989,376	105,600,099	7	1	1	6	9
السـرـير	-	-	1	0	0	-	-
تـائـفت	-	-	-	-	-	2	2
الإجمالي	1,966,789,996	1,113,976,167	109	64	35	13	

من خلال مقارنة إجمالي عدد الآبار المنجز مع إجمالي عدد الآبار المستهدفة بالحفر وفقاً للخطة المعتمدة لسنة 2023م، يلاحظ الآتي:

- وجود انحراف كبير في نسب الإنجاز والتنفيذ، إذ بلغ مجموع الآبار غير المنجزة من الإجمالي الكلي لعدد الآبار المستهدفة للحفر خلال سنة 2023م للنشاطين التطويري والاستكشافي ما نسبته 46%， حيث تمثل هذه النسبة في عدد (20) بئر استكشافي و (44) بئر تطويري على مستوى جميع الشركات.
- من خلال متابعة تدفق التكاليف الفعلية لعمليات حفر الآبار للنشاطين التطويري والاستكشافي على مستوى شركات التشغيل، تبين وجود ارتفاع ملحوظ في تكاليف عمليات الحفر الفعلية وتجاوزها للميزانيات المعتمدة لبعض الآبار خلال سنة 2023م، والجدول التالي يوضح ذلك:

الشركة	رقم البئر	العملة	المعتمد	الفعلى	قيمة التجاوز	نسبة التجاوز
ااكـوس	R33-NC115	دولار	2,200,000	2,416,892	216,892	10%
سـرت	E3-NC101	دينار	21,800,000	36,539,533	14,739,533	68%
سـرت	J3	دينار	21,280,000	26,011,898	4,731,898	22%
مليـة	FB 08 Dir	دولار	9,529,890	14,000,000	4,470,110	47%
الخليـج	DD21HR-80	دينار	24,203,582	33,502,096	9,298,514	38%
الواحة	M33-59W	دولار	2,700,000	3,235,442	535,442	20%
زـلـاف	A1-146/03-NC174	دولار	2,234,000	2,856,311	622,311	28%
زـلـاف	A1-NC174	دولار	2,234,000	4,081,773	1,847,773	83%
زـلـاف	B-10-NC151	دولار	2,723,000	3,490,206	767,206	28%

- وجود فوائض مالية كبيرة متبقية في أرصدة الميزانيات المعتمدة للمشاريع أو الآبار المنجزة بنسبة 100% بلغت ما قيمته 415,365,940 دينار، والتي تمثل ما نسبته 37% من القيمة الإجمالية للميزانيات المعتمدة للأبار المنجزة، إذ تجاوزت قيمة

الفائض لبعض الآبار ما نسبته 60%， مما يشير إلى وجود مبالغة في التقديرات التي تم على أساسها اعتماد ميزانيات الحفر لهذه الآبار، وفيما يلي عينة من تلك الآبار:

الشركة	رقم البئر	العملة	المعتمد	الفعلي	قيمة الفائض	نسبة الفائض
اكوكس	B22H-NC186	دولار	5,000,000	3,473,141	1,526,859	31%
اكوكس	B23H-NC186	دولار	4,500,000	3,152,071	1,347,929	30%
سرت	C346-6	دينار	19,320,000	9,919,473	9,400,527	49%
سرت	P2a-NC101	دينار	34,056,000	11,907,876	22,148,124	65%
ملينة	FB 34 ST	دولار	8,000,000	3,778,455	4,221,545	53%
ملينة	FC-25H	دولار	8,000,000	5,115,307	2,884,693	36%
الخليج	HH81HR-65	دينار	18,204,000	4,066,691	14,137,309	78%
الخليج	DD30HR-80	دينار	25,036,347	8,684,387	16,351,960	65%
الواحة	B200i-59W	دولار	2,500,000	882,872	1,617,128	65%
الواحة	SWD10A-71	دولار	2,000,000	426,437	1,573,563	79%
زلاف	B9-NC151	دولار	5,830,000	2,330,509	3,499,491	60%
زلاف	WW-09	دينار	3,500,000	951,049	2,548,951	73%

- عدم توفر أي إيضاحات بخصوص مجالات الاستخدام لهذه الفوائض المتبقية، وقد كان توزيع الفوائض المتبقية على حسب شركات التشغيل كما يلي:

الشركة	العملة	المعتمد	الفعلي	قيمة الفائض	نسبة الفائض
زلاف	دينار	48,308,960	26,262,095	22,046,865	46%
سرت	دينار	109,128,000	57,709,064	51,418,936	47%
الواحة	دولار	57,668,000	37,178,831	20,489,169	36%
ملينة	دولار	42,350,124	26,777,830	15,572,294	37%
اكوكس	دولار	34,700,000	26,505,331	8,194,669	24%
الخليج	دينار	360,481,260	216,848,593	143,632,667	40%
الإجمالي حسب نوع العملة	دولار	473,109,260	275,508,706	197,600,554	42%
الإجمالي	دولار	144,720,124	96,111,779	48,608,345	34%
الإجمالي	دينار	1,121,455,416	706,089,476	415,365,940	37%

الاستخدامات

- بلغت الكميات المستخدمة من النفط الخام (حصة المؤسسة) لمختلف أغراض الاستخدام خلال سنة 2023م حوالي 372,756,260 برميل، وذلك حسب البيان التالي:

مجال الاستخدام	الكمية	النسبة%	برميل
مبادلة المحروقات	94,509,548	25%	
المصافي المحلية	48,243,534	13%	
شركة الكهرباء	5,374,647	%2	
البيع المباشر	224,628,531	60%	
إجمالي الكميات المستخدمة	372,756,260	100%	

- بلغ إجمالي الكميات المستخدمة من النفط الخام (حصة المؤسسة) خلال سنة 2023م بغض الاستهلاك المحلي ما نسبته 640% من الإجمالي الكلي للكميات المستخدمة ويتمثل هذا الاستهلاك في: (كميات المستخدمة في عملية مبادلة

المحروقات / الكميات المستخدمة في التكرير المحلي / الكميات المستخدمة في توليد الكهرباء).

- بلغت الكميات الممتدة من الإنتاج الكلي للغاز الطبيعي خلال سنة 2023م بعد استبعاد الكميات المستهلكة داخل الحقول النفطية، ما قيمته (885,186) مليون قدم مكعب في حين كان توزيع الاستخدامات لهذه الكميات المتاحة من الإنتاج على مختلف الأغراض وفق التفصيل التالي:

مجالات الاستخدام	الكمية	النسبة	مليون قدم مكعب
التشغيل	91,461	10%	
الحقن	83,359	9%	
تنشيف	69,874	8%	
المحروق	207,517	23%	
الاستهلاك المحلي	351,590	40%	
التصدير	80,936	9%	
أخرى	449	0.0005%	
الاجمالى	885,186	100%	

- من خلال جدول توزيع الكميات المتاحة من الإنتاج الكلي يلاحظ ارتفاع كميات الغاز المحروق بنسبة 23% من إجمالي الاستخدامات حيث كان 44% من إجمالي نسبة الغاز المحروق هي عبارة عن فاقد طبيعي يمثل غازات حامضية (كريبون) واجبة الحرق، بينما يمثل الفاقد غير الطبيعي ما نسبته 56% من إجمالي نسبة الغاز المحروق.

التسويق

النفط الخام ومشتقاته

بلغ إجمالي قيمة الكميات المصدرة من النفط الخام والمشتقات النفطية خلال سنة 2023م مبلغ وقدره 28,830,055,762 دولار، وذلك حسب البيان التالي:

نوع المنتج	الكميات المصدرة	قيمة المصدر (دولار)	قيمة المحصلات (دولار)	نسبة التحصيل	مساهمة كل منتج في المحصلات
النفط الخام	324,512,726	26,534,518,961	17,015,025,572	%64.12	%94.2
المكثفات	2,043,079	1,172,745,241	473,266,183	%40.36	%2.6
المنتجات النفطية	1,489,219	936,811,774	552,061,811	%58.93	%3.1
البتروكيميويات	216,902	35,273,323	18,393,531	%52.15	%0.1
الإجمالي	28,679,349,300	28,830,055,762	18,058,747,098	%62.97	%100

ومن خلال الجدول يتضح الآتي:

- تدني نسبة التحصيل نتيجة استخدام الكميات المصدرة في توفير المحروقات للسوق المحلي عن طريق مبارتها بالنفط الخام والمشتقات النفطية حيث بلغت القيمة المستخدمة 8,854,310,951 دولار، موزعة على المنتجات كما يلي:

البيان	القيمة
النفط الخام	7,813,770,021
المكثفات	701,888,888
المنتجات النفطية	338,652,042
الاجمالي	8,854,310,951

- تدني العوائد السنوية من القطاعات الصناعية كعمليات تكتيف الغاز بالمعامل وعمليات المعالجة والتكرير، وكذلك وبشكل ملحوظ جداً تدني العوائد المتأتية من المنتجات البتروكيميائية إذ لم تتجاوز مساهمة هذا القطاع في العوائد الإجمالية رغم أهميته الاستراتيجية ما نسبته 0.1%.
- عدم توخي الدقة في إدخال بيانات الفواتير ضمن تقرير المبادلة إذ تبين وجود عدد من الفواتير المدرجة ضمن تقرير المبادلة مكررة بنفس الرقم التسلسلي.
- عدم إدراج بعض الفواتير المستخدمة في عملية المبادلة ضمن تقرير المبالغ المستلمة خلال سنة 2023م، وعلى سبيل الذكر ما يلي:

رقم الفاتورة	نوع المنتج	تاريخ الشحن	القيمة
2301024		15/01/2023	83,110,504
2302031	نفط خام	21/02/2023	83,810,544
2304001		05/04/2023	86,188,740
2306905		26/04/2023	37,879,636
2311903	مكثفات	22/11/2023	33,199,164
2312903		23/11/2023	16,011,392
2308101		05/08/2023	15,878,327
2308103	منتجات نفطية	26/08/2023	16,301,996
2311103		30/11/2023	6,613,113

الغاز الطبيعي

بلغ إجمالي قيمة الكميات المصدرة خارجياً من الغاز الطبيعي عبر خط النقل البحري (الدفق الأخضر) الرابط بين ليبيا وإيطاليا حسب اتفاقية البيع المبرمة بين المؤسسة الوطنية للنفط وشركة إيني إفريقيا، ما قيمته 1,022,936,457 دولار، بواقع 2,395,832,863 متر مكعب، ويلاحظ حوله ما يلي:

- تمثل قيمة الكميات المصدرة خارجياً من الغاز الطبيعي عبر خط النقل البحري (قرير ستريم) إلى إيطاليا لسنة 2023م، إجمالي حصة المؤسسة الوطنية للنفط مضافة إليها حصة شريكها (الطرف الثاني) إيني شمال إفريقيا كباقي، في حين تمثل شركة إيني إفريقيا الطرف المشتري في عملية التصدير.
- تأخر تسوية إيرادات تصدير وبيع الغاز الطبيعي بين المؤسسة الوطنية للنفط وشركة إيني شمال إفريقيا بصفتها كباقي من جهة، مع شركة إيني شمال إفريقيا بصفتها كمشتري من جهة أخرى، لإجمالي كميات الغاز الطبيعي المصدر عن طريق أنبوب الدفق الأخضر البحري الرابط بين ليبيا وإيطاليا، حيث يرجع السبب في تأخر إجراء التسوية بدءاً من سنة 2011م وحتى تاريخه إلى الاختلاف الحاصل بين الشركاء بخصوص أحقيتهم كل منهم في إنتاج المنطقة التعاقدية.

المحروقات

بلغ إجمالي قيمة تزويدات السوق المحلي من المحروقات لمختلف الأغراض خلال سنة 2023 م ما قيمته 16,653,607,633 دولار، وذلك حسب التوزيع التالي:

البيان	القيمة بالدولار
المبادلة	8,560,547,598
التكرير بالمصفى المحلي	3,968,861,218
توزيعات كبار المستهلكين	4,124,198,817
الإجمالي	16,653,607,633

المبادلة

انتهت المؤسسة الوطنية للنفط منذ سنة 2021 م المبادلة المباشرة للنفط الخام في عمليات توفير المحروقات من الخارج، عوضاً عن سدادها من خلال البند المخصص لذلك في الباب الرابع (بند المحروقات)، ويتم ذلك بمنح الإذن من إدارة التسويق الدولي بخصم قيمة الشحنات من فواتير تصدير النفط الخام والمنتجات وتوريد باقي القيمة لحسابات المؤسسة بالمصرف الليبي الخارجي.

بلغ إجمالي الكميات الموردة من المحروقات بطريقة المبادلة خلال عام 2023 م، 9,211,808 طن متري، بقيمة 8,560,547,597 دولار، والجدول التالي يوضح الكميات الموردة وقيمتها حسب كل المنتج:

المنتج	الكمية الموردة (طن متري)	قيمة الكمية الموردة (دولار)
بنزين	4,715,555	4,484,746,732
ديزل	4,402,966	3,978,446,999
محسن بنزين	63,288	77,892,283
زيت الوقود التقيل	30,000	19,461,582
الاجمالي	9,211,809	8,560,547,597

- توزعت قيمة المبادلة حسب الموردين المتعامل معهم من قبل المؤسسة وعدد them (8) شركات، وفق التفصيل التالي:

الشركة	الجنسية	القيمة (دولار)
BGN INTL	تركيا	16,517,492
BGN Energy LLC	تركيا	569,578,445
Gulf Upstream Oil & Gas Consulting Ltd	الإمارات	2,675,232,766
2E International DMCC	الإمارات	2,014,487,115
Petropal FZE	الإمارات	2,313,391,991
TPIC	تركيا	485,096,848
Mar Int DMCC	الإمارات	19,461,582
Terra Energy DMCC	ليبيا (موقع التسجيل في الإمارات)	466,781,357
الاجمالي		8,560,547,597

- توزعت كميات المحروقات الموردة من منتجي (البنزين والديزل) خلال سنة 2023 م على موانئ التفريغ وفق التالي:

البنزين	الميناء	الديزل	البنزين
		الكمية بالطن المترى	الكمية بالطن المترى
		قيمة المورد بالدولار	قيمة المورد بالدولار
بنغازي		1,601,737,264	1,787,475
طرابلس		-	766,265,107
مصراته		1,107,313,184	1,227,629
الزاوية		495,316,869	549,447
الخمس		468,708,654	510,261
الخليج		254,499,337	268,589
غير متوفري بيان		50,871,691	59,565
الاجمالي		3,978,446,999	4,402,966
			4,484,746,732
			4,715,555

- تم تمويل الكميات الموردة من المحروقات خلال سنة 2023 عن طريق مبادلتها بالنفط الخام والمشتقات النفطية حيث يمثل إجمالي قيمة ما تم استخدامه في عملية المبادلة 8,854,310,951 دولار أي ما نسبته 31% من إجمالي قيمة الصادرات، ليظهر بذلك رصيد المبادلة (مدين) بقيمة 293,763,353 دولار، ومن خلال تدقيق ومتابعة الإجراءات المتخذة بخصوص عمليات المبادلة تبين وجود عدة ملاحظات نوردها في الآتي:
- تكبد المؤسسة الوطنية للنفط إضافية نتاجة استخدام أسلوب المبادلة في عملية توريد المحروقات، حيث بلغ إجمالي التكاليف الإضافية خلال سنة 2023 م ما قيمته 981,891,044 دولار، تفاصيلها كما يلي:

إجمالي التكاليف الإضافية
عمولة المورد
الفروقات المرتبطة عن شرط التوريد
غرامات تأخير
981,891,044

- تقصير إدارة المؤسسة الوطنية للنفط في العمل على تحقيق الاستخدام الأمثل لشحنات المبادلة من خلال التعاقد بشكل مباشر مع مصافي النفط العالمية وتوفير أكبر قدر ممكن من التكلفة للوصول إلى أفضل البدائل لتوفير احتياجات السوق المحلي من المحروقات حسب العرض المطروحه والتعاقدات المتاحة، حيث أن التعامل مع شركات وسيطه جديدة في السوق (الشركات المتعامل معها في نظام المبادلة) حرم المؤسسة الوطنية للنفط من الحصول على أفضل الأسعار والتكاليف للمنتجات النفطية التي تم توفيرها عن طريق عملية المبادلة.
- تأخير إجراءات التسوية النهائية لبعض الأرصدة الناتجة من عملية المبادلة مع عدد من الشركات المتعامل معها، منها على سبيل المثال:

الشركة	الرصيد
BGN EN	-5,618,570
GULF	17,834,002
2E INT	-3,168,757

- إجراء تسوية نهائية لنتائج عملية المبادلة مع شركة (BGN INTL) حيث كانت نتيجة التسوية وجود مبلغ مستحق لصالح المؤسسة الوطنية للنفط على حساب الشركة بقيمة 19,422,570 دولار، إلا أنه لم يتم إرفاق ما يفيد قيام الشركة بسداد القيمة المستحقة عليها ضمن تقرير المبادلة.

- من خلال تحليل إجمالي رصيد المبادلة في نهاية سنة 2023م، وحصر قيمة أرقام الحالات كما هي واردة بتقرير المبادلة تبين أن القيمة الدفترية لأرقام الحالات الواردة تغطي فقط ما قيمته 201,838,421 دولار أي أن هذه القيمة أقل من القيمة الإجمالية المفصح عنها ضمن تقرير المبادلة على أنها قيمة مسددة نقدا حسب أرقام الحالات المدرجة بفارق 36,881,348 دولار، وكذلك من خلال مطابقة أرقام الحالات المصرفية المدرجة بتقرير المبادلة، مع حركة كشف المصرف للحساب الخاص بتحصيل الإيرادات بالمصرف الليبي الخارجي، تبين أن عدد من أرقام هذه الحالات غير موجودة ضمن كشف الحساب المصرفي المشار إليه وذلك وفق الآتي:

القيمة	رقم الحوالات في كشف الحساب المصرفي	الشركة
22,193,613	FT2329932401	TERRA ENERGY
24,630,031	FT2402332401	TERRA ENERGY
28,232,382	FT24077732405	PETROPAL
48,260,272	FT2321832406	2E
123,316,298	الإجمالي	

- أن جميع الشركات المتعامل معها بنظام المبادلة لم تستوف الشروط العامة للمؤسسة وشرط التأهيل المسبق المتعلقة باشتراط "أن تكون الشركات المتعامل معها في بيع النفط الخام الليبي من مالكي مصافي التكرير (مستخدم نهائى للنفط) وذلك لحماية أسعار بيع الخامات الليبية من المضاربة في السوق العالمي"، حيث تبين أن جميع هذه الشركات هي عبارة عن شركات منشأة حديثاً ولا يوجد لها أي تاريخ يذكر في مجال الصناعة النفطية حول العالم، ولا يعتبر أي منها من مالكي مصافي التكرير.

- تبين من خلال الإطلاع على عينة من فواتير بيع النفط الخام أن شحنات النفط الخام التي يتم تخصيصها لشركة أولى إنرجي للتزويد في دبي، هي في الحقيقة عبارة عن شحنات تباع لعملاء آخرين، ويتم تخصيصها لشركة أولى إنرجي فقط مقابل هامش ربح 10 سنت على البرميل، دون وجود أي دور لشركة أولى إنرجي في تحديد العميل المشتري أو سعر البيع وإنما يتم تحديده من قبل المؤسسة الوطنية للنفط.

- غياب دور وساطة المؤسسات الائتمانية (المصارف والبنوك) في الاعمال التجارية الخاصة بالنظام (المبادلة) سواء في عمليات تصدير المنتجات الخام (حالة البيع) أو في العمليات المقابلة لها والمتمثلة في توريد منتجات المحروقات، وكذلك غياب دورها في تطبيق شروط الامتنال ومكافحة غسيل الأموال، والذي يعتبر غياب ضابط رقابة مهم جدا.

- ارتفاع مخاطر الخطأ وصعوبة عمليات المراجعة والتدقيق وال الحاجة الدائمة لإجراء التعديلات المتكررة على البيانات التجارية المدخلة.

- وجود اختلافات بالبيانات التجارية المتعلقة بعده وكميات وقيم فواتير المنتجات الخام (الصادرات) من (النفط الخام/المكثفات/ المنتجات النفطية) المستخدمة في عمليات المبادلة وفقا لما هو صادر من بيانات حول هذه الفواتير من قبل منسيقيات البيع (منسقية متابعة مبيعات النفط الخام/ منسقية متابعة

مبيعات المنتجات النفطية/ منسقية متابعة مبيعات المكثفات) وما هو صادر عن منسقية (متابعة التزويدات ومشتريات المحروقات).

- تعدد التعديلات المطبقة على برامج الشحن الشهرية الخاصة بتوريد المحروقات لبعض أشهر سنة 2023م، وذلك بسبب تغير بعض الشركات المتعاقد معها على توريد المحروقات بنظام المبادلة في توفير الشحنات الشهرية المبرمجة لصالحها، مما يؤدي إلى إعادة برمجة الشحنات المتغيرة لصالح شركات أخرى، وما يتربّع على هذه العملية من تأخير بسبب الوقت الإضافي المستند لاستكمالها، مما ينعكس سلباً على استقرار امدادات السوق المحلي من المحروقات وبالتالي خلق حالة من الازدحام بمحطات توزيع الوقود.
- اتباع المؤسسة لطريقة التوريد بشرط التسلیم STS والتي تقيد هذه الطريقة "الاستلام أو الشحن من ناقلة إلى ناقلة أخرى بعرض البحر"، حيث يتربّع على هذه العملية عدة مخاطر منها غياب دور التفتيش الفعال على الشحنات الموردة بهذه الطريقة، وكذلك مخاطر توريد شحنات مجهلة المصدر أو غير مطابقة للمواصفات.

التكرير بالمصافي المحلية

بلغت الكميات المضخة لجميع المصافي المحلية لأغراض التكرير خلال سنة 2023م حوالي 48,243,534 برميل، بما يعادل 3,968,861,218 دولار، وبيانها حسب كل مصفاة على النحو التالي:

البيان	المجموع	الكمية المضخة بالبرميل	القيمة بالدولار	النسبة
مصفاة طبرق	4,271,046	343,115,104	343,115,104	9%
مصفاة السرير	2,891,262	233,458,497	233,458,497	6%
مصفاة الزاوية	38,383,063	3,171,511,207	3,171,511,207	80%
مصفاة البريقة	2,698,163	220,776,410	220,776,410	6%
المجموع		48,243,534	3,968,861,218	100%

- تأخر المؤسسة الوطنية للنفط في إعداد تقرير العائد على البرميل والذي يبين كلفة التكرير بالمصافي المحلية، إذ كان آخر معد في هذا الخصوص هو التقرير الصادر عن سنة 2018م.
- استحوذ مصفاة الزاوية على النسبة الأعلى من بين جميع المصافي حيث بلغت نسبة الكميات المضخة لمصفاة الزاوية 80% من إجمالي الكميات المضخة لجميع المصافي.

توزيعات كبار المستهلكين

بلغ إجمالي قيمة تزويدات كبار المستهلكين خلال سنة 2023م حوالي قيمة 4,124,198,817 دولار، وذلك حسب التفصيل التالي:

البيان	القيمة بالدولار
محطة أوباري (نفط خام)	433,052,878
الشبكة الساحلية (غاز طبيعي)	3,691,145,939
الاجمالي	4,124,198,817

- بلغ إجمالي الكميات المضخة من الغاز الطبيعي عن طريق شبكة خط الساحل لاستهلاك السوق المحلي لكتار المستهلكين خلال سنة 2023م حوالي 10,001 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، وإجمالي تكلفة شراء بقيمة 3,707,852,700 دولار، وذلك وفق التفصيل التالي:

اسم المستهلك	الكمية (مليون متر مكعب)	تكلفة الشراء (دولار)	دعم الخزانة العامة (دولار)	سعر البيع (دولار)
كهرباء مصراته	908	328,543,709	327,063,364	1,480,345
كهرباء جنوب طرابلس	1,000	361,566,780	359,937,641	1,629,140
كهرباء الزاوية	1,265	456,441,418	454,384,795	2,056,624
كهرباء الخمس	1,042	376,610,832	374,913,907	1,696,925
محطة التحلية	1	379,213	377,504	1,709
مصنع البلاط الخزفي	9	3,636,115	3,619,732	16,384
مصنع الحديد والصلب	782	282,605,243	281,331,886	1,273,356
اسمنت زيتون	76	27,280,565	27,157,645	122,920
اسمنت لمدة	55	19,776,356	19,687,248	89,108
اسمنت المرقب	15	5,306,637	5,282,726	23,911
كهرباء الرويس	1,540	559,871,921	557,349,263	2,522,659
كهرباء شمال بنغازي	1,185	456,807,097	454,748,826	2,058,271
كهرباء الروتينية	796	308,123,554	306,735,218	1,388,336
البرقة الجديدة	2	952,183	947,893	4,290
راس لانوف السكنية	0	159,215	158,498	717
مصنع راس لانوف	303	116,830,445	116,304,033	526,412
مصنع الهواري بنغازي	65	24,946,253	24,833,851	112,402
كهرباء شركة سرت	225	86,328,693	85,939,715	388,978
محطة كبس البرقة	31	11,955,671	11,901,801	53,870
كهرباء السرير	701	279,730,799	278,470,395	1,260,405
الإجمالي	10,001	3,707,852,700	3,691,145,939	16,706,761

ومن خلال أعمال المراجعة والتذقيق لتكاليف ومصادر توفير هذه الكميات لإمداد كبار المستهلكين بالسوق المحلي تبين الآتي:

- تأخر تسوية حصص الشركاء بين المؤسسة الوطنية للنفط وشركة إيني شمال إفريقيا في كميات الغاز المباع للسوق المحلي.

- من خلال المتابعة والاستفسار حول الآلية المنفذة في شراء حصة الشريك (الطرف الثاني) إيني شمال إفريقيا من كميات الغاز الطبيعي المنتجة بحقن أبو الطفل، تبين أن عملية الشراء قد تمت بطريقة الاتفاق على شراء كامل الاحتياطيات الغازية المكتشفة بالمنطقة التعاقدية لحقن أبو الطفل من حصة الشريك كاحتياطيات وليس ككميات منتجة، دون إيضاح أي تفصيل بخصوص آلية تحديد أسعار الشراء والبيع وكذلك آلية تحديد نوع الاحتياطي المعتمد كأساس لتحديد القيمة الإجمالية (الاحتياطي المؤكد أو الاحتياطي المحتمل أو)، وكذلك عدم وضوح مدة الاتفاقية المبرمة بخصوص شراء هذه الكميات.

- تراكم الديون المستحقة على المؤسسة الوطنية للنفط لصالح شركاء الواحة (الطرف الثاني) مقابل حصصهم من كميات الغاز الطبيعي المباعة للسوق المحلي وفق الاتفاقية التي ترجع إلى سنة 2006م، دون توفر البيانات التفصيلية حول

- الاتفاقية من حيث الكميات والمدة والاسعار، وقد بلغ إجمالي قيمة الديون المستحقة حتى سنة 2023 مبلغ 294,052,810 دولار.
- تأثر إجراءات التسوية النهائية بين المؤسسة الوطنية للنفط والشريك (الطرف الثاني) فنترس-هال فيما يتعلق بالانتقال من النمط التعاقدى (عقد الامتياز) إلى (اتفاقية مقاسمة ومشاركة الإنتاج ابسا) خلال سنة 2019م، وتسوية ايرادات ومصروفات الفترة السابقة بين الشركاء، مما ترتب عليه التأثير في تسوية قيمة الكميات المصدرة من الغاز الطبيعي بشبكة الساحل.
 - وكانت الكميات المستخدمة للأغراض الصناعية والتشغيلية ضمن شركات القطاع النفطي لكلا من الشركة الليبية للأسمدة (يارا سابقاً) وشركة قرين ستريم، وفق الآتي:
 - الشركة الليبية للأسمدة: بلغ إجمالي ما تم ضخه من كميات غاز طبيعي خلال سنة 2023 م للشركة ما مقداره 15,332,684.78 وحدة حرارية، بإجمالي قيمة فواتير 51,097,777 دولار، وتأتي أغراض الاستخدام لهذه الكميات من قبل الشركة في استخدامها كمادة خام أولية في عمليات تصنيع منتجات الغاز (يوريا/أمونيا/....) بالمصانع التابعة للشركة بمجمع رأس لانوف الصناعي.
 - شركة قرين ستريم: بلغ إجمالي ما تم ضخه من كميات غاز طبيعي خلال سنة 2023 م للشركة ما مقداره 3,993,612 وحدة حرارية، بإجمالي قيمة فواتير 38,500,548 دولار، وتأتي أغراض الاستخدام لهذه الكميات من قبل الشركة في تشغيل مضخات نقل الكميات المنتجة للغاز الطبيعي من المنطقة العقدية (NC41) والمستلمة بمجمع مليتة الصناعي ومن ثم إعادة ضخها إلى شبكة الساحل لكميات استهلاك السوق المحلي، وإلى خط النقل البحري للكميات المعدة للتصدير الخارجي.

الشركات التشغيلية

شركة أكاكوس للعمليات النفطية

ملاحظات عامة

- يتم تحرير الصكوك المصرفية من عدة منسقيات داخل الشركة، حيث يتم تحرير الصكوك عن طريق منسقية الدفع ويتم أيضاً تحرير الصكوك الخاصة بالمرتبات عن طريق منسقية المرتبات والحسابات الشخصية، فضلاً عن الصرف النقدي الذي يتم عن طريق منسقية الخزينة.
- عدم فصل المهام بين من يقوم بإثبات القيد الاستحقاق وبين من يقوم بإجراء قيد الدفع حيث تقوم منسقية الحسابات العامة بإجراء جميع القيود ابتدأً من الإثبات إلى الدفع مما يضعف من عملية الرقابة على هذه العمليات فضلاً عن تراكم الأعمال على منسقية الحسابات العامة مما يؤدي إلى التأخير في إجراء الإقفالات الشهرية.
- تأخر المؤسسة الوطنية للنفط في اعتماد الميزانية حتى نهاية السنة، وكذلك تأخر الشركة في عمليات الإقفال الشهرية والسنوية، حيث لم يتم إغفال شهر 12 لسنة 2023.
- عدم استكمال أعمال ترقية المنظومة المالية من الاصدار الرابع إلى الاصدار السادس وتصحيح الأخطاء الناجمة عن عملية تحويل الارصدة الافتتاحية بالعملة الأجنبية.
- التأخير في إعداد واعتماد مذكرات التسوية للحسابات المصرفية.

الإنتاج

لم تتمكن الشركة من تحقيق الكميات المستهدفة من الإنتاج خلال سنتي 2022/2023 حسب خطتها التشغيلية، ويرجع ذلك لعدة أسباب فنية وأمنية أثرت على أدائها، وفيما يلي جدول يوضح الكميات المستهدفة من الإنتاج وما تم إنتاجه فعلاً:

وحدة القياس	2023		2022		المنتج
	فعالي	مستهدف	فعالي	مستهدف	
برميل	88,938,439	98,550,000	77,393,340	102,565,000	النفط الخام
مليون قدم مكعب	5,504	6,570	5,004	6,570	غاز الطبيعي

ولوحظ حول عمليات الإنتاج ما يلي:

- بلغ إجمالي النفط المتسرّب خلال سنة 2023م (4,339) برميل والنفط المسترد (3,188) برميل أي بنسبة استرجاع بلغت (73%) كما بلغت نسبة الفاقد (36%).
- بلغ إجمالي الغاز الطبيعي المستخدم خلال سنة 2022م (1616.61) مليون قدم مكعب بينما بلغ في سنة 2023م (2260.59) مليون قدم مكعب بنسبة زيادة (39%).

- بلغ إجمالي الغاز الطبيعي المحروق خلال سنة 2022م (3387.61) مليون قدم مكعب بينما بلغ في سنة 2023م (3243.58) مليون قدم مكعب بنسبة انخفاض (%)4)، كما وأن الاستمرار في عمليات إحراق الغاز الطبيعي بكميات كبيرة له آثار سلبية على البيئة المحيطة بحقول الشرارة.

الميزانية والمصروفات الفعلية

بلغ إجمالي الميزانية المعتمد لسنة 2022م مبلغ وقدره (819.605) مليون دينار، وبلغت المصروفات عن ذات الفترة مبلغ وقدره (578.013) مليون دينار، أي بنسبة فائض بلغت (%)29)، في حين بلغ إجمالي الميزانية المعتمد لسنة 2023م مبلغ وقدره (1,271.535) مليون دينار، وبلغت المصروفات من 01/01/2023م حتى 30/09/2023م مبلغ وقدره (429.640) مليون دينار، أي بنسبة استخدام بلغت (%)34)، والجدول التالي يبين تفاصيلها:

مليون دينار

	2023		2022		البيان
	اجمالي المصروفات حتى 9/30	اجمالي المعتمدة	اجمالي المصروفات	اجمالي المعتمد	
136.176	197.962	159.253	192.198		الباب الأول
149.713	417.038	293.093	291.238		الباب الثاني
57.791	383.188	70.720	156.234		الباب الثالث (عادي)
85.959	273.347	54.946	179.934		الباب الثالث (تنموي)
429.640	1,271.535	578.013	819.605		الاجمالي

ومن خلال الفحص والمراجعة وتحليل بنود الميزانية يتبيّن الآتي:

- تأخر المؤسسة الوطنية للنفط في اعتماد الميزانيات التقديرية لسنٍ 2022، 2023م، حيث اعتمدت بعد مرور ما يتجاوز 8 أشهر من بداية السنة الخاصة بها.
- تأخر الإدارة المالية في إعداد وإحالة تقرير المصروفات الفعلية لحصة المؤسسة.
- عدم مراجعة واعتماد لجنة المالك للمصروفات الفعلية الكلية (%)100) بعد انتهاء السنة المالية بالمخالفة للمادة (1) الفقرة (1.2) من اتفاقية التشغيل.
- يتضح من التحليل التفصيلي لبنود الميزانية وذلك بمقارنة المصروفات الفعلية مع المخصصات المعتمدة لسنة 2022م، وجود تجاوز في عدة بنود تصل أحياناً (134)، الأمر الذي يشير إلى عدم دقة عمليات إعداد الميزانية المعتمدة.
- ظهر ضمن بنود المصروفات الفعلية لسنة 2022م بند تحت مسمى "المصاريف الإدارية الرأسمالية" بقيمة إجمالية بلغت (23.239) مليون دينار بشكل منفصل وغير موزع على بنود الميزانية الاعتيادية حسب شكل تقارير المصروفات المعتمد من المؤسسة.
- بالرغم من أن البيانات الوارد في تقرير المصروفات تمثل النفقات لغاية 30/09/2023م، إلا أن بعض بنود الميزانية تجاوز الإنفاق فيها المخصصات المعتمدة أو تقترب نسبة الإنفاق عليها من إجمالي المخصصات المعتمدة، على سبيل المثال بند معمل معالجة وتسهيل الغاز بلغت نسبة الإنفاق فيه (%)101).

وبند نفقات إدارية وأخرى بلغت نسبة الإنفاق فيه (174%) من إجمالي المخصصات المعتمدة لهذين البنددين.

الطلبات النقدية

- عدم إلتزام كل من المؤسسة والشركاء الأجانب بتنفيذ الطلبات النقدية في مواعيدها المحددة، وذلك خلال (15) يوم من تاريخ استلام الإخطار من شركة أكاكوس أو في اليوم الأول من الشهر التالي أيهما أول، بالمخالفة للمادة رقم (5) الفقرة (3.5) من اتفاقية التشغيل.
- قيام المؤسسة خلال سنة 2022م بتسييل مبالغ مالية تفوق القيمة المطلوبة من قبل الشركة للميزانية الرأسمالية (عادية) بمبلغ 180,235,007 دينار أي بنسبة زيادة تبلغ (159%)، وأيضاً قيام الشركاء الأجانب بتسييل مبالغ مالية تفوق القيمة المطلوبة من قبل الشركة للميزانية الرأسمالية بمبلغ 19,301,572 دينار أي بنسبة زيادة تبلغ (66%).
- ورود بعض القيم المالية المسيلة من الشركاء بعد تاريخ انتهاء السنة المالية وعدم إجراء قيود استحقاق أو نقدية بالطريق لهذه القيم، مما يتربّع عليه عدم تحويل كل سنة مالية بقيمة الطلبات النقدية المستلمة من الشركاء الخاصة بكل سنة على حدة.
- وجود تفاوت كبير في تسليم الطلبات النقدية للميزانية الرأسمالية لسنة 2023م حيث قامت المؤسسة بتسيل (95%) من قيمة الطلبات النقدية في حين ما تم تسليمه من قبل الشركاء الأجانب بلغ نسبة (30%) فقط.
- من خلال مقارنة بيانات الطلبات المالية ما بين المسجل بدفاتر الشركة والبيانات المالية بالمؤسسة لسنوي 2022 و2023م، وجود فروقات بالقيم المالية المسيلة من المؤسسة والقيم المالية التي استلمتها الشركة بقيمة إجمالية 273,885 دينار.
- قامت المؤسسة بإبرام اتفاق مالي مع الشركاء الأجانب لسداد حصة المؤسسة من قبل الطرف الثاني وذلك لتغطية ديون شركة أكاكوس لسنوات 2016 و2017 و2018م، وفيما يلي بيان بالمبالغ المدفوعة من قبل الطرف الثاني:

الإجمالي	منطقة العقد 186+ ص		منطقة العقد 115+ ط	
	المصروفات الرأسالية	المصروفات التشغيلية	المصروفات الرأسالية	المصروفات التشغيلية
157,238,591	12,058,448	41,752,170	15,204,297	88,223,674

- تم دفع هذه المبالغ على دفعات حيث تم دفع 35,000,000 دولار، خلال سنة 2017م ودفع 45,756,143 دولار خلال سنة 2018م ودفع 5,163,312 دولار خلال سنة 2019م ودفع 37,602,156 دولار خلال سنة 2020م ودفع 33,716,978 دولار خلال سنة 2021م.
- إن إبرام مثل هذه الاتفاقيات يكبد المؤسسة دفع فوائد بمعدل سنوي يعادل معدل سعر الفائدة المتداول بين البنوك في لندن مضافاً إليه (1.5%) سنوياً من

تاريخ استلام هذه المبالغ، وذلك وفق ما نصت عليه المادة (5.4) من اتفاقية التشغيل.

- للتزال المبالغ المدفوعة من قبل الطرف الثاني غير مسوقة وفق دفاتر الشركة، وعند الإستفسار عن تسوية هذه المبالغ تم إفادتنا بعدم ورود أي تعليمات من قبل المؤسسة تفيد بالتسوية مع الطرف الثاني.

التخصيص والرفع للنفط الخام

أن توزيع حصة الانتاج وفق اتفاقية (ابسا 4): حدتها المادة 12 من اتفاقية الاستكشاف ومقاسمة الانتاج بتحديد آلية توزيع النفط المنتج بين المؤسسة الوطنية للنفط، والشريك الأجنبي في كل منطقة عقد، حيث يتم تخصيص للطرف الأول نسبة 100% مطروحا منه تخصيص الطرف الثاني وفقاً للمادة 12.1.2 من الاتفاقية، ومن خلال الفحص والمراجعة تبين ما يلي:

- عند تطبيق طريقة التخصيص المنصوص عليها في الاتفاقية بشكل ربع سنوي او سنوياً تعطي نتائج مختلفة، على سبيل المثال تخصيص حصص الشركاء الأجانب خلال سنة 2022 وفق احتساب ربع سنوي (9,060,448) برميل اما عند احتسابها سنويا تكون الكمية المخصصة (9,089,093) برميل اي بفارق (28,645) برميل.
- عدم قيام المؤسسة الوطنية للنفط بتحديد وتسوية حصص الشركاء بشكل نهائي وتحديد كميات الرفع بالنقص او الرفع باليادة ومعالجة هذه الفروقات وفق نصوص الاتفاقية، وحيث أن عدم تسويتها يؤدي إلى تراكم الفروقات وخاصة فروقات الرفع باليادة من قبل الشريك الأجنبي التي لا يمكن استرجاعها الا بحدود (20%) من الحصة الشهرية للشريك الأجنبي وفق ما نصت عليه المادة (11) من الاتفاقية، وعليه يتطلب الامر الاسراع في اجراء تسويات اللازمة من تاريخ آخر تسوية إن وجدت من بعد تاريخ سريان اتفاقية (ابسا 4) سنة 2008 م.

التعريفة

تتمثل التعريفة في إيرادات خدمات النقل والشحن للنفط الخام وهي رسوم يتم دفعها من قبل الشريك (Equinor) نظير استخدامه لشبكة خطوط الأنابيب والخزانات في الميناء المملوكة للمؤسسة الذي تشغله شركة ااكوس اما باقي الشركاء لا يقوموا بدفع التعريفة لمشاركتهم في نفقات إنشاء خطوط الأنابيب والخزانات.

وخلال الفحص والمراجعة تبين أنه تم احتساب التعريفة في الفترة الممتدة من 2011 لغاية سنة 2017م، بناء على قيم ثابتة لاستخدام شبكة خطوط الأنابيب بقيمة (1.18) دولار لكل برميل وتعريفة التخزين والشحن (0.33) دولار لكل برميل، وهذا يعد مخالف لاتفاقية التعريفة التي حددت طريقة لكيفية احتساب قيمة التعريفة.

الحسابات المصرفية

تملك الشركة (33) حساب مصرفي مستخدم في العمليات المصرفية بالشركة موزعة بعدد (15) حساب بالعملة المحلية وعدد (18) حساب بالعملة الأجنبية (دولار، يورو)، وفي شأن ذلك لوحظ التالي:

- عدم قيام الإدارة المالية بإعداد مذكرات التسوية المصرفية لعدد (6) حسابات مصرافية بمصرف الوحدة فرع الرشيد حيث تبين أن آخر مذكرة تسوية أعدت للحسابات المصرفية لشهر (6) من سنة 2022م هذا فضلاً عن التأخير غير المبرر في إعداد مذكرات التسوية المصرفية للحسابات الأخرى، الأمر الذي يفقدها أهميتها كأداة للرقابة والمتابعة لتلك الحسابات مما يعده ذلك مخالفًا للقوانين واللوائح المعمول بها.
- عدم قيام إدارة المراجعة باعتماد مذكرات التسوية الخاصة بحسابات المصرف العربي البريطاني وذلك بسبب ظهور فروقات في الرصيد الدفتري عند ترحيله بعد القيام بترقية المنظومة المالية من الاصدار الرابع إلى الاصدار السادس.
- الخلط بين الحسابات المصرفية فيما يتعلق بالغرض المفتوح لأجله، حيث لوحظ تخصيص الحساب الواحد لأكثر من غرض.
- لدى الشركة عدد (3) حسابات وسيطة تستخدم لتسوية التحويلات بين الحسابات المصرفية بالعملة الأجنبية حيث لوحظ عدم قيام الإدارة المالية بتسوية هذه الحسابات في نهاية السنة حيث ظهر الحساب الوسيط الخاص بمنطقة العقد (115) برصيد 380,061 دولار توجد من ضمنها بعض المعاملات المالية ترجع تواريχها لسنوات (2010م، 2015م، 2018م، 2020م)، وظهر الحساب الوسيط الخاص بمنطقة العقد (186) برصيد 133,733.31 دولار، توجد من ضمنها بعض المعاملات المالية ترجع تواريχها لسنوات (2008م، 2009م، 2019م).
- عدم إقفال مصرف الوحدة فرع الرشيد عدد خمسة حسابات مصرافية مفتوحة طرفها، بالرغم من قيام الإدارة المالية بمراسلته بشأن إقفال تلك الحسابات ونقل أرصدقها طرف الوحدة فرع البرج.

لجنة العطاءات

- في معظم محاضر الترسية، لا يتم ذكر تاريخ الإعلان عن موعد فض مظاريف العروض التجارية المسورة، ولا تم الإشارة إلى حضور المتقدمين عند القيام بفض المظاريف.
- حسب قرار تشكيل اللجنة الفنية رقم (73) لسنة 2021م حيث نصت المادة (2) على أن تمارس اللجنة أعمالها على سبيل التفريغ لتقييم العروض الفنية الخاصة بالعطاءات، ومن خلال الفحص والمراجعة تبين أن جميع أعضاء اللجنة غير متفرغين ومكلفين بمهام أخرى بالمخالفة للقرار المذكور أعلاه.

- قيام لجنة العطاءات باحالة بعض العروض الفنية للإدارات المختصة لإجراء التقييم الفني، وعدم إحالتها للجنة الفنية التابعة للجنة العطاءات، بالمخالفة لنص المادة رقم (15) من اللائحة الموحدة للتعاقد.
- قيام إدارة المشغل بإصدار قرارات تكليف مباشر لعدد من الشركات بالمخالفة، نذكر منها على سبيل المثال مايلي:
 - قرار رقم (38) لسنة 2022 م بشأن منح مشروع فحص وتنفيذ العمرة المقررة للمحرك التوربيني للوحدة (د).
 - قرار رقم (37) لسنة 2022 م بشأن الموافقة على التعاقد مع شركة أسيل الغد للخدمات الطبية
 - قرار رقم (32) لسنة 2022 م بشأن تكليف شركة مرزق لإجراء الدراسات الهندسية لمشروع غاز الطهي المسال.
- قيام بعض الإدارات بممارسة اختصاصات لجنة العطاءات، حيث تقوم هذه الإدارات بالتعاقد مع شركات الخدمات الفنية بنظام أوامر العمل بعد اجراء عمليات مفاضلة بين الشركات عن طريق الإدارات المذكورة أعلاه.
- التأخير في إنحاز أعمال العطاءات المحالة للجنة، حيث تصل مدة التأخير في بعض الحالات لمدة أكثر من سنة من تاريخ الإحالة للعطاءات إلى تاريخ محضر الترسية.
- تأخر لجنة إدارة المشغل في إعتماد التوصية وإصدار قرار الترسية، حيث تصل مدة التأخير في بعض الحالات لمدد أكثر من (3) أشهر من تاريخ الترسية إلى تاريخ الإعتماد وإصدار القرار.

ملاحظات على بعض العطاءات التي تمت الترسية عليها

العطاء رقم (BC-2022-GS-02)

تمت ترسية العطاء رقم (BC-2022-GS-02) بشأن تقديم خدمات التموين لحقل الشريان لصالح شركة الاختيار الأول، ومن خلال فحص ومتابعة إجراءات العطاء تبين الآتي:

- توقيع وإعتماد قرار الموافقة على الترسية من قبل لجنة إدارة المشغل دون ترقيم القرار وتدوين تاريخ صدوره، وقيام إدارة الشركة بتكليف شركة الاختيار الأول دون اعتماد الترسية واصدار قرار، إضافة إلى إمتناع عضو لجنة إدارة الهندسة والمشاريع وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات عن التوقيع وذلك بسبب مخالفة اللائحة الموحدة وقد قدم العضو مذكرة شارحة لأسباب الامتناع إشاري رقم (65) المؤرخ في 2022/6/15 م.
- بناء على العروض المقدمة من الشركات يتضح بأن شركة المهاري الدولية قدمت أقل سعر بواقع 105 دينار يومياً للفرد وتليها الشركة الوطنية للتمويل بواقع 120 دينار يومياً للفرد، أما فيما يخص التقييم الفني تحصلت الشركة الوطنية على أفضل عرض في بمجموع درجات (83.33) درجة ومن بعدها شركة الابداع بمجموع درجات (78.6) درجة ، ومع ذلك قامت لجنة العطاءات بالترسية على شركة

الإختيار الأول المتحصله على ثالث أقل سعر بقيمة 147 دينار، أي بفارق وقدره 42 دينار عن شركة المهاري، أما فيما يخص التقييم الفني فقد تحصلت الشركة على المركز ما قبل الأخير، وأيضاً قد تحصلت على أقل تقييم من حيث المركز المالي، بالمخالفة لنص المادة رقم (19) من اللائحة الموحدة للتعاقد بالشركات النفطية الفقرة رقم (1).

- عدم إلتزام شركة الإختيار الأول بتوفير المساكن الثابتة والمتحركة بمواصفات عالمية التي كانت السبب الرئيسي - لترسية العطاء عليها، ويوضح ذلك من خلال مطالبة عضو لجنة إدارة العمليات والمواد بأن يتم إخطار الشركة بإخلاء الوحدة السكنية المستغلة من قبلهم، وتوفير المساكن الخاصة بها حسب العقد المبرم مع الشركة.

- مع إقتراب إنتهاء عقد شركة الإختيار الأول لم تباشر لجنة الاعطاءات بإجراءات مناقصة جديدة مما اضطر الامر بلجنة إدارة المشغل لإجراء تمديد والدخول في مفاوضات مع شركة الإختيار الأول، إنتهت بالاتفاق على تقديم تخفيض في سعر العقد سواء كان التمديد لستة أشهر أو سنة، وتمت الموافقة من قبل الشركة على تقديم عرضهم المخفض، ومن خلال الإطلاع على عقد التمديد الذي كانت مدته ستة أشهر من تاريخ 16/12/2022م إلى 15/6/2023م لم تقم الشركة بتقديم أي تخفيض في أسعار الوجبات وخدمات التموين حسب ماتم الإتفاق عليه في محضر الاجتماع رقم (12) بتاريخ 13/12/2022م.

العطاء رقم (BC-2022-ENG-427)

تمت ترسية العطاء رقم (BC-2022-ENG-427) المتعلق بإنشاء محطة جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي بمنطقة التعاقد 115 (بالحقل ب) بحقل الشرارة، ومن خلال فحص ومتابعة إجراءات العطاء تبين الآتي:

- نظراً لتأخر إجراءات استكمال العطاء وفق المدة المنصوص عليها باللائحة، الأمر الذي ترتب عليه قيام المقاول بطلب إضافة (10%) على قيمة عرضه السابق نتيجة لهذا التأخير.

- المبالغة الكبيرة في تقدير قيمة المشروع، حيث بلغت القيمة المعتمدة للمشروع 15,199,000 دينار، والقيمه التي تم التعاقد عليها لإنشاء المحطة بلغت تقريراً 3,266,916 دينار بنسبة فائض بلغ (78%).

العطاء رقم (BC-2022-ENG-478)

تحميل المشروع الخاص بإنشاء مبني معمل الكيماويات على مشروع سابق تحت مسمى (إنشاءات مدنية لسكن حرس المنشآت) الذي تم اعتماده في سنة 2007م بقيمة اجمالية تبلغ (18,349) مليون دينار، وتم تحميل المشروع بمصروفات بمبلغ (13,307) مليون دينار والقيمه المتبقية من المشروع (5,042) مليون دينار، وبذلك تكون لجنه العطاءات قد قامت بالترسيه على عطاء بدون اعتماد ميزانية خاصة به، بالمخالفه لنص المادة (5) اللائحة الموحدة للتعاقد بالشركات فقرة (2).

ملاحظات على عطاءات مشاريع المباني الجاهزة مشاريع منطقة عقد (امتياز 115)

- تمت تجزئة مشروع إنشاء الوحدات السكنية الجاهزة للمنطقة (م.ن 115) بحفل الشرارة بين منطقتين هما محطة (أ) ومحطة (ب)، مما ترتب عليه وجود فروق في تكلفة الوحدة السكنية الواحدة حيث تبلغ تكلفة الوحدة الواحدة في العطاء الخاص بالمحطة (أ) قيمة 183,863 يورو، بينما تكلفة الوحدة السكنية الواحدة بالمحطة (ب) قيمة 323,852 يورو وذلك بفارق قدره 139,989 يورو بنسبة زياده تبلغ (76%)، وهذه التكلفة الإضافية كان بالامكان تجنبها في حالة عدم تجزئه العطاء خاصة وأنها تحمل نفس سمي المشروع بالميزانية المعتمدة وتمت إحالتها بنفس التاريخ للجنة العطاءات من قبل إدارة الهندسه والمشاريع.
- القيمة المعتمدة للمشروع مخصصة لإنشاء (30) وحدة سكنية جاهزة، تم إنشاء (6) وحدات في السنوات السابقة والمتبقي (24) وحدة، وكان من المفترض التعاقد لإنشاء كامل الوحدات السكنية المطلوبة عند إعتماد المشروع وتجنب التجزئة التي ترتب عنها تكاليف إضافية.

مشاريع منطقة عقد (امتياز 186)

- على الرغم من عدم اعتماد مخصصات بالميزانية لشراء عدد (15) سيارة بحسب المواصفات المطلوبة بكراسة المواصفات، إلا أنه قامت لجنة العطاءات ب المباشرة العطاء وتم تحميل شراء هذه السيارات على مخصصات شراء عدد (32) مركبة دفع رباعي نوع (دودج) والمعتمد لها مخصصات بالميزانية سابقا ولم يتم الانتهاء من إجراء عطاء خاص بها، بالمخالفة لنص المادة (2) اللائحة الموحدة للتعاقد بالشركات فقرة (2).
- تم التغيير في مواصفات وعدد ونوع المركبات من قبل لجنه الادارة بالاستناد الخاطئ على نص المادة رقم (20) اللائحة الموحدة للتعاقد بالشركات الفقره (ب)، علما بأن هذه المادة لا تختص بمنح لجنة الإداره صلاحية التعديل بكراسة المواصفات بعد محضر الترسية وإنما في عناصر الترجيح للمفاضلة ما بين العروض.
- أن الشركة استلمت المركبات وقامت بشرائها قبل اعتماد محضر- الترسية وإصدار قراره من قبل لجنة ادارة المشغل حيث تم إصدار القرار بتاريخ 06/03/2023م، بينما كان تاريخ استلام المركبات في 01/03/2023م، وتاريخ شراء المركبات كان في 02/03/2023م.

الآثار

الجدول التالي يبين الآثار المنتجة والمتوقفة لأسباب مختلفة وغير المستكملة والآثار المحجورة:

البيان	العدد	الإنتاج	متوقفة بسبب الأعطال	متوقفة لأسباب فنية	غير مستكملة	العدد	الإنتاج	متوقفة بسبب الأعطال	متوقفة لأسباب فنية	غير مستكملة	العدد	الإنتاج
منطقة عقد 115	118	1,113	29	3,454	4	4100	28	2	189,433	115	115	العدد
منطقة عقد 186	109	9,104	23	6,316	1	1,200	10	11	73,770	186	186	العدد
الإجمالي	227	10,217	52	9,770	5	5,300	38	13	263,203			الإجمالي

من خلال الفحص والمراجعة تبين مايلي:

- أن من ضمن الآبار المنتجة عدد (16) بئر تم الانتهاء من أعمال استكمالها من قبل إدارة التخطيط والتطوير في أواخر سنة 2022م وخلال سنة 2023م، لوحظ التأخر في عملية ربطها من قبل إدارة الهندسة والمشاريع والتي من المفترض أن تنتهي أعمال الربط بالتزامن مع عملية استكمال البئر، ونتج عن هذا التأخير خسائر عدم الاستفادة من كميات النفط المفترض استخراجها خلال فترة التأخير، ونذكر من هذه الآبار على سبيل المثال مايلي:

رقم البئر	تاريخ الاستكمال	تاريخ الربط	الإنتاج (برميل)	عدد أيام التاخر	الخسارة (برميل)
NC115_R-33	2023/07/17	في شهر 10/2023 م	2090	75	156,750
NC115_M-18	2023/06/21	في شهر 9/2023 م	2104	70	147,280
NC115_M-19	2023/07/12	في شهر 9/2024 م	2928	49	143,472
NC186_B-21H	2023/03/24	في شهر 7/2025 م	2023	98	198,254

- يوجد عدد (52) بئر متوقفة عن الإنتاج لأسباب عده منها (26) بئر تم ايقافها بسبب زيادة نسبة المياه المنتجة وتحتاج هذه الآبار إلى تطوير المعدات السطحية للحقل لتتم من خلالها معالجة كميات المياه المصاحبة للإنتاج، وعدد (8) آبار تم ايقافها بسبب ضعف الإنتاجية وتحتاج إلى استخدام احدى الطرق المتعارف عليها في مجال صناعة النفط لتحسين الإنتاجية، وعدد (17) بئر تم ايقافها بسبب المحافظة على ضغط المكمن وتحتاج إلى صيانة وتغيير تسهيلات الحقن السطحية المتآكلة، وأيضا تم ايقاف بئر رقم (NC115-P 02) وذلك بسبب تأكل الخط الرابط للبئر ويحتاج لاستبدال هذا الخط لإعادة تشغيل البئر علما بأن انتاجيته تبلغ (430) برميل يوميا.
- عدد الآبار المصنفة كآبار مهجورة عدد (38) بئر، منها آبار جافة وأخرى انتاجها غير اقتصادي ولم يتم هجر هذه الآبار بشكل رسمي ولم يتخذ بشأنها أي قرار من قبل المؤسسة والشركاء الأجانب.

الأرصدة المدينة

- العديد من الديون المقيدة بدافters الشركة قديمة جداً، حيث تعود فترة إثبات الدين البعض الحسابات إلى عام 2003م ولم يتم تحصيلها بعد، ما يشير إلى ضعف سياسات تحصيل الديون في الشركة.
- عدم قيام إدارة الشركة بإجراء المصادقات لأرصدة المدينون بشكل دوري ومنتظم.
- وجود بعض الدفعات المقدمة ترجع تواريختها لسنوات قديمة جداً حيث يتراوح تاريخ إثباتها من عام 2000م إلى 2019م، ولم تتم تسويتها ولا توجد بها حركة، علاوة عن أن معظم الدفعات المقدمة لا يقابلها خطابات ضمان.
- أن معظم خطابات الضمان الواردة بالكشف المحال من الإدارة المالية منتهية الصلاحية ولم يتم تجديدها بالرغم من عدم انتهاء الغرض منها.

- وجود سلف مقابل مهام رسمية غير مسوأة حسب كشف المهام الرسمية حتى تاريخ 30/07/2023م الوارد من منسق الحسابات الشخصية، بالمخالفة للائحة شؤون العاملين كما تبين من خلال الفحص والمراجعة منح بعض المستخدمين الذين لديهم سلف مهام خارجية غير مسوأة من سنوات سابقة، سلف جديدة خلال سنة 2023م.

المرببات وما في حكمها

- وجود اختلاف كبير بين المبالغ التي صرفتها الشركة والمبالغ المحالة من قبل وزارة المالية، بشكل متكرر في كل أشهر سنة 2023م، حيث يصل الإختلاف في بعضها لمبلغ 5,149,920 دينار، أي بنسبة تجاوز تصل (55%).

- قيام الإدارة المالية بصرف مرببات لعدد يفوق (596) مستخدم خلال سنة 2023م لم ترد مرتباتهم من وزارة المالية، ما قد يتربّع عنه صرف مرببات لمستخدمين لديهم إزدواجية في العمل.

- احتفاظ الشركة بمرببات عدد يفوق (69) مستخدم خلال سنة 2023م، بقيمة إجمالية تبلغ 1,687,003 دينار، وردت ضمن المرتبات المحالة من وزارة المالية دون صرفها لمستحقيها أو طلب إيقاف ورودها من وزارة المالية في حالة إنتهاء علاقتهم التعاقدية مع الشركة.

- التوسيع الكبير في نفقات العمل الإضافي، ويوضح ذلك من خلال تحليل نفقات العمل الإضافي في شهر 12 لسنوي 2022 و2023 الذي بلغت قيمة العمل الإضافي فيها 2,441,253 دينار، 2,878,199 دينار على التوالي، وإن عدد المستخدمين المستفيدين من العمل الإضافي بلغ (1432)، (1629) مستخدم على التوالي أي بنسبة (49%) و(55%) من إجمالي المستخدمين، وذلك بالمخالفة للمادة (2) بقرار مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 2013 بشأن تنظيم العمل الإضافي، التي تنص على الاتجاوز نسبة الموظفين المكلفين بالعمل في الشهر الواحد (20%) من عدد العاملين.

- تجاوز الحد المسموح به لعدد ساعات العمل الإضافي، وذلك بالمخالفة للمادة (2) بقرار مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 2013م التي تنص على الاتزيد ساعات العمل الإضافي للموظف على (3) ثلاث ساعات يومياً، حيث تبين ان الإدارة المالية تقوم باحتساب وصرف العمل الإضافي بواقع (4) ساعات يومياً كحد أقصى للمستخدمين حسب ما نصت عليه لائحة شؤون العاملين والتدريب بالشركة، والتي يفترض ان تتمشىـ مع القوانين داخل الدولة ولا تخالفها صراحة، وكذلك لوحظ منح (6) ساعات عمل إضافي للمستخدمين بالحقوق خلال شهر رمضان، وهو أمر لم تنص عليه اللائحة الداخلية للشركة أو أي قوانين أو لوائح اخرى.

- صرف قيم عمل إضافي لبعض المستخدمين بقيم تتجاوز قيمة مرتباتهم الأساسية وبنسبة مرتفعة، وهو أمر غير قانوني بحكم أنه يتم احتساب قيمة العمل الإضافي من قيمة المرتب الأساسية، وفي جميع الأحوال لا يمكن أن تتجاوز ساعات العمل

الإضافي في الشهر حسب اللوائح الداخلية للشركة (124) ساعة في الشهر، أمثلة ذلك:

الشهر	عدد ساعات العمل الإضافي	قيمة العمل الأساسي	المرتب الأساسي	الرقم الوظيفي
12/2023	170	6,432	3,973	2767
12/2023	139	6,696	5,058	996
12/2023	134	6,136	4,808	1294
12/2023	134	3,600	2,821	3551

- عند مراجعة طريقة احتساب قيمة ساعة العمل الإضافي تبين قيام الإدارة المالية باحتسابها بناء على اعتبار ساعات العمل الرسمي 7 ساعات حسب نص المادة (6) من قرار مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 2013م بشأن تنظيم العمل الإضافي، وذلك بخلاف ما نصت عليه لائحة شؤون العاملين والتدريب بالشركة التي جاء فيها عند احتساب قيمة ساعة العمل الإضافي (يُقسم راتب اليوم الواحد على (8) ثمانية ساعات وهي عدد ساعات العمل الرسمية في اليوم)، وأن قيام إدارة الشركة بتطبيق المادة (6) فقط من قرار مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 2013م وعدم تطبيق باقي المواد الهدف منه زيادة في قيمة ساعة العمل الإضافي، وهذا يعتبر انتقائية في تطبيق القرارات واللوائح ، وأيضا ينتج عنه زيادة في مصروفات العمل الإضافي.

العهد

يوضح البيان التالي العهد المستديمة والموقتة المصرح به خلال الفترة من 2023/01/01 إلى 2023/12/31 م:

البيان	المصرح به	القيمة	المغفلة
العهد المستديمة	8	1,512,176	7
العهد الموقتة	25	209,328	23

- بلغ عدد العهد المستديمة (8) عهد بقيمة 1,512,176 دينار اقتلت جمعيها ما عدى العهدة المسلمة للسيد/ ف، خ، التابع لإدارة العمليات بموقع حقل الشريارة بقيمة 50,000 دينار.

- بلغ عدد العهد الموقته (25) عهدة بقيمة 209,328 دينار، لم يتم إغفال عدد (2) عهد قيمة كل عهدة منها 20,000 دينار، صرفت لأعضاء لجنة الادارة كل من السيد/ إ، ع، والسيد/ أ، ال، مقابل شراء أثاث.

- عدم قيام إدارة المراجعة الداخلية بتوفيق وختم فواتير العهد عند استعراضتها وتسويتها، وذلك لتفادي تكرار استخدامها.

- ارتفاع عدد مرات استعراضة العهد المستديمة والتي تصل إلى عدد (22) مرة والجدول التالي يبين أمثلة على بعض العهد التي تكررت استعراضتها أكثر من مرة خلال سنة 2023 م:

اسم الموظف	الادارة	عدد مرات الاستعراضة	قيمة العهدة
س، ش	المواد والمشتريات	13	40,000
أ، ع	الخدمات	14	50,000
أ، أ	شئون العاملين	22	15,000
ع، ال	العمليات	16	10,000

شركة الهروج للعمليات النفطية

ملاحظات عامة

- بلغ إجمالي مصروفات الباب الأول والمتمثلة في الرواتب والأجور وما في حكمها للبيدين والمغتربين مبلغ وقدره 224,180,000 دينار، في حين كان المعتمد لهذا البند مبلغ وقدره 224,785,000 دينار، أي بتجاوز قدره 605,000 دينار.

- تأخر إدارة المؤسسة الوطنية للنفط في إحالة المخصصات المالية عن الباب الثاني والبالغ قيمتها 397,279,000 دينار عن السنة المالية 2023م، حيث لوحظ التأخير في الحالتها حتى شهر سبتمبر وأكتوبر، هذا فضلاً عن عدم احالة كامل المخصصات حيث تم احالة مبلغ 151,419,250 دينار فقط اي ما نسبته (38%) من إجمالي المخصصات، الأمر الذي ترتب عليه تأخر إدارة الشركة في الإيفاء بالالتزاماتها وفق ما هو معتمد وممبو布 في قرار اعتماد الميزانية.

- تدني ما تم إحالته من نقدية فيما يخص الباب الثالث ولكافحة الحقول والموانئ والخاصة بالبرنامج التنموي والحفر التطويري وغيرها عن السنة المالية 2023م، حيث بلغ إجمالي ما تم تمويله وتسييله فقط 37,436,000 دينار أي ما نسبته (12%) من المخصص، الأمر الذي قد يؤثر في استمرارية الانتاج في الوقت الذي كان العمل والدعم يفترض ان يوجه إلى زيادة القدرة الانتاجية وعدم الاكتفاء بالمحافظة على المستوى السابق فقط.

- قيام ادارة شركة الهروج للعمليات النفطية بصرف مكافأة مالية صافية لكل من رئيس لجنة المالك بقيمة 2,500 دولار شهرياً وكذلك السادة أعضاء لجنة المالك بقيمة 2,000 دولار شهرياً، استناداً على مراسلة السيد مدير ادارة الاستثمار ولجان المالك بالمؤسسة الوطنية للنفط والتي أشار في ديبياجة المراسلة بصدور قرار من مجلس إدارة المؤسسة حدد فيه القيم المشار إليها أعلاه، دون إرفاق نسخة من القرار.

- التأخر في إعداد مذكرات تسوية للحسابات المصرفية، بالرغم من أهميتها في الرقابة على حسابات الشركة المصرفية.

- بلغ رصيد الالتزامات القائمة على الشركة في 31/12/2023م مبلغ وقدره 120,971,243 دينار، وذلك بحسب البيانات المحالة من الإدارة المالية، حيث ان هذه الالتزامات قائمة على الشركة اتجاه عدد من شركات القطاع والجهات الأخرى وتبين عدم قيام الشركة بإجراء المصادقات اللازمة لأثبات صحة رصيد الدائنين بنهاية كل سنة.

- بلغ إجمالي انتاج النفط الخام من قبل شركة الهروج للعمليات النفطية خلال السنة المالية 2023م عدد (15,071,791) برميل وفق بيانات ادارة العمليات بالشركة من جميع الحقول، في حين انه بلغ اجمالي ما هو منتج وفق بيانات الادارة المالية (15,086,160) برميل اي بفارق (14,369) برميل، والجدول التالي يوضح كميات

الإنتاج من النفط الخام في مناطق التعاقد خلال سنة 2023م وفق الكميات المسجلة بإدارة العمليات والمكبات المسجلة بالإدارة المالية:

المنطقة	إدارة العمليات	الإدارة المالية
الغانى	2,801,413	2,801,467
تبسي	995,102	995,429
أمال	7,726,821	7,739,473
الفارغ	1,206,350	1,207,611
الثناقة	2,342,105	2,342,180
الاجمالى	15,071,791	15,086,160

- يتم ايداع قيمة الإيرادات الخاصة بالتعريفة في حساب غير مخصص للإيرادات فقط وانما حساب مشترك بباب الثاني أيضاً لمجابهة المصروفات وأية إيداعات أخرى مثل ما يخص الشركة من قبل المؤسسة الوطنية للنفط من مخصصات الباب الثاني، ويتم استخدام هذه الإيرادات في تغطية المصروفات المختلفة التي تدفع بالنقد الأجنبي نذكر منها (التدريب - المشتريات الخارجية ... أخرى)، مما يعد مخالفة صريحة للأسس والمبادئ المحاسبية.
- بموجب العقد رقم (25) لسنة 2023م مع شركة جناح البحر تم بيع البارجة (حسان) بـ 600,000 دينار، ومن خلال فحص ومراجعة العقد المشار إليه أعلاه وسباق الموضوع نورد بشأنه الآتي:
 - وفق العقد أن شركة جناح البحر هي من قامت بتقدير حالة البارجة حسان وليس شركة الهروب دون تحديد مدى جدواها أو صيانتها.
 - عدم عرض البارجة حسان في مزاد عام للحصول على أعلى الأسعار.
 - عدم وجود أي مراسلات أو تقارير فنية سابقة تفيد ببنية شركة الهروب للعمليات النفطية ببيع البارجة حسان، الأمر الذي أثار التساؤل حول مبررات ودافع البيع.
- بموجب العقد رقم (26) لسنة 2023م تم تكليف شركة (SEAWING) لاستيراد الأليات والمعدات الثقيلة بتنفيذ مشروع استبدال البرج العائم رقم (4) بميناء رأس لانوف وبمبلغ إجمالي 14,411,751 دولار، ومن خلال الفحص والمراجعة تبين الآتي:
 - تجاوز قيمة المشروع للمخصص المعتمد مسبقاً والتي كانت قيمته 7,578,455 دولار، أي أن قيمة التعاقد فاقت ما هو مقدر وبنسبة (190%).
 - بالرجوع إلى ملف شركة (SEAWING) القانوني تبين أن رأس مالها لا يتجاوز 13,000 دولار (50,000 درهم إماراتي)، الأمر الذي أثار التساؤل حول مدى كفاءة وقدرة الشركة لتنفيذ المشروع مقابلة بعدم ملائمة رأس مالها لحجم المشروع هذا فضلاً عن كونها حديثة النشأة، حيث كان من المفترض على إدارة الشركة إجراء عطاء آخر بدلاً من تكليف الشركة المشار إليها سلفاً بشكل مباشر.

الخزانات النفطية

تحتوي حظيرة خزانات النفط الخام بميناء رأس لانوف على عدد (13) خزان سعة كل منها حوالي (500) ألف برميل، وبالاطلاع على التقارير الخاصة بأعمال الصيانة لحظيرة الخزانات تبين أن الخزانات التي في حالة تشغيل هي عدد (4) خزانات فقط، أما ما تبقى

فهي خارج الخدمة ل تعرضها للتخرّب والحرق خلال الأحداث المتتالية التي شهدتها منطقة الهلال النفطي في السنوات الماضية، والجدول التالي يبيّن توزيع الخزانات حسب الحالة:

أرقام الخزانات	عدد الخزانات	الحالة
10, 9, 5	3	تحت الصيانة
7, 6, 3, 1	4	تشغيل
13	1	تمت إلزامه
12, 11, 8, 4, 2	5	تحتاج إلى إزالة وإعادة بناء

- ومن خلال اعمال الفحص والمراجعة للجانب المالي والفنى للخزانات تبيّن ما يلى:
- يحتاج الخزانين رقم (6/3) إلى الدخول في صيانة وقائية لتجنب حدوث أي تسربات تؤدي لخسائر مادية، حيث كانت آخر صيانة وقائية للخزان رقم (3) أجريت سنة 1997م، وأخر صيانة وقائية للخزان رقم (6) أجريت سنة 2007م، وقامت الشركة بطلب مخصصات مالية لصالح مشروع صيانة وقائية للخزانين بقيمة 35,840,000 دينار لكل خزان، وتم تسيل ما قيمته 4,480,000 دينار لكل خزان، دون وجود أي خطأ للقيام بأى اعمال صيانة.
 - تعرض الخزان رقم (4) إلى أضرار خلال سنة 2016م، وبلغت نسبة الضرر (100%) وأصبح الخزان خارج الخدمة، ويحتاج إلى إزالة وإعادة بناء، وتم اعتماد مخصصات إزالة وإعادة بناء الخزان ضمن ميزانية 2019م بقيمة 96,700,000 دينار، وشرعت الشركة في إجراءات عطاء نهاية سنة 2019م، ولأسباب مختلفة اضطرت الشركة للإلغاء العطاء.
 - تعرض الخزان رقم (5) إلى أضرار خلال سنتي 2016، 2018م، وبلغت نسبة الضرر (85%) وأصبح الخزان خارج الخدمة، واسندت اعمال الصيانة للخزان لشركة وازن على أن يتم التنفيذ بمدة (24) شهر، ولم تقم الشركة بتنفيذ أي اعمال خلال العشرة أشهر الأولى، بالإضافة إلى تعثرها في توريد المواد الالزمة وفق الجدول الزمني، ومع ذلك تمت الموافقة على عرض الشركة بتقدیم جدول زمني جديد لغاية 2025/5/2م أي بمدة تأخير (22) شهر تقريباً، وأصبحت مدة التنفيذ الكلية (51) شهر حيث بلغت نسبة التنفيذ الفني (20%) فقط.
 - تعرض الخزان رقم (9) إلى أضرار خلال سنة 2016م، وبلغت نسبة الضرر (70%) وأصبح الخزان خارج الخدمة، وتم اسناد اعمال الصيانة لشركة اتيلا بقيمة 7,766,000 يورو وبمدة تنفيذ (16) شهر، واستلمت الشركة امر العمل بتاريخ 12/11/2022م ومن خلال الجدول الزمني المخطط للتنفيذ يتبيّن تأخر الشركة بتنفيذ اعمالها بمدة (9) أشهر تقريباً وبلغت نسبة الإنجاز الفني (7%) فقط وهي نسبة متدنية جداً مقارنة بمدة التنفيذ وتاريخ مباشرة التنفيذ.
 - تعرض الخزان رقم (10) إلى أضرار خلال سنة 2016م، وبلغت نسبة الضرر (15%)، ومن خلال الاعمال اليومية لوحظ وجود تسرب أرضي للزيت من الخزان وأصبح الخزان خارج الخدمة، وعليه أسناد اعمال التنظيف الآلي إلى شركة التقنية بمدة تنفيذ (3) أشهر وكان كمية الزيت المستخرج من الخزان (44,021) برميل،

كما أسننت اعمال الكشف على الخزان لنفس الشركة واسفرت نتائج الكشف على التالي:

- الصفائح بأرضية الخزان تالفه وأن نسبة التآكل لصفائح أرضية الخزان كبيرة وتتراوح بين (60-100%).
- أكد المقاول ووفق مواصفات (API) بأن عدد الصفائح التي لا يمكن إصلاحها (240) صفيحة و(25) صفيحة قابلة للإصلاح مع عدد (2) صفيحة سليمة من أجمالي (267) صفيحة معدنية وبسمك (6.35 ملم).
- تم ادراج الخزان في الصيانة الكاملة بتاريخ 18/10/2023م (صيانة وقائية) بتكلفة وقدرها (50) مليون دينار، وتم الترسية على شركة التقنية لمشروع تنظيف الخزان، وأيضاً تم إجراء مناقصة على نفس المشروع لتوريد الواح حديدية لصالح المشروع على الرغم من الانتهاء الفعلي للمشروع والوصول لنسبة الإنجاز الفني (%100)، بالإضافة إلى أن المخصصات المالية المتبقية للمشروع لا تغطي القيمة المالية التي تم الترسية عليها.

شركة مليته للنفط والغاز

نظام الرقابة الداخلية

- عدم وجود دليل عمل واضح ومكتوب يبين الإجراءات والخطوات الصحيحة والمطلوبة لإنجاز أي عملية أو مهام بالإدارة المالية، والتي يجب أن يتلزم بها كل موظف بحيث تكون الأعمال المنجزة سليمة ومتابقة.
- عدم قيام الإدارة المالية بإرسال المصادقات الدورية للمدينين للتحقق من صحة الديون المستحقة للشركة لدى الغير.
- عدم الالتزام باستخدام الحسابات المصرفية للأغراض المحددة لها، وذلك من خلال إجراء تحويلات بين الحسابات المختلفة دون التقيد بطبيعة كل منها.
- من خلال الاطلاع على تقرير جرد الأصول لسنة 2022م جملة من الملاحظات الخاصة بعملية الجرد ومنها ما يلي:
- عدم وجود سجلات للأصول بالمنظومة المالية المستخدمة (sun) بمنطقة التعاقد (د)، فضلاً عن نقص في بيانات سجلات الأصول في منطقة التعاقد (د) مما أدى إلى الصعوبة في الاستدلال على تلك الأصول، الأمر الذي على أثره انعكس سلباً على عملية الجرد ومتابعة الأصول.
- عدم وجود آلية من قبل إدارة المخازن يتم من خلالها تسجيل وتبويب الأصول الثابتة بالشركة بالطريقة الصحيحة حتى يمكن الاعتماد عليها في عملية جرد ومتابعة الأصول.
- عدم وجود آلية واضحة يتم من خلالها استبعاد بعض الأصول المستهلكة مع التأكيد على ضرورة إتباع الإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقيات المبرمة.
- وجود أصول في إحدى المواقع في حين أنها محملة على موقع آخر غير الموجودة فيه دون الرجوع إلى الإدارة المالية.

- قيام ادارة تقنية المعلومات بالتعامل مع أجهزة الحاسب الالي المحمول كجهاز شخصي- خاص للموظف وليس أصل من اصول الشركة بحيث يتم جردها في نهاية كل سنة مالية.
- عدم تقييد إدارة الشركة بالمخصصات المعتمدة لسنة 2023م من طرف المؤسسة الوطنية للنفط، فضلا عن تأخر المؤسسة الوطنية للنفط في اعتماد الميزانية التقديريّة للشركة (منطقة التعاقد) لذات الفترة، حيث تم اعتمادها في 09/11/2023م أي بعد حوالي (9) أشهر من السنة المالية، الأمر الذي يفقدها دورها كأداة للرقابة على المصاروفات وتنفيذ الخطط الموضوعة وفق الاعتمادات المخصصة لكل بند.
- عدم وجود ضوابط محددة في اللوائح الداخلية المعتمدة بالشركة بشأن تحديد سقف الإيجار للوظائف القيادية التي تستفيد من هذه الميزة، الأمر الذي ساهم في زيادة سقف الإيجار وشكل عبئ كبير على المركز المالي الشركة.
- إتباع الشركة سياسة التكليف المباشر في كثير من الأعمال الأمر الذي يعد مخالفًا لنص المادة رقم (4) من اللائحة الموحدة للتعاقد.

الإنفاق

- بلغ إجمالي الكميات المنتجة من النفط الخام خلال سنة 2023م 65,112,971 برميل في حين بلغ إجمالي الكميات المنتجة من الغاز المصاحب والغاز غير المصاحب 604,833 مليون قدم مكعب.

الميزانية المعتمدة والمصاروفات

بلغت إجمالي قيمة المصاروفات الفعلية الخاصة بفرع الغاز خلال سنة 2023م 2.066 مليار دينار في حين بلغت الميزانية المعتمدة خلال سنة 2023 م مبلغ وقدره 2.027 مليار دينار، هذا وبلغت المبالغ المسيلة من قبل الشركاء حتى 31/12/2023م مبلغ وقدره 1.128 مليار دينار أي بفارق مبلغ وقدره 0.938 مليار دينار عن المصاروفات الفعلية والبيانات التالية توضح تفصيل لذلك:

البيان	المعتمد	المسلح	الفعلى	الفرق بين المسيل والفعلي	مقدار الفرق	مليار دينار
الباب الأول	0.426	0.421	0.480	(0.059)	(14%)	
الباب الثاني	1.055	0.615	1.182	(0.567)	(92%)	
الباب الثالث	0.546	0.092	0.404	(0.312)	(340%)	
الإجمالي	2.027	1.128	2.066	(0.938)	(83%)	

ومن خلال الفحص والمراجعة للبيانات المشار إليها أعلاه نورد بشأنها ما يلي:

الباب الأول

- يبلغ عدد العاملين بالشركة (فرع الغاز) من الجنسية الليبية خلال شهر ديسمبر 2023م حسب تقرير المرتبات الصادر من الإدارة المالية بالشركة عدد (4461) في حين يبلغ عدد العاملين الأجانب المتعاقدين مع الشركة بشكل مباشر عدد (30 موظف) عن ذات الفترة والبيان التالي يوضح التغيرات الحاصلة خلال الفترة:

الفرق	الفترة		البيان
	يناير 2023	ديسمبر 2023	
53	4461	4408	العاملين الليبيين
11	30	19	العاملين الأجانب

- إن سياسة التوظيف الزائدة عن الحاجة الحقيقة وقدرة الشركة الاستيعابية تؤثر سلباً على الوضع المالي العام، حيث بلغ التجاوز في الصرف على الباب الأول خلال سنة 2023 ما نسبته 13%， بمبلغ قدره 54,541,470 دينار، وهذا التجاوز يرتب عليه تكبد الشركة لمبالغ مالية كبيرة لتعطية تلك النفقات، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة مصروفات الباب الأول من إجمالي المصروفات التشغيلية، التي بلغت خلال نفس الفترة 29%.
- قيام الادارة المالية بتغطية العجز في بند المرتبات من مخصصات الباب الثاني والباب الثالث، علماً بأن مخصصات الأبواب سالفه الذكر يتم تحديدها وطلبها وفق احتياجات محددة، الأمر الذي يؤدي إلى عجز الشركة في تعطية نفقاتها وإيفاءها بالتزاماتها التعاقدية مع العملاء مما قد تؤثر سلباً على سير النشاط الأساسي للشركة.
- ارتفاع مصروفات العمل الإضافي وبأي مكونات بند المرتبات فضلاً عن التجاوز في المخصصات المعتمدة خلال سنة 2023م والبيان التالي يوضح تفصيل لذلك:

البيان	المسيل	المصروف	التجاوز	نسبة التجاوز
العمل الإضافي	134.339	153.070	(18.731)	(14%)
علاوة المنقطة	27.582	31.459	(3.877)	(14%)
علاوة الوردية	2.238	2.535	(0.297)	(13%)

ومن خلال البيان المشار إليه أعلاه نورد بشأنه ما يلي:

- عدد المستفيدين من العمل الإضافي خلال شهر ديسمبر 2023، تبين أن عددهم بلغ 3,395 مستخدماً، أي ما نسبته 76% من إجمالي المستخدمين الفعّلين والبالغ عددهم 4,491 مستخدماً ويعتبر هذا التوسيع مخالفًا لنص المادة رقم (2) من قرار مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 2013، الذي ينص على ألا تتجاوز نسبة الموظفين المكلفين بالعمل الإضافي في الشهر الواحد 20% من عدد العاملين، كما يتعارض أيضًا مع اللائحة الداخلية للشركة، التي تنص على ضرورة الحصول على إذن للعمل الإضافي عند الحاجة.
- وجود عدد (642) مستخدم يتضاعون مرتبات ولم يباشروا أعمالهم بحجة عدم وجود وظائف لهم، حيث كان يتعين على إدارة الشركة تغطية هذه الاعمال الإضافية بتمكين هذه الفئة لسد هذا العجز ومنه تقليل نفقات العمل الإضافي إلى أقل حد ممكن.
- غياب دور إدارة شئون العاملين ليس في اعتماد العمل الإضافي للعاملين أي أن الأمر متروك ما بين المستخدم والإدارة التابع لها الأمر الذي قد يفقد معه الدور الرقابي التي من المفترض الإدارة المختصة متابعته والتحقق من مدى أحقيّة المستخدم في الحصول على أجر مقابل قيامه بأعمال خارج ساعات العمل الرسمية وتفعيل اللوائح الداخلية المعتمدة بهذا الشأن.

- وجود مستخدمين يتلقون أجراً مقابل عدد (4) ساعات عمل إضافية خلال اليوم الأمر الذي يعد مخالفًا للفقرة رقم (4) من الفصل السادس باللائحة الداخلية للشركة، والتي نصت على أن يكون الاستحقاق مقابل العمل الإضافي طبقاً لنصوص قانون علاقات العمل رقم 12 لسنة 2010م والذي جاء في نص المادة رقم (16) على أن ساعات العمل الإضافي لا تتجاوز 3 ساعات، ومخالفه أيضاً لقرار مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 2013م بشأن تنظيم العمل الإضافي.
- بلغت نفقات علاوة المنطقة (الحقلية) خلال سنة 2023م مبلغ وقدره 31 مليون دينار ومن خلال الاطلاع على كشوفات المستفيدين من هذه العلاوة تبين تجاوز عدد أيام المسموح بها وفق اللائحة الداخلية للشركة التي تنص على أن جميع العاملين بالحقول البرية والبحرية ومجمع مليته يعملون على أساس دورة عمل (أسبوعين عمل وأسبوعين راحة).

الباب الثاني

- قيام إدارة الشركة بالتعاقد بالعملة الأجنبية مع جل الشركات المحلية والخارجية في جميع مجالات العمل الأمر الذي ترتب عليه دفع فروقات سعر الصرف خلال سنة 2023م فرع الغاز منطقة التعاقد (د) مبلغ وقدره 132,072,639 دينار نتيجة لتغير سعر الصرف في بداية سنة 2021م، الأمر الذي كان من المفترض اقتصار التعاقد بالعملة الأجنبية مع الشركات الخارجية حتى لا تتحمل الشركة مخاطر تغير سعر الصرف.
- ارتفاع مصروفات بند الإيجارات لسنة 2023 م حيث بلغ مبلغ وقدره 130 مليون دينار وبنسبة 11% من إجمالي المصروفات التشغيلية الباب الثاني، الأمر الذي شكل عبأً كبيراً على المركز المالي للشركة، فضلاً على أن جل هذه المبالغ المصروفة متمثلة في إيجار أصول ثابتة والتي كان من الاجدر قيام الشركة بانتهاج سياسة اقتناص الأصول وخصوصاً الأصول الرأسمالية مثل السيارات والآلات والمعدات وغيرها ومن خلال الفحص والمراجعة لعينة من هذا المصروفات نورد بشأنها ما يلي:
 - عدم وجود ضوابط محددة في اللوائح الداخلية المعتمدة بالشركة بشأن تحديد سقف الإيجار للوظائف التي تستفيد من هذه الميزة.
 - عدم مراعاة رئيس لجنة إدارة الشركة عند إبرام عقود الإيجار الخاصة بالمدراء لقرار مجلس الوزراء رقم (346) لسنة 2013 م المعدل بالقرار رقم (21) لسنة 2021م حيث يصل إيجار مبني سكني لرئيس لجنة الإدارة إلى 15,000 دينار شهرياً فضلاً عن تفاوت باقي عقود الإيجار والتي ترتكز جلها في القيمة ما بين 7,000 دينار، 8,000 دينار في حين الحد الأعلى للإيجار لا تتجاوز 10,000 دينار الأمر يتضح جلياً بأن إدارة الشركة لم تتبع سياسة ترشيد الإنفاق.
 - قيام إدارة الشركة بالتعاقد مع شركة ديتسمان ليببا لغرض تقديم خدمات فنية مساعدة بحقل الوفاء بموجب العقد رقم (CONT-23 / DWO / MAIN / 004) بمبلغ وقدره 46,089,000 يورو، ومبلغ 27,043,488 دينار، ومن خلال المطابقة بين قوائم العمالة المستأجرة من قبل الشركة مع المالك الوظيفي بحقل الوفاء موقع الخدمة المقدمة تبين الآتي:

- أن عدد من العمالة المستأجرة تجاوز العدد الوظائف الشاغرة بالحقل نوردها في البيان التالي:

معدل الأجر اليومي للفرد بالليورو باليورو	المستأجرة	الشاغرة	المشغولة	الملك	عدد الوظائف	مسمى الوظيفي
990	190	11	2	6	8	Mechanical Rotating TEhc
3,204	615	2	0	2	2	HAVAC Spv
990	190	6	0	12	12	HAVAC Tech
3,204	615	1	0	2	2	Pipeline Mant Spv
3,204	615	1	0	2	2	Rotating Mant Spv

- معدل الإيجار اليومي للعمالة مرتفع جدا خصوصاً لبعض التخصصات التي تفتقر للمهارات الفنية العالية ونورد في البيان الموضح أدناه تفصيل لذلك:

معدل الأجر اليومي للفرد باليورو باليورو	مسمى الوظيفي
1109	عامل مساعد
1109	في طلاء
1109	فني نجارة
1109	فني سقالة
1109	فني سباكة
1725	فني كهرباء

- بلغ عدد العاملين المستأجرين من قبل شركة ديتسمان ليبيا خلال فاتورة شهر 05/2023م عدد 159 عامل الأمر الذي يوحي بانتهاج الشركة سياسة الإيجار والاستغناء عن الموظفين الموجودين لديها فضلاً عن وجود عاملين يتلقاون مرتباتهم ولم يتم تنسيبهم للعمل بعد مصنفين تحت (كود 2) وعدهم 642 موظف بفرع الغاز.

- قيام لجنة إدارة الشركة باصدار قرار رقم (131) لسنة 2023م بشأن صرف مكافئات مالية تشجيعية لكافة مستخدمين المشاركين في أعمال العمارة الشاملة لمنطقة التعاقد (د) والذين يبلغ عددهم (1605) وفق القرار وبتصنيفات مختلفة لقيمة المكافأة بيانها كالتالي:

الفئة	العدد	قيمة المكافأة
أ	967	100% من المرتب الأساسي
ب	403	75% من المرتب الأساسي
ج	235	50% من المرتب الأساسي

- بالرغم من قيام الشركة بصرف مكافئات مالية كبيرة لكافة المستخدمين إلا أن تبين قيام إدارة الشركة بالتعاقد مع عدد من الشركات الخدمية لتوفير القوى العاملة بمبلغ وقدره 2,669,710 يورو، بالإضافة إلى مبلغ قدره 1,244,500 دينار، الأمر الذي يوحي بأن بعض المستخدمين لم يقوموا بكافة الأعمال المطلوبة حتى يتم منحهم مكافآت عالية تصل إلى قيمة 100% من المرتب الأساسي، والبيان التالي يوضح تفصيل لذلك:

رقم القرار	البيان	إسم الشركة	قيمة أمر العمل
2023/82	توفير معدات ثقيلة	شركة الريم للنقل الثقيل	دل 1,244,500
2023/84	توفير قوي العمالة ومعدات	شركة التقنية الصناعية للخدمات النفطية	2,163,595 يورو

رقم القرار	البيان	قيمة أمر العمل	اسم الشركة
توفير القوى العاملة		شركة العمل المتميز للخدمات النفطية	
2023/83		506,115	506,115 يورو

- عدم التزام إدارة المراجعة الداخلية بمعالجة ملاحظات ديوان المحاسبة بشأن التزامها بترجيع الفواتير التي صدقت عليها مصلحة الضريائب بالعملة الأجنبية، كما أنه لازال أداء إدارة المراجعة الداخلية متدني في تنفيذ إجراءات الفحص والمراجعة على بعض الفواتير وذلك من خلال قيامها بالصادقة على فواتير مصدقة من قبل مصلحة الضريائب بقيمة العملة الأجنبية ولم يتم ترجمتها إلى العملة المحلية، الامر الذي كان من المفترض إيقاف المعاملة وترجيعها إلى المقاول لتصحيحها ضربياً فضلاً عن مرور بعض الفواتير التي تم ترجمتها بسعر الصرف السابق (1.642) دينار لليورو الواحد، دون إخضاعها للضريبة بسعر الصرف الحالي في مصرف ليبيا المركزي.
- توسيع الشركة في الإنفاق على بند توفير إقامة لمستخدمين الشركة حيث لوحظ من خلال الفحص بأن نفقات إقامة المستخدمين في الفنادق مرتفعة جداً مقارنة ببعض البديل المتوفرة.
- التوسيع الكبير في الإنفاق على بند العلاج لكافة الأساليب المعتمدة بالشركة، حيث تجاوز نسبة الزيادة في الإنفاق خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 ما نسبته 96% وبإجمالي مبلغ وقدره 41,631,713 دينار، وبشأن ذلك نور الآتي:
 - عقد اتفاقيات مع ثلاث شركات هي (الملكية / الحسام / العناية المهنية)، بالرغم عدم وجود الشركات المتعاقد معها ضمن الشركات المسجلة لدى الشركة وقت ابرام الاتفاقية.
 - عدم عدة مراحل قبل عملية التعاقد اهمها مرور الشركات على لجنة التأهيل المسبق واصدار اللجنة لقرار بتزكية الشركات وانها مجازة و لها كامل المقدرة على انجاز المطلوب، مما يعد مخالفًا لا حكام المادة (6) من اللائحة الموحدة للتعاقد.
 - غياب الدقة في اعداد الإطار العام للاتفاقيات، حيث أنها اشبه بنموذج ثابت يتم تعبيئته وقت الحاجة وليس عقد يحمل الصبغة القانونية، مما يعد اخلالاً بنظم الرقابة الداخلية الدقيقة.
 - الاختلاف الشاسع في النسب الممنوحة للشركات الثلاث الوسيطة كهامش نظر الخدمات المقدمة من قبلها، بالرغم من ان كل الشركات تقدم ذات الخدمة، الا انه تم اعتماد العرض المقدم من شركة الملكية مع هامش قدره (15%)، في المقابل تم اعتماد عرض نظيراتها بهامش (6%) لكل منها.
 - ضعف الألية المنتهجة في المراجعة الفنية للمطالبات الواردة من المصادر بالداخل والخارج والمتضمنة الفواتير الدالة على استشفاء المستخدمين، اذ لوحظ قيام قسم التأمين الصحي بعملية المراجعة الفنية للفواتير، قبل احالتها للمالية، في ظل عدم امتلاك المؤهلات العلمية المتخصصة لمراجعة النفقات الطبية الامر الذي يتطلب إعادة النظر في الآلية المتتبعة لإحكام الرقابة على عملية الصرف في ظل الارتفاع الملحوظ في بند العلاج.

■ انتهاج الشركة لأكثر من أسلوب لتغطية التأمينية المستخدمة، الامر الذي يعد ازدواجية في الصرف لذات البند، اذ انه وفي سبيل تغطية المصاري夫 الاستشفائية للمستخدم تتකب الشركة في مبالغ كبيرة ابتداء من سداد الفواتير المحالة من المصحات بالداخل والخارج فضلاً عن استرجاع المصاري夫 المدفوعة من المستخدم الأمر الذي يتطلب تغطية الحاجات الضرورية التي تمس المستخدم وذويه من خلال نافذة واحدة ومحددة ويراعي في ذلك الحصول على أكبر قدر من المنفعة بأقل التكاليف.

الباب الثالث

- على الرغم من الأهمية النسبية العالية جداً للمشاريع الرأسمالية بالشركة والتي من خلالها يتم تطوير الحقول وزيادة معدلات الإنتاج التي تسعى المؤسسة الوطنية للنفط وشركائها لرفعها، إلا أنه لم يتم إحالة كافة المخصصات المعتمدة من قبلها خلال سنة 2023م فضلاً عن تأخيرها المستمر في إحالة المبالغ، الأمر الذي سيؤثر سلباً على تنفيذ الخطط الموضوعة وتحقيق المستهدفات المطلوبة في الخطة الاستراتيجية للقطاع.
- عدم التزام الشركاء بإحالة المخصصات المعتمدة في الميزانية التقديرية حيث بلغت القيمة المحالة من قبل الشركاء ما قيمته 92 مليون دينار من أصل المبلغ المعتمد 546 مليون دينار.
- قيام الشركة بصرف ما قيمته 404 مليون دينار على بنود الميزانية الرأسمالية أي بفارق عن المبالغ المسيرة من قبل الشركاء بمبلغ وقدره 312 مليون دينار، الأمر الذي على أثره سيرتب على الشركة التزامات مالية اتجاه العملاء في حالة عدم إحالة الشركاء للمخصصات المعتمدة.

الإيرادات

بلغت إجمالي قيمة الإيرادات المحصلة خلال سنة 2023م مبلغ وقدره 28.527 مليون دينار في حين بلغت جمالي قيمة الإيرادات المستحقة مبلغ وقدره 35.751 مليون دينار لوحظ حولها الآتي:

- عدم قيام إدارة الشركة بالالتزام بتحويل مبالغ الإيرادات المحصلة للمؤسسة الوطنية للنفط بصفتها الجهة المالكة للمرافق النفطية (الموانئ) المقدم فيها الخدمة حسب اتفاقية مقاسمة الانتاج الابسا واتفاقية التشغيل المشتركة الخاصة بإنشاء شركة مليته بي في للنفط والغاز.
- وجود اختلافات بين القيم الظاهرة بتقرير الإيرادات المحال من الإدارة المالية بالشركة وبين الإيرادات المسجلة والمثبتة في حساب المصرف لدى الشركة رقم (127-207-0076) حيث تبين أن خلال شهر يوليو لسنة 2023م تم تحصيل مبلغ وقدره 2,726,362 دينار وتم إيداعه في المصرف في حين أن المبالغ المحصلة المسجلة في الكشف خلال ذات الشهر (صفر) الأمر الذي يوحي بعدم دقة البيانات المالية المحالة.

- قيام الشركة بتحويل مبالغ مالية لجهاز حرس الحدود خلال شهر يناير 2023م من حساب الإيرادات بمصرف الجمهورية وكالة باب البحر بمبلغ وقدره 33,467,000 دينار، دون وضوع الغرض من التحويل أو توفير المستندات ذات العلاقة به من قبل الإدارة المالية للشركة.
- تراخي الإدارة المالية بالشركة في القيام بمهامها المنوطة بها على أكمل وجه حيث لوحظ التأخير في المطالبة بأموالها المستحقة مقابل الخدمات المقدمة لشركة الغرين ستريم خلال سنة 2023م حيث قامت بإعداد إشعار مدين عن الفترة من 01/01/2023م وحتى 30/09/2023م لشركة قرین ستريم، الأمر الذي يعد مخالفًا لبنود الاتفاقية والتي نصت على أن يقوم البائع بإصدار فاتورة مستقلة خاصة بالخدمة الموردة إلى المشتري خلال مدة اقصاها خمسة عشر يوما من الشهر التالي لتاريخ التنفيذ، وفي كل شهر يلي ذلك طوال مدة التعاقد كما يلتزم البائع بتقديم فاتورة تجارية للمشتري على أن يكون آخر موعد لسداد قيمة فاتورة شهرية ستون (60) يوما من تاريخ استلامها.
- أن آلية الاحتساب التي يتم من خلالها إعداد الفواتير لشركة الدفق الأخضر - عن الفترة من 01/08/2017م وحتى تاريخه غير صحيحة نتيجة عدم قيام الشركة بإجراء إعادة تقييم للأصول الشركة بمجمع مليته حسب الاتفاقية المبرمة بين الطرفين والتي هي في الأصل من اختصاص المؤسسة الوطنية للنفط مع العلم انه قد تم احتساب ايرادات واصدار اشعارات مدينة شركة غرين ستريم حتى 2023/09/30.

المدينون

يوضح البيان التالي قيمة مدرونة فرع الغاز بشركة مليئة للنفط والغاز في 31/12/2023:

المدينون	اليان	يورو	دولار	دينار
	42,630,590	974,905	6,354,929	

هذا ومن خلال تحليل إجمالي رصيد المدينون الموضح في البيان المشار إليه أعلاه تبين أن هذه المدرونة تنقسم إلى عدة فترات من حيث تاريخ نشأتها وبيانها كالتالي:

القيمة	البيان			ت
	دينار	دولار	يورو	
4,898,633	20,738	381,141		1
11,186,784	952,737	275,266		2
26,545,173	1,430	5,698,521		3
42,630,590	974,905	6,354,929		الإجمالي

ومن خلال الفحص المراجعة لوحظ بشأنها ما يلي:

- عدم قيام إدارة الحسابات العامة بإجراء مصادقات للمدينين للتأكد من صحة الدين والمصادقة عليه من قبلهم الأمر الذي يشير إلى تهاون الإدارة في تحصيل مدرونة الشركة لدى الغير.

- عدم قيام الإدارة المالية بانتهاج سياسة واضحة من أجل تحصيل مديونية الشركة لدى الغير حيث تبين بأن هناك مديونية ترجع إلى سنوات طويلة.

الحسابات المصرفية

تدير شركة مليته للنفط والغاز (فرع الغاز) عدد من الحسابات المصرفية بالداخل والخارج لتسهيل حركة المدفوعات والمقبولات لديها، وبلغت في مجملها (31) حساب، منها عدد (20) حساب بالعملة الأجنبية هذا ومن خلال الفحص والمراجعة لعينة من الحسابات المشار إليها أعلاه نورد بشأنها ما يلي:

- لوحظ من خلال الاطلاع على آخر مذكرات تسوية حسابات الشركة المصرفية عن شهر نوفمبر لسنة 2023م، ظهور صكوك معلقة لبعض الحسابات منذ فترات متفاوتة يرجع البعض منها لسنوات (2016-2017-2018) الامر الذي يستوجب ضرورة العمل على تسويتها بدلاً من ترحيلها من سنة أخرى.
- عدم وضوح الغرض من الحسابات المصرفية المفتوحة، والاكتفاء بعبارات فضفاضة تمثل الغرض من الحساب، الأمر الذي يتطلب تصنيف الحسابات حسب تبويب الميزانية حتى يتم احكام الرقابة على كل حساب على حد وتعزيز نظام الرقابة الداخلية بالشركة.
- ظهور بعض الخصومات من رصيد الشركة لدى المصارف، ومراسلة الشركة للمصارف عدة مرات لغرض تسويتها ومعالجتها، إلا أن المصارف لم تستجيب لذلك، الامر الذي يستوجب ضرورة العمل بجدية على تسويتها بدلاً من ترحيلها من سنة أخرى.
- قيام الشركة خلال سنة 2023م بإجراء عدد كبير جداً من التحويلات بين حساباتها المصرفية المختلفة فرع الغاز، دون وجود موافقة من قبل المؤسسة الوطنية للنفط المناقلة بين الحسابات الأمر الذي يعد مخالف لكتاب رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط المؤرخ في 11/09/2023م فضلاً عن وجود تعليمات لكل سنة عند اعتماد الميزانية بضرورةأخذ الموافقة بهذاخصوص، حيث بلغت وفقاً لما تم حصره من هذه التحويلات عدد (18) عملية تحويل اموال بين حسابات الشركة بلغت التحويلات بالعملة المحلية ما قيمته 212,193,513 دينار في حين بلغت التحويلات بالعملة الأجنبية (2,200,000) 2,945,910 جنيه إسترليني - 348,253.3 دولار).
- عدد (6) حوالات مالية بقيمة 175,782,994 دينار تتركز في تمويل حسابات الباب الأول للشركة، وذلك نتيجة للعجز في تغطية المرتبات، وشملت هذه التحويلات أيضاً التحويل من حسابات خارجية بالعملة الأجنبية إلى حساب بأحد المصارف المحلية.
- على الرغم من أن كل حساب مصرفي يمثل حسابات محددة ومخصصات موضوعة لتنفيذ أغراض معينة ويفترض عدم تدخلها إلا أن أسلوب ما يسمى بإدارة النقدية أصبح معتمداً لدى إدارة الشركة دون موافقات مسبقة من قبل المالك (المؤسسة

الوطنية للنفط – الشريك الأجنبي) الأمر الذي يجعل هذه الأعمال مخالفه لتعليمات مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط فضلا على أن التصرف فيها في غير الأغراض المخصصة والمحددة لها يجعلها عدم قادرة على سداد الالتزامات المالية المترتبة على تعاقدات معتمدة على تلك المخصصات التي تم نقلها في حال عدم إيفاء الشركاء بتغطية العجز.

العهد المالية

بلغ إجمالي العهد المصرفي خلال سنة 2023م، ما قيمته 780,000 دينار، والبيان التالي يوضح تقسيمهما وفق نوع العهدة:

نوع العهدة	العدد	اجمالي القيمة بالدينار
عهد مستديمة	9	278,000
عهد مؤقتة	7	502,000
الإجمالي		780,000

- توسيع الشركة في العمل بهذا الاسلوب، وبقيم مرتفعة، بالرغم من ان فلسفة (اسلوب العهد) وجدت لحل المختنقات الطارئة وغير مدرجة في تقديرات الميزانية، كما جاء ذلك في اللائحة المالية للشركة (الفصل الثاني والاربعون / بند الهدف).
- عدم قيام إدارة الشركة باصدار قرار لصرف العهدة حيث يتم صرفها بناء على مخاطبات تم بين الإدارات مشفوعاً بتأييدهم موافقة رئيس لجنة الإدارة عليه، الأمر الذي يتطلب اصدار قرار للعهدة لتحديد الغرض من العهدة وأوجه صرفها حتى يتم متابعتها وإحكام الرقابة عليها بشكل فعال.
- ضعف احكام الرقابة على عمليات الصرف، اذ تبين ازدواجية صرف العهدة المستديمة والمؤقتة لذات المستخدم وعن نفس الفترة، الامر الذي يتنافي مع معايير الحكومة الرشيدة، فضلا عن صعوبة احكام وضبط الرقابة على عملية الصرف، وفيما يلي مثال على ذلك:

الادارة التابع لها	عهدة مؤقتة	عهدة مستديمة	مستلم العهد
	القيمة	القيمة	
ادارة العمليات حقل الوفاء	180,000 دل	25,000 دل	ل، ب، م
العمليات بمجمع مليطة	200,000 دل	50,000 دل	ز، م، ال
العمليات بمجمع مليطة	15,000 دل	50,000 دل	ب، ع، ص

- تكرار صرف عهد مستديمة لمجمع مليطة ذات المصارييف وبنفس القيمة 50,000 دينار، لمستخدمين مختلفين بموجب كتاب مدير الإدارة العامة مجمع مليطة والموجه لرئيس لجنة الإدارة في 26/12/2022م، الامر الذي يثير التساؤل عن جدوى هذا الاجراء، اذ كان الاولى دمجها في عهدة واحدة طالما هي لذات الغرض، لسهولة احكام الرقابة على حركتها بشكل فعال وبيانها كالتالي:

الاسم	القيمة	الغرض
ز، م، ال	50,000	مصاريف قطع الغيار المستعجلة

الاسم	القيمة	الغرض
ب، ع، ص	50,000	. مصاريف مهمات السفر . مصاريف قطع الغيار في حال عدم تواجدها بالمخزن . مصاريف اصابات العمال والامراض المفاجئة . مصاريف الشراء الخاصة بلوامن ومعدات الصيانة

- من خلال الاطلاع على مستندات اقفال العهدة المستديمة المصرورة للسيد / ع، ا، بقيمة 70,000 دينار، بموجب كتاب مدير ادارة الخدمات والمعتمد من رئيس لجنة الادارة، لوحظ حولها الآتي:

- أن أوجه صرف العهدة حددت في مصروفات خدمات عامة (طباعة، نثريات متعددة، إعاشرة أعمال المناولة، أعمال الصيانة البسيطة للمكاتب، الحجز الفندقي)، ومصاريف الاستراحات المنتفع بها والمتمثلة في (نقل القمامات، توريد مياه الصهاريج، نقل مياه صرف الصحي، تعبئة إسطوانات الغاز، إستهلاك الكهرباء، الصيانة الالزامية للمعدات المنزلية، توفير نوافذ مستلزمات الإقامة الضرورية عند الحاجة، مصاريف نقل مواد ويد عاملة وغيره).
- التوسيع الملحوظ في الصرف، اذ بلغت عدد مرات الاستعاضة خلال السنة المالية 2023م، (5) استعاضة، بقيمة اجمالية لمصروفات مقابل فواتير بلغت 392,924 دينار الامر الذي يخالف تماماً ما جاء ذكره في الفصل الثاني والاربعون من اللوائح الداخلية المعتمدة بالشركة، من ان الهدف من تخصيص عهد مالية هو تسهيل دفع مبالغ صغيرة وتعويضات.
- عدم اتباع سياسة رشيدة للإنفاق والتوسيع غير المبرر في بعض المصروفات غير الواردة ضمن اوجه صرف العهدة، حيث ظهر ضمن مصروفات العهدة بند (مقابل وجبات لجنة الادارة) بقيمة اجمالية 41,201 دينار.

المشتريات

- بلغ عدد أوامر الشراء الخارجية بالشركة الخاصة بفرع الغاز خلال سنة 2023م عدد 533 أمر شراء في حين بلغت عدد أوامر الشراء المحلية عن ذات الفترة عدد 747 أمر شراء.

- رغم الأهمية الكبيرة لإدارة المشتريات، إلا أنها تعمل بدون لائحة تنظم عمليات الشراء المحلية والدولية، حيث يتم العمل وفق آلية تفتقر إلى تحديد المسؤوليات والصلاحيات لكل مسؤول في عملية الشراء.

- ضعف الدورة المستندية المعمول بها في عمليات الشراء حالياً حيث لا يتم مراجعة مستندات أمر الشراء من قبل إدارة المراجعة الداخلية والتأكد من توفر كافة المتطلبات الفنية والمالية والقانونية قبل إصدار أمر الشراء النهائي وتكييف المورد بالشراء، الأمر الذي نجم عنه غياب الدور الرقابي للإدارة وتصحيح الانحرافات قبل وقوعها.

- عدم وجود تطابق بين التكلفة التقديرية للمواد التي تحدد من قبل الإدارة المعنية (طالبة المواد) وتكلفة أمر الشراء الصادر بعد استلام العروض أو استصدار أمر الشراء، الأمر الذي يشير بشكل واضح في المبالغة في الأسعار وعدم الحصول على أسعار منافسة في السوق.

- تأخر إدارة المشتريات في التعاقد على توريد المواد المطلوبة من الإدارات المعنية الأمر الذي يتعدى معه توفير تكلفة إيجار بعض المعدات من الشركات الخدمية.
- عدم التزام الموردين بتوريد المواد بالمدة المحددة في أوامر الشراء الأمر الذي يترتب عنه عرقلة بعض الأعمال ذات الطبيعة الخاصة مما يكبد الشركة مصاريف أخرى نتيجة هذا التأخير.
- قيام الشركة بالتعاقد مع الشركات المحلية بالعملة الصعبة حيث تبين أن جل أوامر الشراء المحلية بالعملة الأجنبية (دولار، يورو، جنيه إسترليني)، الأمر الذي يعد مخالفًا لنص المادة رقم (48) من القانون رقم 01 لسنة 2005 بشأن المصارف والمعدل بقانون رقم (46) لسنة 2012م.
- انتهاج الشركة سياسة تجزئة قيمة أوامر الشراء التي تتجاوز قيمتها 5,000,000 دينار، بغية التهرب من إخضاعها إلى الرقابة المسبقة من قبل الجهات الرقابية ذات الاختصاص والموافقة عليها وفق صحيح القانون.
- وجود عدد من عمليات الشراء المختلفة بين المحلي والخارجي يتم التعاقد عليها مع موردين غير مسجلين في سجل الموردين بالإدارة، الأمر الذي يوحي بعدم تحديث السجل بشكل دوري وتفعيل الإجراءات الخاصة بهذا الشأن.
- قيام إدارة المشتريات بالتعاقد على شراء عدد 7 من السيارات الصحراوية لجهاز حرس المنشآت النفطية بيانهم كالتالي:

البيان	العدد	إجمالي القيمة
تويوتا لاند كروزر دل	1	265,000
تويوتا لاند كروزر (مفسحة)	2	884,000
تويوتا لاند كروزر هارد توب دل	4	1,500,000
الإجمالي	7	2,649,000

ومن خلال فحص ومراجعة أوامر الشراء نورد بشأنها ما يلي:

- أن العرض المالي التي تم الموافقة عليه لأمر الشراء ذو تكلفة عالية جداً، حيث أوصى أعضاء لجنة التقييم في إدارة الخدمات بالبحث عن مصادر أخرى لتوفير المطلوب نظراً للارتفاع العرض المالي المستلم والمقبول فنياً إلا أن عملية الشراء تمت دون البحث عن مصادر أخرى للحصول على أسعار منخفضة.

شركة خدمات الطريق السريع

نظام الرقابة الداخلية

- مخالفة الجمعية العمومية للشركة للمادة 7 من النظام الأساسي للشركة حيث تبين أن الجمعية العمومية لم تلتزم بدفع 50% من رأس المال الشركة عند تأسيسها والبالغ ما قيمته 100,000,000 دينار، وبالتالي فإن التأخير في دفع باقي رأس المال يؤثر سلباً على المركز المالي للشركة، ويعيق تحقيق الأهداف الرئيسية والأغراض التي أنشئت من أجلها الشركة.

- عدم وجود وصف وظيفي بكل الإدارات والأقسام وجميع الوحدات الإدارية داخل الشركة حتى تكون محل مراقبة ومراجعة، بالمخالفة للمواد (109، 110) من اللائحة المالية للشركة.
- عدم إعداد مذكرات التسوية المصرفية لجميع الحسابات المصرفية لمطابقة الرصيد الفعلى الموجود في المصرف مع الرصيد الدفترى الموجود في سجلات الشركة وبيان أسباب الاختلاف بين الرصيدين، بالمخالفة للمادة (42) من اللائحة المالية الخاصة بالشركة.
- عدم قيام هيئة المراقبة بإنجاز المهام المنطة بها والتي من أهمها إعداد تقارير دورية عن نشاط الشركة، حيث لوحظ عدم قيامها بذلك خلال سنة 2022م.
- مخالفة إدارة الشركة للمادة (48) من النظام الأساسي للشركة بعدم إجراء الجرد السنوي لأصول الشركة ومخازنها عن السنوات السابقة، لتحديد الفروقات الجردية ما بين ما هو مثبت في الدفاتر والسجلات المحاسبية وعمليات الجرد الفعلى ومعالجتها وفق ما هو منصوص عليه في اللوائح المعهوم بها داخل الشركة، وكذلك عدم إعداد ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقرير عن نشاط الشركة خلال السنة المالية ومركزها المالي في ختام السنة المالية ذاتها.
- عدم وجود سجل خاص بحصر الأصول الثابتة الخاصة بالشركة وبيان الإضافات والاستبعادات على تلك الأصول.
- مخالفة إدارات الشركة للمادة (226) من القانون رقم (23) لسنة 2010م بشأن النشاط التجاري بعدم إعداد القوائم المالية للشركة عن فترة تسع سنوات من سنة 2014 إلى سنة 2022م.
- عدم التزام إدارة الشركة بإعداد الميزانية التقديرية بالمخالفة للمادة (11) من اللائحة المالية للشركة.
- قصور إدارة التفتيش داخل الشركة في متابعة ومراقبة محطات الوقود التي يتم تزويدها عن طريق الشركة حيث اقتصر عمل الإدارة في تقرير بكميات الوقود المسحوبة على تلك المحطات فقط بدون رقابة ومتابعة بشكل يضمن توزيع الوقود للمواطنين وعدم تهريب الوقود في السوق السوداء.
- عدم وجود قسم خاص بالتحليل المالي داخل الشركة لدراسة وتحليل أرصدة الحسابات وطبيعتها والحركات الخاص بها وتحليل أي انحرافات إن وجدت بشكل دوري ومنتظم.
- ضعف الضوابط والإجراءات الرقابية المتبعة بالشركة على كل من: المدفوعات، والإيرادات، والأصول الثابتة، والحسابات المصرفية للشركة.
- مخالفة إدارة الشركة للمادة (3) من اللائحة المالية للشركة في تحديد صلاحيات المستويات الإدارية واعتماد صرف المبالغ المالية والالتزام بها وذلك بما يتمشى— وحجم العمل ويحقق الرقابة السليمة.
- عدم وجود دليل إجراءات واضح ومكتوب لإدارة المراجعة الداخلية يبين نطاق وخطوات المراجعة الداخلية ومسؤولية موظفيها في كافة الأعمال بالشركة وخاصة

النقدية، التعويضات، المصاروفات، المشتريات، المخزون، العقود بمختلف مواضيعها، بالمخالفة للمادة (111) من اللائحة المالية للشركة.

النظام المالي

- تم التعاقد مع شركة أجیال للأعمال الهندسية وتقنية المعلومات بتاريخ 2021/01/26 لتركيبمنظومة مالية إلكترونية تشمل الحسابات العامة، الميزانية، المرتبات، والخزينة للشركة، إلا أنها احتوت فقط على الحسابات العامة والمرتبات، ولم تشمل الخزينة، وقد بدأ العمل بها اعتباراً من شهر أبريل 2021، وهي لا تزال تستخدم نفس الإصدار حتى الآن دون وجود تحديات جديدة، كما لوحظ حولها ما يلي:

- من خلال مراجعة عقد المنظومة المبرم مع شركة أجیال للأعمال الهندسية تبين عدم التزام الشركة الموردة المشار إليها أعلاه بالمادة الأولى في العقد من حيث عدم احتواء المنظومة المالية الرئيسية على منظومة خزينة، وكذلك عدم مصادقة وتسجيل العقد في مصلحة الضريبة دون اتخاذ أي إجراءات من قبل إدارة الشركة.
- عدم وجود صلاحية لمدخل البيانات المالية بإدخال قيد افتتاحي بأرصدة الحسابات المرحلية من السنة السابقة، حيث إن المنظومة لا تقوم بترحيل الأرصدة بشكل تلقائي وإنما يقتصر كل ذلك على مبرمج المنظومة فقط.
- عدم إدخال القيود المحاسبية والبيانات المالية في المنظومة للسنوات السابقة، حيث تبين أن القيود الموجودة في المنظومة هي قيود جديدة من تاريخ العمل بالمنظومة فقط مما ترتب عليه عدم صحة ودقة التقرير المالي المستخرج من المنظومة، منها حساب شركة البريق لتسويق النفط غير مثبت في المنظومة مع العلم أن قيمة المديونية المستحقة على شركة خدمات الطرق السريعة حتى 2022/12/31 قد بلغت 121,194,109 دينار.
- عدم وجود حسابات تجميعية تضم حركة وأرصدة الحسابات التحليلية الفرعية لجميع حسابات الشركة، مما يساعد في الحصول على أرصدة تلك الحسابات التجميعية وإعداد البيانات المالية في نهاية السنة المالية.
- توقف العمل بالمنظومة من شهر 4/2022 إلى شهر 8/2022 بسبب إغفالها من قبل مبرمج الشركة الموردة (أجیال للأعمال الهندسية) مما أدى إلى عدم استطاعة موظفين الحسابات العامة في الشركة بإدخال البيانات لتلك الفترة، كما يوجد فاقد في البيانات وإخفاء للمستندات في نفس الفترة.

المصاروفات

يتم الصرف داخل الشركة في شكل أذونات صرف صكوك أو أذونات صرف نقدية نتاج توفر السيولة النقدية من بيعها للوقود للمحطات، ومن خلال فحص ومراجعة عينة من أذونات الصرف تبين الآتي:

- ضعف النظام المحاسبي للشركة وتكرار الصرف لبعض المعاملات بالمخالفة للمادة 19 من اللائحة المالية للشركة، منها بتاريخ 2022/10/09، تم صرف مستحقات

إيجار مخزن الزيوت بمنطقة الزاوية عن الفترة من 1/11/2019م إلى 30/06/2020م بقيمة 64,000 دينار لصالح السيد/ ع، ا، حيث تبين أن القيمة تم دفعها في السابق بموجب أذونات صرف رقم (1157) و (1234) بتاريخ 24/08/2020م على التوالي عن نفس الفترة وبيانها كالتالي:

رقم إذن الصرف	التاريخ	القيمة	الفترة المستحقة لإيجار
1157	2022/08/12	48,000 دينار	من 01/11/2019م حتى 30/04/2020م
1234	2020/11/24	48,000 دينار	من 01/05/2020م حتى 31/10/2020م
10054	2022/10/09	64,000 دينار	من 01/11/2019م حتى 30/06/2020م

- قامت الشركة بشراء عدد 7 شاحنات بقيمة 1,053,000 دينار وب شأنهم نورد ما

يلي:

- عدم وجود ما يفيد تكليف معرض قلوص، بالمخالفة للمادة 72 من اللائحة المالية للشركة.
- قيام الإدارة المالية بصرف القيمة دون الرجوع للجنة المشتريات للإعلان عن رغبة الشركة في شراء الشاحنات ومن ثم قيام لجنة المشتريات بدورها في جلب العروض والمفاضلة بينها للحصول على أفضل الأسعار وبجودة عالية مع عدم انطباق الحالات الواردة بالمادة 74 من اللائحة المالية للشركة المتعلقة بالتكليف المباشر.
- تقصير وإهمال إدارة المراجعة الداخلية بالشركة في القيام بمهامها، حيث تبين قيامها باعتماد الصرف قبل التأكد من صحة وسلامة جميع المستندات المؤيدة للصرف.
- لم تقم الإدارة المالية بمطابقة موظفي الشركة بالرقم الوطني قبل صرف المرتبات، مما أدى إلى صرف مرتبات 56 موظفًا لديهم ازدواجية في العمل، بالمخالفة للمادة رقم (7) من القانون رقم (8) لسنة 2014م بشأن الرقم الوطني.
- توسيع واعتماد إدارة الشركة على الصرف في شكل عهد مالي بقيم كبيرة تصرف لكل إدارة، حيث بلغت قيمة بعض العهد المصروفة مبلغ وقدره 40,000 دينار.
- قيام الشركة بدفع قيمة مجموعه من أذونات الصرف نقداً بغض النظر عن أعمال الرقابة المصاحبة التي يفرضها ديوان المحاسبة، حيث توفر السيولة لدى الشركة من خلال بيعها للوقود إلى المحطات نقداً، وعدم إيداع هذه القيمة في الحسابات، والبيان التالي يوضح عينة من تلك المدفوعات:

رقم إذن الصرف	التاريخ	القيمة	الغرض من الدفع
10568	2023/12/25	1,053,000	شراء عدد 7 شاحنات
10703	2024/01/15	420,000	توريد خزانات شركة جوهرة الجنوب
010509	2023/12/12	165,000	إيجار مبنى وقطعة أرض
010482	2023/12/07	40,000	مقابل إيجار محطة وقود ممومنة
010564	2023/12/20	24,000	مقابل اتعاب محامية مكتب الوفاق للأعمال القانونية
010536	2023/12/18	23,060	شراء هواونت نقال شركة الواشقون
10760	2024/01/29	78,026	توريد أحجزة كمبيوتر المميز لخدمات الحاسوب الالي
10755	2024/01/28	52,500	السيد/ ع، م، مهمة عمل لمدة 10 أيام

- وجود عجز في الخزينة بقيمة 358,342 دينار، ويؤكد ذلك كتاب السيد مدير إدارة الشؤون المالية السابق / ع، ب، إلى السيد رئيس مجلس إدارة الشركة المؤرخ في 2022/05/22، والشكوى المقدمة من السيد م، ال، ال، رئيس لجنة التحقيق المشكلة بقرار رئيس مجلس الإدارة رقم 45 لسنة 2022م بخصوص التحقيق في العجز الحاصل في الخزينة والموجهة للسيد رئيس نيابة الزاوية الابتدائية.
- التعاقد مع عدد من ملاك محطات الوقود الخاصة وصل إلى أكثر من (26) محطة في المنطقة الغربية والجنوبية والوسطى، بعقود تشغيل حيث تقوم الشركة بتزويد الوقود لمحطات ويتم التشغيل عن طريق ملاك المحطات بنسبة من هامش الربح قد تصل إلى (0,010) دينار لكل لتر وقود وتفاوت القيمة من عقد إلى آخر حسب الموقع الجغرافي للمحطة، على أن تدفع جميع المحطات طلبيات الوقود مقدماً، وكذلك تم التعاقد مع عدد (27) محطة بعقود إيجار شهرية تصل قيمتها لأكثر من 20,000 دينار شهرياً للعقد الواحد، ويتم التشغيل عن طريق الشركة، دون الالتزام من قبل إدارات الشركة بالشروط التعاقدية لاسيما في سداد مستحقات تلك المحطات مما أدى إلى تراكم الديوان على الشركة ولسنوات عديدة وكذلك لجوء جل المحطات إلى رفع قضايا ضد الشركة للمطالبة بمستحقاتهم وتعويضهم لعدم التزام جميع الإدارات المتعاقدة على الشركة بسداد المستحقات في حينها حيث بلغ قيمة تلك المستحقات حتى تاريخه مبلغ وقدره 11,918,347 دينار.
- عدم التزام جميع إدارات الشركة في السابق بسداد القيم المالية المستحقة لصالح شركات النقل المتعاقدة مع الشركة على نقل الوقود والمشتقات النفطية إلى المحطات الخاصة والمملوكة للشركة، مما أدى إلى تراكمها لسنوات عديدة، حيث وصلت قيمة تلك المستحقات مبلغ وقدره 2,323,996 دينار، وكذلك لجوء جميع تلك الشركات إلى رفع قضايا على الشركة والاحتجز على حسابات الشركة لدى المصادر التجارية.

الإيرادات

- تحقق الشركة إيرادات نتيجة شراء الوقود من شركة البريقة لتسويق النفط وبيعه إلى محطات الوقود الخاصة والعامة بنسبة هامش ربح (0.010) دينار للتر الواحد من وقود البنزين والديزل والكيروسين، ومن خلال الفحص والمراجعة لوحظ الآتي:
- عدم وجود منظومة خاصة بخزينة الشركة الرئيسية وجميع خزائن الشركة الفرعية لتسجيل ومتابعة جميع الإيداعات النقدية التي تتم خلال السنة وإنما يتم كل ذلك يدوياً عن طريق التسجيل بدفتر الخزينة فقط مما يصعب إقفال حركة الخزينة بالمخالفة للمادة (10) من اللائحة المالية للشركة.
 - وجود فاقد في بعض إيرادات ومبيعات المنطقة الوسطى (فرع سرت) ينبع بوجود عملية اختلاس، حيث أفاد مدير الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية بالشركة أن بعض الكميات موجودة في سجلات مبيعات شركة البريقة ولم تدخل كإيرادات إلى حسابات شركة خدمات الطرق السريعة في تلك الفترة بلغت ما قيمته 9,832,199 دينار.

دينار، وذلك في الفترة من شهر 4 إلى شهر 8 لسنة 2022م والبيان التالي يوضح ذلك:

الشهر	الإجمالي	كمية البنزين باللتر	القيمة دينار	كمية ديزل باللتر
2022/4	40,399,998	4,600,000	2,280,000	963,200
2022/5	6,599,998	6,920,000	5,550,000	1,700,999
2022/6	10,080,000	12,700,000	8,440,000	2,380,000
2022/7	12,700,000	16,420,000	6,640,000	2,959,600
2022/8	6,420,000	18,480,000	3,420,000	1,828,400
الإجمالي	29,830,000	25,832,199		

- ضياع إيداعات القبض وأذونات الصرف الخاصة بالفترة من 4/4/2022م حتى 8/8/2022م، وهي ذات الفترة التي توقفت فيها منظومة الحسابات عن العمل من قبل مبرمج الشركة الموردة لها، مما أدى إلى عدم استطاعة إدخال هذه البيانات، وفيما يلي بيان بكمية مبيعات الشركة من البنزين والديزل لمستودع الزاوية عن الفترة أعلاه:

الشهر	الإجمالي	البنزين	الديزل	القيمة
	الإجمالي	البنزين	الديزل	القيمة
شهر 4/2022م	18,480,000	2,587,200	3,420,000	478,800
شهر 5/2022م	27,060,000	3,788,400	7,380,000	1,033,200
شهر 6/2022م	26,190,000	3,666,600	6,800,000	952,000
شهر 7/2022م	24,390,000	3,414,600	6,260,000	876,400
الإجمالي	96,120,000	13,456,800	23,860,000	3,340,400

ملاحظات العامة

- قيام رئيس مجلس الإدارة السابق السيد/ أ، ال، بتوظيف 53 متعاوناً ومستشاراً في وظائف لا تناسب مع مؤهلاتهم أو مع حاجة الشركة، دون مراعاة الإجراءات القانونية وجود تفاوت في المرتبات، كما غابت بعض البيانات الأساسية في العقود.
- أفاد تقرير المراجعة الداخلية لعام 2023 بعدم تأمين ممتلكات الشركة من المبني وسيارات النقل الثقيلة ونقل النقدية، مما يشكل مخالفة للمادة (94) من اللائحة المالية التي تنص على ضرورة التأمين ضد الأخطار المختلفة.
- تأخر إدارات الشركة في إحالة الاستقطاعات القانونية إلى الجهات السيادية للدولة (صندوق الضمان الاجتماعي، مصلحة الضريب، صندوق التكافل الاجتماعي) مما ترتب عليه تأخر إجراءات ربط المعاشات الضمانية للمحالين على التقاعد وتعريضها للحجز الإداري من قبل صندوق الضمان الاجتماعي لأكثر من مرة وتحميلاً لها مصروفات الحجز الإداري، حيث بلغ إجمالي قيمة تلك المستحقات حتى تاريخ 31/12/2023م ما قيمته 5,655,290 دينار، بالمخالفة للمادة (68) من اللائحة المالية بشركة.

الفصل السادس: قطاع الاستثمار

المؤسسة الليبية للاستثمار

المؤسسة الليبية للاستثمار هي صندوق الثروة السيادي الوطني في ليبيا ويتمتع بالصفة المالية والقانونية المستقلة حيث تأسست بموجب القرار رقم 208 الصادر عن اللجنة الشعبية العامة "سابقاً"، وتم إعادة تنظيمها بموجب القانون رقم (13) لسنة 2010، ويهدف صندوق الثروة السيادي للاستثمار في مختلف المجالات بما في ذلك الزراعية والعقارات والمالية والنفط والغاز.

مجلس الإدارة

- عدم قيام مجلس الإدارة بدوره في إغفال الحسابات المالية للمؤسسة بالمخالفة للمادة رقم (11) من القانون رقم (13) لسنة 2010م والتي نصت في الفقرة رقم (7) على أن يتولى مجلس الإدارة إعداد الحسابات الختامية والميزانية السنوية للمؤسسة والإيضاحات المتممة لها خلال أجل لا يجاوز ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية.
- عدم تحديد آلية لإختيار المستفيدين بالتدريب والمؤهلات المطلوبة وضمان عدم اقتصار هذه البرامج على فئة معينة دون غيرها أهم نقاط الضعف بالخطبة التدريبية المعتمدة لموظفي المؤسسة بموجب القرار رقم (14) لسنة 2023م.
- مخالفه المجلس لقرار مجلس الأمانة رقم (12) لسنة 2012م، من خلال عدم تفعيل بعض الإدارات المدرجة ضمن الهيكل التنظيمي والتي منها الإدارة العامة للمحافظ والإدارة العامة للعمليات والتشغيل وتفعيل بعض الإدارات الفرعية التابعة لها.
- مخالفه مجلس الإدارة للمادة رقم (10) من القانون رقم 13 لسنة 2010م بشأن تكوين مجلس الإدارة، حيث تبين من خلال الفحص تكوين مجلس الإدارة من رئيس ونائب وثلاثة أعضاء بالمخالفة للمادة المشار إليها أعلاه والتي تنص على ضرورة أن يتكون مجلس إدارة المؤسسة من سبعة أعضاء من بينهم الرئيس ونائبه.
- تكليف أعضاء المجلس بأعمال تتعلق بمساهمات المؤسسة بالرغم من وقوعها ضمن اختصاصات ومسؤوليات الإدارات الفنية كإدارة المساهمات مثلاً، الأمر الذي يترتب عليه تضارب في المصالح باعتبار أن أعضاء مجلس إدارة المؤسسة هم نفسهم أعضاء الجمعية العمومية للشركات التابعة، الأمر الذي يترتب عليه إحالة التوصيات لمعالجة المسائل المتعلقة بالشركات التابعة إلى مجلس الإدارة والذي من ضمنه الأعضاء أنفسهم من قدموه هذه التوصيات والمقررات.

اللجان المنبثقة

- عدم قيام مجلس الإدارة بإصدار قرارات اعفاء واستبعاد لأعضاء اللجان الذين تم استبدالهم أو اعفائهم من عضويتهم بهذه اللجان، فعلى سبيل مثال لا للحصر. تبين

- وجود أعضاء بلجنة الحكومة سبق أن استقالوا أو توفاهم الأجل ولم يتم إصدار قرارات اعفاء واستبعاد ب شأنهم.
- عدم التزام لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال بالأعمال التي وردت بخطة عملها، منها على سبيل الذكر لا الحصر:
 - تقييم ومتابعة مدى التقدم الذي أحرزته الإدارة في تجميع وتوحيد السياسات والمبادئ بين المؤسسة والشركات التابعة بشكل ربع سنوي.
 - اجراء مراجعة لمدى توافق ضوابط حوكمة الشركات التابعة بما في ذلك تضارب المصالح بشكل ربع سنوي.
 - تقييم العمل المنجز فيما يتعلق بامتثال المؤسسة الليبية للاستثمار لمبادئ سنتياغو بشكل نصف سنوي.
 - مخالفة مجلس الإدارة لمواثيق اللجان المنبثقة عن المجلس والتي نصت على أن اللجان يجب أن تضم عضوان مستقلان من ذوي الخبرات الدولية ذات الصلة، وتتمثل هذه المخالفات في:
 - لا يوجد أعضاء مستقلين بلجنة الحكومة.
 - لا يوجد أعضاء مستقلين بلجنة الاستثمار.
 - تضم لجنتي التعيينات والمكافآت ولجنة المراجعة والمخاطر والامتثال عضوين مستقلين لا ينطبق عليهما شرط الخبرة الدولية.
 - صرف مبالغ (مكافآت) للأعضاء المستقلين باللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بالمخالفة لمواثيق اللجان المنبثقة عن المجلس والتي نصت على (أن يكون الأعضاء المستقلين باللجان من ذوي الخبرات الدولية ذات الصلة).

أصول المؤسسة

بلغت أصول المؤسسة في 31/12/2023م ما قيمته 70,845,542,953 دولار، وذلك وفقاً لبيانات المؤسسة الليبية للاستثمار، توزع هذه الأصول كما يلي:

البيان		
م2023	م2022	
29,258,472,522	29,258,472,522	استثمارات في شركات تابعة
51,000,000	51,000,000	استثمارات في شركات زميلة ومشروعات مشتركة
32,188,891	32,188,891	استثمارات لدى الغير
10,070,094,077	10,256,811,561	استثمارات في أصول مالية
26,501,506,368	25,132,954,736	النقدية وما في حكمها
4,792,559,047	4,001,190,267	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
115,215,961	114,680,206	مباني وآلات ومعدات
586,827	361,827	أصول غير ملموسة
23,919,259	23,919,259	أصول التقسيب
70,845,542,953	68,871,579,270	الإجمالي

- انخفاض استثمارات المؤسسة في الأصول المالية خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022م، حيث بلغت قيمة الإنخفاض مبلغ وقدره 186,717,484 دولار، أي بنسبة إنخفاض بلغت 0.018%.

- بلغ إجمالي استثمارات المؤسسة في الشركات التابعة والزميلة والمشروعات المشتركة داخل الدولة الليبية وخارجها كما في 31/12/2023م ما قيمته 29,309,472,522 دولار والجدول التالي يوضحها:

البيان	نسبة المساهمة	القيمة الدفترية
المحفظة الاستثمارية طويلة المدى	100%	11,047,100,000
الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية	83%	8,917,500,000
محفظة ليبيا أورقينا للاستثمار	100%	2,166,300,000
الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية	100%	5,373,872,521
شركة الاستثمارات النفطية	100%	1,633,600,000
شركة مابل كروس الاستثمارية القابضة	50%	1,500,000
شركة ايران الاستثمارية المحدودة	100%	117,700,000
شركة لي للخدمات الاستشارية - مالطا	100%	900,000
شركة سايا كورب القابضة "مصرف الطاقة الأول سايما"	16.25%	51,000,000
الإجمالي		29,309,472,522

- عدم تطابق عوائد وايرادات الاستثمارات (الودائع والأسهم والاستثمارات البديلة) بين ما جاء بتقرير إدارة الاستثمار وما تم اثباته في الدفاتر المالية بالإدارة المالية، حيث تقل الإيرادات المثبتة في الدفاتر المالية عن المدرجة بتقارير إدارة الاستثمار بما قيمته 223,203,152 دولار أمريكي وبيانها كالتالي:

البيان	2023
الإدارة المالية	إدارة الاستثمار
محفظة الودائع	958,859,656
محفظة الأسهم	302,652,869
الاستثمارات البديلة	31,265,538
الإجمالي	1,261,512,525
	1,484,715,677

- تدني قيمة العائد على الاستثمارات بشكل عام، حيث بلغ إجمالي عوائد المحفظة الاستثمارية لسنة 2023م ما قيمته 1,644,114,885 دولار أمريكي، وهو ما نسبته 4% فقط من إجمالي قيمتها.

- استثمار ودائع المؤسسة بمصارف غير مصنفة ائتمانياً، حيث بلغ متوسط نسبة الودائع الغير مصنفة ائتمانياً وفقاً لتصنيفات الوكالات المعتمدة بالمؤسسة ما نسبته 35.05%， أي ما قيمته تقريباً 7,582,025,761 دولار من الودائع تم استثمارها بمخاطر عالية جداً.

- بالرغم من ارتفاع القيمة السوقية لمحفظة الأسهم بقيمة 730,173,682 دولار، لتصبح قيمتها كما في 31/12/2023م 8,363,371,515 دولار، إلا أنها لا تزال أقل من تكلفة المحفظة والبالغ قيمتها 8,583,002,560 دولار أمريكي، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى:

- التجميد المفروض بقرارات مجلس الامن الدولي على المؤسسة الليبية للاستثمار وبالتالي فإن المؤسسة غير قادرة على التخارج من الأسهم التي تشهد انحدار كبير في قيمتها السوقية.

- إن ما نسبته تقريرياً 44.4% من تكلفة المحفظة يتمثل في قطاع المالي وقطاع الطاقة، والذي لوحظ بشأنهما انخفاض قيمتها السوقية كما في 31/12/2023م عن التكلفة بنسبة 41.7% تقريرياً، حيث بلغت إجمالي التكلفة للقطاعين حوالي 3.81 مليار دولار أمريكي، في حين أن قيمتهم السوقية كما في 31/12/2023م، بلغت 2.22 مليار دولار أمريكي.
- عدم كفاءة التنوع الاستثماري (السلة الاستثمارية) للمحفظة، حيث لوحظ أن ما نسبته 54.5% من القطاعات المستثمرة بها تقل قيمتها السوقية كما في 31/12/2023م عن تكلفتها، وتمثل هذه القطاعات في القطاع المالي - قطاع الطاقة - قطاع الاتصالات - قطاع الموارد الطبيعية - القطاع الخدمي - القطاع العقاري.
- عدم وجود ملاك وظيفي معتمد بالمؤسسة بالمخالفة للقوانين وقواعد تنظيم وإعداد وتنفيذ الملاك الوظيفية والوصف الوظيفي في الوحدات الإدارية بالدولة الليبية، الأمر الذي ترتب عليه تعين موظفين بالمؤسسة في غير تخصصاتهم.
- عدم وضوح وكفاية توصيف العمليات المالية (القيود) التي تمت خلال سنة 2023م (دفتر الأستاذ العام) ووجود بعض المعاملات لم يتم توصيفها.
- يتم الإيفاد للتدريب بالخارج دون إصدار قرارات من قبل المدير التنفيذي، حيث يقتصر الإجراء على نموذج قرار إيفاد داخلي يعتمد من قبل مدير الموارد البشرية والشؤون الإدارية والمدير التنفيذي بالمخالفة للقوانين ولوائح الدولة الليبية.
- تمتلك المؤسسة عدد 77 حساب مصرفي، ولوحظ بشأنها عدم إعداد مذكرات التسوية لعدد 27 حساب مصرفي رصيدها الدفتري ظاهر بقيمة إجمالية 5,124,513,838 دولار.
- عدم وجود كشوفات مصرافية لحسابات مصرف Unicredit، حيث لوحظ أنه تم إعداد مذكرة تسوية شهر 12/2023 وفقاً لمطابقة الرصيد بموجب بريد إلكتروني فقط.
- وجود عدد من الحسابات المصرافية تم اعتماد مذكرات تسويتها من قبل المراجعة الداخلية، في حين لم يتم اعتماد كشوفات المصرافية لها من قبل المراجعة الداخلية.

المصروفات الإدارية والعمومية

- بلغت موازنة صافي نتيجة نشاط المؤسسة التقديرية لسنة 2023م ما قيمته 590,595,499 دولار، تمت إحالتها بتاريخ 17/05/2023م إلى مجلس الأمناء للاعتماد بموجب قرار مجلس إدارة المؤسسة رقم (16) لسنة 2023م ووفقاً للبنود التالية:

البند	موازنة المصروفات الإدارية والتشغيلية	موازنة المصروفات الإدارية	موازنة صافي نتائج النشاط
موازنة المصروفات الاستثمارية	430,952	480,000	%11
موازنة المصروفات الرأسمالية	114,587	913,000	%697
موازنة الإيرادات	471,789,538	666,597,026	%41
موازنة المصروفات الإدارية والتشغيلية	80,975,211	76,001,527	(%)6
موازنة صافي نتائج النشاط	390,814,328	590,595,499	%51

للحظة بأنه لم يتم اعتماد الموازنة التقديرية من قبل مجلس الأمناء بالمخالفة للمادة (7) من القانون رقم (13) لسنة 2010م بشأن تنظيم المؤسسة الليبية للاستثمار، حيث تمت إحالتها في شهر (5) من سنة 2023م بعد مضي خمسة أشهر من سنة 2023م مما يفقدنا قيمتها في إطار الرقابة.

- الصرف بالتجاوز لبعض البنود بالموازنة الفعلية، حيث بلغ إجمالي المبالغ المصرّوفة بالتجاوز عن القيم المقدرة بالميزانية التقديرية ما قيمته 2,302,747 دولار، والمتمثلة في بند المرتبات والأجور، أعباء وظيفية أخرى، تذاكر سفر وإقامة، اتصالات، إيجارات، إعلانات واشتراكات، فوائد وعمولات مصرافية، مصاريف استهلاك، تأمينات مختلفة، مقهى ونظافة، مصاريف سنوات سابقة، اعتاب استشارية ومهنية أخرى، مصروفات عمومية أخرى.
- بلغ إجمالي المبالغ المصرّوفة على بنود لم تدرج بالميزانية التقديرية ما قيمته 375,990 دولار، وتمثل في مصروفات عمومية أخرى واتصالات.
- التوسيع الكبير في بند المرتبات بالمؤسسة، حيث ارتفعت تكلفة بند المرتبات لسنة 2023م بنسبة 34% عن سنة 2022م، ونسبة 60% عن سنة 2021م، وذلك بسبب توظيف المؤسسة لعدد من الموظفين الجدد وفيما يلي بيان مالي يوضح قيمة المرتبات منذ سنة 2021م:

السنة	2023	2022	2021
المرتبات بالدولار	2,562,198	1,907,624	1,550,570

- ارتفاع ملحوظ في بند التدريب بالخارج حيث بلغت قيمة المبلغ المصرّوف خلال عام 2023م مبلغ وقدره 913,385 دولار، مقارنة بالمبلغ المصرّوف خلال 2022م مبلغ وقدره 140,277 دولار، أي بزيادة بلغت 773,108 دولار.
- بلغ إجمالي قيمة مصروفات بند رسوم إدارة المحافظة خلال عام 2023م مبلغ وقدره 7,911,322 دولار بنسبة انخفاض بلغت 48% عن سنة 2022 والتي بلغت 14,986,930 دولار، والتي لوحظ لم يتم إثبات مصاريف إدارة محفظة ABC للربعين الثالث والرابع، فضلاً عن تحويل ما قيمته 1,873,381 دولار كمصارف إدارة محفظة LIA، بالرغم من أنه جاء ببيانات إدارة الاستثمار أنه لا توجد مصاريف إدارة لمحفظة الاستثمارات البديلة لسنة 2023م، والتي من ضمنها محفظة LIA.
- تم تحويل مبالغ على حسابات المؤسسة خلال عام 2023م باعتبارها مكاتب تمثيل بالرغم من أنها مسجلة كشركات مستقلة وهي:

الشركة	القيمة بالدولار
شركة ليما مالطا المحدودة	703,767
شركة ليابريطانيا المحدودة	594,132

- عدم إثبات مصارف إهلاك خلال سنة 2023م، لكلا من الآلات والمعدات، والأصول الثابتة للمشروعات النفطية، والبرمجيات حتى تاريخه.
- وجود عهد بقيمة إجمالية تبلغ 1,530,885 دولار، يتم ترحيلها منذ سنوات ولم يتم تسويتها وفيما يلي بيان تفصيلها:

البيان	القيمة	ملاحظات
عهد نقدية - موظفين	137,367	تتمثل في عهدين لدى مدير الشؤون الإدارية - مدير مكتب رئيس مجلس الإدارة المدير التنفيذي)
عهد نقدية - الإدارة العليا	27,321	يتم ترحيلها من سنة 2009م
عهد نقدية - الإدارة العليا	1,348,976	يتم ترحيلها من سنة 2019م
عهد نقدية - هوافت	17,225	يتم ترحيلها من سنة 2013م

المساهمات

- إستبعاد عدد من مساهمات المؤسسة وظهور قيمتها الدفترية صفر، والجدول التالي يوضح هذه المساهمات وتكلفتها (أول قيد اثبات) والسنة محل الا ثبات:

البيان	نسبة المساهمة	التكلفة بالدولار / السنة	ملاحظات
شركة ليا للخدمات الاستشارية - المملكة المتحدة	100%	163,970 "2009"	بلغت اجمالي مصروفاتها خلال سنة 2023م ما قيمته 594,132 دولار ويتم تحويلها على حسابات المؤسسة مباشرة
شركة الواحات للطاقة والمياه	45%	4,542,631 "2009"	صدر قرار بتصفيتها خلال سنة 2019م، إلا أنه لا تزال بحساب الشركة لدى بنك الخليج الأول حصة الشركاء الاماراتي من التصفية بقيمة 2,900,000 دينار.
الشركة الليبية الزووية للأسمدة	25%	112,500,000 "2009"	لا تزال قائمة وتمارس نشاطها، ولم يتم متابعتها للعدم السببيطة عليها، بالرغم من أن مدير إدارة المسهامات بالمؤسسة عضو مجلس إدارة بالشركة.
شركة مينا دريل	10%	18,000,000 "2009"	خفضت قيمتها الدفترية لتصبح صفر خلال سنة 2017م.
الإجمالي			135,209,735

- وجود تضارب في البيانات بخصوص شركة مابل كروس، حيث تم افادة الديوان تارة بأن الشركة قد تم نقل ملكيتها بالكامل للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية، وتارة أخرى بأنه قد تم تصفيفتها (البيع الاجباري) وفقا للإدارة القانونية، بالرغم من أنها لا تزال ظاهرة بالدفاتر المالية للمؤسسة.

- عدم وجود سياسة استثمارية واضحة لدى شركة إيتران الاستثمارية المحدودة اذ انها لم تقم باستثمار الأموال المودعة في حساباتها بعد التخارج من آخر استثمار لها سنة 2020م والتي بلغت قيمتها 112 مليون يورو حتى 31/12/2022م، علاوة على أن الشركة لم تدخل في أي نشاطات جديدة منذ سنة 2010م، نتيجة لنظام العقوبات وقرارات التجميد.

- عدم وجود بيانات كافية عن عدد من المساهمات لدى المؤسسة وذلك حسب تقرير إدارة المساهمات المؤرخ في 30/6/2023م، ومن أمثلة ذلك عدم قيام محفظة ليبيا افريقيا بإحالة بيانات ونتائج أداء عدد 16 شركة من مساهمات المحفظة والتي تبلغ اجمالي تكلفتها التاريخية 89,935,000 دولار.

- عدم انعقاد الجمعيات العمومية لأغلب الشركات التي تتبع المؤسسة مباشرة والشركات التي تتبع التابعة لمناقشة على سبيل مثال مسألة توزيعات الأرباح على المساهمين، اذ ان توزيع الأرباح على المساهمين سيساهم في إعادة استثمار تلك الأموال في مجالات أخرى وتنويع أوجه الاستثمار والحصول على أعلى فرص استثمار وتحقيق أعلى عائد ممكن.

محفظة الاستثمارات البديلة

- انخفاض اجمالي القيمة السوقية لمحفظة الاستثمارات البديلة كما في 31/12/2023 عن تكلفتها (مع الأخذ في الاعتبار أن القيمة السوقية للمحفظة تتضمن قيمة الأدوات المالية المستثمرة في الأسواق وقت التقديم، ولا تتضمن قيمة النقدية الموجودة في نفس المحفظة الاستثمارية على عكس صافي قيمة الأصول حيث تشمل القيمة السوقية للأدوات المالية والنقدية المتاحة)، والجدول التالي يوضح ذلك:

البيان	التكلفة \$	القيمة السوقية كما في 31/12/2023 \$	صافي قيمة الأصول \$ كما في 31/12/2023
HSBC Investment Management ABS Return	300,000,000	229,982,008	410,923,479
Notz Stucki	300,000,000	222,091,550	369,392,960
Spencer House	100,000,000	247,663,557	288,629,267
BONY Mellon AM Intl Ltd	500,000,000	تم الاستحقاق	437,210,800
Nomura Asset Management	500,000,000	تم الاستحقاق	517,428,832
Western Asset Management	500,000,000	تم الاستحقاق	507,626,652
Fixed Income	1,618,219,000	تم الاستحقاق	945,703,976
Libyan Investment Authority Portfolio	2,143,000,000		3,808,843,620
إجمالي المحفظة	5,961,219,000	1,991,597,939	7,285,759,586

- انخفاض القيمة السوقية الإجمالي لمحفظة الاستثمارات البديلة عن تكلفتها بقيمتها 3,969,621,061 دولار أمريكي، ونسبة 66.5% بسبب استحقاق عدد أربع محفظ استثمارية (تسليلها إلى نقدية) نتيجة لانتهاء واستحقاق المواجه الاستثمارية لهذه المحفظة ولم يتمكن مدراء الأصول من إعادة استثمارها نتيجة لتجميد أصول المؤسسة ونظام العقوبات، حيث بلغت إجمالي تكلفتها 3,118,219,000 دولار، وبلغت إجمالي قيمتها النقدية كما في 31/12/2023 ما قيمته 2,407,970,260 دولار أمريكي. أي أنه نتيجة لاستثمارات المؤسسة في هذه المحفظة الأربع تزامناً مع نظام العقوبات وتغيرات أسعار الصرف من فترة إلى أخرى، تكبدت خسائر قيمتها كما في ديسمبر 2023 710,248,740 دولار أمريكي. والجدول التالي يوضحها لكل محفظة على حدا:

البيان	التكلفة	القيمة النقدية كما في 31/12/2023	الصافي
BONY Mellon AM Intl Ltd	500,000,000	437,210,800	-62,789,200
Nomura Asset Management	500,000,000	517,428,832	17,428,832
Western Asset Management	500,000,000	507,626,652	7,626,652
Fixed Income	1,618,219,000	945,703,976	-672,515,024
الإجمالي	3,118,219,000	2,407,970,260	-710,248,740

محفظة النفط والغاز والطاقة

- تمارس المؤسسة نشاطها في مجال النفط والغاز من خلال عدد من المشروعات، بالشراكة مع عدد من الشركات كطرف ثالث، والمؤسسة الوطنية للنفط كطرف أول.
- بلغ إجمالي مبالغ مشاريع النفط والغاز ما قيمته تقريرياً 557,972,083 دولار (شراء حصص - تكاليف المشروع)، دون تحقيق أي عوائد من هذه المشاريع نتيجة لعدة أسباب منها ما هو خارج نطاق السيطرة (القوة القاهرة)، والخلافات القائمة مع الشركاء من جهة أخرى.
- بلغ إجمالي المخصصات التي تم تكوينها للمبالغ المدفوعة والمثبتة كالتزام في مشاريع النفط والغاز ما قيمته 556,833,453 دولار أمريكي، دون وجود أسباب واضحة.
- عدم وضوح عملية شراء حصة فيرنيكس، فمن خلال المطابقة بين المؤسسة وشركة ميدكو بتاريخ 2020/10/06 (تاريخ التخارج)، جاءت القيمة وفقاً للمطابقة أن شركة فيرنيكس قد دفعت ما قيمته 167,643,289 دولار أمريكي، في حين أن قيمة الطلبات النقدية المدفوعة من قبل فيرنيكس بالمشروع وفقاً للمطابقة الأولى في سنة 2010م تبلغ 161,765,637 دولار أمريكي، أي بزيادة قيمتها 5,877,652 دولار أمريكي.
- بلغت قيمة مدفوعات المؤسسة في هذه المشاريع ما قيمته 389,545,475 دولار، وفقاً لتقرير محفظة النفط والغاز بالمؤسسة الليبية للاستثمار، موزعة وفقاً للشكل التالي:

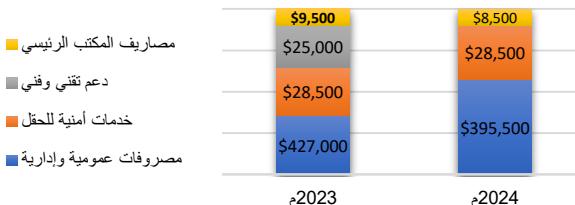


- بلغت مدفوعات المؤسسة لشركة بريتش بتروليوم منذ التأسيس حتى سنة 2017م ما قيمته 16,885,277 دولار.
- بلغت الطلبات النقدية المستحقة منذ سنة 2018م حتى سنة 2022م إجمالي قيمته 971,400 دولار.

شركة ميدكو MIVL

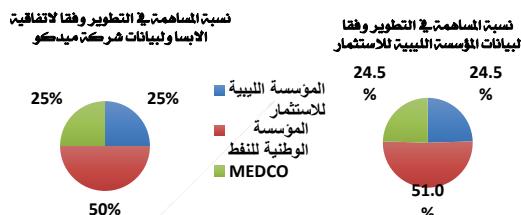
- لا يوجد لدى الشركة أي نشاطات حالية حيث تعتبر هذه الشركة تحت القوة القاهرة منذ أغسطس 2014م.
- بلغت حصة المؤسسة من قيمة المصروفات الإدارية والعمومية لسنوي 2020م و2021م ما قيمته 1,886,000 دولار، و 915,000 دولار على التوالي، وهو ما نسبته من إجمالي المبالغ المدفوعة لكل سنة على حدة 82% و 85% على التوالي.
- بلغ إجمالي حصة المؤسسة الليبية للاستثمار من ميزانيات عام 2023م و2024م ما قيمته 916,000 / 492,500 دولار على التوالي، حيث

اعتمدت ميزانية عام 2024م بموجب اجتماع لجنة الملاك بتاريخ 04/01/2024م، ولم يتم ارسال طلب نقدية إلى المؤسسة بخصوص 2023م نتيجة وجود مبلغ فائض من ميزانيتي 2022م، يغطي مصاريف 2023م والشكل الموجود أدناه يوضح تفصيل مبالغ ميزانيات عامي 2023م – 2024م:



شركة نفوسه للعمليات النفطية

- وجود تضارب في نسبة المساهمة في التطوير الخاص بالمنطقة 47 والبالغة مساحتها 6,182 كيلو متر مربع، بين ما جاء بتقرير المؤسسة الليبية للاستثمار، وما جاء بتقرير شركة ميدكو، وما يتم دفعه من الطلبات النقدية 25% وفقاً لاتفاقية الابسا كالتالي:



- بلغت تكلفة المشروع (حصة المؤسسة) حتى تاريخه (طلبات نقدية لم تدفع بعد + مدفوعات) إجمالي قيمته 20,331,121 دولار، فيما يلي بيان توضيحي بها:



- عدم اعتماد ميزانيات شركة نفوسه من قبل لجنة الملاك، نتيجة لوجود خلاف حول آلية تنفيذ المشروع، مما أدى لتعطيل تنفيذ أعمال الشركة.
- قيام لجنة المالك (مجلس إدارة شركة نفوسه) بمنح صلاحيات رئيس لجنة إدارة المشغل تخلوه باختصاصات اصيلة لمجلس الإدارة.
- قيام رئيس لجنة المشغل بالتوظيف العشوائي خارج الهيكل التنظيمي للشركة عن طريق عقود مؤقتة لبعض المستخدمين.

- أعلنت الشركة تفويض الم مشروع تحت بند المخاطرة المنفردة بتاريخ 02/02/2022، مما ترتب عليه قيام شركة ميدكو باللجوء إلى التحكيم بباريس، وقامت المؤسسة الليبية للاستثمار برفع شكوى للنائب العام بشأن خروقات لجنة إدارة المشغل.

- عدم توفر المعلومات الواجب توفيرها من قبل المشغل، حيث لا يقوم بإرسال تقاريره بشكل دوري ومنظم بما يتنافى مع ما نص عليه بند المخاطر المنفردة، حيث لا يصل للمؤسسة إلا بعض التقارير البسيطة جداً وتغطي أعمال فترات شهرين أو ثلاثة أشهر وتصف الأعمال الحقلية بشكل عام بدون أي تفاصيل.

- وجود نقص في المعلومات، حيث لوحظ وجود مخاوف ومخاطر وتساؤلات لدى المؤسسة حيال بعض الأمور الفنية للمشروع، تتمثل في وضع البئر A4 تحت الاختبار لمدة ستة أشهر وتفاصيله كالتالي:

- وجود تأخير في البدء في الاختبار للبئر والذي كان وفقاً للمخطط الزمني أن يبدأ في شهر مايو 2023م، إلا أنه بدأ الاختبار للبئر في 28/08/2023م.

- تصهل إنتاجية البئر A4 إلى 1,500 برميل نفط يومياً، ويتم نقلها إلى محطة المعالجة بحقن الطهارة التابع لشركة الخليج AGOCO بالامتياز NC4، ولم يتم توضيح ما هي حصة المؤسسة حتى تاريخه، حيث تبين للجنة أنه من المقرر أن يتم ضخ كميات النفط المنتج بعد ذلك إلى ميناء الزاوية وفقاً لما أعلنت عنه المؤسسة الوطنية للنفط عبر صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي بتاريخ 28/08/2023م. وفيما يلي جدول يوضح إجمالي انتاج البئر من تاريخ البدء (2023/08/28) حتى (2024/01/31):

الغاز	النفط المنتج في NC4		البيان
	MMs cft	Bbls	
116.37	180,471	185,884	2023/12/31م
26.52	46,179	46,818	2024/01/31م
142.89	226,650	232,702	الإجمالي التراكمي

- قيام المشغل بنقل ومعالجة النفط بالمخالفة للخطة، وذلك من خلال تقديم خيارات انتاج مرحلية مستقل عن الخطة التي قدمها تحت مسمى الخطة اللاحقة.

- إنضمام المؤسسة بعد اعلن الانتاج المنتظم، ستدفع حصتها في المشروع (نفقات التطوير) زائد فائدة 5% + LIBOR المتضمنة تكلفة الإنتاج التجاري قبل اعلن الإنتاج المنتظم دون الانتفاع من هذا الإنتاج التجاري (كمصاريف مستردة).

- عدم استكمال العمل وفقاً للخطة الموضوعية حيث تم استكمال عدد ستة آبار وهي جاهزة للإنتاج في حين أنه كان مخططاً أن يتم استكمال عدد ثمانية خلال عام 2023م، وتمثل الآبار الجاهزة في (C-01, A-02, F-01, A-01, J-01, L-01).

الأصول المؤسسة المداراة من قبل البنك الحافظ ABC

- يتم إدارة مجموعة من الأصول المالية للمؤسسة من قبل بنك ABC بموجب اتفاقية موقعة بين المؤسسة وبنك ABC خلال عام 2009م وبنسبة رسوم إدارة بلغت 1% سنوياً من إجمالي هذه الأصول، حيث بلغت قيمة الأصول (القيمة السوقية) كما في 31/12/2023م مبلغ وقدره 12,804,214,226 دولار، بارتفاع عن قيمتها كما في 31/12/2022م بمبلغ وقدره 1,185,352,681 دولار، مع الإشارة إلى أن هذه الأصول واقعة تحت قرارات التجميد 1970 و 1973، وفيما يلي بيانها (بالدولار):

البيان	2022/12/31	2023/12/31	الارتفاع أو (انخفاض)
نقدية (كاش)	206,220,551	561,726	(205,658,825)
الودائع	1,524,413,866	1,794,929,876	270,516,010
محفظة الأسهم	7,624,637,337	8,370,530,380	745,893,043
نقد لدى الحافظين	2,258,260,814	2,633,160,540	374,899,726
ضمادات	5,328,977	5,031,702	(297,275)
الإجمالي	11,618,861,545	12,804,214,226	1,185,352,679

- انخفاض النقدية بقيمة 205,658,825 دولار، نتيجة استثمارها في الودائع والتي بلغت قيمتها السوقية كما في 31/12/2023م 1,794,929,876 دولار.
- بلغ إجمالي مصاريف إدارة هذه الأصول لسنة 2023م ما قيمته 12,168,382 دولار.
- بلغ إجمالي المصاريف الإدارية لهذه الأصول منذ سنة 2009م حتى 31/12/2023م ما قيمته 134,468,730 دولار.

المحفظة الاستثمارية طويلة المدى

أُنشئت المحفظة الاستثمارية طويلة المدى بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (767) لسنة 1991م بشأن إنشاء المحفظة الاستثمارية طويلة المدى والمعدل بقرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (603) لسنة 1993م وهي ذات شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة، تخضع لأحكام قانون النشاط التجاري رقم 23 لسنة 2010م، وهي مملوكة بالكامل للمؤسسة الليبية للاستثمار، ويبلغ رأس مالها (4.6) مليار دولار أمريكي من صافي أرباح وعوائد استثمار أموال المحفظة وما تم نقله أو ايلولته من أصول أو استثمارات أخرى بموجب القوانين والقرارات ذات العلاقة.

الاداء المالي للمحفظة

الجدول التالي يبين نتيجة نشاط المحفظة خلال عامين 2021، 2022م وذلك من واقع البيانات المالية لادارة المحفظة ولم يتم ادراج البيانات المالية لسنة 2023م وذلك نظراً لتأخر ادارة المحفظة في اعداد قوائمها المالية:

دولار

		البيان
2022	2021	
87,021	80,247	إيجار عقارات
		الإيراح و (الخسائر التشغيلية)
(289,658,837)	377,820,310	التغير في القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل(خسائر)
29,597,216	28,634,436	توزيعات إيراح أنهم
44,834,592	19,388,418	الفوائد الدائنة
(21,256,619)	(7,755,445)	إيراح و(خسائر) رأسمالية
12,710,578	(89,056,704)	توزيعات ونتائج إيراح (خسائر) من المساهمات
725,875	146,365	إيرادات أخرى
(222,960,174)	329,257,627	الإيراح (خسائر) الفترة
(30,120,170)	(34,164,953)	المصروفات العمومية والإدارية
(9,260,920)	(6,119,967)	مصاريفات المحافظة الاستثمارية
(197,153,640.00)	(167,401,764)	إيراح (خسائر) فروقات عملة - المحققة وغير محققة
(2,998,722)	20,669,907	التغير في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (خسائر)
(462,493,626)	142,240,850	نتيجة نشاط

- كانت نتيجة نشاط المحفظة خلال سنة 2021م أرباحا بقيمة 142,240,850 دولار في حين تكبدت المحفظة خلال سنة 2022م خسائر بقيمة 462,493,626 دولار ويرجع أسباب هذه الخسائر وفقاً لبيان الدخل إلى التغير في القيمة العادلة (خسائر)، في انخفاض قيمة المحافظة الاستثمارية وإيراح او (خسائر) رأسمالية ويمثل الجزء الأكبر فروقات عملة والبالغة قيمتها 197,153,640 دولار التي تكبدتها المحفظة خلال سنة 2022م والتي كان لها أثر على نتيجة نشاطها خلال ذات السنة في حين كانت في سنة 2021م بقيمة 167,401,764 دولار من المصروفات.

الجمعية العمومية

- مخالفه الجمعية العمومية لنص المادة (12) من النظام الأساسي المعدل في عام 2019 لعدم قيامها بالمصادقة على الموازنة التقديرية للمحفوظة للسنوات 2022م 2023.

- عدم قيام الجمعية العمومية بإلزام مجلس الإدارة بضرورة العمل على اصدار اللوائح الإدارية والمالية المنظمة لعمل المحفظة بعد صدور النظام الأساسي المعدل لسنة 2019م

- مخالفه رئيس مجلس إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار عند قيامه بإصدار القرار رقم (25) لسنة 2023م والمؤرخ في 10/12/2023م بشأن تكليف رئيس مجلس إدارة المحفظة بتسيير مهام المدير العام للمحفوظة الاستثمارية طويلة المدى بشكل مؤقت، وذلك متوجهلاً ما نصت عليه المادة (18) من النظام الأساسي للمحفوظة.

- عدم قيام الجمعية العمومية بمعالجة الملاحظات والتوصيات الصادرة عن هيئة المراقبة بشأن التجاوزات القانونية التي إرتكبها رئيس وأعضاء المجلس وفقاً لما

نصت عليه المادة (10) الفقرة (2) من النظام الأساسي للمحفظة المعدل سنة 2019.

- قيام مجلس إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار بتكليف عضو بمجلس إدارة المحفظة بمؤهل علمي لا يناسب مع الطبيعة المالية والاستثمارية لنشاط المحفظة.

مجلس الإدارة

- عدم قيام مجلس إدارة المحفظة بوضع سياسات استثمارية لغرض استثمار أموال المحفظة (الخطة الاستثمارية) وكذلك الخطة الاستراتيجية منذ فترة توليهما لهم ولذلك بالمخالفة لنص المادة (12) من النظام الأساسي المعدل للمحفظة.

- عدم التزام مجلس إدارة المحفظة بملحوظات هيئة المراقبة في شأن تعارض المصالح في قرارات المجلس بتكليف اعضائه في وعيويات شركات التابعة للمحفظة وتوكيلهم ببيانها كما هو في القرار رقم (53) لسنة 2022م بشأن تشكيل لجنة لمتابعة وتقيد الصرف بشركة الاسكان للاستثمارات السياحية والفندقية كما أن المهام المكلفة بها اللجنة هي من ضمن المهام الموكله لعضويها بصفتهم أعضاء مجلس الإدارة بشركة الاسكان للاستثمارات السياحية والفندقية.

- عدم قيام مجلس إدارة المحفظة بإتمام إجراءات نقل الملكية لبعض أصول المحفظة بالخارج من الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية لصالح المحفظة.

- تأخر مجلس الإدارة في اعتماد الحسابات الختامية للمحفظة حيث انه بتاريخ 31/03/2022م صدر قرار مجلس إدارة المحفظة رقم (8) لسنة 2022م بشأن إعتماد الحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2020م وذلك بالمخالفة للمادة (12) الفقرة (13) من النظام الأساسي المعدل للمحفظة سنة 2019.

- بتاريخ 04/08/2022م قيام مجلس إدارة المحفظة بإصدار القرار رقم (35) لسنة 2022م بشأن المصادقة على الاتفاقية المبرمة مع المدعي على الشركة بشأن تسوية الدعوى القضائية بالمملكة الأردنية وديا، ومن خلاله لوحظ الآتي:

- مخالفة رئيس مجلس إدارة المحفظة بقيامه بتاريخ 26/07/2022م بتوقيع محضر-إتفاق منفردا مع المدعي دون الرجوع وأخذ موافقة مسبقة من مجلس إدارة المحفظة، حيث تم العرض على المجلس باجتماعه الخامس المنعقد بتاريخ 04/08/2022م، اي تم توقيع محضر الاتفاق قبل عرض الموضوع بمدة تجاوزت 10 ايام.

- مخالفة رئيس مجلس إدارة المحفظة بقيامه بإبرام سند وكالة وتفويض خططي للمحامي باستلام بعض من مستندات التي بحوزة السيد/ ش، م، آل، بتاريخ 26/07/2022م أي بعد توقيع محضر-الاتفاق وقبل عرض الموضوع على مجلس الإدارة، فضلا على ذلك عدم وجود دقة في المستندات المالية المسلمه من المعنى للمحامي وفق كشف الاستلام.

- مخالفة رئيس مجلس إدارة المحفظة عند القيام بتعهده وفق نص المادة (7) من محضر-الاتفاق بالتنازل على كل الدعاوى القضائية المرفوعة ضد السيد/

س، م، ال، بالمملكة الأردنية، الامر الذي يعد تفريط في حقوق المحفظة وتصرف بأموالها.

- عدم قيام رئيس مجلس الادارة بالالتزام بتوصيات هيئة المراقبة عند إبرام الاتفاقية مع المعنى، على الرغم من وجود اعتراض من الهيئة على هذا القرار وذلك بإعادة النظر في الاتفاقية وعدم تنفيذها في الوقت الحالي.
- صدور القرارات ذات الاقام (25، 26) لسنة 2023م بتاريخ 05/04/2023م بشأن الموافقة على تأسيس شركتين ذات مسؤولية محدودة في مجال الطاقة المتعددة والاستثمار العقاري برأس مال قدره مليون دولار لكل شركة، وتكون مقرها دولة الامارات العربية المتحدة (دبي) حيث لوحظ حولها:
 - عدم وجود موافقة من أعضاء المجلس الإداري على إنشاء الشركتين.
 - مخالفه قرار المؤسسة الليبية للاستثمار رقم (8) لسنة 2013م المؤرخ في 17/06/2013م بشأن الاستثمارات والتصرفات.
 - عدم وجود دراسة جدوى معدة ومعتمدة بإنشاء الشركتين ومصادق عليها من الجمعية العمومية.
 - قيام رئيس مجلس الادارة باتخاذ قرارات بالمخالفة لاختصاصات المنصوص عليها بالنظم الاساسي المعدل للمحفظة في سنة 2019م.

هيئة المراقبة

- عدم وجود اختصاصات لهيئة المراقبة بالنظام الاساسي للمحفظة والمعدل خلال سنة 2019م.
- قصور هيئة المراقبة في تطبيق نص المادة (201) من القانون التجاري وذلك بقيامهم بعقد اجتماعين فقط خلال سنة 2022م وعقد ثلاثة اجتماعات خلال سنة 2023م، في حين نصت المادة على أن يتم عقد اجتماع كل ثلاثة أشهر.
- خلو محاضر هيئة المراقبة المنعقدة خلال سنة 2022م من التطرق لمساهمات المحفظة في الشركات التابعة وكذلك استثماراتها في المحافظ الاستثمارية، على الرغم من وجود العديد من المشاكل والعراقيل التي تواجهها المحفظة وكذلك كثرت القضايا عليها.
- غياب دور هيئة المراقبة في متابعة الاموال المجمدة الخاصة بالمحفظة، حيث لم يتم التطرق لها بمحاضر اجتماعاتها وتقاريرها.
- ضعف تقارير ومحاضر اجتماعات الهيئة للبيانات المالية بالمحفظة.

الجانب المالي

بلغت المصروفات الفعلية للمحفظة خلال سنة 2023م ما قيمته 5,948,545 دينار، فيما كانت المصرفوفات التقديرية خلال سنة 2023م، ما قيمته 11,416,250 دينار، أي بانحراف إيجابي بين الفعلى والمقدر قدره 5,467,705 دينار، أي بنسبة انحراف ايجابي 648%， وفيما بيان مقارن للمقدر والمصروف وفق بنود الميزانية:

البيان	المقدار 2023	الفعلى 2023	الانحراف	نسبة الانحراف
مرتبات وما في حكمها	2,050,569	1,452,266	598,303	29%
دورات تدريبية (ونقل وتبادل الخبرات)	2,407,453	1,144,083	1,263,370	52%
اتعاب استشارات فنية	450,500	370,923	79,577	18%
سفر انتقالات ومبيت (تضمن المجلس)	623,804	755,584	-131,780	-21%
اتعاب مراجعة واستشارات مالية	285,641	487,475	-201,834	-71%
اتعاب استشارات قانونية	680,377	418,357	262,020	39%
تكليف علاج	550,000	555,246	-5,246	-1%
إيجار المقر	74,568	60,359	14,209	19%
اشتراك منظومة بلومبرج	364,000	273,595	90,405	25%
اشتراكات الانترنت	27,721	26,399	1,322	5%
صيانت منظومة المحاسبة	20,000	20,000	-	0%
مصروفات أخرى	134,533	129,119	5,415	4%
مكافأة مجلس الإدارة	92,133	89,008	3,125	3%
مكافئات هيئة المراقبة	11,185	11,631	-446	-4%
مصروف استهلاك أصول	3,643,766	154,499	3,489,267	96%
الإجمالي	11,416,250	5,948,545	5,467,705	48%

ومن خلال الفحص والمراجعة تبين الآتي:

- عدم دقة وسلامة الاسس والمعايير الفنية التي بنيت عليها عملية اعداد الموزانة التقديمية للمحفظة خلال سنة 2023م.
- قيام إدارة المحفظة بصرف مبالغ مالية خلال سنة 2023م لصالح شركة ديلويت لغرض انعقاد ورشة عمل بدولة تونس لعرض الهيكل التنظيمي على مجلس إدارة الشركة، بالإضافة إلى المبالغ التي انفقت على مجلس الإدارة وبعض موظفي المحفظة لنفس الغرض، حيث لوحظ تحويل قيمه خلال شهر 7/2023م لصالح شركة ديلويت وقدرها 40,000 دولار.
- عدم قيام إدارة المحفظة بخصم الاستقطاعات القانونية على المكافأة الشهرية لمجلس الادارة وهيئة المراقبة وكذلك مكافأة اللجان المنبثقة على مجلس الإداره.

الجانب الاداري

- عدم وجود سياسة ومعايير يتم الاستناد عليها عند قبول موظفين جدد بالمحفظة، الامر الذي كان يتبعن على إدارة الموارد البشرية اعداد سياسة للتوظيف بالمحفظة وفق الاحتياجات، نتج عنه ابرام عقود متعاونين ومستشارين بمؤهلات علمية لا تناسب مع طبيعة العمل المكلفين بها والتي تمثل نسبة 12% من إجمالي الموظفين.
- عدم القيام بتحديد وحصر اختصاصات كل إدارة أو مكتب أو قسم مدرج بالهيكل التنظيمي المعتمد به حاليا، الأمر الذي يصعب معه ضبط وتحديد المهام الموكلة لكل إدارة لمتابعتها كلا وفق اختصاصه.
- قيام المدير العام السابق للمحفظة بإصدار بعض من القرارات لمهام خارجية دون توضيح الغرض من المهمة.
- قيام المدير العام للمحافظة بإصدار قرارات إيفاد لمجلس إدارة المحفظة لغرض حضور اجتماعات الجمعيات العمومية للشركات والجهات التابعة للمحفظة دون

وجود ما يفيد عرضها على مجلس الادارة وأخذ موافقة مسبقة بالخصوص وذلك بالمخالفة لنص الفقرتين (18، 19) من المادة (12) من النظام الاساسي للمحفظة المعدل خلال سنة 2019م.

شركة الإسكان الأردن

أنشئت شركة الإسكان للاستثمارات السياحية والفندقية سنة (1997م) والتي تتخذ من عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية - عمان مقرا لها بموجب الشراكة القائمة بين كل من الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية وبين بنك الإسكان للتجارة والتمويل برأس مال قدره 42,000,000 دينار أردني، بحيث تمتلك الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (90%) من أسهم الشركة بينما يمتلك بنك الإسكان للتجارة والتمويل (10%) الأخرى من أسهم الشركة، بصفتها من الشركات ذات المسؤولية المحدودة، وتتحدد أغراض الشركة بالاستثمار في المجالات السياحية والفندقية.

الأداء المالي

- تعاني شركة الإسكان خسائر كبيرة على مدار الخمس سنوات الماضية، ويظهر ذلك جليا من خلال الاطلاع على القوائم المالية التي قدمت من قبل إدارة الشركة، حيث كانت الخسائر على النحو التالي:

السنة	مبلغ الخسارة	2018	2019	2020	2021	2022	اجمالي الخسائر
	2,839,972	3,383,934	1,503,312	2,022,068	1,753,917	11,503,203	1,753,917

- مثلت الخسائر المسجلة خلال الخمس سنوات المذكورة أعلاه ما نسبته 743,003 (26.75%) من رأس مال الشركة، هذا بالإضافة لتکبد خسائر بقيمة 743,003 دينار أردني، عن النصف الأول من سنة (2023م) والواردة بقائمة الدخل الأولية بتقرير نشاط الشركة عن النصف الأول من سنة (2023م) وعلى الرغم من انخفاض المصارييف الإدارية خلال سنة (2022م)، ووجود زيادة في الإيرادات إلا أن المصارييف الإدارية لاتزال أعلى من إيرادات الشركة، وذلك وفقا لما هو مبين بالجدول الآتي:

السنة	الإيرادات	م. الإدارية	الفرق	م2020	م2021	م2022
				1,451,782	1,592,654	1,749,299
				2,085,187	2,228,482	1,896,502
				(633,396)	(635,828)	(147,203)

- افتقار أغلب القيد إلى التعزيز المستندي، والتواقيع اللازمة لصحة الإجراء.
- كثرة عدد الحسابات المصرفية التابعة للشركة بالرغم من انهاء الغرض من أغلبها ورصيدها صفر، مثل الحسابات الخاصة بالقروض بالإضافة إلى الحسابات المرتبطة بالعلامات التجارية السابقة للفندق.

محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار

تأسست محفظة ليبيا أفريقيا بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم(15) لسنة 2006 ، كمؤسسة مساهمة استثمارية ذات شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة وبرأس مال مصرح به ومدفوع قدره (5) مليار دولار أمريكي يمول من رصيد الأموال المجنبة، بالإضافة إلى راس مال عيني بلغت قيمته 329,035,856 دولار أمريكي تتمثل في القيمة الدفترية للشركات التي آلت إليها أسهمها بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة سابقا رقم (53) لسنة 2006م، على ان تكون مدتها خمسون سنة ميلادية من تاريخ التأسيس قابلة للتتجديد لمدة أو مدد أخرى بقرار من اللجنة الشعبية العامة (سابقا)، وقد عدل نظامها الأساسي بتاريخ 25/8/2019م. حددت أغراض المحفظة في تنمية واستثمار أموالها في كافة المجالات الإنتاجية والخدمية والمالية ذات العائد الاقتصادي.

الأداء المالي العام

الجدول التالي يوضح قائمة الدخل في 31/12/2023م (القيمة بالدولار):

البيان	المillion	المillion
إيرادات الفوائد	(3,563,164)	21,742,593
أرباح أو خسائر المحفظة الاستثمارية	25,995,882	164,694
أرباح أو خسائر أخرى	49,265	462,018
مجموع الإيرادات	29,608,311	22,369,305
المرتبات	(1,067,678)	(936,339)
مصاريف إدارية وعمومية	(1,369,085)	(1,500,201)
مصاريف إدارة المحفظة	(10,931,327)	(10,420,287)
تكليف تمويل	(13,197)	(17,687)
انخفاض في القيمة ومخصصات أخرى	-	(20,926,924)
أرباح أو خسائر فروقات عملة	1,338,726	(1,730,593)
اسهلاكات واطفاءات	(212,198)	(127,891)
مجموع المصرفوفات	(12,254,759)	(35,659,922)
نتيجة السنة	17,353,552	(12,177,479)

- انخفاض قيمة ايرادات الفوائد المستحقة على قروض مصرف الليبي الخارجي خلال سنة 2023م بقيمة 18,179,429 دولار عن سنة 2022م، بالإضافة إلى عدم تحديث مخصص التدريب الخاص بقيمة الفوائد المستحقة على هذه القروض ويرجع السبب في ذلك إلى تأخر المصرف الليبي الخارجي في احتساب فوائد قرض شركة راسكوم ستار قاف المدار من قبله.

- يمثل بند أداء المحفظة الاستثمارية المملوكة للمحفظة والمدارة من عدة مصارف وشركات حيث ظهر هذا البند بإجمالي أرباح بلغت خلال سنة 2023م ما قيمته 25,995,882 دولار كما في قائمة الدخل لسنة 2023م، حيث بلغت أرباح المحفظة المدارنة من قبل شركة FMCP ما نسبته 62% من إجمالي أرباح المحفظة، في حين تكبدت محفظة AGRICOLE CREDIT، HSBC، JULIUS BAER، بقيمة إجمالية بلغت 990,617 دولار والجدول التالي يوضح ذلك:

المحفظة	\$143	\$26,986,021	\$10,786,459.24	صافي إيراد المحفظة في 2023/12/31
HSBC		-\$25,395	-	رسوم المحفظة في 2023/12/31
CREDIT AGRICOLE		-\$22,148	\$19,349	أرباح وخسائر المحفظة في 2023/12/31
DEAUTCHE BANK		\$336	-	صافي إيراد المحفظة في 2023/12/31
FMCP		\$26,986,021	\$16,199,561	صافي إيراد المحفظة في 2023/12/31
JULIUS BAER		-\$943,074	\$943,074	رسوم المحفظة في 2023/12/31
UBP		\$143	\$143.26	أرباح وخسائر المحفظة في 2023/12/31

الجمعية العمومية

- عدم إنعقاد الجمعية العمومية لمحفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار خلال سنة 2023م بالمخالفة للمادة رقم (163) من قانون النشاط التجاري والمادة رقم (10) من النظام الأساسي المعدل والتي تنص على ضرورة عقد الجمعية العمومية العادية كل سنة خلال الثلاثة الأشهر التالية لانتهاء السنة المالية.
- عدم قيام الجمعية العمومية لمحفظة بإعتماد الموازنة التقديرية للسنوات المالية (2021-2022-2023)، بالمخالفة للمادة رقم (93) من اللائحة المالية والمخازن والمادة (10) من النظام الأساسي المعدل.
- عدم اعتماد الهيكل التنظيمي لمحفظة الصادر عن مجلس الإدارة لسنة 2023م من قبل الجمعية العمومية بالمخالفة للمادة (12) الفقرة (12) من النظام الأساسي المعدل.
- عدم قيام مجلس إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار بصفته الجمعية العمومية في إتخاذ قرارات المتعلقة بشطب ومعالجة بعض المساهمات المحفوظة ومنها أيلولة مصرف الساحل والصحراء إلى وزارة المالية وشركة لاب جرين إلى شركة الاتصالات القابضة.

مجلس الإدارة

- قصور مجلس إدارة المحفظة في متابعة أداء الشركات التابعة، حيث لوحظ على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بأنه لم يتم التطرق إلى أداء هذه الشركات ولا إلى النتائج المحققة لسنطين 2022م - 2023م.
- مخالفه مجلس الإدارة للمادة (231) من القانون رقم (23) لسنة 2010م من خلال قيام ادارة المحفظة باستقطاع مبلغ يوازي 10% من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني إلى أن يبلغ الرصيد 20% من راس المال المدفوع.
- التأخر في إعداد القوائم المالية المجمعة لسنوات المالية المنتهية 2021م - 2023م بالمخالفة لنص المادة (254) من قانون النشاط التجاري رقم (23) لسنة 2010م.
- عدم قيام مجلس إدارة المحفظة بمعالجه بعض الملاحظات المتكررة الواردة في تقارير إدارة المراجعة الداخلية.

إدارة المراجعة الداخلية

- لم يستعرض التقرير السنوي لادارة المراجعة الداخلية الوضع المالي ونتائج أداء الشركات التابعة للمحافظة لسنة 2023م باستثناء شركة راسكوم.
- قصور إدارة المراجعة الداخلية في أداء المهام المنطة بها والتي منها عدم التطرق في تقرير المراجع الداخلي إلى متابعة نشاط بعض الإدارات والتي منها الإدارة القانونية وإدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية وإدارة تقنية المعلومات.
- ضعف نظام الرقابة الداخلية بالمحافظة، حيث لوحظ عدم وجود اختام على مجموعة من القيود وأذونات الصرف من قبل المراجع الداخلي، وأكتفائه بتوقيع عليها فقط ومنها على سبيل الذكر لا الحصر:

رقم المستند	التاريخ	القيمة
2023100710	2023/7/31	426,938
2023100709	2023/11/16	257,166
2023100706	2023/9/30	6,711,566
2023100705	2023/8/31	8,971,293
2023100868	2023/9/17	10,018,284

الجانب المالي للمحافظة

- على الرغم من إعداد الموازنة التقديرية للمحافظة لسنة 2023م إلا إنها لم يتم إعتمادها والمصادقة عليها من قبل الجمعية العمومية للمحافظة.
- عدم تضمين مصروفات وإيرادات الشركات المملوكة والتابعة للمحافظة، والشركات التي تساهمن فيها المحافظة بميزانية التقديرية بالمخالفة المادة رقم 19 من اللائحة المالية للمحافظة.
- مخالفة المادة 24 من اللائحة المالية والمخازن بشأن الموازنة الاستثمارية حيث أن أغلب المصروفات في الموازنة الاستثمارية التقديرية لسنة 2023م هي عبارة عن مصروفات تشغيلية متمثلة في مكافأة مجالس الإدارات للشركات التابعة وسداد التزامات أخرى.
- افصاح إدارة المحافظة بأن الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 حيث لم يتبيّن تقييم هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة لها وإنما تم تقييمها بالتكلفة ناقصاً الانخفاض وبذلك لم تلبي متطلبات المعيار بالكامل، الأمر الذي لا يعكس القيمة الحقيقية لهذه الاستثمارات بالحسابات ذات العلاقة كما ظهرت في المركز المالي للمحافظة في 31/12/2022م و31/12/2023م.
- بلغت الخسائر المتراكمة ما قيمته 1,529,862,328 دولار وما نسبته 40% من رأس مال المحافظة.

إدارة المساهمات

- ضعف الإدارة في متابعة مساهمات المحافظة المتعثرة والمجمدة للوصول إلى حلول جذرية لوقف نزيف الأموال بهذه المساهمات.

- ضعف تقرير إدارة المساهمات حيث اكتفى بعرض قيمة الحساب الجاري ورأس المال فقط لكل شركة تابعة أو مساهمة، بالإضافة لإغفال تقرير الإدارة نتائج أغلب الشركات التابعة للمحفظة، الأمر الذي يصعب معه التحقق والوقوف على وضع هذه الشركات.
- عدم قيام إدارة المحفظة بتخفيض رأس مالها العيني في السجل التجاري بقيمة المساهمات التي آلت إلى جهات أخرى وعدم شطبها من دفاترها والتي منها أيلولة مصرف الساحل والصحراء إلى وزارة المالية.
- عدم قيام إدارة المحفظة بمتابعة الأداء المالي وحفظ القوائم المالية للشركات التابعة حيث تبين عدم وجود قوائم مالية أو نتائج أداء عن السنتين 2022-2023م لعدد من الشركات العاملة.
- بمتابعة المساهمات من واقع سجلات وبيانات محفظة ليبيا أفريقيا للأستثمار لوحظ الآتي:
 - ضعف إدارة المحفظة في تحصيل نتائج التصفية لشركة لاب بتسوانا والبالغ قيمتها 654,547 دولار، والاكتفاء بتحويل الدفعية الأولى من التصفية سنة 2011م 420,000 دولار.
 - تأخر شركة لاب موريشيوس في إعتماد قوائمها المالية حيث لوحظ بأن آخر قوائم مالية معتمدة كانت في سنة 2020م.
 - عدم قيام مجلس إدارة المحفظة بمعالجة العوائق وتصحيح المركز المالي لشركة راسكوم ستار قاف باعتبارها الجمعية العمومية للشركة.
 - إنخفاض أجمالي أصول لشركة راسكوم ستار قاف من 106,694,204 دولار في سنة 2021م إلى 67,891,433 دولار في سنة 2023م أي ما يعادل 38.8 مليون دولار.
 - إنخفاض معدل العائد على حقوق الملكية لشركة لاب تك لخدمات تقنية المعلومات المساهمة إلى معدلات سلبية بنسبة 12%-% نتيجة تكبد الشركة خسائر بقيمة 1,743,679 دينار خلال سنة 2022م.
 - عدم اعتماد القوائم المالية لشركة لاب تك لخدمات تقنية المعلومات المساهمة للسنة المالية المنتهية 2022م والتأخير في اعداد القوائم المالية للسنة 2023م.
 - بلغت نسبة الالتزامات إلى رأس المال لشركة راسكوم ستار قاف خلال سنة 2022م-2023م ما نسبته 219% - 238% على التوالي، وهو مؤشر على ضعف الهيكل التمويلي والاعتماد بشكل كبير على التمويل طويلاً الأجل نتيجة ضعف الشركة على توليد الإيرادات من أنشطتها الرئيسية.
 - بلغت نسبة الالتزامات إلى إجمالي الأصول لشركة راسكوم ستار قاف خلال سنة 2022م-2023م ما نسبته 572% - 791% على التوالي وهو مؤشر على الضعف الشديد في المركز المالي الامر الذي قد يعرض المحفظة إلى مخاطر عالية باعتبارها وكيل الدائنين.

المحافظ الاستثمارية

أداء المحافظ الاستثمارية خلال سنة 2023م من واقع تقرير نشاط إدارة الاستثمار (القيمة بالدولار):

قيمة التغير	قيمة الأصول في 2023/12/31	قيمة الأصول في 2023/01/01	اسم المحفظة/الصناديق
16,442,677	512,966,739	496,524,062	Total FMCP
2,133,565	121,500,038	119,366,473	HSBC(Cash+Investment)
657,085	14,338,764	13,681,679	Deutsche Bank (Cash+Investment)
1,293,977	24,768,419	23,474,442	Credit Agricole (Cash+Investment)
(917,094)	71,613,004	72,530,098	Julius Baer Structure
0	203,762,416	203,762,416	Palladyne
0	33,558,996	33,558,996	All Star
0	13,532,205	13,532,205	Global Dividend
0	4,001,606	4,001,606	Cramer Bank (Cash)
0	907,772	907,772	Julius Baer (Cash)
96	11,074,263	11,074,167	UBP(Cash+Investment)
19,610,306	1,015,370,315	995,760,009	الاجمال

للحظة الاتي:

- تأخر بعض المصادر الحافظة في تقديم تقارير وكشوفات الأداء الخاصة ببعض المحافظ الأمر الذي يصعب معه عكس القيمة السوقية لهذه المحافظ في دفاتر المحافظة ومنها محفظة بلاتينيوم آخر تقرير أداء وكشف المشرف الإداري كان في سنة 2018م ومصرف كرامر آخر تقرير أداء وكشف المشرف الإداري كان في سنة 2019م.
- عدم وجود سياسة استثمارية معتمدة من الجمعية العمومية داخل المحفظة.
- تكبدت محفظة Julius Baer Structure خسائر بقيمة 917,094 دولار خلال سنة 2023م.
- مخالفه المحفظة للافصاحات الواردة بقوائمها المالية والتي نصت على إن المحفظة الاستثمارية يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة بتاريخ المركز المالي ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناجمة عن المحفظة مباشرة بقائمة الدخل الشامل حيث لوحظ من خلال الفحص عدم قيام إدارة الاستثمار بتقييم المحفظة بالقيم العادلة حيث إن آخر تقييم كان في سنة 2019م عن طريق شركة ديلويت.

القروض

- ضعف إدارة المحفظة على تحصيل باقي قيمة القرض الممنوح للشركة الليبية للنقل البحري والذي بلغ ما قيمته 103,796,100 دولار، إذ لوحظ عدم قيام إدارة المحفظة باحتساب قيمة الفوائد المستحقة وأكتفت باحتساب رصيد الأقساط المستحقة الامر الذي يعد مخالفًا للمادة رقم (2) الفقرة (16) من اتفاقية القرض الممنوح للشركة الليبية للنقل البحري المؤرخة في 10/6/2007م.

- إهمال إدارة المحفظة في متابعة القروض الممنوحة للغير والتي بلغت أكثر من 600 مليون دولار دون اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها وان اغلب الجهات متغيرة السداد بالمخالفة للمادة (251) من قانون النشاط التجاري.

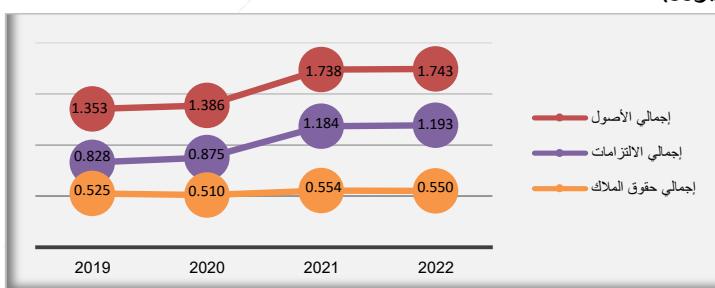
مجموعة أولى انرجي OLA Energy Group

تلعب المجموعة دوراً أساسياً في صناعة الطاقة في أفريقيا من خلال تواجدها في 17 دولة أفريقية، حيث تمتلك الشركة عدد (29) شركة تابعة منها عدد (20) شركة تسويق، ويتراوح نشاط المجموعة الأساسية في خمسة قطاعات (امدادات الطيران، البيع التجاري، البيع بالتجزئة، التزويد، الموانئ البحرية). من خلال ما يقارب (1,500) محطة، 8 معامل للزيوت، 62 خزان و55 مطار. وتسوق الشركة متوسط (5.5) مليارات لتر من الوقود سنوياً.

الأداء المالي لمجموعة أولى انرجي

ضعف الأداء المالي للمجموعة وانخفاض معدلات الربحية والعوائد بالإضافة إلى ارتفاع مخاطر الرفع المالي، والتتوسع في المصارييف الإدارية والعمومية، علاوة على خطورة وضع الشركة حيث إنها وفقاً لنتائج تحليل التنبؤ بالفشل المالي عرضة للتغير أو الإفلاس، وفيما يلي أهم المؤشرات من خلال قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمجموعة:

- ارتفاع إجمالي الأصول على مدار الأربع سنوات، ويرجع هذا الارتفاع في المقام الأول إلى الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي (الالتزامات)، كما موضح بالشكل التالي: (مليار يورو)



- الارتفاع المستمر لمخاطر الرفع المالي للمجموعة وعدم قيام إدارة الشركة باتخاذ أي إجراءات لخفض هذه المخاطر، حيث بلغت نسبة حقوق الملك إلى إجمالي الأصول لسنة 2022م ما نسبته (31.6%) الأمر الذي يعني أن ما نسبته (68.4%) من الأصول ممولة من مصادر خارجية.
- انخفاض ربح المجموعة قبل الضرائب لسنة 2022م عن سنة 2021م، بنسبة (38.4%) وبقيمة 19,273,000 يورو، نتيجة ارتفاع صافي تكاليف التمويل، حيث

ارتفعت بنسبة (180%) وبقيمة 23,043,000 يورو، لسنة 2022م عن سنة 2021م،

- ضعف جودة وكفاءة التوزيع الجغرافي لاستثمارات المجموعة ويوضح ذلك من خلال التذبذب في صافي الأرباح قبل الضرائب، حيث إنه وبالرغم من انخفاض صافي الربح لسنة 2022م عن سنة 2019م بقيمة 6,183,000 يورو، إلا أن الضرائب ارتفعت بقيمة 1,944,000 يورو.
- انخفاض وتدني معدل العائد على (الاستثمار / حقوق المساهمين / رأس المال) من سنة إلى أخرى على مدار الأربع سنوات (2019-2022) حيث بلغت خلال عام 2022م أدنى مستوياتها.

شركة أولي إنرجي القابضة المحدودة

تأسست شركة أولي إنرجي القابضة في دولة موريشيوس كمقر لها، خلال سنة 2007م وهي شركة مملوكة بنسبة (100%) لمحفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار موريشيوس (Laip Mauritius) وتمارس القابضة مهامها من خلال شركة أولي إنرجي للخدمات التابعة لها والمسجلة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

الأداء المالي

- اتجاه الأصول للانخفاض بدأية من 2019م حتى 2021م، ومن ثم ارتفعت لسنة 2022م، نتيجة الارتفاع في التزامات الشركة تجاه شركاتها التابعة.
- ما نسبته (52.5%) من إجمالي الأصول كما في 31/12/2022م، والبالغة 244,014,000 يورو، تتمثل في استثمارات بشركات تابعة ومشاريع مشتركة.
- ما نسبته 41.3% من إجمالي الأصول وقيمته 191,884,000 يورو يتمثل في مبالغ مدينة جلها لأطراف ذات علاقة وتحمل مخاطر مرتفعة حيث تتضمن قروض بدون ضمانات وأخرى انتهت مدتها.
- انخفاض النقدية لسنة 2022م عن سنة 2021م بنسبة (59%) وبقيمة 24,045,000 يورو، ومن خلال متابعة قائمة التدفقات النقدية تبين أنها انخفضت نتيجة منح قروض بقيمة 11,266,000 يورو (عالية المخاطر)، ومنح أرصدة أخرى في شكل مبالغ مدينة بإجمالي قيمة 31,314,000 يورو، دون وجود ضمانات لاسترداد هذه المبالغ.
- ارتفاع الالتزامات على مدار الأربع سنوات 2019-2022 حيث بلغت نسبة الارتفاع لسنة 2022م عن سنة 2019م ما نسبته تقريريا 155%， وقد بلغت إجمالي التزامات الشركة تجاه شركاتها التابعة كما في 31/12/2022م ما قيمته 7,378,204 يورو، وهو ما نسبته تقريريا 40% من إجمالي الالتزامات.
- تأكيل رأس مال الشركة خلال العام المنتهي في 31/12/2021م، بقيمة 8,871,000 يورو، نتيجة توسيع الشركة في المصارييف التشغيلية والإدارية بشكل يفوق الإيرادات المحققة.

الحكومة

رغم امتناع مجلس الإدارة عن موافاة ديوان المحاسبة بمحاضر اجتماعات المجلس، بحججة سرية البيانات إلا أنه ومن خلال أعمال الفحص والمراجعة تبين وجود بعض الممارسات التي تعد اخلالاً بمبادئ الحكومة والإدارة السليمة نورد منها:

- قيام مجلس الإدارة السابق بمنح صلاحيات واسعة لشاغل وظيفة المدير التنفيذي للشركة، نتج عنها تصرفات ألحقت الضرر بالشركة والحد من قدرتها في بلوغ هدفها الأساسي والمتمثل في التوسيع وتحقيق الأرباح.
- قيام مجلس إدارة الشركة بمنح نفسه حصة في مكافآت الأداء ومكافآت مالية أخرى دون الرجوع للملاك الممثلين في محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار موريشيوس.
- جمع المدير التنفيذي للمجموعة بين عمله الأصيل بالشركة القابضة وعدد 4 عضويات أخرى بالشركات التابعة للمجموعة وكذلك الحال بالنسبة لمدير عام شركة ليبيا أوويل السودان.
- شغل نائب المدير العام بالشركة بالإضافة لعمله لوظيفتي منسق عمليات الشركات، ومدير العمليات التجارية والتواصل.
- قيام مجلس إدارة الشركة بتفويض صلاحياته للمدير التنفيذي للشركة وتحويله بصلاحية صرف أي مبلغ تحت سقف 5 مليون يورو دون أي قيود، وفيما يلي عينة من التصرفات التي تبين انفراد المدير التنفيذي بإصدار قرارات استراتيجية قد تؤثر على كامل مجموعة أولى إنرجي كما تؤكد غياب الحكومة وأنظمة الضبط والرقابة:
 - قيام المدير التنفيذي بمنح بعض الصلاحيات الممنوحة له من مجلس الإدارة إلى مدير العمليات والتداول في الشركة.
 - قيام المدير التنفيذي لشركة أولى إنرجي القابضة باقتراح توزيعات أرباح بقيمة 10.7 مليون يورو عن شركة أولى إنرجي للتزويد بصفته رئيس مجلس إدارتها، واعتماده وموافقته على هذه التوزيعات بصفته الجمعية العمومية (بالإذابة عن ملاك الشركة)، وأخيراً تحويل ما قيمته 10 مليون من هذه التوزيعات لقرض بتاريخ 15/12/2022م.
 - قيام المدير التنفيذي للشركة بإصدار قرار خاص بالإعلان عن توزيع ما قيمته 148,058,377 برأثوي عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2017م والسنة المالية المنتهية في 31/12/2019م مجتمعة، المؤرخ في 29/12/2022م.
 - وجود مدراء إدارات بالهيكل الوظيفي للشركة القابضة يمارسون مهامهم من خلال الشركات التابعة ومن أمثلة ذلك مدير الخدمات المشتركة الذي يمارس مهامه من السنغال ومدير البيانات الرئيسية للشركة الذي يمارس مهامه من تونس.
 - إدراج شركات تابعة كإدارات ضمن الهيكل التنظيمي للشركة القابضة تحت إشراف المدير التنفيذي ونائبه ومدير العمليات، في حين أن هذه الشركات كيان قائم بذاته وذات ذمة مالية مستقلة وهي شركة أولى إنرجي للتزويد (OLA Energy Supply) وشركة أولى إنرجي لتوريد وقود الطيران (OLA Energy Aviation Fuels Supply).

المراجعة الداخلية

- عدم وجود أي دور لإدارة المراجعة الداخلية بالشركة في فحص العمليات المالية ومتابعة وتقدير أنشطتها التشغيلية للشركة علاوة على امتداد نطاق أعمالها ليشمل كامل شركات المجموعة التي تمارس أعمالها بدولة الإمارات حيث تبين أن عمل الإدارة يقتصر على مراجعة وتقدير عدد من الشركات التابعة للمجموعة سنويًا، مما يؤكد غياب عنصر أساسى من عناصر نظام الرقابة الداخلية ويضع الشركة أمام مخاطر مرتفعة قد تؤدي إلى اختلاس أصول أو إهدار أموال نتيجة عدم توفير تأكيد مستقل وموضوعي يتصرف بالدورية حول مدى الالتزام بالسياسات واللوائح المعتمدة.

المراجع الخارجى

- قيام الشركة بالارتباط مع نفس المراجع الخارجى الأمر الذى يعد مخالف لقواعد أخلاقيات المحاسبين المهنيين، الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية (IESBA Code)، والتي نصت في قسمها رقم 540، على أنه لا يجوز الارتباط لمدة تزيد عن سبع سنوات متتالية (متراكمة)، وإذا تم الارتباط لمدة سبع سنوات متراكمة (متراكمة) يجب أن يتم التوقف عن الارتباط لمدة خمس سنوات متتالية.

النظام المالي

يتم قيد وإثبات العمليات وإعداد القوائم المالية لشركة أولى إنرجي القابضة المحدودة وبعض شركاتها التابعة (الخدمات، الوقود والطيران، القابضة مالطا) من خلال الإدارة المالية بشركة أولى إنرجي للخدمات، ولوحظ الآتي:

- أن أغلب عمليات الدفع الخاصة بشركة أولى إنرجي القابضة تتم عن طريق الحسابات المصرفية لشركة أولى إنرجي للخدمات وتتم تسوية المبالغ بين الشركتين عن طريق تخفيض قيمة القروض المستحقة لصالح أولى إنرجي القابضة.
- تمرير بعض مصروفات الشركة القابضة (مصارييف المكافآت والسفر والإقامة) عن طريق شركة أولى إنرجي للخدمات وذلك على قوة القروض المستحقة للقابضة، بالإضافة إلى إغفال إظهارها وتحميلها بدفعات الشركة القابضة ضمن الحسابات المختصة، الأمر الذي يجعل تلك الحسابات ظاهرة على غير قيمتها الحقيقة.
- التوجيه المحاسبي الخاطئ للعمليات المالية وتحميل السنوات المالية بمصروفات لا تخصها، بالإضافة إلى فتح وإغفال بعض الحسابات من سنة لأخرى وعدم دقة المسمايات الخاصة بها وخاصة تلك التي تتعلق بمصروفات الإدارة التنفيذية ومجالس الإدارة مما يصعب معه إجراء عمليات التحليل والدراسة بالإضافة إلى صعوبة حصر كافة المصروفات وتصنيفها وفقاً لأغراضها للوصول إلى القيم الإجمالية التي يجب أن تتحملها كل شركة على حدة.

- ضعف وصف العمليات المالية المثبتة بالمنظومة وعدم إرفاق المستندات المعززة لها، بالإضافة إلى اكتفاء الإدارة المالية بالمطالبات المقدمة من قبل شركات السفر الخاصة بالحجوزات الفندقة دون إرفاق أي مستند يثبت مطالبة هذه الفنادق.

الإيرادات

- حققت شركة أولى إنرجي القابضة إيرادات خلال سنتي 2021-2022 مبلغ 5,427,271 يورو، 6,892,071 يورو على التوالي، في حين أنها لم تتحقق أي إيرادات خلال سنتي 2019 و2020م، حيث يتم اثبات هذه الإيرادات في دفاتر شركة أولى إنرجي القابضة بموجب الاتفاقيات المبرمة وذلك مقابل الخدمات التي تقدمها الشركة القابضة لشركات المجموعة والشركات التابعة لها على أن تتحمل الشركات المستفيدة من هذه الخدمات التكفلة بالإضافة إلى هامش ربح (8%) ومن خلال أعمال الفحص والمراجعة تبين الآتي:

- جميع هذه الإيرادات مستحقة حيث تبين عدم وجود تحصيل نقدى لها وتم اثباتها كمبالغ مدينة مستحقة على الشركات المستفيدة من الخدمات.
- عدد 12 اتفاقية (عقد)، نصت على أن يعمل بها بأثر رجعي، حيث تصل فترة التطبيق بأثر رجعي إلى مدد تقارب السنة قبل تاريخ الإبرام.
- جل المهام المنصوص عليها في جميع الاتفاقيات تمثل أعمال وأنشطة روتينية يفترض أن يقوم بها العاملين لدى المستفيد من الخدمة، مقابل الأجر (المترتب) الذي يتقاضوه.
- وجود تضارب مصالح حيث لوحظ أن ممثل الطرفان في الاتفاقية (العقد) المبرمة مع شركة أولى إنرجي للخدمات هو نفسه المدير التنفيذي لشركة أولى إنرجي القابضة كممثل للطرف الأول، وعضو منتدب بشركة أولى إنرجي للخدمات كممثلاً للطرف الثاني.
- وجود عدد (2) اتفاقيات تم توقيعها من قبل طرف واحد فقط وهي أولى إنرجي الكاميرون وشركة أولى إنرجي غينيا.

المصروفات الإدارية والتشغيلية

ارتفاع المصروفات الإدارية والتشغيلية لشركة أولى إنرجي القابضة المحدودة، من سنة إلى أخرى حيث بلغت نسبتها ما يقارب (386 %) من مجمل الدخل لسنة 2022م، والجدول التالي يوضحها: (مليون يورو)

2022م	2021م	2020م	2019م
26.579	25.190	13.592	15.918

- قيام مجلس إدارة الشركة السابق بالعمل على تحقيق منافع شخصية لصالح المدير التنفيذي السابق السيد / م، ب، ر، وذلك من خلال قيام مجلس الإدارة بتاريخ 25/06/2021م بتجديد عقد المعنى لمدة 3 سنوات أخرى بنفس الشروط والمقابل المادي قبل انتهاء مدة عقده السابق بـ 4 أشهر، كما تجدر الإشارة إلى أن العقد ينص صراحة على عدم قابليته للفسخ تحت أي ظرف أو لأي سبب من

الأسباب وفي حال تقرر إنهاء أعمال الموظف فإن الشركة ملزمة بسداد كافة مستحقاته المقررة بموجب العقد، وعلى الرغم من ذلك فقد قرر مجلس الإدارة الاستغناء عن خدمات المعنى في شهر سبتمبر 2021م مما ترتب على ذلك تكبد الشركة أعباء بمبلغ 1,400,000 يورو مقابل (3) سنوات عمل دفعت كمستحقات نهاية خدمة.

- قيام مجلس الإدارة السابق بتجاوز اللوائح التنظيمية ومنح مكافآت أداء (BONUS) بقيمة 604,223 يورو عن سنة 2021م لصالح السيد / ف، ط، بصفته مديرًا تنفيذياً لشركة أولى انرجي القابضة المحدودة رغم مباشرته للعمل اعتباراً من تاريخ 12/10/2021م، والمثبتة بدفعات شركة أولى انرجي للخدمات، الأمر الذي يؤكّد قيام المجلس بتحقيق منافع مادية دون وجه حق بالمخالفة البند رقم (8) من لائحة المنافع والتعويضات والتي نصت على أن استحقاق الحصول على برنامج الحوافز السنوي مشروط بمضي مدة عمل للموظف لا تقل عن "ستة أشهر" خلال الفترة المالية المقرر استلام توزيعات عنها مع تقييم أدائه خلال تلك الفترة.
- قيام الإدارة التنفيذية بترتيب تكاليف غير واقعية مقابل تأجير سكن للسيد المدير التنفيذي عن الأعوام 2022م/2023م بقيمة 793,800 درهم إماراتي، 700,000 درهم إماراتي على التوالي تم إيداعها في حسابه الشخصي، علمًاً بأن ما تم صرفه للمدير الحالي عن سنة 2022م مثلاً، يعادل (5) أضعاف متوسط الإيجار السنوي لمدير الشركة السابق والذي يقدر بقيمة (143,345) درهم إماراتي.
- أن عقد الإيجار عبارة عن نموذج مبدئي بقيمة (700,000) درهم إماراتي سنويًا، غير مسجل بموجب شهادة تسجيل رسمية وفقاً للإجراءات المعمول بها بدولة الإمارات.
- قيام المدير التنفيذي بتجاوز الصلاحيات الممنوحة له من خلال إصدار قرار بإعادة تشكيل لجنة الإدارة التنفيذية لتكون برؤاسته وعضوية نائب وأربعة موظفين آخرين، واعتماده من طرفه دون عرضه على مجلس إدارة الشركة والمصادقة عليه.
- قيام لجنة التعويضات والمزايا بتعديل مسمى المقابل المادي الذي تتقاداه لجنة الإدارة التنفيذية من (بدل سكن) ليصبح (علاوة مسؤولية) وذلك لغرض تبرير صرفه لكل من السيد المدير التنفيذي ونائبه وللذان يتضمنان أساساً بدل سكن بموجب العقود المبرمة معهم، الأمر الذي يدل على أن مجلس الإدارة واللجنة المنبثقة عنه قد شاركوا وبشكل مباشر في عملية منح مزايا ومنافع شخصية للإدارة التنفيذية مما أدى إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية والإدارية المترتبة على الشركة، حيث بلغت القيمة المصرفوفة لهذه اللجنة خلال سنتي 2022م/2023م مبلغ 256,553 يورو، 352,086 يورو أي ما يعادل 1,026,212 درهم إماراتي، 1,387,218 درهم إماراتي على التوالي تم تحويلها على حساب علاوات أخرى.
- بلغت القيمة الإجمالية المحمولة على حساب مصاريف فنادق الإدارة العامة خلال سنتي 2022م/2023م مبلغ 272,751 يورو 413,549 يورو على التوالي، وبارتفاع غير مبرر مقارنة بإجمالي ما تم صرفه خلال 2019م/2021م والذي لم يتعد مبلغ

163,459 يورو، ومن خلال أعمال الفحص والمراجعة التي تمت على هذه الحساب تبين الآتي:

- إغفال بيان الغرض من هذه الإقامات وعلاقتها بأنشطة الشركة حيث بلغت قيمة إحدى الفواتير المدفوعة خلال سنة 2023م كمقابل إقامة بفندق (شخص واحد) ولمدة (43 ليلة) مبلغ 192,128 يورو أي ما يعادل 745,267 درهم إماراتي، تم صرفها لصالح شركة بالحصا للسفر وتتجدر الإشارة إلى أن قيمة هذه الفاتورة تمثل نسبة (46 %) من إجمالي قيمة المصارييف المحمولة على حساب فنادق الإدارة العامة حتى تاريخ 30/11/2023م.
- اتباع سياسة استرجاع المصارييف دون وجود ضوابط تنظم نوع وسقف المصاروف المسموح به حيث بلغت القيمة الإجمالية لفواتير الإقامة الفندقية التي تم استرجاعها لصالح أحد الموظفين 50,975 يورو، تمثلت في إقامات بأفخم الفنادق العالمية خلال سنة 2023م.
- قيام الإدارة التنفيذية بصرف مبالغ باهظة مقابل تنظيم اجتماعات مجلس الإدارة ومصاريف تنقلهم وحجوزاتهم الفندقية والجدول التالي يوضح التكاليف الإجمالية والتي دفعت لصالح شركة بالحصا للسفر مقابل تنظيم إحدى الاجتماعات المنعقدة بدولة تركيا خلال شهر مارس 2023م:

نوع المصاروف	ر.م	القيمة (درهم إماراتي)
إقامة بفنادق	1	124,025
قاعة اجتماعات لمدة يومين	2	22,400
تنقلات داخل أسطنبول	3	40,200
غسيل، مأكولات، مشروبات	4	105,904
الإجمالي		292,529

- قيام الإدارة التنفيذية بصرف مبلغ 64,845 يورو خلال عامي 2022م/2023م مقابل هواتف وساعات وأدوات الكترونية أخرى لصالح أعضاء مجلس إدارة الشركة.
- قيام الإدارة التنفيذية بدعم أندية ليبية تقع خارج النطاق الجغرافي لأعمال شركات أولى انرجي وترتيب تكاليف تتنافى مع مفهوم المسؤولية والرعاية الاجتماعية تفاصيلها كالتالي:

البيان	القيمة
توريد معدات وملابس رياضية - أندية ليبية	635,636 درهم إماراتي
دعاً لـأندية ليبية	149,063 دولار

- قيام الإدارة التنفيذية بصرف مبلغ 33,824 يورو لصالح شركة بالحصا للسفر والسياحة وذلك مقابل تنظيم حضور أشخاص مجهولي الهوية لفعاليات كأس العالم "قطر" 2022م.
- تمتلك الشركة عدد ثلاثة بطاقات مصرافية تستخدم في سداد مصاريفات التبرير لدى كل من (المدير العام -مساعدة المدير العام -رئيس قسم المحاسبة)، وبلغت إجمالي المبالغ المصرفوفة من خلال هذه البطاقات لسنة 2023م وفقاً للبيانات

المستخرجة بتاريخ 10/01/2024م، ما يزيد عن 1,000,000 درهم اماراتي ومن خلال الفحص والمتابعة تبين التالي:

- لا يوجد فصل بين الاختصاصات حيث يقوم السيد رئيس قسم المحاسبة بعملية الدفع من البطاقة التي بعهده كما يقوم بعمليات التسجيل المحاسبي علاوة على أنه المعنى بوضع سقف للمبالغ المتاحة صرفها باستخدام البطاقات، ومتابعة السقف المحدد من فترة لأخرى، وفقاً لسياسة استخدام البطاقات المصرفية بالشركة.
- دفع مبالغ عن اشخاص غير عاملين بالشركة، حيث تبين دفع ما قيمته 5,155 درهم اماراتي، عن مديرية الادارة القانونية بشركة الادارة الخاصة بشركة أولى انرجي القابضة مقابل إقامة فندق كيمبنسى -مول الامارات، بالإضافة إلى وجبات وخدمات غرف أثناء الإقامة.

برنامج الحوافز السنوي (مكافآت الأداء)

- قيام مجلس الإدارة السابق خلال سنة 2019 بإجراء تعديلات على سياسة المنافع والتعويضات أدت إلى تغيير الوعاء الذي تحسب على أساسه مكافأة الأداء دون اعتماده من الجمعية العمومية للشركة والمتمثل في مجلس إدارة لاب موريشيوس ليصبح الوعاء بعد التعديل هو الدخل قبل خصم الفوائد والضرائب والاهلاكات والاطفاء حيث كانت سابقاً تحسب على صافي الدخل بعد خصم الفوائد والضرائب والاهلاكات مما أدى بشكل مباشر إلى استنزاف الأرباح وتدني مستوى عوائد (شركة أولى انرجي القابضة وشركاتها التابعة بدولة الإمارات) والجدول التالي يوضح قيمة مكافأة الأداء خلال السنوات 2020، 2021، 2022 م:

2022	2021	2020
4,404,068 يورو	3,800,729 يورو	2,856,321

- بلغت نسبة إجمالي القيم الممنوحة في شكل حواجز أداء ما يعادل (98%) من صافي نتيجة مجموعة أولى انرجي (الشركة القابضة وشركاتها التابعة) خلال سنة 2022م، في حين لم تتعد قيمة مكافآت الأداء قبل إجراء التعديل على لائحة المنافع والتعويضات ما نسبته (1.5%) من صافي النتيجة وبقيمة لم تتعد 1,000,000 يورو في السنة

السنة المالية	نتيجة نشاط المجموعة باليورو	قيمة مكافآت الأداء باليورو	نسبة المكافآت إلى نتيجة النشاط
2020	26,037,000	6,983,447	% 27
2021	29,163,000	9,896,565	% 34
2022	10,057,000	9,923,899	% 98

عقود الموظفين والمستشارين

- إبرام عقود لبعض الموظفين لمدد زمنية طويلة مما قد يضع الشركة أمام مخاطر مرتفعة تمثل في دفع مستحقات نهاية الخدمة في حال تم إنهاء مثل هذه العقود حيث بلغت مدة عقد السيد مدير إدارة العمليات والتداول 15 سنة.

- قيام الشركة بالتعاقد مع عدد 3 مستشارين بمقابل مالي مرتفع دون بيان الغرض من التعاقد مع المعينين والأعمال التي قاموا بها خلال فترة عملهم بالشركة، حيث وصلت قيمة المقابل المادي لأحد المستشارين مبلغ 60,000 درهم إماراتي شهرياً.
- قيام مدير العمليات والتداول بالشركة بإبرام عقدين لأحد المستشارين، العقد الأول كممثل عن شركة أولى إنرجي للخدمات والعقد الثاني بذات الصفة عن شركة أولى إنرجي للتزويد.

شركة أولى إنرجي للخدمات

وهي إحدى الشركات التابعة لشركة أولى إنرجي القابضة وتمارس أعمالها من دولة الإمارات ويتمثل نشاطها الرئيسي في تقديم الاستشارات الإدارية والمشورة الوظيفية، وخدمات الدعم الفنية والمهنية وغيرها من خدمات الدعم المتعلقة بتسويق الوقود ومواد التشحيم والتخصصيات البترولية والتكثير والتزويد.

ومن خلال إجراءات الفحص والمراجعة التي طبقت على المصروفات التشغيلية والإدارية لشركة أولى إنرجي للخدمات تبين الآتي:

- قيام الشركة بالاستغناء عن خدمات (8) موظفين نتيجة تغيير "الإدارة العليا للشركة" وتعيينها لموظفيين جدد حيث تبين قيام الشركة بمنح الاشخاص الذين تم إنهاء عقودهم مقابل مالي تحت مسمى (ex-Gratia) يتم تقديمه جزافياً من قبل إدارة الموارد البشرية وغير منظم بموجب قرارات أو لوائح داخلية خاصة بالشركة يتم اضافتها لمستحقاتهم المالية المقررة بموجب القانون الإماراتي عند انهاء أعمالهم حيث بلغت القيمة الإجمالية المقررة قانوناً لعدد (8) موظفين 720,651 درهم إماراتي عن سنة 2022م بينما بلغ إجمالي المقابل المالي المسمى (ex-Gratia) والممنوح لعدد (3) موظفين دون غيرهم 3,537,610 درهم إماراتي مما أسهم بشكل مباشر في ارتفاع مصروفات الشركة، وفيما يلي بيان تفصيلي بهذه القيمة عن سنة 2022م بالإضافة إلى عدد (2) موظفين منتفعين خلال عام 2023م:

ر.م	الاسم	التاريخ	القيمة
1	م. ب. س.	2022-2-14	320,616 درهم
2	ال. ال.	2022-4-15	3,048,267 درهم
3	و. ب. لا.	2022-9-27	168,727 درهم
4	ط. ع. ال.	2023-1-31	400,937 درهم
5	ص. ال	2023-11-13	125,076 يورو

- قيام الشركة بصرف مبلغ 80,000 دولار أي ما يعادل 294,500 درهم إماراتي خلال سنة 2023م كمكافآت لأعضاء لجنة التحقق من أداء شركة أولى إنرجي القابضة المحدودة المكلفة من قبل محفظة ليبيا أفريقيا، حيث تبين من خلال أعمال الفحص والمراجعة استلام كامل القيمة نقداً من قبل المدير التنفيذي لشركة أولى إنرجي القابضة وإثباتها دفترياً لصالح الموظفين الآتي ذكرهم دون وجود أي مستندات تثبت استلام المعينين القيمة وبيانها كالتالي:

القيمة	الاسم	ر.م
10,000 دولار	ب، ع، س	1
10,000 دولار	ع، ب، ن	2
10,000 دولار	ر، ال	3
10,000 دولار	ر، ال	4
10,000 دولار	ف، أ، ج	5
10,000 دولار	ن، ق	6
10,000 دولار	ف، ب، ع	7
10,000 دولار	س، ق	8
80,000	الإجمالي	

- قيام الشركة بدفع مبلغ 109,655 درهم إماراتي لصالح شركة بالحصا للسفر مقابل تنظيم اجتماع مجلس إدارة الشركة المنعقد بتركيا بتاريخ 16/12/2021م حيث تبين من خلال أعمال الفحص والمراجعة أن نسبة (48.32%) من قيمة المطالبة المالية لشركة بالحصا وبمبلغ وقدره 316,532 درهم إماراتي كان لصالح "شخص واحد" مقابل إقامته الفندقية لمدة (24) ليلة بالإضافة إلى مأكولات ومشروبات وخدمات ترفيهية أخرى والتي بيان تفصيلي بها:

نوع المصروف	ر.م
إقامة فندقية لمدة (24) ليلة	1
حفل رأس السنة الميلادية	2
خدمات غرف، وجبات، خدمات أخرى	3
الإجمالي	316,532

- تحويل الشركة بمصاريف إقامة وتنقل للسيد المدير التنفيذي بدولة تركيا لمدة (12) يوماً دون بيان علاقتها بأنشطة الشركة أو تحديد الغرض منها كما لم توضح الفاتورة أو المرفقات المعززة عدد الأشخاص المستفيدين من الإقامة، وقد بلغت إجمالي قيمة الفاتورة المقدمة من قبل شركة بالحصا للسفر المؤرخة في 30/09/2022م مبلغ 382,130 درهم إماراتي والتي بيان بتفاصيلها:

البيان	ر.م
إقامة بمدينة أنطاليا	1
فيلا سلطان (8-10/7-30)	
فيلا قوتف (8-5/7-30)	
إقامة بمدينة اسطنبول	2
مصاريف إضافية أخرى	
فيلا سلطان (8-12/8-10)	
مصاريف بمدينة أنطاليا	3
مصاريف إضافية أضافية	
مصاريف بمدينة أنطاليا	
الإجمالي	382,130

- قيام الشركة بدفع مبلغ 141,125 درهم إماراتي بتاريخ 28/09/2023م لصالح شركة بالحصا للسفر مقابل تكاليف رحلة لمدة (4) أيام للسيد المدير التنفيذي خلال شهر 6 لدولة أمريكا والتي تفاصيل القيمة المدفوعة:

نوع المصروف	ر.م
تناول درجة أولى	1
إقامة لمدة 4 أيام	2

القيمة بالدرهم الإماراتي	نوع المصروف	ر.م
36,500	تنقل	3
19,300	مأكولات ومشروبات	4
141,125	الإجمالي	

- التوسع في مصاريف الاتصالات التي يتمتع بها موظفي الشركة حيث بلغت فواتير بعض الموظفين ما يفوق 2,900 درهم إماراتي أي ما يعادل 800 دولار، وبمتوسط مصاريف شهرية ما يفوق 22,000 درهم إماراتي وقد بلغ متوسط المصاريف سنوية لفواتير الاتصالات التي دفعتها الشركة ما قيمته 264,000 درهم إماراتي أي ما يعادل 73,000 دولار.

شركة أولى إنرجي للتزويد / OLA Energy Supply

تعتبر شركة أولى إنرجي للتزويد إحدى الشركات المملوكة لمجموعة أولى إنرجي القابضة المحدودة بنسبة (100%)، حيث تأسست الشركة عام 2010م، برأس مال وقدره 12,000,000 دولار، وتمارس نشاطها في مجال شراء وبيع النفط الخام بالإضافة إلى شراء احتياجات الشركات التابعة للمجموعة من المحروقات والزيوت، ومن خلال أعمال الفحص والمراجعة تبين الآتي:

- ضعف الجدوى الاقتصادية من عمليات الشركة في شراء وبيع النفط الخام حيث تحقق شركة أولى للتزويد هامش ربح متذبذب وبمعدل 10 سنوات عن كل برميل نفط خام يتم شرائه وبيعه للعملاء.
- يشكل متوسط تكلفة المبيعات ما نسبته (99%) من إجمالي مبيعات الشركة خلال السنوات من 2019م وحتى 2022م كما انخفضت مبيعات الشركة خلال سنة 2023م عن سنة 2022م بنسبة 48% وبقيمة 816,752,443 دولار.
- تجاوز إدارة العمليات والتداول لصلاحياتها وعدم تقديرها بالتعليمات الصادرة حيث تبين قيامها ببيع شحنة نفط خام خلال النصف الثاني من سنة 2023م بقيمة تفوق 50,000,000 دولار دون أي خطاب ضمان وذلك لصالح شركة تم تأسيسها مؤخرًا تحمل اسم (Petroxi DMCC) مسجلة في دبي.
- تبين أن عمال النفط الخام لا يتم تحديدهم من قبل شركة أولى إنرجي للتزويد وإنما يتم عن طريق المؤسسة الوطنية للنفط (NOC) الأمر الذي يقيد صلاحيات شركة التزويد ويتعارض مع الهدف الأساسي من إنشائها كما يحرم الشركة من الاستفادة من أفضل العروض.
- انفرد رئيس مجلس إدارة الشركة بصفته المدير التنفيذي للمجموعة بالقرارات الخاصة بعمليات الصرف.
- جمع مدير عام شركة أولى إنرجي للتزويد بين وظيفته كمدير عام للشركة مع وظيفة مدير المالية والمحاسبة بالشركة.

- شغل السيد (M.L) لوظيفة مدير الأعمال الإقليمي للإقليم الشمالي ووظيفة مدير الأعمال الإقليمي لإقليم الوسط والإقليم الغربي للمجموعة بالإضافة إلى وظيفته كمدير للعمليات بالشركة.

- قيام مجلس الإدارة السابق لشركة أولى انرجي للتزويد بالموافقة على المقترن المقدم من المدير التنفيذي السابق للمجموعة، بشأن مشروع استخدام منصة شركة موکو السويسريّة العاملة في مجال بيع وشراء النفط، وذلك بهدف تنفيذ عمليات شركة أولى انرجي للتزويد ومن خلال أعمال الفحص والمراجعة تبين وجود تصرفات تشير إلى حالات تعارض مصالح في العمليات المنجزة بواسطة شركة موکو السويسريّة وعدم وضوح وشفافية الاتفاقيات المبرمة معها ذكر منها الآتي:

- تمول شركة موکو السويسريّة بقيمة 10,000,000 دولار، لتسير أعمالها على أن يتم استرداد المبلغ عند إنهاء عقد الشراكة أو مضي 5 سنوات كحد أقصى— بموجب اتفاقية قرض موقعة بين الطرفين وبموافقة مجلس إدارة شركة أولى انرجي للتزويد.
- تحجيم نطاق عمليات شركة أولى انرجي للتزويد وحصرها في عمليات توريد الزيوت ومعاملات المؤسسة الوطنية للنفط وتكييف شركة موکو السويسريّة بموجب اتفاقية موقعه بتاريخ 06/10/2020م بين شركة أولى انرجي القابضة وشركة موکو السويسريّة تتضمن تشكيل فريق عمل مشترك يعمل تحت مظلة شركة موکو.
- عدم بيان كيفية حساب نتيجة عمل الفريق المشترك وكذلك العائد المالي من الاتفاقية كما أنه لا توجد لدى شركة إنرجي للتزويد أي محاضر أو تقارير للجنة الإدارة المشتركة المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة.
- تبين أن بعض موظفي شركة أولى انرجي للتزويد يمتلكون بريد الكتروني بإسم شركة موکو وأخر خاص بشركة أولى انرجي للتزويد، كما تبين وجود مراسلات بين هذه الحسابات عن طريق نفس الموظفين وذلك بسبب الجمع بين وظيفتهم في فريق العمل المشترك ومهامهم في شركة أولى للتزويد وبشكل يؤكد وجود حالات تعارض مصالح وغياب كامل للضوابط الرقابية
- التأخر في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد شركة موکو السويسريّة من قبل شركة أولى القابضة أو شركة أولى للتزويد بشأن الخسائر التي تكبدتها شركة أولى إنرجي المغرب نتيجة فشل شركة موکو السويسريّة في توفير شحنات الوقود المتفق عليها لصالح شركة أولى المغرب خلال شهر أكتوبر 2021م وشحنات النصف الأول من سنة 2022م بحجة العمل على استرداد قيمة القرض الممنوح للشركة المعنية قبل البدء في أي إجراءات بالخصوص.

الشركة الليبية للاستثمارات الأفريقية (لايكو)

تأسست الشركة الليبية للاستثمارات الأفريقية (لايكو) The Libyan African Investment Company (LAICO) بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم (660) لسنة 1990م وتحوّل ملكيتها بالكامل لمحفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار، وحدد رأس مال الشركة بقيمة 1,028,725,000 دينار. وتتولى الشركة ممارسة نشاطها

واستثمار أموالها داخل الدولة الليبية، بالإضافة إلى بعض الدول الأفريقية وباقى دول العالم في قطاع الاستثمارات العقارية، والفندقية والسياحية والزراعية، وغيرها من الأنشطة في المجالات ذات الجدوى الاقتصادية السليمة وبما يسهم في تنمية موارد الاقتصاد الوطنى وتنويعها.

الجمعية العمومية

- عدم إعتماد الهيكل التنظيمي بالإضافة إلى عدم إعتماد عدد من اللوائح المالية والإدارية للشركة بالمخالفة للمادة رقم (163) من قانون النشاط التجارى رقم (23) لسنة 2010م والمادة (18) من النظام الأساسي المعدل للشركة.
- عدم التجديد لأعضاء مجلس إدارة الشركة أو إستبدالهم بإعتبار أن المدة القانونية قد انتهت بالمخالفة للمادة رقم (174) من قانون النشاط التجارى رقم (23) لسنة 2010م والمادة (22) من النظام الأساسي المعدل الفقرة (ب).

هيئة المراقبة بالشركة

- إنتهاء المدة القانونية لهيئة المراقبة لشركة لايكو وإستمرار أعضاء الهيئة في ممارسة مهامهم دون وجود قرار من الجمعية العمومية بتجديدهم بالمخالفة لنص المادة رقم (198) من قانون النشاط التجارى رقم (23) لسنة 2010م والمادة رقم (33) من النظام الأساسي المعدل.

مجلس الإدارة

- التأخير في إعداد الشركة للقوائم المالية المجمعة للسنوات (2021-2022-2023).
- بالمخالفة للمادة رقم (254) من قانون النشاط التجارى رقم (23) لسنة 2010م.
- عدم قيام مجلس الإدارة بدوره في معالجة المشاكل القائمة على الشركات التابعة، والتي تتکبد أغلبها خسائر سنوية متتالية والتي وصل البعض منها لأكثر من خمسة سنوات خصوصاً الشركات التي تظهر حقوق ملكيتها بالقييم السالبة بسبب التأکل المستمر لرأس مالها، وعلى سبيل مثال لا للحصر- الشركات العاملة بدولة غينيا بيساو، برازافيل، فندق بحيرة فكتوريا.
- القروض الممنوحة للشركات التابعة تفتقر إلى الاتفاقيات والضمادات، بما في ذلك القرض الممنوح للشركة الأفريقية للتجارة الدولية - غامبيا بقيمة 500,000 دولار، مما يجعل احتمالية تحصيل هذه القروض ضعيفة للغاية.
- عدم قيام مجلس إدارة شركة لايكو بمعالجة الملاحظات السابقة الواردة بتقارير ديوان المحاسبة والأخذ بتوصياته.

الأداء المالي

يوضح الجدول التالي ملخص بنتيجة النشاط للشركة عن السنوات (2021، 2022، 2023م):

البيان	2021	2022	2023م
إجمالي الإيرادات	21,771,353	19,221,976	18,229,453
إجمالي المصروفات	31,048,489	18,033,186	10,670,693

البيان	2021	2022	2023
أرباح وخسائر سعر الصرف	4,853	-265,409	24,934,509
نتيجة النشاط	-9,272,281	923,379	32,493,269

ومن خلال الفحص لوحظ الآتي:

- إنخفاض إجمالي الإيرادات بقيمة 3,541,900 دينار خلال السنوات (2021م – 2023م) وعلى الرغم من أن نتيجة نشاط الشركة خلال سنة 2023م كانت أرباح إلا أنه ما نسبته 77% منها كانت أرباح تغير في أسعار الصرف وليس من النشاط الرئيسي للشركة.
- بلغ رأس المال العامل للشركة ما قيمته 71,582,219 دينار خلال سنة 2023م وهو ما يشير إلى صعوبة على سداد التزامات الشركة وتمويل أنشطتها التشغيلية.
- الاحتياطي القانوني للشركة بلغ ما قيمته 9,267,849 دينار وهو يمثل 1% تقريباً من رأس مال الشركة، بالمخالفة لنص المادة رقم (43) الفقرة (1) من النظام الأساسي.
- وجود معلمات بمصرف الواحة وترجع لسنوات سابقة بقيمة إجمالية 37,021 دينار نتيجة خطأ صادر عن مصرف الواحة ولم يتم معالجتها حتى تاريخ إعداد التقرير.
- وجود مبالغ مخصومة من حساب الدينار بالمصرف الليبي الخارجي غير مثبتة بالدفاتر وترجع لسنوات سابقة من سنة 2014م إلى سنة 2017م بقيمة إجمالية قدرها 38,989,801 دينار، بالرغم من مراسلة الشركة للمصرف بتزويدها بالمعاملات التي تم إصدارها من طرف الشركة إلا أنه لم يتم الرد.
- عدم إعداد مذكرات التسوية لحساب بنك تونس العربي الدولي والذي يظهر بقيمة سالبة تبلغ 6,633 دينار
- تأخر الإدارة المالية في إتخاذ الإجراءات اللازمة لشطب قيمة بعض المساهمات والشركات غير العاملة من دفاتر الشركة، بالرغم من وجود قرارين من مجلس الإدارة رقم 44 لسنة 2022م ورقم 30 لسنة 2023م والذي منح الموافقة لشطب بعض المساهمات والشركات غير العاملة وهي:

اسم الشركة	لا يوجد	صفر	الأصول	ناتج التصفية	القيمة الظاهرة دينار
شركة فزان للتجارة	لا يوجد	صفر			7,196
الشركة الليبية النigerية للإستثمار	لا يوجد	صفر			9,714
الشركة الأفريقية للتجارة والإستثمار دي	لا يوجد	صفر			29,916
شركة النهر الأفريقي بي	لا يوجد	صفر			104,242
شركة الدولية للخدمات تونس	لا يوجد	صفر			74,420

إدارة المساهمات والتقييم

- غياب المعلومات والبيانات عن بعض المساهمات من حيث رأس المال المدفوع والمصرح به ونتائج نشاطها للسنة المالية 2022م وبعض السنوات السابقة، ومن أمثلة ذلك البيانات المتعلقة بشركة إفربمكس للملاحة لايكو السنغال، أفرمبكس المحدودة لايكو غينيا كوناكري.

- خروج الشركة الوطنية للبناء والإسكان عن سيطرة إدارة الشركة وتجميد دور الشركة الليبية للاستثمارات الأفريقية في هذه المساهمة وإيقاف التعامل والتواصل مع الجانب الليبي من طرف الجانب الأوغندي الذي استفرد بإدارة شؤون الشركة.

الشركات التابعة

شركة إنسامبل القابضة

- تكبد الشركة خسائر متتالية خلال الخمس سنوات الماضية من 2018م إلى 2022م، حيث بلغت قيمة الخسائر في 2018م 161,143,419 راند أفريقي في حين بلغت خلال سنة 2019م 58,540,069 راند أفريقي، بينما بلغت خلال عام 2020م 161,526,652 راند أفريقي، في حين بلغت خلال عام 2022م 43,0007,144 راند أفريقي.

- إنخفاض العائد على حقوق المساهمين خلال السنوات 2021م، 2022م، 2023م إلى معدلات سلبية بلغت ما نسبته -9%، -12%، -17% على التوالي.

- عقد تشغيل الفندق يعود إلى سنة 1999م، حيث يشوب هذا العقد كثير من المواد المشبوهة أهمها عدم إجازة فسخ العقد طالما أن الفندق يحقق 10% من تكلفة إقتناء الفندق (161 مليون راند) في العشرين السنة الأولى من العقد و9% في الفترات اللاحقة.

- يعتبر الأداء التشغيلي لفندق مايكل أنجلو دون المتوسط خلال الخمس سنوات التي سبقت جائحة كورونا مقارنة بفندق راديسون بلو والذي حقق معدلات أداء تشغيلي في نفس الفترة تتجاوز 43%， ويرجع ذلك إلى إرتفاع المصروفات التشغيلية للفندق.

شركة سلجيديا

- تمتلك الشركة الليبية للاستثمارات الأفريقية نسبة 75% من رأس المال الشركة مقابل 25% للجانب الغيني، إلا ان الحكومة الغينية اصدرت مرسوم رئاسي يقضي بحل شركة سلجيديا وأيلوله كافة أصولها إلى شركة أخرى تمتلكها الحكومة الغينية ولازالت القضية متناولة لدى المحاكم.

- أن الشركة تواجه العديد من الالتزامات مستحقة السداد والمتمثلة في (أتعاب المحامين، مصاريف قانونية لتنفيذ قرار المحكمة، مستحقات عمالية، ديون الموردين) حيث تبلغ قيمتها الإجمالية 1,362,000 دولار تقريبا.

- عدم السيطرة القانونية على أجزاء كبيرة من المزرعة وإهمالها مما أدى إلى حيازة عدة جهات لأجزاء كبيرة منها دون سند قانوني.

- عدم وجود كادر إداري حقيقي من الجانب الليبي باستثناء المدير العام.

شركة لايكو زامبيا

- التأكل المستمر في رأس مال الشركة، حيث انخفضت قيمة المساهمة من 93,200,376 كواشاً أي ما يعادل 9,320,037 دولار خلال سنة 2018م إلى

ـ 49,004,463 كواشا، أي ما يعادل 2,722,470 دولار خلال سنة 2022م، أي ما ينخفض قيمته 44,195,913 كواشا وما يعادل 6,597,567 دولار، وفقاً لأسعار الصرف الموجودة في تقرير إدارة الاستثمار وإرتفاع الخسائر المتراكمة التي تتکبدها الشركة والتي بلغت حوالي 5 أضعاف رأس المال.

- إنخفاض إجمالي إيرادات الشركة بقيمة 2,898,978 كواشا وبما يعادل 199,366 دولار، حيث بلغت خلال سنة 2022م 8,824,295 كواشا أي ما يعادل 490,238 دولار، في حين بلغت في سنة 2021م 11,723,273 كواشا أي ما يعادل 689,604 دولار، ووفقاً لأسعار الصرف الموجودة في تقرير إدارة الاستثمار، أي بنسبة إنخفاض بلغت حوالي 25%.

- تکبد الشركة خسائر متتالية خلال الخمس سنوات السابقة (2018م، 2022م) حيث بلغت الخسائر ما قيمته 19,197,966 كواشا، أي ما يعادل 1,417,417 دولار، وذلك بسبب إرتفاع قسط الاحلاك السنوي نتيجة تكلفة الإقتناه العالية للأصول.

شركة ماليبا

- عدم قدرة شركة ماليبا على سداد الديون المستحقة والمتمثلة في (الالتزامات الموردين، التزامات بنكية، التزامات عمالة محلية، التزامات أخرى) والبالغ قيمتها 1,332,000 دولار.

لايكو تشاڈ

- بلغت الخسائر المتراكمة للشركة خلال سنة 2022م ما قيمته 41,765,711,881 فرنك سيفا أي ما يعادل 68,022,332 دولار، وبما نسبته 84% من رأس المال وفقاً لأسعار الصرف المصرح بها في تقرير إدارة الاستثمار.

- إنخفاض قيمة المساهمة خلال السنوات السابقة (2018م، 2022م) حيث بلغت قيمة الإنخفاض 11,348,367,062 فرنك سيفا وبما يعادل 20,692,881 دولار، وبما نسبته 60% وفقاً لأسعار الصرف المصرح بها في تقرير إدارة الاستثمار.

- تکبدت الشركة خسائر متتالية خلال الخمس السنوات السابقة من 2018م إلى 2022م، حيث بلغت ما قيمته 15,473,651,212 فرنك سيفا وبما يعادل 27,109840 دولار وفقاً لأسعار الصرف المصرح بها في تقرير إدارة الاستثمار.

- عدم سداد الديون السيادية المتراكمة (الضممان، الضرائب) المستحقة على الفندق والبالغ قيمتها 3,811,000 يورو تقريباً ما نسبته 51% من إجمالي التزاماتها.

شركة لايكو أوغندا - فندق بحيرة فكتوريا

- بلغت الالتزامات المتداولة 3 أضعاف الأصول المتداولة وهو ما يشير إلى ضعف مؤشرات السيولة وعدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها القائمة نتيجة العسر المالي.

- تکبد الشركة خسائر تشغيلية من سنة 2019م إلى سنة 2022م بقيمة إجمالية بلغت 7,474,679,000 شلن أوغندي أي ما يعادل 2,038,198 دولار وفقاً لأسعار الصرف المصرح بها في تقرير إدارة الاستثمار.

شركة لايكو تزانيا - فندق بحاري بيتش

- تکبد الشركة خسائر سنوية متتالية خلال السنوات من سنة 2018م إلى سنة 2022م ما قيمته 15,151,307,000 شلن تزاني أي ما يعادل 6,568,312 دولار وفقاً لأسعار الصرف المصرح بها في تقرير إدارة الاستثمار وذلك بسبب إرتفاع قسط الاعلاك السنوي نتيجة تكلفة الإقتناء العالية للأصول.

- بالرغم من معالجة المركز المالي للشركة في سنة 2022م، بلغت الخسائر ما قيمته 59,523,782,000 شلن تزاني أي ما يعادل 25,590,619 دولار وبنسبة 85% من رأس المال.

- تراكم الديون السيادية وعدم قدرة الشركة على سدادها، حيث بلغت قيمة الخسائر ما قيمته 35,657,635,680 شلن تزاني، أي ما يعادل 14,765,006 دولار وما نسبته 48% من إجمالي التزاماتها وفقاً لأسعار الصرف المصرح بها في تقرير إدارة الاستثمار وذلك بسبب إرتفاع قسط الاعلاك السنوي نتيجة تكلفة الإقتناء العالية للأصول.

- إنخفاض قيمة إجمالي أصول الشركة من 20,694,514,000 شلن تزاني أي ما يعادل 9,088,499 دولار خلال سنة 2018م إلى 16,171,218,000 شلن تزاني أي ما يعادل 6,952,372 دولار في سنة 2022م، أي ما قيمته 4,523,296,000 شلن تزاني وبما يعادل 2,136,127 دولار وفقاً لأسعار الصرف المصرح بها في تقرير إدارة الاستثمار وذلك بسبب إرتفاع قسط الاعلاك السنوي نتيجة تكلفة الإقتناء العالية للأصول.

- تراكم ديون الموردين وعدم قدرة الشركة على سدادها في تاريخ إستحقاقها حيث بلغت بتاريخ 9/30/2023م ما قيمته 38,629,105,320 شلن تزاني، أي ما يعادل 15,995,488 دولار وما نسبته 52% نتيجة تجاوزات المدير العام السابق /أ، إل، وسيطرته على الشركة.

شركة لايكو تونس والشركات التابعة لها

- تکبد الشركة خسائر تقدر بمبلغ 1,612,040 دينار تونسي. أي ما يعادل 520,012 دولار خلال عام 2022م مقارنة بـ 704,552 دينار تونسي أي ما يعادل 251,625 دولار خلال العام 2021م، أي بنسبة ارتفاع تجاوزت 128% وذلك نتيجة زيادة مصروفات مرتبات واتعاب ومراجعين خارجين بناء على تعليمات المؤسسة الليبية للاستثمار بإعداد القوائم المالية المجمععة حسب النظام المحاسبي IFRS.

- الانخفاض الشديد لإجمالي إيرادات الشركة، حيث بلغت خلال سنة 2022م 4,544,391 دينار تونسي أي ما يعادل 924,291 دولار مقارنة بمبلغ 4,544,391

- دينار تونسي—أي ما يعادل 1,622,996 دولار خلال سنة 2021م، أي بنسبة إنخفاض تجاوزت 36%.
- بلغت الإلتزامات المتداولة نحو 6 أضعاف الأصول المتداولة الأمر الذي يشير إلى عدم القدرة على سداد الإلتزامات القائمة.
 - بلغت الخسائر المتراكمة أكثر من 50% من رأس المال لجميع الشركات التابعة لشركة لايكو تونس ويرجع ذلك نتيجة الإهلاكات واغلاق فندق لايكو جربة من سنة 2015م لغاية سنة 2018م.
 - تكبد شركة السياحة والمؤتمرات (STC) التي تدير أكبر الأصول لخسائر متتالية خلال آخر خمس سنوات من 2018م إلى 2022م حيث بلغت ما قيمته 117,291,783 دينار تونسي—ما يعادل 43,997,953 دولار ويرجع ذلك نتيجة الإهلاكات واغلاق فندق لايكو جربة من سنة 2015م لغاية سنة 2018م.
 - تكبدت شركة لايكو تونس خسائر مساهمات بلغت 1,511,848 دينار تونسي—أي ما يعادل 487,692 دولار في 31/12/2022م وذلك نتيجة تصفيه شركة لايكو تونس للخدمات الدولية وخسارة كامل رأس المال.

لايكو برازافيل

- تكبدت الشركة خسائر متتالية خلال الخمس السنوات الماضية من سنة 2018م إلى سنة 2022م، حيث بلغت قيمة الخسائر 10,779,173,254 فرنك سيفاً أي ما يعادل 18,568,543 دولار وفقاً لأسعار الصرف المصرح بها في تقرير إدارة الاستثمار وذلك بسبب إرتفاع قسط الاحلاك السنوي نتيجة تكلفة الإقتناه العالية للأصول.
- إنخفاض إجمالي الأصول من 32,181,733,847 فرنك سيفاً أي ما يعادل 57,880,816 دولار خلال سنة 2018م إلى 23,287,950,311 فرنك سيفاً أي ما يعادل 37,320,433 دولار خلال سنة 2022م بما قيمته 8,893,783,536 فرنك سيفاً وبما يعادل 20,560,383 دولار، أو ما نسبته 27.6% وفقاً لأسعار الصرف المصرح بها في تقرير إدارة الاستثمار وذلك بسبب إرتفاع قسط الاحلاك السنوي نتيجة تكلفة الإقتناه العالية للأصول.
- تأكل مستمر في قيمة المساهمة خلال السنوات السابقة (2018م إلى 2022م) حيث بلغت في 31/12/2022م ما قيمته 6,136,906,639 فرنك سيفاً وبما يعادل 9,834,786 دولار، بإنخفاض قدره 14,605,356 دولار وفقاً لأسعار الصرف المصرح بها في تقرير إدارة الاستثمار.
- بلغت الأصول المتداولة ما نسبته 0.02% من الإلتزامات المتداولة وهو مؤشر على عدم قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل نتيجة العسر المالي.
- بلغت الخسائر المتراكمة ما قيمته 5,169,023,851 فرنك سيفاً وبما يعادل 8,283,692 دولار في سنة 2022م وبما يزيد عن 100% من رأس المال وفقاً لأسعار الصرف المصرح بها في تقرير إدارة الاستثمار.

شركة لايكو لاب للاستثمار المحدودة السودان

- قيام الحكومة السودانية بسحب أرض مشروع غرب القولد بمساحة تقارب 70 ألف هكتار بقيمة تقدر بـ 140 مليون دولار، خصصت للشركة كجزء من ديون الخزانة العامة ومصرف ليبيا على السودان قبل أن يتم استلامها وتم ضمها إلى إدارة سد مروي، ولم تمنح الشركة أي بدائل حتى تاريخه.

لايكو غينيا بيساو

- إنخفاض قيمة إجمالي أصول الشركة من 20,415,371,081 فرنك سيفاً أي ما يعادل 36,718,293 دولار خلال سنة 2018م إلى 107 فرانك سيفاً أي ما يعادل 23,123,755 دولار خلال سنة 2022م أي بقيمة إنخفاض بلغت 5,986,147,874 فرانك سيفاً وبما يعادل 13,594,538 دولار، أو ما نسبته 29% تقريباً وفقاً لأسعار الصرف المصرح بها في تقرير إدارة الاستثمار.

- تأكّل مستمر في قيمة المساهمة وإنخفاضها إلى معدلات سلبية خلال السنوات السابقة (2018م - 2022م) حيث تظهر نتائج أداء الشركة في سنة 2022م حقوق ملكية بقيم سالبة مقدارها 12,676,856,804 فرنك سيفاً أي ما يعادل 20,315,475 دولار وفقاً لأسعار الصرف المصرح بها في تقرير إدارة الاستثمار.

- تکبد الشركة خسائر متتالية خلال الخمس سنوات السابقة من 2018م إلى 2022م، حيث بلغت ما قيمته 7,627,395,912 فرنك سيفاً وبما يعادل 13,246,665 دولار وفقاً لأسعار الصرف المصرح بها في تقرير إدارة الاستثمار وذلك بسبب إرتفاع قسط الاحلاك السنوي نتيجة تكلفة الإقتناء العالية للأصول.

- بلغت الأصول المتداولة ما نسبته 0.03% من الإلتزامات المتداولة، وهو ما يشير إلى ضعف مؤشرات السيولة وعدم قدرة الشركة على سداد إلتزاماتها القائمة.

الشركة الليبية للاستثمارات الأفريقية - مالي

تأسست الشركة الليبية للاستثمارات الأفريقية - لايكو مالي، عام 1999م، ومقرها الرئيسي العاصمة باماcko، في شكل شركة مساهمة، وهي إحدى الشركات التابعة للشركة الليبية للاستثمارات الأفريقية، ويبلغ رأس مالها (42.6) مليار فرنك سيفاً مدفوع بالكامل، وتتمثل أغراض الشركة في الاستثمار في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة والفنادق والعقارات وتمويل الأنشطة المتعددة التي تؤدي إلى تحقيق أهدافها سواء داخل أو خارج جمهورية مالي.

الجمعية العمومية ومجلس الإدارة

- قيام الجمعية العمومية بتمديد عمل المراجع الخارجي لأكثر من (6) سنوات مالية بالمخالفة للمادة (21) من النظام الأساسي المعدل في 2008م.

- قصور مجلس ادارة شركة لايكو مالي في إعداد واعتماد هيكل تنظيمي واضح وسليم يبين خطوط السلطة والمسؤولية لكافة المستويات الإدارية بالشركة.

- قصور مجلس ادارة الشركة في اعتماد اللوائح الادارية والمالية وجدول المرتبات وغياب دور المجلس في متابعة اعمال مكتب المراجعة الداخلية.
- قصور مجلس الادارة في متابعة وتوجيهه الادارة التنفيذية على اعداد ملوك وظيفي للشركة تمهدًا لاعتماده من المجلس.
- قيام مدير عام الشركة السابق السيد / إل، إل، بالتكليف المباشر لشركة (p.c.i) المتخصصة في توريد مستلزمات الفنادق وهي شركة خاصة مقرها الرئيسي- باما��و فندق الصداقة والمملوكة لزوجة مدير العام للشركة في ذلك التاريخ وهو ما يعد مخالفًا لقواعد الحكومة الرشيدة (تعارض المصالح).

نظام الرقابة الداخلية

- عدم قيام مكتب المراجعة الداخلية بإعداد خطة للمراجعة خاصة بالشركة وعرضها على مجلس الإدارة للاعتماد بحيث تكون ملزمة التنفيذ الامر الذي يعكس على جودة وكفاءة الشركة.
- قصور مكتب المراجعة الداخلية في إتمام مهامه وتقديم تقارير مفاجئة ودورية عن عمل الشركة إلى مجلس إدارة الشركة.
- من خلال فحص ومتابعة شهائد الدفع الخاصة بالمقاولين تبين عدم وجود ما يفيد مراجعته من قبل مكتب المراجعة الداخلية والاكتفاء بتوقيع المشرف ومدير عام الشركة.

الاداء المالي

الجدول التالي يبين نتيجة نشاط الشركة خلال السنوات (2020، 2021، 2022) وذلك حسب البيانات المالية المعدة من الشركة: (يورو)

البيان	2020/12/31	2021/12/31	2022/12/31
الإيرادات	4,463,994	4,651,927	859,928
المصروفات	4,427,967	4,715,655	2,689,727
نتيجة الفترة	36,026	(63,728)	(1,829,798)

- بلغت الخسائر المتراكمة على نشاط الشركة خلال الفترة (2015 - 2019) بمبلغ 11,464,330 يورو، بالإضافة إلى التأكيل الواضح في حقوق الملكية للشركة حيث انخفضت قيمتها عما كانت عليه في السنة المالية 2015 بمقدار 44.5% أي بمبلغ 27,012,805 يورو، حيث كانت قيمتها وفقاً لقوائم الشركة في ذات السنة بمبلغ 60,647,431 يورو، في حين بلغت قيمتها في السنة المالية 2022 بمبلغ 33,634,626 يورو.
- بلغت الالتزامات القائمة على شركة الاستثمارات الافريقية (إيكو مالي) حتى تاريخ 21,400,918 فرنك سيفاً أي حوالي 21,400,918 يورو.
- عدم قدرة الشركة على توفير رأس المال اللازم لتشغيل الفنادق بشكل مستمر وهو ما يشكل تهديداً لحجم الاستثمارات الحالية للشركة.

- توقف الاعمال المتعلقة بفندق افريقيا وعدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماته تجاه الائتلاف المصري المانح للقرض وهو ما ادى إلى تفاقم قيمة الدين من خلال الفوائد المركبة على أصل القرض حيث بلغت قيمة الالتزامات بما في ذلك القرض والسحب على المكشوف 12,032,953,721 فرنك سيفا ما يعادل 18,344,120 يورو الامر الذي نتج عنه الحجز على الفندق.
- وفيما يخص دين احتفال دولة مالي تم مناقشهه باجتماع مجلس الإدارة الأول لسنة 2015م وقرر المجلس بالإجماع الموافقة على تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها بكامل القيمة.
- اعتماد الشركة على تمويل بعض عمليتها التشغيلية من السحب على المكشوف حيث بلغ اجمالي المبلغ 2,044,938,771 فرنك سيفا وبيانها كالتالي:

القيمة المستلمة	القيمة المصرح بها	الفندق
1,642,022,466	250,000,000	إيكو مالي
56,298,387	50,000,000	الفاروق
346,617,918	300,000,000	الصادقة
2,044,938,771	600,000,000	الاجمالي

- تجاوز سحوبات الشركة على المكشوف للسوق المحدد من المصرف (BMC) وهو ما يعرض ايرادات الشركة المستقبلية للحجز من المصادر.
- إنخفاض الإيرادات التشغيلية للشركة حيث بلغت خلال عام 2022م ما قيمته 400,456,188 فرنك سيفا أي ما يعادل 641,756 دولار، أي بإنخفاض 2,632,812,863 فرنك سيفا وبما يعادل 4,823,593 دولار، عما تم تحقيقه خلال العام 2021م والبالغ 3,033,269,051 فرنك سيفا أي ما يعادل 5,465,349 دولار، وفقاً لأسعار الصرف المصرح بها في تقرير إدارة الاستثمار.
- بلغت الإلتزامات البنكية ما نسبته 85% من إجمالي الإلتزامات نتيجة إعتماد الشركة على التمويل من القروض البنكية بسبب ضعف ملائتها المالية، حيث بلغت قيمة الإلتزامات 21.3 مليون يورو متمثلة في 18.1 مليون قروض بنكية، و3.2 مليون دينون سيادية ومواردين.
- عدم قدرة الشركة على سداد إلتزاماتها الأمر الذي ترتب عليه قيام البنك المغربي (BOA) بإتخاذ الإجراءات القانونية ضد الشركة وتنفيذ الحجز القضائي على فندق أفريقيا لتحصيل قيمة الدين.
- تكبدت الشركة خسائر متتالية خلال السنتين 2021-2022م بما قيمته 47,928,980 - 1,200,269,251 فرنك سيفا) وبما يعادل 86,358 1,923,508 دولار) على التوالي كما بلغت الخسائر المتراكمة في سنة 2022م ما نسبته 45% من رأس المال وفقاً لأسعار الصرف المصرح بها في تقرير إدارة الاستثمار.
- بلغت الأصول المتداولة للشركة ما نسبته 0.11 من الإلتزامات المتداولة، وهو ما يشير إلى ضعف مؤشرات السيولة وعدم قدرة الشركة على سداد إلتزاماتها القائمة.

مشروع انشاء 50 فيلا

بلغ اجمالي ما تم صرفه على المشروع حوالي 429,077,842 فرنك سيفا، ما يعادل 654,125 يورو والجدول التالي يبين مصروفات المشروع:

القيمة (فرنك سيفا)	البيان	ت
137,869,813	مصرفات مصرفية	1
37,200,000	مصرفات حماية	2
23,763,500	مصرف محترر العقود	3
11,643,619	مصرف رفع مساحة الارض	4
218,600,910	قضية للمطالبة بمستحقات خرائط مشروع الفيلات	5

- بمحضر اجتماع مجلس الادارة العادي الاول المنعقد بتاريخ 4/6/2016 م تم الموافقة على إيقاف وتأجيل تنفيذ المشروع لظروف قاهرة، حيث يلاحظ الدخول في تعاقدات لمشروعات دون موافقة الجمعية العمومية ودون دراسة الجدوى الاقتصادية لها مما ترتب عنها تحميل الشركة بمصروفات بلغت حوالي 429,077,842 مليون فرنك سيفا، ما يعادل 654,125 يورو.

اتفاقية تشغيل ايجار الفنادق (الصادقة - الفاروق)

- بتاريخ 18/07/2019 تمت المصادقة من قبل مجلس الادارة على عقد الايجار المبرم بين شركة الليبية للاستثمارات الافريقية بجمهورية مالي وبين شركة غربناطة مالي حيث بلغت اجمالي القيمة المحصلة من شركة غربناطة بمبلغ 2,411,068,076 فرنك سيفا ومن خلال الفحص تبين الاتي:

- عدم التزام شركة غربناطة مالي بالمادة (11) من العقد المبرم مع لإيكو مالي والتي نصت "على التزام الطرف الثاني القيام باستثمارات لتحسين الفنادق غير قابلة للتعويض يتراوح بين (4:3) مليون دولار من امواله الخاصة دون ان تمس بحقوق لإيكو مالي " حيث تبين ان اجمالي قيمة التحسينات التي قامت بها شركة غربناطة مبلغ 126,938,180 فرنك سيفا اي ما يعادل 193,516 يورو خلال الثلاثة سنوات السابقة.
- قيام ادارة الشركة بالتصرف في قيمة ضمان حسن تنفيذ العقد البالغ قيمته حوالي 463,603,400 فرنك سيفا ما يعادل حوالي 800,000 دولار مخالفًا بذلك المادة (9) التي تنص على الاحتفاظ بالضمان طيلة فترة سريان العقد إلى ان يتم انتهاء مدة العقد او فسخه حيث قامت الشركة بسداد 168,000,000 فرنك سفيا للمصرف تمثل سحب على المكتشوف لأحد الحسابات اما باقي القيمة فتم صرفها على مصاريف خاصة بالشركة تبلغ 95,603,400 فرنك سيفا، والباقي تم ايداعه كضمان تنفيذ العقد بمبلغ 200,000,000 فرنك سيفا في مصرف الساحل التجاري.

الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية – LAFICO

تأسست الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية بموجب القانون رقم (6) لسنة 1981، وهي شركة مساهمة ذات ذمة مالية مستقلة، مقرها الرئيسي - في طرابلس -

لبيبا لغرض استثمار الأموال في الدولة وخارجها في قطاعات متنوعة وتسعى لتنمية مواردها وتنويعها عبر التأسيس أو المساهمة في مشروعات، الإقراض والاقتراض، وإبرام الاتفاقيات التي تدعم أهدافها يبلغ رأس مال الشركة المصدر بـ 5 مليار دينار ليبي، مقسم إلى 50 مليون سهم بقيمة 100 دينار لكل سهم. المدفوع منه 3,554,580,988 دينار ليبي.

الاداء المالي

بلغ صافي الارباح للشركة خلال سنة 2023م ربح بقيمة 589,536,552 دينار، بينما كان في سنة 2022م مبلغ وقدره 220,163,699 دينار، وبزيادة وقدرها 369,372,853 دينار وما نسبته 168%، والبيان التالي يوضح تفاصيل ذلك:

المقارنة	2023 م	2022 م	البيان	ر.م
الإيرادات				
60,000,091	168,741,009	108,740,918	توزيعات الأرباح	1
37,111,349	63,949,875	26,838,526	إيرادات فوائد	2
2,355,517	85,165,462	82,809,945	إيرادات التمويل	3
20,145,985	36,406,131	16,260,146	إيرادات الإيجارات	4
61,948	394,273	332,325	إيرادات أخرى	5
-3,343,393	203,594,296	206,937,689	الربح (الخسارة) من الشركات ذات الصلة	6
(456,257)	(112,659)	(568,916)	الإيراح (الخسائر) القيدة العادلة من الاستثمارات حقوق الملكية	7
116,887,755	558,138,388	441,250,633	اجمالي الربح (الخسارة) التشغيلية	
المصروفات				
1,235,952	38,521,243	37,285,291	مصروفات التشغيل	1
381,275	6,496,117	6,114,842	مصرف انتهاء	2
-	76,415,524	(177,686,801)	نتيجة إعادة تقييم العملة الأجنبية	
369,372,853	589,536,552	220,163,699	صافي الربح (الخسائر)	

للحظ الآتي:

- الزيادة في بند إيرادات فوائد في سنة 2023م بمبلغ وقدره 37,111,349 دينار وما نسبته 138%， وكذلك الزيادة في بند ايراد الإيجارات بقيمة 20,145,985 دينار ما نسبته 124%.
- الزيادة في نتيجة إعادة تقييم العملة الأجنبية في سنة 2023م بمبلغ وقدره 76,415,524 دينار بينما كانت في سنة 2022م بمبلغ وقدره 177,686,801 دينار.
- لم يتم اعتماد الموازنة التقديرية لسنة 2023م من قبل الجمعية العمومية الأمر الذي يعد مخالفًا للفقرة (20) من المادة 12 من النظام الأساسي المعدل، كما أن الميزانية التقديرية أعدت بالدولار الأمريكي بالمخالفة المادة (5) للقانون رقم 6 لسنة 1981م بشأن إنشاء الشركة.
- تأخر الشركة في إعداد الحسابات الختامية والميزانية السنوية لمدة تتجاوز ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية الأمر الذي يعد مخالفًا للفقرة (13) من المادة رقم (12) من النظام الأساسي والتي توضح اعتماد مجلس الإدارة الحسابات الختامية والقواعد المالية لمدة لا تتجاوز 3 الأشهر من انتهاء السنة المالية.

القروض والودائع

- لوحظ أن تقييم القروض بالدينار الليبي لم يتم وفقاً لأحدث أسعار الصرف كما يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 21.
- تم رصد اختلافات في أرصدة القروض بين تقرير المراجعة الداخلية وتقرير الإدارة المالية بمبلغ وقدره 4,695,552 دينار.
- تبين وجود مبلغ 41,715,438 دولار مصنف كقرض لشركة كفراك العقارية، ولا توجد اتفاقية قرض موثقة تدعم هذا التصنيف، حيث كان من المفترض أن يعامل كدفعتات من رأس المال أو ديون.
- تم منح قرض لشركة SELIMAHANDLEZ بقيمة 1,500,000 دولار في عام 2001 دون وجود اتفاقية موثقة، والقرض مسجل في النظام دون وجود تفاصيل كافية عنه، وتم تكوين مخصص لهذا القرض، ولم يتم شطب الرصيد من السجلات.
- تم إعادة جدولة القرض الممنوح لشركة TOURGUENESS COCO في عام 2007 برصيد 4,750,000 يورو، وخفضت الفائدة من 5% إلى 3%， ولم يتم تسديد أقساط القرض منذ عام 2020م، وتم تكوين مخصص لشطب القرض في سنة 2023م، رغم ذلك منحت الشركة قرضاً جديداً بقيمة 600,000 دينار تونسي- في 2023م، مع العلم ان الشركة تكبدت خسائر بقيمة 2,739,912 دينار تونسي- في 2023/12/31.
- الاخلال بالمادة رقم (03) من اتفاقية السداد للقرض الممنوح للشركة العربية للمشروعات السياحية، بقيمة 200,000,000 جنيه مصرى في 2015م، حيث كان من المفترض أن يتم سداد الدفعه الاولى في سنة 2017م وفقاً الاتفاق، لكن تم سداد دفعه واحدة بنسبة 1% فقط من القرض في سنة 2022م، مع العلم ان الشركة قد منحت قرضاً جديداً بموجب محضر الاتفاق المؤرخ في 2023/12/03، بقيمة 57,962,672 مليون دولار، مقابل سداد ديون متتبة على الشركة لصالح بنك فناة السويس.
- مخالفه شروط الاتفاق للقرض الحسن الممنوح لشركة نسر العالمية لتقنية المعلومات بقيمة 560,000 يورو في عام 2018م، حيث لم يتم سداد القيمة كاملة بالعملة الصعبه الممنوح بها وفي المدة المحددة، حيث قدمت الشركة صك ضمان بقيمة 918,400 دينار ليبي فقط.
- منحت شركة ماجريت لايف العقارية قرضاً حسن بقيمة 8,818,070 يورو في 2015/01/01، مع التزام بسداد 40,000 يورو سنوياً دون تحديد تاريخ استحقاق، مما يتطلب مراجعة شروط السداد وتحديد جدول زمني واضح للأقساط.
- لم يتم سداد القرض الممنوح لشركة كورنتيا بالاس المحدودة بقيمة 25,700,000 مارك ألماني في سنة 1997، بالرغم من تغير قيمته إلى 33,874,409 يورو بما في ذلك الفوائد حتى 2023/12/31.

- تحصلت الشركة النيلية للتنمية والزراعة قرضين، الأول بقيمة 1,800,000 دولار منذ سنة 2001 بفائدة 13%， والثاني بقيمة 4,798,630 دولار في سنة 2009 بفائدة 10%， لم يتم سداد أي قسط حتى تاريخه.
- تبين وجود خسائر بقيمة 1.9 مليون دينار ليبي متمثلة في تقييم الودائع، حيث أن الخسائر ناتجة عن تغيرات في سعر الصرف ولا تعتبر خسائر فعلية إلا بتسييل الودائع، مع العلم أن هذا التقييم قد يؤثر على القوائم المالية.
- تحفظ الشركة بودائع بالجنيه المصري في المصارف المصرية، حيث شهدت العملة انخفاضاً ملحوظاً من 0.15 في نهاية 2023 إلى 0.10 في مارس 2024م، مما يتطلب اتخاذ إجراءات الازمة لحماية أموالها ومراجعة سياسات الاحتفاظ بالعملات في ظل التقلبات الاقتصادية.

الجمعية العمومية

- عدم انعقاد أي إجتماع للجمعية العمومية خلال سنة 2023م بالمخالفة لنص المادة 10 من النظام الأساسي للشركة، وكذلك المادة رقم 163 من القانون التجاري بشأن عقد اجتماعات الجمعية العمومية للشركة.
- عدم قيام الجمعية العمومية للشركة مجلس إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار بإعتماد كلا من الهيكل التنظيمي، اللوائح الإدارية، اللائحة المالية للشركة، بالمخالفة للفقرة (12) من المادة (12) للنظام الأساسي المعدل بموجب قرار الجمعية العمومية غير العادية رقم (1) لسنة 2019م والتي أكدت على ضرورة إحالتها إلى مجلس إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار للاعتماد.

مجلس الإدارة

- تأخر مجلس الإدارة بإعتماد الحسابات المالية لسنة 2023م بالمخالفة للفقرة 13 من المادة رقم (12) من النظام الأساسي المعدل لشركة.
- يتكون مجلس الإدارة من رئيس وثلاثة أعضاء بالمخالفة للمادة(11) من النظام الأساسي والتي تنص على ضرورة أن يتكون مجلس إدارة الشركة من خمسة أعضاء بمن فيهم الرئيس ونائبه.
- تكليف أعضاء بمجلس الإدارة بدلاً عن الأعضاء المستقيلين بالمجلس بالمخالفة للمادة 178 من القانون رقم 23 لسنة 2010م.

المراجعة الداخلية

- عدم اعتماد تقارير مكتب المراجعة من قبل مدير المكتب حيث تم تسليم تقارير المراجع الداخلي الرابع الأول والثاني والثالث والرابع لسنة 2023م دون وجود إعتماد.
- لا يوجد خطة تشغيلية لإدارة المراجعة تستهدف الشركات التابعة بشكل دوري.

الجانب الاستثماري

- أفادت إدارة الاستثمار بعدم وجود معايير لتصنيف الشركات والاستثمارات المالية، بينما توجد لائحة تصنيف صادرة منذ عام 2018.

- تأخر الشركة في إعداد تقرير نشاط السنوي لعام 2023م.
- عدم توفر البيانات المالية الخاصة للشركة العربية لصناعة المحاليل الوريدية لسنة 2023م، والتي تملك فيها الشركة نسبة 51%. وكانت نتيجة النشاط لسنة 2022 خسائر بقيمة 816,459,00 دينار.
- عدم وجود استقرار في الأداء المالي ونتيجة نشاط بعض الشركات التابعة والمساهم فيها مما تسبب في تعثرها وعدم تحقيق أهدافها وقيامها بالغرض المنشأة لأجله ومن أمثلة ذلك:

 - شركة لافيوكو طنجة في المغرب مملوكة بنسبة 100% انخفضت الارباح من 10,222,893 درهم مغربي خلال العام 2022م، إلى 3,830,818 درهم مغربي للعام 2023م، مما ادى إلى ظهور انحراف سالب بنسبة 63%， الذي يشير إلى الانخفاض الكبير في نسبة الأرباح.
 - الشركة الليبية المغربية القابضة، بنسبة ملكية 69.67%， سجلت خسائر بقيمة 264,424 درهم مغربي في 2023م، وخسائر كبيرة بلغت 17,046,519 درهم في 2022، مما يستدعي تحليلًا لأسباب هذه الخسارة الكبيرة ومعالجتها.
 - شركة لافيوكو تونس، مملوكة بنسبة 89.43%， لم تتحقق سوى 6,721 دولار أمريكي في 2023، وهو ما يمثل فقط 0.012% من رأس المال البالغ 50 مليون دولار، مما يعد عائدًا بسيط مقارنة بحجم الاستثمار.
 - شركة تورقناس في تونس، مملوكة بنسبة 99.98%， تكبدت خسائر متزايدة بلغت 2,739,912 دينار تونسي في 2023م و5,102,617 دينار في 2022م، بالإضافة إلى ذلك تدين للشركة الام بقرض قيمته 4,750,000 يورو وقرض حسن بقيمة 600,000 دينار تونسي، يحتم هذا الوضع اتخاذ إجراءات فورية لمعالجة التحديات المالية التي تواجهها.
 - شركة لافتريد القابضة في هولندا، بملكية كاملة، لم تقدم نتائج النشاط لعام 2023م، وقد تكبدت خسائر بقيمة 1,557,374 يورو، مما يدل على مشاكل مالية جوهرية.
 - شركة لافتريد القابضة المحدودة في مالطا مملوكة بنسبة 100%， وتکبدت خلال العام 2023م خسائر بقيمة 277,984 يورو.

شركة تطوير للاستثمار العقاري والسياحي

تأسست الشركة بموجب قرار مجلس إدارة الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية رقم (3) لسنة 2009م، وهي شركة مساهمة ليبية، ويرأس مال مكتب ومدفوع بالكامل بقيمة مليار دينار ليبي، ويتمثل هدفها بالمساهمة في دعم النهضة العمرانية، وذلك من خلال استثمار أموالها في الأعمال والأنشطة المتعلقة بالمجالين العقاري والسياحي في الداخل.

تكبدت الشركة خسائر متتالية منذ تاريخ تأسيسها، والجدول التالي يُبين إيرادات ومصروفات الشركة (بالدينار) خلال السنوات (2019-2023):

البيان				
الإيرادات				
337,322	-	-	-	إيرادات النشاط
-	214,547	218,268	7,000	إيرادات أخرى
المصروفات				
3,569,839	2,565,812	2,304,408	2,313,250	المرببات والأجور والكافيات
225,930	214,098	215,454	209,973	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وهيئة المراقبة
2,492,668	1,783,513	1,318,748	1,266,177	مصاريف إدارية وعمومية
1,257,771	341,551	54,942	15,039	استهلاكات
14,610	6,800	295,963	44,733	أعباء أخرى
7,560,818	4,911,775	4,189,515	3,849,172	مجموع المصروفات
-7,223,496	-4,696,728	-3,971,247	-3,842,172	ربح (خسارة)

- تكبدت الشركة خسائر متتالية منذ تاريخ تأسيسها وحتى سنة 2022م، إلا أنه في سنة 2023م حققت الشركة أول إيراد لها من نشاطها الأساسي بقيمة 337,332 دينار، وهو عبارة بإيراد الإشراف على مشروع تطوير وتحوير مبني المحفظة الاستثمارية طوبية المدى.
- انخفضت النقدية من سنة لأخرى نتيجة لدفع المصروفات التشغيلية دون وجود أي عوائد من نشاط الشركة، إلا عام 2021م حيث ارتفع بند النقدية بحوالي 250 مليون، ويرجع ذلك نتيجة لتسبييل الشركة للخطاء النقدي لإعتمادين وإضافة القيمة للحساب الجاري للشركة.
- بلغت الخسائر المتراكمة في نهاية سنة 2023م، مبلغ 50,015,919 دينار، أي أنها تشكل ما نسبته 5.2% من حقوق الملكية.

ملاحظات عامة

- عدم اعتماد قرار مجلس الإدارة رقم (4) لسنة 2023م بشأن تعديل جدول المرتبات والمزايا للعاملين بالشركة من الجمعية العمومية للشركة، وذلك بالمخالفة لنص المادة رقم (33) من النظام الأساسي للشركة.
- عُقد آخر اجتماع للجمعية العمومية العادية في 23 نوفمبر 2020م، بالمخالفة للمادة 32 من النظام الأساسي للشركة.
- عدم التزام مكتب المراجعة الداخلية بتقديم تقاريره بانتظام، بالإضافة لعدم تطرق المكتب للعقود والاتفاقيات المبرمة مع الغير ومدى تقاديم الشركة بها.
- ينفذ المكتب مهامه بمدير وموظفي واحد، الأمر الذي لا يلبي احتياجات المكتب وحجم المهام الموكلة له وفقاً للقرار رقم (05) لسنة 2016م بشأن تحديد اختصاصات الهيكل التنظيمي.
- وفقاً لقرار مجلس الإدارة رقم (05) لسنة 2016 بشأن تحديد اختصاصات الهيكل التنظيمي للشركة تم تحديد المهام والواجبات الموكلة إلى مساعد المدير التنفيذي ولم يتم تحديدها للمدير التنفيذي بالمخالفة للمادة (53) من النظام الأساسي.
- عدم قيام اللجنة المشكلة بموجب القرار (43) لسنة 2023م بإعداد مقترن الهيكل التنظيمي

- إغفال بعض البيانات الهامة في تقرير الجرد السنوي لعام 2023، المعد من قبل اللجنة المشكلة بقرار المدير التنفيذي رقم (47) من ذات السنة، حيث لم يتم إدراج أسماء المستلمين لعدد 57 جهاز حاسوب وعدد 11 سيارة.
- لم تبدأ أي من مساهمات الشركة في ممارسة نشاطها الفعلي منذ تأسيسها عام 2010م حتى عام 2023م، حيث تمثل استثمارات الشركة في ثلاثة شركات ليبية وهي (شركة تطوير العقارية للإنشاءات، شركة تطوير تشغيل الفنادق، وشركة تطوير تاجا للتنمية العمرانية)، وتتراوح نسب المساهمة في هذه الشركات من 35% إلى 50%，بقيمة إجمالية مدفوعة قدرها 315 ألف دينار.

شركة الاستثمار الوطني

أُنشئت شركة الاستثمار الوطني بموجب أحكام القانون رقم 1 لسنة 1986م بشأن تنظيم مساهمة الليبيين بالشركات العامة، برأس مال قدره 1.2 مليار دينار، حيث تهدف الشركة إلى تحقيق مساهمة الليبيين في الشركات العامة عن طريق تحصيل المساهمات واستثمارها. تكون المساهمة بنسبة واحد ونصف بالمائة من مرتبات العاملين والخاصفين لأنحى القانون رقم 15 لسنة 1981م بشأن نظام مرتبات العاملين الوطنيين بلبيبة، ونسبة واحد ونصف بالمائة من مرتبات العاملين لحساب أنفسهم بما لا يقل عن ستين دينار.

الحكومة

- عدم عقد الجمعية العمومية أي اجتماع خلال سنة 2023م، بالمخالفة للمادة (17) من النظام الأساسي للشركة، وكذلك المادة (163) من القانون التجاري.
- لم يتلزم مجلس إدارة الشركة بعقد الاجتماعات بانتظام خلال سنة 2023م، حيث تم عقد ثلاثة اجتماعات فقط، وذلك بالمخالفة للمادة (32) من النظام الأساسي للشركة".
- تم إصدار القرار رقم (1) لسنة 2023م بشأن تكليف السيد رئيس مجلس إدارة الشركة بمهام مدير عام الشركة، وهو ما يعد مخالفة لمبادئ الحكومة، حيث يتعارض مع فصل الأدوار والمسؤوليات.

الإدارة التنفيذية

- تكليف مستشارين ومنتدبين وعددهم (8) مستشارين بمهام عمل دون موافقة مجلس الإدارة، وبمكافأة متفاوتة من 2000 دينار إلى 4000 دينار، بالمخالفة للمادة رقم (5) اختصاصات المدير العام، الفقرة رقم (9) والتي نصت بأن يتم اقتراح تعيين المدراء والاستشاريون والخبراء من قبل المدير العام، وعرض ذلك على مجلس الإدارة لأخذ الموافقة.
- إعارة عدد 17 موظف من الموظفين التابعين لشركة الاستثمار الوطني إلى الشركات التابعة ولإزال شركه الاستثمار الوطنى تتکفل بمرتباتهم وأي مزايا أخرى، مع أن الشركات التابعة لها الذمة المالية المستقلة.

- تأخر إدارة الشركة في تسكين العاملين بالشركة وتسوية أوضاعهم الوظيفية وفقاً لقرار مجلس الإدارة رقم (9) لسنة 2023م بشأن اعتماد الملاك الوظيفي وجدول المرتبات الموحد الصادر بتاريخ 2023/10/8.
- دليل الإجراءات والصلاحيات غير موجود بالشركة، بالإضافة إلى لائحة المستشارين والتعاونيين، ولائحة القروض، ولائحة السلف للعاملين، لائحة الاستثمار ودليل عمل الإدارات والمكاتب على الرغم من الإشارة إلى ذلك في تقرير الديوان السابق.
- عدم وجود مطابقة في محاضر الجرد في 2023/12/31 م بين القيمة الدفترية والقيمة الفعلية، الامر الذي أفقد الجرد أهميته، هذا فضلاً على أن التقرير لم يشر إطلاقاً إلى عدم اجراء المطابقة واهمية هذا الاجراء في بيان أي عجز ممكن ان يحدث.
- لم يتطرق التقرير إلى جرد السيارات فيما عدا تقرير اللجنة الفرعية لجرد مكتب بنغازي، مكتب زواره.

الأداء المالي

حققت الشركة أرباح في 2023/12/31 م قدرها 19,715,284 دينار، بعد أن كانت نتيجة نشاط الشركة خسارة في 2022/12/31 م قيمتها 6,220,186 دينار، تفاصيلها كالتالي:

اسم الحساب	م2022/12/31	م2023/12/31
عوائد أسهم الشركات	1,086,100	24,973,532
إيجارات عقارات	834,232	4,013,742
إيرادات أخرى	0	600
اجمالي الإيرادات	1,920,332	28,987,874
المصروفات العمومية	957,524	1,308,742
المرتبات والمكافآت	7,182,994	7,963,848
اجمالي المصروفات	8,140,518	9,272,590
صاف الربح / الخسائر	(6,220,186)	19,715,284

- بلغ إجمالي الإيرادات في 2023/12/31 مبلغ 28,987,874 دينار، بزيادة وقدرها 27,067,542 دينار عن السنة السابقة، كانت النسبة الأكبر لنجد عوائد أسهم الشركات بقيمة 24,973,532 دينار بنسبة 86%， وأغلبها من الشركة الاهلية للإسمنت.
- بلغ إجمالي المصروفات في 2023/12/31 مبلغ 9,272,591 دينار، بزيادة وقدرها 1,132,072 دينار عن السنة السابقة، كانت النسبة الأكبر لنجد المرتبات والمكافآت بقيمة 7,963,848 دينار بنسبة 85%.
- عدم اقفال القوائم المالية للسنوات المنتهية في (2019، 2020، 2021، 2022، 2023)، في حين أن آخر ميزانية معتمدة من الجمعية العمومية 2015م، وأخر ميزانية جاهزة للعرض على الجمعية العمومية لاعتماد 2018م، بالإضافة لعدم إعداد ميزانية مجمعة مخالفًا للمادة رقم (42) من النظام الأساسي.

- الرصيد الافتتاحي 1/1/2023م غير دقيق لأنه لم تعد التسويات الجردية اللازمة وفق المبادئ المحاسبية لعرض بيانات الحسابات الختامية عن السنوات المالية (2019، 2020، 2021، 2022).
- عدم احتساب الاستهلاك بالنسبة للأصول الثابتة فيما يخص سنة 2020م، 2021م، 2022م، 2023م.
- عدم قيام الشركة بإعداد قائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية.
- من خلال الاطلاع على المخصصات تبين تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بقيمة 1,200,000 دينار، وهو ما يمثل نسبة 0.85% من إجمالي قيمة المديونية 139,754,131 دينار، دون وجود تصنيف للديون، ولا جدولة لأعمار المدينون.
- وجود تباين فيما يخص رأس المال المدفوع الظاهر في القوائم المالية، ورأس المال المدفوع في تقرير إدارة المساهمين حيث ظهر كالتالي:

البيان	القيمة بالدينار
رأس المال المدفوع وفق القوائم المالية	1,126,397,172
رأس المال المدفوع وفق تقرير إدارة المساهمين	1,190,147,101
الفرق	63,749,929

- بلغت الخسائر المرحلة لشركة اويا الليبية للمقاولات في 31/12/2021م مبلغ وقدره 8,000,072 دينار، في حين بلغت خسائر العام 1,497,656 دينار أي بإجمالي خسائر 9,497,728 دينار وهي ما تمثل ما نسبته 52.76% من رأس المال، وهو مخالف للقانون التجاري رقم 23 لسنة 2010م حيث كان من الضروري تصفيية الشركة حال تجاوز الخسائر ثلث رأس المال.
- أن خسائر شركة الاستثمار التقنية المساهمة وصلت ما نسبته 39% من رأس المال وبقيمة 3,800,758 دينار، وهذا حسب ما أظهرته القوائم المالية عن السنة المنتهية في 31/12/2020م.
- بلغت المساهمات في 31/12/2023م مبلغ 633,557,374 دينار أي ما نسبته 53.70% من إجمالي قيمة الأصول، حققت عائد 24,973,532 دينار (أغلبها من الشركة الاهلية للإسمنت).

الاستثمارات

بلغ رصيد الاستثمارات في 31/12/2023م مبلغ وقدره 743,194,305 دينار، وتفصيلها كالتالي:

البيان	2023/1/31	2022/12/31	الزيادة
صافى المساهمات بالشركات	633,557,374	631,891,374	1,666,000
القروض	25,402,860	38,878,195	13,475,335
صافى أصول استثمارية	70,758,735	70,758,735	0
اجمالي الاستثمارات	728,052,970	743,194,305	15,141,335

للحظ حولها الآتي:

- وجود اختلاف في قيمة صافي المساهمات بالشركات بين ما هو وارد بتقرير إدارة الاستثمار وما هو ظاهر في القوائم المالية بتاريخ 31/12/2023م، حيث بلغ وفق تقرير الإدارة 689,696,688 دينار، أي بزيادة عن البيانات الظاهرة في القوائم المالية قدرها 56,139,314 دينار.
- أغلب المساهمات متغيرة وخسائرها تجاوزت الحد القانوني المسموح به وفقاً للقانون التجاري رقم 23 لسنة 2010 ، وتحديد المادة (31) ، والمادة (33)، نتيجة لسوء الإدارة وعدم المتابعة من قبل الإدارة المختصة بشركة الاستثمار الوطني، ومحاولة إطالة عمر هذه الشركات المتغيرة بمنح القروض والسلف، والتي بلغت في 12/31/2023 مبلغ 38,878,195 دينار، دون أن تتحقق أي تحسن في أداء ونتائج أعمال هذه الشركات، ولم تستطع هذه الشركات تسديد أقساط هذه القروض.
- بلغت الأصول الاستثمارية والتي أبرمت عقودها إدارات الشركة المتعاقبة في 12/31/2023 مبلغ 70,758,735 دينار، أي ما نسبته 55.99% من إجمالي الأصول، ولم تتحقق الشركة أي عائد من الأصول الاستثمارية نتيجة عدم الاستغلال الأمثل لبعضها ووجود مشاكل في بعضها الآخر.

الشركات التابعة

- عدم وجود بعض المستندات منها محاضر الجمعيات العمومية، ومجالس الإدارة للشركات التابعة، والقرارات الصادرة عنها، والقواعد المالية لتلك الشركات، وتقارير المراجعة الداخلية، وهيئة المراقبة، وتقارير النشاط، لدى إدارة الاستثمار بشركة الاستثمار الوطني خاصة فيما يتعلق بالسنوات الأخيرة.
- تآكل رؤوس أموال أغلب الشركات التابعة ووصول الخسائر بها إلى أكثر من 50% من رأس المال على سبيل المثال لا الحصر- شركة أويما، شركة الخبرة، الشركة الوطنية للتنمية والاستثمار العقاري والسياحي المساهمة.
- أن الشركات التي نسبة المساهمة بها 100% وعددها 9 شركات لم تتحقق أي أرباح من واقع الميزانيات العمومية وفق تقرير إدارة الاستثمار لسنة 2023م.
- عجز بعض الشركات عن دفع مرتبات العاملين بها لسنة 2023م إلا عن طريق قروض من شركة الاستثمار الوطني.
- وجود تباين في قيمة رأس المال بين الإدارة المساهمات والإدارة المالية بشركة الاستثمار الوطني، والقيم الظاهرة في القوائم المالية لبعض المساهمات، الامر الذي يتطلب من إدارة الشركة الوقوف على أسباب هذه الفروقات واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها.
- تأخر الجمعية العمومية في اعتماد القوائم المالية للشركات التابعة لبعض الشركات آخر ميزانية معتمدة لها من الجمعية العمومية سنة 2016م.
- وجود عديد الملاحظات على أداء الشركات التابعة ذكر منها على سبيل المثال:
 - ارتفاع قيمة الديون على الجهات العامة والخاصة لصالح شركة السهم دون وجود سياسة واضحة لجبايتها، حيث بلغت في 12/31/2022 مبلغ 2,285,854 دينار.

- دينار بزيادة وقدرها 951,378 دينار عن السنة السابقة، هذا فضلاً على عدم المصادقة عليها مع الجهات المدية.
- ارتفاع عدد العاملين مقارنة مع حاجة شركة السهم وفقاً للوضع المالي للشركة ونتائج الاعمال والتي كانت خسارة بقيمة 2,799,492 لسنة 2021م، وبقيمة 343,941 لسنة 2022م.
- تم الإعلان عن توزيع أرباح شركة السهم بقيمة 60,034,036 دينار بموجب قرار الجمعية العمومية رقم (5) لسنة 2010م، ولم يتم تنفيذه، نظراً لعدم التمكن من معرفة المساهمين (المالكين) الفعليين للشركة.
- بلغت الخسائر المرحللة لشركة اويا الليبية للمقاولات والاستثمار العقاري المساهمة في 2021/12/31 مبلغ وقدره 8,000,072 دينار في حين بلغت خسائر العام 2022م 1,497,656 دينار أي بجمالي خسائر 9,497,728 دينار وهي ما تمثل ما نسبته 52.76% من رأس المال.
- إن خسائر شركة الاستثمار التقنية المساهمة وصلت ما نسبته 39.591% من رأس المال وبقيمة 3,800,758 دينار، وهذا حسب ما أظهرته القوائم المالية عن السنة المنتهية في 2020/12/31.
- تراكم الالتزامات المالية على الشركة الوطنية للتنمية وصناعة مواد البناء وكبر حجم الخسائر المتکبدة حيث بلغت نسبة تأكل رأس مال 125% الأمر الذي يستوجب عقد جمعية غير عادية لاتخاذ ما يلزم بالخصوص.

القروض

بلغ رصيد القروض في 2023/12/31 مبلغ وقدره 38,878,195 دينار بزيادة وقدرها 13,475,330 دينار عن سنة 2022م ومن خلال متابعة هذا البند نورد الملاحظات التالية:

- تبين أن شركة الاستثمار الوطني قامت بمنح العديد من القروض للشركات التابعة خلال فترة نشاطها، دون أن يؤدي ذلك إلى أي تحسن في أداء هذه الشركات. بل أن أغلبها ظل متعرضاً ومفلساً، ولم تكن هناك متابعة فعالة من شركة الاستثمار الوطني عند منح هذه القروض، حيث صرفت معظم الأموال على مرتبات الموظفين ومزايا عينية ونقدية، أو لسداد التزامات عجزت هذه الشركات عن تسديدها.
- عدم قيام الجهات بسداد قيمة القروض المتأخرة من سنوات، ولم تقم إدارة الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها للمطالبة بها أو تكوين مخصصات لهذه القروض، فضلاً على عدم وجود ضمانات يمكن الرجوع إليها في حالة عدم السداد.

دفعات مقدمة للمشروعات

بلغت الدفعات المقدمة لمشروعات تحت التنفيذ في 2023/12/31 مبلغ وقدره 32,976,010 دينار وهو رصيد مرحل من السنوات السابقة ومن خلال متابعة الدفعات المقدمة للمشروعات بالشركة تبين الآتي:

- ما نسبته 46% من رصيد الحساب بقيمة 15,279,542 دينار يمثل دفعة مقدمة لشركة CKG وشركة وادي الهرة لمشروع المجمع الفندقي خالد بن الويلد علما بأن المشروع متوقف من سنة 2010م وان الشركة المنفذة أعلنت افلاسها.
- ما نسبته 42% تقريباً من رصيد الحساب بقيمة 13,742,450 دينار يمثل دفعة مقدمة للشركة الوطنية للتنمية والاستثمار العقاري لتنفيذ العمارات الفندقية والبنية التحتية لمشروع الغيران الجنوبي وهي مشاريع متوقفة تعود بدايتها لسنتي 2008/2009.
- قصور إدارة الشركة في اتخاذ الضمانات الالزمة مقابل الدفعات المقدمة.
- عدم قيام إدارة الشركة بتكوين مخصصات ومعالجتها محاسبياً واظهارها في القوائم المالية بالشكل الذي يعكس واقع تلك الدفعات.

شركة الضمان للاستثمارات

تأسست شركة الضمان للاستثمارات، بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (32) لسنة 2007م وتتبع صندوق الضمان الاجتماعي وبرأس مال مصري به بمبلغ 500 مليون دينار، وحددت أغراض الشركة في استثمار أموال صندوق الضمان الاجتماعي في مختلف المجالات بما في ذلك المحافظ المالية.

الجمعية العمومية ومجلس الإدارة

- عقدت الجمعية العمومية العادلة اجتماعها في يونيو 2023 حيث تم استعراض محضر-اجتماع الجمعية العمومية العادل الأول للشركة لسنة 2010 والمصادقة عليه. مما يظهر جلياً ان الجمعية العمومية للشركة لم تعقد اجتماعاً منذ سنة 2010م بالمخالفة للمادة رقم (14) من النظام الأساسي للشركة، والمادة (163) من القانون رقم (23) لسنة (2010) م بشأن النشاط التجاري.
- قيام الجمعية العمومية للشركة بمناقشة تقارير هيئة المراقبة عن السنوات من 2008 الى 2021 في اجتماعها العادي الأول لسنة 2023 المنعقد بتاريخ 22/6/2023 واعتماد الميزانيات العمومية والحسابات الختامية للشركة عن السنوات من 2008 وحتى 2017م كما تم اعتماد تقارير المراجعين الخارجيين، واعتماد إجراءات تكليفهم وتحديد اتعابهم من سنة 2008م الى سنة 2017م الأمر الذي نرى أنه عجز حقيقي في أداء الجمعية العمومية لمهامها المنصوص عليها في القانون رقم (23) لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري قصور مجلس الإدارة في اعداد مشروع الميزانية التقديرية السنوية للشركة وعرضها على الجمعية العمومية للاعتماد قبل بداية السنة المالية حيث أن الموازنة تعيير كفي عن الأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها في المدى القصير والمدى الطويل مما يدل على عدم وجود خطة وأهداف واضحة لإدارة الشركة.
- الإخلال بمبادئ وقواعد الحوكمة وتعارض المصالح بالمخالفة لمنشور رئيس ديوان المحاسبة رقم (7) لسنة 2018م بشأن تعارض المصالح ب مجالس إدارات الشركات العامة وقرار المجلس الرئاسي رقم (15) لسنة 2018م.

ملاحظات عامة

- الهيكل التنظيمي للشركة غير محدد الاختصاصات والصلاحيات والمسؤوليات.
- ضعف كفاءة وفاعلية إجراءات التحصيل بالشركة حيث لوحظ تناي رصيد حساب المدينون من سنة لأخرى مع عدم وجود نظام مطبق لدى الشركة للتعامل بالأجل.
- قصور في اللوائح الداخلية المنظمة لعمل الشركة فضلاً عن تعارض نصوص بعض موادها مع القانون التجاري والنظام الأساسي وقرار إنشاء الشركة.
- نمطية التقارير المقدمة من مكتب المراجعة الداخلية لسنة 2022م والربع الأول والربع الثاني لسنة 2023م وتكرار سرده لنفس الملاحظات دون وضع اقتراحات لمعالجتها.
- إعادة تعيين المدير العام للشركة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (2) لسنة 2023م وتكليف السيد / و، ع، ع، مديرًا عاماً للشركة من جديد بالإضافة لعضويته في مجلس إدارة الشركة مما يعد إخلالاً بمبادئه وقواعد الحوكمة.

الجانب المالي

- بلغ إجمالي المصاروفات خلال سنة 2023م مبلغ وقدره 7,224,823 دينار وتمثل ما نسبته 125% إلى إجمالي الإيرادات وتكون من أجور ومرتبات وتمثل 88% من إجمالي بند المصاروفات ومستلزمات خدمية تتمثل 18%.
- بلغت إيرادات النشاط في 12/31/2023م مبلغ وقدره 5,739,550 أي بزيادة 2 مليون تقريباً عاماً كانت عليه في العام السابق.
- عدم تكوين مخصص للقضايا المرفوعة على الشركة الأمر الذي يتطلب إظهار القيمة الخاصة بجميع هذه القضايا من قبل الإدارة القانونية وإحالتها للإدارة المالية لتكون مخصص مناسب بالمبالغ المتوقعة للقضايا.
- بلغت إجمالية مديونية إدارة الأموال حتى 12/31/2023م مبلغ 184,673,138 دينار، الأمر الذي ينعكس سلباً على الوضع المالي للشركة والتي فضلت الحصول على عوائد التسيير دون متابعة الأموال والسيطرة على قيمة المديونية.
- بلغت مديونية الوحدات الفندقية حتى 12/31/2023م مبلغ 171,947,000 دينار.
- تکبد الوحدات الفندقية خسائر بقيمة 25,517,190 دينار حيث أن هذه القيمة تمثل مصاريف مرتبات، مصارف خدمية لجميع الفنادق داخل وخارج الخدمة والبالغ عددها 16 وحدة فندقية، والتي من بينها 5 وحدات فندقية داخل الخدمة وهيا كالاتي (فندق باب البحر، فندق المهاري، فندق زليتن، فندق تيبستي، فندق دار السلام) حيث لوحظ تکبدتها خسائر فيما عدا فندق المهاري.
- وجود حجوزات وأحكام قضائية عمالية على اغلب حسابات الشركة بعدد 12 حساب من أصل 15 حساب) وعدم اتخاذ الإدارة أي إجراء حيالها.
- قيام الشركة بالاعتماد الكامل بالتصريف في جميع مصاريفاتها وإيراداتها بحساب واحد وهو حساب مصرف الصخاري وكالة راديسون بلو حيث تبين أن هذا الحساب

باسم صندوق الضمان الاجتماعي باعتباره جهة سيادية لا يمكن الحجز على الحساب.

- وجود حساب راكد لم يطرأ عليه أي حركة حساب بمصرف الواحة رقم 803128 بقيمة أجمالية 40,565,070 دينار ولا يوجد عليه حجوزات.
- وجود دفعة مقدمة بمبلغ 3,800,000 دينار مرحلة منذ أكثر من 10 سنوات سابقة لورثة / م، ح، ال، مقابل شراء قطعة ارض حيث لوحظ عدم تمكّن الشركة من إتمام إجراءات نقل الملكية لوجود قرار أيلولة للأرض باسم الدولة الليبية مؤرخ في 17/6/2006م وان ما يملكه الورثة هو حكم محكمة بملكية العقار صادر عن محكمة شمال طرابلس الابتدائية بتاريخ 28/10/2007م.
- قصور إدارة الشركة في متابعة ديونها واتخاذ الإجراءات الالزمة لتحصيلها بما في ذلك المطالبة والانذار او الاستعانة بمحاسب متخصص للتحصيل وهذا ولم تقوم إدارة الشركة بتكوين مخصصات لدليون المشكوك في تحصيلها تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر.

المساهمات

- عدم قيام إدارة المساهمات بإحالة شهائد ملكية الأسهم (الأصلية) للإدارة المالية حيث تبين وجود ثلاثة شهائد ملكية فقط بخزينة الشركة من أصل 16 مساهمة.
- وجود عدد 8 مساهمات من أصل 16 مساهمة قائمة لم تتحقق عوائد تذكر منذ سنة المساهمة والتي يرجع جلها لسنوات قديمة منذ سنة 2008م، دون اتخاذ أي خطوات جادة نحو تلك المساهمات من قبل الإدارة التنفيذية، والجدول التالي يوضح هذه المساهمات وحجم العوائد المحققة منها حتى نهاية سنة 2023م:

الموعد حتى 31/12/2023	تكلفة الاستثمار	رأس المال	سنة المساهمة	اسم الجهة	ت
0	20,492,705	1,123,200,000	2008	مصرف الادخار والاستثمار العقاري	1
0	750,000	50,000,000	2008	شركة خدمات الطرق السريعة	2
0	1,050,000	10,000,000	2011	شركة سانج يونج ليبية	3
0	2,450,000	5,000,000	2009	شركة جواهر الضمان	4
0	18,870,892	37,740,000	2008	مركب تليل السياسي	5
0	500,000	1,000,000	2013	شركة مدان ليبية	6
250,000	2,581,060	50,000,000	2008	سوق المال الليبي	7
58,479	3,000,000	35,590,000	2008	النماء الليبية للتأمين	8

فندق المهاري

بالإشارة إلى الاتفاقية المبرمة بين الطرف المالك شركة الضمان للاستثمارات والطرف المشغل فندق ريزيرفوز الدنمارك، بشأن تشغيل وتسخير وإدارة كافة الأشطة والمنشآت التابعة لفندق المهاري، لوحظ ما يلي:

- هناك اجحاف في حق الطرف المالك، حيث أن اغلب بنود الاتفاقية تصب في مصلحة الطرف المشغل، لا سيما بند رسوم التشغيل حيث تستقطع العمولات المستحقة للمشغل قبل خصم المصاريف من اجمالي الإيرادات، وبالتالي لا

- يتحمل أي خسائر قد تنجم نتيجة ارتفاع المصروفات، وان شركة الضمان لا تستفيد باى عائد ناتج عن النشاط التشغيلي نتيجة احتساب الاستهلاكات وتغطية النفقات الثابتة والأجور والمرتبات فقط.
- بموجب الاتفاقية يمنح المالك للمشغل الحق الحصري في التوجيه والاشراف على إدارة الفندق منذ تاريخ الافتتاح وبعده ويتعهد المشغل ويوافق على ممارسة هذا الحق كوكيل علما انه تتم إدارة الفندق وتشغليه من قبل كوادر تابعة لشركة الضمان.
 - تدفع جميع المبالغ المستحقة للمشغل سواء بموجب هذه الاتفاقية او غيرها بالبيورو ويتحمل المالك جميع فروقات سعر الصرف.
 - كذلك البند الخاص بالتغطية التأمينية حسب المادة 12 من العقد والتي اوجبت المالك وعلى نفقتها بعمل تأمين ساري المفعول في جميع الأوقات للمشغل وإدارة الفندق ويجب تسمية المالك والمشغل ومجموعة فنادق ريزيدور وكارلسون والشركات التابعة لها على انهم مؤمنون إضافيون، كما نصت الفقرة رقم 3 من ذات المادة ان يتتحمل المالك جميع المخاطر المتعلقة بكفاءة أي برنامج تأمين أو تأمين ذاتي ويتنازل عن أي مطالبة ضد المشغل والشركات التابعة له عن أي مسؤولية او تكاليف او رسوم ناشئة عن أي مطالبة غير مؤمنة.

المشروعات تحت التنفيذ

بلغ رصيد مشروعات تحت التنفيذ في 30/6/2023م مبلغ وقدره 68,766,415 دينار، وتفاصيله على النحو التالي:

الإجمالي	مشروع إعادة تأهيل وتطوير الأداء الإداري	الآلات ومعدات	مباني وإنشاءات	الحساب	الرصيد 30/6/2023م
68,766,415					64,758,485
		3,719,943			
		287,985			

- وجود مصروفات مرحلة على المشروعات تحت التنفيذ تخص مشروعات متوقفة تعود بداية تنفيذها لعام 2007م وتبلغ قيمتها وفقاً لتقرير إدارة المراجعة 25,763,544 دينار، الأمر الذي يتطلب من إدارة الشركة ضرورة الجدية في حلحلة تلك المشاريع.

مشروع تطوير وتجديد وصيانة قرية الخمس السياحية

- مخالفة المقاول للمادة رقم (19) من العقد وذلك بعدم الحصول على موافقة الشركة عند استبداله المهندس المنفذ.
- مخالفة المقاول للمادة رقم 11 من العقد وذلك بعدم تنفيذه للأعمال بدقة وفق ما تتطلبه طبيعة العمل فضلاً عن عدم تقديمها للمواد إلى المهندس المشرف على المشروع قبل استخدامها ليوافق عليها.

- توقف المقاول عن الأعمال بالمشروع دون اتخاذ أي إجراءات من إدارة الشركة والتي تصل إلى إنهاء العقد دون تعويض المقاول وذلك حسب المادة 27 من العقد.
- قصور إدارة الشركة في احتساب غرامات تأخير على المقاول وذلك حسب المادة رقم 28 من العقد حيث تستحق الغرامة بمجرد التأخير.
- قصور إدارة الشركة والمقاول في التأمين على المشروع حيث أن وثيقة التأمين المقدمة منتهية الصلاحية منذ 31/10/2021 ولم يتبين قيام المقاول او شركة الضمان بتجديد التأمين بالخالفة لمواد العقد.
- عدم الأخذ بملحوظات المكتب الاستشاري في الاعتبار حول المستخلص (1، 2) الخاصة بالعقد.

القرية العائلية جزور

- ابرام أكثر من عقد لصيانة وتطوير القرية فضلاً عن التعديلات واللاحق حيث تم التوقيع مع ثلاثة شركات مختلفة في الوقت الذي كان يجب فيه على إدارة الشركة اعداد دراسة مسبقة للمشروع وما تحتاجه القرية من اعمال وتکلیف شركة واحدة بالأعمال بدلاً من اکثار العقود وتدخل مواضع العقود مع بعضها.
- اعمال الصيانة والتجديد والتاهية المقرر تنفيذها وانهائها خلال الفترة تسير بشكل بطيء والبعض الآخر منها متوقف، وان انجاز التنفيذ غير متناسب مع فترة السماح الممنوحة للشركة.
- قصور إدارة الشركة في احتساب غرامات تأخير على المقاولين المنفذين لمشروع القرية (شركة الموج الهادر، شركة انشاءات المتوسط)، وذلك حسب العقود المبرمة معهم والتي بموجبها تستحق الغرامة بمجرد التأخير.
- قصور إدارة الشركة والمقاول شركة الموج الهادر في التأمين على المشروع حيث ان وثيقة التأمين المقدمة والمتعلقة بمشروع صيانة وتجديد القمرات البحرية منتهية الصلاحية منذ 31/12/2022م.
- إعطاء شركة واحة المتوسط فترة سماح تبلغ 18 شهراً (سنة ونص) الأمر الذي يعد تبرع وتصرف في أموال الشركة بالمجان بدلاً من اسراع الشركة في استرداد المبالغ التي كلفتها للصيانة وتحقيق عوائد تساهم في الرفع من الأداء المالي للشركة.

إدارة الأصول

بلغت مديونية إدارة الأصول حتى 31/12/2023م مبلغ 184,673,138 دينار حيث لوحظ حولها الآتي:

- عدم إحالة ملفات المتخلفين عن سداد الأقساط المستحقة عليهم إلى مكتب الشؤون القانونية لإتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم بالرغم من التنبيه على ذلك في التقرير السابق.
- تهاؤن مكاتب الأصول على مستوى المناطق بالقيام بالمهام الموكلة إليهم وفق تقرير إدارة الأصول وعدم استيفاء الإجراءات الخاصة بأصول الصندوق المدارة من قبل الشركة.

- عدم وجود منظومة الكترونية تربط بين إدارة الأموال بالشركة ومكاتب الأموال على مستوى المناطق الأمر الذي يعكس بطء سير العمل وعدم المحافظة على المستندات والوثائق الخاصة بالأموال.
- عدم قيام إدارة الأموال بإثبات ملكية العقارات من حيث متابعة المستفيد من العقار بالعقد والشاغل الحالي للعقار وكذلك متابعة المحلات التجارية والإيراد المتحصل منها والنزاعات القائمة عليها الأمر الذي يعكس فقدان السيطرة على الأموال.
- إزالة فندق الزيتونة الكائن بمدينة بنى وليد وعند المطالبة بالإجراءات المتخذة من قبل إدارة الأموال تم موافتنا بمذكرة بتاريخ 19/12/2023م تفيد بإحالة الموضوع من قبل المدير العام إلى السيد / رئيس مجلس الإدارة.

مكتب متابعة وتحصيل الديون

من خلال أعمال الفحص والمراجعة والاطلاع على تقرير النشاط لمكتب المتابعة وتحصيل الديون عن النصف الأول للسنة المالية 2023م حيث تم حصر المديونية للوحدات الفندقية منذ الافتتاح حتى 31/12/2023م لكافة الجهات حيث بلغت المديونية مبلغ وقدره 171,947,475 دينار.

- عدم قيام الشركة بإجراء المصادرات اللازمة لإثبات صحة المديونية الأمر الذي يعد تهاون من إدارة الشركة في اتخاذ الإجراءات الالزمة في مثل هذه الحالات.
- اكتفاء مكتب متابعة وتحصيل الديون بمخاطبة مدراء الفنادق حول المصادقة على الديون وإجراءات تحصيلها وعدم التعامل بالأجل لكن دون جدوى الأمر الذي يعكس تهاون إدارة الشركة بمتابعة الفنادق والمديونية.
- وجود محاضر مصادقات مع جهات العامة منها على سبيل المثال لا الحصر، (وزارة المالية، وزارة الثقافة، وزارة الشؤون الاجتماعية) لجزء من المديونية والتي لا تتجاوز 25% من أجمالي المديونية إلا أن هذه المحاضر ترجع لسنوات سابقة (2014، 2015) والخاصة بالمديونية يرجع بعضها إلى سنة 2006م الأمر الذي يعكس تهاون إدارة الشركة في متابعة واثبات حقها في المديونية.

الشركة الليبية للاستثمارات القابضة

تأسست الشركة الليبية للاستثمارات القابضة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة سابقًا رقم (225) لسنة 2008م، بشأن الإذن لجهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق في تأسيس شركة قابضة في مجالات الاستثمار العقاري والإدارة والخدمات بالإشتراك مع رأس المال الوطني والأجنبي وقد حدد رأس مال الشركة بمبلغ 100 مليون دينار ليبي مقسم إلى مليون سهم، ودفع المؤسسون والمكتتبون مبلغ 50,367,260 دينار ليبي من قيمة الأسهم الاسمية.

الحكومة

- عدم قيام الجمعية العمومية للشركة بعقد أي اجتماع خلال عام 2023م، حيث كان اخر اجتماع للجمعية العمومية العادي للشركة في 28 نوفمبر 2022م، وهو ما يتنافي مع المادة (27) من النظام الأساسي للشركة.
- عدم انتظام هيئة المراقبة في انعقاد اجتماعاتها بالمخالفة المادة 201 من القانون رقم 23 لسنة 2010م بشأن النشاط التجاري.
- عدم قيام هيئة المراقبة بدعوة الجمعية العمومية للشركة للانعقاد لعام 2023م وذلك بالمخالفة للمادة رقم (203) من القانون رقم (23) لسنة 2010م بشأن النشاط التجاري.
- عدم اجتماع مجلس الإدارة بصفة دورية بالمخالفة للمادة (39) من النظام الأساسي.
- توسيع الشركة في إبرام عقود مع عدد 7 من المستشارين لأداء مهام هي بالأصل ضمن اختصاصات بعض الإدارات.
- عقود العمل المؤقتة على سبيل التعاون موقعة من قبل مدير عام الشركة كطرف أول بدلًا من رئيس مجلس الإدارة، وهذا ما يتنافي والمادة رقم (180) من القانون رقم 23 لسنة 2010م بشأن النشاط التجاري، فيما يتعلق بالتمثيل القانوني للشركة امام القضاء والغير.
- قيام مدير عام الشركة بإصدار قرارات تشكييل لجان فنية برئاسة وعضوية بعض أعضاء مجلس الإدارة وهيئة المراقبة وهو ما يتعارض وقواعد الحكومة الرشيدة.

أنظمة الرقابة الداخلية

- عدم وجود المجموعة الدفترية والسجلات التي يتطلب إمساكها كسجل اليومية العامة ودفتر الأستاذ، وذلك بالمخالفة للمادة رقم (14) من اللائحة المالية للشركة.
- عدم إعداد الشركة لقيود اليومية للعمليات خلال سنة 2023م حيث أن اخر قيود يومية اعدت كانت في شهر ابريل 2023، وإنما تم الصرف بموجب أذونات صرف دون ثبات هذه العمليات بقيود يومية، وذلك بالمخالفة لنص المادة رقم (17) من اللائحة المالية للشركة.
- لم تقم الإدارة المالية بالواجبات المناط بها من اعداد ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة والكشفوفات التفصيلية بحركة وأرصدة الحسابات بالدفاتر التحليلية في نهاية كل شهر وذلك بالمخالفة لنص المادة رقم (18) من اللائحة المالية للشركة مما أدى إلى عدم إمكانية عرض قراءات مالية عن القوائم المالية للشركة.
- عدم قيام مكتب المراجعة الداخلية بإعداد تقارير دورية عن عمل الشركة وعدم قيامه بالتتبّع على أوجه القصور أو الإنحراف، وإنما تقارير المكتب المقدمة عبارة عن تقرير عن حركة المصرفوفات فقط وذلك في شكل جدول توضح فيه قيمة المصارف في كل شهر من السنة وإجمالي السنة.
- لم يتم إجراء المطابقة بين الرصيد الدفترى والرصيد الفعلى الموجود فعلاً بالخزينة وفقاً لتقرير الجرد السنوي لسنة 2022م.

- عدم اعتماد الموازنات التقديرية لعامي 2022 و2023 من قبل الجمعية العمومية للشركة حيث تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة مما يعد مخالفًا للفقرة الرابعة من المادة رقم (36) من النظام الأساسي للشركة.

الشركات التابعة

تمتلك الشركة عدد 5 شركات تابعة مملوكة لها بنسبة 100% تُوردها في التالي:

شركة اللمعان للمقاولات والاستثمار العقاري

- أن الجمعية العمومية لشركة اللمعان لم تتعهد خلال سنتي 2021م و2022م، مما يخالف ما نصت عليه المادة (27) من النظام الأساسي للشركة، التي تشرط انعقادها خلال الأربعة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية بناءً على دعوة من مجلس الإدارة.

- تأخر الجمعية العمومية في اعتماد القوائم المالية للسنوات 2019م، 2020م، 2021م فقد تم اعتمادها في محضر اجتماع الجمعية العمومية العادي بتاريخ 12/3/2023م.

- عدم وجود خطة استراتيجية ورؤية واضحة للجمعيات العمومية المتعاقبة على مدى عمر الشركة فقد تم ابرام عقد التنازل على المبني المقام بمدينة سبها سنة 2015م لصالح القابضة، ولم يتم استكمال المبني من قبل القابضة فقد ضل المشروع متوقفاً منذ سنة 2015م، الامر الذي قد يعرض المبني إلى التآكل بسبب العوامل الجوية.

شركة الزوادة

- بلغ رصيد أصول الشركة بميزانية التصفية في 30/6/2016م 971,883 دينار، وبلغت صافي حقوق الملكية في التاريخ المذكور 438,223 دينار من اصل 4,630,000 دينار مدفوع كرأس مال، أي أن نسبة الخسارة 90% من رأس المال كما بلغ مجموع الخسائر في 30/6/2016م مبلغ 4,191,776 دينار، وذلك بالمخالفة للقانون التجاري رقم 23 لسنة 2010 المادة 31 ، والمادة 33 من قبل مجلس إدارة الشركة المذكورة.

- قيام لجنة التصفية الخاصة بشركة المرح بالصرف على شركتي المباشر والزوادة في بعض الأحيان، مثل على ذلك قيد رقم (8) لسنة 2016م تحويل شركة المباشر مديونية بقيمة 29,150 دينار (تسديد قيمة ضرائب الأجور والمرتبات من سنة 2009م إلى 2015م) مع العلم ان الشركة المذكورة هي الأخرى تحت التصفية، حيث بلغت خسائرها ما نسبته 104% من رأس المال، الامر الذي يستحيل معه تسديد مديونية شركة المرح.

شركة المباشرة للاستشارات الهندسية

- بلغت الخسائر المجمعة في 30/6/2016 مبلغ وقدره 314,830,000 دينار وهو ما نسبته 105% من رأس المال، في مخالفة المادة (31)، والمادة (33) للقانون التجاري رقم 23 لسنة 2010م.
- انفقت الشركة رأس مالها في المرتبات والمكافآت والسيارات وما إلى ذلك من مصروفات رغم وجوب تصفية الشركة، كما تستغرب من لجنة التصفية عدم قيامها بالأعمال المنطة بها خلال سبع سنوات تقريباً.

شركة النافعة للمقاولات والاستثمار العقاري المساهمة

- تم دمج شركة البهية في شركة النافعة للمقاولات والاستثمار العقاري بتاريخ 03/11/2015م ومن خلال مراجعة إجراءات عملية الدمج اتضح التالي:
- لم يتم تقييم أصول وخصوم شركة البهية في تاريخ الدمج، وذلك بالمخالفة للفقرة الثانية من المادة رقم (301)، بشأن إجراءات الإندماج، من القانون رقم (23) لسنة 2010م بشأن النشاط التجاري.
 - بلغت الخسائر المتراكمة لشركة البهية في 10/09/2015م (آخر ميزانية قبل الدمج) ما قيمته 996,078 دينار، أي حوالي 79% من إجمالي رأس مالها المدفوع، وهذا ما يضع الشركة في وضع الحل والتصفية الإلزامية وذلك وفقاً لنص المواد رقم 31 و(248) من القانون رقم (23) لسنة 2010م.

الحكومة

- مخالفة قرار الجمعية العمومية العادية للشركة رقم (2) الصادر بتاريخ 14/08/2023م، بشأن تشكيل مجلس الإدارة، للمادة رقم (32) من النظام الأساسي للشركة، حيث نصت المادة المذكورة على أنه "يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من ثلاثة أعضاء منتخبهم الجمعية العمومية ..."، في حين أن الجمعية العمومية للشركة شكلت مجلس إدارة مكون من 5 أعضاء وفقاً لقرار الجمعية العمومية المشار إليه سابقاً، وهذا ما يمثل عبئاً إضافياً على الشركة فكل عضو إضافي يُحمل الشركة بمكافأة سنوية قدرها 12,000 دينار، أي أن عضوين إضافيين يحملان الشركة ما قيمته 24,000 دينار، خاصة أن نشاط الشركة في الوضع الحالي لا يستدعي هذا العدد من الأعضاء فضلاً أرباح الشركة لعام 2022م على سبيل المثال لا يزيد عن 35,000 دينار.
- عدم انعقاد مجلس الإدارة اجتماعاته بصفة دورية بالمخالفة للمادة رقم (37) من النظام الأساسي للشركة.
- قيام مدير عام الشركة بإبرام العقود بدلاً عن رئيس مجلس الإدارة بالمخالفة المادة رقم (180) من القانون رقم 23 لسنة 2010م بشأن النشاط التجاري فيما يتعلق بالتمثيل القانوني للشركة أمام القضاء والغير.

مكتب المراجعة الداخلية

- ضعف التقارير الصادرة عن مكتب المراجعة الداخلية للشركة، فمن خلال التقارير المقدمة (تقرير عن عام 2022م، تقرير معد في 26/10/2023م) لوحظ أن هذه التقارير لم تنترق للأمور الجوهرية بالشركة كإنتهاء السجل التجاري للشركة وغيرها.

رأس المال الشركة

- اختلاف قيمة رأس المال المدفوع الواردة في النظام الأساسي للشركة مع قيمة رأس المال المدفوع الظاهرة في قائمة المركز المالي المعتمدة لعام 2016، حيث أن الأولى بلغت 50,367,260 دينار في حين أن الأخيرة بلغت 50,834,090 دينار.

- عدم بدل العناية الالزمه بشأن تقديم طلبات الاكتتاب، حيث لوحظ وجود طلبات اكتتاب غير موقعة من قبل مقدميها، كما أن البعض منها غير موقع أيضاً من قبل مستلم الطلب وغير مختوم بختام الشركة.

- إهمال إدارة الشركة في مسک سجل المساهمين حيث أن إدارة الشركة لم تستوفي البيانات الخاصة بطلبات الاكتتاب المقيدة بالسجل تحت الأرقام (161، 160، 162، 163) وذلك بالمخالفة للمادة رقم (223) من القانون رقم (23) لسنة 2010م، بشأن النشاط التجاري.

- تعمل الشركة دون وجود سجل تجاري، حيث أن آخر سجل للشركة حرر في 07/03/2021 وبصلاحية حتى 07/03/2022م، الأمر الذي يعتبر عائق في ممارسة الشركة لأعمالها المنصوص عليها في نظامها الأساسي.

الأداء المالي

- بلغ حساب المدينون بالشركة حتى 30/09/2023م ما قيمته 843,001 دينار والذي يمثل قيمة ديون مستحقة على كل من شركة الإنشاءات الكهربائية والشركة العامة للكهرباء وذلك مقابل المستخلصات المقدمة لهذه الشركات نظير تنفيذها للأعمال لصالحها، وبالرجوع لأخر ميزانية مسلمة من قبل الشركة (2022/12/31) نجد أن قيمة المدينون لم تتغير الأمر الذي يتضح جلياً ضعف إدارة الشركة في تحصيل ديونها من الغير.

- تبلغ خسائر الشركة المتراكمة حتى 31/12/2022م ما قيمتها 1,834,866 دينار، أي بحوالي 58% من رأس المال المدفوع، وذلك بالمخالفة لنص المواد رقم (31، 33) من القانون رقم (23) لسنة 2023م بشأن النشاط التجاري.

- عدم قيام الإدارة المالية بإعداد مذكرات التسوية وفقاً للأسس المحاسبية المتعارف عليها، بالإضافة لعدم تطابقها مع أرصدة حسابات الشركة بالصرف، كما لوحظ الكشط بالمصحح في مذكرات التسوية دون التوقيع على الكشط ودون توقيع مُعدها، علاوة على عدم اعتمادها من قبل الإدارة المختصة بالشركة.

- ان أغلب قيود اليومية غير معتمدة من مخوليتها (معد القيد، مدير الشؤون المالية، والمراجع الداخلي).

- عدم اعتماد المراجع الداخلي والمدير العام ومدير الشؤون الإدارية والمالية لأغلب أذونات الصرف، كما أن المراجع الداخلي لم يقوم بالتأشير على المستندات المرفقة بالقيود وأذونات الصرف.
- لم تقم الإدارة المالية بتقييم أذونات الصرف وذلك بالمخالفة لنص المادة رقم (44) من اللائحة المالية للشركة.

صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي

تأسس صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (18) لسنة 2006م، وأسندت إليه مهام أساسية هي إنشاء وتمويل المشاريع ذات القيمة الاستراتيجية للاقتصاد الوطني، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، يدير ويتابع الاستثمارات والأموال المخصصة للأسر الليبية محدودة الدخل في إطار برنامج ما يعرف ببرنامج توزيع الثروة (المحافظ الاستثمارية)، وأعيد تنظيم الصندوق بعدة قرارات أخرها قرار مجلس الوزراء رقم (107) لسنة 2024م بشأن إعادة تنظيم صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الأداء المالي

أسفرت نتيجة نشاط الصندوق حتى تاريخ 31/12/2023م صافي أرباح وقدرها 63,737,847 دينار بانخفاض عن السنة المالية السابقة بنسبة 27% بقيمة وقدرها 23,186,880 دينار فيما يلي تفاصيل ذلك:

نسبة	المقارنة	2023 م	2022 م	البيان
الإيرادات				
(91.93%)	(70,725,517)	6,206,294	76,931,811	الشركات والمساهمات
270%	46,903,960	64,257,340	17,353,380	فوائد الودائع بالصرف الليبي الخارجي
(11%)	(32,056)	258,177	290,233	إيرادات أخرى
(25%)	(23,853,613)	70,721,811	94,575,424	اجمالي الإيرادات
المصروفات				
14%	467,117	3,764,897	3,297,780	المرتبات وباقي حكمها
(24%)	(300,834)	927,272	1,228,106	مكافآت وتعاب مهنية
(10%)	(246,044)	2,210,894	2,456,938	المصاريف العمومية
(88%)	(586,973)	80,901	667,874	مصاريف الاستهلاك
(9%)	(666,734)	6,983,964	7,650,698	اجمالي اوجه الصرف
(27%)	(23,186,879)	63,737,847	86,924,726	صاف الارباح (الخسائر)

ومن خلال الفحص والمراجعة تبين الآتي:

- تدني قيمة إيرادات الصندوق والمتمثلة في إيرادات المساهمات خلال سنة 2023م حيث بلغت قيمتها (6,206,294) دينار مقارنة بالسندين الماليتين 2021م ، 2022م حيث بلغت قيمتها (90,771,522) دينار، (76,931,810) دينار على التوالي.
- ارتفاع فوائد الودائع خلال سنة 2023م حيث بلغت الفوائد خلال سنة الفحص ما قيمته 64,257,340 دينار مقارنة بسنة 2022م 17,353,380 دينار أي بفارق 46,903,960 دينار.

- بلغ إجمالي مصر-وفات الصندوق مبلغ وقدره 6,983,964 دينار بانخفاض عن السنة المالية السابقة بنسبة 9% بقيمة وقدرها 666,734 دينار، بالرغم من الانخفاض الظاهر خلال سنة الفحص إلا أن بند المرتبات وما في حكمها ارتفع بنسبة 14% بقيمة 467,117 دينار، ويرجع ذلك باعتماد الصندوق لجدول الموحد في صرف المرتبات مما أثر في ارتفاع هذا البند.
- تأخر إدارة الصندوق في إدخالات بعض القيود الخاصة لكل سنة أي بعد انتهاء السنة المالية وكذلك عدم الاقفال النهائي للقواعد المالية، الامر الذي نتج عنه تفاوت بعض الأرقام على بنود قائمة الدخل بمبالغ كبيرة حيث تبين هناك ادخالات حدثت على بعض بنود قائمة الدخل خلال سنة 2022م أي بعد تسليم مسودة القوائم المالية للديوان، الامر الذي قد يؤثر أيضاً على دقة الأرقام خلال سنة 2023م بسبب عدم الاقفال النهائي للقواعد المالية للصندوق.
- عدم تكوين إدارة الصندوق مخصص للقضايا بميزانياته العمومية وأخرها الميزانية العمومية للعام 2022م، وذلك نظير الحجوزات القانونية القائمة والمخصومة على الحسابات المصرية للصندوق خلال السنة الحالية للعام 2023م والسنوات الماضية.
- المبالغة في تقدير بعض مصر-وفات الصندوق حيث لوحظ في بند المصر-وفات الرأسمالية ما تم صرفه خلال السنة نسبة 1% من إجمالي القيمة المقدرة ويليه بند المصر-وفات العمومية بنسبة 9% من إجمالي القيمة المقدرة لهذا البند وهو مؤشر على عدم قدرة الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة على وضع خطة واضحة لمصر-وفات الصندوق يمكن من خلالها تحقيق أهدافه.
- رفع سقف توقعات إيرادات الصندوق إلى إجمالي قيمة مقدرة 715,734,990 دينار خلال سنة 2023م، في حين بلغ ما تم تحقيقه خلال السنة مبلغ 70,721,812 دينار أي نسبة 10% من إجمالي القيمة المقدرة، مثل منها إيراد الشركات والمساهمات نسبة 1% أي ما يعادل 6,206,294 دينار وهو الغرض الذي أنشأ لأجله وهي نسبة لا تكاد تذكر، واعتماد الصندوق على إيراد فوائد الودائع حيث وصل نسبة ما حققه خلال السنة 136% عن القيمة المقدرة أي ما يعادل 64,257,340 دينار.

الجمعية العمومية

تم إعادة تشكيل الجمعية العمومية للصندوق (مجلس الأماناء) بموجب قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (28) لسنة 2021م وقد لوحظ بشأنه الآتي:

- استمرار مجلس الأماناء بمخالفة نص المادة رقم (196) من القانون رقم 23 لسنة 2010م بشأن النشاط التجاري ونص المادة رقم (16) من النظام الأساسي للصندوق وذلك بعدم قيامه بتسمية هيئة المراقبة للصندوق بالرغم من توصيات الديوان المتكررة والتي أشار إليها في تقاريره عن السنوات المالية السابقة.

مجلس الإدارة

تم اعادة تشكيل مجلس الإدارة بموجب قرار مجلس الأمانة رقم (4) لسنة 2021م، وقد لوحظ بشأنه الآتي:

- عدم قيام مجلس إدارة الصندوق بمتابعة الشركات القابضة والتابعة حيث لا توفر لدى إدارة الصندوق البيانات والمعلومات المتعلقة بالشركات التابعة وال المباشرة والمتمثلة في أعضاء مجالس الإدارة والهيئات المراقبة بالإضافة إلى ميزانياتها وهو ما يعكس ضعف الاتصال والتواصل بين إدارة الصندوق والشركات التابعة له وعدم توفر هذه البيانات بالإدارات المختصة بالصندوق.
- استمرار مجلس إدارة الصندوق في منح مبالغ مالية في شكل قروض وتمويلات مالية إلى الشركات القابضة والتابعة له دون الاطلاع على نتائج الشركات أو خططها التشغيلية، حيث تبين أن أغلب الشركات تتكدس خسائر وتأكل في رأس مالها.
- عدم وجود إدارة المخاطر ضمن الهيكلية المعتمدة بموجب القرار الصادر من مجلس الأمانة رقم (2) لسنة 2021م بالرغم أن نشاط الصندوق والأوضاع التي يمر بها مبنية على مخاطر عالية وخاصة بالجوانب المختلفة للاستثمارات وبالتالي هناك سلبيات قد تنشأ نتيجة عدم وجود إدارة المخاطر.

المراجعة الداخلية

- قصور مكتب المراجعة الداخلية في ممارسة مهامه ومسؤولياته مما أثر سلبا على تقريره وعدم وضع خطة عمل للمكتب المراجعة خلال العام 2023م.
- لم يشير مكتب المراجعة الداخلية في تقريره عن أي ملاحظات وتحصيات عن تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2022م والسنوات المالية السابقة.
- لم يتطرق مكتب المراجعة في تقريره إلى استثمارات الصندوق في المحافظ الاستثمارية والمخاطر المرتبطة باستثمارات المحافظ الخارجية.

الاستثمارات

بلغت قيمة إجمالي استثمارات الصندوق في 31/12/2022م مبلغ قدره 10,090,903,701 دينار حسب المثبت بسجلات الصندوق وتفاصيلها كالتالي:

القيمة	البيان	ن
7,294,463,874	الاستثمارات طويلة الأجل (المواهب)	1
382,494,930	الاستثمارات متوسطة الأجل (القروض)	2
1,371,455,264	الاستثمارات قصيرة الأجل (ودائع)	3
1,042,489,632	استثمارات المحافظ	4

الاستثمارات طويلة الأجل (المواهب)

قام الصندوق بإنشاء عدد (4) شركات قابضة وعدد (31) من الشركات التابعة والمشتركة في بداية تأسيسه ويلاحظ بشأن تلك الشركات ما يلي:

- عدم تمكين ديوان المحاسبة من ممارسة اختصاصاته وفق المهام المنوطة به في فحص ومراجعة الشركات القابضة لصندوق الانماء بحجية عدم خضوع تلك الشركات لرقابة الديوان وأنها شركات خاصة تدار لأصحاب المحافظ الاستثمارية، وبالتالي فإن الديوان يرى أحقيته في فحص ومراجعة تلك الشركات وأن امتناع تلك الشركات عن عدم توفير البيانات والمستندات للديوان يعد مخالفه للقانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة ويتحمل كل من مجلس الادارة والإدارة التنفيذية لتلك الشركات القابضة وكذلك مجلس إدارة صندوق الانماء والإدارة التنفيذية المسئولية القانونية عن أي تصرفات قد تضر بالمال العام.
- قصور إدارة الصندوق في توفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالشركات التابعة والمباشرة والمتمثلة في أعضاء مجالس الإدارة وهيئات المراقبة بالإضافة إلى ميزانياتها وهو ما يعكس ضعف الاتصال والتواصل بين إدارة الصندوق والشركات التابعة له وعدم توفر هذه البيانات بالإدارات المختصة بالصندوق.
- قصور إدارة الصندوق في متابعة الشركات القابضة والتابعة وذلك لعدم وجود تقارير متابعة دورية عن أداء تلك الشركات وتقارير مجالس الإدارة ومحاضر اجتماعات الجمعيات العمومية.
- التأخر في اعتماد الميزانيات العمومية للشركات القابضة والتابعة للصندوق على الرغم من توصيات الديوان المتكررة بضرورة الإسراع في ذلك.
- قصور إدارة الصندوق في القيام بمهامها في متابعة وتحصيل إيرادات المساهمات في الشركات القابضة والتابعة.

الاستثمارات متوسطة الأجل (القروض)

قام الصندوق بمنح مبالغ مالية في شكل قروض وتمويلات للشركات التابعة والقابضة كالتالي:

القيمة (دينار)	اسم الحساب	ن
70,000,000	الشركة الوطنية لصناعة مواد البناء الحاضنة.	1
25,012,149	شركة الإنماء للاستثمارات الصناعية	2
2,000,000	شركة الاستثمار للدعابة والإعلام	3
12,660,900	الشركة الليبية المتحدة للطيران	4
32,333,360	شركة الأنجلوس للاستثمار السياسي	5
186,200	الشركة الليبية الاماراتية القابضة	6

- استمرار الصندوق في منح المبالغ المالية في شكل سلف وقرض للشركات القابضة والتابعة دون وجود دراسة جدوى مسبقة أو الاطلاع على نتائج الشركات وخطتها التشغيلية.
- منح مبالغ مالية للشركات القابضة والتابعة دون وجود آلية لاسترجاع هذه المبالغ والضمانات في حالة عدم قدرة هذه الشركات على سداد المبالغ أو القروض المستحقة عليها، حيث تبين أن أغلب هذه الشركات تتکبد لخسائر وتأكل في رأس مالها.

الاستثمارات قصيرة الأجل (ودائع)

ظهر رصيد حساب الاستثمارات قصيرة الأجل (ودائع) بالقيمة الدفترية في 2023/12/31 مبلغ قدره 1,371,455,264 دينار وبيانها كالتالي:

ن	اسم المصرف	القيمة
1	مصرف الوفاء	59,615,506
2	المصرف الليبي الخارجي	1,311,839,757
3	الإجمالي	1,371,455,264

- يحتفظ الصندوق بودائع مبلغ وقدره 257,330,959 دولار، لدى المصرف الليبي الخارجي وحققت عوائد خلال الفترة السابقة وحتى شهر سبتمبر 2023م بلغت قيمتها 23,294,929 دولار.

المحافظة الاستثمارية الخارجية

- تكبدت أغلب المحافظة الاستثمارية الخارجية خسائر مالية بعد تسيل قيمتها وهي الفرق بين القيمة الدفترية للمحفظة والقيمة السوقية لها دون ذكر المدة ما بين توظيف الأموال لدى المحافظة الاستثمارية وموعد تسيلها هل حققت أرباحاً أو خسائر.

- عدم وجود ملفات دورية للمحافظة الاستثمارية بالإدارة المالية بحيث تحتوي على جميع المعلومات والبيانات المتعلقة بطبيعة كل محفظة ونشاطها طوال فترة الاستثمار كالعقود والاتفاقيات المتعلقة بالمحافظة الخارجية.

- عدم وجود آليات فعالة لمراقبة وفحص ومتابعة استثمارات الصندوق في المحافظة الاستثمارية وذلك بتقديم تقارير على الأداء المالي والمخاطر المرتبطة باستثمارات المحافظة الخارجية وخاصة من قبل مكتب المراجعة الداخلية وتقدمها لمجلس الإدارة.

- عدم وجود تقارير من المصرف الليبي الخارجي والمؤسسة الليبية للاستثمار من تاريخ إبرام العقود معهم بشأن اتفاقية إدارة أموال الصندوق في المحافظة الاستثمارية الخارجية.

- عدم اهتمام مجالس الإدارة والمدراء العامون السابقون وال الحاليون للصندوق بالمحافظة الاستثمارية الخارجية والخسائر المالية التي تتکبدتها نتيجة لسوء أداء هذه المحافظة بالمخالفة للمادة 182 لقانون التجاري 23 لسنة 2010م.

الإدارة التنفيذية

- قيام مدير عام الصندوق بتوقيع ملحق محضر اتفاق مع الشركة الليبية للتنمية والاستثمار القابضة بتاريخ 18/9/2023م بمقر الصندوق بشأن تسوية قرض التمويل الممنوح لشركة التنمية بقيمة 16,000,000 دينار، واعتباره قيمة مدفوعة لرأس المال دون وجود موافقة مسبقة من قبل مجلس الإدارة.

- قيام الصندوق بتمويل مبلغ 10,586,260 دولار، لإنشاء مركز إيواء بمدينة درنة ونورد بشأنها ما يلي:

- بتاريخ 26/09/2023 أصدر مجلس الوزراء قرار رقم (611) لسنة 2022م بشأن الأذن بالتعاقد حيث نصت المادة رقم (01) من القرار يؤذن لصندوق الإنماء الاقتصادي الاجتماعي بالتعاقد مع الشركة الليبية للتنمية والاستثمار القابضة لتنفيذ مركز إيواء بمدينة درنة للمتضاربين من السيول والفيضانات ببناء عدد (600) وحدة سكنية بقيمة تعادل مبلغ 10,586,260 دولار، خلال أجل أقصاه (60) يوماً ونصت المادة رقم (02) من القرار تتولي وزارة المالية تسوية المبلغ مع صندوق الإنماء.
- أصدر مجلس إدارة الصندوق قرار رقم (22) لسنة 2023م، بشأن تقرير حكم في اعتقاد قيمة التمويل حيث نص القرار في المادة الأولى منه مساهمة صندوق الإنماء الاقتصادي الاجتماعي في رفع المعاناة على المواطنين المتضررين من الفيضانات التي تعرضت لها المنطقة الشرقية، تعتمد القيمة النهائية لتمويل إنشاء مركز إيواء بالقرب من مدينة درنة بقيمة إجمالية 10,586,260 دولار.
- تقدمت الشركة الليبية للتنمية والاستثمار بعرض مالي لإنشاء (600) وحدة سكنية جاهزة بعملة الدولار، حيث بالرغم من أن معظم الأعمال سيتم تنفيذها داخل البلاد بالعملة المحلية فيما عدا البندين الأول والثاني والبالغ قيمتها 5,325,000 دولار.
- قامت الشركة الليبية للتنمية بتكليف بعض المدراء بزيارة الشركات المصنعة بدولة تركيا لغرض الحصول على عروض مبدئية لتوفير المساكن الجاهزة، وعليه قام الفريق بتقديم تقرير متضمن (نماذج للوحدات السكنية الجاهزة، المواصفات الفنية للمحتويات كل نموذج، مدة التصنيع المطلوبة) حيث أن التقرير لم يحتوي على أي أسعار لهذه النماذج من الشركات المصنعة.
- تمت الموافقة على العرض من قبل صندوق الإنماء دون وجود تقرير من لجنة فنية مالية مشكلة من الصندوق تتولى دراسة العرض والتحقق من ملائمة أسعاره وفق السياق المتبع بالتعاقد بطريقة التكليف المباشر وذلك قبل ابرم محضر الاتفاق.
- احتساب أسعار باقي البند بالمقطوعية الأمر الذي يصعب معه النظر فيها لعدم وجود جدول الكميات والمواصفات وأالية التنفيذ خصوصاً في عدم قيام الجهة بإجراء دراسة لملائمة الأسعار وبيان تفصيلي للإلية احتساب تكلفة كل بند.
- المبالغة في تكاليف المصارييف الإدارية والتي قدرت تكلفتها بمبلغ 722,489 دولار.
- تم توريد عدد (211) وحدة سكنية متنقلة عبر ميناء طبرق، وتوريد عدد (289) وحدة سكنية متنقلة عبر ميناء مصراته، وحسب ما أفادت به إدارة الصندوق بأن الوحدات السكنية موجودة حالياً بمخازن الشركة الليبية للاستثمار بمدينة مصراته.
- تم توريد عدد (100) وحدة سكنية مسبقة التصنيع "ألواح إسمنتية" عبر ميناء المنطقة الحرة مصراته، ولاتزال موجودة به حسب التقرير الفني المعد من الشركة الليبية لتنمية والاستثمار القابضة بتاريخ 08/01/2024.

الفصل السابع: قطاع المالية

ديوان وزارة المالية

- عدم الالتزام بمعالجة بعض الملاحظات التي تخص ديوان الوزارة الواردة بتقارير ديوان المحاسبة السابقة.
- افتقار إدارة الموارد المالية بوزارة المالية إلى كادر وظيفي يتناسب مع متطلبات واحتياجات الإدارة للقيام بالاختصاصات المنظمة بها، خاصة فيما يتعلق بمتابعة بعض الموارد كإيرادات النفط وعقود الامتياز والضرائب المفروضة عليها، حيث تبين عدم وجود قسم يختص بمتابعة عمليات التسويق الدولي للنفط الخام والمنتجات النفطية، على الرغم من الأهمية النسبية العالية لتلك الموارد في تمويل الموازنة العامة للدولة.
- استناد إدارة الموارد المالية على أساس خاطئة في المقارنة بين بيانات المؤسسة الوطنية للنفط ومصلحة الجمارك فيما يتعلق بالكميات المصدرة من النفط الخام، حيث تقوم على أساس مقارنة إجمالي الكميات المصدرة من النفط الخام من واقع بيانات مصلحة الجمارك والتي تحتوي على (حصة المؤسسة + حصة الشريك الأجنبي)، مع إجمالي الكميات المصدرة من واقع بيانات المؤسسة الوطنية للنفط الواردة إليها عن طريق المراقب المالي والتي تحتوي فقط على (حصة المؤسسة دون حصة الشريك الأجنبي).
- تأخر وزارة المالية في اعتماد أسلوب العمل بنظام إلكتروني لإحكام جبائية وتوريد الإيرادات العامة إلى حساب الإيراد العام، في ظل التباعد الجغرافي للجهات المكلفة بتحصيل وجباية الإيرادات العامة وفق القوانين والتشریعات، ما نتج عنه فقدان متكرر للإيرادات العامة وحرمان الخزانة العامة من تحصيل تلك الإيرادات في الوقت المناسب وأظهار التقارير بشكل دوري.
- تأخر العديد من الجهات العامة في إحالة اذونات الصرف السلبية إلى وزارة المالية فيما يخص الاستقطاعات القانونية واستهلاكات الجهات العامة من الكهرباء والمياه لإجراء التسويات اللاحقة معها.
- إغفال مكتب المراجعة الداخلية عن القيام بواجباته وفق الاختصاصات الممنوحة له وفقاً لأحكام المادة (15) من قرار مجلس الوزراء رقم (68) لسنة 2012م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة المالية، حيث لوحظ قيامه بمراجعة اذونات الصرف فقط.
- استخدام مخصصات حساب الطوارئ في الصرف على بنود تخص الباب الثاني، بالمخالفة لنص المادة (10) من القانون النظام المالي للدولة.
- عدم القيام بختم اذونات الصرف والمستندات المرفقة بختم يفيد الصرف مع بيان تاريخ الصرف بالمخالفة لنص المادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- عدم قفل العهد والسلف المالية الممنوعة والاكتفاء بإظهارها بالخلاصة الختامية بالمخالفة لنص المادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- فيما يلي الموقف التنفيذي للميزانية في 31/12/2023م:

البيان	الإجمالي	اعتمادات المفوض بها	المسلح	المصروفات	الرصيد
الباب الأول	55,664,137	55,664,137	47,372,560	54,228,600	1,435,537
الباب الثاني	34,000,000	34,000,000	34,000,000	33,588,565	411,435
الإجمالي	89,664,137	89,664,137	81,372,560	87,817,165	1,846,972

- بلغت قيمة التفويضات عن الفترة من 01/01/2023م حتى 31/12/2023م من وزارة المالية مبلغ وقدره 55,664,137 دينار، ومن خلال الفحص والمراجعة تبين الآتي:

- وجود مرتبات تصرف من قبل ديوان الوزارة بقيمة أكبر من قيمة المرتبات المحالة من قسم المرتبات بإدارة الميزانية بوزارة المالية، وذلك عن شهر يونيو/2023م، بزيادة بلغت في مجملها نحو 62,033 دينار، مع العلم بأنه قد نوه ديوان المحاسبة على هذه الملاحظة في تقاريره السابقة إلا أنها لازالت تتكرر حتى تاريخه.
- وجود مرتبات تصرف من قبل ديوان وزارة المالية بقيمة أقل من قيمة المرتبات المحالة من قسم المرتبات بإدارة الميزانية بوزارة المالية وذلك عن شهر يونيو/2023م، بنقص بلغ في مجمله نحو 13,318 دينار.
- صرف مرتبات لبعض الموظفين بالوزارة لم يتبن ورود أسماءهم ضمن قرص المرتبات عن شهر يونيو/2023م.

حساب الودائع

ومن خلال الفحص والمراجعة تبين الآتي:

- أظهرت الخلاصة الختامية لحساب الودائع والامانات عن سنة 2022م بأن رصيد اخر المدة بقيمة (619,163) دينار مما يتوجب الوقوف على قيمة الالتزام الحقيقي لكل من شركة التفاضل الحديثة لصيانة السيارات والهيئة العامة للأوقاف للإيجار المبني وتسويته وعدم الاكتفاء بترحيله من سنة إلى أخرى.

حساب الطوارئ

ومن خلال الفحص لوحظ الآتي:

- أظهرت الخلاصة قيمة 90,000 دينار مقابل ضمان ايجار مبني بقيمة شهرين الامر الذي يعد مخالفًا لنص المادة (17) من القانون المالي للدولة.
- صرف مبالغ تخص الباب الثاني (إيجار مبني)، شراء مواد وخامات، تجهيزات معدات، توفير التجهيزات) حيث أن تلك المصروفات ليست ذات طبيعة طارئة الامر الذي يعد مخالفًا لنصوص المواد (10-17) من القانون المالي للدولة.
- أظهر رصيد آخر المدة بقيمة 11,551,109 دينار، ولم يقوم ديوان وزارة المالية بإحالة الرصيد لحساب الإيراد العام، وفيما يلي خلاصة الطوارئ عن سنة 2022م:

المصروفات	البيان	الإيرادات
رصيد اول المدة	رصيد اول المدة	22,146,173
540,000	إيجارات المباني المستحقة	
1,142,787	توفير التجهيزات	
497,500	شراء مواد خامات	
444,697	تجهيزات ومعدات	
7,880,080	مخصصات (مصلحة الجمارك)	
13,126	إيرادات سيادية	13,126
90,000	ضمان ايجار مبنى الظهر الجديد حسب العقد	
11,551,109	رصيد اخر المدة	
22,159,299		22,159,299

مصلحة الضرائب

- تدار المصلحة بدون مدير عام ما يقارب العامين.
- ظهور بعض المعلمات بمذكرات تسوية حساب المصرف يعود تاريخها لسنوات سابقة دون اتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها مما يعد مخالفة لأحكام المواد (118-122) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- الاحتفاظ بمبانٍ في حساب الودائع والأمانات تخص الباب الاول تجاوزت مدتها ستة أشهر عن انتهاء السنة المالية دون ان تضاف إلى حساب الإيراد العام ولم تتم المعالجة المحاسبية والقانونية حيالها بالمخالفة لأحكام المادة (162) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم ختم على بعض أدونات الصرف والمستندات المرفقة بأذونات الصرف بما يفيد دفعها تجنباً لتكرار صرفها بالمخالفة لنص المادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم قيام المراجع الداخلي بالمهام المسندة إليه من حيث إجراء الجرد المفاجئ للخزينة والمخازن والعقد المالية.
- عدم قيام المراجع الداخلي بالمهام المسندة إليه من حيث إعداد تقرير دوري يوضح نتائج أعمال المراجعة ومدى تطبيق التشريعات النافذة.
- تعنت المصادر التجارية بعدم إحالة الإيرادات المحصلة إلى حساب الإيراد العام بحجة أنه عدم وجود تغطية مالية.
- قصور مصلحة الضرائب في معالجة الالتزامات القائمة للبابين الأول والثاني والمتربة على المصلحة والارتكان إلى ترحيلها من سنة لأخرى.
- عدم توفر الشروط القانونية الازمة بشأن حماية الخزائن وفق ما نصت عليه المادتين (47، 52) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم وجود التهويه اللازم للمخزن مما يعرض بعض الأصناف للتلف، كما تبين وجود أصناف منتهية الصلاحية.
- بلغت جملة المبالغ المسحولة خلال الفترة المالية موضوع الفحص مبلغ 102,182,000 دينار، في حين بلغت جملة المصروفات الفعلية عن ذات الفترة مبلغ 102,226,930 دينار، وفيما يلي تفصيل بذلك:

البيان	المبالغ الميسية	جملة المصروفات الفعلية
الباب الأول	87,182,000	87,226,970
الباب الثاني	15,000,000	14,999,960
الاجمالي	102,182,000	102,226,930

- لوحظ التوسيع في إستئجار المقرات للمصلحة حيث وصل عدد المقار المستأجرة للصلحة والمكاتب التابعة لها عدد (33) مقر، بلغت القيمة الإيجارية نحو 443,225 دينار شهريا.
- تبين قيام مدير عام مصلحة الضرائب السابق بإصدار القرار رقم (20) لسنة 2021م بشأن بدل الخدمات والمزايا الممنوعة من المصلحة لشاغلي الوظائف العليا والذي جاء بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء وتعديلاته رقم (346) لسنة 2013م، وذلك في مادته الثانية بشأن تحديد قيمة إيجار سكن الموظفين شاغلي الوظائف القيادية.
- ظهور بعض المعلمات بمذكرات تسوية حساب المصرف للباب الأول بلغت قيمتها 1,090,044 دينار، لعدد (201) صك، يعود تاريخها لسنوات سابقة (2019م)، دون اتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها مما يعد مخالفه لأحكام المواد (162-161) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- ظهور بعض المعلمات بمذكرات تسوية حساب المصرف للباب الثاني بلغت قيمتها 552,894 دينار لعدد (76) صك، يعود تاريخها لسنوات سابقة من سنة 2018م، دون اتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها مما يعد مخالفه لأحكام المواد (162-161) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- بلغت قيمة الالتزامات المالية مبلغ 10,721,286 دينار، ومن خلال الفحص تبين قصور مصلحة الضرائب في معالجة الالتزامات القائمة المرتبطة على المصلحة حيث تبين ان الالتزامات تتضاعف من سنة لأخرى.

ادارة ضرائب طرابلس

فيما يلي بيان بالإيرادات المحصلة عن ضريبة الدخل لسنوي 2022م و2023م

نوع الإيراد	سنة 2022م	سنة 2023م	الاجمالي
الضرائب على الدخل	1,234,974,998	1,526,392,398	291,417,400

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ تحقيق زيادة في قيمة الإيرادات لسنة 2023م لضريبة الدخل بقيمة 291,417,400 دينار وبنسبة (24%) عن سنة 2022م، غير ان هذه الزيادة لا تعتبر تحسنا في ضريبة الدخل التي تم تحصيلها خلال السنة إذا ما تم مقارنتها ببعض العوامل والاسباب الأخرى، ولا زال هناك ضعف شديد في جبائية هذه الضريبة ومن هذه الاسباب والظواهر ما يلي:

- بلغ عدد الشركات المحلية والاجنبية المسجلة لدى ادارة ضرائب طرابلس (49311) شركة، إلا أن الشركات المقدمة لإقراراتها الضريبية خلال السنة لم تتجاوز 4810 شركة أي ما نسبته (10%) من الشركات المسجلة.

- وجود عدد كبير من الشركات المحلية والاجنبية المسجلة لدى ادارة ضرائب طرابلس لم تقم بتقديم اي اقرارات عن دخلها منذ مزاولة نشاطها وأخرى لمدة تجاوزت عشر سنوات.
- عدم التزام ادارة المصلحة بتطبيق القانون رقم (7) لسنة 2010م ولائحته التنفيذية بشأن ضرائب الدخل، وخاصة في مواده أرقام (4، 18، 20، 29، 32).
- عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة عن كافة الشركات وعناوينها نظراً لتغيير الشركات لمقراتهم بصورة مستمرة.
- عدم كفاءة وفعالية المنظومة الإلكترونية المعتمد بها من حيث قبول المنظومة لإدخال أسماء شركات في بعض الحالات دون التنبيه بقيدها مسبقاً وحدودية نطاق عمل المنظومة داخلي بحيث تغطي الإداره أو المكتب غير مربوطة بالإدارة العامة للمصلحة أو المكاتب التابعة للمصلحة.
- ضعف التنسيق بين قسم ضريبة الشركات بالمكتب وكلأ من مصلحة الجمارك والسجل التجاري بوزارة الاقتصاد والصناعة في تبادل المعلومات عن الشركات التي تمارس نشاطها الاقتصادي داخل الدولة، وذلك بحصول القسم على الإقرارات الجمركية التي تثبت قيام الشركة بممارسة نشاطها الاقتصادي من استراد وتصدير وما يترتب عن هذا النشاط من تحقيق أرباح.
- عدم العمل بالأرشفة الإلكترونية داخل قسم ملفات الشركات وبناء قاعدة بيانات إلكترونية يسهل الرجوع إليها وقت الحاجة، حيث لوحظ اهتزاء بعض الملفات والسجلات والنماذج الخاصة بالشركات نتيجة تداولها بصورة مستمرة وتكدسها داخل القسم مما جعلها عرضةً لخطر التلف والفقدان.

الإقرارات الضريبية وإجراءات الربط الضريبي:

البيان التالي يوضح اجمالي الإقرارات الضريبية المقدمة من 1-1 حتى 30-9-2023 م والشركات التي تم ربط الضريبة لها ونتيجة نشاطها:

الشركات التي تم ربط الضريبة لها	الخاصية	النوع	الจำนวน
8	بدون دخل	ربح	566

فحص عينة من ملفات الممولين حسب النشاط

شركات الطيران

- بلغ عدد شركات الطيران المقيدة بإدارة ضرائب طرابلس حسب بيانات المنظومة عدد (109) شركة في حين كان عدد الشركات المتقدمة بإقرارات عن دخلها سنة 2022م عدد (12) شركة، وذلك من واقع المنظومة إلى تاريخ 30/09/2023م.
- تقدير إدارة ضرائب طرابلس في تطبيق أحكام القانون رقم (7) لسنة 2010م بشأن ضرائب الدخل وذلك بفرض الغرامات الالزمة على المتخلفين عن تقديم الإقرارات وتطبيق المادة رقم (4) من القانون بشأن صلاحية حق تقدير الدخل وفق ما تراه المصلحة مناسباً، وأن تربط الضريبة بناء على هذا التقدير على كافة الممولين المتخلفين عن تقديم إقراراتهم مع عدم الأخذ بالجزاءات المقررة في هذا القانون.

- ومن خلال فحص الإقرارات الضريبية المقدمة خلال سنة 2022م تبين مخالفات أحكام المادة (56) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010م بشأن ضرائب الدخل وذلك في الآتي:

- استلام إقرارات ضريبية بعد انتهاء الأجال المحددة لاستلام الإقرارات (4 أشهر من انتهاء السنة المالية) دون فرض الغرامات اللاحزة، أمثلة ذلك:

الاسم	السنة	نتيجة النشاط	التاريخ
الأجنة الليبية للطيران	2022م	خسارة	2023/8/20
الليبية السريعة	2022م	بدون دخل	2023/5/31

- استلام إقرارات ضريبية غير مكتملة البيانات المطلوبة حسب النموذج المخصص للإقرار حيث ان اغلب هذه الإقرارات المقدمة كانت دون كتابة تاريخ تقديم الإقرار وفيما يلى عينة من ذلك:

الاسم	السنة	نتيجة النشاط	تاريخ تقديم الإقرار	بدون تاريخ
شركة الخطوط التونسية	2022م	خسارة	بدون تاريخ	خسارة
شركة تاج للطيران	2022م	خسارة	بدون تاريخ	بدون تاريخ
شركة طيران العالمية	2022م	ربح	بدون تاريخ	بدون تاريخ
شركة هلا للطيران	2022م	ربح	بدون تاريخ	بدون تاريخ

من خلال فحص عينة من ملفات شركات الطيران تبين الآتي:

- عدم التزام ادارة الضرائب بربط الضريبة لشركة الأجنبية الليبية للطيران وفحص مستنداتها وسجلاتها اول بأول، على الرغم من كبر حجم نشاط الشركة وتقديمها للإقرارات الضريبية، بالمخالفة لنصوص المواد (2، 3، 29) من القانون رقم (7) لسنة 2010م بشأن ضرائب الدخل، حيث ان اخر عملية ربط للضريبة كانت نهاية سنة 2015م بالتقدير قيمة الضرائب وذلك لأن الممول قدم نتيجة نشاطه خسارة.

- عدم التزام ادارة الضرائب بربط الضريبة للممول عن السنوات من 2018 إلى 2022 على الرغم من كبر حجم نشاطه هذا وتعاقداته هذا والأخص مع الشركات النفطية وتقديمه للإقرارات، علما بأن اخر عملية ربط للضريبة كانت نهاية سنة 2017م، والبيان الآتي يبين ذلك:

السنة	تاريخ تقديم الإقرار	نتيجة النشاط	قيمة
2018	2019/4/30	خسارة	18,605,570
2019	2020/7/9	خسارة	19,391,672
2020	2021/4/29	خسارة	4,817,282
2021	2022/4/28	خسارة	4,901,848
2022	2023/4/27	خسارة	7,316,332

- من واقع المنظومة تبين وجود اقساط ضريبية على شركة البراق للنقل الجوي لم يتم سدادها ولم تقوم ادارة الضرائب بأية اجراءات لتحصيلها وبيانها كالآتي:

السنة	تاريخ القسط	قيمة القسط	نوع الضريبة
2009	2010/10/12	7,176,382	شركات
2009	2010/10/12	724,138	صندوق الجهاد
2018	2022/10/3	2,388	صندوق الجهاد
2018	2022/10/3	11,940	شركات
2018	2022/10/3	2,388	صندوق الجهاد

السنة	تاريخ القسط	قيمة القسط	نوع الضريبة
2018	2022/10/3	11,940	شركات
2018	2022/10/9	2,388	صندوق الجهاد
2018	2022/10/9	11,940	شركات

المصحات الخاصة والشركات الطبية

- بلغ عدد شركات الخدمات الطبية المسجلة بإدارة ضرائب طرابلس حوالي عدد (3000) شركة موزعة على المكاتب التابعة للإدارة، بينما عدد الشركات المتقدمة بقرارات عن دخلها لسنة 2022م عدد (75) شركة.
- قبول بعض الإقرارات الضريبية بقسم الشركات غير موقعة من قبل الممثل القانوني للشركة وغير مكتملة البيانات المطلوبة حسب النموذج المخصص للإقرار، أمثلة ذلك:

الشركة	سنة الإقرار	نتيجة النشاط
ابوان الجديدة	2022 م	خسارة
حنين للخدمات الطبية	2022 م	خسارة
شركة تاج الصحة	2022 م	خسارة

- قبول بعض الإقرارات الضريبية التي لم يدون عليها تاريخ تقديم الإقرار، أمثلة ذلك:

الشركة	سنة الإقرار	نتيجة النشاط
المسار للخدمات الطبية	2022	خسارة
الأفق المنير للخدمات الطبية	2022	خسارة
شركة السلامة الدولية	2022	خسارة

من خلال فحص عينة من ملفات الشركات الطبية تبين الآتي:

- تقصير الإدارة في متابعة سداد الأقساط الضريبية المتأخرة على شركة الخليل للخدمات الطبية وما يترتب عنها من غرامات التأخير، حيث تبين وجود أقساط غير مسددة بقيمة 67,311 دينار، وبيان الأقساط كالتالي:

سنة الإقرار	نوع الضريبة	القسط	تاريخ الاستحقاق	النشاط
2017	شركات	11,400 دينار	2018/06/10	
2017	جهاد	2,280 دينار	2018/06/10	
2017	شركات	19,439 دينار	2020/03/10	
2017	جهاد	3,889 دينار	2020/03/10	
2018	شركات	25,252 دينار	2020/03/10	
2018	جهاد	5,051 دينار	2020/03/10	
	الإجمالي	67,311 دينار		

- على الرغم من كبر نشاط شركة ذات الصواري لاستيراد الأدوية والمعدات الطبية وشهرته داخل مدينة طرابلس في بيع الأدوية والمعدات الطبية إلا أن إدارة الضرائب لم تقوم بإجراءات الربط الضريبي للسنوات من 2015 إلى 2022م، على الرغم من تقديم الإقرارات والميزانيات بشأنها، علماً بأن كل الميزانيات المقدمة كانت نتيجة النشاط خسارة.

الشركات التعليمية والجامعات الخاصة

- بلغ عدد الشركات التعليمية المتقدمة بإقرارات ضريبية عن دخلها سنة 2022م عدد (47) شركة، وذلك إلى تاريخ 01/09/2023م من حوالي (500) شركة.
- اغلب الإقرارات الضريبية المستلمة لاتحمل تاريخ أمثلة ذلك:

الاسم	السنة	نتيجة النشاط
مجموعة الجهود المشتركة	2022م	خسارة
الارتفاع الدولي	2022م	خسارة
الراشدون	2022م	خسارة
شركة الطرف الآخر	2022م	خسارة
سراج المعارف للتعليم	2022م	خسارة
شركة أقرأ للتعليم	2022م	ربح
مصباح المعرفة للتعليم	2022م	خسارة

- استلام إقرارات ضريبية بعد انتهاء الآجال القانونية المحددة لاستلام الإقرارات (موعد أقصاه 4 أشهر من انتهاء السنة المالية) دون فرض الغرامات اللاحمة، أمثلة ذلك:

الاسم	السنة	نتيجة النشاط	التاريخ
التعابير للتعليم الأساسي	2022م	خسارة	2023/8/6
اكاديمية الرشيد للتدريب	2022م	بدون دخل	2023/6/12

المصارف

- من خلال أعمال الفحص والمراجعة عن المصادر المسجلة بإدارة ضرائب طرابلس ومتابعة التحصيلات الضريبية من واقع المنظومة تبين وجود مصارف لم تلتزم بسداد ضريبة الدعمga على الاعتمادات والمقدرة بـ 2 من الألف، وفق جدول ضريبة الدعم المرفق بالقانون رقم (12) لسنة 2004م المعدل بالقانون رقم (8) لسنة 2010م الفقرة (33/أ)، وهذه المصادر هي: (مصرف الجمهورية، الوحدة، التجاري الوطني، الصحاري، النوران).
- بالبحث والاستفسار مع الإدارات المختصة وإدارة التفتيش بالمصلحة عن أسباب عزوف بعض المصادر بتوريد الضريبة تبين وجود تعليمات تفسيرية صادرة عن السيد مدير عام مصلحة الضريبة تحت رقم اشاري 2121/1 بتاريخ 25/9/2019م فيما يخص الشق الخاص بالاعتمادات مفادها أن الاعتمادات المستندية المغطاة بخطاء نقدi كامل لا تخضع للضريبة المقررة قانوناً مما سبب في عزوف هذه المصادر عن توريد الضريبة.

قسم الشهائد بإدارة ضرائب طرابلس

قيام إدارة ضرائب طرابلس بمنح شهائد السداد الضريبي لغير مستحقيها بالمخالفة لأحكام المادة (71) من اللائحة التنفيذية لقانون ضرائب الدخل رقم (7) لسنة 2010م، حيث بلغ عدد الشهائد الممنوحة خلال سنة 2022م عدد (39,825) شهادة بالرغم من أن عدد الشركات المتقدمة بإقراراتها سنة 2022م بلغ (4410) شركة، ومن ذلك تم منح شهائد لشركات لم يتم ربطها ضريبياً منذ أكثر من 10 سنوات وكذلك شركات غير منتظمة ومتاخرة في تقديم الإقرارات الضريبية، ويرجع ذلك لوجود

اهمال وقصص من قبل وحدة الأرشيف في القيام بمهامها وكذلك عدم دقة البيانات المدرجة بمنظومة الإدارة وتراخي الإدارة في اجراء الرابط الضريبي للممول، أمثلة ذلك:

اسم الممول	رقم الملف	بداية النشاط	آخر ميزانية مقدمة
شركة عالم التميز للاستثمار العقاري	2349	2010/02/25	م2018
الشركة الليبية الدولية للاستثمار القابضة	2827	2012/08/05	م2020
شركة الشرق للتعهيدات والخدمات التموينية	25651	2013/01/16	م2013
شركة طرابلس لاستيراد المعدات الطبية	28346	2014/04/14	م2021

الديون والاقساط المستحقة على الشركات

بلغت قيمة الديون المستحقة حتى شهر سبتمبر 2023م مبلغ 646,926,922 دينار لعدد (1245) شركة محلية، وبلغت قيمة الديون المستحقة لعدد (356) شركة أجنبية مبلغ 174,962,992 دينار، في المقابل بلغ ماتم تحصيله حتى شهر سبتمبر 2023م مبلغ 55,489,786.890 دينار بنسبة (66.7%) من إجمالي قيمة الديون والمرحلة من سنوات سابقة، في شأن ذلك لوحظ الآتي:

- ضعف إدارة المصلحة في متابعة الديون واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه الشركات المختلفة عن السداد ما شجع تلك الشركات على العزوف والمماطلة في السداد.
- وجود شركات يرجع تاريخ استحقاق الدين لسنة 1970م ولم تقوم المصلحة باتخاذ الإجراءات وإنما يتم ترحيله من سنة إلى أخرى نورد منها على سبيل المثال:

اسم الشركة	الضرائب المستحقة	تاريخ الاستحقاق
شركة توفيق غرغور	292,244.026	1970/09/10
شركة الانشاءات العسكرية والمدنية	1,349,399.052	1977/09/10
فندق البحر الايبيض-قصر ليبيا	1,526,017.814	1978/09/10
شركة ليبيا لاستيراد السيارات	5,483,770	1979/06/10
شركة سيباك	67,105.84	1971/03/10
شركة كوزان انجلو التركية	1,472,692.45	1982/09/10

من خلال متابعة قسم الحجز الإداري للتأكد من ان جميع الديون المحالة له من قسم الجباية قد تم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها تبين الآتي:

الديون المحالة لقسم الحجز الإداري	الديون التي تم الحجز عليها	الديون المحصلة	نسبة الديون المحصلة من الإجمالي
821,889,914	100,017,673	55,489,786	%6.7

مصلحة الجمارك

- فيما يلي الموقف التنفيذي لمخصصات الميزانية التسييرية للمصلحة عن السنة المالية 2023م والذي يظهر قيام المصلحة بالتجاوز في الصرف:

البيان	المسيط	المصروف	الرصيد
الباب الاول	279,290,260	304,664,109	(25,373,849)
الباب الثاني	30,499,997	30,524,190	(24,193)
الاجمالي	309,790,257	335,188,299	(25,398,042)

- بلغت جملة الإيرادات الممحصلة عن الفترة من 01/01/2023م حتى 31/12/2023م، مبلغ 369,187,264 دينار، باستثناء إيرادات المراكز الجمركية الواقعة في نطاق المنطقة الشرقية، وتفصيل ذلك كالتالي:

نسبة الإيراد إلى الإجمالي	القيمة	نوع الإيراد	ت
%92	339,480,983	الواردات	1
%2	7,045,080	المتنوعات	2
%1	3,241,626	الغرامات	3
%0	980	الانتاج	4
%0	712	الاستهلاك	5
%1	2,428,466	الدمغة	6
%5	16,989,414	عوائد البلدية	7
%100	369,187,264	الاجمالى	

- قصور مكتب الإيرادات في القيام بإجراءات الرقابة على الإيرادات الممحضة بالمراكز الجمركية من طلب كشوفات حساب للحسابات الوسيطة ومذكرة تسوية لهذه الحسابات واسعارات ايداع الإيرادات الجمركية، ومتابعة اتصالات استلام النقود (ج ل 159).
- استمرار المراكز الجمركية الواقعة بنطاق المنطقة الشرقية بإحالة الإيرادات الممحضة بشكل دفتري دون تحويل الإيرادات الممحضة فعلاً.

مصلحة أملاك الدولة

تقييم أداء ونظام الرقابة الداخلية

- اللجوء إلى اسلوب التكليف المباشر لتوفير احتياجات المصلحة بدلاً من اجراء المناقصة العامة للحصول على أفضل الخدمات بجودة عالية وبأقل الأسعار.
- إهمال وقصير المصلحة في متابعة وتحصيل الإيرادات خلال السنة المالية مما ترتب على ذلك التدنى في حجم الإيرادات.
- على الرغم من ارتفاع عدد الكادر الوظيفي للمصلحة إلا أنه لم يتم معالجة نقص الكادر المتخصص في الجانب المالي.
- تقتصر اعمال الجرد السنوي على جرد الأصول والاكتفاء بعملية الحصر. فقط دون إجراء المطابقة الفعلية مع الارصدة الدفترية لتحديد أوجه الاختلاف إن وجد.
- الإهمال والتراخي في متابعة العهد المتصروفة لموظفي المصلحة حيث تبين أن هناك عهد مصروفه عن السنوات (2020، 2021، 2022، 2023م) ولم تقبل حتى تاريخه، بلغت قيمتها 106,000 دينار.
- عدم التوقيع والختم على بعض أدوات الصرف والمستندات المرفقة به (الفواتير والمطالبات) بما يفيد الصرف تجنباً لتكرار صرفها.
- عدم وجود حصر فعلي لأملاك الدولة بالرغم من الشروع في عملية الحصر وتشكيل اللجان منذ سنوات، حيث يلاحظ عدم جدية المصلحة في إنهاء عمليات الحصر. وذلك بعدم إلزام مكاتب الأموال واللجان المشكلة بالتسريع في عمليات الحصر.

- بالإضافة إلى تراخي إدارة العقارات والشؤون الفنية في متابعة بعض مكاتب الأملالك وإلزامها بموافاة الإدارة بالحصر المنجز.
- عدم الجدية في دراسة أسعار الإيجارات بالمقارنة مع أسعار السوق ومتطلباته.
 - قصور مصلحة أملاك الدولة بحصر الموقف الخاصة بالاستثمار وإعداد خارطة استثمار أو رؤية واضحة ومتكلمة في عملية الاستثمار وفقاً لما تقتضيه المادة (17) من لائحة الاستثمار.
 - قصور إدارة الإيرادات والتحصيل في إعداد السياسات والخطط الكفيلة لتنمية الإيرادات وتحصيل الديون المتراكمة والاكتفاء بالإيرادات المحالة لها عن طريق المكاتب فقط، بالإضافة إلى اغفال اتخاذ إجراءات التحقق من صحة الإيرادات المحصلة بالمكاتب التابعة.
 - تراخي المصلحة باتخاذ الإجراءات القانونية حيال التعديات على الشواطئ وبناء المصايف بالمخالفة.
 - ضعف الدورة المستندية والتواصل بين إدارة المصلحة والأطراف ذات العلاقة المكملة لعمل المصلحة مع مصلحة التخطيط العمراني ووزارة الإسكان لحل كافة العراقيل المترتبة على تأخير تنفيذ المشروعات الاستثمارية مما يشجع المستثمر على البدء في تنفيذ نشاطه وتقديم التسهيلات والحلول الممكنة له طالما أن العقار مملوك للدولة.
 - الإهمال والتقصير في حصر التعديات على أملاك الدولة وإحالتها لإدارة حماية أملاك الدولة رغم حجم التعديات الكبير عليها.

مصروفات الميزانية التسييرية

فيما يلي الموقف التنفيذي للميزانية التسييرية للمصلحة للسنة المالية 2023:

البيان	المصروفات والارتباطات الفعلية	المصروف
الباب الأول	44,642,942	44,617,270
الباب الثاني	50,000,000	49,749,333
الإجمالي	94,642,942	94,366,603

- تركز الإنفاق خلال شهر ديسمبر لبعض البنود بقصد استنفادها، حيث تبين زيادة نسبة الصرف خلال شهر ديسمبر بالمقارنة بمعدل الصرف خلال الأشهر السابقة من السنة المالية نفسها بالمخالفة لنص المادة (13) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- تبين حالة تزوير في إيصال دفع الضريبة رقم (2021/00076925) المؤرخ في 13/08/2023 بقيمة 11,640 دينار بشأن ضريبة الدعم عن عقد الخدمات المبرم مع احدى الشركات، والمصدق من إدارة ضرائب الجفارة مكتب ضرائب الزهراء ضمن المستندات المعززة للصرف، حيث تبين أن هذا الإيصال غير صحيح وغير صادر عن مكتب ضرائب الزهراء وفقاً لكتاب السيد مدير إدارة التفتيش بمصلحة الضرائب رقم إشاري (146/أ - 11) المؤرخ في 14/01/2024م.

- من خلال فحص ومراجعة العهد المالية لوحظ التوسيع في صرفها خلال سنة 2023م، بقيمة وصلت 145,000 دينار، وتبين وجود عهد لم يتم قفلها حتى تاريخه.

- بموجب قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (487) لسنة 2023م، بشأن تخصيص مبلغ مالي بقيمة 4,000,000 دينار خصماً من بند المترفقات تم استعماله في شراء سيارات، وقد لوحظ الآتي:

- عدم الحصول على الموافقات الالزمة من وزارة المواصلات ومصلحة النقل البري قبل الشروع في شراء السيارات بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم (191) لسنة 2021م بشأن ضوابط شراء واستعمال السيارات المملوكة للمجتمع.
- عدم إحالة المعاملة المالية بعد الصرف مباشرة إلى ديوان المحاسبة لغرض أعمال المراجعة اللاحقة بالمخالفة إلى القانون رقم (24) لسنة 2013 المعدل للقانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة.
- قيام المصلحة بشراء عدد (48) سيارة من شركة (اتحاد ليبيا لاستيراد الآليات والمعدات الثقيلة) وبالاطلاع على الملف القانوني للشركة لوحظ أن نشاط الشركة يختص بالسيارات والأليات الثقيلة.
- قيام المصلحة بالتعاقد مع شركة اتحاد ليبيا لاستيراد الآليات والمعدات الثقيلة بقيمة 3,998,425 دينار بالرغم من أن رأس المال الشركة لا يتجاوز 300,000 دينار، حسب السجل التجاري.

الإيرادات

بلغت الإيرادات المحققة من قبل مصلحة أملاك الدولة عن الفترة من 01/01/2023م حتى 31/12/2023م مبلغ وقدره 30,217,486 دينار، لوحظ تأخير مكاتب المصلحة في إحالة الإيرادات إلى حساب الإيراد العام بالمصلحة دون أي مبررات وأحد أسباب تدني الإيرادات بالمصلحة.

صندوق تصفية الشركات

- عدم اتخاذ الإجراءات العملية التي تساهم في ارشفة البيانات الإدارية والمالية وكذلك المستندات المتعلقة بنشاط لجان التصفية لكافة الشركات والأجهزة المنحلة لما لذلك من أهمية في حفظ وصيانة المستندات من التلف والضياع والسرقة.

- عدم اخضاع عمل لجان التصفية والتصرف لرقابة ومتابعة مكتب المراجعة الداخلية بالصندوق من حيث تحصيل وجباية الإيرادات المحصلة من ناتج نشاط التصفية.

- تأخر بعض لجان التصفية في اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة حيال تثمين الألات والمعدات ومن أمثلة ذلك المعدات الخاصة بمصنع النسيج جنزور والتي تقدر فيه الأصول المختلفة بما يزيد عن (12) مليون دينار.

- تبين ان بعض لجان التصفية المشكلة تفتقر لعضو قانوني لديه الخبرة الكافية لمعالجة ومتابعة العديد من الإجراءات والدعوى القضائية المرفوعة على تلك

اللجان، بالإضافة لضعف الموارد المالية المتاحة واللزمة لمتابعة القضايا بالمحاكم ما أدى إلى تناهى حجم القضايا المرفوعة على إدارة الصندوق ولجان التصفية المختلفة.

- لازالت إدارة الصندوق تعاني وفتقر لتحديث بيانات لجان التصفية ولجان التصرف وقلة العناصر المؤهلة والمدرية التي يمكن للصندوق تكليفها بمهام في ظل ضعف الإمكانيات المالية المتاحة.
- لم يتبيّن قيام إدارة الصندوق بإجراء تقييم لاداء كافة لجان التصفية بشكل دوري والتأكد من إنجازها لأعمالها من خلال تحديد آجال وجداول زمنية وخطة عمل تكون معتمدة لكل لجنة، حيث ان بعض اللجان بلغت مدة عملها من (10-15) سنة.
- تهرب وعزوف بعض الجهات العامة عن سداد قيمة الأصول الثانية (مباني وارضي) التي آلت للصندوق والمستغلة من طرف تلك الجهات والتي تم بيعها لها واستغلالها كمقررات لها من خلال التخصيص بمقابل مادي ومثال ذلك:
 - محطة الركاب بالظهرة قيمة التصرف والبيع (10) مليون دينار مستحقة على وزارة المواصلات لم يتم سدادها للصندوق.
 - قطعة ارض مساحتها (5) هكتار بقيمة (812) ألف دينار مقام عليها مبني اداري وانشاءات لمديرية امن ترهونة.
 - المباني والمقررات بمصنع النسيج بجزرور والمستغلة من جهة امنية.
- تأخر إدارة الصندوق في صرف مستحقات مكاتب المحاسبة التي كلفت بإعداد الميزانيات العمومية للشركات المنحلة حيث بلغت القيم المستحقة حتى 12/31/2023 بنحو 1,617,085 دينار.

إدارة المؤسسات المالية والتعاون الفني

القروض الخارجية الممنوحة

قامت الدولة الليبية خلال السنوات السابقة بمنح عدد (56) قرض استفادت منه عدد (35) دولة، بمختلف العملات وفق الجدول التالي:

العملة	قيمة القروض الممنوحة	القروض والفوائد المستحقة
دولار	2,523,870,000	4,277,100,000
يورو	10,000,000	14,540,000
جنيه إسترليني	7,250,000	25,150,000

لوحظ بشأنها الآتي:

- عدم مسك سجل خاص بإثباتات ومتابعة القروض الممنوحة، يتم فيه توضيح أصل القرض، وتاريخه والمدفوع منه، والاقساط المستحقة، والاقساط المسددة، والفوائد المترتبة عن هذا القرض.
- عدم قيام اغلب الدول المقترضة بسداد الاقساط المستحقة عليها منذ سنوات، بالمخالفة للاتفاقيات المبرمة مع تلك الدول والمتعلقة بعملية الإقراض، بالإضافة إلى تدني نسبة سداد اقساط القروض مقارنة بإجمالي حجم القروض الممنوحة؛

- مما يدل على تراخي في متابعة تحصيل هذه القروض وخاصة أن هذه القروض مرحلة من سنوات سابقة يصل تاريخ منح بعضها إلى سنة 1969م.
- استمرار تراخي الإدارة في متابعة تحصيل القروض الممنوحة للدول، فقد لوحظ أن جُل القروض لازالت مرحلة من سنوات سابقة، ولم تطرأ عليها حركة سداد بالرغم من تنويه الديوان في ملاحظاته على متابعة عملية السداد.
 - عدم اللجوء إلى القضاء أو التحكيم الدولي للضغط على الدول المدينة للفاء بسداد ديونها.

القروض الممنوحة للدولة الليبية

- قامت دولة ليبيا خلال الفترة من سنة 1990م، إلى سنة 2004م، بإبرام عدد (9) اتفاقيات قروض مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بضم وزارة المالية لغرض دعم عدد (9) مشاريع في الدولة الليبية.
- وبلغ إجمالي القروض المتفق عليها بين دولة ليبيا والصندوق مبلغ قدره (175.7) مليون دينار كويتي، تم إلغاء ما قيمته (42.833) مليون دينار كويتي منها، وسُحب المبلغ المتبقى وقدره (132.875) مليون دينار كويتي لأغراض تنفيذ باقي المشاريع.
 - تم تسوية القروض المتعلقة بمشروع كبيل الآلية البصرية البحرية، ومصنيع تعليب الأسماك صبراتة وزليطن، كما بلغ إجمالي الأقساط المسددة حتى نهاية سنة 2013م، مبلغ قدره (54.427) مليون دينار كويتي، وبذلك يكون المتبقى من أصول القروض المستحقة حتى نهاية سنة 2023م، مبلغ قدره (78.448) مليون دينار كويتي.
 - نظرًأ لعدم تخصيص أية مبالغ ضمن بنود الميزانية العامة خلال السنوات اللاحقة لسنة 2013م، لغرض سداد أقساط القروض المستحقة على الشركة العامة للكهرباء حسب النسق المتبع في الخصوص فقد تعثرت عملية سداد تلك الأقساط، حتى بلغت المتأخرات في تاريخ 2023/11/01، مبلغ إجمالي قدره 115.584 مليون دينار كويتي، ويلاحظ وصول قيمة الفوائد حتى الان نسبة تعادل (47.3%) من بواقي أصول القروض المستحقة وهي في تزايد مستمر مالم يتم معالجتها.

مساهمات الدولة الليبية في المؤسسات الليبية

البيان الذي موقف بمساهمات الدولة الليبية حتى 31/12/2023م:

المؤسسة	الواجب سدادها	المبلغ المسدد	المبلغ	المتأخرات حتى 2022/12/31	المستحق خالد سنة 2023	المستحق حتى 2023/12/31 بالدينار
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	896.40 مليون	747.00 مليون	59.76 مليون	438.160 مليون	29.88	438.160
الحساب الخاص لتمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة	100.00 مليون	75.00 مليون	25.00 مليون	-	-	122.200
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا	599.44 مليون	599.44 مليون	-	-	-	-
الهيئة العربية للاستثمار والإئمة الزراعي	152.21 مليون	13.02 مليون	69.60 مليون	680.410 مليون	69.60	680.410

المستحق حتى 2023/12/31 بالدينار	المستحق خلال سنة 2023	المتأخرات حتى 2022/12/31	المبلغ المسدود	المواهدة الواجب سدادها	المؤسسة
1,466.302 مليون	77.55 مليون	222.43 مليون	647.61 مليون	1,930.00 مليون	البنك الإسلامي للتنمية
266.885 مليون	-	54.60 مليون	38.09 مليون	92.69 مليون	المؤسسة الإسلامية للتنمية القطاع الخاص (البنك الإسلامي)
0.00 مليون	0.00 مليون	-	245.26 مليون	343.05 مليون	البنك الأفريقي للتنمية
0.049 مليون	0.01 مليون	-	29.99 مليون	30.00 مليون	المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية
232.131 مليون	10.36 مليون	37.13 مليون	153.15 مليون	211.00 مليون	صندوق الأويك للتنمية الدولية
-	-	-	73.73 مليون	73.73 مليون	مجموعة البنك الدولي
3,206.137 مليون	187.40 مليون	468.52	2,622.29 مليون	4,428.52 مليون	الإجمالي

- اقر مجلس محافظي مجموعة البنك الدولي خلال اجتماعاته السنوية لسنة 2018م، زيادة راس مال كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية، وبلغت حصة ليبيا من الزيادة المقترنة لرفع راس مال البنك الدولي مبلغ وقدره (27.1) مليون دولار، وحدد تاريخ 01/10/2023م، كآخر موعد للإعلان عن الاكتتاب في الزيادة ودفعها، وحصة ليبيا في الزيادة المقترنة لرفع راس مال مؤسسة التمويل الدولية مبلغ وقدره (12.7) مليون دولار أمريكي وحدد تاريخ 2023/04/15م كآخر موعد للإعلان عن الاكتتاب في الزيادة ودفعها، وتم مؤخراً تمديد فترة الاكتتاب والدفع حتى تاريخ 16/04/2025م.

- من الجدول أعلاه يلاحظ تعاظم قيمة المتأخرات نتيجة اهمال رصد أية مخصصات لسداد مساهمات الدولة الليبية في المؤسسات المالية الإقليمية والدولية منذ ما يزيد عن (13) سنة، حيث وصلت قيمة المتأخرات المتراكمة عن استحقاق أقساط من حصص ليبيا بزيادات أقرت في رؤوس أموال بعض المؤسسات حتى تاريخه إلى مبلغ إجمالي قدره (655.92) مليون دولار أمريكي تقريراً.

الفصل الثامن: قطاع التخطيط

ديوان وزارة التخطيط

نظام الرقابة الداخلية

- عدم التزام المسؤولين بالوزارة والتقيد بالملحوظات الواردة في تقرير الديوان عن السنة المالية 2022م، بالمخالفة لنص المادة (46) من القانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة.
- عدم ختم جميع أذونات الصرف والمستندات المرفقة بختم يفيد الصرف مع بيان تاريخ وتوقيع الصراف بجانب كل ختم لتجنب تكرار صرفها مرة أخرى، بالمخالفة للمادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- وجود مبالغ مالية ظهرت بكشففات حركة حساب المصرف ولا مقابل لها بالدفاتر، وعدم القيام باتخاذ أي إجراء بشأن تسويتها مع المصرف.
- عدم إحالة الأرصدة الدفترية الواردة بمذكرات التسوية المصرفية كرصيد متبقى إلى وزارة المالية في نهاية السنة المالية 2023م بالمخالفة لاحكام قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- الاحتفاظ في حساب الودائع والامانات بمبالغ تجاوزت ستة أشهر بالمخالفة لنص المادة (162) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- القيام بصرف دفعات مقدمة بنسبة تتجاوز 15% من قيمة العقود المبرمة، فضلاً عن عدم إلزام المتعاقدين بتقديم خطابات ضمان مقابل الحصول على قيمة الدفعية المقدمة، وذلك بالمخالفة لنص المادة (91) من لائحة العقود الإدارية رقم (563) لسنة 2007م.
- القيام بالصرف على اعمال صيانة تخص مقر الوزارة المستأجر وبمبالغ كبيرة، دون السعي للاتفاق مع المالك لخصمها من قيمة الايجار، فضلاً عن عدم استغلال المبلغ المودع بحساب الودائع والامانات والظاهر بقيمة 23,950,000 دينار في الغرض المخصص له والمتعلق بشراء مبنى للوزارة، بما يتحقق معه التخلص من عبأ دفع الايجار.

مصروفات الميزانية

- بلغت قيمة الاعتمادات المفوض بها للميزانية التسييرية مبلغ 10,737,728 دينار وبلغت قيمة المصروفات مبلغ 8,688,350 دينار وذلك بوفر بلغ 2,049,378 دينار، والبيان التالي يوضح ذلك:

البيان	الإعتمادات المفوض بها	المسليل	جملة المصروفات	الرصيد
الباب الأول	5,737,728	5,678,630	4,732,880	1,004,848
الباب الثاني	5,000,000	5,000,000	3,955,470	1,044,530
الاجمالي	10,737,728	10,678,630	8,688,350	2,049,378

وفي شأن ذلك لوحظ عدم مراعاة التدرج في الإنفاق على مدار السنة المالية بالمخالفة لأحكام المادة (17) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، فضلاً عن التوسيع وزيادة نسبة الصرف على بعض بنود الميزانية في نهاية السنة المالية وذلك بقصد استنفاد البند بالمخالفة لأحكام المادة (13) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، حيث بلغت نسبة الإنفاق خلال شهر 12 لسنة 2023 م (%) 48% من قيمة المخصصات المالية الواردة.

- بلغت قيمة مصروفات ميزانية التحول مبلغ وقدره 2,689,530 دينار، وفيما يلي بيان بالموقف التنفيذي لميزانية التحول من واقع تقرير المصروفات:

الرصيد	المعتمد	جملة المصروفات
3,895,500	2,689,530	6,585,230

ومن خلال أعمال الفحص والمراجعة تبين أن الوزارة تحصلت على تفويض مالي غير مسني يحمل رقم (229) بتاريخ 14/12/2023م بقيمة 604,002 دينار يخص بند التدريب حيث لوحظ بشأنه تحويل بند (اللجنة الفنية والمشاركات في المحافل الدولية وال محلية) بمكافآت للعاملين بديوان الوزارة والبالغ قيمتها 350,000 دينار، مقابل اعمال لجنة اعداد تقرير المتابعة المالي والفنى للبرامج والمشاريع التنموية لعام 2021م، وتبيّن ان تلك الاعمال تقع ضمن اختصاص الادارات الفنية وفق التنظيم الداخلي والهيكل التنظيمي للوزارة.

- بلغت قيمة مصروفات ميزانية الطوارئ مبلغ وقدره 1,152,940 دينار، وفيما يلي بيان بالموقف التنفيذي لميزانية من واقع تقرير المصروفات:

الرصيد	المعتمد	جملة المصروفات
861,760	1,152,940	2,014,700

وفي شأن المصروفات لوحظ القيام باستخدام مخصصات حساب الطوارئ في الصرف على مصروفات ادارية وغير طارئة تتسم بطابع تسيري للوزارة "الميزانية التسيرة" وبما يتنافى وطبيعة الحساب ما يعد مخالفة لنص المادة (17) من قانون النظام المالي للدولة.

مجلس التخطيط الوطني

- عدم انعقاد اجتماع لأعضاء المجلس بمكوناته منذ عام 2011م وحتى تاريخه الامر الذي أدى إلى عرقلة سير العمل بالمجلس.
- خصم مبالغ مالية من الحسابات المصرفية للمجلس ولا مقابل لها بالدفاتر ولم يتم القيام بإجراء المعالجة المحاسبية الصحيحة والتسوية لتلك المبالغ.
- التوسيع في صرف العهد المالية واستخدامها كأداة للصرف النقدي بما لا يتواافق والمادة (109) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن؛ واتخاذ الاجراءات القانونية حيال العهدة التي لم تتسوّي؛ وفق لنص المادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- بلغت القيمة المفوض بها خلال السنة المالية 2023م للميزانية مبلغ 7,024,225 دينار وقيمة المصروفات مبلغ 6,865,019 دينار، وذلك وفق البيان التالي:

البيان	المفوض به	المبالغ المسيلة	المصروف	الرصيد
الباب الاول	5,357,558	4,354,045	5,357,558	(1,003,513)
الباب الثاني	1,666,667	1,499,998	1,507,461	(7,463)
اجمال	7,024,225	5,854,043	6,865,019	(1,010,976)

- الصرف بالتجاوز للمبالغ المسيلة من حسابي الباب الاول وبمبلغ 1,003,513 دينار، والباب الثاني بمبلغ 7,463 دينار.

- تبين سدد مرتبات لشاغلي الوظائف القيادية بالمجلس بمبالغ تفوق المبالغ المحالة من وزارة المالية وبيانها كالتالي:

الاسم	القيمة التي تم سدادها		القيمة المحال من وزارة المالية
	2019	2018	
م ع	108,000	9,000	60,030
س س ش	84,000	7,000	61,705
اص ا	72,000	6,000	44,316
الاجمالي	264,000	22,000	166,051

- قيام وكيل عام المجلس بإجراء تعاقد مع شركة الرائد الجديدة لاستيراد السيارات مقابل شراء عدد (6) سيارات بقيمة اجمالية 749,200 دينار، حيث تبين استلام السيارات من قبل المجلس دون القيام باتمام إجراءات سداد القيمة للمورود، مما أدى إلى قيام الشركة الموردة لتقديم إنذار قانوني على يد محضر بإدارة القضايا فرع الجبل الأخضر (البيضاء) ضد مجلس التخطيط الوطني.

- عدم مراعاة التدرج في الانفاق خلال السنة المالية، وتجاوزت نسبة الانفاق خلال شهر (12) نسبة (43%) من إجمالي المصروفات خلال السنة المالية بالمخالفة

لأحكام المواد (13، 17) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، أمثلة ذلك:

- شراء عدد (12) شفرة اتصال الهاتف المحمول تعمل بنظام الفوترة من شركة المدار الجديد دون بيان الحاجة لاستعمال تلك الشفرات.
- شراء عدد (20) هاتف محمول من حدائق بابل دون بيان الحاجة لتلك الهاتف او الموظفين الذين تم تسليم الهاتف لهم.

المركز الليبي للاعتماد

- الاعتماد في شغل الوظائف بالمركز على النقل والندب وعدم قيام إدارة المركز بتفعيل قرار وزارة الخدمة المدنية رقم (235) لسنة 2022م بشأن اعتماد الملاك الوظيفي للمركز.

- بلغت قيمة الاعتمادات المفوض بها خلال السنة المالية 2023م مبلغ 1,240,000 دينار فيما بلغت جملة المصروفات مبلغ 961,010 دينار وذلك وفق الآتي:

البيان	الاعتماد المفوض به	جملة المصروفات	الرصيد
الباب الاول	440,000	439,740	260
الباب الثاني	800,000	521,270	278,730
الإجمالي	1,240,000	961,010	278,990

- عدم التدرج في الانفاق على مدار السنة المالية 2023م، فضلاً عن عدم مراعاة التقيد بالصرف لمواجهة ضرورات العمل وحاجاته الفعلية، إضافة إلى الصرف بقصد استفاذ الميزانية بالمخالفة لأحكام المواد (13، 17) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، أمثلة ذلك:
 - بموجب أذن الصرف رقم (12/10) بتاريخ 10/12/2023م تم صرف مبلغ لصالح شركة ليبيا للاتصالات والتقنية بقيمة 22,500 دينار مقابل شراء وتوريد عدد (18) جهاز مای فای (4G) حيث لوحظ القيام بتوزيع جميع تلك الأجهزة على جميع موظفي المركز وبالبالغ عددهم (18) موظف.
 - بموجب أذن الصرف رقم (12/30) بتاريخ 28/12/2023 م تم صرف مبلغ 121,847 دينار لصالح شركة الأيدي العالمية للتجهيزات الفنية خصماً على بند التجهيزات مقابل توريد أجهزة حاسوب بعدد (20) جهاز.
 - بموجب أذن الصرف رقم (12/29) بتاريخ 27/12/2023م تم صرف مبلغ 8,865 دينار لصالح شركة أوربٍت لإلكترونات وأنظمة المراقبة لغرض توريد وتركيب شاشات تلفزيون.
- استغلال التفويض المالي غير المسيل الوارد بقيمة (200) ألف دينار خصماً على بند مشروع تطوير البنية التحتية للجودة في صرف مكافآت مالية، دون السعي لاستغلاله في مشاريع تطويرية.
- قيام مدير عام المركز بإصدار قرار بتأجيل تنفيذ مشروع مختبرات الفحص والوارد ضمن تفويضات الباب الثالث والقيام بإعادته تدوير المبلغ المخصص له والبالغة قيمته 200,000 دينار لصالح مشروع البنية التحتية للجودة في ليبيا وذلك بالمخالفة لنص المادة رقم (10) من قانون النظام المالي للدولة.

الفصل التاسع: قطاع الخارجيه

ديوان وزارة الخارجية

نظام الرقابة الداخلية

- عدم التقيد بما نصت عليه المادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن بأن يتم ختم اذن الصرف وجميع المستندات المؤيدة لاذن الصرف بختم يفيد الصرف مع بيان التاريخ وتوقع الصراف، لضمان عدم تكرار صرفها.
- القصور في أداء الوزارة من حيث عدم التقيد بما نصت عليه اللوائح والتشريعات النافذة بالخصوص بعدم الارتباط باي نفقة الا بعد الحصول على إقرار كتابي من المراقب المالي أو مساعدته وبيان الاعتماد الجائز للخصم منه بقيمة العقد أو الارتباط وبأن الاعتماد المذكور كاف لمواجهة النفقات المتربعة على العقد والارتباط وفقا لما نصت عليه المادة (20) من القانون المالي للدولة والمادة (26) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- الاحتفاظ بصكوك في خزينة الوزارة ترجع تواريخ إصدارها إلى سنة 2012م تبلغ قيمتها حوالي 663,782 دينار، لم يستلمها أصحابها ولم يتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها وفقاً لأحكام المواد (161، 162) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- تبين عدم قيام الوزارة بإحالة الأرصدة الدفترية للحسابات المصرافية بمصرفي الجمهورية فرع الميدان للإيراد العام كون الوزارة قامت بفتح حسابات مصرافية مناظرة لها بمصرف الجمهورية الشط بالرغم من تكرار تلك الملاحظة عدة سنوات.
- عدم التقيد بالشروط القانونية للإيفاد فيما يخص الدرجة الوظيفية للموفد والمحددة بالدرجة الثامنة فيما فوق طبقاً لما حدده القانون رقم (2) لسنة 2001م بشأن العمل السياسي والقنصلـي.

الميزانية التسييرية

فيما يلي الموقف التنفيذي لمخصصات الوزارة عن الميزانية التسييرية للسنة المالية 2023م:

الباب	الحالات (المسليل)	جملة المصروفات	الرصيد
الأول	58,610,564	58,677,052	(66,488)
الثاني	338,909,745	338,907,178	2,567
الاجمالي	397,520,309	397,584,230	(63,921)

مرتبات العاملين بالداخل

- عدم التقيد بالصرف طبقاً لما هو وارد من وزارة المالية وفقاً لمخرجات منظومة المرتبات وباختبار عينة عن الأشهر (يناير-مارس-يونيو-نوفمبر-ديسمبر) للسنة المالية 2023م، تبين القيام بصرف مرتبات بقيمة تزيد عن الوارد من وزارة المالية

لعدد (5) موظفين، حيث بلغت القيمة المصرفية 5,029 دينار، في حين ان الحالة الواردة من وزارة المالية تبلغ نحو 3,130 دينار.

- قيام الوزارة بصرف مرتبات السيدة (ف ع ب) بالرغم من عدم ورود مرتباتها من وزارة المالية، حيث تبين بأن المرتبات التي ترد للسيدة (ن ع م) يتم صرفها للسيدة (ف ع ب)، ومن خلال فحص ملفها الإداري تبين قيام السيدة (ف ع ب) بتقديم شهادة ميلاد غير صحيحة وبالرقم الوطني الذي يخص السيدة (ن ع م) والبيان التالي يوضح المرتبات التي تم صرفها للمذكورين:

الفرق	ن ع م ب	ف ع ب ب	الشهر
	الوارد من وزارة المالية	المصرف من ديوان الوزارة	
741	741	/	يناير
741	741	/	فبراير
10	741	730	مارس
10	741	730	ابريل
0	741	741	مايو
0	1857	1857	يونيو
1,504.291	5,563	4,059	الإجمالي

مرتبات العاملين بالخارج

بلغ عدد العاملين بالسفارات والقنصليات والبعثات الليبية بالخارج من دبلوماسيين وعمالة محلية من واقع كشوفات المرتبات لسنة 2023م نحو (3478) وفق البيان الآتي:

العدد	البيان
1923	الدبلوماسيين
1555	عمالة محلية
3478	الإجمالي

وبلغ إجمالي مرتباتهم خلال الفترة من 01/01/2023م إلى 31/12/2023م مبلغ وقدره 1,525,173,256 دينار لوحظ بشأنها ما يلي:

- من خلال مراجعة كشوفات متغيرات مرتبات الموظفين تبين ايفاد أشخاص بلغو السن القانونية للتقادم وذلك بالمخالفة لما نصت عليه المادة (21) من القانون رقم (2) لسنة 2001م، بشأن العمل السياسي والقنصلية.
- قيام وزارة الخارجية بإصدار قرار ايفاد السيد (اح اه) وتكييفه بمهام خارج المالك الوظيفي على وظيفة مساعد امن بالسفارة الليبية دمشق، بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم (885) لسنة 2022م بشأن اعتماد المالك الوظيفي للبعثات الليبية بالخارج.
- قيام بعض السفارات بإبرام عقود مع العمالة المحلية قبل الحصول على موافقة وزارة الخارجية وذلك بالمخالفة للتعميمات الصادرة من وزارة الخارجية بالخصوص.
- عدم تقيد بعض السفارات والقنصليات الليبية بالخارج بدفع رواتب الموظفين المحليين وفق الجدول المعتمد بالتعميم رقم (7980) لسنة 2016م.

الباب الثاني (المصروفات التسييرية)

بلغت توزيعات المخصصات على السفارات والقنصليات والبعثات الليبية بالخارج من 01/01/2023 حتى 31/12/2023 مبلغ وقدره 487,700,000 دينار موزعة على عدد (144) سفارة وقنصلية ومندوبيه وبعثة بيانها كالآتي:

البيان	عدد السفارات	القيمة (بالدينار)
الربع الأول	143	150,000,000
الربع الثاني	144	210,000,000
الربع الثالث	144	127,700,000
الإجمالي		487,700,000

وقد لوحظ القصور في العديد من السفارات والقنصليات والبعثات الدبلوماسية في إحالة تقارير المصروفات للباب الثاني للوزارة للتحقق من مدى القيام بالصرف طبقاً للاعتمادات المقررة وعدم حصول تجاوز في الصرف.

الباب الثالث (نفقات التنمية)

بلغ اجمالي مخصصات الباب الثالث (نفقات التنمية) عن الفترة 01/01/2023 حتى 31/12/2023 م، مبلغ 64,995,676 دينار، فيما بلغت المصروفات نحو 55,468,660 دينار للسفارات الليبية لمواجهة مصروفات الصيانة للمقار السياسية والدبلوماسية بالخارج وشراء وسائل نقل للسفارات وصيانة بعض المباني التابعة للوزارة بالداخل، وذلك وفق البيان التالي:

البيان	المخصص	المصروف	المتبقي
المصروفات بالخارج	49,000,000	49,000,000	-
المصروفات بالداخل	15,995,676	6,468,664	9,527,012
الإجمالي	64,995,676	55,468,664	9,527,012

ويلاحظ غياب التقارير الفنية التي توضح عمليات الصيانة ونسب الإنجاز بصورة مفصلة من قبل السفارات والقنصليات والبعثات الدبلوماسية بالخارج، وانما يتم الاستناد على اللجان التي تقوم بالزيارات لبعض السفارات والبعثات بالخارج.

المساهمات والاشتراكات الدولية

بلغت جملة الاشتراكات والمساهمات الدولية والإقليمية المدفوعة خلال السنة المالية 2023 مبلغ وقدره 316,050,428 دينار وذلك وفق البيان التالي استناداً على المحاضر المعتمدة من مجلس الوزراء وهي كما يلي:

البيان	ملاحظة	القيمة
المحضر الأول / الثاني	تم التنفيذ	85,797,299
المحضر الثالث	تم التنفيذ	133,807,976
المحضر الرابع	تم التنفيذ	20,498,326
المحضر الخامس	قيد التنفيذ	21,118,046
المحضر السادس	قيد التنفيذ	54,828,781
الإجمالي		316,050,428

وبلغت جملة المساهمات الليبية المتأخرة لصالح المنظمات الدولية حتى 31/12/2023 مبلغ 1,880,837,355 دينار، والجدول التالي يوضح ذلك:

القيمة(دينار)	اسم المنظمة
87,246,224	منظمة الأمم المتحدة
1,168,291,764	المنظمات العربية
161,814,749	المنظمات الأفريقية
32,367,228	اتحاد المغرب العربي
192,794,909	منظمات التعاون الإسلامي
238,322,481	منظمات إقليمية أخرى
1,880,837,355	الإجمالي

ومن خلال الفحص يلاحظ تأخر وزارة المالية في إحالة المخصصات المتعلقة بالمساهمات والاشتراكات الدولية في ظل عدم وجود سياسة واضحة للعمل على دراسة مدى أهمية الإنضمام والمساهمة في المنظمات الدولية.

المراقبين الماليين بالخارج

بلغ عدد المراقبين الماليين بالخارج حسب الكشف المعد والمقدم من الوزارة (155) مراقب مالي وقد لوحظ الآتي:

- قيام وزارة المالية بتكليف عدد من المراقبين الماليين بأكثر من دولة نظراً لانتهاء مهام المراقبين المكلفين بها ودون أن يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة.
- العديد من المراقبين الماليين اللذين انتهت مدة ايفادهم سواء ببلوغ السن القانونية للتقادع أو انقضاء مدة الایفاد ولازلوا مستمرین بالعمل دون اتخاذ أي إجراءات من قبل وزارة الخارجية والمالية.

العهد المالية

بلغ إجمالي العهد المالية المصرّوفة خلال سنة 2023م، مبلغ وقدره 55,000 دينار لوحظ بشأنها عدم قيام الوزارة باتخاذ الإجراءات اللازمة في نهاية السنة المالية 2023م لتسوية العهد المالية المصرّوفة والتي بلغت قيمتها 25,000 دينار، وبيانها كالتالي:

العهد	قيمة العهد	ال المستفيد	ن
5,000	م ج ع	1	
5,000	ر م ا	2	
5,000	ك ع ا	3	
10,000	ع ح ا	4	
25,000	الإجمالي		

القضايا المرفوعة على الوزارة

- بلغ عدد القضايا المرفوعة بالمحاكم بالداخل عدد (70) دعوى قضائية حتى تاريخ 31/12/2023م حسب ما تم افادتنا به من الإدارة القانونية، فجلها مرفوعة من قبل اشخاص لهم علاقة بالخارجية من حيث المطالبة بالمستحقات المالية الغير مسددة لهم.
- القصور الواضح من عديد السفارات والبعثات الليبية بالخارج فيما يخص العمالة المحلية ومدى ملائمة عقود العمل المبرمة معهم بما يتماشى مع القوانين لدى دولة الاعتماد لجميع السفارات والبعثات الليبية بالخارج، والعمل على سداد

مستحقاتهم المنصوص عليها بالقانون، مما جعل السفارات تحت طائلة القانون وتحميل الدولة الليبية بمبالغ كبيرة لسداد المستحقات وفي بعض الأحيان الحجز على حسابات السفارة.

البعثة الليبية - نيويورك

قيمة المصاريف والوفات الفعلية للباب الأول والثاني خلال سنوات الفحص (مليون دولار):

السنة المالية	اجمالي المصروفات
6,8	م2019
7,5	م2020
5,6	م2021
6,1	م2022
26,239	الاجمالي

ملاحظات عامة

- عدم توسيط الشؤون الإدارية في استلام اغلب المعاملات الخاصة بالعقود والمطالبات المالية.
- عدم الاستفادة من بيت الضيافة بولاية نيوجرسي واستغلاله كسكن وإقامة الوفود الرسمية، والاعتماد بدرجة عالية على السكن الفندقي بالتكلفة عالية جداً.
- تضخم عدد الموظفين نتيجة الالتفاف إلى الساحة دون دراسات مسبقة قياساً لمستوى المعيشة في الساحة.
- التأخير المستمر في سداد قيمة الأقساط للاشتراكات السنوية الدولية لصالح منظمة الأمم المتحدة والكيانات التابعة لها، ولما لذلك من مخاطر مثل التهديد بحرمان دولة ليبيا من التصويت.
- عدم التقيد بإحالة مستندات الصرف السلبية الخاصة بالاستقطاعات المقررة عن صرف رواتب الدبلوماسيين خلال سنوات الفحص 2019، 2020، 2021، 2022، والمتمثلة في استقطاع الضمان الاجتماعي والجهاد، بالرغم من قيام المراقب المالي بإعداد تلك المستندات في حين أنه لم يتم خصم قيمة التضامن الاجتماعي من الرواتب المصروفة خلال سنوات الفحص.
- بالرغم من قيام السفارة والبعثة بإغفال حساباتها واعداد الخلاصات الشهرية والحساب الختامي عن سنوات الفحص وكذلك تجهيز عدد ثلاثة نسخ من جميع المستندات ومرافقاتها، إلا أنه يتم التأخير في احالتها إلى المراقب العام بوزارة الخارجية وإدارة الحسابات الختامية بوظارة.
- نتيجة التأخير في ورود الحالات يقوم المراقب المالي بإجراء سلفة على حساب بند آخر، ولوحظ عدم إغفال السلفة عند نهاية العام ما يعد مخالفه وتجاوز عن الصالحيات.
- المبالغة في الإنفاق على الوفود الرئاسية وغيرها، سواء على مستوى عدد الموظفين أو لعدم التخصص في الشأن الموفر لأجله أو لنوع الإقامة، بالرغم من وجود بيت

للضيافة عالي المستوى من التجهيز كما لوحظ المبالغة في تخصيص المبالغ للودائع، حيث تبين أنها غير مدروسة ما أسهمت في التوسع في الإنفاق غير الإرشادي، حيث وصلت قيمة إيجار جناح ملكي لمدة يوم 10,000 دولار.

الميزانية التسويية

من خلال فحص ملفات المبعوثين بالبعثة لوحظ الآتي:

- لوحظ وبشكل كبير الاعتماد على ظاهرة استرجاع المبالغ المسددة عبر الموظفين من حسابهم الخاص مقابل نفقات مجازة باللوائح الأمر الذي يستدعي اعداد مطالبات من هؤلاء الموظفين بقائمة الحساب المطلوب سدادها، لكي يستثنى الصرف إلى جهة الاختصاص مباشرة، أمثلة ذلك اذن الصرف رقم (42) المؤرخ في 28/02/2022م بقيمة 687 دولار مقابل تسديد رسوم خدمات ربط شبكة الاتصالات للبعثة، حيث لوحظ سداد قيمة 129 دولار كضرائب على فاتورة المطالبة الواردة من شركة (virzon) بالرغم من تتمتع البعثة الدبلوماسية من الضرائب.
- ترجيع الرسوم الدراسية لأبناء الموظفين، لوحظ الاعتماد على صور ضوئية أو سحوبات من Gmail، دون تقديم طلب الموافقة على ترجيع المبلغ واعتماده من المندوب، ولا يتم ارفاق ما يفيد استلام الجامعة للرسوم المدفوعة من حساب الأب في أغلب الحالات.
- بلغ اجمالي قيمة المبالغ المصروفة بين السفر والمبيت خلال الفترة من سنة 2019 وحتى سنة 2022م مبلغ وقدره 506,864 دولار، وقد لوحظ بشأن تلك المصاريفات أنه يتم صرف قيمة تذاكر السفر للموظفين الدبلوماسيين وأفراد اسرهم وفقاً للفواتير الصادرة عن شركة خدمات وسيطة دون ارفاق نسخة من التذكرة أو ما يفيد التنفيذ الفعلي باستعمال التذاكر.
- تناهى عدهم من من سنة إلى أخرى لعدم وجود هيكلة واضحة للملاءك، والاعمال المطلوبة من جهة ولshirehah الوزارة في الابتعاث، ومن خلال تحليل مسار عدد الموظفين قياساً بالسنوات السابقة (عقود سابقة) نلاحظ مؤشر الارتفاع بلغ حتى (100%) إلى العدد الفعلي الذي تحتاجه البعثة والذي لا يتجاوز في كل الاحوال (10) دبلوماسيين.

مستحقات الدبلوماسيين مقابل الاجازات السنوية

ومن خلال الفحص والمتابعة ومناقشة المسؤولين بالبعثة وتحليل كشف الالتزامات المستحق على تذاكر السفر مقابل الاجازات السنوية، بلغت قيمة مستحقات الدبلوماسيين مقابل الاجازات السنوية 998,071 دولار لوحظ الآتي:

- عدم انتظام ورود المخصصات من وزارة الخارجية وعدم كفايتها في اغلب الحالات ما أدى إلى تراكم المستحقات عبر السنوات، أضعف إلى ذلك عدم إحالة بقية المخصصات ومصاريف التأمين الطبي والربع الرابع للباب الثاني.

- عدم كفاية الحالات دعت مسؤولي البعثة إلى صرف الأولوية إلى الديون الأمريكية لوجود غرامات تأخير عليها وطالبات بالمحاكم في حالة التأخير وعدم الاستجابة.
- عدم الاستجابة الكافية من طرف الوزارة لتخصيص مبالغ المطالبة بالاستحقاق العديد من المرات من بينها رسالة البعثة رقم (6-11-277) وغيرها.
- المطالبة بالبدل النقدي مقابل حجز التذاكر دون تقديم مستندات تدل على السفر والعودة من البعثة إلى ليبيا والعكس.
- اغلب المتقدمين تم قياس مبلغ المطالبة وفقاً للدرجة الأولى وليس العادلة.
- في نهاية شهر ابريل 2023 تم صرف مستحقات سنة واحدة لكل الموظفين من فائض حواله واردة بقيمة 208.550 دولار ليصبح باقي الدين في حدود مليون دولار أمريكي.

بند المصاروفات الخدمية (دراسية)

بلغ اجمالي قيمة المصاروفات الفعلية خصماً على بند المصاروفات الخدمية (دراسية وآخرى) خلال سنوات الفحص من 2019م حتى 2022م مبلغ وقدره 695,643 دولار، وبمتوسط صرف سنوي بمبلغ وقدره 173,911 دولار، وتتمثل هذه المبالغ المصاروفة والمحمولة على البند سداد الرسوم الدراسية لابناء الدبلوماسيين التابعين للبعثة والدارسين بالجامعات الأمريكية، حيث لوحظ عدم توفر قاعدة بيانات لدى الشؤون الادارية بالبعثة تتضمن حصر-ابناء الدبلوماسيين الدارسين بالجامعات الأمريكية، يمكن الاسترشاد بها عند اجراء الصرف.

- عدم توسيط الشؤون الادارية بقبول المطالبات والفوتاير الصادرة عن الجامعات الأمريكية والخاصة بابناء الدبلوماسيين ليتم توثيقها والتأشير عليها وحالتها للسيد المندوب وتوجيهه المراقب المالي بإجراء الصرف.
- تبين بأن بعض الرسوم الدراسية المصاروفة هي ترجيع قيم مالية صرفت للجامعات الأمريكية وبعض المدارس تم دفعها من قبل الدبلوماسي من حسابه الخاص.

حساب الودائع والامانات

فيما يلي موقف بحركة الحساب خلال الفترة محل الفحص بالدولار:

المصاروفات	الحوالات الواردة	الوديعة
	5,282,644	رصيد المساهمات المرحل 2019/1/1
	14,124,532	حواله واردة وديعة المساهمات بتاريخ 2019/4/9
	571,153	حواله واردة وديعة قوات حفظ السلام سنة 2019 بتاريخ 10/1/2020م
	1,461,288	حواله واردة وديعة المساهمات بتاريخ 1/3/2021م
	1,084,112	حواله واردة وديعة المساهمات بتاريخ 13/1/2022م
21,586,117	22,523,731	الاجمالى
482,181	495,500	وديعة المجلس الرئاسي لجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة 74 لسنة 2019
1,562,414	1,627,311	حواله واردة (وديعة صيانة مبني البعثة) بتاريخ 9/2/2020م
375,492	362,252	وديعة المجلس الرئاسي لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة 76 لسنة 2021
492,325	493,230	وديعة المجلس الرئاسي لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة 77 لسنة 2022
24,498,531	25,502,026	الاجمالى

- تمثل قيمة وديعة المساهمات الدولية حصة دولة ليبيا بميزانية الأمم المتحدة والمتمثلة في قوات حفظ السلام والمحاكم الدولية، متوسط الاشتراكات سنويًا (3) مليون دولار تقريباً في السابق أما الان نتيجة إعادة تصنيف ليبيا في الظروف الراهنة أصبحت تسدد مقابل اشتراكات بقيمة (0,9) مليون دولار والمبلغ يتغير بحسب الظروف العالمية.
- اتضح قيام البعثة بتحويل مبالغ مالية من حساب الودائع لدعم حسبي الباب الاول المرتبات وحساب الباب الثاني المصرروفات العمومية وذلك لوجود تأخير في ورود الحالات المالية، حيث بلغ اجمالي المبالغ المحالة من حساب الودائع خلال سنة 2020م على سبيل المثال مبلغ وقدره 960,000 دولار قد تم ترجيعها تباعا لحساب الودائع لاحقا.
- اتضح قيام البعثة بتحويل مبالغ المالية من حساب الودائع لدعم زيارة السيد رئيس مجلس الوزراء وعدم تحويل قيمة الوديعة المخصصة لزيارة وتم الصرف بناء على برقية رقم (1980) المؤرخة في 13/07/2021م القاضية بتحويل مبلغ 200,000 دولار على ان تحال لاحقاً بموجب اذن صرف رقم (7/1) بتاريخ 13/07/2021م دفع قيمة على الحساب لصالح فندق بلازا هوتيل نظير سكن رئيس الحكومة وعدد (21) مrafق ما يلاحظ تكلفة الحجز مرتفعة جداً، حيث بلغت 100,000 دولار للأجنحة المحجوزة وعدها ثلاثة وان تكلفة المرافقين تزيد عن 1750 دولار في الليلة الواحدة
- عملية صرف المبالغ المخصصة لزيارة تصرف دون وجود رسائل تكليف ولا اذن استلام، ولوحظ عدم خصوصتها للدوره المستندية المطلوبة لأحكام الرقابة الداخلية على الصرف.
- لوحظ التوسيع الواضح في الصرف من وديعة المجلس الرئاسي البالغ قيمتها 362,252 دولار بتاريخ 02/08/2021م ومنها صرف قيمة 47,400 دولار لصالح فندق بلازا هوتيل بموجب اذن الصرف رقم 2/8 بتاريخ 24/08/2021م لإقامة السيد رئيس المجلس الرئاسي والسفيرة وزيرة الخارجية وأربعة مرافقين والجدول التالي يوضح مصروفات الإقامة.

الإجمالي	قيمة الغرفة للليلة	عدد الليالي	عدد الغرف	اسم المقيم
36,000	6000	6	1	رئيس المجلس الرئاسي
30,000	5000	6	1	وزير الخارجية
28,800	1200	6	4	أعضاء الوفد
قيمة الإقامة بالكامل سددت على دفعات				94,000

السفارة الليبية - واشنطن

قيمة المصروفات الفعلية للباب الأول والثاني خلال سنوات الفحص (مليون دولار):

السنة المالية	اجمالي المصروفات
2019 م	5.3
2020 م	4.9

السنة المالية	اجمالي المصروفات
2021 م	4.8
2022 م	5
الاجمالي	20.255

- بلغت قيمة مرتبات السفارة (15.3) مليون دولار بمتوسط (3.8) مليون دولار سنويًا و(33) ألف دولار متوسط تكفة الموفد بالساحة شهرية، وتغطي تكفة المرتبات إلى إجمالي المصروفات ثلاثة أرباع القيمة الإجمالية.
- نصف مليون دولار انفقت على استحداث قنصلية في ولاية هيوستن دون جدوى وخلصت إلى طرد المكلف بالتأسيس من الساحة.

ملاحظات عامة

- الارتكان إلى ظاهرة ترجيع المبالغ المسددة عبر الدبلوماسيين من حسابهم الخاص مثل تذاكر السفر أو رسوم الدراسة وغيرها.
- اللجوء إلى ظاهرة ترجيع مقابل المشتريات البسيطة ولوازم القرطاسية ومصاريف التسيير اليومي دون اعتماد نظام العهد بالخصوص.
- ارتفاع عدد الموفدين بالساحة دون دراسة الاحتياج الفعلى لاسيما اليفاد في الملحقيات.
- نتيجة التأخير في ورود الحوالات يقوم المراقب المالي بإجراء سلفة على حساب بند آخر، ولوحظ عدم اقفال السلفة عند نهاية العام ما يعد مخالفه وتجاوز عن الصالحيات.
- المبالغة في الانفاق على الوفود الرئاسية وغيرها، سواء على مستوى عدد الموفدين أو لعدم التخصص في الشأن الموفد لأجله أو لنوع الإقامة، بالرغم من وجود بيت للضيافة عالي المستوى من التجهيز كما لوحظ المبالغة في تخصيص المبالغ كودائع ما أسهم في التوسيع في الانفاق غير الإرشادي، حتى وصل إلى إيجار غرفة ليوم واحد 10,000 دولار جناح ملكي.

الميزانية التسييرية

- اعتماد الصرف مقابل عمل اضافي ومكافأة لبعض العاملين بعقود محلية استناداً إلى مكاتبات السيد السفير بشأن صرف مقابل عمل اضافي دون تحديد ماهي الاعمال الاضافية مع عدم ارفاق كشف بالساعات الاضافية التي انجزت يكون معتمد من الشؤون الإدارية.
- التأخير في صرف بعض مستحقات العاملين دون وجود أسباب لذلك.
- صرف مرتبات بعض العمالة المحلية دون ارفاق عقود بالخصوص وكذلك رفع قيمة بعض المرتبات بموجب تعليمات السفيرة ودون تعديل القيمة بالعقود.
- بلغ اجمالي قيمة المصروفات الفعلية المحمولة على بند السفر والمبيت خلال سنوات الفحص 2019، 2020، 2021، 2022 مبلغ إجمالي وقدره 2,200,056 دولار لوحظ بشأنها ما يلي:

- يتم صرف قيمة تذاكر السفر للموظفين الدبلوماسيين وافراد اسرهم وفقا للفواتير الصادرة عن شركة خدمات وسيطة (ADM TRVEL) دون ارفاق نسخة من التذاكر أو ما يفيد التنفيذ الفعلى باستعمال التذاكر.
- لا يوجد ما يفيد في بعض الحالات قيام الموظفين المتمتعين بجازاتهم السنوية والحاصلين على تذاكر سفر بمعادرة الساحة الامريكية هذا مما يتبع امكانية ترجيع قيمة تلك التذاكر نقدا لصالح الموظف من شركة الخدمات الوسيطة (ADM TRVEL).
- بلغ إجمالي قيمة المصروفات الفعلية المحمولة على بند المصروفات الخدمية (دراسة وأخرى) خلال سنوات الفحص (2019-2020-2021-2022) مبلغ وقدره 933,009 دولار، لوحظ بشأنها ما يلي:
- بعض المصروفات المحمولة على بند المصروفات الخدمية تمثل تسديد الرسوم الدراسية بالجامعات الامريكية لأبناء الموظفين وبعض الموظفين الدبلوماسيين التابعين للبعثة الليبية بالسفارة.
- عدم توفر قاعدة بيانات لدى الشؤون الادارية بالسفارة تتضمن حصر-أبناء الدبلوماسيين الدراسيين بالجامعات الامريكية يمكن الاسترشاد بها عن إجراء الصرف.
- تبين بأن جميع المبالغ المصروفة (الرسوم الدراسية) هي استرجاع قيم مالية صرفة من الحساب الخاص للموظف الدبلوماسي، هذا مما لا يمكن معه أحکام الرقابة على تلك المصروفات.
- اظهرت أعمال الفحص خلال العام 2019م قيام السيدة السفيرة باعتماد وصرف عهد مالية لنفسها بمبلغ اجمالي وقدره 20,000 دولار، بيانها كما يلي:

رقم المستند	الدولار	البيان والملاحظات
1/6 لسنة 2019	7,000	اعتمد الصرف على كتاب السيدة السفيرة المؤرخ في 17/1/2019
9/7 لسنة 2019	7,000	اعتمد الصرف على كتاب السيدة السفيرة رقم 9-7-2019 المؤرخ في 6/9/2019
10/94 لسنة 2019	6,000	اعتمد الصرف على كتاب السيدة السفيرة رقم 94-10-2019 المؤرخ في 28/10/2019

وقد لوحظ بشأن تلك العهد ما يلي:

- تطلب صرف عهد لشخصها تفييد للحاجة الماسة والفورية لـإعمال الصيانة وشراء تجهيزات لبيت الضيافة الذي تقيم فيه ويعتبر مقر الاقامة الرسمي لها.

السفارة الليبية البرتغال

تقييم الأداء

- شهدت سنة 2019م عدم استقرار في وظيفة (القائم بالأعمال)، حيث تناوب عليها عدد (3) مكفيين خلال سنة واحدة.
- مخالفة التعليمات الصادرة بشأن تنظيم عمل العمالة المحلية الصادرة بكتاب وزير الخارجية رقم (1354)، المؤرخ في 04/12/2016م ورقم (2379)، المؤرخ في 22/11/2017م، والذي ينص على عدم إبرام أي عقد محلي إلا بعد الحصول على موافقة الوزير.
- قيام السفارة بإصدار شهائد الدفع الأخيرة لمن انتهت فترة عملهم لأى أسباب دون إتمام إجراءات إخلاء طرفهم، وتسلیم ما بعهدهم، واستيفائهم لكافة التزاماتهم؛

بالمخالففة للمادة (209) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، والتعليمات الصادرة من وزارة الخارجية بالخصوص.

- تم الاستغناء عن خدمات المترجم بالسفارة، بناء على توصيات اللجنة المكلفة بقرار وزير الخارجية رقم (420) لسنة 2016م اعتبارا من شهر 5/2017م، دون اتخاذ الإجراءات المترتبة عليها المتعلقة بإنهاء العقود المنصوص عليها بقانون العمل البرتغالي مما نتج عنه رفع دعوى قضائية ضد السفارة من المذكور بتعويضه بمبلغ (557) ألف يورو.

ملاحظات عامة

- عدم قيام المراقب المالي بقيد واثبات بعض المصروفات وإرفاق المستندات المتعلقة بها، حيث لوحظ من خلال مذكرة تسوية المصرف لشهر (12/2021)، خصم ماقيمته 47,835 يورو لا مقابل لها بالمستندات، وغير مثبت بيومية الصندوق، والاكتفاء بكتابه قصاصات ورق على بعض أذونات الصرف بما يدل على إصدار صكوك وصرفها.

- التوسع في الصرف النقدي من الخزينة بالرغم من وجود عدد من الحسابات المصرفية والاحتفاظ بمبالغ نقدية بالخزينة؛ بالمخالففة لنص المادة (109) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- عدم قيام المراقب المالي بإحالة نسخة من أذونات الصرف للإدارة المختصة بوزارة المالية وذلك عن كافة سنوات الفحص (2019-2020-2021-2022م)؛ بالمخالففة للمادتين (156، 157) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- عدم إحالة تقارير الإيرادات والمصروفات والحسابات الختامية لوزارة المالية عن السنوات المالية (2019-2020-2021-2022م)، علاوة عن السنوات 2014م إلى سنة 2018م؛ بالمخالففة لنصوص المواد (21، 25، 156) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، والمادة (23) من قانون النظام المالي للدولة.

الإيرادات

بلغت قيمة الإيرادات المحصلة خلال السنوات المالية (2019، 2020، 2021، 2022م) والتي يتم تحصيلها عن طريق قسم الشؤون القنصلية بالسفارة مبلغ وقدره 80,621 يورو، وتمثل في رسوم تصديق شهائد المنشأ، ورسوم تأشيرات؛ علاوة على الإيرادات التي تتعلق بالمصروفات المسترددة (ترجيع القيمة المضافة)، لوحظ إيداع المتحصلات بحساب السفارة الباب الأول، واستخدامها للصرف على النفقات التسييرية والمرتبات، بالمخالففة لأحكام المادة (64) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

المصروفات

- التوسع في الصرف النقدي من الصندوق، حيث بلغت قيمة التحويلات لحساب الصندوق خلال سنوات الفحص (2019، 2020، 2021، 2022م) مبلغا وقدره

211,991 يورو، بالمخالفة للمادة (109) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، وتفصيله كالتالي:

السنة	القيمة المحالة من المصرف للصندوق
2019	73,000
2020	50,000
2021	10,000
2022	78,991
الإجمالي	211,991

- التوسع في الصرف على بند (وقود وزيوت وقوى محركة) خلال سنوات الفحص، حيث بلغت قيمتها مبلغ وقدره 120,348 يورو، ولوحظ تحويل البند بمصروفات الوقود والزيوت للسيارات الخاصة بموظفي السفارة.
- بلغت جملة مصروفات بند العلاج خلال السنوات المالية (2019-2020-2021-2022) مبلغ وقدره 108,563 يورو، ومن خلال فحص مفردات بند العلاج، وعلى الرغم من تعاقد السفارة مع شركات تأمين لعلاج الموظفين التابعين لها — شاملًا بكافة الخدمات العلاجية إلا أنه لوحظ المبالغة في استرجاع قيمة الفواتير لموظفي السفارة مباشرة؛ مما يعد بالمخالفة للتعييمات الصادرة في هذا الصدد، والتي كان آخرها كتاب مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية ذو الرقم (12462)، المؤرخ في 29-09-2021م.
- قيام المراقب المالي السابق بصرف مبلغ وقدره 8,219 يورو؛ بناء على تأشيرة القائم بالأعمال، بموجب إذن صرف رقم (5/21)، المؤرخ في 2020/05/30م، مقابل شراء عدد (2) أجهزة حاسوب، لصالح أعضاء لجنة الأزمة المشكلة لغرض مواجهة فيروس كورونا، حيث لوحظ عدم تضمين الأجهزة ضمن محضر..الجرد السنوي لسنة 2020م وإنتهاء المعهود لهم بالأجهزة علاقتهم بالسفارة دون تسليم ما بعهدهم.
- إذن الصرف رقم (9/14)، بتاريخ 21/9/2021م، وبقيمة 2,699 ألف يورو، حيث لوحظ عدم وجود أية تفاصيل بإذن الصرف أو إرافق المستندات المؤيدة وعدم الإثبات بسجل يومية الصندوق وعدم اعتماد المراقب المالي.
- صرف مبلغ، وقدره 111,600 يورو بموجب إذني صرف رقم (5/3)، المؤرخ في 2019/05/03م، و(10/15) المؤرخ في 24/10/2018م لصالح القائم بالأعمال السابق مقابل إيجار بيت ضيافة عن الفترة من فبراير/2018م وحتى يونيو/2019م، بإيجار شهري 6,200 يورو، حيث لوحظ بشأنها عدم تعزيز مستندات الصرف بعقد الإيجار وما يفيد سداد المبلغ للمالك.

وديعة صندوق ليبيا للمساعدات والتنمية

بلغ رصيد الوديعة الدفترية في 12/31/2021م قيمة 300,687 يورو تم التصرف فيها لمواجهة مصروفات السفارة والمتعلقة بالمرتبات ومصروفات أخرى بالمخالفة لأحكام المواد (10) من قانون النظام المالي للدولة، و(13) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

وديعة وزارة العمل والتأهيل

برنامج تدريبي في مجال الهندسة المدنية والمعمارية لعدد (300) طالب لمدة (12) شهراً، اعتباراً من شهر 4/2014م، بقيمة 13,350,000 يورو، لوحظ بشأنها التالي:

- عدد الطلبة المؤهلين فعلاً (136) موفرًا فقط.
- تم التصرف في بواقي الوديعة بقيمة 255,183 ألف يورو من قبل لمواجهة مصروفات متعلقة بالمرتبات والتزامات أخرى.
- فشل البرنامج التدريبي ورجوع كافة الطلبة المؤهلين بدون تحقيق أهدافه على الرغم من صرف مبالغ كبيرة للشركة المنفذة للدورة وعلى الطلبة والمشرفين.

وديعة وزارة الصحة

تم إحالة ما قيمته 13,544,576 يورو إلى حساب الصحة بالسفارة كوديعة لعلاج المرضى والجرحى بدولة البرتغال، وتم إجراء عدة تحويلات بالتجاوز من وإلى الوديعة من قبل القائم بالأعمال والمراقب المالي السابق وذلك لتغطية مصروفات السفارة دون القيام بترجيع كامل القيمة والتي بلغت حتى تاريخه مبلغ 725,000 يورو، والبيان الآتي يوضح ما تم تحويله من حساب الصحة، وما تم ترجيعه من حساب السفارة، والرصيد المتبقى المطلوب ترجيعه إلى حساب ودية الصحة.

السنة	السفارة من الوديعة باليورو	القيمة المرجعة لحساب الوديعة باليورو	الرصيد القائم على حساب السفارة باليورو
2017	500,000	---	725,000
	350,000	---	---
	---	175,000	---
	---	---	---
	50,000	---	120,000
	120,000	---	295,000
	1,020,000	---	الإجمالي

وبعد توقف تم استئناف العلاج خلال سنة 2017م، وأعيد تشكيل لجنة للإشراف على الجرحى والمرضى بساحة البرتغال بموجب قرار وزير الصحة المفوض رقم (290) لسنة 2017م، حيث لوحظ على لجنة الإشراف الآتي:

- لا يوجد بين أعضاء هذه اللجنة من يحمل مؤهل طبيب، وتتفاوت مؤهلاتهم العلمية بين دبلوم مختبرات (رئيس اللجنة)، ومحاسبة، واقتصاد، وقانون، وبالتالي لا يوجد بينهم من لديه دراية بالعلاج والتشخيص الطبي.
- عدم وجود آلية واضحة للتدقيق والمراجعة الطبية لمراحل العلاج ومتطلباته قبل سداد مستحقات مقدمي الخدمة.

وبموجب محضر ترسية تمت الترسية على عدد (8) شركات منها (5) شركات أساسية، وعدد (3) شركات احتياطية بيانها كالتالي:

الرقم	الشركة	مجالها	تاريخ إبرام العقد	تاريخ التأسيس	رأس مالها	عنوانها
1	أورانج موبيتس . محدودة	تقديم خدمات الوساطة، وتحديد المواعيد الطبية	2018/01/08	2018/02/06	300	لشبونة
2	بريفيديكاد، أونيسوال، محدودة	تقديم خدمات الاستشارة، وتحديد المواعيد الطبية في مجال الصحة	2018/10/25	2017/12/21	500	بورتو
3	بيرمانينت تراست	تقديم خدمات استقبال، وإيواء المرضى للعلاج في المستشفيات	2017/11/20	2017/11/24	500	لشبونة
4	لومينتو الـبرازيل ، أوـنـيـسـوـال	تقديم خدمات الوساطة في المجال الطبي	2018/01/25	2018/01/24	300	لشبونة
5	برين . خدمات طبية، محدودة	في مجال المستشفيات العامة	2017/11/20	لا يوجد	لا يوجد	بورتو
6	فولوفيل اشتانت . محدودة	تقديم الخدمات الاستشارية في مجال الصحة والسفر.	2018/01/20	2018/01/11	200	لشبونة
7	Global Healthcare Europe B.V.	شركة إيجار مكاتب	2017/11/20	لا يوجد	لا يوجد	الجزر المنسقة ماديا را
8	غولد أبو لو بيـزـنـيـس	لاستيراد وتصدير مواد التجميل والمعادن المنزيلة.	2018/01/20	لا يوجد	10,000	

لُوْحَظَ بِشَأْنِهَا الْأَتِي:

- التعاقد مع شركات تعود ملكيتها لأشخاص تربطهم علاقة بالسفارة، وأخرى تعود ملكيتها لبعض أعضاء اللجنة المشرفة على علاج الجرحى والمرضى، مما يدل على وجود تضارب مصالح، وواسطة ومحسوبيّة في التعاقد مع تلك الشركات، ووقد تم التحقق من ذلك من خلال الغرفة التجارية البرتغالية ذلك وفقاً للبيان التالي:

ت	الشركة	صفتها
1	مومينتو لاترال، أونيسبيوال	نائب رئيس لجنة الإشراف وزوجته
2	أواناج مومينتس	نائب رئيس لجنة الإشراف وزوجته
3	بيرمانينت تراست	طالب ليبي موفد بدولة البرتغال وزوجته

من الكشف أعلاه يظهر إبرام عقود مع شركات تم تأسيسها بتاريخ لاحق للتاريخ - محضر الترسية (شركة أوارنج مومينتس المحدودة - شركة بيرمانينت تراست - شركة مومينتو لاتيرال أونيس-بوا) الأمر الذي يشير إلى وجود فساد وواسطة ومحسوبيه وإن كافة الإجراءات المتعلقة بالترسية أعدت شكلياً.

- وجود شركات تم تأسيسها قبل التعاقد معها بفترة قصيرة (شركة مومينتو لاتيرال أونيسبيوال - شركة فولوفيل انشتانت محدودة).

- تم التعاقد مع شركة (غولد أبوابو بيزنيس)، لاستيراد وتصدير مواد التجميل والمعدات المنزلية بالمخالفة لبيانات العقد.

- لم تتضمن العقود بمنها يخول أو يسمح لرئيس البعثة الليبية بالبرتغال بفسخ العقد دون ترتيب أي التزام على الطرف الأول لأي سبب كان؛ على الرغم من أن هذا الأمر كان من ضمن التوصيات المذكورة بمحضر الترسية.

- بمراجعة التسويات المصرفية وكشوفات حساب المصرف تبين قيام المراقب المالي السابق (ك س) بصرف مبالغ مالية قيمتها 87,940 يورو لصالح شركة (بيرمانينت) دون مستندات مقابل ذلك ولم يتم إثباتها بدفتر يومية الصندوق، الامر الذي أدى إلى ظهور عجز بالمصروفات خلال سنة 2019 بموجب صكوك بيانها على النحو التالي:

رقم الصك	تاريخه	القيمة	المستفيد
7071998737	2019/06/27	41,561	شركة بيرمانينت
7071998931	2019/06/27	46,379	شركة بيرمانينت

متابعة الدفعات المقدمة من الوديعة

بلغت جملة التحويلات كدفعات مقدمة من حساب الوديعة إلى حساب الشركات المتعاقد معها مبلغ وقدره 2,637,940 يورو، خلال الفترة ما بين 01/10/2017م، وحتى 31/12/2018م؛ في حين كانت المستندات المقدمة للسفارة لغرض التسوية والاتفاق من قبل الشركات مبلغ وقدره 2,330,600 يورو خلال نفس الفترة، وقد اعتمدت من قبل القائم بالأعمال (ع م خ) والمراقب المالي (ك خ س) واللجنة المشتركة على العلاج بالرغم من ظهور العديد من الملاحظات ذات الأهمية عليه الامر الذي يجعل من إجراءات التسوية المقدمة لا ترقى إلى مستوى القبول بها.

ومن خلال مراجعة التسويات المقدمة من الشركات المتعاقد معها أظهرت أعمال الفحص والمراجعة ما يلي:

- عدم توفر المستندات الواجب إرفاقها مع أذونات صرف التسوية لكافة المعاملات المالية المقدمة من الشركات، تبين أن كافة الدفعات المقدمة للشركات المتعاقد معها تمت بإجراءات وموافقات القائم بالأعمال (ع م خ) خلال الفترة من 01/10/2017م وحتى 31/12/2018م، وقد لوحظ بشأنها الآتي:

- بموجب إذن الصرف رقم (3/2)، المؤرخ في 02/03/2018م، بشأن تسوية الدفعة المقدمة والممنوعة لشركة (PERMANENT)، وبقيمة 200,000 ألف يورو، حيث لوحظ بشأنه ما يلي:

- قيام المراقب المالي السابق (ك خ س) بتسوية الدفعة المقدمة بناء على تعليمات القائم بالأعمال الأسبق (ع م خ) دون أي مستندات تؤيد ذلك.

- إرفاق رسالة من شركة الدعم اللوجستي بقيمة الدفعة المقدمة كأساس للتسوية بدون فواتير مؤيدة.

- تم تحويل القيمة على عدد (7) حالات، ومن خلال اجراء المطابقة بأسماء الحالات المدرجة بالمنظومة لم تظهر أسماء (5) حالات.

- بموجب إذن الصرف رقم (12/4)، المؤرخ في 03/12/2018م، بقيمة 360,000 يورو، لصالح شركة (PERMANENT)، مقابل تسوية الفواتير والمستندات المقدمة من الشركة، وبشأنه لوحظ الآتي:

- بموجب إذن الصرف رقم (12/5)، المؤرخ في 12/03/2018م، بقيمة 131,184 يورو، مقابل تسوية الفواتير والمستندات الخاصة بشركة Voluvelinst، وب شأنه لوحظ الآتي:

- عدم إرفاق الفواتير الخاصة بعلاج المرضى والتي تؤيد صحة المبالغ المصرّوفة للشركة.
- عدم وجود قرار ضم لعلاج بعض المرضى ضمن مستندات الصرف.
- عدم إرفاق تقرير طبي، يوضح مراحل العلاج لكل مريض.
- عدم إرفاق تأشيرات دخول وتواجد المرضى ضمن مستندات إذن الصرف.
- قيام المراقب المالي السابق باعتماد إذن الصرف، وإغفال المبالغ المصرّوفة للشركة دون وجود فواتير تؤيد صحة هذه المبالغ.
- تم تحويل القيمة على عدد (4) حالات، ومن خلال اجراء المطابقة بأسماء الحالات المدرجة بالمنظومة تبين أن جميع الاسماء لم تظهر ضمن المدرجين بها.

- بموجب إذن الصرف رقم (12/2)، المؤرخ في 12/03/2018م، بقيمة 159,416 يورو لصالح شركة VOLUVELINST، تحويل القيمة على عدد (8) حالات كالتالي:

البيان	القيمة	ت
إرفاق صورة من الجواز فقط.	30,000	1
عدم إرفاق صورة من الجواز والتأشيرة	24,000	2
عدم إرفاق صورة من الجواز والتأشيرة	3,378	3
عدم إرفاق صورة من الجواز والتأشيرة	17,640	4
إرفاق صورة جواز سفر فقط.	19,440	5
إرفاق صورة جواز سفر فقط.	21,758	6
إرفاق صورة جواز سفر فقط.	13,200	7
إرفاق صورة جواز سفر فقط.	30,000	8

- بموجب إذن الصرف رقم (12/1)، المؤرخ في 12/03/2018م، بقيمة 400,000 يورو، مقابل الفواتير المقدمة من شركة MOMENTO LATERAL، حيث لوحظ الآتي:

- إحالة الفواتير من رئيس اللجنة المشتركة إلى القائم بالأعمال، بتاريخ 12/12/2018م، في حين أن إذن الصرف مؤرخ في 03/12/2018م، مما يظهر أن إتمام إجراءات إذن الصرف تم قبل إحالة الفواتير.
- عدم وجود أي مستند يحدد الفترة التي تم فيها علاج المرضى.
- المرفقات الخاصة بالمريض، تتمثل فقط في الآتي:
- كتاب موجه من رئيس اللجنة إلى الشركة البرتغالية بإحالته التقديرات وطلب تقرير طبي والمدة التي يحتاجها، والقيمة.
- كشف تقديرى من الشركة خاص بالمريض يحتوى فقط على تقدير قيمة العلاج والخدمات.
- تم تحويل القيمة على عدد (12) حالة على النحو الآتي:

الملاحظات	القيمة	ت
إرفاق جواز سفر بدون إرفاق التأشيرة، رسالة الضم في 1/8/2018م	36,051	1
إرفاق جواز السفر منذ تاريخ الضم في 1/8/2018م.	50,814	2
التأشيرة لها ومرافقها منتهية بتاريخ 19/1/2018، وتاريخ الضم في 20/2/2018.	58,800	3
التأشيرة منتهية في 25/2/2014م، وتاريخ الضم 30/11/2017م.	7,026	4

الملحوظات	ت	القيمة
التأشيرة منتهية في 2014/2/23، وتاريخ الضم 30/11/2017	5	42,720
التأشيرة تنتهي في 2018/10/10، وتاريخ الضم 30/11/2017	6	52,041
عدم إرفاق تأشيرة الدخول، والاكتفاء بصورة من الجواز، وتاريخ الضم في 30/11/2017.	7	41,172
التأشيرة منتهية في 25/6/2017، ورسالة ضم العلاج في 29/11/2017.	8	60,960
التأشيرة منتهية في 1/4/2018، ورسالة ضم العلاج في 4/12/2017	9	44,300
رسالة الضم بتاريخ 29/11/2017، والتأشيرة منتهية في 31/12/2015	10	34,238
رسالة الضم بتاريخ 12/4/2015، بالإضافة إلى عدم إرفاق التأشيرة، والاكتفاء بصورة من جواز السفر.	11	20,300
رسالة الضم بتاريخ 4/12/2017، بالإضافة إلى عدم إرفاق تأشيرة الدخول، والاكتفاء بصورة من جواز السفر.	12	51,398

من خلال اجراء المطابقة بأسماء الحالات المدرجة بالمنظومة لم تظهر أسماء (6) حالات وهم التي وردت أسمائهم بتسلاسل الارقام (1 - 2 - 5 - 9 - 11 - 12) بالكشف أعلاه.

- بموجب إذن صرف تسوية رقم (1/3/2018)، المؤرخ في 2/3/2018م، بقيمة 360,000 يورو، لصالح شركة (BRINE)، مقابل تسوية الفواتير المقدمة من قبل الشركة، وب شأنه لوحظ الآتي:

- عدم إرفاق الفواتير الخاصة بعلاج المرضى ضمن مستندات إذن الصرف، وتم إيقاف الدفعية بناء على مستندات تقديرات العلاج.
- إرفاق بعض تأشيرات الدخول منتهية الصلاحية.
- عدم إرفاق تقارير طبية للمراحل العلاجية صادرة من المستشفى.
- عدم اعتماد المراقب المالي على المستندات المرفقة بإذن الصرف.
- تم تحويل المبلغ على عدد (10) حالات، وفق المستندات المقدمة من الشركة من خلال اجراء المطابقة بأسماء الحالات المدرجة بالمنظومة لم تظهر أسماء (3) حالات وهم التي وردت أسمائهم بتسلاسل الارقام (1 - 8 - 9) بالكشف أعلاه.

مصرفات المرضى والجريح

- بلغت جملة المبالغ المصرفة على علاج المرضى والجريح ومصرفات أعضاء اللجنة خلال السنوات من 2017م، وحتى سنة 2019م، مبلغا وقدره 4,467,843 يورو.

- أظهرت أعمال الفحص والتدقيق وجود العديد من الملاحظات التي تؤكد وجود شبكات فساد قام بها كل من القائم بالأعمال السابق (ع م خ) والمراقب المالي السابق (ك خ س)، وللجنة الإشراف، وفيما يلي توضيح ذلك:

- تكرار صرف المنحة لبعض المرضى عن نفس الأشهر، أمثلة ذلك:

الملحوظات	الاسم	رقم إذن الصرف	القيمة باليورو
صرف المنحة لها ومرافقها عن أشهر 4-5-6-7	ع س	2018/7/5	20,000
صرف المنحة لها ومرافقها عن أشهر 3-4-5-6		2018/6/12	20,000
من تاريخ مباشرة اللجنة لعملها / حسب تفصيل إذن الصرف		2018/3/27	25,000
صرف المنحة لها ومرافقها عن أشهر 5-6-7-8	١١	2018/7/22	15,000
صرف المنحة لها ومرافقها عن أشهر 4-5-6		2018/6/2	15,000

الملاحظات	القيمة باليورو	الاسم	رقم إذن الصرف
صرف المنحة لها ومرافقها عن 6-5-4 / 2018	15,000	ج	2018/6/5
صرف المنحة لها ومرافقها عن 4-3-2 / 2018	10,000		2018/5/1
صرف المنحة لها ومرافقها عن 3-2-2 / 2018	10,000		2018/3/20
صرف المنحة لها ومرافقها عن أشهر 7-6-5-4 / 2018	20,000	س	2018/7/20
صرف المنحة لها ومرافقها عن أشهر 6-5-4 / 2018	15,000		2018/5/15
صرف المنحة لها ومرافقها عن أشهر 6-5-4-3-2 / 2018	25,000		2018/6/13
صرف المنحة لها ومرافقها عن أشهر 12-11-10-9 / 2017 و 2-1 / 2018	20,000	ام	2018/2/29

- وجود حالات يتناول فيها المريض والمرافق لغرض صرف المنحة، حيث يذكر مرة كمريض في معاملة مالية ويذكر كمرافق في معاملة مالية أخرى وأحياناً مرافق الحالتين وتحسب له المنحة في كلتيهما والآتي أمثلة على ذلك:

الملاحظات	الإجمالي	القيمة باليورو	الاسم	رقم إذن الصرف
تناول على المرافق والمريض لنفس الفترة مع (ق ب م)	50,000	25,000	ام	2018/7/24
تناول على المرافق والمريض لنفس الفترة مع (م م ا)		25,000	قب م	2018/7/25
تناول على المرافق والمريض مع (و ع ا)		10,000	وع ا	2018/4/4
تناول على المرافق والمريض مع (و ع ا)	25,000	15,000	وع ع	2018/7/15
اسرة (ا) دبلوماسي بالمغرب		10,000	س ا	2018/2/7
المرافق ابنته (س ا) عن ثمانية أشهر الدبلوماسي بالمغرب صرف لهم منح فقط دون علاج	100,000	10,000	س ا	2018/6/10
المرافق ابنته (س ا) عن ثمانية أشهر الدبلوماسي بالمغرب صرف لهم منح فقط علاج		20,000	اع ا	2018/7/2
		20,000	اع ا	2018/2/6
		20,000	ف م	2018/5/17
		20,000	أ	2018/2/9

- وجود حالات مرضية تضم أسر كاملة صرفت لهم منح فقط دون علاج، ولوحظ أن بعض المرافقين للمرضى لم يتجاوز عمرهمخمس سنوات، الأمر الذي يشير إلى أن الغرض من ذلك هو الحصول على أكبر قدر من الأموال، وبيان ذلك كما يلي:

■ الاسرة الاولى:

اسم المريض	تاريخ الميلاد	اسم المرافق	تاريخ ميلاده	قيمة المنحة باليورو	إذن الصرف
ن م ع ق	2009/08/22	م ع ق	1999/10/30	20,000	2019/1/2
ص م ع ق	1996/07/05	أ ع ق	2015/11/07	20,000	2019/1/3
ب م ع ق	2004/06/02	إ ع ق	2014/07/07	20,000	2019/1/5
م ع ع ق	1967/07/07	م س ص	-	10,000	2019/2/3
م أ	2004/05/18	م ع ق	1999/10/30	20,000	2019/1/12
الاجمالي					90,000

■ الاسرة الثانية (دبلوماسي بالمغرب):

اسم المريض	اسم المرافق	قيمة المنحة باليورو	إذن الصرف
اع ا	س ا	20,000	2018/2/6
اع ا	س ا	20,000	2018/7/2
ف م أ	س ا	20,000	2018/2/9
ف م أ	س ا	20,000	2018/5/17
س ا	س ا	10,000	2018/2/7
س ا	س ا	10,000	2018/6/10
الاجمالي			100,000

- صرف منح بقيمة اجمالية قدرها 35,000 يورو على السيدة (أع ح ص) عن (7) أشهر لسنة 2018م مع مرفاق، تبين أن المذكورة شريك في شركة يديرها (أق ع) نائب رئيس اللجنة الطبية المشرفة على علاج المرضى بالبرتغال.

قدمت شركة (بيرمانينت تراست) الذي يديرها (ج م ص) الطالب الموفد، مستندات لصرف علاج لعدد (24) حالة بقيمة إجمالية 815,667 يورو، مقابل مستندات صادرة من مصحة ابن النفيس بدولة تونس، تبين أن المصحة المذكورة غير موجودة على ارض الواقع.

قيام المراقب المالي السابق كمال خليفة سكيب بتحويل مبالغ مالية من وديعة الصحة خارج دولة البرتغال إلى جهات أخرى دون وجود برقيات من وزارة المالية تعزز عملية تحويل الأموال من سفارة ليبيا بالبرتغال إلى السفارات الليبية في تلك الدول وذلك للاختصاص المكاني والمخلوقة بالصرف دون غيرها وفق التالي:

 - تحويل ما قيمته 100,550 يورو إلى شركة (MTM GROUP) مقرها إسطنبول بتاريخ 18/03/2019م لغرض علاج عدد (8) حالات بساحة تركيا بموجب إذن صرف (3/25) بتurkeya لصالح المريض (ع 111) المؤرخ في 19/11/2017م، وإذن صرف (12/21) بتاريخ 29/12/2017م، لصالح المريض (ع 111) بقيمة 5,000 يورو حيث لوحظ أن المستندات المرفقة صادرة من دولة تشيكيا وأن المعنية تتلقى العلاج الطبيعي بها، فضلاً عن عدم إرفاق تأشيرة المريض لدخوله لدولة البرتغال.
 - بموجب إذن الصرف رقم (12/7)، بتاريخ 19/12/2017م، بقيمة 32,517 يورو، لصالح المريضة (أع غ) حيث لوحظ أن تأشيرة الدخول خاصة بدولة روسيا، وأن الفواتير المرفقة صادرة عن دولة ألمانيا.
 - بموجب إذن صرف رقم (1/7)، بتاريخ 26/01/2018م، بقيمة 15,000 يورو، لصالح المريض (ل ب م) مقابل منحة للمريض ومرافقه، حيث لوحظ أن اسم المريض غير مطابق لما هو وارد بنسخة جواز السفر المرفق وعدم إرفاق تأشيرة الدخول للمريض، الصك تم صرفه بصيغة (الحامله).
 - بموجب إذن صرف رقم (12/10)، بتاريخ 28/12/2017م، بقيمة 5,194 يورو، مقابل استرجاع مصر-وفات علاج حيث لوحظ عدم إرفاق فواتير العلاج، وعدم إرفاق مستندات المراقب، وعدم وجود ختم يفيد الدخول لدولة البرتغال للمربيضة.
 - بموجب إذن الصرف رقم (11/4) بتاريخ 14/11/2017م، بقيمة 8,423 يورو، مقابل إقامة اللجنة الطبية بفنادق مختلفة لوحظ بأن رسالة تحويل المبلغ المرفقة بإذن الصرف تخص الحساب المصرفي للقائم بالأعمال (ع م خ) علاوة على أن الأشخاص المعنيين بالإقامة ليسوا من ضمن أعضاء اللجنة الطبية.
 - بموجب إذن صرف رقم (7/1)، المؤرخ في 10/7/2017م، وبقيمة 5,163 يورو، مقابل عهدة للقائم بالأعمال (ع م خ)، بشأن إقامة لجنة مراجعة التفويضات الخاصة بعلاج الجرحى بدولة البرتغال، حيث لوحظ عدم وجود إذن الصرف ضمن المعاملات وأنه تم سحب المعاملة من خلال المنظومة وبدون مرفقات، وتعتبر القيمة عهدة في ذمتها حتى تاريخه.

- تم صرف مبلغ 17,500 ألف يورو عهدة (أع) لوحظ عدم وجود المعاملة بحركة الشهر وتم سحب إذن الصرف من منظومة السفارة وبدون مرفقات، وأنه وفق بيان إذن الصرف تخص علاوة مبيت لجنة مراجعة التفويضات الخاصة بعلاج المرضى لم يتبين وجود قرار يخص المعنى ولم يتم التعرف على هوية المعنى.

متابعة الصكوك المسحوبة بصيغة (الحامله)

من خلال حصر عدد (106) صك، بقيمة 1,560,582 يورو، المسحوبة بصيغة

(الحامله)، وذلك لغرض التحقق من صحة وسلامة الصرف، ومن خلال اختيار عينة عشوائية بلغ عددها (40) صك بقيمة 635,913 ألف يورو، لوحظ الآتي:

- اتضح أنه قد تم سحبها نقداً من قبل بعض العمالة المحلية — المتعاقد معهم على صفة سائقين بالسفارة.

- كافة المعاملات التي يتم سحب قيمتها من قبل السائقين لوحظ عدم احتواها للمستندات المطلوبة والتي من أهمها:

- تأشيرات الدخول لدولة البرتغال للمرضى أو إرفاق تأشيرات منتهية الصلاحية.

- عدم إرفاق أي مستندات تثبت هوية المريض بإذن الصرف.

- خلو إذن الصرف من البيانات الخاصة بالمستفيد والتوفيق بما يفيد استلام الصك.

- منح مبالغ لأشهر قادمة بعد انتهاء صلاحية التأشيرة.

- تعدد رسائل اللجنة بشأن ضم المرضى، فأخذنا من رئيس اللجنة، وأحياناً أخرى من نائب رئيس اللجنة، مع ملاحظة أن لكل منها ختم خاص به الأمر الذي يؤدي إلى ازدواجية الإجراء.

- صرف عدد (5) صكوك بصيغة لحامله بقيمة 67,500 يورو بموجب إذن صرف رقم (12/19) المؤرخ في 19/12/2018م والتي تخص مجموعة مرضى، اتضح أنه قد تم سحبها نقداً من قبل (أع) بصفته نائب رئيس اللجنة المشترفة على علاج المرضى وقد تم التتحقق من ذلك من خلال مراجعة المصرف وتوقيعه وكتابه رقم جواز سفره على ظهر الصك وفق الآتي:

القيمة	تاريخه	رقم الصك	ت
15,000	2018/12/21	7071994178	1
15,000	2018/12/21	7071994275	2
15,000	2018/12/21	7071987873	3
15,000	2018/12/21	7071993693	4
7,500	2018/12/21	7071993984	5

- صرف عدد (2) صك بصيغة لحامله بقيمة 15,000 يورو بموجب إذن صرف رقم (12/19) المؤرخ في 19/12/2018م والتي تخص مجموعة مرضى اتضح انه قد تم سحبها نقداً من قبل السيد / ب، ع، ع، بصفته نائب رئيس اللجنة المشترفة على علاج المرضى وقد تم التتحقق من ذلك من خلال مراجعة المصرف وتوقيعه وكتابه رقم جواز سفره على ظهر الصك وفق الآتي:

القيمة	تاريخه	رقم الصك	ت
5,000	2018/12/21	7071994081	1
10,000	2018/12/21	7071993790	2

مصروفات لجنة الإشراف على المرضى

تم تحويل مبالغ مالية على حساب وديعة الصحة مقابل مصروفات لعدد (8) من أعضاء اللجنة بلغت قيمتها 831,804 يورو وفق الآتي:

البيان	الإجمالي	عدد المعاملات	عدد المستفيدين	القيمة باليورو	ملاحظات
منح شهرية	46	46	8	705,536	
العلاج	3	3	2	24,230	
إقامة	7	7	5	27,038	
السلف	1	1	1	5,000	غير مقلفة
العهد	2	2	2	40,000	غير مقلفة
ايجار مبئي	1	1	1	30,000	مدفع مقدم
	831,804				

حيث لوحظ بشأنها ما يلي:

- لوحظ عدم تواجد أعضاء اللجنة بصفة دائمة بالساحة لمتابعة الحالات المرضية.
- إذن الصرف رقم (11/6)، بتاريخ 24/11/2017، بقيمة 7,000 يورو، للسيد/ ب، ع، ع، حيث لوحظ صرف منحة لشهر أكتوبر على الرغم من دخوله للبرتغال بتاريخ 13/11/2017.
- إذن الصرف رقم (11/14)، بتاريخ 29/11/2017، بقيمة 20,000 يورو، صرفت للسيد/ نائب رئيس اللجنة، وهي عهدة مالية لم يتم إيقافها.
- إذن الصرف رقم (3/9)، بتاريخ 18/3/2019، بقيمة 20,000 يورو، لصالح السيد/ ب، ع، ع، (رئيس اللجنة)، وهو عبارة عن عهدة مالية تم إيداعها في حساب المعنى ولم تُقفل.
- إذن الصرف رقم (3/1)، بتاريخ 7/3/2019، بقيمة 5,000 يورو، للسيد عضو اللجنة/ س، أ، س، وهي عبارة عن عهدة مالية لم يتم تسويتها.

القضية المرفوعة من (س ١) ضد السفارة الليبية بالبرتغال

- قامت السفارة ممثلة في القائم بالأعمال الأسبق (ع م خ) بالاستغناء عن خدمات الموظف المحلي (س ١) دون الأخذ في الاعتبار أحکام نصوص قانون العمل البرتغالي، ما أدى إلى قيام المعنى برفع دعوى قضائية على السفارة بتاريخ 04/09/2017 أمام المحكمة البرتغالية للمطالبة بالتعويض المادي والمعنوي عن الضرر الواقع عليه.
- قيام السفارة بمباعدة الدعوى وتوكيل محام من طرفها بمهمة الدفاع ابتداء واستئنافا دون التقيد بالتعليمات والمنشورات الصادرة عن إدارة القضايا ووزارة الخارجية بشأن عدم مباشرة أية دعوى وتوكيل محامين لقضايا مرفوعة ضد الدولة الليبية إلا بعد الرجوع إلى الوزارة، وضرورة إحالة كافة الدعاوى والإخطارات القضائية المتعلقة بالدولة الليبية فور استلامها إلى إدارة القضايا عن طريق وزارة الخارجية، الأمر الذي ترتب عليه تحويل السفارة والدولة الليبية مبالغ ومصاريف

باهظة كان بالإمكان تجنبها من خلال إحالة القضية إلى الجهات المختصة بدولة ليبيا.

- بتاريخ 01/02/2019 صدر مرسوم من المحكمة يحدد قيمة الكفالة التي يجب على السفارة تقديمها لضمان تجنب تعليق الاستئناف وتجنب تعليق الحكم، حيث قامت السفارة بتقديم الكفالة المحددة بمرسوم المحكمة بقيمة وقدرها 297,000 يورو إلى حساب المحكمة بموجب إذن الصرف رقم (2/11)، المؤرخ في 2019/02/11م.
- صدر حكم المحكمة العليا لشبوة في القضية رقم (H.8T8LSB/20069) بتعويض المعني بمبلغ وقدره 511,000 يورو، بالإضافة إلى قيمة 8,000 يورو أتعاب المحامي ومبلغ وقدره 38,000 يورو قيمة الضمان الاجتماعي.

السفارة الليبية بجمهورية روندا

نظام الرقابة الداخلية

- قيام السفارة بالتوسيع في تشغيل العاملين المحليين دون مراعاة لاحتياجات الفعلية لعمل السفارة وذلك بالمخالفة للضوابط المحددة بالجدول التفصيلي المعتمد من وزارة الخارجية، ووجود عدد (3) عاملين بعقود محلية خلال سنة 2018 دون وجود موافقة وزارة الخارجية والتعاون الدولي على تلك العقود.
- عدم إعداد وإحالة الحساب الختامي للسفارة للسنوات المالية محل الفحص بالمخالفة لأحكام المادة (23) من قانون النظام المالي للدولة وأحكام المادة (156) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- انفراد شخص واحد بالقيام بكل العمليات المالية المتعلقة بالصرف لجميع أبواب وبنود الميزانية بالمخالفة لأحكام المادة (155) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- الاعتماد على الصرف النقدي لمعظم مصروفات السفارة بالمخالفة لأحكام المادة (109) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم القيام بختم أذونات الصرف المدفوعة وجميع المستندات المرفقة بها بختم يفيد الصرف تفادياً لعدم تكرار إمكانية صرفها مرة أخرى بالمخالفة لأحكام المادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الميزانية التسييرية

بلغت المخصصات المالية المحالة للسفارة من وزارة المالية عن السنوات المالية (2018 – 2019 – 2020 – 2021) مبلغ إجمالي وقدره 12,288,966 دينار، في حين بلغت المخصصات المنفذة من قبل صرف ليبيا المركزي باليورو خلال ذات السنوات مبلغ وقدره 9,344,674 يورو، وتعذر معرفة قيمة المصروفات الفعلية خلال نفس الفترة لعدم إعداد كشوفات المصروفات وعدم مسک السجلات المالية الالزامية وفقاً لقانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

ومن خلال فحص ومراجعة مصر-وفات السفارة لوحظ بشأن اذني الصرف (12/10) لسنة 2020م و(1/36) لسنة 2021م تبين من ضمن المصارييف مبلغ وقدره 13,500 دولار صرفت للقائم بالأعمال مقابل علاوة سفر ومبيت عن سفره إلى تركيا لمدة (54) يوم بواقع 250 دولار لكل يوم دون وجود مستندات مؤيدة تعزز الصرف.

- القيام بصرف علاوة سفر ومبيت لموظفي وزارة المالية المؤذنون كامله مع القيام بصرف مبلغ لفندق (ليميكو) مقابل إقامتهم كما يلى:

رقم أذن الصرف	تاريخ أذن الصرف	المبلغ بالدولار
7/7	2019/7/10	5,199

- القيام بتغطية مصر-وفات اقامة الوفد الليبي لحضور القمة الأفريقية المنعقدة في شهر مارس 2018م وفق الآتى:

ت	رقم أذن الصرف	تاريخ أذن الصرف	المستفيد	المبلغ بالدولار	المبلغ الفرنك	المبلغ بالدينار
01	3/24	2018/3/28	جهات مختلفة	-----	3,277,300	5,018
02	3/25	2018/3/28	فندق ايليفيت	-----	1,000,000	1,531
03	3/26	2018/3/28	فندق ماريوب	6,900	-----	9,315
04	3/27	2018/3/28	فندق ايليفيت	-----	11,561	15,607
الاجمالي				6,900	4,288,861	31,471

ومن خلال الفحص والمراجعة تبين الآتى:

- تم صرف دفعتين مقدمتين لفندق ايليفيت ولم يتم تسويتها مع الفندق، الأولى بقيمة 1,000,000 فرنك رواني (ما يعادل 1,000 دولار) بتاريخ 12 نوفمبر 2018م وذلك قبل وصول الوفد المشارك في القمة الأفريقية بأربعة أيام، والثانية بقيمة 11,561 دولار، علما بأنه لا يوجد ما يفيد إقامة الوفد في هذا الفندق وهو ما يعد اهدايا للمال العام.
- قيام الوفد المشارك في القمة الأفريقية وفي مقدمته وزير الخارجية المفوض بحكومة الوفاق الوطني (م 1) بالإقامة في فندق الماريوب وتم دفع مصارييف الإقامة من قبل السفارة الليبية بجمهورية رواندا وبقيمة 6,900 دولار.
- القيام بصرف مقابل إقامة وفد من وزارة الخارجية والداخلية لحضور المؤتمر الأفريقي الإقليمي المنعقد في شهر فبراير 2019 ميلادية وفق الآتى:

أذن الصرف	تاريخ أذن الصرف	المستفيد	القيمة بالدولار	القيمة الفرنك	القيمة بالدينار
2/5	2019/2/15	جهات مختلفة	-----	1,671,800	2,560
2/13	2019/2/15	فندق راديسون بلو	6,930	-----	9,355
الإجمالي			6,930	1,671,800	11,915

ومن خلال الفحص والمراجعة تبين الآتى:

- استخدام فواتير ليست ذات علاقة بمصر-وفات الوفد وتحمل تواريخ سابقة ولاحقة لتاريخ وصول ومجادرة الوفد.

- بجانب تسكين الوفد في الفندق مع إقامة كاملة قام المراقب المالي (م ف ١) بصرف مبلغ مالي بقيمة 1,896 دولار.
- قيام المراقب المالي (م ف ١) بالاستيلاء على مبلغ حوالي 43,798 دولار دون وجه حق، وذلك لأن قام بسحب مبالغ مالية من حسابات السفارة بجمهورية رواندا طرف مصرفي (ECOBANK RWANDA) وايداعها في حساب يسمى حساب الصندوق خلال السنوات المالية موضوع الفحص والمراجعة.
- قيام السيد/ محمد فرج الخطابي بصفته المراقب المالي باسترجاع مصاريف طبية له وأفراد أسرته وفق الآتي:

ن	أذن الصرف	تاريخ أذن الصرف	القيمة بالدولار	القيمة بالفرنك	القيمة بالدينار
1	2/19	2018/2/21	----	421,597	645
2	3/8	2018/3/15	---	425,622	651
3	8/23	2018/8/31	---	201,165	308
4	12/33	2019/12/30	----	3,209,000	4,914
5	2/11	2021/2/9	---	130,190	199
6	2/17	2021/2/15	---	1,009,965	1,546
7	2/35	2021/2/28	28,563	----	37,131
8	8/2	2021/8/1	5,500	----	24,640
9	12/24	2021/12/30	----	3,034,577	3,049
الإجمالي			34,063	8,432,116	73,083

ومن خلال الفحص والمراجعة تبين قيام المراقب المالي للسفارة (م ف ١) باستخدام اساليب وطرق احتيالية بقصد تحقيق منفعة شخصية والاستيلاء على الاموال العامة، نذكر أهمها في الآتي:

- وجود مبالغ مدرجة لا يوجد ما يقابلها من المستندات المؤيدة للصرف، من أمثلة ذلك أذن الصرف رقم (2/35) بتاريخ 22 فبراير 2021 حيث تم استرجاع مصاريف علاج بقيمة 28,563 دولار من ضمنها مصاريف اجراء عملية جراحية لحرم المراقب المالي (م ف ١) بقيمة 11,767 دولار، لا يوجد ضمن المستندات ما يفيد اجراء العملية.
- القيام باسترجاع مبالغ مالية ومن أمثلة ذلك أذن الصرف رقم (2/35) بتاريخ 28 فبراير 2021 تم استرجاع تذاكر سفر للمراقب المالي (م ف ١) بقيمة 5,600 دولار، سبق وأن تم استرجاعها بموجب أذن الصرف رقم (2/18) بتاريخ 15 فبراير 2021م.
- القيام بصرف مبالغ دون وجه حق ودون مستندات مؤيدة، حيث تم صرف مبلغ قيمته 4,750 دولار للمراقب المالي (م ف ١) مقابل علاوة سفر ومبيت عند مرافقته لزوجته للعلاج بدولة تركيا بالمخالفة لأحكام المادة (5) من القرار رقم (751) لسنة 2007م بشأن لائحة الميزانية والحسابات والمخازن الإيفاد وعلاوة المبيت.
- بموجب أذن الصرف رقم (8/16) بتاريخ 19 أغسطس 2021 تم صرف مبلغ 349,000 فرنك رواني، مقابل استرجاع مصاريف دراسية لأبناء المراقب المالي (م ف ١) حيث تبين أن الفواتير المرفقة باذن الصرف تمثل فواتير شراء ملابس لأبنائه.

السفارة الليبية مالطا

- بلغ إجمالي عدد الموظفين الدبلوماسيين والعمالة المحلية بالسفارة الليبية مالطا خلال السنتين الماليتين (2020-2021م) عدد (44) موظف منهم (22) موظف دبلوماسي وعدد (22) موظف محلي وبشأن الموظفين الدبلوماسيين لوحظ تجاوز مدة عمل بعض الموظفين بعقود محلية بالسفارة خمس سنوات وذلك بالمخالفة للتعليمات الصادرة عن وزارة الخارجية بالخصوص.
- خلو مراسلات السفارة المتعلقة بالأمر بالصرف المحالة من السيد السفير إلى المراقب المالي من الأرقام الاشارية.
- عدم إمساك بعض السجلات المالية الازمة لحفظ وحماية المال العام والتي منها سجل الأصول وسجل السلحف.
- عدم الالتزام بالضوابط المنظمة لصرف مخصصات العلاج للعاملين بالسفارة حيث يتم استرجاع فواتير العلاج للعاملين بعد تقديم طلب باسترجاعها.
- تبين وجود عدد من الحسابات المصرفية التابعة للسفارة، حيث ما تم حصره عدد (8) حسابات مصرفيّة، دون اتخاذ إجراءات من قبل السفارة لتسوية ووقف تلك الحسابات رغم تتبّيه الديوان بالخصوص.
- انفراد السفير بصرف المبالغ المخصصة للعمل السياسي دون أي رقابة حيث يقوم بسحبها وصرفها نقداً.
- عدم القيام بأعمال الجرد السنوي بالشكل الصحيح حيث يتم حصر-الموجودات نهاية كل سنة مالية، دون إجراء مطابقة بين الرصيد الفعلي للجerd والرصيد الدفترى الأمر الذي يفقد الجرد أهميته.
- فيما يلي بيان بالمصروفات للسنوات (2020-2021م) بالدينار الليبي:

السنة المالية	قيمة المصروفات
2020م	3,431,080
2021م	12,143,480
الاجمالي	15,574,560

من خلال أعمال الفحص والمراجعة لبيان المصروفات عن السننتين الماليتين 2020، 2021م تكشفت جملة من الملاحظات نورد منها الآتي:

- تحويل السفارة بنفقات المناولة والأرضية لصالح شركة DCAVIATION لسداد عدد ثلاثة فواتير تخص ثلاث طائرات رافقت السيد / رئيس الوزراء والوفد المرافق له لدولة مالطا بمبلغ 6,304 يورو، بموجب إذن الصرف رقم (9/19) بتاريخ 27/09/2021م وتحميم القيمة على بند مصروفات خدمية.

السفارة الليبية بيلاروسيا

- انفراد المراقب المالي بالتوقيع على اذونات الصرف.
- تجميد حسابات السفارة الليبية بالمصارف التجارية بيلاروسيا، خلال سنة 2011م برصيد نحو 8 مليون دولار كما تم تجميد باقي الحسابات المصرفية خلال سنة 2019م، بسبب الخلافات السياسية بالدولة الليبية.

- فتح حسابات جديدة للسفارة في دولة تركيا يتم من خلالها الصرف على السفاره.
- اثبات العمليات المالية (المصروفات) على غير بنودها المختصة بالمخالفة للدليل المحاسبي لتوزيعات الميزانية العامة وبالتالي تعكس عدم دقة وصحة ارصدة التقارير الشهرية والسنوية لحسابات السفاره واظهارها بغير قيمتها الحقيقية بالمخالفة للمادة (20) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- تبين عدم القيام بإحالة الحساب الختامي لحسابات السفاره إلى وزارة المالية خلال سنوات الفحص بالمخالفة لنص المادة 23 من القانون المالي للدولة والمادة (156) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- لوحظ عدم ختم اذونات الصرف وجميع المستندات المرفقة بها بعد دفع القيمة بما يفيد صرفها، لضمان عدم تكرار صرفها مرة أخرى بالمخالفة لأحكام المادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- اهمال في عملية ارشفة وحفظ الوثائق والمستندات المالية المعززة للصرف بطريقة يمكن الرجوع اليها عند الحاجة حيث تبين ذلك لأعضاء اللجنة من خلال الزيارة الميدانية لمكاتب السفاره.
- الاعتماد على العنصرـ المحلي في عملية تسخير اعمال السفاره ابتداء من مكتب القائم بالأعمال وانتهاء بالقسم المالي وامن السفاره.
- عدم القيام بإجراء الجرد لمحتويات الخزينة الموجودة بها الجوازات والطوابع ونماذج التأشيرات المستعملة بالسفارة في نهاية كل سنة مالية.
- القيام بإجراء الجرد على أساس حصرـ لمحتويات السفاره فقط دون اجراء المطابقات اللازمه الامر الذي يفقد الجرد مصداقيته واهميته بالمخالفة للمادتين (293-294) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- اذن الصرف (5/3) بتاريخ 27/5/2019 بقيمة 4,000 دولار مقابل مصرـوفات علاج حيث تبين ان من ضمن المصـروفات ما قيمته 710 دولار مساعدة مالية قدّمت لموظـف محـلي تم تحميلها على بند مصرـوفات العلاج بالمخالفة للمادة (10) من قانون النـظام المـالي للـدولـة.
- تكرار صرف مرتبات شهر مايو لسنة 2020م لكل من (وع ١) والمراقب المالي (را ١)، حيث بلغت القيمة المصرـوفـة بالـتكرـار مـبلغ وقدـره 14,042 دـولـار، وـمـبلغ 14,085 دـولـار عـلـى التـوـالـي.
- تكرار صرف مرتبات شهر نوفمبر لسنة 2020م لكلا من المراقب المالي (را ١١) و(وع ١) حيث بلغت القيمة المصرـوفـة بالـتكرـار مـبلغ وقدـره 7,042 دـولـار وـمـبلغ 7,021 دـولـار عـلـى التـوـالـي.
- تكرار صرف مرتبات شهر أكتوبر لسنة 2020م، للسيد (ري ١) حيث بلـغـت الـقيـمة المـصرـوفـة لـه بالـتـكرـار 16,134 دـولـار.
- بموجب إذن الـصرف رقم (11/2)، المؤـرـخ في 01/11/2018م، تم صـرف مـبلغ وقدـره 161,154 دـولـار، مقابل مرتبات موظـفين، عن الأـشهر (9-10-11-12) 2018م، من بينـها مرتبات صـرفـت لـصالـح (عـفـ) بمـبلغ وقدـره 20,000 دـولـار.

دولار دون وجه حق، حيث تبين انتهاء فترة عمله بالخارج بتاريخ 30/04/2018م، كما يظهر بشهادة الدفع الأخيرة والتي تفيد بأنه تقاضى من السفارة مرتبه إلى غاية 30/04/2018م.

- بموجب إذن الصرف رقم (1/4)، المؤرخ في 12/4/2019م، تم صرف مبلغ وقدره 9,800 دولار لصالح (ع ع ف) كمرتبات عن شهور لسنة 2019م دون وجه حق، على الرغم من انتهاء فترة عمله كما ذكر أعلاه.

السفارة الليبية كرواتيا

- الصرف بالتجاوز على بعض بنود الميزانية وعدم التقييد بالاعتمادات المدرجة بالبنود الواردة بها بالمخالفة للمادة (10) من القانون المالي للدولة.

- القيام باتمام إجراءات الصرف على بنود بالرغم من عدم وجود مخصصات مالية لها.

- اشراك المراقب المالي بعضوية لجنة المشتريات بالسفارة والذي يفقد اعمال اللجنة حياديتها واستقلاليتها في أداء مهامها.

السفارة الليبية جمهورية زامبيا

- عدم القيام بختم أذونات الصرف وكافة مرفقاتها بما يفيد الصرف لضمان عدم تكرار صرفها مرة أخرى، بالمخالفةً لنص المادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- عدم القيام بمسك سجل للأصول الثابتة والمنقولة للسفارة بما يضمن المحافظة عليها ومتابعتها واحكام الرقابة عليها، بالمخالفة لنص المادة (18) من قانون النظام المالي للدولة.

- احتفاظ السفارة بكافة المبالغ المحالة بحساب واحد بما فيها المبالغ المحالة كودائع الأمر الذي يصعب معه متابعتها خاصة في ظل عدم القيام بمسك سجلات مساعدة.

- عدم وجود تنااسب بين عدد العاملين بالسفارة حسب الملاك الوظيفي المعتمد والاعمال المكلفة بها والتي لا تتطلب هذا العدد من الموظفين، ناهيك عن عدم تنااسب مؤهلات البعض منهم مع المهام الموكلة للسفارة.

- وجود عجز في مصروفات الباب الأول خلال سنة 2019 بمبلغ 59,736 دينار.

- القيام بأجزاء مناقلة خلال السنة المالية 2019م من البند مصروفات خدمية إلى بند نفقات سفر وعلاوة مبيت عن طريق القائم بالأعمال بالوكالة وبقيمة 50,000 دينار دون اخذ الإذن من وزير الخارجية وذلك للاختصاص، بالمخالفة لنص المادة (10/أ) من قانون النظام المالي للدولة.

- التجاوز في الصرف على بعض بنود الباب الثاني خلال سنة 2019م بمبلغ 123,443 دينار، وعلى بعض بنود الميزانية التسييرية لسنة 2020م مما هو معتمد بمبلغ 212,292 دينار بالمخالفة لنص المادة (10) من قانون النظام المالي للدولة والمواد (13-28) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- التوسيع في الصرف نقداً بدلأً من الدفع عن طريق الصكوك وهو ما لوحظ خلال السنوات المستهدفة بالفحص 2019-2022م، حيث شملت هذه المدفوعات مرتبات العمالة المحلية شهرياً والمصروفات العمومية كالقرطاسية والمطبوعات وسداد قيمة الخدمات كالكهرباء والبريد والانترنت إضافة إلى شراء الصحف والصيانة وقطع الغيار والمهمات...إلا الأمر الذي يعد مخالفه لنص المادة (109) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- القيام بصرف مبلغ وقدره 101,3157 دينار على بند مصروفات سنوات سابقة خلال السنة المالية 2019م حيث لوحظ تجاوز المبلغ المعتمد خلال السنة المالية 2019م والبالغ 50,000 دينار، حيث وصلت قيمة المصروفات بالتجاوز 51,315 دينار بالمخالفة لنص المادة (10) من قانون النظام المالي للدولة والمادة (13) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- صرف مبلغ 10,200 دولار ما يعادل 14,280 دينار بموجب إذن صرف رقمي (7/9، 7/10) المؤرخان في 7/8/2019م لصالح الملحق الإداري بالسفارة سابقاً (ع م س) مقابل استرجاع قيمة تذكري سفر عند خروجه في الإجازة السنوية المقررة له سنوي 2016-2017م حيث لوحظ من خلال أعمال الفحص أن الصرف تم رغم إرفاق إقرار بإذن الصرف يفيد باستلام المعنى لكل مستحقاته طيلة عمله بالسفارة والتي انتهت بتاريخ 31/4/2018م وأنه لا توجد لديه أي مطالبات مالية طرف هذه السفارة.
- صرف مبلغ 53,955 دينار لصالح المراقب المالي غير المقيم تمثل في مصاريف هاتف وتذاكر طيران وعلاوة سفر ومبيت وإقامة خلال السنة المالية 2019م بموجب اذونات الصرف ارقام (7/1، 2/4، 4/2، 2/6، 5/1، 7/5، 10/2، 10/8، 12/7، 12/8) والتي لوحظ تجاوز قيمة علاوة السفر المصروفة للقيمة المحددة للمنطقة وكذلك عدد الأيام المحددة بسبعة أيام في الشهر وعدم اعتماد طلبات علاوة المبيت من القائم بالأعمال.
- قصور السفارة في القيام بالجرد السنوي للأصول الثابتة والمنقوله للسفارة عن سنوي (2019-2020م) كذلك عدم جرد الخزينة الرئيسية وخزينة الشؤون القنصليه، والقيام بأعمال الجرد خلال سنوي (2021- 2022م) الا أنه لوحظ اقتصره على الحصر دون اجراء مطابقة بين كشوف الجرد والارصاد الدفترية لتحديد أوجه الاختلاف بالنقص أو الزيادة بالمخالفة للمادة (299) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن. عدم إحالة مستندات اقفال الحسابات الختامية للسفارة عن السنوات (2019 - 2022م) حتى تاريخه بالمخالفة لنص المادة (23) من قانون النظام المالي للدولة.
- صرف مبلغ 22,950 دينار بموجب إذن صرف رقم (8/10) المؤرخ في 10/8/2021م لصالح (ح م ق) وذلك مقابل استرجاع قيمة تذاكر سفر عن السنة المالية 2017م، حيث تم الصرف رغم تهميش المراقب المالي بعدم وجود أي

تذاكر أو أي مستحقات للمعنى على البرقية الواردة من وزارة الخارجية رقم (2/27/537) المؤرخة في 25/3/2021.

- تم صرف القيمة دون بيان أو ارفاق ما يفيد ما تم الاستناد عليه في الصرف خاصة وانه تم في الإقرار بعدم وجود أي تذاكر مستحقة القيمة، كذلك عدم وجود مستحقات عن سنة 2017 م حسب الحصر المعد من المراقب المالي السابق.
- صرف مبلغ 6,892 دولار بموجب اذن الصرف رقم (3/1) بتاريخ 19/3/2021 لصالح القائم بالأعمال بالسفارة في تلك الفترة (ع ع ب) والذي يمثل قيمة فروقات علاوة سنوية للمعنى تخص فترة عمله بالسفارة الليبية (بيرن) بدولة سويسرا، أعوام (2014-2015-2016) حيث ابدي المراقب المالي امتناعه عن الصرف وإبلاغه للقائم بالأعمال بتغدر الصرف نظراً لعدم تحويل قيمة العلاوة إلى السفارة الليبية في زامبيا إلا أن القائم بالأعمال أبلغه بالاتفاق مع رئيس القسم المالي بالوزارة بشأن إحالة القيمة في التفويضات اللاحقة خلال السنة المالية إلا أنه لم يتبع ورود القيمة لحسابات السفارة الليبية في زامبيا، وبالرغم من ذلك تم الصرف.

السفارة كوريا الجنوبية

تقييم الأداء الإداري

- قيام وزارة الخارجية بالتوسيع في تشغيل الموظفين الدبلوماسيين دون مراعاة للاحتياجات الفعلية للسفارة وذلك بالمخالفة للملك الوظيفي للسفارات والقنصليات والبعثات الليبية بالخارج المعتمد من مجلس الوزراء لحكومة الوحدة الوطنية بموجب القرار رقم (885) لسنة 2022 م والذي يحدد الموظفين الدبلوماسيين بعدد 10 موظف، وموظفي العقود المحلية بعدد 2 موظف، والبيان التالي يوضح ذلك:

السنة	الموظفين الدبلوماسيين	موظفي العقود المحلية
2016	15	5
2017	15	5
2018	11	5
2019	9	6
2020	14	6
2021	14	6
2022	11	7

من خلال الاطلاع على ملفات الموظفين الدبلوماسيين بالسفارة لوحظ عدم وجود بعض المستندات المهمة كقرارات الایفاد الصادرة عن وزارة الخارجية وشهادة الدفع الأخير إضافة إلى افتقار بعض الملفات من برقيات التبليغ بنهاية الخدمة.

- بالاطلاع على عقود العمالة المحلية لوحظ أن مدة خدمتهم تجاوزت (5) سنوات، بالمخالفة للتعليم الصادر عن وزير الخارجية المفوض رقم (1354) المؤرخ في 4 ديسمبر 2017 م، حيث أن بداية التعاقد معهم كانت في 01/01/2015 واستمر تجديد العقود معهم حتى سنة 2023 م.

- انقطاع الملحق المالي (ط م ١) عن العمل لمدة تجاوزت (١٥) يوما متتالية بدون أي أسباب أو مبررات قانونية أو إذن رسمي، وفقا لما جاء في كتاب القائم بالأعمال رقم (١٦٧/٥/١) المؤرخ في ٢١/٤/٢٠٢٢م، ولم يتبيّن قيام إدارة التفتيش بوزارة الخارجية بالإجراءات القانونية حياله.
- قيام الملحق المالي بالاستمرار في أداء عمله بالسفارة بعد انتهاء فترة عمله بالمخالفة لبرقية مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية رقم (١٥٥٥٠) المؤرخة في ١٨/١١/٢٠٢١م والتي تشير إلى ضرورة العودة إلى سابق عمله بالداخل في موعد أقصاه ٣١/٠١/٢٠٢٢م.
- عدم الالتزام والتقييد بما جاء بمراسلات القائم بالأعمال والموجهة للملحق المالي السيد (طارق الدالي)، بشأن تسلیم ما بعهده قبل عودته لسابق عمله، فضلاً عن ضرورة حالة نسخة من الحسابات المالية إلى وزارة المالية وفق القوانين المعمول بها.
- ضعف وقصور الأداء التنظيمي للملحق المالي، السيد (طارق الدالي) خلال السنوات المالية (٢٠١٩/٢٠٢٠)، من خلال عدم تمييز رسائل السفارة الداخلية برقم اشاري، وتسجيلها في سجل خاص بالبريد الصادر عن السفارة تنظيمياً لحركة الدورة المستندية بما يتماشى مع مبادئ الحكومة الرشيدة.
- تجاوز الملحق المالي التسلسل الإداري الصحيح في تنفيذ المهام، اذ تبيّن قيامه ولأكثر من مرّة بالتحويل من حساب السفارة بالعملة الأجنبية (الدولار/ اليورو) إلى الحساب المحلي (ووآن) دون اعداد كتاب للقائم بالأعمال واخذ الموافقة اللازمة، بالمخالفة لأحكام المادة (١١) فقرة (٩) من القانون رقم (١٢) بشأن علاقات العمل.
- قيام الملحق المالي بدعم حساب الصندوق (الخزينة) من خلال السحب نقدا من حساب السفارة بالعملة المحلية وان والعملة الصعبة دولار، دون اخذ الموافقة اللازمة من القائم بالأعمال كونه المخول قانونا بذلك، فضلاً عن انه لم يتبيّن تسوية واقفال القيم المسحوبة، الامر الذي يعد مخالفه لأحكام المادة (٢٤) من قانون النظام المالي للدولة بشأن عدم التصرف بالمجان في أموال الدولة.

ملاحظات عامة

- عدم قيام السفارة بإعداد الحسابات الختامية عن سنوات الفحص من سنة ٢٠١٨م حتى ٢٠٢٢م، بالمخالفة لأحكام المادة (٢٣) من قانون النظام المالي للدولة بشأن الحسابات الختامية.
- عدم مسک سجل للأصول الثابتة للمحافظة عليها من الضياع، بالمخالفة لمنشور رئيس الديوان رقم (١١) لسنة ٢٠١٨م، بشأن مسک سجل مراقبة الأصول.
- عدم ختم مستندات الصرف بختم (يفيد الصرف) لتجنب صرفها مرة أخرى بالمخالفة للمادة (١٠٥) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- غياب التوقيعات والاختام بما يفيد استلام الاموال من المستفيدین على بعض المعاملات المالية الموجودة سواء كانت طريقة الدفع نقداً او عن طريق حواله.

مالية بالمخالفة للمواد (103/104/105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- عدم التقيد بأبواب الميزانية عند الصرف وعدم فتح حساب لكل باب، والاكتفاء بحساب واحد للبابين، بالمخالفة لأحكام المادة (6) من قانون النظام المالي للدولة.
- جل المصارفوفات التي قام بها الملحق المالي (ط ا) خلال السنوات المالية (2029-2020-2021-2020م) كانت في شكل (صك نقدi لحامle)، بدلاً من ان يحرر الصك باسم المستفيد والتوسع في اسلوب الصرف النقدي بدلاً الصرف بصلك، بالمخالفة للمادة (109) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم القيام بتوريد حصيلة الإيرادات إلى حساب الإيراد العام، والصرف منها بالمخالفة للمادة (64) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، وبيان ذلك كمالي:

البيان	القيمة المعادلة (الدينار)	القيمة (وان)	التاريخ
دعم حساب العمالة المحلية (وان)	15,613.650	12,010,500	2019/8/1
دعم حساب الدولار	78,000	60,000,000	2020/12/1
دعم حساب اليورو	65,000	50,000,000	2021/12/30
دعم حساب العمالة المحلية (وان)	65,000	50,000,000	2021/12/30

- عدم التقيد بمسك سجل خاص بتحصيل الإيرادات، وعدم استخدام إتصالات الجباية (م ح 5) الخاصة بجباية الإيرادات بالمخالفة للمادة (72) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، فضلاً عن القيام بإجراء مدفوعات مباشرة.

مصارف الميزانية التسييرية

- بموجب إذن الصرف رقم (12/1) المؤرخ في 6/1/2017 تم سداد قيمة 2,420,000 وللعمالة المحلية يمثل قيمة عمل إضافي، تبين عدم وجود تكليف أو قرار بالعمل الإضافي للمعنى من المخول به قانوناً.
- بموجب إذن صرف رقم (20/2) بتاريخ 24/2/2017 تم سداد مبلغ 1,404,900 وان، ما يعادل 1,626 دينار لصالح (ع س ا) تمثل قيمة ترجيع فواتير تذكرة سفر لأبنه لغرض الدراسة لوحظ بشأنها أنه تم حجز التذكرة على الدرجة الأولى بالمخالفة لنص المادة (53) من لائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2001 بشأن تنظيم العمل السياسي والقنصلية.
- قيام الملحق المالي بتاريخ 17/5/2018، بصرف مبلغ 2,115 دولار بموجب إذن الصرف رقم (5/9) مقابل علاوة سفر ومبيت لصالح موافد من وزارة الخارجية لمدة أسبوع لمقر السفارة بموجب قرار وزير الخارجية المفوض رقم (121) بتاريخ 6/2/2018م، وذلك بالمخالفة للمادة (13) من القرار رقم (751) لسنة 2007م بشأن لائحة الأيفاد وعلاوة المبيت.
- قيام الملحق المالي بتاريخ 17/10/2017م، بصرف مبلغ 5,000 دولار لصالحه بموجب إذن الصرف رقم (6/10) مقابل سلفة مالية على حساب المرتب، في حين الطلب المقدم للقائم بالأعمال بالوكالة بتاريخ 11/10/2018م، محدد في 5,000 وان.

- قيام الملحق المالي بصرف مبلغ 30,000 دولار لصالح (ح ١)، مقابل مستندات مزورة، تحت ذريعة استرجاع تذاكر سفر على الخطوط الجوية القطرية للمعنى ولعائلته عن السنوات (2018-2019-2020).
- قيام القائم بالأعمال بالوكالة (ع ١) بإبرام عدد ثلاثة عقود لموظفي عمالة محلية للعمل بالسفارة دون اخذ الموافقة المسبقة من قبل وزارة الخارجية، والقيام بصرف مرتبات العمالة المحلية بقيمة متفاوتة تبدأ من 1,341 دولار إلى 3,140 دولار، بالمخالفة للتعيم الصادر عن وزارة الخارجية رقم (1-1/7980) المؤرخ في 10/4/2016م الذي ينص على ان الحد الأقصى— لمرببات العمالة المحلية لدول آسيا لا يتتجاوز 1,600 دولار.
- قيام الملحق المالي بصرف مبالغ وصل اجمالي قيمتها 5,238,152 دينار لصالحه نقداً، مقابل فواتير علاج له ولأبنائه، وبشأن ذلك تبين ان الفواتير الدالة على الخدمة الاستثنائية صادرة عن مصحات داخل ليبيا، وهذا مخالف لنص المادة (54) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) بشأن تنظيم العمل السياسي والقنصلية.

الالتزامات

بلغت جملة الالتزامات القائمة على السفارة مبلغ 2,662,034 دولار وذلك من واقع الكشوفات المعدة من قبل السفارة ومحاضر التسليم والاستلام بين المراقبين الماليين، ولوحظ بشأنها الآتي:

- جل مستندات ومرفقات الديون المتراكمة فيما يتعلق بتذاكر سفر خلال السنوات من 2014/2017م تفتقر للتعزيز المستندي القانوني حيث تبين عدم ارفاق فاتورة نهائية من شركة الطيران أو مكاتب السفر والسياحة، فضلاً عن عدم بيان ما يفيد سداد تلك-المصاريف من قبل الموظفين فضلاً عن عدم توفر صور للجوازات للعديد من المعاملات، تبين تاريخ الدخول والخروج لتنفيذ المهمة.
- تحويل ديون والالتزامات سنوات سابقة والتأخر في سدادها بقيمة 265,889 دولار لجهات أخرى (مستشفيات والمدرسة وإيجار مبني السفارة القديم)، الامر الذي يسئ إلى سمعة الدولة الليبية نتيجة عدم سداد تلك المستحقات في تواريخها المحددة.
- الديون المتراكمة على إيجار مبني السفارة القديم بلغت 84,000 دولار تمثل في مستحقات (4) أشهر بقيمة شهرية 21,000 دولار، وبالرجوع إلى المستندات لم يتبين وجود عقد الإيجار الذي يبين تاريخ التعاقد وبنود العقد أو الاتفاق الأصلي المبرم مع السفارة والمؤجر.

السفارة الليبية بدولة رومانيا

- عدم قيام المراقبين الماليين السابقين بواجباتهم المنصوص عليها في المادة (18) من القانون المالي للدولة بشأن تقديم تقرير شهري عن اعمال السفارة. والمادة (24) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن بشأن المتابعة والإشراف على

- القسم المالي والمخازن ومخالفته للقرار رقم (8) لسنة 2013م بشأن عمل المراقب المالي ومساعديهم.
- انفراد المراقبين الماليين السابقين بإتمام اجراءات الصرف من اعداد وصرف وقبض وتسجيل واقفال الحسابات دون وجود موظف مالي مختص او اخضاعها للمراجعة من قبل من قبل المراجع الداخلي مخول، وهو امر ادى إلى وجود ضعف واضح في استيفاء المستندات وحفظها مما يعد مخالفه لنص المادة (96) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن
 - قيام المراقبين الماليين السابقين بصرف مبالغ مالية دون وجود تفويضات او موافقات من وزارة الخارجية خاصة فيما يتعلق بمرتبات سنوات سابقة وتسديد فواتير العلاج لموظفي السفارة.
 - عدم القيام بإحالة باقي مخصصات السنوات المالية موضوع الفحص إلى حساب الايراد العام في حساب وزارة المالية بمصرف ليبيا المركزي بالمخالفة لأحكام المادة (7) من قانون النظام المالي للدولة.
 - عدم قيام المراقبين الماليين السابقين بإحالة الحساب الختامي إلى وزارة المالية بالمخالفة لنص المادة (23) من قانون المالي للدولة وذلك عن السنوات 2019-2020.
 - عدم استخدام إيصالات القبض (م ح 5) في جباية الإيرادات. بالمخالفة لنص المادة (72) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
 - عدم قيام المراقبين الماليين بالسفارة بإحالة الإيرادات المحصلة من قبل قسم شؤون القنصلية إلى حساب الايراد العام والقيام باستخدامها في النفقات التسارية الأمر الذي يعد مخالف لأحكام المادة (64) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
 - عدم قيام المراقبين الماليين السابقين بالسفارة بمسك السجلات اللازمة لحفظ الأموال العامة واحكام الرقابة عليها والتي أهمها (يومية الصندوق والمصارف وسجل الاعتمادات - سجل الخزينة - سجل الحالات المالية - سجل الالتزامات المالية).
 - القصور الواضح في فرض الرقابة على العهد بالرغم من محدوديتها وخاصة في عملية صرف عهدة للسفير بالعملة الأجنبية دون تحديد ماهية إصدارها او الأسباب التي استوجبت ذلك إضافة إلى عدم التقيد بإقفال العهد بالمخالفة لنص المادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
 - استمرار السفارة في ابرام العديد من العقود المحلية اعتباراً من شهر 1 / 2023 وعدم تمكين المتعاقدين معهم من مباشرة أعمالهم بحجة عدم توفر التغطية المالية، الامر الذي ادى إلى تحويل السفارة بأعباء مالية والتزامات، ومن أمثلة ذلك العقد المحلي (و) على وظيفة مترجمة.

- قيام وزارة الخارجية بندب وإيفاد موظفين للعمل بالخارج من جهات من غير ذات علاقة كالشركة العامة للكهرباء ومصلحة الضرائب على وظيفة مستشار إداري ودون النظر للاحتياج الفعلي بما يضمن تحقيق أفضل تمثيل للدولة الليبية بالخارج.
- كثرة لجان الأشراف على الجرجي وصرف مبالغ كبيرة في ظل وجود تداخل في الاختصاصات ما بين الملحق الصحي وللجان الفرعية المكلفة بملف الجرجي، وتکليف اشخاص غير ذي كفاءات يفتقرن الخبرة في المجال الطبي، وتکليف رؤساء ومساھفين في الغالب من خارج التخصص وغير مكفيين من وزارة الصحة علاوة عن عدم الالتزام بتواجدهم بالساحة الرومانية مما أدى إلى وجود قصور واضح في الأداء.
- بلغ اجمالي الإيرادات المحصلة من الشؤون القنصلية عن السنوات 2019-2020-2021-2022 مبلغ وقدره 95,945 يورو وفق البيان التالي:

الإيراد (اليورو)	السنة المالية
7,481	2019
22,668	2020
27,064	2021
36,945	2022
1,765	على شهر 3
95,945	الاجمالي

وب شأنها لوحظ الآتي عدم استخدام المكتب ايصالات (م ح 5) لاستكمال الإجراءات بعد سداد القيمة في حساب الإيرادات مما يعد مخالفة للمادة (76) من اللائحة.

- اثقال كاهل مخصصات السفارة عن السنة المالية 2022م بشأن شراء أثاث لمنزل السفير بقيمة اجمالية 11,330,321 دينار حملت على بند التجهيزات ودون موافقة من وزارة الخارجية أو تغطية مالية بالخصوص، علما بأنه لم يتم تضمين هذا الأثاث من ضمن محاضر جرد الأصول لسنة 2022م.
- بلغت اجمالي قيمة الحوالات المالية والمتعلقة بالملحقي الثقافية (الطلبة) إضافة إلى شراء أصول عن سنوات الفحص نحو 216,246.74 يورو، بينما بلغت اجمالي المصارييف وفق كشف المصرف 219,394.75 يورو دون عمولة المصرف.
- نقل مبالغ من حساب الجرجي إلى حساب الباب الثاني السفارة (الميزانية التسييرية) قيمتها 60,000 يورو دون وجود موافقة من وزارة الصحة باعتبارها جهة الاختصاص مما يعد مخالفه للائحة الميزانية والحسابات والمخازن والقانون للنظام المالي للدولة.

السفارة الليبية بجمهورية بوروندي

ملاحظات عامة

- قيام السفارة بالتوسيع في تشغيل العمالة المحلية دون مراعاة للاحتياجات الفعلية بالسفارة وذلك بالمخالفة للضوابط المحددة بالجدول التفصيلي المعتمد من

وزارة الخارجية بشأن العمالة المحلية حيث بلغت نسبة الزيادة من (33 %) دبلوماسيين إلى (66 %) عمالة محلية وذلك من إجمالي العاملين بالسفارة مما يدل على وجود خلل واضح في عمل السفارة واعتمادها في كثير من المهام على العاملين بعقود محلية ، لا سيما أن بعض العاملين تجاوزت مدة خدمتهم (5) سنوات بالمخالفة لما ورد بتعيمم السيد / وزير الخارجية المفوض رقم (1354) المؤرخ في 04 ديسمبر 2017 ميلادية كما موضح بالجدول :

البيان				
2021	2020	2019	2018	
4	4	9	10	الموظفين الدبلوماسيين
--	4	4	--	موظفيين ليبيين بعقود محلية
8	7	13	10	موظفي العقود المحلية البوروندية
12	15	26	20	الاجمالي
---	%100	%44	---	نسبة العقود المحلية الليبية إلى الدبلوماسيين
%200	%175	%144	%100	نسبة العقود المحلية البوروندية إلى الدبلوماسيين

- عدم اعداد وإحالة الحساب الختامي للسفارة عن السنوات المالية محل الفحص والمراجعة بالمخالفة لأحكام المادة (23) من القانون النظام المالي للدولة وأحكام المادة (156) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم مسک سجل الاعتمادات المالية عن السنوات محل الفحص والذي تدون فيها جميع المصروفات حسب أوجه إنفاقها على بنودها المختلفة مع بيان التفويض المالي الصادرة بمقتضاها والمخصص لكل بند من البنود المصروفة كما تقيد فيه الارتباطات المالية التي تخصيص من البند أول بأول بالمخالفة لأحكام المادة (20) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- انفراد شخص واحد بالقيام بجميع اجراءات العمليات المالية المتعلقة بأبواب وبنود الميزانية بالمخالفة لأحكام المواد (155-96) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم أقفال العهد المالية المصروفة خلال السنوات المالية موضوع الفحص والمراجعة بالمخالفة لأحكام المادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم القيام بإجراء الجرد السنوي بالمخالفة لأحكام المادتين (295 - 296) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الموقف التنفيذي للميزانية التسييرية

بلغت المخصصات المالية المحالة للسفارة من وزارة المالية عن السنوات المالية بالدينار (من 2018م حتى 2021م) مبلغ وقدره 5,713,441 دينار في حين بلغت المخصصات المنفذة من مصرف ليبيا المركزي بالدولار خلال ذات السنوات مبلغ وقدره 2,964,333 دولار في حين تعذر معرفة قيمة المصروفات خلال نفس الفترة لعدم اعداد ومسك كشوفات المصروفات فضلا عن عدم وجود السجلات المالية المنصوص عليها في القانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن كما هو موضح في الجدول التالي:

السنة	البيان	المتنفذة من التمويل من وزارة المالية بالدينار	المتنفذة من مصرف ليبيا بالدولار
2018	الباب الاول	1,280,188	925,332
	الباب الثاني	225,000	91,196
	الاجمالي	1,505,188	1,016,528
2019	الباب الاول	818,434	651,336
	الباب الثاني	250,000	500,515
	الاجمالي	1,068,434	1,151,851
2020	الباب الاول	553,930	403,391
	الباب الثاني	217,500	157,448
	الاجمالي	771,430	560,839
2021	الباب الاول	1,829,722	188,370
	الباب الثاني	556,667	46,745
	الاجمالي	2,386,389	235,115

ومن خلال الفحص والمراجعة تبين الآتي:

- وجود خلل في قيمة الحالات من فترة إلى أخرى حيث بلغت المرتبات عن الثلث الأول لسنة 2018 ميلادية حوالي 579,308 دينار، ما يعادل حوالي 422,451 دولار، في حين بلغت المرتبات عن النصف الأخير من سنة 2018 ميلادية حوالي 524,999 دينار، ما يعادل 376,986 دولار، أي بفارق حوالي 54,314 دينار، ما يعادل 45,465 دولار.
- قامت وزارة المالية بإحالة مرتبات العاملين عن شهر مارس لسنة 2021 ميلادية بقيمة حوالي 209,267 دينار، حيث لم يقم مصرف ليبيا المركزي بتنفيذها فضلاً عن عدم قيام وزارة المالية بإحالة مرتبات أشهر (يناير - فبراير) لسنة 2021 ميلادية إلى مصرف ليبيا المركزي.
- قامت وزارة المالية بإحالة مرتبات العاملين عن الربع الثاني والربع الثالث لسنة 2021 ميلادية ولم يقم مصرف ليبيا المركزي بتنفيذها.
- من خلال فحص ومراجعة حسابات السفارة تبين سحب مبلغ وقدره 40,000 يورو، بتاريخ 13 يوليو 2019 م حسب ما ورد بكشف حساب المصرف رقم 030-0007-712426 (الخاص بالسفارة طرف البنك العربي الدولي القاهرة بجمهورية مصر) العربية دون وجود أي مستند يدل على صرفها ولا الغرض منها مما يدل على عملية اختلاس المبلغ من قبل كلًا من السيد / ع، إل، بصفته القائم بالأعمال بالوكالة ، والسيد / م ف إل بصفته المراقب المالي .
- قيام السفارة بصرف مبالغ مالية مقابل مصاريف دراسية لأعضاء السفارة وأبنائهم في مؤسسات تعليمية مختلفة بجمهورية مصر-العربية خارج بلد الاعتماد بقيمة اجمالية 32,437 دولار بالمخالفة لأحكام المادة (53) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2001 بشأن تنظيم العمل السياسي والقنصلية.
- قيام السفارة بصرف مرتبات لموظفين ليبيين بعقود محلية حيث لوحظ عدم وجود ما يفيد مباشرة أعمالهم، فضلاً عن وجود بعض الموظفين تربطهم صلة قرابة بالقائم بالأعمال (ابن أخيه وصهره).

- قيام السفارة بصرف مبالغ مالية كمرتبات لموظفي دبلوماسيين ومحليين ليبيين غير مقيمين (دون وجود إقامة في بلد الاعتماد).
- قيام السفارة بصرف عهد مالية لعدد من موظفي السفارة دون وجود قرارات تحدد القيمة والغرض من صرفها، فضلاً عن عدم وجود وثائق سجل العهد المالية بالسفارة الامر الذي يصعب حصرها وكذلك عدم وجود بعض أدلة صرف للسنوات المالية محل الفحص والمراجعة وبيانها كالتالي:

البيان	المستفيد	تاريخه	أذن الصرف
المبلغ بالدولار	المبلغ بالفرنك		
50,000	صرف مبلغ للقائم بالأعمال	ع ال ا	2/1
4,828	صرف جهة مالية لتسهير مهام السفارة	م ف م ك	2/4
8,168	جهة مالية لغرض تسهيل أعمال السفارة	م ف م ك	6/9
3,500	جهة مالية لغرض تسهيل أعمال السفارة	م ف م ك	7/22
30,000,000	جهة مالية لغرض تسهيل أعمال السفارة	م ف م ك	2021/8/10
30,000,000	إجمالي		8/9
66,496			

- قيام السفارة بشراء قطاسية دون وجود ما يفيد استلامها وإضافتها لمخازن السفارة فضلاً عن عدم وجود دورة مستندية مخزنية بالمخالفة لأحكام المواد (231، 232) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- القيام بشراء أثاث من شركة الأثاث التركية دون التقييد بالإجراءات المعمول بها بالشراء والتوريد من حيث مدى ملائمة الأسعار والمواصفات التي تم التعاقد عليها فضلاً عن عدم استجلاب الأثاث الخاص بالسفارة الليبية في جمهورية بوروندي والذي لا يزال موجود في بيت الضيافة بدولة تزانيا لفترة تجاوزت (4) سنوات وبيانها كالتالي:

البيان	المستفيد	تاريخه	أذن الصرف
المبلغ بالدولار			
35,133	تحويل جزء من المبلغ الدفعة الأولى للشركة	2020/1/5	1/12
45,260	شركة الأثاث التركية	2020/1/31	1/14
3,388	مصاريف شحن حاوية الأثاث	2020/12/7	12/7
12,064	قيمة مصاريف نقل حاوية الأثاث	2021/1/25	1/8
95,845	إجمالي		

- قيام السفارة بشراء عدد (2) سيارة بقيمة إجمالية 197,856 دولار وتحميلاً على الباب الثاني بند التجهيزات مع عدم وجود محضر لجنة المشتريات والاكتفاء بإرفاق ثلاثة عروض مختلفة من معارض في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بالرغم من وجود موزع معتمد ببلد الاعتماد حيث تبين من خلال الزيارة الميدانية للموزع المعتمد للسيارة المشتراء نوع لكزس أن هناك مبالغة في السعر تصل إلى الضعف عند مقارنتها بسعر السيارة بنفس المواصفات في ذات بلد الاعتماد فضلاً عن وجود موافقة من وزارة الخارجية بشراء عدد (1) سيارة فقط بموجب كتاب مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية (3/1-1) المؤرخة في 24 يناير 2019 م بالمخالفة للمادة 10 من القانون النظام المالي كما هو موضح بالجدول:

البيان	المستفيد	تاريخه	أذن الصرف	
المبلغ بالدولار				
107,678	شركة الهروج لبيع السيارات - دبي الأمارات	شراء سيارة نوع لكزس السيارة موديل 2019	2019/3/19	3/8
90,178	شركة الهروج لبيع السيارات - دبي الأمارات	شراء سيارة نوع تاتوبيا كاميي السيارة موديل 2019	2019/3/30	3/12
3,618	شركة شحن السيارات	مصاريف شحن وأذن تصريح للسيارات	2019/8/31	8/15

المبلغ بالدولار	البيان	المستفيد	تاريخه	أذن الصرف
3,161	علاوة سفر ومتبيت ع، ال، أ	شركة السفر والسياحة	2019/12/31	12/17
3,544	تذاكر سفر للسيد/ ع، ال، ا	الإجمالي	2019/12/31	12/18
208,179				

- قام المراقب المالي بإخفاء العديد من المستندات والدفاتر والسجلات المالية ونقلها إلى بلد آخر دون أخذ الأذن من القائمين على السفارة مما تسبب بذلك في ضياع الكثير منها والتي أثرت على سير أعمال الفحص والمراجعة ومن أهم المستندات ما يلي: (سجل الاعتماد ، دفتر يومية الصندوق ، سجل الأصول الثابتة ، سجل العهد والسلف والدفعات المقدمة ، تقارير الإيرادات والمصروفات ، التسويات المصرفية ، كعوب الصكوك المصرفية والصكوك الغير مستعملة ، سجل الحالات المصرفية ، عدد من أذونات الصرف عن خلال السنوات المالية من 2018م وحتى 2021م) الامر الذي يعد مخالفة لأحكام المواد (192 – 193 – 194 – 195) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن .
- قام السيد / م ف ال بصفته المراقب المالي بفتح حساب خاص به في جمهورية رواندا تحت رقم (0011133813473801) طرف مصرـ ECOBANK RWANDA تحت مسمى حساب الصندوق ويقوم بالتحويل إليه من حساب السفارة بالبنك العربي الدولي القاهرة بجمهورية مصرـ العربية حيث بلغت قيمة الحالات التي تمت خلال سنوات (2019 – 2020 – 2021) 695,373 دولار بحجة توفير سيولة للصرف منها على السفارة الليبية أن السحب النقدي من الحساب الرئيسيـ للسفارة بالبنك العربي الدولي القاهرة بجمهورية مصرـ العربية لا يتعدى 10,000 دولار في المرة الواحدة بالمخالفة للمادة 14 من قانون النظام المالي ولائحة الميزانية وحسابات .
- قام المراقب المالي بصرف علاوة السفر والمبيت بالتجاوز وبدون سند قانوني ودون مراعاة الإجراءات وضوابط الصرف من حيث وجود قرار من الجهة المختصة وصرفها من جهة أخرى نظير ذهابه للدولة مصرـ خلال السنوات المالية (2019م، 2020م، 2021م) بقيمة اجمالية 54,781 دولار بالمخالفة لإحكام قرار مجلس الوزراء رقم (751) لسنة 2007 بشأن لائحة الإيفاد وعلاوة السفر والمبيت .
- قيام المراقب المالي بموجب اذن الصرف رقم 12/16 بتاريخ 12/31/2020 بمبلغ 4400 دولار لصالحه مقابل علاج لدى مستشفيات ومراكز صحية بالقاهرة حيث تبين عدم إرافق إيصال ما يفيد قيامه بدفع القيمة .
- قام المراقب المالي بموجب اذن الصرف رقم (3/8) بتاريخ 08 مارس 2021 م صرف مبلغ 2000 دولار مقابل صيانة منظومة حسابات ، بصورة شكلية وفق لما ورد بإفادة السيد / م ف لك (القائم بالأعمال بالوكالة) في محضرـ جمع الاستدلال بتاريخ 28/12/2022م.

السفارة الليبية في بروكسل

ملاحظات عامة

- عدم قيام المراقب المالي بأداء واجباته المناطة به وفقاً لأحكام المادة (24) من لائحة الميزانية من حيث اعداد التقارير الشهرية المنصوص عليها في المادة (25) من ذات اللائحة وعدم مراعاة التحقق والالتزام من حسن تطبيق القواعد المالية السارية وعدم التزامه بالأحكام الخاصة بالمخازن.
- قيام المراقب المالي بكافة إجراءات الصرف في ظل عدم وجود قسم مالي ومراجع داخلي، ولم تتضمن أذونات الصرف كافة البيانات الالزمة لإتمام الصرف، حيث لم يتم ذكر رقم وتاريخ التفويض، ولم يذكر رقم الباب وبند المصاروفات في عدد من أذونات الصرف، مما يعد مخالفة لأحكام المادتين (96، 99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- تحويل مصاروفات على غير البند المخصص لها بالميزانية خلال سنة الفحص بالمخالفة للفقرة الثالثة من المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات.
- عدم قيام المراقب المالي بإثبات وقيد حركة الصرف والإيداع للباب الثالث وبيان رقم التفويض وقيمة بسجل الاعتماد مما يعد مخالف لنص المادة (20، 21) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم الالتزام بأحكام المادة (64) من لائحة الحسابات بشأن توريد حصيلة الإيرادات لحساب الإيراد العام وعدم استخدامها في إجراء أي مدفوعات وللمادة (155) من ذات اللائحة والتي تسرى فيها أحكام استلام الإيرادات وتوریدها علىبعثات الدبلوماسية.
- عدم الالتزام بأحكام المادة (156) من لائحة الحسابات بشأن ارسال تقرير الحسابات شهرياً لوزارة المالية بحيث تصلها في موعد لا يتجاوز شهراً واحداً تالياً للشهر الذي يقدم عنه الحساب.
- كثرة الكشط واستعمال المصحح اللغوي في دفتر يومية الصندوق ببعض صفحاته بالمخالفة لأحكام المادة (83) من لائحة الميزانية والحسابات.
- عدم الالتزام بموافقة وزارة الخارجية ووزارة المالية بنسخة من صفحات دفتر يومية الصندوق والمستندات المتعلقة به بالمخالفة لأحكام المادة (157) من لائحة الميزانية الحسابات.
- إغفال القيام بالجرد المفاجئ للعهد المالية المصرّوفة للوقوف على ارصده هذه العهد والتأكد من عدم استغلالها في أعمال أخرى بالمخالفة لنص المادة (182) من لائحة الميزانية الحسابات.
- ارتفاع معدل الإنفاق خلال شهر ديسمبر على أغلب البنود بقصد استنفاد بنود الميزانية بالمخالفة لما ورد بالمادتين (13/17) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- عدم التقيد بأحكام مواد الباب الاول الفصل الأول (في أنواع المخازن) والفصل الثاني (في حفظ الأصناف) من لائحة المخازن، حيث لا يتوفّر بالسفارة نظام مخزن يتيح لها استلام وحفظ الأصناف المختلفة واستخدامها في الأغراض المخصصة لها وفقاً لأحكام مواد الفصلين المشار إليهم.
- عدم التقيد بأحكام مواد الفصل الرابع (في سجلات المخازن) حيث لا يتوفّر اي سجلات مخزنية وفق النماذج المقررة بالمواد (231، 232).
- عدم التقيد بأحكام الباب الثاني من لائحة المخازن (في تزويد المخازن بالأصناف واستلامها) والمتعلقة بأعداد المقاييس السنوية وتنفيذها بالفصل الأول المواد (من 233 إلى 239) وأحكام الفصل الثاني (في استلام الأصناف من الموردين) المواد (من 240 حتى 258). وأحكام مواد الباب الثالث (في صرف الأصناف من المخازن).
- عدم التقيد بالضوابط المنظمة للجرد السنوي والاكتفاء بالحصر—دون اجراء المطابقات اللازمة بالمخالفة لأحكام مواد الباب الخامس (في الرقابة على المخازن) الفصل الأول (في جرد المخازن) من لائحة المخازن.
- عدم قفل الحسابات المفتوحة في مواعيدها المحددة قانوناً بنهاية السنة المالية وإحالة أرصدقتها إلى حساب الإيراد العام والمتمثلة في حسابات (الباب الأول / الباب الثاني / التحول) بالمخالفة للمادة رقم (7) من قانون النظام المالي للدولة.
- عدم وجود ضوابط ورقابة على الصرف من بند العلاج ضمن سلامة التصرفات المالية والذي استنفذ في شكل استرداد فواتير مقدمة من العاملين بالسفارة
- عدم التقيد من قبل وزارة الخارجية بالملك الوظيفي للسفارات والقنصليات والبعثات بالخارج، المعتمد بالقرار رقم 70 لسنة 2018م وتعديلاته.
- عدم التزام السفارة بتفعيل بعض البنود بالعقود المبرمة والتي تنص على تمنع المتعاقد معه بإجازة سنوية لمدة شهر، مما ترتب على عدم التمتع بها استحقاق معظم العمالة المحلية الحالية والمنتهاية عقودهم لمستحقات أرصدة إجازتهم نقداً وفق التشريعات المحلية بجمهورية قبرص، مما يعرض السفارة لمخاطر عدم السداد وما يترتب عليه من لجوء أصحاب الحقوق للقضاء والاحتجز على الحسابات المصرافية وفقاً لذلك.
- مخالفة أحكام المادة (154) من لائحة الحسابات والتي لا تجيز الارتباط بأي نفقة لحساب جهة حكومية ما لم تتكلف من وزارة المالية بناء على تفويض كتابي خاص وتمثل ذلك بارتباط السفارة بمصر وفات تخالف أحكام هذه المادة.
- عدم الالتزام بتسوية العهد المؤقتة والخاصة بين العمل السياسي بالمخالفة لأحكام المادة (188) من لائحة الحسابات، دون استيفاؤها بطريق الخصم من مرتبات الأشخاص المصروفة لهم ومساءلتهم تأديبياً.

الميزانية التيسيرية

فيما يلي موقف عن تنفيذ الميزانية خلال السنوات 2019-2020-2021م:

السنة	الباب	قيمة الحالات (يورو)	المصروفات (يورو)
2019	الاول	1,512,162	833,692
	الباب الثاني	221,440	791,222
	الاجمالي	1,733,602	1,624,914
2020	الباب الاول	601,377	620,034
	الباب الثاني	458,532	290,295
	الاجمالي	1,059,909	910,329
2021	الباب الأول	713,841	810,829
	الباب الثاني	617,382	263,504
	الاجمالي	1,331,223	1,074,333

- دمج حسابات الباب الأول والثاني في حساب مصرفي واحد مما يضعف معه أحكام الرقابة على حركة الصرف وصعوبة التتحقق من الالتزام بالصرف على بنود البابين وفق التفويضات المالية الصادرة من وزارة المالية بالمخالفة لأحكام المادة (6) من قانون النظام المالي للدولة بشأن تقسيم أبواب الميزانية وللمادة (3) من لائحة الميزانية بشأن تقسيم المصروفات.
- قيام المراقب المالي بتحميل الباب الثاني بمصروفات تخص سنوات سابقة بالمخالفة لأحكام المادة (10) من قانون النظام المالي للدولة في ظل عدم وجود مخصصات لهذا البند بالتفويضات المالية الصادرة من وزارة المالية.
- قيام المراقب المالي وبموافقة القائم بالأعمال خلال السنة المالية 2020م بتجاوز اعتمادات عدد من البنود مقابل الوفر في بنود أخرى داخل اعتمادات الباب الثاني دون أخذ إذن بالتجاوز وفقاً لأحكام المادة (10) من قانون النظام المالي للدولة.
- بموجب إذن الصرف رقم 11/25 المؤرخ في 11/25/2019م قام المراقب المالي بصرف مبلغ 23,000 يورو مقابل شراء سيارة نوع مرسيدس وتحميلاها على الباب الثاني (حسابات خارج الميزانية) في ظل عدم وجود بند مخصص لها بتفويضات الباب الثالث بالمخالفة لإحكام المادة (10) من قانون النظام المالي للدولة.
- قيام السفارة بصرف مكافآت مالية لعدد من العاملين المحليين وحملت على الباب الثاني (مكافآت لغير العاملين) دونما بيان طبيعة الاعمال أو انجازها بالمخالفة لأحكام المادة(10) من قانون النظام المالي للدولة.
- عدم وجود ضوابط في الصرف من بند الاعانات والمساعدات والتي يتم الصرف منه بشكل عشوائي خلال السنوات (2019-2020-2021) وبناء على تعليمات القائم بالأعمال.
- قام المراقب المالي بموجب إذن الصرف رقم 52/52 المؤرخ في 30/03/2021م بصرف مبلغ 52,055 يورو لاحد موظفي السفارة مرتبات مستحقة للفترة من 01/12/2016م حتى 30/06/2017م حيث لوحظ الآتي:
 - أن الصرف تم دون توفر مخصصات لبند مصروفات سنوات سابقة بالمخالفة لأحكام المادة (10) من قانون النظام المالي للدولة كما أن الصرف تم بالمخالفة لأحكام المادة (35) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (02) لسنة 2001م.
 - المعنى أوفد للعمل بالسفارة الليبية بجمهورية قبرص بموجب القرار (110) لسنة 2016م على وظيفة سكرتير أول لمدة أربع سنوات وبasher لعمله بالسفارة

بتاريخ 17/10/2016م ورجع إلى ليبيا بعد شهر من تاريخ المباشرة والتحق بالعمل مجدداً بالسفارة بتاريخ 14/07/2017م دون أن يتم اتخاذ أي إجراء بشأن فترة انقطاعه عن العمل أي أن المعنى قد انقطع عن العمل خلال الفترة من 17/11/2016م حتى 13/07/2017م ويعتبر في حكم المستقيل وفقاً لأحكام الفقرة الثالثة من المادة (174) من قانون علاقات العمل رقم 12 لسنة 2010م وعدم احقيته المعنى للمرتبات خلال فترة عدم مباشرته لعمله والتي صرحت له بالمخالفة لأحكام المادة (05) من قانون علاقات العمل رقم (12) لسنة 2010م.

- تم نقل المعنى للعمل بالسفارة الليبية بمالي بموجب قرار وزير الخارجية المفوض رقم (677) لسنة 2018م وتم حالة شهادة الدفع الأخيرة للسفارة الليبية بمالي بتاريخ 25/10/2018م وذلك حتى تاريخ 30/10/2018م. والتي تضمنت رصيد سلفة متبقية بالدولار الأمريكي بلغت 1850 دولار وبالتالي انتهت علاقته الوظيفية بالسفارة الليبية بجمهورية قبرص والتتحقق بعمله بالسفارة الليبية بدولة مالي بتاريخ 07/12/2018م.
- ورغم انتهاء علاقته الوظيفية بالسفارة إلا أن القائم بالأعمال والمراقب المالي قد منحوا المعنى مزايا مالية غير مستحقة بالمخالفة لأحكام المادتين (10، 24) من قانون النظام المالي للدولة.
- قيام السفارة بتحميل الباب الثاني بقيم مالية صرفت بالمخالفة لأحكام المادة (154) من لائحة الميزانية والحسابات والتي لا تجيز الارتباط بأى نفقة لحساب جهة حكومية ما لم تكلف من وزارة المالية بناء على تفويض كتابي خاص.
- قام المراقب المالي بتحميل الباب الثاني (بند نفقات السفر والمبيت والمهام الرسمية - بند اعلان وعلاقات عامة وضيافة) بمصاريف المهمة الرسمية لحامل الحقيبة الدبلوماسية والمؤود من قبل الوزارة بموجب قرار وزير الخارجية رقم (81) لسنة 2021م والقرار رقم (182) لسنة 2021م وذلك بالمخالفة لأحكام المادة (10) من قانون النظام المالي للدولة وللمادة(154) من لائحة الحسابات بشأن مصروفات البعثات الدبلوماسية.
- عدم وجود ضوابط ورقابة على الصرف من بند العلاج والذي استنفد في شكل استرداد فواتير مقدمة من العاملين بالسفارة وأسرهم دون وجود آلية محددة للصرف تضمن سلامة التصرفات المالية.
- عدم وجود دورة مستندية للمشتريات تضمن سلامة الاجراءات وأحكام الرقابة عليها، حيث أن كافة المشتريات تتم بشكل مباشر دون طلب أوامر شراء ودون وجود لجنة مشتريات بالسفارة بالإضافة إلى عدم وجود ما يفيد الاستلام لكافية التوريدات والتركيب ويتمثل ذلك في تحويل بنود الباب الثاني بتلك المشتريات وفق العينة التالية:

البيان	رقم اذن الصرف	القيمة
توريد كاميرات مراقبة	05/26	2000 يورو
توريد كاميرات لبيت الضيافة	06/10	1000 يورو
شراء قطع غيار	06/12	760 يورو

- قيام المراقب المالي وبناء على تعليمات القائم بالأعمال بصرف بدل اجازة نقداً لعدد من العمالة المحلية وتحميلها على الباب الاول (المرتبات الاساسية) دون وجود مخصصات لهذا المتصروف بالمخالفة لأحكام المادة (10) من قانون النظام المالي للدولة ، مع ملاحظة تقصير السفارة في الزام العمالة المحلية وفق العقود المبرمة معهم بشان اجبارهم بالتمتع بإجازتهم والمحددة بشهر سنوي ، مما ترتب على عدم التمتع بها استحقاق معظم العمالة المحلية والمنتهية عقودهم لمستحقات أرصدة اجازتهم نقداً وفق التشريعات المحلية بجمهورية قبرص، مما عرض السفارة لتکبد مبالغ مالية كان من الممكن تفاديهما في حال الزام العمالة بالتمتع بإجازتهم وذلك وفق البيان التالي:

رقم اذن الصرف	التاريخ	المستفيد	القيمة باليورو	المدة
05/39	2021/05/21	عاملتين محليتين	15,900	ثلاثة أشهر
08/23	2021/08/25	عامل محلي	1300	شهر واحد

- قام المراقب المالي بموجب اذن الصرف رقم 02/26 بصرف مبلغ 2479 يورو من الباب الثاني (بند العلاج) لصالحه مقابل مصاريف علاج بالمملكة الاردنية، تم بالمخالفة لأحكام المادة(55) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (02) لسنة 2001م وتعديلاته وللمادة (10) من قانون النظام المالي للدولة.

- قام المراقب المالي بموجب اذن الصرف رقم 5/9 صرف مبلغ 4800 يورو الملحق الفنى بالسفارة بصلك رقم 32635802 مقابل مصاريف وزن زائد نظير رجوعه لسابق عمله بطرابلس، دون توفر المستندات المؤيدة لعملية الصرف مما يتذرع معه التتحقق من مشروعية الاجراء والذي حدته اللائحة التنفيذية للقانون (2) لسنة 2001م وتعديلاته في مادتها (51) فقرتها (ج).

حسابات خارج الميزانية

- قام المراقب المالي بموجب اذن صرف رقمي (10/30) بقيمة 47,525 يورو لسنة 2019م، ورقم 3/13 بقيمة 50,000 لسنة 2021 (2021م) بصرفها للقائم بالأعمال وحملت على حسابات خارج الميزانية (بند العمل السياسي، سلفة مؤقتة) دون ان يقدم ما يفيد بتسوية السلفة ووفقاً لأحكام المادة (188) من لائحة الحسابات.

- التوسع في صرف السلفة المستديمة لغير الأغراض التي خصصت لها واستخدام النقدية كأسلوب للصرف بالمخالفة لأحكام المادتين (180، 181) من لائحة الميزانية الحسابات والمخازن.

- عدم القيام بمسك سجل خاص للسلفة المستديمة يقيد فيها أصل السلفة وما ينفق منها والرصيد المتبقى بالمخالفة لأحكام المادة (181) من لائحة الميزانية الحسابات.

- عدم التزام المراقب المالي بعدم تقديم اقراراً على النموذج (م ح-20) بما في عهده من رصيد العهدة حيث تبين من خلال يومية الصندوق والمصرف وجود رصيد بالخزينة في نهاية السنوات المالية (2019م بمبلغ 3,411 يورو، 2020م بمبلغ

2005 يورو، 2021م بمبلغ 599 يورو) بالمخالفة لأحكام المادة (185) من لائحة الميزانية الحسابات والمخازن.

الإيرادات

- بلغت إجمالية تحصيل الإيرادات عن خدمات الطوابع والتأشيرات خلال السنوات المالية 2019م، 2020م، 2021م نحو 20,352 يورو حيث لوحظ عدم توريدها إلى حساب الإيراد العام لوزارة المالية بمصرف ليبيا المركزي بالمخالفة لأحكام المادة (64) من لائحة الحسابات بشأن توريد حصيلة الإيرادات لحساب الإيراد العام فضلاً عن استخدامها في اجراء أي مدفوعات وللمادة (155) من ذات اللائحة والتي تسرى فيها أحكام استلام النقود وتوريدها علىبعثات الدبلوماسية، مع ملاحظة عدم توفر نماذج استلام النقود بالخزائن (م. ح 5-72) وفقاً لأحكام (72) من لائحة الحسابات وبالتالي تعذر تقديم تقرير الإيرادات وفق النموذج (م.م.7) وغير متوفراً أساساً بالسفارة.

الفصل العاشر: قطاع العدل

ديوان وزارة العدل

نظام الرقابة الداخلية

- اكتفاء الجهة بحصر الموجودات عند القيام بأعمال الجرد دون مطابقة الأرصدة الدفترية بالفعالية لتحديد الانحرافات ان وجدت.
- عدم ختم اذونات الصرف والمستندات المرفقة بما يفيد الصرف بالمخالفة للمادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- وجود مبالغ مالية خصم من الحساب المصرفي لا مقابل لها بالدفاتر بالمخالفة لنص المادة (115) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن وهي على النحو الآتي:

البيان	رقم الحساب	القيمة
الباب الأول	2813	90,700
الباب الثالث	2820	112,548
الودائع	2844	1,936

مصرفوفات الميزانية

في الآتي بيان بالمصرفوفات الفعلية للميزانية التسييرية عن الفترة من 1/1 حتى 2023/12/31:

البيان	المصروف	المسليل	الرصيد
الباب الأول	661,223,480	523,643,105	(137,580,375)
الباب الثاني	49,991,410	50,000,000	8,590
الباب الثالث	24,738,499	35,165,627	10,427,128

المواقف التنفيذي للعقود والالتزامات القائمة عليها:

البيان	عدد العقود	اجمالي قيمة التعاقدات	قيمة التعاقدات مع الاضافات	المسددة منها	باقي الالتزامات
عقود منتهية	103	141,930,721	146,947,135	104,987,771	41,959,364
عقود جارية	25	53,706,700	58,225,299	25,346,643	32,878,656
عقود متوقفة	19	20,225,310	20,225,310	4,960,605	15,264,705
عقود لم يبدأ العمل بها	8	9,313,235	9,313,235	صفر	صفر
عقود ملغية	1	1,665,314	1,665,314	0	1,665,314
الإجمالي	156	226,841,281	236,376,294	135,295,020	89,843,861

- اذن الصرف رقم (9/661) المؤرخ في 25/09/2023م بقيمة اجمالية 1,531,075 دينار مقابل الاعاشة لأفراد الامن والحماية بالوزارة عن الأشهر من يناير إلى أغسطس لسنة 2023م، تبين ان الصرف وفق الفواتير المقدمة تجاوز المبلغ المقدر وفق المادة (1) من قرار وزير العدل رقم (942) لسنة 2023م بشأن منح الاذن بالتعاقد وعدم تجاوز المبلغ الشهري 178,500 دينار عند الصرف لأفراد الحراسة المكلفين بحماية مقر ديوان الوزارة.

- عدم إحالة مستندات الصرف إلى ديوان المحاسبة لغرض أعمال الرقابة اللاحقة بعد الصرف مباشرةً بالمخالفة لأحكام القانون رقم 19 لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة، ومن أمثلة ذلك:

البيان	القيمة	اذن الصرف
مقابل توريد تجهيزات لديوان وزارة العدل والفروع التابعة لها	4,014,250	9/23
مقابل توريد وتجهيز مؤسسة الإصلاح والتأهيل طبق قرار رقم (947) لسنة 2023م	1,250,000	9/58
مقابل توريد تجهيزات لمؤسسة الإصلاح والتأهيل البيضاء قرار رقم (948) لسنة 2023م	1,350,000	9/59
مقابل توريد أجهزة الكترونية وكهربائية لفرع مصراته الجديد	1,906,975	12/178
مقابل تجهيزات الوزارة بمواد كهربائية والكترونية حسب العقد رقم (بلا) لسنة 2023م	4,500,000	12/180
مقابل تزويذ الوزارة بمعدات ورش ومواد كهربائية	3,600,000	12/197

- القصور في متابعة الاعتمادات المستندية والتي يرجع بعضها لسنوات سابقة (2010م) سواء كانت مشاريع منتهية أو مشاريع متوقف العمل بها ومنها:

البيان	المصرف	عدد المشروعات	قيمة الاعتمادات	رصيد الاعتماد
مشاريع منتهية	الجمهورية الميدان	35	37,759,775	3,091,681
مشاريع منتهية	مصرف ليبيا المركزي	2	2,391,510	15,716
مشاريع متوقفة	الجمهورية الميدان	3	7,443,836	5,364,920

- بلغ إجمالي العهد المالية المصرحوفة خلال الفترة من 1/1/2023م حتى 12/31/2023م مبلغ 287,415 دينار بعدد (38) عهد مالية، لم يتم افتتاح عدد (2) عهدة وبقيمة اجمالية 10,000 دينار.

مصلحة التسجيل العقاري

نظام الرقابة الداخلية

- عدم الالتزام بنص المادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن من حيث ختم جميع المستندات المرافقة لذن الصرف والتوجيه عليها من قبل الصراف، لضمان عدم تكرار صرفها مرة أخرى.
- قيام إدارة المصلحة بالتعاقد بطريق التكليف المباشر بالمخالفة للائحة العقود الإدارية وبالمخالفة لقرار رقم (12) لسنة 2023م بإصدار لائحة المشتريات الحكومية.
- عدم الالتزام بالقرار رقم (12) لسنة 2023م بإصدار اللائحة التنظيمية للمشتريات الحكومية وبقرار مجلس الوزراء رقم (492) لسنة 2013م بتنظيم عمل لجنة العطاءات فيما يتعلق بمهام ونطاق اختصاص لجنة المشتريات بالمصلحة وتوكيلها بمهام من ضمن اختصاص لجنة العطاءات.

- عدم قيام المصلحة بالإعلان عن أسماء الأشخاص الذين تقدموا بعروضهم للجنة المشتريات بالمخالفة لنص المادة (15) من قرار رقم (12) لسنة 2023م بإصدار اللائحة التنظيمية للمشتريات الحكومية.
- اقتصرت العديد من محاضر لجنة المشتريات على ثلاثة عروض وقيام اللجنة بقبول عروض عن شركات ذات تبعية واحدة على نفس المناقصة مما قد يؤثر سلباً في تحقيق أفضل قيمة.
- عدم الالتزام بإعطاء مهلة كافية لتقديم العروض لمواضيع مناقصات مهمة من حيث قيمتها وطبيعتها بالمخالفة لنص المادة (28) من لائحة العقود الإدارية رقم (563) لسنة 2007م والذي بدوره انعكس سلباً بمحدودية العروض المقدمة للعديد من المناقصات.
- عدم الالتزام بإحالة المعاملات المالية المصرفية والتي تتجاوز خمسمائة ألف دينار وذلك لغرض المراجعة اللاحقة بالمخالفة للقانون رقم (24) لسنة 2013م المعدل للقانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة.

مصروفات الميزانية

فيما يلي الموقف التنفيذي للميزانية التسييرية للسنة المالية 2023م:

البيان	الاعتماد بالميزانية	المصروفات الفعلية	الرصيد
الباب الأول	86,326,243	88,568,580	(2,242,337)
الباب الثاني	8,000,000	7,760,100	239,890

- وجود مبالغ ظهرت مخصوصة من الحساب المصري ولا مقابل لها بالدفاتر بلغت في مجملها مبلغاً وقدره 269,457 دينار بالمخالفة لنص المادة (115) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- أظهرت خلاصات الحساب الختامي للبابين الأول والثاني للسنة المالية 2023م مبالغ مستقطعة خصمت لصالح (الضمان الاجتماعي، صندوق التضامن، صندوق الجهاد، مصلحة الضرائب) لم يتم إحالتها لجهاتها بلغت قيمتها الإجمالية نحو 581,538 دينار على الباب الأول ومبلغ 12,419 دينار على الباب الثاني، مما يرتب التزامات مالية على المصلحة دون وجود أسباب لعدم إحالتها إلى وزارة المالية.
- بلغت الالتزامات المالية المتراكمة من سنة أخرى دون معالجتها، والبيان التالي يوضح ذلك:

البيان	القيمة بالدينار	المستفيد
إيجار فرع طرابلس من سنة 2014 إلى 2023م	887,200	شركة الضمان للاستثمارات
إيجار مبنى إدارة بنغازى من سنة 2002 إلى 2022م	593,985	الشركة الوطنية للتنمية والاستثمار القابضة
إيجار مبنى إدارة التسجيل العقاري سوق الجمعة	70,000	ع. ج. ال
إيجار مبنى إدارة التسجيل العقاري التزاوية	40,000	ال. م . ال
إيجار مبنى إدارة التسجيل العقاري الخامس	15,000	ع. س. ا
الإجمالي	1,606,185	

فيما يلي الموقف التنفيذي لمشروعات التحول للسنة المالية 2023م:

الموقف التنفيذي	بيان المشروع	عدد العقود	إجمالي قيمة العقود	إجمالي القيمة المنسددة	الغير مسدد
مشروعات جارية	إنشاءات	10	26,157,474	2,410,788	23,746,686
مشروعات متوقفة	إنشاءات	14	15,223,576	-	15,223,576
مشروعات مسحوبة	إنشاءات	3	(6,293,932)	-	-
مشروعات منتهية	صيانة	19	1,362,365	1,362,365	-
مشروعات الإشراف الجارية	إشراف	13	1,551,208	436,545	1,114,663
مشروعات الإشراف المتوقفة	إشراف	10	507,771	8,163	499,608
الإجمالي		66	44,802,394	4,217,861	41,084,141

وفي شأنها لوحظ الآتي:

- لم يطرأ أي تغيير في الموقف التنفيذي لمشاريع التنمية للسنة المالية 2023م بالمقارنة بالسنة المالية 2022م وفق تقارير المتابعة، باستثناء العقود المنتهية خلال العام 2023م (عقود الصيانة) والمبرمة في سنة 2022م.
- المشاريع المرتبطة بها المصلحة والغير منتهية تجاوزت التاريخ المقرر للإنجاز وتنفيذ الأعمال حيث إن جميع عقودها مبرمة خلال الأعوام التالية 2009 – 2013 – 2014 – 2015 (31) عقد باجمالي قيمة 16,261,437 دينار.
- بلغ رصيد الاعتمادات المستندية المحلية والخارجية والمفتوحة بأمر المصلحة على قوة حساب التحول رقم (1015) طرف مصرفي الجمهورية فرع طرابلس الميدان نحو 18,330,149 دينار حتى 31/12/2023م، وذلك وفقاً لتقرير متابعة الاعتمادات المستندية للعام المالي 2023م المعتمد من قبل المصلحة، لوحظ أنها فتحت خلال سنتي (2009 – 2010) ومتodosidad صلاحية منذ فترة طويلة ولم يتخد أي إجراء حيالها.

لجنة المشتريات

عدم الالتزام بأحكام المادة (15) من القرار رقم (12) لسنة 2023م بإصدار اللائحة التنظيمية للمشتريات الحكومية، حيث تبين عدم قيام اللجنة بالإعلان عن أسماء الأشخاص الذين تقدموا بعروضهم من خلال المنصة أو أي وسيلة أخرى في حال تعذر الإعلان عن طريق المنصة لأسباب فنية، فضلاً عن عدم فالقيام باستلام العروض مشفقة من خلال المنصة لتعذر تقديمها من خلالها وفق كتاب السيد/ رئيس لجنة المشتريات رقم (20-3) المؤرخ في 11/2/2023م، ما يعد خللاً في تحقيق أهداف اللائحة لضمان الشفافية وتحقيق أفضل الأسعار وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين المنافسين والذي بدوره انعكس في الآتي:

- اذن الصرف رقم (12/133) المؤرخ في 28/12/2023م وبقيمة 149,350 دينار لصالح شركة ميرا لاستيراد المواد الغذائية، بشأن توريد مواد تنظيف للمصلحة بموجب محضر المشتريات رقم (17) بتاريخ 18/12/2023م، تبين بشأنه الآتي:
- مخالفة نص المادة (5) من اللائحة المذكورة أعلاه من حيث عدم توفر معلومات واضحة ودقيقة عن المشتريات المطلوبة للمنافسين، حيث تضمن

- الإعلان عبر المنصة عن احتياج مواد تموينية والذي بدوره يتعارض مع المواد الموردة (مواد تنظيف) والمكلف بها الشركة الموردة.
- اقتصرت العروض وفق المحضر على ثلاثة شركات تبين أن اثنان منها ذات تبعية واحدة، والبيان التالي يوضح ذلك:

الشركة	عضو مجلس إدارة أو شريك	الصفة
شركة الحديثة للصناعات الغذائية	أ.ع.م	نائب رئيس مجلس الإدارة
شركة ميرا لاستيراد المواد الغذائية	أ.ع.م	مدير عام
شركة جنوب العاصمة		الملف المقدم من الشركة لا يحتوي على السجل التجاري وفق إفادة رئيس لجنة

- اذن الصرف رقم (11/28) المؤرخ في 30/11/2023م وبقيمة 143,750 دينار صالح شركة الفهرس لاستيراد الحاسب الآلي، بشأن توريد أجهزة الكترونية وكهربائية بموجب محضر المشتريات رقم (13) بتاريخ 2023/10/31م، لوحظ أنه اقتصرت العروض وفق المحضر على أربعة شركات تبين أن اثنان منها ذات تبعية واحدة، والبيان التالي يوضح ذلك:

الشركة	عضو مجلس إدارة أو شريك	الصفة
الفهرس لاستيراد الحاسب الآلي	أ.ع.م	مدير عام الشركة
هابريات لاستيراد القرطاسية والأدوات المكتبية	أ.ع.م	مدير عام الشركة
متجر زون للتقنية الالكترونية		عدم ارافق الملف القانوني للشركة وفق بيانات المحضر
المنفذ الذهبي لتكنولوجيا المعلومات		السجل التجاري للشركة متنه الصالحة وفق بيانات المحضر

- اذن الصرف رقم (10/8) المؤرخ في 25/10/2023م وبقيمة 465,945 دينار صالح شركة أاكوس للتجهيزات والمعدات الكهروميكانيكية، بشأن توريد أجهزة مكيفات هوائية بموجب محضر المشتريات رقم (12) بتاريخ 2023/9/42م، لوحظ أنه اقتصرت العروض وفق المحضر على ثلاثة شركات تبين أن اثنان منها ذات تبعية واحدة، والبيان التالي يوضح ذلك:

الشركة	عضو مجلس إدارة أو شريك	الصفة
نسمة لاستيراد منظمات تكييف الهواء والتتدفئة	أ.ع.م	مدير عام الشركة
شركة أاكوس للتجهيزات والمعدات الكهروميكانيكية	أ.ع.م	نائب مدير عام الشركة
شركة المجموعة الليبية		الملف المقدم من الشركة لا يحتوي على السجل التجاري وفق إفادة رئيس لجنة المشتريات

الفصل الحادي عشر: قطاع الداخلية

ديوان وزارة الداخلية

- الإخلال بمبأة ترشيد وضبط الإنفاق، فضلاً عن عدم اتخاذ مايلزم من إجراءات حيال تحقيق الإدارة الرشيدة للمال العام وحسن إدارته وصيانته وحمايته.
- عدم اتخاذ مايلزم من إجراءات لتحقيق أفضل قيمة للمال العام عند التعاقد على الأعمال والمشتريات وتنفيذها طبقاً للوائح المعمول بها بأسعار تنافسية عادلة.
- تعمد اللجوء إلى طريق التكليف المباشر لتوفير احتياجات الوزارة مما أخل بمبأة تكافؤ الفرص والمعاملة العادلة بين المتنافسين في ظل غياب النزاهة والشفافية والمساواة كما ترتب على ذلك المبالغة والمغالاة في الأسعار نتيجة غياب المنافسة العادلة للحصول على أفضل الأسعار وأجود الخدمات مما أدى ذلك إلى تضخم حجم النفقات.
- لم يتبيّن وجود حاجة فعلية حقيقية لمعظم التوريدات وتعاقدات الخدمات مما سهم في ارتفاع حجم المصروفات مقارنة بالسنوات السابقة.
- بالرغم من اعتبار الوزارة جهة الإشراف على أكثر من (20) وحدة إدارية عامّة، ذات ذمة مالية مستقلة، إلا أنه تبيّن قيامها باتفاق مبالغ كبيرة من الباب الأول والثاني على عدد محدد جداً من تلك الجهات دون مسوغ موجب قانوني أو بيان الأسباب والمبررات التي أدت إلى ذلك كما هو موضح بالتقدير.
- لم يتبيّن وجود تحطيط مسبق لاحتياجات والخدمات بما يتناسب مع مخصصات الوزارة.
- بالرغم من الحصول على استثناء من رئيس مجلس الوزراء مشروط بالحالة العاجلة والضرورية إلا أنه لم يتبيّن انطباق ذلك الشرط على حالة التوريدات والأعمال التي تولتها الوزارة، حيث لم يتبيّن وجود تهديد للسلامة العامة أو الصحة العامة أو الأمن العام ولا وجود لحالة عاجلة تتصل بعدم كفاية الوقت لاستمرار سير العمل بالوزارة.
- تجزئة العقود والأعمال وإنقاص قيمتها بقصد التهرب من المراجعة المسبيقة من الديوان، فضلاً عن عدم الالتزام بإحالة المعاملات المالية المصرّوفة والتي تفوق قيمتها 500 ألف دينار إلى الديوان لغرض أعمال الرقابة اللاحقة للعقود بالمخالفة للقانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة وتعديلاته ولائحته التنفيذية.
- تحويل بعض المصروفات على بنود غير مختصة وليس من ذات طبيعة البند مما يظهر المصروفات على غير طبيعتها.
- اعتماد الإدارة المالية بالوزارة على المنظومة الإلكترونية في عملية قيد المعاملات المالية وإغفال مسك بعض السجلات " سجل الأصول – سجل الالتزامات المالية – سجل الاعتمادات المستندية – سجل الدفعات المقدمة".

- تحويل السنة المالية 2023م بمصروفات سنوات سابقة بالمخالفة لأحكام المادة (13) من لائحة المخازن والحسابات والمخازن.
- القيام بتحميل التفويضات المصلحية على بنود الصرف مباشرة بدلاً من تحميلاها كارتباطات خارج الميزانية إلى حين تسويتها.
- الإفراط في شراء المركبات الآلية دون الحصول على الموافقات اللازمة وبأسعار مرتفعة.
- استخدام العهد المالي كأسلوب للصرف والتأخير في تسويتها وترحيل أرصدقها من سنة أخرى، فضلاً عن ضعف التعزيز المستند لبعض ما تمت تسويته.
- التأخير في تسوية وإغفال سلف علاوة الإيفاد والمبيت للموفدين بمهام بالخارج بالمخالفة لنص المادة (9) من لائحة السفر والمبيت رقم (751) لسنة 2007م.
- عدم ختم أذونات الصرف والمستندات المؤيدة لها بما يفيد الصرف لضمان عدم تكرار صرفها بالمخالفة للمادة (105) من لائحة المخازن والحسابات والمخازن.
- قصور مكتب المراجعة الداخلية في أداء المهام المناطة به وممارسة أعماله دون تخطيط مسبق، فضلاً عن إن التقارير المعدة لا تفي بالغرض.
- عدم الاهتمام بالمخازن فضلاً عن عدم ملائمتها لطبيعة الأصناف المخزنة بالإضافة إلى عدم توافر أسباب الحماية التامة للأصناف بالمخالفة للمادة (220) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- الصرف على جهات ذات ذمة مالية مستقلة مما يظهر المصروفات على غير حقيقتها ويعد ذلك بمثابة تعلية مخصصات تلك الجهات.
- التوسع في قرارات العمل الإضافي والمكافآت دون وجود مردود مقابل ذلك.

الميزانية التسيرة

الباب	2021	2022	2023
الأول	1,099,966,087	1,522,465,426	1,908,429,264
الثاني	111,673,973	102,536,901	249,365,259
الإجمالي	1,211,640,060	1,625,002,327	2,157,794,523

أظهرت التقارير زيادة نسبة النفقات التسيرة خلال السنة المالية 2023م نحو 78% عن السنة المالية 2021م وزيادة تقدر بنحو 33% عن السنة المالية 2022م.

وتركزت نسب ارتفاع النفقات في بعض البنود أهمها ما يلي:

الباب	البند	2023	2022	2021
الأول	المرتبات الأساسية	1,214,017,243	1,009,267,218	667,010,600
	الإعاقة والإقامة	342,220,200	160,234,010	89,955,930
	الملابس والقيافة	126,330,500	61,893,500	25,351,715
	القرطاسية	33,918,442	1,058,442	66,805,203
الثاني	التجهيزات	183,649,843	46,895,015	

حيث يوضح الجدول السابق صعود مؤشر نسبة الإنفاق على بند المرتبات الأساسية بنحو 82% عن السنة المالية 2021م، بينما تجاوزت ما نسبته (20%) عن السنة المالية 2022م.

بينما ارتفعت نسبة المصرفوفات على بند الإعاشة والتمويل خلال السنة المالية 2023 م ما نسبته 280% عن السنة المالية 2021 م ونحو 113% عن السنة المالية 2022 م.

حيث تخلل تلك النفقات مصرفوفات على جهات ذات ذمة مالية مستقلة بالمخالفة لقانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن أهمها ما يلي:

الجهة	المبلغ
جهاز الأمن العام والتمركزات الأمنية	36,324,000
جهاز حرس الحدود	10,960,000
الإجمالي	47,284,000

مما يتربّى على ذلك إظهار تقارير المصرفوفات على غير حقيقتها سواء في الوزارة أو في تلك الجهات، كما يعّد ذلك بمثابة تعليمة في مخصصات تلك الجهات.

كما أوضحت التقارير أداء مصرفوفات كبيرة جداً على توريدات التموين الجاف للوزارة والتي بلغت في مجملها نحو 146,528,875 دينار.

بالإضافة إلى تسجيل عدد من الملاحظات والمخالفات على تلك الإجراءات أهمها:

- إن كافة الإجراءات المتعلقة بمصرفوفات البند تمت من خلال عمليات التكليف المباشر دون عرضها بمنصة المشتريات الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2023 م وبالمخالفة للإجراءات المنصوص عليها بـ لائحة العقود الإدارية رقم (563) لسنة 2023 م.
- استحوذ عدد محدد من الشركات على مبالغ مالية كبيرة نتيجة التكليف المباشر أهمها:

المستفيد	المبلغ
شركة الأجراء للخدمات التموينية	71,486,500
شركة الرائد للخدمات التموينية	51,671,850
شركة الوين للخدمات التموينية	33,480,000
شركة زهرة البيتو للخدمات التموينية	31,280,425
شركة التحكم للخدمات التموينية	24,563,086
شركة الفاخامة للخدمات التموينية	20,557,600
شركة الرحيم للخدمات التموينية	16,990,000
شركة الاتحاد الليبي للخدمات التموينية	11,679,500
الإجمالي	261,708,961

- قامت الوزارة بتجزئة العقود والأعمال المتعلقة بالإعاشة والتمويل لغرض التهرب رقابة الديوان المسقبة على العقود، فضلاً عن عدم إحالة المعاملات المالية المصرفوفة إلى الديوان بعد الصرف لغرض أعمال الرقابة اللاحقة بخلاف القانون رقم (19) لسنة 2013 م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

أما فيما يخص ارتفاع نسب مؤشرات النفقات المتعلقة " بالملابس والقيافة " فجاءت النسب على النحو الآتي:

- تجاوزت نسبة الزيادة نحو 104% عن السنة المالية 2022م بينما لا توجد مصروفات تخص البند خلال السنة المالية 2021م، حيث استحوذت كل من الشركة الدولية الجديدة لاستيراد الملابس والشركة الدولية الأولى لاستيراد الملابس والأحذية الرياضية على ما يقدر بنحو 161,540,500 دينار من إجمالي مصروفات البند وبالتالي يوضح ذلك:

المبلغ	المستفيد
120,705,500	الشركة الدولية الجديدة لاستيراد الملابس
40,835,000	الشركة الدولية الأولى لاستيراد الملابس والأحذية الرياضية
161,540,500	الإجمالي

كما لوحظ على ذلك الآتي:

- التعاقد بطريق التكليف المباشر مع عدد محدد من الشركات لتوفير احتياجات الوزارة مما أخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين الموردين في المنافسة وبالتالي حرمان الوزارة من الحصول على أفضل الأسعار وأجود الأصناف وبما يخالف لائحة العقود رقم (563) لسنة 2007م.
- تجزئة العقود والأعمال بالحد الذي ينأى بها عن أعمال الرقابة المسقبة من الديوان طبقاً للقانون رقم (19) لسنة 2013م، بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة وتعديلاته ولائحته التنفيذية.
- عدم قيام الوزارة بإحالة المعاملات المصرفية إلى الديوان لغرض المراجعة اللاحقة طبقاً للقانون المذكور.
- زيادة مصروفات بند مقابل العمل الإضافي خلال سنة 2023م بنسبة 101% عن السنة المالية 2022م وبالتالي يوضح ذلك:

مصروفات البند 2023م	الفرق بالزيادة 2022م	نسبة الزيادة	مصروفات البند 2022م
18,175,381	9,012,510	%101	9,162,871

- ارتفاع نسبة النفقات على مصروفات بند القرطاسية بمعدلات كبيرة نسبياً عن السنة المالية 2021م حيث لوحظ حولها الآتي:
- تجزئة العقود والأعمال بالحد الذي ينأى بها عن أعمال الرقابة المسقبة من الديوان، فضلاً عن عدم إحالة الدفعات المصرفية لغرض أعمال المراجعة اللاحقة من الديوان ومنها ما يلى:

الإجمالي	شركة الوادي لاستيراد الكتب والقرطاسية	رقم إذن الصرف	المبلغ
31,900,450	شركة الوادي لاستيراد الكتب والقرطاسية	6/67	4,982,500
	شركة الوادي لاستيراد الكتب والقرطاسية	6/68	4,955,000
	شركة الوادي لاستيراد الكتب والقرطاسية	6/69	4,958,500
	شركة الوادي لاستيراد الكتب والقرطاسية	8/34	4,237,600
	شركة الوادي لاستيراد الكتب والقرطاسية	8/36	4,346,450
	شركة الوادي لاستيراد الكتب والقرطاسية	2/14 "آمانتات"	3,894,500
	شركة الوادي لاستيراد الكتب والقرطاسية	2/15 "آمانتات"	4,525,900

- بينما تجاوزت نسبة الإنفاق على بند التجهيزات 29% عن السنة المالية 2022م ونحو 175% عن السنة المالية 2021م، كما تبين الآتي:
- القيام بالصرف على جهات ذات ذمة مالية مستقلة مما يظهر حجم المصروفات على غير حقيقتها سواء بالوزارة أو بتلك الجهات.

- تكليف شركات بتوريدات لا تتعلق بأنشطة تلك الشركات ومنها تكليف شركة المقياس لاستيراد الآلات بتوريد (50) قربة مياء.
- اللجوء إلى التكليف المباشر بدلاً من المناقصة العامة طبقاً للائحة المشتريات الحكومية ولائحة العقود الإدارية مما يفقد الوزارة الحصول على جودة أفضل وبأسعار عادلة.
- استفادادة شركات محددة من التكليفات المباشرة وفق البيان الآتي:

المستفيد	المبلغ
شركة التحكم لاستيراد الآلات	37,390,150
شركة الجوال لتقنية المعلومات	17,727,500
شركة الوتر لاستيراد الأجهزة	19,477,400

- تعمد اللجوء إلى تجزئة العقود والأعمال بقصد التهرب من أعمال الرقابة المسقبقة من الديوان، فضلاً عن عدم إحالة المعاملات المالية المصرفية إلى الديوان لغرض أعمال الرقابة اللاحقة بالمخالفة لقانون رقم (19) لسنة 2013م، بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة وتعديلاته ولائحته التنفيذية.
- كما لوحظ على بند مكافآت لغير العاملين الآتي:

- أظهرت التقارير جملة المصاريف لبند 176 دينار حيث تبين قيام الوزارة بصرف مكافآت مالية لأشخاص تربطهم علاقة وظيفية بجهات أخرى ذات ذمة مالية مستقلة بالمخالفة لقانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن، والبيان التالي يوضح ذلك:

قيمة المكافأة	العدد	الإجمالي	جهة العمل الأصلية	المبلغ
1,000	114	114,000	جهاز حرس الحدود	114,000

نفقات الباب الثالث (مشروعات التنمية)

البيان	المبلغ
إجمالي نفقات الباب الثالث " مشروعات التنمية "	370,118,809
مشروعات التنمية " إنشاء - صيانة ... إلخ "	85,396,729
التوريدات " سيارات - أجهزة - منظومات - وافق رصاص - خود "	284,722,080

- لم تتجاوز النفقات على المشروعات التنموية " إنشاء - صيانة ... إلخ " نحو 85,396,729 دينار بنسبة لاتتجاوز 23%، من إجمالي النفقات، بينما بلغت التوريدات " سيارات - أجهزة - منظومات - وافق رصاص - خود " نحو 284,722,080 دينار بنسبة 77% من إجمالي النفقات تفاصيلها على النحو الآتي:

النوع	المبلغ
توريدات سيارات	90,033,000
توريدات أجهزة ومنظومات	165,422,080
توريدات " وافق رصاص - خود "	29,267,000
الإجمالي	284,722,080

حيث لوحظ على ذلك مايلي:

- كافية إجراءات التوريدات تمت بطريق التكليف المباشر لعدد محدد من الشركات مما ساهم في حromoan الوزارة من الحصول على أفضل العروض والأسعار والانحراف

عن مبدأ تكافؤ الفرص بين الموردين حيث استحوذت الشركات المنفذة على مبالغ هامة أهمها الآتي:

اسم الشركة	المبلغ
شركة العالم الذي للتقنية	24,348,000
شركة الوتر لاستيراد الأجهزة	21,380,000
شركة سكاي للاتصالات	19,702,500
شركة السلامه لاستيراد الأجهزة	18,930,000
شركة الجوال لتقنية المعلومات	18,785,000
شركة قرطاج لاستيراد السيارات	18,468,000
شركة دروب لليبيا لاستيراد السيارات	18,500,000
شركة آثير لليبيا لاستيراد الأجهزة	16,702,500

- تم الصرف من حسابات الوزارة مباشرة على توريدات لصالح جهات ذات ذمة مالية مستقلة دون توسيط الإجراءات المخزنية بالوزارة أهمها:

الجهة	المبلغ
جهاز حرس الحدود	82,749,000
جهاز الأمن العام والتمركزات الأمنية	39,960,000

- اللجوء إلى تجزئة العقود والأعمال وإنقاص قيمتها بالحد الذي ينأى بها على رقابة الديوان المسقبة بالإضافة إلى عدم إحالة المعاملات المالية إلى الديوان بعد الصرف لغرض أعمال المراجعة اللاحقة بالمخالفة للقانون رقم (19) لسنة 2013م، بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

- تكليف شركات بتوريدات لا تتعلق بنشاط تلك الشركات ومثال ذلك الآتي:

الشركة	موضوع التوريد
شركة التحديث لاستيراد السيارات	توريد واق رصاص
شركة التحديث لاستيراد السيارات	توريدمنظومة أجهزة لاسلكي
شركة التحديث لاستيراد السيارات	توريدأقواس أمنية
شركة الحداقة للخدمات العامة	توريدأجهزة اتصال

مركز العمليات المشتركة طرابلس

الملاحظات العامة

- عدم الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات السابقة الواردة بتقرير الديوان خلال السنة المالية 2021م بالمخالفة لنص المادة (46) من القانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة وتعديلاته ولائحة التنفيذية ومنها عدم قيام مكتب المراجعة الداخلية بإعداد تقارير بنتائج أعماله وإحالتها إلى للإدارة العليا للمركز وعدم وجود عناصر مالية مؤهلة مما أدى إلى ضعف الأداء المالي بالمركز.

- عدم استيفاء بعض أذونات الصرف بالمخالفة لنص المادتين (99-100) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- عدم الالتزام بمسك السجلات الضرورية والاكتفاء بالمنظومة الإلكترونية، ومنها على سبيل المثال (سجل الأصول الثابتة - سجل العهد - سجل الالتزامات - سجل الخزينة - سجل الصكوك).

- عدم قيام المراقب المالي بمسك سجل الاعتماد بالمخالفة للمادة (18) من قانون النظام المالي للدولة والمادة (20) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن والاكتفاء بالمنظومة الإلكترونية.

- عدم ختم أذونات الصرف بختم تم الصرف على إذن الصرف والمستندات المرفقة بالمخالفة للمادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الحوالات المالية

البيان	قيمة الحوالات الواردة
الباب الأول	5,908,980
الباب الثاني	500,000

الميزانية التسييرية

أ - الباب الأول:

البيان	المبلغ المسبل	المصروف
المرببات	4,743,480	4,743,480
الإعاشة والقيادة والملابس	1,245,000	1,245,000

- يتم إحالة المرتبات من إدارة الحسابات العسكرية مباشرة إلى حسابات المركز.
- إذن الصرف رقم (9/1) بمبلغ 300,000 ثلاثة ألف دينار لا غير لصالح شركة الأمواج الحديثة للخدمات التموينية، حيث تبين عدم استيفاء بيانات إذن الصرف بالمخالفة للمادتين (99-100) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- إذن الصرف رقم (9/2) بمبلغ 300,000 ثلاثة ألف دينار لا غير لصالح شركة الأواخر الحديثة للخدمات التموينية، حيث تبين عدم استيفاء بيانات إذن الصرف بالمخالفة للمادتين (99-100) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم استيفاء بعض إذونات الصرف للمستندات المؤيدة للصرف بالمخالفة للمادتين (99-100) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم اعتماد بعض إذونات الصرف من قبل المراقب المالي وتم الالكتفاء بتوقيع الصكوك فقط.

جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية

الملحوظات العامة

- عدم اقفال الحساب الختامي للسنوات من 2017م لغاية 2021م.
- ضعف التعزيز المستندى لبعض إذونات الصرف بالمخالفة لأحكام المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم قيام مكتب المراجعة الداخلية بإجراء الجرد المفاجئ للخزينة والمخازن وإعداد تقارير بذلك بالمخالفة لأحكام المادة (293) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- قصور مكتب المراجعة الداخلية في القيام بدوره المنوط به بأعداد تقارير دورية عن سير العمل والوقوف على المشاكل وإحالتها إلى الإدارة العليا للاسترشاد بها.
- افتقار مكتب المراجعة الداخلية بالجهاز للعناصر المؤهلة للقيام بالمهام المنوط إليهم وفقا للتشرعيات النافذة.
- وجود مبالغ مالية ظهرت بكشف المصرف ولم تظهر بالدفاتر بحسب الباب الأول بمبلغ وقدره 216,548 دينار، دون اتخاذ الإجراءات القانونية حيال ذلك.

- وجود صكوك معلقة بالباب الأول من سنوات سابقة بقيمة اجمالية 41,170,410 دينار، دون اتخاذ الإجراءات القانونية حيال ذلك.
- يتم إيداع قيمة التفويضات المالية الواردة للجهاز لمرتباً موظفين منقولين من جهات أخرى بحساب الباب الأول بدلاً من حساب الودائع والأمانات.
- ظهور إيرادات بالدفاتر ولم تظهر بكشف المصرف بحساب الباب الأول الامر الذي يستوجب متابعتها مع إدارة المصرف والتأكد من اضافتها.
- وجود صكوك معلقة بالباب الثاني من سنوات سابقة بقيمة اجمالية 3,203,079 دينار.
- وجود مبالغ مالية ظهرت بكشف المصرف ولم تظهر بالدفاتر بحساب الباب الثاني، دون اتخاذ مايلزم من إجراءات لمعالجتها.
- من خلال متابعة اقفال الحساب الختامي للسنوات السابقة لجهاز الهجرة غير الشرعية تبين عدم اقفال الحساب الختامي اعتباراً من 2017م وحتى السنة المالية 2021م.

الميزانية التسييرية

وفيها يلي بيان بالمخصصات المعتمدة مقارنة بالمصروفات الفعلية عن الفترة من 1/1/2023 حتى 31/12/2023:

البيان	المعتمد	المصروف الفعلى	الرصيد
الباب الاول	375,337,368	368,367,860	6,969,508
الباب الثاني	119,591,000	119,431,490	159,510
المجموع	494,928,368	487,808,350	7,129,018

بند المرتبات:

قيمة الحالات الواردة للمرتبات على حسب ما ورد من وزارة المالية وكذلك المصارف الفعلى على حسب البيان التالي حتى 31/12/2023م:

الرصيد	الحالة بالصافي	المصروف الفعلى	قيمة الحالة الجمالى
3,470,514	64,518,525	61,048,010	3,470,514

تم مطابقة الأسماء والمرتبات الواردة من وزارة المالية والمرتبات الصادرة عن الجهاز حيث لوحظ الآتي:

- ورود مرتبات لأشخاص انتهت علاقتهم الوظيفية بالجهاز.
- يتم سداد مرتبات كل من ترد مرتباتهم للجهاز من وزارة المالية.
- وجود عدد من الأشخاص منتقلين من الجهاز لجهات أخرى يتم اصدار تفويضات مصلحية لهم.

بند الاعاشة

الرصيد	المصروف الفعلى	المعتمد
10,486,800	26,388,200	36,875,000

▪ تظهر عينة الفحص لعدد اربعة أذون صرف بقيمة 1,052,400 دينار لغرض تزويد إعاشه لأعضاء الشرطة مراكز إيواء شارع الزاوية – مركز طرابلس لوحظ

عدم ارفاق صورة من العقد المبرم مع الشركة، عدم وجود لجنة عطاءات لفرز العطاءات و اختيار العروض الافضل.

بند القيافة والملاييس:

الرصيد	المصروف الفعلى	المعتمد
10,720,690	5,979,310	16,700,000

- تظهر عينة الفحص لأذني صرف بقيمة 994,000 دينار لغرض تزويد الجهاز بالقيافة لأعضاء الشرطة بالجهاز تبين عدم إرفاق صورة من العقد المبرم وعدم عدم ارفاق محضر لجنة المشتريات.
- تظهر عينة الفحص لعدد خمسة اذون صرف بقيمة 3,300,000 دينار ضعف التعزيز المستندى لبعض اذونات الصرف بالمخالفة لأحكام المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- لوحظ قيام الجهاز بإصدار تكليفات مباشرة لبعض المشتريات التي تم توريدتها بدلًا من ابرام عقود مع الجهات الموردة بالمخالفة لأحكام المادة رقم (10) من لائحة العقود الادارية رقم (563) لسنة 2007م.

البيان	القيمة	رقم الاذن
شراء اسرة للجهاز	300,000	6/7
توريد مواد غذائية للجهاز	300,000	5/7
توريد مواد غذائية للجهاز	1,498,650	3/530

جهاز حراسة المرافق التعليمية

ملاحظات عامة

- عدم اتخاذ مايلزم من إجراءات حيال الملاحظات التي أوردتها تقارير الديوان السابقة.
- ضعف التعزيز المستندى لبعض اذونات الصرف بالمخالفة لأحكام المادتين (99-100) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم تشكيل لجنة عطاءات فرعية بالجهاز للقيام بالأعمال المنطة بها وفقاً للائحة العقود الادارية رقم (563) لسنة 2007م.
- عدم مراعاة حفظ الأصناف داخل المخازن بطريقة تتلاءم وطبيعتها.
- عدم مسک سجلات المخازن بالصورة الصحيحة بالمخالفة للمواد (232-231) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- اتباع أسلوب الشراء بطريق التكليف المباشر لتوفير اغلب احتياجات الجهاز.
- عدم قيام الادارة بمسک بعض السجلات والتي منها سجل الاصول الثابتة وتدوين البيانات الأساسية المتعلقة بكل أصل على حدة ومتابعته من حيث الإضافة والاستبعاد وفقاً لمنشور ديوان المحاسبة رقم (11) لسنة 2018.
- وجود مبالغ في حساب الباب الاول بقيمة اجمالية قدرها 3,604,355 دينار ثلاثة مليون وستمائة وأربعة ألف وثلاثمائة وخمسة وخمسون دينار صكوك معلقة خلال سنة 2023م.

- وجود مبالغ في حساب الباب الثاني بقيمة اجمالية قدرها 1,559,858 دينار مليون وخمسمائة وتسعة وخمسون ألف وثمانمائة وثمانية وخمسون دينار صكوك معلقة خلال سنة 2023م.
- وجود مبالغ في حساب الودائع والامانات بقيمة اجمالية قدرها 569,035 دينار خمسمائة وتسعة وستون ألف وخمسة وثلاثون دينار صكوك معلقة خلال سنة 2023م.
- وجود صكوك معلقة منذ سنوات سابقة لازالت تظهر حتى تاريخ اعداد هذا التقرير لم يتم اتخاذ الاجراءات القانونية حيالها.

الميزانية التسييرية

وفيما يلي بيان بالمخصصات المعتمدة مقارنة بالمصروفات الفعلية عن الفترة من 2023/12/31 وحتى 2023/1/1:

البيان	المجموع	المعتمد	المصروف الفعلى	المصروف	الرصيد
الباب الاول	438,481,808	430,481,808	474,736,810	456,596,319	18,140,491
الباب الثاني	8,000,000	8,000,000	7,987,970	8,000,000	12,030
	438,481,808	430,481,808	474,736,810	456,596,319	(18,128,461)

- تظهر عينة الفحص لعدد خمسة اذون صرف بقيمة 440,000 دينار ضعف التعزيز المستندى لبعض اذونات الصرف من حيث عدم ارفاق عروض مفاضله ومحاضر لجنة المشتريات بالمخالفة لأحكام المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- لوحظ قيام الجهاز بإصدار تكليفات مباشرة لبعض المشتريات التي تم توريدتها بدلًا من ابرام عقود مع الجهات الموردة بالمخالفة لأحكام المادة رقم (10) من لائحة العقود الادارية رقم (563) لسنة 2007:

البيان	رقم الاذن	القيمة
توريد قرطاسية للجهاز	8/2	64,550
لابيوجد		115,000
صيانة مبني الجهاز	6/1	250,489
توريد مولد كهرباء	10/1	67,000

▪ لوحظ وجود بنود لم يتم الصرف عليها وذلك لعدم وضع التقديرات السلبية بالميزانية التقديرية وبيانها كالتالي:

البيان	الملابس والغفافة	الاعاشة	الرصيد	المصروف
	5,000,000	5,000,000	5,000,000	صفر
	5,000,000	5,000,000	5,000,000	صفر

الحساب الختامي

من خلال ومراجعة الحساب الختامي تبين إحالة آخر حساب ختامي للجهاز إلى ادارة الحسابات بوزارة المالية خلال سنة 2022 وكذلك احالة الخلاصات الشهرية للوزارة حيث اتضح ان اول سنة مالية للجهاز هي السنة المالية 2022م:

- وجود صكوك معلقة منذ سنوات سابقة تظهر بكشف المصرف حيث تم مخاطبة المصرف من قبل المصلحة ولم يتم اتخاذ أي اجراء ولا زالت تظهر معلقة تخص البابين الاول والثاني.

جهاز الحرس الرئاسي

ملاحظات عامة

- ضعف التعزيز المستندى للعديد من اوجه الصرف وعدم ارفاق كافة المستندات المؤيدة والمعززة للصرف مما يعد مخالفه لنص المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- عدم العمل على تركيب منظومة لأرشفة بيانات ومستندات واذونات الصرف وذلك للمحافظة على المستندات والبيانات والمعلومات المالية والإدارية.

- الافتقار لمخازن ملائمة توفر فيها الشروط المنصوص عليها بلائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- صرف مكافآت وعمل اضافي بشكل مستمر دون ارفاق ما يفيد الانجاز مما يعد ضعف وقصور في نظام الرقابة الداخلية.

- عدم وجود آلية واضحة لصرف مقابل الإضافي وغياب إصدار القرارات الإدارية التي تحدد الغاية والغرض والمدة من صرف مقابل العمل الإضافي فضلاً عن الافتقار لوجود ضوابط واشتراطات عند صرف بطاقات الدفع المسبق وبطاقات الوقود.

- التوسيع في صرف الاعانات والمساعدات دون وجود ضوابط يمكن العمل من خلالها على أحكام الرقابة على حركة الصرف من حيث تحديد سقف الاعانة.

- تعذر القيام بالمراجعة والفحص المستندى لحركة المصاروفات وذلك بسبب ضياع وتلف العديد من السجلات والدفاتر واذونات الصرف التي تخص الفترة من 2022/1/1 حتى 2022/8/31 م.

الباب الأول

بلغت قيمة المخصصات المالية للميزانية التسيرة خلال السنة المالية 2022 بمبلغ اجمالي 25,000,000 دينار في حين بلغت جملة المصاروفات الفعلية حتى نهاية السنة المالية مبلغ 24,064,098 دينار والبيان التالي يظهر التفاصيل:

المصروف	المبلغ المعتمد	الباب
7,404,204	5,000,000	الأول
16,659,894	20,000,000	الثاني
24,064,098	25,000,000	الإجمالي

ومن خلال اعمال الفحص تبين الاتي:

- قيام ادارة الجهاز بالصرف من السيولة المتبقية والمرحلة من العام 2021م والتي تمثل حواله لمصاريفات الباب الاول حيث بلغت المصاريفات 2,400,000 دينار بالمخالفة للتشريعات المنظمة لذلك.

- بموجب اذن صرف رقم (2022/10/3) تم صرف مبلغ 849,630 دينار مقابل سداد قيمة مستخلص لشركة زهور الربيع للخدمات التموينية وقد لوحظ عدم وجود مطالبة من الشركة لديونها خلال المدة السابقة كما تبين بعض المستندات التي استند عليها في الصرف صورة ضوئية بالمخالفة لقانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- بموجب اذن صرف رقم (22 / 11 / 7) تم صرف مبلغ 2,000,000 دينار مقابل شراء بدل عسكري لصالح شركة الفهد لتوزيع الملابس وقد لوحظ عدم ابرام عقد اتفاق بين الجهاز والشركة الموردة وطرح إجراءات الشراء في مناقصة عامة طبقاً للائحة العقود الإدارية.
- بموجب اذن صرف (2022/12/6) تم صرف مبلغ 2,642,000 دينار مقابل شراء مواد غذائية من شركة المشرق للتعهدات والخدمات التموينية وقد لوحظ عدم توفير مخزن ملائم لحفظ تلك الأصناف "الأغذية".
- عدم التقيد بإعادة حفاظ المرتبات المختومة عليها من قبل المصرف بالاستلام إلى مكتب الخزينة، مما يعد مخالفه لنص المادة (138) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم التقيد بمسك بطاقة مرتب لكل موظف تدرج بها كافة البيانات حسب ما نصت عليه المادة (134) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الباب الثاني

- بلغت قيمة المبالغ المعتمدة حتى 31 / 12 / 2022م نحو 20,000,000 دينار في حين بلغت المصروفات مبلغ 16,659,894 دينار ومن خلال أعمال الفحص والمراجعة لوحظ الآتي:
 - ضعف التعزيز المستند لبعض اذونات الصرف الامر الذي كان له أثر سلبي في بعض الأحيان وساهم في فقدان احكام الرقابة على حركة تلك المصروفات بالمخالفة لنص المادتين (99 – 100) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
 - لوحظ على بند نفقات السفر والمبيت، أن هناك ضعف في نظام الرقابة الداخلية فيما يخص استيفاء البيانات والمعلومات عند صرف وتسوية علاوة السفر والمبيت سواء الداخلية أو الخارجية تتلخص الملاحظات في النقاط التالية:
 - القيام بخصم المصروفات مباشرة دون مراعاة ما ورد بنص المادة (9) من لائحة السفر والمبيت، والتي تنص على تحويلها كسلفة لحين عودة الموفد من مهمته واجراء التسوية لاحقاً بعد استيفاء المستندات.

بند العلاج

- التوسع في الصرف من مخصصات العلاج دون وجود اليه واضحة وضوابط توضح آلية الصرف وفقاً لاشتراطات محددة من خلال اصدار قرارات ادارية تنظيم وتحدد القيم والمبالغ المراد صرفها حسب (السقف والقيمة) لتحقيق أكبر قدر من العدالة

- في الصرف والابتعاد في التباين والاختلاف عند صرف المساعدات واسترجاع مصروفات العلاج.
- بعض المصروفات المسترجعة تخص سنوات سابقة وتم خصمها من بند غير مختص.
 - عدم تصديق بعض الفواتير الصادرة من مصحات بدول خارجية من السفارة والقنصلية.
 - الاستناد في الصرف على صور بعض الفواتير.
 - بعض أذونات الصرف لم يرافق بها تقارير طبية تفيد بتلقي خدمات علاجية.
 - عدم اعتماد مكتب المراجعة الداخلية لكافة المستندات المرفقة بأذونات الصرف.
 - عدم ارفاق صورة من جواز سفر المريض بما يفيد سفره للخارج لتلقي العلاج.
 - ضعف في التعزيز المستندي لبعض أذونات الصرف بالمخالفة لنص المادتين (99-100) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن .
 - بموجب اذن صرف رقم (2022/9/13) تم صرف مبلغ 300,000 دينار مقابل سداد دفعة تحت الحساب لشركة الطائر الابيض للسفر والسياحة حيث لوحظ لا يوجد تخويل بما يفيد استلام الصك من طرف الشركة.

الخزينة

للحظ القيام بإلغاء بعض أذونات الصرف وكذلك الصكوك بعد التوقيع بالمخالفة لنص المادة (112) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، فضلاً عن عدم ارفاق أذونات الصرف الجديدة بالمستندات المؤيدة ومثال ذلك:

الباب	رقم اذن الصرف	القيمة	رقم الصك	ملاحظات
الثاني	2022/11/11	30,000	56073	عدم تحديد سبب الغاء الصك
الأول	2022/10/19	8,733	873550 – 055 – 393	صكوك مرتبات ملغية

العهد المالية

- بلغت قيمة العهد المالية المصروفة غير المسوأة خلال السنة المالية 2022م مبلغ 227,000 دينار دون اتخاذ الإجراءات حيال تسوية العهدة المصروفة لامين الخزينة والتي لم تسوى مما يعد مخالفة لنص المادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، وبيانها كالتالي:

رقم اذن الصرف	القيمة	مستلم العهدة	رقم الصك	تاريخ الصرف
2022/8	100,000	م. ال	560600	2022/8/1
2022/9/7	60,000	ع . ع . ال	560647	2022/9/6
2022/12/29	67,000	ز . ع . ال	101489	2022/11/2

المخازن

- عدم وجود مخازن ملائمة تتتوفر فيها الشروط والضوابط المطلوبة وفقاً للمواد (220-219-214-215) من لائحة الميزانية والحساب والمخازن.

- عدم استخدام اذونات استلام وصرف أصناف من المخازن بحيث تكون مرقمة ترقيماً تسلسلاً وذلك وفقاً لاحكام المادة (243) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم التقيد بأعداد مقاييسات سنوية بالاحتياجات من الأصناف المختلفة بالمخالفة للمادة (233) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم مسك بطاقة لكل صنف ووضعها في المكان المناسب وذلك بالمخالفة لنص المادة (231) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم العمل على توفير منظومة إلكترونية للمخازن لتسهيل عمل الاستلام والصرف للاصناف المختلفة.

الجرد السنوي 2022

- رغم صدور قرار رئيس الجهاز رقم (74) لسنة 2022م بشأن تشكيل لجنة للجرد السنوي إلا أنه لم يراع العمل بالقواعد والإجراءات الواجب اتباعها عند اعداد اجراء كشوفات ومحاضر الجرد السنوي.
- عدم تقيد لجنة الجرد بإعداد تقارير نهائية تتضمن المشاكل والصعوبات التي واجهت عملها وعرض واقتراح سبل معالجتها.
- لم يتضمن الجرد أية بيانات تفصيلية عن الأصول المسروقة والضائعة من (سيارات واجهزة ومعدات) وكذلك الإشارة للأصناف الرايدة ان وجدت وتحديد ماهية تلك الأصناف في إطار النصوص القانونية المنظمة والإجراءات الواجب انجازها حيال الأصول المفقودة.
- محاضر الجرد المعدة مجرد كشوفات احصائية لا تطابق مع ما ورد بنص المادتين (305 – 309) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- التأكيد على ضرورة اشراك المراقب المالي والمراجع الداخلي في مراقبة اعمال الجرد واتباع الإجراءات القانونية المناسبة والتي تساهم في الرقابة على اجراءات الجرد السنوي وتطبيق ما ورد من نصوص بلائحة الميزانية والحسابات والمخازن من حيث توثيق وحصر اصول موجودات الجهاز.

الميزانية التسيرة

بلغت قيمة المخصصات المعتمدة للبابين الأول والثاني خلال السنة المالية 2023 نحو 5,965,000 دينار في حين بلغت المصاريفات مبلغ 5,838,690 دينار وبيانها كالتالي:

الباب	المسلح	المصرفي	الرصيد	النسبة
الأول	965,000	965,000	-	%100
الثاني	5,000,000	4,873,690	126,310	%98
	5,965,000	5,838,690	126,310	الإجمالي

ومن خلال اعمال الفحص نورد ما يلي:

- عدم استيفاء بعض اذونات الصرف مما يعد مخالفه لنص المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- عدم القيام بمساك بطاقة مرتب لكل موظف لإدراج كافة البيانات المتعلقة بالمرتبات والمكافآت والمزايا الأخرى مما يعد مخالفه لنص المادة (134) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- اغلب مرتبات العاملين لا زالت ترد بشكل دوري وشهري من خلال حوالات وتغويضات مالية شهرية لأكثر من (10) جهات مختلفة ويتم إيداع تلك المرتبات في حساب الودائع والامانات دون العمل على تغيير مسار تلك المرتبات عن طريق النافذة المالية بإدارة الميزانية بوزارة المالية وبيانها كالتالي:

الجهة	العدد	صافي المرتب الشهري
مربيات وارة لصالح منتسى وزارة الدفاع	295	1,350,287 دينار
تفويضات مالية واردة من وزارة الداخلية	244	314,978 دينار
تفويضات واردة من جهاز المخابرات واردة	75	76,789 دينار
تفويضات واردة من مصلحة الجوازات والجنسية	3	5,117 دينار

حيث لوحظ الآتي:

- تأخر إدارة الميزانية في تضمين وفتح نافذة لحركة المرتبات والمخصصات المالية التي تخص الباب الأول في حين تم تضمين حوالات الباب الأول لبند الاعاشة والإقامة وبند الملابس بقيمة اجمالية 915,000 دينار، دون إدراج مرتبات المذكورين بالحالة الشهرية لمرتبات موظفي الجهاز.
- بموجب اذن صرف رقم (8/29) تم صرف مبلغ 26,100 دينار مقابل سداد قيمة شراء قيافة من شركة بن سومو للملابس حيث لوحظ عدم تحديد الأصناف والاحتياجات مسبقاً حتى يتسمى تحقيق أكبر قدر من الرقابة على حركة المشتريات.
- بموجب اذن صرف رقم (8/30) تم صرف مبلغ 40,000 دينار مقابل سداد شراء اضافي العيد حيث لوحظ عدم تحديد الأعداد المراد شراؤها من قبل الجهاز وعدم إرفاق ما يفيد تسليم الاضافي لمستحقيها بالجهاز.

الباب الثاني

- بلغت قيمة المخصصات خلال السنة المالية 2023م مبلغ 5,000,000 دينار في حين بلغت المصاروفات مبلغ 4,873,670 دينار ومن خلال الفحص لوحظ ما يلي:
- ضعف وقصور إجراءات الصرف من حيث التعزيز المستندي لبعض العمليات المالية التي تمت، مما يعد مخالفه لما ورد بنص المادتين (99-100) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن ومنها على سبيل المثال:
 - بموجب اذن صرف رقم (6/7) بمبلغ 92,150 دينار مقابل منح قيمة مكافآت خصصاً من بند اتعاب ومكافآت لغير العاملين عن الأشهر 1-2-3/2023 حيث لوحظ عدم إرفاق ما يفيد حضور وانصراف المذكورين وكذلك عدم وضوح العمل المنجز مقابل ذلك.
 - اذن صرف رقم (6/37) بمبلغ 49,350 دينار مقابل سداد قيمة توريد قرطاسية من شركة مكتبة الاندلس للقرطاسية حيث لوحظ عدم ارفاق سداد الضرائب، وإذن

- استلام مخازن غير مرقم برقم تسلسلي بالمخالفة لنص المادة (243) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- اذن صرف رقم (5/1) بمبلغ 184,110 دينار مقابل سداد قيمة مصاريف تجهيز مراسيم تخريج دفعه جديدة لمنتسبي الجهاز لوحظ عدم تحديد الاحتياجات مسبقاً من الإدارات المختصة قبل اصدار التكليف لشركة قوة الإرادة للتجهيزات عدم تحديد نوع الوجبات المطلوب توفيرها.
 - اذن صرف رقم (2023/6/40) بقيمة 73,225 دينار مقابل سداد مستحقات شركة مأب للخدمات النظافة والسفرجة بصالحة مطار معينية عدم إرفاق شهادة اثبات سداد الضرائب، قيد الغرفة التجارية، وايصال سداد الضرائب.
 - اذن صرف رقم (6/41) بمبلغ 36,510 دينار مقابل توريد قرطاسية من شركة العلم الحديث للقرطاسية قد لوحظ عدم إرفاق ما يفيد تحويل من الشركة بتسلیم الصك للمندوب.
 - لوحظ في العديد من عمليات الشراء استخدام اذونات استلام وصرف مخازن غير مرقمة الامر الذي يعد مخالفة لنص المواد (26-243) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، ونذكر الأمثلة التالية على سبيل المثال لا الحصر:

اذن الصرف	القيمة	بيان الصرف	الجهة المستفيدة
2023/12/7	50,000	شراء تجهيزات	شركة البيت المصري
2023/12/15	20,195	شراء مطبوعات	شركة النعمان للدعائية
2023/12/16	81,010	شراء أجهزة اتصالات ...	شركة الاتصالات ...
2023/12/18	108,000	شراء تجهيزات وفرش	شركة قوة الإرادة للتجهيزات
2023/12/20	49,850	شراء تجهيزات حاسوب	شركة سما للتجهيزات

- قيام إدارة الجهاز بإيفاد عدد من العاملين خلال السنة المالية 2023م لبعض الدول وقد لوحظ التأخير في تسوية ومعالجة هذه المصروفات الظاهرة بحساب (خارج الميزانية) حيث لم يتم تسوية اغلب المصروفات الممنوحة كسلف على حساب علاوة السفر والمبيت مما يعد مخالفة لنص المادة (9) من لائحة السفر والمبيت رقم (751) لسنة 2007.

الحسابات المصرفية

تملك إدارة الجهاز عدد (4) حساب مصرفية لدى مصرف ليبيا المركزي ومن خلال الفحص والمراجعة تبين صكوك معلقة ببعض الحسابات المصرفية منذ أكثر من سنة لم يتم تسويتها ومتابعتها مع المصرف، كذلك أظهرت مذكرات التسوية صكوك سجلت بالدفاتر ولم تظهر بكشف المصرف مرحلة من العام 2017م.

كذلك أظهرت مذكرة تسوية المصرف في 31/12/2023م القيم ما يزيد عن 18 مليون دينار مخصومة من الحساب ولا مقابل لها بالدفاتر دون اتخاذ مايلزم من إجراءات المعالجة واتمام التسويات اللازمة قانونا.

حساب الامانات والودائع

بلغ رصيد الحساب في 1/1/2023م بمبلغ 5,015,787 دينار فيما بلغ الرصيد في 31/12/2023م بمبلغ 668,205 دينار ومن خلال الفحص ولمراجعة تبين الآتي:

- لا زالت إدارة الجهاز لم تقم باستكمال البيانات بالسجل التحليلي لمكونات وأرصدة الحساب، بالمخالفة للمادة (163) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- لوحظ وجود ضعف في التعزيز المستند للعديد من أدوات الصرف وكذلك لم يتم التقيد بذكر اسم معد اذن الصرف وتوقيعه. وعدم وجود طلب من ذوي الشأن للإدارة المختصة عند اعداد اذن الصرف مما يعد مخالفة لنص المادة (104) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- اذن صرف (5/33) بمبلغ 412,000 دينار مقابل سداد قيمة مصاريف طبية لمنتسبي الجهاز مقابل الخدمات التي قدمتها شركة رویال للخدمات الطبية بناءً على العقد المبرم معها لوحظ بشأنها عدم التقيد بتطبيق نص المادة (3) من العقد المبرم وهي ان يقوم الطرف الثاني "الشركة" بتقديم خطاب ضمان وعدم اجراء مطابقة بين الجهاز والشركة فيما يخص الأسعار قبل اجراء عملية السداد للتأكد من صحة الأسعار ونوع الخدمة المقدمة من الشركة.

العهد المالية

بلغت قيمة العهد المتصروفة خلال السنة المالية 2023 خصماً من البابين الأول والثاني مبلغ 29,700 دينار في حين بلغ ما تم تسويته خلال العام 12,700 دينار ومن خلال الفحص نورد ما يلي:

- قامت إدارة الجهاز بصرف بعض العهد المالية خلال السنة دون القيام بتسوية بعضها مما يعد مخالفة لنص المادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن إذ تبين أنه لا زالت إدارة الجهاز تفتقر لوجود سجل تحليلي لحركة العهد المالية ويساهم في ضبط واحكام حركة الرقابة عليها وعدم اتخاذ أي إجراءات من قبل الإدارة في شأن اجراء بمحاطبة مستلمي العهد بضرورة تسويتها قبل نهاية السنة المالية 2023م.

مصلحة الموازات والبنية

ملاحظات عامة

- عدم وجود ملاك وظيفي معتمد للمصلحة.
- القصور في مسک سجل لحصر الأصول الثابتة وتدوين البيانات الأساسية، المتعلقة بكل أصل على حده ومتابعته من حيث الإضافة والاستبعاد منه أولاً بأول.
- اعتماد الإدارة المالية بالمصلحة على المنظومة الإلكترونية في عمليات قيد المعاملات المالية وإغفال مسک بعض السجلات المهمة مثل (سجل الدفعات المقدمة - سجل الودائع والأمانات) وذلك بالمخالفة لأحكام المواد (81، 163) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- تجاوز الصكوك المعلقة المدة القانونية دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها بالمخالفة لنص المادة (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- قيام إدارة المصلحة بتحميل بعض المصارف على بنود غير مختصة بالمخالفة لنص المادة (10) من قانون النظام المالي للدولة.
- عدم إستيفاء المستندات والبيانات لبعض أذونات الصرف مما يعد مخالفة لنص المواد (99، 100) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- ضعف التنسيق والمتابعة بين مصلحة الجوازات ووزارة الخارجية من خلال عدم توفر أية بيانات لدى المصلحة فيما يتعلق بجباية الرسوم الخاصة باستخراج جوازات السفر ورسوم التجديد للجوازات السفر وذلك عن طريق وزارة الخارجية.
- التوسع في إصدار قرارات العمل الإضافي فضلاً عن عدم أرفاق ما يفيد بإنجاز العمل المكلفين به بعد ساعات دوام العمل الرسمي.
- التوسيع في إصدار القرارات الخاصة بصرف المكافآت المالية خصماً على قوة الباب الأول فضلاً عن عدم تقديم تقارير مقابل ذلك.
- ضيق السعة التخزينية للمخزن فضلاً عن توفر الأرفف بالمخزن مما أدي إلى تكدس البضاعة بأرضية المخزن الأمر الذي يعد مخالفة لنص المادتين (220، 221) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

المبالغ المسيلة

بلغ ما تم تسليمه للأبواب الأولى والثانية لعدد (19) حالة عن الفترة من 1/1/2023م حتى 31/12/2023م نحو 281,707,355 دينار، وفق البيان الآتي:

الباب	عدد الحالات	المبلغ	ملاحظات
الأول	12	266,707,353	تغطية مرتبات موظفي المصلحة
الثاني	7	14,999,993	تغطية مصروفات الباب الثاني
الإجمالي	19	281,707,346	

الميزانية التسييرية

بلغ إجمالي الحالات المالية المسيلة للبابين الأول والثاني خلال السنة المالية 2023م نحو 281,707,355 دينار، فيما بلغت إجمالي المصارفوفات الفعلية عن نفس السنة نحو 305,437,680 دينار، وفق البيان التالي:

الباب	الحالات المالية المسيلة	المصارفوفات الفعلية	الرصيد
الأول	266,707,358	290,754,640	(24,047,281)
الثاني	14,999,997	14,683,040	316,957
الإجمالي	281,707,355	305,437,680	(23,730,325)

حيث لوحظ الآتي:

- تبين من خلال مطابقة صافي قيمة مرتبات العاملين بالمصلحة مع قيمة إجمالي الحالات المسيلة الظاهرة وفق مخرجات منظومة وزارة المالية وما تم سداده فعلياً وفق الحوافظ لوحظ ظهور فارق بقيمة 7,530,557 دينار حتى 31/12/2023م يمثل الفارق بين أعداد الموظفين المحالة مرتباتهم من قبل وزارة

المالية ويبين الحوافظ الخاصة بعدد الموظفين المتواجددين في مصلحة الجوازات والجنسية.

- قيام المصلحة بالتعاقد مع شركة الانتشار لخدمات النظافة العامة والضيافة بديوان مصلحة الجوازات والجهات التابعة لها لغرض تقديم خدمات النظافة وخدمات المقهي بموجب العقد المبرم بتاريخ 20/12/2022م ، يبدأ من تاريخ 01/01/2023م وينتهي بتاريخ 31/12/2023م بقيمة 163,000 دينار شهرياً ، وتم الصرف حتى شهر 09/2023م ، ولوحظ تحويل قيمة مصروفات النظافة والسفرجة على الباب الأول ، مما يعد مخالفة لنص المادة (10) من قانون النظام المالي للدولة.

الباب الثاني

- بلغ إجمالي الحالات الواردة للباب الثاني 14,999,997 دينار، في حين بلغت المصروفات الفعلية عن الفترة من: 01/01/2023م حتى 31/12/2023م 14,683,040 دينار برصيد قدره 316,957 دينار، حيث لوحظ وجود وفر في بعض البنود وقد وصل في بعضها إلى نسبة (100%).

- من خلال أعمال فحص على بنود الباب الثاني تظهر عينة الفحص لقيمة 8,506,650 دينار جملة من الملاحظات الآتية:

- عدم إرفاق تقرير من اللجنة الفنية المختصة لغرض إجراء المطابقة.
- تحويل مصروفات على بنود غير مختصة أو ليست من ذات الطبيعة
- عدم إحالة المعاملات المالية المصرفوفة والتي يتجاوز قيمتها عقودها 500 ألف دينار إلى الديوان لغرض المراجعة اللاحقة بالمخالفة للقانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة وتعديلاته ولائحته التنفيذية.
- الإيجار مخزنين بقيمة 170,000 دينار لم ترقى بإذن الصرف كاملاً المستندات المتعلقة بملكية العقار فضلاً عن أن المخازن لا ينطبق عليها الشروط الواردة بلائحة المخازن.

الحسابات المصرفية

- تُدير المصلحة (ثلاثة عشر) حساباً مصرفياً حيث يوجد أكثر من حساب لذات الغرض والباب وتتوزع هذه الحسابات على مصرفين (مصرف الجمهورية فرع الميدان - مصرف الصغار يحيى الأندرس) بالمخالفة للمادة (15) من قانون النظام المالي للدولة، ومن خلال أعمال الفحص تبين الآتي:

- بلغ رصيد حساب الباب الأول بالمصرف في 31/12/2023م مبلغ 18,246,373 دينار في حين بلغ الرصيد الدفتري في ذات التاريخ مبلغ صفر دينار، ولوحظ وجود صكوك معلقة يرجع تاريخها إلى سنوات سابقة دون العمل على تسويتها وفقاً لنص المادة (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- كما أظهرت مذكرة التسوية مبلغ 65,477 دينار خصمت بكشف الحساب المصرف ولا مقابل لها بالدفاتر وبعضها مُرحل منذ سنوات سابقة ولم يتم تسويتها.

- بلغ رصيد حساب الباب الثاني بالمصرف في 31/12/2023م مبلغ 6,708,587 دينار في حين بلغ الرصيد الدفتري مبلغ (صفر) دينار.
- وجود صكوك معلقة بقيمة 6,708,513 دينار يرجع تاريخها إلى سنوات سابقة دون العمل على تسوية تلك المعلمات، وذلك وفقاً لنص المادة رقم (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- تظهر مذكرة تسوية المصرف الاحتفاظ بمبالغ مالية تجاوزت مدتها ستة أشهر بحساب الودائع والأمانات مما يعد مخالفة للمادة رقم (162) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- صكوك تم خصمها بالدفاتر ولم تظهر بكشف حساب الودائع والأمانات بالمصرف وتتضمن في غالبيها مرتبات

الالتزامات المالية

بلغ إجمالي الإلتزامات المالية حتى 31/12/2022م وفق الكشف المعتمد من القسم المالي بالمصلحة نحو 18,028,100 دينار تتمثل في مبالغ لصالح شركات دون ان يتمكن الديوان من فحص ومراجعة المستندات المتعلقة بتلك الالتزامات.

نفقات التحول

بلغ الرصيد الدفتري لحساب التحول (الباب الثالث) في 31/12/2023م نحو 361,496 دينار ومن خلال أعمال الفحص لوحظ الآتي:

- استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم (308) لسنة (2023) بشأن الإذن لمصلحة الجوازات والجنسية وشؤون الأجانب الإذن بالتعاقد مع شركة (بافوتوك للطباعة الإلكترونية القابضة)، ولإزال التعاقد في طور الإجراءات التمهيدية.
- تم تعليق القيمة المشار إليها في حساب الودائع والأمانات (بوزارة المالية) وذلك وفق البيانات المعتمدة الصادرة من وزارة التخطيط:

القيمة	تاريخ إذن التحويل	إذن التحويل وزارة المالية	إذن الصرف وزارة التخطيط
225,000,000 دينار	29/12/2023م	465	146

الإيرادات

بلغ إجمالي الإيرادات المحصلة عن السنة المالية 2023م نحو 60,577,673 دينار وتمثل القيمة نسبة (100%) من قيمة الإيرادات المقدرة عن كامل سنة 2023م وهو ما يعطي مؤشراً على إيجابية النتائج المتحصل عليها لإيراد فعلى خلال السنة المالية 2013م، وفق البيان التالي:

النسبة	الإيراد المحصلة	الإيراد المقدر 2023م
% 100	60,577,673	60,000

من خلال الأطلاع على مذكرة تسوية الحساب المصرفي (الإيرادات) رقم (1228-213) ومقارنتها بالرصيد الدفتري للإيرادات المحصلة حيث تبين الآتي :

- وجود فارق في مذكرة تسوية المصرف بمبلغ 820,174 دينار يمثل قيمة إيرادات مجاه من وزارة الخارجية مودعه دون علم مصلحة الجوازات.
- عدم التنسيق اللازم بين وزارة الخارجية ومصلحة الجوازات فيما يتعلق بأمداد الوزارة بالإتصالات الازمة (م ح 5) لضبط عملية الجباية في الداخل والخارج وإجراء المطابقة والتأكيد من قيمة المبالغ التي تم توريدها.

الجرد السنوي

من خلال الاطلاع على نتائج الجرد السنوي للمصلحة عن السنة المالية 2022، لوحظ الآتي:

- عدم أرفاق تقرير نهائي من رئيس اللجنة الرئيسية للجرد يتضمن أهم الملاحظات المتعلقة بأعمال الجرد السنوي.
- عملية الجرد عبارة عن عملية حصر دون مطابقة لأي أرصدة دفترية بالرغم من إن بيانات الأصول في عملية الجرد تحقق أساساً جديداً للتعامل مع تلك الأصول بشرط إضافة بيانات أخرى تمثل تكلفة الأصل ورصيده من واقع السجلات أو بطاقات الصنف، الأمر الذي يفقد الجرد أهميته بالمخالفة لنص المادة (292) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم مسک سجل للسيارات أو بطاقة لتدوين الأصول للمحافظة عليها.
- وجود سيارات خارج المصلحة لدى أشخاص أنتهت علاقتهم الوظيفية بالمصلحة لعدد (15) سيارة دون اتخاذ مايلزم من إجراءات كافية لاسترجاعها.

هيئة السلامة الوطنية

ملاحظات عامة

- عدم مسک بعض السجلات الرقابية والإحصائية المتمثلة في سجل العهد المالية وسجل الأصول الثابتة وسجل الالتزامات.
- التوسع في صرف العهد المالية والاعتماد عليها كأسلوب للصرف فضلاً عن عدم تحديد الغرض بشكل دقيق كما يتم ترحيلها منذ سنوات سابقة وعدم اقفالها، حيث بلغت 160 عهدة بقيمة اجمالية 927,502 دينار بالمخالفة لنص المادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم مسک بطاقة لكل موظف تدرج بها كافة ما يصرف من مرتبات ومقابل العمل الإضافي والمكافآت المالية بالمخالفة لنص المادة (134) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم ترجيع نسخة من حواضن المرتبات المختومة عليها من قبل المصرف بما يفيد الاستلام إلى الخزينة مما يعد مخالفًا لنص المادة (138) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- وجود عدد من الصكوك المعلقة التي تجاوزت المدة القانونية بالمخالفة لنص المادة (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- عدم قيام الخزينة بختم أذونات الصرف وجميع المستندات المرفقة لها بختم يفيد الصرف مع بيان تاريخه، وذلك بالمخالفة لنص المادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الميزانية التسييرية

بلغت جملة الحالات الواردة خلال السنة المالية 2023م عن البابين الأول والثاني مبلغ 323,873,816 دينار، في حين بلغت جملة المصرفوفات الفعلية خلال نفس السنة مبلغ وقدره 346,782,750 دينار، وبيانها كالتالي:

البيان	إجمالي الحالات	إجمالي المصرفوفات
الباب الأول	274,855,819	(297,149,040)
الباب الثاني	49,017,997	(49,633,710)
الإجمالي	323,873,816	346,782,750

ومن خلال عملية الفحص والمراجعة المستندية لوحظ الآتي:

- بلغت قيمة القيود السلبية المصرفوفة لصندوق الضمان والتضامن والجهاد مبلغ وقدره 22,297,043 دينار.
- اللجوء إلى إصدار التكليفات المباشرة للتوريدات والتجهيزات دون التقيد بما نصت عليه المادة (10) من لائحة العقود الإدارية، حيث بلغت القيمة الإجمالية مبلغ وقدره 29,200,770 دينار.
- عدم التقيد بما نصت عليه المواد (233، 234، 235) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن في أعداد المقايسة السنوية باحتياجات الهيئة من مختلف الأصناف، حيث لوحظ أرفاق كشف بالاحتياجات الفعلية دون تحديد الكميات المطلوبة للمخازن.

العهد المالية

بلغت العهد المالية المصرفوفة خلال السنة المالية 2023م بنحو 273,505 دينار، حيث تم تسوية مبلغ 130,675 دينار وبرصيده لم يتم تسويته 142,830 دينار، والبيان التالي يوضح ذلك:

القيمة الإجمالية	العهد الثالث تم تسويتها	الرصيد المتبقى
273,505	130,675	142,830

الباب الأول

- ظهور صكوك خصمت بالدفاتر ولم تظهر بكشف المصرف حتى 2023/12/31 بمبلغ 13,521,515 دينار لعدد (1192) صك منها (523) صك مرحل منذ سنوات سابقة (2017-2018-2019-2020-2021-2022) حيث تبين إن تلك الصكوك المعلقة تتمثل في مرتبات ومكافآت وعمل إضافي مصرفوفة للعاملين بالهيئة ولم يتم متابعتها وتسويتها وظهر مبالغ خصمت بكشـف حساب المصرف ولا مقابل لها بالدفاتـر بنحو 129,281 دينار ، دون اتخاذ الإجراءات

القانونية اللازمة لتسوية تلك المبالغ وفقاً ما نصت عليه المادة (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الباب الثاني

- تبين ظهور صكوك ومعلقات لحساب الباب الثاني لعدد (84) صك بقيمة إجمالية 23,938,251 دينار يرجع البعض منها لسنوات سابقة (2018-2019-2020-2021) بالمخالفة لنص المادة (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن دون العمل على حصر تلك الصكوك وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتسويتها.

الإيرادات

بلغت جملة الإيرادات المحصلة بموجب إيصالات القبض (م ح 5) خلال السنة المالية مبلغ 115,470 دينار في حين بلغت قيمة الإيرادات المحصلة عن سنوات سابقة ولم تحال إلى حساب الإيراد العام بالمخالفة للوائح والنظم المعمول بها مبلغ 119,626 دينار، حيث لوحظ عدم مسک سجل للإيصالات (م ح 5) المستلمة من وزارة المالية وذلك حسب ما نصت عليه المادة (76) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الالتزامات

من خلال الكشف المعد والمقدم من الإدارة المالية بالهيئة وجود التزامات قائمة على الهيئة بمبلغ إجمالي 37,828,606 دينار تخص توريدات سابقة يرجع تاريخها إلى سنة 2014 م لم يتم سدادها حتى تاريخه.

جهاز الشرطة السياحية وحماية الأثار

الميزانية التسييرية

بلغت جملة الاعتمادات المالية عن الفترة من 1/1/2023م حتى 31/12/2023م نحو 53,768,765 دينار في حين بلغت جملة المصروفات الفعلية حتى 31/12/2023م نحو 53,481,630 دينار أي برصيد نحو 287,135 دينار بيانها كما يلي:

البند	المعتمد	المصروف	نسبة الصرف
الأول	51,268,765	50,985,360	%99.4
الثاني	2,500,000	2,496,270	%99.8
الإجمالي	53,768,765	53,481,630	%99.4

الملاحظات العامة

- اذن صرف رقم (9/4) بمبلغ 10,000 دينار لصالح شركة المدار مقابل توريد كروت مسبقة الدفع بتاريخ 9/6/2023م حيث تبين عدم ارافق اذن استلام او ما يفيد الاستلام بالخزينة بالمخالفة لأحكام المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- اذن صرف رقم (9/3) بمبلغ 9,760 دينار لصالح شركة ليبيانا مقابل توريد كروت مسبقة الدفع بتاريخ 6/9/2023م حيث تبين عدم ارافق ما يفيد الاستلام بالمخالفة لأحكام المادة رقم (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- اذن صرف رقم (8/9) بمبلغ 10,163 دينار لصالح الوادي لقطع غيار السيارات مقابل توريد قطع غيار سيارات حيث تبين عدم وجود تقارير فنية تشير إلى حاجة تلك السيارات إلى قطع غيار وتقدير تفاصيل إنجاز تلك الأعمال.
- اذن صرف رقم (12/3) بمبلغ 39,110 دينار لصالح شركة اسقاف للمقاولات العامة مقابل اعمال صيانة السور الخارجي للجهاز حيث تبين عدم وجود تقارير فنية تفاصيل إنجاز الأعمال والاستلام الابتدائي وال النهائي.
- اذن صرف رقم (12/160) بمبلغ 577,100 دينار بتاريخ 18/12/2023م لصالح شركة الاندلس الوطنية مقابل توريد عدد (4000) حذاء لوحظ عدم اعتماد المرفقات من مكتب المراجع الداخلي.
- اذن صرف رقم (11/36) بمبلغ 69,650 دينار بتاريخ 30/11/2023م لصالح إسقاف للحاسب الالي مقابل توريد طابعات حيث لوحظ خلو اذن الاستلام من تاريخ استلام تلك الأصناف.

العهد المالية

بلغ عدد العهد المالية الممنوحة خلال سنة 2023م (38) عهدة مالية بمبلغ اجمالي 116,500 دينار حيث لوحظ التأخير في تسويية ووقف بعض العهد المالية بنهاية السنة المالية بالمخالفة لأحكام المادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

مصلحة الأحوال المدنية

ملاحظات عامة

- ضعف التعزيز المستند لبعض اذونات الصرف بالمخالفة لإحكام المادتين (99.100) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم تشكيل لجنة عطاءات فرعية بالمصلحة للقيام بالأعمال المنطة بها وفقا للائحة العقود الادارية رقم (563) لسنة 2007م.
- وجود صكوك معلقة منذ سنوات سابقة لم تخصص من كشف المصرف بالرغم من تكرار المصلحة مخاطبة المصرف دون جدوى بقيمة 17,977,535 دينار بحساب الباب الاول.
- وجود صكوك معلقة منذ سنوات سابقة لم تخصص من كشف المصرف بالرغم من تكرار المصلحة مخاطبة المصرف دون جدوى بقيمة 337,124 دينار بحساب الباب الثاني.

- تأخر العديد من فروع المصلحة بإحالة الإيرادات شهرياً إلى حساب الإيراد الرئيسي بالمصلحة مما أدى إلى تأخر تسجيل تلك الإيرادات بنهاية السنة المالية كما يؤدي ذلك إلى ترحيلها من سنة إلى أخرى.
- لم يتبيّن قيام مكتب المراجعة الداخلية بإعداد برنامج وخطة عمل مسبقة.
- عدم قيام مكتب المراجعة الداخلية بإجراء الجرد المفاجئ للخزينة والمخازن.

الميزانية التسييرية

وفيما يلي بيان بالمخصصات المعتمدة مقارنة بالمصروفات الفعلية عن الفترة من 2023/12/31 وحتى 2023/1/1:

البيان	المعتمد	المصروف الفعلى	المصروف	الرصيد
الباب الاول	1,039,702,000	1,090,335,070	869,659,623	59,000
الباب الثاني	15,000,000	14,984,350	14,999,996	15,650
المجموع	1,054,702,000	1,105,319,420	884,659,619	74,650

بند الاعاشة

المعتمد	المصروف الفعلى	الرصيد
17,000,000	16,323,210	676,790

حيث لوحظ الآتي:

- يتم التعاقد عن طريق لجنة المشتريات لدراسة العروض المقدمة من شركات التموين والاعاشة للترسية على أحد العروض دون وجود لجنة عطاءات بالمصلحة لدراسة تلك العروض والتي تعطي كافة فروع المصلحة بالدولة.
- اذن صرف رقم (6/45) بمبلغ 238,140 دينار مقابل اعasha لموظفي المصلحة حيث لوحظ عدم ارفاق تقرير عن عمل الشركة من الادارات والمكاتب التابعة للمصلحة يوضح مدى تقديم الخدمات وفقاً للمواصفات المطلوبة.
- ضعف التعزيز المستندى لبعض أذونات الصرف بالمخالفة لأحكام المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- وجود عدد (203) صك بإجمالي قيمة 17,977,535 دينار ، تخص الباب الأول معلقة منذ سنوات سابقة تظهر بكشف المصرف لم يتم اتخاذ أي اجراءات حيالها وذلك بالمخالفة للمادة (162) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن .
- كما لوحظ وجود عدد (7) صكوك بقيمة 56,421.50 دينار، تخص الباب الثاني، معلقة منذ سنوات سابقة تظهر بكشف المصرف لم يتم اتخاذ أي إجراءات حيالها، بالمخالفة للمادة (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن .

الإيرادات

بلغت الإيرادات المعتمدة بالميزانية خلال السنة المالية 2023م بمبلغ 1,500,000 دينار فيما بلغت الإيرادات المحققة حتى 2023/12/31 نحو 6,761,246 دينار والبيان التالي توضيحي:

المقدار خلال السنة	المتحقق خلال الفترة
1,500,000	6,761,246

- من خلال متابعة الإيرادات وطريقة جبائيتها تبين أنها تم عن طريق المكاتب الخدمية بالمناطق من خلال اصدار المستخرجات الرسمية.
- يتم صرف قيمة الطوابع من مخصصات الباب الثاني للمصلحة الامر الذي ترتب عليه حرمان المصلحة من جزء من مخصصاتها المالية والتي تحسب كإيراد في نهاية السنة لقيامها بشراء طوابع الدمغة خصماً من مخصصاتها والتي تقيد كإيرادات في نهاية الفترة الأمر الذي يستوجب التسوية بين مصلحة الأحوال المدنية ومصلحة الضرائب.
- عدم وجود نظام جبائية فعال مما أدى إلى قصور المكاتب في تحصيل ايرادات الدمغة حيث لوحظ الآتي:
 - اتضح قيام المصلحة بشراء طوابع الدمغة من فئة خمسمائة درهم وواحد دينار من مصلحة الضرائب خصماً من اعتمادات الباب الثاني بقيمة تتجاوز نحو 500,000 دينار سنوياً وبعد توزيعها على المكاتب الخدمية يتم جبائية قيمتها وتودع بحساب الإيراد العام وتم احتسابها إيرادات لدى كل من مصلحة الأحوال المدنية ومصلحة الضرائب مما يؤدي إلى تضخم لحساب الإيرادات بنفس القيمة مضاعفة في حين ان طوابع الدمغة يتم شرائها من مصلحة الضرائب ويتم دفع القيمة من حساب مصلحة الأحوال المدنية.
 - تبين وجود عدد من المكاتب التابعة للمصلحة لم تقم بتوريد الإيرادات المحصلة حيث يقوم بالتصريف في الإيراد وعدم ايداعها بالمصرف والاحتفاظ بها بخزينة الفرع وذلك بالمخالفة لما نص عليه القانون المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن بالخصوص.
 - لوحظ تأخرأغلب الفروع والمكاتب في إجراء التسويات السنوية لحساب الإيرادات دون قيام إدارة المصلحة باتخاذ الإجراءات القانونية الالازمة لإلزام فروعها ومكاتبها بإجراء التسوياتالالازمة والبيان التالي يوضح ذلك.

مكتب الاصدار	تاريخ اخر تسوية	مكتب الاصدار	تاريخ اخر تسوية
فرع بنغازي	2019/9/12	الشاطئ	2020/11/16
فرع الجبل الغربي	2020/12/3	الكفرة	2021/11/23
القوالش	2020/11/19	تمسان	2022/6/15
القرية الشرقية	2020/11/1	زلة	2011/2/7
الرجيبان	2015/10/18	مرزق	2022/11/22
العوبنية	2013/9/11	وادي الحياة	2022/2/21
الغريقة	2021/9/29	وادي عتبة	2019/12/9

الالتزامات المالية

بلغت قيمة الالتزامات المالية القائمة على المصلحة حسب الكشف المعد والمقدم من المصلحة نحو 19,001,170 دينار، حيث لوحظ إنها تخص سنوات سابقة من السنة المالية 2013م لغاية السنة المالية 2015م.

الجهاز العام للشرطة الزراعية

ملاحظات عامة

- عدم وجود ملاك وظيفي معتمد بوصف وتوصيف الوظائف وفق محددات أحكام القانون رقم 12 لسنة 2010م بشأن علاقات العمل.
- عدم مسك سجل خاص للأصول الثابتة.
- عدم وجود مكتب مستقل للخزينة ووجودها مع مكتب المراجعة الداخلية بذات المكتب فضلاً عن عدم توفر الحماية الالزمة الأمر الذي يعد مخالفه للمادتين (53-52) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- إغفال مكتب المراجعة الداخلية عن القيام بالمهام المسندة اليه والمتمثلة في اعداد التقارير عن سير العمل وإجراء الجرد المفاجئ للخزينة والمخازن وذلك بالمخالفة لأحكام المادة (293) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم وجود مخازن مستقلة للجهاز.
- عدم وجود بطاقة صنف بالمخالفة للمادة (248) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم وجود وسائل الحماية من الحرائق بالمخالفة للمادة (220) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم قيام أمين المخزن بإعداد مقاييس سنوية بالإضافة والاحتياجات المطلوبة بالمخازن لنص المادة (233) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- ظهور بعض المعلمات بمذكرات تسوية حساب المصرف يعود تاريخها لسنوات سابقة دون اتخاذ الإجراءات القانونية بالمخالفة للمادة (128) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- التأخر في اعداد واحالة الحساب الختامي عن السنة المالية 2022م إلى وزارة المالية بالمخالفة لأحكام المادة (23) من قانون النظام المالي للدولة.

الميزانية التسييرية

فيما يلي الموقف التنفيذي للميزانية التسييرية عن عامي 2022م-2023م:

الباب	السنة	المخصص	الحالات الواردة	المصروفات
الأول	2022م	140,000,000	91,644,879	112,404,410
الثاني	2023م	246,873,809	140,774,770	176,843,750
	2022م	5,000,000	833,329	832,900
	2023م	5,500,000	2,999,998	2,999,870
الاجمالي		397,373,809	92,478,208	113,237,310

حسابات مصرافية

يحتفظ الجهاز بعدد 5 حسابات مصرافية بيانها كالتالي:

البيان	رقم الحساب	اسم المصرف
الباب الاول	005-213-135	مصرف الجمهورية باب الجديد
الباب الثاني	005-213-458	

البيان	رقم الحساب	اسم المصرف
الودائع والامانات	005-213-159	
التحول	005-213-142	
الإيدادات	005-213-180	

حسابات خارج الميزانية

من خلال الفحص والمراجعة تبين قيام الجهاز بمنح بعض رؤساء الفروع عهد مالية بقيمة 402,000 دينار حيث لوحظ عدم مسک سجل خاص بالعهد يساهم في أحکام الرقابة على حركة الصرف والتسوية

الميزانية التسييرية

قيمة الحالات الواردة مع ما تم صرفه من 1/1/2023 حتى تاريخ 31/12/2023

البيان	المعتمد	الحالات الواردة	المصروف
الباب الأول	246,873,809	140,774,770	176,843,750
الباب الثاني	5,500,000	2,999,998	2,999,870
الاجمالي	252,373,809	768,774,143	179,843,620

ملاحظة: تظهر بالجدول أعلاه المصرفوفات أكثر من قيمة المعتمد للباب الأول وذلك للأسباب التالية:

- قيمة المعتمد بالجدول أعلاه هو عبارة عن المعتمد 1/12 عن سنة 2022، وهو ما تم اعتماده بدون جدول المرتبات الموحد.
- المصروف بالإجمالي وبجدول المرتبات الموحد حسب تقرير المصرفوفات.
- قيمة مصرفوفات الباب الأول أعلى من قيمة الحالات الواردة بسبب أن الحالات ترد بالصافي والمصرفوفات بالإجمالي حسب تقرير المصرفوفات.
- الحالات الواردة ترد للجهة بقيمة صافي المرتبات حيث يتم استقطاع قيمة الخصوميات المتمثلة في الضمان والتضامن والجهاد من قبل وزارة المالية.
- وجود مبالغ خصمت يكشف حساب المصرف ولا مقابل لها بالدفاتر بقيمة 341,546.202 لم يتم اتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها.
- تزوير الصك رقم (397850) لصالح شركة التنمية الوطنية للإنشاءات والاستثمارات العامة وقد تبين ان الصك الأصلي الذي يحمل نفس الرقم وهو يخص مرتبات العاملين بالجهاز لصالح مصرف الجمهورية ثنيني بمبلغ (7,835) دينار تم ترجيعه وذلك لعدم مطابقتة التوقيع وتم استبداله بصك آخر رقم (697850) بقيمة (7,835) دينار، وتم إحالة الموضوع للسيد المحامي العام مصراته وفق الكتاب رقم (513-21-4) 06/10/2021 م.

الباب الثاني

- وجود اذونات صرف غير مستوفية الشروط القانونية للصرف منها اذن صرف رقم(7/5) بتاريخ 27/07/2023 لصالح محلات محمد عرببي لبيع الإطارات والنضائد لوحظ عدم إرفاق فاتورة نهائية مصدقة لدى مصلحة الضريبة بقيمة 85,000 دينار لأغير.

- اذن صرف رقم (11/3) بتاريخ 16/11/2023 لصالح فندق الخليج بقيمة 8,280 دينار، لوحظ عدم وجود تكليفات صادرة عن الجهاز بأسماء النزلاء.
- اذن صرف رقم (8/1) بتاريخ 06/08/2023 لصالح شركة الأنظمة التقنية المحترفة بقيمة 473,720 دينار لوحظ عدم إرفاق شهادة السداد الضريبي من ضمن المستندات المؤيدة للصرف.

جهاز المباحث الجنائية

نظام الرقابة الداخلية

- الاعتماد على التكليف المباشر في بعض المشتريات بالرغم من وجود لجنة مشتريات.
- عدم وجود ختم المراقب المالي في بعض اذونات الصرف.
- عدم تسجيل بعض البيانات الخاصة بإذن الصرف والمتمثلة في مجموع الأرصدة – الرصيد بعد اذن الصرف – مجموع الاعتمادات، بالمخالفة لنص المادة "99" من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم وجود آلية منتظمة لعملية صرف بطاقات الدفع المسبق (ليبيانا - مدار).
- عدم قيام المراجع الداخلي بإعداد تقارير شهرية.
- ضعف التعزيز المستندي لبعض اذونات الصرف بالمخالفة لنص المادة "99" من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم قيام إدارة الجهاز بمسك سجل الأصول الثابتة وذلك للمحافظة على ممتلكات الجهاز.

الميزانية التسييرية

بلغت جملة الاعتمادات المالية خلال السنة المالية 2022م مبلغ على النحو التالي:

البيان	المعتمد	المصروف	الرصيد
الباب الأول	105,000,000	104,947,270	52,730
الباب الثاني	15,000,000	12,500,010	2,499,990

- الاعتماد على التكليف المباشر بالرغم من تكليف لجنة مشتريات.
- ضعف التعزيز المستندي لبعض اذونات الصرف بالمخالفة لنص المادة "99" من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم ختم بعض اذونات الصرف وبعض المستندات المرفقة لها بما يفيد الصرف بالمخالفة لنص المادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

المشروعات

بلغت إجمالي قيمة العقود والتكليفات الصادرة عن إدارة الجهاز حتى 31/12/2022م مبلغ 98,000,000 دينار لعدد (36) مشروع ومن خلال الفحص والمراجعة تبين الآتي:

- تم فتح اعتمادات مستندية محلية بكمال قيمة العقود بمختلف المصارف العامة.
- عدم القيام بمسك سجل خاص للالتزامات المالية المنصوص عليها بقانون التخطيط.

الرصيد المتبقى للاعتمادات المفتوحة للمشروعات الجارية حتى 31/12/2022م
مبلغ وقدره 50,644,893 دينار والبيان التالي يوضح ذلك:

رصيد الاعتمادات	صفى القيمة المصروفة من الاعتمادات	قيمة المشروعات التي فتح بها اعتمادات	عدد المشروعات الجارية
50,094,249	47,746,229	97,840,478	34

- قيام إدارة الجهاز بإبرام عقود توريدات مع شركة التقنيات العلمية المتقدمة لاستيراد الأجهزة والمعدات العلمية المحدودة حيث لوحظ بشأنها الآتي:
- قيام إدارة الجهاز بتجزئة بعض عقود التوريد لأصناف ذات النوع بقصد إنقاص قيمتها إلى الحد الذي ينأى به عن الرقابة بالمخالفة لنص المادة (24) من القانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة.
- تقصير إدارة الجهاز بحال الدفعات التي تتجاوز قيمتها 500,000 دينار بالمخالفة لنص المادة (2) المعدلة بنص القانون (24) لسنة 2013م المعدلة لنص المادة (26) من القانون رقم (19) لسنة 2013م.
- عدم إرفاق الإعلان عن المناقصة أو رسائل الدعوة الموجهة للشركة وما يفيد استلامها.

الميزانية التسييرية

بلغت جملة الحالات المالية للميزانية التسييرية للبابين الأول والثاني خلال السنة المالية 2023م مبلغ 166,506,830 دينار، في حين بلغت جملة المصاريف مبلغ 161,818,110 دينار، برصيد 4,688,760 دينار، أي بنسبة صرف 97% والبيان التالي يوضح ذلك:

البيان	المسلح (الحالات)	المصروفات الفعلية	الرصيد	النسبة
الباب الأول	148,506,870	143,830,120	4,676,750	%96
الباب الثاني	18,000,000	17,187,990	12,010	%99.9
الاجمال	166,506,870	161,818,110	4,688,760	%97

حيث لوحظ الآتي:

- قيام الجهاز بصرف قيمة العمل الإضافي دون وجود قرار مسبق يوضح طبيعة العمل وعدم تحديد المدة الزمنية بالمخالفة لما نص عليه قرار مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 2023م بتنظيم العمل الإضافي
- ضعف التعزيز المستند لبعض اذونات بالمخالفة لنص المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- بموجب أذن صرف 5/105، لوحظ صرف مبلغ 90,000 دينار لصالح شركة الطور الدولية لاستيراد الأجهزة الكهربائية وذلك مقابل توريد رافعة شوكية واستلامها بالمخازن، حيث لوحظ عدم ارفاق شهادة السداد الضريبي.

- بموجب أذن صرف رقم (5/106) بتاريخ 17/5/2023م تم صرف مبلغ 70,000 دينار لصالح شركة قصر-المدينة لاستيراد الأدواء ومستلزمات الزراعية وذلك مقابل توريد مولد كهربائي (230V-KV-A48) أوتوماتيك مع القلاب، حيث لوحظ تحويل السنة المالية بمصر-وفات تخص سنوات سابقة بالمخالفة لنص المادة (13) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

العهد المالية

بلغت قيمة العهد المصر-وفة خلال السنة المالية المنتهية في 31/12/2023م مبلغ 508,836 دينار في حين بلغت قيمة العهد المسوأة عن نفس السنة مبلغ 496,836 دينار والرصيد المتبقى للعهد الغير مسوأة بلغت 12,000 دينار، والبيان التالي يوضح ذلك:

قيمة العهد المصر-وفة	الرصيد المتبقي
508,836.000	12,000.000

حيث لوحظ الآتي:

- وجود عهد بقيمة 12,000 دينار، ولم يتم تسويتها بالمخالفة لنص المادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- التوسيع في صرف العهد المالية فضلاً عن عدم تحديد الغرض من الصرف بشكل دقيق.
- لوحظ قيام بعض مستلمي العهد باستعمال قيمة العهدة في شراء سداد موجودة أصلًا بالمخازن بالمخالفة لأحكام مواد لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الحسابات المصرفية

يدير الجهاز عدد (5) حسابات مصر-فية بمصرف الجمهورية فرع الصرافيم حيث لوحظ ظهور صكوك خصمت بالدفاتر ولم تظهر بكشف حساب المصرف بالباب الأول رقم (213-113) بمصرف الجمهورية فرع الصرافيم بقيمة اجمالية 10,403,259 دينار منها عدد (20) صك بقيمة اجمالية 112,026 دينار يرجع تاريخها لسنوات سابقة لم يتم تسويتها بالمخالفة لنص المادة (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- كما تبين ظهور صكوك معلقة في حساب الباب الثاني بقيمة اجمالية 5,520,284 دينار منها عدد (88) صك بقيمة اجمالية 209,456 دينار ترجع لسنوات سابقة لم يتم تسويتها بالمخالفة لنص المادة (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- تبين ظهور صكوك معلقة بحساب التحول رقم (213-137) عبارة عن صكوك خصممت بالدفاتر ولم تظهر بكشف المصرف مبلغ اجمالي 335,181 دينار لصالح إدارة ضرائب طرابلس يرجع تاريخها إلى سنوات سابقة لم يتم تسويتها.

الهيئة الوطنية لأبحاث وتحليل البصمة الوراثية

نظام الرقابة الداخلية

- تكليف موظفين من جهات أخرى لتولي مهام مدراء أدارات ورؤساء أقسام بالهيئة، حيث لوحظ عدم ملائمة المؤهلات العلمية للبعض منهم مع الإدارات المالية والأقسام المكلفين بها، ومثال ذلك:

ن	الوظيفة	المؤهل	تاريخ التعاقد معه
1	مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية	ليسانس قانون	2022-4-18
2	رئيس القسم المالي	دبلوم متخصص محاسبة	2022-4-18

- التأخر في إتمام نقل كافة الدفاتر والمستندات المالية من مقر الهيئة السابق (بجامعة طرابلس) إلى المقر الإداري الجديد المستأجر حاليًّا، خاصةً ما يخص السنة المالية 2022م وما قبلها الأمر الذي أدى إلى تأخير الحصول على المستندات اللازمة للأعمال الفحص والمراجعة المالية.
- استبدال عدد من الصكوك التي تخص الباب الثاني وذلك لانتهاء المدة القانونية خلال شهر 4 - 2022م حيث لوحظ عدم استخدام أذونات صرف مستوفية الشروط القانونية من بيانات وتوقيعات حسب أحكام المواد (95 - 108) من لائحة الميزانية والحسابات.
- تقاضى المراقب المالي خلال سنة 2022م مكافأة مالية بقيمة 1,000 دينار بموجب أذن الصرف رقم 13/6 المؤرخ في 15-6-2022م، بالمخالفة لأحكام قرار وزير المالية المفوض رقم (354) لسنة 2017م، المادة (1) التي تنص (يراعى عند اعداد ميزانية وزارة المالية تضمين المخصصات المالي الازمة لتغطية المزايا المنوحة للمراقبين الماليين ومساعديهم بالجهات والوحدات الإدارية العامة).
- عدم احتفاظ إدارة الشؤون المالية والصرف في الهيئة بنماذج توقيعات الموظفين الذين لهم حق التوقيع على أذونات الصرف وذلك لمضاهاتها بالتوقيعات التي تحملها الأذونات عملاً بأحكام المادة (95) من لائحة الميزانية والحسابات.
- عدم ختم أذونات الصرف وجميع المستندات المرفقة لها بختام يفيد الصرف مع بيان تاريخه وتوقيع الصراف بجانب كل ختم عملاً بأحكام المادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات.
- عدم ترقيم المستندات المرفقة بأذونات الصرف بأرقام مسلسلة. وعدم التوقيع على الفواتير المرفقة مع أذونات الصرف بما يفيد التثبت من صحتها ومضاهاتها للقانون بعد مراجعتها عملاً بأحكام المادة (99) فقرة (أ) من لائحة الميزانية والحسابات.
- إلغاء بعض الصكوك وعدم كتابة سبب الإلغاء عليها عملاً بأحكام المادة (112) من لائحة الميزانية والحسابات.
- عدم إتمام الهيئة إجراءات اعتماد توقيعات المخولين على حساب الأمانات المفتوح طرف مصرف الجمهورية / وكالة الطاقة منذ سنوات، وبالتالي عدم تفعيل الحساب لإمكانية تطبيق أحكام المادة (161) من لائحة الميزانية والحسابات وذلك

بالاحتفاظ بالمستحقات المالية الخاصة بأذونات الصرف التي لا تصرف قيمتها في مواعيدها المقررة حتى نهاية السنة المالية او اية مبالغ أخرى تقضي. اللوائح تقيدها بهذا الحساب.

- عدم اعداد وتسوية الحساب الختامي الخاص بالباب الثالث عن السنة المالية 2022م وإحالته إلى وزارة المالية عملاً بأحكام المادة (25) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- افتقار الهيئة إلى امتلاك أية وسائل مواصلات ونقل.
- افتقار الهيئة لامتلاك مبنى اداري ولوحظ كثرة تنقل ديوان إدارة الهيئة من مقر مستأجر إلى آخر.
- عدم مسك سجل للأصول الثابتة للهيئة.

الحسابات المصرفية

الحسابات المصرفية المفتوحة للهيئة الوطنية للأبحاث وتحليل البصمة الوراثية لوحظ:

- ظهور حركة معلقة (الباب الأول، الباب الثاني) منذ سنوات سابقة قد تجاوزت المدة القانونية لصلاحية سريانها بالمخالفة لأحكام المادة (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن دون اتخاذ الإجراءات القانونية لمعالجتها.
- عدم اعتماد مذكرة تسوية حساب الباب الثالث في 31/12/2022م فضلاً عن عدم إحالة الحساب الختامي لذات الحساب إلى وزارة المالية عن السنة 2022م حيث تبين وجود حركة صرف على الحساب بموجب اذن الصرف رقم (12/1) بتاريخ 29/12/2022م بقيمة 174,647 دينار تمثل توريد مواد تشغيل خاصة بالمخبر.

النفقات التسليمية

بلغت إجمالي المصروفات الفعلية للbabies الأول والثاني والثالث للهيئة الوطنية للأبحاث وتحليل البصمة الوراثية عن السنة المالية 2022م، مقارنة بالتفويضات المالية الصادرة لها ومناقلاتها، وكذلك ما تم تسجيله عن ذات الفترة وفق البيان التالي:

البيان	المجموع	الباب الثالث	الباب الثاني	الباب الأول	التفويضات 2022م	المصروفات 2022م	الرصيد
					2,800,000	1,990,765	683,630
					2,000,000	999,999	1,000,990
					0	0	2,116,370
					0	176,776	2,129
المجموع	4,800,000	176,776	0	0	2,990,764	3,115,380	1,684,620

الباب الأول

- صرف مرتبات رئيس الهيئة بموجب استمارة المرتبات رقم (11/68)، ورقم (12/61) المؤرختين في 31-12-2022م بمبلغ 72,000 دينار، 153,000 دينار عن الأشهر (10-2018م إلى 9-2019م) والأشهر (10-2019-2020م إلى 2-2022م) مع التحفظ على عدم ورود اسمه ضمن الكشوفات التحليلية لمرتبات موظفي الهيئة الوطنية للأبحاث وتحليل البصمة الوراثية الواردة من وزارة المالية عن سنة 2022م.

- عدم ترتيب وترقيم نسخ الحوافظ الموقعة من فروع المصارف المختلفة باستلام صكوك المرتبات عملاً بأحكام المادة (116) من لائحة الميزانية والحسابات وعدم الحرص والتحقق من ارجاعها والاحتفاظ بها كاملاً بالملف المخصص.
- عدم تسيل نصف مخصصات الباب الثاني للهيئة عن العام 2022م لمجاهاة الاحتياجات اللازمة وفقاً لتقديراتها.
- تحويل البند بقيمة 23,000 دينار وهي تمثل قيمة مكافآت مالية تخص العاملين بالهيئة بدل من تحويل هذه المكافآت على الباب الأول بند (8/1) مقابل العمل الإضافي والمكافآت عملاً بنص المادة (3) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- تحويل البند بمصروفات الباب الأول بند المرتبات الأساسية بقيمة (45,733) دينار تمثل إجمالي المرتبات المستحقة لرئيس الهيئة منذ تاريخ تكليفه مدير عام الهيئة في 13-2-2022م إلى 31-8-2022م بناءً على قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (137) لسنة 2022م مما يعد مخالفه لأحكام المادة (3) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن بشأن تقسيم فروع وابواب الميزانية ويظهر ذلك بأذن الصرف رقم 11/8 بتاريخ 21-8-2022م.
- تحويل البند بقيمة مكافأة مالية بقيمة 1,000 دينار للمراقب المالي السابق نظير تكليفه برئاسة لجنة مشروع اعداد ميزانية الهيئة للعام 2022م الأمر الذي يعد مخالف لقرار وزير المالية المفوض رقم (354) لسنة (2017) بشأن تحديد مزايا المراقبين الماليين ومساعديهم بالجهات العامة ويظهر ذلك بموجب أذن الصرف رقم 6/13 بتاريخ 15-6-2022م.
- عدم استيفاء البيانات على اذونات الصرف ومرافقها مثل (عدم تسلسل المستندات المرفقة بأذن الصرف، وعدم كتابة رقم الصك عليها، وعدم توقيع وختم الصراف عليها بختتم تم الصرف) عملاً بنص المادة (99)، (105) من لائحة الميزانية والحسابات.
- عدم استيفاء ضريبة الدمعة المقررة طبقاً لقانون ضريبة الدمعة وعملاً بنص (71) من لائحة الميزانية والحسابات.

العهد المالية والسلف

- يظهر سجل حركة يومية الصندوق - المصرف للهيئة وكذلك سجل حركة الاعتمادات المالية للهيئة للباب الثاني لسنة 2022م تبين عدم مسک سجل لمتابعة حركة صرف وتسوية العهد المالية المصروفة. عملاً بأحكام المادة (176) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- السلف المالية المصروفة خلال السنة المالية 2022م عدد (1) سلفة بقيمة 40,000 دينار حيث تم تحويلها على بند نفقات السفر والمبيت والمهام الرسمية مباشرة، وعدم قيدها كسلفة (خارج الميزانية) عملاً بأحكام المادة (199) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- تبين اقفال هذه السلسلة بموجب أذن الصرف رقم (بلا) بتاريخ 13-12-2022 م بقيمة 40,000 دينار حيث لوحظ الشطب على رقم أذن الصرف وعدم ترقيمها عملاً بأحكام المادة (106) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

النفقات التسييرية

- ملخص بإجمالي المصروفات الفعلية للبابين الأول والثاني للهيئة حتى 31/12/2023م، مقارنة بالمخصصات المعتمدة حسب كتاب وزير المالية رقم (89516) المؤرخ في 31/5/2023م، وحسب التوزيع المعتمد من رئيس الهيئة والمراقب المالي لذات السنة المالية 2023م:

الباب	المخصصات	الحوالات	المصروفات	الرصيد
الأول	2,756,808	2,008,962	2,334,370	422,438
الثاني	1,000,000	999,995	994,840	5,160
المجموع	3,756,808	3,008,957	3,329,210	427,598

- عدم إستخدام أذونات الصرف في تنفيذ الإنفاق على الباب الأول (المرتبات الأساسية وما في حكمها) (خلال النصف الأول من السنة المالية 2023م) عملاً بأحكام المادة (95 إلى 108) من لائحة الميزانية والحسابات، حيث تبين الاحتفاظ باستثمارات المرتبات والكشفوفات التحليلية لها، ومدون عليها أرقام تسلسلية شهرية وأرقام الصكوك فقط.

- صرف مرتبات لرئيس الهيئة بموجب استماراة المرتبات رقم (516) المؤرخة في 16/5/2023م، بمبلغ 28,000 دينار عن الأشهر (3-2-1) لسنة 2023م، مع التحفظ على عدم ورود اسمه ضمن الكشفوفات التحليلية لمرتبات موظفي الهيئة الواردة من وزارة المالية عن سنة 2023م.

الفصل الثاني عشر: قطاع الدفاع

ديوان وزارة الدفاع

- عدم توجيه الموارد والمخصصات المالية لإعادة بناء وتنظيم المؤسسة العسكرية.

عدم معالجة مواطن الخلل والقصور في التشريعات المنظمة لعمل الوزارة والجهات التابعة لها.

غياب الدراسة والرؤية الاستراتيجية لبناء المؤسسة العسكرية في ظل غياب الكفاءة والفاعلية.

سوء إدارة الموارد والمخصصات المالية والانحراف في توجيهها التوجيه السليم بما يخدم بناء وتنظيم المؤسسة العسكرية.

ضعف الأداء وعدم القدرة على تنفيذ المخصصات وفقاً لخطط وبرامج واضحة الأهداف.

عدم قيام المراقب المالي بالوزارة بالدور المنوط به في الإشراف على القسم المالي والتأكد من حسن تطبيق القواعد المالية وفقاً لما نصت عليه المادة (23) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

قيام الوزارة بتحويل مبالغ مالية إلى الإدارات والوحدات التابعة لها وقيدها بمصروفات فعلية مباشرة دون إصدار تفويضات وقيدها كارتباط إلى حين الحصول على تقارير المصروفات بخلاف المادتين (15-25) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن مما أتاح الفرصة لتلك الإدارات والوحدات في إنفاق تلك المبالغ في أداء مدفوعات دون ضوابط وفي غير الأغراض المخصصة لها مما يظهر المصروفات على غير حقيقتها.

قصور إدارة الحسابات العسكرية في مسک دفتر يومية الصندوق بالطريقة المنصوص عليها بلائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

قصور مكتب المراجعة الداخلية في القيام بالمهام المنططة به على أكمل وجه من حيث إعداد التقارير عن نتائج أعماله وإحالتها للإدارة العليا للاسترشاد بها.

قصور الوزارة في إعداد الحسابات الختامية للوزارة عن السنوات الماضية بخلاف المادة (23) من قانون النظام المالي للدولة.

عدم الالتزام والتقييد بحاللة المعاملات المالية المصرّوفة ومرفقاتها للمبالغ التي تزيد قيمتها عن 500 ألف دينار إلى الديوان بعد الصرف مباشرة لأغراض المراجعة اللاحقة بالمخالفة للقانون رقم (24) لسنة 2013م المعدل بالقانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة.

أظهرت مذكرات التسوية المصرفية وجود مبالغ مالية معلقة منذ سنوات سابقة دون اتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية حيالها بالمخالفة للمادة (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- لم يتبيّن قيام الوزارة بتشكيل لجنة عطاءات طبقاً لنص المادة (19) من لائحة العقود الإدارية رقم (563) لسنة 2007م.
- التوسيع في الإنفاق خارج الميزانية واستخدام العهد كأسلوب للصرف وعدم اتخاذ الإجراءات السليمة التي تضمن تسويتها مما أدى إلى تراكمها وترحيل أرصادتها من سنة إلى أخرى بالمخالفة للمادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- غياب بعض السجلات اللاحزة لمتابعة حركة المدفوعات والمقيوضات.
- عدم تسوية العهد مما أدى إلى تراكم أرصادتها وترحيلها من سنة إلى أخرى دون اتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها.
- عدم تسوية السلف الممنوحة للأفراد والوحدات والملحقيات العسكرية بالخارج.
- عدم التقيد بإمساك السجلات المنصوص عليها بالقانون رقم (13) لسنة 2000م بشأن التخطيط ولائحته التنفيذية مثل (سجل الالتزامات المالية).
- عدم وجود سجل للأصول الثابتة الأمر الذي يتيح الفرصة لتبييض وضياع الكثير منها.
- ضعف الدورة المستندية فيأغلب الجهات والوحدات التابعة للوزارة الأمر الذي ترتب عنه عدم القدرة على اعداد تقارير الإيرادات والمصروفات فضلاً عن عدم اعداد مذكرات التسوية المصرفية.
- أغلب التعاقدات تمت بطريق التكليف المباشر بالمخالفة للائحة العقود الإدارية.
- تناهى حجم القضايا المرفوعة على الإدارة وخاصة الخارجية منها بسبب التأخير في تسوية وسداد ما عليها من التزامات.

الموقف المالي للوزارة

أظهرت التقارير مصروفات الباب الأول للوزارة خلال السنة المالية 2023 نحو 4,042,766,387 دينار، بينما أظهرت إجمالي مصروفات الباب الثاني بنحو 1,642,863,421 دينار، والبيان التالي يوضح مقارنة مصروفات السنة المالية 2022 بالسنة المالية 2023.

الباب	السنة المالية 2022م	السنة المالية 2023م	نسبة الزيادة
الأول	3,936,951,303	4,042,766,387	%2.7
الثاني	1,277,040,836	1,642,863,421	%28.6
الإجمالي	5,213,992,139	5,685,629,808	%9

ومن خلال أعمال الفحص والمراجعة تبيّن الآتي:

- قيام الوزارة بإصدار قرارات تخص بendi (الإعاشة - القيافة والملابس) كعهد مالية لبعض الكتائب والوحدات العسكرية على أن تسوى بالمستندات الدالة على الصرف، الأمر الذي ساهم في فقدان الرقابة على تلك المصروفات.
- قيام هيئة الامداد والتموين بتوقيع عقود مع بعض الشركات التموينية خلال العام 2023م، والصرف عليها مباشرة عن طريق وزارة الدفاع وكان يتعين إحالة تلك المخصصات لهيئة الامداد والتموين وتسويتها مع الوزارة.

- تبين صرف مكافآت مالية خلال السنة المالية 2023م إلى أعضاء لجنة 5+5 بموجب القرار رقم (274) لسنة 2021م الصادر في 9/11/2021م دون العمل على مراعاة تجديد تلك القرارات من سنة أخرى وتحميل كل سنة بما يخصها من المصاروفات.

- بلغت جملة المصاروفات الفعلية التي تمت خلال السنة المالية 2023م مبلغ (1,642,863,421) دينار، ومن خلال الفحص والمراجعة لأوجه الصرف المختلفة تبين الآتي:

- بلغت إجمالي المصاروفات على البند بمبلغ 2,369,583 دينار ومن خلال الفحص والمراجعة لوحظ عدم التقيد بلائحة المشتريات الحكومية الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (4) لسنة 2023م في ظل عدم تحديد الاحتياجات.
- بلغت جملة مصاروفات البند خلال السنة المالية 2023م مبلغ 28,197,281 دينار، حيث لوحظ عدم وجود عقود مبرمة لأغلب التجهيزات التي تم توريدتها ضمن حقوق الطرفين بالمخالفة لنصوص لائحة العقود الإدارية رقم (563) لسنة 2007م.
- بلغ إجمالي مصاروفات البند بنحو 10,492,470 دينار ومن خلال الفحص والمراجعة تبين قيام الوزارة بتحميل علاوة السفرة والمبيت مباشر على البند وكافة مصاروفات المهام الرسمية وإقامة المدربين والأجانب بناء على اتفاقيات دولية وتحمليها على بند غير مختص بالمخالفة لنصوص لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- بلغ إجمالي مصاروفات البند خلال السنة المالية 2023م نحو 1,228,120,400 دينار ومن خلال أعمال الفحص والمراجعة لوحظ أن المبلغ أحيل بناء على الاتفاقية مع الشركة التركية sstek للتدريب وعدم تمكين الوزارة الديوان من المستندات المتعلقة بالتحويل.

دعم جهات أخرى

- دعم الوزارة عدة جهات ذات الذمة المالية المستقلة بلغت نحو 280,000,000 دينار دون تسويتها وإيقافها ومن أمثلة ذلك:

الجهة	المبلغ	رقم اذن الصرف	ت
المنطقة العسكرية الوسطى	7,500,000	2023/10/17	1
المنطقة العسكرية الساحل الغربي	7,500,000	2023/10/18	2
القوة الخامسة للدعم والاسناد	4,000,000	2023/10/53	3
المركز التنفيذي للخدمات والصيانة	10,000,000	2023/10/58	4
جهاز الطب العسكري	2,000,000	2023/10/62	5

العهد المالية

- بلغ إجمالي العهد المالية المصاروفة خلال السنة المالية 2023م بنحو 611,779,676 دينار بالرغم من مخاطبة مدير مكتب الوزير بضرورة تسوية العهد المصاروفة إلا إن بعض الجهات لم تلتزم بالتسوية بالمخالفة لنص المادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن ومنها على سبيل المثال:

الجهة	المبلغ	ملاحظات	ن
هيئة الامداد والتموين	3,094,868	لم يتم التسوية	1
المنطقة العسكرية الوسطى	7,500,000	لم يتم التسوية	2
المنطقة العسكرية الساحل الغربى	7,500,000	لم يتم التسوية	3
الكتيبة 18 مشاة	5,000,000	لم يتم التسوية	4

- قيام وزارة الدفاع بصرف عهد مالية جديدة قبل تسوية العهد السابقة بالمخالفة للمادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن ومنها على سبيل المثال:

الجهة	المبلغ	الجهة	المبلغ
الكتيبة (301) مشاة	5,000,000	اللواء 53 مشاة مستقل	4,000,000
الكتيبة 55	3,500,000	لواء 111 مجحفل	2,000,000
الكتيبة (18) مشاة	30,000,000		30,000,000
أجمالي قيم العهد	10,000,000		840,000
	10,000,000		10,000,000
	100,000		2,000,000
	161,184,375 دينار		40,000,000
			5,000,000
			2,244,375
			5,000,000
			10,000,000
			1,500,000

إدارة التعاون الدولي

من خلال متابعة أداء إدارة التعاون الدولي فقد لوحظ الآتي:

- عدم متابعة الأصول المختلفة المسلمة كعهد للملحقيات العسكرية وإعداد سجلات تتضمن توثيق تلك الأصول حفاظاً عليها من الضياع والتلف والسرقة.
- عدم وجود تقييم فعلي للملحقيات العسكرية بالخارج بحيث يتضمن البيانات اللازمة بعمل الملحقيات والاهداف المرجوة لها فضلاً عن عدم وجود تقارير دورية واردة من الملحقيات العسكرية.
- عدم المتابعة الجادة من قبل إدارة التعاون الدولي والمكتب القانوني وإدارة المشتريات في القضايا المرفوعة ضد الجيش الليبي.
- إن إغلب التقارير المعدة من إدارة التعاون الدولي تقتصر دورها في المتابعة العامة فقط دون العمل على دراستها واتخاذ الإجراءات المناسبة حيال أي آثار سلبية أو قصور مسجل على أداء الملحقيات.
- غياب الدراسة المستفيضة التي تحدد الغاية والغرض من إنشاء تلك الملحقيات عند إنشاء وتكوين ملحقيات جديدة للسفارات، حيث لم يكن لوزارة الدفاع دور في تحديد الملحقيات العسكرية بالخارج واقتصر الأمر على قرارات المجلس الرئاسي.

إدارة المشتريات العسكرية

- ما زالت إدارة المشتريات عاجزة عن معالجة الأرصدة الموجودة في حساب الودائع والأمانات التي يرجع تاريخها لعدة سنوات.
- تراخي الإدارة باعداد موقف تفصيلي بالعقود المبرمة.

- ما زالت إدارة المشتريات تعاني من عدم قفل الملفات الخاصة بالطائرات والسفن التي قيد الصيانة بالخارج منذ سنة 2013م.
- التباين في بيانات وأرصدة حركة بعض الاعتمادات المستندية بالجهة بين السجلات المالية وما هو ظاهر في كشوفات المصرف الأمر الذي يعد خللاً وضعفاً في متابعة حركة تلك الاعتمادات.

إدارة الإنتاج

- عدم تعاون إدارة الإنتاج وتوفير كافة متطلبات أعمال الفحص والمراجعة بالمخالفة للقانون رقم 19 لسنة 2013م
- قصور إدارة الإنتاج في متابعة أصولها المختلفة بالداخل والخارج وتوثيقها في سجلات بما يضمن تحقيق أكبر قدر من الرقابة.
- قيام إدارة الإنتاج بإبرام عقود مع جهات مختلفة دون الرجوع إلى الوزارة والحصول على الموافقات المطلوبة.
- لوحظ أن أغلب العقود المبرمة بحاجة إلى المراجعة الفنية والمالية والقانونية.
- لم يتبيّن تقيد إدارة الإنتاج بالتشريعات المنظمة لعمل مصلحة الضرائب.
- لوحظ القيام بإبرام بعض العقود بالمخالفة للقوانين والتشريعات المنظمة لذلك.
- رغم أن هناك استثمارات مختلفة من ضمن نشاط إدارة الإنتاج إلا أنه لم نوافَّ بأي مستندات توضح وتنظم آلية وطرق جباية وتحصيل العوائد والرسوم.

رئاسة الأركان العامة

ملاحظات عامة

- قصور رئاسة الأركان في دراسة ومعالجة الملاحظات المسجلة في تقارير الديوان السابقة.
- اعتماد الإدارة المالية على المنظومة الالكترونية في قيد المعاملات المالية وإغفال مسک السجلات بالمخالفة لنص المادتين (81-163) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم اعتماد المراجعة الداخلية لبعض أذونات الصرف.
- عدم قيام مكتب المراجعة الداخلية بإعداد تقارير تفصيلية دورية عن أداء العمل تساهم في معالجة نقاط الضعف والقصور والخلل التي تشوب أوجه الصرف.
- القصور في اختيار أعضاء لجان الجرد السنوي مما ترتب عنه عدم إظهار نتائج الجرد في صورة جيدة، فضلاً عن عدم إعداد تقارير عن نتائج الجرد تظهر المشاكل والصعوبات التي واجهت أعمال الجرد.
- عدم المتابعة للحسابات المصرفية حيث تبين ظهور أرصدة معلقة من فترات سابقة لم يتم تسويتها وفقاً للتشريعات المنظمة لذلك.
- تحويل السنة المالية 2023م بمصروفات تخص سنوات سابقة.

- التوسع في صرف ومنح العهد المالية وعدم تسوية وإغفال البعض منها ولا سيما الممنوعة لأغلب الكتائب والوحدات العسكرية التابعة لها بالمخالفة للمادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- تكرار صرف بعض العهد لأكثر من مرة دون تسوية العهد السابقة فضلاً عن ازدواجية الصرف في بعض الأحيان من حسابات وزارة الدفاع ورئاسة الأركان.
- تظهر عينة الفحص لعدد (5) أدوات صرف بإجمالي قيمة 1,083,665 دينار والتعاقد بطريقة التكليف المباشر بدلًا من المناقصة العامة.
- إذن الصرف 5/23 بمبلغ (120,890) دينار لصالح شركة الأمانة للسفر والسياحة وذلك نظير قيمة حجوزات فندقية، حيث لوحظ عدم استيفاء إذن الصرف بالمستندات المؤيدة للصرف بالمخالفة للمادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الحسابات العسكرية بالمنطقة الجنوبية

بلغ إجمالي الحالات المالية المحالة إلى منطقة سبها العسكرية خلال الأعوام 2020، 2021م، مبلغًا قدره 376,193,822 دينار، مخصصة من قبل الادارة العامة للحسابات العسكرية كمرتبات لمنتسبي منطقة سبها العسكرية والوحدات والكتائب التابعة لها، كما بلغ إجمالي المهايا المرتدة مبلغًا قدره 120,467,597 دينار، في حين بلغ إجمالي المبالغ المالية المصرّوفة بالمخالفة مبلغًا قدره 208,220,950 دينار، أي أن المبالغ المصرّوفة بالمخالفة تمثل ما نسبته "82%" من إجمالي صافي الحالات المالية، بيانها كالتالي:

إجمالي الحالات	المصرّوف بالمخالفة	إجمالي المهايا المرتدة
208,220,950	120,467,597	376,193,822

وحيث إن المستفيدين من القيم المالية المصرّوفة بالمخالفة والتي تقدر بمبلغ قدره 208,220,950 دينار، هم مجموعة من المسؤولين على إدارة الحسابات العسكرية بالمنطقة الجنوبية وعائلاتهم وبعض من الشركات الخاصة نوردهم في الشكل الآتي:

- قيام (ص. ع. ص) بصفته مدير الشعبة المالية وضابط رواتب بمنطقة سبها العسكرية بالاستيلاء على الأموال دون وجه حق وتحقيق منافع لغيره، حيث تقدر المبالغ المالية المصرّوفة له ولعائلته بمبلغ 38,259,500 دينار وبيانها التالي:

الاسم	الصفة	القيمة
ص. ع. ص	ضابط رواتب	5,035,000
ع. ص. ط	(ص. ع. ص)	7,450,000
ف. س. ن	(ص. ع. ص)	200,000
غ. غ. ي	(ص. ع. ص)	5,180,000
ص. م	(ص. ع. ص)	1,000,000
ع. ط	(ص. ع. ص)	2,310,000
شركة (ر. د) لاستيراد السيارات	مملوكة لـ (ص. ع. ص)	17,084,500

- قيام (أ . ع . ث) بصفته أحد منتسبي منطقة سبها العسكرية بالاستيلاء على الاموال دون وجه حق وتحقيق منافع للغير، حيث تقدر المبالغ المالية المصرّوفة له ولعائلته بمبلغ 26,684,000 دينار وبيانها التالي:

القيمة	الصفة	الاسم
7,750,000	منتسب بالمنطقة	م . ع . ث
5,158,000	(م . ع . ث)	ع.ث.ك
3,500,000	(م . ع . ث)	أ . ع . ث
1,500,000	(م . ع . ث)	أ.ع.ث
1,540,000	(م . ع . ث)	س . ع . ث
7,236,000	(م . ع . ث)	ع . ع . ث

- مجموعة من الشركات الخاصة

اسم الشركة	المبلغ
شركة (أ . ع) للتعهدات والخدمات التموينية	64,528,045
شركة (م . د) لاستيراد المواد الغذائية	15,620,545
شركة (ط . م) لاستيراد السيارات	8,250,000
شركة (ل . ج) للنظافة العامة والخدمات	4,000,000
شركة (آ . ذ) لتجهيز المباني	2,990,121
شركة (ت . ز) لاستيراد وسائل النقل وقطع غيارها	2,750,000
شركة (ج . ص)	750,000
شركة (ق . س)	250,000
شركة (ف . ف)	120,000

جهاز البحوث التطبيقية والتطوير

فيما يلي الموقف التنفيذي للميزانية التسييرية للسنة المالية 2023م:

أبواب الميزانية	المعتمد	المصروف بالإجمالي	المصروف بالصافي
الباب الأول	87,135,894	68,965,229.308	87,135,894
الباب الثاني	1,599,999	1,599,999	1,599,999

- تأخر إحالة الحالات المالية من وزارة المالية الأمر الذي كان سبباً في عدم صرف المصاريف المستحقة في حينها.
- عدم الاحتفاظ ببطاقة مرتب للموظفين بالمصلحة سواء كانوا مصنفين أو غير مصنفين وفقاً للنموذج (م. ح. 12) بالمخالفة لنص المادة (126) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- الاحتفاظ بمبالغ مالية بحسابات الودائع والأمانات تجاوزت المدة القانونية المحددة بالمادة (162) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الهيئة الوطنية لتنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية

ملاحظات عامة

- عدم التقيد بالملاحظات الواردة بتقارير الديوان عن السنوات السابقة بالمخالفة لنص المادة (46) من القانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن إنشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته.

- ضعف التعزيز المستندى لأغلب مستندات الصرف حيث تبين عدم إرفاق بعض المستندات الواجب توافرها بأذونات الصرف والتي تعتبر من المتطلبات الأساسية للصرف الأمر الذي يعكس ضعف الإدارة المالية بالهيئة بالمخالفة لنص المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم القيام بمسك سجل استاد خاص بحساب الودائع والأمانات بالمخالفة لنص المادة (163) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- قيام إدارة الهيئة بإيداع صكوك واردة من إدارة الحسابات العسكرية بحساب الودائع والأمانات واستخدام تلك المبالغ في سداد بعض المصاريف المتعاقدين عليها بالمخالفة فضلاً عن ارفاق تفويض لتلك المبالغ بالمخالفة.
- القيام بتکليف أحد أعضاء لجنة إدارة الهيئة بمهام مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية بالهيئةامر الذي يفقده الاستقلالية الإدارية.
- قيام إدارة الهيئة بالصرف من حساب مشروع التخلص من المخزون الكيميائي على مصاريف ذات طبيعة تسirيرية تخص الباب الثاني بالمخالفة، بالرغم من وجود مخصصات كافية في أغلب بنود الباب الثاني.

فيما يلي الموقف التنفيذي للميزانية التسirيرية للسنة المالية 2023م:

البيان	المعتمد	المصروف الفعلى
الباب الاول	1,185,241	763,665
الباب الثاني	1,000,000	910,545
الاجمالي	2,185,241	1,674,210

- سداد مكافآت مالية لرئيس وأعضاء لجنة إدارة الهيئة بقيمة 11,300 دينار عن الأشهر (1-4-3-2) من الباب الثاني لوحظ عدم إخضاعها للاستقطاعات القانونية وقانون رقم (8) لسنة 2014م، بشأن الرقم الوطني.

مشروع التخلص من المخزون الكيميائي

فتح الحساب المصرفي الخاص بمشروع التخلص من المخزون الكيميائي خلال سنة 2013م طرف مصرف الجمهورية الفلاح وتم تمويل الحساب بقيمة 7,310,000 دينار بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (226) لسنة 2013م، وذلك لغرض تنفيذ الجزء الثاني من المرحلة الأولى من برنامج التخلص من مخزون الأسلحة الكيميائية حيث لوحظ الآتي:

- قيام إدارة الهيئة بالصرف من حساب المشروع على مصاريف تسirيرية تخص الباب الثاني بالمخالفة، بالرغم من وجود مخصصات مالية كافية في أغلب بنود الباب الثاني والبيان التالي يبين مصاريفات من الحساب:
- عدم مسك سجل خاص بالدفعتات المقدمة من الحساب والتي صرفت لصالح شركة الخيمة للخدمات السياحية ناهيك على أن تلك الدفعتات قد تم صرفها بالمخالفة.
- التوسيع في إصدار قرارات الإيفاد للمهام الخارجية الامر الذي نتج عنه زيادة في الأعباء المالية على ميزانية الهيئة مما سبب تجاوزاً في قيمة البند المخصص وتغطية قيمة التجاوز من حساب مشروع التخلص.

- صرف قيمة دفعتين على الحساب لصالح شركة الخيمة للخدمات السياحية بقيمة إجمالية بلغت 190,000 دينار بالمخالفة.
- قيام إدارة الهيئة بتعاقدات والارتباط بنفقات والصرف من حساب الودائع والأمانات دون ارافق ما يفيد القيام بالتسويات الالزمة بالمخالفة.

جهاز حرس المنشآت النفطية

فيما يلي الموقف التنفيذي للميزانية التسييرية للسنة المالية 2023م:

الباب	المفوض به	المصروف الفعلى	المصيل الفعلى	الرصيد
الأول	359,755,255	297,551,702	323,023,760	755,350
الثان	6,000,000	6,000,000	5,623,210	376,790

- من خلال متابعة الحالات الواردة لحساب الباب الأول خلال الفترة من 01/01/2023 حتى 31/12/2023م لوحظ ظهور فارق بين الحالات الواردة للباب الأول وصافي قيمة المرتبات 23,619,953 دينار (بند المرتبات) المصيل الماد (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- تبين عدم تقييد الجهة بقرار مجلس الوزراء لحكومة الوحدة الوطنية رقم (12) لسنة 2023م الصادر بتاريخ 08/01/2023م بإصدار اللائحة التنظيمية للمشتريات الحكومية.
- القصور في ختم المستندات المرفقة لأذونات الصرف بما يفيد الصرف وتاريخه وتوقيع الصراف بجانب كل ختم لتجنب تكرار صرفها مرة أخرى، بالمخالفة لنص المادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم مسک بعض السجلات والدفاتر التي تعزز ضوابط الرقابة الداخلية وتتوفر الحماية الالزمة للأموال وممتلكات الجهة مثل: (سجل الأصول - دفتر أستاذ حساب الأمانات).
- اكتفاء الجهة بحصر الموجودات عند القيام بأعمال الجرد السنوي عند نهاية السنة المالية 2022م دون مطابقة الأرصدة الدفترية بالموجود الفعلى.
- عدم الالتزام بإحالة المعاملات المالية بعد الصرف مباشرةً لديوان المحاسبة لغرض المراجعة اللاحقة للعقود التي تفوق قيمتها 500 ألف دينار بالمخالفة لأحكام القانون رقم (24) لسنة 2013م المعدل من القانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة.

جهاز الطب العسكري

ملاحظات عامة

- عدم قيام المراجع الداخلي باعتماد بعض اذون الصرف ومرفقاتها واستيفاء المستندات الالزمة.
- من خلال الاطلاع على تقارير المراجع الداخلي تبين قصور تلك التقارير وعدم استيفائها لبعض الجوانب المهمة منها عدم الإشارة للباب الأول بخصوص المهايا

- المرتبة وطرق معالجتها والالتزامات القائمة وسجلاتها وعدم الإشارة لأصول الجهاز ومسك الدفاتر والسجلات الالزمة للمحافظة عليها.
- عدم مسک سجل العهد بالشكل المطلوب وفق ما نصت عليه المادة (181) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
 - ضعف التعزيز المستند لبعض المعاملات المالية بالمخالفة لأحكام المادة (99، 100) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
 - وجود صكوك جاهزة للدفع بالخزينة حيث تجاوزت المدة المنصوص عليها قانوناً بالمخالفة لنص المادة (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
 - قيام وزارة الدفاع بتحويل مبالغ مالية على شكل عهد ويتم الصرف منها على الأعمال التيسيرية وأغراض أخرى بالجهاز دون اقرارها بتفويض مصلحي يحدد أوجه الصرف وتتسويتها بتقارير عن المصاروفات.

الميزانية التيسيرية

- بلغت مخصصات الميزانية التيسيرية الباب الأول والثاني للجهاز لسنة المالية 2023م نحو 18,000,000 دينار في حين بلغت جملة المصاروفات نحو 10,845,534 دينار وفق الآتي:

البيان	المعتمد	المسبيل	المصروف	الرصيد
الباب الأول	10,000,000	3,315,840	3,093,164	6,906,836
الباب الثاني	8,000,000	14,284,747	7,752,370	247,630
الإجمالي	18,000,000	17,600,587	10,845,534	7,154,466

- بلغت الحالات المالية الواردة من وزارة المالية ووزارة الدفاع نحو 17,600,587 دينار في حين بلغت المصاروفات نحو 10,845,534 دينار أي بوفر في النقدية 6,755,053 دينار.
- المهايا والمرتبات الواردة من إدارة الحسابات العسكرية عن سنة 2023م.

البيان	الوارد	المصروف	نسبة الصرف	الرصيد
الأول	89,896,502	89,896,502	0	%100

- بلغت قيمة المهايا المرتبة عن السنة المالية 2023م نحو 1,431,646 دينار وتمثل في المهايا المرتبة في الانقطاع عن العمل او الاذدواجية او غيرها.
- تحويل اذن صرف رقم 6/24 بمبلغ 6600 دينار مقابل ترجيع رسوم تذاكر سفر بناء على قرار السيد /مدير عام الجهاز رقم 106 لسنة 2022م بشأن إيفاده في مهمة رسمية عن الفترة من 28/10/2022-23/11/2022 السنة الجارية بنفقات تخص سنوات سابقة، وعدم ارفاق مستند طلب علاوة مبيت.
- اذن صرف رقم 5/28 بمبلغ 10,000 دينار لصالح المراقب المالي الجهاز مقابل بدل ايجار سكن بتاريخ 23/5/2023 ولوحظ الصرف للمراقب مباشرة دون الصرف لصاحب العقار.
- الخصم على مخصصات السنة الجارية بنفقات تخص سنوات سابقة حيث تبين قيام الجهاز بترجيع مبالغ مالية لبعض الموظفين مقابل مهام رسمية تم تنفيذها

خلال سنوات سابقة دون ارفاق صورة من قرار المهمة ونموذج تسوية علاوة السفر والمبيت بالمخالفة لأحكام لائحة السفر والمبيت كما يلي.

- اذن صرف رقم 12/24 بمبلغ 504,538 دينار لصالح شركة الرشيد للخدمات الطبية بتاريخ 14/12/2023 مقابل خدمات علاجية للجرحى لوحظ بشأنها عدم ارفاق الخدمات نموذج الخدمات المقدمة وأسماء متلقى تلك الخدمات فضلا عن مخالفته للمادة الثانية من محضر الاتفاق.
- اذن صرف رقم 10/17 بتاريخ 24/10/2023 بمبلغ 77,565 دينار لصالح شركة النجمة لاستيراد الأجهزة الإلكترونية مقابل توريد هواتف بتاريخ 12/2020 م خصما على حساب الامانات والودائع بالمخالفة لأحكام المادة (162) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن في القيد بحساب الامانات والصرف منه والذي تنص لا يجوز الاحتفاظ في حساب الامانات بمبالغ تجاوز 6 أشهر.

الودائع والامانات

- بلغ رصيد حساب الودائع والامانات في 31/1/2023م نحو 28,945,178 دينار في حين بلغ في 31/12/2023م نحو 11,462,773 دينار أي بفارق قدره 17,842,405 دينار والمتمثلة في الالتزامات المسددة خلال السنة لوحظ عدم إحالة بمبالغ مالية منذ سنوات سابقة بالمخالفة للمادة (162) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- اذن صرف رقم 2/1 بمبلغ 2,539,874 دينار لصالح شركة الدعم للمقاولات العامة والاستثمار العقاري المساهمة. مقابل صيانة مقر العزل الصحي تبين تم الصرف بالرغم من الوجود العديد من الملاحظات والمشار إليها بمحضر اثبات حالة الصادر عن مدير ادارة المشروعات بالجهاز ولجنة حصر وتدقيق المشاريع رقم (80) لسنة 2020م المتمثلة في تم التعاقد دون وجود مقاييسة تحدد الاعمال المطلوبة عدم وجود حصر لالعمال المنفذة، عدم وجود مطالبة من الشركة بالمستحقات.

العهد المالية

- التوسع في صرف العهد المالية واتخاذها كأسلوب للصرف.
- عدم مسک سجل مساعد للعهد المالية تدرج به كل العهد المالية المصروفة والمستعاضة لتكون معيار لحجم المصروفات عن طريق العهد المصروفة بالمخالفة لأحكام المادة(181) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- ومما سبق تبين التأخر في قفل العهد مالية منذ سنوات سابقة ومنها ما تم تسويتها واقفالها خلال سنة 2023 م

الدفعات المقدمة على الحساب:

بلغت قيمة الدفعات المقدمة نحو 200,000 دينار بيانها كما يلي.

الرصيد	أصل الدفعة	المستفيد
0	100,000	شركة رال للاستثمار والخدمات السياحية
100,000	100,000	جهاز خدمات الإسعاف الطائر
100,000	200,000	المجموع

ومما سبق تبين عدم تسوية الدفعة المقدمة لصالح جهاز خدمات الإسعاف حتى 31/12/2023م بالمخالفة لأحكام المادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الأصول:

من خلال متابعة السيارات التابعة للجهاز تبين عدم مسک سجل أصول معتمد تدرج به كل أصول الجهاز حفاظاً عليها من الضياع ومن خلال كشف السيارات والممتلكات من لعدد (100) سيارة أنواع مختلفة تبين عدم إدراج اللوحات المعدنية والأرقام التسلسلية وكافة البيانات المتعلقة بتلك السيارات.

جهاز التصنيع العسكري

فيما يلي الموقف التنفيذي للميزانية التسييرية للسنة المالية 2023م:

البيان	المبالغ المفوض بها	المصيل	المنصرف	الرصيد
الباب الأول	119,091,932	92,824,770	117,356,162	1,735,770
الباب الثاني	4,000,000	2,333,333	2,331,485	1,668,515
الإجمالي	123,091,932	95,158,103	119,687,647	3,404,285

- من خلال الفحص والمراجعة لحسابات جهاز التصنيع العسكري للسنة المالية 2023م تبين وجود ضعف وقصور في نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل الجهاز، وفيما يلي أهم مظاهر الخلل:
 - قلة العناصر المالية المؤهلة والمدرية في القسم المالي ومكتب المراجعة الداخلية.
 - عدم القيام بإجراء الجرد المفاجئ والدوري للخزينة والمخازن بالمخالفة لأحكام المادة (292) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
 - اغفال ختم اذونات الصرف والمستندات المرفقة له بختم يفيد الصرف تجنباً لتكرار صرفها مرة أخرى، بالمخالفة لأحكام المادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
 - القيام بإبرام محاضر اتفاق مع مجموعة شركات دون تضمينها نصوص ومواد تضمن حقوق الجهاز في حالة وجود أي خلل عند تنفيذ بنودها.
 - القيام باتمام إجراءات الصرف للشركات دون الزامهم بإحضار ما يفيد سدادهم للضرائب المستحقة عليهم (شهادة السداد الضريبي) بالمخالفة لنص المادة (89) من قانون ضريبة الدخل رقم (7) لسنة 2010م، ما يجعل الجهاز مسؤولاً بالتضامن مع الشركة غير الملتزمة بسداد الضرائب قانوناً، ومن أمثلة ذلك:

البيان	القيمة	اذن الصرف
شراء حواسيب وملحقاتها لصالح شركة البراءة الحديثة	18,870	5/20
شراء قرطاسية لصالح المتنوعة لاستراد الحاسب الالي	78,115	6/6
شراء ارفف معدنية لصالح الوعد العالمية	34,718	7/19
شراء حواسيب لصالح شركة ديوان التقنية لاسترداد اجهزة الحاسوب	26,090	8/8
شراء قرطاسية لصالح شركة الفوارس الذهبية	122,615	8/28

- تسليم بعض الصكوك لأشخاص من غير المستفيدين والمقيدين على اذن الصرف دون ارفاق توكيل رسمي بذلك بالمخالفة لنص المادة (103) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، أمثلة ذلك:

البيان	القيمة	اذن الصرف
شراء قرطاسية لاستراد الحاسب الالي	77,724	6/6
شراء فرش سرير فردى من الحرية للاسفنج	19,000	6/12
شراء اختام لصالح الديوان	2,435	6/7
شراء ثلاجة وشاشة لصالح شركة الواحة الجديدة للمواد المنزلية	2,000	6/11
مقابل صيانة الالات التصوير لصالح مركز فكيني	15,000	6/18

- عدم وجود ضوابط محددة واضحة في صرف المخصصات من عهدة البطاقات المذكورة حيث تبين صرف لكل مدير إدارة عدد كبير من البطاقات وهو من يقوم بتوزيعها على رؤساء الأقسام لديه مما يضعف في احكام الرقابة على مثل هكذا مصروفات.

- بلغت قيمة العهد المالية المصرّوفة خلال السنة المالية 2023م مبلغ وقدره 192,000 دينار، ولوحظ عدم وجود آلية لتسوية العهد الممنوحة أولاً بأول وتكرار صرف العهد لذات الشخص أكثر من مرة دون تسوية العهد السابقة، ومن أمثلة ذلك مايلي:

قيمة العهدة	اسم مستلم العهدة	اذن صرف
5,000	إ!اب	5/3
1000	إ!اب	6/24
6000	إ!اب	7/18
5000	١١ع	-
5000	١١ع	-

الفصل الثالث عشر: قطاع البنية التحتية

قطاع الاسكان

ديوان وزارة الإسكان والتعهير

ملاحظات عامة

- مخالفة المراقب المالي، ومساعده، لقرار وزير المالية المفوض رقم (354) لسنة 2017م، بالاستفادة بميزات من الوزارة بدون وجه حق.
- تبين إخلاء طرف الموظفين التي انتهت علاقتهم الوظيفية بالوزارة دون تسليم ما بعهدهم من سيارات تابعة للوزارة.
- الصرف على جهات تتمتع بالذمة المالية المستقلة بالمخالفة لنصوص المادة رقم (24) من قانون النظام المالي للدولة.
- غياب الضوابط الداخلية والتنظيمية، التي تنظم وتوضح آلية، تشكيل وعمل اللجان وطريقة صرف مكافآتهم، من حيث تحديد الحد الأقصى - للعضوية، والقف المحدد للمكافأة المالية السنوية.

الميزانية التشغيلية

الجدول التالي يبين إجمالي المعتمد للميزانية التسيرة لديوان وزارة الإسكان والتعهير والمبالغ المسيلة والمصروفة عن الفترة من 1/1/2023 حتى 31/12/2023م

الباب	المخصصات المعتمدة	المبالغ المسيلة	المصروفات الفعلية	رصيد البند
الأول	39,562,123	28,137,484	34,832,390	4,729,733
الثاني	18,250,000	31,590,835	13,398,600	4,851,400
الاجمالى	57,812,123	59,728,319	48,230,990	9,581,133

- من ضمن المبالغ المسيلة حواله من هيئة المشروعات سابقا بقيمة 5,657,684 دينار.
- ورود حوالات الموظفين (المتوفين، الندب، المحالين للتقاعد) بالرغم من اتخاذ الوزارة الاجراءات الإدارية والمالية ومخاطبة وزارة المالية عن طريق النافذة بالخصوص.
- تم صرف مبلغ 127,150 دينار بموجب إذن الصرف رقم(797) / 12 المؤرخ في (23/12/2023م)، تمثل قيمة صرف بدل رسمية، لصالح محل تاجوراء سنتر لبيع الملابس حيث لوحظ تحويل القيمة خصما من مخصصات الباب الأول بند الملابس والقيافة، بدلا من مخصصات مؤتمر الإسكان العربي (بند المتفرقات).
- بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (449) لسنة 2023م تم تخصيص مبلغ مالي 5,000,000 دينار من بند المتفرقات لسداد مصروفات (المنتدى الوزاري العربي الخامس) ، حيث تبين بشأنه ما يلي:-

- عدم تضمن مقترن بنود الميزانية المنتدى الوزاري العربي بصرف المكافأة، إلا أن تضمنت المدفوعات قيمة مبالغ فيها بصرف المكافآت، حيث بلغت قيمتها تقريبياً مبلغ (295,100) دينار خصماً من ميزانية المنتدى، فضلاً عن ذلك صرف مكافآت لأشخاص تعود تبعيتهم لجهات تتمتع بالذمة المالية المستقلة.
- الازدواجية بصرف المكافآت إذ تبين منح بعض الموظفين أكثر من مكافأة بذات إذن الصرف كما هو ظاهر بإذن الصرف رقم (154-224/12).
- غياب الأسس والمعايير التي يستند عليها في تحديد قيم المكافآت.
- قيام الوزارة بصرف علاوات سفر ومبيت تنفيذاً لمهام رسمية وتحميلها مباشرة على البند بالمخالفة فضلاً عن ذلك قيام الوزارة بحجز فنادق للموفدين دون استقطاع قيمة المبيت بالمخالفة لأحكام المادة رقم (8) من لائحة السفر والمبيت المعتمدة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 751 لسنة 2007 ومخالفة نص المادة 204 من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الميزانية التحول

بلغ الرصيد الافتتاحي لحساب التحول في (1/1/2023م) مبلغاً قدره 159,589,403 دينار، بينما بلغت جملة المصروفات عن الفترة من (1/1/2023م) حتى (21/12/2023م) مبلغ 145,725,718 دينار، وذلك من واقع الخلاصة التجميعية:

البيان	الرصيد في (1/1/2023م)	المصروف بالدينار	رصيد آخر المدة بالدينار
الباب الثالث	159,589,403	145,725,718	17,550,415.336

ومن خلال الفحص والمراجعة تكشف الآتي:

- عدم تطابق البيانات الواردة بالخلاصة الختامية، وتقرير المصروفات (ونموذج 3ب)، الأمر الذي يتطلب من الوزارة التوضيح، حيث ظهرت كالتالي:

البيان	المبلغ الظاهر بالخلاصة	المبلغ الظاهر بتقرير المصروفات، (ونموذج 3ب)	المبلغ الظاهر بتقرير المصروفات الفعلية
جملة المصروفات الفعلية	145,725,718	136,307,089	

- عدم قيام الوزارة، بتوضيح الأسباب التي أدت لتوقف تنفيذ العديد من المشروعات وإظهارها، بتقرير المتابعة بالمخالفة لنص المادة (6) من قانون التخطيط رقم 13 لسنة 2001م.

- اقتصر عمل اللجنة على ممارسة المناقصة المحدودة للعقود المبرمة خلال العام المالي 2023م بالمخالفة للشروط المنصوص عليها في المادة (9) الفقرة (ب) من لائحة العقود الإدارية.

- بموجب إذن الصرف رقم (3/1) المؤرخ في (13/3/2023م) بمبلغ (23,895,163) دينار لصالح جهاز تطوير مدينة طرابلس، والقيمة تمثل قيمة تفویض مصلحي لمخصصات سبعة مشاريع لتحسين واجهة المباني المطلة على ميدان الشهداء، ولوحظ بشأن الإجراءات المتتبعة بالخصوص ما يلي:

- قيام الوزارة بعملية التدوير بناء على مقترن مدیر إدارة المشروعات لعدد 105 مشروعات من خصصتهم لهم مبالغ وفق أوامر الصرف لسنة 2021م بقيمة إجمالية

- 23,915,812 دينار بموجب كتابه رقم (519/2023) المؤرخ في (23/2/2023)، مستنداً على ذلك أن المشاريع المراد تدوير مخصصاتها أن الوزارة قامت بالإعلان عنها على صفحتها الرسمية بالتواصل الاجتماعي ولم تتواصل جهات تنفيذها مع الوزارة بالمخالفة لأحكام المادة رقم (81) الفقرة (ب) من لائحة العقود الإدارية، بالرغم من أن النسبة الفنية والمالية للمشاريع التي تم تدويرها ذات نسب متقدمة قاربت على الانتهاء والبعض منها متنه وعليه التزام بالمخالفة لمنشور وزير التخطيط رقم (2) لسنة 2023م؛ الأمر الذي كان من المتعين على الوزارة بدل العناية في استئناف تلك المشاريع بدلاً من تدويرها.
- قيام الوزارة بإصدار تقويض مصلحي لجهة تتمتع بالذمة المالية مستقلة بالمخالفة بقيمة المبالغ التي تم تدويرها استناداً على كتاب وزير التخطيط رقم (230/1.8) المؤرخ في (23/1/2023م).
 - بموجب قرار السيد الوزير رقم (331) لسنة 2023 بشأن تقرير حكم في القرار رقم (326) لسنة 2023م بشأن تعليمة مبالغ مالية بحساب الودائع والأمانات، وقيام الوزارة بموجب إذن الصرف رقم (12/19) المؤرخ في (21/12/2023) بمبلغ 98,032,400 دينار بتعليق عدد (115) مخصص لمشاريع سابقة الواردة بالتفويضات المالية غير المسيلة لسنة 2022م، حيث لوحظ بشأنها ما يلي:
 - عدم وجود أي حركة مالية على تلك المخصصات (أرصدة دفتيرة)، والاستناد بالتعليق على دفعات تم صرفها في العام المالي 2022م بالمخالفة للمواد (161) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
 - قيام الوزارة بتعليق المبالغ دون اظهارها في الحساب الختامي خارج الميزانية، وتحميلاً لها كمبالغ مصروفية على المشاريع في الحساب الختامي وتقرير متابعة المشاريع، مما أدى إلى تعارض البيانات الواردة بسجل الاعتماد والخلاصة التجميعية؛ الأمر الذي يعيّب صحة البيانات المحالة إلى وزارة التخطيط ووزارة المالية فضلاً عن كونه إخفاء بيانات عنهم.
 - قيام الوزارة بتدوير مخصصات عدد (25) مشروع بقيمة إجمالية 10,615,426 دينار، وذلك لتوفير التغطية المالية للمشاريع المبرمة خلال العام 2023م، ومن خلال الفحص والمراجعة لوحظ الآتي:
 - استناد الوزارة على تدوير كامل مخصصات بعض المشاريع لعدم صدور تفويضات مالية غير مسلية لها خلال العام المالي 2022م، بالرغم من أن بعض المخصصات المرحلية بكمال قيمة العقود المبرمة فضلاً عن بلوغ النسبة الفنية لها نسب متقدمة بالمخالفة لمنشور وزير التخطيط رقم (2) لسنة 2023م، الأمر الذي كان من المتعين على الوزارة العمل على استئناف تلك المشاريع والتواصل مع الشركات كما نصت الفقرة (ب) من المادة (81) من لائحة العقود الإدارية.
 - تبين أن جل المشاريع المتعاقد على تنفيذها من قبل الوزارة، تعود لسنوات تاريخية، فضلاً عن عدم قيام الوزارة بوضع آلية عمل مناسبة تكفل اجراء التسويات اللازمة لهذه المشاريع، وذلك بإيقاف هذه المشاريع وإلغاء عقودها أو إجراء الدراسات اللازمة للوقوف على الأسباب والصعوبات التي أدت إلى عدم

- الانتهاء من تنفيذها تمهدًا لحلحتها والبدء في استكمالها، والعمل على تفعيل ما جاء في نص المادة رقم (103) من لائحة العقود الإدارية.
- تضمن الموقف التنفيذي لبعض المشاريع نسبة الانجاز الفنية 100% والمالية 0% أي منتهية وعليها التزام وتقاعس الوزارة على سدادها حيث تبين أنها مبرمة دون وجود مخصصات مالية لها بالمخالفة للمادة (26) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
 - قيام الوزارة بإظهار بعض المشاريع في الموقف التنفيذي (جاريه) بالرغم من انتهاء صلاحيتها عقودها مما يشير إلى تقاعس الوزارة في اتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية حيالها وخاصة ذات النسب الفنية المتقدمة، فضلاً على أنها مبرمة دون وجود مخصصات مالية لها بالمخالفة للمادة (26) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق

الميزانية التسييرية

بلغ إجمالي المعتمد وفق ما ورد بتقرير المصاريف للميزانية التسييرية للعام المالي 2023م مبلغ 64,898,376 دينار بينما بلغت جملة المصاريف عن الفترة من 2023/1/1 حتى 2023/12/31 مبلغ 63,849,195 دينار

الباب	المعتمد	المسبل	المصرد	المصرف	الرصيد
الأول	57,898,376	45,750,363	56,849,196	1,049,180	
الثاني	7,000,000	6,999,997	6,999,997	-	
الاجمالي	64,898,376	52,750,361	63,849,195	1,049,180	

- تجاوز القيمة المصروفة على بند المهاميا والمرتبات عن قيمة المخصص للبند وفق المقتراح المعتمد من قبل وزارة المالية حيث بلغت قيمة المخصص لبند المهاميا والمرتبات 47,600,000 دينار بينما بلغ إجمالي ما صُرف فعلياً خلال سنة 2023م على هذا البند 49,481,837 دينار بعجز بلغ قيمته 1,881,837 دينار.
- تعاقد الجهاز مع شركة العطاء المتحد لاستيراد الأثاث والمعدات المنزلية بشأن توفير تجهيزات لمبنى الجهاز باب بن غشير قد بمحضر اتفاق رقم (ج س م /خ 1/2022م) بمبلغ 400,000 دينار تم إضافته بموجب ملحق للمحاضر المشار إليه بمبلغ 333,015 دينار إلى القيمة الأصلية لتصبح القيمة الإجمالية 733,015 دينار بالمخالفة لأحكام المادة 99 من لائحة العقود الإدارية، علاوة على عدم وجود ما يفيد بعرض للمفاضلة للحصول على أقل الأسعار مما يشير إلى أن ابرام الملحق بطريقة التكليف مباشرة بالمخالفة لأحكام المادة 10 من لائحة العقود الإدارية وبناء على مستندات الصرف فهي لم تقييد بالمخازن ولم ترافق بتقرير عن انجاز بالمخالفة لنصوص المادة (243) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- صرف مساعدات مالية، خصماً من الميزانية التسييرية الباب الثاني، بند الإعانات والمساعدات، استناداً على قرارات تصدر عن مدير عام الجهاز، دون وجود لائحة

- تنظيمية تنظم وتوضح آلية صرفها، حيث يتم تحديد قيمة الإعانة بطريقة عشوائية.
- تبين قيام مدير عام الجهاز بإصدار قرارات بصرف مكافأة شهرية للمنتديين للجهاز، من واقع المرتب الوارد بشهادة الدفع الأخيرة من عملة المنتدب منه للجهاز، بمخالفة، نذكر على سبيل المثال ما يلي: -
 - بموجب اذن الصرف رقم 12/55 المؤرخ في 7/8/2023م، مبلغ 7,275 دينار، مقابل مكافأة بموجب قرار رقم 328 لسنة 2023م، الموظف المنتدب من الشركة الليبية للتبع للعمل بالجهاز، بقيمة مرتبه الوارد بشهادة الدفع الأخير من تاريخ 2/8/2022م إلى 26/1/2023م، خصصاً من بند أتعاب ومكافآت لغير العاملين، بمخالفة لائحة التنفيذية لقانون علاقات العمل فضلاً عن ذلك تحويل السنة المالية بما لا يخصها من مصروفات.
 - بموجب اذن الصرف رقم 11/4 المؤرخ في 9/8/2023م بمبلغ 8,049 دينار مقابل مكافأة القرار 293 لسنة 2023م بشأن إنهاء ندب الموظف المنتدب من الشركة العامة للمياه. ويعاد لسابق عمله، بصرف مكافأة مالية شهرية للمعنى بقيمة مرتباته بشهادة الدفع الأخيرة من 1/10/2022م حتى تاريخ صدور هذا القرار 16/4/2023م بالمخالفة لائحة التنفيذية لقانون علاقات العمل فضلاً عن تحويل السنة المالية بما لا يخصها من مصروفات.
 - قيام مساعد مدير عام الجهاز، بإبرام ملحق تمديد للعقد رقم ج س / خ / 1/1/2019 بموجب العقد رقم (6)، مالك وسيلة النقل، بشأن نقل موظفات الجهاز من مقر إقامتهم إلى مقر الجهاز، حيث يتلزم بتوفير عدد (8) سيارات لعدد (8) خطوط، بمبلغ 2,000 دينار لخط السير الواحد في الشهر أي بإجمالي مبلغ 192,000 دينار في السنة، بالمخالفة لنصوص المادة (17) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن التي تحد من الإنفاق إلا بالمصاريف الضرورية، ولم يتم إلزام الجهات التي تمول من الخزانة بموجب قرار رقم (191) لسنة 2021م الصادر عن المجلس الرئاسي، بشأن ضوابط شراء واستعمال السيارات والآليات بالدولة، بتوفير وسيلة مواصلات أو بدل للموظفين ، وفضلاً عن ذلك تحويل القيمة خصصاً من بند الإيجارات بالمخالفة لنصوص المادة (10) من قانون النظام المالي للدولة.

ميزانية التحول

يدير الجهاز عدد 2 حسابات مصرافية لميزانية التحول حيث بلغت المخصصات المالية والمصرفوف منها كما ورد بالخلاصات الختامية في 31/12/2023م وفق الآتي:

القيمة	البيان	الحساب
1,012,470,986	الرصيد الافتتاحي 1/1/2023م	حساب مصرف ليبيا المركزي رقم (20071)
2,550,000,000	المخصص	
2,450,000,000	الحوالات المالية	
3,298,029,931	المصرفوف	
164,441,056	الرصيد المتبقى 31/12/2023م	
153,620,828	الرصيد الافتتاحي 1/1/2023م	حساب مصرف التجاري الوطني رقم (70170)
1,665,850,785	المخصص	
1,739,481,552	المسييل	
690,058,801	الرصيد 31/12/2023م	

- تبين خلال مراجعة كشف المصرف لحساب الباب الثالث بالمصرف التجاري الرئيسي- ورود حواله مالية للمصرف بتاريخ 7/4/2023م بقيمة 951,600 دينار، لم يتم اثباتها بسجل يومية الصندوق والمصرف. فضلاً عن عدم ظهورها ضمن المعلمات بمذكرة تسوية المصرف.

- ملخص التعاقد حسب نوع التعاقد على النحو التالي:

نوع التعاقد	عدد العقود	اجمالي قيم العقود بالدينار	المسددة بالدينار	باقي الالتزام بالدينار
التكليف المباشر	5678	52,834,181,054	13,818,937,346	39,015,243,708
الممارسة	325	1,450,886,245	561,551,419	889,334,826
المناقصة العامة	539	1,738,041,816	515,366,541	1,222,675,275
المناقصة المحدودة	308	3,686,733,665	1,129,499,626	2,557,234,038
الاجمالي	6850	59,709,842,782	16,025,354,933	43,684,487,848

- ظهور مشاريع تجاوزت فيها النسبة المالية المصروفة للنسبة الفنية للمشروع بالمخالفة.

- توسيع الجهاز بإبرام العقود بطريقة التكليف المباشر بالمخالفة للمادة رقم (10) من لائحة العقود الإدارية استناداً على قرار مجلس الوزراء رقم (971) لسنة 2023م بشأن اعفاء الجهاز بموجب كتاب مدير عام الجهاز حيث تم تبرير التعاقد بطريقة المناقصة العامة والمحدودة يشترط فيه ان يكون المشروع ضمن خططة التحول؛ الأمر الذي ترتب عن ذلك التأخير بالبدء في المشاريع وظهور النسبة المالية والفنية (%) فضلاً عن ذلك عدم تحديد تاريخ انتهاء العقد وذلك من واقع الموقف التنفيذي للمشروعات.

- قيام الجهاز بإبرام عقود دون وجود مخصصات مالية لها خلال العام المالي محل الفحص 2023م بالمخالفة لأحكام المادة (26) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن والمادة (20,19) من قانون النظام المالي للدولة، الأمر الذي ترتب عليه التزامات مالية على الجهاز، فضلاً عن ذلك عدم ادراجها ضمن الميزانية المقترحة (الخطة) مما يتعارض مع قانون رقم 13 لسنة 2000م بشأن التخطيط.

- قيام الجهاز بتدوير مخصصات بعض المشاريع خلال العام المالي 2023م على مرحلتين؛ تدوير مخصصات بمبلغ (60,917,252) دينار لعدد 17 مشروعًا حيث تم اصدار تفويضات مالية غير مسيرة لها من قبل وزارة التخطيط تحت ارقام 219,218 لسنة 2023م ومن خلال الفحص والمراجعة لوحظ عدم الالتزام بالشروط المنصوص عليها في منشور وزير التخطيط رقم (2) لسنة 2023 حيث تمثلت اسباب التدوير الاستناد في عملية تدوير المشاريع بداعي وجود فائض في المخصصات؛ مما يشير إلى عدم الدقة بتقدير المستهدف من المشاريع والمبالغة في مطالبة المخصصات المالية لها.

العهد المالية

بلغ اجمالي العهد المالية المصروفة بالعام المالي 2023م بمبلغ 84,000 دينار كما ورد بالخلاصة الختامية للباب الثاني في 31/12/2023م ومن خلال الفحص والمراجعة تبين الآتي:

- عدم مسک ادارة الجهاز سجل للعهد المؤقتة والمستعاوضة، بالمخالفة لنصوص المادة (181) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- مخالفه منشور وزير المالية المفوض رقم (1) لسنة 2017 بشأن ضوابط الصرف والحصول على موافقة من وكيل وزارة المالية من قيمة العهدة التي تتجاوز 1000 دينار حيث قامت الوزارة بصرف عهد مالية بقيمة كبيرة ومتفاوته استخدام العهد كأسلوب من أساليب الصرف بالمخالفة لمفهوم صرف العهد، الأمر الذي يتعارض مع نصوص المادة (175) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- صرف العهد لأشخاص لا توفر فيهم صفة أمناء الخزائن، بالمخالفة لنصوص المادة (178) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- بموجب اذن الصرف رقم (5/30) المؤرخ في (15/5/2023م) بقيمة 10,000 دينار مقابل استعاوضة عهدة عضو بلجنة تعويض فتح مسارات (تعويض ملاك العقارات) لوحظ صدور قرار مدير عام الجهاز رقم (255) لسنة 2023م بشأن صرف عهدة مالية لأشخاص ليسوا ضمن القوى العمومية للجهاز.

السيارات

- تبين وجود عدد (53) سيارة بعهدة اشخاص خارج الجهاز وتقاويس ادارة الجهاز عن اتخاذ الاجراءات اللازمة لاسترجاعها.
- عدم وجود قاعدة بيانات لأصول الجهاز (السيارات) حيث تم موافاة اللجنة بكشف بالقوة العمومية لسيارات الجهاز، الأول بعدد (322) سيارة، والثاني بعدد (252) سيارة، دون توضيح مكان وجودها.
- ورود بعض السيارات بمحاضر الجرد 2022م، ولم ترد ضمن القوة العمومية لكشف السيارات الخاصة بالإدارة العامة.
- عدم اتخاذ اي اجراءات بشأن استرجاع السيارات التي بعهدة اشخاص تعود تبعيتهم لجهات تتمتع بدمة مالية مستقلة.
- تبين بموجب الكشف المحال للجنة وجود عدد (40) سيارة مسروقة تابعة للجهاز والاكفاء بـإفاده فقط، دون اتخاذ الاجراءات القانونية والإدارية والمالية بالخصوص، وتحميل مسؤولية سرقتها بحالة التقصير لإهمال.

مصلحة التخطيط العمراني

ملاحظات عامة

- مخالفه نصوص المادة (72) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، حيث تبين جباية الإيرادات بالمصلحة دون تحريك ايصالات القبض (م ح 5).
- تقاويس إدارة المصلحة بمسک السجلات والدفاتر الإلزامية، والمساعدة، الأمر الذي يتعارض مع مبدأ الإثبات المحاسبي، ومنها سجل متابعة خطابات الضمان، سجل متابعة ايصالات القبض م ح 5، بالمخالف لنصوص المادة (76) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن وسجل متابعة المشروعات، بالمخالف لقانون التخطيط ولائحته التنفيذية رقم (13) لسنة 1430م، وسجل الالتزامات، للباب

- الثالث، وسجل الأصول الثابتة بالمخالفة لنص المادة رقم (18) من اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط.
- تبين وجود عدد 15 سيارة خارج المصلحة وعدد 15 سيارة مسروقة وقامت إدارة المصلحة بمخاطبة الجهات المختصة باسترجاع هذه السيارات إلا أنه حتى تاريخه لم يتم استرجاعها.

الميزانية التسييرية

بلغت جملة الحالات المالية الواردة من وزارة المالية عن الفترة من 1/1/2023 إلى 31/12/2023، وكذلك جملة ما تم صرفه خلال الفترة المذكورة حسب البيان التالي:

الباب	قيمة الحالات	المصروف	الرصيد
الأول	25,024,995	23,548,760	1,476,234
الثاني	2,499,997	1,709,463	790,534
الإجمالي	27,524,992	25,258,223	2,266,769

- قيام المصلحة بصرف مرتبات الموظفين المفروغ عنها خلال العام المالي 2022م بدرجات وظيفية لا تتوافق مع أعمارهم الواردة بأرقامهم الوطنية، الأمر الذي يتطلب من إدارة المصلحة التوضيح، مدعماً بالمستندات.
- استغلال السلطة، والصلاحيات الوظيفية، للاستفادة وكسب منافع شخصية، ونفع الغير، حيث تضمنت إفراctions المرتبات (الجديدة) عدد من الموظفين، تربطهم صلة قرابة، من الدرجة الأولى والثانية، برئيس مجلس الإدارة، ومسؤولين آخرين بالمصلحة، الأمر الذي يتعارض مع المادة (3) من قانون علاقات العمل رقم (12) لسنة 2010م.

الودائع والأمانات

- أظهرت التسوية المصروفية الرصيد الدفتري لحساب الودائع والأمانات في 31/12/2023م، بمبلغ 5,208,045 دينار، ومن خلال الفحص والمراجعة اتضح الآتي:

- عدم تطابق قيمة الوديعة في 31/12/2023م، حيث ظهرت كالرصيد دفتري بالتسوية المصروفية بقيمة 5,208,045 دينار، في حين ظهر إجمالي رصيد الكشف التحليلي للوديعة بقيمة 5,256,959 دينار، أي بفرق مبلغ 48,913 دينار.
- تقاعس المصلحة بمسك دفتر أستاذ، وأستاذ مساعد لحساب الأمانات والودائع بالمخالفة لأحكام المادة (163) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- احتفاظ المصلحة بمبالغ تجاوزت الفترة المسموح بها قانونياً، بحساب الأمانات والودائع، الأمر الذي يتعارض مع نصوص المادة (162) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، الأمر الذي يتطلب من المصلحة، والعمل على إحالة هذه المبالغ لحساب الإيراد العام.

جهاز تنمية وتطوير المناطق الحضرية والريفية

ملاحظات عامة

- عدم استيفاء بيانات الاعتماد المالي لإذن الصرف، بالمخالفة لنصوص المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- تقاعس الجهاز بمسك السجلات والدفاتر الإلزامية والمساعدة (سجل، يومية الصندوق والمصرف لجميع الحسابات المصرفية، سجل الالتزامات، سجل الدفعات المقدمة، سجل الودائع والأمانات)، بالمخالفة لنصوص المواد (163،81) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- الإزدواجية الوظيفية، بإسناد أكثر من عمل بالإدارة المالية لموظف واحد، الأمر الذي يخل بأحكام نظام الرقابة الداخلية، ويتعارض مع نصوص المادة (96) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- تقاعس الجهاز، بإحالة الحسابات الختامية للسنوات السابقة لإدارة الحسابات، بوزارة المالية، الأمر الذي يتعارض مع نصوص المادة (23) من قانون النظام المالي للدولة.
- عدم التزام المراقب المالي بالإشراف على المخازن، حيث تبين عدم مسک أمين المخزن لبطاقات الصنف، الأمر الذي يتعارض مع نصوص المادة (24، 232) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الميزانية التسييرية

بلغت إجمالي الحالات المالية الواردة للباب الأول خلال سنة 2023م مبلغ 10,385,195 دينار في حين بلغت المصروفات 9,977,537 دينار في حين كانت حالات الباب الثاني ما قيمته 999,997 دينار وبلغت إجمالي مصروفاته ما قيمته 999,544 دينار، ومن خلال عملية الفحص والمراجعة اتضح الآتي:

- تجاوز إدارة الجهاز الارتباطات المقررة للعام المالي 2023م، دون طلب إذن بالتجاوز بمخالفة لنصوص المادة (13، 28) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- الاستناد بالصرف على رسالة إحالة صادرة عن مدير الشؤون الإدارية والمالية، حيث لم تتضمن المرفقات قراراً بالعمل الإضافي.
- تكليف موظفي الجهاز بأكثر من لجنة، حيث تبين المبالغة بعدد الأعضاء وبقيمة المكافأة، فضلاً عن منح المكافأة صفة الاستمرارية.
- بلغت قيمة مكافأة اللجان خلال العام المالي موضوع الفحص مبلغ 637,814 دينار، خصماً من بند العمل الإضافي والمكافآت والمحصل، ومن خلال عملية الفحص لوحظ الصرف على جهات تتمتع بذمة المالية المستقلة بمخالفة لنصوص المادة (24) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- قيام الجهاز ببدل إيجارات، لأشخاص لا يشملهم قرار مجلس الوزراء رقم (346) لسنة 2013م، فضلاً عن ذلك تجاوز السقف المحدد بالقرار.

الودائع والأمانات

- احتفاظ الجهاز بعدد (2) حسابات مصرية للودائع والأمانات، الامر الذي يتعارض مع منشور وزارة المالية رقم 3 لسنة 2021 بشأن تعدد الحسابات المصرفية ومخالفة للمادة (14، 15) من قانون النظام المالي للدولة.
- بلغ رصيد الحساب بمصرف الوحدة نهاية السنة المالية 2023م بمبلغ 2,588,785 دينار، حيث تمثل القيمة المعلقة التزامات قائمة على الباب الثاني، والثالث (التحول) بالمخالفة لأحكام المادة (162) من القانون المالي للدولة، لتجاوزها للمدة القانونية المنصوص عليها بالمخالفة.
- فتح حساب خاص بالودائع والأمانات بمصرف الجمهورية رقم 208-2272 فرع الميدان، حيث بلغ رصيد الحساب حتى 31/12/2023م مبلغ 100,679 دينار حيث تضمن الحساب قيمة افراجات جديدة لموظفين لم يستوفوا بياناتهم، ومن خلال الاطلاع على الكشف التحليلي لحساب مصرى الجمهورية فرع الميدان رقم في 31/12/2023، تبين احتفاظ الجهاز بمبالغ تجاوزت المدة القانونية المسموح بها بالحساب بالمخالفة لنصوص المادة (162) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- إغفال إدارة الجهاز بمسك سجل لحساب الودائع والأمانات حتى يتسرى متابعتها بالمخالفة للمادة (163، 164) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

حسابات خارج الميزانية

- صرف عهدة مالية لمدير إدارة المتابعة بقيمة 3000 دينار، بموجب اذن صرف رقم 10/14 المؤرخ في 21/3/2023م، رغم أن الجهاز غير مخول بمصرف العهد من الحساب، بالإضافة لعدم استيفاء بيانات اذن الصرف (ختم وتوقيع المرابع الداخلي لإذن الصرف) بمختلف لنصوص المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن فضلاً عن عشوائية الصرف من قيمة العهدة، بالرغم من تسوية قيمتها.
- عدم قيام الجهاز بإحالة الضمانات 2% تأمين نهائي، و5% ضمان اعمال المخصوصة، من الشركات المتعاقد معها لحساب الودائع بالمخالفة لنصوص المادة (165) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- قيام الجهاز بتوكيل شركات بأعمال التوريد الخاصة بالمواد الخام المتعلقة بالصيانة، بموجب رسائل تكليف، في حين كان من المتعين إبرام عقود توريد، لضمان حقوق الطرفين ووقع الجزاءات بحالة الإخلاء بنصوص العقد المبرم، الامر الذى يتعارض مع لائحة العقود الإدارية.

ميزانية التحول

بلغ اجمالي مخصصات ميزانية التحول بالعام المالي 2023م، وجملة مصروفاته وفق البيان التالي:

إجمالي المتصفح	رصيد الدفترى 31/12
22,159,500	14,561,560

ومن خلال الفحص والمراجعة تبين انتهاء صلاحية العقود المبرمة، وتقاضع الجهاز بتمديدها، او اتخاذ الإجراءات الالزمة بشأنها، وانهاء عملية الصرف بدون وجود تمديد للعقد، الامر الذي يتعارض مع لائحة العقود الإدارية، ونذكر عينة على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- رقم اذن الصرف 1/9 المؤرخ في 7-9-2023م عقد رقم 32/2021 مقابل سداد مستخلص بقيمة 1,445,070 دينار قيمة عقد 4,169,286 دينار مشروع لصيانة وتطوير مدرسة عمار بن ياسر زليتن، والمستفيد شركة المفهوم الهندسي، حيث تبين انتهاء صلاحية العقد المبرم، وعدم وجود تمديد العقد.
- رقم اذن الصرف 3/3 المؤرخ في 21-3-2023م عقد رقم 15/2021 مقابل سداد قيمة المستخلص 546,830 دينار لمشروع انشاء 8 فصول مع سياج وغرفة حارس بمنطقة خليج السدرة، والمستفيد شركة واقا دوجو المدينة واجمالي قيمة العقد 3,700,455 دينار، حيث تبين انتهاء صلاحية العقد المبرم، وعدم وجود تمديد العقد.

الجهاز التنفيذي لحرف وصيانة الآبار

ملاحظات عامة

- تغذية إدارة الجهاز الحساب السابق لمشروع الحفر وذلك بتحويل مبالغ من مخصصات الحساب الطوارئ للإنفاق على بنود ومصروفات عمومية تختص بها الميزانية التسييرية بطبعيتها بالمخالفة للتشریعات النافذة.
- ضعف أداء المراقب المالي والمراجعة الداخلية مما ترتب عليه إضعاف قدرة نظام الرقابة الداخلية المطبق بالجهاز على تحقيق متطلبات الاقتصاد والكفاءة والفعالية بالرجوع إلى معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي، بالمخالفة لنصوص المادة (24) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم مسك السجلات المالية المساعدة (سجل الودائع والامانات، سجل الالتزامات المالية، سجل الأصول الثابتة، سجل الاعتمادات المستددة).

الميزانية التسييرية

بلغت جملة المبالغ المسائية من وزارة المالية إلى الجهاز خلال الفترة من 1/1/2022م إلى 31/12/2022م ما قيمته 6,500,000 دينار بينما بلغت المصروفات العمومية كما ورد بالخلاصة الختامية لذات الفترة ما قيمته 3,247,032 دينار وفيما يلي بيان بذلك:

الباب	المخصص	القيمة المسائية	المصروف الفعلى	الرصيد (فائض)
الأول	2,500,000	1,455,793.310	1,540,758	959,242
الثاني	4,000,000	1,999,999.650	1,706,274	2,293,726
الإجمالي	6,500,000	3,549,998.250	3,247,032	3,252,968

- من خلال الفحص والمراجعة، المستندية للميزانية التسييرية تبين الآتي:
- عدم تطابق إجمالي المصارف الظاهرة بـتقرير المصارف، والخلاصة الختامية الظاهرة في 31/12/2022م.
 - قيام الجهاز بصرف مرتبات أشهر 10-11-12 لسنة 2022 دون التقيد بـمنشور رئيس ديوان المحاسبة رقم (4) لسنة 2020 بشأن صرف المرتبات وفقاً لمخرجات المنظومة الموحدة لمرتبات الدولة ومنشور السيد وزير المالية رقم (39) لسنة 2021م وذلك بـصرفها وفق القرص الإلكتروني (cd) والافراجات من وزارة المالية.
 - صرف مرتبات شهر 1/9/2022 حتى 30/9/2022م من حساب القديم طرف مصرف الصخاري.

الباب الثاني

- من خلال عمليات الفحص والمراجعة الخاصة لمصارف بنود الباب الثاني على مستوى أدوات الصرف تبين الملاحظات والمخالفات التالية:
- قيام الجهاز بتوريدات اعمال مشتريات من شركة واحدة مبلغ 451 ألف دينار واعتماد أسلوب التكليف المباشر منها شركة مراد ليبا.
 - بموجب إذن الصرف رقم (12/5) بتاريخ 28/12/2022م لصالح شركة الوفية الحديثة للحاسبات والتجهيزات بقيمة 151,875 دينار مقابل توفير ملابس ومعدات الامن والسلامة، وتم استبعاد شركة دروب المستقبل للتجهيزات الورش بالرغم من تخصصها في تجهيزات الورش والمصانع والموقع وتوكيل شركة متخصصة في الحاسوبات بتوريد ملابس ومعدات الامن والسلامة.

حساب الطوارئ

تم تخصيص مبلغ ما قيمته 160,000,000 دينار لتنفيذ حفر 70 ألف متر طولي بمختلف المناطق من الباب الخامس (نفقات الطوارئ) بموجب قرار مجلس الوزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (19) لسنة 2021م وتسهيل المبلغ في حساب الطوارئ. وقيام الجهاز بإبرام عدد (176) عقد حفر وتجهيز بئر لمناطق مختلفة مع مجموعة من الشركات المحلية، من خلال الفحص والمراجعة عينة عشوائية من العقود تكشف بعض الملاحظات والمخالفات التالية:

- عدم قيام الجهاز بإحالة جميع أدوات الصرف والمستندات المؤيدة للصرف الدفعات للمراجعة اللاحقة عقب الصرف مباشرة بالمخالفة للمادة (23،26) من قانون ديوان المحاسبة.
- إبرام بعض العقود مع شركات غير متخصصة في أعمال حفر الآبار:

رقم العقد	الشركة	موضوع العقد	قيمة العقد	تاريخ العقد
6/2	تضاريس للمقاولات العامة	حفر وتجهيز بئر تاجوراء	1,540,168	2022/11/2
70/174	وادي نافست للمقاولات العامة	حفر وتجهيز بئر بمنطقة مسلاتة	424,198	2022/1/23

- بموجب اذن الصرف رقم 12/40 بتاريخ 30/12/2021 م بقيمة 3,159,389 دينار لصالح الجهاز قام الجهاز بتحويل القيمة من حساب الطوارئ إلى حساب الصحاري في الاندلس (الحساب القديم لمشروع الحفر) تمثل القيمة المخصصة لتنفيذ عدد (6) آبار، بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (816) لسنة 2021 م تعديل أحكام قرار رقم (719) لسنة 2021 م.

الإيرادات

- بلغ إجمالي إيرادات الجهاز التنفيذي لحفر وصيانة الآبار، بالعام المالي 2022 م بقيمة 431,900 دينار من بيع مادة البتنونايت، بيع صوداكاوية، بيع صودا أتش، إيجار ضاغط هواء، تصوير فيزيائي للآبار، بيوت سكنية متنقلة، حاويات، الات ومعدات حفر، آليات، حيث تبين عدم الإفصاح عن الإيرادات المتعددة للجهاز وعدم جبaitها بإيصالات القبض (نموذج م ح 5) بالمخالفة للمادة (72، 64) لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

جهاز استثمار منظومة جبل الحساونة الجفارة

ملاحظات عامة

- ضعف مكتب المراجعة الداخلية في القيام بالمهام المنطة به على أكمل وجه، حيث اقتصر على العمل اليومي دون أن يمتد إلى إجراء الجرد المفاجئ لقسم الخزينة وقسم المخازن بالشكل المطلوب،
- عدم القيام بالجسر الفعلي للأصول والاكتفاء بعملية الحصر—دون إجراء المطابقة الفعلية بين كشوفات الجرد والارصدة الدفترية بدفتر أستاذ المخزن لتحديد أوجه الاختلاف أن وجدت بالمخالفة لنص المادة (299) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم استيفاء البيانات لبعض اذونات الصرف بالمخالفة لنص المادتين (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم اتخاذ الإجراءات الصحيحة حيال بعض الصكوك المعلقة بالرغم من تجاوزها المدة القانونية وذلك بالمخالفة لنص المادة (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- التوسع في اتخاذ أسلوب الدفع للمشاريع التنموية عن طريق الاعتمادات المستندية، الأمر الذي نتج عنه ترحيل أرصدة الاعتمادات لسنوات، دون الاستفادة منها أو اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها.

الميزانية التسييرية

الباب	السنة	المخصص	المسلح	المتصرف	الرصيد
الاول	2022 م	12,546,160	10,429,255	9,874,463	554,792
الاول	2023 م	12,546,160	13,098,495	12,495,600	602,895
الثاني	2022 م	5,000,000	3,749,999	3,560,228	189,772
الثاني	2023 م	5,000,000	4,463,800	4,463,800	36,197

- قيام الجهاز بإجراء مناقلة بين بنود الميزانية (الباب الثاني) للعام المالي 2023م دون وجود موافقة مسبقة بالخصوص، بالمخالفة لنص المادة (29) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- قيام إدارة الجهاز، بالعام المالي 2023م، بتضخيم مصرفيات (الباب الأول)، بتحميلها مصرفيات بدل المواصلات (الباب الثاني)، بالمخالفة لنصوص المادة (10) من قانون النظام المالي للدولة.
- تحويل بعض المصروفات على بنود غير مختصة تخص بنود، وأبواب، حسابات أخرى بالمخالفة لأحكام المادة رقم (10) من قانون النظام المالي للدولة.
- بموجب إذن الصرف رقم 12/65 المؤرخ في 20/12/2022م بمبلغ 34,875 دينار بصلك رقم 591130 لصالح شركة كليبس لاستيراد القرطاسية مقابل تزويد الجهاز بعدد 9 أجهزة حاسوب محمول نوع HP ومن خلال الفحص والمراجعة لإذن الصرف اتضح الآتي:
 - عدم إرفاق إذن استلام المخازن لبعض أذونات الصرف والمخالفه لنص المادة رقم (243) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
 - عدم استيفاء بيانات إذن الصرف وبالمخالفه لنص المادة 99 من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

عقود المشاريع

من خلال الاطلاع على اللائحة التنظيمية لتعاقدات الجهاز، وقرارات، ومحاضر لجان العطاءات، وقرارات لجنة الإدارة بالجهاز، واللوائح الأخرى الخاضع لها الجهاز اتضح الآتي:

- لم يحدد القرار الصادر بتشكيل لجنة العطاءات بعض النقاط المهمة بقرار مجلس الوزراء رقم 492 لسنة 2013 بتنظيم عمل لجنة العطاءات ما إذا كان رئيسها أو أعضاؤها سيباشرون أعمالهم على سبيل التفرغ او بالإضافة لأعمالهم الأصلية بالمخالفة للمادة 7 من القرار.
- عدم التقييد بالمادة 20 من لائحة العقود الإدارية رقم (12،11،10) من قرار مجلس الوزراء رقم 492 لسنة 2013 بشأن الأحكام المنظمة لعمل لجنة العطاءات من حيث موعد اجتماعاتها وكيفية انعقادها وتنظيم سيرها.
- تبين بموجب قرار لجنة الإدارة رقم 56-57 لسنة 2022م اسناد اختصاص تحديد الأسعار التقديرية واستقطاب عروض المنتوجات والمحاصيل الزراعية لإدارة التسويق بالجهاز وبدأت الوقت عضو ومقرب بلجنة العطاءات بالمخالفة للمادة (16) من القرار رقم 492 لسنة 2013 والتي لا تجيز ان تكون رئيس واعضاء اللجنة علاقه مباشرة أو غير مباشرة بأي مرحلة من مراحل طلب العروض أو الترسية أو التعاقد.

وبعد دراسة بعض العقود المبرمة خلال العام المالي 2023م تبين الآتي:

- عدم الالتزام بإبرام عقود وفقاً للنماذج المعتمدة بالمادة 23 الفقرة (ج) من لائحة العقود الإدارية والاكتفاء بإصدار أمر توريد أو تكليف، الأمر الذي يتعارض مع نصوص المادة (68) حالات الاستثناء من تحرير العقد، المادة (6) من لائحة تعاقديات الجهاز.
- صرف الدفعات عن العقود والتكتلبات التي تزيد قيمتها عن مائة ألف دينار دون عرضها على ديوان المحاسبة بالمخالفة للمادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن والمادة (2) من القانون رقم 24 لسنة 2013 بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة.
- تبين تجزئة أعمال العقد تهرياً من المراجعة المسقبة لديوان المحاسبة بالمخالفة للمادة 23 من قانون رقم 19 لسنة 2013م.
- عدم الالتزام بأخذ الاذن بالتعاقد حيث تبين وجود عروض للشركات قبل الموافقة على التكليف بالخصوص.
- لم يتم فرض غرامة التأخير وفقاً للمادة (102) من لائحة العقود الإدارية والمادة (90) من اللائحة المنظمة لل التعاقدات الجهاز وفي حالة التأخير في تنفيذ العقد في الموعيد المتفق عليها.
- تم التعاقد بطريقة المناقصة المحدودة بين شركتين فقط بالمخالفة للمادة (9) الفقرة (ج) من لائحة العقود الإدارية بأن يدعى عدد كافٍ من أدوات التنفيذ لا يقل عن ثلاثة.
- عدم وجود سعر تقديرى للاسترشاد به أو الترسية على عروض لا تتناسب مع الأسعار التقديرية حيث تفوق النسبة من 38% إلى 54% عن السعر التقديرى بالمخالفة للمواد (49، 54) الفقرة (ه).
- كثرة تعاقديات الجهاز مع شركات معينة دون غيرها بالإضافة لشركة النهر وشركة قرطبة باعتبار ملكيتها للجهاز وعلى سبيل المثال شركة الرأية الاولى وشركة الفتح لاستيراد المستلزمات الزراعية المساهمة في ظل وجود قائمة بالشركات المتخصصة في مجال الأعمال الزراعية والمقيدة بالجهاز.
- أغلب تعاقديات الجهاز مدتها الزمنية لا تتجاوز (6) أشهر لطبيعة الاعمال الزراعية.
- عدم اتباع الإجراءات القانونية السليمة لعمل لجنة العطاءات والمنصوص عليها بلائحة العقود الإدارية من حيث الإعلان عن المناقصة والمدة الزمنية لتقديم العطاءات ومحضر فتح المظاريف ودراسة العروض وفقاً للمواد (26 إلى 44) من لائحة العقود الإدارية.
- عدم الالتزام بإعداد قواعد إعداد قائمة الأسعار من قبل مقدمي العطاءات بالمخالفة للمادة (33) الفقرة بشأن تحديد جميع الأسعار على أساس قاعدة واحدة يمكن معها اجراء مقارنة سلémة وعادلة.
- لوحظ تسمية عقود بأسماء مغایرة لطبيعة عملها مثل عقد استثمار آلات زراعية وهو في الحقيقة ايجار وكذلك ابرام عقد للأعداد التصور العام للمشاريع ووضع

الاستراتيجيات الفنية لتنفيذها دون بيان الفائدة منه وما تم الاستفادة منه في خطة الجهاز.

ومن خلال دراسة المشاريع الزراعية لجهاز استثمار منظومة مياه جبل الحساونة التي ذكرها تبين التأخر والبطء الشديد لوصول الجهاز لهدفه من استثماره لأغلب مشاريعه المتعاقد عليها للأسابيع الآتية:

- عدم وجود إدارة او مكتب خاص بالبحث والدراسة في جودة انتاج الزيتون من حيث (دراسة حالة الأشجار، وسبب انخفاض الإنتاج، وقياس العوامل المناخية المؤثرة بالإنتاج).
 - عدم بناء وتطوير القدرات الفنية للفنيين بالجهاز، في ظل وجود عجز بالعناصر الفنية بالجهاز، وعدم الاستعانة بكوادر متخصصة بمجال الزراعة.

قطاع المواصلات

ديوان وزارة المواصلات

ملاحظات عامة

- إغفال الوزارة في امساك بعض السجلات المنصوص عليها في القوانين واللوائح مثل: سجل متابعة الالتزامات، وسجل متابعة الاعتمادات المستندية.
- تأخر الوزارة في تسوية بعض العهد الممنوحة لبعض الموظفين بالمخالفة لأحكام المادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، فضلاً عن عدم قيام الوزارة باتخاذ أي إجراءات حيالها.
- القيام بكتشط بعض القيود بدفتر يومية الصندوق خصوصاً في شهر ديسمبر لسنة 2022 بالمخالفة لنص المادة (83) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- تبين عدم الالتزام بنص المادة (84) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، بتقييم القيود بدفتر يومية الصندوق بأرقام متسلسلة تبعاً لتاريخ القبض أو الدفع بإذن الصرف، حيث لوحظ دالك عن إثبات حركة شهر 4/2022م يومية الصندوق الإلكترونية.
- ضعف التعزيز المستendi لإذن الصرف، فضلاً عن ذلك عدم استيفاء بعض البيانات لبعض اذونات الصرف، بالمخالفة لأحكام المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- ضعف دور المراجع الداخلي بالمهام المسندة إليه، وذلك بمتابعة ومراجعة إجراءات الصرف.
- تقاعس الوزارة باتخاذ الإجراءات اللازمة حيال عدد السيارات المسروقة، وعددها 31 سيارة، والسيارات التي بعهدة موظفين وأشخاص انتهت علاقتهم الوظيفية والسيارات المسلمة لأشخاص خارج الوزارة (أمانة المواصلات) وعددها 21 سيارة.
- انتهاج التكليف المباشر طريقة للتعاقد بالرغم من وجود لجنة مشتريات مشكلة بالوزارة.

الميزانية التسييرية

بلغ اجمالي مخصصات وزارة المواصلات للعام المالي 2022م، 2023م، والمسييل والمنصرف منة خلال العام نوضحه كالتالي:

الباب	السنة المالية	المسييل	المنصرف	الرصيد
الأول	2022م	12,426,356	8,965,281	3,461,075
	2023م	12,777,585	12,504,756	398,758
الثاني	2022م	44,155,729	38,862,952	5,292,777
	2023م	57,561,088	54,233,988	3,327,100

ومن خلال الفحص والمراجعة المستندية تبين الآتي:

الباب الأول

الباب الثاني

- قيام الوزارة بصرف مكافأة مالية لغير العاملين بقيمة إجمالية (10,381,310) دينار خلال الفترة من 1/12/2022 حتى 31/12/2022م ولوحظ التوسيع في صرف المكافأة المالية، ومنحها صفة الاستثمارية، بالمخالفة للمادة (129) من لائحة التنفيذية لقانون علاقات العمل.

العمل على استئناف بنود الميزانية بالمخالفة لنصوص المادة (13) من لائحة الحسابات والميزانية، بإبرام الوزارة لعدد (4) عقود تدريب للعاملين بالوزارة بنهائية السنة المالية 30/11/2022م بقيمة 1,914,052 دينار، حيث لوحظ تعليمة القيمة بناء على قرار من وكيل الوزارة لشؤون الديوان، بالمخالفة للضوابط والأحكام المنصوص عليها المادة (161) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الصرف على جهات تتمتع بالذمة المالية المستقلة، بمنح مكافأة شهرية لموظفيين تعود تبعيتهم، بموجب تكليفهم لوزارة الداخلية، بالمخالفة لنصوص المادة (24) من لائحة الميزانية والمخازن، فضلاً عن عدم إخضاع قيمة المكافأة **للخصومات القانونية**.

قيام الوزارة في العام المالي 2023م بإصدار قرارات إيفاد بمهام رسمية لأشخاص ليسوا من ضمن الكادر الوظيفي بالوزارة، بالمخالفة لأحكام لائحة السفر والمبيت المادة (7) الفقرة ب والتعارض مع أحكام المادة (24) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، فضلاً عن دالك تقاعس الوزارة بتسوية علاوة السفر والمبيت بالمخالفة.

باب الثالث

البيان	رصيد 1/1	الإيداعات	المصروفات	الرصيد 12/31
م2022	1,054,527	639,269	1,159,421	543,375
م2023	534,375	-	88,427	454,915

مشروع صيانة مبني ديوان وزارة المواصلات "ملحق المبني الإداري" حيث لوحظ بشأنه ما يلي:

- تم التعاقد بناء على مناقصة محدودة تمت على اختيار أربع شركات دون تحديد الأساس الذي تم بناء عليه اختيار تلك الشركات حيث كان من الاجدر طرح المشروع

في مناقصة عامة تتيح لجميع الشركات الوطنية المساهمة في تنفيذ المشاريع داخل الدولة.

- قيام الوزارة بتعلية مخصصات 943,636 دينار لحساب الودائع والأمانات بنهاية العام المالي 2020م، كالرصيد دفتري، حيث تم صرف جزء من مخصصات 1,005,711 دينار بالعام المالي 2021م، الأمر الذي يعد مخالفًا لأحكام المادة (161) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- تم التعاقد بناء على مناقصة محدودة تمت على اختيار أربع شركات دون تحديد الأساس الذي تم الاستناد عليه، لاختيار تلك الشركات حيث كان من الاجدر طرح المشروع في مناقصة عامة تتيح لجميع الشركات الوطنية المساهمة في تنفيذ المشاريع داخل الدولة.
- تم صرف الدفعة الأولى من هذا العقد بقيمة 1,118,560 دينار من حساب الطوارئ بالرغم من جود مخصصات لهذا المشروع للباب الثالث، مما يعد تحميل عبء ميزانية على ميزانية أخرى، ويتعارض مع أحكام المادة (17) من قانون النظام المالي للدولة.
- تم إبرام ملحق للعقد المشار إليه بقيمة مالية 1,736,696 دينار، واعتماده من قبل وكيل الوزارة لشؤون الديوان، دون اعتماده من الوزير بالمخالفة للقرار رقم (536) لسنة 2022م بشأن التنظيم الداخلي للوزارة.
- من خلال الفحص المستند تبين الصرف على مشروع في سنة 2023م بتغويض مالي صادر في سنة 2021م، بالمخالفة لقانون التخطيط بموجب اذن الصرف المؤرخ في 25-7-2023م بقيمة 66,095 دينار.

حساب الطوارئ

البيان	رصيد 1/1	الإيداعات	المصرف	الرصيد 31/12
2022م	14,516,481	709,334	11,668,128	3,557,687
2023م	4,766,830	0	3,169,029	1,597,800

- قيام الوزارة باستخدام الحساب في غير الأغراض المخصصة له بالمخالفة لأحكام المادة (17) من قانون النظام المالي.
- قيام مجلس الوزراء بتخصيص مبلغ 500,000 دينار لصيانة المدخل الرئيسي - للميناء والبوابة الرئيسية بميناء طرابلس في حين أن قيمة العقد لهذا المشروع 460,000 دينار فقط.
- التجاوز في الصرف بالعام المالي 2022م، على بعض المشاريع بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم (295) لسنة 2021م.

الودائع والأمانات

البيان	رصيد 1/1	الإيداعات	المصرف	الرصيد 31/12
2022م	73,908,650	26,656,304	76,515,730	24,049,224
2023م	24,049,224	27,065,178	15,463,200	11,601,978

- أظهرت مذكرة التسوية المصروفية حتى 31/12/2022م، صكوك معلقة بقيمة 58,154 دينار خصمت من الدفاتر ولم تخصم من المصرف من العام المالي

- 2018م، وتقاعست الوزارة باتخاذ الاجراءات المناسبة حيالها بالمخالفة لأحكام المادتين (118-119) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- قيام الوزارة بالاحتفاظ بمبالغ مالية بحساب الأمانات والودائع، تجاوزت المدة القانونية المنصوص عليها بالمخالفة لأحكام المادة (162) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
 - قيام الوزارة ببيع بآخرة تم مصادرتها بموجب حكم محكمة بمبلغ 15,700,000 دينار بمزاد على، حيث تم الاحتفاظ بالقيمة بحساب الودائع.
 - عدم وجود تحليل دقيق لحساب الودائع والأمانات، في العام المالي 2023م.
 - تبين احتفاظ الوزارة بقيمة 262,887 دينار، بحساب الودائع، تمثل (دمغة مخالصة) حيث تقاعست الوزارة بإحالتها إلى مصلحة الضرائب.
 - وجود صكوك (للميزانية التسيرة والتتحول)، تم تعليتها لحساب الأمانات والودائع، بقيمة 77,139 دينار تجاوزت المدة القانونية ولم تقم الوزارة باتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها.
 - قيام الوزارة بتعليق عقود لشركات بقيمة 60,035 دينار تجاوزت المدة القانونية بالحساب بالمخالفة لنص المادة (162) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، حيث لم تتخذ الوزارة أي إجراءات حيالها.

جهاز تنفيذ مشروعات المواصلات

ملاحظات عامة

- عدم ختم أذونات الصرف ومرفقاتها بما يفيد صرفها، بالمخالفة لنص المادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم تحديث الملاك الوظيفي للجهاز ومخاطبة الجهة المختصة تمهدًا لاعتماده، حيث تبين أن الملاك الوظيفي معتمد بالعام المالي 2019م.
- ضعف التعزيز المستند لبعض أذونات الصرف، بالمخالفة لنصوص المادة (99)، من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- تقاعس الإدارة المالية بالجهاز بإمساك بعض السجلات الالزامية والمساعدة (سجل الأستاذ العام والأستاذ المساعد لحساب الودائع والأمانات، سجل خطابات الضمائن المالية، سجل الالتزامات)، بالمخالفة لنصوص المادة (163، 168)، من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم قيام الجهاز بمسك سجل الالتزامات المالية، المتربعة على الجهاز، يوضح من خلاله أصل وحركة الالتزام وتاريخه، وفق المستندات المؤيد له، مما يتعارض مع مبدأ الإثبات المحاسبي، الأمر الذي يشكك من مصداقية الالتزام القائم على الجهاز.
- عدم قيام الجهاز بمسك سجل خاص بالالتزامات الباب الثالث تقييد فيه الالتزامات أولاً بأول، لكل مشروع على حدة، بالمخالفة لنص المادة (18) من اللائحة التنفيذية رقم (66) لسنة 2002م، لقانون التخطيط.

- غياب دور المراقب المالي بالإشراف على سير العمل بالقسم المالي؛ بالمخالفة لأحكام المادة (24) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الميزانية التسييرية

بلغت جملة الحالات المالية الواردة من وزارة المالية عن الفترة من 1/1/2023 إلى 31/12/2023م وكذلك جملة ما تم صرفه خلال الفترة المذكورة حسب البيان التالي:

الباب	الحالات	م. الفعلى	الرصيد
الأول	11,252,297	12,226,551	294,059
الثاني	4,999,997	4,980,495	19,502,527

- توسيع الجهاز بتشكيل اللجان، وصرف مكافآت مالية شهرية تتصف بالاستمرارية، وتحميل الميزانية العامة بأعباء مالية بقيمة 313,200 دينار دون وجود ما يفيد بأعمال منجزة.

- تبين عدم الحد في الانفاق بزيادة القيمة التعاقدية الشهرية لشركة بموجب عقد جديد من 37,800 إلى 50,105 دينار، خلال العام المالي 2023م، ولم تتقدم سوى شركة الإفلاح بعرض وأسعار مقاربة للسعر المقدر من قبل لجنة المشتريات، علماً بأن شركة الأفلاح هي ذات الشركة المتعاقد معها خلال السنوات الماضية وكان المبلغ الذي تتقاضاه شركة الإفلاح إلى غاية تاريخ 30/4/2023م أقل بكثير من المبلغ الذي تم التعاقد عليه 25/4/2023م، ما يؤكد بأن العطاء وطرحه لم يتعد كونه إجراء صورياً فقط.

- بموجب إذن الصرف رقم 10/3 تم دفع مبلغ وقدره 10,653 دينار لصالح شركة الإفلاح، مقابل تقديم وجبات غذاء لموظفي الجهاز، وبالاطلاع على المستندات المرفقة لوحظ الآتي:

- تحميل القيمة خصماً من بند اعلان وعلاقات عامّة، بدلاً من الإعاشه، بمخالفة لنصوص المادة (10) من نظام القانون المالي للدولة.
- عدم تقيد الجهاز بلائحة الإيفاد وعلاوة المبيت رقم 751 لسنة 2007م، وذلك لأن يكون التكليف كتابياً وصادراً عن الادارة التي لها حق الإيفاد وبموافقة الجهة التي يتبعها الموظف المووفد وأن تحدد به أيام مهمته، حيث تبين ايفاد موظفين بمهام عمل داخلية، دون صدور قرار من المختص.
- قيام الجهاز بالتعاقد بطريقة المناقصة المحدودة، استناداً على قرار وزير المواصلات بإذن بالتعاقد، بناءً على تزكيات من البلديات، بالمخالفة لنصوص المادة (15) من لائحة العقود الإدارية.
- قيام الجهاز بالتعاقد على عدد من مشاريع خلال سنة 2023م، بدون وجود مخصصات مالية لها، الأمر الذي ترتب عنه زيادة حجم الالتزامات على الجهاز بالمخالفة لنصوص المادة (13) من القانون رقم 13 لسنة 2000.
- إصدار الأوامر التعديلية والتوضع في ذلك ينسف الفائدة المرجوة من الهدف من إقرار لائحة العقود الإدارية لطرق التعاقد بالمناقصة العامة والمحدودة، حيث تم

- الترسية على أقل العروض سعرا عند طرح العطاءات، وبعد مضيـ مدة معينة يتم تعديل قيمة العقد لتجاوز بذلك كل العروض في وقت طرح العطاء للتعاقد.
- إغفال الجهاز لنصوص لائحة العقود الإدارية عند قيامه بإجراء التعديلات على بعض التعاقدات التي قام بها، حيث قام الجهاز بتعديل أسعار بعض التعاقدات بالإضافة وإصدار أوامر تعديلية لتلك العقود، وذلك بالرغم من أن هذه التعديلات لم تتجاوز البراح المسموح به وهو ما نسبته 15% من إجمالي قيمة العقد، سواء بالإضافة أو النقصان مع عدم أحقيـة الشركات المنفذة في المطالبة بأي تعديلات في الأسعار وفقـا لما نصـت عليه المادة (99) من لائحة العقود الإدارية.
 - قيام الجهاز بالتعاقد على تنفيـذ العديد من المشاريع بـسنوات سابقة، لـوـحظ عدم البدء بـتنفيذـها حيث تـبيـن أن نسبة إنجـازـ هذه المشارـيع تـساـوي (0)، مما يـشير لـضـعـفـ الجهاز وـعدـمـ قـيـامـهـ بـمتـابـعةـ تنـفـيـذـ التـعـاـقـدـاتـ الـتـيـ يـقـومـ بـهـاـ،ـ وـعدـمـ توـفـيرـ البيـئةـ الـمـنـاسـبـةـ لـلـبـدـءـ فـيـ الأـعـمـالـ وـاسـتـكـمالـهاـ،ـ كـماـ لـوـحظـ نـقـصـ الـبـيـانـاتـ الـوارـدةـ بـتـقـرـيرـ الـمـتابـعةـ.
 - التـأـخـرـ والـبـطـءـ الشـدـيدـ بـتـنـفـيـذـ أـغـلـبـ مـشـارـيعـ الجـهـازـ المـتـعـاـقـدـ عـلـيـهـاـ،ـ حـيـثـ يـقـومـ الجـهـازـ بـالـتـعـاـقـدـ عـلـىـ مـشـارـيعـ وـتـحـديـدـ مـدـةـ،ـ وـصـلـاحـيـةـ،ـ هـذـهـ مـشـارـيعـ،ـ إـلـاـ أـنـهـ لـاـ يـتـمـ إـلـزـامـ الشـرـكـاتـ الـمـنـفـذـةـ بـضـرـورةـ التـقـيـدـ بـالـمـدـدـةـ الـزـمـنـيـةـ المـحدـدـةـ وـالـمـنـصـوصـ عـلـيـهـاـ بـبـنـودـ الـعـقـودـ الـبـرـمـيـةـ مـعـ الشـرـكـاتـ،ـ بـالـرـغـمـ مـنـ قـدـرـةـ الجـهـازـ عـلـىـ تـفـعـيلـ نـظـامـ غـرـامـاتـ التـأـخـرـ الـمـنـصـوصـ عـلـيـهـاـ فـيـ الـمـادـةـ رقمـ (100)ـ مـنـ لـائـحةـ الـعـقـودـ الإـادـارـيةـ.
 - اـعـتمـادـ الجـهـازـ عـنـدـ التـعـاـقـدـ،ـ طـرـيـقـةـ الـمـنـاقـصـةـ الـمـحـدـودـةـ،ـ وـعـدـمـ طـرـحـ عـطـاءـاتـهـ بـمـنـاقـصـاتـ عـامـةـ لـلـحـصـولـ عـلـىـ أـفـضـلـ عـرـوـضـ بـأـقـلـ سـعـرـ،ـ وـإـتـاحـةـ الفـرـصـةـ لـجـمـيعـ الشـرـكـاتـ الـرـاغـبـةـ فـيـ التـقـدـمـ لـتـنـفـيـذـ الـمـشـرـوـعـاتـ،ـ وـتـوـفـيرـ لـمـبـادـئـ تـكـافـؤـ الـفـرـصـ بـيـنـ الـمـتـقـدـمـينـ،ـ طـبـيـقاـ لـمـاـ جـاءـ بـنـصـ الـمـادـةـ (9ـ الفـقرـةـ أـ)ـ مـنـ لـائـحةـ الـعـقـودـ الإـادـارـيةـ.
 - عـدـمـ قـيـامـ الجـهـازـ بـتـفـعـيلـ ماـ جـاءـ فـيـ نـصـ الـمـادـةـ رقمـ (103)ـ مـنـ لـائـحةـ الـعـقـودـ الإـادـارـيةـ،ـ الـأـمـرـ الـذـيـ تـرـتـبـ عـنـ ذـلـكـ وـجـودـ عـدـدـ كـبـيرـ مـنـ الـمـشـرـوـعـاتـ الـمـتـعـاـقـدـ عـلـىـ تـنـفـيـذـهـاـ مـنـ قـبـلـ الجـهـازـ تـعودـ لـسـنـوـاتـ تـارـيـخـيـةـ.
 - عـدـمـ مـسـكـ الجـهـازـ دـفـرـ أـسـتـاذـ عـامـ لـحـسـابـ الـأـمـانـاتـ وـالـوـدـائـعـ،ـ وـدـفـرـ أـسـتـاذـ مـسـاعدـ لـكـلـ حـسـابـ عـلـىـ حـدـةـ،ـ بـالـمـخـالـفـةـ لـأـحـکـامـ الـمـادـةـ (163)ـ مـنـ لـائـحةـ الـمـيـزـانـيـةـ وـالـحـسـابـاتـ وـالـمـخـازـنـ.
 - قـيـامـ الجـهـازـ بـالـاحـتـفـاظـ بـالـمـبـالـغـ الـمـقـيـدةـ بـحـسـابـ الـأـمـانـاتـ لـمـدـةـ تـجاـوزـ السـتـةـ أـشـهـرـ الـأـمـرـ الـذـيـ يـعـدـ مـخـالـفـاـ لـنـصـوصـ الـمـادـةـ رقمـ (162)ـ مـنـ لـائـحةـ الـمـيـزـانـيـةـ وـالـحـسـابـاتـ وـالـمـخـازـنـ،ـ مـاـ يـتـطـلـبـ مـنـ إـدـارـةـ الجـهـازـ إـحـالتـهـ لـحـسـابـ الـأـيـرـادـ الـعـامـ.
 - عـدـمـ التـزـامـ الجـهـازـ بـنـصـ الـمـادـةـ رقمـ (126)ـ مـنـ لـائـحةـ الـعـقـودـ الإـادـارـيةـ وـالـقـيـ تـنـصـ عـلـىـ ضـرـورـةـ تـجاـوزـ سـنـةـ كـحـدـدـيـنـ مـنـ تـارـيـخـ الـاستـلامـ الـمـبـدـيـ لـلـمـشـارـيعـ،ـ قـبـلـ استـرـجـاعـ الـضـمـانـاتـ وـالـتـأـمـيـنـاتـ لـلـشـرـكـةـ الـمـنـفـذـةـ.
 - عـدـمـ التـزـامـ الجـهـازـ بـخـصـمـ الـقـيـمةـ الصـحـيـحةـ لـضـمـانـ الـأـعـمـالـ،ـ أيـ ماـ نـسـبـتـهـ 5%ـ مـنـ الـقـيـمةـ الـتـيـ يـتـمـ صـرـفـهـ لـلـشـرـكـةـ الـمـنـفـذـةـ.

- احتفاظ الجهاز برصيد ميزانية الطوارئ بدلاً من إحالتها لحساب الإيراد العام، حيث ظهر رصيد 1/1/2023 مرحلاً من العام المالي 2022م، بقيمة 540,271 دينار في حين بلغ رصيد الحساب في 31/12/2023م بقيمة 439,515 دينار.
- استناداً لقرار مجلس الوزراء، بالإذن لجهاز المواصلات، بصرف فروقات مستحقات مرتبات الموظفين، خصماً من رصيد حساب الطواري بالعام المالي 2023م، حيث بلغ ما قيمته 101,886 دينار، أي استخدام رصيد الحساب في الأغراض غير المخصص لها، وتحميل عبء الميزانية التسيرة (الباب الأول) على ميزانية الطواري، بمخالف لمفهوم الحساب، مما يتعارض مع نصوص المادة (17) من قانون النظام المالي للدولة.
- تقاعس الجهاز باتخاذ الإجراءات القانونية حيال الصكوك المرحلية، والمخصومة من الدفاتر ولا مقابل لها بالصرف، والتي تجاوزت المدة القانونية لها، بالمخالفة لأحكام المادة رقم (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

مصلحة الطرق والجسور

ملاحظات عامة

- عدم وجود خطة تنمية لمصلحة الطرق والجسور، بالمخالفة لقانون التخطيط رقم (13) لسنة 1430 ولاينته التنفيذية.
- عدم قيام المصلحة باتباع اسلوب التوثيق الفوتوغرافي في المشاريع التي تقوم بتنفيذها.
- مخالفه احكام المادة (24) من لائحة الميزانية وذلك من حيث عدم اشراك المراقب المالي في توزيع مخصصات ميزانية التنمية.
- عدم استيفاء بيانات إذن الصرف بيومية الصندوق، من حيث رقم إذن الصرف، فضلاً عن الكشط على بعض القيود بدفتر يومية الصندوق بالمخالفة لأحكام المادة (84,83) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- اغفال المصلحة بختم جميع اذونات الصرف ومرفقاتها بختم تم الصرف حتى لا يتكرر صرفها مره أخرى بالمخالفة لإحكام المادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم استيفاء البيانات لبعض اذونات الصرف بالمخالفة لنص المادتين (99-100) من لائحة.

الميزانية التسيرة

بلغ اجمالي مخصص الميزانية التسيرة، للعام المالي 2022م، والمسيل والمنصرف منه وفق البيان التالي:

الباب	المخصص	المسيل	المصروف	الرصيد
الأول	9,000,000	10,347,335	9,725,268	622,067
الثاني	4,000,000	2,999,998	2,718,183	281,815
الاجمال	13,000,000	13,347,333	12,443,451	903,882

الباب الأول

- قيام المصلحة بصرف مبلغ 400,068 دينار، خصما من بند مقابل العمل الإضافي والمحصص، وقد لوحظ في شأنه الآتي:
 - صرف مقابل عمل إضافي لمدة ستة أشهر للموظفين لم يتضمن إذن الصرف القرارات الصادرة بشأنها، حيث إن عملية الصرف تمت بناء على تكليفات من مديرى الإدارات.
 - عدم قيام المصلحة بإحالة وتسوية الرصيد الدفتري للباب الأول والبالغ قيمة 616,675 دينار في 31-12-2022م، وبعض الخصومات الأخرى والبالغ قيمتها 2,058 دينار، لحساب الإيراد العام، فضلاً عن ذلك ظهور ما قيمته 40,812 دينار، يعد رصيداً دفترياً في 31/12/2018 لم تتم تسويته حتى 31-12-2023م بالمخالفة لنصوص المادة (132) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
 - وجود مبالغ بقيمة 127,757 دينار خصمت من حساب المصرف الباب الأول وما قيمته 2,233 دينار أضيفت إلى الحساب ولا يوجد لها مقابل بدفاتر المصلحة منذ سنة 2017 حتى 2022م ولا يوجد تبرير لهذه المبالغ من قبل المصلحة.
 - ظهور صكوك معلقة بمذكرة التسوية بقيمة 254,100 دينار، منذ سنة 2015م، لم تقم المصلحة باتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها بالمخالفة لنص المادة (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
 - منح صفة المستمرة لقرارات صرف مكافأة للموظفين المنتدبين والمعاونين، وصرفها دون إخضاعها للخصومات القانونية (الضممان-التضامن) الأمر الذي يتعارض مع نصوص المادة (132) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
 - وجود صكوك معلقة بقيمة 152,677 دينار وهي تمثل صكوكاً خصم من الدفاتر ولم تخصم من المصرف من ضمنها صكوك تعود إلى سنوات (2018-2019-2020-2021) ولم تقم المصلحة باتخاذ الإجراء المناسب حيالها بالمخالفة لنص المادة (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

ميزانية التحول

المخصص	المسبل	المنصرف	الرصيد
293,197,710	293,197,710	293,197,710	173,109,463

- قيام المصلحة بإبرام عقود لعدة مشاريع جديدة خلال سنة 2022م (تنفيذ - صيانة) بالمناقصة المحددة والتکليف المباشر لعدد 789 مشروعًا وبقيمة اجمالية بلغت تقريباً 3,493,643,751 دينار بالمخالفة لقرار انشاء المصلحة (1455) لسنة 2018م، بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات المصلحة الصادر عن المجلس الرئاسي من حيث التعاقد على تنفيذ مشروعات جديدة.
- الصرف على مشاريع بدون وجود مخصص لها بالعام المالي 2022م، بالمخالفة لقانون التخطيط.

- عدم الإثبات المحاسبي لإذن الصرف، فضلاً عن عدم إدراج كامل القيمة المفوض بها لبعض المشاريع، فضلاً عن عدم إدراج بعض المشاريع بسجل الاعتماد بالمخالفة لنصوص المادة (20) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم توخي الدقة والحذر في إثبات قيمة التفويض المالي بسجل الاعتماد، حيث لوحظ الاختلاف بالقيم المدرجة، والمفوض بها بسجل الاعتماد بالمخالفة لنصوص المادة (20) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- إجراء المصلحة مصروفات بمبلغ 10,471,247 دينار، خصمت من الدفاتر ولم تخصم من المصرف، ولم تظهر ضمن المعلمات بالتسوية المصرفية للمصلحة.
- احتفاظ المصلحة بالاستقطاعات بحساب التحول (تأمين، ضمان أعمال) بدلاً من إحالتها لحساب الأمانات والودائع بمخالف لنصوص المادة (161) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عند الاطلاع على التسوية المصرفية تبين ظهور معلمات في 31/12/2022م متمثلة بصكوك مخصومة من الدفاتر ولا مقابل لها بالمصرف تجاوزت المدة القانونية لها، فضلاً عن ذلك وجود مبالغ مخصومة من المصرف ولا مقابل لها بالدفاتر أظهرتها التسوية المصرفية. بالمخالفة لأحكام المادة (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، ووجود مبالغ بقيمة 13,766,115 دينار، خصمت بكشف حساب المصرف ولا مقابل لها بالدفاتر.
- عدم تطابق المبالغ الواردة بطلب تفويضات غير المسيلة للمشاريع 2022م، والمبالغ الواردة بأوامر الصرف 2021م، كالتالي على سبيل المثال لا الحصر:

اسم المشروع	رقم العقد	دفعه أوامر الصرف 2021	تفويضات الغير مسللة 2022
مشروع توسيع وتحسين توكرة المركز	2021/36	2,156,000	2,960,495
طريق من المسجد العتيق	2021/37	2,240,000	2,678,067
طلاء وتخطيط الطري الرئيسي صرمان	2021/172	1,330,000	1,930,000

- قيام المصلحة بطلب تفويضات غير مسللة لمشاريع بمحاذنة إضافية للعام المالي 2022م، لا تتوافق مع المبالغ المخصصة والواردة بأوامر الصرف، وإذن التخويل لسنة 2021م.
- قيام المصلحة بإلغاء مشاريع واردة بأوامر الصرف للعام المالي 2021م، وإبرام عقود لمشاريع جديدة، وطلب تفويضات غير مسللة لها بالعام المالي 2022م.
- عدم ظهور أي حركة لأرصدة بعض المشاريع الصادر لها أوامر صرف بالعام المالي 2021م، لعدم مطالبة المصلحة بمخصصاتها (تفويضات غير المسيلة) بالعام المالي 2022م.
- عدم صدور تفويضات غير مسللة لبعض المشاريع بالعام المالي 2022م، بالرغم من صدور أوامر صرف وإذن تخويل لها بالعام المالي 2021م، ولم يتم أي حركة على مخصصات هذه المشاريع حتى 2022/12/31م.
- قيام المصلحة بالصرف على بعض المشاريع، دون وجود مخصص (تفويض غير مسilled) للعام المالي 2022م حيث تم الصرف، على قوه أوامر الصرف وإذن التخويل

للسنة السابقة 2021م، بالمخالفة لنصوص المادة (36) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- عدم صدور تفويضات غير مسلية لعام 2022م لبعض المشاريع الواردة بأوامر الصرف سنة 2021م، في حين لم يجر عليها أي مصروفات حتى 2022/12/31م.
- الاختلاف بأرقام العقود والمبالغ (المشاريع) الواردة بالتفويضات غير المسلية لسنة 2022م وبين أوامر الصرف الصادرة بالعام المالي 2021م، نذكرها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

اسم المشروع	رقم العقد	القيمة بامر الصرف 2021	رقم امر صرف	رقم العقد	تفويض غير مسلح	رقم التفويض
صيانة المعهد المتوسط السواني	2021/45	245,000	180	2022/89	245,000	251
استكمال الطريق الرابط	2021/47	567,000	180	2022/267	1,581,200	251-246
صيانة طريق ثانوية الى معاد غربان	2021/129	434,000	181	2022/139	434,000	202
مشروع صيانة طريق غربان	2021/123	840,000	181	2022/140	840,000	202

- قيام المصلحة بطلب تفويضات لمشاريع بأرقام عقود متكررة وبأسماء مشاريع مختلفة، صدر لها أوامر صرف لمرة واحدة فقط لكل عقد، ونذكر منها على سبيل المثال:

اسم المشروع	رقم العقد	القيمة المطلوبة بالدينار	أوامر الصرف 2021	قيمة الأمر
معالجة الاضرار الواقعه بالطريق الرابط بين الساحلي قطاع جنزور والطريق السواني الغزيرية مفترق الرسي جنزور	2021/47	1,120,000	-	-
استكمال الطريق الرابط بين طريق البركة والطريق اواد بالغار	2021/47	567,000	2021/180	567,000
تنفيذ الطريق الرابط بين الزهاء والمععورة وطريق الزهاء الشرقية بطول 3.800 كم	2021/48	2,488,267	-	-
تنفيذ الطريق المتفرع من طريق الرشاح بمسافة 500 م جنزور	2021/48	294,000	2021/184	294,000

- قيام المصلحة بطلب تفويضات على مشاريع جارية بأرقام عقود وتتكيفات تتعارض مع الأرقام المدرجة بأوامر الصرف الصادرة عن وزارة التخطيط، ومنها على سبيل المثال:

اسم المشروع	رقم العقد او التكليف	رقم العقد بطلب المصلحة او التكليف	الصادرة عن وزارة التخطيط	القيمة بالدينار	أوامر الصرف 2021	القيمة بالدينار
تنظيف المجاري المائية على الطريق الدائري الشرق- طرابلس	72/1232/61	2019/9	295,750	2019/9	295,750	
صيانة طريق بي ليت الرابط المرقب	2016/9	2020/37	150,818	2020/37		150,818
صيانة هبوط العبارات بالوادي الأبيض على الطريق العام الشفون	82/1391/61	2020/16	318,420	2020/16		318,420
طلاء طريق الخس العمارة بطول 25 كم	2021/12	2021/9	400,000	2021/9		400,000
استكمال طريق بيتر العمارة	2007/164	2013/164	131,949	2013/164		131,949

- اصدار وزارة التخطيط أوامر صرف للعام المالي 2021م، لمشاريع لم تدرج بطلب التفويض المالي 2022م (المشروعات الجارية، الجديدة للمصلحة)، حيث تم

إصدار تفويضات غير مسلية للمشاريع لسنة 2022م، وصرف منها خلال العام 2022م.

الاعتمادات المستندية

- تقاعس مصلحة الطرق والجسور باتخاذ الإجراءات اللازمة حيال الاعتمادات المستندية المحلية، المنتهية الصلاحية، في 31/12/2015م، حيث ظهرت في 31/12/2022م بقيمة 83,025,583 دينار.
- تبين ظهور رصيد بقيمة 6,916,615 دينار لعدد (15) اعتمادات مستندية محلي مرحل من العام المالي 2013م، منتهي الصلاحية من السنة المالية 2015م، ولم يجر عليه أي حركة حيث ظهر بذات القيمة حتى سنة الفحص والمراجعة 31/12/2022م.

حساب الطوارئ

بلغ إجمالي مصر-وفات الطوارئ للعام المالي 2022م بقيمة 4,925,324 دينار، ومن خلال الفحص والمراجعة تبين الآتي:

- قيام المصلحة باستخدام الحساب في غير الأغراض المخصصة له وذلك بإجراء مدفوعات بقيمة 1,094,842 دينار لبعض المعاملات المالية بالمخالفة للمادة (17) من القانون النظام المالي للدولة، وبالمخالفة لقرار التخصيص الصادر عن مجلس الوزراء رقم (683) لسنة 2021م.
- تحويل عبء الميزانية التيسيرية على ميزانية الطوارئ بالمخالفة.
- اذن صرف رقم(13/12) المؤرخ في 29/12/2022م بقيمة 401,000 دينار، مقابل شراء تجهيزات لمبنى المصلحة، حيث لوحظ عدم وجود توقيع مدير الإدارة المالية على المستندات المرفقة بإذن الصرف، بما يفيد بموافقته من عدمه على عمليه الصرف.
- وجود مبالغ خصم من حساب الطوارئ ولا مقابل لها بالدفاتر بقيمة (41,522) دينار، ولا يوجد لها أي تحليل لدى المصلحة.
- عدم قيام المصلحة بإحالة الرصيد الدفتري لحساب الطوارئ والبالغ قيمة 75,697 دينار، في 31-12-2022م، إلى حساب اليراد العام، بالإضافة إلى عدم إحالة قيمة المساهمة في الضمان الاجتماعي والبالغ قيمتها 238,418 دينار إلى صندوق الضمان الاجتماعي، والمبالغ المشار إليها أعلاه لازالت معلقة بالحساب حتى 31/12/2023م، دون تقديم أي مبرر.

الودائع والأمانات

قيام المصلحة بتحويل مبالغ مالية من حساب الودائع والأمانات إلى حساب التحول خلال عامي 2020-2021م بقيمة اجمالية 3,792,800 دينار، حيث لوحظ بشأنه ما يلي:

- قيام رئيس المصلحة بإصدار قرار بالمخالفة، بإحالة هذه المبالغ دون وجود أصل أو تحليل للمبلغ، فضلاً عن ذلك إصدار وزارة التخطيط تفويضات غير مسلية على هذه المبالغ.
- الصرف المباشر من حساب الأمانات والودائع على مشروع بميزانية التحول دون وجود تعليمة مسبقة للقيمة، الأمر الذي يتعارض مع مفهوم مبدأ هذا الحساب، حيث تبين قيام المصلحة بصرف مستخلص رقم (1) ختامي لمشروع صيانة وحماية الاكتاف وطلاء الطرق بمدينة تاورغا بقيمة 490,011 دينار، خصماً من حساب الأمانات والودائع، مرافق بإذن الصرف تفويض مالي غير مسill تحت رقم (248) لسنة 2022م، صدر بتاريخ 19-12-2022م.
- ظهور صكوك معلقة بحساب الودائع بقيمة 61,378 دينار، ولم تقم المصلحة باتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها بالمخالفة لنص المادة (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- ظهور مبالغ خصمت من حساب الودائع والأمانات والمقابل لها بالدفاتر بقيمة 17,565 دينار، ولا يوجد لها أي تحليل لدى المصلحة.

حساب الإيرادات

- قيام المصلحة بإبرام محاضر اتفاق مع شركات لتشغيل الموازن وجباية الإيرادات مقابل نسبة للشركة المشغلة دون وجود موافقة مسبقة من وزارة المالية بالخصوص، فضلاً عن منح شركات التشغيل (كوسبيط) إيصال القبض م ح 5 مقابل إيادعها المبلغ بحساب المصلحة، الأمر الذي يخل من احكام الرقابة الداخلية على المحقق الفعلي لإيرادات، بالمخالفة لاحكام المادتين (64-72) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- قيام المصلحة بإحالة إيراداتها إلى حساب الإيراد دون التقيد بنص المادة (72) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- قيام المصلحة بإبرام محضر اتفاق مع شركة دار المقام دونأخذ الموافقة المسبقة من وزارة المواصلات بنسبة أعلى من شركة ازواد بلغت 50%.
- عدم إيقاف إيراداتها أول بأول مع وزارة المالية بالمخالفة لنصوص المادة (86) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، فضلاً عن ذلك عدم إحالة المصلحة جزءاً من إيراداتها المحصلة لسنة 2022، بالمخالفة لأحكام المادة (64) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم تطوير المصلحة موارد لها لجباية الإيرادات حيث تبين تقصير المصلحة في تركيب الموازن في بعض الطرق الرئيسية بالرغم من وجود موازن بمخازن المصلحة، تم شراؤها منذ فترة، حتى يتسع لها توسيع نطاق جباية إيراداتها.

مطار معيتقة

ملاحظات عامة

من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية لإدارة مطار معيتقة تبين وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية نورد أهمها:

- غياب دور المراجع الداخلي بالمهام المسندة إليه، حيث تبين عدم قيامه بالمهام المناطقة به وتقاعسه عن إعداد التقارير الشهرية، لإظهار نقاط الضعف بالدورة المستندية والعمل على معالجتها.
- ضعف الكادر الوظيفي بالقسم المالي فضلاً عن عدم توزيع وتحديد الاختصاصات لكل موظف.
- الإزدواجية الوظيفية، حيث تبين انفراد موظف واحد بأغلب العمليات المالية، الأمر الذي يحد من إحكام نظام الرقابة الداخلية على الصرف، بالمخالفة لأحكام المادة (96) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم ختم أذونات الصرف والمستندات المرفقة له بختم يفيد الصرف بالمخالفة لأحكام المادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- ضعف التعزيز المستندي لبعض أذونات الصرف، حيث تم الاستناد بالصرف على صور مستندات ضوئية بالمخالفة لأحكام المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الميزانية التسيرة

بلغ اجمالي المعتمد لمطار معيتقة، والمنصرف منه والمسيط لسنوات الفحص والمراجعة كالتالي:

الباب	السنة	المبالغ المسليمة	المصروفات	الرصيد
الاول	2019/12/31			30,975
	2020	5,982,050	5,988,215	(6,165)
	2021	8,051,990	8,029,144	22,846
	2022	8,840,092	8,830,320	9,772
	2023	9,705,186	9,680,118	25,068
الثاني	2019/12/31			9,475
	2020	لا يوجد	3,500	5,871
	2021	لا يوجد		5,871
	2022	لا يوجد		5,871
	2023	370,000	194,031	175,969

- ظهور رصيد دفتري الباب الأول، والثاني مرحل من سنة أخرى، خلال السنوات المالية موضوع الفحص، وتقاعس إدارة المطار بتسويتها بنهاية السنة، بالمخالفة لأحكام المادة (7) من قانون النظام المالي للدولة، فضلاً عن استخدام رصيد 2020/1/1 للباب الثاني بإجراء مصروفات دون وجود تفويضات مالية.

- قيام إدارة المطارات بإجراء مناقلة بين بنود الميزانية للباب الثاني خلال السنة المالية 2023 بمبلغ 30,000 دينار، دون عرض على الوزير المختص، بالمخالفة لأحكام المادة (10) من قانون النظام المالي للدولة.
- تبني إدارة المطار طريقة التكليف المباشر عند ابرام العقود لتنفيذ اعمال التوريد او الصيانة بالرغم من وجود لجنة مشتريات مختصة بدراسة العروض بالمخالفة لنص المادة (10) من لائحة العقود الإدارية.
- اختلاف اسم المستفيد المدرج بإذن الصرف واسم المستفيد المسحوب عليه الصك بالمخالفة لأحكام المادة (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الإيرادات

بلغ إجمالي الإيرادات عن سنوات الفحص والمراجعة كالتالي:

قيمة الإيرادات	بيان الإيرادات	السنة
811,118	إيرادات يتم جبأيتها عن طريق إدارة	2020
668,851	المطار الآليات الأرضية	2021
1,231,045	(التصاريح) ورسوم الانتفاع	2022
324,228	(الإيجارات)	2023

- تمثل قيمة الإيرادات المحصلة من الرسوم مقابل الانتفاع بكل متر مربع (الإيجارات) نسبة (25%) من إجمالي رسوم الأنشطة التجارية والتي تقدر بمبلغ 1,284,360 دينار، أما النسبة الباقيه لم يتم تحصيلها حيث تقدر قيمتها 960,132 دينار.
- ظهر رصيد بحساب الإيرادات رقم (275) في 1/1/2023 م مرحلا بمبلغ 644,825 دينار، لم يتم احالته لحساب الإيراد العام، بالمخالفة لأحكام المادة (64) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، فضلاً عن ذلك عدم القيد بدقائق يومية الصندوق أولاً بأول، بالمخالفة لأحكام المادة (81) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- تبين وجود إيرادات يتم جبأيتها عن طريق مصلحة المطارات تمثل في رسوم تفرض على شركات الطيران مقابل الهبوط والمغادرة من وإلى المطارات، وبلغت جملة الإيرادات حسب الكشوفات المحالة لمصلحة المطارات خلال الفترة من 1/1/2023 حتى 31/12/2023 مبلغ 22,000,079 دينار.
- عدم جبأية إدارة المطارات لإيراداتها، تمثل في رسوم مقابل الانتفاع بكل متر مربع في نطاق المطارات ورسوم التخزين على جميع البضائع ويتم تحصيلها من قبل جهات خارج إدارة المطار، الامر الذي تذرع من إدارة المطار متابعتها وحصرها، حيث بلغت جملة الإيرادات حسب الكشوفات المحالة لمصلحة المطارات خلال الفترة من 1/1/2020 حتى 31/12/2023 مبلغ 55,473,032 دينار.

الطوارئ

- ظهر رصيد حساب الطوارئ في 1/1/2022 م مكتشوف بمبلغ 300 دينار، وذلك مقابل عمولة فتح حساب، بالمخالفة لأحكام المادة (14) من قانون النظام المالي للدولة.

- تحويل مخصصات الطوارئ بمصروفات لا تخصه ولا تتصف بالاستعجالية او المفاجئة، بالمخالفة للمادة (17) من القانون المالي للدولة.
- التجاوز بالصرف في بعض بنود اعتمادات ميزانية الطواري، للعام المالي 2022م، بالمخالفة للمادة (10) من القانون المالي للدولة، والمادة (13) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- تبيين إجراء مصروفات على بند الصيانة بقيمة 500,592 دينار اي ما يعادل بنسبة (33%) من اجمالي مصروفات الطوارئ الأمر الذي يشير بالصرف لغرض استنفاد رصيد البند، بالمخالفة لأحكام المادة (13) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن ومن خلال الفحص والمراجعة المستندية اتضح الآتي:
 - قيام إدارة المطار بالتوقیع على بعض الصكوك قبل إرفاق كافة المستندات المؤيدة للصرف ومن بينها إذن استلام أصناف بالمخازن بحالة التوريدات أو إفاده معتمدة من الطرف الأول بإنجاز العمل المطلوب حسب التكليف أو بنود العقد في حالة عقود الاشتغال العامة، بالمخالفة لأحكام المادة (115) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
 - استخدام إدارة المطار طريقة التكليف المباشر عند إبرام العقود لتنفيذ أعمال التوريد أو الصيانة بالرغم من وجود لجنة مشتريات مختصة بدراسة العروض بالمخالفة لنص المادة (10) من لائحة العقود.

الشركة الليبية للخدمات الأرضية

- عدم قيام الشركة بإحالة ميزانياتها العمومية وحسابات النتيجة منذ سنة التأسيس إلى ديوان المحاسبة، وذلك بالمخالفة لنص المادة 3 (الفقرة 2) من القانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة وتعديلاته ولائحته التنفيذية.
- عدم قيام الجمعية العمومية بعقد اجتماعات حول الشركة عن السنة المالية 2020م، مما يعد مخالفة صريحة لنص المادة (164) من القانون النشاط التجاري، والمادة (15) من النظام الأساسي المعدل للشركة، مما يؤثر ذلك في أعمال الشركة باعتبار الدور الرقابي والشرافي الذي كان يجب أن تقوم به الجمعية.
- تأخر إدارة الشركة في إغفال الحسابات الختامية وإعداد القوائم المالية للشركة، حيث إن آخر ميزانية تم إغفالها لسنة 2021م، في حين أن آخر ميزانية تم مراجعتها عن طريق مكتب محاسب ومراجع قانوني للسنة المالية 2016م، وتم اعتمادها من الجمعية العمومية للشركة، الأمر الذي يعد تهاوناً من إدارة الشركة في إغفال تلك الحسابات في نهاية كل سنة مالية، وذلك مخالفًا لنص المادة 34 من النظام الأساسي المعدل للشركة.
- تأخر ادارة الشركة في حالة استقطاعات (الضرائب والضمان الاجتماعي) للجهات المستفيدة منها، حيث بلغت قيمتها حتى 31/12/2023م كالتالي:

البيان	القيمة
صندوق الضمان الاجتماعي	25,101,851 دينار
مصلحة الضرائب "ضرائب المربيات"	14,694,657 دينار

- ضعف نظام الرقابة الداخلية المطبق في الشركة، حيث اتضح اقتصار عمل مكتب المراجعة الداخلية على المراجعة الحسابية فقط، دون أن يمتد عمله على التدقيق في المستندات وإعداد تقارير عن سير العمل.
- عدم التزام شركتي الخطوط المصرية والميدافيا بسداد قيمة الإيرادات لصالح الشركة بالعملة الصعبة حسب العقد المبرم مع الشركة الليبية للخدمات الأرضية، حيث يتم سداد القيمة بالعملة المحلية، وبلغت القيمة المسددة حتى تاريخ 31/12/2023 مبلغ وقدره 3,687,930 دينار، بدلاً من دفع 800,384 دولار.
- ضعف وقصور أداء إدارة الشركة في معالجة إشكالية انخفاض النشاط التشغيلي للشركة وتداعياته، ولعل من أهمها تكبد الشركة لخسائر مالية متراكمة، حيث بلغت في سنة 2021 م 33,592,183 دينار، في حين بلغت في سنة 2022 م 31,484,826 دينار.
- قصور وضعف أداء إدارة الشركة في إعداد المركز المالي لها عن السنة المالية 2022 - 2023، وكذلك عدم اعتماد الميزانيات التقديرية من قبل الجمعية العمومية للشركة، الأمر الذي أثر سلباً على أعمال تقييم الأداء.

شركة الخطوط الجوية الأفريقية

مجلس الإدارة، هيئة المراقبة

- اعتماد الهيكل التنظيمي لسنة 2023 م من قبل السيد رئيس مجلس الإدارة دون عرضه على الجمعية العمومية للاعتماد، مما يعد مخالفه لنص المادة رقم (36) للفقرة (10) من النظام الأساسي للشركة التي نصت على إعداد الهيكل التنظيمي للشركة وعرضها على الجمعية العمومية للاعتماد.
- قصور الشركة في إعداد الميزانيات العمومية واقفال الحسابات الختامية للشركة خلال السنوات 2015 م وحتى سنة 2022 م مخالفه بذلك المادة رقم (193) من اللائحة المالية.
- غياب الدقة عن تقرير هيئة المراقبة وعدم شموله للمخالفات التي يرتكبها المجلس وإدارات الشركة لسنة 2022 م، وكذلك لم تتطرق الهيئة للملاحظات والمخالفات الواردة بتقرير ديوان المحاسبة لسنة 2022 م.
- قيام الجمعية العمومية بتكليف السيد / ع، ع، ال، كعضو بمجلس الادارة بناء على قرارها رقم (2) لسنة 2022 م بشأن اعادة تعيين مجلس الادارة؛ حيث لوحظ بشأنه ان المذكور اعلاه كان احد موظفي الشركة، وتم احالته للتقاعد في سنة 2019 م، وحيث إن وظيفة العضوية بمجالس الادارات ليست من الوظائف العارضة والوقتية، وإنما تتسم بالدائم والاستمرارية، مما يتعارض مع أحكام القرار رقم (451) لسنة 1996 م في تطبيق أحكام قانون الضمان الاجتماعي، وكذلك بالمخالفة لمنشور السيد رئيس ديوان المحاسبة رقم (1) لسنة 2020 م بشأن تولي المحالين للتقاعد عضويات بمجالس إدارات الهيئات والمؤسسات والشركات العامة.

- تقاضي رئيس مجلس الادارة مكافأة مالية 10,000 دينار والتي تزيد عن القيمة المنصوص عليها والتي تقدر بمبلغ 5,000 دينار، حسب ما جاء في نص المادة (1) بقرار الجمعية العمومية العادية الاول لسنة 2023م بشأن تحديد مكافآت مجلس الادارة.
- قيام مجلس الادارة بإصدار تعليماته بالعمل باللوائح الادارية والمالية بالشركة، وذلك حسب ما جاء في مادته الثانية من قراره رقم (17) لسنة 2023م، دون اعتمادها من الجمعية العمومية بالشركة بالمخالفة لنص المادة رقم (36) فقرة (10) من النظام الاساسي المعدل التي جاء فيها (على المجلس اعداد اللوائح والنظم الداخلية وعرضها على الجمعية العمومية للاعتماد)، وكذلك عدم اعتمادها في محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية الاول لسنة 2023م للشركة، والتي أوصت الجمعية بتفويض مجلس ادارة القابضة بدراسة اللوائح ومخاطبة شركة الخطوط الجوية الافريقية باللاحظات والتغييرات التي يراها؛ الامر الذي انعكس على المصروفات الشركة بزيادة عن طريق تغير في لائحة المرتبات ولائحة المالية ولائحة الایفاد .
- قيام رئيس مجلس الادارة بإحالـة السيد / م، الـلـتـقـاعـدـ الاـخـتـيـارـيـ بـنـاءـ عـلـىـ طـلـبـهـ بناء على قرار (565) لسنة 2023م المؤرخ في 14/11/2023م، وبتاريخ 06/12/2023 قام رئيس مجلس الادارة بتوقيع عقد متعاون مالي في الشركة بقيمة 5000 دينار شهرياً بالمخالفة لكتاب السيد رئيس مجلس ادارة الشركة الليبية الافريقية للطيران القابضة رقم (60-44) المؤرخة في 07/05/2023م مفادها (الغاء جميع عقود المستشارين والمتعاونين المتعاقدين مع الشركة وعدم التوقيع الا بعد موافقة الشركة الليبية الافريقية للطيران القابضة).
- قيام مجلس الادارة بالتعاقد وتتجدد عقود المستشارين والمتعاونين بالشركة دون الحصول على موافقة مسبقة من الجمعية العمومية للشركة وذلك بالمخالفة لكتاب السيد / رئيس مجلس ادارة الشركة الليبية الافريقية للطيران القابضة رقم (60-44) المؤرخة في 07/05/2023م والذي مفاده (الغاء جميع عقود المستشارين والمتعاونين المتعاقدين مع الشركة وعدم التوقيع الا بعد موافقة الشركة الليبية الافريقية للطيران القابضة).
- عدم تفعيل ادارة الشركة مكتب التفتيش والمتابعة والتابع لرئيس مجلس الادارة بالهيكل التنظيمي حيث ان من اختصاصه متابعة نشاط الشركة وأعمالها الداخلية والخارجية.
- قرار مجلس الادارة رقم (29) لسنة 2023م بتكليف السيد / إ، م، الـ، كـرـئـيـسـ مـرـكـزـ الشـحنـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ عـلـمـهـ الأـصـلـيـ كـمـدـيرـ الإـدـارـةـ التجـارـيـةـ مماـ يـعـدـ مـخـالـفـ لـمـنـشـورـ المـدـيرـ العـامـ بـشـأنـ اـيـقـافـ النـدـبـ الدـاخـلـيـ فـيـ الشـرـكـةـ،ـ وـالـمـنـشـورـ رقمـ (4) لـسـنةـ 2019ـ بـشـأنـ تـطـبـيقـ مـبـادـيـ اـنـظـمـةـ الـحـوكـمـ الرـشـيدـةـ بـالـشـرـكـاتـ العـامـةـ وـمـاـ فـيـ حـكـمـهـ.
- قيام إدارة الشركة بصرف بدل مواصلات لمدير منطقة تركيا بقيمة 700 دولار شهرياً بمخالفة للمادة رقم (14) من لائحة الایفاد بالخارج، علماً بأن المعنـى صرفـتـ

- له سيارة من قبل إدارة الشركة بتاريخ 18/05/2023 بمبلغ 1,235,000 ليرة تركية، مما يتطلب ايقاف هذه علاوة وترجيع ما تم دفعه.
- قيام المدير العام بإصدار قرار تعين مستخدمين جدد بالمخالفة لقرار الجمعية العمومية العادلة رقم (1) لسنة 2020 بشأن حظر التعينات الجديدة دون الحصول على موافقة مجلس الإدارة وبعلم ادارة الشركة القابضة.
 - قيام المدير العام بصرف مكافأة تشجيعية دون ذكر السبب الذي صرفت من اجله المكافأة، والتي من بينها قرار رقم 88 لسنة 2023 للسيد/ ط، ال، بصفته مدير محطة تركيا بقيمة مرتب ثلاثة أشهر أي بأجمالي 28,500 دولار.
 - قيام المدير العام بإبرام عقد استئجار مبني اداري بشارع عمر المختار بقيمة اجمالية تم دفعها مقدماً لمدة سنة بقيمة 2,520,000 دينار بحيث كان جزءاً مما تم دفعه أي ما قيمته 1,260,000 دينار يمثل ستة أشهر، وذلك عن فترة من 20/08/2023 إلى 20/02/2024 دون ان تقوم الشركة بشغل العقار إلى تاريخه.
 - قيام المدير العام بالتعاقد مع شركة الاجواء الذهبية لخدمات الطيران كوكيل عام لها بالمملكة العربية السعودية بالرغم من أن اللجنة المؤلفة للمفاضلة بين العروض رأت بأن مركزه المالي ضعيف من خلال فحصها القوائم المالية له لسنة 2019-2021 وانه لا يمتلك مبني رسمياً، ومقره عبارة عن مكتب مؤجر داخل مطار جدة وكذلك لعدم امتلاكه الأصول الثابتة مع العلم بأن الشركة قد قامت بدفع مبلغ وقدره 120,000 دولار اي ما يعادل 578,544 دينار، وذلك مقابل مستحقات وتعويض مادي ومعنوي للوكيل السابق جراء فسخ العقد بين الطرفين.
 - عدم قدرة الشركة على معالجة ظاهرة تكدس العاملين بالشركة وكثرة التعاقدات خلال السنوات الأخيرة، مما أثقل كاهلها بمزيد من الاعباء المالية، وفيما يلي جدول يوضح زيادة معدل التوظيف عن كل سنة مقارنة بالسنوات السابقة، الامر الذي يعد اخلالاً بواجبات المسؤولين بالشركة، والبيان التالي يوضح ذلك:

السنة	عدد الموظفين	معدل التوظيف السنوي
2019	1379	48
2020	1436	9
2021	1513	77
2022	1603	90
2023	1724	121

- قيام ادارة الشركة بتوقيع (19) عقد عمل على وظيفة مساعد طيار تحت التدريب بالشركة منهم من تم التعاقد معه منذ سنة 2006 وإلى تاريخه لم يتم الانتهاء من التدريب مما جعل الكثير منهم يتلقون مرتب بدون قيامهم بإجراءات التدريب وهذا يزيد العبء المالي على الشركة.
- تقصير ادارة الشركة في عدم تسكين الموظفين حسب تخصصاتهم ومؤهلاتهم في الادارات المختلفة بالشركة، فقد لوحظ أن عدداً ليس بالبسيط لا تتطبق عليهم الشروط اللازم توافرها في الوظيفة المسندة إليهم مثل المؤهل العلمي والخبرة والمهارات وذلك حسب الملاك الوظيفي للشركة.

أداء الإدارة المالية

- ضعف وقصور أداء الإدارة المالية بالشركة في عملية إعداد وتقييم الأصول الثابتة واحتساب نسبة الاستهلاك الخاصة بها خلال السنوات الماضية.
- كثرة الأخطاء المحاسبية، كما أن تصحيح الأخطاء بالقيود المحاسبية يتم عن طريق خاصية التعديل وليس عن طريق القيد العكسي- بالإضافة للتوسيع في استخدام صلاحيات التعديل حيث يعتبر اجراء يساهم في اخفاء المستخدم الاصلي في اعداد القيود المحاسبية.
- تقصير الإدارة المالية في متابعة خزائن الشركة حيث تبين اثبات عجز في الخزينة (المصروفات - مكتب زناقة - مبيعات مجانية) بقيمة 103,439 دينار.
- اهمال وقصير إدارة الشركة في تحديث المنظومة المالية للشركة وعدم ربطها مع قسم المرتبات ودائرة الإيرادات بالإدارة المالية، مما أدى إلى ضعف مخرجات المنظومة المالية (التقارير) وكذلك وجود اختلافات في ارصدة بعض البنود الظاهرة بالمنظومة المالية ومنظومة قسم المرتبات، بالإضافة إلى زيادة الوقت والجهد المبذول من خلال تكرار عملية ادخال قيمة بند المرتبات في نهاية كل شهر.
- قصور الإدارة المالية في متابعة مبيعات العمارة او لا بأول، حيث لوحظ عجز في حساب مكتب مبيعات الحج / طرابلس بقيمة 1,489,282 دينار.
- إغفال الإدارة المالية عن متابعة الإيرادات من حيث الأدوات التابعة لها لجيابيتها، وذلك بأن لوحظ قيام الإدارة التجارية بالشركة بمتابعة وبجيابية إيرادات الرحلات العارضة، والذي يعد اختصاصاً اصيلاً لدائرة الإيرادات بالشركة، وكذلك إيرادات الشحن، والإيجارات الأخرى.
- تعدد الحسابات المصرفيية الداخلية والخارجية المفتوحة للشركة بعدد (69) حساب مصرفي؛ الأمر الذي نتج عنه عدم قدرة إدارة الشركة على التتحقق من الأرصدة الدفترية ومطابقتها بالأرصدة الفعلية، كما لوحظ عدم إعداد مذكرات التسوية لأغلب هذه الحسابات.
- تأخر الإدارة المالية في اثبات بعض العمليات في منظومة الامين والتي منها على سبيل المثال لا للحصر- القيد رقم 19322 الخاص بإثبات سداد ضمان الاعاشة لوزارة الحج والعمرة السعودية بقيمة 255,620 دينار والمؤرخ في 28/11/2023 حيث ان موسم الحج لسنة 2023 كان في شهر يونيو.
- عدم تفعيل قسم التكاليف بالشركة بالوجه المطلوب للقيام بمهامه من تحديد تكاليف الرحلات الجوية ومقارنتها بالتكاليف الفعلية وتحديد الانحرافات الازمة وإعداد التقارير الازمة بشأنها لتقديمها للإدارة العليا بالشركة بذلك نص المادة رقم (151-152) من اللائحة المالية للشركة.

أداء الإدارة التجارية

- ضعف التنسيق بين الإدارة التجارية ودائرة الحسابات نتج عنه قيام الإدارة التجارية بتسيير رحلات العارضة قبل اثباتها في منظومة حسابات الشركة الامر الذي يعرض اموال الشركة للضياع وعدم تحصيلها.

- قصور ادارة الشركة في متابعة اعمال الادارة التجارية من حيث تقديرها للأسعار وذلك بأن لوحظ عدم اشراك قسم التكاليف بالشركة في احتساب قيمة الرحلات العارضة التي تقوم بها الشركة والاكتفاء بإثبات السعر الذي يقوم مدير الادارة التجارية بإرساله لدائرة الحسابات للإثبات او للمتابعة في حالة ان المبلغ تم ايداعه في أحد حسابات الشركة.

- انفراد الادارة التجارية بالقرار من حيث توجيه المستفيدين من القيام بالرحلات العارضة على اسطول الشركة بإيداع ايراد هذه الرحلات دون وجود الرجوع إلى الادارة المالية للتوجيه في اي حساب او تحديد نوع العملة المراد السداد بها.

النشاط المالي للشركة

- بلغ اجمالي المكافآت المصرّوفة خلال سنة 2023م بين صكوك ونقداً نحو 1,378,238 دينار حيث لوحظ المبالغة في صرف المكافآت وبكافحة الاشكال وعلى اعمال من صميم عمل بعض الأشخاص، وكذلك دفع مكافأة لأشخاص لا تربطهم علاقة وظيفة بالشركة مثل قرار رقم (486) لسنة 2023م الصادر من المدير العام بصرف مكافأة لعدد (3) اشخاص تابعين لمصلحة الجمارك بقيمة 3000 دينار لكل شخص.

- المبالغة في الصرف على بند المهام الرسمية حيث بلغ ما تم صرفه خلال السنة نحو 5,766,349 دينار دفعت جميعها نقداً من الخزينة حيث تبين المبالغة في الصرف نقداً على هذا البند والعمل على الحد من هذه المهمات وافتقارها على الاعمال التي تتطلبها المهمة حيث تبين ان اغلبها تصرف على مهام دون تقديم تقارير بنتائج اعمالها.

- قيام المدير العام والإدارة المالية بالتوسيع في صرف مرتبات مدفوعة مقدماً خلال سنة 2023م بقيمة 2,861,382 دينار من بينها مرتبات لم يتم خصمها وتسويتها من مرتبات العاملين بقيمة 684,994 دينار.

- توسيع إدارة الشركة في منح التذاكر المجانية والمخفضة تحت بند علاقات بمبلغ 2,100,245 دينار الامر الذي يعد اهتماماً وقصيراً في حفظ المال العام وإساءة استعمال سلطاتهم الوظيفية وإخلال بها.

- قيام مجلس ادارة الشركة بشراء طائرة شحن A300-600 متقدمة وذلك خلال سنة 2016 بمبلغ وقدره (16.7) مليون دولار حيث كان عمرها في ذلك الوقت ثمانية عشرة عام، حيث استخدمت كطائرة ركاب لدى شركة (EFW) الالمانية منذ تاريخ تصنيعها في 1998 وحقى عام 2007 ومن ثم تم تغييرها كطائرة شحن، والطائرة ومنذ شرائها لم تقدم اضافة للشركة وكان الأجدى من مجلس ادارة الشركة في ذلك الوقت صيانة بعض طائراته الاحدث صنعاً بالمبلغ الذي تم دفعه لشراء طائرة قديمة الصنع.

الالتزامات

- بلغ رصيد قرض مصرفي الجمهورية والبالغ قيمته 576,674,952 دينار اي ما نسبته 73% ومبني على صالح شركة البريقة لتسويق النفط قدره 163,148,332 دينار اي ما نسبته 20% من إجمالي الالتزامات القائمة بالعملية المحلية على الشركة في 31/12/2023 وهو رصيد مرحل من سنوات سابقة.
- عدم قيام ادارة شركة الخطوط الجوية الافريقية على سداد اقساط القرض لسنة 2023 مخالفًا للاتفاقية المبرمة مع إدارة المصادر المقرضة بتاريخ 20/06/2022 بشأن سداد مليون دينار شهرياً ويتم ايداعه في حساب مصرفي الجمهورية.
- عدم قدرة الشركة في التغلب على الحد من ظاهرة التكاليف الإضافية والمتمثلة في غرامات التأخير ومخالفات وتناميها من سنة لأخرى حيث بلغت بنهائية العام 2023 م مبلغًا قدره 2,100,432 دينار بالرغم من توفر السيولة المالية، مما يدل على سوء ادارة النقدية وعدم التنسيق بين الادارة المالية والادارات والاقسام الفنية والتشغيلية والمحطات الخارجية التابعة للشركة حيث تم التصرف بمبلغ 191 مليون دولار تعويضات حرب 2014 دون ان تستفيد الطائرات المتضررة من التعويضات التي تم استلامها من شركة الثقة للتأمين.
- عدم قيام الادارة المالية بإجراء المطابقات الالزامية لدائنيها للتأكد من ارصدة الحسابات وإظهار الارصدة الصحيحة.

العهد بالشركة

- قصور الادارة المالية بالشركة في عدم الاخذ بالاعتبار الملاحظات الواردة بتقارير الديوان السابقة المتمثلة في عدم إيقاف العهد المتصروفة وذلك مخالف لنص المادة رقم (45) من اللائحة المالية بالشركة، والجدول التالي يوضح عينة من هذه العهود المستديمة مرحله من سنة 2015 والغير مقللة حتى تاريخ 15/01/2024:

ر.م	الاسم	الرصيد
1	ع ح ع	5,610,054 دينار
2	م اف	1,350,507 دينار
3	ل ع ب	412,574 دينار
4	ب ع م	547,923 دينار
5	وس ر	148,195 دينار
6	ال ال ال	120,000 دولار
7	ط م ال	95,000 دولار
8	ع م ن	100,000 دينار
9	م م ب	144,550 دينار

- ضعف واهمال المدير العام في متابعة تسوية العهدة المؤقتة الممنوحة للسيد / طارق السريتي لسنة 2023 م بصفته مدير منطقة تركيا والبالغة قيمتها 158,957 دينار، حيث يقوم بسحب ارصدة من الحسابات بدولة تركيا وذلك حسب افاده محامي القانوني للشركة بالمنطقة (بعدم ترك أي مبلغ في حسابات الشركة بسبب القضية المرفوعة في دولة تركيا)، وحملت عهده مؤقتة على مدير المنطقة. بالمخالفة لنص المادة (46) من اللائحة المالية بالشركة التي تنص (يجوز صرف

عهد نقدية لبعض العاملين بالشركة بقرار من المدير العام للأغراض العاجلة على ان تسوى هذه العهدة المؤقتة بمجرد انتهاء الغرض الذي صرفت من اجله وفي فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ استلامها).

مساهمات الشركة

- ضعف وقصور أداء مجلس إدارة الشركة في متابعة المساهمات والعوائد المحققة والبيان التالي يوضح ذلك:

المساهمة	القيمة بالدينار الليبي	مقر الشركة	نسبة المساهمة
مركز تدريب الطيارين ATCT	3,878,448	تونس	%20
الامادويس	90,000	ليبيا	%30
شركة ادقوكو لصيانة الطائرات والشحن الجوي	1,710,000	ليبيا	%51
بان افريكا	-	مالطا	-

- على الرغم من مساهمة الشركة في كل من "مركز تدريب الطيارين ATCT" ، بان افريكا" إلا انها لم تحقق أي إيرادات من تلك المساهمات، وفضلاً عن غياب البيانات والمعلومات عن مساهمة "بان افريكا" أي أن إدارة الشركة ليس لديها القدرة والكفاءة لإدارة تلك المساهمات وبما يمكنها من تحقيق أية عوائد.

عقود ووثائق تأمين الطائرات

- عدم قيام الشركة بتشكيل لجنة للمطابقة والتسوية مع شركة ليبيا للتأمين للوثائق الصادرة من شركة ليبيا للتأمين والخاصة برد جزء من مبلغ التأمين المدفوع من قبل شركة الخطوط الجوية الأفريقية لشركة ليبيا للتأمين، وذلك عن الطائرات المتوقفة نتيجة الصيانة أو خروجها عن الخدمة.

- عدم قيام الشركة بتحديد الموجود الفعلى من المحركات وقطع الغيار المستهلكة او الجديدة والتي يتم على اساسها تحديد قيمة التأمين، في حين ظهرت في التحليل المرفق لوثائق شركة ليبيا لتأمين بنسب متفاوتة خلال السنوات الماضية في حين انه يتم التأمين عليها وهي ليست تحت تصرف الشركة.

شركة الخطوط الجوية الليبية

- قصور مجلس إدارة الشركة بشأن تصحيح بعض الأوضاع الإدارية بما يحقق كفاءة إدارية جيدة باعتماد هيكل تنظيمي ملائم لنشاط الشركة وإعداد ملاك وظيفي بحيث يضمن تحقيق الاحتياجات الفعلية من الكوادر الإدارية وفقاً للمؤهلات العلمية والتوزيع الأمثل لها مع تنمية مهاراتهم الإدارية والفنية.

- قصور مجلس إدارة الشركة فيما يتعلق بدوره المهم في البحث على إعداد القوائم المالية وإغفال الحسابات الختامية للشركة عن السنوات المالية من (2013 إلى 2021).

- قصور مجلس إدارة الشركة فيما يتعلق بدوره المهم في البحث على إعداد القوائم المالية وإغفال الحسابات الختامية للشركة عن السنوات المالية من (2013 إلى 2021) بالإضافة لقصوره في تصحيح بعض الأوضاع الإدارية بما يحقق كفاءة إدارية جيدة باعتماد هيكل تنظيمي ملائم لنشاط الشركة وإعداد ملاك وظيفي

- بحيث يضمن تحقيق الاحتياجات الفعلية من الكوادر الإدارية وفقاً للمؤهلات العلمية والتوزيع الأمثل لها مع تنمية مهاراتهم الإدارية والفنية.
- عدم الالتزام بكتاب السيد رئيس مجلس إدارة الشركة الليبية الأفريقية للطيران القابضة اشاري رقم 4.4.166/22 المؤرخ في 28/7/2022م بشأن حظر إجراء أي تعاقديات أو إيفاد في مهام خارجية أو إيفاد بالماكتب والمحطات الخارجية أو تعين عاملين الموجه إلى السيد رئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الليبية، إلا أن الشركة لم تتقيد بفحوى هذا الكتاب واستمرت بإصدار قرارات الإيفاد والتي منها على سبيل المثال (374، 399، 438، 451)، وبعض قرارات الإيفاد تخص أشخاصاً من خارج الشركة والتي منها (411، 439).
 - طول فترةبقاء الطائرات بالصيانة سواء بالداخل أو الخارج الأمر الذي ينتج عنه خسائر في التشغيل على سبيل المثال الطائرة A330-5A-LAR بقيت بالصيانة بالأردن شركة (جرماكو) من تاريخ 16/11/2021 حتى 3/7/2022 ثم تحويل الطائرة إلى القاهرة من 3/7/2022 ثم الرجوع بها إلى مطار امعيتيقة وحالياً هي تحت الصيانة حتى تاريخ إعداد التقرير، والطائرة A330-5A-LAT دخلت الصيانة بالقاهرة من تاريخ 23/3/2022 ولم تنتهِ أعمال الصيانة حتى إعداد هذا التقرير.
 - عدم قيام الشركة بدراسة عروض الصيانة ومدى توفر التغطية المالية اللازمة لذلك، وبقاء المحركات في الصيانة لمدة طويلة منذ تاريخ 10/4/2019م نتج عنه خسائر تقدر بحوالي 252,000 دولار حتى 10/10/2022.
 - ضعف الإدارة المالية في إعداد جدولة تاريخية بالديون وتصنيفها من حيث إمكانية تحصيلها من عدمه وتكوين المخصص اللازم لمجابهة الديون المشكوك في تحصيلها وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
 - عدم وضع آلية مناسبة لتسوية الديون الخارجية المتربعة على الشركة والتي تحمل طابعاً مهماً، حيث وصل عدد الجهات الخارجية المطالبة بديونها أكثر من 80 جهة، وبلغت قيمة المطالبات المالية حتى 30/9/2023م مبلغاً وقدره 142,619,332 دينار، الأمر الذي يتربّع عليه فرض غرامات تأخير من بعض تلك الجهات.
 - إجمالي إلتزامات الشركة لصالح شركة اماديос ليببا بمبلغ وقدره 1,278,572 يورو يؤدي إلى تعليق العضوية داخل غرفة المقاصلة وإرباك العمل، الأمر الذي يتطلب من الشركة تسديد هذه الإلتزامات.
 - تدني إجمالي ايرادات الشركة مقارنة بالسنة السابقة بمعدل قدره (44%) حيث بلغت في سنة 2022م مبلغاً قدره 234,256,253 دينار بينما بلغ خلال (11 شهر) من سنة 2023م مبلغ وقدره 131,130,541 دينار.
 - عجز الشركة عن الإيفاء بمرتبات العاملين لديها، حيث بلغت قيمة المرتبات المستحقة للعاملين في الشركة من تاريخ 01/01/2022م حتى تاريخ 31/10/2023م مبلغاً قدره 167,974,478 دينار.

- عجز الشركة عن الإيفاء بسداد ما عليها من التزامات، حيث بلغت قيمة الالتزامات القائمة على الشركة من الاشتراكات الضمانية وخصم الضمان والضرائب المتأخرة حتى تاريخ 31/10/2023م، مبلغاً قدره 29,599,384 دينار.
- قصور أداء إدارة الشركة بشأن تفعيل وربط قسم التكاليف لحصر وقياس التكلفة الفعلية المرتبطة بكل مركز من مراكز النشاط بالإدارات وتقديم تقارير دورية عن تكلفة كافة الأنشطة.
- ضعف متابعة حسابات المناطق الخارجية التابعة للشركة، حيث إن ملفات المناطق الخارجية لا تحتوي على نسخة من كشف حساب المصرف ولا نسخة من مذكرات التسوية، وكذلك تأخر بعض الوكالات الخارجية في إيداع قيمة المبيعات بحساب الشركة لمدة أشهر بسبب قلة متابعة الشركة لحسابات محطاتها الخارجية.
- تأخر الشركة في سداد القساط المجدولة أولاً بأول مع شركة التأمين وتراكمها لنهاية العام، مما يتسبب في قيام شركات إعادة التأمين في سوق لندن بإلغاء وثائق التأمين الخاصة بأسطول الشركة مما يترتب عليه عدم السماح لطائرات الشركة بالطيران سواء الداخلي أو الخارجي، وكذلك لصعوبة الحصول على عروض من معيدي شركات التأمين بسوق التأمين بلندن قبل موعد نهاية تغطية الوثيقة الحالية، وذلك نظراً لضيق الوقت.
- قيام إدارة الشركة بالعديد من التوظيفات خلال سنة 2023، بالرغم من تكدس الكادر الوظيفي والعاملين بالشركة وعدم استطاعة ومقدرة الشركة على تسديد مرتباتهم في أوقاتها المحددة، حيث بلغ إجمالي التوظيفات بعدد 27 مستخدماً.

الشركة الوطنية العامة للنقل البحري

- عدم تناسب المؤهل العلمي لبعض العاملين مع الوظائف المكلفين بها ومن أمثلة ذلك:

الاسم	الوظيفة	المؤهل العلمي
ت اع	دبلوم متخصص مهني كهربائية لحام وحام	الشؤون المالية
م ج ع ال	دبلوم على هندسة طرق ومهابط	الشؤون الادارية

- اتباع الشركة لسياسة التوظيف العشوائي والتي لا تلبي احتياجات الشركة ومن أمثلة ذلك:

تاريخ العمل بالشركة	مركز العمل	المؤهل العلمي
2020/05/07	ادارة التأمين والمخاطر	بكالوريوس طب وجراحة الفم والاسنان
2020/06/15	ادارة شؤون التطوير	بكالوريوس علوم سياسية
2020/09/21	الشؤون الادارية	دبلوم متخصص نجارة اثاث

- لم تقم الشركة بإجراء المصادقات على أرصدقها المدينية والدائنة ومن ثم إجراء التسويات اللازمة لتأكيد الأرصدة الظاهرة في سجلاتها بالمخالفة لأحكام الفقرة (7) من المادة (118) من اللائحة المالية للشركة.

- قامت الشركة خلال سنة 2023 ببيع عدد (4) ناقلات دون أن يتم عرضها في مزاد علني بالمخالفة لنص الفقرة (2) من المادة رقم (80) من اللائحة المالية للشركة

- وايضاً بالمخالفة لنص المادة (82) من اللائحة المالية حيث تمت عملية البيع عن طريق وسطاء.
- قامت الشركة خلال السنوات من 2016 حتى 2023 ببيع عدد (13) ناقلة في حين قامت بشراء عدد (7) ناقلات فقط.
 - على الرغم من أن عمر الشركة تجاوز 48 سنة إلا أنها لم تستطع تكوين كادر فني قادر على إدارة ناقلات الشركة حيث استعانت الشركة بـ 4 شركات إدارة أجنبية لتشغيل ناقلاتها.
 - اقتصر نشاط الشركة على ناقلات النفط دون ممارسة الأنواع الأخرى للنقل البحري (التجاري، السياسي) وفق ما نص عليه قانون إنشائها ونظامها الأساسي.
 - عدم قيام شركة النقل البحري بمتابعة وتقييم أداء شركات الإدارة بشكل دوري ومن ثم معالجة أي ملاحظات أو تقصير بشكل آني أو اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحفظ حقوق الشركة.
 - قيام الشركة بتحميل الناقلتين الهانبي وسمراء الخليج بمصاريفات عن سنة 2023 بنحو 1,708,123 دينار و 1,685,215 دينار على التوالي على الرغم من أن هذه الناقلتين قد بيعت وسلمت للمشتري بتاريخ 31/01/2023 و 17/01/2023 على التوالي دون أن تتحقق أي إيرادات خلال السنة.
 - حققت الشركة أرباح تشغيلية بمبلغ 522,203,768 دينار ويرجع ذلك إلى أن كل إيرادات التشغيل هي بعملة الدولار الأمريكي، ونتيجة إلى تخفيض قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأخرى وفق سعر الصرف المعلن من مصرف ليبيا المركزي.
 - حققت الشركة إيرادات رأسمالية بمبلغ وقدره 572,809,799 دينار ناتجة من بيع الناقلات (سمراء الخليج، الهانبي، الظافرة، الشاهدة)، ويرجع كبر رقم هذا الإيراد إلى ارتفاع أسعار الناقلات عالمياً وإلى التغير في سعر صرف الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي؛ حيث إن الشركة قامت ببيع الناقلتين بعملة الدولار الأمريكي.
 - من خلال كشف إيرادات ومصاريفات الناقلات تبين أن صافي الدخل المحقق من الناقلتين الشاهدة والظافرة بلغ نحو 27,051,367 دينار و 209,11,198 دينار على التوالي خلال فترة 6 أشهر الأولى من سنة 2023 حيث إن هذه الناقلتين قد بيعت وتم تسليمها للشاري بتاريخ 2023/7/5 و 2023/7/17 على التوالي وهذا الدخل أعلى من الدخل المحقق من ناقلات أخرى خلال السنة كاملة.
 - على الرغم من عدم التوقيع على محضر التسوية من وزاري المواصلات والمالية والشركة واعتمدته من مجلس الوزراء حسب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 292 لسنة 2023 الصادر في 2023/07/16 بشأن الموافقة على خصم ديون واجراء تسوية مالية؛ إلا أن الشركة قامت بإجراء تسويات على سجلاتها وتعديل قوائمها المالية وبأثر رجعي؛ الأمر الذي أظهر أرباحاً بدلاً عن الخسائر في سنة 2021 حيث كانت الخسائر سنة 2021 نحو 450,946,674 دينار وأصبحت أرباحاً بمبلغ 379,359,818 دينار، وكانت الخسائر المجمعة في سنة 2021 نحو 955,234,636 دينار وأصبحت الخسائر المجمعة نحو 27,100,688 دينار.

الجهاز التنفيذي للطيران الخاص

ملاحظات عامة

- لا يوجد خطة تدريبية معتمدة بالجهاز وذلك بالمخالفة لأحكام المادة (21) من قرار مجلس الوزراء رقم (296) لسنة (2012) بشأن ضرورة الالتزام باعتماد الخطة التدريبية السنوية، سواء كان الأمر متعلقاً بالتدريب بالداخل أو بالخارج وفق المعايير والضوابط التي تضعها وزارة العمل والتأهيل بالرغم من تشكيل لجنة تدريب بالداخل والخارج بالجهاز بموجب قرار رقم (32) لسنة (2020) المؤرخ (15-12-2020).
- تقاعس الجهاز بمسك السجلات والدفاتر الإلزامية والمساعدة (كسجل الالتزامات، سجل الدفعات المقدمة، سجل أستاذ المخزن)، بالمخالفة لنصوص المواد (231/232) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- إهمال إدارة الجهاز بإلزام الجهات والأطراف الخاصة التي يتعامل معها الجهاز بتقديم ما يفيد بسداد الاشتراكات الضمانية (شهادة سداد الاشتراكات الضمانية) وفقاً لقانون الضمان الاجتماعي، (شهادة إثبات سداد الضرائب) وفقاً لقانون ضريبة الدمنة.
- وجود عدد (14) حساباً مصرفيًا تتعلق بالجهاز التنفيذي للطيران قديمة وقائمة وغير مستخدمة منذ فترة لم يتم إيقفالها وتسويتها مع إدارة الحسابات بوزارة المالية.

الميزانية التسييرية

- إهمال وعدم الالتزام إدارة الجهاز بمتابعة وتحصيل الإيرادات والأموال المستحقة لصالح الجهاز، حيث لم تتخذ التدابير اللازمة لاستيفاء حقوقه لدى الغير المتمثلة في تكاليف التشغيل المتعلقة بتسهيل رحلات جوية لصالح جهات عامة، وذلك بالمخالفة للمواد رقم (6) و (7) من اللائحة المالية للجهاز المرفقة بقرار المجلس الرئاسي رقم (10) لسنة 2021.
- لوحظ قيام إدارة الجهاز من خلال السيد رئيس الجهاز (محمد عبد الله السبتي) بإجازة صرف مبلغ قدره (108,000) دينار من حساب الباب الأول كمرتبات لصالحه بواقع (9,000) دينار شهرياً عن الفترة من شهر يناير على شهر ديسمبر عن سنة 2022 بالرغم من عدم ورود اسمه ضمن قاعدة البيانات (CD) الواردة من وزارة المالية وتحميل القيمة على مخصصات الباب الأول دون أن يقدم أو يرفق ما يفيد باستحقاق المعني لمرتباته من ميزانية الجهاز.
- قامت إدارة الجهاز بموجب إذن الصرف رقم 12 / 12 المؤرخ في 2022/12/28 بقيمة 22,000,000 دينار بتحويل القيمة من حساب الباب الأول لحساب الباب الثاني، وذلك بناء على الكتاب رقم 1-4 / 1601 المؤرخ في 26-12-2022 الموجه لمدير إدارة العمليات المصرافية بمصرف ليبيا المركزي، والذي يطلب بتحويل القيمة من حساب الباب الأول رقم (200-3371) إلى حساب الباب الثاني رقم

واحد (3388-200) بمخالفة لنصوص المادة (11) من قانون النظام المالي للدولة، لتسديد التزامات مالية متربطة على الجهاز لغطبيه نفقات الصيانة والأعمال الفنية على الطائرات التابعة للجهاز في الخارج بخلاف ما تم تبويه بالتفويض المرفق بالمستندات.

- توسيع الحكومة (ديوان مجلس الوزراء) في طلب تسيير رحلات خاصة الداخلية والخارجية وتزايد الانفاق وصرف مبالغ كبيرة وتحميم أعباء وتكليف هذه الرحلات على الجهاز والذي يلجأ لتوفيرها عن طريق الاستئجار من شركات خاصة بسبب ضعف إمكانيات الجهاز، وفيما يلي بيان توضيحي:

البيان	القيمة
اجمالي قيمة الرحلات المؤجرة المصروفة من حساب الباب الثاني	13,561,159
اجمالي قيمة الرحلات المؤجرة المصروفة من حساب الطوارئ	5,263,541
الاجمالى	18,824,700
اجمالي قيمة الالتزامات عن الرحلات المؤجرة حتى 31-12-2022م	6,437,100

- بموجب اذن الصرف رقم (8/17) بتاريخ 41,082 دينار صرف قيمة فرق الراتب للسادة (هيثم خليفة عمر ومحمد عبد الله انببيه) عن فترة ستة أشهر من شهر يناير إلى شهر يونيو لعام 2022م وتحميمها على بند أتعاب لغير العاملين علما بأن السادة المذكورين أعلاه يحملان صفاتي (المراقب المالي-ومساعد المراقب المالي) وكذلك تم بموجب اذن الصرف رقم (5/9) بتاريخ 08-05-2022م بقيمة 13,694 دينار صرف قيمة فرق الراتب لذات الاشخاص عن شهرى نوفمبر وديسمبر لعام 2021م وتحميمها على بند أتعاب لغير العاملين

الودائع

- عدم صحة بعض البيانات الواردة فيما يتعلق بالمبالغ الواردة والمضافة للحساب خلال السنة المالية 2022م حيث تبين وجود مبالغ مالية تم خصمها من حسابات الجهاز (الباب الاول / الباب الثاني / باب الطوارئ) وتم تعليتها لحساب الودائع والامانات بنا على قرار رئيس الجهاز رقم (259) بتاريخ 27-12-2022م و(262) بتاريخ 29-12-2022م بشأن تعليمة بعض المبالغ لحساب الودائع والامانات ولم يتم قيدها واثباتها بدفتر يومية الصندوق والحساب الختامي لحركة الحساب وقد بلغ قيمة المبالغ التي تم تعليتها ولم يتم اثباتها في حركة الدفاتر خلال السنة المالية 2022م مبلغ 34,147,665 دينار، ولم يرفق ضمن أدونات الصرف المتعلقة بالمعاملات المالية التي تم تعليمه قيمتها لحساب الودائع والامانات المستندات المؤيدة للأعمال والخدمات التي تم التعليمة بناء عليها حيث تم ارفاق قرار التعليمة فقط ضمن اذن الصرف.

الالتزامات

تبين من خلال أعمال فحص ومراجعة للالتزامات القائمة ومطابقة المبالغ الواردة بالكشف مع الفواتير والمطالبات المالية الواردة والعقود والتكاليف الصادرة عن إدارة الجهاز بخصوص بان اجمالي الالتزامات المالية القائمة على الجهاز التنفيذي للطيران الخاص حسب المستندات المتعلقة بها بلغت بالدينار مبلغًا قدره

13,179,681 دينار، كما بلغ اجمالي الالتزامات المالية بالعملة الاجنبية مبلغ 40,166 دولار، 3,358,732 يورو، وتبين بشأن الالتزامات عدم تطابق بعض الارقام المقيدة بالكشف مع الارقام والمبالغ الواردة بالمستندات المتعلقة بموضوع الالتزامات المستحقة لبعض الشركات وهي على النحو الاتي:

الشركة	البيان	حسب الكشف	حسب المستندات
مصلحة المطارات	مقابل رسوم هبوط واقلاع	485,069 دينار	537,016 دينار
الشركة الليبية للخدمات الأرضية	مقابل خدمات أرضية لطائرات الجهاز	950 دينار	1,730 دينار
الشركة الليبية للخدمات الأرضية	مقابل خدمات أرضية لطائرات الجهاز	1,730 دينار	950 دينار
شركة الخطوط الافريقية	إيجار طائرات خاصة	5,809,101 دينار	5,569,101 دينار
شركة مزايا الابداع	مقابل خدمات النظافة للمبني الإداري	44,000 دينار	32,000 دينار
			40,166 دولار

قطاع الاتصالات

الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية

ملاحظات عامة

- صرف العديد من المعاملات المالية استناداً على صور ضوئية من المستندات، بالمخالفة لنصوص المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، ونص المادة (12) من قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق رقم (10) لسنة 2021م والتي نصت بأنه (يجب الصرف من واقع المستندات الأصلية بعد استيفائها والتتأكد من صحتها).
- ازدواجية الحسابات المصرفية بالهيئة، حيث تبين احتفاظ الهيئة بالحسابات المصرفية القديمة وتقاوسيتها عن تسويتها وإيقافها.

الإيرادات

- تبين - من خلال أعمال الفحص والمراجعة للإيرادات المحصلة عن التراخيص الممنوحة لشركات خدمات الاتصالات العامة التابعة للشركة الليبية للبريد والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات القابضة - أن إجمالي قيمة ما يجب أن يحصل عن التراخيص الصادرة حتى 31-12-2023 م من الجهات السالف ذكرها مبلغ 3,142,418,029 دينار، بينما بلغ قيمته تحصيله مبلغ 3,858,250,000 دينار.
- تبين وجود معلمات بقيمة 245,481 دينار بحسب الإيرادات بمصرف الجمهورية وكالة البريد رقم (299) منذ سنوات سابقة، تمثل بسكوك مقدمة من بعض الشركات، سجلت بالدفاتر ولم تظهر بكشف المصرف، لم يتم تحصيلها عن سنوات 2014-2022 حتى 2022م، أو تسويتها مع المصرف.
- تبين وجود التزامات مالية مستحقة على شركات خدمات الاتصالات العامة المرخص لها من قبل الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية والتابعة للشركة الليبية للبريد والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات القابضة، حيث بلغت قيمة إجمالي التزامات رسم ترخيص مزاولة النشاط حتى 31-11-2023 مبلغ 457,750,000 دينار، وعن السنة المالية السابقة 2022/12/31 مبلغ 341,500,000 دينار، مما يشير إلى عدم وجود سياسة سلémة لجباية الإيرادات المستحقة، نوضحها كالتالي:

الشركة	القيمة السنوية 2023	القيمة السنوية 2022	ملاحظات
هاتف ليبيا	225,000,000	225,000,000	من سنة 2011 حتى سنة 2022 م
الجيـل الجـديـد	112,000,000	112,000,000	من سنة 2017 حتى سنة 2022 م
الاتصالات النوعية	4,500,000	4,500,000	من سنة 2018 حتى سنة 2022 م
ليبيـا لـاتـصالـات	11,250,000	0000	لم تدفع بعد عنـ عام 2023م
ليـبيـا لـهـاتـفـ المـحمـول	105,000,000	0000	لم تدفع بعد عنـ عام 2023م
الإجمالي	457,750,000	341,500,000	

الأمر الذي يحتم على الهيئة، وضع سياسات معتمدة للحد من تضخم قيمة الالتزامات لدى الغير، ووضع آلية لجباية الإيرادات المستحقة، أولاً بأول بتاريخ استحقاقها، لتحميل السنة المالية بما يخصها من إيرادات.

الميزانية التسييرية

من خلال الفحص والمراجعة تبين جملة من الملاحظات والتجاوزات المالية بمصروفات الباب الأول نوردها كالتالي:

- تبين إحالة الإدارة العامة للهيئة صكوك خصم من حساب الباب الأول لصالح فرع المنطقة الشرقية، (مرتبات الموظفين بالمنطقة الشرقية) استناداً على تفويضات مصلحية خصمت مباشرة من البند، حيث كان يتعين على إدارة الهيئة إثبات قيمة التفويض المصلحي (كارتباط)، وإثبات القيمة كمصرفوفات فعلية استناداً على تقرير مصرفوفات يحال من فرع المنطقة الشرقية، بمخالفة لنص المادة (21) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- المبالغة بتقديرات مصرفوفات الباب الأول، والتي قدرت بمبلغ 94,619,927 دينار مقارنة بمصرفوفات السنة المالية (2022م، 2023م) حسب ما ورد بتقارير المصرفوفات عن هذه السنوات.
- تحويل مخصصات السنة المالية 2023م بالالتزامات وأعباء مستحقة عن سنوات سابقة، مقابل مرتبات ومستحقات مالية أخرى لم تصرف في حينها.
- بلغ إجمالي قيمة المكافآت التشجيعية المصرفوفة خلال السنة المالية 2023م بناء على قرارات صادرة عن السيد رئيس الهيئة عن السنة المالية 2023م مبلغ وقدره 2,192,551 دينار، في حين بلغ إجمالي قيمة العمل الإضافي المصرفوف خلال نفس الفترة مبلغ 674,253 دينار لوحظ التوسيع بصرف المكافآت التشجيعية حيث بلغ عدد الموظفين الذين صرفت لهم مكافآت تشجيعية خلال العام المالي 2023م عدد 123 موظف بقيمة إجمالية 508,958 دينار دون بيان طبيعة الأعمال المنجزة.
- تبين من خلال الفحص والمراجعة لمصرفوفات الباب الثاني ظهور بعض الملاحظات والتجاوزات المالية، حيث قامت الهيئة بارتباطات مالية من خلال إبرام عقود مع شركة البنية للاستثمار والخدمات، لاستئجار بعض المقررات لصالح الهيئة، بقيمة سنوية تتجاوز قيمتها 2,600,000 دينار لمدة سنة قابلة للتجديد، في حين بلغت القيمة المخصصة للبند بموجب التفويض العام المالي 2023م مبلغ وقدره 57,000 دينار، بالخالفة لنص المادة (26) من لائحة الحسابات والميزانية والمخازن، التي لا تجيز الارتباط بدون وجود اعتماد كاف لمواجهة الارتباط.

شركة ليبيا للاتصالات والتقنية

- عدم قيام إدارة الشركة بمسك السجلات والدفاتر المنصوص عليها بالمادة (223) من القانون رقم (23) لسنة 2010م بشأن النشاط التجاري.

- قصور مكتب المراجعة الداخلية في متابعة سير عمل الإدارة المالية بالشركة، عند إحالة القيود اليومية والمستندات للمكتب لمراجعتها، حيث لوحظ وجود العديد من القيود لا يتم اعتمادها من قبل المكتب ويتم الاكتفاء فقط باعتماد إذن الصرف.
- تأخر إدارة الشركة في إعداد مذكرات التسوية لبعض الحسابات خلال السنة المالية موضوع الفحص.
- قيام رئيس مجلس الإدارة السابق بشراء (3) سيارات نوع هوندراي توسان Hyundai Tucso 2023 بقيمة إجمالية 396,000 دينار وسعر السيارة الواحدة 132,000 دينار، لرئيس وأعضاء هيئة المراقبة دون الحصول على إذن من الجمعية العمومية، وبمخالفة قرار مجلس إدارة الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات القابضة رقم (21) لسنة 2021م للمادة (11) المنظمة لمزايا ولوازم هيئة المراقبة.
- ضعف سياسة إدارة الشركة في متابعة تحصيل ديونها لدى الغير، حيث بلغ رصيد الديون المتراكمة حتى 30/09/2023م نحو 295,174,144 دينار، والجدول التالي يبين ذلك:

نوع الجهة	الرصيد
الجهات العامة	39,967,273
الجهات الخاصة	4,968,849
قطاع الاتصالات	250,238,022

شركة البنية للاستثمار والخدمات

- لا يوجد دليل للحكومة لتحديد صلاحيات المجلس وصلاحيات المدير العام والإدارة التنفيذية، عليه يجب العمل على إعداد دليل للحكومة وتحديد الصلاحيات.
- تبين قيام إدارة الشركة بشراء عدد (17) سيارة من شركة أجود المحركات لاستيراد السيارات بقيمة إجمالية بلغت 2,602,000 دينار، وفي حين أن الشركة تعاني من الخسائر المتتالية، ناهيك على أن تمويل المشاريع تتم عن طريق الشركة الليبية القابضة للاتصالات والتكنولوجيا وتحمل عليها.
- يشكل رصيد الشركة الليبية القابضة للاتصالات والتكنولوجيا في 31/12/2023م نحو 928,208,418 دينار أي ما نسبته (91%) من إجمالي رصيد حسابات دائنة، ويلاحظ ارتفاع الرصيد من سنة لأخرى نتيجة سداد مرتبات موظفي شركة البنية للاستثمار والخدمات من قبل الشركة الليبية القابضة للاتصالات والتكنولوجيا، هذا وما زالت تقوم بتسديد المرتبات حتى السنة الحالية 2024م.
- جميع المشروعات لا يوجد بها مخططات زمنية لإنهائها ولا توجد خطط واضحة لها.
- لم يتم عمل أي آلية لصيانة الأبراج التابعة للشركة، والتي تحتاج صيانة دورية عاجلة.

- لا يوجد حصر للأبراج على مستوى نطاق الشركة، وتقدير حالتها الخدمية والعمرية بالإضافة لحصر المعدات المركبة على الأبراج المملوكة لشركات القطاع والشركات الخاصة والجهات الأمنية لإحصاء المعدات الفعلية التي تتم مداينتها ، كما تبين وجود معدات بالأبراج خارجة عن العمل وتستغل مساحات على البرج من جانب الوزن الزائد، والتي يمكن الاستفادة منها لتأجير المساحات لشركات أو جهات أخرى، عليه يجب العمل على إعداد منصة رقمية للأبراج توضع بها كافة البيانات والمعلومات من حيث المعدات الموجودة عليها، والإيرادات المحققة والمحصلة منها والجهات التابعة لها هذه المعدات.
- الإيرادات النقدية في أغلب الفروع يتم إيداعها من قبل موظف القسم المختص بالصرف مباشرةً لعدم وجود أمين خزينة.

شركة ليبانا للهاتف المحمول

بند المسؤولية الاجتماعية

- من خلال أعمال الفحص والمتابعة لهذا البند تبين قيام الشركة بالصرف خلال السنة على بعض الجهات ذات الذمة المالية المستقلة على الرغم من وجود كتاب من السيد /وكيل الديوان إشاري رقم 19-6421 المؤرخ في 12/12/2021م بالإيقاف ومنها على سبيل المثال:

- بموجب إذن الصرف رقم 1708 المؤرخ في 5/9/2023 تم تعلية حساب مصروفات عمومية متعددة /م. سنوات سابقة /مسؤولية اجتماعية بمبلغ 293,289 دينار، يمثل قيمة مصروفة لشركة أنماء ليبيا للمقاولات العامة مقابل تنفيذ أعمال استكمال مبني جمعية المكاففون بمصراته.
- بموجب إذن الصرف رقم 3072 المؤرخ في 29/5/2023 تم تعلية حساب مصروفات عمومية متعددة /م. سنوات سابقة /مسؤولية اجتماعية بمبلغ 3,000,000 دينار يمثل قيمة مصروفة لشركة نمو المدن للمقاولات مقابل أعمال الصيانة لمطار بنينا الدولي.
- بموجب إذن الصرف رقم 3001 المؤرخ في 31/8/2023 تم تعلية حساب مصروفات عمومية متعددة /م. سنوات سابقة /مسؤولية اجتماعية بمبلغ 62,000 دينار يمثل قيمة مصروفة لشركة تبسيط للاتصالات وتقنية المعلومات بشأن تمويل حاضنة الأعمال ودعم الريادة بخدمات الإنترن特.

بند التدريب

ظهر هذا البند ضمن المصروفات العمومية والإدارية بالشركة برصيد وقدره 7,337,456 دينار والجدول التالي يوضح توزيع التدريب بين الداخل والخارج:

المبلغ	اسم الحساب
3,640,559	تدريب بالداخل
3,696,897	تدريب بالخارج
7,337,456	المجموع

- يلاحظ اعتماد شركة ليبيانا على الدورات الخارجية خاصة وأن البرامج التدريبية يمكن تنفيذ أغلبها بالداخل، والجدول التالي يوضح بعض البرامج التدريبية بالخارج:

رقم القرار	تاريخ القرار	اسم البرنامج التدريبي	عدد الموفدين
2023/321	2023/12/26	ادارة المشتريات والمخازن	13
2023/276	2023/12/26	الاتجاهات الحديثة لرفع كفاءة المحاسب	6
279	2023/12/26	الابداع والتميز في تقديم الخدمات الإدارية	10

الرسوم السيادية

- بلغ إجمالي الرسوم المدفوعة والمستحقة مقابل ترخيص تقديم خدمات الهاتف المحمول عن السنوات 2022-2023 على النحو التالي:

السنة	الجهة المستفيدة	الرسوم السنوية الثابتة	نسبة 1% من إجمالي الإيرادات	نسبة 2% من صافي الربح	الرسوم المستحقة
2022	الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية	105,000,000	16,048,049	3,376,142	
2023	الهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية	105,000,000	16,294,166	2,504,065	
	المجموع	210,000,000	32,342,216	5,880,207	

الإيرادات

حققت الشركة إيرادات بلغت قيمتها حتى 31/12/2023 حوالي 1,886,953,082 دينار، والجدول التالي يوضح تفاصيلها:

الإيراد	الرصيد	الحساب
إيرادات الدفع المسبق	1,807,123,424	
إيرادات الرابط البياني والخدمات المضافة	22,412,318	
إيرادات التحويل الدولي	5,181,464	
إيراد إيجار قنوات	380,195	
الإيرادات المتباينة بين شركات المجموعة	51,855,679	

- لم يتم سداد المبالغ المتعلقة بالإيرادات السيادية نسبة 1% من إجمالي الإيراد، و 2% من صافي الربح السنوي خلال السنوات الأخيرة، حيث إن آخر ما تم صرفه من قيمة مستحقة للهيئة العامة للاتصالات والمعلوماتية خلال سنة 2020م وذلك بسبب التأخر في اعتماد القوائم المالية بشكلها النهائي.

مكافآت وحوافز

- بلغ إجمالي المصروفات في شكل مكافآت وحوافز حوالي (11,281,353) دينار، ظهر من ضمنها مبالغ صرفت كمكافأة الأعياد لموظفي غير تابعين للشركة منها ما يلي:

الجهة	المبلغ
موظفي مصرف الجمهورية والتجارة والتنمية	15,632
موظفين متعاونين مع شركة تاتل	9,195
موظفين متعاونين بمقهى الشركة	17,241
موظفي متعاونين في الاستقبال تابعين لشركة الأيديادي	4,942

شركة الجيل الجديد

- قامت شركة الاتصالات للبريد وتقنية المعلومات القابضة والشركات التابعة لها بإيداع مبالغ إجمالي 470,000,000 دينار في حساب شركة الجيل الجديد لتقنية بمصرف التجاري وكالة المدار المخصص للصرف على مشروع الشبكة الحكومية خلال سنة 2023م، في حين بلغ إجمالي الأرصدة المودعة في حساب المصرف مبلغ وقدره 526,237,085 دينار وبيانها على النحو التالي:

القيمة	ملحوظة	المودع	التاريخ
150,000,000	الدفعة الأولى لمشروع نت الحكومي	القابضة	2023/03/04
8,188,151	سداد للربع الثاني لسنة 2022.	ليبيانا	2023/05/18
8,188,151	سداد للربع الرابع	ليبيانا	2023/06/04
11,853,377	سداد للربع الرابع	ليبيانا	2023/06/04
150,000,000	الدفعة الثانية لمشروع نت الحكومي	القابضة	2023/06/05
150,000,000	الدفعة الثالثة لمشروع نت الحكومي	القابضة	2023/06/20
11,804,559	سداد الربع الأول لسنة 2023	المدار	2023/07/17
12,872,318	سداد الربع الأول لسنة 2023	ليبيانا	2023/07/17
20,000,000	حالة بخصوص دعم مشروع نت الحكومي	هاتف ليبيا	2023/08/07
3,246,160	سداد باقي الربع الأول لسنة 2023	المدار	2023/08/07
84,369	خاص لمصلحة الجمارك	الجيل	2023/10/03
526,237,085	الإجمالي		

من خلال الجدول أعلاه تبين الآتي:

- مبالغ مودعة من الشركات التابعة لشركة الاتصالات القابضة في حساب شركة الجيل بمصرف التجاري - وكالة المدار، وذلك لدعم مشروع الشبكة الحكومية، الأمر الذي يخالف الاتفاقية المبرمة بين شركة الاتصالات القابضة وشركة الجيل، والتي نصت على أن شركة الاتصالات القابضة متكفلة بتوفير التمويل المالي والنفقات التأسيسية اللازمة لتنفيذ المشروع.
- بلغ إجمالي التوريدات والمتمثلة في معدات الشبكة الحكومية مبلغ وقدره 60,432,589 دولار أي ما يعادل 291,100,262 دينار، حيث كان السداد جزء من قيمة المعدات عن طريق اعتماد، وجاء عن طريق حالة مباشرة، وجاء غير مسدد وبيانها كالتالي:

البيان	الدولار	الدينار
الاعتماد	8,736,760	41,992,363
حالة مباشرة	44,344,943	213,161,041
غير المسدد	7,350,883	35,946,858
الإجمالي	60,432,589	291,100,262

ومن خلال البيان السابق تبين الآتي:

- تم تقسيم آلية السداد إلى جزئين عن طريق (اعتماد - حالات مباشرة) وذلك بعدم الالتزام بالمادة رقم (5) من العقد المبرم مع المورد والتي نصت على أن يدفع الطرف الطالب للخدمة إجمالي قيمة العقد بموجب اعتماد مستند قابل للإلغاء.

- تفتقد الشركة إلى خطة تنفيذ لمراحل المشروع أو خطة توريد التي على ضوئها يتم تحديد احتياج المشروع ومخاطبة المورد بذلك حيث تبين أن المورد يقوم بعملية التوريد من تلقاء نفسه.

الجانب الفني

- قامت شركة الجيل الجديد بتشكيل لجنة لدراسة العروض المقدمة وإجراء عملية الترسية وفقاً للمعايير المعدة مسبقاً للتقدير ولوحظ حولها الآتي:
- الترسية على شركة A&T GLOBAL بمبلغ وقدره 113,767,201 دولار أمريكي والتي لا تشمل قيمة الخدمات (التركيبات والاختبارات).
- افتقدت تقدير اللجنة إلى المهنية في الترسية حيث لم يشمل التقدير جودة تصميم الشبكة وقيمة التركيبات والخدمات للمعدات لكلا الشركتين.
- لم تقم اللجنة بتضمين الواقع المستهدفة بالخدمات في كراسة المواصفات لكي تقوم الشركات بإعداد التصميمات الخاصة بالشبكة وتضمينها في العروض الأمر الذي يعد ضرورياً في عملية التقدير للحصول على النتائج القصوى من المشروع.
- قامت شركة الجيل بإضافة قيمة الخدمات إلى القيمة النهائية للمشروع بعد الترسية والذي بلغ 10,149,000 دولار إلى قيمة المشروع ليصل إجمالي التعاقد إلى 123,917,191 دولار الأمر الذي يعد تحابياً واضحاً في الإجراءات.
- نظراً لغياب مرحلة المسح والتصميم منذ البداية عن المشروع فقد اقترح شركة الجيل الجديد على الشركة المنفذة تنفيذ تغطية عامة للمدن يتم بعدها تعديلها وفق المتطلبات الحقيقية للمشروع مما يعني توريد معدات قد لا تتم الحاجة لاستخدامها لاحقاً.
- تم إبرام عقد بين شركة الجيل الجديد للتقنية وشركة (A&TGLOBAL) للتجارة والخدمات بقيمة 123,917,191 دولار شاملأً لأسعار المعدات والخدمات والتدريب وتكليف التأمين ومصاريف الشحن مقسم وفق الآتي:

القيمة بالدولار	البيان	رقم
1,709,645	إجمالي قيمة التدريب	1
5,083,584	إجمالي قيمة الشبكة الأساسية	2
107,461,221	إجمالي قيمة الراديو والميكروفون والتجميع والطاقة	3
1,051,970	إجمالي قيمة القطع الغيار	4
8,610,772	خدمات التركيب	5
123,917,191	الإجمالي	

- تم لاحقاً توريد بعض من معدات الشركة التي لم تتم الترسية عليها cambium network في حين كانت الترسية على معدات شركة intracom telecom الأمر الذي يشير إلى أن إجراءات التقدير والترسية لم تتم بمهنية.
- لم ترفق شركة الجيل أو القابضة أي دراسات جدوى من الناحية المالية والفنية والأمنية بخصوص استخدام هذه التقنية في الميل الأخير بدليلاً عن وصلة الفايبر آخر نقطة توصيل للمستخدم النهائي) بكونها مكلفة في التركيب والصيانة وأن استبدالها بالتقنية اللاسلكية الحالية سيوفر عليها التكلفة وسرعة التوسيع مع

الحصول على حجم كبير لتبادل البيانات وسرعة نقل كبيرة بغرض الاستفادة منها كشبكة نقل بيانات للمؤسسات الحكومية.

شركة نسر

- عدم قيام إدارة الشركة باستكمال رأس المال المنصوص عليه بالمادة (5-6) من النظام الأساسي للشركة المعدل، والتي تنص على أن يتم الوفاء بباقي قيمة كل سهم من الأسهم النقدية خلال خمس سنوات من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجاري، وذلك بالمخالفة لأحكام القانون التجاري رقم 23 لسنة 2010م بشأن النشاط التجاري حيث إن الشركة أمضت 8 سنوات من تاريخ الإنشاء.
- عدم قيام مجلس الإدارة بوضع خطة استراتيجية سنوية مدروسة لاستثمار مواردها المالية لتحقيق أغراضها والأهداف التي تطمح الشركة إلى تحقيقها.
- تم إعادة تشكيل مجلس الإدارة بتاريخ 7/6/2023م وفق محضر الجمعية العمومية، إلا أنه وبتاريخ 8/7/2023م صدر القرار رقم 14 لسنة 2023م من قبل رئيس مجلس الإدارة السابق، والذي كان يتعين عليه تسليم ما بعهده من تاريخ المحضر وعدم إصدار قرارات.
- عدم وجود كادر فني وبرمجي بالشركة يستطيع تقديم خدمات الصيانة للمنظومات الحديثة المستخدمة بالجهات، الأمر الذي يوضح ضعف إدارة الشركة في وضع خطة للتحسين من وضع الشركة وتدريب موظفيها.

الحسابات المصرفية

- بلغ رصيد الحسابات المصرفية لدى الشركة مبلغ وقدره 6,330,558 دينار ومن خلال الفحص والمراجعة تبين الآتي:
 - ظهور العديد من الملاحظات بتقرير هيئة المراقبة لم يتم الأخذ بها من قبل مجلس الإدارة نورد أهمها:
 - تفتقر الشركة لآلية مدروسة لاستثمار موارد其 المالية لتحقيق أغراضها وفق الإمكانيات التي أتاحها لها النظام الأساسي.
 - ضعف متابعة حركة أرصدة الحسابات الخارجية، حيث تبين عدم إعداد مذكرات التسوية الشهرية، وعدم التمكن من الحصول على كشوفات مصرفية لبعض الحسابات للشركة.
 - عدم إحاطة هيئة المراقبة بكافة البيانات المالية المتعلقة بأرصدة حساب دي لمكتب دي التابع لشركة نسر.
 - ظهور معلمات مصرافية بقيمة عالية وهو ما ينبع عن إهمال الشركة في متابعة حساباتها المصرافية حيث إن تراكم وجود المعلمات قد يكون وسيلة لإخفاء عمليات الاختلاس.
 - عدم جدية الشركة في تسوية ديونها والمتمثلة في القروض قصيرة الأجل، فلم تتخذ أي إجراء بخصوصها بالرغم من تأخر مواعيدها القرض الممنوح من شركة الاستثمار.
 - اقتصار الشركة في نشاطها وإيراداتها على بيع أجهزة الاتصالات اللاسلكية فقط ولم يتم تنفيذ الهدف الأساسي من إنشاء الشركة في تركيب منظومات التحكم الآلي

- وتصنيع وإعداد الدورات التدريبية في مجال عمل الشركة، واستيراد وصيانة أجهزة الحاسب الآلي والمعدات الإلكترونية ومكملاً لها داخل وخارج ليبيا.
- مخالفة مجلس الإدارة للمادة رقم (29) من النظام الأساسي المعدل بشأن تعين مراجع داخلي والاكتفاء بقيام مجلس الإدارة بتكليف متعاون مراجع داخلي لمكتب المراجعة بالشركة بموجب القرار رقم 16 المؤرخ في 12/10/2023م وتحديد مكافأته بقيمة 3000 دينار شهرياً فضلاً عن عدم قيام مكتب المراجعة بأعمال الجرد الدوري والمفاجئ للخزائن والущد المالية والمخزون بالمخالفة لنص المادة (72) من اللائحة المالية لإدارة الشركة.
 - عدم قيام إدارة الشركة بالسعي لاسترجاع أموالها لدى الغير والبالغ قيمتها 4,245,949 دينار ومنها على سبيل المثال:

الجهة	المبلغ
محفظة الاستثمار طويلة الأجل	105,422
مصلحة التسجيل العقاري	439,512
شركة المتروك للعمليات النفطية	876,375
المؤسسة الوطنية للنفط	2,177,392
مصلحة الضرائب	34,375
شركة الاستثمارات الخارجية	152,989

- عدم قيام إدارة الشركة بتسوية رصيد الضمانات لدى الغير، والبالغ قيمته 2,114,060 دينار وهذا الرصيد مرحل من سنوات سابقة، ولم يتم تسويته باسترجاع قيمة هذه الضمانات المسلمة للجهات التي تم التعاون ومنها:
- رصيد الضمانات لدى الغير بقيمة 918,400 دينار ومن خلال الفحص تبين أن قيمة هذا المبلغ والمتمثل في قيمة الضمان للتسهيل المالي الذي تم منحه لشركة نسر من شركة الاستثمارات الخارجية على أن يتم سداد قيمة التسهيل دفعة واحدة من تاريخ توقيع الاتفاق بعد مرور سنتين من تاريخ الاستلام للتسهيل البالغ قيمته 560,000 يورو.
- قصور إدارة الشركة بتسوية رصيد الحسابات الدائنة الأخرى والمتمثلة في الآتي:

الجهة	المبلغ
جاري لافيكيو	108,210
لافيكو السودان	180,556
نس الشارقة	1,436,493
شركة آن جي أس لأنظمة الأمن وتجارة المعدات	237,377
دائعون ضرائب	2,424
دائعون تضامن	571,950
صرف التضامن	10,021

قطاعي الكهرباء والمياه

الشركة العامة للكهرباء

- يتم دعم الشركة العامة للكهرباء لتغطية مرتبات العاملين وخسائر الشركة الناجمة عن تضخم الكادر الوظيفي وارتفاع تكلفة الإنتاج خصماً من الباب الرابع بند الدعم بالميزانية العامة، موضح بالجدول التالي:

ت	السنة	مليار دينار
1	2022	2.745
2	2023	4.385

- دعم غير مباشر متمثل في كميات الوقود التي تحالف من المؤسسة الوطنية للنفط والشركات التابعة لها، والذي حدث به زيادة غير مسبوقة خلال سنتي (2023 - 2024م) تصل إلى (30) ضعف وبالخصوص في المنطقة الشرقية مع عدم وجود أي إضافات تذكر في وحدات الإنتاج بل من المفترض نقصها بعد دخول محطة السيرير على التشغيل بالغاز الطبيعي، كذلك السعر الرمزي الذي يتم به احتساب تكلفة هذا الوقود والتي لا تزيد عن (10%) من القيمة الفعلية للوقود.

- تمويل نفقات التنمية لمشروعات الكهرباء والتي بلغت خلال عامي 2022م، 2023م وفق الآتي:

ت	السنة	مليار دينار
1	2022	4.700
2	2023	7.195

- تم تخصيص مبالغ إضافية في ترتيبات مالية إضافية لقطاع الكهرباء تقدر بحوالي (12.5) مليار دينار، وذلك حسب قرار رئيس حكومة الوحدة الوطنية رقم (295) لسنة 2023م.

- على الرغم من تضخم المبالغ المخصصة للشركة العامة للكهرباء خلال سنة (2022 - 2023م) وزيادة كميات الوقود المخصصة للشركة العامة للكهرباء إلا أن الديوان لم يتمكن من مراجعة هذه المبالغ، للأسباب التالية:

- عدم إخضاع المبالغ التي تم صرفها من قبل الشركة خلال السنوات (2022 - 2023م) والبالغة (19.025) مليار دينار من الميزانية العامة لرقابة الديوان بسبب تمنع رئيس مجلس الإدارة للشركة من تمكين فرق الفحص بالمخالفة للقانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة وتعديلاته ولائحة التنفيذية، وذلك بإصدار التعميم رقم (19326-30) والمؤرخ في 2022/08/02م.

- عدم استجابة السيد/ رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للكهرباء لكتاب السيد/ وكيل ديوان المحاسبة بضرورة سحب التعميم الصادر من رئيس المجلس، وذلك حسب كتاب السيد/ وكيل الديوان رقم (19-9331) والمؤرخ في 2022/11/28م.

- عدم استجابة السيد/ رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للكهرباء لكتاب السيد/ رئيس ديوان المحاسبة رقم (19-8553) والمؤرخ في 12/11/2023م، بضرورة سحب التعميم الصادر من قبل رئيس المجلس رقم (19326-30) والمؤرخ في 02/08/2022م.
- على الرغم من مطالبة الديوان بسحب التعميم الصادر من رئيس مجلس إدارة الشركة إلا أنه تم طرد فرق الفحص التابعة لديوان المحاسبة وال تعرض لهم بالاعتداء اللفظي من مقر الشركة العامة للكهرباء وإجبارهم على تسليم المكتب المخصص لفرق الفحص داخل مقر الشركة بشارع النصر بمدينة طرابلس.
- عدم إحالة العقود إلى ديوان المحاسبة رغم مخاطبة الشركة بضرورة التقيد، وذلك حسب الكتاب الصادر من الإدارة رقم (19-5079) والمؤرخ في 18/07/2024م.
- تكرر الشكاوى من الفروع بشأن عدم التعاون من قبل الشركة العامة للكهرباء والتي منها فرع طرابلس، وفرع الزاوية، وفرع الزنتان، ويفرن، ووادي الآجال.
- محاولة رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للكهرباء عرقلة لجان الفحص بالشركات التابعة للشركة الليبية للكهرباء بصفته رئيس الجمعية العمومية القابضة، والضغط على رؤساء مجالس إدارتها بضرورة عدم تمكين الديوان من مزاولة عمله من خلال لجان الفحص بهذه الشركات.
- يتم عرقلة الشركات التابعة للشركة الليبية للكهرباء القابضة وذلك بعدم تكليفها بأى أعمال ويتم اقتصار التكليفات على شركات خاصة حيث أدى هذا العمل إلى تقييد عمل هذه الشركات وعجزها على سداد التزاماتها من ضمنها المرتبات.
- محاولة السيد/ رئيس مجلس إدارة الشركة استخدام الأموال المخصصة لعقود التنمية لاستخدامها في العقود التشغيلية للشركة مع العلم بأن القانون يمنع الخلط بين الميزانيتين بالشركة.
- عدم معرفة كيفية التصرف في أموال الجباية حيث شهدت ارتفاع كبير بعد تركيب العدادات مسبقة الدفع.

الشركة الأفريقية للمشروعات الكهربائية والميكانيكية

أُنشئت الشركة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (108) لسنة 2001م الصادر بتاريخ 25/04/2001م بشأن الإنذن للشركة العامة للكهرباء بتأسيس شركة، وبذلك تم تحرير عقد التأسيس بتاريخ 15 أغسطس 2007م كشركة مشتركة ليبية/ مصرية.

حدد رأس مال الشركة بمبلغ 5,000,000 دينار، مقسم إلى 50,000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار، وهو مقسم على المساهمين على النحو التالي:

الاسم بالكامل	عدد الأسهم	قيمتها بالدينار	النسبة
الشركة العامة للأعمال الكهربائية ليبية	25,500	2,550,000	% 51
الشركة القابضة للكهرباء مصر. مصرية	5,000	500,000	% 10
الشركة العامة للمشروعات الكهربائية إيليجكت. مصرية	14,500	1,450,000	% 29
الشركة المصرية الألمانية للمنتجات الكهربائية إيجمالك. مصرية	5,000	500,000	% 10

بدأت الشركة نشاطها اعتباراً من 15/03/2008م بعد اعتماد الهيكل التنظيمي حيث قامت بتنفيذ عدة مشروعات بلغت قيمتها المالية أكثر من 250 مليون دينار من خلال تعاقدها مع العديد من الجهات أبرزها: الشركة العامة للكهرباء، الشركة العامة للأعمال الكهربائية، الشركة العامة للمياه والصرف الصحي، جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية، شركة المشروعات الكهربائية، وجهاز تنفيذ مشروعات المواصلات. وفيما يلي ملخص بأهم الملاحظات التي تكشفت أثناء عملية الفحص:

- نمطية تقارير مكتب المراجعة الداخلية من حيث اقتصرارها على مراجعة المتغيرات الشهرية للمرتبات، وأذونات الصرف المحالة من قبل الإدارة المالية، وإجراء التسوية الشهرية للحسابات المصرفية، وبالتالي عدم قيامه بجمل المهام الموكلة إليه بموجب لائحة التنظيم الداخلي المعتمدة بقرار رئيس مجلس الإدارة والمدير العام رقم (108) لسنة 2016م.
- لم يتم تحميل سنة 2022 بتكلفة محتويات مخزن بئر العالم الذي تعرض للسطو والتي بلغت قيمتها وفق التقرير الذي أعدته الشركة مبلغًا وقدره 395,448 دينار.
- عدم وجود وثائق تأمين سارية حيث انتهت صلاحيتها في 31/12/2022م بالمخالفة لأحكام المادة السادسة من اللائحة المالية للشركة.
- التأخير في صرف المرتبات نتيجة العسر المالي الذي تمر به الشركة، حيث بلغت المرتبات المتأخرة في 31/10/2023م 23 شهراً بما قيمته 3,993,537 دينار.
- تقاعس الشركة العامة للكهرباء عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الشركة الأفريقية للمشروعات الكهربائية والميكانيكية، حيث بلغت مدعيونيتها في 30/09/2023م 12,555,023 دينار.

الشركة العالمية لخدمات الكهرباء (جيسي)

تأسست الشركة في عام 2001 كشركة مساهمة ليبية مشتركة تتمتع بالشخصية الإعتبارية والذمة المالية المستقلة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة رقم (416) لسنة 2000م، بشأن الإذن للشركة العامة للكهرباء بتأسيس شركة وكذلك موافقة هيئة تشجيع الاستثمار، وذلك بهدف تلبية الحاجة المتزايدة في قطاع الطاقة، حيث يقتصر نطاق عمل الشركة على إنشاء المحطات وصيانتها، تحليل محطات المياه، مشاريع الغاز والنفط، وقد حدد رأس المال الشركة (20,000,000) دينار ليبي، ووفق ما نصت عليه المادة السادسة من عقد التأسيس يكون رأس المال النقدي للشركة موزع على النحو التالي:

البيان	عدد الأسهم	قيمة الأسهم	نسبة التملك في رأس المال
شركة أوارد جروب هولندا	98,000	9,800,000	%49
الشركة العامة للكهرباء	60,000	6,000,000	%30
الشركة العربية الليبية للاستثمارات الإفريقية	42,000	4,200,000	%21

وفيما يلي ملخص بأهم الملاحظات التي تكشفت أثناء عملية الفحص:

- لم يتم عقد أي اجتماع للجمعية العمومية للشركة خلال السنة المالية 2022م، وهذا يعتبر مخالفًا لأحكام القانون التجاري، وكذا أحكام المادة رقم (29) من النظام الأساسي المعدل.
- تأخر مجلس الإدارة في اتخاذ الإجراءات التي نص عليها القانون التجاري والنظام الأساسي بشأن استكمال النقص في عدد أعضاء مجلس الإدارة، حيث إن قرار تشكيل مجلس الإدارة قد صدر في سنة 2019م، في حين تم صدور قرار استكمال العدد (بالمخالفة) في سنة 2021م.
- مكتب المراجعة الداخلية بالشركة يوجد به موظف واحد فقط مكلف بمهام مدير مكتب المراجعة الداخلية، الأمر الذي يحد من الأعمال الموكلة لهذا المكتب من إعداد التقارير وجريدة المخازن.
- عدم الالتزام بالآلية التي تنص عليها المواد (34، 35) من لائحة الشئون المالية والحسابات بالشركة وخاصة بإعداد الميزانية التقديرية.
- قصور الإدارة المالية بالشركة في إجراء مقارنة المنفذ مع الميزانية التقديرية ودراسة الانحرافات بشكل دوري ومعالجتها وإعداد تقرير بذلك مما أفقدتها أهميتها كأداة للرقابة على الأداء، ومما يعد مخالفًا لأحكام المادة (40) من لائحة الشئون المالية للشركة.
- تأخر الإدارة المالية في إعداد مذكرات التسوية المصرفية مما يعد مخالفًا لأحكام المادة رقم (63) من اللائحة المالية للشركة، وعدم القيام باعتماد مذكرات التسوية المصرفية من المخولين بذلك.
- مصروفات أتعاب مهنية خلال الفترة من 01/01 وحتى 30/09/2023م بلغت ما قيمته 117,283 دينار، ومن خلال الفحص تبين أنه بموجب القيدين 91/23 لسنة 2023م بمبلغ 35,000 دينار على التوالي والقيمة مقابل أتعاب مهنية لصالح مكتب حمزة مقابل مراجعة الميزانيات العمومية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 12/31/2022م وب شأنهما لوحظ:
- قيام مجلس الإدارة بتكليف المكتب بعملية الفحص دون الرجوع للجمعية العمومية، حيث أصدر مجلس الإدارة القرار رقم (03) لسنة 2022 م بإحالاة الميزانية العمومية للسنة المالية المنتهية في 31/12/2022م إلى المراجع الخارجي، والذي تم تكليفه بمراجعة السنة المالية السابقة 2021م ليتولى أعمال المراجعة.
- قام مجلس الإدارة بتحديد مقابل أتعاب المراجع الخارجي، وذلك بالمخالفة لأحكام الفقرة (04) من المادة رقم (163) من القانون التجاري، والتي أعطت الاختصاص في تحديد مقابل الأتعاب للجمعية العمومية، وهذا ما نصت عليه أيضًا المادة رقم (20) من النظام الأساسي للشركة.
- مصروفات التدريب خلال الفترة من 01/01 وحتى 30/09/2023م بلغت ما قيمته 153,564 دينار، ومن خلال الفحص تبين:
- بموجب القيد رقم 2023/0005 وبقيمة 58,400 دينار وهو عبارة عن مصروفات برنامج تدريب يتعلق بالرخصة الدولية لقيادة الحاسوب الآلي.

■ قيام الشركة بتدريب مجموعة من خريجي الجامعات الغير عاملين بالشركة الأمر الذي يعد مخالف لأحكام لائحة التدريب والتطوير بالشركة وبالأشخاص المادة الأولى منها كما تبين من خلال أعمال الفحص قيام رئيس قسم التدريب بالشركة بإبرام عقود مع مقدمي الخدمة دون وجود تفويض بذلك من الإدارة العليا بالشركة مخالفًا لأحكام الفقرة (03) من المادة رقم (45) من النظام الأساسي المعدل للشركة.

- بموجب القيد رقم 0128/2023 وبقيمة 78,000 دينار، وبيانه صرف قيمة المالية لصالح شركة شاذروان للمقاولات العامة والاستثمار العقاري مقابل رصف طريق يؤدي إلى مقر يتبع الشركة والكائن بطريق المطار ومن خلال الفحص والمراجعة تبين:

- الطريق المتعاقد عليه طريق عام، وليس خاص بالشركة ورصف الطرق العامة يخرج عن اختصاص الشركة.
- تم إصدار أمر تكليف للشركة المذكورة بالتکلیف المباشر برقم (12-2023) المؤرخ في 07/03/2023م، ولم يتم إجراء مناقصة حيث تم الاستناد في التكليف على أقل سعر بين العروض.
- من خلال فحص مستندات الشركة المنفذة تبين أن الشركة قد تم منحها ترخيص مزاولة يحمل الرقم 4060444 صادر عن مكتب ترخيص تاجوراء سوق الجمعة وتنتهي صلاحية الترخيص في 25/07/2021م (قبل إبرام العقد)، وكذلك تم منحها شهادة إثبات قيد بالغرفة التجارية تنتهي الصلاحية في 18/06/2021م.

مدينون متتنوعون

- ومن خلال مراجعة هذا البند تبين وجود بعض الأرصدة ذات قيمة مالية كبيرة مثل:

البيان		
الشركة العامة للكهرباء	12,529,368	2021/12/31
الشركة الليبية للاستثمارات الإفريقية	9,000,000	2022/12/31
شركة أوردو براند لليبيا	10,662,364	7,739,356

وكذلك وجود بعض الأرصدة مرحلة ولم يطرأ عليها حركة مثل:

البيان	الرصيد
البنك الإفريقي للسياحة	11,842
الشركة الإفريقية للتأمين	153,360
الشركة العامة لتحليل المياه	1,934,434
الشركة العامة للمياه	341,898
شركة أجيك	58,844

تبين عدم وجود مطابقات ومصادقات لألغبل الأرصدة المدينة.

■ التوسع في استئجار الأراضي مما يزيد في قيمة المتصروفات، والبيان التالي يوضح الأراضي المستأجرة من قبل الشركة والغرض من تأجيرها.

صاحب العقار	الموقع	الاستعمال	قيمة الإيجار الشهري
ن ع م	شارع الصريم	أرشيف، تخزين سيارة	3,000
ع م م	الخمس	تخزين حاويات، إقامة عمال	1,750
م س ه	حي الذيلس	موقف للسيارات	2,500
ع م س	سيها	مقر للشركة	6,000

ن	صاحب العقار	الموقع	الاستعمال	قيمة الإيجار الشهري
5	ع ي ال	كشاف	مخزن أثاث، مكيفات	1,300
6	ش ال ع	طريق المطار	تخزين حاويات، إقامة عمال	2,500
7	ط م ال	مصراته	تخزين حاويات	3,000

- عدم تفعيل قسم المخازن بالشركة، مما يعرض ممتلكات الشركة للضياع والإهمال في حفظها، وينتطلب سرعة اتخاذ الإجراءات الالزمة لتسوية أوضاع قسم المخازن وتفعيله.
- من خلال الاطلاع على الجرد السنوي في 31/12/2022م لم يتبين قيام لجنة الجرد بفحص واثبات محتويات المخازن المذكورة، كذلك لم يتبعن إدراج المخازن المذكورة أعلاه ضمن تقرير اللجنة العليا للجرد.
- آخر ميزانية معتمدة للشركة هي للسنة المالية 2018م، وبالتالي فإن توزيع الأرباح للسنوات اللاحقة يعتمد على اعتماد القوائم المالية، وفق ما تنص عليه المادة رقم (51) من اللائحة المالية المعتمدة بالشركة، وبالتالي فإن صرف مبالغ مالية كسلفة بضممان الأرباح، والتي لم تتأكد بعد محل شبهة لمخالفة التشريعات النافذة بالخصوص.
- خلال السنة المالية 2021م ظهر رصيد دائن ضمن الدائنين المتتنوعون تحت اسم دائنين مختلفون بمبلغ 2,129,120 دينار، في حين ظهر هذا الحساب في 31/12/2022م بمسمي رصيد 01/01/2017م وبرصيد 2,129,120 دينار.
- بلغت قيمة المرتبات خلال الفترة من 01/01 وحتى 30/09/2023م قيمة 7,653,987 دينار وبيانها كالتالي:

البيان	القيمة
أجور أساسية تشغيلية	4,134,970
عمل إضافي تشغيلي	66,309
أجور أساسية عمومية	3,407,213
عمل إضافي عمومي	45,495
الإجمالي	7,653,987

ومن خلال الفحص والمراجعة تبين:

- تعتمد إدارة الشركة في سداد مرتبات العاملين بها على سلم مرتبات خاص بذلك وقد لوحظ بشأنه:
- تم اعتماد سلم المرتبات بختام وتوقيع مجلس إدارة الشركة إلا أنه لم يتم موافقتنا بالقرار الصادر من مجلس الإدارة بالخصوص، وفق ما نصت عليه المادة (46) من لائحة شؤون المستخدمين.
- لم يتم إدراج قيمة العلاوة السنوية ضمن جدول سلم المرتبات، وهذا الأمر مخالف لما تنص عليه المادة رقم (51) من لائحة شؤون المستخدمين.
- تنص المادة رقم (18) من لائحة شؤون المستخدمين بالشركة على تشكيل لجنة لشؤون المستخدمين، إلا أنه تبين من خلال الفحص عدم وجود قرار يقضي بذلك وعدم وجود لجنة تختص بشؤون العاملين بالشركة.
- عدم قيام إدارة الشركة بإصدار لائحة تنظم العمل الإضافي، وذلك بالمخالفة لأحكام الفقرة (ج) من المادة رقم (28) من لائحة شؤون المستخدمين بالشركة.

- كذلك مخالفة الشركة لما نصت المادة رقم (128) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن علاقات العمل.
- تبين من خلال الفحص أن إدارة الشركة قامت بإبرام عقود لتعاونيين معها وبيان هذه العقود كالتالي:

الرقم الوظيفي	الاسم	تاريخ التعاقد	المسمى الوظيفي	ملاحظات	قيمة المرتب
3143	ح ح	2023/04/01	مسرح جمكي	متقاعد	3,400
4269	ع أع	2015/04/30	مستشار قانوني	لا يوجد بيانات لدى الشركة	5,100
2975	رع	2023/12/01	مستشار هندسي	متقاعد+عضو مجلس إدارة سابق	6,050
2877	ع ال	2023/08/01	مستشار هندسي	متقاعد+عضو مجلس إدارة سابق+مدير عام	5,400

وفي شأن ذلك نورد الملاحظات التالية:

- تم إبرام العقود بالمخالفة لأحكام المواد رقم (38، 39) من قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980م وتعديلاته.
- السيد ع، آل، يشغل عضوية مجلس الإدارة بالشركة، وهو من المتتقاعدين بحكم قرار مدير عام الشركة ذو الرقم (07) لسنة 2022م الصادر بتاريخ 26/06/2022م وهذا الأمر يتعارض مع منشور السيد رئيس الديوان ذو الرقم (01) لسنة 2020م.

العهد

- تبين وجود مبلغ 729,262 دينار ظهر في نهاية السنة المالية 2022م وهو عبارة عن رصيد تجميلي لعدة عهود لم يتم تسويتها من سنوات مالية سابقة ودون وجود تحليل لهذا المبلغ.
- بموجب القيود رقم (2022/0017، 2022/0021، 2022/0037) وبقيمة على التوالي 25,000، 20,000، 10,000 دينار، والبالغ تمثل مقابل صرف عهدة مالية مستديمة خلال السنة المالية 2022م، إلا أنه من خلال الفحص تبين عدم وجود موافقة بصرف عهدة مالية ضمن مرفقات القيد من المدير العام أو من يخوله، الأمر الذي يعد مخالفًا لأحكام المادة رقم (75) من اللائحة المالية بالشركة.
- قامت الشركة العالمية لخدمات الكهرباء بتنفيذ عدد (07) مشاريع خلال السنة المالية 2022م وقد تم تحديدها على بند المسؤولية الاجتماعية، وبيانها على النحو التالي:

رقم العقد	مالك المشروع	قيمة المعدات المستخدمة	قيمة أمر التكليف (مقاولي الباطن)
2022-4	بلدية الغريفة	76,960 دينار	388,667 دينار
2022-5	بلدية أوباري	38,480 دينار	
2022-6	بلدية بنت بيه	38,480 دينار	
2022-7	جامعة طرابلس	46,460 دينار	116,247 دينار
2022-8	جامعة بنغازي	46,460 دينار	
	مديرية أمن طرابلس	-	31,625 دينار
	مدرسة راهبة السلام	-	24,548 دينار

ومن خلال الفحص والمراجعة تبين:

- عدم وجود ما يفيد قيام إدارة الشركة بإجراء دراسة جدوى لمشروع الطاقات المتجدددة ومدى نجاحه في السوق الليبي.

- المشاريع التي تم تنفيذها من قبل الشركة، والتي كانت بقيمة 566,168 دينار كلها تمت على بند المسؤولية الاجتماعية، وهذا البند لم يتم تخصيص أية مبالغ لها بالميزانية التقديرية للشركة في سنة 2023م.
- لم يتبيّن قيام لجنة الجرد السنوي في 31/12/2022م بجرد الأصول الثابتة المملوكة للشركة حيث لم يتم إظهار الأصول وسندات الملكية، وذلك ضمن تقارير الجرد، وكذلك لم يتبيّن تكليف لجنة معينة لجرد هذه الأصول ضمن قرار تشكيل لجنة الجرد السنوي.
- من خلال الفحص تبيّن قيام الشركة ببيع سيارة نوع متاشي - لانسر - رقم التسجيل 967607-5 مقابل 20,000 دينار للشركة العامة للكهرباء بموجب عقد بيع مصادق عليه من محضر عقود بتاريخ 11/12/2012م وقد تبيّن من خلال المستندات قيام الشركة العالمية لخدمات الكهرباء بإصدار تصريح بقيادة المركبة المذكورة للسيد س، ال، وذلك بتاريخ 06/01/2013م أي بعد بيع المركبة الآلية، كما أنه لم يتبيّن أن الشركة قد تقاضت مقابل بيع السيارة من المشتري وذلك كما نص عليه عقد البيع.
- من ضمن السيارات التي تم تسليمها إلى الشركة العامة للكهرباء سيارة نوع هونداي إكسنت موديل 2021 م رقم تسجيلها 5-2303893 لم يتبيّن وجود عقد ينص على تسليمها، أو وجود مكتبة من الشركة العامة للكهرباء لطلب سيارة، ولا يوجد ما يفيد أن السيارة قد تم تسليمها للشركة العامة للكهرباء، ومن خلال سؤال الموظف المختص عن مستندات تسليم السيارة أفاد بأنه قد تم تسليمها بناءً على تعليمات المدير العام للشركة.
- لم يتضمن الجرد السنوي المواد التشغيلية الخاصة بالمشاريع المتعاقد عليها.
- لم يظهر ضمن تقرير الجرد معدات الطاقة الشمسية التي تم تخزينها بالأرض المستأجرة بمدينة مصراتة.

الشركة العربية لاستشارات والخدمات الهندسية (أسيسى)

أنشئت الشركة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (104) لسنة 2002م وبالإذن للشركة العامة للكهرباء بالمساهمة في تأسيس شركة استثمارية، مملوكة لشركة مصر-للكهرباء - مصرية الجنسية بنسبة مساهمة (64%) والشركة العامة للكهرباء - ليبية الجنسية بنسبة مساهمة (51%) بهدف إعداد التصميمات الهندسية لمحطات التوليد، وشبكات النقل والتوزيع ودراسات الجدوى لمشروعات القوى الكهربائية وإدارة المشاريع والإشراف على التنفيذ.

الأداء المالي

ـ عدم اعتماد ميزانية 2022م من الجمعية العمومية ومجلس إدارة الشركة:

الإيرادات بالدينار	المصروفات بالدينار	السنة
إيرادات النشاط	مصروفات عمومية	
13,751,123	8,521,143	م2021
385,006	3,384,990	م2022
	4,682,099	
	2,450,395	

- أظهرت نتيجة نشاط سنة 2021م تحقيق صافي ربح بقيمة 3,720,206 دينار نتيجة لإعاده تقييم العملة الأجنبية نتيجة لغير سعر الصرف من مصرف ليبيا المركزي، مما نتج عنه تحقيق أرباح غير حقيقية، حيث قامت إدارة الشركة بتغطية خسائر سنة 2019 بالكامل وجزء من خسائر سنة 2020م.
- أظهرت نتيجة نشاط سنة 2022 تحقيق صافي خسارة بقيمة 3,362,498 دينار.

الأصول الثابتة

- بلغ إجمالي الأصول ما قيمته 2,648,986 دينار ويبلغ مجموع إهلاكها ما قيمته 2,648,986 دينار بقيمة دفترية صفر، حيث تبين في شأنها عدم أخذ الإداره بتوصيات المراجع الخارجى بشأن إعادة تقييم الأصول الثابتة، والتي مازالت صالحة للاستعمال، حسب ما أشار إليه تقرير المراجع الخارجى لستي 2021م و2022م.
- عملية تحويل المبالغ بين الدولتين (ليبيا ومصر). وعملية تحويل المبالغ النقدية بين العملات (دينار مصرى، دينار ليبي، دولار) تتم بالطريقة المخالفه للفانون رقم (1) لسنة 2005م.
- أغلب المبالغ التي يتم تحويلها من جمهورية مصر- إلى ليبيا يتم استلامها من وكلات الصيرفة عن طريق السيد م. ا. مدير الإدارة المالية والسيد ع. م. مدير إدارة المراجعة الداخلية، حيث بلغت قيمة تلك المبالغ خلال السنين الماليتين 2021 و2022 مبلغ وقدره 276,010 دولار و 209,270 دولار ما يوازي بالعملة المحلية 1,273,035 دينار سنة 2021م، و 975,769 دينار لسنة 2020م حسب إفاده مدير الإدارة المالية.
- عدم كفاية المستندات المرفقة مع القيد المحاسبية المعدة من الإدارة المالية، والتي تمثل في أغفلها إقفال عهد الموظف المستلم لقيمة الصكوك المضروفة من المصرف العربي الأفريقي.
- قيام الإداره المالية بصرف المرتبات نقداً، وكذلك بعملة الدولار في بعض الأشهر بناء على الإفادة المقدمة من السيد رئيس القسم المالي.
- قيام مدير إدارة المراجعة باستلام مبلغ وقدره 150,000 دينار من السيد ا. ا الموظف بالقسم المالي، والذي قام بالسحب من حساب الشركة بالمصرف، دون تحريض ما يفيد باستلام وتسليم المبلغ عند استلامه.
- قيام الإداره المالية بصرف رصيد بدل إجازة لعدد 4 موظفين بعملة الدولار بالمخالفه للقانون النظم المالي للدولة، والقانون التجارى وهؤلاء الموظفين هم:

رقم القيد	الاسم	القيمة بالدولار	ما يعادل بالدينار الليبي
85,140	أ.ض.ا	18,500	
94,354	أ.ض.ا	20,502	
50,030	ع.ا	10,871	
51,521	ع.م.ا	11,195	
56,952	ع.م.م	12,375	

- قيام إدارة الشركة بالصرف على أشخاص لا تربطهم علاقة بالشركة في صورة مبالغ مالية (نقدى) وبدل إقامة وإعاشه في جمهورية مصر.

- أغلب عقود الشركة والمبرمة العامة للكهرباء يتم تنفيذها من الباطن وإبرام عقود من شركة بيجيسكو المصرية وهي إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة المصرية، ويتم تحويل قيمة أعمال شركة بيجيسكو من حساب الشركة في المصرف العربي الأفريقي بالقاهرة مصر.

ملاحظات عامة

- عدم تحديث الهيكل التنظيمي والملاء الوظيفي بحيث يحدد اختصاصات ومسؤوليات كل موظف داخل الشركة، حيث إن آخر تحديث للهيكل التنظيمي للشركة كان سنة 2010م.
- عدم وجود تقارير كفاءة للموظفين حيث تبين أن آخر تقارير كفاءة كان سنة 2014م، ولم يتم إعداد أي تقارير كفاءة للموظفين من ذلك الوقت.
- عدم وجود تطبيق للسياسات والنظم المتعلقة بحماية أصول الشركة، حيث تبين أن إدارة الشركة لم تقم بجدد أصولها للتأكد من وجودها الفعلي من عدمه خلال السنوات محل الفحص 2021م و2022م، أما فيما يخص سنة 2023م فقد تم تشكيل لجنة لجدد الأصول إلا أن محضر الجرد لم يتم اعتماده حتى تاريخه.
- عدم وجود دليل محاسبي للشركة خلال الفترة محل الفحص حيث إن الشركة كانت تعمل من خلال منظومة حسابات حسب إفادة السيد رئيس القسم المالي إلا أن المنظومة توقفت عن العمل منذ سنة 2017م بسبب عدم دفع الاشتراكات ولم يتم تحديثها حتى الآن.
- عدم وجود دورة مستندية سليمة بالشركة، حيث إن أغلب مصروفات الشركة تتم عن طريق المبالغ المالية مسحوبة من حساب الشركة رقم (1013117700101)، بالصرف العربي الأفريقي بجمهورية مصر، حيث يتم سحبها من المصرف بصفة تحرر لحامله، ويقوم السيد أ. ي، بصفته المدير العام والسيد أ. ال، بصفته نائب المدير العام باستلام تلك المبالغ وتغطية مصروفات الشركة من تلك المبالغ، وأن المستندات يتم تجميعها وإعداد القيد لها حسب ما يحوي كل صك من قيمة مشابهه كما يتم إيقاف العهد.
- عدم قيام الشركة بمسك أي دفاتر أو سجلات منذ سنة 2009م حيث اعتمدت على المنظومة بشكل كامل ومنذ توقف المنظومة عن العمل سنة 2017م وحتى تاريخه لم يتم تجهيز ومسك مجموعة دفترية متكاملة تراعي النواحي القانونية والمهنية.
- عدم وجود موازنات تقديرية للشركة من سنة 2018 حتى سنة 2022م، وذلك لإحكام الرقابة ومقارنة المصروفات الفعلية بالمقدرة وتحليل الانحرافات إن وجدت.
- عدم قيام إدارة المراجعة الداخلية بالمهام المناطة بها حيث تبين أن الإذن بالصرف يتم في غياب تام لإدارة المراجعة الداخلية، على الرغم من إعداد إدارة المراجعة الداخلية تقرير تبين فيه بأن عمليات الصرف تتم بالطريقة الصحيحة وعلى عكس ما هو موجود فعلاً.

الجهاز التنفيذي للطاقات المتجددة

أسس الجهاز التنفيذي للطاقات المتجددة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (426) لسنة 2007م، وهو يتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، ويتبع اللجنة الشعبية العامة للكهرباء والمياه والغاز ويعمل تحت الإشراف المباشر لها، وبتاريخ 31/07/2017 م تم نقل تبعية الجهاز إلى مجلس الوزراء بناءً على قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (661) لسنة 2017م.

يهدف الجهاز إلى تنفيذ المشاريع القائمة على استخدام الطاقات المتجددة ب مختلف أشكالها وتشجيع ودعم الصناعات المرتبطة بها من خلال الجهات المرخص لها والعاملة في هذا المجال.

ملاحظات عامة

- ضعف استقلالية مجلس الإدارة، وذلك لشغل بعض أعضائه عدة وظائف أخرى بالجهاز والشركة القابضة للطاقات المتجددة ومنها: عضوية الجمعية العمومية بالشركة، مجلس إدارة الشركة، رئيس مجلس إدارة الشركة، إدارة تشجيع الاستثمار بالجهاز، إدارة المشروعات.
- ترأس جل اللجان الدائمة بالجهاز من قبل عضو واحد من أعضاء مجلس الإدارة، مما يعد مخالفًا لمنشور رئيس ديوان المحاسبة الليبي رقم (7) لسنة 2018 م بشأن تعارض مصالح إدارة الشركات العامة وما في حكمها، وكذلك قرار مجلس الوزراء لحكومة الوفاق الوطني رقم (15) لسنة 2018م بشأن تقرير أحكام إصلاحية.
- يعتبر الهيكل التنظيمي ملائم لطبيعة وحجم عمل الجهاز، كما يوضح اختصاصات كل إدارة، إلا أنه يوجد ضعف في الالتزام بهذه الاختصاصات من قبل بعض الإدارات ومنها: إدارة المتابعة - إدارة المراجعة الداخلية - إدارة الشؤون الفنية.
- لا يتناسب الهيكل التنظيمي مع عدد الموظفين، حيث يفوق حجم الهيكل التنظيمي عدد الموظفين، وذلك لوجود نقص في الكادر الوظيفي خصوصاً المالي والقانوني.
- يوجد إدارات وأقسام بالهيكل التنظيمي شاغرة ولا يوجد بها موظفين ولا تمارس اختصاصاتها وفقاً لما جاء بقرار المجلس الرئاسي رقم (1386) لسنة 2018م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات الجهاز ومنها: إدارة الشؤون الفنية والأقسام التابعة لها - مكتب المعلومات والتوثيق- مكتب التخطيط الاستراتيجي والتميز- الأقسام التابعة لإدارة تشجيع الاستثمار.
- لوحظ تداخل في الاختصاصات بشكل كبير في الجهاز، كما لوحظ تدخل بعض الموظفين في اختصاصات قد تؤثر على استقلاليتهم ومنها: إدراج المراجع الداخلي ضمن لجنة الجرد أو عضويته في اللجان الدائمة، وكذلك إدراج موظف بإدارة ضمن لجنة الجرد على إدارته.
- ضعف نظام الرقابة الداخلية وتقييم المخاطر من حيث مقومات الرقابة الداخلية وفصل الاختصاصات وتقويض السلطات وتحديد المسؤوليات وتقييم مستوى

الأداء وكذلك لم يتبين وجود آلية معتمدة لمتابعة الالتزام بالمسؤوليات والفصل بين الاختصاصات.

النظام المالي

- عدم قيام إدارة الجهاز بإعداد ميزانية تقديرية بتكليف المشروعات وفق ما نصت عليه المادة رقم (14) من اللائحة المالية للجهاز، والتي تنص على أن (يعد الجهاز ميزانية تقديرية دقيقة تعكس الخطة المالية السنوية لعمليات الجهاز المتعلقة بالمشاريع المخطط إنجازها أو استكمالها).
- قام الجهاز بشراء ثلاثة مولدات كهربائية في حين أن الجهاز لديه مقر واحد (ايجار)، أي أن شراء مولدات ذات قدرة كهربائية عالية (55، 110، 138) kva يعتبر إهداراً لل المال العام، وتمت الموافقة على الشراء بناءً على اجتماع لجنة المشتريات العادي التاسع لسنة 2022 م بتاريخ 26/12/2022م وبحضور كامل أعضاء اللجنة، حيث تم استعراض تأشيرة السيد رئيس مجلس الإدارة بالموافقة على شراء عدد (3) مولدات كهربائية لصالح الجهاز، وذلك بناءً على طلب مدراء الإدارات والمكاتب، علمًا بأنه لم يتم إرفاق الطلب المذكور.
- قيام إدارة الجهاز بصرف قيمة مالية مقابل العمل الإضافي خلال الستة الأشهر الأولى من السنة وبيانها كالتالي:

القيمة	التاريخ	إذن الصرف
2,241	2023/03/21	8
1,781	2023/03/28	23
1,324	2023/05/04	01
11,808	2023/06/18	05
11,005	2023/06/22	21
28,159		الإجمالي

ومن خلال الفحص تبين عدم وجود قرار من رئيس مجلس الإدارة بتكليف العاملين بالعمل الإضافي، حيث تم الاستناد في التكليف بالعمل الإضافي على تكليف من مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية؛ بالمخالفة لأحكام المادة (128) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن علاقات العمل، والتي تنص على أنه (يجوز عند الاقتضاء وبقرار من أمين اللجنة بناءً على توصية من الرئيس المباشر تكليف موظفين بالعمل الإضافي)، وكذلك المادة (01) من قرار مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 2013 م بتنظيم العمل الإضافي.

- بموجب إذن صرف رقم 14/03 تم صرف مكافأة مالية بقيمة 1,000 دينار لمقرر مجلس الإدارة، وذلك بالاستناد إلى قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (01) لسنة 2023 م، وبالاطلاع على القرار تبين أنه صدر بناءً على محضر اجتماع مجلس الإدارة الأول لسنة 2023م، رغم عدم وجود محاضر اجتماعات لمجلس الإدارة خلال سنة 2023م.
- بموجب إذن الصرف رقم 06/18 تم صرف مكافأة مالية مقطوعة للجنة الجرد السنوي، ومن خلال الفحص للمستندات المرفقة بإذن الصرف تبين التالي:

- أن الصرف تم بناءً على قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (30) لسنة 2023م.
- أن اللجنة الرئيسية للجرد السنوي التي تم تشكيلها بموجب قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (72) لسنة 2022م قد ضمت في عضويتها المراقب المالي بالجهاز، مما يتعارض مع الاختصاصات المنأطة به، والتي تم تحديدها بموجب أحكام المواد (22، 23، 24، 25) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- أن القرار رقم (30) لسنة 2023م والذي بموجب أحكام المادة الأولى منه تم إقرار منح مكافأة مالية للجنة الجرد السنوي، وبقيمة ما يعادل مرتب شهرين لرئيس وأعضاء اللجان الرئيسية والفرعية، هذا القرار صدر عن رئيس مجلس الإدارة المكلف وهو ذاته رئيس لجنة الجرد الرئيسية، كما أن تحديد قيمتها لا تناسب وحجم العمل المنأظر لها، حيث إن حجم العمل في بعض اللجان بسيط ولا يتنااسب مع عدد أعضاء لجنة الجرد.
- عدم وجود أي إجراءات تبين المطابقة بين الأرصدة الدفترية وأرصدة الجرد الفعلي وحصر الفروقات، وكذلك إجراءات التسوية مما يعد مخالفًا للمادة (68) من اللائحة المالية للجهاز.
- عدم قيام اللجنة الرئيسية بمطابقة كشوف جرد اللجان الفرعية مع السجلات وتقديم تقرير مفصل عنها لرئيس مجلس الإدارة، بالمخالفة للمادة رقم (2) من قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (72) لسنة 2022م.

الشركة العامة للمياه والصرف الصحي

ملاحظات عامة

- تقاعس رئيس ومجلس إدارة الشركة في دعوة الجمعية العمومية للانعقاد والمعاد تشكيلها بموجب قرار المجلس الرئاسي رقم 456 لسنة 2020م، حيث كان آخر اجتماع لها بسنة 2019، بالمخالفة للمادة (15) من النظام الأساسي للشركة.
- قيام مجلس إدارة الشركة سنة 2017م بإقرار سياسة تحويل نسبة 50% من الإيرادات المحصلة (صغار المستهلكين - شركات) إلى إدارات المناطق التابعة للشركة، بالمخالفة للمادة (12) من النظام الأساسي، والتي نصت بأن إقرار سياسات الشركة من اختصاص الجمعية العمومية.
- تقصير إدارة الشركة في متابعة القيم المحولة للإدارات والمناطق التابعة للشركة، من مخصصات وعهد بنسبة 50% و35% من الإيرادات المحصلة، وذلك للتأكد من صحة أوجه الصرف المخصصة لها، إضافة لعدم التفيد بتعليمات السيد/ رئيس مجلس الإدارة بشأن عدم صرف أي مخصصات لمناطق إلا بعد إحضار ما يفيد الصرف وفقاً لنماذج أوامر العمل.
- سداد مكافآت أعضاء هيئة المراقبة، على الرغم من انتهاء فترة عملها بسنة 2018، مع تقصير الهيئة بماهيتها المنأطة بها من حيث إعداد التقارير الدورية، والاجتماعات وتدوين محاضرها.
- التعدي على اختصاصات بعض الإدارات والمكاتب واللجان بالشركة وتدخل الاختصاصات فيما بينها، على سبيل المثال:

- قيام إدارة العقود بممارسة اختصاصات إدارة المشتريات.
- مشاركة مكتب المراجعة المالية وأعضاء المجلس بأعمال تنفيذية في الشركة.
- قيام مدير إدارة خدمات المستهلكين بتشكيل لجان وصرف عهد وتكليف موظفين وتنسيبهم، دون وجود تفويض له ومخالفه لدليل الاختصاصات المعتمد لكل إدارة.
- تقدير إدارة الشركة في مسک الدفاتر المحاسبية الازمة لإثبات تسجيل العمليات وصولاً لموازين المراجعة وترصيد الحركة بالسجلات بالمخالفة للمادتين (59، 60) من اللائحة المالية أهمها سجل الأصول على الرغم من قيمتها العالية والمقدرة بمئات الملايين من الدنانير.
- نتائج الجرد السنوي لا تعكس الصورة الصحيحة لما هو موجود بالشركة فهي نتائج حصر- فعلية، وذلك بسبب تقدير إدارة الشركة في مسک السجلات المحاسبية الازمة ليتم المطابقة معها دفترياً.
- ازدواجية صرف مرتبات كل من السيد/رئيس مجلس الإدارة وبعض أعضاء المجلس إلى جانب مكافآت عضويتهم بالمجلس، رغم صدور قرار تكليفهم بعضوية مجلس الإدارة فقط، الأمر الذي يتطلب إيقاف صرف مرتباتهم بالإدارات التابعين لها واسترجاع تلك القيم التي صرفت دون وجه حق.
- عدم قيام إدارة الشركة بوضع جدول زمني لسداد الالتزامات القائمة في المواعيد المحددة، أهمها التزامات (جهاز النهر، شركة التحلية، مصلحة الضريبة، الضمان والتضامن...)، بالمخالفة للمادة (14) من اللائحة المالية، بالإضافة لوجود العديد من الالتزامات لم يتم إدراجها مع قيمة الالتزامات بالإدارة المالية، منها:

الفترة	القيمة	البيان
من 2014 إلى 2023	272,869,191	الشركة العامة لتحليل المياه
من 2008 إلى 2021	393,364,926	جهاز النهر الصناعي
حسب آخر مطالبة بتاريخ 2023/05/05	194,003,170	الشركة العامة للكهرباء
من 2022 إلى 2023	711,765	الشركة الليبية للبريد والاتصالات القابضة

- قيام الإدارة العامة للمالية والموارد البشرية بتحويل ما نسبته 35% من الإيرادات المحصلة (صغار المستهلكين- شركات) إلى إدارة خدمات المستهلكين منذ بداية عام 2017، دون وجود قرار بالموافقة من قبل الجهات المختصة، والتي تصرف لتوفير احتياجات إدارة خدمات المستهلكين والمكاتب التابعة لها من عهد ومشتريات وغيرها.
- التوسيع الكبير في إصدار قرارات منح المكافآت التشجيعية، يصل بعضها لقيمة مرتب (6 أشهر، 7 أشهر، 12 شهر)، بالمخالفة للمادة (42) من اللائحة الإدارية بالشركة، فضلاً عن عدم ذكر سبب منح المكافآت بدبياجة القرار.
- ظهور العديد من المعلمات المصرفية ذات المخاطر العالية بمذكرات التسوية وبقيم كبيرة، والمتمثلة في (مبالغ أضيق فترتها ولم تظهر بكشف المصرف، مبالغ خصمها المصرف ولم تثبت دفترياً) دون قيام الإدارة المالية بتسويتها حتى تاريخه،

مع عدم وجود بيان أو تاريخ للكثير منها، والتي يرجع بعضها لسنوات سابقة من 2010.

- توسيع إدارة الشركة في صرف العهد المالي الممنوحة للإدارات والمكاتب والمناطق التابعة للشركة بعشرات ومئات الآلاف، دون التقييد بمراسلات وزارة الموارد المائية بالخصوص، منها إحالة منشور رئيس حكومة الوحدة الوطنية رقم (6) 2022م بشأن عدم تجاوز سقف العهد عن 5000 دينار كحد أقصى – باستثناء حالات الضرورة، فضلاً عن عدم إرفاق الفواتير والمستندات لبعض العهد المستديمة عند الاستعاضة.
- لا يوجد أساس قانوني لاحتساب دعم فرق التعريفة المحال من وزارة المالية بمئات الملايين من الدنانير، والذي تم احتسابه بقيمة (المتر المكعب × 1.05)، مع القيام بتسجيله ضمن إيرادات الشركة بالإدارة المالية.

البيان	2022	2023
دعم فرق التعريفة المحال من وزارة المالية	368,086,701 دينار	576,999,997 دينار

- قيام وزارة الموارد المائية بتوريد بعض الاحتياجات المطلوبة من قبل الشركة وفق مواصفات معينة كهيات من (كوابيل، مولدات، مضخات، أغطية صرف صحي وغيرها)، مع وجود الكثير منها داخل وخارج ساحات مخازن الشركة لم يتم استخدامها لمخالفتها المواصفات، دون اتخاذ إدارة الشركة الإجراءات اللازمة حيالها، بالإضافة لعدم قيام إدارة الشركة بتسجيلها ببطاقات الصنف وجردها سنوياً، وتحديد قيمها التقديرية بالمخالفة لما نصت عليه المادة (258) من لائحة الحسابات والمخازن.

- وجود تسرب لمواد قابلة للاشتعال في إحدى المخازن التابعة للشركة، مع غياب وسائل إطفاء الحرائق، الأمر الذي قد ينتج عنه اندلاع حريق بأية لحظة وإتلاف لأصول الشركة التي تم شرائها بـملايين الدنانير، فضلاً عن وجود كميات كبيرة من توريدات الشركة عن سنة 2023 ملقة في ساحات المخازن الخارجية دون أي ترتيب أو حماية لها من العوامل الخارجية بالمخالفة للمادة (131) من اللائحة المالية، والمادتين (219,220) من لائحة الحسابات والمخازن، كما لوحظ أن الكثير منها بدأ يتآكل من الصدأ، على الرغم من أن صناعتها من معدن (الستانلس ستيل) حسب التعاقد، مما يشير لعدم مطابقة تلك التوريدات للمواصفات.

- عدم تفعيل قسم مراقبة المخزون بالشركة، والذي من خلاله يتم متابعة حركة المخزون، تحديد نقطة إعادة الطلب، والمطابقة بين بطاقات الصنف ودفاتر المخازن مع الأرصدة الفعلية.

- قصور مكتب الشؤون القانونية في إعداد وصياغة القرارات والعقود التي تكون الشركة طرفا فيها، بالإضافة لتقصيره بشأن متابعة الحجوزات والقضايا المرفوعة من وعلى الشركة والأحكام الصادرة بها، واتخاذ الإجراءات اللازمة حيال أصول وممتلكات الشركة المنتهكة والمسروقة.

- إهمال إدارة الشركة في صيانة وحفظ المال العام والمتمثل في حصر المئات من المواقع المنتهكة التابعة للشركة، ورفع دعاوى ضد المعدين على أصول الشركة من موظفين تابعين للشركة أو مواطنين أو جهات عامة من بينها:

ملاحمات	المساحة الكلية	مكان الموقع
مستغل وبه عيادة	2م320	حي الأندلس
مستغل أجزاء كبيرة منه من قبل مواطنين	78 هكتار	طريق المطار
مستغل من قبل موظف بالشركة	2م1,960	حي الأندلس
مستغل وبه محلات تجارية ومسكن	2م651	طرايبلس المركز
جزء مستغل من قبل الضيامان ، والجزء الآخر من قبل جهاز حماية البيئة	2م4,319	الضواحي
مستغل من قبل مواطن	2م10.000	عن زارة
مستغل من قبل موظف بالشركة	2م4,110	العمروص
مستغل من قبل 2 مواطنين	2م4,282	جامع الصدق
مستغل وبه صالة مناسبات	2م998	تقسيم بن ساسي
مستغل من قبل مواطن	2م4,400	سيدي المصري
مستغل من قبل التعليم العالي	2م5,020	عن زارة
مستغل من قبل موظف بالشركة	2م8,000	أبوسلام
مستغل من قبل البنية التحتية	2م9,240	أولاد سوسي

- من خلال الاطلاع على كشف السيارات التابعة للشركة، تبين تسليم أكثر من سيارة لشخص واحد، مع تسليم بعض السيارات لموظفي لا تتطلب طبيعة عملهم حيازتها وليس لهم أي صفة قيادية، بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم 191 لسنة 2021م بشأن ضوابط شراء واستعمال السيارات والآليات المملوكة للدولة.

- بلغ عدد السيارات والآليات المسرقة (475 مركبة) دون أن يتم التأمين عليها واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيال استرجاع الكثير منها، من حيث فتح المحاضر وإبلاغ الجهات الأمنية حفاظاً على المال العام بالمخالفة للمادة (6) من قرار مجلس الوزراء رقم 191 لسنة 2021م بشأن ضوابط شراء واستعمال السيارات والآليات المملوكة للدولة.

- توسيع إدارة الشركة في التعاقد بشكل كبير لتوفير (مضخات، مواسير... وغيرها) خلال سنة 2023م بنسبة 141% عن سنة 2022م، مع القيام بصرفها للإدارات والمناطق دون قيام الجهة الطالبة بتوضيح الغرض من الاحتياجات وفيما سيتم استخدامها، فضلاً عن عدم إحالة أوامر العمل بعد التركيب.

البيان	2022	2023	الفرق	النسبة
توريدات	62,519,908	150,903,711	88,383,803	%141

- قيام إدارة الشركة بتشكيل لجنة للمشتريات الفرعية خاصة بمشتريات إدارة خدمات المستهلكين بموجب القرار (82) لسنة 2022م، مخالفه لمنشور رئيس مجلس الإدارة رقم (2) لسنة 2018، والذي تم بناء عليه إلغاء لجان المشتريات وإسناد عملياتها للجنة المناقصات وإدارة المشتريات بالشركة، ومن خلال دراسة ومطابقة عينية من تلك المشتريات لسنة 2022 بقيمة 4,285,200 دينار حسب ما هو متوفـر من معلومات بإدارة الشركة، لم يتبيـن لنا بأـنـها مشتريات حـقـيقـية.

- لجوء الشركة لتوفير كامل احتياجاتها من التوريدات من السوق المحلي دون أن تقوم مباشرة بالتعامل مع الشركات المصنعة أو وكلائهم أو الموزعين المعتمدين، لغرض الحصول على أفضل المنتجات، مخالفة للمادة (129) من لائحة العقود الإدارية.

- اقتصار التعاقد على شركات محددة دون غيرها، مع غياب مبدأ المنافسة في إجراءات المناقصة العامة فأغلب الشركات المشاركة في عطاء معين ترجع ملكيتها أو إدارتها لنفس الأشخاص، وبعض العروض لشركات وهمية، على سبيل المثال:

المسؤولون	اسم الشركة
م الـ الـ م خ الـ	شركة الإبداع الكهربائي لاستيراد المعدات الكهربائية_ شركة ليبها الحديثة للمقاولات_ شركة الشهاب لاستيراد الأجهزة الكهربائية_ شركة أبواب الخير لاستيراد وسائل النقل المختلفة_ شركة سيب للخدمات النفطية_ شركة الإعمار المتحدة لمقاولات_ شركة الحاصلدون لاستيراد المستلزمات الزراعية.
- يـ بـ أـ أشـ الـ - يـ بـ شـ الـ الـ شـ الـ الـ أشـ الـ وأخـرونـ	- شركة تطوير لاستيراد الآلات والمستلزمات الزراعية. - شركة الرويال الحديثة المستقلة - شركة المنار لاستيراد الآلات والمستلزمات الزراعية،
نفسـ الملاـكـ والإـدـارـة	شركة منسي موسى_ شركة الكيان العقاري_ شركة الصنف العقاري_ شركة الإنجاز الـلـيـبـيـ.

- إن بعض التوريدات التي قامت الشركة بشرائطها غير مطابقة لبيان العقد من حيث المواصفات، رغم استلامها وفحصها وإعداد محضر بها من قبل لجنة الفحص والاستلام بأنها طبق المواصفات على سبيل المثال:

المواصفات في الواقع	المواصفات حسب العقد	القيمة بالدينار	اسم الشركة	العقد
- صناعة تركية	- صناعة إيطالية، ألمانية	4,650,000	الحاصلون	2023/38 توفير سدادات هوائية
- صناعة تركية - ليس من معدن ستانليس ستيل - وبدأت تناكل من الصدا - نهاية الماسورة والملحق بلحام	- صناعة إيطالية - المعدن ستانليس ستيل - نهاية الماسورة والملحق - بدون لحام	4,495,400	سيب	2023/97 توفير مواسير
- ليس من معدن ستانليس ستيل - وبدأت تناكل من الصدا	- المعدن ستانليس ستيل	3,996,650	أفكار	2023/59 توفير حلقات إصلاح
- ليس من معدن ستانليس ستيل - وبدأت تناكل من الصدا - نهاية الماسورة والملحق بلحام - غير صالح للاستخدام (معيبة)	- المعدن ستانليس ستيل - نهاية الماسورة والملحق - بدون لحام	4,002,000	تطوير	2023/4 توفير مواسير

- وجود مبالغة في الأسعار لأغلب العقود المبرمة بالشركة عن الأسعار حسب السوق المحلي (تصل للضعف وأكثر). على سبيل المثال:

العقد	اسم الشركة	القيمة حسب العقد	السعر حسب السوق
20/2022 توقيع عدد (2) مولد كهرباء بقوة kva560 باكرتز- تجميع ايطاليا	الابداع الكهربائي	1,400,000 دينار للقطعين 700,000 دينار للقطعة الواحدة	660,000 دينار للقطعين (330,000) دينار للقطعة الواحدة

العقد	اسم الشركة	القيمة حسب العقد	السعر حسب السوق
1300 توقيف عدد 2023/97 ماسورة 3 بوصة	سيب	3,450 دينار للقطعة 4,495,400 دينار إجمالي	1,350 دينار للقطعة 1,755,000 دينار إجمالي
1100 توقيف عدد 2024/2 ماسورة 4 بوصة	سيب	3,470 دينار للقطعة 3,817,000 دينار إجمالي العقد	1,400 دينار للقطعة 1,540,000 دينار إجمالي

- عدم وجود تقارير فنية للسيارات والآليات التي تم حصرها في المناطق لغرض البيع من قبل لجان التخريد، وبين حالة الآليات الفنية وأساس التقييم بجدول مقسم إلى فئات، ومن ثم تحديد قيمها التقديرية، مع ضرورة رجوع لجان التخريد والبيع لقرار مجلس الوزراء رقم 191 لسنة 2021 بشأن ضوابط شراء واستعمال السيارات والآليات المملوكة للدولة.

الفصل الرابع عشر: القطاع الصحي

ديوان وزارة الصحة

موقف التدفقات النقدية والنفقات لديوان وزارة الصحة عن سنة 2023 م

البيان	رصيد الحساب في 01/01	المصروفات	الرصيد
الباب الأول	-	23,817,960	3,033,699-
الباب الثاني	-	30,971,244	1,326,737
الباب الثالث	28,824,474	4,253,981	30,033,765
الودائع والأمانات	29,198,500	78,679,394	50,059,698
الطوارئ (العزل)	458,701,097	34,158,895	312,660
الطوارئ	27,166	13,957,311	99,572
الالتزامات العلاج بالداخل	47,552,288	9,796,706	33,507,262
الإجمالي	564,303,525	192,601,792	112,305,995

ملاحظات عامة

- عدم إعداد الحساب الختامي للوزارة، حيث تبين أن آخر حساب ختامي تم إعداده سنة 2012م، بالمخالفة للمادة رقم (23) من قانون النظام المالي للدولة.
- عدم تقيد الوزارة بـملاحظات الديوان الواردة بتقرير فحص حساباتها لسنة 2022م، الأمر الذي نتج عنه الوقوع في العديد من الملاحظات والمخالفات.
- قصور مكتب المراجعة الداخلية في أداء المهام المنأطة به ما كان له الإسهام في الواقع في العديد من المخالفات والتجاوزات.
- حصول المراجع الداخلي ورئيس القسم المالي بموجب إذن صرف رقم (12-03/21) لسنة 2023م على مبلغ 43,650 دينار لرئيس القسم المالي السابق – ومبلغ 34,920 دينار للمراجع الداخلي، بالمخالفة للمادة رقم (24) من القانون المالي للدولة.
- قصور أداء المراقب المالي في الإشراف على القسم المالي، مما يعد مخالفة للمادة رقم (18) من قانون النظام المالي للدولة، والمادة رقم (24) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- يتم إجراء بعض المدفوعات بناء على صور ضوئية من المستندات بالمخالفة المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- افتقار إدارة الصيدلة بوزارة الصحة لمنظومة التتبع الدوائي (بدايةً من الاحتياج مروراً بالتوريد انتهاء بالتوزيع والصرف) على الرغم من وجود تعاقد مع شركة الاستثمار للخدمات التقنية المساهمة، وتسديد قيمة 393,000 دينار كدفع أولى، إلا أن المنظومة غير موجودة بالوزارة.
- قيام إدارة القطاع الخاص بوزارة الصحة بتوقيع محاضر استلام مع شركة الاستثمار للخدمات التقنية المساهمة، بشأن استلام منظومة الإدارة الإلكترونية الخاصة بها، وتسديد كامل قيمة العقد بقيمة 115,050 دينار إلا أن المنظومة غير موجودة

بالوزارة، ولم تقم الوزارة بتوسيع الأسباب أو معالجة الأمر، بالمخالفة للمادة رقم (24) من قانون النظام المالي للدولة، وكذلك المواد رقم (15-34) من القانون رقم (2) لسنة 1979م بشأن الجرائم الاقتصادية.

- وجود تضارب في الاختصاص بالهيكل التنظيمي للوزارة المعتمد بقرار مجلس الوزراء رقم (352) لسنة 2022م، بين مكتب تقنية ونظم المعلومات الصحية وإدارة الشؤون الإدارية والمالية، عدم وجود ملاك وظيفي حديث ومعتمد بالوزارة يبين الوظائف التي تحتاجها الوزارة، والكادر الوظيفي اللازم لتسيرها، حيث إن آخر ملاك وظيفي معتمد سنة 2007م، مما يعد مخالفًا للقانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- استمرار الصرف على أشخاص انتهت علاقتهم الوظيفية بالوزارة، منهم على سبيل المثال المراقب المالي السابق، حيث تستمر الوزارة في صرف بدل إيجار للمعني حسب عقد الإيجار بموجب إذن الصرف رقم (06/86)، مما يعد تصرفاً بالمال العام بالمجان، وفقاً للمادة رقم (24) من قانون النظام المالي للدولة
- من خلال أعمال الفحص تبين وجود عدد (21) سيارة مملوكة للوزارة لا تزال بعهدة أشخاص انتهت علاقتهم الوظيفية بالوزارة دون اتخاذ أي إجراء حيالها.
- اعتماد القسم المالي على المنظومة الإلكترونية في المعاملات المالية، وإغفال مسک السجلات اليدوية بالمخالفة للمادة رقم (18) من قانون النظام المالي للدولة.
- الاحتفاظ بمبالغ في حساب الودائع والأمانات لمدة تزيد عن (6) أشهر، دون إحالتها لحساب الإيراد العام، مما يعد مخالفًا للمادة رقم (162) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم وجود أساس قانوني أو معيار واضح يستند عليه في تحصيل الإيرادات، حيث إن رسوم تسجيل الشركات والمؤسسات العلاجية وفق المواد رقم (123) حتى (126) من قانون النظام الصحي رقم (106) والتي تشير إلى خلاف ما هو معمول به.
- تشكيل لجان المشتريات بعدد (6) أعضاء، بالمخالفة للمادة رقم (8) من قرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2023م بشأن إصدار اللائحة التنظيمية للمشتريات الحكومية.
- تكليف أعضاء بلجنة المشتريات درجتهم الوظيفية تقل عن العاشرة، مما يعد مخالفًا للمادة رقم (8) من القرار رقم (12) لسنة 2023م بشأن إصدار اللائحة التنظيمية للمشتريات الحكومية، وهم السادة (ام س، درجة (7) - إع، درجة (8)).
- قيام وزارة الصحة باستخدام باب التحول في تسديد التزامات سنوات سابقة ترجع لسنة (2009م) ويتم استخدامها دون وجود خطط مسبقة.
- استغلال سياج ديوان الوزارة بأعمال استثمارية (مجهى)، ولم نجد لها أي إجراء قانوني أو تعاقدي أو إيراد يعود منها عن النصف الأول لسنة 2023م.

- عدم القيام بختم بعض أدوات الصرف ومرافقاتها بختم (صرف بصك) لضمان عدم تكرار صرفها، بالمخالفة للمادة رقم (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، منها على سبيل المثال: إذن صرف رقم (12-06/20).
- عدم قيام وزارة الصحة بالتأمين على الخزينة ضد السرقة والحرائق.
- قيام المراجع الداخلي بالأعمال التنفيذية داخل الوزارة وببرئاسة اللجان المركزية، منها اللجنة المشكلة بقرار وزير رقم (693) بشأن التفاوض مع الشركات الموردة لمصانع الأكسجين، حيث يتعارض مع دوره كرقابي تؤول إليه مسؤولية تقييم الأعمال داخل الوزارة، كما أن أعماله ستخضع لمراجعةه.
- وجود خلل في نص القرار رقم (111) والذي ينص على المشاركة في مؤتمر في عمان يوم 11 فبراير فقط حيث لم يتم تحديد مدة الإيفاد، الأمر الذي أدى إلى التوسيع في الصرف على علاوة السفر والمبيت، وعدم ربطها بمدة محددة.
- افتقار بعض المعاملات المالية إلى المستندات المؤيدة لعملية الصرف، فضلاً عن إغفال استيفاء بعض البيانات الأساسية بالمخالفة للمادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، منها على سبيل المثال إذن صرف رقم (12-11/04) خصما من حساب الودائع والأمانات.
- عدم مسك سجل الأصول الثابتة في الوزارة، مما يصعب متابعتها والتأكد من وجودها وصلاحيتها وأرصفتها، مما يعد مخالفًا لمنشور رئيس ديوان المحاسبة رقم (11) لسنة 2018م بشأن مسک سجل مراقبة الأصول.
- القيام بالتعاقد مع (شركة الأمل الطبية للخدمات الطبية - شركة الحلول المبتكرة للخدمات الطبية - شركة الرموز الطبية) لغرض استجلاب عناصر طبية وطبية مساعدة دون بيان نوع الممارسة التي على ضوئها تم الترسية على هذه الشركات، ويوضح بأنه تم تكليفها تكليفاً مباشراً، مما يعد مخالفًا للمادة رقم (10-8) من لائحة العقود الإدارية.
- قيام وزير الصحة المكلف بالإسهام في إصدار قرارات التعيين، حيث بلغ عدد المعينين خلال سنة 2023م عدد (8813) موظف، بالإضافة إلى قرارات النقل.

الميزانية التسييرية

بلغت قيمة المبالغ المسائية للوزارة خلال السنة 2023م مبلغ 51,755,505 دينار فيما بلغت المصروفات خلال نفس السنة 53,462,467 دينار والجدول التالي يوضح ذلك:

الباب	المستلم	المصاريف	الرصيد
الأول	20,784,261	23,817,960	(3,033,699)
الثاني	30,971,244	29,644,507	1,326,737
الإجمالي	51,755,505	53,462,467	(1,706,962)

من خلال الفحص لوحظ الآتي:

- تبين من خلال أعمال الفحص بأن إجمالي المبالغ التي تقاضاها السيد سكرتير وزير الصحة خلال سنة 2023م مقابل علاوة السفر والمبيت مبلغ وقدره 44,366 دينار، حيث تم صرف علاوة السفر والمبيت كاملة بالرغم من إقامة المعنى على

حساب الوزارة عن طريق شركات السفر والسياحة المتعاقد معها، حيث بلغت قيمة الإقامة والإعاشة للمذكور مبلغ 94,131 دينار كما بلغت قيمة تذاكر سفره مبلغ وقدره 109,335 دينار.

- تبين من خلال أعمال الفحص بأن قيمة علاوة السفر والمبيت المصرفوفة للسيد مدير مكتب التعاون الدولي خلال سنة 2023م مبلغ وقدره 72,582 دينار بالرغم من إقامة المعني على حساب الوزارة عن طريق شركات السفر والسياحة المتعاقد معها حيث بلغت قيمة الإقامة والإعاشة للمذكور مبلغ وقدره 92,641 دينار، كما بلغت قيمة تذاكر سفره مبلغ وقدره 129,371 دينار، حيث تم صرف علاوة السفر والمبيت على الرغم من تحويلي الإقامة والإعاشة على شركات السفر والسياحة المتعاقد معها.
- تعدد القرارات الصادرة بإعادة تشكيل لجان المشتريات حيث إن القرار رقم (361) لسنة 2023م الصادر من وزير الصحة المكلف بمكافأة 1,000 دينار، بينما القرار رقم (2) لسنة 2023م الصادر من وكيل وزارة الصحة للشؤون الفنية والديوان بمكافأة 500 دينار، بالمخالفة للمادة رقم (9) من قرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2023م بشأن إصدار اللائحة التنظيمية للمشتريات الحكومية.
- عدم اعتماد نتائج أعمال لجان المشتريات ومحاضر الترسية من قبل الوزير، بالمخالفة للمادة رقم (19) من قرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2023م بشأن إصدار لائحة التنظيمية للمشتريات الحكومية.
- التوسع في صرف أتعاب ومكافآت لغير العاملين حيث بلغ قيمة المصرفوفات على هذا البند خلال السنة مبلغ وقدره 1,289,500 دينار، بالمخالفة لأحكام لائحة الميزانية والحسابات، فضلاً عن عدم التقيد بالإجراءات القانونية عند التعاقد وعدم إرفاق المستندات الأساسية للمتعاقدين معهم.
- بلغت جملة المبالغ المصرفوفة لعدة شركات مقابل توفير تذاكر السفر والإقامة والإعاشة بالخارج لأداء المهام الخارجية مبلغ 2,941,316 دينار أي ما يعادل (11%) من مخصصات الباب الثاني دون إضافة قيمة علاوة المبيت المصرفوفة بالخصوص وتفصيلها كالتالي:

الملحوظات	البيان	المبلغ	الشركة
- التكليف المباشر بالمخالفة من لائحة العقود الإدارية.	مقابل حجز تذاكر والحرج الفندقي للوزير والوفود المرافق له خلال سنة 2023م	1,574,927	شركة الزيبرجد
- جميع الفواتير الواردة من الشركات صور وغير مصدقة من مصلحة الضرائب.	مقابل حجز تذاكر والحرج الفندقي لديوان الوزارة خلال سنة 2023م	1,053,522	شركة الجولان
- تم الصرف على أشخاص لا تربطهم علاقة وظيفية بالوزارة بالمخالفة لائحة الإيفاد وعلاوة المبيت	مقابل الإقامة في فندق اليسير لعدد 36 طالب من جامعة طرابلس سنة 2019م	120,960	شركة الأجنحة للاستثمار والخدمات السياحية
- عدم وجود صورة من العقد المبرم مع الشركات ضمن مرافق العاملات.	مقابل حجز تذاكر والحرج الفندقي لموظفي ديوان الوزارة للفترة من شهر 7 حتى 12/2023م	181,907	شركة الأمازون للخدمات السياحية
- ازدواجية المعرف على أشخاص ضمن المهمة الصادرة بمحظوب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (751) لسنة 2007م		2,941,316	الإجمالي

- بلغ إجمالي قيمة مصروفات بند الإيجار بالوزارة حتى 31/12/2023 مبلغ وقدره 534,710 دينار من خلال الفحص لوحظ الآتي:
 - القيام بصرف قيمة إيجار سكن للسيدين المراقب المالي السابق ومساعده خصماً من مخصصات الوزارة مما يعد مخالفة لقرار وزير المالية رقم (352) لسنة 2017م.
 - الاستمرار في صرف قيمة الإيجار سكن للسيد المراقب المالي السابق على الرغم من انتهاء تكليفه بالوزارة، وحل محله مراقب مالي آخر، مما يعد التصرف في المال العام بالمجان وفق المادة رقم (24) من القانون المالي للدولة.
 - من خلال الاطلاع على أذونات الصرف تبين القيام بسداد قيمة إيجار سكن وظيفي لبعض مدراء الإدارات الذين لا توفر لديهم شرط المسافة بين مقر العمل والإقامة الفعلية (100 كيلو متر)، مما يعد مخالفأً لنص المادة رقم (2) من قرار مجلس الوزراء رقم (346) لسنة 2013م.
- بموجب إذن الصرف رقم (08/61)، تم صرف مبلغ 73,800 دينار لنقل ثلاثة مرضى إلى تركيا ومصر، مما يدخل في اختصاصات جهاز دعم وتطوير الخدمات العلاجية، وكما يُعتبر هذا استنفافاً لمخصصات الوزارة في أداء مصروفات هي الاختصاص الأصيل لجهات ذات ذمة مالية مستقلة.
- القيام بصرف مبلغ 73,040 دينار قيمة صيانة سيارات غير مملوكة للوزارة تخص بعض موظفي الوزارة الصحة، وذلك بناء على كتاب السيد/ مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية رقم (20171) المؤرخ في 12/06/2023م وفقاً لتهميشة السيد/ وزير الصحة المكلف، مما يعد تصرفًا بالمال العام بالمجان.

ميزانية التحول

بلغ رصيد الحساب في 01/01 مبلغ 28,824,474 دينار كما بلغت إيرادات الحساب خلال السنة مبلغ 4,253,981 دينار في حين بلغت المصروفات مبلغ 3,044,690 دينار برصد قدره 30,033,764 دينار.

حساب الودائع والأمانات

بلغ رصيد الحساب في 01/01 مبلغ 29,198,500 دينار كما بلغت إيرادات الحساب 78,679,394 دينار في حين بلغت المصروفات مبلغ 75,818,196 دينار برصد قدره 50,059,698 دينار، من خلال الفحص لوحظ عدم وجود سجل تحليلي خاص بالودائع والأمانات يبين حركتها ورصيدها، بالمخالفة للمادة رقم (163) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- بلغ إجمالي المصروفات التي صرفتها الوزارة لصالح عدة شركات خلال عام 2023 م مبلغ وقدره 21,137,025 دينار، وبيانه كالتالي:

البيان	المستفيد	القيمة	التاريخ	رقم إذن صرف
توزيعات محطات تحلية وتقطية المياه لمستشفيات (الكل، العيون، الأطفال ، إجدابيا) بالمنطقة الشرقية.	شركة البذور المتميزة للمقاولات العامة	4,560,000	2023/04/11	4/11

رقم إذن صرف	التاريخ	القيمة	المستفيد	البيان
4/12	2023/04/11	4,924,000	شركة البذور المتميزة للمقاولات العامة	توريدات محطات تحلية وتنقية المياه لمستشفيات (الماجوري ، القويهان ، سدي حسنه ، رأس عبيده ، مركز الزيتون) ، مركز بطة ، طلبيه ، البايهه (بالمنطقة الشرقية).
03/08	2023/03/12	4,400,000	شركة الليبي التخصصي	مطالبات مالية لصالح صحة الليبي التخصصي بشأن عمليات القلب المفتوح لعدد من المرضى.
4/21 إلى 8/11 و 10/12	م 2023	10,111,935	شركة علوم الحياة	التحاليل الخاصة بمرضى ضمور العضلات.
8/2: 8/1	م 2023	1,101,090	شركة الأمل الليبية للخدمات الطبية	استجلاب العناصر الطبية والالطبية المساعدة من دولة بنغلادش لعدد (127) شخص طبي.

ومن خلال الفحص لوحظ الآتي:

- النأي بقيمة التكاليفات عن مبلغ 5,000,000 دينار، للتهرب من الرقابة المسقبقة لدىوان المحاسبة المقررة بنص المادة (24) من قانون ديوان المحاسبة.

تبين من خلال أعمال الفحص أن قيمة 1,150,000 دينار كانت معلاة لصالح شركة سكاي لاند بموجب قرار السيد وزير الصحة السابق رقم (830) بتاريخ 28/12/2021م، حيث تم إعادة تدويرها لصالح شركة الأمل بنفس الحساب (الودائع والأمانات) بموجب قرار السيد وزير الصحة المكلف رقم (983) لسنة 2023م، على الرغم من عدم وجود ما يفيد إلغاء أو استمرار التعاقد مع شركة سكاي لاند.

بتاريخ 27/10/2022م تم التعاقد مع شركة الأمل الطبية للخدمات الطبية لاستجلاب عناصر طبية وطبية مساعدة لعدد (1500) عنصر بقيمة 420,000 دينار على أن تتحمل الوزارة كافة المصارييف من إصدار تذاكر السفر والتأشيرات لهذه العناصر، أي أن الشركة مكلفة بالتنسيق في حجز تذاكر السفر والتأشيرات وعلى الوزارة سداد قيمة التذاكر وأتعاب الشركة في هذا الشأن، مما يعد قيمة مبالغ فيها كمقابل للأعمال التنسيق فقط.

بموجب إذن صرف رقم (08/02) صرف قيمة 554,880 دينار مقابل إصدار تذاكر دون إرفاق المستندات المؤيدة لذلك (تذاكر السفر للمعنيين والفاتورة النهائية)، مما يعد مخالفًا للمادة رقم (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

عدم إرفاق ما يفيد وصول العناصر الطبية والطبية المساعدة إلى ليبيا (ختم دخول- رسائل مباشرة).

من خلال أعمال الفحص تبين فتح اعتماد مستندي لصالح شركة (SkyLnd Medical Services) بقيمة 1,000,000 دولار خلال سنة 2021م، ما يعادل 4,715,400 دينار خصماً من الباب الثاني (1520-200)، وذلك نظير استجلاب أطقم طبية زائرة للعمل بالمستشفيات التابعة لوزارة الصحة، ومن خلال الفحص تبين التالي:

رقم الفاتورة	تارikh التخويل	عدد المرضى	عدد المتدربين	القيمة	الرصيد
	صياد الاعتماد				1,000,000
527,999	472,000	45	741	2023/02/15	3-2-1 1
479,199	48,800	7	215	2023/05/29	4 2
407,949	71,250	4	207	2023/08/10	6 3
328,449	79,500	22	320	2023/08/10	7 4

رقم الفاتورة	تاریخ التحويل	عدد المرضى	عدد المتدربين	القيمة	الرصيد
8	2023/08/10	130	5	74,500	253,949
9	2023/08/29	455	6	135,575	118,374
10	2023/09/19	61	23	74,000	44,374
11	2023/09/27	58	2	44,000	374
الإجمالي					999,625

ونورد في شأنها الآتي:

- سداد تذاكر سفر وتكاليف إقامة واعاشة بقيمة إجمالية 26,275 دولار أمريكي، بالمخالفة للمادة رقم (3) من محضر الاتفاق المبرم مع الشركة، والتي تنص على أن يتحمل الطرف الثاني وهي الشركة كافة مصاريف تذاكر السفر والإقامة والإعاشة على أن يتکفل الطرف الأول بإصدار الموافقات والتأشيرات المطلوبة، وفق الآتي:

رقم الفاتورة	القيمة بالدولار	ت
4,500	4	1
4,750	7	2
4,750	8	3
5,900	9	4
4,250	10	5
2,125	11	6
الإجمالي		26,275

- تضمين قيمة تذاكر السفر والإقامة والإعاشة للفواتير (1-2-3) ضمن تكاليف الطبيب الزائر، بالمخالفة للمادة رقم (3) من محضر الاتفاق المبرم مع الشركة.
- عدم وجود قائمة لأسعار الخدمات التي تقدمها الشركة لإجراء المطابقة والتأكد من صحة هذه الأسعار، مما تسبب في قيام الشركة بتقديم فواتير شاملة بالخدمات دون تفصيل سعر كل خدمة.
- عدم تحりير أذونات صرف للمبالغ المحالة للشركة والاكتفاء بإرفاق المطالبات.
- القيام بالتعاقد مع عناصر طبية وطبية مساعدة من دولة بنغلادش، حيث تم إيفاد عدة لجان بالقرارات رقم (705) لسنة 2022م وقرار (3-18) لسنة 2023م لدولة بنغلادش حيث تم التعاقد مع (500) عنصر-والعدد الفعلي الذي تم استجلابه لدولة ليبيا (21) عنصر.
- بموجب إذن صرف رقم (10/3) بتاريخ 01/10/2023م ترجيع قيمة ضمان أعمال بنسبة (2%-5%) مقابل توريد مستلزمات طبية لمستشفى درج القروي- غدامس حسب التكليف (553/2021) بقيمة 322,227 دينار لصالح شركة هتان لاستيراد المعدات والمستلزمات الطبية، حيث تبين الآتي:
- تبين بأن أذونات الاستلام للمستلزمات تمت من قبل المستشفى بالمخالفة لأحكام المادتين رقم (127-130) من لائحة العقود الإدارية، ونص المادة رقم (245) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن التي تنص (بضرورة تشكيل لجنة فنية مختصة يعهد إليها باستلام الأصناف المتعاقد عليها، وأن يتولى مدير المخازن بالجهة المتعاقد معهينة الأصناف الموردة، وتحrir محضر- من نسختين يبين فيه بكل دقة ما اتخاذ من إجراءات لمعاينة الأصناف الموردة، وإحالته المحضر إلى رئيس المصلحة متضمنا التوصية بالاستلام أو الرفض).

- بموجب إذن صرف رقم (10/04) بتاريخ 11/09/2023م ترجيع قيمة ضمان أعمال بنسبة (5%) لمشروع تنفيذ مجمع تعليمات مصراته حسب التكليف (280/2021) بقيمة 92,510 دينار لصالح شركة الدعم للمقاولات والاستثمار العقاري، تبين الآتي:

- إرفاق محضر-إذن استلام مبدئي للأعمال المنفذة معتمد من السيد/ مدير إدارة المشروعات بوزارة الصحة بتاريخ 27/03/2023م، علماً بأن الشركة قامت بإنهاء كافة أعمالها بتاريخ 2021/10/04م بموجب كتابها رقم (دعم (21/10/390).
- فتح اعتماد مستندى بقيمة 4,431,000 دينار لشركة شمال أفريقيا لاستيراد الأدوية والمعدات الطبية وفي شأنها نورد ما يلي:
- تم استخدام أسلوب التكليف المباشر للشركة، دون الالتجاء لعدد من العروض المبدئية للشركات ذات الاختصاص والإرساء على العرض الأنسب والأفضل من بينها، مما يعد مخالفًا للمادة (10) من لائحة العقود الإدارية.
- تبين أن شركة شمال أفريقيا لديها ثلاثة عقود إضافية إلى جانب العقد الحالي، وقد تم تجزئتها إلى قيم أقل من خمسة ملايين دينار ليبي بهدف التهرب من الرقابة المسقبقة، وذلك بالمخالفة لنص المادة رقم (24) من قانون ديوان المحاسبة.
- وجود فارق بفاتورة الشركة المبدئية لجراحة قلب الأطفال تبين أن سنة 2023م سيتم إجراء عمليات لعدد 113 حالة بقيمة 4,431,000 دينار بينما القيمة الصحيحة (113 × 39,000 = 4,407,000) أي بفارق 24,000 دينار.

الطوارئ (جائحة كورونا)

بلغ رصيد الحساب في 01/01 مبلغ 458,701,097 دينار كما بلغت إيرادات الحساب خلال السنة مبلغ 34,158,895 دينار في حين بلغت جملة المصروفات مبلغ 492,547,332 دينار برصيد قدره 312,660 دينار.

- إصدار وزير الصحة القرار رقم (693) لسنة 2022م بشأن تشكيل لجنة للتفاوض مع الشركات الموردة لمصانع الأكسجين سنة 2021م.

- خلصت اللجنة إلى أنه تم الاتفاق مع الشركات على إجراء تخفيض بنسب متفاوتة، وقد بين المحضر-الثاني المعايير التي تم الاستناد عليها في التخفيض، وفي المحضر-الخامس والسابع بينت الشركات التي جلسات للتفاوض نسبة التخفيض المتفق عليها.

- تبين منح بعض الشركات نسب تخفيض منخفضة جداً في حين أن بعض الشركات لم يخضع للتخفيض على الرغم من عدم انطباق الضوابط عليها، كما تبين منح نفس نسبة التخفيض لبعض الشركات على الرغم من الاختلاف في مواصفاتها.

والبيان التالي يوضح ذلك:

- شركات متشابهة بأنها غير ذات جودة أو قدرة إنتاجيه تم منحها نسب متفاوتة:

اسم الشركة	رقم التكليف	بلد الصنع	القدرة الإنتاجية h\m3	نسبة التخفيض
المهارة الدولية	821	تركيا	51	%35
الإبداع العالمية	213	تركيا	50	%20
الحصيف	886	تركيا	50	%5
جسر الشمال	892	تركيا	12	%20.83
روبين العالمية	788	تركيا	12	%28

- شركات متشابهة في الجودة ومتفاوته في القدرة الإنتاجية تم تطبيق المعيار بصورة عكسية:

اسم الشركة	رقم التكليف	بلد الصنع	القدرة الإنتاجية h\m3	نسبة التخفيض
الملاك الأبيض	877	المانيا	100	%28

- شركات متفاوته في الجودة والقدرة الإنتاجية تم منحها نفس قيمة التخفيض:

اسم الشركة	رقم التكليف	بلد الصنع	القدرة الإنتاجية h\m3	نسبة التخفيض
روبين العالمية	710	تركيا	12	%28
الملاك الأبيض	877	المانيا	100	%28
الخط المتوازي	57	المانيا	43.5	%20
المعالجة السريعة	631	برتغال	26.2	%20
قمة الكفاءة	885	إسبانيا	30	%5
الحصيف	886	تركيا	50	%5
ألفا الطبية	143	إيطاليا	30	%2

- جميع استلامات مصانع الأكسجين تمت من قبل مراكز العزل بالمناطق بالمخالفة لأحكام المادتين رقم (127-130) من لائحة العقود الإدارية والمادة رقم (245) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، والتي تقضي - ضرورة تشكييل لجنة فنية مختصة تعهد إليها باستلام الأصناف المتعاقد عليها، وأن يتولى مدير المخازن بالجهة المتعاقدة معاعينة الأصناف الموردة، وتحرير محضر - من نسختين يوضح بدقة الإجراءات المتخذة لمعاينة الأصناف الموردة وإحالة المحضر - إلى رئيس المصلحة متضمناً التوصية بالاستلام أو الرفض وأن معظم مصانع الأكسجين متوقفة.

- تبين من خلال فحص كشف الحساب المصري في لباب الطوارئ العزل خصم قيمة 20,000,000 دينار في شهر 01/2023 م بذن صرف رقم (12/03) لسنة 2022 حيث تبين بأن الوزير قد أصدر قرار رقم (808) لسنة 2022 بشأن تخصيص قيمة مالية لصالح مركز طب الطوارئ والدعم، مما يعد استخدام الحساب في غير الأغراض المخصصة له كما أن الدعم أو التخصيص لمراكز تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية يجب أن يكون من رئاسة الوزراء، مما يعد مخالفًا لأحكام لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

العلاج بالداخل

بلغ رصيد الحساب في 01/01 مبلغ 47,552,288 دينار كما بلغت إيرادات الحساب خلال السنة مبلغ 9,796,706 دينار في حين بلغت جملة المصروفات مبلغ 23,841,732 دينار برصيد قدره 33,507,262 دينار.

ومن خلال الفحص لوحظ الآتي:

- القيام بصرف مبلغ 19,627,973 دينار لمجموعة مصحات لسداد التزامات الوزارة لسنوات سابقة (2018-2023) لصالح مصحات نظير تقديم علاج بالداخل وفي شأنها نورد الآتي:
 - القيمة تم صرفها من حساب العلاج بالداخل من رصيد قديم لم يتم تعليمه إلى حساب الودائع والأمانات على الرغم من وجود هذا الالتزام بالمخالفة للائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
 - تقرير صندوق التأمين الطبي العام جاء بشكل عام، ولم يتطرق للتفاصيل على الرغم من الأهمية النسبية للموضوع.
 - تقرير الصندوق غير معتمد ولا يحمل صفات الأشخاص القائمين على الفحص وبالرغم من ذلك قام الصندوق بإلغاء قيم واعتماد أخرى في تقريره مستنداً على نتائج تقريره.
 - لم يوضح التقرير فيما إذا كانت عمليات التدقيق قد تمت بالفحص الشامل أو الخضوع لنظام العينات.
 - تقرير الصندوق يبين بأن النتائج تمت بمطابقة الفواتير والخدمات التي تم تقديمها وأسعارها دون أن يبين قيمتها أو التتحقق من صحة هذه الفواتير من عدمها.
 - التقرير لا يبين فيما إذا تم التتحقق من رسائل الدخول والخروج من المصحة واستفادة المرضى من الخدمات العلاجية.
 - التقرير لا يبين فيما إذا تم التتحقق من الأرقام الوطنية للمرضى المستفيدين من الخدمات.
 - عدم إرافق عقد أو محضر اتفاق بين وزارة الصحة والمصحة، يبين شروط التعاقد وكيفية الاستفادة من الخدمات العلاجية وكيفية السداد.
 - عدم إرافق ما يفيد بأن هذه العقود قد تحصلت على موافقة من ديوان المحاسبة، ولا سيما أن بعض قيمها تتجاوز عن السقف المحدد بموجب قانون ديوان المحاسبة.
 - قدمت معظم الشركات لمصلحة الضرائب إقراراً بخسارة، الأمر الذي أدى إلى عدم سدادها للضرائب وهذا يعتبر تهرباً ضريبياً.
 - أن أغلب المستندات الخاصة بالمعاملات عبارة عن صور ضوئية وليس الأصل.

حسابات خارج الميزانية

- التأخير في إقفال بعض العهد المالية حيث بلغت قيمة العهد المالية الغير مدققة حتى 12/31/2023 م عدد (40) عهدة بلغ إجماليها 344,498 دينار الأمر الذي يعد مخالف لل المادة رقم (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- التأخير في تسوية وإقفال السلف على حساب علاوة السفر والمبيت للموفدين بالخارج حتى شهر يونيو لسنة 2023 م عدد (387) موظف بمبلغ 3,059,469 دينار، بالمخالفة للقرار رقم (751) لسنة 2007 م بشأن لائحة الإيفاد وعلاوة السفر

والمبيت المعدل بقرار مجلس الوزراء لحكومة الوفاق الوطني رقم (19) لسنة 2020م بتعديل بعض الأحكام بشأن لائحة الإيفاد وعلاوة المبيت.

جهاز الإمداد الطبي

ملاحظات عامة

- إغفال مسک سجل للأصول الثابتة مما يؤدي إلى صعوبة حصرها ومتابعتها، الأمر الذي يعد مخالفه لمنشور الديوان رقم (11) لسنة 2018م.
- تحويل ميزانية جهاز الإمداد الطبي بتوريدات تمت عن طريق وزارة الصحة تخص بعضها سنوات سابقة، مما كان له الأثر البالغ في عدم قدرة الجهاز على توفير كافة الاحتياجات من الأدوية والمستلزمات الطبية، والتي من المفترض أن يقوم بتوريدها وفقاً للمخصصات المالية المحالة إليه.
- وجود مبالغ بحساب الودائع والأمانات تجاوزت مدة ستة أشهر، ولم يتم إحالتها لحساب الإيراد العام بالمخالفة للمادة (162) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- وجود صكوك مصدقة بالخزينة كضمادات ابتدائية نسبة 2% لعقود توريد عن سنوات 2014-2015-2016، لم يتم إيداعها في حساب الجهاز وإيقاؤها مركونة بالخزينة دون الاستفادة منها.
- عدم استكمال بيانات بعض محاضر الاستلام والفحص والمطابقة المعدة من قبل لجنة الفحص، وعدم توقيع بعض أعضاء اللجنة على بعض المحاضر.
- تقصير إدارة الجهاز في متابعة الحسابات المصرية بشكل فعال، حيث تبين وجود بعض العمليات التي ظهرت بكشف حساب المصرفي ولم تظهر بالدفاتر، كذلك وجود بعض المعلمات المالية من فترة زمنية يعود بعضها إلى سنة 2010م، ولم يتم متابعتها ومعالجتها بشكل جذري مع الجهات والأطراف ذات العلاقة، بالإضافة إلى وجود إيرادات سجلت بالدفاتر ولم تظهر بكشف حساب المصرفي، ولم يتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها والاكتفاء بترحيلها من سنة إلى أخرى.
- تبين وجود اعتمادات مستندية لا تزال مفتوحة بالمصرف التجاري الوطني من سنوات سابقة قديمة، وكذلك بمصرف ليبيا المركزي ولم يتم معالجتها بشكل جذري، والاستفادة من أرصدقها بالرغم من مرور عدد من السنوات عليها.
- النقص الشديد في العناصر من ذوي المؤهلات المالية، مما يstem في عدم المتابعة الدقيقة لحركة الاعتمادات وتسويتها مالياً.
- إغفال ختم بعض أذونات الصرف ومؤيداتها بما يفيد الصرف تفادياً لتكرار صرفها بالمخالفة للمادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- وجود العديد من الصكوك الملغاة، دون قيدها وذكر سبب الإلغاء بالمخالفة للمادة (112) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الميزانية التسييرية

بلغت قيمة المبالغ المسيلة للجهاز خلال السنة المالية 2023م 28,577,179 دينار في حين بلغت المصاروفات 30,784,730 دينار وبيانها كالتالي:

الباب	المبالغ المسيلة	إجمالي المصاروفات	الرصيد
الباب الأول	16,577,179.484	18,871,220	-2,294,041
الباب الثاني	8,000,000	7,919,010	80,990
بند المتفرقات	4,000,000	3,994,500	5,500
الإجمالي	28,577,179.48	30,784,730	- 2,207,551

من خلال الفحص تكشفت العديد من الملاحظات نورد أهمها فيما يلي:

- قيام الجهاز بصرف مكافآت شهرية لأعضاء لجنة الإدارة بمبلغ 4000 دينار شهرياً، بناءً على قرار وزير الصحة / المكلف رقم (1030) لسنة 2023م، مع استمرار صرف مرتبات المعينين من جهات عملهم الأصلية بموجب أذونات الصرف التالية:

رقم إذن الصرف	التاريخ	القيمة	المستفيد	البيان
(8/3)	2023/7/31	24,000	ن س -	تمثل القيمة مقابل مكافأة أعضاء لجنة الإدارة من 2023/01/30 م إلى 2022/11/01 م
(10/10)	2023/10/12	64,000	ع ع ع	من 2023/09/30 م تمثل القيمة مكافأة أعضاء لجنة الإدارة

- بموجب إذن الصرف رقم (9/3) المؤرخ في 08/08/2023م، تم صرف مبلغ 215,500 دينار لصالح شركة الحدث للقرطاسية والأدوات المكتبية مقابل شراء عدد (35) جهاز حاسوب، لوحظ أن المطالبة بالاحتياجات المذكورة المعدة من قبل مدير إدارة الشؤون الإدارية والخدمات إلى رئيس لجنة الإدارة كانت بتاريخ 06/08/2023م، أي بعد اجتماع لجنة المشتريات المنعقد بتاريخ 06/06/2023م.

- من خلال فحص يومية الصندوق الإلكتروني تبين أنه تم إدراج إذن صرف رقم (12/19) صك رقم 121213 المؤرخ في 12/31/2023م، بمبلغ وقدره 430,528 دينار لصالح شركة طريق العلم للتجهيزات لوحظ عليها:

- عدم قيام أمين الخزينة بتحرير أي صك لصالح الشركة المذكورة من حساب الباب الثاني، وكذلك الصك الظاهر باليومية الصندوق ليس من ضمن تسلسل دفاتر الصكوك بالجهاز.

- تحميل القيمة في سجل الاعتماد خصماً من بند التجهيزات لصالح الشركة المذكورة بمبلغ وقدره 353,095 دينار، بخلاف القيمة الظاهرة أعلى دون وجود مستندات تؤيد عملية الصرف لتلك القيمة، مما أدى إلى إظهار المصاروفات على غير حقيقتها.

- ظهور القيمة المصاروفة معلقة ضمن مذكرة التسوية لحساب الباب الثاني في 12/31/2023م بمبلغ وقدره 428,353 دينار لصالح الشركة المذكورة، بالرغم من عدم تحrir أي صك بتلك القيمة، والظاهره برقم صك ليس من ضمن تسلسل الصكوك.

- عدم التقيد بإحالة المعاملات المالية التي تتجاوز 500,000 دينار عقب الصرف إلى الديوان أو مقى كانت قيمة العقد تتجاوز 500,000 دينار بالمخالفة للمادة

الثانية من القانون رقم (24) لسنة 2013م، المعدل للقانون رقم (19) لسنة 2013م، بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة.

- القيام بصرف سيارة لكلاً من المراقب المالي ومساعده مما يؤثر على استقلاليتهم وأداء مهامهم المسندة إليهم، وذلك بالمخالفة لقرار وزير المالية المفوض رقم (354) لسنة 2017م، الصادر بتعديل حكم في قراره رقم (329) لسنة 2017م، بشأن تحديد مزايا للمراقبين الماليين ومساعديهم وبيانه كالتالي:

الصفة	اسم المستلم	تاريخ الصنع	رقم الهيكل	رقم اللوحة	اللون	نوع المركبة
مراقب المالي	م ج ا	2024	036307	5-2725160	أبيض	هوندai اكسنت
مساعد المراقب المالي	م م ض	2024	036246	5-2724776	أبيض	هوندai اكسنت

دعم الأدوية

- بلغت قيمة المبالغ المسنلة للحساب خلال السنة المالية 2023م مبلغ 4,276,033,000 دينار في حين بلغت جملة المصروفات مبلغ 4,563,941,170 دينار.

المبلغ	البيان
646,500,000	مبالغ تخص ميزانية 2022م تم تسبيلها خلال سنة 2023م
3,629,533,000	مبالغ مسيلة لمخصصات 2023م
4,276,033,000	الإجمالي

- ضخامة المبالغ المصروفة على ديون سنوات سابقة، والقائمة على الجهاز وزارة الصحة من حساب دعم الأدوية، بالرغم من مخاطبات الديوان للجهاز بشأن عدم صرف أي مبالغ مالية لتغطية أي توريدات تمت بدون علم الجهاز، وتعارض مع طبيعة حساب الدعم، حيث بلغ إجمالي ما تم صرفه على سداد تلك الالتزامات خلال السنة مبلغ وقدره 1,579,617,969 دينار، أي ما يمثل (35%) من إجمالي الحالات الواردة لحساب دعم الأدوية الباب الرابع خلال السنة وبيانها كالتالي:

القيمة بالدينار	البيان
55,540,499	ديون جهاز الإمداد الطبي
1,524,077,470	ديون وزارة الصحة
1,579,617,969	الإجمالي

ومن خلال أعمال الفحص والمراجعة تبين:

■ قيام نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الصحة المكلف بإحالة تكليفات ونتائج اعتماد اللجنة المشكلة بقرار رقم (20) لسنة 2021م الخاصة بمراجعة المحضر الثالث بتوريد أدوية ومستلزمات ومعدات طبية، تم توريدها عن طريق وزارة الصحة، وإحالتها إلى جهاز الإمداد الطبي لغرض السداد، بإجمالي مبلغ وقدره 390,397,723 دينار، وفق كتابه إشاري رقم 2934 المؤرخ في 23/01/2023م، بالإضافة إلى العديد من المراسلات الأخرى المحال بها المستندات لغرض سداد قيمة الالتزامات المتربطة على وزارة الصحة، ناتجة عن تكليفات أصدرها وزير الصحة السابق لصالح الشركات الموردة وعلى سبيل المثال ما يلي وفق ما هو موضح:

القيمة	البيان	التاريخ	رقم إذن الصرف
4,921,668	مقابل توريدات أصناف طبية لصالح مستشفى إمحمد المغريفي اجدابيا	2023/12/18	12/233
4,263,168	مقابل توريدات مستلزمات طبية لصالح مستشفى البردي القروي	2023/12/31	12/340
4,236,918	مقابل توريدات مستلزمات طبية لصالح بطة القروي	2023/12/31	12/341
4,950,000	مقابل توريدات أصناف طبية لصالح مستشفى براك العام	2023/12/18	12/230
4,974,412	مقابل توريدات أصناف طبية لصالح مستشفى براك العام	2023/12/18	12/232

- بالرغم من تكليف الوزارة للعديد من الشركات للقيام بعملية التوريد، إلا أنه لم يتبين وجود عقود مبرمة مع تلك الشركات، لتحكم وتضييق آلية التوريد من حيث المدة الزمنية، مما أدى إلى وجود فجوة في المدة الزمنية بين تاريخ تكليف الشركة واستلام الأصناف بالمخازن، كما لم يتبيّن في بعض المعاملات عن وجود لجان فنية مختصة لاستلام الأدوية والمعدات والمستلزمات الطبية للتأكد من سلامة الأصناف الموردة ومدى مطابقتها للمواصفات الفنية على سبيل المثال وفق ما هو موضح:

إذن الصرف	القيمة	البيان	تاريخ التكليف	تاريخ استلام بالمخازن
11/228	4,455,000	مقابل توريد مستلزمات طبية مستشفى "طب وجراحة الأطفال بنغازي"	٢٠٢١/٠٩/١٩	٢٠٢٣/٠٤/١٠
5/81	3,502,250	مقابل توريد معدات طبية لصالح مركز العزل تازريو	٢٠٢١/١٢/٢١	٢٠٢٢/٠٦/٠٢
12/19	4,350,000	مقابل توريد أجهزة أشعة منتجة بقسم العناية لصالح مركز خدمات الكل بنغازي	٢٠٢١/٠٨/٢٣	٢٠٢٣/٠٢/٢٢
12/20	4,170,000	مقابل توريد معدات طبية لصالح مستشفى أم الرزق القروي	٢٠٢١/٠٩/١٩	٢٠٢٣/٠٢/٢٦

- قام الجهاز بتحميل الباب الرابع لدعم الأدوية بمصر - وفات تخص الباب الثالث تمثل في تجهيزات لأقسام وعيادات ومخابر في مستشفيات متعددة بالمدن والمناطق وذلك بالمخالفة ومن الأمثلة على ذلك:

إذن الصرف	ال تاريخ	القيمة	البيان
11/162	٢٠٢٣/١١/٠٢	988,317	توريد جهاز كهرباء فسيولوجيا لصالح مركز مصراته الطبي
11/163	٢٠٢٣/١١/١٢	4,922,000	توريدات معدات طبية لصالح مستشفى الزنتان العام
11/254	٢٠٢٣/١١/٢١	4,695,000	توريٰ وتركيب جهاز تصوير المقطعي (CT) لصالح العيادات المجمعة الصابري
11/276	٢٠٢٣/١١/٢٩	4,671,000	توريٰ معدات طبية لصالح مستشفى الزهراء العام
11/279	٢٠٢٣/١١/٢٩	4,893,000	توريٰ معدات طبية لصالح الخدمات الصحية نسمة
11/281	٢٠٢٣/١١/٢٩	4,310,000	توريٰ معدات طبية لصالح مستشفى المخيلي
11/282	٢٠٢٣/١١/٢٩	1,150,000	توريٰ معدات طبية لصالح مستشفى المخيلي
12/19	٢٠٢٣/١٢/٠٣	4,350,000	توريٰ أجهزة أشعة منتجة بقسم العناية لصالح مركز خدمات الكل بنغازي

- بموجب إذن صرف رقم (11/106) المؤرخ في 07/11/2023 بمبلغ 4,325,400 دينار لصالح شركة ميد ستار لاستيراد المعدات والمستلزمات الطبية لمركز العزل

- بمركز طبرق الطبي، تبين وجود تباعد زمني بين تاريخ الترسية في سنة 2021م وتاريخ الاستلام في 2023م، رغم حاجة المركز الضرورية لهذه المعدات.
- بمحض إذن صرف رقم (7/1) المؤرخ في 10/05/2023 تم صرف مبلغ 3,917,163 دينار لصالح شركة ألفا الطبية مقابل توريد معدات طبية لوحظ بشأنه الآتي:
- قيام رئيس لجنة إدارة الجهاز بتكليف الشركة بتوريد معدات طبية لصالح مستشفى مصراطه المركزي بتاريخ 19/02/2014م بعد استلام الأصناف بمخازن المستشفى المؤرخ في 28/01/2014م.
 - عدم وجود ما يفيد بإبرام عقد مع الشركة الموردة، وذلك لضمان حق الطرف الأول في عملية التوريد والتركيب والتغليف للأجهزة بالمخالفة لأحكام لائحة العقود الإدارية رقم (563) لسنة 2007م.
 - المستندات المرفقة بإذن الصرف (الفاتورة النهائية- إذن استلام أصناف بالمخازن) صورة وليس الأصل بالمخالفة للمادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
 - عدم إرفاق ما يفيد باستلام الأجهزة والمعدات من قبل لجنة فنية مختصة، تفيد بأن الأجهزة والمعدات تم استلامها وفق المواصفات الفنية معتمدة ومتافق عليها بين الطرفين بالمخالفة للمواد (130-134) من لائحة العقود الإدارية رقم (563) لسنة 2007م.
- بمحض إذن صرف رقم 9/78 المؤرخ في 05/09/2023 تم صرف مبلغ 1,595,000 دينار لصالح شركة الشفاء الطبي للأدوية والمعدات الطبية مقابل توريد معدات طبية (ثلاجات للأدوية والدم) لصالح مستشفيات ومراكز صحية مختلفة وفق العقد المبرم رقم (51) لسنة 2014م المؤرخ في 12/05/2014م لوحظ بشأنه الآتي:
- محضر التسلیم والاستلام بين الشركة وإدارة الخدمات الصحية سرت بشأن استلام عدد (5) ثلاجات أدوية كان بتاريخ 24/04/2014م أي قبل إبرام العقد توريد الأجهزة والمعدات الطبية بين الشركة والجهاز المؤرخ في 12/05/2014م فضلاً عن عدم إرفاق إذن استلام الأصناف بمخازن إدارة الخدمات الصحية/سرت بالمخالفة للمادة (243) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
 - عدم وجود ما يفيد محضر استلام وتسليم الأجهزة والمعدات الطبية الفنية المعتمدة بين الطرفين لكل من إدارة الخدمات الصحية مصراته والمركز الصحي الشرقي الزنتان بالمخالفة للمادة (130) من لائحة العقود الإدارية رقم (563) لسنة 2007م والإكتفاء بإرفاق إذن استلام أصناف مخازن.
 - لوحظ على المستندات المرفقة في بعض أذونات الصرف أنها صورة ضوئية وليس الأصل والمتمثلة في (محضر- فحص واستلام بالمخازن - أمر الشراء) بالمخالفة للمادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، بالإضافة إلى عدم وجود عقود مبرمة مع الشركات الموردة بالمخالفة لأحكام لائحة العقود الإدارية رقم (563) لسنة 2007م، والإكفاء بإصدار أوامر شراء فقط على سبيل مثال ما يلي:

البيان	القيمة	التاريخ	رقم إذن صرف
مقابل توريد أدوية وفق أمر شراء رقم 1717/13 (ديون سنة 2013 م)	384,616	2023/05/10	5/54
مقابل توريد أدوية وفق أمر شراء رقم 1718/13 (ديون سنة 2013 م)	265,980	2023/05/10	5/56
مقابل توريد أدوية وفق أمر شراء رقم 351/13 (ديون سنة 2013 م)	499,207	2023/05/10	5/59
مقابل توريد أدوية وفق أمر شراء رقم 1514/14 (ديون سنة 2014 م)	2,195,470	2023/05/17	5/62

- بموجب إذني صرف رقمي (5/647/2) تم صرف قيمة 8,400,000 دينار شركة ألفا الطبية مقابل توريد معدات طبية خلال سنة 2014 م متمثلة في عدد (200) جهاز لزراعة القوقة لصالح مركز مصراته لوحظ الآتي:

- قيام الجهاز بتجزئة العقد المبرم مع شركة ألفا الطبية، وذلك بقصد إنقاص القيمة إلى الحد الذي ينأى بها عن الرقابة المسقبة للديوان بالمخالفة للمادة (1) من قانون الديوان رقم (24) لسنة 2013 م المعدل للقانون رقم (19) لسنة 2013 م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة.
 - استلام الأجهزة والمعدات الطبية بمخازن المراكز الطبية بعد تاريخ إبرام العقود مع الشركة بمدة تتجاوز السنة بالمخالفة للمادة (3) من العقد المبرم التي تنص على أن تكون مدة تنفيذ (3) أشهر من تاريخ توقيع العقد.
 - عدم وجود ما يفيد محاضر استلام الأجهزة والمعدات الطبية من قبل لجنة فنية مختصة، تفيد بمتانة الأجهزة للمواصفات الفنية المعتمدة بين الطرفين بالمخالفة للمادة (13) من العقود المبرمة، والمادة (130) من لائحة العقود الإدارية رقم (563) لسنة 2007 م والاكتفاء بإرفاق إذن استلام أصناف بمخازن.
- بموجب إذن صرف رقم (11/168) المؤرخ في 12/11/2023 تم صرف مبلغ 361,955 دينار لصالح شركة الأمين لاستيراد المعدات والأجهزة الطبية، مقابل توريد مستلزمات وأجهزة خاصة بالعيون لصالح مركز سبها الطبي، لوحظ بشأنه أن إذن استلام بمخازن جهاز الإمداد فرع فزان صورة وليس الأصل، فضلاً عن عدم إرفاق العقد المبرم بين الجهاز والشركة الموردة.

العطاء العام

بلغت قيمة المخصصات العطاء العام مبلغ 571,873,070 يورو من خلال الفحص في حين بلغت المصاريفات خلال لعام مبلغ 272,800,400 يورو وفق الآتي:

- اعتمادات مفتوحة باليورو وعددها (38) معاملة بقيمة 204,908,459 يورو أي بنسبة 32% من إجمالي العطاء العام، مع العلم أنه تم تعديل القيمة لشركة TAKEDA من 17,476,308 يورو إلى 22,772,360 يورو.
- اعتمادات مفتوحة بالدينار الليبي بما يقابل قيمتها باليورو وعددها (2) معاملة، وهي لشركة محلية بقيمة إجمالية 83,014,823 دينار أي ما يعادل 15,692,783 يورو دينار.
- المعاملات المحالة إلى مصرف ليبيا المركزي ولم تفتح لها اعتمادات وعددها (31) معاملة بقيمة 47,942,441 يورو أي ما نسبته (25%) من العطاء العام موضحة حسب تاريخ استلام المصرف، تم رفض فتح بعضها بالعملة الأجنبية لأن الشركات

- محلية، مع العلم بأنه تم فتح اعتماد لإحدى الشركات المحلية بالدينار الليبي بما يقابل قيمة الاعتماد باليورو.
- وجود عدد (36) (معاملة) قيد التداول والإجراء بالجهاز حتى نهاية السنة بقيمة 90,018,518 يورو، لم يتم اتخاذ أي إجراءات بخصوصها، وأن الجهاز لا يملك أي تغطية مالية لخصمها من دفاتره باعتبار أن الرصيد الدفترى المتبقى للجهاز بتاريخ 12/31/2023 هو 3,939 دينار، مع العلم أن كامل دفعات العطاء العام قد استلمها الجهاز بالكامل خلال سنة 2023م.
 - إهمال وتقدير الجهاز باتخاذ الإجراءات الازمة بشأن تسوية بعض مبالغ الضمانات المصرفية لشركات التوكيلات الملاحية، وإيداعها في الحساب والالتجاء إلى ترحيلها من سنة إلى أخرى وبيانها كالتالي:

اسم الشركة	التاريخ	رقم البوليصة	قيمة الضمان
شركة جرمة للتوكيلات الملاحية	2022/10/11	15	5,000
شركة الريان للتوكيلات الملاحية	2020/09/09	358767-358933	10,000
شركة الكردون للتوكيلات الملاحية	2020/09/09	2020	13,000
شركة مدربينان للتوكيلات الملاحية	2020/10/01	232701	10,500
	2022/08/08	7778586	125,000

- قيام بعض شركات التوكيلات الملاحية بتحرير صكوك لصالح الجهاز، تتمثل في ترجيع قيمة ضمانات الحاويات المصرفية لها عن السنتين 2022م، 2023م وإحالتها إلى حسابات الجهاز، وذلك بعد خصم قيمة الغرامات الناتجة عن التأخير، إلا أن هذه صكوك موجودة بالخزينة لم يتم إيداعها في الحساب حتى تاريخه، لعدم وجود أرقام إلكترونية على الصكوك، دون قيام الجهاز بإيجاد حلول لتسويتها، حيث تم إيقاعها مركونة في الخزينة.

الحسابات المصرفية

- وجود صكوك خصمت من الدفاتر ولم تظهر بكشف حساب الباب الأول بالمصرف بإجمالي مبلغ 657,365 دينار، يعود تاريخ تحرير بعضها عن سنوات (2010م حتى 2021م) أي تجاوزت المدة المحددة من تاريخ تحريرها لم يتم اتخاذ الإجراءات الازمة حيالها.
- وجود مبالغ خصمت بكشف حساب الباب الأول بالمصرف ولا مقابل لها بالدفاتر، بإجمالي مبلغ وقدره 24,113 دينار، دون إرفاق ما يفيد بيان تفصيلي بتلك القيمة أو ما يفيد باتخاذ الإجراءات القانونية الازمة حيالها والاكتفاء بترحيلها من شهر إلى آخر خلال سنة 2023م.
- وجود مبلغ وقدره 150,929 دينار يمثل إيرادات مسجلة بالدفاتر، ولم تظهر بكشف حساب الباب الأول بالمصرف، مرحل من سنوات سابقة دون وجود ما يفيد باتخاذ الإجراءات الازمة حيالها وتسويتها مع المصرف، ومن ضمن هذه الإيرادات التي ظهرت تمثل إيداعات لشركات توكيلات ملاحية عن سنوات سابقة منها ما يلي:

اسم الشركة	القيمة	رقم الصك	تاريخ الصك
أمواج ليبيا للتوكييلات	70,000	55656	2021/07/01
بحار العالم للتوكييلات الملاحية	26,637	900010	2017/09/14
الدليل للتوكييلات	25,981	5212121	2021/06/09

- مبالغ سجلت بالدفاتر ولم تظهر بكشف حساب الباب الأول بالمصرف بمبلغ وقدره 77,433 دينار، لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها والاكتفاء بترحيلها من سنة إلى أخرى ومنها ما يلي:

البيان	القيمة	رقم الصك	التاريخ
شركة الدليل للتوكييلات الملاحية	7,615	12002	2020/12/08
شركة مدربينيان للتوكييلات الملاحية	7,615	120018	2019/12/08
شركة جرمة للتوكييلات الملاحية	24,543	120017	2019/12/08
شركة جرمة للتوكييلات الملاحية	37,660	120015	2019/12/08

- ظهور مبلغ وقدره (3,476) دينار يمثل مبالغ خصم من كشف حساب المصرف ولا مقابل لها بالدفاتر، دون وجود بيان بتلك القيمة، مما يتطلب متابعته مع المصرف.

الودائع والأمانات

بلغت جملة المعاملات المالية المتعلقة بالالتزامات منذ سنوات سابقة لبعض الشركات الموردة للأدوية والمعدات والمستلزمات الطبية تصل إلى حوالي (321) معاملة بقيمة مالية قدرها 604,000,000 دينار، والتي تم تعليتها إلى حساب الودائع والأمانات وفق قرار السيد مدير عام جهاز الإمداد الطبي رقم (105) لسنة 2022م بشأن تعليمة القيمة من حساب الباب الرابع (دعم الأدوية) صرف منه خلال السنة مبلغ 363,375,809 دينار.

المبلغ	المصروف	القيمة الإجمالية	المتبقي
604,000,000	363,375,809	604,000,000	240,624,191

تُظهر عينة الفحص من المعاملات المسددة وبالغ عددها (26) معاملة تبين بشأنها جملة من الملاحظات الآتية:

- ضعف التعزيز المستند بالمخالفة للمادة رقم (99) و (100) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الإذن	التاريخ	المبلغ	الملاحظات
		1,882,370	وجود بعض الأصناف المستلمة بتاريخ 9/30/2021 صلاحيتها أقل من ثلثي المدة 2022/6 قيمة 354,840 د.مدة صلاحيته 36 شهر mg synjard 850 الكمية المطلوبة كانت 16,000,000 والمستلمة هي 14,000,000 بقيمة إجمالية 313,720 janumet1000mgx241,930 بقيمة إجمالية 241,930 2023/4 2023/3 500mgjanumet بقيمة إجمالية 242,000 2023/11 2023/3 صنف 242,000 بقيمة إجمالية 242,000 د.
12/7	2023/12/3		وجود شهادات إثبات سداد ضريبي إحداها مقدمة إلى وزارة الصحة (صورة) تقر بأن نتيجة نشاط الشركة خسارة من 2016 حتى 2020 دون بيان القيمة المسددة ورقم الإيصال وتاريخ السداد. والآخر مقدمة لجهاز الإمداد (الأصلية) تقر بأن نتيجة نشاط الشركة أرباح من سنة 2019 حتى 2022

الإذن	التاريخ	المبلغ	الملحوظات
12/8	2023/12/3	538,020	عدم إرفاق تاريخ إذن استلام المخازن استلام المركز الوطني للقلب تجاوره عدم إدراج الفاتورة النهائية (قائمة الأصناف) عدم تزويد بعض الأصناف وهي كالتالي الصنف رقم (6-5) قيمة 211,663 و 49,211,618.750 الصنف رقم (18,19,20) بقيمة إجمالية 197,796 استلام 31 قطعة بدل 33 كما مبينة بالعرض (مع العلم عدم بيان هل يتم حساب الأصناف بالصندوق أو القطع أو الأشرطة في إذن استلام المخازن الصنف قيمة 323,382.810 actilyse)
12/9	2023/12/3	4,502,362	استلام 4434 قطعة بدل 4500 كما مبينة بالعرض الصنف قيمة 441,720 diddiss استلام 496 قطعة بدل 500 كما مبينة بالعرض الصنف قيمة 94,620 ditors وجود بعد الأصناف المستلمة بتاريخ 2021/11/10 صلاحيتها قاربت على الانتهاء لنفس الصنف nurofen د 235,000 صنف بقيمة 2022/3 د 44,497.5 صنف بقيمة 2022/3 د
12/10	2023/12/3	725,194	عدم إدراج الصلاحية حسب قائمة الأصناف (الفاتورة النهائية) عدم إدراج تاريخ الاستلام والجهة المستفيدة بإذن استلام المخازن حسب قرار التعليمة ثمت بمبلغ 645,750 د وتم تعديل إذن الصرف بناء على الكمية المستلمة بعد استبعاد الأصناف الغير مرودة
12/11	2023/12/3	608,490	

- إذن الصرف رقم (11/15) تاريخ الاستلام بالمخازن للأصناف، يسبق تاريخ التكليف بحوالي سنة أي أنه تم استلام الأصناف قبل إصدار التكليف كما هو موضح بالبيان التالي:

رقم التكليف	تاريخ التكليف	القيمة	تاريخ الاستلام
	2021/2/25	4,985,000	2020/7/2

- القيام بتوريد واستلام الأصناف بالمخازن بتواريخ ما قبل تواريخ صدور التكليفات تصل بعضها إلى حوالي سنة ومن أمثلة ذلك ما يلي:

رقم إذن الصرف	القيمة	البيان	تاريخ الاستلام	تاريخ التكليف	تاریخ التکلیف	
12/23	3,667,200	توريد معدات طبية	2020/8/12 سوق الثلاثاء 2020/7/29 - 2020/8/8 أم جرسان 2020/8/18 - 2020/8/20 مستشفى يفرن 2020/7/7 مركز العزل العيون	2020/8/12 2020/8/18 2020/8/20 2020/7/7	2021/8/21 2021/8/21 2021/8/18 2021/8/9 2021/8/3	2021/10/21
12/22	4,996,570	توريد معدات طبية	العزل ترهونة العزل مسلاطة العزل زلين العزل زلين العزل زلين	2021/8/21 2021/8/21 2021/8/18 2021/8/9 2021/8/3	2021/9/5	
11/12	4,873,750	توريد جهاز تصوير مقطعي شريحة (16)	جميع الاستلامات بمخازن مراكز العزل كانت وفق أدوات صرف واستلام وكانت كالتالي: الحرابة 2020/8/27 نالوت 2020/8/16 أم الجرسان سوق الثلاثاء 2020/8/17 جنزور 2020/8/20 سوق الثلاثاء 2020/8/16 شكشك 2020/8/31 المستشفى الجامعي 2020/8/16 العجيلات 2020/8/24 تيجي 2020/8/31 العجيلات 2020/8/27 الجميل 2020/8/27	2020/8/31 2020/8/27 2020/8/20 2020/8/16 2020/8/17 2020/8/16 2020/8/17 2020/8/16 2020/8/24 2020/8/31 2020/8/27	2021/10/21	

المركز الوطني لمكافحة الأمراض

ملاحظات عامة

- ضعف أداء المركز في تنفيذ الاختصاصات والمهام المسندة له وفق قرار مجلس رقم (906) لسنة 2022م، حيث تبين عدم توفر السعة التخزينية وكفاية المخازن وسلامتها من الناحية الفنية وفق الاشتراطات والتشريعات النافذة.
- غياب ترشيد الإنفاق، مع عدم الالتزام بوضع الرؤية المستقبلية، والخطة الاستراتيجية وتحدياتها، والخطة السنوية العامة للمركز، فضلاً عن عدم وجود التقارير النهائية وتقييم ومراجعة الإنجازات من قبل مكتب التخطيط الاستراتيجي، بالمخالفة للمادة (11) من قرار مجلس الوزراء رقم (553) لسنة 2023م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي للمركز وتقرير بعض الأحكام.
- عدم توزيع الموازنة التقديرية لمشروعات التنمية (التحول) وفق بنود محددة، بالمخالفة لنصوص المواد (3، 6، 8، 9) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، والمواد (5، 7) من القانون رقم (13) لسنة 2000 بشأن التخطيط.
- ترخي المكاتب والإدارات بالمركز في تنفيذ الاختصاصات المسندة لهم، وعلى سبيل المثال: مكتب المراجع الداخلي، ومكتب التفتيش بالفحص والمراجعة وإعداد التقارير السنوية، مكتب الشؤون القانونية إعداد ومراجعة العقود وتصحيفها، بالمخالفة للمواد (8، 12، 14، 24، 39) من قرار مجلس الوزراء رقم (553) لسنة 2023م، بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي للمركز.
- يتم إبرام كافة العقود بالتكليف المباشر باستثناء توريد التطعيمات، بالمخالفة لنصوص المواد (9، 10) من لائحة العقود الإدارية، ونص المادة (14) من قرار مجلس الوزراء رقم 12 لسنة 2023م، بإصدار اللائحة التنظيمية للمشتريات الحكومية.
- عدم الانتظام في القيد بسجل مراقبة الأصول بالمخالفة لمنشور السيد/رئيس ديوان المحاسبة رقم (11) لسنة 2018م، والاكتفاء في الجرد بحصر الأصول دون مطابقة الرصيد الدفترى لكافة الأصول، بالمخالفة للمواد من (292) إلى (301) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم التزام المركز بإرفاق الملاك للسيارات والآليات، وإعداد كشف تجميعي مستوفي كافة البيانات، واعتماد المركز لقوائم الجرد من مصلحة النقل البري، بالمخالفة لنصوص المواد (2، 3، 4، 6، 7، 10، 13، 17) من قرار مجلس الوزراء رقم (191) لسنة 2021م بشأن ضوابط شراء واستعمال السيارات والآليات المملوكة للدولة.
- لوحظ قيام المركز بتحميل بنود الباب الثالث التحول بمصر-وفات لا تخص الباب بشراء أجهزة مكتبية كالحواسيب وصرف عهدة مالية لموظفي لسنة 2023م وغيرها، بالمخالفة لنص المادة (13) من قانون التخطيط، وتحميل باب التحسين والتطوير وباب الطوارئ بمصر-وفات لا تخصه بالمخالفة لنص المادتين (11-10).

من قانون النظام المالي للدولة والمادة (13) من لائحة الحسابات والميزانية والمخازن.

- عدم الالتزام بإعداد المقاييس السنوية باحتياجات المخازن للمركز وفروعه من مختلف الأصناف للستين المالية 2022-2023م، وتحديد نقطة إعادة الطلب، والجرد الدوري، مع وجود أصناف تالفة وخردة دون اتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها (مخزن المخلفات التابع للإدارة الصيدلية) بالمخالفة لنصوص المواد 238، 292، 294، 312، 314) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

موقف بحركة إيرادات ومصروفات المركز الوطني لمكافحة الأمراض عن سنة 2023م، ونستعرض في الجدول التالي المبالغ المسائية والمصروفة بالمركز عن الفترة المالية من 01/01/2023م إلى 31/12/2023م:

الباب	تقديرات الميزانية	المخصص 12/1	العتمادات المفوض بها	الحالة الواردة (المسييل)	المصروفات	الرصيد المتبقى
الأول	28,690,000	45,883,500	42,149,392	36,421,418	39,561,728	- 39,561,728
الثاني	22,730,000	10,000,000	6,000,000	5,999,977	5,898,250	101,727
الثالث	-	4,615,050	بلا		4,157,630	457,420
الرابع	-	بلا	بلا	500,000,000	392,372,005	107,627,995
الطوارئ	-	بلا	بلا	4,234,747	4,229,900	4,847
التحسين والتطوير	بلا	-	17,000,000	17,000,000	16,998,870	1,130
الدائري والآذانات	بلا	-	-	-	1,538,319	1,435,960
إجمالي	51,420,000	55,883,500	73,999,189	559,421,395	464,756,702	70,067,351

الباب الأول

- من خلال فحص ومراجعة مذكرات التسوية ومرافقاتها للحسابات المصرفية الستة تبين وجود مبالغ خصم ولا مقابل لها بالدفاتر (عجز في الحسابات المصرفية) في 31/12/2023م بقيمة إجمالية 290,434 دينار، يرجع تاريخ بعضها إلى سنة 2013م، دون أن يتم اتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها بالمخالفة لنص المادة (90) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، والمواد (8، 23) من قرار مجلس الوزراء رقم (553) لسنة 2023م، بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي للمركز.

- المبالغ في صرف المكافآت المالية لموظفي المركز لسنة 2023م، بمبلغ إجمالي وقدره 4,403,183 دينار خصماً من الباب الأول والباب الثاني وحساب الطوارئ وحساب التحسين والتطوير، دون إرفاق التقارير والمستندات المؤيدة بما يفيد أداء خدمات ممتازة، أو تحسين في طرق العمل، أو رفع لمستوى الأداء، وفق نص المادة (129) من القرار رقم (595) لسنة 2010 م بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون علاقات العمل، بالمخالفة لما نصت عليه المادة (17) من قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن، وفي الجدول التالي بيان بتحميم أعباء المكافأة على الأبواب والبنود :

الباب	القيمة	الوزن النسبي
الأول	1,693,075	%4

الباب	القيمة	الوزن النسبي
الثاني	698,373	%11
التحسين	924,000	%0.05
الطارئ	1,087,734	%25
الإجمالي	4,403,183	

- لوحظ من خلال فحص ومراجعة الحسابات الختامية للمركز عن السنوات 2022م، 2023م، عدم صحة وسلامة بعض الحسابات كحسابات الإيرادات، التحول، وعدم إرفاق الإفصاحات المتممة للحسابات الختامية لتقديم صورة أوضح لوضع (المركز) والأداء المالي لكافة الحسابات، وعلى سبيل المثال : بيان بأصول (الموجودات) المركز أو كإفصاحات متممة للحساب الختامي (كشف تجميلي موحد ومحضر للأصول)، أو بيان بالخصوص (مطلوبات) بحيث تظهر على سبيل المثال: بيانات وقيمة الالتزامات المستحقة بشكل دقيق وتفصيلي لكافة أبواب الميزانية، وعدم حصر المبالغ المستحقة (الإيرادات) للمركز بالمخالفة لنصوص المواد (205-207) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- تبين من خلال مقارنة تقرير المصاريف للشهرين 11 / 12 / 2023م استبعاد قيمة التفويضات المالية المعتمدة من تقرير شهر 12/2023م بقيمة 42,149,392 دينار، وبيان قيمة رصيد المصاريف بالسابع في شهر 12، وتجاوز قيمة المصروفات 39,561,728 دينار، إجمالي قيمة الحالات المالية 36,421,418 دينار، بفارق 3,140,310 دينار، وبنسبة 6% من إجمالي قيمة الحالات المالية، بالمخالفة لنصوص المواد (19، 22) من قانون النظام المالي للدولة، والمادة (26) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- استمرار وجود صكوك خصمت بالدفاتر، ولم تظهر في كشف حساب المصرف (صكوك بالطريق- معلقة) للعام 2023م، لفترة تتجاوز 8 سنوات (2014-2023م)، بالمخالفة لنصوص المواد (108، 118، 119، 161) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، والجدول التالي يوضح عينة من ذلك:

رقم الصك	تاريخ الصك	قيمة الصك	الفترة الزمنية من تاريخ الصك حتى 31-12-2023م
210674	2015 -7 -15	12,740	8 سنوات
210695	2015 -7 -15	9,413	8 سنوات
216840	2016 -3 -7	26,449	7 سنوات
257447	2017 -3 -31	16,573	5 سنوات

- وجود موظفين يكشفون وزارة المالية، ولم يتم الإفصاح عنهم وفق كشوفات المرتبات الإلكترونية للمركز حسب الأرقام الوطنية نتيجة عدم تطابقها أو صحتها لعدد من 52 إلى 56 موظف تقريباً للأشهر (1، 2، 5، 10، 11، 12) لسنة 2023م، وبقيمة إجمالية لرصافي المرتبات 545,838 دينار، مما يعد مؤشر على عدم تصحيح وتحديث البيانات، والتصرف في المرتبات المحالة، بالمخالفة لمنشور رئيس ديوان المحاسبة رقم (4) لسنة 2020م.

الباب الثاني

بلغت قيمة المبالغ المستحقة للجهاز خلال سنة 2023م مبلغ 5,999,977 دينار في حين بلغت المصاروفات خلال نفس السنة مبلغ 5,898,250 دينار وبيانها كالتالي:

الرصيد	المصاروفات	الحالة الواردة	الاعتمادات المفوض بها	المخصص	تقديرات الموازنة
101,727	5,898,250	5,999,977	6,000,000	10,000,000	22,730,000

من خلال الفحص تكشفت العديد من الملاحظات نوردها فيما يلي:

- بلغت قيمة العهد التي تم صرفها خلال السنة المالية 2023م من الباب الثاني (المصاروفات العمومية) والطوارئ ما قيمته 176,000 دينار وبعد 42 عهدة، ومن خلال فحص كشف العهد الغير مقفلة يتضح التضارب في البيانات مع كشف العهد المصروفة في سنة 2023م من الباب الثاني والطوارئ.
- صرف عهدة مالية تتجاوز 5000 دينار بدون موافقة رئيس مجلس الوزراء بالمخالفة لمنشور رئيس مجلس الوزراء رقم 6 لسنة 2022م.
- عدم قفل العهد قبل نهاية السنة المالية بالمخالفة لمنشور رئيس مجلس الوزراء رقم 16 لسنة 2023م، ورقم 6 لسنة 2022م، وللمادة رقم (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- قيام المركز بتوقيع عقد رقم (5) لسنة 2023م مع شركة النوران لخدمات الدعاية والإعلان ومن خلال فحص ومراجعة عدد 12 معاملة، تم رصد بعض الملاحظات المتعلقة بالمصاروفات لشركة النوران لخدمات الدعاية والإعلان نظير التجهيزات المكتبية والقرطاسية، حيث بلغت جملة المصاروفات 699,560 دينار.
- قيام المركز بتوقيع عقد رقم (36) لسنة 2022م، بتاريخ 01-12-2022م، ولمدة سنة مع شركة الأنظمة المتكاملة المحدودة نظير صيانة سيارات حيث بلغت جملة المصاروفات 328,696 دينار، لوحظ عدم استيفاء كافة البيانات والتعزيز المستندى بالمخالفة لنص المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الباب الثالث (التحول)

يوضح الجدول التالي المبالغ المخصصة والمصروفة من الباب الثالث والرصيد نهاية السنة المالية:

الرصيد	نسبة المصاروف إلى المفوض	المصاروفات	الاعتمادات المفوض بها	المخصص
457,420	%90	4,157,630	4,615,050	-

حيث تكشفت جملة من الملاحظات نوردها فيما يلي:

- عدم التزام المركز بإعداد تقارير متابعة تنفيذ مشروعات، وبرامج التنمية النصف سنوي لعام 2023م، والتأخر في إعداد التقرير السنوي 2023م، بالمخالفة لنص المادة (10) من اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط.
- لم يتم إعداد تقارير عن الأسباب التي أدت إلى تأجيل الصرف أو عدم البدء في تنفيذ عدد 3 مشروعات بقيمة إجمالية 411,000 دينار خلال العام 2023م، بالمخالفة لنص المادة (5، 10، 25) من اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط.

- عدم التزام المركز بمنشور رئيس ديوان المحاسبة رقم (6) لسنة 2023م، بشأن قفل الدورة المستندية للمشروعات مالياً وفنرياً المؤرخ في 04-12-2023م.
- لوحظ من خلال الفحص المستندي لعينة (4 عقود) من معاملات باب التحول بقيمة إجمالية 2,385,380 دينار، الموضحة في الجدول التالي تكشفت جملة من الملاحظات المخالفية للتشريعات النافذة (لائحة العقود الإدارية، لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، لائحة قيد وتسجيل أدوات التنفيذ، وقانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة...إلخ) نذكر أهمها فيما يلي:

قيمة ضمان الأعمال	القيمة المسددة + دمغة المخالصة	قيمة العقود بعد الإضافات	تاريخ التعاقد	اسم الشركة المفذة	رقم التكليف أو العقد	اسم المشروع أو الصنف
74,550	1,408,995	1,491,000	-8-22 م2022	شركة الأنامل الذهبية الأولى لاستيراد الأدوية والمعدات الطبية	عقد توريد رقم (25) لسنة 2022	توفير أجهزة ومعدات لصالح إدارة مكافحة العدوى بالمركز الوطني لمكافحة الأمراض
200	484,630	489,630	-12-20 م2022	شركة القبروان لاستيراد الأدوية والمعدات الطبية	التكليف رقم 7621/9/5	توريد مستلزمات لصالح إدارة الأمراض المشتركة
13,000	277,000	290,000	-8-2 م2023	شركة الإصلاح للتجهيزات والتوريدات الطبية	التكليف رقم 4069 / 9 - 5	توفير أجهزة طبية ومشغلات لصالح إدارات المركز
بلا	114,750	114,750	-12-27 م2022	شركة النمو التقني للاتصالات وتقنية المعلومات	التكليف رقم 5/9/ 7772	توفير أجهزة حاسوب لصالح إدارة الرصد والتقصي والاستجابة السريعة

- عدم التزام المركز بصفة عامة بطريقة المناقصة العامة عند إبرام العقود بالمخالفة لنص المادة (9) من لائحة العقود الإدارية.
- عدم وجود الإذن بالتعاقد وفق نصوص المواد (5، 6، 7، 9) من لائحة العقود الإدارية، ونص المادة (9) من قرار مجلس الوزراء رقم (492) لسنة 2013م يتطلب عمل لجان العطاءات وتقرير بعض الأحكام بشأنها.
- أن حالات التعاقد بطريق التكليف المباشر لا تدرج ضمن الحالات المنصوص عليها في لائحة العقود الإدارية، وعدم وجود إذن بالتعاقد من رئيسة الوزارة لقيمة التكليف المباشر التي تجاوزت 1,491,000 دينار بالمخالفة لنص المادة (10) من لائحة العقود الإدارية.
- عدم التزام المركز بإخطار من رسى عليه التكليف بإيداع التأمين النهائي خلال المدة المحددة لذلك، بالمخالفة لنص المادة (58) من لائحة العقود الإدارية.
- لوحظ قيام المركز بسداد 1,408,995 دينار ما قيمته 95% من قيمة العقد المبرم مع لشركة الأنامل الذهبية الأولى لاستيراد الأدوية والمعدات الطبية، وعدم تحديد قيمة بند التركيب والتشغيل في الفاتورة المبدئية بشكل محدد كبند، مع اقتصرار محضر لجنة المطابقة المؤرخ في 14-5-2023م على مطابقة مواصفات الأجهزة والمعدات، وعدم توضيح أو إرفاق مستندات توضح التزام

الشركة بعملية التركيب والتشغيل، بالمخالفة للمواد (11، 95، 114، 116)، (119) من لائحة العقود الإدارية.

- لوحظ على إذن صرف عقد توريد مستلزمات لصالح إدارة الأمراض المشتركة التكليف رقم 7621/9/5 بقيمة إجمالية 484,630 دينار، خصم قيمة ضمان أعمال 200 دينار، فقط وهي تمثل ما نسبته 0.04% من إجمالي قيمة العقد، بينما تمثل نسبة ضمان الأعمال 5% الواجب خصمها بقيمة إجمالية 24,232 دينار، بالمخالفة لنص المادة (119) من لائحة العقود الإدارية.
- عدم كتابة رقم الصك على جميع المستندات المؤيدة للصرف حيث يقتصر كتابة رقم الصك على الصفحة الأولى من استمارة الصرف بالمخالفة لنص المادة (115) من لائحة الحسابات والميزانية والمخازن.
- عدم التزام مدير المخازن بتقديم طلبات الاحتياج الخاصة بالتوريدات بالمخالفة للمادة (238) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الباب الرابع (الدعم - التطعيمات)

يوضح الجدول التالي المبالغ المخصصة والمصروفة من الباب الرابع والرصيد نهاية السنة المالية:

الرصيد	نسبة المصرف إلى الحالة	المصروفات	الحوالة الواردة
107,627,995	78%	392,372,005	500,000,000

- تمت الترسية وفق محضر لجنة العطاءات العاشر بتاريخ 15-05-2023، والاعتماد وفق قرار مجلس الوزراء رقم (340) لسنة 2023م باعتماد ترسية مشروع والإذن بالتعاقد المؤرخ في 31-5-2023م، على عدد 6 شركات أجنبية لعدد 17 صنف من التطعيمات وأمصال العقارب والأفاعي، وبعدد 8 أصناف تمثل مستلزمات التطعيمات، مع عدم بيان قيمة ما تم الترسية عليه بالدينار الليبي، بالمخالفة للائحة العقود الإدارية.

- تم التعاقد وفق محاضر اتفاق شراء أمصال ولقاحات مع عدد 6 شركات أجنبية مصنعة لتوريد التطعيمات ومستلزماتها خلال سنة 2023م، ويتبين من الجدول التالي صرف ما قيمته 392,372,005 دينار لفتح 8 اعتمادات مستندية لسداد قيمة التوريدات للتطعيمات ومستلزماتها:

اسم الشركة الموردة	تاريخ التعاقد	المدة	تاريخ فتح الاعتماد	القيمة بالليبي	القيمة بالبيورو	القيمة بالدينار الليبي
SERUM INSTITUTE OF INDIA PVT	-6-12 م 2023	36 شهر	101LINF232770004	3,352,245	646,490	-10-7 م 2023
BECTON DICKINGSON	-6-27 م 2023	36 شهر	101LINF232770002	4,455,251	859,208	-10-7 م 2023
M S D	-6-7 م 2023	36 شهر	101LINF232770502	88,051,164	16,890,920	-10-7 م 2023
ABBOTT APO	-6-2 م 2023	36 شهر	101LINF232770005	7,575,723	1,461,000	-10-7 م 2023
S A N O F I PASTEUR	-6-21 م 2023	36 شهر	101LINF232770503	149,848,533	28,898,720	-10-7 م 2023
P F I Z E R	-2023 06-05	36 شهر	101LINF232770006	121,334,516	23,399,710	-10-7 م 2023

اسم الشركة الموردة	تاريخ التعاقد	المدة	رقم الاعتماد	تاريخ فتح الاعتماد	القيمة باليورو	القيمة بالدينار الليبي
BECTON DICKNSON	-	-	101LINF232900502	-10-16 م 2023	386,120	1,997,437
SERUM INTER	-	-	101LINF232900501	-10-18 م 2023	3,045,000	15,755,135
الإجمالي	-	-	-	-	75,587,168	392,370,004

- من خلال الفحص المستندي لعينة مكونة من 6 عقود أولية ضمن معاملات باب الدعم (التطعيمات) بقيمة إجمالية بلغت 374,617,432 دينار ليبي الموضحة في الجدول السابق، تم رصد مجموعة من الملاحظات التي تخالف التشريعات النافذة (مثل لائحة العقود الإدارية، لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، لائحة قيد وتسجيل أدوات التنفيذ، وقانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة). نستعرض فيما يلي عينة من أهم هذه الملاحظات والمخالفات:

- عدم التزام المركز بصفة عامة بطريقة المناقصة العامة عند إبرام العقود وعدم إرفاق المسوغات والأسباب التي دعت إلى التعاقد عن طريق المناقصة المحدودة بدل المناقصة العامة لتوريد احتياج 3 سنوات من التطعيمات، مع عدم التزام المركز بتوضيحها وبيانها في المستندات المؤيدة بالمخالفة لنص المادة (9) من لائحة العقود الإدارية، ونص المادة (9) من قرار مجلس الوزراء رقم (492) لسنة 2013م بتنظيم عمل لجان العطاءات وتقرير بعض الأحكام بشأنها، مع ما يتربّى على ذلك من عدم الاستفادة من المزايا السعرية عن طريق المناقصة العامة للحصول على عقود بجودة عالية من خلال المنافسة بين الشركات.
- عدم تقيد المركز بإجراء المناقصة المحدودة وفقاً لأحكام لائحة العقود الإدارية فيتضمن أن أدوات التنفيذ التي تم اختيارها غير مقيدة أسماؤها في السجلات المعدة لذلك، بالمخالفة لنصوص المواد (15، 64) من لائحة العقود الإدارية.
- عدم وضع وتقدير المواصفات المطلوبة بالأصناف وكافة الاشتراطات المطلوبة وعلى سبيل المثال: شهادة GLP، شهادة GDP، شهادة WHO PQS، شهادة PIC/S (Pharmaceutical ISO 13485، IATA CEIV Pharm ISO 9001 Inspection Co-operation Scheme ISO 17025، ...الخ)، والاقتصر على أن تكون التطعيمات مستخدمة بالدول المتقدمة دون تحديد ما هي الدول، وبما لا يتوافق مع نصوص المواد (7، 11، 13) من لائحة العقود الإدارية.
- لوحظ تقدم شركة MSD بعرض لتوفير الطعم خلال سنة 2023-2024م بتاريخ 07-05-2023م، بعد الميعاد المحدد في إعلان المناقصة، وتم الترسية على الشركة بالمخالفة لنص المادة (38) من لائحة العقود الإدارية.
- لوحظ على الجهة المختصة بإصدار قرار الترسية (رئيس مجلس الوزراء) عدم طلب إعادة الإعلان عن العطاء نتيجة تقديم عرض واحد فقط لبعض الأصناف بالمخالفة لنص المادة (22) من لائحة العقود الإدارية.
- عدم إحالة نسخ موقعة من العقود عند إبرامها مباشرة، لديوان المحاسبة وفق نص المادة (48) من القانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة، ووزارة المالية وفق نص المادة (85) من لائحة العقود الإدارية.

- عدم توضيح الأسس والمعايير وآلية اختيار الشركات التي قامت بتقديم العروض بالرغم من وجود ما يقارب من 330 شركة أجنبية مسجلة في ليبيا وفق إفادة مدير إدارة الصيدلة بوزارة الصحة، واقتصرت توصية لجنة العطاءات بالمركز حسب محضر الاجتماع الخامس على مخاطبة عدد 7 شركات فقط، دون حصر أو تحديد عدد الشركات الفعلية التي سبق وأن تعاملت مع الدولة الليبية، بالمخالفة لنص المادة (21) من لائحة العقود الإدارية.
- عدم الحصول على قيمة التأمين الابتدائي عند التقديم بالعرض، وقيمة التأمين النهائي عند الترسية، وفق نص المادة (21) من لائحة العقود الإدارية.
- لوحظ على العروض المقدمة من الشركات عدم الالتزام بتحديد وكتابة الأسعار بالعملة الليبية، وعدم التزام لجنة العطاءات بطلب الشركات تحديد السعر بالدينار الليبي والاقتصار على اليورو على النحو الذي حدد في الإعلان عن المناقصة، بالمخالفة لنص المادة (33) من لائحة العقود الإدارية.
- تبين وصول أول شحنة من الأمصال والتطعيمات الروتينية بتاريخ 29-10-2023م، وتوزيع أول شحنة بتاريخ 15-11-2023م حسب إفادة المركز، فقد تبين عدم توافق إذن صرف المخازن الطبية بالمركز مع إذن صرف كافة الأصناف الموردة وفق النموذج (م خ-7) مبينا به اسم الجهة طالبة الصرف والغرض منه ومفردات تلك الأصناف شاملة أسماءها وأرقامها بالمخزن ومقدارها أو عددها أو وزنها وفق نص المادة (263) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- يتضح صدور أوامر شراء من المركز للشركات الستة بمحاضر الاتفاق بتاريخ 16-8-2023م لتوريد الأصناف المتضمنة سعة اشتراطات مع عدم التزام المركز بإحالة كامل المعاملات المالية المصرح بها للمراجعة اللاحقة عقب الصرف مباشرة إلى ديوان المحاسبة بالمخالفة لنص المادة (2) من القانون رقم (24) المعدل للقانون (19) بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة.

باب التحسين والتطوير

من خلال المراجعة والفحص لعينة من أذونات الصرف المخصومة على الحساب تكشفت جملة من الملاحظات نورد أهمها فيما يلي:

البيان	القيمة	رقم الإذن	اسم الشركة
نقل عينات الحصبة الحميرة وأدوية	76,177	5/1	كوبك ديليفري لنقل الركاب
نقل عينات الحصبة الحميرة وأدوية	70,147	5/2	
نقل عينات الحصبة الحميرة وأدوية	31,925	5/8	

- يتم تحديد أسعار شحن الطرود والأدوية والمشغلات من قبل الشركة المتعاقد معها، ويتم قبولها من قبل المركز الوطني لمكافحة الأمراض دون أي اعتراض أو مراجعة لفوائير المطالبات المقدمة له، وذلك وفقاً للمادة الرابعة من العقد المبرم معها.

- عدم المحافظة على المال العام وصيانته وتحقيق منفعة للغير من خلال احتساب تكلفة الشحن لكل مدينة على حدة بالرغم من أن الشركة قامت بنقل كل الأجهزة وملحقاتها للفروع في شحنة واحدة وتاريخ الاستلام بالفروع تثبت ذلك.

- من ضمن المستندات المرفقة لإذن الصرف رقم 5/8 أعلاه تم صرف مبلغ وقدره 27,285 دينار، مقابل فاتورة رقم (1019) بتاريخ 29-12-2022 مقابل نقل

بضائع من مخزن السراج إلى مخزن عين زارة، لوحظ بشأنها تحويل السنة بمصروفات سنوات سابقة بالمخالفة لنص المادة (11-10) من القانون المالي للدولة والمادة (13) من لائحة الحسابات والميزانية والمخازن.

باب الطوارئ

لوحظ تحويل باب الطوارئ خلال السنة المالية 2023م، بمصروفات مختلفة تخص الباب الثاني وميزانية التحول، متمثلة في قيمة مكافآت ومصاريف صيانة و TORIDES متنوعة وتغطية تكاليف إيجار ونقل لمواد ومستلزمات وتحاليل، وكذلك تغطية نفقات إقامة وإعاشة، وبقيمة بلغت ما يقارب 2,758,549 دينار تقريباً، الأمر الذي يعد مخالفه صريحة لما نصت عليه المادة (18) من قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن، والجدول التالي يوضح عينة من ذلك:

البيان	القيمة	رقم الصك	رقم الإذن	اسم الشركة
نقل عينات الحصبة الحميرة وأدوية	84,370	781617	8/1	كويك ديليفرى لنقل الركاب
	378,355			إجمالي القيمة المصروفة للشركة
قيمة إقامة وإعاشة لعدد من العاملين	92,400	781173	2/12	قوز التيك لخدمات السفر والسياحة
	289,060			إجمالي القيمة المصروفة للشركة
توريد (17) لوحة إعلانية لمكتب الرقابة الصحية	164,900	780929	2/5	النوران لخدمات الدعاية والإعلان
	489,550			إجمالي القيمة للشركة
سداد المستخلص النهائي لمشروع طلاء الجواهير وسفاق الإدارات العامة للمركز	614,700	780933	2/10	ألوان البناء للمقاولات العامة

حساب الودائع والأمانات

يوضح الكشف التالي حركة الحساب عن سنة 2023م:

المقدّمات	المدفوعات	رصيد نهاية المدة
1,435,960	1,538,319	2,974,279

- تعلية إيرادات مقيدة من سنوات سابقة بقيمة 3,999 دينار، وعدم إحالتها لحساب الإيراد العام بالمخالفة لنصوص المواد (161، 64)، (162) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- وجود عدد (4) عمليات خصم مكرر في حساب الودائع والأمانات بقيمة 7,311 دينار، للسنوات 2022-2023م، والجدول التالي يوضح ذلك، بالمخالفة للمادة (56) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن:

البيان	قيمة الصك	رقم الصك	ت
خصم مكرر الأول في شهر 2-2014، والثاني في شهر 10-2015	850	82864	1
خصم مكرر الأول في شهر 6-2019، والثاني في شهر 3-2020	1,508	142074	2
خصم مكرر الأول في شهر 5-2022، والثانية في شهر 10-2022	4,269	553	3
خصم مكرر الأول في شهر 12-2021، والثاني في شهر 1-2022	686	142209	4

- عدم قيام المركز بتبلیغ كلا من ديوان المحاسبة، وزارة التخطيط، وزارة المالية، ومصلحة الضرائب بكل جزاء يقع على المتعاقد، وبكل عارض من عوارض التنفيذ، بالمخالفة للمادة (108) من لائحة العقود الإدارية.

- لوحظ من خلال الفحص المستندي لعينة (3 عقود) من المعاملات المالية المصروفة من حساب الودائع والأمانات الآتي:
- عدم التزام المركز بنماذج العقود الإدارية، تقديم التأمين الابتدائي من قبل الشركة، بالمخالفة لنصوص المواد (23، 40، 45) من لائحة العقود الإدارية.
- عدم إلزام المركز الشركات المرسى عليها أعمال توريد بسداد قيمة الضمان النهائي يعادل نسبة 2%， بالمخالفة لنصوص لائحة العقود الإدارية.
- ضعف التعزيز المستندي لبعض النفقات من حساب الودائع والأمانات من حيث سوابق الموضوعات لمعاملات (قرار التعلية، العقد، وإجراءات التعاقد، ... إلخ) بالمخالفة لنص المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الإيرادات

- تبين نقل اختصاصات تحصيل الإيرادات (الشهائد الصحية) من المركز الوطني لمكافحة الأمراض إلى البلديات وفق قرار مجلس الوزراء رقم (330) لسنة 2021م، بإصدار لائحة نظام الإيرادات المحلية المؤرخ في 23-8-2021م.
- لوحظ عدم التزام معظم فروع المركز بإحالة تقرير الإيرادات الشهرية وعددها (16) فرع (البيضاء، الجفارة، الكفرة، المرج، الواحات، ترهونة، بنغازي.. إلخ) بالمخالفة للمادة (25) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، وعدم إحالة قيمة أرصدة حسابات الإيرادات لفروع لحساب الإيرادات التجمعي للمركز، لإحالتها لحساب الإيراد العام، وإعداد الحساب الختامي وفق البيانات الفعلية خلال سنة 2022م بالمخالفة لنص (23) من قانون النظام المالي للدولة.
- عدم استيفاء كافة بيانات الخلاصة من حيث بيان: اسم المصرف، ورقم الحساب، وعدم بيان اسم بند الإيرادات والمصروفات الواردة بصحيفة تبوب المدفوعات والمقبوضات.
- إظهار رصيد أول المدة في جانب المقبوضات بنتهاية الخلاصة بقيمة 293,484 دينار، وبيان قيمة رصيد آخر المدة 348,007 دينار، مما يترتب عليه عدم تحميل السنة المالية بما يخصها من إيرادات، وعدم سلامة العرض باظهار رصيد أول وآخر المدة لحساب الإيرادات، ما يتبع على المركز إحالة الإيرادات إلى حساب الإيراد العام بصفة دورية خلال السنوات 2021-2022-2023، بالمخالفة لنص المادة (64) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- نلاحظ من الخلاصة خصم قيمة المصروفات المصرفية من حساب الإيرادات بقيمة 1,503 دينار، وعدم خصمها من حساب المصروفات العمومية، أو إعادة إحالة نفس القيمة إلى حساب الإيرادات، فلا يجوز أن تستخدم الإيرادات في إجراء أية مدفوعات، بالمخالفة للمادة (64) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، مما يترتب عليه عدم صحة وسلامة العرض والإفصاح لحساب الإيرادات.
- قيام المركز باقفال حساب الإيرادات رقم (5213403) للمركز بمصرف الجمهورية فرع/الباب الجديد بتاريخ 13-11-2023م، وإحالة ما في مكتبه 142,456 دينار إلى حساب الإيراد العام تحت رقم (190031) بمصرف ليبيا المركزي بناء على كتاب مدير إدارة الحساب بوزارة المالية رقم 6، 1712 المؤرخ في 25-10-2023م، لوحظ بشأنه عدم إرفاق ما يفيد المطابقة أو

متابعة الفروع بشأن ما تم تحصيله من الإيرادات فعلاً، والإيرادات المستحقة قبل عملية إغفال حساب الإيرادات بالمركز.

الهيئة الوطنية لزراعة القرانية

ملاحظات عامة

- عدم استجلاب القرنية من بنوك معتمدة مباشرةً، الأمر الذي يعد مخالفة لأحكام الفقرة رقم (1) من المادة رقم (3) من قرار إنشاء الهيئة رقم (378) لسنة 2012م.
- تكليف بعض الموظفين بعضوية لجنة العطاءات بالهيئة بالرغم من أنهم غير قارئين بالهيئة مما يعد مخالف للقانون العمل رقم (12) لسنة 2010م.
- التوسع في الصرف في شهر ديسمبر لسنة 2022م لاستنفاذ مخصصات الهيئة، بالمخالفة للمادة رقم (13) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- التأخر في قفل بعض العهد المالي، مما يعد مخالف للمادة رقم (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- ضعف تقارير مكتب المراجعة الداخلية، بالرغم من وجود عدد من المخالفات والتجاوزات بالهيئة.
- التوسع في صرف المكافآت المالية والتشجيعية للموظفين بالهيئة في نهاية السنة، دون تحديد الأعمال التي قاموا بها والمهام التي صرفت من أجلها.
- صدور قرارات ندب لعدد من الموظفين بالإضافة لعملهم الأصلي لمدة تزيد عن (6) أشهر بالمخالفة للمادة رقم (147) من القانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن علاقات العمل.
- إغفال مسک سجل الأصول الثابتة مما يصعب متابعتها والتأكد من وجودها، الأمر الذي يعد مخالفًا لمنشور رئيس الديوان رقم (11) لسنة 2018م بشأن مسک سجل مراقبة الأصول.
- عدم ختم أذونات الصرف ومرفقاتها بختم يفيد السداد، الأمر الذي قد يؤدي إلى تكرار صرفها مرة أخرى، بالمخالفة للمادة رقم (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- إغفال مسک سجل لمتابعة الاعتمادات المستندية يبين حركتها وأرصدقتها.
- من خلال دراسة الهيكل التنظيمي للهيئة تبين أن هناك إدارات رئيسية غير مفولة بشكل مطلق، منها على سبيل المثال إدارة الشؤون الفنية والهندسية، على الرغم من أن الهيئة تعاني من إشكاليات وقضايا قانونية من هذا الجانب.

الميزانية التسييرية

بلغت جملة المبالغ المسئلة خلال السنة المالية 2022م مبلغ 1,717,607 دينار في حين بلغت جملة المصاريف مبلغ 1,519,739 دينار بوفر قدره مبلغ 197,868 دينار، فيما يلي بيان مقارنة المبالغ المسئلة بالمصاريفات:

البيان	المبالغ المسئلة	إجمالي المصاريفات	الرصيد
الباب الأول	1,117,609	919,741	197,868

البيان	المبالغ المستتبة	إجمالي المصرفوفات	الرصيد
الباب الثاني	599,998	599,998	0
الإجمالي	1,717,607	1,519,739	197,868

- وجود التزام قائم على الهيئة لصالح البنكالأمريكي (استجلاب قرنبيات) بقيمة 127 ألف دولار، ولم يتم موافاتنا بأية مستندات أو بيانات بخصوصها.
- تبين من خلال أعمال الفحص والمراجعة وجود قيمة 420,832 دينار، تمثل بواقي اعتمادات، ولم يتم موافاتنا بأية مستندات أو بيانات بخصوصها.
- لوحظ التوسيع المبالغ فيه في بعض المصرفوفات، حيث تم خلال نهاية السنة صرف مكافأة تشجيعية لعدد 49 موظفاً بقيمة إجمالية بلغت 100,791 دينار، مما يشكل استنفافاً لمخصصات الهيئة.
- لوحظ إصدار قرارات ندب لموظفين من جهات عامة لمدة تزيد عن ستة أشهر، بما يخالف القانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن علاقات العمل، مثل القرار رقم (2022/5-2022/12) بالإضافة إلى عدم تحديد المدة أو نوع الندب في العديد من قرارات ندب الموظفين للهيئة الوطنية لزراعة القرنية، مما يتبع التلاعب بعلاوة الندب، مثل القرار رقم (2022/9 - 2022/13 - 2022/19)، كما تبين أن كافة المسؤولين الشاغلين للوظائف القيادية بالهيئة منتديون من جهات عامة أخرى.
- تم صرف مبلغ 134,775 دينار بموجب إذن الصرف رقمي (4/9/5) لصالح شركة جبل الأوراس، مقابل أجرة الطبيب الزائر لمدة 8 أيام لإجراء عدد من العمليات والقاء محاضرتين، حيث تبين عدم إرافق أيه مستندات بشأنهما، كما تم تحويل القيمة على الباب الثاني (بند الأتعاب لغير العاملين) في حين كان يجب تحويلها على الباب الثالث (التحول)، مما يشكل مخالفة للمادة (10) من قانون النظام المالي والمادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات.
- من خلال الفحص والمراجعة تبين لنا صرف مكافآت مالية، وبيانها كالتالي:

رقم إذن الصرف	القيمة	عدد الأشهر	التاريخ	اسم المستفيد
12/01	12,000	9، شهري	2022/12/04	مكافأة لعدد (5) موظفين متعاونين
12/06	1,200	9، شهري	2022/12/28	مكافأة لجنة العطاءات
12/10	12,000	11، شهري	2022/12/29	مكافأة لعدد (5) موظفين متعاونين
12/14	1,500	(مقطوعة) شهر	2022/12/29	مكافآت تشجيعية

وفي شأنها نورد ما يلي:

- عدم وجود تقارير إنجاز للمستفيدين من المكافآت مرفقة مع أذونات الصرف، مما يعد مخالفة للمادة رقم (129) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (12) لسنة 2010م.
- تبين عدم قيام الهيئة بتقليل مصروفات بند المكافآت لغير العاملين، مما يعد مخالفًا للأحكام نص المادة رقم (9) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- استماراة المكافآت ليس بها توقيع أو ختم من القسم المالي، مما يعد مخالفًا للمادة رقم (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- أذونات الصرف (12/06 - 09/05) تم صرف مكافأة للسيدة / م.ع.أ عن عضوية لجنة العطاءات، وهي من ضمن الموظفين غير العاملين بالهيئة.

- عدم إرفاق صور الصكوك، والهوية للشخص المستلم للصك، الأمر الذي يعد مخالفة لأحكام المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- بموجب إذن الصرف (03/05) تم صرف مبلغ 1,500 دينار دفعة تحت الحساب لفندق باب البحر لوحظ بشأنه ما يلي:
 - تم سداد القيمة كدفعه مقدمة لصالح الفندق لتغطية نفقات إقامة الأطباء الزوار الذين يقومون بإجراء عمليات زراعة القرنية الأمر الذي يعد مخالفة لنص المادة (21) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
 - التأخير في تسوية قيمة هذه الدفعه بالرغم من صرفها خلال بداية السنة.
 - القيام بتحميل قيمة الدفعه على بند مصروفات خدمية، في حين أن هذا المبلغ يمثل دفعه، وبالتالي لا يتم تحديدها على البند، إلا بعد إجراء التسوية والحصول على الفواتير.

الباب الثالث (التحول)

بلغت مخصصات الباب الثالث مبلغ 10,100,000 دينار في حين بلغت جملة المصاريف مبلغ 10,128,390 وفيما يلي بيان توضيحي لمخصصات الحركة الحساب المصري وفيما يلي مقارنة المخصصات بالمصاريف:

الرصيد	المصرفي	المخصص	البند
14,400-	4,485,600	4,500,000	استجلاب قرنيات من بنوك معتمدة دوليا
12,800-	2,587,200	2,600,000	استجلاب أطباء زوار متخصصين لإجراء عمليات وتدريب كوادر وطنية
1,480-	2,998,520	3,000,000	توفير معدات ومستلزمات ومشغيلات خاصة بزراعة القرنية
28,680-	10,071,320	10,100,000	الإجمالي

من خلال الفحص نلاحظ الآتي:

- تم تنفيذ معظم المصاريف من خلال فتح عدد 7 اعتمادات مستندية محلية لصالح 6 شركات، ودون وجود سجل خاص بالاعتمادات المستندية داخل الهيئة يوضح حركتها وأرصادتها وجدولها الزمني.
- عدم إرفاق تقارير طبية تبين عدد المرضى المحتاجين لزراعة القرنية التي بناءً عليها سيتم تحديد قيمة الاعتماد المستندية.
- عدم وجود ما يفيد قيام الشركات التي تم فتح الاعتماد المستندى لها، بدفع قيمة التأمين النهائي وفق ما نصت عليه المادة رقم (2) من العقد المبرم مع الشركة.
- عدم الملائمة المالية لبعض الشركات التي تم فتح الاعتماد المستندى لها، منها على سبيل المثال (شركة النعمان حيث بلغ رأس مالها 80,000 دينار في حين قيمة الاعتماد المفتوح لها بقيمة 631,300 دينار).
- القيام بترجيع مبلغ 420,832 دينار إلى حساب التحول تمثل بواقي اعتمادات مستندية تم فتحها بالسابق لم نجد عنها أي تفاصيل بالهيئة.
- وجود قيمة معلقة بمبلغ وقدره 2,672,876 دينار لا يوجد بيان يخصها ضمن المذكورة.
- جميع أذونات الصرف لجميع الشركات تفتقر للمسوغات الرئيسية للمعاملة المالية نذكر منها على سبيل المثال (الفواتير المبدئية - تاريخ إصدار إذن الصرف - توقيع

- الصرف- توقيع المستلم) بالمخالفة للمادة رقم (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن
- وجود اختلاف في نموذج أذونات الصرف المستعملة فمثلاً إذن الصرف رقم 12/01 – 12/02 تختلف عن بقية أذونات الصرف.
 - قدمت معظم الشركات إقرار بخسارة لمصلحة الضرائب، الأمر الذي أدى إلى عدم سدادها للضرائب وهذا يعتبر تهرباً ضريبياً.

حساب الودائع والأمانات

بلغ رصيد آخر المدة لحساب الودائع والأمانات رقم (9721142) في 31/12/2022 مبلغ 214,411 دينار وفيما يلي بيان بحركة الحساب:

رصيد أول المدة	المقبوضات	المصروفات	رصيد آخر المدة
0	224,716.689	10,305.121	214,411.568

من خلال الفحص لوحظ الآتي:

- بموجب إذن الصرف رقم (02/02) بقيمة 940 دينار لصالح السيد/ ن.ا.م، عبارة عن ورقة واحدة غير مرفقة بالمسوغات الأساسية للصرف، كما أنها غير معتمدة من القسم المالي والمراقب المالي والمراجع الداخلي، مما يعد مخالفًا للمادة رقم (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- وجود قيمة 8,945 دينار معلقة ظهرت بمذكرة تسوية حساب الودائع والأمانات لا يوجد بها بيان يخصها ضمن المذكورة.

هيئة التأمين الطبي

ملاحظات عامة

- ضعف التعزيز المستندي لجل المعاملات المالية المخصومة من بند الدعم المالي للجهات المتعاقد معها، والتي تفتقر لأهم متطلبات إجازة الصرف على سبيل المثال (المطالبة المالية من الجهة، أمر التكليف، الفاتورة النهائية، إذن استلام التوريدات أو ما يفيد إنجاز الأعمال).
- لم يقم مكتب المراجعة الداخلية في الهيئة بختم جميع المستندات المؤيدة للصرف، مما يعرضها لخطر تكرار الصرف، وهذا يعد مخالفًا للمادة رقم (36) من اللائحة المالية للهيئة.
- التأخير في إعداد التسويات المصرفية وموازين المراجعة الشهرية بالمخالفة للمواد رقم (37-39-82) من اللائحة المالية للهيئة.
- عدم إدراج قيمة شراء عقار بمدينة بنغازى في حساب جاري الفروع، بالرغم من إثباتها كمصرف (أصول ثابتة) في دفتر اليومية العامة، الأمر الذي ترتب عليه عدم إظهار الأرصدة على حقيقتها في ميزان المراجعة، والذي يستوجب التصويب والمعالجة المحاسبية.

- كثرة الصكوك الملغاة خصما على الحسابات المصرافية للهيئة نتيجة لعدم المخولين بالتوقيع (أخطاء في التوقيع)، الأمر الذي يضعف من الرقابة الداخلية لإجراءات الصرف، بالمخالفة للمواد ارقام (10-21-22) من اللائحة المالية لهيئة التأمين الطبي.
- عدم إخضاع أذونات الصرف لدمغة المخالفات، بالمخالفة للمادة رقم (1) من القانون رقم (12) لسنة 2004م، بشأن ضريبة الدمغة.
- عدم تسجيل أسماء وبيانات كل جهة عمل والمشتركيين بها في السجلات المعدة وفقا لهذا الغرض بالهيئة وفروعها، بالمخالفة للمادة (3) من لائحة التسجيل وجمع الاشتراكات والتفتيش.
- عدم إيداع المبالغ المحصلة أولا بأول في حساب الإيرادات، بالمخالفة للمادة (65) من اللائحة المالية للهيئة.

الإيرادات

بلغت قيمة الإيرادات المحصلة من قبل فروع ومكاتب الهيئة خلال سنة 2023م مبلغ 92,307,058 دينار، ومن خلال الفحص تبين أن الهيئة تواجه بعض المشاكل والصعوبات في القيام بالمهام المنبثقة لأجلها المتمثلة في تعطيل العمل بالقانون رقم (17) لسنة 1986م بشأن المسؤولية الطبية، ومنح الاختصاص إلى شركة ليبيا للتأمين بموجب القانون رقم (3) لسنة 2005م، بشأن الإشراف على نشاط التأمين، ودخول شركات التأمين الخاصة في التأمين ضد الأخطاء الطبية.

المصروفات

بلغت جملة المصروفات العمومية خلال السنة المالية 2023م، مبلغ 14,199,562 دينار، منها 11,757,588 دينار للباب الأول و2,441,974 دينار للباب الثاني، ومن خلال الفحص والمراجعة تبين الآتي:

- تزايد الإنفاق على بند المرتبات الشهرية من خلال التوسيع في ظل غياب دراسة الانحرافات عن الميزانية التقديرية.
- قيام إدارة الهيئة بفتح مكاتب وفروع للهيئة بالمناطق، في ظل عدم قدرتها على تحقيق عوائد مالية لتغطية نفقاتها التشغيلية.
- عدم قيام فروع الهيئة بتحويل فوائض النشاط إلى الادارة العامة، بالرغم من قيام الإدارة العامة خلال السنوات السابقة والسنة المالية موضوع الفحص بخلق فرص استثمارية، متمثلة في اقتناء أصول ثابتة وإنشاء مبان ذات طابع استثماري في كل من المنطقة الشرقية والمنطقة الجنوبية، بهدف تنوع مصادر الأموال والتوظيف الأمثل للوفرات المالية.
- بلغت جملة المصروفات الفعلية لبند علاوة الإشراف خلال السنة المالية المنتهية في 12/31/2023م مبلغ وقدرة 548,955 دينار لموظفي الهيئة المكلفين بمهام قيادية، وفقا للهيكل التنظيمي، وقد تم إقرار قيمة العلاوة وفق فئات محددة ومن خلال أعمال الفحص والمراجعة لوحظ التالي:

- إجازة صرفها على إدارات غير مفعولة لتنطبق عليها شروط الإشراف على سبيل المثال (إدارة التعاون الدولي، إدارة الوعي التأميني).
- عدم إدراج الأرقام الوطنية للموظفين في استماراة المرتبات الشهرية بالمخالفة للقانون رقم (8) لسنة 2015م، بشأن استخدام الرقم الوطني في جميع المعاملات المالية.
- من خلال مراجعة سجل السلف المالية للموظفين، لوحظ وجود أرصدة لسلف مالية راكدة لم تقم الإدارة المالية بخصمها من بعض الموظفين.

الأصول الثابتة

- بلغت الأصول الثابتة للهيئة في 31/12/2023م، ما قيمته 32,683,107 دينار، حيث بلغت الإضافات في الأصول الثابتة خلال سنة 2023م مبلغ 10,814,248 دينار، للإدارة العامة والفرع التابعة لهيئة.
- قامت الهيئة باقتناء مبنى إداري كمقر للإدارة العامة للهيئة بمنطقة غرغور بمدينة طرابلس بقيمة إجمالية 6,000,000 دينار، ومن خلال أعمال الفحص والمراجعة لوحظ ما يلي:
- وبالإشارة إلى محضر الاتفاق المبرم بين الطرفين وإلى المادة رقم (3) منه، والتي تناولت خصم قيمة الإيجار وأي مبالغ مدفوعة لصيانة المبني من صافي قيمة العقار، وحيث إنه تم سداد قيمة الإيجار عن الفترة من 7/1/2022م إلى 30/6/2023م بقيمة 300,000 دينار بموجب إذن الصرف رقم 5/297 في 18/5/2022م فقد تم خصم مبلغ 100,000 دينار من قيمة الإيجار المدفوع، دون تسوية باقي القيمة.
- عدم تحميل مصاريف نقل ملكية العقار وإتمام إجراءات الشراء البالغة 85,000 دينار على بند المبني، فقد تم تحميلاها على بند المصاريف وفات الإدارية والعمومية ومصاريف قضائية.
- عدم إدراج قيمة اقتناء عقار بمدينة بنغازي بقيمة 2,000,000 دينار ضمن بند الأصول الثابتة والإضافات في 31/12/2023م، وتحميلاه على حساب جاري الفروع، ما يؤثر على صحة العرض العادل لبند الأصول الثابتة في نهاية السنة المالية.

الدعم المالي للقطاعات المتعاقد معها

تقوم الهيئة بترجيع نسب مئوية متفاوتة من الاشتراكات إلى الجهات المتعاقد معها في شكل دعم مالي لتلك القطاعات بناء على مكاتبات محالة من تلك الجهات، استناداً لمحضر التأمين الجماعي للعاملين بتلك الجهات، وفيما يلي بيان بالاشتراكات والمصروفات:

اسم الجهة	الرصيد في 01/01	الإيرادات	نسبة المسترجع	الدعم المالي	المصروفات	الرصيد
الخدمات الصحية طرابلس	2,613,006	8,854,740	83%	9,962,440	8,717,942	1,244,498
الخدمات الصحية متزور	1,363,368	1,763,639	50%	2,245,188	357,165	1,888,022
مستشفى الحوادث أبي سليم	123,971	766,632	65%	622,282	641,215	-18,932
مستشفى الخضراء العام	208,863	1,007,972	65%	864,045	747,370	116,675
مستشفى الجلاء لأمراض النساء	198,134	343,774	65%	421,588	287,625	133,963

كما تجدر الإشارة إلى وجود بيان متكامل بقيم حسابات الدعم المالي للجهات المتعاقد معها، والتي بلغ عددها (102) جهة متعاقد معها ولديها وثيقة تأمين، وبلغ رصيد الدعم المالي لدى الهيئة 11,553,616 دينار.

أوجه صرف المسترجع للجهات المتعاقد معها

استندت الجهات والهيئة في دعم المستشفيات والمراافق الصحية على تعليم وزير الصحة رقم (222) المؤرخ في 02/02/2020م وفيما يلي بيان بأوجه الصرف لبعض الجهات المتعاقد معها على سبيل المثال:

- صرف مرتبات بعض العاملين بالقطاع خصماً على بند الدعم المالي، مثل صرف مبلغ 574,687 دينار لصالح إدارة الخدمات الصحية طرابلس، والتي لا تدرج تحت برنامج جبرضر.
- صرف مبالغ مالية كعهد مالية بموجب مراسلات من الجهات المتعاقد معها، مثل صرف مبلغ 60,000 دينار لصالح إدارة الخدمات الصحية أبو سليم، دون وجود آلية لمتابعتها.
- صرف مبالغ لتنفيذ دورات تدريبية، مثل صرف مبلغ 197,750 دينار لصالح مستشفى الأطفال طرابلس، والتي لا تدرج تحت برنامج جبرضر.
- صرف مكافآت مالية لموظفين بالأقسام المالية، مثل صرف مبلغ 131,000 دينار لصالح إدارة الخدمات الصحية الزاوية الجنوبي، والتي لا تدرج تحت برنامج جبرضر.
- صرف إعانات ومساعدات، مثل صرف مبلغ 131,000 دينار لصالح إدارة الخدمات الصحية الزاوية الجنوبي، والتي لا تدرج تحت برنامج جبرضر.
- صرف مقابل تذاكر سفر، مثل صرف مبلغ 131,000 دينار لصالح إدارة الخدمات الصحية الزاوية الجنوبي، والتي لا تدرج تحت برنامج جبرضر.
- صيانة سيارات خاصة، مثل صرف مبلغ 131,000 دينار لصالح إدارة الخدمات الصحية الزاوية الجنوبي، والتي لا تدرج تحت برنامج جبرضر.
- شراء وسائل نقل، مثل القيد رقم (90/12) المؤرخ في 04/12/2023م بشأن سداد ثمن شراء سيارة نوع هونداي كريتا لصالح إدارة الخدمات الصحية قصر بن غشier بقيمة إجمالية 93,000 دينار خصمت بالصلك رقم 806367 806367 خصماً على حساب الدعم المالي ولوحظ التالي:
 - عدم وجود محضر تسليم واستلام أو ما يفيد استلام إثباتها بسجل الأصول الثابتة أو حركة الأصول بإدارة الخدمات الصحية قصر بن غشier، بالمخالفة للمادة رقم (243) من لائحة الحسابات والمخازن، وبالمخالفة لمنشور السيد رئيس الديون رقم (8) لسنة 2018م.
 - عدم التصديق على الفاتورة النهائية ذات الرقم (582) المؤرخة في 15/11/2023م بما يفيد استيفاء ضريبة الدمة على المعاملة من قبل إدارة الخدمات الصحية قصر بن غشier والشركة الموردة.

- شراء أثاث مكتبي خصماً على حساب الدعم لا تدرج تحت برنامج جبر الضرر الذي تم استقطاعها لأجلها، والتي منها على سبيل المثال القيد رقم 12/89 المؤرخ في 04/12/2023م، مقابل شراء عدد (5) أجهزة كمبيوتر، وعدد (5) طابعات لإدارة الخدمات الصحية قصر بن غشير، بقيمة إجمالية 35,400 دينار بموجب الصك رقم (806364) خصماً على حساب الهيئة لصالح المستفيد/ شركة مجموعة المتحدون الجديدة للاتصالات؛ وبفحص المستندات المرفقة بإذن الصرف تكشفت لنا الملاحظات التالية:

- عدم إرفاق أمر التكليف بشأن قبول العرض المقدم من شركة مجموعة المتحدون الجديدة للاتصالات بقيمة إجمالية 35,400 دينار.
- عدم إخضاع أذونات الصرف، لدمغة المخالففة للمادة رقم (1) من القانون رقم (12) لسنة 2004م، بشأن ضريبة الدمغة.
- عدم التصديق على الفاتورة النهائية ذات الرقم (0088/80) المؤرخة في 14/11/2023م، بما يفيد استيفاء ضريبة الدمغة على المعاملة من قبل إدارة الخدمات الصحية قصر بن غشير والشركة الموردة.
- عدم إرفاق ما يفيد استلام تلك الأصناف بمخازن إدارة الخدمات الصحية الخمس بالمخالفة للمواد أرقام (243-247) من لائحة الحسابات والميزانية والمخازن؛ وبالمخالفة لمنشور السيد/ رئيس الديوان رقم (8) لسنة 2018م.
- إجازة صرف مبالغ لصيانة مراافق صحية خصماً على حساب الدعم على سبيل المثال صرف مبلغ 221,000 دينار، لصالح إدارة الخدمات الصحية وادي الشاطئ، لا تدرج تحت برنامج جبر الضرر الذي تم استقطاعها لأجله.

مركز طب الطوارئ والدعم

ملاحظات عامة

- عدم قيام المركز بمسك سجل خاص للأصول الثابتة بالمخالفة لمنشور رئيس ديوان المحاسبة رقم (11) لسنة 2018م.
- عدم القيام بالجرد المفاجئ على الخزينة بالمخالفة للمادة (88) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم فتح سجل لحساب الودائع والأمانات لغرض متابعة المبالغ التي يتم تعليتها في الحساب بالمخالفة للمادتين (163, 164) من لائحة الميزانية وحسابات والمخازن.
- عدم تسوية بعض العهد المالية مصر-وفة من سنوات سابقة حتى نهاية سنة الفحص بالمخالفة للمادتين (181، 188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم القيام بإعداد الحساب الختامي عن السنوات السابقة بالمخالفة للمادة (23) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- قصور مكتب المراجعة الداخلية في أداء الواجبات المناطة به، من حيث إعداد التقارير الدورية عن نشاط المركز، وكشف أوجه القصور والمخالفات، وإبلاغ الإدارة العليا بموجب تقارير دورية ما يساعدها في اتخاذ قراراتها.
- إن نتائج الجرد السنوي هي عبارة عن أعمال حصر. فقط، حيث لم تدرج الأصناف المجرودة من الناحية الدفترية ومطابقتها مع ما هو موجود فعلاً، واستخلاص الفروقات إن وجدت ودراسة الأسباب إلى غير ذلك من أعمال الجرد والمطابقة.
- وجود مبالغ بحساب الودائع والأمانات تجاوزت مدة ستة أشهر، ولم يتم إحالتها لحساب الإيراد العام بالمخالفة للمادة (162) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- ضعف أداء الإدارة المالية في متابعة الحسابات المصرفية بشكل فعال، حيث تبين وجود بعض العمليات التي ظهرت بكشف حساب المصرف ولم تظهر بالدفاتر، كذلك وجود بعض المعلمات المالية من فترة زمنية ولم يتم متابعتها ومعالجتها بشكل جذري.
- تبين تحويل بعض البنود بمصروفات لا تخصها بالمخالفة للمادة (10) من قانون النظام المالي للدولة.

الميزانية التسييرية

نظراً للتأخر في اعتماد الميزانية من الجهة المختصة عن السنة المالية 2022م، وعدم إصدار أي قرارات باعتماد ترتيبات مالية عن نفس السنة، وتم العمل بقرار السيد/رئيس مجلس الوزراء رقم (425) لسنة 2022م، بالصرف في حدود 1/12 والبيان التالي يوضح ما تم صرفه حتى 31/12/2022م:

الباب	المخصص	المصروف	الرصيد
الأول	18,050,000	18,148,760	-98,760
الثاني	103,300,000	68,513,320	34,786,680

- وجود عدد من البنود في الباب الثاني لم يتم صرف عليها إطلاقاً وحققت وفر ما نسبته 100%， دون مساحتها في الأغراض التي خصصت من أجلها، مما يدل على عدم إعداد ميزانية تقدرية على أساس علمية سلية بالمخالفة للمادتين (9،8) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن منها على سبيل المثال ما يلي:

الباب	ال Benson	المخصص
م. سنوات سابقة	55000	
اشتراكات ومساهمات	100,000	
مياه	600,000	

- من خلال فحص ومراجعة أذونات صرف تخص الباب الثاني تكشفت بعض الملاحظات وهي على النحو التالي:

إذن الصرف	التاريخ	القيمة	البيان	الملاحظات
11/5	2022/11/01	1,070,000	توريد عدد (14) سيارة لصالح المركز	

الملاحظات	البيان	القيمة	التاريخ	إذن الصرف
عدم وجود موافقة من رئاسة الوزراء بشراء السيارات.	توريد عدد (7) سيارات لصالح المركز.	1,379,000	2022/11/03	11/25
للحظ تحويل قيمة الشراء على الباب الثاني من بند المتفرقان.	توريد عدد (2) سيارات لصالح المركز.	1,176,090	2022/11/02	11/13

الحسابات المصرفية

من خلال أعمال الفحص والمراجعة لوحظ الآتي:

- بالرغم منأخذ الموافقات المسبقه على فتح حسابات العلاج بالداخل، وكذلك العلاج بالخارج خلال شهر 3/2022م، وورد الحالات بهما، إلا إنه تم إيقاف الصرف منها في شهر 7/2022م، وإ حالة أرصادتها الدفترية إلى حساب الباب الثاني بمصرف ليبيا المركزي، فقد تبين التأخير في إجراء التسوبيات اللازمة لمعقلات الحسابين تمهيداً لاقفالها وخطار الإداره المختصة بوزارة المالية بذلك.

النحو	البيان	إجمالي الحالات	المصرف	رقم الحساب
الأول	مخصصات حتى 31/7/2022م	4,388,483	الجمهورية / ميزان	151208199
الثاني	مخصصات حتى 23/6/2022م تم إيقاف التعامل به بتاريخ 30/6/2022	14,999,999	الجمهورية / ميزان	151208113
العاج بالداخل	أول حركة بالحسابين بتاريخ 3/3/2022م وتم إيقاف الصرف بتاريخ 20/7/2022م	39,999,999	الجمهورية / ميزان	151208230
العاج بالخارج	مخصصات العلاج بالخارج عدد (2)	59,999,999	الجمهورية / ميزان	151208247
الثاني	أول حركة بالحساب بتاريخ 8/8/2022	8,7	ليبيا المركزي	101213684
الباب الأول	أول حركة في شهر 11-12	2,500,000	ليبيا المركزي	1012103691
الباب الثاني	إجمالي القيمة من 01/01/2022 حتى 31/12/2022	103,300,000	ليبيا المركزي	1012103701
الودائع والأذونات	إجمالي القيمة من 01/01/2022 إلى 31/12/2022	2,232,712.237	ليبيا المركزي	1012103718
حساب الطوارئ	حتى 31/12/2022	90,655.513	ليبيا المركزي	1012103725

- وجود صكوك معلقة تخص الباب الأول لمصرف الجمهورية سنة (2021-2022م) بقيمة 42,421 دينار لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها.

- وجود رصيد مرحل من سنة 2021م، يتمثل في إيرادات مسجلة بالدفاتر ولم تظهر في كشف حساب المصرف، بمبلغ وقدره 7,894 تخص حساب الباب الثاني، مما يتطلب الأمر ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية بشأن معالجتها.

- وجود صكوك بقيمة 186,984 دينار مسجلة بالدفاتر ولم تظهر بكشف حساب المصرف الباب الثاني يعود تاريخ قطع بعض الصكوك إلى سنة (2019-2021م) وفق مذكرة التسوية الشهرية المعدة، باعتبارها تجاوزت المدة القانونية المحددة دون تطبيق المادة (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- وجود صكوك بقيمة 89,233 دينار تجاوزت المدة القانونية المسموح بها بحسب الطوارئ ظهرت ضمن المعلمات دون تطبيق المادة (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

العهد المالية

وجود عهد مالية مرحلة من سنوات سابقة ولم يتم تسويتها حتى 31/12/2022م، بمبلغ وقدره 9,500 دينار بالمخالفة للمادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

علاوة سفر ومبيت

- قيام المركز بمنح سلف على حساب علاوات سفر ومبيت لبعض الموظفين الموفدين في مهام رسمية لإنجاز بعض الأعمال خلال سنة 2022م، بقيمة 365,668 دينار وتحمليها على حسابات خارج الميزانية دون وجود ما يفيد تسويتها، بالرغم من القيام بتنفيذ أغلب تلك المهام، ما ترتب عليه ظهور وفر في بند السفر والمبيت بنسبة 100%， بالمخالفة للقرار رقم (751) لسنة 2007م بشأن علاوة السفر والمبيت:

رقم الإذن	التاريخ	البيان	القيمة
4/1	2022/4/14م	إيفاد في مهمة رسمية لمدة أسبوع وفق قرار المدير العام رقم (29) لسنة 2022م لعدد 7 موظفين لدولة تونس	57,330
6/14	2022/6/5م	إيفاد مهمة عمل إلى تركيا لمدة أسبوع لعدد 2 موظف وفق قرار المدير العام رقم (49) لسنة 2022م	19,319
8/22	2022/8/23م	إيفاد مهمة عمل إلى روسيا لمدة أسبوع لعدد 3 موظفين وفق قرار المدير العام رقم (83) لسنة 2022م	36,223

الدفعات المقدمة

- وجود دفعات مقدمة ولم يتم تسويتها مع الشركات والمصالح ومنها على سبيل المثال:

الجهة	القيمة
جهاز الإسعاف الطاير	50,000
شركة تريبيوليانا للاستثمار والخدمات السياحية	1,000,000
شركة غوط الشعال للخدمات الطبية المساهمة	5,000,000
شركة النخبة طرابلس لتجهيز سيارات الاسعاف	100,000
الإجمالي	6,150,000

جهاز دعم وتطوير الخدمات العلاجية

الرقابة الداخلية

- القصور في استحداث فروع على مستوى المناطق على الرغم من وجود مكتب شؤون الفروع ضمن هيكلية الجهاز يختص بمتابعة سير العمل بالفروع وتحديد احتياجاتها وتقييم مستوى الأداء.

- عدم تمرير المعاملات المالية وتقدير إنجاز الأعمال لعقود توطين العلاج بالداخل ونسخة من القرارات الخاصة بتحويل الودائع المالية الخارجية على مكتب المراجعة والتدقيق لمراجعتها ومطابقتها من الناحية الطبية والفنية والمالية.
- إغفال المراقب المالي إدراج البيانات المنصوص عليها في (استثمارات وأذونات الصرف) على بيان بالمبلغ المفوض به وما صرف منه أولاً بأول والرصيد المتبقى وفقاً لما هو مدرج بالمواد ارقام (22-21-20) من لائحة الميزانية والحسابات.
- اعتماد عمل القسم المالي بالجهاز على المنظومة (مخرجات الحاسوب الآلي) وإهمال الدورة المستندية اليدوية بالمخالفة للمواد ارقام (80-81-82-83-84-86) من لائحة الميزانية والحسابات.
- إغفال مسک سجل للأصول الثابتة مما يؤدي إلى صعوبة حصرها ومتابعتها، الأمر الذي يعد مخالفة لمنشور الديوان رقم (11) لسنة 2018م.
- عدم التقيد بما جاء في لائحة الميزانية والحسابات والمخازن فيما يخص الدورة المستندية للمخازن من مسک وإعداد سجل أستاذ المخازن وبطاقات الصنف وتحرير أذونات استلام وصرف المخازن (م خ 4- م خ 5) بالمخالفة للمادة رقم (243-249-259) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- إغفال الجهاز بخصوص ضمان حسن تنفيذ الأعمال بواقع 5% من قيمة كل مستخلص، مع عدم التقيد بما جاء في قواعد الصرف للمقاول عن الأعمال المنجزة، بالمخالفة للمادة (119) من لائحة العقود الإدارية.
- تحويل قيمة الدفعات المقدمة مباشرة على بند المصاريف الخدمية، وعدم إدراجها كبند خارج الميزانية بالمخالفة للمادة رقم (199) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- قيام إدارة الجهاز بإجراء مدفوعات مقدماً لمصروفات اعتيادية تتصف بتكرار ورودها ضمن بنود الميزانية في نهاية السنة المالية لاستنفاد الاعتمادات المدرجة بالميزانية بالمخالفة للمادة رقم (200) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- ضعف برمجة المنظومة الإلكترونية للحسابات الختامية من ناحية قيامها بقيد وإثبات تسوية مصروفات العهد آلياً في جانب المصاريف وفات يومية الصندوق، وبالتالي إغفال الإدارة المالية بالجهاز عن إعداد أذونات إقفال الدفعات المقدمة مقابل التعاقدات المبرمة، الأمر الذي يعد مخالفًا للمادة رقم (21) من القانون المالي للدولة.

الميزانية التسييرية

- بلغت قيمة المبالغ المسئولة للجهاز خلال السنة المالية 2023 مبلغ 24,690,829 دينار في حين بلغت المصاريف 24,408,630 دينار وبيانها كالتالي:

البيان	الإجمالي	الإجمالي	الاعتماد المفوض به	المستلم	المصروف	الرصيد
الباب الأول	26,738,378	24,690,829	9,238,378	7,190,829.340	7,196,980	2,041,398
الباب الثاني	17,500,000	17,500,000			17,211,650	288,350
الإجمالي	26,738,378	24,408,630			24,408,630	2,329,748

- بموجب إذن الصرف رقم (12/625) المؤرخ في 31/12/2023، بشأن توفير عدد (54) بدل رسمية لموظفي الأمن والسلامة بقيمة إجمالية 94,500 دينار، لوحظ بشأنه قيام لجنة المشتريات بالترسية على شركة الحلول المبتكرة لاستيراد الملابس بقيمة إجمالية 94,500 دينار، في حين أن العرض المقدم من شركة سند الخير للتجهيزات العامة كان بقيمة 44,200 دينار، أي بفارق وقدرة 50,300 دينار، بالمخالفة للمادة (55) من لائحة العقود الإدارية.
- بموجب أذونات الصرف رقم 23-30/7 تم صرف مبلغ 36,000 دينار، لصالح اللجنة الطبية بالمنطقة الوسطى والتي تمثل مكافآت مالية وفقاً للقرار 74 لسنة 2022م؛ ولوحظ بشأنها ما يلي:
 - أن العاملين باللجان الطبية المركزية والفرعية هم عاملين على سبيل التعاون ولا تربطهم أي علاقة وظيفية أو تعاقدية بالجهاز ومستمرين في العمل في جهاتهم الأصلية ولم تتخذ أي إجراءات بشأنهم من الندب أو الإعارة أو النقل، بالمخالفة للمادة رقم (122) من القانون رقم (12) لسنة 2010م.
 - عدم احتواء بعض تقارير اللجان الطبية المركزية والفرعية على بيانات ومعلومات عن الحالات المرضية، مع عدم إرفاق الأرقام الوطنية لهم.
- بموجب إذن الصرف رقم (6/02) المؤرخ في 13/06/2023م، مقابل شراء بطاقات الدفع المسبق G4 LLT بقيمة إجمالية 5,000 دينار، تم تحميلها على بند التجهيزات، بالمخالفة لأوجه الصرف.
- من خلال مراجعة إذن الصرف رقم (11/12) المؤرخ في 11/06/2023م المتعلق بسداد المطالبة رقم (161) الصادرة عن شركة تاقرماس للخدمات السياحية بقيمة 41,028 دينار، والمصروفة بالصك رقم 1073474 خصماً على حساب الباب الثاني بند نفقات السفر والمبيت وفقاً للعقد رقم (4) لسنة 2023م، حيث لوحظ إرفاق مستندات إقفال الدفع المقدمة ضمن مستندات صرف المطالبة المبينة أعلاه، وبالتالي إغفال الإدارة المالية عن إعداد إذن إقفال الدفع المقدمة بقيمة 199,025 دينار، والمصروفة بموجب إذن الصرف رقم (07/14) المؤرخ في 13/07/2023م بصفة رقم (1073320) خصماً على حساب الباب الثاني، الأمر الذي يعد مخالفًا للمادة رقم (21) من القانون المالي للدولة.
- عدم قيام الطرف الثاني بإيداع مقابل التأمين النهائي 2% من القيمة الإجمالية للعقد بقيمة وقدرها 12,294 دينار بالمخالفة للمادة رقم (6) من العقد.
- تعلية القيمة بدون وجود ما يفيد التنفيذ أو التوريد الجزئي (نسب الإنجاز) بالمخالفة للمادة (119) من لائحة العقود الإدارية.
- تحويل بند دعم ميزانيات جهات أخرى بمصاريف يوجد لديها بنود مناظرة في حسابات الباب الثاني، والتي منها (بند القرطاسية - بند التجهيزات - بند الإيجارات) على سبيل المثال إذن الصرف رقم 12/114 بقيمة 166,662 دينار، لصالح شركة جرير للقرطاسية مقابل توفير مستلزمات وقرطاسية.
- تعلية مبالغ مالية خصماً على بند دعم الميزانيات (جهات أخرى) إلى حساب الودائع والأمانات بقيمة إجمالية 334,638 دينار، لصالح الجهات المستفيدة

- بموجب إذني صرف رقم (12/307)، (12/309) دون وجود ما يفيد نسب الإنجاز، بالمخالفة للمادة (119) من لائحة العقود الإدارية.
- تعلية مبالغ مالية خصما على بند المتفقات (مصروفات غير مخصصة) إلى حساب الودائع والأمانات بقيمة إجمالية 2,649,756 دينار، لصالح الجهات المستفيدة بموجب أذونات صرف رقم (12/159)، (12/308)، (12/310) دون وجود ما يفيد نسب الإنجاز مع عدم خصم النسب المقررة قانوناً، التأمين النهائي 92% وضمان حسن التنفيذ 5% بالرغم من بقاء تلك القيم في ذات الحساب ومن الممكن خصمها من خلاله، إلا أن الإجراء المتبعة الهدف منه استنفاد البند بالمخالفة للمادة رقم (30) من لائحة الميزانية والمخازن.

الدفعتات المقدمة

- بلغت قيمة الدفعتات المقدمة المصرفوفة خارج الميزانية في نهاية السنة المالية 2023م، مبلغ 2,238,750 دينار، خصما على حساب الباب الثاني وفيما يلي عينة منها:

رقم السند	البيان	القيمة	المستفيد	الملحوظة
07/14	دفعه مقدماً تتفيد الماده رقم (5) من العقد رقم (4) لسنة 2023	199,000	شركة تايرامس للسفر والسياحة	تم تحويل القيمة على بند السفر والمبيت بدلاً من تحميلاها خارج الميزانية
12/116	دفعه مقدماً تتفيد الماده رقم (5) من العقد رقم (58) لسنة 2022	199,000	شركة فضاء الامتياز للاستثمار والخدمات السياحية	لم يتم تسويتها

- تحويل قيمة الدفعتات المقدمة مباشرة على بند المصروفات الخدمية، وعدم إدراجها كبند خارج الميزانية بالمخالفة للمادة رقم (199) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- قيام إدارة الجهاز بإجراء مدفوعات مقدماً لمصروفات اعتيادية تتصرف بتكرار ورودها ضمن بنود الميزانية في نهاية السنة المالية بغرض استنفاد الاعتمادات المدرجة بالميزانية بالمخالفة للمادة رقم (200) من لائحة الحسابات والميزانية والمخازن.

العلاج بالداخل

بلغت جملة المبالغ الواردة بموجب حوالات مالية خلال السنة المالية 2023م، إلى حساب الباب الثاني كمخصصات العلاج بالداخل مبلغ وقدره 126,887,500 دينار، وقد تم صرف كامل المبلغ، وحيث إن الجهاز يحتفظ بحساب مستقل للعلاج بالداخل والخارج تحت رقم (10123773) طرف مصرفي ليبي المركزي مفتوح لهذا الغرض، إلا أن وزارة المالية بالرغم من إحاطتها بأرقام الحسابات المصرية التي يحتفظ بها الجهاز، قامت بتحويل مخصصات العلاج بالداخل والخارج إلى حساب الباب الثاني المصروفات العمومية الأمر الذي ترتب عليه قيام إدارة الجهاز بالتالي:

- من خلال مراجعة إذن الصرف رقم (12/161) المؤرخ في 31/12/2023م، لتعلية مبلغ 2,700,000 دينار بموجب الصك رقم (1169376) من قيمة العقد رقم (12) لسنة 2023م بشأن علاج الحالات الطارئة لأحداث درنة بقيمة إجمالية 4,000,000 دينار، لوحظ بشأنه عدم إدراج باقي قيمة العقد كالتزام أو ارتباط في تقرير الإيرادات والمصروفات، الأمر الذي يعد مخالفًا لنص المادة رقم (26) من قانون الميزانية.
- قامت إدارة الجهاز في نهاية السنة المالية 31/12/2023م بفتح اعتمادات مستندية محلية لعدد 53 عقد من مشاريع توطين العلاج بالداخل) بقيمة إجمالية 117,354,536 دينار، وفيما يلي بيان توضيح بها:

البيان	العدد	إجمالي القيمة	المسددة منه	الرصيد المتبقى
التي لا توجد عليها حركة حتى تاريخه.	48	105,220,536	0	105,220,536
التي توجد عليها حركة.	5	12,125,000	2,954,560	9,170,440
الإجمالي	53	117,354,536	2,954,560	114,390,976

مرضى ضمور العضلات

- بلغت جملة المبالغ الواردة بموجب حوالات مالية إلى حساب الباب الثاني رقم (10123728) طرف مصرـف ليباـ المركـزي كـمـصـصـات العـلاـجـ بالـخـارـجـ وقدـرـةـ 120,000,000 دـيـنـارـ،ـ بـيـانـهاـ وـفـقـاـ التـالـيـ:

الغرض من الحوالة	رقم مستند التوريد	القيمة المالية	تاريخ ورودها
القيمة جزء من مخصصات ضمور العضلات	05/01	38,333,333	2023/05/03
باقي مخصصات ضمور العضلات	06/01	76,666,667	2023/06/01
القيمة جزء من مخصصات ضمور العضلات	11/02	5,000,000	2023/11/30
الإجمالي			120,000,000

- ومن خلال متابعة الحالات المالية تبين قيام مجلس الوزراء بإجراء مناقلة مبلغ 115 مليون دينار بموجب قرار رئيس المجلس رقم (144) لسنة 2023م، من حساب الباب الثاني من مخصصات ديوان وزارة الصحة إلى جهاز دعم وتطوير الخدمات العلاجية، حيث إنه ليس من اختصاصات رئيس مجلس الوزراء إجراء مناقلة من جهة إلى جهة أخرى ذات ميزانية مستقلة، بالمخالفة لنص المادة (11) من قانون النظام المالي للدولة.

فيما يلي بيان بالإنفاق على مرضى ضمور العضلات:

القيمة
91,428,073
7,960,747

- بالرغم من إحاطة وزارة المالية بأرقام الحسابات المصرية للعلاج بالداخل والخارج التي يحتفظ بها الجهاز، قامت بتحويل مخصصات مرضى ضمور العضلات إلى حساب الباب الثاني المصريـات العمومـيةـ الأمرـ الذيـ تـرـتـبـ عـلـيـهـ:

- إظهار الحساب الختامي للحساب رقم (1013728) الباب الثاني بقيمة مصرـوفـاتـ مـرـضـىـ ضـمـورـ العـضـلـاتـ عـلـىـ غـيرـ حـقـيقـتـهاـ بـقـيـمـةـ 120ـ مـلـيـونـ دـيـنـارـ،ـ فـيـ حـينـ أـنـ

إجمالي المصاروف على الحساب نفسه ومن خلال حصر أذونات الصرف الخاصة بمرضى الضمور بلغت 91,428,073 دينار بفارق قدره 28,571,926 دينار، الفارق يمثل حوالات داخلية تم تحويلها من الحساب رقم 1013728 إلى الباب الثاني إلى الحساب رقم (10123773) العلاج بالداخل والخارج، قد تم تحميله على مصروفات مرضى ضمور العضلات في حين كان يستوجب قيده تحت بند حوالات داخلية رقم (9906).

- قيام إدارة الجهاز بإجازة صرف مقابل التحاليل الطبية الجينية لمرضى الضمور العضلات خصماً على حساب الباب الثاني رقم (10123728) طرف مصرف ليبيا المركزي استناداً على العقود التالية:
 - العقد المبرم لسنة 2023م المؤرخ في 30/03/2023م، بين وزارة الصحة وشركة علوم الأحياء للخدمات الطبية والمخبرية.
 - العقد رقم (9) لسنة 2023م المؤرخ في 16/08/2023م المبرم بين جهاز دعم وتطوير الخدمات العلاجية وشركة علوم الأحياء للخدمات الطبية والمخبرية.
- عدم تحديد القيمة الإجمالية للعقد وتم الاكتفاء بتحديد آلية الدفع للمستفيد في المادة رقم (5) من العقد رقم (9) لسنة 2023م، والتي نصت (يتم تسوية المستحقات المالية عن طريق المطالبة المالية الواردة من الطرف الثاني بعد أن يتم إثبات إنجاز الأعمال المنفذة من قبل لجنة الضمور العضلي المشكلة من الطرف الأول وفق قائمة الأسعار الملحة بالعرض رقم (022-776) المؤرخة في 02/08/2023م، التي هي جزء لا يتجزأ من العقد، وتكون هذه المطالبة مصدقة من مصلحة الضرائب.
- وفيما يلي عينة من المطالبات المالية المقدمة من شركة علوم الأحياء للخدمات الطبية والمخبرية، خلال السنة المالية 2023م:

رقم السند	البيان	عدد الحالات	القيمة
11/32	مطالبة رقم (714) والعقد رقم (9)	(66)	454,812
11/33	مطالبة رقم (715) والعقد رقم (9)	(44)	431,163
11/34	مطالبة رقم (716) والعقد رقم (9)	(55)	458,879
11/36	مطالبة رقم (718) والعقد رقم (9)	(60)	448,647

من خلال مراجعة المعاملات المالية المصاروفة لوحظ بشأنها ما يلي:

- عدم كتابة رقم الصك وإن الصرف على جميع المستندات المؤيدة للصرف بما يفيدي إتمام إجراءات الصرف وخصوصاً أذونات الصرف، الأمر الذي يعد مخالفًا للمواد أرقام (105-115) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم قيام المراقب المالي بإدراج البيانات المنصوص عليها في (استثمارات وأذونات الصرف) لبيان المبلغ المفوض به وما صرف منه أولاً بأول والرصيد المتبقى وفقاً لما هو مدرج بالمادة رقم (99) من لائحة الميزانية والحسابات.
- عدم وجود رسائل تكليف للحالات التي يستوجب الأمر إجراء تحاليل جينية ووراثية لها صادرة عن إدارة الشؤون الطبية إلى شركة علوم الأحياء للخدمات الطبية والمخبرية، بالمخالفة للمادة (3) من العقد.

- قيام الشركة بإجراء تحاليل طبية جينية لحالات مرضية من مصحات خاصة، بدون أرقام وطنية ودون إدراج الأسماء.
- من خلال مراجعة المطالبات النهائية الواردة من الشركة لوحظ وجود خانات في تلك المطالبات لا تحتوي على أسماء المرضى المعنيين بالتحليل الجيني، والتي منها على سبيل المثال، إذن الصرف 32-11، رقم الفاتورة 714 إذن الصرف 33-11 الفاتورة رقم 715، إذن الصرف رقم 11-35 الفاتورة رقم 717.
- قيام إدارة الجهاز بإجازة صرف مقابل التعاقد مع عدد من الشركات لاستجلاب أطقم طبية وإجراء عدد من العمليات لتوطين العلاج بالداخل خصماً على حساب الباب الثاني طرف مصرفي ليبي المركزي استناداً على العقود الموضحة في الجدول التالي:

القيمة المسددة	عدد العمليات	البيان
1,155,195	71	العقد رقم (31) لسنة 2023م، المبرم بين إدارة الجهاز وشركة الجزيرة الدولية بشأن توطين العلاج لإجراء عمليات الطفاف (استبدال المفاصل) بقيمة إجمالية 4,812,000 دينار.
1,149,896	196	العقد رقم (6) لسنة 2023م، المبرم مع شركة الكفاءة المضيئة الأولى للخدمات بشأن استجلاب أطباء زوار على هامش المؤتمر الدولي لتوطين العلاج.
2,014,875	45	العقد رقم (34) لسنة 2023م، المبرم مع شركة الكفاءة المضيئة الأولى للخدمات بشأن إجراء عمليات جراحات القلب المفتوح (كتيار) لتوطين العلاج.
597,000	15	على العقد رقم (32) لسنة 2023م، المبرم مع شركة الكفاءة المضيئة الأولى للخدمات بشأن إجراء عمليات لتشوهات الأطفال وحدفي الولادة.

ولوحيظ بشأنهم ما يلي:

- عدم وجود خطة علاجية مستقبلية يتم بها تحديد الاحتياجات وحصر الحالات المرضية التي يستوجب إجراء عمليات جراحية لها.
- عدم كتابة رقم الصك وإذن الصرف على جميع المستندات المؤيدة للصرف بما يفيد إتمام إجراءات الصرف وخصوصاً أذونات الصرف، الأمر الذي يعد مخالفًا للمواد أرقام (105-115) من لائحة الحسابات والميزانية والمخازن.
- عدم قيام المراقب المالي بإدراج البيانات المنصوص عليها في (استثمارات وأذونات الصرف) على بيان بألمبلغ المفوض به وما صرف منه أولاً بأول والرصيد المتبقى وفقاً لما هو مدرج بالمادة رقم (99) من لائحة الميزانية والحسابات.
- تم إعطاء إذن مزاولة المهنة الصادر عن النقابة العامة لأطباء ليبيا وفقاً المكاتب المرفقة دون إلزام الطرف الثاني بالتأمين ضد الأخطاء الطبية المقررة بموجب القانون رقم (17) لسنة 1986م بشأن المسؤولية الطبية في ظل عدم إرفاق ما يفيد قيام النقابة العامة للأطباء الليبي بمخاطبة القنصليات الليبية بالدول (سويسرا - تونس - مصر). بما يفيد ممارستهم للمهنة من خلال التصديق على كتابها بما يفيد استيفاء الشروط الواجبة التقيد بها للأطباء الزوار.
- عدم تمرير المعاملات المالية وتقارير إنجاز الأعمال على مكتب التدقيق والمراجعة، المنوط به مراجعة المعاملات المالية من الناحية الفنية والطبية.
- تم الاستناد في إجراء العمليات الجراحية على التقارير الطبية الصادرة عن إدارة الشؤون الطبية بالمستشفى الجامعي طرابلس قسم جراحة القلب بالغين على

ورق معنون باسم المستشفى ولا تحتوي على أرقام إشارية، والتي تضمنت تشخيص الحالة المرضية وما يستوجب القيام به.

العلاج بالخارج

بلغت جملة المبالغ المسائية خلال السنة المالية 2023م، كمخصصات للعلاج بالخارج مبلغ وقدرة 241,700,000 دينار ليبي، صرفت بالكامل خلال السنة المالية، فيما يلي كشف يوضح عدد من الساحات التي تم تحويل وديعة مالية لها:

رقم المستند	التاريخ	القيمة	البيان
		الحساب رقم 10123728	الباب الثاني
1	2023/6/18	10,000,000	الملحقية الصحية بالسفارة الليبية بألمانيا
2	2023/6/18	25,000,000	الملحقية الصحية بالسفارة الليبية تونس.
3	2023/6/18	4,000,000	الملحقية الصحية بالسفارة الليبية إيطاليا.
4	2023/6/18	25,000,000	الملحقية الصحية بالسفارة الليبية تركيا.
		الحساب رقم 10123773	العلاج بالخارج
12	2023/3/23	15,000,000	الملحقية الصحية بالسفارة الليبية تركيا.
13	2023/3/23	15,000,000	الملحقية الصحية بالسفارة الليبية تونس.
14	2023/6/8	25,000,000	الملحقية الصحية بالسفارة الليبية مصر.

- عدم وجود خطة علاجية واضحة للحالات المرضية الموفدة للعلاج بالخارج.
- من خلال فحص إذن صرف رقم (6/2) بتاريخ 08/06/2023م، بقيمة 25,000,000 دينار، تحويل وديعة مالية إلى المكتب الصحي بالسفارة الليبية بمصر وفق قرار رئيس الجهاز رقم 140 لسنة 2023م، للصرف منها على الحالات المرضية بالساحة لوحظ عدم أرفاق أصل المستندات المثبتة للمبلغ مع إذن الصرف والاكتفاء بإرفاق صور ضوئية للمستندات بالمخالفة للمادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

جهاز الإسعاف والطوارئ

نظام الرقابة الداخلية

- قصور مكتب المراجعة الداخلية في تنفيذ المهام المسندة إليه، وذلك من حيث إظهار نقاط الضعف بالدورية المستندية، والعمل على معالجتها وتعزيز نقاط القوة، وعدم القيام بإعداد التقارير الدورية عن سير الأعمال بالجهاز وإجراء الجرد المفاجئ للخزينة بمخالفة للمادة (88) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم مسك سجل العهد المالية بالمخالفة للمادة (181) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم مسك سجل الأصول الثابتة بالمخالفة لمنشور رئيس الديوان رقم (11) لسنة 2018 ومنشور وزير المالية رقم (5) لسنة 2022م.
- عدم اتخاذ الإجراءات القانونية اللاحزة حيال الصكوك المتعلقة بالمخالفة للمادة (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- عدم اتخاذ الإجراءات القانونية الالزامية نحو الصكوك التي تم إصدارها، ولم تقدم للصرف خلال الثلاثة أشهر من تاريخ إصدار الصك، بالمخالفة للمادة (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم مسک سجل مساعد تحليلي لحساب الودائع والأمانات تدون فيه جميع المبالغ التي تقيد بالحساب أو التي تصرف منه بالمخالفة لأحكام المادتين 163-165 من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم استيفاء البيانات الخاصة ببعض أذونات الصرف، وذلك من حيث بيان الباب والبند ورقم التفويض وقيمة الاعتماد ورقم صفحة سجل الاعتماد وتوفيق كاتب السجل وتاريخ استلام الصك، وكذلك عدم ختمها ما يفيد الصرف بالمخالفة للمادتين (99 و 105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- وجود مجموعة من إيصالات (م. ح 5). قديمة منذ سنوات سابقة، ولم تستعمل حتى تاريخ جرد الخزينة بالمخالفة للمادة (77) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم ختم أذونات الصرف وجميع المستندات المرفقة لها بختام يفيد الصرف، لعدم تكرار صرفها بالمخالفة للمادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- تراكم الديوان والالتزامات على الجهاز وترحليها من سنة إلى أخرى، مما يدل على ضعف سياسة الجهاز في وضع ضوابط دقيقة للاحتجاجات التي تتعلق بكل سنة مالية مع ما هو مخصص له ووضع برنامج لسداد تلك الديون.

الباب الأول (المرتبات وما في حكمها)

بلغت جملة المصروفات للباب الأول للسنة المالية 2022م، مبلغ وقدره 18,832,920 دينار، وللسنة المالية 2023م مبلغ 32,882,952 دينار وبيانها على النحو التالي:

البيان	المصروفات لسنة 2023م	المصروفات لسنة 2022م
المرتبات الأساسية	26,419,640	14,102,250
الإعاقة والإقامة للعاملين	956,500	1,820,000
مقابل العمل الإضافي والمكافآت	728,476	374,040
الملابس والقباوة	686,000	486,000
المساهمة في التقاعد الاجتماعي	4,062,020	2,021,020
المساهمة في التأمين الطبي	30,316	29,610
الإجمالي	32,882,952	18,832,920

وقد لوحظ بشأنها ما يلي:

- ورود مرتبات لعدد 153 موظفاً خلال السنة المالية 2022م، ترد مرتباتهم للجهاز دون وجود بيانات تفصيلية عنهم.
- من خلال متابعتنا لكتاب السيد / مدير إدارة الميزانية رقم (3128) المؤرخ في 02/10/2023م، تبين أن هناك 11 موظفاً تابعين للجهاز لا توجد لديهم أرقام

- وطنية في منظومة المرتبات وتم إدخالهم بتمييز خاص، ومن بينهم (متوفى - متلاحد - أجنبي). ولم يتخد الجهاز أي إجراءات حيالهم.
- توفير وجبات (إفطار - وغاء - عشاء) للسائقين والمسعفين والأطباء والمناوين عن الأشهر (يناير - فبراير - مارس) وتم الصرف القيمة وفق أذونات الصرف التالية:

المستفيد	القيمة	التاريخ	إذن الصرف
شركة الرغد الليبي للخدمات التموينية	173,600	2023/12/31	12/400
شركة الرغد الليبي للخدمات التموينية	162,750	2023/12/31	12/403
شركة الرغد الليبي للخدمات التموينية	142,750	2023/12/31	12/401

حيث لوحظ بشأنها ما يلي:

- عدم وجود ما يفيد قيام الشركة بتوفير الوجبات.
- تم إعداد صك للشركة بموجب إذن الصرف رقم (12/403) بقيمة 162,750 دون خصم ضريبة الدمة.

الباب الثاني (المصروفات العمومية)

بلغت المصروفات الفعلية على الميزانية التسييرية الخاصة بالباب الثاني خلال العام 2022م، مبلغ وقدره 5,999,880 دينار ومبغ 5,515,829 دينار، للسنة المالية 2023م.

- من خلال فحص ومراجعة عينة بعدد (11) إذن صرف في السنة المالية 2022م بقيمة 3,393,264 دينار، تبين صرف المبالغ لصالح شركة التوافق لصيانة السيارات وأظهر كشف الالتزامات الخاص بالجهاز بأن لديها التزامات أخرى تقدر بقيمة 852,001 دينار من واقع كشف الالتزامات المالية لسنة 2021م، أي أن إجمالي مصروفات صيانة السيارات خلال سنة 2022م، كانت بنحو 4,245,265 دينار، في ظل امتلاك الجهاز لورشة لتصليح السيارات تقوم بتصليح الأعطال البسيطة وكان من الأجر توفير آلات ومعدات لكي يتتسنى للورشة القيام بأعمالها.
- مخالفة المادة (25) من العقد والتي نصت عند تغيير قطع الغيار الجديدة للسيارة المحالة إليه أن يقدم كشف بقطع الغيار المستبدلة إلى الطرف الأول للاحتفاظ بها في المخازن ولمعرفة ما تم تغييره.
- عدم وجود تقارير فنية قبل البدء في الصيانة توضح احتياجات السيارات والأعطال التي بها.

الحسابات المصرفية

- يدير الجهاز عدد 6 حسابات جارية وقد لوحظ وجود بعض العمليات التي ظهرت بكشف حساب المصرف، ولا مقابل لها بالدفاتر تخص الباب الأول بمبلغ 12,777 دينار، حيث لم تقم الإدارة المالية باتخاذ الإجراءات القانونية ومنها على سبيل المثال:

رقم الصك	التاريخ	القيمة
8245	2017/5/1	3,138
147024	2020/4/1	2,717
752075	2020/4/1	752

رقم الصك	التاريخ	القيمة
3506902	2020/4/1	2,922
49471414	2022/6/1	729

- الاحتفاظ بمبالغ في حساب الودائع والأمانات تجاوزت المدة القانونية المسموح بها، بالمخالفة للمادة (162) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم وجود كشف تحليلي للبالغ التي تم تعليتها إلى حساب الودائع والأمانات.

الأصول الثابتة

- بلغ عدد السيارات العاطلة والخردة أكثر من (400) سيارة ولم تتخذ أي إجراءات بشأنها، بالمخالفة للمادة رقم (17) من قرار مجلس الوزراء رقم (191) لسنة 2021م، بشأن ضوابط شراء واستعمال السيارات والآليات المملوكة للدولة.
- عدم قيام الجهاز بمتابعة السيارات المسلمة لأشخاص انتهت علاقتهم الوظيفية بالجهاز، بالمخالفة للمادة (212) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن التي نصت على عدم جواز إخلاء طرف أي موظف قبل عملية تسليم ما بعهده.
- بلغ عدد السيارات المسروقة والمفقودة أكثر من (150) سيارة.

الالتزامات المالية

- عدم التقييد بالمادة (20) من قانون النظام المالي للدولة والتي تنص على أخذ الموافقة من المراقب المالي بتوفير التغطية المالية قبل الارتباط مع أي جهة، حيث بلغت قيمة الالتزامات المالية من سنوات سابقة على الجهاز 9,856,548 دينار.
- وجود التزامات على الجهاز دون وجود ما يفيد نوع التعاقد أو أي بيانات عن تلك الالتزامات ومنها على سبيل المثال:

اسم الشركة	القيمة	السنة
شركة الليبو للتأمين	2,700,000	لا يوجد
شركة الليبو للتأمين	600,000	لا يوجد
شركة الثقة للتأمين	1,250,000	لا يوجد
شركة اندلسية	121,697	لا يوجد
شركة السفير	60,720	لا يوجد
شركة الاتصالات النوعية	61,209	لا يوجد

المخازن

- عدم القيام بالجرد المفاجئ للمخازن بالمخالفة للمخازن بالميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم ترقيم أدوات استلام المخازن ترقيماً متسلسلاً بالمخالفة للمادة (243) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم مسح وإعداد بطاقات الأصناف بالمخالفة لنص المادة رقم (248) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الفصل الخامس عشر: قطاع التعليم

ديوان وزارة التربية والتعليم

ملاحظات عامة

- القيام باتباع أسلوب التكليف المباشر في إسناد الأعمال للعديد من الشركات بالمخالفة لنص المادة (10) من لائحة العقود الإدارية بشأن الحالات التي يجوز بها التعاقد بطريقة التكليف المباشر، والفقرة (ب) من المادة (68) من لائحة العقود الإدارية بشأن إجراءات التعاقد بطريقة التكليف المباشر.
- القيام بصرف قيمة إيجار سكن لبعض مسؤولي الوزارة دون إرفاق إفادة شؤون محلية بالإقامة، والاكتفاء بإرفاق شهادة الإقامة الصادرة عن السجل المدني بالمخالفة لأحكام المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم القيام بخصم ضريبة المحررات من مقابل مهام السفر والمبيت بالداخل والخارج بالمخالفة للقانون رقم (12) لسنة 2004 م بشأن ضريبة الدمة.
- القيام بتدوين التاريخ على بعض أذونات الصرف بتاريخ رجي لمعاملات تعود لسنة 2022 ومصروفة خلال سنة 2023م، وعند الرجوع لدفتر يومية الصندوق تبين عدم كتابة تاريخ الصرف بالدفتر بالمخالفة للمادة (84) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- الاحتفاظ بمبالغ مالية في حساب الودائع والأمانات ولمدة تفوق ستة أشهر، وعدم إحالتها إلى حساب الإيرادات العام مخالفة لنص المادة (162) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم التوقيع والختم على كافة المستندات المرفقة بأذونات الصرف (الفواتير والمطالبات) بما يفيد دفعها تجنباً لتكرار صرفها بالمخالفة لنص المادة (105) لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- القيام بتوفير احتياجات الوزارة دون الحصول على مقاييسة باحتياجات المخازن صادرة من رئيس قسم المخازن بالمخالفة للمادتين (238-233) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن والمادة رقم (6) من لائحة المشتريات الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2023م.

الميزانية التسييرية

بلغت قيمة المبالغ المسائلة للميزانية التسييرية للوزارة حتى 31/12/2023م مبلغ وقدره 77,855,195 دينار، في حين بلغ إجمالي المبالغ المصرّوفة خلال نفس الفترة: مبلغ 47,568,372 دينار، بفارق قدره 30,286,821 دينار، والبيان التالي يوضح ذلك:

البيان	المعتمد	المستبدل	المصرّوف	الرصيد
الباب الأول	36,605,198	36,605,198	29,707,264	6,897,933
الباب الثاني	41,29,997	41,249,997	17,861,108	23,388,888
الإجمالي	77,855,195	77,855,195	47,568,372	30,286,821

تم إحالة الرصيد الدفتري آخر المدة لحساب الباب الأول وبقيمة 6,897,933 دينار إلى حساب الإيراد بموجب إذن الصرف رقم (12/196).

الباب الأول

بلغت جملة التفویضات المالية المسئولة للباب الأول 36,605,198 دينار لسنة 2023م وتمثلت في مكافآت للعاملين والعمل الإضافي والإعاشرة، في حين بلغت جملة المصرفوفات الفعلية مبلغ 29,707,264 دينار وبرصيد آخر المدة قدره 6,897,933 دينار، وفيما يلي بيان يوضح ذلك:

المخصصات المعتمدة	المستلم	المصروف	الفائض
36,605,198	36,605,198	29,707,264	6,897,933

- عند مطابقة بيانات مرتبات شهر (10) الواردة من وزارة المالية مع كشف الوزارة المعد من قبل إدارة الموارد البشرية تبين وجود عدد (115) موظف ترد مرتباتهم دون وجود أي بيانات لهم من قبل الإدارة المختصة بالوزارة، وبقيمة مرتبات إجمالية تبلغ 97,888 دينار.
- صدور قرارات منح مكافآت تشجيعية بمدة أكثر من ثلاثة أشهر خلال سنة 2023م ولنفس الموظف بالمخالفة لأحكام المادة (129) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن قانون علاقات العمل، أمثلة ذلك:

الاسم	رقم القرار	تاريخه	قيمة المكافأة
ن ا ط	308	2023/02/28	مرتب شهر
	342	2023/03/06	مرتب شهر
	572	2023/04/09	مرتب شهرين

- صرف مكافآت لموظفي بقطاع التعليم خصماً من مخصصات الباب الثاني بدلاً من تحميدها على مخصصات الباب الأول، بالمخالفة لنص المادة (10) من قانون النظام المالي للدولة.
- بلغت قيمة المبالغ المصرفوفة على بند الإعاشرة والإقامة خلال سنة 2023م مبلغ 234,145 دينار لصالح عدد (6) شركات لديوان الوزارة والمكاتب التابعة لديوان وزارة التربية والتعليم تبين أن العقود المبرمة مع هذه الشركات لم يتضمن الجزاءات المرتبطة على تقييم أعمالها، بالمخالفة للمادة (22) من قرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2023م بشأن إصدار اللائحة التنظيمية للمشتريات الحكومية.

مصرفوفات الباب الثاني

بلغت جملة التفویضات المالية المسئولة للباب الثاني 41,249,997 دينار لسنة 2023م، في حين بلغت جملة المصرفوفات الفعلية مبلغ 17,861,108 دينار وبرصيد آخر المدة قدره 23,388,888 دينار، وفيما يلي بيان يوضح ذلك:

المخصص	المستلم	المصروف	الفائض
41,249,997	41,249,997	17,861,108	23,388,888

- تحويل قيمة سلفة علاوة السفر والمبيت مباشرة على البند بالميزانية دون تقييدها كسلفة خارج الميزانية يتم تسويتها عند الانتهاء من المهمة بالمخالفة لأحكام المادة (9) من لائحة السفر والمبيت رقم (751) لسنة 2007م.

- بالرغم من قيام مراقبة تعليم مصراته بتوفير الإقامة والإعاشة لعدد (5) أشخاص موظفين لمهمة عمل بالداخل للمراقبة ولمدة (5) أيام تنفيذاً لقرار السيد وزير التربية والتعليم رقم (75) لسنة 2023م، فقد لوحظ صرف علاوة السفر والمبيت كاملة دون استقطاع نصف العلاوة بالمخالفة للمادة (8) من قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (751) لسنة 2007م بشأن لائحة الإيفاد وعلاوة المبيت.
- بموجب إذن الصرف رقم (5/3) المؤرخ في 03/05/2023م مقابل إيجار مسكن للسيد (س.م.م.) بصفته مدير إدارة التعليم الأساسي عن شهر (11) لسنة 2022م بمبلغ (2000) دينار، فقد لوحظ بشأنه الآتي:

 - بموجب أذونات الصرف أرقام (04/04) و(06/07) و(10/13) المؤرخة خلال أشهر (10-07-04) لسنة 2023م مقابل صيانة سيارة نوع شفروليت كروز موديل (2017) رقم اللوحة (5-2096549)، بمبلغ 23,885 دينار، وإذن الصرف رقم (06/07) المؤرخ في 25/05/2023م مقابل صيانة سيارة نوع شفروليت كروز موديل (2017) رقم اللوحة (4-2096524)، لصالح مركز الفخامنة لصيانة السيارات الحديثة بمبلغ (3,470) دينار فقد لوحظ بشأنها الآتي:
 - عدم إرفاق تقارير فنية مبدئية من قسم الخدمات والعلاقات العامة تبين حالة السيارة والصيانة التي تحتاجها وتقديرات نهاية عن الصيانة التي تمت للسيارة بالمخالفة للفقرة (7) من المادة رقم (3) بشأن اختصاصات قسم الخدمات والعلاقات العامة والواردة بقرار وزير التربية والتعليم رقم (650) لسنة 2021م بشأن التنظيم الداخلي للجهاز الإداري بوزارة التربية والتعليم.
 - قيام الوزارة بتكليف المركز بشكل مباشر بالمخالفة لنص المادة (10) من لائحة العقود الإدارية، والتي نصت على الحالات التي يجوز بها التعاقد بطريقة التكليف المباشر والفقرة (ب) من المادة (68) من لائحة العقود الإدارية بشأن إجراءات التعاقد بطريقة التكليف المباشر، فضلاً عن عدم التأكيد من الإجراءات والأسس السليمة وغياب مبدأ الشفافية.

- بموجب إذن الصرف رقم (11/02) المؤرخ في 07/11/2023م مقابل صيانة عدد (13) سيارة لصالح شركة فرسان الصحراء بمبلغ 41,590 دينار فقد لوحظ تحويل القيمة على بند الصيانة بدلاً من بند سنوات سابقة بالمخالفة لنص المادة (10) من القانون المالي للدولة، ناهيك عن عدم إرفاق تقارير فنية مبدئية من قسم الخدمات وال العلاقات العامة تبين حالة السيارة، والصيانة التي تحتاجها وتقديرات النهاية عن السيارات.
- بلغت قيمة المبالغ المصروفة على بند النظافة خلال سنة 2023م مبلغ 816,270 دينار لصالح عدد (5) شركات للقيام بأعمال النظافة لديوان الوزارة والمكاتب التابعة لها، ومن خلال أعمال الفحص والمراجعة والاطلاع على أعمال لجنة العطاءات لوحظ الآتي:
 - عدم إرفاق ما يفيد بالإعلان عن خدمات النظافة والسفرجة في عطاء عام، ولا الإعلان عن هذه المشاريع بالمنصة الإلكترونية للمشتريات الحكومية بالمخالفة للفقرة (د) للمادة رقم (9) من قرار مجلس الوزراء رقم (492) لسنة 2013م

- وال المادة (11) من قرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2023 بشأن إصدار اللائحة التنظيمية للمشتريات الحكومية.
- الترسية على ذات الشركات المتعاقد معها في السابق وبنفس موقع العمل عدا شركة تامورت لخدمات النظافة والبيان التالي يوضح ذلك:

البيان	الموقع	قيمة العقد الشهرية	ن
شركة البيارق لخدمات النظافة	ديوان الوزارة	47,383	1
شركة الظهر لخدمات النظافة	إدارة النشاط	18,240	2
شركة الجودة الأولى لخدمات النظافة	رياض الأطفال والتعليم الأساسي	20,300	3
شركة سما الجنوب لخدمات التموينية	مكتب المتابعة وتقييم الأداء	18,000	4
	إدارة التعليم الخاص	18,200	

- أن العقود المبرمة مع هذه الشركات لم يتضمن الجزء المرتبط على تقييم أعمالها، بالمخالفة لل المادة (22) من قرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2023 بشأن إصدار اللائحة التنظيمية للمشتريات الحكومية.
- القيام بالتكليف المباشر لشركات الطباعة والقرطاسية بالمخالفة لأحكام المواد (10) و (68) الفقرة (ب) من لائحة العقود الإدارية، وأحكام المادة (14) من قرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2023 بشأن اللائحة التنظيمية للمشتريات الحكومية، كما تبين عدم إرفاق مطالبة بالاحتياج الفعلى من قبل أمين المخزن بالمخالفة لأحكام المادة (238) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، أمثلة ذلك:

المستفيدة	رقم إذن الصرف	تاريخه	المبلغ
شركة النور المضي للدعاية والاعلان	(04/05)	2023/04/12	21,375
شركة طه للطباعة والنشر	(05/10)	2023/05/17	32,100
شركة طه للطباعة والنشر	(06/01)	2023/06/04	29,750
شركة طه للطباعة والنشر	(06/44)	2023/06/14	12,000
شركة العميد للخدمات والاستثمار السياسي	(05/01)	2023/05/08	54,350
شركة قمة الجليد للإنشاءات والأعمال الكهربائية	(08/04)	2023/07/11	12,110
شركة قمة الجليد للإنشاءات والأعمال الكهربائية	(08/08)	2023/05/29	36,000
فندق تاج	(10/16)	2023/10/11	17,595
فندق تاج	(10/04)	2023/06/04	12,000
شركة قمة الجليد للإنشاءات والأعمال الكهربائية	(12/19)	2023/11/21	90,050
شركة طه للطباعة والنشر	(09/01)	2023/09/01	23,925

- بموجب إذن الصرف رقم (08/03) المؤرخ في 04/06/2023 بشأن تسوية دفعه مقدمة على الحساب مقابل إقامة وإعاشرة وجز فندق لضيوف الوزارة لصالح/ فندق تاج بـ 30,000 دينار، فقد لوحظ بشأنها الآتي:

 - لوحظ أن رسالة الحجز الصادرة من السيد/ مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية والمرفقة بفاتورة الفندق لم تبين أسباب الحجز أو ما يفيد إثبات لهوية النزيل.
 - عدم وجود عقد مبرم بين الفندق والوزارة يحدد الالتزامات والحقوق.

الميزانية التشغيلية للمدارس (الباب الثاني)

بلغ إجمالي المبالغ التي صرفت لعدد (132) مراقبة تعليم والخاصة بالميزانية التشغيلية للمدارس، والمسئولة على الباب الثاني لوزارة التربية والتعليم حتى 31/12/2023 مبلغ 22,905,400 دينار، وقد لوحظ بشأنها ما يلي:

- لوحظ توزيع المبالغ على المراقبات واعتمادها من قبل الوزير دون أسس واضحة غاب عنها التكافؤ وعدالة التوزيع، أمثلة ذلك:

الموزع وفق إذن الصرف (07/04)	الموزع وفق إذن الصرف (05/17)	إجمالي عدد الطلبة	عدد المدارس العامة	المراقبة
9,000	1,500	1372	5	قصر الجدي
9,000	1,500	1337	5	العواونة
12,000	2,000	1365	5	وازن
12,000	2,000	2679	13	درج
15,000	2,500	2334	14	وادي زمزم
180,000	30,000	36136	71	سرت
180,000	30,000	35051	80	صبراتة

- بلغت قيمة المبالغ المحالة لعدد (8) مراقبات تعليم ولم يتم تسويتها مع وزارة التربية والتعليم عن سنوات 2021-2022م مبلغ 4,872,854 دينار، والبيان التالي يوضح ذلك:

السنة	المبلغ الإجمالي	الدفعـة الثانية	الدفعـة الأولى	المراقبة
م2021	3,166,354	3,132,754	33,600	بنغازي
	948,500	496,000	452,500	امساعد
	48,000	37,000	11,000	الجغوب
	33,500	27,000	6,500	القية
م2022	97,500	69,000	28,500	مرادة
	31,500	25,000	6,500	ترهونة
	511,000	421,000	90,000	وازن
	36,500	29,000	7,500	
	4,872,854	4,236,754	636,100	الاجمالي

ميزانية التحول (الباب الثالث)

بلغت قيمة المبالغ المحالة من وزارة المالية إلى حساب الباب الثالث (التحول) للوزارة مبلغ 84,999,999 دينار وبرصيد أول المدة بلغ 13,522,554 دينار، وقد تم صرف مبلغ 82,525,000 دينار خلال سنة 2023م، في حين بلغت قيمة المبالغ المتبقية حتى 31/12/2023 م مبلغ 16,104,554 دينار والبيان التالي يوضح ذلك:

رصيد الرصيد	المصرنوف المصارف	المسيئ المسئيل	المعتمد المعتمد	2023/01/01 تاريخ
16,104,554	82,525,000	84,999,999	85,000,000	13,522,554

الميزانية التشغيلية للمدارس، (الصيانة)

بلغ المخصص للميزانية التشغيلية للمدارس (الصيانة) من الباب الثالث مبلغ 85,000,000 دينار لعدد (4000) مدرسة على مستوى ليبيا لوحظ بشأنها الآتي:

- بلغت قيمة المبالغ المصروفة لعدد (3273) مدرسة و(35) مراقبة خدمات مالية مبلغ (82,418,000) دينار، صرفت بموجب (175) إذن صرف والبيان التالي يوضح ذلك:

البيان	عدد المدارس	عدد الصكوك	عدد أدواتن الصرف	المبلغ	ت
المدارس	3273	3273	138	62,105,000	1
المراقبات	1053	65	37	20,313,000	2
الإجمالي	4326	3338		82,418,000	

- لم يتم استبعاد المدارس التي تم صيانتها من مخصصات الصيانة الخفيفة والبالغة (125) مدرسة وكذلك المدارس تحت الصيانة والبالغة (226) مدرسة.

مخصصات الكتاب المدرسي للعام الدراسي 2021-2022م

ومن خلال المتابعة تبين وجود مبالغ خصمت من الدفاتر ولم تظهر بكشف حساب المصرف وبقيمة تبلغ 12,539,925 دينار على حساب الباب الثالث رقم (43208379) طرف مصرف الجمهورية فرع جامعة طرابلس، وعند متابعة إجراءات المبلغ المذكور تبين الآتي:

- المبلغ المذكور أعلاه يخص القيمة المتبقية من المبلغ المخصص بقرار مجلس الوزراء رقم (178) لسنة 2021م المؤرخ في 13/07/2021م والمحال للوزارة بموجب أمر المصرف الصادر عن وزارة التخطيط رقم (54) لسنة 2021م وبقيمة إجمالية تبلغ 191,213,400 دينار وخاصة بمطبوعات الكتاب المدرسي.

- قام الديوان ب مباشرة مهامه ومنح الموافقة في إتمام إجراءات توريد الكتاب المدرسي مع التقيد باستبعاد طباعة الكتب الثقافية، وذلك بموجب كتابه رقم (19-176) المؤرخ في 06/01/2022م والموجه إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي ورئيس اللجنة الوزارية المكلفة.

- قيام وزارة التربية والتعليم بمخالفة توصيات الديوان والحصول على تفويض غير مسill يحمل الرقم (137) لسنة 2023م، لعدد (8) مشاريع تخص طباعة الكتب الثقافية.

حساب الودائع والأمانات

بلغت قيمة المبالغ المودعة في حساب الودائع والأمانات خلال سنة 2023م مبلغ 617,136.739 دينار، وبلغت المبالغ المصرفوفة خلال نفس السنة مبلغ 474,544 دينار، وبرصيد آخر المدة بلغ 6,596,967 دينار، ولوحظ بشأنها ما يلي:

- الاحتفاظ بمبالة للبابين الأول والثاني تجاوزت مدتها ستة أشهر بعد انتهاء السنة المالية دون إحالتها إلى حساب الإيرادات العام، بالمخالفة لأحكام المادة (162) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن وبيانها كالتالي:

البيان	ت
مرتبات لعدد (176) موظف ترد من وزارة المالية وليس لديهم بيانات	1
مرتبات لم تصرف لعدم استيفاء المستندات لعدد (278) موظف	2
ودائع (ميزانية تشغيلية للمدارس)	3
ودائع مرتبات منقولين	4
الإجمالي	
6,596,967	

السيارات

من خلال متابعة الإجراءات المتعلقة بوسائل النقل (السيارات) المملوكة لديوان الوزارة لوحظ الآتي:

- لم يتم اتخاذ أي إجراءات من قبل الوزارة بخصوص ما ورد بتقرير ديوان المحاسبة عن السنة المالية 2021م، بالمخالفة للمادة رقم (46) الفقرة (6) من القانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة، ونوجز أهم ملاحظات التقرير في الآتي:
 - وسائل نقل مملوكة للوزارة في عهدة أشخاص خارج الوزارة وجهات لها ذمة مالية مستقلة.
 - سيارات مملوكة للوزارة بحوزة أشخاص انتهت علاقتهم بالوزارة.
 - سيارات في عهدة أشخاص لا توجد بيانات لهم بالوزارة.
 - سيارات مملوكة للوزارة تم سرقتها ولم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة مع جهات المختصة.
- عدم وجود ملأك للسيارات والآليات المملوكة للوزارة، بالخالف للمادة (2) من قرار مجلس الوزراء رقم (191) لسنة 2021م بشأن ضوابط شراء واستعمال السيارات والآليات المملوكة للدولة
- لا يوجد أي أرشيف أو بيانات لدى قسم الحركة عن السيارات المملوكة للوزارة.
- عدم وجود جرد سنوي للسيارات والآليات المملوكة للوزارة بالمخالفة للمادة (17) من القرار المذكور أعلاه.

مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية

ملاحظات عامة

- عدم اعتماد الملاك الوظيفي للمركز بالمخالفة للمادة (125) من القانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- القيام بصرف كروت الدفع المسبق وبقيمة 80 دينار شهرياً للمراقب المالي ما يؤثر على استقلاليته في أداء مهامه، بالمخالفة لأحكام المادتين (4، 5) من قرار مجلس الوزراء رقم (346) لسنة 2013م، ولقرار وزير المالية رقم (354) لسنة 2017م، بشأن تحديد مزايا للمراقبين الماليين ومساعديهم بالجهات والوحدات الإدارية العامة.
- وجود أصناف تالفة وأخرى عاطلة متمثلة في أحبار طابعات (تالفة) وطابعات وألات تصوير وأجهزة كمبيوتر (عاطلة) ولم تتخذ بشأنها الإجراءات القانونية عملاً بنص المادة (221) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم ملائمة المخزن لبعض الشروط الواجب توفرها بالمخازن ومنها:
 - سوء تخزين بعض الأصناف فضلاً عن عدم حفظها بطريقة تلائم طبيعتها ووضعها بأرضية المخزن، وذلك لعدم توفر الأرفف الكافية بالمخالفة للمادة (219) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
 - عدم وجود التهوية الضرورية للمخزن مما يعرض بعض الأصناف للتلف بالمخالفة لأحكام المادة (220) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
 - عدم كتابة رقم إذن الصرف وتاريخه على بعض أذونات الصرف بالمخالفة لنصوص المواد (100، 106) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- القيام بإصدار قرارات بتعليق مبالغ لحساب الودائع والأمانات لا تطبق عليها شروط التعليمة بالمخالفة لأحكام المادة (161) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن
- عدم القيام بخصم ضريبة المحررات من مقابل مهام السفر والمبيت بالداخل والخارج بالمخالفة للقانون رقم (12) لسنة 2004 م بشأن ضريبة الدمنة.
- وجود مبالغ على حساب الباب الثالث خصمت من الدفاتر، ولم تظهر بكشف حساب المصراف تعود لسنوات من 2016 م حتى 2020 م وبقيمة بلغت 439,633.295 دينار، لم يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها بالمخالفة لنصوص المادتين (161، 162) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الميزانية التسييرية

بلغت جملة المبالغ المسائلة للميزانية التسييرية خلال العام مبلغ 3,749,995 دينار، وبلغت جملة المصاريفات خلال العام مبلغ 3,369,928 دينار، وبوفر قدره 380,067 دينار، وفيما يلي بيان تفصيلي:

الباب	المبالغ المسائلة	المصاريفات	الوقف والرصيد
الأول	1,449,997	1,117,769	332,228
الثاني	2,299,998	2,252,159	47,839
الإجمالي	3,749,995	3,369,928	380,067

- بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (903) لسنة 2022 م بشأن معاملة رؤساء المراكز بنفس المعاملة المالية لوكالء الوزراء، القيام بمصرف مبلغ 53,178 دينار للسيد /مدير المركز بالمخالفة ودون وجه حق، الأمر الذي يعد تصرفاً في المال العام بالمجان، وبيان ذلك كالتالي:
- صرف فروقات مرتبات للسيد (أك ع ا) بمبلغ يزيد عن مستحقاته وذلك حسب البيان التالي:

الفرق بالزيادة	القيمة المصروفة	قيمة الأشهر المستحقة			رقم إذن الصرف
		الفرق المستحق	مرتب مدير المركز	مرتب الوكالة	
27,138	31,200	601	5,270	7,000	12 يوم شهراً أكتوبر
		1,730	5,270	7,000	نوفمبر
		1,730	5,270	7,000	ديسمبر
6,510	11,700	1,730	5,270	7,000	يناير
		1,730	5,270	7,000	فبراير
		1,730	5,270	7,000	مارس
6,510	11,700	1,730	5,270	7,000	ابريل
		1,730	5,270	7,000	مايو
		1,730	5,270	7,000	يونيو
13,020	23,400	1,730	5,270	7,000	يوليو
		1,730	5,270	7,000	اغسطس
		1,730	5,270	7,000	سبتمبر
		1,730	5,270	7,000	اكتوبر
		1,730	5,270	7,000	نوفمبر
		1,730	5,270	7,000	ديسمبر
53,178		78,000	24,821		الإجمالي

- بلغت قيمة المبالغ المصروفة لصالح شركة مواصفات الأفضل لخدمات السفرجة، مبلغ 124,980 دينار مقابل خدمات النظافة والسفرجة بالمركز، لوحظ بشأنها مايلي:
- أن العقد المبرم مع هذه الشركة لم يتضمن الجزاء المترتب على تقييم أعمالها، بالمخالفة للمادة (22) من قرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2023م بشأن إصدار اللائحة التنظيمية للمشتريات الحكومية.
 - القيام بإبرام عقود مع شركات غير مختصة بالإعاقة والتموين بحسب عقد تأسيسها، حيث تبين من خلال الاطلاع على عقد تأسيس الشركات المتعاقد معها أن الغرض من إنشاء الشركات هو أعمال النظافة فقط وليس مختصة في أعمال السفرجة وتقديم الحلويات والعصائر والمشروبات الساخنة.
 - بموجب إذن الصرف رقم (4/10) المؤرخ في 01/01/2023م مقابل صرف مكافآت العمل الإضافي لعدد (21) موظف عن الأشهر (مايو، يونيو، يوليو) لسنة 2022م بمبلغ 100,217 دينار لوحظ بشأنه الآتي:
 - تم الصرف بالمخالفة خصماً على مخصصات الباب الثاني بند مكافآت لغير العاملين، وهذه المصاريف تخص الباب الأول من الميزانية.
 - عدم إرفاق نموذج طلب ساعات العمل الإضافي ولا نسخة من قرار مدير عام المركز بالعمل الإضافي بالمخالفة للمادة رقم (7) من قرار مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 2013م بتنظيم العمل الإضافي.
 - عدم وجود تقرير متابعة عن العمل الذي تم تأديته بعد ساعات الدوام الرسمي بالمخالفة للمادة (8) من قرار مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 2013م الصادر بتنظيم العمل الإضافي. - بموجب إذن الصرف رقم (04/01) المؤرخ في 05/04/2023م القيام بصرف مبلغ 6,399 دينار مقابل علاوة سفر ومبيت، وذلك بعد إيفاد المراقب المالي للمركز السيد (ع ي غ) في مهمة سفر لحضور معرض القاهرة الدولي للكتاب 2023م، بالمخالفة لأحكام قرار وزير المالية رقم (354) لسنة 2017م، بشأن تحديد مزايا المراقبين الماليين ومساعديهم بالجهات والوحدات الإدارية العامة.
 - بموجب إذن الصرف رقم (04/15) المؤرخ في 05/04/2023م تم صرف مبلغ 55,627 دينار لصالح شركة القרטاس الأولى مقابل توريد مطبوعات وقرطاسية لوحظ بشأنه الآتي:
 - قيام مدير المركز بتكليف الشركة بموجب كتابه رقم (15-1/790) المؤرخ 10/11/2022م قبل اجتماع لجنة المشتريات الذي انعقد بتاريخ 29/12/2022م المحضر رقم (12)، ما يشير إلى تجاوز من مدير المركز للجنة المشتريات والقيام بتكليف المباشر للشركة بالمخالفة لنص المادة (10) والمادة (68) الفقرة (ب) من لائحة العقود الإدارية.
 - قصور لجنة المشتريات في أداء مهامها والتحقق من تأسيس الشركة المتقدمة بعروضها، حيث تبين بأن تأسيس الشركة تم بتاريخ 12/01/2023م وأن محضر الاجتماع للجنة في 29/12/2022م، ما يشير إلى أن محضر اجتماع لجنة المشتريات صوري فقط لاستكمال الدورة المستندية لإذن الصرف.

- بموجب إذن الصرف رقم (08/23) المؤرخ في 27/08/2023م تم صرف مبلغ (124,850) دينار لصالح شركة المنجد الدولية مقابل توريد خلفيات ومذكريات لوحظ بشأنه ما يلي:

- قيمة رأس مال الشركة المدفوع 10,000 دينار، وهو ما لا يتناسب مع قيمة التوريد والبالغة 124,850 دينار، ما يعادل (12) ضعف رأس المال.
- مخالفة نشاط الشركة بحسب عقد تأسيسها وهو التدريب والتطوير الفني، مع موضوع التكليف المتمثل في توريد خلفيات ومذكريات وستاندات.

ميزانية التحول (الباب الثالث)

بلغت قيمة المبالغ المسائية للوزارة خلال السنة مبلغ 204,434,700 دينار وبلغت المصروفات مبلغ 213,906,856 دينار بتجاوز قدره 9,572,156 دينار، حيث تم تغطية العجز من قيمة رصيد الحساب المرحل من سنة 2022م، ومن خلال الفحص ظهرت بعض الملاحظات نوردها فيما يلي:

- القيام بتكليف شركات حديثة التأسيس لطبعات الكتاب المدرسي تبين أن قيمة رأس مالها لا يتناسب وقيمة التعاقد، والبيان التالي يوضح ذلك:

ن	اسم الشركة	الغرض	تاريخ التأسيس	رأس المال	قيمة الاعتماد
1	شركة المنجد الدولية	الطباعة والدعابة	2022/11/28	10,000	3,931,683
2	شركة الوهج الفضي	للطباعة والدعابة	2022/11/28	10,000	3,931,160
3	شركة قرطاس الأولى	الطباعة والنشر والتوزيع	2023/01/12	30,000	3,933,038
	الإجمالي				11,795,882

- تأخر عدد (4) شركات في تسليم الكتاب المدرسي وعدم قيام إدارة المركز باتخاذ إجراءات خصم الغرامات كما وردت بنص المادة (3) من العقد المبرم والبيان التالي يوضح ذلك:

المستفيد	رقم العقد	تاريخ بدأ مدة التنفيذ	تاريخ نهاية مدة التنفيذ	مدة التأخير
شركة المناهج للطباعة والنشر	23	14/06/2023	07/08/2023	14 يوم
الشركة العامة للورق والطباعة	24	14/06/2023	31/08/2023	38 يوم
شركة الأمم المتحدة	7	14/06/2023	05/08/2023	12 يوم
شركة الرقيم للطباعة والنشر والتوزيع	11	14/06/2023	/08/26/2023	33 يوم

- بموجب إذن الصرف رقم (07/60) المؤرخ في 26/07/2023م تم صرف عهدة بقيمة 5,000 دينار لصالح (ع ف ا)، للصرف على النفقات المتعلقة بمتابعة عملية توزيع الكتاب المدرسي، لوحظ بشأنه ما يلي:

- تم صرف العهدة لموظف ليس من الكادر الإداري للمركز.
- لم يتم تسوية العهدة بالرغم من انتهاء السنة المالية بالمخالفة لنص المادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- القيام بصرف مبلغ 1,992,613 دينار مقابل مكافآت لموظفي المركز ولجان أخرى مختلفة من خارج المركز، وتحميلها على بند مصاريف استخراج ونقل وتوزيع الكتاب بالباب الثالث بالمخالفة لأحكام المواد (6، 10) من قانون النظام المالي للدولة، وذكر منهم على سبيل المثال:

البيان	رقم إذن الصرف	تاريخه	المبلغ
صرف مكافأة تشجيعية لموظفي المخازن القرعية بالقرار (88) لسنة 2023	(07/59)	2023/07/25	746,000

المبلغ	تاریخه	رقم إذن الصرف	البيان
175,000	2023/03/27	(03/36)	صرف مكافأة مالية مقابل توزيع الكتاب بالقرار (35) لسنة 2023
24,000	2023/03/07	(03/18)	صرف مكافأة مالية مقابل إعداد الحساب الخاتمي بالقرار (20) لسنة 2023
100,000	2023/03/27	(03/37)	مكافأة مقابل القيام بأعمال الاستلام النهائي حسب قرار مدير عام المركز رقم (36) لسنة 2023

- القيام بصرف مبلغ 260,000 دينار كدفعت مقدمة لعدد (2) شركات و(2) فنادق وعدم تسوية هذه دفعات حتى 31/12/2023م والبيان التالي يوضح ذلك:

المبلغ	تاریخه	رقم إذن الصرف	المستفيد	ت
100,000	2023/01/29	01/26	شركة السهول الأفريقيّة	1
60,000	2023/02/14	02/02	فندق باب البحر	2
50,000	2023/02/14	02/03	شركة القوس للخدمات الفندقيّة	3
50,000	2023/02/14	02/04	فندق التوفيق بلازا	4
260,000			الإجمالي	

مصلحة المرافق التعليمية

ملاحظات عامة

- عدم العمل بمنشور السيد رئيس ديوان المحاسبة رقم (11) لسنة 2018م، بشأن مسک سجل للأصول الثابتة وذلك لإثباتها وإظهار الإضافات والاستبعادات والمحافظة عليها من الضياع.
- عدم ختم أدونات الصرف والمستندات المرفقة به بختم يفيد صرفها، وذلك لضمان عدم تكرار صرفها بالمخالفة للمادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم تشكييل لجنة للعطاءات بالمصلحة تختص بإجراء المناقصات العامة والمحدودة والمزايدات العامة وفحصها واتخاذ الإجراءات الالزمة للتعاقد بالمخالفة لنص المادة (19) من لائحة العقود الإدارية، وأحكام القرار 492 لسنة 2013م بتنظيم عمل لجان العطاءات.
- ضعف التقارير المعدة من قبل مكتب المراجعة الداخلية حيث يتم إعدادها في شكل حصرٍ لعدد المعاملات المنجزة بالمكتب دون التطرق إلى المخالفات والملاحظات.
- عدم القيام بالجرد الفعلي للأصول والمخازن والاكتفاء بعملية الحصر - فقط دون إجراء المطابقة الفعلية بين كشوفات الجرد والأرصدة الدفترية لتحديد أوجه الاختلاف إن وجدت ومعالجة ما يطرأ من عجز.
- أغلب التعاقدات تمت بأسلوب التكليف المباشر بالمخالفة لنص المادة (10) والفرقة (ب) من المادة (86) من لائحة العقود الإدارية بشأن إجراءات التعاقد بطريقية التكليف المباشر.

الميزانية التسييرية

البيان	الباب الأول	الباب الثاني	الإجمالي	ت
952,412	,526,11352	53,478,525	56,211,273	1
814,838	3,685,160	4,499,998		2
1,767,250		57,978,523		

- استخدام مخصصات الباب الثاني في صرف مكافآت لموظفين عاملين في المصلحة بدلاً من صرفها خصماً من مخصصات الباب الأول (بند العمل الإضافي والمكافآت) بالمخالفة لنص المادة (10) من قانون النظام المالي للدولة.
- القيام بصرف مكافآت مالية لموظفين لا تربطهم أي علاقة وظيفية بالمصلحة وتابعين لجهات ذات ذمة مالية مستقلة بالمخالفة للمادة (24) للقانون النظام المالي للدولة.
- تحويل بند مصروفات سنوات سابقة بمصروفات تخص السنة الحالية، والمتمثلة في مقابل نقل الأثاث المكتبي والمدرسي إلى الفروع التابعة للمصلحة بالمخالفة لأحكام المادة (10) من لائحة الميزانية والحسابات المخازن.

ميزانية التحول (الباب الثالث)

- قيام المصلحة بإبرام العديد من العقود خلال سنة 2023م دون وجود مخصصات لها، وذلك بالمخالفة لأحكام قانون النظام المالي للدولة، ونص المادة (13) من القانون رقم (13) لسنة 2000م بشأن التخطيط، بالرغم من وجود مشروعات سابقة عليها التزامات وأخرى متوقفة، وفي البيان التالي نذكر عدد من هذه العقود:

اسم الشركة	قيمة العقد	رقم العقد	اسم المشروع
الإنماء للصناعات الهندسية	14,700,000	23/2023	توريد عدد 30 ألف مقعد زوجي
الوطنية للصيانة والتجهيزات	12,250,000	24/2023	توريد عدد 25 ألف مقعد زوجي
سبا للتجهيزات العملية	12,250,000	25/2023	توريد عدد 25 ألف مقعد زوجي
صيانة وإضافة دورات مياه العامة	215,000	21/2023	لروضة أطفال عمر المختار
دار العاصمة للمقاولات العامة	248,104	19/2023	صيانة سياج مدرسة الصديق
الروابي الزاهية	5,130,882	16/2023	كشون سوق الجمعة استكمال مدرسة الفراوي زليتن

- بلغت الالتزامات المتربعة على المصلحة مبلغ 100,424,526 دينار لحوالي (254) مشروع منتهي.
- وجود عدد (52) مشروع متوقف العمل به بلغت القيمة الإجمالية لعقودها 113,403,681 دينار، وبلغت الالتزامات القائمة على هذه المشاريع 87,209,044 دينار.
- قيام المصلحة بإبرام عقود تنفيذ بعض المشاريع وإجراء تعديلات بالإضافة تفوق النسبة المسموح بها (%)15 بالمخالفة لأحكام المادة (99) من لائحة العقود الإدارية، ما يشير إلى عدم دراسة موضوع التعاقد دراسة شاملة بالمخالفة لنص المادة (11) الفقرة (أ) من لائحة العقود الإدارية، حيث بلغت نسبة الإضافة (%)72 من قيمة العقد ومن أمثلة ذلك مايلي:

المشروع	الجهة المنفذة	رقم العقد	قيمة العقد	قيمة الإضافات	قيمة الزيادة بعد العداد
صيانة مدرسة عبد النبي بن يزيد بالخير الثانوية	أبراج	239/2019	119,346	86,696	206,043

السيارات

- تسلیم أكثر من سيارة لذات الموظف بالمخالفة لأحكام المواد (14، 15) من قرار مجلس الوزراء رقم (191) لسنة 2021م بشأن ضوابط شراء واستعمال السيارات والآليات المملوكة للدولة.
- استلام المراقب المالي للمصلحة سيارة نوع تويوتا يارس لوحة رقم (5-2454117) سنة الصنع 2020م بالمخالفة لأحكام قرار وزير المالية رقم (354) لسنة 2017م المعدل للقرار رقم (329) لسنة 2017م بشأن تحديد مزايا للمراقبين الماليين ومساعديهم بالجهات والوحدات الإدارية العامة.

مصلحة التفتيش التربوي

نظام الرقابة الداخلية

- عدم القيام بختم أذونات الصرف المدفوعة وجميع المستندات المرفقة لها بختم يفيد الصرف تفاديًا لتكرار صرفها بالمخالفة لأحكام المادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم قيام مكتب المراجعة الداخلية بالمهام المسندة إليه بإعداد التقارير الشهرية عن سير العمل وإجراء الجرد المفاجئ للخزينة والمخازن.
- عدم العمل بمنشور السيد رئيس ديوان المحاسبة رقم (11) لسنة 2018م، بشأن مسک سجل للأصول الثابتة، وذلك لإثباتها وإظهار الإضافات والاستبعادات والمحافظة عليها من الضياع.
- صرف مكافآت مالية تشجيعية لبعض الموظفين دون بيان الأعمال التي تستوجب صرف المكافأة بالمخالفة لأحكام المادة (129) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن علاقات العمل.

الميزانية التسييرية

البيان	المستيل	المصروف	قيمة الوفر	نسبة الصرف
الباب الأول	216,730,131	216,389,429	340,701	%99
الباب الثاني	6,000,000	5,657,170	342,829	%94
الإجمالي	222,730,131	222,046,599	683,531	%99

- انتهاج المصلحة لأسلوب التكليف المباشر لبعض المشتريات بالرغم من وجود لجنة مشتريات بالمصلحة، وذلك بالمخالفة لنص المادة رقم (9) من لائحة العقود الإدارية لسنة (2007)، وعلى سبيل المثال:

البيان	القيمة	التاريخ	إذن الصرف	المستفيد
شراء جهاز حاسوب محمول	4,000	2023/11/20	11/8	الأصالة للحاسب الآلي
شراء آلة تصوير لقسم الإعلام	5,000	2023/09/25	9/15	محلات المتوسط
مطبوعات	98,107	2023/03/09	3/2	شركة الجرف للطباعة والاعلان
أسطوانات إطفاء حريق	47,200	2023/10/15	10/8	شركة هرم الأمان لاستلام معدات السلامة
كاميرات مراقبة	35,935	2023/10/09	10/6	شركة الجوال الدولية

- بموجب إذن الصرف (9/13) وبقيمة 1,975,875 دينار، لصالح شركة المستجد لأعمال التجهيزات الإدارية والفنية مقابل توفير أجهزة حاسوب وطابعات وآلات تصوير، لوحظ الآتي:

- عدم العمل بمنشور رئيس حكومة الوحدة الوطنية رقم (6) لسنة 2022م في إطار ترشيد الإنفاق العام، والتي نصت الفقرة رقم (3) منه على منع شراء الهواتف النقالة وأجهزة الحاسوب المحمولة التي تصرف للموظفين.
- عدم تحديد نوعية الأجهزة ومواصفاتها من قبل لجنة المشتريات، وعدم وجود ضمانات لتشغيلها.

المركز الوطني للامتحانات

- عدم العمل بمنشور السيد رئيس ديوان المحاسبة رقم (11) لسنة 2018م، بشأن مسک سجل للأصول الثابتة، وذلك لإثباتها وإظهار الإضافات والاستبعادات والمحافظة عليها من الضياع.
- استنزاف بنود الميزانية بتحميل مصروفات عليها تخص بنود أخرى بالمخالفة لأحكام المادة (10) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- بلغت جملة المبالغ المحالة للمركز من وزارة المالية خلال السنة المالية 2023م ماقيمته 71,569,995 دينار، تفصيلها كالتالي:

البيان	المبالغ المنسوبة	المبالغ المصروفة	الرصيد
الباب الأول	1,384,589.947	1,569,997.550	185,407.610
الباب الثاني	62,914,527.986	70,000,000	7,085,472.140

- بلغت جملة المصروفات على حساب الباب الثاني مبلغ 62,914,527 دينار حيث تركزت أغلب عمليات الصرف وبنسبة (95%) تقريباً على البنود الآتية:

البند	المبالغ المصروفة	النسبة لجملة المصروفات
مكافآت لغير العاملين	50,776,200	%81
مطبوعات وقرطاسية	3,242,660	%5
تجهيزات	2,558,777	%4
مصروفات سنوات سابقة	2,914,527	%4.5
الإجمالي	59,492,164	%94.5

- بلغت جملة المبالغ المصروفة خصماً على بند مكافآت لغير العاملين 50,776,866 دينار منها مبلغ 44,977,003 دينار تم تحويلها كمكافآت للجان الامتحانات بالمناطق عن طريق مراقبات الخدمات المالية بالمناطق، لوحظ القيام باستنزاف مخصصات البند في سداد مصروفات تخص بنود الباب الأول بالمخالفة لأحكام المادة (10) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، نذكر أهمها في الآتي:

- القيام بصرف مكافآت تشجيعية لبعض العاملين بالمركز بناء على قرارات صادرة من رئيس المركز، وهي مصروفات تخص الباب الأول (بند العمل الإضافي والمكافأة) أمثلة ذلك:

رقم إذن الصرف	التاريخ	القيمة	البيان
6/5-22	2023/6/2	89,425	مرتب شهرين مجموعه موظفين
5/96	2023/5/21	6410	مرتب شهرين
5/13	2023/4/12	5,280	مرتب شهرين

- القيام بتحميل قيمة مكافأة لجنة المشتريات بموجب إذن الصرف رقم (8/828) المؤرخ في 03/07/2023 م وبقيمة 3,000 دينار.
- القيام بصرف مكافأة لجنة شؤون الموظفين، أمثلة ذلك:

البيان	التاريخ	رقم إذن الصرف
مكافأة لجنة المشتريات عن شهر 3 لعضو من أعضاء اللجنة	1,800 2023/5/14	5/49
مكافأة لجنة شؤون الموظفين لعضو من أعضاء اللجنة	1,600 م 2023/5/10	5/47

- لوحظ القيام باستنزاف مخصصات بند (مصرفوفات سنوات سابقة) في سداد مصرفوفات تخص بنود الباب الأول لظن بالمخالفة لأحكام المادة (10) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، نذكر أهمها في الآتي:
 - تحميل البند بمصرفوفات تخص مكافآت للعاملين بالمركز، نذكر منها على سبيل المثال إذن الصرف رقم (202-191) المؤرخ في 12/11/2023 م بشأن مكافآت تخص سنة 2022 م بقيمة 37,500 دينار.
 - القيام بالصرف مقابل توفير وجبات غذائية لطلبة الشهادة الثانوية بقيمة 924,750 دينار حسب البيان الآتي:

المستفيد	البيان	القيمة	التاريخ	رقم إذن الصرف
شركة المسار الجديد	توفير وجبات	375,100	2023/12/13	12/435
شركة المستفتع للخدمات التموينية	توفير وجبات	351,450	م 2023/9/11	9/27
شركة المنظور للخدمات التموينية	توفير وجبات	198,200	م 2023/9/11	9/57

- صرف مكافأة تشجيعية بموجب إذن صرف رقم (12/791) بتاريخ 12/4/2023 م بقيمة 5,910 دينار.
- بموجب إذن صرف رقم (6/158) بتاريخ 12/6/2023 م، بشأن صرف مقابل إيجار للسيد المراقب المالي للمركز بقيمة 6,000 دينار عن مدة ثلاثة أشهر بالمخالفة لأحكام قرار وزير المالية رقم (354) لسنة 2017 م المعدل للقرار رقم (329) لسنة 2017 م بشأن تحديد مزايا للمراقبين الماليين ومساعديهم بالجهات والوحدات الإدارية العامة.
- بلغ عدد العهد غير المسوأ بنهایة السنة المالية خلال السنة المالية مبلغ 129,150 دينار بواقع (43) عهدة، لم يتخذ بشأنها الإجراءات القانونية المنصوص عليها بالمادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

ديوان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

نظام الرقابة الداخلية

- قلة العناصر المالية المؤهلة بالقسم المالي بالوزارة مما نتج عنه ضعف أداء قسم الحسابات بالوزارة.
- عدم العمل بمنشور السيد رئيس ديوان المحاسبة رقم (11) لسنة 2018 م، بشأن مساق سجل للأصول الثابتة وذلك لإثباتها وإظهار الإضافات والاستبعادات والمحافظة عليها من الضياع.
- تقدير مكتب المراجعة الداخلية في القيام بالمهام المناطة به من إجراء الجرد المفاجئ للخزينة والمخازن، وإعداد التقارير الدورية بالصورة التي يمكن من خلالها الاسترشاد بها في اتخاذ القرارات المناسبة.

- انتهاج الوزارة لأسلوب التكليف المباشر في أغلب عمليات الشراء والتعاقد، وذلك بالمخالفة للائحة العقود الإدارية في المواد (10) و(86) الفقرة (ب) من لائحة العقود الإدارية.

الميزانية التسييرية

بلغت قيمة المبالغ المسائية خلال السنة مبلغ 29,610,959 دينار وبلغت جملة المصرفوفات مبلغ 29,608,504 دينار بوفر قدره 2,455 دينار، والبيان التالي يوضح ذلك:

البيان	المستلم	المصرف الفعلى	الرصيد
الباب الأول	12,610,959	12,609,268	691
الباب الثاني	17,000,000	16,999,236	764
الإجمالي	29,608,504	29,610.959	2,455

- عدم اتخاذ الإجراءات القانونية بشأن الصكوك المعلقة على الباب الأول (20,750 دينار) والباب الثاني (30,715 دينار) وحساب الودائع والأمانات (24,234 دينار)، إما بإلغاءها أو قيدها بحساب الودائع والأمانات، ومن ثم إحالتها لحساب الإيراد العام بعد انقضاء مدة ستة أشهر بعد انتهاء السنة المالية إذا لم تصرف، عملاً بأحكام المواد (161، 162) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- من خلال فحص المصرفوفات التي تمت على بند مكافآت لغير العاملين تبين استغلاله في صرف مكافآت لموظفي عاملين بالوزارة وبمبلغ 284,401 دينار بالمخالفة لنص المادة (10) من قانون النظام المالي للدولة، بدلاً من خصمها من مخصصات الباب الأول (بند العمل الإضافي والمكافآت)، أمثلة ذلك:

التاريخ	رقم إذن الصرف	ال碧اع	المستفيد	الملحوظات
2023/12/31	8/77,69	12,000	عدد (4) موظفين	قرار رقم (1500) لسنة 2022
2023/08/1	8/29,25	36,000	عدد (8) موظفين	قرار رقم (484) لسنة 2021
2023/12/30	12/107	6,000	عدد (1) موظفين	قرار رقم (746) لسنة 2022
2023/12/28	12/110	8,500	عدد (1) موظفين	قرار رقم (348) لسنة 2022
2023/12/28	12/113	9,000	عدد (1) موظفين	قرار رقم (324) لسنة 2021
2023/12/28	6/13	15,000	عدد (1) موظفين	قرار رقم (862) لسنة 2021

- بموجب إذن الصرف رقم (12/148) المؤرخ 12/28/2023 تم صرف مبلغ 12,000 دينار كقيمة إيجار عن مدة (6) أشهر للسيد (ع ع !) بصفته مساعد المراقب المالي، بالمخالفة لأحكام قرار وزير المالية رقم (354) لسنة 2017م المعدل للقرار رقم (329) لسنة 2017م بشأن تحديد مزايا للمراقبين الماليين ومساعديهم بالجهات والوحدات الإدارية العامة.

- بموجب أذونات الصرف أرقام (5/7) و(12/115) المؤرخة في شهر 8/2022م بقيمة (9,750) و(25,400) دينار على التوالي بشأن إنتاج عدد (18) حلقة مرئية، لوحظ بشأنه وعلى الرغم من وجود مكتب الأعلام بالوزارة مجهز بالمعدات اللازمة وبه عدد (12) موظف، وهذا المكتب هو المختص بإنجاز هذه الأعمال وفقاً للإختصاصات المسندة إليه بالمادة (23) من قرار مجلس الوزراء رقم (39) لسنة 2021م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي وتحديد اختصاصات وزارة التعليم العالي، إلا أنه تم إبرام عقد مع السيد (ع ع !) لإنتاج برنامج مرئي.

- بموجب إذن الصرف (7/32) بتاريخ 2023.6.25م والذي تم بموجبه صرف مبلغ 860,360 دينار لشركة الضياء الدولية للتجهيزات العامة مقابل توريد أجهزة

وتجهيز قاعات نموذجية لوحظ بشأنه الآتي:

- محضر المشتريات غير مؤرخ وليس له رقم إشاري.
- قيمة رأس مال الشركة المدفوع 30,000 دينار، وهو لا يتناسب مع قيمة أمر التكليف الصادر لها 860,360 دينار.

- بموجب أذونات الصرف أرقام (4/13) و(8/175) المؤرخة خلال شهرى (4) و(8) لسنة 2022م، بشأن صيانة عدد (19) سيارة، لصالح ورشة عبيد لصيانة السيارات بقيمة إجمالية 74,505 دينار، فقد لوحظ بأن جميع السيارات التي تم صيانتها غير مملوكة للوزارة، وإنما هي سيارات شخصية للموظفين تم تحويل صيانتها على حساب الوزارة، ما يعد تصرفاً في المال العام بالمخالفة للمادة (24) من القانون النظام المالي للدولة.

الهيئة الليبية للبحث العلمي

فيما يلي الموقف التنفيذي لمخصصات الهيئة عن السنة المالية 2023م:

الباب	المسيئ	المصروف	الرصيد
الباب الأول	30,162,519	30,162,261	258
الباب الثاني	2,499,998	2,499,929	69
الباب الثالث (التحول)	2,394,912	2,394,662	250
الإجمالي	32,662,517	32,662,190	327

- التأخر في إصدار التنظيم الداخلي للهيئة بالرغم من تشكيل لجنة تتولى إعداد مشروع التنظيم الداخلي الذي يحدد الاختصاصات والمسؤوليات بين الإدارات داخل الهيئة، خاصة في ظل وجود إشكالية قائمة بعدم تبعية قسم الاعتمادات إلى الإدارة العامة، مما يسبب في صعوبة الوقوف الفوري على الأرصدة، وإعداد مذكرات التسوية في الوقت المحدد.

- من أسس نظام الرقابة الفعال حسن اختيار الكفاءات المؤهلة تأهيلاً كافياً للقيام بأعمال المراجعة، حيث لوحظ بأن جل المراجعين بمكتب المراجعة الداخلية لا يحملون مؤهلات مالية تتناسب وأعمال المكتب عدا (3) مراجعين يحملون مؤهلات مالية من أصل (23) موظف.

- عدم استخدام البطاقات المالية للموظفين بالمخالفة لنص المادة (126) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، والتي تنص على حفظ بطاقة مرتب تعد وفقاً للنموذج (م ح 12) لكل موظف مصنف أو غير مصنف ومن يعملون في الجهات الحكومية التي تصرف لها مرتباتهم، وتدون بتلك البطاقات جميع البيانات المتعلقة بوضع الموظف من حيث تاريخ تعينه ودرجة ومرتبه وبيان بالسلف التي في ذمته، وغير ذلك من البيانات الالزامية لتحديد مستحقاته الشهرية وكل تغير يطرأ على وضع الموظف أو تعديل في البيانات التي تشملها بطاقة مرتبه يجب إجراؤه على الفور.

- تحويل قيمة الاعتمادات المستندية على البند مباشرة، الأمر الذي أدى إلى ظهور مصروفات البنود على غير حقيقتها، حيث كان يجب تحملها على حسابات خارج الميزانية إلى حين التسوية.
- التوسع في إصدار قرارات صرف المكافآت التشجيعية لموظفي الهيئة في نهاية السنة المالية، دون تعزيزها بما يفيد استحقاقهم للمكافأة بالمخالفة لل المادة (129) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (12) لسنة 2010م.
- عدم العمل بمنشور السيد رئيس ديوان المحاسبة رقم (11) لسنة 2018م، بشأن مسک سجل للأصول الثابتة وذلك لإثباتها وإظهار الإضافات والاستبعادات والمحافظة عليها من الضياع.
- عدم الختم على أدونات الصرف والمستندات المرفقة بما يفيد صرفها تفادياً لتكرار صرفها مرة أخرى، بالمخالفة لل المادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- التعاقد مع عدد (26) شركة نظافة وسفرجة خلال الثلاثة السنوات الأخيرة (2021-2022-2023م) مما رتب التزام بقيمة 1,255,465 دينار.
- ضعف الرقابة لاحكام الصرف من العهدة المستديمة ويوضح ذلك في الآتي:
 - بعض الفواتير غير معونة وغير مؤرخة، ووجود فواتير تخص سنة 2022م تم تحميلاها على سنة 2023م بالمخالفة لنص المادة (175) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن الميزانية والحسابات والمخازن.
 - قرار العهدة لم ينص على أوجه إنفاق العهدة بالمخالفة لنص المادة (176) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- ضعف أداء قسم الاعتمادات بالهيئة حيث تبين في شأنه الآتي:
 - عدم مسک سجل حركة الاعتمادات المستندية لمتابعة حركة الاعتماد أولاً بأول لمعرفة المصرف، والرصيد المتبقى والخصميات والعمليات المصرفية التي تمت على الاعتماد المستندي.
 - التراخي في ضبط وانتظام الدورة المستندية للاعتمادات المستندية، وتسويتها في حينها.
 - صدور كتاب من الهيئة بتاريخ 17/10/2023م، بشأن تمديد صلاحية جميع الاعتمادات المستندية حتى 31/12/2023م، غير أنه يوجد في كشف المصرف اعتمادات منتهية الصلاحية في سنوات (2010-2011-2013) لم يتخذ في شأنها الإجراءات.
 - التداخل في الاختصاصات بين قسم الاعتمادات وإدارة التخطيط في متابعة المشاريع وإعداد موقف بشكل دوري عن المشاريع المنجزة والمتوافقة والمستمرة وحفظ الملفات الخاصة بتلك المشاريع.
- ضعف أرشفة العقود والاعتمادات المستندية، وعدم استخدام الملفات الخاصة بحفظ المستندات لمشاريع التحول، بالإضافة لعدم إعداد شهادة دفع توضح الدفعات المصرفية والمتبقية ونسبة الإنجاز بكل ملف بشكل سليم يمكن من خلاله الاطلاع ومعرفة المنتهي والمستمر والمتوافق من تلك المشاريع.

مركز ضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية

بلغت جملة المبالغ المسئولة للميزانية التسيرة خلال العام مبلغ 10,486,690 دينار في حين بلغت جملة المصاريفات خلال العام مبلغ 10,479,766 دينار بوفر قدره 1,046 دينار، وفيما يلي بيان بذلك:

الباب	المستوى	المصروف	الرصيد
الباب الأول	5,486,694	5,480,816	5,878
الباب الثاني	4,999,996	4,998,950	1,046
الإجمالي	10,486,690	10,479,766	6,924

- قيام وزير التعليم (السابق) بإصدار قرار رقم (703) لسنة 2019 بشأن تحديد الرسوم المالية الخاصة بمعادلة المؤهلات العلمية ورسوم التدقيق والاعتماد، بالمخالفة للإختصاصات المنطة به ولقرار اللجنة الشعبية العامة سابقا رقم (399) لسنة 2008م بشأن تحديد رسوم التدقيق والاعتماد.
- عدم الأخذ بلاحظات الديوان بشأن ضرورة مسک سجل حصر الأصول الثابتة والمنقوله التابعة للمركز وقيدها وإثباتها وفقاً لقيمتها الدفترية، الأمر الذي يجعلها عرضة للسرقة والضياع، وفقاً لأحكام المادة (18) من قانون النظام المالي للدولة ومنشور رئيس ديوان المحاسبة رقم (11) لسنة 2018م.
- لوحظ قيام مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية بإعداد نموذج أمر صرف بإمضائه يخاطب فيه قسم الشؤون المالية بإجراء عمليات الصرف دون وجود تحويل من مدير عام المركز.
- بلغت قيمة الإيرادات التقديرية عن السنة المالية 2023م مبلغ وقدره 1,000,000 دينار في حين بلغت حصيلة الإيرادات الفعلية خلال سنة 2023م مبلغ وقدره 770,410 دينار أي بأقل من المقدر بمبلغ 229,590 دينار، وبعد مراجعة وفحص آلية تحصيل الإيرادات تبين عدم قيام المركز بتحصيل قيمة رسوم اعتماد المؤسسات التعليمية العامة، خلال سنة 2023م بالمخالفة لقرار اللجنة الشعبية العامة سابقا رقم (399) لسنة 2008م بشأن تحديد رسوم التدقيق والاعتماد مما كان له الأثر في تحصيل الإيرادات بأقل من المقدر، والبيان التالي يبين أعداد الكليات والجامعات والمدارس التي تم اعتمادها ولم يتم تحصيل الرسوم منها.

اعتماد مؤسسي	اعتماد برامجي
(8) جامعات حكومية	(24)
-	(2) مدارس حكومية

جامعة طرابلس

بلغت قيمة المبالغ المعتمدة والمسئولة لجامعة طرابلس عن سنة 2021م وعلى مختلف أبواب الميزانية مبلغ 187,889,069 دينار، في حين بلغ إجمالي المبالغ المصاروفة خلال نفس العام مبلغ 188,057,767 دينار والبيان التالي يوضح ذلك:

البيان	ت	المبالغ المستلمة	المصروفات الفعلية بالصافي	الأرصدة المتبقية
الباب الأول	1	163,889,070	163,865,688	23,382
الباب الثاني	2	23,999,998	24,189,459	(189,460)
الباب الثالث (التحول)	3	-	2,424,863	4,836,050
الإجمالي		187,889,069	188,057,767	(166,079)

ملاحظات عامة

- عدم وجود تصنيف واضح للمعاملات المالية بالأرشيف نتيجة ضيق المكتب ونكدس بعض المعاملات، الأمر الذي يعرض هذه المستندات للضياع أو التلف.
- عدم القيام بتسوية بعض العهد المالية والسلف على حساب علاوة السفر والمبيت بالرغم من تقديم مستلمي العهد والسلف للتسوية بمنظومة الحسابات الختامية وسجلات الإدارة المالية نتيجة عدم وضوح آلية العمل بمكتب الشؤون المالية.
- عدم القيام بالجرد الفعلي للأصول والاكتفاء بعملية الحصر— فقط دون إجراء المطابقة الفعلية بين كشوفات الجرد والأرصدة الدفترية بدقتر أستاذ المخزن لتحديد أوجه الاختلاف إن وجدت بالمخالفة لنص المادة (299) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم مسك سجل لقيد الأصول الثابتة والمنقولة لمتابعتها ومطابقتها مع الجرد السنوي لحمايتها من السرقة والضياع مثل (أراضي- مباني- سيارات- أثاث- معدات).
- عدم مسك سجل للالتزامات المالية التي تقييد به أولاً بأول الالتزامات التي على الجامعه بالنسبة لكل مشروع سواء كانت عقود أو أوامر تكليف، مما يجعل هذه الالتزامات غير ذات مصداقية.
- عدم مسك سجل لقيد متابعة الاعتمادات المستندية لمتابعتها، ومطابقتها مع المصرف بشكل دوري لحمايتها من الضياع.
- بلغت قيمة الالتزامات القائمة على مختلف أبواب الميزانية لجامعة طرابلس خلال سنة 2021م مبلغ (36,708,638.895) دينار مقابل التزامات على الميزانية التسييرية والبحث العلمي والإنشاءات والصيانة وبالرغم من تنامي هذه الأرصدة وتزايدتها، إلا أن الجامعة لم تتخذ الإجراءات الفعالة والكافحة للحد منها، وكذلك عدم مسك سجل خاص بالالتزامات المالية القائمة يمكن الرجوع إليه عند الحاجة للإسهام في إحكام الرقابة عليها، بالمخالفة لأحكام المادة رقم (18) من قانون النظام المالي للدولة، والمادة (18) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (13) بشأن التخطيط.

الميزانية التسييرية

- بعد القيام بـ مطابقة المرتبات المصرفـ وفة عن الأشهر (يناير، فبراير، يونيو) لسنة 2021م مع حوالات المرتبات الواردة من وزارة المالية عن الأشهر (يناير، فبراير، يونيو) لسنة 2021م تبين الآتي:
- صرف مرتبات خلال شهر يناير بالرغم من عدم ورودها من وزارة المالية لعدد (66) شخص وبقيمة إجمالية تبلغ 87,049 دينار، بالمخالفة لـ منشور رئيس ديوان المحاسبة رقم (4) لـ سنة 2020م بشأن ضرورة تقـيد الجهات العامة المملوكة من الخزانة العامة بـ صرف المرتبات وفقاً لمخرجات المنظومة الموحدة

للمرتبات، وبالمخالفة لمنشور وزير المالية رقم (3) لسنة 2021م بضرورة التقيد التام بصرف المرتبات وفقاً لمخرجات المنظومة الموحدة لمرتبات الدولة ووفقاً للبيانات المالية الواردة بالكشفوفات الإلكترونية للمرتبات الشهرية الصادرة عن وزارة المالية.

صرف مرتبات خلال شهر فبراير بالرغم من عدم ورودها من وزارة المالية لعدد (16) شخص وبقيمة إجمالية تبلغ 20,783 دينار، بالمخالفة لمنشور رئيس ديوان المحاسبة رقم (4) لسنة 2020م بشأن ضرورة تقيد الجهات العامة المملوكة من الخزانة العامة بصرف المرتبات وفقاً لمخرجات المنظومة الموحدة للمرتبات، وبالمخالفة لمنشور وزير المالية رقم (3) لسنة 2021م بضرورة التقيد التام بصرف المرتبات وفقاً لمخرجات المنظومة الموحدة لمرتبات الدولة ووفقاً للبيانات المالية الواردة بالكشفوفات الإلكترونية للمرتبات الشهرية الصادرة عن وزارة المالية.

صرف مرتب للسيد (م ف ا) وبقيمة (م ف 1) 3,326 دينار بالرغم من عدم ورود مرتبه من وزارة المالية خلال شهر يونيو بالمخالفة لمنشور رئيس ديوان المحاسبة رقم (4) لسنة 2020م بشأن ضرورة تقيد الجهات العامة المملوكة من الخزانة العامة بصرف المرتبات وفقاً لمخرجات المنظومة الموحدة للمرتبات، وبالمخالفة لمنشور وزير المالية رقم (3) لسنة 2021م بضرورة التقيد التام بصرف المرتبات وفقاً لمخرجات المنظومة الموحدة لمرتبات الدولة ووفقاً للبيانات المالية الواردة بالكشفوفات الإلكترونية للمرتبات الشهرية الصادرة عن وزارة المالية.

- القيام بصرف مكافآت وبنسبة تتجاوز (5%) من إجمالي عدد الموظفين لكل وحدة إدارية، بالمخالفة لأحكام المادة (129) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن قانون علاقات العمل، كما تبين عدم الإشارة إليها في بند مصروف المكافآت بتقرير المصروفات المعد من قبل المراقب المالي عن الباب الأول لسنة 2021م، بالمخالفة لنص المادة (25) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- القيام بصرف مبلغ مبلغ 58,105,701 دينار مقابل العمل الإضافي لعدد كبير من الموظفين وبنسبة تتجاوز (20%) من إجمالي عدد العاملين بالوحدة الإدارية، ولا يوجد تقرير متابعة عن العمل الذي تم تأديته بعد ساعات الدوام الرسمي بالمخالفة لنص المواد (2، 8) من قرار مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 2013م بتنظيم العمل الإضافي.

- القيام بصرف مبلغ 271,150 مقابل صيانة عدد (27) سيارة مملوكة للجامعة صالح شركة العاصمة لصيانة السيارات تبين وجود شبكات تزوير حول توقيعات الفنانين الواردة بالتقارير الفنية المبدئية والنهاية، وبعد التتحقق تبين التزوير في التقارير الفنية المبدئية والنهاية والواردة في المعاملات وأن التوقيعات لا تخص الفنانين بقسم الحركة والواردة أسماؤهم في التقارير الفنية المبدئية والنهاية.

- بموجب إذن صرف رقم (8/28) المؤرخ في 23/08/2021م بشأن تسوية جزء من عهدة (ج م ا) بصفته مدير مكتب المشتريات والمخازن، فقد تبين الآتي:

- القيام بإرفاق فواتير عن قطع غيار سيارات بمبلغ 5,120 دينار معززة بتقرير فني مبدئي ونهائي للسيارات يحتوي على توقيع مзор عن السيد (م ع ا)، وفيما يلي بيان يوضح نوع السيارة ورقم اللوحة والمبلغ المدفوع عليها:

نوع السيارة	رقم اللوحة	المبلغ	ت
فورد شوكية تركية	لا يوجد	770	1
فولكس باصات	5-656117	4,350	2
الإجمالي			5,120

الباب الثالث (التحول)

- وجود اعتمادات مستندية مفتوحة على حساب الباب الثالث لسنة 2021م ومصروفة خلال نفس السنة وبقيمة 2,422,243 دينار، والبيان التالي يوضح ذلك:

البيان	ت	اسم الشركة	المشروع	رقم التسجيل	قيمة الاعتماد
صيانة وتجهيز قاعة رشيد كعبار	1	شركة العماد العالى	مقاولات	2020/12/801	176,660
توريد أجهزة كمبيوتر	2	شركة إيفا لاستيراد الحاسب الآلى	توريدات	2021/5/1	650,000
صيانة المختبر الإعلامي الخاص بالدراسات العليا بكلية الفنون والإعلام	3	شركة ذات الجناح للمقاولات العامة	مقاولات	2020/8/1	139,480
توريد شاشات عرض إلكترونية وأجهزة عرض	4	شركة الرؤية الذكية	توريدات	2020/12/801	350,740
توريد آلات تصوير	5	شركة الإخاء الليبى للإلكترونات	توريدات	2021/5/2	650,000
تجهيز القاعات الدراسية المتنقلة وملحقاتها لكلية الطب البشري	6	شركة هوقار للمقاولات	مقاولات	2021/7/1	415,390
صيانة وتجهيز قاعات الإسطبل التعليمى لكلية الطب البيطري للجهيزات العامة	7	شركة الهلال الفضي	مقاولات	-	39,973
الإجمالي					2,422,243

من خلال فحص ومراجعة مستندات الصرف تبين مخالفه نص المادة الثانية من القانون رقم (24) لسنة 2013 بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة والتي تنص بأن يتولى الديوان التتحقق من صحة الوثائق والمستندات المتعلقة بصرف أي مبلغ ناتج عن أي عقد عقب الصرف مباشرة متى كانت قيمة العقد تتجاوز (500) ألف دينار، وعلى الموظفين المختصين بأداء هذه المدفوعات إخطار الديوان بذلك مع إرسال صور من المستندات الدالة على الصرف بعد الصرف مباشرة.

- وجود مبالغ خصمت من المصرف ولا يوجد لها أي بيان لدى الإدارة المالية بالجامعة بقيمة 88,437 دينار.

الاعتمادات المستندية

- قصور الجامعة في تطبيق نصوص المواد (102-103) من لائحة العقود الإدارية عن المشروعات المتغيرة والمتوقفة بدون سبب قانوني من حيث غرامات التأخير أو سحب العمل أو إلغاء العقود.
- القصور في استكمال إجراءات العقود المنتهية وقفل الاعتمادات المفتوحة بشأنها وإحاله الرصيد المتبقى إلى حساب الإيراد العام.

بلغ إجمالي الاعتمادات المستندية المفتوحة باسم جامعة طرابلس والمحمولة على الباب الثاني حتى 31/12/2021م عدد (20) اعتماد محلي بقيمة إجمالية قدرها 5,244,101 دينار، وتم تنفيذ ما قيمته 3,103,681 دينار والقيمة المتبقية من هذه الاعتمادات تبلغ ما قيمته 2,011,696 دينار، وتبين لنا التأخر في تسوية هذه الاعتمادات حيث يعود بعضها لسنوات سابقة، ولم تطرأ عليها أي حركة خلال الفترة المالية موضوع الفحص.

-
بلغ إجمالي الاعتمادات المستندية المفتوحة باسم جامعة طرابلس، والمحمولة على الباب الثالث (التحول) حتى 31/12/2021م عدد (21) اعتماد محلي بقيمة إجمالية قدرها 52,212,474 دينار، وقد تم تنفيذ ما قيمته 22,456,054 دينار والقيمة المتبقية من هذه الاعتمادات تبلغ ما قيمته 29,756,420 دينار، وتبين لنا التأخر في تسوية هذه الاعتمادات حيث تعود هذه الاعتمادات لسنة 2013م، ولم تطرأ عليها أي حركة خلال الفترة المالية موضوع الفحص.

الموارد الذاتية بالجامعة

يختص مكتب تنمية الموارد الذاتية بالجامعة بموجب الاختصاصات التي أُسندت له بموجب المادة رقم (16) بالقرار رقم (22) لسنة 2008م بشأن الهيكل التنظيمي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، بإدارة وتشغيل المرافق الخدمية واستثمار العقارات والأراضي بالجامعة واعداد تقارير المتابعة عن نشاط المكتب.

وبلغت قيمة المبالغ المجبأة خلال سنة 2021م مبلغ 215,441.465 دينار وذلك لعدد (46) مستثمر، في حين بلغت قيمة المبالغ التي لم يتم جبايتها خلال السنة حتى تاريخ إعداد التقرير مبلغ 127,188.535 دينار.

ديوان وزارة التعليم التقني والفنى

بلغت جملة المبالغ المستبلة للميزانية التسييرية خلال العام مبلغ 477,152,620 دينار وبلغت جملة المصاريف وفات مبلغ 477,132,415 دينار، بوفر قدره 20,205 دينار، وفيما يلي بيان تفصيلي:

البيان	المستيل	المصروف	قيمة الوفر
الباب الأول ديوان الوزارة	7,821,270	7,821,270	صفر
الباب الأول المعاهد العليا والكليات	441,831,349	441,830,144	1,205
إجمالي الباب الأول	449,652,620	449,651,415	1,205
الباب الثاني ديوان الوزارة	7,000,000	6,981,000	19,000
الباب الثاني المعاهد العليا والكليات	15,500,000	15,500	صفر
الباب الثاني المعاهد المتوسطة	5,000,000	5,000,000	صفر
إجمالي الباب الثاني	27,500,000	27,481,000	19,000
الاجمالي	477,152,620	477,132,415	20,205

- عدم قيام الوزارة بمسك سجل للأصول الثابتة بالمخالفة لمنشور ديوان المحاسبة رقم (11) لسنة 2018م.

- عدم ختم مرفقات أذونات الصرف بختم يفيد الصرف تجنباً لتكرار صرفها،
بالمخالفة لأحكام المادة (105) من لائحة الميزانية من الحسابات المخازن.

- التوسيع في صرف المكافآت حيث بلغت جملة المكافآت المصروفة 927,964 دينار لوحظ بشأنها التوسيع في إصدار قرارات صرف المكافآت التشجيعية خلال شهر 12/لسنة 2023م، بالمخالفة لنص المادة (13) من لائحة الميزانية الحسابات والمخازن بشأن عدم الصرف من البنود بقصد استنفاد المخصصات.
- التأخير في تسوية قيمة الصكوك المعلقة، والتي منها عن سنوات سابقة لم تتخذ في شأنها الإجراءات المتعلقة بمعالجتها عملاً بأحكام المواد (161، 162) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

قيمة الصكوك المعلقة	البيان
3,686,452	حساب الباب الأول
5,709,653	حساب الباب الثاني
114,280	حساب الباب الثالث

- التأخير في تسوية بعض العهود المالية المصروفة منذ سنوات سابقة والبالغ قيمتها الإجمالية 12,000 دينار، بالمخالفة للمادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، وبيانها كالتالي:

السنة المالية	القيمة	اسم مستلم المدفوعة
2018	2,000	ص ع ا
2018	2,000	ع س ا
2018	2,000	ح ج ا
2013	500	ا م م
2013	500	ع م م
2013	500	ع ا ع
2013	500	ا م
2017	1,000	ع ا س
2019	3,000	ا ك م
12,000		الإجمالي

الفصل السادس عشر: القطاع الاقتصادي

ديوان وزارة الاقتصاد

الموقف المالي للوزارة عن السنة المالية 2023م وفق البيان التالي:

البيان	الحالات	المصروفات	الرصيد
الباب الأول	27,420,700	27,399,320	21,380
الباب الثاني	12,000,000	11,164,010	835,990
الإجمالي	39,420,700	38,563,330	857,370

فيما يلي نورد أهم الملاحظات:

- لم يتم استيفاء بيانات أذونات الصرف والختم بما يفيد الصرف، مما يعد مخالفة لأحكام للمواد (105-100-99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم مسك سجل الأصول الثابتة وبعض السجلات المالية الأخرى، مما يضمن المحافظة عليها ومتابعتها والرقابة عليها، مما يعد مخالفة لمنشور رئيس ديوان المحاسبة رقم (11) لسنة 2018 ومنشور وزير المالية رقم (5) لسنة 2022.
- تأخر الوزارة في اعتماد المالك الوظيفي لتحديد الوظائف الشاغرة والمشغلة، والتي تُبَينُ عليها تقديرات مصروفات الباب الأول بالميزانية، الأمر الذي يعد مخالفًا للمادة (125) من القانون رقم (10) بشأن علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- يتم الإنفاق على لجان دائمة كلجنة العطاءات ولجنة التدريب ولجان أخرى بقيم متفاوتة (27,000 دينار - 73,500 دينار - مكافأة أخرى 57,000 دينار على التوالي) دون ممارسة الوزارة لأنشطة في مجال التحول مشروعات تنمية أو التطوير والتدريب والتأهيل، مما يعكس عشوائية الإنفاق دون أهداف.
- قامت الوزارة بإبرام عقد متعاون مع فرد من قوة حماية الوزير بمقابل 1,000 دينار شهريًّا، مقابل خدمات البريد، وقد استمرت هذه المكافأة منذ سنة 2022م، ما يعتبر مخالفة لمنشور رئيس حكومة الوحدة الوطنية الذي يدعو إلى إلغاء عقود المتعاونين، فضلاً على أنه تم التعاقد في السابق مع شركة بريد ليبيا في هذا الصدد.
- لم تعمل الوزارة على تصحيح وضع مراقبات الاقتصاد بالبلديات بعد الفصل، وعدم وضع آليات لحصر الإيرادات وتحصيلها وإعداد وتنفيذ خطط لذلك، مخالفًا لقرار مجلس الوزراء رقم (87) لسنة 2021م، الذي يحدد الهيكل التنظيمي للوزارة واحتياصاتها.
- لم تقم الوزارة بمسك سجل يومية الصندوق لغرض مطابقة الإيرادات المحصلة من رسوم إصدار العلامات التجارية مع الخزينة.

مركز تنمية الصادرات

الموقف المالي للمركز عن السنتين الماليتين (2022م – 2023م)، وذلك وفق البيان التالي:

				السنة المالية
555,747	4,966,173	5,521,920	الباب الأول	2022
4,208,343	13,506,856	17,715,000	الباب الثاني	
4,764,090	18,473,029	23,236,920	الإجمالي	
1,729,399	4,951,351	6,680,750	الباب الأول	2023
758,419	9,656,580	10,415,000	الباب الثاني	
2,487,818	14,607,931	17,095,750	الإجمالي	

وب شأنها نورد ما يلي:

- عدم توخي الدقة عند التسجيل في دفتر الصندوق، وذلك من حيث عدم إدراج بعض الصكوك وكذلك بعض إيصالات الإيرادات وكثرة الأخطاء بالدفتر، الأمر الذي يعد مخالفة لأحكام المواد 81 و83 و84 من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم الالتزام بمسك سجل الالتزامات المالية وسجل الأصول الثابتة بما يضمن المحافظة عليها ومتابعتها والرقابة عليها بالمخالفة للمادة (18) من اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط، وسجل الودائع والأمانات بالمخالفة للمادة (163) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، ولمنشور رئيس ديوان المحاسبة رقم (11) لسنة 2018م، ومنشور وزير المالية رقم (5) لسنة 2022م.
- التأخير في تسوية الصكوك المتعلقة بالرغم من أنها تجاوزت المدة القانونية دون اتخاذ الإجراءات حيالها، بالمخالفة للمادة (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- قيام المركز بالصرف على جهات ذات ذمة مالية مستقلة (وزارة الاقتصاد) ممثلة في مصاريف سفر ومبيت بالمخالفة للوائح والتشريعات النافذة.
- عدم وجود وسائل الأمن والسلامة بالمخزن من وسائل إطفاء الحرائق وباب حديدي للمخزن بالمخالفة لأحكام المادة (220) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم توخي الدقة عند الإدراج في سجل أستاذ المخزن، الأمر الذي نتج عنه وجود أخطاء في الترصيد لبعض الأصناف مما يفقد السجل أهميته بالمخالفة للمادة (232) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم إدراج لجنة الجرد بعض الأصناف في كشوفات الجرد بالمخالفة للمادة (292) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- ضعف التعزيز المستند لبعض المصروفات بالمخالفة لأحكام المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم استقطاع حصة الضمان الاجتماعي للجان التي تجاوزت مدتها ستة أشهر، الأمر الذي يتطلب ضرورة حصرها وتحويل الخصوميات لصندوق الضمان.
- المبالغة في أعداد أعضاء اللجان عن الحد المعقول مما شكل عبء على الميزانية.
- إجراء عمليات إنفاق دون إدراجهما بدفتر يومية الصندوق، مما أظهر الرصيد الدفتري على غير حقيقته، وفيما يلي بيان بالمصروفات التي لم تدرج نوردها في البيان التالي:

المستفيد	المبلغ دينار	رقم إذن الصرف
شركة ياحرئكم للخدمات السياحية	925,560	2022/3/23

المستفيد	المبلغ دينار	رقم إذن الصرف
شركة ياحرّكم للخدمات السياحية	485,000	2022/4/29
فوزي ميلود (تأجير مقر المركز)	540,000	2022/1/3
شركة البسر للتأمين التكافلي	821,520	2022/5/71
شركة حلول التدريب	282,737	2022/6/35
شركة حلول التدريب	333,792	2022/6/42
شركة البسر للتأمين	862,269	2022/3/120
شركة حلول التدريب	70,688	2022/1/5
شركة الواحة للمعارض	260,000	2022/4/13
شركة الواحة للمعارض	496,200	2022/4/12
شركة الواحة للمعارض	404,000	2022/4/11

- القيام بصرف دفعات مقدمة بناءً على العقود المبرمة لتنظيم المعارض مع عدة شركات بمبالغ تفوق الحد المنصوص عليه بلائحة العقود الإدارية فضلاً عن عدم الحصول على خطاب ضمان أو صك مصدق من الجهة المتعاقد معها لضمان قيمة الدفعة المقدمة، وبشأنها نورد ما يلى:

البيان	المستفيد	المبلغ	رقم الإذن
قيمة الدفعة (50%) قيمة العقد 380,000 دينار	شركة الكادر للمعارض	189,050	2023/2/1
قيمة الدفعة (50%) من قيمة العقد البالغ 350,000 دينار	شركة رواف للمعارض	175,000	2023/5/247
قيمة الدفعة (40%) من قيمة العقد	سيسي للعارض	204,285	2023/11/19

- القيام بصرف مبالغ مالية مقابل إقامة بفنادق خارجية، وكذلك علاوة السفر والمبيت لموظفي وزارة الاقتصاد وهي جهة ذات ذمة مالية مستقلة، حيث بلغت القيمة المصروفة خلال السنة المالية موضوع الفحص مبلغ 244,326 دينار لعدد (27) موظف تابعين لوزارة الاقتصاد، في حين بلغت السلف الغير مقلفة عدد "19" سلفة بمبلغ إجمالي 167,979 دينار.

- القيام بصرف علاوة السفر والمبيت لبعض الموظفين بناءً على رسائل تكليف بمهام خارجية من وزير الاقتصاد بناء على ترشيح من مدير المركز بدلًا من إصدار قرارات بالمهام الخارجية.

- القيام بالصرف على جهات ذات ذمة مالية مستقلة، حيث تم صرف مبلغ 276,723 دينار بموجب إذن الصرف رقم (8/40) لسنة 2023 قيمة إقامة وتذاكر السفر على مندوبي الشركات الليبية الخاصة من ذوي الجنسية الأجنبية المشاركون في معارض دولية.

ديوان وزارة العمل والتأهيل

فيما يلى الموقف التنفيذي لمخصصات الوزارة:

البيان	المصروف	المستبدل	الرصيد
الباب الأول	26,750,490	26,750,490	-
الباب الثاني	18,949,700	19,106,353	156,653

- عدم ختم المستندات المعززة للصرف بما يفيد الصرف تجنبًا لتكرار صرفها، بالمخالفة لأحكام المادة (105) من لائحة الحسابات والميزانية والمخازن.

- إغفال الوزارة مسائِك بعض السجلات الالزامـة لحفظ المال العام وحمايته من السرقة والضياع والتي من أهمها:
- سجل الودائع والأمانات، بالمخالفة لأحكـام المادة (163) من لائحة الحسابات والميزانية والمخازن.
- سجل متابعة الالتزامـات بالرغم من تراكمـها على الوزارة بالمخالفة لأحكـام المادة (18) من قانون النظام المالي للدولة.
- سجل حصر الأصول الثابتـة لإثبات كافة البيانات الأساسية المتعلقة بكل أصل تمتلكه الوزارة، بالمخالفة لأحكـام المادة (18) من قانون النظام المالي للدولة.
- عدم القيام بإجراء الجرد السنوي بالصورة الصحيحة من حيث مطابقة الرصيد الدفتـري (حسب كشوفـات الجرد السنوي السابقة) بالوجود الفعلي والاكتفاء بحصر أصول الوزارة فقط.
- عدم القيام بالإجراءات القانونية حيـال الصـكوك التي لم يتقدم أصحابـها للسحب بالرغم من انتهاء المدة القانونية لها بالمخالفة لأحكـام المواد (161، 162) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، وبيان ذلك كما يلي:

قيمة الصـكوك المعلقة	البيان
1,458,571	حساب الباب الأول
357,895,760	حساب الباب الأول (فائض المال)
1,548,820	حساب الباب الثاني
1,487,278	حساب الودائع والأمانات

- بموجب إذن الصـرف رقم (8/1) بتاريخ 17/7/2023م تم استعاضـة عـهـدة مالية بـقيـمة 10,000 دينـار لمـدير مـكتب الوزـير (طـفـغـ) من ضـمن بنـود الاستـعـاضـة مـصـروفـات صـيانـة لـيسـارـة لا تتـبع وزـارـة العمل بـقيـمة 3,790 دـينـارـ.
- عدم اتخاذ الإـجرـاءـات القانونـية حـيـال سـلـف عـلاـوة السـفـر والمـبيـت حيث بلـغـت جـملـة السـلـف التي لم يتم تسـويـتها مـبلغ 89,204 دـينـارـ.

ديوان وزارة الخدمة المدنية

بلغت جـملـة المـبـالـغ المسـيـلـة للوزـارات خـلـال الفـترة من 1/1/2023م، إلى 31/12/2023م، مـبلغ 11,171,802 دـينـارـ، للـبابـين بيـنـ فيما بلـغـت قـيمـة المصـروفـات 11,649,090 دـينـارـ، بـتـجاـزوـز 477,288 دـينـارـ، حـسـبـ الـبـيـانـ والـتـالـيـ:

الباب	المـسـيـلـ	المـصـرـوفـ	الـرصـيد
الأول	6,171,802	6,650,560	(478,758)
الثاني	4,999,997	4,998,530	1,470
الإجمالي	11,171,799	11,649,090	(477,291)

- الجـردـ السنـويـ المـعـدـ هوـ حـصـرـ لـجـمـيعـ الأـصـوـلـ المـوـجـودـةـ بـالـوزـارـةـ وـفـروـعـهـاـ فـقـطـ دونـ إـجـراءـ المـطـابـقـاتـ الـلـازـمـةـ.
- التـقارـيرـ الدـورـيـةـ المـعـدـةـ منـ قـبـلـ مـكـتبـ المـراجـعـةـ الدـاخـلـيـةـ تـعـتـبـرـ حـصـرـ لـمـصـروفـاتـ فـقـطـ دونـ تـدوـينـ مـلـاحـظـاتـهـ حولـ الضـعـفـ بـالـدـوـرـةـ الـمـسـتـنـدـيـةـ وـالـسـجـلـاتـ الـمـالـيـةـ وـكـذـلـكـ مـذـكـرـاتـ التـسـوـيـةـ الشـهـرـيـةـ،ـ وإـظـهـارـ الـانـحرـافـاتـ وـإـحـالـتـهاـ لـلـإـدـارـةـ الـعـلـيـاـ لـلـاـسـتـرـشـادـ بـهـاـ فـيـ الـمـعـالـجـةـ وـالـتـصـحـيـحـ.

- قيام الوزارة بصرف مكافآت مالية مقطوعة لغير العاملين بواقع 3000 دينار وفق قرارات صادرة عن الوزير، لأشخاص لا يتبعون الوزارة ودون الإفصاح عن صفاتهم والجهات التابعين لها ومؤهلاتهم العلمية والأعمال المراد إنجازها باستثناء إرفاق الأرقام الوطنية وصور من جوازات السفر فقط والاكتفاء بعبارة (مقابل إنجاز أعمال بمكتب الوزير) حسب القرارات الصادرة:

رقم الإذن	التاريخ	رقم القرارات	المبلغ	عدد هم
4 / 16	2023/4/17	265 - 214	33,000	11 شخص
6 / 30	2023/6/25	446	27,000	9 اشخاص
6 / 33	2023/6/25	452	6,000	2 شخص

وزارة البيئة

الموقف المالي للوزارة عن السنتين الماليتين (2022 م – 2023 م)، وفق البيان التالي .

السنة المالية	البيان	الحوالات	المصروفات	الرصيد
م 2022	باب الأول	10,000,000	9,456,780	543,220
	باب الثاني	3,000,000	2,912,450	87,550
	باب الثالث	2,629,580	7,580	2,622,000
	إجمالي	15,629,580	12,376,810	3,252,770
م 2023	باب الأول	19,820,331	18,882,340	937,991
	باب الثاني	2,499,998	561,410	1,938,588
	إجمالي	22,320,329	19,443,750	2,876,579

أهم الملاحظات

- لم يتم إحالة الأرصدة المتبقية للسنتين الماليتين (2022-2023 م) بقيمة 6,129,349 دينار إلى حساب الإيراد العام بالمخالفة للمادة 64 من لائحة الميزانية والحسابات.
- لم يتم اتباع الدورة المستندية للمخازن، حيث توجد كميات كبيرة من بعض الأصناف في حين أن هناك نقص في أصناف أخرى مطلوبة، وهذا مخالف للمادة رقم (222) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- لم تتبع لجني المشتريات والعطاءات الدورة المستندية بشكل سليم، مما يعد مخالفه لنطouch الماد (235، 236، 237، 238) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم إحكام الرقابة على توزيع كروت الدفع المسبق وكوبونات تعبئة الوقود، حيث تم صرف بعضها لموظفين غير مشمولين بقرار رئاسة الوزارة رقم (346) لسنة 2013.
- تم التوسيع في إصدار قرارات صرف المكافآت للعديد من الموظفين دون وجود تقارير تثبت الأفعال المنجزة.
- لم يتم الالتزام بمسك سجل الالتزامات المالية، مما يعد مخالفه للمادة (118) من اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط.

- لم يقم مكتب المراجعة الداخلية بإعداد التقارير المطلوبة عن الفترة موضوع الفحص، مما يعد تقسيراً في أداء المهام.
- لم يتم مسك سجل الأصول الثابتة لضمان المحافظة عليها ومتابعتها، وذلك مخالف لمنشور رئيس ديوان المحاسبة رقم (11) لسنة 2018 ومنشور وزير المالية رقم (5) لسنة 2022.
- قامت الوزارة بإجراء مناقلات مالية خلال سنة 2022م لتغطية المصروفات المتتجاوزة، بما يخالف المادة (28) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- تم تحويل السنة المالية بمصروفات تخص سنوات سابقة، مخالف لأحكام المادة (11) من قانون النظام المالي للدولة ومن أمثلة ذلك:

البيان	الصك	قيمتها	إذن الصرف
قيمة مهمة عمل رسمية خارجية إلى دولة كندا للمدعو / أ.س ب ، بموجب القرار 451 لسنة 2022 المشاركة في حضور الاجتماع خلال الفترة من 7 إلى 19/12/2022م .	279097	23,390	6/14
مهمة عمل رسمية خارجية إلى دولة كندا للمدعو / ع.ال ، للمشاركة في حضور الاجتماع للفترة من 7 إلى 19/12/2022م .	279087	23,390	6/15
مهمة عمل رسمية إلى دولة كندا للمدعو / ع.ال ، للمشاركة في حضور الاجتماع للفترة من 7 إلى 19/12/2022م .	279088	23,390	6/16

- غياب دور الوزارة في إلزام بعض المراقبات بإحاله الإيرادات المحصلة: بلغت قيمة الإيرادات المحصلة خلال الفترة من 1/1 حتى 30/12/2023م مبلغ 922,800 دينار.
- أظهرت الوزارة قصوًراً واضحاً في جبائية إيراداتها بالمقارنة بما هو مقدر في الميزانية التقديرية، وكذلك الإيرادات المحصلة خلال نفس الفترة.
- قامت الوزارة بمنح أذونات مزاولة مؤقتة لبعض الشركات دون أن تسدد الرسوم المقررة، ومن بينها شركة إفريقيا لتعبئة المشروعات المحدودة، والتي تعتبر شركة أجنبية.

الشركات العامة

الشركة العامة لخدمات المراكز الإدارية

- اجتماع الجمعية العمومية لتخفيض رأس المال الشركة إلى مبلغ 76,705,000 دينار أو تعويض النقص من رأس المال بمبلغ وقدره 26,295,000 دينار.
- لم يتم اعتماد لوائح إدارية ومالية بالشركة، بعد اعتماد النظام الأساسي في سنة 2010 وتبعيتها للجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية بدل من جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية.
- هناك بعض أعضاء مجلس الإدارة هم مدربون أو أعضاء مجلس إدارة في شركات وجهات أخرى وهو مخالف لنص المادة (32) من النظام الأساسي ومخالف أيضاً لمبدأ الحكومة الرشيدة، حيث إن رئيس مجلس الإدارة في الشركة هو مدير عام في الشركة الليبية المتحدة للاستثمار السياحي المساهمة والسيد المدير العام في الشركة هو عضو مجلس إدارة الشركة الليبية المتحدة للاستثمار السياحي المساهمة.
- لم يتم إعداد أي تقارير سواء كانت دورية أو استثنائية من هيئة المراقبة وعرضها على الجمعية العمومية.
- تتبعية مكتب المراجعة الداخلية حسب الهيكل التنظيمي المعتمد لدى الشركة للمدير العام، وهذا يعد خلل للحكومة الرشيدة فيجب أن تكون تتبعية المكتب لمجلس إدارة الشركة ويقدم تقاريره لمجلس إدارة الشركة.
- لم يتم إعداد أي تقارير من مكتب المراجعة الداخلية سواء كانت الدورية أو الاستثنائية.
- تمت صيانة العقار الذي تملكه الشركة الليبية المتحدة للاستثمار السياحي على حساب الشركة العامة لخدمات المراكز الإدارية بمبلغ وقدره 219,242 دينار، من غير توقيع عقد إيجار مع الشركة مالكة العقار، ونتج عن ذلك عدم الاتفاق فيما بين الشركة العامة لخدمات المراكز الإدارية والشركة الليبية المتحدة للاستثمار السياحي على إيجار المبني من حيث القيمة وطريقة الدفع للمساحة المؤجرة وذلك حسب الرسالة المؤرخة بتاريخ 06/12/2022م، ذات الرقم الإشاري (26).
- بلغ إجمالي الديون المستحقة لصالح الشركة العامة لخدمات المراكز الإدارية حتى تاريخ 01/08/2020م حسب اللجنة المكلفة من وزير المالية بحكومة الوفاق الوطني مبلغ وقدره 245,399,194 دينار، ومن هذا يتضح أن إدارة الشركة ليس لها القدرة الكافية بمستحقاتها المالية من جهات ومؤسسات حكومية، وليس لها القدرة على متابعة وتحصيل ديونها من الجهات الحكومية.
- أن من وقع عقد مشاركة واستثمار (منتزه سرت) للشركة مع شركة الشواطئ الآمنة للخدمات والاستثمار السياحي ممثل الشركة العامة لخدمات المراكز الإدارية مساعد المدير العام وهذه الصفة غير موجودة بالهيكل التنظيمي للشركة، وأن هذا العقد لم يتم عرضه على مجلس الإدارة المخول بتطوير واستثمار أصول الشركة

حيث من مهام المجلس اعتماد التصرف في الأصول الثابتة وكذلك الاستثمار في أصول جديدة والتصديق على ما تعقده الشركة من اتفاقات للتعاون مع مختلف الجهات في الداخل والخارج وهذا الأمر لم يحدث.

- قصور وإهمال وإهار لأموال الشركة من قبل الإدارة التنفيذية السابقة والجارية للأسماء الشهادة في مساهمتها في شركة اليسير، حيث إنه لم يتم تسجيل وتقيد قيمة الأسماء المتنازع عليها من شركة جوف أردون للشركة العامة لخدمات المراكز الإدارية في السجل التجاري للشركة، وضمان حقها في نسبة تملكها في شركة اليسير، وعدم تحقيق أي عوائد مالية تذكر من مساهمة شركة اليسير للتأمين التكافلي لصالح الشركة العامة لخدمات المراكز الإدارية.
- عدد المشاريع المنفذة في مشروع مركز التدريب الفندي جنزو حتى نهاية 12/31/2018 هو (23) مشروع وبقيمة إجمالية قدرها 1,871,735 دينار، وأن هناك عدد من المشاريع لا يمكن أن تتحمل تكفلتها شركة المحاصة بل يتحمل تكفلتها مالك العقار كإعداد التصميم والخرائط والإشراف على صيانة وتحوير مبني مركز التدريب، وتوريد وتركيب منظومات التكيف وأساطوانات الإنطفاء حيث بلغت في مجملها مبلغ وقدره 1,299,625 دينار، وأن المشروع متوقف ولم يتحقق أي إيرادات تذكر.
- لم تقدم اللجنة المكلفة من مجلس الإدارة عن شركة المحاصة أي موقف عن شركة المحاصة والجداول الاقتصادية للمشروع والأموال التي صرفت عليه وما آل إليه المشروع من بداية العمل حتى تاريخه والتحقق في الخسائر التي تعرضت لها الشركة من هذا المشروع، مما يعد إهمال وقصيرة من اللجنة ومن مجلس الإدارة.

الشركة الليبية للتطوير والإنشاءات

- وجود تضارب في قرار الإنشاء، فقد وجدنا قراري إنشاء بنفس التاريخ، قرار يقر بإنشاء شركة مساهمة برأس مال قدره 1,000,000 دينار، وقرار يقر بإنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة برأس مال وقدره 100,000 دينار.
- وجود تضارب في المدة القانونية لعمر الشركة بين ما هو مذكور في قرار الإنشاء وبين ما هو مذكور بالنظام الأساسي للشركة، حيث إن عقد الإنشاء نص على أن يكون عمر الشركة (20) عاما، بينما نص النظام الأساسي بأن يكون عمرها القانوني (25) سنة.
- عدم اعتماد النظام الأساسي من قبل الجمعية العمومية للشركة.
- لم يتم انعقاد الجمعية العمومية للشركة الليبية للتطوير والإنشاءات عن سنتي 2020م و2021م، وهذا يتعارض مخالفًا لما نصت عليه المادة (15) من النظام الأساسي للشركة.
- تم تعديل المادة (18) من النظام الأساسي للشركة بناءً على محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة، وهذا يُعد مخالفًا للنظام الأساسي نفسه في المادة (16) منه، وأيضاً يخالف نص المادة (167) من قانون النشاط التجاري رقم (23) لسنة 2010م، بحيث يكون التعديل من اختصاص الجمعية العمومية غير العادية.

- في ظل وجود قرارات لإنشاء الشركة وباختلاف كلٌّ منها من حيث نوع الشركة وقيمة رأس مالها، فإنه يصعب تكيف الشركة من ناحية قانونية.
- قصور الجمعية العمومية للشركة في صدور قرارات تنظم صرف مكافآت مجلس الإدارة وأمين سر الجمعية العمومية.
- قصور الجمعية العمومية في إصدار قرارات تنظم وتحدد اختصاصات مجلس الإدارة، حيث لوحظ أن رئيس مجلس الإدارة هو من قام بوضع وتحديد صلاحيات مجلس الإدارة، وذلك بموجب القرار رقم (1) لسنة 2021م ولم يتم تحديدها من قبل الجمعية العمومية.
- قيام كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بتقاضي مكافأة مالية تزيد عن القيمة المنصوص عليها بالمادة (22) من النظام الأساسي للشركة.
- عدم وجود مادة بالنظام الأساسي تحدد عدد اجتماعات مجلس الإدارة المفترض انعقادها خلال السنة.
- قيام مدير عام الشركة بالجمع بين عدة وظائف بالشركة وهي عضوية مجلس الإدارة، ومدير عام الشركة، وأميناً للخزينة بها خلال سنة 2019م، وهذا يُعتبر مخالفًا لمنشور رئيس ديوان المحاسبة رقم (7) لسنة 2018م.
- وجود تداخل في الاختصاصات بين رئيس مجلس الإدارة وبين المدير العام، حيث تبيّن قيام المدير العام بإنتهاء ندب أحد العاملين بالشركة في حين يُعتبر هذا من اختصاص رئيس مجلس الإدارة.
- باشرت الشركة في تأجير بعض آلاتها دون وجود ما يُفيد جردها خلال السنة المالية والتأمين عليها، كما تبيّن أنه لا توجد سجلات تسجيل الأصول والاكتفاء بكشف تسليم الآليات والمعدات بين الشركة العمرانية وجهاز الإسكان.
- لوحظ من خلال فحص بعض العينات لأذونات القبض منها القيد رقم (36) لسنة 2019م الخاصة بالإيرادات، فقد تم ملاحظة أنه يتم استلام تلك المبالغ من قبل المدير العام للشركة بحجة عدم وجود أمين للخزينة بذلك الوقت وأن الشركة في بداية التأسيس.
- من خلال القيام بعملية الفحص والمراجعة لعينات من بند الخزينة، تبيّن أن الشركة تعتمد في عمليات الصرف اليومية والشهرية والسنوية على الخزينة الرئيسية، الأمر الذي رأينا فيه بمخاطبة السيد مدير الإدارة المالية بالشركة؛ لموافقتنا بأسماء أمناء الخزينة خلال هذه السنوات والسجلات ودفاتر الخزينة للسنوات 2019-2020-2021م، إلا أنه بكتابه المؤرخ بتاريخ 04/04/2023م والموجه للجنة الفحص بالديوان الذي أفاد فيه بأنه لا يوجد تكليف بأمين الخزينة خلال هذه السنوات ، بالإضافة إلى عدم وجود سجلات تؤيد حركة الخزينة خلال سنتي 2019-2020م.
- من خلال الفحص والمراجعة تبيّن أن هناك عَهْد مالية ممنوحة للسيد / م. الـ، بقيمة 35,000 دينار خلال سنة 2019م، ولا يوجد ما يُفيد إقفال تلك العَهْد.

رقم إذن صرف صكوك	رقم الصك	القيمة	رقم القيد
00024	6490809	10,000	2019 / 77
00048	6597984	10,000	2019 / 90
00102	6597987	10,000	2019 / 93
0049	6597989	3,000	2019 / 96
103	6597985	2,000	2019 / 91

شركة إدارة واستثمار المنشآت والمرافق الرياضية والشبابية

انعدام نظام الرقابة الداخلية بإدارة الشركة وافتقاره إلى المقومات الأساسية التي تجعل منه نظاماً محكماً ويوفر الحماية على أصول الشركة، تبرز من خلال بعض الملاحظات التي تمثل في أوجه القصور والضعف من أبرزها ما يلي:

- الإهمال في إعداد واعتماد اللوائح المنظمة لعمل الشركة، والتي بدونها لا يمكن ضبط الأعمال وحوكتها ومن ذلك: اللائحة الإدارية، واللائحة المالية وغيرها من اللوائح المنظمة لعمل الشركة وهذا يعد مخالفة للتشريعات المالية بالخصوص.
- عدم قيام إدارة الشركة باتخاذ الإجراءات التي من شأنها إثبات عملياتها اليومية في القيد اليومية ومن ثم في السجلات المحاسبية أو في المنظومة الإلكترونية للشركة، والوقوف على أرصدة حساباتها بشكل يومي.
- لا يوجد مكتب مراجعة داخلية للقيام بالمهام الموكلة إليه وإعداد تقارير دورية عن سير عمل الشركة.
- تأخر إدارة الشركة في إعداد قوائمها المالية وإحالتها للديوان للفحص والمراجعة ومن ثم اعتمادها، الأمر الذي يعد مخالفة لنص المادة (290) من القانون التجاري رقم (23) لسنة 2010م.
- لم يتم انعقاد الجمعية العمومية للشركة وذلك مخالفة للمادة (25) من النظام الأساسي التي حددت على أن تتعقد بعد الأربعية أشهر التالية لانتهاء السنة المالية.
- بالرغم من تكدس الموظفين بعدد كبير إلا أنه يوجد نقص في الخبرة الازمة في الشؤون المالية بالنسبة للموظفين بالشركة مما أسهم في ضعف النظام المالي بالشركة.
- أن جميع الإدارات بالشركة لم يتم التسليم والاستلام من الإدارات السابقة يتمثل في سجلات مالية وقيود يومية وملفات ومستندات وقرارات والأرشيف الخاص بالشركة.
- جميع العقود التي تمت مراجعتها صورة وليس الأصل وبعض الاستثمارات لا يوجد بها عقود في الشركة، يرجع السبب في ذلك لعدم التسليم والاستلام من قبل الإدارة السابقة.
- عدم وجود آلية خاصة في التعاقدات لدى الشركة وأن قيمة إيجارات أغلب عقود الاستثمارات متدايرة جداً مقارنة بنوع العقار المستأجر، كما تبين أن أغلب العقود تصب في مصلحة المستثمر حيث تبين وجود بعض ضمانات متدايرة فضلاً عن ذلك عدم وجود ضمانات لبعض العقود، ناهيك على أن أغلب العقود غير مصدقة من الضرائب.

- أن أغلب المستثمرين غير ملتزمين بدفع الإيجارات ولم تتخذ الشركة أي إجراء من فسخ العقد أو إنذار المستثمرين بالرغم أن بعض العقود متضمنة في بنودها إذا تخلف المستثمر عن دفع الإيجار لشهرين متتاليين اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه.
- بعض العقود حددت في بنودها إذا تخلف المستثمر عن دفع الإيجار لمدة شهرين متتاليين يعتبر العقد مفسوخ من تلقاء نفسه؛ وبالبعض الآخر من العقود لم تضمن هذا الشرط.
- إنشاء شركة موازية في فترة السنتين الماضيتين بالمنطقة الشرقية وكذلك تكوين جسمين لإدارة الشركة بالمنطقة الغربية أثر سلباً على كل نشاطات الشركة وذلك حسب ما جاء بتقرير رئيس اللجنة التسييرية.
- لا يوجد لدى الشركة هيكل تنظيمي معتمد وتعمل حالياً بمقترن هيكل تنظيمي.

الشركة الليبية التركية المساهمة المشتركة

تأسست بتاريخ 29/01/2023 بموجب قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (19) لسنة 2023م، رأس مالها بقيمة 1,000,000 دينار، أما مدة عمل الشركة المشتركة 25 سنة قابلة للتجديد.

وبموجب عقد تأسيس الشركة الليبية التركية المشتركة، حددت نسبة المساهمة في رأس المال بنسبة 51% الشركة العامة للورق والطباعة، و49% لشركة كايا التركية. وقد دفع المؤسّسون كل منهما نسبة اكتتابه في رأس المال بإجمالي وقدره (330,000) دينار ما يمثل (170,000) دينار الشركة العامة للورق والطباعة، (160,000) دينار شركة كايا التركية). كما حددت نسبة توزيع الأرباح والخسائر بنسبة 40% للشركة العامة للورق والطباعة، 60% لشركة كايا التركية.

أغراض الشركة

- القيام بأعمال الطباعة والنشر—والطبعية والتغليف وطباعة الأوفست والتصميم والنسخ والأعمال الفنية المنتجة في جميع أنواع الوسائل.
- القيام بكافة خدمات الإصدار والطباعة من صحف ومجلات وكتب وموسوعات العلمية والكتاب المدرسي والرسائل والنشرات باللغات الأجنبية بشكل يومي وأسبوعي وشهري.

نتائج الفحص

- التعدي والتدخل في الاختصاصات بين الإدارة ومجلس إدارة الجمعية العمومية بالشركة المشتركة، وعدم قيام كل منهم بالاختصاصات المناداة به بموجب القانون.
- عدم التزام محاضر الجمعية العمومية للشركة للقانون التجاري والنظام الأساسي، من حيث تمثيل أعضاء مجلس إدارة الشركة العامة للورق والطباعة كأعضاء

- للجمعية العمومية وتتوفر النصاب القانوني، مع اقتصر تمثيلها على السيد/ رئيس مجلس ادارة الشركة فقط.
- قيام إدارة الشركة الليبية التركية المشتركة بتقديم بيانات مضللة ومزورة يعاقب عليها قانون العقوبات وفق المادة (346)، والمادة (10-3-2) من القانون رقم (2) لسنة 1979م بشأن الجرائم الاقتصادية، منها:
- شهادة المنشأ وفاتورة الآلة الموردة من الشريك التركي بقيمة 2,000,000 دولار، مع أن سعرها الحقيقي لا يتجاوز 150,000 دولار.
 - الآلة الجديدة الموردة للشركة المشتركة موديل 2021، قد اتضح لنا عند الفحص بأنها مستعملة ترجع لموديل 2008 كما أن أحد أجزائها يرجع تاريخ صنعه لعام 1996، مع القيام بطمسم التواريخ القديمة وطباعة تواريخ جديدة تحمل عام 2021.
- القيام بإجراء عدة تعديلات على عقد تأسيس الشركة المشتركة، وتقديم عدة نازلات مجحفة لحقوق الشركة العامة للورق والطباعة، ومن بينها:
- انتفاع الشركة المشتركة من موقع وممتلكات الشركة العامة للورق والطباعة الرئيسية، والتي تقدر المساحة المستغلة ما يقارب (1.5 هكتار) عما تحتويه من الآلات والمعدات والأثاث، مقابل استقطاع (1%) من حصة أرباح الشريك التركي.
 - تعديل نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشركين وفق المادة (50) من النظام الأساسي المعدل بأن تكون (60% شركة كايا، 40% الشركة العامة للورق والطباعة) دون أن يتم توضيح أسباب التعديل، والتي كانت وفق المادة (8) من عقد التأسيس (51% لشركة الورق والطباعة، 49% لشركة كايا).
- إلزام الشركة العامة للورق والطباعة وفق المادة رقم (6) من ملحق عقد الاتفاق بإحالة كافة الأعمال المكلفة بطباعتها والتي لا تملك القدرة على تنفيذها إلى الشركة المشتركة، حيث إن هذا الاتفاق يتعارض مع مصالح نشاط الشركة العامة للورق والطباعة نتيجة تسليم موقع وممتلكات الشركة الرئيسية وبالتالي تجميدها عن العمل.
- تقاعس الشريك التركي بتنفيذ ما ورد بنود الاتفاق، منها الصيانة والتدريب ومشاركة الشركة بأحدث الآلات الجديدة، إضافة لتقصير مجلس الإدارة وهيئة المراقبة بالشركة العامة للورق والطباعة باتخاذ الإجراءات اللازمة حال تجاوزات الشريك التركي، رغم التنبيهات المتكررة من مجلس إدارة الشركة العامة للورق والطباعة.
- قيام إدارة الشركة المشتركة بسحب ما قيمته (1,200,000 دينار) لصالح شركة كايا المساهمة، وبلغ (800,000 دينار) لصالح الشركة العامة للورق والطباعة من حساب الشركة المشتركة، وذلك قبل أن يتم إعداد القوائم المالية وتحديد نتيجة النشاط من ربح أو خسارة، واستقطاع 5% من الأرباح كاحتياطي قانوني، مخالفة للمادة (50) من النظام الأساسي.
- محدودية رأس مال شركة كايا المساهمة بما يقارب (73,440 دولار أمريكي) على عكس ما جاء في العرض المقدم منهم بالخصوص، كما لم يتم تحديد وذكر القيمة المستثمرة (رأس المال التشغيلي) والتي ستstem بها بعد التأسيس وتعديلاته.

الشركة العامة للورق والطباعة

تأسست الشركة سنة 1978 م تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة برأس مال 1,000,000 دينار، تم زيادته في اجتماع الجمعية غير العادي لسنة 2015 م إلى 10,000,000 دينار، حتى تاريخه لم يتم استكمال رأس المال، تتبع الهيئة العامة للثقافة وفي تاريخ 10/02/2022 م صدر قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (2022/74) والقاضي بنقل كافة أسهم الشركة لوزارة الداخلية.

نتائج الفحص

- عدم التزام الشركة بتوفير حصتها من الكتاب المدرسي في مواعيد التسليم المحددة، حيث كان التعاقد في (2022/01/03) لطباعة ما يعادل (3,165,000 نسخة)، بينما التوريد كان بشهر (2023/2) حسب المستندات المتوفرة والتي تشير إليها شبهات تزوير، والمتعلقة بالاعتماد المستندي الخارجي (شهادة التفتيش، بوليصات الشحن، شهادة المنشأ، الفاتورة النهائية...).
- لم يتم تحميل الطرف الثاني (مطبع الدار الهندسية) بكافة المصروفات المتعلقة بالكتاب المدرسي 2021-2022 والتي تصل 500,000 دينار، إضافة لغرامات التأخير والمواصفات، بالمخالفة للمادتين (2,8) من العقد البرم معها، مع عدم تحميلاها بحصتها في المبلغ المستحق لصالح شركة التفتيش حسب ما نصت عليه المادة (90) من لائحة العقود الإدارية، والتي تم سدادها من قبل الشركة العامة للورق والطباعة وبالبالغة 130,000 دينار.
- بلغت الخسائر المتراكمة حسب القوائم المالية المعدة لسنة 2019 م نحو 102,760,256 دينار بما يزيد 100 ضعف عن رأس المال المدفوع، مما يستلزم التصفية وحل الشركة أو إعادة رأس مالها لما يزيد عن النصف على الأقل، حسب المادة (31) من القانون التجاري.
- عدم وجود سجل للأصول في الشركة لإثبات حركتها وتسهيل متابعتها من حيث الإضافات والاستبعادات، على الرغم من قيمتها العالية، كالممتلكات العقارية والتي تفوق قيمة المليار دينار ليبي.
- شراء ورق طباعة بقيمة 155,000 دينار دون عرضها على لجنة العطاءات بالشركة، بالمخالفة للمادة رقم (3) من قرار مجلس الإدارة رقم (11) لسنة 2020 م، علاوة على تحرير الصكوك باسم رئيس قسم التسويق بالإدارة التجارية وليس اسم المستفيد.
- قيام إدارة الشركة بإثبات ديون مستحقة على بعض الجهات (وزارة التعليم، مصلحة الضريبة، وزارة المالية) دون وجود أية عقود أو اتفاقيات أو مصادقات معها، ومن ذلك مبلغ 5,893,214 دينار يمثل استغلال موقع الشركة من قبل مصلحة الضريبة لإقامة مطبعة، ومبلغ 397,343 دينار، يمثل قيمة إيجار حاويات تابعة لمصلحة الضريبة.

- قامت إدارة الشركة بإبرام عقد مع شركة بيتك للخدمات الاستشارية، لتقدير وثمين العقارات المملوكة للشركة، بقيمة 1,295,219 دينار دون وجود سجل للأصول بالشركة، كما أن التقدير لم يشمل كامل الممتلكات العقارية، فضلاً عن عدم التحقق من الملف القانوني للشركة.
- بتاريخ 04/03/2020م تم صرف 60,000 دينار كجزء من مستحقات شركة بيتك التي رفعت دعوى على الشركة في وقت لاحق تحت رقم (747/2021) للمطالبة بسداد باقي مستحقاتها، وقد صدر الحكم لصالح المدعي بإلزام الشركة بسداد ما عليها من مستحقات، أتبعته بحجز تحفظي على جميع الحسابات المصرفية التابعة للمدعي عليه (شركة الورق والطباعة) نتيجة عدم التزام الشركة بتنفيذ الحكم وتقصيرها في مباشرة إجراءات الاستئناف للحكم حتى انقضاء مدةه.
- قيام قسم الخزينة الرئيسية بإعداد الفواتير النقدية والأجلة واستلام المبالغ الخاصة بها تعدياً على اختصاصات الإدارة التجارية.
- غياب دور الإدارة المالية والمراجعة الداخلية في إعداد وضبط أذونات الصرف.
- عدم قيام إدارة الشركة بمسك السجلات المحاسبية اللاحمة، الأمر الذي ترتب عليه تكرار صرف لبعض المعاملات.
- عدم إعداد مذكرات التسوية لجميع الحسابات المصرفية.
- قصور مكتب المراجعة الداخلية في متابعة كافة الإدارات والأقسام التابعة للشركة، للتأكد والتحقق من صحة تطبيق النظام المالي والإداري المطبق.
- ضعف وقصور إدارة الشركة في اتخاذ الإجراءات القانونية اللاحمة والكافحة باسترجاع أموال وأصول الشركة لدى الغير، ومن ذلك (إخلاء الشقق السكنية من المستفيدين الذين انتهت علاقتهم بالشركة وعدهم 19)، بالمخالفة لنص المادة (7) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (3) لسنة 2004 بشأن تقرير أحكام في الملكية العقارية، كما توجد ثلاث مساكن مستغلة من قبل أشخاص غير تابعين للشركة، وثلاث مساكن مستغلة من قبل السيد / ع، ص، أ التابع لمركز الطباعة سرت).
- عدم انعقاد أي اجتماع للجمعية العمومية خلال سنتي 2021-2022-2023م، بالمخالفة لنص المادة (163) من القانون التجاري، والمادة (24) من النظام الأساسي للشركة.
- تكليف أعضاء مجلس الإدارة برئاسة وعضوية أغلب اللجان التنفيذية الدائمة والمؤقتة، بالإضافة لصرف مكافآت عن هذه اللجان، وهو ما يتعارض مع مبادئ الحوكمة.
- عدم مباشرة رئيس هيئة المراقبة الحالية والسابقة بالإضافة لبعض أعضاء الهيئة، وعدم قيامهم بأعمالهم المنطة بهم، كما لم يتم اتخاذ الإجراءات اللاحمة حيال تغيبهم والاستمرار في سداد مكافآتهم، بالمخالفة للمواد (200، 201، 202) من القانون التجاري.
- عدم مسک بطاقة (استمارة) مرتبات العاملين، بالإضافة لعدم وجود سجل وكشف بمتابعة (السلف، مكافآت اللجان الدائمة، المزايا والبدلات) يدوياً وإلكترونياً.

- عدم تناسُب مؤهلات المكلفين بوظائف قيادية مع طبيعة المتطلبات الوظيفية بالمخالفة لقانون العمل ولائحته التنفيذية.

الشركة الليبية الدولية للتنمية والاستثمار القابضة

الموقف القانوني للشركة

- إن الشركة مثقلة بالدعوى القضائية، وبحسب آخر إحصائية قدمها المحامي المكلف من قبل الشركة فقد بلغت القضايا المتداولة (10) قضايا، وأن الدعاوى المحكومة بأحكام قابلة للطعن بلغت عدد (5) قضايا.
- إن أغلب أصول الشركة تم الاعتداء عليها، كما لوحظ وجود نزاعات مع مواطنين وبعض الجهات العامة بشأن ملكية بعض العقارات التابعة للشركة.

ملاحظات عامة

- على الرغم من قيام إدارة الشركة بإعداد الميزانية التقديرية للشركة عن سنة 2022 إلا أنها لم تلتزم بها كأداة للرقابة وتقييم الأداء ومتابعة الانحرافات وتصويبها بالمخالفة لأحكام اللائحة المالية للشركة، وذلك بحجة مرور الشركة بفترة ركود وعسر مالي.
- عدم إخضاع مكافآت ومرتبات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وبعض المستشارين للاستقطاعات القانونية المقررة في شأن المرتبات والممايا والمكافآت وما في حكمها، وتحميلها على الشركة.
- عدم استقطاع قيمة الضمان الاجتماعي من مرتبات بعض العاملين بناء على طلبهم بالمخالفة لأحكام قانون الضمان الاجتماعي.
- بالرغم من قيام مكتب المراجعة بالشركة بإعداد التقارير الدورية إلا أنه لوحظ أنها عبارة عن سرد لبيانات عن الإيرادات والمصروفات، دون إبداء أي ملاحظات أو توجيه.

- على الرغم من الوضع المالي المتردي للشركة إلا أنه لوحظ التعاقد مع عدد من المستشارين وبشكل متزايد بالشركة.
- بالمخالفة لأحكام المادة 43 من اللائحة المالية للشركة التي تنص على أن تحفظ الشركة بأموالها في حساب مصرفي أو أكثر، فقد لوحظ استلام مبالغ مالية من الجهات التابعة، والقيام بإيداعها نقداً في خزينة الشركة، والصرف منها على العهد والمساعدة والمرتبات والمصروفات الأخرى بشكل نقدي، بالمخالفة لأحكام اللائحة المالية للشركة المادة 17 النقطة رقم 2 التي تنص على (يجب أن تكون جميع المدفوعات عن طريق صكوك ما أمكن).

- إيادى المبالغ المتحصل عليها من الشركات التابعة كإيراد إيجار أو تحويلات أو نسبة من الإيرادات المحصلة بالحساب المصرفي ثم سحبها وإيداعها نقداً بخزينة الشركة بالمخالفة لما نصت عليه اللائحة المالية للشركة في المادة 17 النقطة رقم 3 التي تنص على (يجب أن لا ترك مبالغ كبيرة في أي خزينة تابعة للشركة ولا في عهدة أي صراف إلا بما يكفي لاحتياجات اليوم التالي)، علمًا بأن إدارة الشركة لم تقم بالتأمين

على أمين الخزينة وفق ما نصت عليه المادة 17 فقرة 5 والتي أوجبت التأمين على كافة عاملٍي الخزائن ضد خيانة الأمانة بقيم تتناسب مع النقدية التي عادة تكون بحوزتهم.

- لدى الشركة الحساب المصرفي رقم 1-005194-60-840-001 طرف شمال أفريقيا التجاري - بيروت لبنان، البالغ رصيده في 30/06/2018م مبلغ 44,191 دولار، ونظراً للتغيير الاسم القانوني للشركة لأكثر من مرة، فقد تم التواصل هاتفياً - لأكثر من مرة - مع إدارة مصرف شمال أفريقيا التجاري بيروت، لإعلامهم بتغيير الاسم القانوني والمخلوقين بالتوقيع، وطلبت اعتماد المستندات بالسفارة اللبنانية، ولم تتمكن الشركة من تحديث بياناتها لدى المصرف والتصرف في أموالها حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.
- عدم إعداد مذكرات التسوية للحسابات المصرفية شهرياً، والاكتفاء بإعدادها عند الحاجة إليها.
- تراخي الشركة في الوفاء بالتزاماتها تجاه مصلحة الضريائب وصندوق الضمان الاجتماعي، الأمر الذي قد يعرضها لنكبة غرامات تأخير.

الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف

تأسست الشركة بموجب القانون رقم 36 لسنة 1973م وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، مملوكة لصندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي ويبلغ رأس مالها 310,000,000 دينار، وتهدف الشركة إلى توريد الحبوب وصناعة الأعلاف والمكرونة والسميد ومشتقاته وطحن الغلال وإنتاج وصناعة السلع الغذائية وتسويقهَا في الداخل والخارج وأي نشاط مكمّل يهدف إلى تحقيق أغراضها بما لا يتعارض مع أحکام القوانين والتشريعات الأخرى وتضم الشركة شبكة فروع بعدد 19 وحدة إنتاجية موزعة على مساحة جغرافية شاسعة داخل ليبيا

ومن خلال الفحص نورد الآتي:

- عدم التزام الجمعية العمومية للشركة بعقد اجتماعاتها السنوية خلال الأجال القانونية المنصوص عليها في التشريعات المنظمة لعمل الشركة حيث لوحظ عدم قيام الجمعية العمومية للشركة بعقد اجتماعها السنوي لمدة خمس سنوات متتالية (من سنة 2019 حتى 2023 م) بالمخالفة للمادة (163) من القانون رقم (23) لسنة 2010م بشأن النشاط التجاري والمادة (23) من النظام الأساسي للشركة وللتأن تنصان على " وجوب انعقاد اجتماع الجمعية العمومية للشركة خلال الأربع أشهر الأولى لانتهاء السنة المالية وبعد أقصى - ستة أشهر من انتهاء السنة المالية إذا استدعت ظروف خاصة مد هذا الأجل "
- تأخر إدارة الشركة في إغفال الحسابات الختامية للسنوات المالية 2021م 2022م بالمخالفة للمادة 46 من النظام الأساسي للشركة.
- انتهاء فترة ولاية مجلس إدارة الشركة في شهر يوليو لسنة 2021م والذي سبق وأن تم تسميته بموجب قرار الجمعية العمومية رقم (7) لسنة 2018م، حيث لوحظ

عدم وجود أي قرار صادر عن الجمعية العمومية للشركة بشأن استمرار مجلس الإدارة في أداء مهامه أو تجديد ولايته وذلك بالمخالفة للمادة (174) من القانون التجاري والمادة (29) من النظام الأساسي للشركة.

- الإخلال بقواعد ومبادئ الحوكمة الداخلية للشركة نتيجة الجمع بين صفة رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للشركة بالمخالفة لمنشور رئيس ديوان المحاسبة رقم (7) لسنة 2018م بشأن تعارض المصالح بمقاييس إدارات الشركات العامة وما في حكمها والمنشور رقم (4) لسنة 2019م بشأن تطبيق مبادئ أنظمة الحوكمة الرشيدة بالشركات العامة وما في حكمها.
- عدم قيام السيد رئيس مجلس الإدارة بإعداد وعرض تقرير نشاط الشركة السنوي على مجلس الإدارة، وذلك بالمخالفة لنص المادة 37 من اللائحة المالية للشركة.
- انتهاء المدة القانونية لعمل هيئة المراقبة بالشركة في شهر يوليو لسنة 2021 م والذي سبق وأن تم تسميتها بموجب قرار الجمعية العمومية رقم (8) لسنة 2018م، وعدم وجود ما يفيد بتجديد فترة عمل الهيئة أو الاستمرار في مهامها لإشعار آخر، وذلك بالمخالفة للمادة (198) من القانون التجاري والمادة (39) من النظام الأساسي للشركة.

ملاحظات عامة

- أغلب القيود اليومية المنفذة على المنظومة المالية للشركة غير معتمدة وفق التسلل الإداري والدوره المستندية.
- عدم اعتماد القيود اليومية من مكتب المراجعة الداخلية والاكتفاء بمراجعة واعتماد المرفقات.
- ضعف التعزيز المستندي لبعض القيود اليومية الدالة على عمليات الصرف.
- ضعف أنظمة الرقابة الإلكترونية بالشركة حيث تبين عدم وجود منظومة مركبة مالية وإدارية، وأغلب المنظومات العاملة بالشركة غير مربوطة مع الوحدات الإنتاجية التابعة لها، الأمر الذي من شأنه أن يضعف من قدرة الشركة في متابعة نشاط الفروع كما لوحظ عدم وجود منظومة مركبة لمتابعة حركة المخزون الوارد للمخازن والمنصرف للإنتاج، واعتماد الإدارات الفنية بالإدارة العامة للشركة على ما يحال إليها من إحصائيات تجمعية من الفروع والوحدات الإنتاجية التابعة للشركة.
- بالمخالفة لنص المادة 117 من اللائحة المالية للشركة تبين عدم قيام مكتب المراجعة الداخلية بالشركة بتقديم تقارير شهرية ودورية لجهات الاختصاص بالشركة، والاكتفاء بعرض نماذج تجمعية لبيانات شهرية.
- عدم وجود دليل للحسابات المالية بالمخالفة لنص المادة 40 من اللائحة المالية للشركة.

موقف عن ميزانيات الشركة

- لوحظ تأخر الشركة في إغفال ميزانياتها العمومية بالمخالفة لنص المادة 109 من اللائحة المالية للشركة، التي نصت على وجوب عرض الميزانية العمومية خلال

الخمسة أشهر الأولى من انتهاء السنة المالية، ومن خلال أعمال الفحص تبين ما يلي:

- آخر ميزانية معتمدة للشركة عن السنة المالية في 31.12.2014 م.
- الميزانيات عن السنوات 2015 – 2016 – 2017 – 2018 – 2019 تم إعدادها، وروجعت من قبل المراجع الخارجي واعتمدت من مجلس الإدارة وبانتظار عرضها على الجمعية العمومية للشركة.
- الميزانية العمومية عن السنة المالية 2020 تم مراجعتها من قبل المراجع الخارجي ولم تعتمد من مجلس الإدارة.
- ميزانيات تحت الإعداد عن السنتين الماليتين 2021 - 2022م، وقد تم تكليف مراجع خارجي للفحص والمراجعة لها.

الملاحظات العامة

- الاحتفاظ بالنقية في خزينة الشركة وعدم إيداع الإيرادات في الحسابات المصرفية، بالمخالفة لأحكام نص المادة 5 من اللائحة المالية للشركة التي نصت على أنه تحفظ الشركة بأموالها في مصرف أو أكثر من المصارف العاملة في ليبيا، فقد بلغ رصيد النقية في الخزينة في 31.12.2023 مبلغ وقدره (10,849,638) دينار بالمخالفة لأحكام المادة 20 من اللائحة المالية للشركة والتي أوجبت أن (يحدد بقرار من المدير العام الحد الأقصى— للمبالغ النقدية الجائز الاحتفاظ بها) وكذلك المادة 97 التي نصت على أن يحدد مجلس الإدارة أو من يفوضه الحد الأقصى— للنقدية الواجب توافرها في خزائن الشركة.
- استحداث تقسيمات إدارية جديدة غير موجودة بالهيكل التنظيمي للشركة، فقد تبين استحداث خزينة للمقابضات، وأخرى للمصروفات، واستحداث إدارة المشروعات والتخطيط، ومكتب إدارة الجودة، دون إصدار قرارات بذلك أو تعديل على الهيكل التنظيمي للشركة المعد منذ سنة 2001م.
- اختلاف التسميات في الهيكل التنظيمي عما هو موجود على الطبيعة، مثل قسم الشؤون الفنية تم تغيير تسميته إلى قسم الشؤون الهندسية.
- عدم تكليف أمين مساعد لأمناء الخزائن بالشركة حسبما نصت عليه المادة 19 من اللائحة المالية للشركة.
- تقادم المصانع والمعادن، وعدم العمل على إحلال الآلات بمعدات جديدة وتطويرها بحيث تواكب التقنيات الجديدة وتساعد على المنافسة في هذا المجال.
- وجود آلات ومعدات عاطلة تحتاج إلى صيانة ويمكن الاستفادة منها، وأخرى خردة، من الممكن تخريدها وبيعها، كما لوحظ وجود بعض من المواد منتهية الصلاحية، وأن مخازن قطع الغيار تحتاج إلى تنظيم، وأن قطع الغيار في أغليها راكدة منذ سنوات.
- انحراف في قيمة إيرادات الشركة الفعلية عما هو مقدر لها بالموازنة التقديرية وعدم بلوغها للأهداف الموضوعة مسبقاً مقارنة بما هو متوقع أن تكون عليه بالموازنة التقديرية لسنوي 2021-2022م، حيث بلغت نسبة المحقق من إجمالي المبلغ المقدر 15% لسنة 2020 وما نسبته 17% لسنة 2021م.

- افتقار التقديرات الموضعية من قبل إدارة الشركة بالموازنة التقديرية للدقة وعدم استنادها على أساس موضوعية في إعدادها مما يفقد أهمية الموازنة التقديرية في الاعتماد عليها كأداة للرقابة على نتائج نشاط الشركة، حيث لوحظ وجود تفاوت كبير بين النتائج الفعلية والمقدرة، الأمر الذي يشير إلى عدم دقة التقديرات المرصودة من قبل إدارة الشركة لنشاطها التشغيلي بالموازنة التقديرية للسنوات 2020 – 2021 – 2022 – 2023 م وعدم ملائمتها للوضع المالي القائم بالشركة، حيث لم تتجاوز نسبة المحقق إلى إجمالي المبلغ المقدر 20% سواء في قيمة الإيرادات أو المصروفات.
- تعتبر مدionية القرض التمويلي الممنوح للشركة من صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي متغيرة السداد، حيث لم يتم سداد الدفعات المستحقة على الشركة وفق آلية السداد والأجال المنصوص عليها في الاتفاقية المبرمة بين أطراف التعاقد بالمخالفة للمواد (5) و(6) من الاتفاقية وللتأن تنصان على أن تقوم الشركة بسداد مبلغ القرض من خلال إيرادات البيع بشكل مباشر مضافةً إليه هامش ربح بنسبة 5% من صافي الإيرادات المحققة من مبيعات مادة القمح الطري (الدقيق) عن الشحنات الموردة باستخدام مبلغ القرض، أي من خلال ترجمة مبلغ العملة الأجنبية (الدولار) المستخدم في توريد شحنات القمح الطري بما يعادله من عملة محلية بسعر تنفيذ الاعتماد وسداده للصندوق بالعملة المحلية مضافةً إليه هامش الربح المقرر.
- يعتبر مبلغ القرض مستحق الدفع الفوري على الشركة اتجاه الصندوق بموجب نص المادة (8) من الاتفاقية المبرمة، والتي نصت على حلول تاريخ استحقاق الدفعات المستحقة على الشركة اتجاه الصندوق بمجرد انتهاء المدة المحددة للتشغيل وهي سبعة أشهر من تاريخ إصدار الإفراج النهائي بكل شحنة.
- الدفعات التي قامت الشركة بسدادها من قيمة القرض للصندوق بإجمالي مبلغ 20,000,000 دينار لم تكن وفق الآلية المنصوص عليها في المواد (5) و(6) من الاتفاقية المبرمة، حيث تم سداد الدفعتين كجزء مخصوص من القيمة المستحقة على الشركة اتجاه الصندوق (دفعه على الحساب).
- خلال السنطين الماليتين 2022 و2023 لم تقم الشركة بسداد أي مبالغ لصندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- عدم التزام الإدارة المالية بإعداد مذكرات تسوية الحسابات المصرفية في الوقت المحدد حتى تضمن متابعة حساباتها المصرفية بكل دقة وبما يضمن إحكام الرقابة على تلك الحسابات.
- ظهور العديد من المعلمات المرحلية دون العمل على تسويتها حيث ظهرت صكوك معلقة منذ سنة 2017 م.
- ارتفاع قيمة الديون المستحقة للشركة اتجاه الغير، حيث بلغت القيمة الإجمالية لها مبلغ وقدره 239,204,644 دينار، وأن هذه الديون تعتبر متغيرة ويرجع تاريخها لسنوات متقدمة وغير متوقع تحصيلها أو انخفاض إجمالي الرصيد في المدى

القصير، حيث لم يطرأ أي انخفاض ملحوظ على مديونية الشركة طيلة السنوات الماضية مما ترتب عليه فقدان الشركة للقوة الشرائية بالإضافة إلى التغير الحاصل في القيمة الزمنية للنقد وحالة العسر المالي التي تعاني منها الشركة.

- تشكل الديون المستحقة للشركة اتجاه صندوق موازنة الأسعار الوزن النسبي الأكبر من إجمالي رصيد الذمم المدينة بواقع 72% وبمبلغ وقدره 173,221,850 دينار، حيث يبلغ إجمالي ما تمت المصادقة عليه ما بين الشركة وصندوق موازنة الأسعار بمبلغ وقدره 171,268,931 دينار.

شركة الاتحاد الوطني

تأسست شركة الكراعية القابضة (سابقا) بتاريخ 11/8/2008م برأس مال قدره 1,000,000 دينار بهدف استثمار أموالها وإدارة الشركات التابعة لها أو التي تسهم فيها وتوفير الدعم اللازم لها وتقديم القروض والكافلات والتمويل.

ومن خلال الفحص نورد الآتي:

- لم يتم اعتماد اللوائح المنظمة لعمل الشركة والتي بدونها لا يمكن ضبط الأعمال وحوكتها ومن ذلك: اللائحة الإدارية، اللائحة المالية وغيرها من اللوائح المنظمة لعمل الشركة وهذا يعد مخالفة للتشریعات المالية بالخصوص.

- قيام الشركة بإجراء متتم حسابي للميزانيات من 30/9/2011م إلى 31/12/2011م وتأثرت بها الميزانيات اللاحقة للمصانع التابعة للشركة لإظهار إجمالي الأصول والخصوص دون فرق في الميزانيات وهذا يخالف الأسس المحاسبية المتعارف عليها والتشریعات المالية بالخصوص، وبالتالي فإن الميزانيات من 2011 وحتى 31/12/2019 لتلك المصانع لا تعبّر عن الواقع في حين أن تلك الميزانيات المذكورة تم اعتمادها بهذه الصورة من قبل الجمعية العمومية بتاريخ 10/10/2023م.

- قيام إدارة الشركة بإعداد الميزانيات المجمعة من 2011 وحتى 31/12/2019 واعتمادها من الجمعية العمومية دون استبعاد الآلات والمعدات ووسائل النقل والأثاث المكتبي والمخزون من ميزانية مصنع الكرتون بالناصرية، والذي تعرض للقصف العشوائي والنهب والتخريب والسرقة لتكون قيمة الأضرار التي لحقت بالمصنع المذكور بمبلغ 928,225 دينار، ما جاء بالمحضر في مركز الخبرة القضائية والبحوث فرع طرابلس الموجه إلى رئيس محكمة السوانى الابتدائية.

- عدم قيام إدارة الشركة بإعداد قيود اليومية ومن ثم إثباتها في السجلات المحاسبية للشركة خلال السنوات المالية 2020، 2021، 2022.

- أن جميع المصانع التابعة للشركة متوقفة عن العمل والمتمثلة في مصنع الصابون ومصنع الكرتون ومصنع الأمل للثلاجات والأفران ومصنع المجمدات مصراته لعدة أسباب من بينها أن تلك المصانع متهدلة وتحتاج إلى التطوير ومنها ما تعرض للتلف والنهب وعدم توفر سيولة للتشغيل.

- قامت شركة الاتحاد الوطني للاستثمار القابضة بشراء (4) مصانع من الهيئة العامة للتمليك والاستثمار بموجب عقود شراء أرقام 80-81-82-83 لسنة 2009م للمصانع (مصنع مجتمدات مصراته-مصنع الكرتون بالناصرية-مصنع الأمل للثلاجات والأفران-مصنع الغسول للصابون ومواد التنظيف) وعند استلام هذه المصانع وجد أن هناك فروقات في الأصول الثابتة والمتدولة والخصوم.
- لم تتخذ الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الشخصية أي إجراءات لتفعيل عمل اللجان المشكلة في السابق لتسوية ومعالجة فروقات التقييم بين تاريخ إبرام عقود التملك وتاريخ الاستلام الفعلي للوحدات المملوكة علماً بأن اللجنة المشتركة خلال العام 2010م قامت بتسوية فروقات التقييم لمصنع مجتمدات مصراته، ولم تستكمل العمل في باقي الوحدات بعد العام 2011م رغم مخاطبة وزير الاقتصاد والتجارة للهيئة العامة لشئون الاستثمار وشؤون الشخصية بالخصوص بناء على توصية من اللجنة القانونية للشركة المشكلة بموجب قرار الجمعية العمومية رقم (5) لسنة 2022م، وذلك حسب ما جاء في تقرير هيئة المراقبة للشركة عن الفترة من 1/1/2022م وحتى 30/6/2022م.
- ظهر في بند الاستثمارات مبلغ 18,325,385 دينار وهو عبارة عن مساهمة الشركة في رأس مال مصرف الوفاء بتاريخ 1/8/2010م ومن خلال الفحص تبين الآتي:
- قررت الجمعية العمومية غير الاعتيادية للشركة "الكراعية القابضة" "التنازل عن مساهماتها في رأس مال المصرف لصالح ملتقى الرفاق سابقاً وجود مذكرة، وقد سددت للشركة قيمة الأسهم المتنازل عنها من المبلغ المخصص من وديعة صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي كمحافظ استثمارية للرفاق بمبلغ 28,589,785 دينار خصماً من حساب الصندوق وبالتالي فإن الشركة لم تعد من ضمن مساهمين المصرف.
 - كما تبين من خلال الفحص عدم وجود رسالة من الشركة أو قرار الجمعية العمومية بخصوص التنازل عن مساهماتها في رأس مال المصرف لملتقى الرفاق.
 - وقد قامت إدارة الشركة بتكوين مخصص هبوط أسعار الأسهم والسنادات بقيمة 18,325,384 دينار مساهمة الشركة في رأس مال مصرف الوفاء في 30/9/2011م.

الفصل السابع عشر: القطاع الاجتماعي

وزارة الشؤون الاجتماعية

ملاحظات عامة

- ضعف الكادر الوظيفي والغفي في القسم المالي والقصور في أداء المهام المكلفين بها الأمر الذي نتج عنه عدم إعداد مذكرات التسوية للحسابات المصرفية وبالتالي عدم إعداد الخلاصات الشهرية والحسابات الختامية بالمخالفة لأحكام المادة (23) من قانون النظام المالي للدولة.
- القصور في متابعة العهد والسلف على حساب علاوة السفر والمبيت، وجود أرصدة مرحلة من سنة أخرى بالمخالفة لأحكام المادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- إغفال مسك بعض السجلات المالية المهمة لإحکام الرقابة كسجل الأصول وسجل الالتزامات المالية بالمخالفة للمادة (18) من لائحة التنفيذية قانون التخطيط رقم (13) لسنة 2000 وسجل متابعة حساب الودائع والأمانات بالمخالفة لأحكام المادة (163) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- تنتهي الوزارة أسلوب التكليف المباشر في جزء هام من أعمالها، سواء فيما يتعلق بالتوريدات أو إجراء بعض الصيانات، وهذا يعد مخالفًا لنص المادة رقم (10) من اللائحة.
- عدم استرداد عدد (13) سيارة نوع (حديث) لدى أشخاص انقطعت علاقتهم الوظيفية مع الوزارة.
- تم صرف قيمة إيجار لبعض مدراء الإدارات والمكاتب على الرغم من أن أماكن إقامتهم الاعتيادية الدائمة بمدينة طرابلس لا تبعد عن مقر الوزارة 100 كم، بالإضافة إلى صرف القيمة لرئيس القسم المالي على الرغم من عدم استحقاقه بدل إيجار، بالمخالفة لنص المادة (24) من قانون النظام المالي للدولة.
- عدم تقيد الوزارة بإعداد تقارير الجرد السنوي للأصول والخزائن بالمخالفة لأحكام المادة (294) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- تحويل بعض المصروفات على بنود غير مخصصة، الأمر الذي أدى إلى إظهار مصروفات بعض البنود على غير حقيقتها مما يعد مخالفًا لنص المادة رقم (10) من قانون النظام المالي للدولة.

الميزانية التسييرية

البيان	الباب الأول	الباب الثاني	الإجمالي	المسيط	المصروفات والإرتباطات الفعلية	الرصيد	نسبة صرف
				31,539,756	32,578,989	-1,039,233	%103
				123,000,000	108,727,597	14,272,403	%88
				154,539,756	141,306,586	13,233,170	%91

ونورد فيما يلي أهم الملاحظات:

- عدم إعداد مذكرات التسوية لجميع الحسابات المصرفية لسنة 2023م حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، الأمر الذي نتج عنه عدم تحديد الرصيد الدفتري والقيم المالية المعلقة.
- تضارب البيانات والأرقام المالية الصادرة عن المراقب المالي الواردة في تقرير المصرفوفات المعد من قبله عن سنة 2023م، وعدم مطابقتها بالخلاصة الشهرية للمصرفوفات والإيرادات المعدة من قبل القسم المالي عن ذات الفترة للبابين الأول والثاني.
- تكرار صرف قيمة بعض الوجبات لصالح شركة التفوق للتعهدات والخدمات التموينية بقيمة 32,000 دينار الأمر الذي يعد مخالفه لأحكام المادة (24) من قانون النظام المالي للدولة.
- القيام بصرف مبلغ 1,872,380 دينار خلال السنة لصالح شركة الياعي للسفر والسياحة، قيمة إقامة وتذكرة سفر لموظفي الوزارة أثناء إيفادهم في مهام خصما على بند نفقات سفر ومبيت وإعلان وعلاقات عامة، لوحظ تسكين وتسفير العديد من الأشخاص الذين لا يتبعون الوزارة بالمخالفة لنص المادة (24) من قانون النظام المالي للدولة.
- انتهاج الوزارة لأسلوب التكليف المباشر وذلك بالمخالفة لنص المادة رقم (10) من اللائحة العقود الإدارية في تكليف الشركة.
- القيام بصرف مبلغ 354,186 دينار خلال المدة من 01/01/2023م وحتى 31/12/2023م، لشركة الإنجاز الدولي والاستثمار السياحي، كما تبين صرف ما قيمته 159,199 دينار من إجمالي القيمة وبنسبة 44% بالمخالفة للائحة السفر والمبيت.
- التوسيع الشديد في الصرف على صيانة السيارات الخاصة ببعض الموظفين والمدراء بالوزارة ورؤساء الأقسام والمكاتب وبعض الموظفين المتعاونين بموجب عقود تعاون مع الوزارة، وقد تعمد القائمين على الصرف بالوزارة وإدارة شؤونها الاستمرار في هذا النهج على الرغم من تبليغ الديوان بهذه المخالفات كتابياً من خلال تقرير نتائج فحص ومراجعة حسابات الوزارة عن السنة المالية 2022م والتي بلغت خلالها هذه المخالفات في هذا البند مبلغاً وقدره 1,305,245 دينار.
- صرف مبلغ وقدره 1,111,453 دينار، خلال السنة قيمة صيانة سيارات ليست ملك الوزارة فضلاً عن المبالغة في أسعار الصيانة المثبتة في قوائم السداد.
- بموجب إذن الصرف رقم 12/57 المؤرخ في 20/12/2023م لصالح شركة الصحراء للخدمات التقنية المحدودة وبقيمة (27,710) دينار مقابل توفير أثاث لمكتب السيدة/الوزير بجذور ويلاحظ تم صرف القيمة بدون مستندات أصلية.
- بموجب إذن الصرف رقم (8/22) تم صرف مبلغ 144,193 دينار لصالح شركة جبل أروان للتجهيزات العامة كجزء من قيمة عقد بأسلوب التكليف المباشر بإجمالي 932,350 دينار مقابل صيانة عاجلة لمبنى ديوان الوزارة، حيث تبين أنه لم يتم

توريـد بعض العناصر المذكورة في الفواتير مثل (سلاـت القـمامـة وأـقـفال الأـبـوابـ الحـديـدية)، عـلـى الرـغـمـ من استـلامـ قـيمـتهاـ الـكـامـلةـ والـتيـ بلـغـتـ 9,500 دـيـنـارـ .
 - بموجـبـ أـذـونـاتـ الصـرـفـ المـذـكـورـةـ 6/22 - 6/22 - 9/94ـ (ـ 2023/05/29ـ ـ 2023/06/15ـ ـ 2023/09/18ـ)ـ،ـ تمـ توـريـدـ بـعـضـ المـوـادـ لـلـوزـارـةـ،ـ تـبـيـنـ أـنـهـ توـريـدـ أـصـنـافـ مـتـكـرـرـةـ بـأـسـعـارـ مـتـفـاـوـتـةـ وـمـخـلـفـةـ،ـ وـلـمـ يـتـمـ قـيـدـ وـتـسـجـيلـ هـذـهـ أـصـنـافـ الـمـوـرـدـةـ بـمـخـازـنـ الـوـزـارـةـ،ـ وـالـجـدـولـ التـالـيـ يـبـيـنـ التـفـاصـيلـ ذـلـكـ:

		إذن الصرف رقم 9/94 "شركة جبل أوران للتجهيزات العامة"		إذن الصرف رقم 6/22 "شركة مركز الحرية للطبعات"		إذن الصرف رقم 6/8 "شركة جبل أوران للتجهيزات العامة"		اسم الصنف
		العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	
23,750	1	15,750	1	15,750	1	1	5*4*3 شاشة عرض ذكية متكاملة بالمنصة	
2,750	1	5,500	1	5,500	1	1	منظومة الصوت متكاملة	
.	1	3,450	1	3,950	1	1	إضاءة متكاملة	
1,450	1			1,500	2	2	درع فاخر VIP كامل	
2,100	1			1,050	1	1	درع فاخر كامل للرئيس	
30,050		24,700		27,750			الإجمالي	

- بموجـبـ إـذـنـ الصـرـفـ رقمـ (ـ10/1ـ)ـ وـالـمـؤـرـخـ فيـ 25/09/2023ـ تمـ صـرـفـ قـيـمةـ 158,109ـ دـيـنـارـ لـصـالـحـ شـرـكـةـ سـجـيـ المـدـيـنـةـ مـقـابـلـ مـصـارـيفـ الـإـقـامـةـ وـالـإـعـاشـةـ لـرـئـيـسـ الـفـروـعـ لـوـحـظـ بـشـائـهاـ وـجـودـ عـدـدـ (ـ13ـ)ـ شـخـصـ تـمـ تـسـكـينـهـمـ بـالـفـنـدقـ بـدـوـنـ إـرـفـاقـ مـاـ يـفـيدـ صـفـاتـهـمـ وـعـلـاقـهـمـ الـوظـيفـيـةـ بـالـوـزـارـةـ وـذـلـكـ بـالـمـخـالـفـةـ لـنـصـ الـمـادـةـ رقمـ (ـ204ـ)ـ مـنـ لـائـةـ الـمـيـزـانـيـةـ وـالـحـسـابـاتـ وـالـمـخـازـنـ،ـ وـلـمـدةـ 3ـ أـيـامـ وـبـأـجـمـالـيـ قـيـمةـ 19,157ـ دـيـنـارـ.
- بموجـبـ إـذـنـ الصـرـفـ رقمـ (ـ12/510ـ)ـ وـالـمـؤـرـخـ فيـ 28/12/2023ـ تمـ صـرـفـ قـيـمةـ 91,050ـ دـيـنـارـ لـصـالـحـ شـرـكـةـ إـيـصـاحـ الـجـدـيدـ لـلـتـدـرـيـبـ وـالـتـطـوـيـرـ مـقـابـلـ الـقـيـامـ بـدـوـرـةـ بـرـنـاجـ إـكـسـلـ وـإـعـدـادـ الـهـيـكـلـ الـتـنـظـيـميـ وـالـصـيـاغـةـ الـقـانـوـنـيـةـ لـلـقـرـارـاتـ الـإـدارـيـةـ،ـ وـيـلـاحـظـ بـشـائـهاـ عـدـمـ وـجـودـ اـسـمـ الشـرـكـةـ ضـمـنـ مـحـضـرـ لـجـنـةـ الـعـطـاءـاتـ رقمـ (ـ11ـ)ـ لـسـنـةـ 2022ـ الـمـشـارـ إـلـيـهـ فـيـ إـصـارـ تـكـلـيفـ الشـرـكـةـ.
- مـنـ خـلـالـ فـحـصـ وـمـرـاجـعـةـ أـذـونـاتـ الصـرـفـ المـخـصـومـةـ عـلـىـ هـذـاـ الـبـنـدـ ذاتـ الـأـرـقامـ (ـ12/259.250.251.283.284.285.405ـ)ـ تـبـيـنـ الـعـدـيدـ مـنـ الـمـعـاـمـلـاتـ الـمـالـيـةـ لـتـوـريـدـ إـيـصـالـاتـ الـوـقـودـ وـبـطاـقـاتـ الدـفـعـ الـمـسـبـقـ وـبـطاـقـاتـ شـبـكـةـ الـمـعـلـومـاتـ الـدـولـيـةـ (ـالـإـنـتـرـنـتـ)ـ،ـ حـيـثـ بـلـغـتـ عـدـدـ الـمـعـاـمـلـاتـ (ـ7ـ)ـ مـعـاـمـلـاتـ وـبـقـيـمةـ إـجمـالـيـةـ 369,975ـ دـيـنـارـ،ـ وـذـلـكـ فـيـ يـوـمـينـ لـغـرـضـ التـوـسـعـ فـيـ الصـرـفـ فـيـ نـهـاـيـةـ السـنـةـ عـلـىـ شـرـاءـ كـوبـونـاتـ الـوـقـودـ وـبـطاـقـاتـ الدـفـعـ الـمـسـبـقـ بـقـصـدـ اـسـتـنـفـادـ الـمـخـصـصـاتـ الـمـالـيـةـ وـالـمـبـالـغـةـ الـمـفـرـطـةـ فـضـلـاـ عـنـ دـمـرـيـدـ بـطاـقـاتـ الدـفـعـ الـمـسـبـقـ الـخـاصـةـ بـالـاتـصـالـاتـ الـهـاتـفـيـةـ وـشـبـكـةـ الـمـعـلـومـاتـ الـدـولـيـةـ حـتـىـ تـارـيـخـ الـانتـهـاءـ مـنـ أـعـمـالـ الـفـحـصـ.
- بموجـبـ إـذـنـ الصـرـفـ رقمـ (ـ12/457ـ)ـ تمـ صـرـفـ مـبـلـغـ 3,050,000ـ دـيـنـارـ لـصـالـحـ شـرـكـةـ الـفـاخـرـ الـجـدـيدـ لـلـتـجـهـيـزـاتـ الـعـامـةـ مـقـابـلـ تـوـريـدـ أـثـاثـ مـكـتبـيـ،ـ وـلـوحـظـ بـشـائـهاـ ماـ يـليـ:

- تم دفع ضريبة الدمغة عن الفاتورة بمكتب ضرائب المدينة بينما ملف الشركة موجود بمكتب حي الأندلس.
- تبين بأن نشاط الشركة بدأ في يوم 20/12/2023م وتم تكليف الشركة بتوريد الأثاث في يوم 28/12/2023م أي بعد أسبوع من تأسيس الشركة.
- لوحظ بأن تاريخ التكليف مؤرخ في 28/12/2023م وهو نفس تاريخ إذن إسلام المخازن.
- بموجب إذن الصرف رقم (12/456) تم صرف مبلغ 1,509,750 دينار لصالح شركة مجموعة الشفاء لاستيراد المعدات والمستحضرات الطبية مقابل توريد حفاظات عجزة تبين أن جميع تواريخ المعاملة في يوم 28/12/2023م وعلى سبيل الحصر-(تكليف الشركة، شهادة السداد الضريبي، إذن استلام المخازن، دفع ضريبة الدمغة، الفاتورة النهائية، كتاب من الشركة الموردة بشأن مطالبة القيمة، محضر لجنة العطاءات).
- بموجب إذن الصرف رقم (12/454) تم صرف مبلغ 3,062,175 دينار لصالح شركة الأوس الليبية لاستيراد القرطاسية، مقابل توريد قرطاسية للوزارة، تبين أن إذن إسلام المخازن مؤرخ في 31/12/2023م وهو نفس تاريخ إذن الصرف.
- بموجب إذن الصرف رقم (12/443) تم صرف مبلغ 3,591,500 دينار لصالح شركة البريق لاستيراد المعدات الطبية، مقابل توريد معدات علاج طبيعي للوزارة، تبين أن إذن إسلام المخازن مؤرخ في 31/12/2023م وهو نفس تاريخ إذن الصرف وتاريخ الفاتورة النهائية.
- بموجب إذن الصرف رقم (12/451) والمؤرخ في 31/12/2023م، تم صرف مبلغ 3,227,500 دينار لصالح شركة نسيم طرابلس لاستيراد الأثاث المكتبي، مقابل توريد أثاث مكتبي للوزارة، لوحظ أن إذن إسلام المخازن مؤرخ في 31/12/2023م وهو نفس تاريخ إذن الصرف.
- بموجب إذن الصرف رقم (12/458) والمؤرخ في 31/12/2023م تم صرف مبلغ 1,493,050 دينار لصالح شركة نوادي الخير للتجهيزات والتوريدات العامة، مقابل توريد تجهيزات لمجمع المرج للرعاية الاجتماعية الشاملة، ويلاحظ بشأنها ما يلي:
 - أن إذن إسلام المخازن مؤرخ في 31/12/2023م وهو نفس تاريخ إذن الصرف.
 - عدم استكمال بيانات إذن الصرف، حيث تبين عدم توقيع مستلم الصك من الشركة الموردة وذلك بالمخالفة لنص المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- القصور في متابعة العهد المالية وحركتها بالمخالفة لنص المادة (182) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- التأخير في قفل عدد (3) عهدة مالية بقيمة 15,000 دينار لم يتم تسويتها بالمخالفة لنص المادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- صرف العديد من العهد المالية لذات الغرض دون وجود احتياج فعلي لتلك العهد. من خلال الزيارة الميدانية لمخازن الوزارة تكشف بعض الملاحظات نوردها في الآتي:

- عدم حفظ الأصناف داخل المخزن بطريقة تلائم طبيعتها، وعدم وجود أرفف وخانات مقسمة تتفق مع طبيعة المخزونات، فضلاً عن وجود أصناف تتجاوز إمكانية استيعابها بالمخازن بالمخالفة لأحكام المادة (219) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم إعداد مقاييس سنوية باحتياجات المخازن، وذلك بالمخالفة لنص المادتين (223-234) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، نتيجة لغياب الرصد الفعلي للمواد والأصناف المخزنة.
- عدم مسک دفتر أستاذ المخزن لنموذج (رقم م خ -1)، حيث نصت المادة (231) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن على مسک هذا الدفتر من قبل مدير المخزن لتسجيل وقيد جميع الأصناف والمواد وبياناتها المتصلة بمخازن الوزارة.
- عدم مسک بطاقات حركة المخزون والأصناف المختلفة به، والتي تبين مقدار الوارد والمنصرف والرصيد المتبقى من كل صنف والكميات المطلوبة منه بالمخالفة لنص المادة رقم (232) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي

الموقف المالي للهيئة عن السنة المالية 2023م، وفق البيان التالي:

البيان	قيمة الحالات الفعلية	المصروفات الفعلية	الرصيد
الباب الأول	306,152,700	304,004,970	2,147,730
الباب الثاني	4,144,850	4,138,450	6,400
المجموع	310,297,550	308,143,420	2,154,130

ونورد فيما يلي أهم الملاحظات:

- عدم مسک السجلات المالية وفقاً لما نصت عليه اللائحة المالية للهيئة رقم (38) لسنة 2003م، فضلاً عن عدم إعداد الخلاصات الشهرية، مما أثر سلباً على إعداد الحسابات الختامية للهيئة.
- عدم تنظيم الحسابات المصرفية بين الهيئة وفروعها وفقاً لمصادر إيرادات المنافع، والتآخر في إحالة التسويات المصرفية من الفروع، مما أثر سلباً على التسويات المصرفية والدفترية.
- عدم متابعة الهيئة لإيراداتها الواجب تحصيلها من الغير والعمل على جبائية المستحق منها وتحصيلها، وذلك بتشكيل لجان بالخصوص، مما أثر سلباً على تدفي تحصيل إيراداتها.
- عدم العمل على استرجاع قيمة الودائع الموقوفة منذ سنوات سابقة، مما أثر سلباً بتدني مستوى إيرادات الهيئة.
- عدم إعداد الخطة الاستثمارية وتقديرات الميزانية الخاصة بها لفترة لا تقل عن ثلاثة سنوات، بحيث تتضمن الالتزامات المالية المقدر إنفاقها خلال الفترة وفي حدود الاحتياطيات النقدية المتوفرة وبعد تغطية الالتزامات الخاصة بالمنافع، أثر سلباً على تنفيذ استثمارات الهيئة وأضعف القدرة على تنمية مواردها.

- عدم قيام الفروع والجهات التابعة للهيئة بإعداد التقديرات الواجب إنفاقها، وعدم حصر احتياجات الفروع ووضع آلية لتنفيذها، أثر سلبا على تنفيذ الميزانية.
- عدم قيام إدارة المعاشات الأساسية بتشكيل لجان للتتفتيش والمتابعة الميدانية للفروع فيما يتعلق بالمعاشات الأساسية والاكتفاء بما يتم إحالته من الفروع لغرض الصرف.
- عدم تفعيل اللجان الخاصة بإعداد الدراسات الفنية وإجراء المسح الاجتماعي للملفات التي يتم ربطها من الفروع للتأكد من أحقيـة المعاشات، رغم تخصيص مبالغ مالية للجان الربط والمـسـحـ بالـمـيزـانـيـةـ ولمـ يـتمـ الصـرـفـ مـنـهـاـ.
- ظهرت مذكرة تسوية حساب المصرف للباب الأول حتى 31/12/2023م، صكـوكـ خـصـمـتـ بالـدـفـاـتـرـ وـلـمـ تـخـصـمـ بـالـمـصـرـفـ بـمـبـلـغـ (6,134,542) دـينـارـ،ـ لمـ يـتمـ تـسـويـتهاـ،ـ عـمـلاـ بـأـحـكـامـ المـادـةـ (118)ـ مـنـ لـائـحةـ المـيزـانـيـةـ وـالـحـسـابـاتـ وـالـمـخـازـنـ.
- ظهرت مذكرة تسوية حساب المصرف للباب الأول حتى 31/12/2023م، صـكـ رقمـ (921901)ـ بـمـبـلـغـ 1,464,245ـ دـينـارـ،ـ يـمـثـلـ مـرـتـبـاتـ الـهـيـةـ فـرعـ بنـغـازـيـ عنـ شـهـرـ (10/2014ـمـ)ـ خـصـمـ بـكـشـفـ حـسـابـ المـصـرـفـ وـلـاـ مـقـابـلـ لـهـ بـالـدـفـاـتـرـ رـغـمـ مـخـاطـبـةـ الـهـيـةـ لـلـمـصـرـفـ بـإـحـالـةـ الـمـبـلـغـ إـلـىـ حـسـابـ الـعـهـدـ وـالـأـمـانـاتـ حـسـابـ رقمـ (50326)،ـ إـلـاـ أـنـ الـمـصـرـفـ قـامـ بـخـصـمـهـ لـصـالـحـ الـهـيـةـ فـرعـ بنـغـازـيـ.
- بسبب عدم إحالة وزارة المالية لباقي مخصصات المعاش الأساسية للهيئة للأشهر (نوفمبر - سبتمبر)، ظهر عجز بمبلغ 23,450,930 دينار، تم تغطيته من إيرادات الهيئة.
- قيام الهيئة بالصرف على بنود تم إضافتها بالميزانية التقديرية لسنة 2023م، تتعلق بالباب الثاني بالميزانية التقديرية، وهي غير منصوص عليها بالمادة (10) من اللائحة المالية للهيئة رقم (38) لسنة 2003م دونأخذ الإذن من الجهة التشريعية عملاً بأحكام نص المادة (15) الفقرة (3) من اللائحة المالية للهيئة.
- تدني قيمة الإيرادات المحصلة وتأخر الفروع في إحالة التقارير الخاصة بالإيرادات المحققة للهيئة في وقتها ومنها من لم يقم بإحالة الإيرادات إلى الهيئة، عملاً بأحكام نص المادة (27) من اللائحة المالية للهيئة رقم (38) لسنة 2003م.

وزارة الرياضة

ملاحظات عامة

- عدم إرفاق ما يفيد الحصول على إقرار كتاي من المراقب المالي بتوفـرـ التـغـطـيـةـ المـالـيـةـ قـبـلـ الـارـتـباطـ بـأـيـ التـزـامـ،ـ وـذـلـكـ بـالـمـخـالـفـةـ لـأـحـكـامـ المـادـةـ (26)ـ مـنـ لـائـحةـ المـيزـانـيـةـ وـالـحـسـابـاتـ وـالـمـخـازـنـ.
- قصور مكتب المراجعة الداخلية في أداء المهام المناطة به على أكمل وجه، وعدم قيامـهـ بـإـعـدـادـ تـقـارـيرـ دـوـرـيـةـ قـبـلـ تـارـيـخـ 30/9/2023ـمـ،ـ حيثـ قـامـ بـإـعـدـادـ تـقـارـيرـ سـرـيعـ بـعـدـ مـبـاـشـرـةـ لـجـنـةـ الفـحـصـ مـهـامـهـاـ.

- عدم وجود ملاك وظيفي للوزارة لبيان الوظائف الشاغرة والمشغولة والتي تبني على أساسها تقديرات مصرفيات الباب الأول بالمخالفة للمادة (125) من القانون رقم (12) لسنة 2010 م بشأن علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- إغفال ختم أذونات الصرف ومرافقاتها بختم يفيد الصرف تفاديًّا لتكرار صرفها بالمخالفة لأحكام المادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- إغفال مسک بعض السجلات المالية ومنها سجل الالتزامات المالية؛ وذلك بالمخالفة لأحكام المادة (18) من اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط وسجل خطابات الضمان: بالمخالفة لأحكام المادة (168) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم وجود ضوابط ومعايير واضحة لتوزيع الدعم بشكل صحيح لتحقيق الأهداف المرجوة من صرفه.
- عدم التزام المراقب المالي بدوره في الإشراف على القسم المالي والمخازن بتطبيق القواعد المالية وأحكام المخازن بالمخالفة للفقرتين (5-6) من المادة (24) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الميزانية التسييرية

البيان	المبالغ المستينة	المصروفات الفعلية	الأرصدة المتبقية	ت
الباب الأول	133,111,546	133,107,255	4,291	1
الباب الثاني	79,166,667	79,159,051	7,616	2
الإجمالي	212,278,214	212,266,307	11,907	

من خلال الفحص تكشفت بعض الملاحظات نوردها ملخصاً ما يلي:

- عدم إحالة الأرصدة الدفترية لحسابات الوزارة المصرية في نهاية السنة المالية إلى حساب الإيراد العام.
- عدم اتخاذ الإجراءات القانونية حيال الصكوك التي تجاوز تاريخ تحريرها المدة المحددة المنصوص عليها بالمادة (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن على الرغم من وجود عدد (30) صك جاهز للصرف بالخزينة يرجع تاريخ أغلبها إلى سنة 2020م.
- عدم وجود ما يفيد تسوية المبالغ المالية المصروفة إلى مكاتب الرياضة بالمناطق ومن أمثلة ذلك الآتي:

المكتب	القيمة
مكتب الرياضة درنة	50,000
مكتب الرياضة العفارة	50,000
مكتب الرياضة نالوت	50,000
مكتب الرياضة الساحل الغربي	50,000
مكتب الرياضة غات	50,000

- القيام بصرف مكافآت مالية شهرية للمتعاونين بموجب عقود خصماً على بند أتعاب ومكافآت لغير العاملين ولوحظ الآتي:
- عدم إرفاق مباشرات العمل للمتعاونين بإذن الصرف تفيد مباشرتهم للأعمال الموكلة إليهم.

- بمقارنة مواليد البعض يتضح أن خبرتهم في مجال الوظيفة العامة لا تتجاوز سنوات معدودة الأمر الذي ينافي مع ما تم ذكره بالعقود، فضلاً عن ضعف مؤهلاتهم العلمية، مع عدم الحصول على موافقة لجنة شؤون العاملين والتي تحدد مدى احتياج الوزارة، مما يعد مخالف للمادة (53) من قانون العمل رقم (12) لسنة 2010م.
- عدم التقيد بأحكام قانون الرقم الوطني رقم (8) لسنة 2014م.
- عدم تحديد التخصيصات الفعلية للمتعاونين عند التعاقد، بما يعكس مدى حاجة الوزارة إلى خدماتهم.

الباب الثالث: التنمية

قيمة التقويضات الغير مسلية	المصروفات	الرصيد
149,999,950	97,504,398	58,502,354

من خلال الفحص تكشفت بعض الملاحظات نوردها في مايلي:

- عدم ترتيب أذونات الصرف ترتيباً متسلسلاً بالسجلات حيث يتم فتح ملف لكل شركة على حدة توضع فيه أذونات الصرف الخاصة بهذه الشركة للمشروع التي تقوم بتنفيذها.
- غياب التعزيز المستند لبعض أذونات الصرف، وذلك بالمخالفة لأحكام المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- قيام الوزارة بإلغاء عدد (11) عقد بموجب قرار الوزير رقم 162/2023م أبرمت في السابق بقيمة 24,800,000 دينار تuder تنفيذها وإعادة التعاقد عليها مجدداً.
- إغفال إدراج بعض البيانات بالقرير الفني للمشاريع وشهائد الدفع، مثل: تاريخ التعاقد - تاريخ استلام الموقع - تاريخ الانتهاء المقرر للمشروع.
- اعتماد الوزارة في أغلب تعاقدها على المناقصة المحدودة دون إجراء مناقصة عامة.

الباب الرابع "الدعم"

المبالغ المسلية	المصروفات	الرصيد
385,000,000	384,999,790	210

من خلال الفحص تكشفت بعض الملاحظات نوردها في مايلي:

- بالرغم من إصدار السيد وزير الرياضة للقرار رقم (13) لسنة 2021م بشأن تشكيل لجنة لوضع معايير وضوابط صرف الدعم المالي للأندية الرياضية، وكذلك القرار رقم (48) لسنة 2021م بشأن اعتماد المعايير والضوابط وآلية صرف الدعم المالي والعيدي للمكونات الرياضية، إلا أنه لم يراع في ذلك تحديد أوجه الصرف وإلزام الأندية والمكونات الرياضية بها.
- أن أغلب الأندية يرتكز صرفها للمبالغ المخصصة لها من بند الدعم على كرة القدم أما لتسديد عقود ومرتبات بعض اللاعبين والرياضيين أو المدربيين أو الأطقم الطبية، دون مراعاة الألعاب الأخرى، وكذلك عدم اهتمام هذه الأندية بالفئات السنوية وتخصيص جزء من مبالغ الدعم المقدم من قبل وزارة الرياضة لها.

- قيام السيد وزير الرياضة بإصدار القرار رقم (151) لسنة 2023 م، بشأن تشكيل لجنة تتولى مراجعة وإغفال الدعم المالي المقترح والمقدم للأندية الرياضية، حيث لوحظ استثناء الأندية الموجودة في القسم الممتاز وكذلك أندية الدرجة الثالثة.
- تبين وجود أندية في الدرجة الثانية لم تلتزم بتسوية وإغفال مبالغ الدعم المقدمة لها والخاصة بالموسم الرياضي 2022/2023 وبالرغم من ذلك تم صرف الدعم المالي للموسم الرياضي 2023/2024 والجدول التالي يوضح ذلك:

النادي	القيمة
البرانس الجبل الأخضر	800,000
نورس الجبل الأخضر	400,000
المغار الجبل الأخضر	700,000
البروق الجبل الأخضر	800,000
الوفاق اجدابيا	800,000
نجوم اجدابيا	200,000
الخليل اجدابيا	700,000
المروج بنغازي	800,000
المجموع	5,200,000

- بناءً على قرار السيد الوزير رقم 418 لسنة 2023، تم سداد مبلغ 1,986,900 دينار كقيمة لعقود مجموعة من المدربين والإداريين المبرمة مع الاتحاد الليبي لكرة القدم، ونلاحظ بشأنها ما يلي:
 - عدم إلزام المستفيدين عند استلام مستحقاتهم بوضع بصمة الأصبع وارفاق صورة من الإثبات الشخصي - مع إقرار استلام القيمة المالية الخاصة بكل مستفيد، والاكتفاء بالتوقيع فقط، الأمر الذي قد ينبع عنه بعض المشاكل، خصوصاً أنه لوحظ اختلاف جوهري بين توقيع المستفيد في الإقرار وعقد الاستخدام.
 - بالرغم من صرف دعم لأغلب الأندية، إلا أنه تم بناءً على قرار السيد وزير الرياضة رقم 418 لسنة 2023، صرف تلك المستحقات والبالغة 1,986,900 دينار من قيمة الدعم التي ستصرف لاحقاً من الباب الرابع (دعم الأندية - مكونات الرياضية المختلفة) للاتحاد الليبي لكرة القدم.
 - بموجب إذن الصرف رقم 9/37، تم صرف مبلغ 175,000 دينار لمدرب المنتخب تمثل مستحقاته أثناء توليه مهام تدريب المنتخب الليبي لكرة القدم، بينما القيمة الصحيحة لمستحقات المعنى هي $20,000 * 6 = 120,000$ دينار.
 - قيام الوزارة بصرف مبالغ مقابل تغطية بعض الالتزامات المالية لصالح بعض الجهات، بالرغم من صرف دعم مالي من الباب الرابع لصالح هذه الجهات دون إرفاق المستندات الخاصة بهذه الالتزامات، ومنها:

النادي	المبلغ	إذن الصرف
دعم اللجنة الباروليمبية	300,000	10/3
دعم اللجنة الباروليمبية	474,000	12/1
دعم اللجنة الأولمبية	300,000	10/2

- التوسيع في الصرف على الأندية وبالرغم من مبالغ الدعم المالي التي يتم صرفها سنوياً لهذه الأندية تقوم الوزارة بتنفيذ مشاريع لصالح الأندية سنوياً متمثلة في تجهيز

البنية التحتية وإنشاء ملاعب وصيانة وتطوير مدرجات لبعض الأندية، الأمر الذي يتعارض مع كون هذه المكونات (الأندية) مؤسسات أهلية، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

إجمالي ماتم صرفه على النادي	مشاريع تم تنفيذها لصالح النادي من الوزارة	الدعم المقدم من الوزارة لصالح النادي من الوزارة	النادي
6,950,000	تشييد ملعب النادي بعد قد قيمة 1,450,000 دينار	2,500,000 1,000,000 2,000,000	نادي المدينة طرابلس
2,933,000	تشييد وتجهيز ملعب النادي بقيمة 1,300,000 دينار صيانة وتطوير مدرجات النادي بعد قد قيمة 933,000 دينار	500,000 200,000	نادي الوحدة طرابلس
6,964,000	تشييد وتجهيز ملعب النادي بعد قد قيمة 1,464,000 دينار	2,500,000 1,000,000 2,000,000	نادي السويحلي الرياضي
8,150,000	تشييد وتجهيز ملعب النادي بعد قد قيمة 650,000 دينار	2,500,000 3,000,000 2,000,000	نادي النصر بنغازي

وزارة الثقافة

الموقف المالي للوزارة عن السنتين الماليتين (2022م – 2023م)، وذلك وفق البيان التالي:

الرصيد	المصروفات	الحالات	البيان	السنة المالية
-4,009,618	23,009,618	19,000,000	الباب الأول	م 2022
2,161,062	1,838,937	4,000,000	الباب الثاني	
-1,848,556	24,848,555	23,000,000	الإجمالي	
223,257	42,446,812	42,670,069	الباب الأول	م 2023
800	4,999,200	5,000,000	الباب الثاني	
224,057	47,446,012	47,670,069	الإجمالي	

فيما يلي نورد أهم الملاحظات:

- لم تقم الوزارة بإيقاف حساباتها الختامية منذ عام 2010، مما يعد مخالفًّا لقانون النظام المالي للدولة.
- عدم مسک سجل الأصول الثابتة بما يضمن المحافظة عليها من الضياع ومتابعتها والرقابة عليها، بالمخالفة لمنشور رئيس ديوان المحاسبة رقم (11) لسنة 2018م، ومنشور وزير المالية رقم (5) لسنة 2022م، الصادرين بالخصوص.
- ضعف التعزيز المستندى لبعض أذونات الصرف، وعدم اعتماد بعضها من قبل المعد والقسم المالي والمراقب المالي، بالمخالفة لأحكام المادتين (99،100) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- قيام المراجع الداخلي بالتوقيع والختم على بعض أذونات الصرف دون استيفاء المستندات والبيانات لها، بالمخالفة لأحكام المادة (99)، من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- قيام الوزارة بالتعاقد بطريقة التكليف المباشر لتوفير بعض احتياجاتها بالمخالفة لأحكام المادتين (10) و(68)، من لائحة العقود الإدارية.

- لم تتابع الوزارة الصكوك المعلقة التي ظهرت بمذكرة تسوية حساب المصرف، حيث تم خصمها بالدفاتر ولم تخصم بالمصرف بمبلغ 2,194,500 دينار، بالمخالفة لأحكام المادة (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- بموجب إذن صرف رقم (7/35) المؤرخ في 22/02/2023م، وبمبلغ 8,000 دينار، بصلك رقم (1015136)، مقابل بدل نقل، تم تحويل القيمة على مصروفات وإيجار، في حين لوحظ الكشط والمحو والتغيير على إذن الصرف وتحميل القيمة على بند مصروفات سنوات سابقة وخصم القيمة بالدفتر الصندوق في سنة 2023م، عن الفترة من شهر يناير إلى شهر أغسطس عن سنة 2022م، مع الإبقاء على نفس الصك، بالمخالفة لنص المادة رقم (1) من قرار وزير الثقافة والتنمية المعرفية رقم (538) لسنة 2022م حيث نصت مادته على أن تصرف القيمة من تاريخ 07/06/2022م، وبقيمة 1,000 دينار شهرياً، أي الصرف تم بالزيادة بمبلغ 5,000 دينار.
- تم صرف مزايا للمراقب المالي ومساعديه من قبل الوزارة، وهذا يعتبر مخالفه لقرار وزير المالية رقم (354) لسنة 2017 الذي يحدد المزايا المقررة للمراقبين الماليين ومساعديهم في الجهات والوحدات الإدارية العامة، على سبيل المثال:

البيان	المبلغ	رقم إذن الصرف
علاوة مبيت للمراقب المالي	8,365	7/112
بدل مواصلات بمبلغ 1,000 دينار شهرياً للسيد/ مساعد المراقب المالي	1,000	12/67
بدل مواصلات بمبلغ 1,000 دينار شهرياً للمراقب المالي	1,000	12/58
مكافأة مالية مقطوعة تغير إعداد الميزانية التقديرية	2,500	12/110

- قامت الوزارة بصرف مبلغ 147,500 دينار، مقابل شراء عدد (150) بدلة للموظفين الوزارة من شركة التسهيل الدولية لاستيراد الملابس، حيث تبين أن المستلم الفعلي عدد (146) بدلة فقط، أي بنقص عدد(4) بدل، بمبلغ 3,933 دينار.

الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية

الموقف المالي للهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية عن السنة المالية 2023م، وفق البيان التالي:

الرصيد	المصروفات	الحوالات	البيان
(4,928,299)	64,918,970	59,990,671	الباب الأول
-	166,510,493	166,510,493	الباب الثاني
(4,928,299)	231,429,463	226,501,164	الإجمالي

فيما يلي أهم الملاحظات:

- التأخير في إعداد الحسابات الختامية للهيئة، وإحالتها إلى وزارة المالية بالمخالفة للمادة (23) من قانون النظام المالي للدولة.
- لم يتم ختم أذونات الصرف ومرافقاتها بختم يشير إلى الصرف، ضماناً لعدم تكرار صرفها مخالفًا للمادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- وجود بعض القصور في أداء مكتب المراجعة الداخلية، وضعف التقارير المعدة من قبله، مما يتطلب العمل على تحسين جودة أداء المكتب، بما يتماشى مع اختصاصاته وتكليف الأكفاء لشغله.
- عدم توفر وسائل الحماية الالزمة بمكتب الخزينة بالمخالفة للمادة (52) من اللائحة.
- عدم الالتزام بمسك سجل الالتزامات المالية بالمخالفة للمادة (18) من اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط.
- عدم الالتزام بمسك سجل الأصول الثابتة بما يضمن المحافظة عليها ومتابعتها والرقابة عليها وفقاً لمنشور رئيس ديوان المحاسبة رقم (11) لسنة 2018م، ومنشور وزير المالية رقم (5) لسنة 2022م.
- قامت وزارة الخدمة المدنية باعتماد الملاك الوظيفي للهيئة بإجمالي (27,120) بموجب القرار رقم (111) لسنة 2021م، في حين لا يوجد بيان الوظائف الشاغرة والمشغولة والتي تبني على أساسها تقديرات مصرفيات الباب الأول بالمخالفة للمادة (125) من القانون رقم (12) لسنة 2010 م بشأن علاقات العمل ولائحته التنفيذية، مما أدى إلى تضخم الكادر الوظيفي للهيئة.
- كثرة إلغاء الصكوك وعدم الاحتفاظ بالصكوك الملغاة بكتاب الصكوك، وبعضها لم يتم الشطب عليه بالإلغاء، بالمخالفة للمادة (112) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم تقيد بمنشور رئيس الديوان رقم (4) لسنة 2020 م بشأن ضرورة صرف المرتبات وفقاً لمخرجات المنظومة الموحدة لمرتبات الدولة.
- عدم إحالة الأرصدة المتبقية في نهاية السنة المالية إلى حساب الإيراد العام عن سنوات سابقة، وعدم إحالة الرصيد المتبقى (الوفر) للسنة المالية موضوع الفحص إلى الحسابات المناظرة له بحسابات وزارة المالية.
- قامت الهيئة بصرف مرتبات بعض الموظفين بدون وجود إفراج من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية بالمخالفة للقانون رقم (8) لسنة 2014م.
- قيام الهيئة بصرف بعض المكافآت للموظفين وتحميلها على الباب الثاني بند أتعاب مكافآت لغير العاملين دون تحمييلها على الباب الأول بند مكافآت والعمل الإضافي مثل (مكافأة لجنة العطاءات - مكافأة تشجيعية)، بالمخالفة لنص المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الفصل الثامن عشر: قطاع الحكم المحلي

وزارة الحكم المحلي

استحدثت وزارة الحكم المحلي بموجب قانون الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012م ولائحته التنفيذية، وأعيد هيكلة الوزارة أكثر من مرة، فآخر هيكلة للوزارة كانت سنة 2021م، وذلك بموجب قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (606) لسنة 2021م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة الحكم المحلي وتنظيم جهازها الإداري.

موقف عن تنفيذ الميزانية لسنة 2023م

الباب	الجهة	المخصص	المستيل	المصروف
المرتبات وما في حكمها	ديوان الوزارة	276,638,420	1,562,891,301	1,562,891,301
	البلديات	1,286,252,881		
المصروفات العمومية والتسيرية	ديوان الوزارة	244,219,535	485,550,613	537,550,613
	البلديات	148,796,485		
	الجهات التابعة (الأمانة العامة، اللجنة المركزية)	18,700,000		
	شركات خدمات النظافة	125,834,593		
التنمية	ديوان الوزارة	92,896,816	999,999,999	1,034,999,999
	البلديات	942,103,183		
الدعم	ديوان الوزارة	23,833,460	749,999,996	749,999,996
	البلديات	317,997,588		
	شركات خدمات النظافة	408,168,947		

- إجراء عدد من المناقلات المالية بموجب قرارات صادرة عن مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية خلال سنة 2023م بيانها كالتالي:

رقم القرار	المبلغ	البيان
597 لسنة 2023	19,000,000	من الباب الأول إلى الباب الثاني
	33,000,000	من الباب الثاني إلى الباب الثالث
837 لسنة 2023	35,000,000	

باب المرتبات والمهابيا وما في حكمها

بلغت المصروفات الفعلية للوزارة والجهات التابعة لها خلال الفترة من 1/1/2023م إلى 12/31/2023م مبلغ 1,562,891,301 دينار ومن خلال الفحص والمراجعة تبين التالي:

- إجراء مناقلتين من الباب الأول إلى الثاني من فائض الحالات المالية الواردة من وزارة المالية إلى وزارة الحكم المحلي، وبمبلغ إجمالي 52,000,000 دينار، وذلك بالمخالفة لنص المادة (11) من قانون النظام المالي للدولة، والمادة (30) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- التصرف في باقي قيمة الفائض بصرف مكافآت ومقابل عمل إضافي وقيافة وملابس بمبلغ 10,944,261 دينار، وذلك بالمخالفة لنص المادة (10) من قانون النظام المالي للدولة.
- عدم انتقىد بصرف المرتبات وفقاً لما هو وارد بالكشفوفات الإلكترونية الواردة من وزارة المالية، وتبيّن ذلك من خلال مطابقة المرتبات الواردة من وزارة المالية وفق مخرجات المنظومة الموحدة لمرتبات الدولة (القرص الإلكتروني) مع المرتبات المصروفة من وزارة الحكم المحلي.
- إذن صرف رقم 12/210 لسنة 2023 المؤرخ في 12/21/2023 بمبلغ 1,560,092 دينار نظير سداد مستحقات العمل الإضافي لعدد 103 موظف، تبيّن عدم وجوب قرار من الوزير يفيد التكليف بالعمل الإضافي أو ما يفيد بالأعمال التي تم إنجازها بالمخالفة المادتين رقم (99-100) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 2013 بشأن العمل الإضافي.
- بموجب إذن الصرف رقم 11/2 بتاريخ 11/7/2023 نظير توريد ملابس وبدل رسمية لموظفي ديوان الوزارة بمبلغ 401,250 دينار لصالح شركة ورود العالمية لاستيراد السجاد والملابس لوحظ بأنه تم تغطية قيمة إذن الصرف من فائض الباب الأول.

المصروفات العمومية والتسييرية

- بموجب إذن الصرف رقم 5/23 بتاريخ 5/9/2023م لصالح شركة المدينة الخالدة المحدودة لخدمات النظافة والتموين والمقاهي بمبلغ 209,926 دينار، مقابل تقديم أعمال السفرجة والضيافة وأعمال النظافة، لوحظ بشأنه عدم إرفاق تقارير من جهة الإشراف تفيد بتقديم الخدمة ومستوى جودة الخدمات المقدمة.
- بموجب إذن الصرف رقم 8/62 بتاريخ 8/22/2023م لصالح شركة الطائر الأبيض للسفر والسياحة بمبلغ 333,691 دينار بشأن بتأشير سداد مستحقات الشركة للحجوزات المتعلقة بتذاكر سفر وفنادق للموظفين الموفدين في مهام رسمية ودورات تدريبية، لوحظ عدم إرفاق تقارير تفيد بإنجاز المهام بالمخالفة للقرار رقم (751) لسنة 2007 بشأن لائحة الإيفاد والسفر والمبيت وتعديلاتها.
- إذن الصرف رقم 6/60 بتاريخ 8/23/2023م لصالح شركة الرواد الجدد لتجهيزات الشركات والمؤسسات بمبلغ 3,733,931 دينار نظير التزويد بقرطاسية وأدوات مكتبية، لوحظ المبالغة في أسعار الأصناف الموردة مقارنة بأسعار السوق.
- صرف مبلغ 593,500 دينار بموجب إذن الصرف رقم 11/6 المؤرخ في 11/13/2023م، إلى شركة إرسال للدعائية والخدمات الإعلامية مقابل خدمات التغطية الإعلامية اللازمة للملتقى الأول لعمداء البلديات لسنة 2023م، لوحظ بشأنه الاختلاف الكبير بين قيمة العقد وإذن الصرف حيث تبيّن أن المبلغ المتفق عليه في العقد كان 389,000 دينار، والمبلغ المصاروف وفق إذن الصرف 593,500 دينار.

- بموجب إذن صرف رقم 59/8 المؤرخ في 17/8/2023م، بمبلغ 31,785 دينار إلى ورشة محمد الخباط نظير صيانة عدد (4) سيارات تابعة للوزارة، لوحظ بشأنه: عدم كتابة التاريخ على الفواتير المرفقة مع مستندات الصرف، وعدم ختم المراقب المالي على إذن الصرف.
- أبرمت الوزارة العقددين رقم (21-1) في سنة 2023م للاستفادة من خدمات النظافة والسفرجة والضيافة ونقل المخلفات لعدد (7) مبانٍ تابعة للوزارة في أماكن مختلفة، وبقيمة إجمالية قدرها 3,695,400 دينار لوحظ عدم إحالة أذونات الصرف إلى إدارة العقود بديوان المحاسبة عقب الصرف بالمخالفة للمادة (2) من القانون رقم 24 لسنة 2013م بشأن تعديل القانون رقم 19 لسنة 2013م في شأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة.
- من خلال مراجعة وفحص إذني الصرف رقم 178-179/10/30 بتاريخ 30/10/2023م بمبلغ 3,650,100 دينار ومبلغ 3,465,912 دينار على التوالي لصالح شركة قطرات الندى الأولى للمضخات نظير توريد مضخات غاطسة سطحية، تبين أن الشركة تم تحديدها مسبقاً قبل عملية التعاقد بناء على كتاب السيد / وزير الدولة لشؤون رئيس الحكومة ومجلس الوزراء المقيدة تحت رقم إشاري 18615 بتاريخ 18/9/2023م، وتجزئة العقد للنأي به عن رقابة الديوان المسقبقة بالمخالفة للقانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة ولائحته التنفيذية.

نفقات السفر والمبيت

بلغ إجمالي المبلغ المصرىوفات على السفر والمبيت 11,270,774 دينار، ومن خلال الفحص والمراجعة لعينة من أذونات الصرف تبين عدم إرفاق ما يفيد بتنفيذ وإنجاز المهمة المناطة بعمليات الإيفاد سواء بالداخل أو الخارج وعمليات التأهيل والتدريب للموظف.

- بلغت القيمة المصروفة خلال سنة 2023م من حسابات وزارة الحكم المحلي إلى مختارى المحلات البالغ عددهم 1392 مختار، مبلغ 50,087,824 دينار والجدول الموضح أدناه يبين ذلك:

المصروفات	البيان
14,445,750	دعم احتياجات
22,481,692	مكافآت شهرية 2023م
13,150,000	عهد مستدامة للمختارى المحلات
50,087,824	المجموع

- من خلال فحص ومراجعة أذونات الصرف الموضحة أدناه تبين عدم إرفاق أذونات استلام المخازن والاكفاء باستلام اللجنة المشكلة لهذا الغرض وعدم إرفاق ما يفيد باستلام مختارى المحلات للأجهزة الموردة

إذن الصرف	التاريخ	المبلغ	البيان	الشركة
12/1174	23/12/27	4,995,750	قرطاسية للمختارى	التقدم الدائم للتجهيزات
12/1175	23/12/27	4,550,000	أجهزة طابعات لبيرة	طموح للتجهيزات

الشركة	البيان	المبلغ	التاريخ	إذن الصرف
سرين الابداع للتجهيزات	حاسوب محمول	4,900,000	23/12/27	12/176

باب التنمية

- بموجب قرار مجلس الوزراء لحكومة الوحدة الوطنية رقم (144) لسنة 2023 بشأن اعتماد توزيع مخصصات الحكم المحلي للباب الثالث (التنمية) لسنة 2022م والصادر بتاريخ 2/23/2023م والذي جاء في مادته الأولى تتولى وزارة الحكم المحلي توزيع مخصصات الباب الثالث مبلغ مليار دينار وفق إذن الصرف الصادر عن وزارة التخطيط رقم (30) لسنة 2022م لتعليق مبالغ مالية في حساب وزارة المالية، وجاء في مادته الثانية يؤذن لوزارة التخطيط بإصدار تفويضات مالية غير مسلية. وبلغ إجمالي قيمة المبالغ المحالة إلى البلديات البالغ عددها (145) بلدية خلال سنة 2023 مبلغ 942,103,183 دينار.

باب الدعم

- تمت إحالة مبلغ 317,997,588 دينار إلى البلديات البالغ عددها (145) بلدية خلال سنة 2023م، كما بلغ إجمالي القيمة المحالة إلى الشركات العامة لخدمات النظافة (طرابلس- مصراته- بنغازي) مبلغ 408,168,947 دينار، وأن هذه المبالغ تمت إحالتها للشركات بناء على مكاتب السيد/ وزير الدولة لشؤون رئيس الحكومة ومجلس الوزراء، مما يدل على عدم مراعاة قواعد توزيع الاختصاص بين الوزارات.

المصرفي	البلدية
257,119,996	طرابلس
113,378,994	مصراته
37,669,956	بنغازي
408,168,947	المجموع

باب الطوارئ

- وجود اعتمادات مستندية محلية مفتوحة لصالح الإصلاح البيئي تم تمديد صلاحيتها حتى 31/12/2024م، وقيام الوزارة بدفع دفعة مقدمة من الاعتمادات المستندية بواقع 15% من قيمة الاعتماد في حين أن البعض منها غير منفذ، ذلك كله في ظل عدم وجود ضمانات لاسترجاع القيمة في حالة إلغاء الاعتماد، والجدول التالي يوضح حال هذه الاعتمادات:

المبلغ	البيان	عدد الشركات المستفيدة	عدد الاعتمادات المحلية
65,678,005	غير منفذ	7	11
13,884,498	منفذ جزئيا	3	5

الإيرادات المحلية

تنفيذنا لقرار رئيس مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم 330 لسنة 2021م بشأن إصدار لائحة نظام الإيرادات المحلية على هذا قامت الوزارة بطباعة الإيصالات المالية (ر.م.2) لإثبات الإيرادات المحلية بالخزينة الرئيسة والفرعية بالبلدية، على هذا بلغ إجمالي ما تم تحصيله حتى سنة 2023 مبلغ 31,289,934 دينار، إذ

يلاحظ عدد (30) بلدية لم تفعل العمل بلائحة الإيرادات المحلية وعدم استلامها للإيصالات المالية.

تسوية وإغفال عهد الإيصالات المالية

لم تقم عدد (10) بلديات بقفيل عهدة الإيصالات المالية، وهي (الاصابعة، البيضاء، الرويتينة سلطان، القبة، القلعة، جالو، زواره، طبرق، مرسى دفنة، تنيناي).

بينما قامت عدد (4) بلديات (البريقة، سلوق، ساحل الجبل، عمر المختار) بارجاع عهدة الإيصالات المالية لعدم تمكناها من الجباية.

العهد المالية

العهد المالية المصرفوفة لموظفي ديوان الوزارة بلغ إجمالي العهد المالية المصرفوفة خلال سنة 2023م مبلغ 120,000 دينار وبلغت قيمة العهد التي تم قفلها خلال السنة مبلغ 95,000 دينار بينما بلغت قيمة العهد التي لم يتم قفلها مبلغ 25,000 دينار.

العهد المالية المصرفوفة لمختارى المحلات لم يتم إغفالها حتى تاريخه، ولم تقم الوزارة بإخبارهم ضرورة إغفال العهد قبل انتهاء السنة المالية استنادا لنص المادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للإدارة المحلية

الموقف التنفيذي لنفقات الباب الثاني للأمانة العامة للمجلس الأعلى للإدارة المحلية عن سنة 2023م حيث كانت بياناته كما يلي:

الباب الثاني	المستلم	المصاروف	الرصيد
حالة من وزارة المالية	1,549,999	1,542,458	7,541
حالة من وزارة الحكم المحلي	5,100,000	5,093,697	6,303
الإجمالي	6,649,999	6,636,155	13,844

أهم الملاحظات:

- عدم معالجة الملاحظات الواردة في تقارير الديوان السابقة وذلك بالمخالفة للمادة (46) من قانون الديوان رقم (19) لسنة 2013م ومنها:

- صرف مبلغ 146,300 دينار بموجب إذن الصرف رقم (12/11) مقابل مكافأة مالية شهرية للعاملين وفق قرار الأمين العام للأمانة رقم 17 لسنة 2023م بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم (203) لسنة 2013م والذي حدد في مادته (الأولى) الموظفين الذين تمنح لهم هذه المكافأة وهم موظفو ديوان مجلس الوزراء والوزارات، وفي مادته الثانية حدد من له صلاحيات إصدار القرار وهم رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص.

جهاز الحرس البلدي

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات الجهاز خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	الحوالات الواردة	المصروف	الرصيد
الأول	290,000,000	292,731,278	292,701,179	30,099
الثاني	12,000,000	21,474,999	20,984,561	490,437
التحول	-	2,080,477	180.000	2,080,296
الطوارئ	-	1,006,562	917,315	89,247

- الصرف بالتجاوز للباب الأول لقيمة المخصصات المعتمدة بمبلغ 2,701,178 دينار بالمخالفة للمادة (10) من قانون النظام المالي للدولة والمادة (13) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم إحالة الأرصدة الدفترية لحسابي الطوارئ والتحول، وذلك بالمخالفة للمادة (27) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، والمادة (7) من القانون المالي للدولة.
- عدم القييد بصرف المرتبات الشهرية وفقاً لما هو وارد بالكشفوفات الإلكترونية الواردة من وزارة المالية، ويتبيّن ذلك من خلال إجراء عمليات المطابقة للمرتبات المصروفة بما هو وارد بالكشفوفات الإلكترونية.
- صيانة سيارة نوع توبيوتا كورولا لوحة رقم (64778) بمبلغ 12,000 دينار وهي من ضمن السيارات التي تم إحالة إجراءاتها للتمليك بالمخالفة للمادة 24 من القانون المالي للدولة.
- إذن صرف رقم (12/23) بمبلغ 177,721,000 دينار لصالح مجموعة الفصول الأربعية للفنادق، نظير إقامة أشخاص بالفندق دون بيان صفاتهم ووظائفهم وأسباب الإقامة.
- شراء عدد (6) سيارات بمبلغ 917,000 دينار بموجب إذن الصرف (12/1) بالتكليف المباشر بالمخالفة للمادة (10) من لائحة العقود الإدارية، ودون وجود مخصصات مالية بالمخالفة للمادة (26) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- صكوك خصم من الدفاتر ولم تظهر بكشف حساب المصرف تعود لسنوات سابقة، ولم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها بالمخالفة لكتاب وزير المالية رقم (2640) المؤرخ في 28/11/2022م الموجه إلى المراقبين الماليين بشأن متابعة الصكوك المعلقة بالحسابات المصرفية شهرياً ومثال ذلك:

رقم الصك	التاريخ	المبلغ
189451	2015/2/25	22,230.331
605192	2015/2/28	431,591.488
606079	2015/5/24	244,330.788
607126	2015/7/8	253,008.789

- تم تعليمة مبلغ 2,291,170 دينار لحساب الودائع والأمانات دون وجود أي التزامات تقابلها، بالمخالفة للمادة (161) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

البلديات

بلدية طرابلس

المجلس البلدي حي الأندلس

- مبالغ خصمت بكشاف المصرف ولا مقابل لها بالدفاتر وهي صكوك مفقودة ومخصومة من الحساب عن سنة 2020 م، ولم يتم معالجتها وبيانها كالتالي:

القيمة	رقم الصك	التاريخ
34870	722901	2020/7/1
77935	722927	2020/8/1
المجموع		112805

- فقدان بعض الأصناف والأصول المحفظ بها في مخازن (كوبري الثلاجات) دون قيام البلدية باتخاذ الإجراءات القانونية في عملية فقدان تلك الأصناف والبيان التالي يوضح المفقودات:

العدد	البيان
1	مقطورة خلط إسفلت الساخن
1	مقطورة قلابة ذات محورين
1	مكينة تقطيع الخشب
1	جرافة (كتربيل)
100 كيس	إسفلت بارد

المجلس البلدي طرابلس المركز

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المجلس خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المستلم	المصروف
الأول	2,579,406	3,940,000
الثاني	1,928,398	1,817,570
الإجمالي	4,507,804	5,757,570

- عدم معالجة الملاحظات الواردة بالتقدير السنوي لديوان المحاسبة لسنة 2021م بالمخالفة للمادة (46) من القانون رقم (19) لسنة 2013م، بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة وتعديلاته.
- عدم إحالة مبلغ 448,701 دينار، في نهاية السنة المالية 2022م والخاص بالباب الثاني إلى حساب الإيراد العام بالمخالفة لنص المادة (7) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- بلغ رصيد حساب الطوارئ في 31/12/2022 م مبلغ 610,018 دينار لم يتم إحالته إلى حساب الإيراد العام بالمخالفة للمادة (7) من قانون النظام المالي للدولة.
- بموجب إذن صرف رقم 3/3 بتاريخ 21/3/2022م، لصالح المركز الفني للحدادة العامة بمبلغ 38,976 دينار، تبين أن الصرف تم بناء على فاتورة مبدئية بالمخالفة للمادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- استخدام مخصصات الطوارئ في الصرف على تغطية نفقات الباب الأول والثاني (المصروفات العمومية) في غير ما خصصت له، مما يعد مخالفه صريحة لأحكام المادة (17) من قانون النظام المالي للدولة.

مراقبة الخدمات المالية طرابلس

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المراقبة خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المسيل	المصروف	الرصيد
الأول	1,892,588,268	1,887,816,129	4,772,139
الثاني	4,788,400	4,570,018	82,835
الإجمالي	1,897,376,668	1,892,386,147	4,854,974

- عدم الالتزام بصرف المرتبات وفق الكشوفات الواردة من وزارة المالية، حيث لوحظ استغلال مرتبات الأشخاص الذين انتهت علاقتهم الوظيفية بالإنفاق منها على بنود مختلفة دون وجود مخصصات مالية لها، بالمخالفة للمادة (10، 11) من قانون النظام المالي للدولة، ولمنشور رئيس ديوان المحاسبة رقم (4) لسنة 2020م، وكذلك منشور وزير المالية رقم (04) لسنة 2022م بشأن ضرورة تقيد الجهات المملوكة من الخزانة العامة بصرف المرتبات وفقاً لمخرجات المنظومة الموحدة لمرتبات الدولة.
- تحويل السنة بمصروفات لا تخصها عن سنة 2021م، ودون وجود مخصصات فمثلاً إذن الصرف رقم 1753/10 مقابل عمل إضافي لموظفي المراقبة بمبلغ 552,056دينار، وذلك بالمخالفة للمواد (10-11-13) من قانون النظام المالي للدولة.
- عدم إحالة الرصيد الدفتري المتبقى في حساب الإيرادات والبالغ 569,053دينار إلى حساب الإيراد العام بالمخالفة للمادة (64) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- إيداع مخصصات الباب الثاني للمراقبة وجميع القطاعات التابعة لها مباشرة في حساب الودائع والأمانات دون توافر الحالات التي تُنص عليها بالمواد رقم (163، 162، 161) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- إذن الصرف رقم 11/185 المؤرخ في 26/10/2022م مقابل عهدة لمديرية أمن تاجوراء بمبلغ 40,000 دينار دون وجود قرار بصرفها، تم إيقافها وتحميلاها على بند مكافآت لغير العاملين.

المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا الشموخ / طرابلس

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المعهد خلال سنة 2021 - 2022م وفق البيان التالي:

البيان	المفوض	المصروف	الفرق بين المصروف والمصروف	الباب
سنة 2021				
الباب الأول	-	1,538,700	1,538,700	0
الباب الثاني	-	101,623	101,807	-184
الإجمالي	-	1,640,323	1,640,507	-184

البيان	المفوض	المصروف	المسائل	الفرق بين المسئل والمصروف
سنة 2022				
الباب الأول	3,560,290	2,856,002	2,856,002	0
الباب الثاني	177,791	88,918	88,898	-20
الإجمالي	3,738,081	2,944,920	2,944,900	-20

- وجود أعضاء هيئة تدريس بالمعهد موظفين للدراسة بالخارج تصرف لهم 25% من مرتباتهم بالرغم من انقضاء الفترة الزمنية المحددة للحصول على الدرجة العلمية الموظفين من أجلها، ولا يوجد ما يفيد التمديد وذلك بالمخالفة للائحة الإيفاد.
- صرف مكافأة مالية للمراقب المالي بموجب إذن صرف 12/12 لسنة 2022 م بمبلغ 4,880 دينار من بند أتعاب ومكافآت لغير العاملين نظير عضويته في لجنة إيقاف الحساب الختامي للمعهد بالمخالفة لقرار وزير المالية رقم (354) لسنة 2017 م بشأن تحديد مزايا المراقبين الماليين ومساعديهم في الجهات الإدارية.

مستشفى العيون طرابلس

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات مستشفى العيون خلال سنة 2021 - 2022 م
وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المصروف	الفرق بين المفوض والمصروف	المسائل
2021				
الأول	11,000,000	9,506,682	10,837,500	162,500
الثاني	7,000,000	6,999,998	6,978,050	21,950
الإجمالي	18,000,000	16,506,680	17,815,550	184,450
2022				
الأول	13,500,000	13,697,593	12,896,170	603,830
الثاني	12,000,000	9,374,997	9,332,660	2,667,340
الإجمالي	25,500,000	23,072,591	22,228,830	3,271,170

- عدم الأخذ باللاحظات الواردة بتقرير الديوان عن سنوات سابقة الأمر الذي أدى إلى تكرار الملاحظات مما يعد مخالفة مالية بموجب أحكام القانون رقم (19) لسنة 2013 بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة.
- عدم قيام المراقب المالي بالختم والتوقیع على بعض أذونات الصرف بالمخالفة للمادة (19) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- يظهر إذن صرف 8/1 المؤرخ (بلا) بمبلغ 1,683 دينار لصالح شركة الراحلة للخدمات النفطية نظير تزويد المستشفى بعدد 10,000 لتر وقود ديزل لوحظ بشأنه ضعف التعزيز المستند لإذن الصرف، حيث لم يتم إرفاق إذن الاستلام بالمخالفة للمادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، وكذلك عدم قيام المراقب المالي بالختم والتوقیع على إذن الصرف، بالإضافة لغيب توقيع المراجع الداخلي بالمخالفة للمادة (19) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم الاهتمام بكتابه تاريخ صلاحية الأصناف التي يتم الترسية عليها في بعض الشركات سواء في الفواتير المبدئية أو الفواتير النهائية.

- من خلال مراجعة إذن صرف 9/11 المؤرخ في 8/6/2021م بمبلغ 40,362 دينار لصالح شركة الضمان العراقي مقابل تزويد المستشفى ببعض التجهيزات، تبين أن تاريخ إذن استلام أصناف بالمخازن يسبق تاريخ التكليف، حيث ظهر تاريخ إذن استلام المخازن في 8/4/2021م، وتاريخ تكليف الشركة من قبل مدير المستشفى في 11/4/2021م.

- بموجب مستندات الصرف أرقام 3-38/3 بمبلغ 108,600 دينار مقابل صرف مكافأة للعاملين لا يوجد قرار من مدير عام المستشفى بصرف المكافأة، بالمخالفة للمادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

المستشفى الجامعي طرابلس

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات مستشفى الجامعي خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المسيط	المصروف	الفرق بين المفوض والمصروف
الأول	75,000,000	65,192,978	73,176,660	1,823,340
الثاني	35,000,000	26,249,998	23,348,110	11,651,890
الإجمالي	110,000,000	91,442,977	96,524,770	13,475,230

- الصرف على جهات ذات ذمة مالية مستقلة بالمخالفة للمادة (24) من القانون المالي للدولة.
- اعتماد إدارة المستشفى على التكليف المباشر في بعض المعاملات بالمخالفة للمادتين (10-9) من لائحة العقود الإدارية.
- تحويل نفقات بقيمة 49,247,878 دينار على بنود غير مختصة بالمخالفة للمادة (13) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- التوسيع في صرف العهد المالي حيث تجاوزت قيمتها خلال سنة 2022م بمبلغ 95,000 دينار، ولوحظ بشأنها الصرف في غير الأغراض المخصصة لها، واستخدم البعض منها في توريد أدوية ومستلزمات طبية، على الرغم من وجود مخصصات لهذه البنود في الميزانية التسيرة للمستشفى بالمخالفة للمادة (180) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- وجود عدد من المعدات الراكرة داخل المخازن متمثلة في أجهزة تنفس اصطناعي وأسرة أطفال عدد (50) سرير لم يتم الاستفادة منها للصالح العام.

مستشفى الرازى للأمراض النفسية والعصبية

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات مستشفى الرازى خلال سنة 2021 - 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المسيط	المصروف	الفرق بين المسيط والمصروف
سنة 2021				
الأول	8,700,000	7,259,493	7,259,332	161
الثاني	6,000,000	5,998,250	5,999,922	-1,672
الإجمالي	14,700,000	13,257,743	13,259,254	-1,511

الباب	المفوض	المسيط	المصروف	الفرق بين الممليط والمصروف	سنة 2022
الأول	11,200,000	9,917,183	9,916,756	427	
الثاني	6,000,000	2,999,999	2,999,720	279	
التحسين	4,000,000	4,000,000	3,999,588	412	

- التوسع في صرف المكافآت المقطوعة والمستمرة، فضلاً عن أن بعض المكافآت أخذت طابع الاستثمارية دون إخضاعها لاستقطاعات القانونية (الضمان والتضامن).
- بموجب إذن صرف رقم 3/1 المؤرخ في 03/07/2022م، بمبلغ 28,500 دينار لصالح شركة تميمة الجديدة للتعهادات والخدمات التموينية، نظير سداد الفاتورة رقم (1) الخاصة بتقديم خدمات الضيافة والسفرجة للعاملين بالمستشفى، ومن خلال الفحص لوحظ الاعتماد على التكليف المباشر للشركة وإغفال دور لجنة العطاءات بالمستشفى بالمخالفة للمادتين رقم (9-10) من لائحة العقود الإدارية، علاوة على عدم التقىد بالمادة (26) من لائحة الميزانية بشأن عدم الالتزام أو الارتباط بأى نفقات إلا بعد الحصول على إقرار كتائبي من المراقب المالي بتوفر التغطية المالية.
- ضعف التعزيز المستند في العديد من أذونات الصرف لسنٰي 2021-2022م بالمخالفة لنص المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- بموجب إذن صرف 12/24/2021/12/2021 بمبلغ 245,622 دينار، لصالح شركة البستان لاستيراد الأدوية والمستلزمات الطبية، مقابل تزويد المستشفى بأدوية، ومن خلال الفحص والمراجعة لوحظ تكليف الشركة بشكل مباشر وإغفال عمل لجنة المشتريات، بالمخالفة للمادتين (9-10) من لائحة العقود الإدارية، وعدم الالتزام بتوريد أدوية تزيد صلاحيتها عن ثلثي المدة عند عملية التوريد.
- بموجب إذن صرف 9/7/2021/9/15/2021 بمبلغ 32,380 دينار لصالح شركة الضمان العربي للتجهيزات العامة، مقابل تزويد المستشفى ببعض التجهيزات، لوحظ عدم وجود إذن استلام مخازن بالمخالفة للمادة (243) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- حجز تذاكر سفر بقيمة 12,275 دينار خصماً من بند تحسين وتطوير العلاج، بموجب إذن صرف 8/1/2022/8/7/2022 بمبلغ 12,275 دينار، لصالح شركة الخطوط الجوية الأفريقية.

صندوق التضامن الاجتماعي فرع طرابلس

- عدم تقىد لجنة المشتريات بالصندوق بالإجراءات المنظمة للمشتريات وفقاً لقرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (12) لسنة 2023 م بشأن إصدار اللائحة التنظيمية للمشتريات الحكومية، ويوضح ذلك من خلال:
 - التعامل مع أشخاص غير مرخص لهم، وعدم منح الفرص لمن تتوفر فيهم الشروط بشكل متساوٍ، وتكرار ذات الشركات المتقدمة في أكثر من عرض وبأسعار

- مبالغ فيها مقارنة بالسوق المحلي، وعدم توفير المعلومات للمتنافسين عن الأعمال والمشتريات المطلوبة.
- لا يتم طرح الأعمال والمشتريات والتعاقد في حدود الاحتياجات الفعلية، ويظهر ذلك من خلال عدم إرفاق طلب الحصول على الاحتياجات من قبل الأقسام المعنية بالصندوق.
 - عدم الإعلان عن المناقصة من خلال المنصة الإلكترونية لل التعاقدات.
 - من خلال مقارنة أسعار بعض التوريدات التي قام بها الصندوق خلال سنة 2023م مع أسعار السوق المحلي، لوحظ وجود ارتفاع في أسعار بعض التوريدات بالمخالفة للمادة (6) من القرار رقم (12) لسنة 2023م، بشأن إصدار اللائحة التنظيمية لل مشتريات الحكومية، منها إذن الصرف 8/407 المؤرخ في 31/8/2023 بمبلغ 166,350 دينار لصالح شركة الجودة للتجهيزات العامة مقابل توريد فرش ممرات، وكذلك إذن الصرف 8/213 المؤرخ في 8/8/2023 بمبلغ 139,200 دينار لصالح شركة دليل للتجهيزات العامة نظير توريد أجهزة ماسح ضوئي وأجهزة تصوير مستندات.

بلدية العاشرية

المجلس التسييري العامرية

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المجلس خلال سنة 2021 م وفق البيان التالي:

الباب	المستند	المصروف
الثاني	309,461	306,200
الثالث	1,689,614	1,693,351
الخامس	21,465	21,400
الإجمالي	2,020,540	2,020,951

- الصرف بالتجاوز على بعض بنود الميزانية (بند المكافآت لغير العاملين، بند الصيانة) بالمخالفة للمادة (10) من قانون النظام المالي للدولة، والمادة (13) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، دون العمل على إجراء مناقلات حسب ما نصت عليه اللوائح والقوانين.
- صرف عهدة مالية بمبلغ 19,900 دينار ولم يتم إقفالها بالمخالفة للمادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

بلدية الناصرية

المجلس التسييري الناصرية

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المجلس خلال سنة 2021 م وفق البيان التالي:

الباب	المستند	المصروف	الفرق بين المستند والمصروف
الثاني	470,673	469,830	843
الثالث	2,059,457	2,059,020	437
الإجمالي	2,530,130	2,528,830	1,280

- ضعف أداء مكتب المراجعة الداخلية بالمجلس، حيث يقوم بالمراجعة المستندية، فلا يقوم بإجراء الجرد المفاجئ للخزائن والمخازن، وتقديم تقارير دورية عن أعمال المجلس.
- بموجب إذني الصرف رقم (10-12/19) بمبلغ 50,000 دينار على 84,748 دينار على التوالي لصالح شركة اليقين المتحد للمقاولات العامة، مقابل صيانة مبني البلدية، تبين اتباع أسلوب التكليف المباشر لعملية الصيانة بالمخالفة للمادتين (9-10) من لائحة العقود الإدارية.
- بموجب إذني الصرف رقم (1-2/12) بمبلغ 64,370 دينار 2,820 دينار على التوالي لصالح شركة المزارع الجديد للمعدات الزراعية مقابل توريد معدات آبار، تبين التكليف المباشر لعملية التوريد بالمخالفة للمادة (10) من لائحة العقود الإدارية ولا يوجد ما يفيد استلام التوريدات بالمخزن.

بلدية جنوز

مراقبة الخدمات المالية جنوز

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المراقبة خلال سنة 2023 م وفق البيان التالي:

الباب	المستيل	المصروف	الفرق بين المستيل والمصروف
الأول	416,936,057	416,441,549	494,508
الثاني	1,042,749	1,008,773	33,976
الإجمالي	417,978,806	417,450,322	528,484

- صرف مكافأة مالية وبعض التسويات والعمل الإضافي دون وجود مخصصات مالية لهذه البنود وتحميلها على بند المرتبات الأساسية بالمخالفة للمادتين (10 - 19) من قانون المالي للدولة.
- من خلال عملية المطابقة الإلكترونية التي تمت عن شهر ديسمبر 2023 م بين مخرجات المنظومة الموحدة لمرتبات الدولة (الكشفوفات الإلكترونية) الواردة من وزارة المالية مع ما تم صرفه من طرف المراقبة والقطاعات التابعة لها تبين التالي:

العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
104	57,892	324	71,897	1	2,540

- عدد (20) موظف أرقامهم الوطنية المدرجة بمنظومة المرتبات غير مطابقة للرقم الوطني الوارد من وزارة المالية.
- عدم إدراج الرقم المالي لعدد (141) موظف بمنظومة مرتبات قطاع فائض المالك الوظيفي جنوز.
- استمرار ظاهرة الصكوك المخصومة بالدفاتر ولم يتم خصمها من حسابات المراقبة بالمصرف وظهورها معلقة بمذكرات التسوية منذ سنوات.

- ورود مرتبات عدد من العاملين من وزارة المالية بالرغم من انتهاء علاقتهم الوظيفية بالقطاعات التابعين لها، حيث قامت المراقبة باستغلال هذه المرتبات بالإنفاق على عدد من البنود ليست لها مخصصات مالية، كتسوبيات المرتبات وصرف المكافآت والعلاوات السنوية والترقيات ومستحقات الإجازة للمتقاعدين، حيث بلغ إجمالي قيمة هذه المرتبات خلال سنة 2023م لجميع القطاعات مبلغ 10,218,748 دينار، لعدد (3943) مرتب شهري، وفق الآتي:

القيمة	عدد المرتبات خلال سنة 2023م	القطاع	ت
3,838,387	1359	قطاع التعليم	1
5,911,250	2200	قطاع الصحة	2
413,578	325	مديرية أمن جنوزر	3
28,694	21	مكتب العمل	4
22,864	37	فائض المالك	5
3,973	1	قطاع الزراعة	6
0	0	مراقبة المالية جنوزر	7
10,218,748	3943	الإجمالي	

بلدية الجفارة

مراقبة الخدمات المالية الجفارة

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المراقبة خلال سنة 2023م وفق البيان التالي:

الفرق بين المسيل والمصروف	المصروف	المسيل	الباب
293,530	1,090,063,300	1,090,356,830	الأول
20,127	1,157,873	1,178,000	الثاني
110,950	2,709,050	2,820,000	الثالث
424,607	1,093,930,223	1,094,354,830	الإجمالي

- إجراء مدفوعات (عمل إضافي - مكافآت -- وأغذية) دون وجود مخصصات مالية وتحمليها على فائض المرتبات، بالمخالفة للمادة (199) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن ومنشور وزير المالية رقم 3 لسنة 2021 بشأن التقيد في عملية صرف المرتبات وفق مخرجات منظومة المرتبات.

- تجزئة بعض عقود التوريد (إعاشرة - ملابس وقيافة) بإدارة الخدمات الصحية الجفارة ومديرية أمن الجفارة التي تزيد قيمتها 5,000,000 دينار للنأي بها عن رقابة الديوان المسبق، بالمخالفة للمادة (24) من القانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة

بلدية قصر بن غشير

مراقبة الخدمات المالية قصر بن غشير

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المراقبة خلال سنة 2023م وفق البيان التالي:

الرصيد	المصروف	المسيل	الباب
3,180,267	336,156,274	339,336,541	الأول

الباب	المستند	المصروف	الرصيد
الثاني	1,481,699	1,423,387	58,313
الإجمالي	340,818,240	337,579,660	3,238,580

- ضعف وقصور المراقبين الماليين في تأدية المهام المناطة بهم بالمخالفة للمادة 18 من قانون النظام المالي والمادة (24) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- إسناد أكثر من مهمة ووظيفة إشرافية لذات الموظف بالمخالفه للمادة (96) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، ويعد إخلالاً بنظام الرقابة الداخلية ومنها على سبيل المثال:

الوظيفة الثالثة	الوظيفة الثانية	الوظيفة التي يشغلها
المراقب المالي بمراقبة التعليم سوق الخميس	المراقب المالي بمراقبة التعليم قصر بن غشير	رئيس القسم المالي بديوان مراقبة الخدمات المالية قصر بن غشير
المراقب المالي بمكتب الشؤون الاجتماعية سوق الخميس	المراقب المالي بمكتب الشؤون الاجتماعية قصر بن غشير	رئيس قسم الحسابات بديوان مراقبة الخدمات المالية قصر بن غشير
المراقب المالي بمكتب العمل والتأهيل سوق الخميس	المراقب المالي بمكتب العمل والتأهيل قصر بن غشير	رئيس قسم الإيرادات بديوان مراقبة الخدمات المالية قصر بن غشير
المراقب المالي بإدارة الخدمات الصحية سوق الخميس	المراقب المالي بإدارة الخدمات الصحية قصر بن غشير	رئيس قسم الخزينة بديوان مراقبة الخدمات المالية قصر بن غشير
المراقب المالي بمكتب الزراعة والثروة الحيوانية سوق الخميس	المراقب المالي بمكتب الزراعة والثروة الحيوانية قصر بن غشير	موظفي قسم الإيرادات بديوان مراقبة الخدمات المالية قصر بن غشير

المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا قصر بن غشير
الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المعهد خلال سنة 2019 - 2020م وفق البيان التالي:

البيان	المفوض	المستند	المصروف	سنة
الباب الأول	—	1,552,249	1,688,729	2019
الباب الثاني	—	53,225	50,571	
الإجمالي	--	1,605,474	1,739,300	
البيان	المفوض	المستند	المصروف	سنة
الباب الأول	1,241,730	1,337,176	1,456,921	2020
الباب الثاني	95,979	95,978	93,871	
الإجمالي	1,337,709	1,433,154	1,550,792	

- عدم التزام المراقب المالي بكتابة بيانات الاعتماد المالي بإذن الصرف بالمخالفة للمادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- الصرف بالتجاوز على بند مقابل العمل الإضافي خلال السنة المالية 2020م بالتجاوز بمبلغ 50,800 دينار، باستغلال الفائض من بند المرتبات في الصرف على العمل الإضافي، وذلك بالمخالفه للمادة (10) من قانون النظام المالي للدولة والمادة (13) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

بلديات الزاوية

المجلس البلدي الزاوية

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المجلس خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المسلح	المصروف	الفرق بين المسيل والمصروف
الأول	3,933,337	3,862,135	71,201
الثاني	6,131,531	6,128,316	3,214
الثالث	7,172,424	6,835,013	337,411
الرابع	19,451	19,451	0
الإجمالي	17,256,743	16,844,915	411,828

- تبين بأن مصروفات الباب الثالث هي أرصدة مرحلة من العام السابق وتم التصرف بها خلال هذا العام.
- عدم مسک سجل خاص بالعهد المالية يقيد فيه أصل العهدة وما ينفق منها والرصيد المتبقى بالمخالفة لنص المادة (181) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن
- عدم قيام المراجع الداخلي بالتوقيع وكتابة تاريخ المراجعة على مستندات الصرف والاكتفاء بوضع الختم دون استكمال البيانات من حيث الاسم وتاريخ المراجعة والتوفيق.
- إبرام عقود دون الحصول على إذن كتايي من المراقب المالي، مما يترب عليه قيام ارتباطات مالية على الجهة والإخلال بقواعد تنفيذ الميزانية، بالمخالفة للمادة (26) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- ضعف التعزيز المستندي لبعض أدوات الصرف لحساب التحول تمثل في عدم إرفاق شهادة سداد الضريبة وعدم كتابة رقم الصك على إذن الصرف وأيضاً عدم إرفاق رخصة مزاولة نشاط الشركة المستفيدة بالمخالفة لنص المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن بيانها كالتالي:

إذن صرف	القيمة	المستفيد	ملاحظات
12/5	623,000	شركة العنقاء الدولية للمقاولات والاستثمار العقاري	عدم إرفاق شهادة سداد الضريبة. عدم استيفاء جمجمة بيانات إذن الصرف (رقم التفويض، مجموع الاعتمادات المفتوحة بها، الرصيد قبل صرف هذا الإذن)
12/7	52,200	شركة القبس الجديد للمقاولات العامة	عدم إرفاق شهادة سداد الضريبة. عدم وجود رخصة مزاولة النشاط للشركة. عدم استيفاء بيانات إذن الصرف.
2/1	994,567	شركة الأفق البديع للمقاولات العامة	عدم استيفاء بيانات إذن الصرف (رقم التفويض، مجموع الاعتمادات المفتوحة بها، الرصيد قبل صرف هذا الإذن). عدم كتابة رقم الصك على إذن الصرف.
12/2	53,800	شركة المدينة الحديثة الأولى للمقاولات العامة والاستثمار العقاري	عدم استيفاء كامل بيانات إذن الصرف. عدم وجود شهادة سداد الضريبة. عدم كتابة رقم الصك على إذن الصرف.

المجلس البلدي الزاوية الجنوب

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المراقبة خلال سنة 2023م وفق البيان التالي:

الباب	المستيل	المصروف	الفرق بين المستيل والمصروف
الأول	3,701,491	3,688,911	13,030
الثاني	3,199,991	2,800,609	399,382
الثالث	3,519,221	1,970,057	1,549,164
الإجمالي	10,420,703	8,459,577	1,961,576

- القيام بالصرف واعتماد الصرف عن الفترة من 1/1/2023 حتى 8/5/2023 دون الرجوع إلى فرع الديوان لفحص تلك المستندات وإجازة صرفها من عدمه تنفيذاً لقرار السيد رئيس الديوان رقم (740) لسنة 2021 بشأن الفحص المصاحب لحسابات المجلس.
- الإهمال والتقصير في المحافظة على مستندات الصرف والسجلات المالية ذات العلاقة والخاصة بالسنة المالية 2023م بالقسم المالي للمجلس البلدي الزاوي الجنوب.
- صرف مرتبات إضافية ومكررة لكل من عميد البلدية وعدد (3) أعضاء بالمجلس وبقيمة إجمالية 16,390 دينار بالمخالفة للحالة الواردة من وزارة المالية، والبيان التالي يوضح ذلك:

الصفة	المرتب المصروف	المرتب الوارد في الحالة	الفارق
عميد البلدية	10,927	5,463	5,463
عضو المجلس البلدي	7,284	3,642,350	3,642,350
عضو المجلس البلدي	7,284	3,042,350	3,042,350
عضو المجلس البلدي	7,284	3,042,350	3,042,350
الإجمالي	32,781	16,390	16,390.575

- قيام المجلس بصرف مبلغ وقدره 1,550,769 دينار من الباب الثاني خلال سنة 2023م، دون وجود أي مستندات دالة على الصرف، بالمخالفة لأحكام قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

مراقبة الخدمات المالية الزاوية

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المراقبة خلال سنة 2022 - 2023م وفق البيان التالي:

البيان	المستيل	المصروف	الفرق بين المستيل والمصروف
سنة 2022			
الباب الأول	720,161,917	719,472,406	689,511
الباب الثاني	1,928,126	1,928,126	صفر
الإجمالي	722,090,044	721,400,533	689,511
2023			
الباب الأول	853,641,813	853,641,813	-
الباب الثاني	1,569,094	1,569,099	(5.000)
الباب الثالث	463,834	-	463,834
الإجمالي	855,674,742	855,210,913	463,829

- الضعف في متابعة وتوجيه المراقبين الماليين وتدويرهم على القطاعات المختلفة واستمرار بعض المراقبين الماليين لسنوات طويلة في بعض القطاعات الأمر الذي يؤثر سلباً على استقلاليتهم.

- قيام بعض المسؤولين في عدد من القطاعات المملوكة من الخزانة العامة بإصدار قرارات صرف مكافآت مالية وعمل إضافي وإعاشرة وإقامة دون وجود مخصصات مالية لتغطيتها حيث تمت التغطية من فائض الحالات المالية والمرببات التي لم تصرف ودون إرجاعها لحساب الإيراد العام ومن أمثلة ذلك:

القطاع	القيمة	رقم مستند الصرف
الصحة	19,000	9/1140-1113
	42,000	10/759-744
الأمن الوطني	36,820	5/44-42
مكتب العمل والتأهيل	25,473	12/2962-2952
الشؤون الاجتماعية	21,000	12/2686-2679
الاقتصاد	16,200	11/4-1
الصناعة	13,200	12/3088-3084

- بالفحص والمراجعة لإذن الصرف رقم 12/7 المؤرخ في 21/9/2022 بمبلغ 55,150 دينار لصالح شركة الإخلاص الدائم للطباعة والأعمال الفنية نظير توريد مطبوعات إلى إدارة الخدمات الصحية الزاوية تبين عدم تدوين الكميات المستلمة بإذن استلام المخازن.

- من خلال مراجعة مذكرة التسوية لحساب الودائع والأمانات تبين وجود صكوك معلقة مرحلة منذ ما يفوق العشر سنوات دون اتخاذ المراقبة الإجراءات اللازمة حيالها بالمخالفة للمواد (118-122) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- بموجب إذن الصرف رقم 12/2116 بمبلغ 897,760 دينار، لصالح شركة متارة لاستيراد المواد الغذائية، ومن خلال الفحص تبين التعاقد عن طريق التكليف المباشر بالمخالفة للمادة (10) من لائحة العقود الإدارية رقم (563) لسنة 2007.

مراقبة الخدمات المالية الزاوية الجنوب

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المراقبة خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

المصروف	المستلم	الياب
50,052,890	50,267,140	الأول
315,971	315,971	الثاني
50,368,860	50,583,111	إجمالي

- قيام إدارة الخدمات الصحية بالزاوية الجنوب بإبرام محاضر اتفاق لصيانة مبني وحدة الرعاية الصحية شلغودة بمبلغ إجمالي 42,000 دينار بالتكليف مباشر، وتبيّن عدم وجود محضر-استلام الأعمال وعدم إرفاق أي مستند يفيد الانتهاء من الصيانة بالمخالفة للائحة العقود الإدارية.

- إذن صرف 12/3 المؤرخ في 31/12/2022 بمبلغ 7,000 دينار لصالح شركة الانطلاقة نظير توريد منظومة الحسابات العامة، لوحظ بشأنه خلو إذن الصرف من ختم وتوقيع كلا من: المراقب المالي، والمراجع الداخلي، والقسم المالي، وكذلك

عدم كتابة بعض البيانات الخاصة بالاعتماد المالي، بالإضافة لعدم إرفاق محضر-
لجنة المشتريات وترخيص الجهة الموردة.

مراقبة الخدمات المالية الزاوية الغربية

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المراقبة خلال سنة 2019- 2020- 2023 م
وفق البيان التالي:

الباب	المستوى	المصروف
2019		
الأول	155,404,619	155,501,529
الثاني	198,230	198,988.890
الإجمالي	155,602,849	155,700,517
2020		
الأول	146,496,476	146,498,065
الثاني	504,800	505,078
الإجمالي	147,001,276	147,003,143
م2023		
الأول	308,679,715	308,680,691
الثاني	631,449	629,495
الإجمالي	309,311,165	309,310,186

- صرف مكافآت مالية لموظفي المراقبة وبعض القطاعات بمبلغ 484,426 دينار دون توفير التغطية المالية الالزامية، حيث تم تغطية قيمة تلك المكافآت من المرتبات التي لم تصـرـف (متقاعدـين - استقالـة- وفـاة) بالإضافة إلى عدم وجود قرارات لصرف تلك المكافآت في عدد من الاستـمرارات.
- صرف عهد مالية تخص مراقبة التعليم خلال سنة 2019 بمبلغ 23,800 دينار لم يتم تسويتها خلال السنة بالمخالفة للمادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- صرف مقابل عمل إضافي لموظفي المراقبة وعدد من القطاعات بمبلغ 342,729 دينار دون وجود ما يفيد حضور الموظف من عدمه بعد أوقات الدوام الرسمي، وعدم وجود قرار تكليف بالعمل الإضافي في أغلب الاستـمرارات، والمدة المحددة للعمل الإضافي، بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم 21 لسنة 2013 بشأن العمل الإضافي.
- صرف مبلغ 45,900 دينار بموجب إذن صرف رقم 12/80 لصالح شركة الانطلاقة للحسابات نظير توريد عدد (3) أجهزة حاسوب مكتبي وقرطاسية، دون وجود ما يفيد الاستـلام بالمخالفة للمادة (243) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، علاوة على عدم إرفاق محضر لجنة المشتريات مع مستندات الصرف بالخصوص.
- من خلال عملية المطابقة الإلكترونية التي تمت عن شهر ديسمبر 2023 م بين مخرجات المنظومة الموحدة لمرتبات الدولة (الكشفـات الإلكتروـنية) الواردة من وزارة المالية مع ما تم صرفـه من قبل المراقبة والقطاعـات التابعة لها تـبين التـالي:

مرتبات صرفت بالنقصان عملاً بقراره رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١٩		مرتبات صرفت بالزيادة عملاً بقراره رقم ١٣٧ لسنة ٢٠١٩		مرتبات صرفت بالتجاوز (عدم إحالتها من وزارة المالية)		مرتبات واردة من وزارة المالية ولا تصرف لهم	
القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد
283,965	4176	3,883	9	1,720	1	362,238	173

- عدم الفصل في الاختصاصات حيث لوحظ شغل موظفي المراقبة لأكثر من وظيفة في ذات الوقت، ومن أمثلة ذلك:

الاسم	الوظائف التي يشغلها خلال سنة 2023 م
ال . ال . إ	المراقب المالي لقطاع التعليم، موظف بقسم الخدمة
ال . ع . أ	المراقب المالي لقطاع الزراعة، رئيس قسم الإعداد
ج . م . أ	المراقب المالي لمكتب العمل والتأهيل، موظف بقسم المراجعة
ع . أ . خ . و	المراقب المالي للجامعة الحشرية، أمين المخازن، رئيس قسم المراقبين الماليين
إ . أ . ال	المراقب المالي للجامعة أبوعيسي، موظف بقسم المراجعة
ال . س . ا	مدير مكتب الشؤون الإدارية والمالية، مراقب مالي لمستشفى المطرد العام

جامعة الزاوية

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المراقبة خلال سنة 2021 - 2022 م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المستلم	المصروف
2021			
الأول	–	95,584,246	114,376,990
الثاني	–	10,999,989	6,202,500
الثالث	2,061,790	1,523,300	1,996,240
الإجمالي	2,061,740	108,107,535	122,575,730
م2022			
الأول	176,000,000	147,576,250	179,008,160
الثاني	12,000,000	4,999,999	5,104,800
الإجمالي	188,000,000	152,576,248	184,112,960

- وجود العديد من العهد المالية التي لم يتم تسويتها في نهاية سنة 2021 بإجمالي مبلغ 54,592 دينار بالمخالفة للمادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- لوحظ قيام إدارة الجامعة بفتح حساب مصرفي خاص بالموارد الذاتية رقم (330) لإيداع قيمة الإيرادات التي تمت جبایتها والصرف منها على بعض المنتطلبات ومن خلال أعمال الفحص والمراجعة للحساب المذكور لوحظ الآتي:
 - تمت إجراءات فتح الحساب دونأخذ موافقة إدارة الحسابات بوزارة المالية بالمخالفة للمادة (14) من قانون النظام المالي للدولة.
 - تم التصرف في الحساب المذكور من قبل مكتب الموارد الذاتية بالجامعة دون إشراف القسم المالي والمراقب المالي.
 - لا توجد دورة مستندية سليمة لجباية الإيرادات، فهي عبارة عن كشوفات أعدت بشكل عشوائي وتفتقر لأنجلب البيانات المالية الازمة.
 - يتم طباعة إيصالات القبض بمطابع خاصة من خلال مكتب الموارد الذاتية واستخدامها في جباية الإيرادات بالمخالفة للمادة (74) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

مستشفى بئر الغنم القروي

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المستشفى خلال النصف الأول 2023م وفق البيان التالي:

الباب	المسيل	المصروف	الفرق بين المسيل والمصروف
من يناير إلى يونيو سنة 2023م			
الأول	149,999	118,624	31,375
الثاني	199,998	187,368	12,630
الإجمالي	349,997	305,992	44,005

- عدم موافاة لجنة ديوان المحاسبة بالمستندات الدالة على الصرف (أذونات الصرف) للسنوات من 2018 إلى 2021م بحجة عدم استلام المستندات من الإدارة السابقة للمستشفى، وموافاة اللجنة بدفعات الصندوق ونسخة من الحساب الختامي لتلك السنوات، الأمر الذي تعدد معه القيام بأعمال الفحص والمراجعة لتلك السنوات، وعدم إمكانية التأكيد من صحة ومشروعية العمليات المالية التي تمت خلال تلك السنوات.
- صرف مبلغ 180,000 دينار مقابل توريد مواد غذائية متنوعة للمستشفى، وعدم وجود إذن استلام أصناف مخازن.
- توريد ملابس مبلغ 100,000 دينار من شركة الأيدي البيضاء نظير (زي طبي) للمستشفى، بموجب (3) صكوك لوحظ أن الكميات لا تناسب مع عدد العناصر الطبية والطبية المساعدة والذين لا يتجاوز عددهم 30 عنصر—وتبين أذونات استلام الأصناف بالمخازن معتمدة من مدير عام المستشفى السابق فقط.
- صرف مبالغ مالية مقابل أعمال الصيانة لإدارة المستشفى بمبلغ 365,415 دينار لوحظ بشأنها عدم وجود ما يفيد إجراء الصيانة إلا بعض أعمال الصيانة البسيطة والتي تمثل في أعمال الطلاء للحوائط، وكذلك تركيب أبواب (ب. في. سي) حسب إفادة السيد مدير المستشفى الحالي.
- صرف مكافآت مالية من الباب الأول خلال سنة 2022م بمبلغ 75,850 دينار، لوحظ بشأنها صرف مكافآت مقطوعة لبعض المتعاونين دون تحديد أسباب صرفها والأعمال المنجزة، بالمخالفة لشروط منح المكافآت المالية المنصوص عليها بالمادة 129 من القانون رقم (12) لسنة 2010 بشأن علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- صرف مبلغ 28,750 دينار نظير سداد مستحقات التعاون للعناصر الطبية والطبية المساعدة المتعاقد معهم لشهر 12 لسنة 2022م من الباب الأول عوضاً عن صرفها من الباب الثاني بند (أتعاب ومكافآت لغير العاملين) بالمخالفة للائحة الميزانية والحسابات والمخازن والقانون المالي للدولة.
- تكرار صرف مكافآت مالية لبعض اللجان المشكلة ولذات الغرض الأمر الذي ترتب عليه تكرار الصرف من أمثلة ذلك القرار رقم (5) لسنة 2022م، والقرار رقم (13) بشأن تشكيل لجنة جرد الأصول الثابتة والمنقولة بمستشفى بئر الغنم القروي.

- إلغاء بعض الصكوك التي تحمل أسماء الجهات المستفيدة كما هي مبينة في أدونات الصرف واستبدلها بصكوك أخرى تحمل أسماء أشخاص بخلاف الموضحة في أدونات الصرف.

- بموجب إذن صرف رقم 21 / 12 بمبلغ 33,500 دينار لصالح شركة الإنجاز المتميز للتجهيزات العامة نظير توريد زي طبي للعناصر الطبية والطبية المساعدة، لوحظ بشأنه أن من ضمن الأصناف الواردة بإذن الصرف عدد (6) بدل رسمية بمبلغ 6,000 دينار، علاوة على عدم وجود إذن استلام مخازن بالأصناف الموردة، وعدم ذكر أسماء وصفات الأشخاص الذين صرفت لهم البدل الرسمية.

- لوحظ على إذن صرف رقم 25 / 12 بمبلغ 17,700 دينار إلى المطبخ الليبي للوجبات الشعبية نظير توريد وجبات غذائية للمستشفى ما يلي:

- عدم وجود ما يفيد استلام هذه الوجبات من طرف المستشفى.
- عدم وجود تكليف للمطعم بشأن توريد هذه الوجبات.
- عدم تحديد الأشخاص وصفاتهم الذين يستحقون هذه الوجبات.

- صرف مبالغ مالية للمراقب المالي خلال سنتي 2021/2022 حيث بلغ إجمالي القيمة المصروفة 17,450 دينار، بالمخالفة لقرار وزير المالية المفوض 354 لسنة 2017، بشأن تحديد مزايا المراقبين الماليين.

- لوحظ القيام بصرف مبالغ مالية مقابل بعض التوريدات للمستشفى خلال السنة المالية 2022 م والتي تبين أنها لم يتم استلامها من قبل السيد / أمين المخازن بالمستشفى حسب محضر المطابقة المعد بالخصوص والبيان التالي يوضح هذه التوريدات:

الجهة الموردة	إذن صرف	البيان	المبلغ
شركة الأفق المتجدد للحواسيب	27/12	hp pavilion 1 Lenovo tab 2	7,900.00
		جهاز كمبيوتر 2 جهاز كمبيوتر محمول 2 hp laptop طابعة 2	35,185.00
قمة التقنية لخدمات الحاسوب	29/11	جهاز تكيف 5 جهاز لاب توب هاتف ثقال	8,500.00
	17/6		51,585.00
		الإجمالي	

- بموجب إذن صرف رقم 15 / 6 بمبلغ 20,886 دينار إلى شركة السدرة العالمية للأدوية والمستلزمات الطبية نظير توريد أدوية للمستشفى لوحظ بشأنه عدم وجود إذن استلام بالمخازن حيث ذكر على الفاتورة أن هذه المستلزمات قد استلمت من طرف السيد / مدير المخازن بالمستشفى.

- بموجب إذن صرف رقم 28 / 11 بمبلغ 10,000 دينار إلى شركة القيسـرـ لخدمات النظافة العامة مقابل توريد مواد تنظيف، تكشف عدم وجود إذن استلام بالمواد التي تم توريدها.

العيادة المجمعية الحرشة

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات العيادة خلال سنة 2022 م وفق البيان التالي:

البيان	المفوض	المصروف	المستلم
الباب الأول	468,733	502,440	568,733
الباب الثاني	800,000	400,004	399,998
الإجمالي	1,268,733	902,444	968,731

- بموجب إذن صرف رقم 12/90 بمبلغ 10,000 دينار المؤرخ في 31/12/2022م لصالح مطعم الخال للأمكولات الشعبية نظير توفير وجبات (غذاء وعشاء) للعيادة وبعد 400 وجبة لمدة 20 يوم لوحظ التعاقد بطريق التكليف المباشر بالخالفة للمادة (10) من لائحة العقود الإدارية.

- صرف مبلغ 5,000 بموجب إذن صرف رقم 12/14 المؤرخ في 31/12/2022م إلى السيد/ المراقب المالي مقابل بدل مرکوب بالمخالفة لقرار السيد وزير المالية المفوض رقم (354) لسنة 2017م.

بلدية زلطن

المجلس البلدي زلطن

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المجلس خلال سنة 2023 م وفق البيان التالي:

الباب	المصروف	المستلم	الفرق بين المستلم والمصروف
الأول	8,101,815	7,244,080	857,735
الثاني	1,868,789	1,868,789	-
الثالث	2,788,519	2,787,574	945

- الاحتفاظ بالإيرادات المالية خارج الخزائن ولمدة تجاوزت الأربعة أشهر حيث احتفظ بإيرادات محطة التحلية من تاريخ 16-8-2023م إلى تاريخ 27-12-2023م خارج الخزينة بالمخالفة للمادة (64) من لائحة الحسابات والميزانية والمخازن.

- استخدام الإيرادات في دفع مرتبات موظفين بعقود بمحطة التحلية مباشرة بالمخالفة للمادة (64) من لائحة الحسابات والميزانية والمخازن.

- الصرف على جهات ذات ذمة مالية مستقلة، وهي:

رقم إذن الصرف	القيمة	الجهة
12/52	10,920	التعليم زلطن
12/50	2,680	الجوازات زلطن
12/24	26,250	محطة التحلية زلطن
12/74	8,635	الصحة زلطن

- بموجب إذن الصرف 12/62 بتاريخ 28/12/2023م صرف مبلغ 27,468 دينار نظير مكافأة لجنة إقفال الحسابات الخاتمية المشكلة بموجب القرار 76 لسنة 2022م والقرار رقم 43 لسنة 2023م الصادران عن عميد البلدية.

- بموجب إذن الصرف رقم 7/1 المؤرخ في 9-7-2023 تم صرف مبلغ 89,550 دينار لصالح محلات الذوق الرفيع مقابل توريد صناديق قمامنة تم صرفها من حساب الودائع لوحظ بشأنها التالي:
 - عدم إرفاق سند التعلية مع إذن الصرف بالمخالفة للمادة (164) من لائحة الحسابات والميزانية والمخازن.
 - أمر التكليف الصادر لمحلات الذوق الرفيع بتوريد 55 صندوق قمامنة بتكلفة 2000 دينار للصندوق في حين الكمية الموردة 40 صندوق وبتكلفة 969 دينار للصندوق الواحد حسب ما ورد في فاتورة الشركة العالمية للمواد الغذائية.
 - جملة التكلفة للصنايديق الموردة 38,760 دينار في حين القيمة المدفوعة من جانب البلدية 90,000 دينار بفارق 51,240 دينار.
 - وجود فرق في السعر بين ما هو وارد في الفاتورة المقدمة للدفع والفاتورة المصروفة وفاتورة التوريد الفعلى:

الفاتورة المقدمة للدفع	فاتورة المصاروفة	فاتورة التوريد الفعلى
110,000	90,000	38760

مراقبة الخدمات المالية زلطن

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المراقبة خلال سنة 2021 - 2023م وفق البيان التالي:

الباب	المستيل	المصاروف
الأول	64,993,414	71,528,090
الثاني	317,375	216,878
إجمالي	65,310,789	71,744,968

- بموجب استثمارات الصرف (12-216-217) ذات تاريخ 23/11/2023م، 28/11/2023م بمبلغ 14,200 دينار نظير مكافأة مالية لعدد (3) موظفين بمكتب مراقبة الخدمات المالية زلطن مقابل القيام بأعمال منتظمة وزارة المالية (النافذة الإلكترونية)، الصرف تم بالمخالفة للضوابط المنصوص عليها بالموادتين (129 – 130) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن علاقات العمل.
- صرف مبلغ 6,000 دينار للمراقب المالي لقطاع التعليم بموجب استثمار الصرف رقم 3/285 بتاريخ 5/3/2023م مقابل مكافأة مالية بالمخالفة لقرار وزير المالية رقم (354) لسنة 2017م، بالإضافة إلى عدم اعتماد استثمار الصرف من مكتب المراجعة الداخلية.
- استثمار مراقبة الخدمات المالية زلطن في عدم إيلاء الاهتمام الكافي واللازم لللاحظات المحالة ديوان المحاسبة عن سنوات الفحص والمراجعة السابقة والذي يعد إصراراً على ارتکاب هذه المخالفات لتنكرار بعضها في سنوات سابقة ولما زالت مستمرة بالمخالفة للمادة (46) من القانون (19) لسنة 2013م في شأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة.

- تعلية مبلغ 12,000 دينار من حساب الباب الثاني إلى حساب الودائع دون وجود مستندات معززة لعملية التعلية بالمخالفة للمادة 15 من قانون النظام المالي للدولة.

- ظهور مبلغ 135,490 دينار يمثل قيمة أرصدة صكوك معلقة لحساب الباب الأول تجاوزت المدة القانونية دون اتخاذ أي إجراء بشأنها بالمخالفة للمادة 118 من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

بلدية الجميل

مراقبة الخدمات المالية الجميل

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المراقبة خلال سنة 2023م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المستلم	المصروف
الأول	350,088,927	350,088,927	348,809,689
الثاني	1,036,682	1,036,682	954,508
الإجمالي	351,125,609	351,125,609	349,764,197

- الصرف بالتجاوز بمراقبة الخدمات المالية الجميل عن قيمة الحالات الإضافية الواردة للباب الأول، حيث بلغت قيمة الحوالة مبلغ 550,000 دينار في حين بلغ المتصروف الفعلي 595,000 دينار أي بفارق 40,000 دينار، بالمخالفة للمادة 10 من قانون النظام المالي للدولة.

- من خلال عملية المطابقة الإلكترونية التي تمت عن شهر ديسمبر 2023م بين مخرجات المنظومة الموحدة لمرتبات الدولة (الكشفوفات الإلكترونية) الواردة من وزارة المالية مع ما تم صرفه من طرف المراقبة والقطاعات التابعة لها تبين التالي:

مرتبات واردة من وزارة المالية ولم تصرف	مرتبات صرفت بالتجاوز (عدم إحالتها من وزارة المالية)	مرتبات صرفت بالزيادة عما تم إحالتها من وزارة المالية	مرتبات صرفت بالزيادة عما تم إحالتها من وزارة المالية	مرتبات صرفت بالتجاوز (عدم إحالتها من وزارة المالية)	مرتبات صرفت بالزيادة عما تم إحالتها من وزارة المالية
العدد	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد
315,867	3	1,850	14	10,782	961

- صرف مكافآت مالية بقيمة إجمالية 41,000 دينار بموجب إذن الصرف رقم 570-578(9) المؤرخ في 12/09/2023م لعدد (25) موظف بناءً على قرار مدير المراقبة رقم (15) لسنة 2023م وقد لوحظ صرف المكافآت من دون اعتماد إذن الصرف من قبل مدير مكتب الخدمات المالية، بالإضافة إلى عدم قيام المراجع الداخلي بالتوقيع والختم على المستندات المرفقة بما يفيد فحصها.

- الصرف بالتجاوز بمراقبة التربية والتعليم الجميل عن قيمة الحالات الإضافية الواردة للباب الأول، حيث بلغت قيمة الحوالة مبلغ 3,150,000 دينار في حين بلغ المتصروف الفعلي 3,551,031 دينار أي بفارق 401,031 دينار، بالمخالفة للمادة 10 من قانون النظام المالي للدولة.

- إذن الصرف رقم (12/755-750) حساب الباب الأول بقطاع التعليم يتعلق بصرف مقابل العمل الإضافي بمبلغ 28,005 دينار بموجب تكليف مراقب التعليم الجميل بشأن العمل الإضافي لمدة شهرين لمتابعة صفحات التواصل الاجتماعي، حيث

لوحظ أن مخرجات اللجنة لا ترقى لمستوى تقرير فني، بالإضافة إلى أنه يمكن التوصل إليها من خلال قيام مكتب الإعلام بالمراقبة بمهامه المسندة إليه.

- صرف مكافأة مالية بموجب إذن الصرف رقم (10/588-581) بمبلغ 46,640 دينار حساب الباب الأول لموظفي مكتب العمل والتأهيل لوحظ عدم إرفاق تقرير مفصل بعمل اللجان بالمهام التي قاموا بها وفق القرار بالمخالفة للمادة (2) من قرار مدير مكتب العمل والتأهيل الجميل، فضلاً عن شطب وتغيير بالقرارين (4, 5)، بموضع تاريخ إصدار.

المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا الطبية الجميل

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المعهد خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المستيل	المصروف
الأول	1,502,462	1,498,807	1,498,807
الثاني	63,750	63,596	63,596
الإجمالي	1,566,212	1,566,212	1,562,403

ومن خلال الفحص والمراجعة تبين التالي:

- عدم ختم وتوقيع المراجع الداخلي على بعض المستندات المرفقة بأذونات الصرف بالمخالفة للمادتين (99-115) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن ومنها أذونات الصرف أرقام (11/13, 7/11) حساب الباب الثاني.
- ضياع بعض المستندات الأصلية والمتمثلة في إذن الصرف رقم 11/7 الأمر الذي يعد إهمالاً وتقسيراً في حفظ المستندات.
- عدم إحالة الرصيد الدفتري لحساب الباب الأول لسنة 2021 في حينه وبالغ 69,113 دينار.

المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا رقدالين

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المعهد خلال سنة 2021، 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المستيل	المصروف	الفرق بين المستيل والمصروف
سنة 2021				
الأول	1,820,000	1,820,000	1,820,000	0
الثاني	57,210	57,210	57,210	0
الإجمالي	1,870,030	1,870,030	1,870,030	0
سنة 2022				
الباب الأول	3,473,185	3,473,111	3,473,111	74
الباب الثاني	46,907	46,587	46,587	320
الإجمالي	3,520,092	3,519,698	3,519,698	394

ومن خلال الفحص والمراجعة تبين التالي:

- عدم التزام القسم المالي بختام أذونات الصرف وجميع المستندات المرفقة لها بما يفيد الصرف مع بيان تاريخه، إضافة إلى عدم قيام الصراف بالتوقيع بجانب الختم بالمخالفة للمادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- عدم احتواء منظومة المرتبات بالقسم المالي للمعهد على الرقم المالي لموظفي المعهد والاكتفاء بقيد رقم تسليسي فقط بالمخالفة لقانون الرقم الوطني رقم 8 لسنة 2014م.
- التصرف في الفاكس الناتج عن الفرق بين الحالات المالية الواردة والمصر وفات الفعلية في شكل مكافآت مالية لموظفي المعهد، بالمخالفة لقانون الرقم الوطني رقم 8 لسنة 2014م ومنشور رئيس الديوان رقم 4 لسنة 2020.
- لوحظ تكليف بعض رؤساء الأقسام من حملة مؤهلات علمية لا تناسب مع الوظائف المكلفين بها.
- إبرام عقود تعاون مع عدد 8 من المحاضرين من حملة البكالوريوس والدبلوم العالي عوضاً عن حملة المؤهلات العليا.

بلدية صبراتة

المجلس البلدي صبراتة

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المجلس خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

البيان	المستين	المصروف	الفرق بين المستين والمصروف
الباب الأول	12,315,524	12,316,191	(667)
الباب الثاني	3,575,416	3,575,144	272
الإجمالي	15,890,940	15,891,335	(395)

ملاحظة: المبالغ الخاصة بالمجلس ترد ضمن مراقبة الخدمات المالية صبراتة خلال الفترة من 01/01/2022 إلى 30/07/2022.

- الدفاتر المالية الخاصة بحساب الودائع والأمانات يشوبها القصور وعدم الدقة في قيد المعاملات المالية وكثرة الأخطاء المحاسبية بها بما فيها دفاتر حركة اليومية والتسويات المصرفية.
- قيام المجلس البلدي بتعليق قيمة 2,540,005 دينار إلى حساب الودائع والأمانات من حساب (الباب الثالث) في نهاية السنة المالية 2021م ولوحظ بشأنها عدم وجود قرار تعليمة وتحليل مالي للقيمة المعلنة والمستفيدان منها، تم التصرف في القيمة المالية من حساب الودائع والأمانات خلال سنة 2022م بسداد مستحقات الشركات المنفذة للمشاريع دون الاحتفاظ بقيم ضمان الأعمال والتأمين النهائي على هذه الشركات في الحساب.
- قيام المجلس بتوريد بعض الاحتياجات المختلفة سواء كانت للمجلس البلدي أو لصالح مكتب خدمات النظافة بالتكليف المباشر، ومن أمثلة ذلك إذن الصرف (12/105، 12/121، 12/7).
- التعاقد مع شركة القمة الحديثة لاستيراد الإلكترونيات والمواد الكهربائية بموجب العقد 7/2021م لتوريد مواد إنارة لصالح البلدية بمبلغ 1,135,680 دينار وهي شركة غير مختصة في مجال التعاقد وبأسعار لا تناسب مع أسعار السوق.

مكتب الخدمات المالية صبراته

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المكتب خلال سنة 2023م وفق البيان التالي:

البيان	المستتب	المصروف بالصافى
الباب الأول	415,301,539	412,905,729
الباب الثاني	965,899	963,696
الإجمالي	416,267,438	413,869,425

- عدم الالتزام بالتسجيل في السجلات المالية للحسابات التابعة لمكتب الخدمات المالية، حيث تبين عدم تسجيل بعض أرقام المستندات والصكوك بتلك السجلات، علاوة على عمليات الكشط والمحو والتغيير، وذلك بالمخالفة للمواد 84-81 من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- صرف مبلغ 110,333 دينار بموجب إذن الصرف 1336/12 مقابل عمل إضافي لموظفي مراقبة التربية والتعليم صبراته دون تحديد مدة التكليف ودون وجود قرار بالخصوص.
- قيام مراقب التربية والتعليم صبراته السيد / ا. ي. م . بـاستغلال وظيفته للحصول على منافع غير مشروعة بالمخالفة والمتمثلة في:
 - تكليف نفسه بالعمل الإضافي بواقع 3 ساعات يوميا اعتبار من 30/3/2023م، وعدم التقيد بالشروط والضوابط المحددة بقرار مجلس الوزراء رقم 21 لسنة 2013م بشأن تنظيم العمل الإضافي.
 - صرف مكافأة بواقع مرتب ثلاثة أشهر بمبلغ 7,150 دينار بموجب قراره رقم (207) لسنة 2023م.

مستشفى صبراته التعليمي

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المستشفى خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المستتب	المصروف
الأول	22,170,000	20,916,860	20,914,213
الثاني	8,000,000	3,999,998	3,999,710
الإجمالي	30,170,000	24,916,858	24,913,923

- ضعف التنسيق بين المخازن الخاصة بالأدوية والمعدات والمستلزمات الدوائية مع الأقسام العلاجية داخل المستشفى كما لوحظ أنها تفتقر إلى التنظيم والترتيب وإغفال القيام بأعمال الصيانة الدورية وتحسين الأنظمة الصحية داخلها.
- وجود مبلغ مالي بقيمة 13,818 دينار يخص مستحقات تأمين طبي للعناصر الطبية والطبية المساعدة لم يتم إحالته إلى هيئة التأمين الطبي سنة 2022م.
- الصرف بالتجاوز فيما يخص بند الإعاقة والإقامة للعاملين بحساب الباب الأول عن المبلغ المفوض به بالمخالفة للمادة 10 من قانون النظام المالي للدولة.
- تحويل السنة المالية بمصروفات لا تخصها حيث لوحظ تمرير إذن صرف رقم 6/11 لصالح شركة الليث الدولية لشراء أدوية بمبلغ 120,000 دينار وهي قيمة تخص مصروفات سنة 2018م، وتم تحويلها على بند أدوية وما في حكمها لسنة 2022م. بالمخالفة للمادة 13 من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

بلدية صرمان

مراقبة الخدمات المالية صرمان

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المراقبة خلال سنة 2023م وفق البيان التالي:

الباب	المستلم	المصروف
الأول	303,813,250	303,780,311
الثاني	880,481	871,788
الإجمالي	304,693,731	304,652,099

- صرف مبلغ 2,854,872 دينار مقابل مكافآت مالية مختلفة في ظل عدم وجود مخصصات بالمخالفة للمادة 10 من القانون المالي للدولة.
- من خلال عملية المطابقة الإلكترونية التي تمت عن شهر ديسمبر 2023م بين مخرجات المنظومة الموحدة لمرببات الدولة (الكشفوفات الإلكترونية) الواردة من وزارة المالية مع ما تم صرفه من طرف المراقبة والقطاعات التابعة لها تبين التالي:

الباب	القيمة	العدد	العدد	القيمة	العدد	الباب	القيمة
تم إحالته من وزارة المالية	5,067	22	1,300	1	136,312	مرتبات واردة من وزارة المالية ولا تصرف لهم	82

- صرف مبلغ 280,000 دينار يمثل إعاقة ل مديرية أمن صرمان لصالح شركة صرح الثقة للتعهدات التموينية لوحظ الصرف من فائض الباب الأول بالمخالفة للمادة 10 من قانون النظام المالي للدولة.
- وجود صكوك معلقة للبابين الأول والثاني لسنوات مختلفة بمبلغ 1,317,067 دينار يرجع البعض منها للعام 2014م، بالمخالفة للمادة 118 من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- وجود مبلغ 752,596 دينار يمثل باقي تفويضات سنوات سابقة ترجع حتى عام 2018م دون مستندات تعلية، ولم تحال إلى حساب الإيراد العام بالمخالفة للمادة 162 من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- صرف مقابل ساعات عمل إضافي عن شهر (12) 2023م، لعدد (61) موظف بالمراقبة، بمبلغ إجمالي 98,576 دينار، وفقاً لأذونات الصرف أرقام 1079-1092، لوحظ عدم وجود قرار تكليف بالعمل الإضافي بالمخالفة للمادة (128) من اللائحة التنفيذية لقانون علاقات العمل.

مستشفى صرمان العام

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المستشفى خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المستلم	المصروف	الفرق بين المستلم والمصروف
الأول	7,500,000	6,814,690	6,814,890	-200
الثاني	4,000,000	1,999,998	1,999,998	صفر
الإجمالي	11,500,000	8,814,688	8,814,888	-200

ومن خلال الفحص تبين التالي:

- الصرف بالتجاوز على بند الإعاشرة والإقامة لغير العاملين بين المبلغ المفوض (275,000) دينار في حين أن المبلغ المصروف حسب تقرير المصروفات وسجل الاعتماد بلغ (867,445) دينار أي بفارق (592,445) دينار بالمخالفة للمادة 10 من قانون النظام المالي للدولة.
- قيام أمين المخزن للمستشفى بصرف جهاز حاسوب محمول إلى مكتب العمل والتأهيل وهي جهة مستقلة دون ذكر الأسباب التي دعت إلى ذلك.

إدارة الخدمات الصحية صرمان

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المستشفى خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

البيان	المستيل	المصروف
الباب الأول	13,381,472	13,354,935
الباب الثاني	140,000	140,000
الإجمالي	13,521,472	13,494,935

ومن خلال الفحص تبين التالي:

- إذن صرف رقم (4/1) مؤرخ في 2022/04/21 بمبلغ 50,000 دينار لصالح شركة الأوائل الدولية مقابل تزويد الإدارة بعدد (5) أجهزة حاسوب وطابعة واحدة ومواد قرطاسية حيث لوحظ تحويل كامل القيمة على بند (التجهيزات) في حين كان يستوجب تحويل قيمة مواد القرطاسية على بند (القرطاسية) والبالغ قيمتها الإجمالية 29,450 دينار.
- تقصير المراقب المالي في أداء دوره على أكمل وجه من حيث الإشراف على القسم المالي ومتابعة المخازن بالمخالفة للمادة (24) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن والمادة (18) من قانون النظام المالي للدولة.

بلدية العجلات

مراقبة الخدمات المالية العجلات

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المراقبة خلال سنة 2023م وفق البيان التالي:

البيان	المستيل	المصروف	الفرق بين المستيل والمصروف
الباب الأول	686,668,243	685,858,013	810,230
الباب الثاني	866,800	865,365	1,435
الإجمالي	687,535,043	686,723,378	811,665

- من خلال عملية المطابقة الإلكترونية التي تمت عن شهر ديسمبر 2023م بين مخرجات المنظومة الموحدة لمرتبات الدولة (الكشفات الإلكترونية) الواردة من وزارة المالية مع ما تم صرفه من طرف المراقبة والقطاعات التابعة لها تبين التالي:

العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
40,908	67,867	184	23,140	13	4	95	178,736

المركز الليبي للبحوث الاقتصادية العجیلات

البيان	المفوض	الحالات الواردة	المصروف	الرصيد
الأول	950,000	1,232,934	1,224,814	8,120
الثاني	400,000	214,851	214,368	483
الإجمالي	1,350,000	1,447,785	1,439,182	8,603

- التأخر في إحالة بواقي الباب الأول عن سنة 2021 وبمبلغ 5,884.453 دينار.
- الاحتفاظ بمبلغ 11,373 دينار في حساب الودائع والأمانات لمدة تجاوزت الستة أشهر، دون العمل على إحالتها إلى حساب الإيراد العام بالمخالفة للمادة (162) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- صرف مرتبات شهر أغسطس بمبلغ 138,486.973 دينار لبعض الموظفين قبل ورود التفويض المالي لها بالمخالفة للمادة (125) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم الفصل في الاختصاصات وتكليف موظف بأكثر من عمل (رئيس القسم المالي مكلف بقسم الخزينة ومهام وحدة المخازن) بالمخالفة للمادة (96) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- من خلال الاطلاع على أدونات الصرف رقم 93-101/12 والمتمثلة في صرف مقابل عمل إضافي لعدد 14 موظف بمبلغ 15,405 دينار لوحظ بشأنه عدم وجود قرار من قبل السيد المدير العام بصرف مقابل العمل الإضافي لكافة الموظفين، علاوة على عدم وجود سجل ينظم ساعات العمل الإضافي من حيث توقيع الحضور والانصراف لكافة الموظفين بالمخالفة للقرار رقم 21 لسنة 2013 بشأن العمل الإضافي.

العيادات المجمعية العجیلات

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات العيادات خلال سنة 2021 - 2022 م وفق البيان التالي:

الباب	المسيل	المصروف	الفرق بين المسيل والمصروف
سنة 2021			
الأول	442,526	442,507	19
الثاني	851,759	851,733	26
الإجمالي	1,294,285	1,294,240	45
سنة 2022			
الأول	1,788,532	1,664,666	123,866
الثاني	400,025	400,011	14
الإجمالي	2,188,557	2,064,677	123,881

ومن خلال الفحص تبين التالي:

- صرف مكافأة مالية للمراقب المالي بالعيادة بموجب إذن صرف 10/2 بمبلغ 1,153 دينار، نظير مشاركته في إعداد الميزانية التقديرية للسنة المالية 2022م بناءً على قرار السيد المدير العام للعيادة رقم 12 لسنة 2021م، بالمخالفة لقرار وزير المالية رقم (354) لسنة 2017م بشأن تحديد مزايا المراقبين الماليين ومكافآتهم.

- صرف مكافآت لعدد (34) موظف بمبلغ إجمالي 54,979 دينار وتحميم القيمة على بند المرتبات الأساسية علاوة على عدم بيان الأسباب التي صرفت من أجلها المكافأة بالمخالفة لقانون الرقم الوطني وبالمخالفة للمادة (129) من اللائحة التنفيذية لقانون علاقات العمل.
- صرف مقابل عمل إضافي لعدد (3) موظفين بالعيادة بموجب استثمارات الصرف 12/86-85 بمبلغ 21,348 دينار دون قرار اعتماد مدة العمل الإضافي، وتقرير عن طبيعة الأعمال التي قام بها الموظفون، وعدم وجود كشف حضور وانصراف للموظفين المكافئين بالعمل الإضافي بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 2013.

بلدية زوارة

المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا زوارة
الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المعهد خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المستوى	المصرف
الأول	1,840,574	1,840,557
الثاني	84,194	84,115
الإجمالي	1,924,768	1,924,672

- إيادع قيمة إيجار هوائي شركة لبيانا للاتصالات في حساب الودائع والأمانات، دون إيادعها في حساب الإيرادات.
- عدم توفر إيصالات القبض (م ح/5) بخزينة المعهد بالمخالفة للمادة (75) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- الاحتفاظ برسوم الطلبة بالخزينة وعدم إيادعها بالمصرف، بالمخالفة للمادة (64) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم الفصل وتوزيع الاختصاصات واقتصار أعمال القسم المالي على رئيس الشؤون الإدارية والمالية مما يعد ضعفا في نظام الرقابة الداخلية، بالمخالفة للمادة (96) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- ضياع بعض المستندات بالمعهد بمبلغ إجمالي 62,935 دينار وفق البيان التالي:

رقم مستند الصرف	التاريخ	رقم الصك	المبلغ
11/1	2022-11-8	142143	1,500
11/2	2022-11-14	142144	6,140
11/3	2022-11-14	142145	6,780
11/4	2022-11-14	142146	30,000
11/5	2022-11-14	142147	10,515
11/6	2022-11-15	142148	8,000

كلية التقنية الهندسية زوارة
الموقف التنفيذي لتمويل نفقات الكلية خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المستند	المصرف
الأول	2,510,404	2,663,822
الثاني	74,822	128,123
الإجمالي	2,585,226	2,791,945

- صرف مبلغ 91,540 دينار نظير سداد مكافآت لعدد (12) لجنة، و3 مكافآت تشجيعية دون وجود تفويض مالي، حيث تمت التغطية من بواقي بند المرتبات المرحلة من سنوات مالية سابقة.
- صرف مبلغ 4,120 دينار بموجب مستند الصرف رقم 12/55 كمكافآت تشجيعية تعادل مرتب شهرين لعدد (2) موظف دون توفر شروط استحقاقها وفق نص المادة (192) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (12) لسنة 2010 بشأن علاقات العمل.

بلدية الحومي

المجلس البلدي الحومي

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات الكلية خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المستند	المصروف
الأول	849,390	849,390	848,692
الثاني	601,731	601,731	601,731
الثالث	1,420,000	1,420,000	946,880
الإجمالي	2,871,121	2,871,121	2,397,303

- عدم إحالة بواقي المخصصات المالية لحساب الإيرادات العام حيث بلغت القيمة المتبقية في حساب الباب الأول مبلغاً وقدره 697,599 دينار بالمخالفة لنص المادة (161) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم الدقة في الترصيد بنهاية السنة المالية حيث بلغ إجمالي المصروفات لشهر ديسمبر مبلغ 220,138 دينار، وما تم ترصيده في نهاية الشهر مبلغ 200,138 دينار أي يفارق 20,000 دينار.

بلدية كاباو

المجلس البلدي كاباو

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المجلس خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المستند	المصروف
الأول	1,105,823	1,105,823	1,083,116
الثاني	1,015,474	1,015,474	1,016,636
الإجمالي	2,121,297	2,121,297	2,099,752

- بموجب إذن صرف رقم (12/9) بتاريخ 19/12/2022م بمبلغ 39,967.032 دينار إلى شركة جبل كاباو للمقاولات العامة نظير صيانة روضة المبدع الصغير

- للحظ بشأنه سوء تنفيذ العديد من الأعمال بالإضافة إلى تدني المواصفات الفنية لبعض المواد الموردة.
- إذن الصرف رقم 10/12/2022 بتاريخ 19/12/2022م بمبلغ 45,332 دينار إلى شركة الإنماء المتحدة للمقاولات العامة نظير صيانة وحدة الرعاية الصحية فرسطاء لوحظ بشأنه:
 - سوء تنفيذ الأعمال المعدنية الخاصة بتوريد وتركيب حديد الحماية للشبابيك حيث المنفذ غير مطابق للمواصفات ومستعمل سابقاً.
 - عدم إجراء الصيانة الخاصة بالتصدع الأمر الذي يجعل من أعمال الطلاء (الجرافيت) غير ذي جدوى.
 - عدم استكمال أعمال البنددين (14) أعمال كهربائية والبند (17) أعمال الدهانات.

مكتب الخدمات المالية كاباو

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المجلس خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المستيل	المصروف	الفرق بين المستيل والمصروف
الأول	40,814,214	40,715,415	40,418,214	297,201
الثاني	299,500	299,500	298,538	962,190
الإجمالي	41,113,714	41,014,915	40,716,752	298,163

- عدم تبويض الحالات الواردة في الخلاصة السنوية لكل قطاع على حدة والاكتفاء بالإجمالي فيما يخص الباب الثاني وهو ما يؤدي إلى قصور في بيانات المخصصات المالية للقطاعات.
- الصرف بالتجاوز لбинود الباب الأول مقارنة بالمخصصات الواردة لكل من مراقبة الخدمات المالية، مكتب الثقافة، مكتب الإسكان والمرافق، وتغطية الفروقات من الوفر المالي لمخصصات القطاعات الأخرى حيث بلغت قيمة العجز 52,115 دينار، بالمخالفة للمادة (10) من القانون المالي للدولة والمادة (13) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم إيداع المتخصصات النقدية أولا بأول والاحتفاظ بمقابل كبير بخزائن مكتب جوازات تندميرة بالمخالفة للمادة (64) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

بلدية وازن

المجلس البلدي وازن

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المجلس خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المستيل	المصروف
الأول	683,392	683,392	627,676
الثاني	639,541	639,541	636,770
الإجمالي	1,322,932	1,322,932	1,264,446

- التأخير في إعداد التقارير الشهرية طبقاً للمادة "24" من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- عدم إحالة بواقي المخصصات المالية لحساب الإيراد العام حيث بلغت القيمة المتبقية في حساب الباب الأول مبلغاً وقدره 55,715 دينار بالمخالفة لنص المادة (161) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن
- عدم تفعيل لجان المشتريات واللجوء إلى التكليف المباشر في بعض المعاملات والتوريدات.
- بموجب إذن صرف رقم 12/6 وإذن صرف رقم 12/15 إلى شركة منتهى الدقة للمقاولات العامة بمبلغ 134,240 دينار ومبلا 58,550 دينار على التوالي نظير صيانة مبني ديوان البلدية لوحظ بشأنهما عدم وجود أية عروض للمفاضلة والاتجاه إلى التكليف المباشر بالمخالفة للمادة (10) من لائحة العقود الإدارية.

بلدية الحرابة

مكتب الخدمات المالية الحرابة
الموقف التنفيذي لتمويل نفقات مكتب الخدمات المالية خلال سنة 2022م
وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المستأجل	المصروف	الفرق بين المستأجل والمصروف
الأول	39,128,019	39,128,019	38,651,319	476,700
الثاني	351,243	351,243	336,326	14,916
الإجمالي	39,479,262	39,479,262	38,987,645	491,617

- استمرار ورود مرتبات الموظفين لبعض القطاعات بالرغم من انتهاء علاقتهم الوظيفية بجهات عملهم (الوفاة، الانتقال، التقاعد الإجباري لبلوغ سن التقاعد، إنهاء خدمة).
- لوحظ ورود مرتبات بعض الموظفين من وزارة المالية بالإضافة مما يتم صرفه فعلياً من قبل القطاع.
- تحويل بنود الميزانية بمصروفات لا تخصها بمخالفة للمادة (11) من القانون المالي للدولة.

بلدية القلعة

مراقبة الخدمات المالية القلعة
الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المراقبة خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المصروف	الرصيد
الأول	25,579,669	25,579,669	صفر
الثاني	286,272	286,272	صفر
الإجمالي	25,865,941	25,865,941	صفر

ومن خلال الفحص تبين التالي:

- صرف مبالغ مالية غير مستحقة لعدد (4) موظفين تابعين لمكتب العمل والتأهيل القلعة وفق المستندات (12/89-78) بقيمة إجمالية 109,901 دينار ضمن

- مرتبات شهر أكتوبر بناء على مباشرة عمل مزورة تم إعدادها من قبل مدير المكتب والذي تربطه بالموظفين المستفيدين بالبالغ صلة قرابة بالمخالفة لقانون علاقات العمل ولقانون الرقم الوطني ولقانون النظام المالي للدولة.
- تكليف أشخاص غير مؤهلين بإدارات بعض الأقسام المالية بمكتب الخدمات الصحية.
 - صرف مبلغ 15,358 دينار يمثل مكافآت شهرية ومقطوعة لعدد من الموظفين بناء على قرارات مدير إدارة الخدمات الصحية دون بيان طبيعة الأعمال التي قاموا بها بالمخالفة للمادة 129 من اللائحة التنفيذية لقانون علاقات العمل.
 - صرف مبلغ 21,658 دينار يمثل مكافآت مقطوعة للمراقب المالي بإدارة الخدمات الصحية بالمخالفة لقرار وزير المالية رقم 354 لسنة 2014م.

مستشفى القلعة القروي

- قيام مدير المستشفى بتزوير توقيعات أعضاء لجنة المشتريات بتوريد جهاز تحليل الهرمونات (CHROMA I) بموجب إذن الصرف رقم 12/28 لسنة 2020م بمبلغ 26,000 دينار لصالح مركز أكاكوس لتوزيع الأدوية.
- توريد عدد 28 إطاراً وعدد 4 نصائح بمبلغ 8,000 دينار خلال سنة 2020م لصالح محلات أبناء ملحس للإطارات والنصائح، تم صرفها لبعض الموظفين بالمستشفى لاستخدامها بسياراتهم الخاصة.
- صرف مبلغ 5000 دينار مقابل عمل إضافي خلال شهر 12/2021م للمراقب المالي بالمخالفة للتشریعات النافذة.
- صرف علاوة تميز بواقع (15%) للموظفين الإداريين دون أن يكونوا من ضمن العناصر الطبية.

بلدية الريانة

مراقبة الخدمات المالية الريانية

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المراقبة خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المصروف
الأول	26,258,049	26,258,049
الثاني	281,370	281,370
الإجمالي	26,539,418	26,539,418

ومن خلال الفحص تبين التالي:

- لوحظ الازدواجية في عمل موظفي المكتب وقيام موظف واحد بأكثر من وظيفة في آن واحد.

الموظفي	الوظائف المكلف بها
-	رئيس قسم الشؤون الإدارية
-	مراقب مالي لمكتب العمل والتأهيل
-	مراقب مالي بالعيادة المجمعية
ط. ال . ال	مراقب مالي لمكتب الثقافة والمجتمع المدني

الوظائف المكلفت بها	الموظف
- رئيس قسم الخزينة	
- مراقب مالي بادارة الخدمات الصحية	ج.ال.ال
- مراقب مالي بالمعهد العالي للبنات	
- مراقب مالي بكلية العلوم والتكنولوجيا	ع.أ.ز
- مراقب مالي لمكتب الشؤون الاجتماعية	

- الإغفال عن القيام بأعمال التدوير للمراقبين الماليين للقطاعات حيث إن بعض المراقبين الماليين مستمرين في جهات لسنوات طويلة، مما يضعف من استقلاليتهم و يؤثر بشكل واضح على الأعمال الرقابية المكلفين بها.
- صرف بدل عمل إضافي بمبلغ 62,434 دينار دون اتباع الضوابط والقوانين والتشريعات المنظمة له، والذي سجلت عليه الملاحظات التالية:
 - احتساب القيمة على أساس إجمالي المرتب، كذلك تجاوز نسبة الموظفين المكلفين بالعمل الإضافي في الشهر الواحد (20%) خلال أشهر (7، 8، 10، 11، 12) بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم 21 لسنة 2013، بشأن تنظيم العمل الإضافي.
 - لم يتم تحديد الأعمال المقدمة والتي تمثل ضغط عمل ويصعب إنجازها أثناء ساعات الدوام الرسمي حسب ما أكدته المادة (128) من اللائحة التنفيذية لقانون العمل.
- تكليف أفراد من خارج موظفي المكتب للتعاون في إتمام وإيقاف الحساب الختامي عن السنة المالية 2022 مقابل صرف مكافأة مرتب شهرين لكل منهم على الرغم من اختصاص المكتب القيام بهذه الأعمال حسب قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للمالية سابقًا رقم (102) لسنة 2007م بشأن التقسيمات التنظيمية لمراقبات الخدمات المالية بالشعبيات، وقد تم صرف المكافأة بقيمة إجمالية (9,500) دينار خصماً من وفر بند المرتبات الأساسية بالمخالفة لقانون الرقم الوطني وبالمخالفة لقانون النظام المالي للدولة ولائحته التنفيذية.

العيادة المجمعية الريانية

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات العيادة خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المستوى	المصروف	الرصيد
الأول		1,988,951	صفر
الثاني		251,249	251,238
الإجمالي		2,240,200	2,240,189

من خلال الفحص تبين التالي:

- تشكييل لجنة جرد بموجب القرار (28) لسنة 2021م بعدد مبالغ به (37) موظف وصرف مكافآت لهم بمبلغ 29,449.950 دينار بموجب المستندات (14)-114-116 دون مراعاة القوانين واللوائح المنظمة لصرف المكافآت.
- عدم مسک سجل تحليلي لحساب الودائع والأمانات بالمخالفة للمادة (163) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- صرف علاوة سفر ومبيت للمراقب المالي بالعيادة المجمعية الريانية بقيمة 2,600 دينار بالمخالفة لقرار وزير المالية رقم (354) لسنة 2017م بشأن تحديد الجهة المسئولة عن صرف مزايا ومكافآت المراقبين المالين ومساعديهم.

بلدية الزنتان

مركز الرعاية الاجتماعية والتأهيل الشامل لذوي الإعاقة - الزنتان
الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المركز خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المستيل	المصروف	الرصيد
الأول	100,000	100,000	99,570	430
الثاني	500,000	250,000	249,857	143
الإجمالي	600,000	350,000	349,427	573

- الموظفين المكلفين بمهام قيادية متعاونين بالمركز بالمخالفة لقانون علاقات العمل.
- صرف مبلغ 38,000 دينار بموجب إذن الصرف رقم 12/6 لشركة أبراج الضحى للمقاولات العامة والاستثمار العقاري، مقابل توريد أثاث ومفروشات وأجهزة حاسوب، حيث تبين أن نشاط الشركة لا يتناسب مع ما تم توريده.
- إذن الصرف رقم 12/23 بمبلغ 75,000 دينار والمصروف لشركة القواعد الراسخة للمقاولات العامة نظير أعمال صيانة المركز، تبين التعاقد مع الشركة عن طريق التكليف المباشر بالمخالفة للمادة (10) من لائحة العقود الإدارية.

بلدية الرحيبات

مراقبة الخدمات المالية الرحيبات

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المراقبة خلال سنة 2021-2022-2023م. وفق البيان التالي:

الباب	المستيل	المصروف	الرصيد
سنة 2021			
الأول	24,544,173	23,897,056	647,117
الثاني	228,611	221,848	6,763
الإجمالي	24,772,784	24,118,904	653,880
سنة 2022			
الأول	41,650,085	41,534,374	115,711
الثاني	261,000	258,771	2,229
الإجمالي	41,911,085	41,793,145	117,940
سنة 2023			
الأول	48,391,200.43	48,061,053.69	330,146.74
الثاني	482,949	479,709	3,240.00
الإجمالي	48,874,149.43	48,540,762.69	333,386.74

- المبالغة في الصرف على بند الإعاشرة من قبل مكتب الخدمات المالية الرحيبات حيث بلغ 67,339 دينار خلال سنة 2023م، بينما كان عدد الموظفين بالمكتب (6) موظفين
- صرف مبلغ 18,000 دينار لصالح مقهي ومطعم النبراس مقابل توفير وجبات إفطار وغذاء لمكتب الخدمات الزراعية الرحيبات عن الفترة من 09/01/2023 إلى 12/31/2023م وذلك بموجب إذن الصرف رقم 167/12، لوحظ عدم تطابق عدد الوجبات بالمطالبة المقدمة من المزود بالوجبات مع التكليف ومنها التكليف عن شهر 9/2023م بالتزويدي بوجبات إفطار بعدد 5 وجبات إفطار لمدة 5 أيام بينما كانت الفاتورة بها مطالبة بوجبات إفطار بعدد 33 وجبة لمدة 10 أيام إضافة إلى وجبات غذاء موجودة بالمطالبة ولا توجد من ضمن رسالة التكليف للمطعم.
- صرف مبلغ 22,000 دينار لصالح الأبراج لمواد البناء مقابل شراء مواد بناء بموجب إذن الصرف رقم 24/12، حيث تم تحويل المبلغ على بند مصروفات خدمية ولم تتحمل على بند الصيانة بالمخالفة للماد 10 من قانون النظام المالي للدولة.

بلدية الرجبان

مراقبة الخدمات المالية الرجبان

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المراقبة خلال سنة 2021-2022-2023م. وفق البيان التالي:

الباب	المستيل	المصروف	الفرق بين المستيل والمصروف
سنة 2021			
الأول	21,739,544	21,059,604.06	679,940
الثاني	191,878	189,988	1,891
الإجمالي	21,931,423	21,249,592	681,831
سنة 2022			
الأول	32,088,355	31,799,936	288,420
الثاني	288,000	287,089	911
الإجمالي	32,376,355	32,087,024	289,331
سنة 2023			
الأول	39,037,673	38,640,080	397,593
الثاني	515,400	511,974	3,426
الإجمالي	39,553,073	39,152,054	401,019

- صرف مبلغ 14,000 دينار بموجب إذن الصرف 19/12 لصالح صيدلية البركة للأدوية ومستلزمات الأم والطفل مقابل شراء أدوية تبين بشأنه من خلال المطابقة الفعلية لم يتم توريد هذه الأصناف من الأدوية.
- بلغت المصروفات على بند الإعاشرة والإقامة للعاملين لسنة 2023م مبلغ 255,200 دينار لوحظ بشأنها التوسع في الصرف على مشتريات التموين بشكل يفوق احتياجات الجهة بالنظر إلى عدد الموظفين ومن أمثلة ذلك مصروفات إعاشرة لمكتب الخدمات المالية الرجبان بمبلغ 16,200 دينار لعدد 15 موظف

ومصر-وفات الاعاشة لمكتب الشؤون الاجتماعية الرجبان بمبلغ 25,000 دينار
لعدد 50 موظف ومصر-وفات الاعاشة لمكتب العمل والتأهيل بمبلغ 30,000 دينار لعدد 14 موظف.

- بموجب إذن الصرف رقم 10/30 بتاريخ 12/31/2023 بقيمة 121,500 دينار
بصك رقم 422676 لصالح محلات نسائم الجبل للمواد الغذائية بشأن شراء توريد
اعاشة (مواد غذائية) لمكتب الخدمات الصحية الرجبان تبين من خلال أعمال
والتطابقة الفعلية للأصناف الموردة بحسب إذن الاستلام أن هذه الأصناف لا
وجود لها ولم يتم توريدتها بالإضافة إلى أن الجهة ليس لديها مخزن عام لحفظ هذه
الكمية من الأصناف، كما لوحظ التوسع في الإنفاق، ومن أمثلة ذلك للأصناف غير
الموردة:

الصنف	العدد	السعر
بسكويت عدة أنواع	60 دستة	3,225
نوتيللا	10 دستة	2,950
قشطة	10 دستة	1,000
سردينة مغربية	20 صندوق	2,400
جبنة شيدر	40 صندوق	5,900

- بموجب إذن الصرف رقم (12/71) المؤرخ في 12/27/2023 بموجب رقم 422895 بشأن صرف مبلغ 186,300 دينار لصالح شركة سطوط الماسة لاستيراد
المعدات الطبية مقابل تزويد مكتب الخدمات الصحية الرجبان بملابس وأحذية
طبية حيث تبين توريد جزء منها على الرغم من التوقيع على أن الكمية استلمت
بالكامل بعدد 1350 قطعة من اليونيفورم و1350 قطعة من الأحذية الطبية
 بإجمالي مبلغ 186,300 دينار في حين أن الكمية المستلمة فعلياً كانت بعدد 350
قطعة من اليونيفورم و350 قطعة من الأحذية الطبية بمبلغ 48,300 دينار
والكميات التي لم يتم توريدها بمبلغ 138,000 دينار، والجدول التالي يوضح ذلك:

الصنف	الكمية حسب الفاتورة	سعر القطعة	الكمية الموردة	قيمة الكمية الموردة	الكمية غير الموردة
يونيفورم	1350	68	350	23,800	1000
احذية طبية	1350	70	350	24,500	1000
الإجمالي				48,300	138,000

بلدية جادو

مراقبة الخدمات المالية جادو
الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المراقبة خلال سنة 2021-2023م. وفق البيان
التالي:

الباب	المسلح	المصاروف	الرصيد
سنة 2021م			
الأول	50,772,980	49,572,722.72	1,200,257
الثاني	250,162	235,049.50	15,112
الإجمالي	51,023,142	49,807,772	1,215,369

الباب	المسيل	المصروف	الرصيد
سنة 2022م			
الأول	73,373,099	72,536,706	836,393
الثاني	565,500	561,316	4,184
الإجمالي	73,938,599	73,098,022	840,577
سنة 2023			
الأول	79,533,692	79,207,695	325,997
الثاني	339,249	336,600	2,649
الإجمالي	79,872,941	79,544,295	328,646

- صرف مبلغ 79,480 دينار بموجب إذن الصرف رقم 12\553 بتاريخ 30\12\2021 لصالح شركة زهرة الخليج للخدمات التموينية مقابل توفير وجبات لمديرية أمن جادو عن سنة 2021 حيث لوحظ، المبالغة في أسعار الوجبات، لا يوجد ما يفيد باستلام الوجبات بمرفقات إذن الصرف بالمخالفة للمادة 99 من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- صرف مبلغ 24,280 دينار مقابل العمل الإضافي بموجب إذني الصرف 629-630 لموظفي مكتب الخدمات المالية جادو دون وجود أمر التكليف بالعمل الإضافي وسجل الحضور والانصراف الخاص بالعمل الإضافي بالمخالفة للقرار رقم 21 لسنة 2013 وبشأن تنظيم العمل الإضافي الصادر من مجلس الوزراء.
- بموجب إذن الصرف رقم 166 بتاريخ 17\10\2023 بمبلغ 17,412 دينار لصالح مقهي ومطعم النبراس مقابل مصروفات وجبات غذاء كاملة لمكتب الزراعة جادو تبين عدم يوجد ما يفيد باستلام هذه الوجبات وعدم إرفاق شهادة اثبات السداد الضريبي بالمخالفة للمادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- لوحظ على إذن الصرف رقم 12\415 بتاريخ 28\12\2023 بمبلغ 30,600 دينار لصالح مقهي ومطعم النبراس مقابل توفير وجبات إفطار وغذاء لمراقبة التربية والتعليم جادو عن الفترة من 2023\6\1 إلى 2023\12\27 لوحظ عدم وجود ما يفيد باستلام هذه الوجبات بالمخالفة للمادة 99 من لائحة الميزانية والحسابات المخازن.
- التوسيع في الصرف على بند مقابل العمل الإضافي والمكافآت في سنة 2023 حيث بلغ 1,121,956 دينار ومن ذلك ما يلي:

القطاع	رقم استئناف الصرف
مكتب الخدمات المالية جادو	12\1-12\2 لسنة 2023
مديرية أمن شمال الجبل	12\413-12\412 لسنة 2023
مكتب العمل والتأهيل جادو	11\244-11\243 لسنة 2023
مكتب الخدمات الصحية جادو	12\191-12\192 لسنة 2023

للحظ بشأنه ما يلي:

- لا توجد تكليفات أو قرارات صادرة عن مدير الجهة بعد موافقة الوزير المختص بالمخالفة للمادة (1) من قرار مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 2013م بتنظيم العمل الإضافي.

- لا يوجد سجل خاص بإثبات وقت حضور وانصراف الموظفين الذين يؤدون أعمالاً بعد ساعات الدوام الرسمي بالمخالفة للمادة (4) من قرار مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 2013م بتنظيم العمل الإضافي وإنما هي نماذج متكررة بالحضور معتمدة بتواقيع مدير الجهة.
- تم صرف مقابل العمل الإضافي طيلة السنة المالية 2023م لجل الموظفين في مراقبة الخدمات المالية جادو البالغ عددهم (17) موظف بنسبة تجاوزت (20%) من عدد العاملين بالمراقبة بالمخالفة للمادة (أ/2) من قرار مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 2013م بتنظيم العمل الإضافي.

بلدية غريان

المجلس البلدي غريان

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المراقبة خلال النصف الأول من السنة - 2023م. وفق التالي:

الباب	المسلح	المصروف	الفرق بين المسيل والمصروف
الأول	8,938,795	8,778,829	159,966
الثاني	6,984,525	5,787,686	1,196,839
الإجمالي	15,923,320	14,566,515	1,356,805

- عدم التزام المجلس البلدي بإحالة قيمة بواني حساب (الباب الثاني) إلى حساب الإيراد العام لسنة 2022م والبالغ قيمتها 119,700 دينار بالمخالفة لنص المادة (7) من قانون النظام المالي للدولة.
- صرف مبلغ بقيمة 5000 دينار بموجب إذن الصرف رقم 4/46 مقابل صرف عهدة مالية دون تحديد الأغراض التي صرفت من أجلها العهدة.
- إذن الصرف رقم 1/2 بمبلغ 73,282 دينار بشأن صرف المستخلص رقم (2) لصالح شركة الأمل الساطع للمقاولات مقابل صيانة قسم النساء والولادة بمستشفى غريان بتاريخ 31/12/2019م لوحظ أن العمل بالمشروع متاخر إذ لا تتعدي نسبة الإنجاز الفنية 23%， فضلاً عن المبالغة في كميات بنود الأعمال التي تفوق ما يحتاجه المبني بثلاثة أضعاف.
- عدم إحالة قيمة ضمانات الأعمال والتأمينات النهائية المخصومة على المستخلصات والعقود المبرمة مع الشركات إلى حساب الودائع والتي بلغت قيمتها 155,994 دينار حتى 30/6/2023م.

مراقبة الخدمات المالية غريان

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المراقبة خلال سنة 2023م. وفق البيان التالي:

البيان	المسلح	المصروف
الباب الأول	735,921,041	735,887,598
الباب الثاني	1,561,450	1,559,491
الإجمالي	737,482,491	737,447,089

- من خلال عملية المطابقة الإلكترونية التي تمت عن شهر ديسمبر 2023م بين مخرجات المنظومة الموحدة لمرتبات الدولة (الكشفات الإلكترونية) الواردة من وزارة المالية مع ما تم صرفه من طرف المراقبة والقطاعات التابعة لها تبين التالي:

مرتبات صرفت بالنقصان عمما تم إحالته من وزارة المالية		مرتبات صرفت بالزيادة عمما تم إحالته من وزارة المالية		مرتبات صرفت بالتجاوز (عدم إحالة مرتباتهم من المالية)		مرتبات واردة من وزارة المالية ولا تصرف لهم	
القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد
195,083	691	42,562	186	10,320	10	796,601	468

- وجود عدد (378) موظف في قطاع الصحة والمعاهد الفنية المتوسطة تصرف مرتباتهم بدرجات أقل من الدرجات الواردة من وزارة المالية، مما ترتب عليه وجود فائض بقيمة 132,679 دينار.

- افتقار أذونات الصرف للبيانات اللازمة لإتمام عملية الصرف، منها الترقيم، التاريخ، تحويل البنود، توقيع المستلم بالمحالفة للمواد (99-104-106) من لائحة الميزانية والحسابات والخازن.

جامعة غريان

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات الجامعة خلال سنة 2023م. وفق البيان التالي

الباب	المفوض	المصروف	الفرق بين المفوض والمصروف
الأول	59,000,000	56,199,886	8,195,649
الثاني	5,000,000	4,999,981	19.15
الإجمالي	64,000,000	61,199,867	8,195,668

- صرف دفعات تحت الحساب بموجب أذونات الصرف أرقام 7/89، 12/7 بقيمة 20,000 دينار على التوالي لفندق باب البحر دون مسک سجلات لمتابعة هذه الدفعات.

بلدية غدامس

مكتب الخدمات المالية غدامس

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المكتب خلال سنة 2021 – 2023م وفق البيان التالي:

الباب	المصروف	المسيـل	الـرصـيد
الأول	61,476,164	60,107,885	1,368,279
الثانـي	2,499,779	597,456	1,902,323
الإجمـالـي	63,975,943	60,705,341	3,270,602

- استمرار ورود مرتبات لموظفين رغم انتهاء علاقتهم الوظيفية (الوفاة، التقاعد، استقالة) دون اتخاذ الإجراءات المناسبة للتسوية مع وزارة المالية.

- وجود فرق بين قيم المرتبات الواردة من وزارة المالية مع قيم المرتبات المصروفة لبعض القطاعات.

مستشفى غدامس العام

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المكتب خلال سنة 2021 – 2023م وفق البيان التالي:

الباب	المسلح	المصروف
الأول	4,293,648	4,340,547
الثاني	2,528,019	2,528,572
إجمالي	6,821,666	6,869,119

- صرف مكافأة مالية بموجب إذني صرف (10/15-16) بتاريخ 26/9/2022م تتعلق بمحضر الالتزامات القائمة ع المستشفى بواقع مرتب شهرين ومن خلال المراجعة تبين عدم إرفاق ما يفيد إنجاز اللجنة لعملها وفق المطلوب.
- إصدار عدة تكاليف لشركة برج غدامس للمقاولات العامة للقيام بأعمال الصيانة للمستشفى بمبلغ إجمالي 722,235 دينار، ومن خلال الفحص لوحظ التكليف المباشر للشركة بالمخالفة للمادة (10) من لائحة العقود الإدارية.
- القيام بصرف كامل المبلغ 30,000 دينار لشركة النظافة عن شهر ابريل 2022م بالرغم من وجود ملاحظات من قبل مكتب الجودة ومكافحة العدوى بشأن ضعف أداء الشركة عن شهر 4/2022م.
- صرف عدد (2) عهد للسيد / ق. م، ن منذ سنة (2009-2015) بقيمة 20,000 دينار ومبلغ 15,000 دينار على التوالي ولم يتم تسويتها ولم يتم بالمخالفة للمادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن:
- عدم إدراج السيارات الآتية ضمن جرد المستشفى للعام 2022م:

نوع السيارة	رقم اللوحة	تاريخ الصنع	الباب
مرسيديس	5.734	2006	
افيكور كاب	81.934	1995	
متني نقل	17.520	1995	
متني نقل	11.1352	1995	

بلدية درج

المجلس البلدي درج

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المجلس خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المسلح	المصروف	الرصيد
الأول	590,969	590,432	537
الثاني	1,882,864	1,874,834	8,030
إجمالي	2,473,833	2,456,266	8,567

- عدم مسك بعض السجلات الالزامية كسجل الالتزامات المالية وسجل المخازن وسجل الأصول الثابتة بالإضافة إلى سجل الودائع والأمانات وكذلك سجل كروت الدفع المسبق.
- عدم تفعيل لجنة العطاءات واتباع أسلوب التكليف المباشر في توفير احتياجات البلية بدلاً من اتباع أسلوب المناقصات العامة خاصة في الأعمال ذات الطبيعة

المساءلة بالمخالفة للمادة (10) من لائحة العقود الإدارية، وكذلك عدم التقيد بمنشور رئيس ديوان محاسبة رقم (1) لسنة 2021م.

- صرف مكافآت مالية للعاملين بتاريخ 29/12/2022م خصماً من بند مكافآت لغير العاملين بمبلغ 44,780 دينار بالمخالفة للمادة (10) من قانون النظام المالي للدولة:

رقم المستند	رقم الصك	المبلغ
12/8	54006162	1,750
12/9	54006163	1,500
12/10	54006164	38,625
12/11	54006165	2,905

- وجود مبالغة واختلاف في الأسعار لذات الأصناف وفي تواريخ متقاربة والبيان التالي يوضح ذلك:

المورود	الشراء 29/12/2022		الشراء 18/12/2022		اسم الصنف
	سعر الوحدة	المورود	سعر الوحدة	المورود	
محل التقنية للأجهزة	250	محل الاولى	160		ورق ابيض A4
	130		85	HP1102	حبر طابعة
	65		25		سجل مسطرة
	75		25		سجل الصادر
	75		25		سجل الوارد

المصرف التجاري الوطني فرع درج

- عدم إعداد الميزانية التقديرية للمصرف المعبرة عن السنة المالية المنتهية 2021م.

- وجود العديد من المبالغ المتعلقة بالتسوية المتعلقة بشهر ديسمبر 2021م، يرجع تاريخ البعض منها لسنوات سابقة، دون العمل على معالجتها.

- تجاوز السقف المؤمن عليه داخل خزينة الفرع بسبب الإرساليات الواردة دون رفع سقف التامين على الخزينة.

بلدية سيناون

المجلس البلدي سيناون
الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المجلس خلال سنة 2021 - 2022 وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المستيل	المصروف	لفرق بين المستيل والمصروف
الأول	/	/	/	/
الثاني	124,025.619	124,025.619	124,025.619	/
الإجمالي	124,025.619	124,025.619	124,025.619	/

- عدم إعداد الحساب الخاتمي للمجلس عن السنتين 2021 - 2022م بالمخالفة للقانون المالي للدولة.

- عدم تعديل دور لجنة العطاءات بالمخالفة للمادة (19) من لائحة العقود الإدارية، والمادة (9) من قرار مجلس الوزراء رقم (492) لسنة 2013م بتنظيم عمل لجان العطاءات.

- صرف علاوة سفر ومبيت للمراقب المالي بالمخالفة للتشريعات النافذة وقرار وزير المالية رقم 354 لسنة 2017م.

بلدية أولال

المجلس التسييري أولال

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المجلس خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المست Emanuel	المصروف	الرصيد
الثاني	907,562	610,394	297,168
إجمالي	907,562	610,394	297,168

- التأخير في إحالة الحسابات الختامية في موعدها المحدد بالمخالفة للمادة (23) من قانون النظام المالي للدولة وتأخير إحالة الرصيد الدفتري للباب الثاني إلى حساب الإيراد في موعد المحدد.

- اتباع أسلوب التكليف المباشر في توفير احتياجات المجلس بالمخالفة للمادة (10) من لائحة العقود الإدارية، ومن أمثلة ذلك:

المستند	التاريخ	المبلغ	المستفيد	(النواصص)
7/1	2022/7/26	6,600	مبارك موسى وانتي	إزالة كتاب زملية من الطريق العام
9/6	2022/10/30	150,000	الجناح المشرق	شراء تجهيزات متعددة
12/4	2022/10/20	8,000	نوميديا للتقنية	شراء منظومة
12/18	2022/12/31	344,900	شركة الأفق الأفضل	نقل مخلفات البناء والكتاب الزملية من المحلة

- قيام المجلس البلدي باتباع أسلوب التكليف المباشر في تكليف شركة الأفق الأفضل لخدمات النظافة عقد رقم 1/22 بتاريخ 15/10/2022م، بمبلغ 345,000 دينار نظير تنظيف وتجميع مخلفات الرمال، لوحظ بشأنه التالي:

- المخالفه للمادة (10) من لائحة العقود الإدارية رقم (563) لسنة 2007م.
- صرف مبلغ 344,900 دينار بتاريخ 31/12/2022م بموجب إذن الصرف رقم 18/12 للشركة المذكورة دون خصم نسبة التأمين النهائي (2%) وضمان الأعمال (%) بالمخالفة للمواد (60-62-98-119) من لائحة العقود الإدارية رقم (563) لسنة 2007م.

- أن عملية الصرف تمت دون إرفاق (الجدول الزمني، حصر-الأعمال المنفذة، محضر-الاستلام البدائي) بالمخالفة للمواد (110. 117. 124) من لائحة العقود الإدارية رقم (563) لسنة 2007م، علاوة على عدم إشراك إدارة خدمات النظافة في أعمال المتابعة والإشراف.

- صرف مبلغ 13,000 دينار نظير سداد قيمة أعمال صيانة منفذة بمدرسة أولال المركزية (طلاء وتوريد وتركيب باب حديدي) بتاريخ 3/4/2023، بموجب إذن الصرف 17/12 لصالح شركة عطاف للبناء والصيانة لوحظ بشأنه ضعف التعزيز المستندى وذلك في عدم توفر عقد أو تكليف للشركة المنفذة المذكورة بالمخالفة للمادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، حيث تمثلت الإجراءات في سداد فواتير أعمال الصيانة المنفذة من ادارة المدرسة فقط، دون إعداد وتقديم

(شهادة دفع، مستخلص) معتمد من الشركة المنفذة وللجنة الإشراف معززاً باعتماد الادارة الفنية بالبلدية، بالمخالفة للائحة العقود الإدارية رقم (563) لسنة 2007م - ضعف التعزيز المستند لبعض عمليات الصرف بالمخالفة للمادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات ومن أمثلة ذلك:

(النواقص)	المبلغ	المستند	البند
فاتورة السداد الضريبي، إذن الاستلام	4,000	10/1	إعلان وعلاقات عامة
سداد الضريبة، أفاده بإنجاز العمل	6,600	7/1	مصاريف النظافة
سداد الضريبة، أفاده بإنجاز العمل	344,900	12/18	مصاريف النظافة
العقد، السداد الضريبي	13,000	12/17	مصاريف الصيانة

بلدية الأصابة

المجلس البلدي الأصابة

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المجلس خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المستلم	المصرف	الفرق بين المستلم والمصرف
الأول	467,068	467,068	458,918	8,149
الثاني	-	2,003,835	1,966,501	37,334
الإجمالي	467,068	2,470,903	2,425,419	45,483

- عدم استكمال تعبئة بطاقات المرتبات وفق النموذج (م ح-12) لكل موظف مصنف أو غير مصنف تدون بها كافة البيانات الأساسية للمرتب بالمخالفة للمادة (126) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم وجود سجل خاص لإثبات ما تم استلامه من دفاتر صكوك وكذلك عدم وجود سجل خاص باستلام وتسليم دفاتر إيصالات القبض (م ح 5) بالمخالفة للمادة (75) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- بموجب إذن الصرف رقم (12/37) بتاريخ 29/12/2022م تم صرف مبلغ (30,000) دينار لصالح شركة الركن المثالي لخدمات السفرجة والنظافة مقابل تقديم خدمات مقهي عن الأشهر (1,2,3,4,5) لسنة 2022م بواقع (6000) دينار شهرياً، لوحظ بشأنه ما يلي:
 - المبالغة في الأسعار إذا ما قورنت بالخدمات المقدمة والتي تقتصر على أعمال نظافة وخدمات الشاي والقهوة.
 - تم التكليف بطريقة التكليف المباشر وفق محضر اتفاق رقم (1) لسنة 2021م بالمخالفة للمادة (10) من لائحة العقود الإدارية وكذلك منشور الديوان رقم (1) لسنة 2021م بشأن الالتزام بإجراءات التعاقد بطريقة التكليف المباشر وفقاً لما نصت عليه لائحة العقود والإدارية.
- إبرام العديد من العقود بتاريخ 29/12/2022م وذلك بقصد استنفاد بنود الميزانية وتعليقها مباشرة لحساب الودائع والأمانات دون وجود ما يفيد الالتزام القائم بالمخالفة للمادة (13) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن وفقاً للبيان التالي:

البيان	المستفيد	القيمة	التاريخ	إذن الصرف
مقابل خدمات تجميع وتنظيف القمامه من مسكن إلى أولاد إدريس	شركة الركن المثالي لخدمات النظافة	100,000	2022/12/29	12/54
مقابل خدمات تنظيف مكتب القمامه	شركة الركن المثالي لخدمات النظافة	35,000	2022/12/29	12/56
مقابل صيانة مخازن البلدية بم منطقة الحزام	شركة جراء التنفيذ للمقاولات	97,030	2022/12/29	12/60

- عدم قيام المجلس البلدي بإحالة صورة من المراسلات إلى الديوان والتي تنشئ أو ترتب التزام على المجلس البلدي وذلك خلافاً للقانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن ديوان المحاسبة وتعديلاته.

مكتب الخدمات المالية الأصابة

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المكتب خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المسلح	المصروف
الأول	146,705,122	145,275,559
الثاني	660,352	613,634
الإجمالي	147,365,474	145,889,193

من خلال الفحص والمراجعة تبين التالي:

- عدم قيام المراقبة بإعداد دفتر يومية الصندوق لبعض الحسابات ومنها حساب الإيرادات بالمخالفة لنص المادة (81) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- بلغت جملة المصروفات على بند مقابل العمل الإضافي لبعض الموظفين بالقطاعات خلال السنة المالية 2022م مبلغ (75,905) دينار دون وجود ما يفيد القيام بالأعمال المكلفين بها لبعض القطاعات، بالإضافة إلى عدم وجود صورة من قرارات التكليف، بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم 21 لسنة 2013 بشأن العمل الإضافي.
- صرف مكافآت مالية إلى لجان الامتحانات لموظفي قطاع التعليم بقيمة 226,466 دينار وتم تحميلاها على بند أتعاب ومكافآت لغير العاملين بدلاً من تحميلاها على الباب الأول بالمخالفة للمادة 10 من قانون النظام المالي للدولة.
- بموجب إذن الصرف رقم 2/10/2022 بتاريخ 9/10/2022 تم صرف قيمة 35,945 دينار لصالح مكتبة الحكمة مقابل شراء قرطاسية حيث لوحظ تحويل قيمة 10,650 دينار ثمن شراء 5 آلات تصوير على بند القرطاسية بدلاً من تحميلاها على بند التجهيزات بالمخالفة للمادة 10 من قانون النظام المالي للدولة.

بلدية القواليش

المجلس المحلي القواليش

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المجلس خلال النصف الأول لسنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المسلح	المصروف	الفرق بين المسيل والمصروف
الأول	42,248	42,248	0
الثاني	208,889	207,981	908
الإجمالي	251,137	250,229	908

من خلال الفحص والمراجعة تبين التالي:

- إبرام عقود وعملية شراء دون الحصول على إقرار كتای من المراقب المالي أو مساعدته بالمخالفة للمادة 20 من قانون النظام المالي للدولة.
- صرف مرتبات رئيس وأعضاء المجلس التسييري المكلف من قبل الحكومة المؤقتة حيث بلغ إجمالي ما تم صرفه 35,100 دينار.
- وجود بواقي من الباب الثاني بمبلغ وقدره 12,087 دينار لم يتم إحالتها إلى حساب الإيراد العام.
- قصور المراقب المالي في أداء دوره من حيث الإشراف والمتابعة على القسم المالي بالمخالفة للمادة (24) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

بلدية مزدة

المجلس التسييري مزدة

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المجلس خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المسلح	المصروف	الرصيد
الأول	406,655	406,655	صفر
الثاني	1,213,080	1,212,262	818
إجمالي	1,619,734	1,618,917	818

- لا يتم مسک بعض السجلات الضرورية مما أثر على فعالية الرقابة الداخلية، ومنها سجل الالتزامات المالية، وسجل الأصول الثابتة.
- لوحظ المبالغة في صرف مبلغ 60,000 دينار بموجب إذن صرف رقم (12/14) نظير القيام بأعمال نظافة طريق فسانو - مزدة بمسافة 300م لصالح شركة عين جرار للمقاولات العامة.
- يتم شراء الأجهزة والتجهيزات دون توضيح كافة البيانات والمواصفات الفنية الخاصة بها، حيث تسجّل الأصناف بسمياتها فقط وبالتالي يتسلّم تدوين كافة البيانات وعدم وجود شهادة السداد الضريبي لأغلب الجهات التي تم الشراء منها، وذلك بالمخالفة لأحكام المادة (89) من القانون رقم (7) لسنة 2010م بشأن ضرائب الدخل.

مستشفى مزدة العام

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المجلس خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المسلح	المصروف	الرصيد
الأول	4,968,307.800	5,282,245.000	(313,937.200)
الثاني	1,499,998.950	1,516,025.000	(16,026.050)
إجمالي	6,468,306.75	6,798,270	(329,963.25)

- عدم إحالة الرصيد الدفتري لسنة 2021م الخاص بالباب الأول والبالغ قيمته 320,792 دينار، وكذلك الرصيد الدفتري الخاص بالباب الثاني والبالغ قيمته 244,831 دينار إلى حساب الإيراد العام والتصريف فيه خلال سنة 2022م

بالمخالففة للمادة (7) من قانون النظام المالي للدولة وبالمخالففة لمنشور رئيس الديوان رقم (4) لسنة 2020م.

- القصور الواضح في عمل المراجع الداخلي ومن أوجه ذلك القصور ما يلي:
 - عدم إعداد تقارير دورية عن عمل إدارة المراجعة الداخلية وتوجيهها لإدارة المستشفى لأهميتها في معالجة الكثير من الانحرافات واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة في حينها وعدم تكرارها.
 - عدم ختم كافة المستندات الدالة على الصرف بما يثبت عملية الصرف وذلك تفاديًّا لتكرار استخدامها بالمخالففة لأحكام المادة (105) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
 - الإغفال عن مسک السجلات بعض الضرورية (سجل تسليم الصكوك، وسجل الالتزامات المالية، سجل العهد المالية، سجل الأصول الثابتة) والتي تعتبر عنصر- مهم من عناصر نظام الرقابة.
 - بتاريخ 29/12/2022 تم تعليمة مبلغ 98,693 دينار بالصك رقم (33931) من حساب الأول إلى حساب الودائع والأمانات دون وجود مستندات تعزز عملية التعليمة.

بلدية الشويف

مراقبة الخدمات المالية الشويف

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المجلس خلال سنة 2021-2023م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المستيل	المصروف	الرصيد
سنة 2021				
الأول	8,911,811	8,911,690	8,911,811	121
الثاني	31,755	31,754	31,755	0
الإجمالي	8,943,566	8,943,444	8,943,566	121
سنة 2022				
الأول	13,255,339	13,255,340	13,255,340	0
الثاني	.411,442	411,442	411,442	0
الإجمالي	13,666,781	13,666,782	13,666,782	0

- لا يتم مسک بعض السجلات الضرورية والتي تعتبر عنصر- مهم من عناصر نظام الرقابة الداخلية، على سبيل المثال سجل الالتزامات المالية، وسجل الأصول الثابتة في جميع القطاعات.
- عدم إدراج الرقم المالي للموظفين على استثمارات صرف المرتبات.
- عدم انتظام القيد بدفتر الصندوق، وعدم قيد الحالات المالية في جانب الإيرادات، وكثرة الكشط والتعديل بالمخالففة للمواد (83-84-85) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- اتباع أسلوب ترجيع الفواتير لبعض الموظفين مقابل الشراء من حسابهم الخاص.

رقم المستند	المبلغ	البيان	القطاع
2021-12/3	1,139	إدارة الخدمات الصحية	قرطاسية

القطاع	البيان	المبلغ	رقم المستند
	مواد غذائية- تنظيف	1,120	2022-7/6
	مواد غذائية- تنظيف	1,780	2022-10/8
	تجهيزات	6,200	2022-10/9
الزراعة	مواد غذائية	1,451	2022-12/22

بلدية مصراتة

مراقبة الخدمات المالية مصراتة

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المراقبة خلال سنة 2023م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المستلم	الصرف	الفرق بين المفوض والمصروف
الأول	813,175,900	645,673,591	810,570,160	2,605,740
الثاني	2,400,149	2,400,149	2,399,040	1,109
الإجمالي	815,576,049	648,073,740	812,969,200	2,606,849

- صرف مرتبات لعدد من المنقولين إلى المراقبة من حساب الباب الأول تم تحملها على بند المرتبات الأساسية بدلاً من تحملها على حساب الودائع والأمانات بالمخالفة للمادة (161) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- من خلال عملية المطابقة الإلكترونية التي تمت عن شهر ديسمبر 2023م بين مخرجات المنظومة الموحدة لمرتبات الدولة (الكشفوفات الإلكترونية) الواردة من وزارة المالية مع ما تم صرفه من طرف المراقبة والقطاعات التابعة لها تبين التالي:

مرتبات واردة من وزارة المالية ولا تصرف لهم العدد	مرتبات صرفت بالتجاوز (عدم إحالة مرتباً منهم من المالية) العدد	مرتبات صرفت بالزيادة (عدم إحالة من وزارة المالية) العدد	الفرق بين المفوض والمصروف	مرتبات صرفت بالتقisan عما تم إحالته من وزارة المالية العدد
1,285,750	2	2,525	32,667	579,908

- عدد (12) موظف في قطاع التعليم تصرف مرتباتهم بالتقisan دون درجة وعلاوة بالرغم من أن بياناتهم تحالف من وزارة المالية إلى القطاع بالدرجة والعلاوة، مما ترتب عليه وجود فائض بقيمة إجمالية (15,557) دينار.

- عدد (580) موظف بقطاع التعليم مصراتة تصرف مرتباتهم بدرجات أقل من الدرجات الواردة من وزارة المالية، حيث يصل الفارق في الدرجة من درجة إلى ثمانى درجات، مما ترتب عليه وجود فائض بقيمة إجمالية (339,685) دينار.

- الصرف على سيارات تجاوزت العمر الافتراضي حيث تبين القيام بصيانة سيارة نوع فولكس فاجن (باسات) التابعة لمراقبة الخدمات المالية مصراتة بقيمة 28,210 دينار خلال سنة 2023م.

- قيام مراقب مراقبة الخدمات المالية مصراتة بصرف مقابل عمل إضافي بموجب استماراة صرف 628 / 6 بقيمة 78,523 دينار لعدد 58 موظف عن شهري أبريل ومايو، علماً بأن عدد الموظفين بالمراقبة يصل 203 موظف، وبما يتجاوز 20% من العاملين بالوحدة الإدارية بالمخالفة للمادة (2) من القرار رقم 21 لسنة 2013م بشأن العمل الإضافي، بالإضافة إلى عدم وجود مخصصات مالية لبند العمل الإضافي.

- قيام أمين الخزينة بإصدار صكوك باسم /م.ع. ال حتى يقوم بسحب المبالغ المالية من المصرف، ليتم سداد مرتبات المذكورين أدناه دون إرفاق عقودهم وقيمة مرتباتهم وعدم وجود ما يفيد استلامهم القيمة، فضلاً عن أن من يقوم بسحب القيمة ليس موظف بالمخالفة للمادة (40) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن:

رقم الصك	رقم المستند	رقم المرتب المصرفية	رقم
996099	12/1570	1,464.700	1
996099	12/1570	1,290.100	2
996099	12/1570	1,348.300	3
994613	12/68	1,450,053	4
994613	12/68	1,277.199	5
994613	12/68	1,334.817	6
996383	12/1859	1,008.257	7

- قيام مديرية الأمن مصراتة بالصرف بالتجاوز عن الحالة الواردة خلال شهري مارس وأبريل، بالمخالفة للمادة (10) من القانون النظام المالي للدولة، وبيانها كالتالي:

الملحوظات	بالزيادة	المصروف	عدد الموظفين المصروف لهم	عدد الموظفين حسب المنظومة	قيمة الحالة	الشهر
الصرف بالتجاوز	101,629	2,385,689	1568	1915	2,284,060	مارس
الصرف بالتجاوز	112,010	2,391,401	1569	1911	2,279,391	أبريل

- قيام مكتب العمل والتأهيل مصراتة بصرف دفعة مقدمة إلى فندق ليبيا بقيمة 10,000 دينار لغرض الإقامة بمدينة طرابلس بموجب استماراة صرف رقم 9/146 بالمخالفة للمادة (200) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، علاوة على صرف القيمة من الباب الأول دون وجود مخصصات مالية لها بالمخالفة للمادة (10) من القانون المالي للدولة.

- قيام مديرية أمن مصراتة بتوريد تجهيزات ملابس وأحذية وبدل رسمية بقيمة 709,000 دينار، ومن خلال فحص ومراجعة أذونات الصرف ذات العلاقة لوحظ التالي:

- عدم وجود تفويض مصلحي من قبل وزارة الداخلية، حيث صرفت القيمة من حواله الباب الأول، بالمخالفة للمادتين (14-15) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم الحصول على إقرار كتابي من المراقب المالي ببيان الاعتماد الجائز الخصم منه، وذلك بالمخالفة للمادة (20) من قانون النظام المالي للدولة.
- عدم الالتزام بتحrir الأصناف الواردة إلى المخازن بالنموذج رقم (م خ -4) بالمخالفة للمادة (243) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- تمت الترسية على شركة يتعارض نشاطها التجاري مع ما تم التعاقد عليه، حيث تبين أن نشاطها التجاري يقتصر على معدات الصيد البحري والبرى.
- قيام مديرية أمن مصراتة بتوريد مواد غذائية بقيمة 1,210,000 دينار، ومن خلال فحص ومراجعة أذونات الصرف لوحظ الآتي:

- عدم وجود تفويض مصلحي من قبل وزارة الداخلية، حيث تم صرف القيمة من حوالات الباب الأول، بالمخالفة للمادتين (14-15) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم الحصول على إقرار كتابي من المراقب المالي ببيان الاعتماد الجائز الخصم منه وذلك بالمخالفة للمادة (20) من قانون النظام المالي للدولة.
- عدم الالتزام بمنشور رئيس حكومة الوحدة الوطنية رقم (6) لسنة 2022م والذي نص في الفقرة الأولى منه على إيقاف كل الخدمات التموينية والوجبات ابتداء من 1-11-2022م في كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات والأجهزة العامة وما في حكمها، ويستثنى من ذلك أفراد الأمن والحراسة على أن تستبدل بالدعم النقدي.
- عدم الالتزام بتحرير الأصناف الواردة إلى المخازن بالنموذج رقم (م خ - 4) بالمخالفة للمادة (243) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

كلية التقنية الطبية مصراتة

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات الكلية خلال سنة 2021-2023م وفق البيان التالي:

البيان	المسبيل	المصروف	الرصيد
الباب الأول	5,688,684	5,611,551	77,133
الباب الثاني	136,148	135,394	754
الإجمالي	5,824,832	5,746,945	77,887

- كثرة الكشط والتصحیح بسجل الاعتماد لدى المراقب المالي للكلية، فضلاً عن عدم القيام بإثبات قيمة المصاريف المصرفات المصرافية 397.530 دينار المحملة على بند المصاريفات الخدمية بسجل الاعتماد، بالمخالفة للمادة (20) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- وجود مبلغ 114,600 دينار في حساب الودائع والأمانات منذ سنوات يمثل منح طلبة لم يتم صرفها، ولا توجد تفاصيل بمستحقاتها ولم تحال إلى حساب الإيراد العام.
- صرف مبلغ 5,800 دينار بموجب إذني الصرف أرقام 12/9/11 من بند مكافآت غير العاملين لموظفي بمكتب الشؤون القانونية، بالمخالفة للمادة (126) من قانون علاقات العمل، ومخالفة للمادتين (19-10) من القانون المالي للدولة.

مستشفى مصراتة للدرن والأمراض الصدرية

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المستشفى خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

البيان	المفوض	المسبيل	المصروف	الرصيد
الأول	5,500,000	4,504,897	5,262,571	237,429
الثاني	1,000,000	499,999	992,813	7,187
الإجمالي	6,500,000	5,004,896	6,255,384	244,616

- عدم التقيد بصرف المرتبات الشهرية وفقاً لما هو وارد بالكشفـات الإلكترونية الواردة من وزارة المالية، وللتوضيـح أكثر أخذت عينة من شهرـي سبتمبر وديسمـبر للتوضيـح:

الشهر	عدد الموظفين	المبلغ	مرتبات صرف بالتجاوز	عدد الموظفين	المبلغ	مرتبات واردة ولم تصرف	عدد الموظفين	المبلغ	مرتبات صرفت بالزيادة
سبتمبر	6	7,524	37	58042	40	4777	287	27849	الى 287
ديسمـبر	4	3577	22	24936	48	5032	289	43,868	الى 289

- استمرار استئجار مخزن لتخزين محتويـات المستشفـى أثناء الصيانـة، وذلك خلال سنة 2020م على الرغم من انتهاء الغرض من الاستئجار، إلا أنه لم يتم إنهـاء الاتفاق مما كبد المستشفـى مصاريف سنوية بمـبلغ 33,600 دينـار.

مستشفـى طب وجراحة الفم والأسنان التعليمي مصرـطة

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المستشفـى خلال سنة 2022م وفقـ البيانات التالية:

الباب	المفـوض	المـستـيل	المـصـرـوف	الرصـيد
الأول	1,500,000	999,632	1,194,270	305,730
الثاني	2,500,000	1,874,999	1,872,840	627,160
التحسين	1,000,000	1,000,000	999,770	230
الإجمالي	5,000,000	3,874,630	4,066,880	933,120

- التجـازـوـرـ بالـصـرـفـ فيـ بـعـضـ الـبـنـوـدـ عـنـ الـمـبـالـغـ المـفـوـضـ بـهـاـ، حيثـ بلـغـتـ الـقـيـمةـ المـصـرـوـفةـ بـالـتـجـازـوـرـ 146,640 دـيـنـارـ فـيـ بـنـدـ الـمـرـتـبـاتـ الـأـسـاسـيـةـ، وـقـيـمةـ 15,270 دـيـنـارـ فـيـ بـنـدـ عـلـاوـةـ التـمـيـزـ وـطـبـيـعـةـ الـعـمـلـ، وـقـيـمةـ 33,420 دـيـنـارـ فـيـ بـنـدـ الـمـسـاـهـمـةـ فـيـ الضـمـانـ الـاجـتـمـاعـيـ، وـقـيـمةـ 5250 دـيـنـارـ فـيـ بـنـدـ الـمـسـاـهـمـةـ فـيـ التـأـمـيـنـ الطـبـيـ، بـالـمـخـالـفـةـ لـلـمـادـةـ (10)ـ مـنـ قـانـونـ النـظـامـ الـمـالـيـ، وـالـمـادـةـ (13)ـ مـنـ لـائـحةـ الـمـيزـانـيـةـ وـالـحـسـابـاتـ وـالـمـخـازـنـ.

- صـرـفـ مـكـافـآـتـ العـالـمـينـ بـمـوجـبـ عـقـودـ عـمـلـ بـعـدـ سـاعـاتـ الدـوـامـ الرـسـميـ (مـتـعاـونـينـ)ـ وـالـمـحـمـلـةـ عـلـىـ بـنـدـ مـكـافـآـتـ لـغـيرـ العـالـمـينـ دـوـنـ إـخـضـاعـهـ لـلـاستـقـطـاعـاتـ الـقـانـوـنـيـةـ (ضـرـيـبةـ الـجـهـادـ، الـمـسـاـهـمـةـ فـيـ الضـمـانـ الـاجـتـمـاعـيـ وـالـمـسـاـهـمـةـ فـيـ صـنـدـوقـ التـضـامـنـ)ـ وـذـلـكـ بـالـمـخـالـفـةـ لـلـمـوـادـ (2)، (3)ـ مـنـ الـقـانـونـ رـقـمـ (44)ـ لـسـنـةـ 1970ـ مـ بـشـأنـ فـرـضـ ضـرـيـبةـ الـجـهـادـ، وـكـذـلـكـ الـفـقـرـةـ (أـ)ـ مـنـ الـمـادـةـ (7)ـ وـالـمـادـةـ (9)ـ مـنـ الـقـانـونـ رـقـمـ (13)ـ لـسـنـةـ 1980ـ مـ بـشـأنـ الضـمـانـ الـاجـتـمـاعـيـ، وـالـفـقـرـةـ (1)ـ مـنـ الـمـادـةـ (3)ـ مـنـ الـقـانـونـ رـقـمـ (20)ـ لـسـنـةـ 1998ـ مـ بـشـأنـ صـنـدـوقـ التـضـامـنـ الـاجـتـمـاعـيـ.

- صـرـفـ قـيـمةـ 15,600 دـيـنـارـ كـنـفـقـاتـ سـفـرـ وـمـبـيـتـ لـصـالـحـ الـمـرـاقـبـ الـمـالـيـ لـلـمـرـكـزـ، نـظـيرـ تـكـلـيـفـهـ بـمـهـامـ عـلـمـ منـ قـبـلـ السـيـدـ/ـ مدـيرـ عـامـ الـمـسـتـشـفـىـ بـالـرـغـمـ مـنـ تـبـعـيـةـ الـمـعـنـيـ الـوـظـيـفـيـةـ لـوـزـارـةـ الـمـالـيـةـ بـالـمـخـالـفـةـ لـقـرـارـ وزـيرـ الـمـالـيـ رـقـمـ (354)ـ لـسـنـةـ 2017ـ .ـ

فرعـ الـهـيـئـةـ الـعـامـةـ لـصـنـدـوقـ التـضـامـنـ الـاجـتـمـاعـيـ مصرـطة

- الـصـرـفـ عـلـىـ بـنـدـ الـعـلـمـ الإـضـافـيـ خـصـماـ مـنـ الـبـابـ الـأـوـلـ عـنـ سـنـةـ 2021ـ بـقـيـمةـ 76,620 دـيـنـارـ حـسـبـ تـقـرـيرـ الـمـصـرـوـفـاتـ الـمـعـدـ مـنـ الـمـرـاقـبـ الـمـالـيـ دونـ وجودـ

تفويض بالصرف أو اعتماد على هذا البند، بالمخالفة للمادة (10) من قانون النظام المالي للدولة، والمادة (31) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، وعند الفحص المستندي لقسائم الدفع الخاصة بمقابل العمل الإضافي تم ملاحظة التالي:

- جزء من المبلغ المصرّوف بقيمة 13,500 دينار يمثل مكافآت مالية لبعض موظفي الفرع حسب قسيمة الدفع رقم 12/11.
- ضمن المستفيدين بمقابل العمل الإضافي في قسيمة الدفع رقم 12-8 المراقب المالي للصندوق.
- عدم وجود تقارير متابعة تفيد إنجاز الأعمال الإضافية حسب ما هو مطلوب وفق المادة (8) من قرار مجلس الوزراء (21) لسنة 2013م.
- من خلال فحص ومتابعة المرتبات المصرّوفة لعدد من الأشهر لوحظ صرف مرتبات لبعض الموظفين دون إدراج أرقام وطنية لهم بالمنظومة بالمخالفة للقانون رقم (8) لسنة 2014م.
- التعاقد مع شركة الحكمة الحديثة للخدمات الطبية نظير الحصول على الخدمات الطبية والعلاجية لنزلاء دور الرعاية التابعين للفرع، وتم إبرام عقود فيما يتعلق بالخدمات الطبية المقدمة خلال سنة 2021 (عقد عن الفترة من 15/03/2020م إلى 15/03/2021م) (عقد عن الفترة من 15/03/2021 إلى 15/03/2022م)، حيث بلغت قيمة الخدمات المقدمة والتي تم سدادها خلال سنة 2021م مبلغ 168,364 دينار، وذلك بموجب عدة قسائم دفع، ومن خلال الفحص المستندي للعقود المبرمة وقسائم الدفع لوحظ الآتي:
 - عدم التقيد بإرفاق كشف الخدمات المقدمة بأغلب قسائم الدفع الخاصة بسداد مطالبة الشركة، إلى جانب عدم إرفاق التقارير والكشفوفات الطبية للمستفيدين من الخدمات الطبية، مثل ذلك قسيمة الدفع 12/129 بقيمة 40,534 دينار.
 - عدم اعتماد كشفوفات الخدمات وفاتورة المطالبة المرفقة لبعض القسائم من قبل المسؤولين عن دور الرعاية كل حسب النزلاء المكلف بهم (البنين، البنات، الأطفال، المسنين) وذلك بما يفيد صحة الكشفوفات أو الخدمات المتحصل عليها، مثل ذلك قسيمة الدفع 12/13 بقيمة 54,387 دينار.
 - لوحظ بأن التعاقد السنوي مع شركة الحكمة قد انتهى في 15/03/2021م، في حين تم تجديده مباشرة لسنة أخرى إلى غاية 15/03/2022م دون أن يتم طرح الموضوع للعطاء العام للحصول على عروض من شركات أخرى، والمفاضلة فيما بينها وصولاً لأفضل الخدمات وبأنسب الأسعار.
 - نصت المادة (10) من العقد الذي يغطي الفترة من 15/03/2021م إلى 15/03/2022م بأنه يحق للطرف الثاني (شركة الحكمة الحديثة) فسخ العقد قبل انتهاء مدة ودون موافقة الطرف الأول (فرع صندوق التضامن) وذلك إذا ما أخل الطرف الأول بتنفيذ التزاماته المنصوص علىها في العقد أو إذا استعمل "أسلوب الغش" في تعامله مع الطرف الثاني، الأمر الذي يشير إلى عدم الدقة في إبرام التعاقدات إلى جانب سلب فرع الهيئة أحقيته فسخ العقد في حالة اكتشاف غش أو تقصير من الشركة بالمخالفة لنص المادة (103) من لائحة العقود.

الإدارية، مع ملاحظة بأنه سبق تكرار نفس المخالفة في العقد الذي يغطي السنة السابقة.

بلدية الجفرة

المجلس البلدي الجفرة

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المجلس خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المسيئ	المصروف	الفرق بين الممیل والمصروف
الأول	2,800,000	2,553,897.43	2,547,413	252,587
الثاني	1,000,000	499,999.30	672,000	328,000
الإجمالي	3,800,000	3,053,896.73	3,219,413	580,587

- رئيس القسم المالي هو من يقوم بتأدية مهام رئيس الخزينة، وبالتالي اختصاص موظف واحد بأكثر من عمل بالمخالفة للمادة (96) من اللائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
 - خلو خانة الاعتماد في تقرير المصاريفات من أي قيم، رغم ورود المبالغ المفروض بها.
 - تحويل السنة بمصاريفات لا تخصها، وذلك بمبرر إذن صرف رقم 6/14 سجلت القيمة الخاصة بصرف مكافآت مختارى المحلات على بند مكافآت لسنة 2022م في حين أن القيمة تخص مكافآت عن سنة 2021م للأشهر أبريل ومايو ويוניوب.
 - عدم تسوية العهد المالية المصاروفة خلال سنة 2022م، والبالغ قيمتها 923,625 دينار بالمخالفة للمادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

جامعة الجفرة

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات الجامعة خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المستيل	المصروف	الرصيد
الأول	15,000,000	14,524,603	14,485,997	38,606
الثاني	4,000,000	1,999,999	1,996,612	3,386
الإجمالي	19,000,000	16,524,602	16,482,602	41,993

القيام بالتكليف المباشر لعمليه التوريد بالمخالفه للماده 10 من لائحة العقود الإدارية.

- تجاوز مصروفات الإعاشه والإقامه للبند خلال السنة المالية حيث بلغ إجمالي المصروفات 296,035 دينار، وإجمالي التفويفات خلال السنة بمبلغ 85,000 دينار أي بفارق 211,035 دينار بالمخالفه للماده 10 من قانون نظام المالي للدولة.

مستشفى سوكتة القروي

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المستشفى خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المستيل	المصروف	الرصيد
الأول	2,800,000	2,553,897	2,547,413	252,587
الثاني	1,000,000	499,999	672,000	328,000
الإجمالي	3,800,000	3,053,896	3,219,413	580,587

- عدم قيام المراقب المالي بمهامه من حيث سلامه التسجيل بالسجلات المالية والترصد مثل سجل الاعتماد وسجل دفتر اليومية حيث يتم الكتابة والترصد فيها بقلم الرصاص بالمخالفه لنص الماده (18) من قانون النظام المالي للدولة والماده (24) من لائحة الحسابات والميزانية والمخازن.

- إجراء مناقلات في بعض بنود الباب الثاني دون الرجوع للمخولين قانوناً، بالمخالفه للمادة (10) من القانون المالي للدولة وتعديلاته.

- صرف مبلغ 160,000 بموجب إذن الصرف رقم (بلا) لصالح شركة إعمار سوكتة للمقاولات العامة من بند الصيانة (الباب الثاني) لوحظ بشأنه التعاقد بطريق التكليف المباشر بالمخالفه للماده (10) من لائحة العقود الإدارية والمبالة في أسعار البند وعدم التقيد بلائحة الأسعار الاسترشادية الصادرة من وزارة الإسكان والتعهير لسنة 2021م.

- سوء حالة المخازن وضيق السعة التخزينية، حيث تبين أن مبني المخازن عبارة عن (تريله) وبابها من الألومنيوم.

مستشفى زلة القروي

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المستشفى خلال سنة 2021 - 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المستيل	المصروف	الفرق بين المستيل والمصروف
سنة 2021				
الأول	396,667	396,667	395,000	1,667
الثاني	500,000	500,000	498,920	1,080
الإجمالي	896,667	896,667	893,920	2,747
سنة 2022				
الأول	500,000	150,000	149,640	360
الثاني	1,500,000	750,000	749,720	280
الإجمالي	2,000,000	900,000	899,360	640

- التعاقد مع شركة الصنوبرة لخدمات النظافة بتقديم خدمات النظافة وتوفير الشراشف والأغطية الخاصة بالإيواء والاهتمام بالحدائق العامة والإشراف على المغسلة بمبلغ شهري 15,000 دينار، ومن خلال المراجعة تبين الآتي:
 - الصرف على بنود غير موجودة بالمستشفى وهي الحدائق والمغسلة والمشار إليها في العقد حيث تبين من خلال الزيارة الميدانية عدم وجود مغسلة وحدائق تابعة للمستشفى.
 - تم الصرف إلى الشركة عن شهرى نوفمبر وديسمبر في حين أن المستشفى دخل في عملية صيانة بتاريخ 26 أكتوبر 2022م.
 - عدم وجود تقرير عن الأعمال المنفذة والاعتماد على إتمام إجراءات السداد والدفع بقيمة ثابتة وعدم وجود أية ملاحظات على نتائج عمل الشركة مع عدم تنفيذ بعض بنود العقد.
- توريد أجهزة طبية من قبل الشركة العربية الموحدة للمعدات الطبية بموجب إذن صرف رقم (12/10) في 2021/12/30 بمبلغ 50,000 دينار، عن طريق التكليف المباشر بالمخالفة للمادة (10) من لائحة العقود الإدارية.

مستشفي العافية بهون

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المستشفى خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المستلم	المصروف
الأول	4,500,000	4,483,969	3,759,850
الثاني	3,000,000	1,499,999	1,500,230
الإجمالي	7,500,000	5,983,967	5,260,080

- وجود عدد 13 عنصر- طبي مغترب انتهت علاقتهم الوظيفية بالمستشفى ولا زالت مرتباتهم ترد من وزارة المالية بمبلغ 377,910 دينار سنوياً.
- بموجب إذن الصرف رقم (8/6) المؤرخ في 2022/8/29، صرف مبلغ 11,732.500 دينار لصالح شركة التقنية الوطنية لوحظ بشأنه عدم وجود تكليف للشركة الموردة.
- بموجب إذن الصرف رقم 8/3 بتاريخ 2022/8/25م بمبلغ 6,950 دينار، لصالح مكتب الخليج لخدمات الحاسوب الآلي لوحظ بشأنه عدم توافق تواريخ المستندات المرفقة بإذن الصرف حيث تم تكليف المكتب بتاريخ 2022/8/18م، في حين توجد فواتير مرفقة مع إذن الصرف تخص سنة 2020 وبمبلغ 4,450 دينار.
- وجود عهدين ماليتين مصرفيتين خلال السنة بمبلغ إجمالي 9,000 دينار لم يتم تسويتهما بالمخالفة للمادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- بموجب إذن الصرف رقم (9/4) بتاريخ 2022/09/26 بمبلغ 5,000 دينار، نظير القيام بأعمال تنظيف مبني المستشفى من الخارج والطرقات والأماكن المجاورة لمكاتب القمامنة وببوابة المستشفى الخارجية بالإضافة إلى تقليم الأشجار والاعتناء بالمساحات الخضراء وموقع الحدائق الكائنة بنطاق المستشفى على الرغم من وجود عقد مبرم مع شركة كوكب النظيف للنظافة والذي جاء بمادته (11) أن

الأعمال المذكورة تقوم بها الشركة، وهو ما يعني ازدواجية الصرف على ذات الموضوع.

- اتباع أسلوب التكليف المباشر في أغلب عمليات الشراء بالمخالفة للمادة (10) من لائحة العقود الإدارية.

مستشفى ودان العام

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المستشفى خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المصروف	الفرق بين المصروف والمصروف
الأول	3,800,000	3,454,601	3,454,338
الثاني	2,500,000	1,249,999	1,249,956
الإجمالي	6,300,000	4,704,600	4,704,344

- عدم قيام مكتب الجودة وسلامة المريض بإعداد تقارير دورية عن خدمات شركة النظافة ومتابعة شركة التغذية المتعاقد عليها.

- عدم تفعيل مكتب مكافحة العدوى وممارسة مهامه المتمثلة في التفتيش على الأقسام والمرضى ومتابعة الإجراءات الازمة بمكافحة العدوى والتنسيق مع الجهات المختلفة بخصوص حالات الأمراض المعدية والإشراف على أساليب التعقيم داخل المستشفى.

- وجود مكتب الخزينة داخل ممر بالمستشفى وهو عبارة عن قواطع ألومنيوم وزجاج سهل الكسر بالمخالفة للمادة (52) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- وجود عدد (6) أطباء متخصصين انتهت علاقاتهم الوظيفية بالمستشفى ولا زالت مرتباتهم ترد من وزارة المالية بمبلغ 11,013 شهرياً، ولم يتبين إبلاغ الجهات المعنية بالإيقاف.

- بموجب إذن الصرف رقم (7/9) لصالح شركة ودان العز للمقاولات تم صرف مبلغ 31,781 دينار مقابل توريد كاميرات مراقبة، بند تجهيزات تبين أن التعاقد تم بطريقة التكليف المباشر بالمخالفة للمادة (10) من لائحة العقود الإدارية.

- بموجب إذن الصرف رقم (7/6) تم صرف مبلغ 19,994 دينار من بند الصيانة، نظير تنفيذ أعمال صيانة داخل المستشفى، من خلال أعمال الفحص والمراجعة تكشف عدم وجود مقاييس تبين الكميات وأعمال الصيانة والتعاقد بطريق التكليف المباشر بالمخالفة للمادة (10،9) من لائحة العقود الإدارية.

بلدية ترهونة

المجلس البلدي ترهونة

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المجلس خلال سنة 2021، 2022، 2023م وفق البيان التالي:

البيان	المصروف	الفرق بين المصروف والمصروف	سنة
الباب الأول	3,000,963	2,950,168	50,795

	المصروف	المسيط	البيان
410,074	14,669,710	15,079,784	الباب الثاني
460,869	17,619,878	18,080,747	الإجمالي
سنة 2023			
240	20,600,528	20,600,768	الباب الأول
477,050	14,022,220	14,499,270	الباب الثاني
477,290	34,622,748	35,100,038	الإجمالي

ملاحظة: السنة المالية 2021م لا توجد حيالها أية بيانات نتيجة ل تعرض المجلس البلدي لحرق.

- بموجب إذن صرف رقم (8/15)، والمؤرخ في 28/8/2022م، بمبلغ 106,855 دينار، لصالح شركة الجبل الراقي للتجهيزات العامة، مقابل تجهيزات ومعدات للمجلس، لوحظ بشأنه اتباع أسلوب التعاقد بالتكليف المباشر بالمخالفة للمادة رقم (10) من لائحة العقود الإدارية، علاوة على عدم توصيف الأصناف بالشكل الدقيق، الأمر الذي يتغير معه السعر حسب الجودة و بلد الصنع
- من خلال عملية الفحص والمراجعة لحساب التحول تبين التالي:
 - إلغاء عقد تبلغ قيمته الإجمالية 239,000 دينار يخص مشروع رصف وتعبيد طريق 233 بجوار مصرف الأمان ترهونة والشركة المنفذة الأكوا، حيث قام المجلس بتعلية المبلغ بحساب الودائع والأمانات دون أي إجراء.
 - ظهور مبلغ 272,408 دينار يمثل الرصيد الدفتري لحساب التحول في نهاية السنة المالية 2023م ولم يقم المجلس بأي إجراء حياله.

مراقبة الخدمات المالية ترهونة

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المراقبة خلال سنة 2022م – 2023م وفق البيان التالي:

المصروف	المسيط	البيان
سنة 2022		
375,828,468	375,828,468	الباب الأول
1,487,038	1,487,038	الباب الثاني
377,315,506	377,315,506	الإجمالي
سنة 2023		
540,380,703	540,380,703	الباب الأول
1,560,060	1,560,060	الباب الثاني
541,940,763	541,940,763	الإجمالي

- بموجب استثمارات الصرف رقم (12/1424-1418) لسنة 2022 بمبلغ 125,853 دينار نظير سداد قيمة بدل إجازات، لصالح عدد 10 موظفين تابعين لمديرية أمن ترهونة، لم يتم إرفاق قرارات الإحالاة إلى التقاعد للمعنيين حيث اتضح أن البعض منهم لم يبلغوا سن التقاعد.
- بموجب إذن الصرف رقم 7/708-7/710 صرفت قيمة مكافأة مالية (شهرين) بمبلغ 7,446 دينار لصالح عدد (5) موظفين تابعين لقطاع الزراعة ترهونة نظير لجنة شؤون الموظفين حيث لوحظ عدم إرفاق محاضر لجنة شؤون الموظفين

- تثبت قيامهم بعقد اجتماعات، وفق نص المادة (54) من اللائحة التنفيذية لقانون العمل رقم (12) لسنة 2010م.
- بموجب استثمارات الصرف أرقام 1498-1498/12 صرفت قيمة بدل إجازة وقدرها 149,003 دينار لعدد (34) موظف تابعين لمكتب الخدمات الصحية ترهونة، لوحظ عدم إرفاق قرارات الإحالة إلى التقاعد لبعض المستفيدين، ترتيب عليه صرف هذه القيم ظهور رصيد قطاع الصحة بالسالب في 31/12/2022م وبعجز وقدره 27,631 دينار.
 - ورود مرتبات لعدد 113 موظف تابعين لمكتب المعاهد الفنية المتوسطة إلى غاية شهر 12 لسنة 2023م بقيمة أعلى من درجاتهم الوظيفية.
 - بموجب أذونات الصرف أرقام 924-982/12 تم صرف قيمة بدل تموين بمبلغ 806,250 دينار لصالح عدد (613) منتسب، لوحظ اختلاف قيمة بدل التموين المصرح به من منتسب آخر حيث تراوحت القيمة ما بين (250 - 1750) دينار وفق الكشف المرفق بكتاب مدير مديرية الأمن، دون إرفاق أي كشوفات تفصيلية بأسماء المكلفين بأعمال الحراسة والعمل التناوبى بحيث يتبين الكيفية التي تم على أساسها احتساب هذه القيمة.
 - بموجب استثمارات الصرف أرقام 1956-1977/12 صرف مبلغ 188,552 دينار لصالح منتسبي مديرية أمن ترهونة مقابل مكافآت وعمل إضافي وعلاوة تميز لسائقى الدرجات بيانها على النحو التالي:

البيان	رقم الاستماراة	عدد الموظفين	القيمة
مكافات		56	123,579
لسائقى الدرجات	12/1977-1956	4	12,000
عمل إضافي		11	52,973
الإجمالي			188,552

وب شأنها لوحظ ما يلى:

- تراوحت قيمة المكافأة المقطوعة المصرفية للمستفيدين ما بين 750-4720 دينار دون بيان الأسس الذي تم بناء عليها تحديد قيمة المكافأة.
- صرف المكافأة دون إرفاق قرارات لصرف هذه المكافآت أو الغرض من صرفها.
- تم صرف المكافأة بناء على كتاب السيد مساعد الشؤون العامة بالمديرية رقم 1243.51.4 المؤرخ في 28/12/2023م، وهو غير مختص بإصدار مثل هذه الإجراءات فهي من اختصاص مدير مديرية الأمن.

مكتب المعاهد الفنية المتوسطة ترهونة
الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المراقبة خلال سنة 2021م – 2022م وفق
البيان التالي:

البيان	المست Emanuel	المصرفوف	الرصيد
سنة 2021			
الباب الأول	10,673,904	580	
الباب الثاني	215,597	617	
الإجمالي	10,889,501	1,097	

البيان	المستيل	المصروف	الرصيد
سنة 2022			
الباب الأول	26,658,040	26,397,341	260,699
الباب الثاني	132,495	134,618	(2,123)
الإجمالي	26,790,535	26,531,959	258,576

- ظهور عدد من الصكوك المعلقة بمذكرات التسوية المصرفية تعود لسنوات سابقة وعدم معالجتها بالمخالفة للمادة (118) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- تكليف المراجع الداخلي خلال سنة 2021م بمهام تنفيذية تتعارض مع مهام المراجع الداخلي (عضو بلجنة المشتريات) والتي تتعارض مع طبيعة عمله كمراجع داخلي.
- افتقار القسم المالي لأي موظفين من حملة التخصصات والمؤهلات ذات الطابع المالي بما فيهم رئيس القسم المالي والمراجع الداخلي.
- تشغيل عدد من العناصر النسائية على وظيفة غير وهو عمل لا يتناسب مع طبيعة عمل المرأة، وكذلك مخالف لقواعد تشغيل النساء حسب ما قالت به المادة (6) من اللائحة التنفيذية لقانون علاقات.

مستشفى العربان القروي

الباب	المفوض	المصروف	المستيل
سنة 2021			
الأول	2,700,000	2,370,900	2,370,900
الثاني	800,000	799,998	799,998
الإجمالي	3,500,000	3,170,898	3,170,898
سنة 2022			
الأول	2,800,000	2,536,900	2,536,900
الثاني	2,000,000	1,000,000	1,000,000
الإجمالي	4,800,000	3,536,900	3,536,900

- عدم التسجيل والقيد في سجل الاعتمادات بالطريقة الصحيحة، وذلك عن طريق تسجيل وتبسيب الرصيد والبند بالمخالفة لنص المادة (20) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- إصدار قرارات ترقية لبعض الموظفين دون استيفاء الشروط الالزمة لاستحقاق الترقية، ومنها عدم وجود تقارير كفاءة وبعضها لم يصل مستوى التقدير المطلوب لمنح الترقية بالمخالفة للمادتين (101 - 102) من اللائحة التنفيذية لقانون علاقات العمل.
- وجود صكوك صادرة عن الباب الأول بمبلغ 488,059.823 دينار وعن الباب الثاني بمبلغ 171,395.080 دينار مسجلة بالدفاتر لم تظهر بكشف حساب المصروف تخص سنوات سابقة لم يتبين اتخاذ أي إجراء بشأنها.
- وجود مبلغ 27,449.359 دينار في حساب الوداع والأمانات خلال سنة 2022م لا يوجد به تحليل ولم يحال إلى حساب الإيراد العام بالمخالفة للمادتين (161-163) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- لم يتم إحالة مبلغ 62,101 دينار وهي تمثل بواقي رصيد الباب الثاني عن سنة 2020م إلى حساب الإيراد العام.

مستشفى العريان الغربية القروي

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المستشفى خلال سنة 2020م – 2021م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المستلم	المصروف
الأول	1,200,000	912,190	912,190
الثاني	500,000	499,999	499,999
الإجمالي	1,700,000	1,412,189	1,412,189

- صرف مبلغ 16,825 دينار إلى مدير عام المستشفى مقابل بدل مرکوب من الباب الثاني وتحميل المبلغ على بند إيجارات مباني ومصروفات شحن نقل وبند مصروفات خدمية، بالمخالفة للمادة (5) من القانون رقم (12) لسنة 2010 والتي نصت على أن المرتب هو المرتب الأساسي مضافاً إليه سائر العلاوات والبدل الحوافز والمكافآت والمزايا المالية الأخرى المقررة بموجب التشريعات النافذة.

- صرف مبلغ 16,825 دينار لصالح المراقب مالي بالمستشفى للأمر الذي يفقده استقلاليته بالجهة المشرف عليها بالمخالفة لقرار وزير المالية رقم 354 لسنة 2017م.

- بموجب إذن الصرف رقم (12/193) لسنة 2022م بقيمة (50,000 دينار) لصالح شركة زاد المسافر لاستيراد المواد الغذائية، وذلك مقابل توريد مواد غذائية لمستشفى وب شأنها لوحظ الآتي:

- عدم وجود موافقة مسبقة من قبل المراقب المالي قبل التعاقد بالمخالفة للمادة رقم (24) من القانون النظام المالي.
- عدم استيفاء بعض البيانات الجوهيرية لإذن الصرف المخالفة لنص المادة (99-100) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- ارتفاع أسعار بعض الأصناف مقارنة بسعر السوق.

مستشفى الداونون القروي

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المستشفى خلال سنة 2020م – 2021م وفق البيان التالي:

البيان	المفوض	المستلم	المصروف	الرصيد
سنة 2020				
الباب الأول	1,150,000	891,308	875,842	15,466
الباب الثاني	556,500	556,499	531,479	25,020
الإجمالي	1,706,500	1,447,807	1,407,321	40,486
سنة 2021				
الباب الأول	1,150,000	1,446,803	1,387,543	59,260
الباب الثاني	1,000,000	999,998	999,831	167
الإجمالي	2,150,000	2,446,801	2,387,374	59,427

- إبرام عقود عمل (عقد متعاون) دون إرافق ما يفيد موافقة جهة العمل الأصلية أو ما يفيد من وزارة العمل بخلاف ذلك، بالمخالفة للمادة (7) من القانون رقم (8) لسنة 2014 م، بشأن الرقم الوطني.
- صرف مبلغ 8,935 دينار بموجب إذن صرف رقم (12/18)، بتاريخ 30/12/2021م، لصالح/شركة المرام للطباعة والقرطاسية، مقابل توريد قرطاسية وجهاز حاسوب، لم يتم تحديد مواصفات جهاز الكمبيوتر بدقة نظرًأ لاختلاف الأسعار.
- المخازن بالمستشفى غير جيدة لحفظ الأدوية والمستلزمات الطبية بالمخالفة للمادتين (219-220) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، وعدم مسک الدفاتر وسجلات المخازن التي تبين مقدار الأصناف الواردة والمصروفة والرصيد المتبقى من كل صنف، والاكتفاء بإعداد إذن استلام مباشر للأقسام، بالمخالفة للمادة (232) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

مستشفى القره بولي العام

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المستشفى خلال سنة 2023م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المستيد	المصروف	الفرق بين المستيد والمصروف
الأول	10,500,707	8,723,179	8,651,977	71,201
الثاني	3,000,000	2,999,998	2,995,600	4,398
الإجمالي	13,500,000	11,723,177	11,647,577	75,600

- صرف مبلغ 195,220 دينار كمكافآت مالية لوحظ تحويل القيمة على بند المرتبات الأساسية بالمخالفة للمادة 10 من قانون النظام المالي للدولة.
- وجود صكوك معلقة خاصة بالباب الأول يرجع تاريخها إلى سنوات سابقة (2014-2017-2018) دون إجراء التسويات الالزمة لها بالمخالفة للمادة 118 من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن وبيانها على النحو الآتي:

رقم الصك	التاريخ	اسم المستفيد	المبلغ
30	2017/12/31	صرف ليبيا المركزي ح/ الإبراد العام	20,900
17052	2018/6/27	التجاري الوطني الاستقلال	1,423.681
17450	2018/12/27	الوحدة قصر الاختيار	18,377.787
29142431	2014/10/30	الوحدة سوق الثلاثاء	741.597
29142606	2015/3/7	السراع للتجارة والاستثمار	1,900
29649800	2017/4/2	شمال أفريقيا قصر الاختيار	44,398.655
29649801	2017/4/2	مكتب الخدمات المالية قصر الاختيار	37,454.983

- وجود مبالغ خصمتم في كشف المصرف ولا مقابل لها بالدفاتر وبمبلغ 104,035 دينار، دون العمل على معالجتها.

العيادة المجمعية ترهونة

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات العيادة خلال سنة 2020م – 2021م وفق البيان التالي:

الباب	المسلح	المصرنوف	الرصيد
سنة 2020			
الأول	292,145	286,651	5,494
الثاني	238,499	235,954	2,545
الإجمالي	530,644	522,605	8,039
سنة 2021			
الأول	541,649	523,870	17,779
الثاني	599,998	598,617	1,381
الإجمالي	1,141,647	1,122,487	19,160

- إذن صرف رقم (12/7)، بتاريخ 12/31/2020م، بمبلغ 86,793 دينار، لصالح/شركة الشهد الصافي لاستيراد الأدوية والمعدات الطبية، نظير تزويد العيادة بأدوية، لوحظ بشأنه الآتي:

- لوحظ التضارب في التواريخ حيث كان تاريخ الاستلام في 23/12/2020م والتكليف بتاريخ 30/12/2020م.
 - عدم إرفاق ما يفيد الحاجة للطلبية أو قرب نفادها من المخازن.
 - محضر لجنة المشتريات بتاريخ 31/12/2020م بعد الاستلام.
 - لا يوجد ما يفيد مطابقة الأصناف الموردة للمواصفات المطلوبة.
- إذن صرف رقم (12/8)، بتاريخ 12/31/2020م، بمبلغ 18,905 دينار، لصالح/شركة البقاع لاستيراد الأدوية والمعدات الطبية، نظير تزويد العيادة بأجهزة ومعدات طبية، لوحظ بشأنه الآتي:
- عدم تسلسل الدورة المستندية للمعاملة حيث كان الاستلام في تاريخ 26/12/2020 وتأريخ التكليف في 30/12/2020 أما تاريخ محضر المشتريات في تاريخ 31/12/2020م.
 - مستلم الصك رئيس لجنة المشتريات بالعيادة بالمخالفة للمادة (103) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

بلدية بنى وليد

مراقبة الخدمات المالية بنى وليد

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المراقبة خلال سنة 2023م وفق البيان التالي:

الباب	المسلح	المصرنوف	الفرق بين المسنيل والمصرنوف
الأول	311,690,658	302,444,679	9,245,978
الثاني	999,396	994,913	4,483

- من خلال عملية المطابقة الإلكترونية التي تمت عن شهر ديسمبر 2023م بين مخرجات المنظومة الموحدة لمرتبات الدولة (الكشفات الإلكترونية) الواردة من وزارة المالية مع ما تم صرفه من طرف المراقبة والقطاعات التابعة لها تبين التالي:

العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
وزارة المالية	مرتبات صرفت بالزيادة عما تم إحالته من وزارة المالية	وزارة المالية	مرتبات صرفت بالزيادة عما تم إحالته من وزارة المالية	مرتبات واردة من وزارة المالية ولا تصرف لهم	
308	36,631	25	9,677	554	796,712

- صرف مبلغ 20,025 دينار بموجب إذن الصرف رقم 12/1055 الصادر عن فرع الشؤون الاجتماعية لصالح مقهى الجوهرة للوجبات الشعبية بشأن توريد وجبات غذائية، تم تحويل المبلغ على بند المرتبات الأساسية بالمخالفة للمادة (13) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- بموجب إذن الصرف رقم 12/28 لمكتب الزراعة والثروة الحيوانية لصالح مكتبة الكتاب للقرطاسية والأدوات المكتبية بشأن توريد قرطاسية للمكتب بقيمة 19,800 دينار تبين عدم تطابق الأصناف الموردة بالمخازن مع الفاتورة النهائية.

مستشفى الشمالية القروي بني وليد

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المستشفى خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المصروف	المصروف
الأول	1,392,000	-	-
الثاني	1,200,000	602,800	602,800
الإجمالي	2,592,000	602,800	602,800

- تكليف موظف بأكثر من وظيفة حيث تبين بأن رئيس قسم المراجعة الداخلية يحمل مؤهل بكالوريوس طب أسنان، علاوة على تكليفه برئاسة لجنة المشتريات ومدير إدارة الشؤون الطبية بالمخالفة للمادة (96) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- التعاقد مع بعض العناصر الطبية والطبية المساعدة بمبالغ متفاوتة دون بيان الضوابط أو الأساس المستند عليها في تحديد قيمة المكافأة علاوة على عدم وجود ما يفيد موافقة جهة عملهم وإذن المزاولة الصادر عن الجهات المختصة.
- كثرة الكشط والشطب والتصحيح والمحو في سجل يومية الصندوق بالمخالفة للمادة (20) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- بمراجعة إذن الصرف 9/6 المؤرخ في 9/2022م شركة اداس الدولية لاستيراد الأدوية بمبلغ 59,980 دينار نظير شراء أدوية ومستلزمات طبية لوحظ عدم طرح التوريد في مناقصة عامة للوصول إلى أفضل الخدمات وبأقل الأسعار بالمخالفة للمادة (10) من لائحة العقود الإدارية.

مستشفى بني وليد العام

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المستشفى خلال سنة 2023م وفق البيان التالي:

البيان	المفوض	المصروف	الفرق بين المصروف والمصروف
الباب الأول	22,361,203	22,358,139	3,064
الباب الثاني	4,800,682	4,800,579	103
الإجمالي	27,161,885	27,158,718	3,167

- تكليف الموظف المنتدب من بلدية بني وليد بمهام إدارة الشؤون الإدارية والمالية بالمستشفى، إضافةً إلى تكليفه كرئيس للقسم المالي (مكلف)، وعضو لجنة العطاءات ورئيساً للجنة المشتريات، بالمخالفة للمادة رقم (96) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- من خلال المطابقة الإلكترونية للمرتبات عن شهر ديسمبر 2023م تبين ورود مرتبات لعدد من الموظفين المنتهية علاقتهم الوظيفية بالمستشفى وصرفها لهم بالمخالفة لقانون الرقم الوطني والمخالفه لمنشور رئيس الديوان رقم (4) لسنة 2020م.
- صرف مكافآت مالية للعاملين بالمستشفى من موظفين إداريين وعناصر طبية بقيمة إجمالية 198,000 دينار بناء على مراسلة واردة من مدير مستشفىبني وليد العام إشاري "1695/2023" حيث تم صرفها دون تقديم تقارير فنية للمستفيدين ودون توضيح الآلية التي تم على أساسها توزيع هذه المكافآت.
- التوسيع في صرف العهد المالي بالمخالفه لمنشور رئيس مجلس الوزراء رقم (6) لسنة 2022م.

مستشفى الشمالية القروي بني وليد

- الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المستشفى خلال سنة 2020م – 2021م وفق البيان التالي:

الإجمالي	الثاني	الأول	المصروف	المصروف
602,800	602,800	1,200,000	-	1,392,000
602,800	602,800	2,592,000		

- التأخر في إعداد الحساب الختامي وعدم الدقة في تبويب المصروفات والإيرادات حيث لوحظ عدم إدراج مصروف بند إيجار المباني في الخلاصة الشهرية مما نتج عنه وجود أخطاء في الحسابات الختامية وإظهارها بغير حقيقتها وقد تم التنويه عليها ومعالجتها.
- تكليف موظف بأكثر من وظيفة حيث تبين بأن رئيس قسم المراجعة الداخلية يحمل مؤهل بكالوريوس طب أسنان، علاوة على تكليفه برئاسة لجنة المشتريات ومدير إدارة الشؤون الطبية بالمخالفة للمادة (96) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، ولمنشور رئيس ديوان المحاسبة رقم (4) لسنة 2019م بشأن تطبيق مبادئ الحوكمة.
- التعاقد مع بعض العناصر الطبية والطبية المساعدة بمبالغ متفاوتة دون بيان الضوابط أو الأسس المستند عليها في تحديد قيمة المكافأة علاوة على عدم وجود ما يفيد موافقة جهة عملهم وإذن المزاولة الصادر عن الجهات المختصة.
- كثرة الكشط والشطب والتصحيح والمحفو في سجل يومية الصندوق بالمخالفة للمادة (20) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

صندوق الضمان الاجتماعي فرع سوق العين

- التأخر في إعداد موازين المراجعة لفرع الصندوق بالمخالفة للمادة (108) من اللائحة المالية للصندوق.
- لوحظ في عمليات ربط المعاش لبعض المقيدين سابقاً بفئة العاملين لحساب أنفسهم تزايد عمليات الاستغلال لقانون الضمان الاجتماعي وتعديلاته واللوائح

المنفذة له، وبلوغ هذا الاستغلال حد الظاهره، بحيث يتم الحصول على منفعة المعاش النقديه بمقابل بعض الاشتراكات الرمزية محدودة القيمة والفتره الزمنية، وبأعمال وأنشطه صوريه حتى وإن اكتملت مستندات تسجيلها، ودون أن يتبيّن مقابل هذه المنافع اشتراكات حقيقية وأنشطه مهنية أو حرفية واقعية واستمرارية لهذه الأنشطة بمقدار ونية مسبقة للحصول على المنافع بأدنى الأعباء، ودليل ذلك هو قيام المعينين بإنهاء نشاطاتهم بمجرد بلوغهم السن القانونية المسموح بها بالتقاعد لهذه الفئة، على الرغم من عدم بلوغ عمر نشاطاتهم في كثير من الأحيان حتى فترة الستة أشهر، ومن أمثلة ذلك:

نوع النشاط	تاريخ بداية النشاط	تاريخ بلوغ سن التقاعد	مدة العمل الكلية	إجمالي قيمة الاشتراكات الضمانية المدفوعة عن كامل الفترة	قيمة المعاش الشهري
خياطة وتطريز	2019/03/04	2019/03/05	يوم واحد فقط	67	900
ورشة نجارة	2015/06/07	2015/06/30	23 يوماً	57	900
طباعة وتصوير	2019/12/03	2020/03/31	أقل من 4 أشهر	783	900
حباكة وتطريز	2020/09/21	2021/03/31	6 أشهر وبضعة أيام	447	900

- عدم احتواء ملفات عدد من أصحاب معاشات السن التقاعد الإجباري على قرار إنهاء خدماتهم، ومن الأمثلة على ذلك المشتركين المحالين من قبل إدارة الخدمات الصحية بني وليد، وذلك بالمخالفة لنص المادة رقم (18 – فقرة هـ) من لائحة معاشات الضمان الاجتماعي الصادرة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (669) لسنة 1981م.
- تهاون قسم التسجيل والاشتراكات والتفتيش ومخالفته فيما يخص تحصيل الاشتراكات من فئة العاملين لحساب أنفسهم، وذلك من خلال استمرار عمله بقائمة الدخول المفترضة السابقة، وعدم قيامه بالعمل بالتعديل الذي طرأ عليها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (270) لسنة 2014م بشأن تعديل وإضافة وتقرير بعض الأحكام في لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش، أي إهماله العمل بها خلال ما يزيد عن فترة العشر سنوات، وهو ما أدى إلى الإضرار بغيرات الصندوق، بالمخالفة للمادتين رقمي (32 – أولًا – فقرة 2 و 7) و (53) من قانون الضمان الاجتماعي، والمادة (65) من لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش.
- بموجب قسيمة الدفع رقم (18 - 9) لسنة 2023م والخاصه بسداد تأمين شامل وإجباري، تم سداد مبلغ 137,760 دينار، على الرغم من أن الحواله الوارده من الإداره العامة بهذا الخصوص هي 90,000 دينار، أي بتجاوز المخصص بمبلغ 47,760 دينار، تم تغطيتها من مخصصات أخرى وأمانات، ودون الحصول على الإذن المطلوب من المختص قبل القيام بذلك، بالمخالفة للمواد أرقام (21) و (23) و (25) و (59) من اللائحة المالية للصندوق.
- قسيمة الدفع رقم 11/23 بتاريخ 11/12/2023 تم صرف مبلغ 17,220 دينار لصالح المركز الفني لصيانة السيارات لوحظ بشأنها التكليف المباشر بالمخالفة للمادة (10) من لائحة العقود الإدارية.

بلدية زليتن

مراقبة الخدمات المالية زليتن

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المستشفى خلال سنة 2023م وفق البيان التالي:

الباب	المستبدل	المصروف	الفرق بين المستبدل والمصروف
الأول	485,661,989	484,398,319	1,263,670
الثاني	1,686,544	1,665,983	20,561
الإجمالي	487,348,533	486,064,302	1,284,231

من خلال الفحص والمراجعة تبين التالي:

- عدم انقاص بحاله باقي الميزانية عن الباب الأول للسنة المالية 2022م والسنة المالية 2023م في حينها، وبالبالغ قيمتها 3,728,415 دينار و 1,263,431 دينار على التوالي.
- التوسيع الكبير في صرف المكافآت وم مقابل العمل الإضافي لموظفي مراقبة الخدمات المالية مقارنة بعدد الموظفين وبالبالغ عددهم 62 موظف حيث بلغت القيمة المصرفية 567,803 دينار.
- صرف مقابل بدل المركوب لمسؤولي بعض القطاعات (الصحة والتعليم والمالية) دون وجود مخصصات مالية تجيز الصرف على هذا البند، وتم الصرف من فائض الحالات المالية لهذه القطاعات، بالمخالفة للمادة (10) من قانون النظام المالي للدولة.
- قيام إدارة المعاهد الفنية المتوسطة بصرف مبالغ مالية مقابل صيانة بعض السيارات الخاصة بالموظفين وغير مملوكة لمكتب المعاهد الفنية، حيث بلغت قيمة مصروفات صيانة السيارات مبلغ 10,132 دينار.
- قيام العديد من الشركات الموردة لبعض المشتريات في العديد من القطاعات بتقديم شهادات السداد الضريبي باسم مغاير لهذه الشركات بالمخالفة لقانون الضرائب.
- وجود عهد مالية غير مقفلة ولم يتم تسويتها حتى تاريخه (عهد مدراء المدارس) وبقيمة إجمالية 973,440 دينار ومنذ سنوات سابقة 2017-2018 م بالمخالفة لنص المادة رقم (88) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

مستشفى الجمعة القروي للنساء والولادة زليتن

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المستشفى خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المستبدل	المصروف	الرصيد
الأول	3,158,003	3,084,587	73,416
الثاني	499,998	499,717	280
الإجمالي	3,658,001	3,584,305	73,696

- العروض التي ترد إلى لجنة العطاءات أو المشتريات لا توضع في مظاريف مغلقة ومختومة بالشمع الأحمر ولا يتم تحديد يوم لفتح هذه المظاريف، بالمخالفة للمادتين (43،44) من لائحة العقود الإدارية.

- صرف مبلغ 507,571 دينار مقابل مستحقات سابقة لبعض الموظفين بناء على مراسلات مزورة عن مدير مكتب وزير المالية.
- وجود نقص في مساحة المخزن المؤجر بالقطاع جزء منه لصالح محل تجاري نوع (بيع اللحوم)، تختلف عن حدود المخزن المبينة بالعقد، حيث إن حده الشمالي هو طريق معبد رئيسي— وليس محلاً لبيع اللحوم، دون أن يتربّط على ذلك تعديل العقد وتقليل قيمة الإيجار.
- قيام مدير المستشفى السابق باستئجار سيارة نوع توبيوتا كامری رقم اللوحة (5-1706969) تبيّن أنها مملوكة لمدير المستشفى السابق بمبلغ 1000 دينار شهرياً خلال سنتي 2020، 2021، وبمبلغ 1300 دينار خلال سنة 2022 م.

مستشفى إدراو العام

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المستشفى خلال سنة 2022 م وفق البيان التالي:

الباب	المستبل	المصروف	الرصيد
الأول	2,709,408	2,576,693	132,715
الثاني	1,999,848	1,986,491	13,356
الإجمالي	4,709,257	4,563,185	146,072

- لم يتم إعداد واعتماد الحساب الختامي للمستشفى بالمخالفة للمادة 23 من قانون النظام المالي للدولة، وعدم مسک سجل الودائع والأمانات بالمخالفة للمادة 163 من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- بموجب إذن الصرف رقم 12/51 بمبلغ 68,714 دينار بتاريخ 29/12/2022 لصالح مكتبة أم النخيل زلين مقابل شراء قرطاسية حيث لوحظ المبالغة في الأسعار للأصناف الموردة.
- التعاقد مع شركة ياسمين العرب للنظافة العامة بمبلغ 24,600 دينار شهرياً ولمدة ثلاثة سنوات، لوحظ عليه المبالغة في قيمة العقد، إذ إن العقد السابق كان بمبلغ 12,350 دينار شهرياً. بتاريخ 26/01/2023 في حين أن محضر الترسية بتاريخ 1/6/2023 م بالمخالفة للائحة العقود الإدارية فيما يتعلق بإبرام المناقصات.

بلدية مسلاتة

المختبر المرجعي مسلاته

الباب	المفوض	المستبل	المصروف
الأول	2,700,000	2,233,509	2,149,627
الثاني	700,000	772,783	714,470
الإجمالي	3,400,000	3,006,292	2,864,097

- ضعف وقصور المراقب المالي في الإشراف على القسم المالي للتحقق من تطبيق القواعد المالية بالمخالفة للمادة 24 من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم إعداد المراقب المالي للتقارير الشهرية بما تم تحصيله من إيرادات، وذلك على نموذج (م.ح.7) وفقاً للمادة 25 من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- صرف مرتبات عن شهر 12 لموظفي لم ترد مرتباتهم وفقاً لمخرجات المنظومة الموحدة لمرتبات الدولة بالمخالفة للقانون رقم (8) لسنة 2014م بشأن الرقم الوطني ومنشور رئيس ديوان المحاسبة رقم (4) لسنة 2020م.

مستشفى مسلاطه المركزي

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المستشفى خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المستيل	المصروف	الفرق بين المستيل والمصروف
الأول	8,140,000	7,464,809	6,188,572	1,276,237
الثاني	3,500,000	1,749,999	1,749,999	0
الإجمالي	11,640,000	9,214,808	7,938,571	1,276,237

- صرف سلف مالية لعناصر مغتربة بحجة عدم ورود مرتباتهم من وزارة المالية، دون وجود أساس قانوني وضمانات تستدعي صرف هذه السلف، حيث بلغ إجمالي المبالغ المصروفة عن سنة 2022م من باقي الباب الأول ما قيمته 88,680 دينار وذلك من واقع دفتر الصندوق.

- تبين أن إجمالي المبلغ المصروف على بند أتعاب ومكافآت لغير العاملين لسنة 2022م مبلغًا وقدره (559,570) دينار، أي ما نسبته تقريباً (32%) من إجمالي مصروفات الباب الثاني، وأغلب الصرف من هذا البند يتم على المتعاونين بعقود من العناصر الطبية والطبية المساعدة، ومن خلال الفحص والمراجعة تبين عدم إرافق موافقة جهات العمل الأصلية لمعظم المتعاقددين، بالمخالفة للفقرة (1) من المادة (12) من قانون علاقات العمل وعدم وجود أساس ومعيار للقيمة المالية المتفق عليها في جميع عقود التعاون.

- قيام المستشفى بتاريخ 11/12/2022م بتوريد عدد 10,000 قطعة طوب إسمتي بقيمة 14,000 دينار وذلك بموجب إذن الصرف رقم 11/1، لغرض صيانة وتطوير مقر العيادات الخارجية داخل سياج المستشفى بمقر الشركة التونسية حيث تبين ما يلي:

- عدم وجود خطة ودراسة محكمة تحدد أولويات الصيانة، وما يحتاجه المستشفى فعلاً من تحسينات لغرض تقديم أفضل الخدمات.
- على الرغم من توريد الكيارات المطلوبة من الطوب الإسمتي، إلا أنه ومن خلال الزيارة الميدانية لمقر العيادات الخارجية (الشركة التونسية) تبين أن نسبة تنفيذ المقر (%) 0.

- وجود مبلغ بحساب الودائع والأمانات بقيمة (7,105) دينار تجاوز المدة القانونية (ستة أشهر)، ولم يتم إحالته إلى حساب الإيراد العام، بالمخالفة لنص المادة (162) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

بلدية الخمس

مراقبة الخدمات المالية الخمس

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المراقبة خلال سنة 2023م وفق البيان التالي:

الباب	المسلح	المصروف	الفرق بين المسيل والمصروف
الأول	592,694,136	589,551,559	3,142,577
الثاني	1,525,506	1,477,000	48,506
الإجمالي	594,219,642	591,028,559	3,191,083

من خلال الفحص والمراجعة تبين التالي:

- عدم الالتزام باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح ومعالجة بعض الملاحظات والمخالفات الواردة بالتقرير السنوي لديوان المحاسبة لسنة 2022م، بالمخالفة للمادة (46) من القانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة وتعديلاته.
- اعتماد لجنة الجرد السنوي على أسلوب الحصر.. والمقارنة بالجرد السنوي لسنة 2022م دون إجراء المطابقة الفعلية.
- من خلال عملية المطابقة الإلكترونية التي تمت عن شهر ديسمبر 2023م بين مخرجات المنظومة الموحدة لمرتبات الدولة (الكشفوفات الإلكترونية) الواردة من وزارة المالية مع ما تم صرفه من طرف المراقبة والقطاعات التابعة لها تبين التالي:

العدد	القيمة	مرتبات صرفت بالتجاوز (عدم إجالتها من وزارة المالية)	العدد	القيمة	مرتبات واردة من وزارة المالية ولا تعرف لهم
العدد	القيمة	مرتبات صرفت بالزيادة عما تم إجالتها من وزارة المالية	العدد	القيمة	مرتبات صرفت بالتقسيط عما تم إجالتها من وزارة المالية
455	831,490	4	42,605	548	359,299
218	31,641				

- بموجب إذن صرف رقم (1095-1109/12) تم صرف مكافآت مالية لعدد (34) موظف بقيمة (1,000) دينار لكل موظف دون صدور قرار بذلك بالمخالفة للمادة (130) من اللائحة التنفيذية لقانون علاقات العمل.
- بلغت قيمة أقساط التأمين المستقطعة لصالح هيئة التأمين الطبي خلال سنة 2023م مبلغ 2,209,175.673 دينار وما تم استرجاعه لصالح إدارة الخدمات الصحية الخمس خلال سنة 2023م مبلغ وقدره 1,800,078 دينار وفقاً للمستندات المقدمة من مدير إدارة الخدمات الصحية الخمس والكشف المختوم والمعتمد من قبل هيئة التأمين.
- تم استغلال القيمة المسترجعة من التأمين الطبي في مصاريف صيانة إدارة الخدمات الصحية وتقديم عهد لبعض مدراء المركز الصحية التابعة للإدارة إضافة إلى دعم عدد من الجهات المستقلة عن إدارة الخدمات الصحية بالإضافة إلى صرفها مكافآت لبعض الموظفين والمستخدمين بالقطاع لشراء بعض المستلزمات (مواد غذائية، مواد تنظيف) وشراء بعض المعدات الطبية وتوريد بعض الأجهزة وللتغطية نفقات إقامة فندقية فخمة وإعاشة لأشخاص لا تربطهم علاقة بالإدارة وذلك وفقاً للتفصيل التالي:

الإجمالي	القيمة	عهد مالية	مكافآت	مصاريف صيانة	الصرف على جهات مستقلة
1,800,087	214,299	259,850	1,070,227	255,711	

المعهد العالي للعلوم الطبية الخمس

البيان	المفوض	المصروف	الفرق بين المفوض والمصروف	المستيل
سنة 2021				
الباب الأول	1931100	1605217	1601471	329,629
الباب الثاني	88344	88334	85125	3,219
الإجمالي	2,019,444	1,693,551	1686596	332,848
سنة 2022				
الباب الأول	3753900	3004215	2995537	758,363
الباب الثاني	171689	85844	85651	86,038
الإجمالي	3,925,589	3,090,059	3,081,188	844,401

- صرف مكافآت مالية من الباب الأول دون وجود أي مخصصات مالية بالمخالفة للمادة (10) من قانون النظام المالي للدولة.
- صرف علاوة ندب لعدد (22) موظف بناءً على قرار مدير المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيات الطبية رقم (4) لسنة 2019م، بقيمة إجمالية 19,135 دينار دون وجود أي مخصصات مالية بالمخالفة للمادة 10 من قانون النظام المالي للدولة.
- صرف مكافآت مالية من الباب الأول دون وجود أي مخصصات مالية بالمخالفة للمادة (10) من قانون النظام المالي للدولة.

بلدية وادي عتبة

المعهد العالي للعلوم والتكنولوجية /وادي عتبة
الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المعهد خلال سنة 2021 - 2022م وفق البيان التالي:

الباب	المصروف	المستيل
سنة 2021		
الأول	109,865	112,728
الثاني	67,429	51,927
الإجمالي	177,294	164,655
سنة 2022		
الأول	301,592	303,636
الثاني	107,399	107,399
الإجمالي	408,991	411,035

- قصور المراقب المالي في أداء دوره على أكمل وجه من حيث الإشراف على القسم المالي والجرد على الخزينة والمخازن وإعداد التقارير الشهرية الازمة بالمخالفة للمادة (24) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم مسك سجل العهد بالمخالفة للمادة (181) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- المراجع الداخلي ورئيس القسم المالي موظفين بجهات أخرى وليس لديهم قرارات ندب وإنما يعملون بعقود في المعهد بالرغم من وجود العدد الكافي من الموظفين ذو تخصصات مالية.

- من خلال الاطلاع على مذكرات التسوية المصرفية تبين التالي:
- ظهور بواقي أرصدة مالية بمبلغ 13,672 دينار للباب الأول ومتراوحة بين 31.300 دينار للباب الثاني لسنة 2020م، لا يوجد ما يفيد بإحالتها إلى حساب الإيراد العام.
- ظهور بواقي أرصدة مالية بمبلغ 15,824 دينار للباب الأول ومتراوحة بين 38,909 دينار للباب الثاني لسنة 2021م، لا يوجد ما يفيد بإحالتها إلى حساب الإيراد العام.

بلدية غات

مكتب تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق غات

البيان	المفوض	المسليل	المصروف
الباب الأول	-	533,926.452	504,925.000
الباب الثاني	84,000	84,000	84,000.000
الباب الثالث	1,356,429	1,356,429	924,718.796

- قيام موظف واحد بأكثر من مهمة (رئيس القسم المالي هو من يقوم بإعداد أدوات الصرف ومراجعتها) بالمخالفة للمادة (96) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- إذن الصرف رقم 6/8 بند الوقود والزيوت بقيمة 10,000 دينار لصالح / محطة وقود بربنو لوحظ بشأنه أن فاتورة الشراء المرفقة غير مؤرخة وكذلك طلب الشراء.
- وجود صكوك خصمت من الدفاتر الخاصة بالباب الأول ولم تظهر بكشف المصرف بمبلغ 121,160 دينار تعود لسنوات سابقة ولم يتم معالجتها ولم يتم تسويتها.
- وجود مبالغ ظهرت مخصوصة بكشف حساب المصرف الخاص بالباب الأول ولا يوجد لها مقابل بالدفاتر بمبلغ 7,421 دينار منذ العام 2017م ولم يتم تسويتها.

بلدية سبا

المجلس البلدي البوانيين

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المجلس خلال سنة 2023م وفق البيان التالي:

الباب	المفوض	المسليل	المصروف
الأول	1,967,059	1,967,059	1,946,209
الثاني	950,733	950,733	894,233
الثالث	2,618,624	2,618,624	2,616,104
الإجمالي	3,569,357	3,569,357	3,510,337

- عدم مسک سجل الاعتمادات المالية من قبل المراقب المالي بالمخالفة للمادة رقم (20) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- عدم مسک سجل لحساب الأمانات تقيد فيه المعاملات المحالة للحساب والاعتماد على النظام الإلكتروني بالمخالفة للمادة (163) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- من خلال متابعة مشروع صيانة مبني مقر البلدية لوحظ:

- عدم وجود برنامج زمني للمشروع بعد استئناف الشركة لأعمالها.
- عدم وجود الخرائط التنفيذية لأعمال تحوير المبني وغرفة الحارس وكذلك دفتر حصر فعلى يوضح فيه الكميات المنفذة حسب الأبعاد والمقاسات.
- لوحظ إدراج بنود أعمال لم تنفذ فعلاً في المستخلص رقم (2) جاري والتي بلغت قيمتها 120,446.8 دينار.
- عدم الـ**تقيد** بمواصفة البنود والخاص بتوريد وتركيب رخام لزوم جلسات الشبابيك ومعابر الأبواب.

مراقبة الخدمات المالية سبها

الموقف التنفيذي لتمويل نفقات المراقبة خلال سنة 2022م وفق البيان التالي:

البيان	المفوض	المسليل	المصروف
الباب الأول	-	206,788,595	204,699,374
الباب الثاني	3,296,789	3,296,789	3,295,490
الإجمالي	3,296,789	210,085,384	207,994,864

- بلغ إجمالي العهد المالية المصرروفة خلال سنة 2023 مبلغ 213,283 دينار لعدد (59) عهدة مالية تم تسوية عدد (55) عهدة مالية بقيمة 195,283 دينار ولم يتم تسوية عدد (4) عهد مالية بقيمة 18,000 دينار بيانها حسب التالي:

الاسم	القطاع	القيمة
ب. م . س		6000
م !		5000
ع . ال	التعليم	2000
أ . م . !		5000

- تبين قيام مدارء المدارس بتقديم فواتير مبدئية ضمن مستندات تسوية العهد المالية، وقد لوحظ تقديم فواتير لتسوية العهد المالية عن سنوات سابقة (2020، 2021)، كما لوحظ أن الفواتير غير معنونه بأسماء المحلات أو الشركات المستفيدة بالمخالفة لنص المادة (188) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- وجود صكوك معلقة بالحسابات المصرفية ترجع تواريχها لسنوات سابقة (2020-2021-2022) دون اتخاذ أي إجراء بشأنها.

الفصل التاسع عشر: الإبلاغ الداخلي

الرقابة على العقود والخطط التنموية

من خلال أعمال الرقابة المسبقة على العقود والخطط التنموية عن الفترة ما بين 01/01/2023 حتى 31/12/2023 على النحو التالي:

- إجمالي عدد الموضوعات الخاصة بإجراءات العقود، وملحق العقود المحالة خلال فترة التقرير والتي اتخذت إجراءات بشأنها (369) موضوع.
- إجمالي عدد المواضيع الخاصة بمتابعة المشروعات والتقييم لعمليات التنفيذ خلال فترة التقرير، والتي تم إنجازها من الإدارات كان عددها (180) موضوع.
- إجمالي عدد المواضيع الخاصة بمراجعة الدفعات المالية للعقود (364) دفعة.
- إجمالي عدد التكليفات الخاصة بمتابعة أصول الدولة الثابتة (11).
- قيمة الدفعات التي تمت مراجعتها 559,365,776 دينار.
- الجدول التالي يبين موقف عن العقود المحالة للديوان من 01/01 حتى 31/12/2023 التي تتجاوز قيمتها (5) مليون دينار، أو الخاضعة للرقابة المسبقة بلغ عددها (369) عقد وملحق تجاوزت قيمتها 37,709,847 دينار تتضمن عقود مشروعات تنمية وعقود تسيرية وتشغيلية، وبين الجدول التالي القيمة حسب نوع العملة:

نوع العملة	القيمة
الدينار	29,223,480,077
الدولار	126,649,143
اليورو	1,503,279,638

فيما يحوي الجدول التالي بياناً لعدد العقود التي تم الانتهاء من دراستها، واتخاذ إجراءات بشأنها حسب نوع التصرف والتي بلغ عددها عدد (369) عقد وملحق، بقيمة قاربت 37,709,847 دينار، وفق التالي:

مصادقة بتحفظ			
النسبة	العملة	القيمة	العدد
%53.39	دينار	12,927,474,966	197
	دولار	61,168,360	
	يورو	984,907,393	
تعذر المصادقة			
النسبة	العملة	القيمة	العدد
%11.38	دينار	6,626,863,779	42
	دولار	13,535,624	
	يورو	7,990,319	
نواقص وملاحظات			
النسبة	العملة	القيمة	العدد
%35.23	دينار	9,669,141,332	130
	دولار	51,945,159	
	يورو	510,381,926	

- منح الديوان موافقته على إجراءات التعاقد (197) عقد بنسبة (53.39%) من العقود المحالة بشكلها النهائي للمصادقة، وكانت هذه الموافقات بتحفظ على الإجراءات فحتى الآن لا توجد جهة إدارية قادرة على استكمال إجراءات التعاقد وفقاً للتشريعات بشكل كامل، وأن الديوان منح المصادقة المتحفظة لأهمية تنفيذ المشروعات أو التوريدات المرتبطة بهذه العقود بعد أن أستوفى الحد الأدنى لمتطلبات المصادقة.
- من أسباب تعذر المصادقة على عدد (42) عقد من أصل (369) عقد بنسبة (11.38%)، يرجع إلى:
 - المبالغة في الأسعار.
 - خلل بالمواصفات إلى الدرجة التي لا يمكن الاستفادة من المشروع أو التوريد.
 - بعضها لا يمثل احتياج حقيقي إنما تم المباشرة فيه لغرض التعاقد وليس لتحقيق منفعة عامة.
 - وجود خلل جسيم في الإجراءات ومخالفة القوانين والتشريعات المالية أو اللوائح المنظمة للتعاقدات بدرجة كبيرة وغيرها من الأسباب.
- أن ما نسبته (35.23%) من العقود لازالت قيد الأخذ والرد مع الجهات ولم ترد الجهات على الديوان بالخصوص، وذلك بسبب غياب الإفصاح والشفافية في ملف التعاقد والناتج عن التالي:
 - غياب الخبرة والكفاءة في إدارة العقود الإدارية العامة بالجهات.
 - عدم توفر الحد الأدنى للمطالبات الواجب توافرها لغرض المصادقة، والتي يمكن من خلالها الاطمئنان للإجراءات والوصول إلى قناعة معقولة بعدم وجود شبكات فساد أو مصالح خاصة.
 - التقصير في إجراءات التعاقد من خلال الاستعجال في إحالة موضوع العقد للديوان قبل استكمال إجراءاته الواجب القيام بها قبل الإحاله والادعاء بأن العقد محال لدىوان المحاسبة.

جانب من الأثر الرقابي المتحقق من مهام الرقابة على العقود

أسفرت إجراءات الديوان التصحيحية لإجراءات الجهات التعاقدية إلى تحقيق أثر إيجابي ملموس من توفير أموال طائلة على الدولة الليبية نتيجة طلبه تخفيض قيمة العقود المبرمة والتي بلغ الوفر فيها إلى نحو 814,413,583 دينار كانت ستدفع للمقاولين فضلاً عن الإجراءات الأخرى التي نتج عنها الحصول على مزايا تفضيلية من كميات أو مواصفات أفضل مما كان عليه العقد قبل اتخاذ الديوان لإجراءاته التصحيحية والتي هدفت إلى تعزيز موقف الجهات الحكومية تجاه المستفيدين للحصول على أفضل المواصفات بأقل الأسعار وتحقيق المنافسة الكاملة بين أدوات التنفيذ والاستفادة من مراحل التفاوض لتحقيق أقصى استفادة من المشروع.

المخالفات المالية

- يوضح الجدول التالي عدد المخالفات المحالة للجهات ذات الاختصاص موزعة حسب القطاعات:

اسم الجهة	القطاع	ت
7	مجلس الوزراء والجهات التابعة له	1
1	وزارة العمل والجهات التابعة له	2
2	وزارة المالية والجهات التابعة له	3
1	وزارة الموارد المائية والجهات التابعة له	4
1	وزارة الزراعة والجهات التابعة له	5
3	وزارة الاقتصاد والجهات التابعة له	6
1	وزارة التعليم التقني والجهات التابعة له	7
4	وزارة التعليم العالي والجهات التابعة له	8
3	وزارة التعليم والتربية والجهات التابعة له	9
13	الخارجية والجهات التابعة له	10
3	الداخلية والجهات التابعة له	11
4	الدفاع والجهات التابعة له	12
5	الشؤون الاجتماعية والجهات التابعة له	13
33	الصحة والجهات التابعة له	14
14	الحكم المحلي والجهات التابعة له	15
2	الجمارك	16
1	الكهرباء	17
14	المصارف	18
1	المطارات	19
1	النفط	20
13	الشركات العامة	21
127	الإجمالي	

- يوضح الجدول التالي عدد المخالفات المحالة للجهات ذات الاختصاص:

عدد المخالفات المحالة	الجهة المحال إليها	ت
60	النائب العام	1
68	هيئة الرقابة الإدارية	2
3	المدعي العام العسكري	3
1	المفتش العام للقوات المسلحة	4
2	ديوان مجلس الوزراء	5
1	هيئة الأوقاف والشؤون الإسلامية	6
1	وزارة الحكم المحلي	7
1	جامعة سبها	8
1	مصلحة الضرائب	9
2	وزارة الصحة	10
1	وزير المالية	11
1	مصرف الجمهورية	12
142	الإجمالي	

الادارة العامة للشئون المالية

الموقف المالي

فيما يلي بيان يوضح المخصصات والمصروفات للبابين الأول والثاني، خلال الفترة من 01/01/2023 حتى 31/12/2023:

الباب	المخصصات	المصروفات	رصيد
الأول	117,840,000	113,605,600	4,234,400
الثاني	42,560,000	42,197,650	362,350

الباب	المخصصات	المصروفات	رصيد
الإجمالي	160,400,000	155,803,250	4,596,750

بلغت المخصصات والمصروفات والارتباطات والرصيد عن الفترة من 2023/01/01 م حتى 2023/12/31 م للباب الأول كما يلي:

البيان	المخصصات	المصروفات	الرصيد
م. الاساسية	82,701,240	82,200,870	500,370
ع. سكن	6,030,000	5,592,640	437,360
الاعاشة والاقامة	1,568,760	1,143,030	425,730
العمل الإضافي والمكافآت	12,000,000	9,299,060	2,700,940
الملابس والغيفاء	40,000	-	40,000
مساهمة الضمان	15,500,000	15,370,000	130,000
إجمالي	117,840,000	113,605,600	4,234,400

بلغت المخصصات والمصروفات والارتباطات والرصيد عن الفترة من 2023/01/01 م حتى 2023/12/31 م للباب الثاني كما يلي:

البيان	المخصصات	المصروفات والارتباطات	الرصيد
ألعاب ومتافة لغير العاملين	2,175,000	2,026,280	148,720
وقود وزبائن وقوة محركة	23,000	21,570	1,430
كهرباء	17,250	13,570	3,680
بريد	62,000	48,980	13,020
مياه	3,800	0	3,800
مطبوعات وقرطاسية وأدوات مكتبية	303,000	288,480	14,520
نفقات السفر والبيت والمهام الرسمية	28,499,800	28,499,530	270
إعلان وعلاقات عامة وضيافة	331,000	330,970	30
اشتراكات وحصص دولية	118,000	117,420	580
مصرفوفات النظافة	1,000,000	999,980	20
إيجار المبنى ومصروفات النقل	4,091,000	4,089,980	1,020
التأمينات والضرائب والرسوم	4,000	3,200	800
نفقات انعقاد المؤتمرات	581,000	580,300	700
كتب ومراجعة	1,000	-	1,000
تجهيزات (اغطية، مفروشات ... الخ)	1,380,000	1,337,870	42,130
قطع غيار ومهام وأدوات الصيانة	170,000	156,020	13,980
التدريب والبعثات	1,005,000	944,190	60,810
مصرفوفات العلاج	1,800,000	1,788,990	11,010
مصرفوفات خدمية	630,000	585,760	44,240
م/ سنوات سابقة	254,500	254,190	310
دعم ميزانيات جهات أخرى	10,650	10,370	280
إجمالي الباب الثاني	42,560,000	42,197,650	362,350

الإيرادات

بلغت قيمة الإيرادات المحصلة خلال سنة 2023 م، مبلغ 2,809,659 دينار، وفق التفصيل الوارد بالجدول التالي:

البيان	القيمة
1/1 رصيد	7,129,536
أتعاب فحص ومراجعة	2,809,659
تخريد سيارات	409,608

القيمة	البيان
10,348,803	الإجمالي بالعملة المحلية
546,498 دولار	رصيد مرحل

يلاحظ من الجدول أعلاه تدني المحصل من إيرادات أتعاب فحص ومراجعة الديوان للقوائم المالية للشركات حيث تم تحصيل مبلغ 2,809,659 دينار، من أصل 7,285,909 دينار أي ما نسبته 38% من إجمالي القيمة المستحقة، وهذا التدني في تحصيل الإيرادات ناتج عن عدم التزام الجهات بسداد مقابل الأتعاب الخاصة بالديوان.

الباب الثالث

لم يتم إحالة أي مبالغ أو تفویضات خلال السنة موضوع التقرير 2023م.

حساب اشتراكات الأجهزة العليا للرقابة المالية

بلغ رصيد الحساب في 31/12/2023م، مبلغ 42,131 دولار، وهو يمثل اشتراكات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي يتولى الديوان مسؤولية الأمانة العامة لها، ويتم تحديد آلية التصرف فيه من قبل قسم التعاون الدولي بالديوان، ولم يتم إجراء أي صرف منه حتى تاريخه، فيما تم إيداع مبلغ 1000 دولار، يمثل مساهمة الديوان في لجنة التنسيق المغاربية عن سنة 2022م.

حساب الأمانات

بلغت القيمة المعللة لحساب الأمانات خلال السنة المالية 2023م، بمبلغ 7,666,557 دينار، متمثلة في الآتي:

القيمة	البيان
6,081,976	علاوات مبيت
984,567	أتعاب مكاتب مراجعة
600,014	الترمات أخرى

الإدارة العامة للموارد البشرية

سياسة التوظيف

تعمل إدارة الموارد البشرية على مساعدة الديوان في اختيار المرشحين المناسبين للوظائف المتاحة من خلال تحديد الاحتياجات وبما يتناسب مع توصيات ومتطلبات المنظمة الدولية للأجهزة العليا الرقابية والمحاسبية (الانتوساي) والتي اعتبرت بمعاييرها أرقام (1، 40) إن المورد البشري أحد المجالات الرئيسية واجبة التقديم والتحليل بهدف الوصول إلى العدد الكافي من الموظفين الأكفاء والمؤهلين والمتحمسين لأداء المهام بكل فاعلية.

فقد تواصلت مهام الإدارة فيما يتعلق بتحسين العمليات والتي أبرز معالمها تحسين مؤشرات المورد البشري وقد كانت اهم الانشطة خلال السنة وفقا لما يلي:

- استمرار عملية تحديد الاحتياجات وفقاً للمسار الاستراتيجي من خلال مبادرة لبنة لاستقطاب أوائل الجامعات الحكومية لاعتبارها أحد أهم مصادر التوظيف حيث إنطلقت خلال هذه السنة استيعاب مجموعة خريجي أوائل حملة بك محاسبة بعدد (49) متدرّب.
- والجدول التالي يشير إلى إجمالي المتقدمين والذين تم استقطابهم وتأهيلهم في إطار مبادرة لبنة:

البيان	المستهدف	إجمالي المتقدم	السنوات	التخصص	م
لبنـة 1	66	90	2015-2012		
لبنـة 2	65	122	2017-2015	بك. محاسبة	1
لبنـة 4	45				
لبنـة 3	52	174	2017-2012	ليسانس قانون	2
لبنـة 5	50				
لبنـة 6	93	198	2020-2016	بك. إدارة أعمال	3
لبنـة 7	49	85	2020-2016	بك . محاسبة	4

مؤشرات القوى العمومية بالديوان

تعد استمرار سياسة التوظيف الرشيدة التي يتبعها الديوان جزء مهم ل تتبع الأهداف المحددة مسبقاً، والتي تمثل في إعادة التوازن لعدد من العوامل الديموغرافية ومقاييس الموارد البشرية المؤثرة على الأداء بشكل مباشر. الجداول التالية توضح الحركة الوظيفية والأثر الذي أحدثته سياسة التوظيف المنهجية التي تم متابعتها ومراقبتها بشكل دوري عن الفترة من (2015م إلى 2023م):

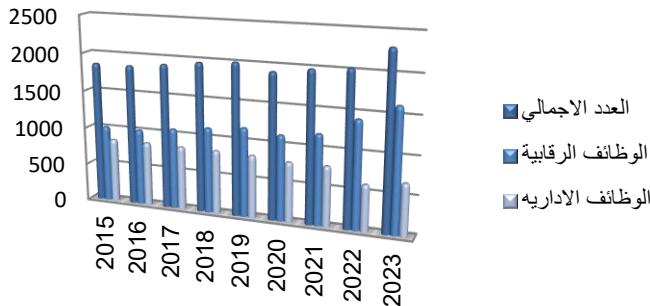
المجموع النهائي	الإجمالي		التقاعد		النقل للديوان		عقود جديدة		عدد العاملين		السنة
	في	إداري	في	إداري	في	إداري	في	إداري	في	إداري	
1858	845	1013	14	2	2	1	0	0	857	1014	2015م
1858	847	1011	5	10	4	6	3	2	845	1013	2016م
1909	839	1070	12	26	0	5	4	80	847	1011	2017م
1967	838	1129	4	8	1	1	2	66	839	1070	2018م
2002	825	1177	13	5	0	0	0	53	838	1129	2019م
1918	790	1128	43	110	8	2	0	59	825	1177	2020م
1983	792	1191	6	4	4	2	4	65	790	1128	2021م
2028	609	1419	7	2	0	2	13	107	589	1308	2022م
2305	681	1624	7	5	1	1	99	60	688	1629	2023م

- يوضح الجدول عملية الدوران الوظيفي (دوران العمل) وحركة الموظفين وتشتمل هذه الحركة الموظفين الخارجيين من المؤسسة وفق الإطار القانوني المحدد سواء بالتقاعد أو النقل أو حالات الوفاة، والموظفين الداخلين حديثاً عن طريق سياسة التوظيف التي يتبعها الديوان.

ويوضح الاتجاه الإيجابي إلى معالجة التشوّهات السابقة بالقوى العمومية من خلال المؤشرات التالية:

- استمرار ارتفاع النسبة العامة للوظائف الرقابية مقارنة بالإدارية بشكل تدريجي بعد دمج حوالي (49) موظف جدد في إطار مبادرة لبنة في نسختها السابعة لحملة

تخصيص المحاسبة خلال السنة مما ينعكس إيجابياً على التغطية لمهام الفحص والمراجعة السنوية.



المسار الاستراتيجي

في إطار متطلبات مجالات الموارد البشرية وفقاً لمتطلبات الانتوساي والمعيار رقم ٤٠، فقد عملت الإدارة خلال سنة ٢٠٢٣م على متطلبات أنظمة الموارد البشرية على النحو التالي:

الجهة المشرفة	المنفذ	البيان	م
الإدارة العامة للموارد البشرية بالمشاركة مع الوكالة الأمريكية للتنمية	خبير دولي	دليل الجداريات الوظيفية لكافة الوظائف	1
		خطة الاحتياجات من الموارد البشرية	2
		تنظيم الإدارة العامة للموارد البشرية (الاستراتيجية والهيكل التنظيمي والسميات الوظيفية)	3
		بطاقات الأوصاف الوظيفية لوظائف الإدارة العامة للموارد البشرية	4
		دليل الجداريات الوظيفية لوظائف الموارد البشرية	5
		دليل الجداريات الوظيفية للقيادات الإشرافية	6
		دليل الجداريات المؤسسية	7
		الخطة الاستراتيجية للتدريب TNA	8
		تطوير نظام الكتروني لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتدريب	9
		الخطة التشغيلية السنوية للتدريب	10
		دليل إدارة تقييم أداء الموظفين	11
		دليل التدريب والتطوير-التمكين الوظيفي	12
		دليل الحوافز والمكافآت	13
		دليل التوظيف (الداخلي -الخارجي)	14
		دليل إدارة المجالس واللجان	15

نشاط إدارة التدريب والتطوير

عملت الإدارة خلال سنة ٢٠٢٣م من خلال عدة مسارات ترتكز على الرفع من القدرات وتنمية المهارات من خلال مجموعة أنشطة تشرف عليها اللجنة العليا للتدريب وبرامج التدريب التأهيلي للمعنىين الجدد في إطار مبادرة "لبننة" والدبلومات المهنية الخارجية التي تتم في إطار مشاريع وعات التعاون الدولي، كما يتم اعتماد خطة تدريب سنوية تتضمن أنشطة خاصة بالتطوير المستمر للعاملين على مستوى جميع

الوظائف والتركيز على برامج تستهدف الأعضاء الفنيين لتعزيز قدرتهم على استيعاب أساليب جديدة والتكيف مع التطورات المستمرة في مجال العمل الرقابي.
والجدول التالي يوضح الأنشطة المنفذة خلال سنة 2023 وتصنيفها والأعداد التي تم تدريبيها:

اسم البرنامج التدريبي	نوع البرنامج	الجهة المنفذة	الفئة المستهدفة	عدد المتدربين
تأهيل الموظفين الجدد ضمن مبادرة استقطاب أولئك الجامعات الليبية	تطوير المورد البشري (الخططة الاستراتيجية للديوان)	المعهد الوطني للإدارة	الموظفين الجدد (تخصص إدارية)	93 متدرب
تأهيل الموظفين الجدد ضمن مبادرة استقطاب أولئك الجامعات الليبية	تطوير المورد البشري (الخططة الاستراتيجية للديوان)	المعهد الوطني للإدارة	الموظفين الجدد (تخصص محاسبة) احتياج فروع	49 متدرب
برنامج اللغة الإنجليزية	تطوير مهارات العاملين في مجال اللغة الإنجليزية	ادارة التدريب	المراجعين	25 متدرب
دورات التأهيلية شهادات مهنية (رقابة مالية عبر الزوم)	شهادة مراجع محترف	خارجية المجتمع العربي للمحاسبين العرب	مراجع في مشاركة	18 تحصل على الشهادة
دورات التأهيلية شهادات مهنية (رقابة التزام عبر الزوم)	شهادة مراجع محترف	خارجية المجتمع العربي للمحاسبين العرب	مراجع في مشاركة	20 تحصل على الشهادة
دورات التأهيلية شهادات مهنية (رقابة أداء عبر الزوم)	شهادة مراجع محترف	خارجية المجتمع العربي للمحاسبين العرب	مراجع في مشاركة	14 تحصل على الشهادة
دوره قصيرة في رقابة المالية	إعداد دليل مراجعة في الرقابة المالية للتنمية	الوكالة الأمريكية للتنمية	المراجعين الفنيين	15 متدرب
دوره قصيرة في رقابة الالتزام	إعداد دليل مراجعة في رقابة الالتزام	الوكالة الأمريكية للتنمية	المراجعين الفنيين	20 متدرب
دوره قصيرة في رقابة الأداء	إعداد دليل مراجعة في رقابة الأداء للتنمية	الوكالة الأمريكية للتنمية	المراجعين الفنيين	20 متدرب
دوره قصيرة في رقابة تقنية المعلومات	إعداد دليل مراجعة في الرقابة على تقنية المعلومات للتنمية	الوكالة الأمريكية للتنمية	المراجعين الفنيين	20 متدرب
دوره قصيرة خارجية بدولة تركيا	مهارات الاحتراف الوظيفي	شركة افرا	ادارة الأمن	28 متدرب
مواكبة التطورات السريعة لتحقيق الاحترافية في العمل	مهارات التخطيط الاستراتيجي للدراسات	الأكاديمية الليبية للدراسات	مراجعين	10 متدرب
دورة تعريف بالخصائص والمشاكل التي تعرّض قطاع التأمين	ادارة المخاطر	شركة بيت الخبرة	ادارة المصارف	3 متدربين

ما يخص الإجازات لسنة 2023م

بناء على القرارات الصادرة خلال السنة يوضح الجدول ما يلي:

الإجازات المحفوظة	12
ترقية تشجيعية	1
علاوة تشجيعية	2

في إطار تشجيع تنمية المهارات المعرفية للعاملين بالديوان من خلال فتح المجال أمامهم للدراسة والحصول على مستويات متقدمة فقد تمكّن عدد (15) موظف للحصول على رسالة الماجستير.

عدد المتّحصّلين على الماجستير لسنة 2023 بلغ 15 كما موضح أدناه:

الإدارة/ الفرع	الشخص
فرع طرابلس	هندسة وانشاءات
فرع طرابلس	محاسبة
فرع المرقب	محاسبة
الادارة العامة	محاسبة
فرع غربان	محاسبة
الادارة العامة	قانون
الادارة العامة	قانون
فرع ترهونة	قانون
فرع ترهونة	قانون
الادارة العامة	قانون
الادارة العامة	قانون
الادارة العامة	قانون

إدارة النشاط

تستمر إدارة النشاط في تقديم الخدمات التي من شأنها تحسين بيئة العمل للموظفين وزيادة الرضا الوظيفي داخل الديوان ومن أهم هذه الخدمات:

- الإعانت المالية للحالات المرضية.

الإعانت	عدد طلبات الإعانت	عدد الإعانت التي تم اعتمادها
585,762	91	200

- شحن بطاقات تداول المستفيدين من خدمة الدفع الإلكتروني للإدارة العامة والفروع.
 - العمل على تجهيز متطلبات برنامج التأمين الطبي.
 - المتابعة والإشراف على الوحدة الصحية المهنية بالديوان بشكل دوري وتسجيل الإجازات المرضية وإحالتها إلى إدارة شؤون العاملين.
- كما يتضح بلغت الإجازات الممنوحة خلال السنة عدد 307 إجازة بما فيها الإجازات القانونية لحالات الوضع.
- الجدول التالي يوضح عدد الإجازات المرضية المتكررة ومدى تأثيرها وفق معادلة برادفورد:

البيان	العدد
إجازات مرضية غير مؤثرة	50
إجازات مرضية ذو تأثير محدود	7
إجازات مرضية ذو تأثير ملحوظ	3
إجازات مرضية كبيرة ذو تأثير عالي	3

يتضح أنه عند احتساب عدد الإجازات المرضية المتكررة أن النسبة الأكبر كانت للإجازات المرضية غير المؤثرة الأمر الذي لا يؤثر على سير العمل.

مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية

تم إنشاء المركز بقرار من السيد رئيس الديوان رقم (365) لسنة 2014م، وقد أوكلت للمركز العديد من الاختصاصات وفق قرار رئيس الديوان رقم (334) لسنة 2021م بشأن التنظيم الداخلي للديوان، وهي على النحو التالي:

- التنسيق مع الجامعات والأكاديميات والمراكز البحثية بخصوص إجراء البحوث والدراسات في الموضوعات والمشاكل المهنية والعلمية التي ترتبط بعمل الديوان وأهدافه.
- عقد المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش أو المشاركة فيها بداخل الديوان أو خارجه مع موظفي وكافة الأطراف ذات العلاقة.
- إصدار مجلة مهنية دورية تعنى بالعمل الرقابي في كافة مجالاته المحاسبية والاقتصادية والقانونية والهندسية وغيرها.
- المساهمة مع الجهات المهنية والعلمية المختصة في تطوير مهني المحاسبة والمراجعة بما يتضمن دون أن يقتصر على تبني معايير محاسبة ومراجعة محلية، تحديث مناهج وأساليب التعليم.
- تنظيم المؤسسات والجمعيات المهنية وغيرها.
- ترجمة المقالات والأبحاث العلمية التي لها علاقة بأهداف المركز.
- إدارة المكتبة وتوثيق وحفظ البحوث والدراسات وتوفير الكتب والمراجع الأساسية والدوريات العلمية المرتبطة بالعمل الرقابي.
- أية أعمال تسند إليه من رئاسة الديوان.

أهداف المركز

يسعى المركز من خلال موارده البشرية والإمكانيات المتاحة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إجراء البحوث والدراسات واستطلاعات الرأي والمسوحات الميدانية في المجالات المتعلقة بالعمل الرقابي.
- الإسهام في برامج تطوير التعليم المحاسبي مع المؤسسات الأكademie.
- قياس القيم والمنافع من العمل الرقابي "إحداث الفارق في حياة المواطن".
- الإسهام والدعم في التحول الرقمي في الديوان خاصة وعلى مستوى الدولة بصورة عامة.
- المشاركة في استحداث آليات لتعزيز الرضا الوظيفي.
- اتصال وتواصل فعال وتعزيز الثقة بالديوان وتحسين الصورة الذهنية عنه.
- تعديل مذكرات التفاهم والعمل بها وفق ما يتطلبه عمل الديوان.
- إصدار مجلة علمية محكمة تعنى بالعمل الرقابي.
- عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل والاستفادة منها في تطوير العمل الرقابي.

- وضع آليات لحفظ البحوث والدراسات التي تناولت دور الديوان في حفظ المال العام.
- الإسهام في وضع الحلول للمشاكل الاقتصادية عموماً، والتي تواجه المؤسسات الخاضعة لرقابة الديوان خصوصاً.
- تعديل الاشتراكات في الدوريات المهنية لدى الأجهزة النظيرة.
- الإسهام في تطوير وتحديث مناهج المحاسبة في المؤسسات التعليمية وتقديم اقتراحات وتنظيم المؤسسات والجمعيات المهنية التي تهتم بمهني المحاسبة والمراجعة.

الأعمال المنجزة خلال العام 2023م

- التعاون مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأريوساي) من خلال تقييم عدد من البحوث والورقات والمقالات وقد كانت خلال العام 2023م على النحو الآتي:

العنوان	الدولة	النوع
التدقيق البيئي كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	الجزائر	محررة
إصلاح نظام المحاسبة الحكومية في الجزائر ضرورة للانتقال إلى أساس الاستحقاق	الجزائر	محررة
التدقيق الاستقصائي وتحليل البيانات	المغرب	محررة
نظرة عامة حول معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام	الأردن	محررة
تقييم المخاطر باستخدام عمليات تحليل البيانات	العراق	مترجمة
التدقيق الداخلي باستخدام عمليات تكنولوجيا المعلومات	العراق	مترجمة
اطار عمل إدارة المخاطر بالقطاع العام (جنوب إفريقيا)	العراق	مترجمة
مراجعة تكنولوجيا المعلومات (نظرة عامة على المفاهيم والضوابط)	مصر	محررة
نحو مصفوفة مقترنة لقياس الأداء التوازن لإدارة الموارد البشرية	مصر	محررة
دور الأجهزة العليا للرقابة في التحول إلى الاقتصاد الرقمي	الجزائر	محررة
دور مجلس المحاسبة بالجزائر في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام من خلال تصديق حسابات الدولة - دراسة استشرافية	الجزائر	محررة
دور مجلس المحاسبة في تقييم وتحليل النقفات الجيابية	الجزائر	محررة
دور الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في تحسين أداء التدقيق لنتائج الرقابة المالية	قطر	محررة
محددات جودة التدقيق والحلول الناجحة لها شوأدن من دول الآسيان وشمالي إفريقيا	العراق	محررة
أثر تطبيق معايير منهجة ستة سيجما "SIX SIGMA" في تحسين جودة المراجعة الداخلية	مصر	محررة
تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات للحد من مخاطر نظم المعلومات الإلكترونية	مصر	محررة
نحو رؤية جديدة لمكافحة الفساد المالي باستخدام المراجعة القضائية في البيئة المصرية	مصر	محررة
الفساد وغسل الأموال وتأثيرها على المجتمع والأقتصاد الوطني والدولي	مصر	محررة
نحو دراسة تطبيقية لمصفوفة الأداء المتوازن لإدارة الموارد البشرية على إحدى الشركات الخاضعة لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات	مصر	محررة
الرکائز الأساسية الثلاث للتحول الرقمي	مصر	مترجمة
مراجعة سلاسل الكتل : التحديات والمعرفة الأساسية المطلوبة	مصر	مترجمة

- شارك المركز في مؤتمر النظام المصري الليبي (نحو رؤية مستقبلية للتطوير) بورقة بحثية بعنوان أثر تطبيق سلسلة الكتل في تطوير أداء المصادر الإسلامية المنعقد في مدينة بنغازي خلال الفترة 13-14 أغسطس 2023م.
- أسهم المركز في عضوية هيئة تحرير مجلة الرقابة المالية الصادرة عن المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأريوساي) خلال العام 2023م وقد قدم العديد من التوصيات لتفعيل وتطوير المجلة من أهمها:

- تحديد طبيعة المنشورات في المجلة (مقال - دراسة - بحث - ورقة عملالخ)، وذلك بوضع الضوابط لكل منها.
- تطوير محتويات المجلة حتى يمكن الاستفادة القصوى منها.
- إعادة النظر في معايير اختيار المواد التي تنشر بالمجلة حسب طبيعة كل منها.
- تضمين المجلة جزء لاستعراض تجارب الدول في عمليات الرقابة وقصص النجاح.
- تعزيز الدور الاستشاري للمركز من خلال الإسهام في دراسته لعدد من المواضيع ومن أمثلتها دراسة الصعوبات التي تواجه التجهيز الاعتماد المؤسسي- والبراجي لكيات الطب من قبل الاتحاد العالمي للتعليم الطبي (WFME)، مع ملاحظة أنه تم الاعتماد خلال شهر فبراير 2024م، كما تم دراسة العرض المقدم للديوان بشأن الحكومة وتقييم الأداء في الشركات المساهمة من قبل مكتب نصر- صالح للمحاسبة والمراجعة القانونية وقد تم إبداء الرأي فيه.

أسهم المركز خلال سنة 2023 م بدعم مشاريع التخرج للطلبة، وذلك بالتنسيق وتوزيع الاستبيانات على الإدارات والمكاتب، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

ن	المؤسسة الأكademية	عنوان البحث
1	جامعة المربى كلية الاقتصاد	دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي بالمؤسسات العامة
2	الاكاديمية الليبية مدرسة العلوم الادارية والمالية	واقع محاسبة التكاليف في المصادر الليبية
3	جامعة طرابلس / كلية القانون	تحول المصادر التقليدية إلى إسلامية - دراسة في قانون المصادر وتعديلاته
4	جامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية	دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي
5	جامعة غريان / كلية المحاسبة	العوامل المؤثرة على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية السنوية
6	جامعة غريان / كلية المحاسبة	مدى إدراك مراجعو ديوان المحاسبة الليبي لرقابة الالتزام وفق متطلبات معايير الاندوساسي (دراسة ميدانية)
7	جامعة الزينونة	مدى مساهمة مبادئ الحكومة في تعزيز مصداقية التقارير المالية
8	كلية الاقتصاد والتجارة/ القره بولى	دور ديوان المحاسبة في ضبط الأداء المالي
9	الاكاديمية الليبية فرع مصراته	أثر النقاوة التنظيمية على الصياغة الاستراتيجية
10	جامعة الجفرة	دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات

- نظم مركز البحوث والدراسات بالتعاون والتنسيق مع مكتب تقنية المعلومات والمنظمة الليبية لتقنية المعلومات ورش عمل خلال الفترة من 28/9/2023م و حتى 28/9/2023م والتي استهدفت موظفي وأعضاء الديوان، وكانت الأنشطة على النحو الآتي:

- التعريف بالتشريعات المحلية والدولية فيما يتعلق بتقنية المعلومات.
- تطبيق عملي للتشريعات المحلية والمعايير الدولية.
- التحول الرقمي مفهوم وتطبيق.
- إعداد وتجهيز استراتيجيات التحول الرقمي.
- صناعة المحتوى الرقمي.
- المعايير الدولية المعتمدة عالميا في مجال تقنية المعلومات.
- الأمن السييرياني.

والجدول التالي يوضح أعداد المشاركين والإدارات والمكاتب التي استفادت من البرنامج:

نوع البرنامج	عدد المشاركين
التعريف بمفهوم التشريعات المحلية والدولية وأهميتها في مجال تقنية المعلومات	75
تطبيق عملى للتشريعات المحلية والمعايير الدولية	50
إعداد وتجهيز استراتيجيات التحول الرقمى	50
التحول الرقمى مفهوم وتطبيق	11
صناعة المحتوى الرقمى	43
سياسات أمن وسلامة المعلومات (الحماية والخصوصية)	67
المجموع	296

- قام المركز بوضع برنامج للتدريب الميداني بالتنسيق مع الجامعات والمعاهد العليا والكليات المتخصصة خلال العام 2023م، ويهدف المركز من ذلك إلى تفعيل **المسؤولية الاجتماعية وتأهيل الطلبة لسوق العمل**، وقد كانت على النحو التالي:

اسم المؤسسة الأكademية	عدد الطلبة	التخصص
جامعة الحاضرة للعلوم الإنسانية والتطبيقية	1	إدارة أعمال
كلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية / طرابلس	5	محاسبة
معهد شهداء الدامور العالى للمهن الشاملة	1	إدارة مؤسسات
معهد الشهيدة آيات الآخرين العالى للمهن الشاملة	1	تقنية معلومات
الجامعة الليبية للعلوم الإنسانية والتطبيقية	2	محاسبة
معهد الشهيدة آيات الآخرين العالى للمهن الشاملة	2	إدارة أعمال
عدد الطلبة الذين تم تدريتهم		12

- الإسهام في المؤتمر الدولي الثالث للمصارف والتأمينات والاستثمار خلال الفترة من 10-12 يناير 2023م من خلال لجنة علمية قامت بتقييم البحث والدراسات المقدمة للمؤتمر، وعلى هامش المؤتمر تم تقديم عرض مرئي في الجناح المخصص للديوان يتعلق بالقيمة المضافة من المهام الرقابية التي يقوم بها الديوان، كما تم توزيع نسخ من تقارير الديوان.

- اقتراح مواضيع لافتتاحية العدد (82) من مجلة الرقابة المالية التي تصدرها المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وقد كانت عن النحو التالي:

- الموضوع (أ) الرقابة عن أهداف التنمية المستدامة.
 - الموضوع (ب) قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة (إحداث فارق في حياة المواطن).
 - الموضوع (ج) دور البحث العلمي في مجال العمل الرقابي.
- تقديم مقترن تصور لتفعيل صفة مأمور الضبط القضائي في الديوان، وذلك في إطار التنسيق مع مكتب المخالفات المالية بالخصوص.
- تقديم مقترن بشأن إضافة أيقونات في المنظومة المستخدمة في الديوان، بالتزامن مع تفعيل التوقيع الإلكتروني للمراسلات عبر المنظومة خلال العام 2023م.
- استكمال نموذج إعداد قاعدة بيانات لحملة الماجستير والدكتوراة بالديوان كمرحلة أولى، واقتراح تعليم النموذج على مستوى الدولة من خلال أيقونة في موقع ديوان المحاسبة.
- تم اقتراح محور في المواضيع الفنية لمؤتمر (الانتوساي) الذي سيعقد في مصر سنة 2025م، وقد كان المحور بعنوان (الرقابة على برامج وسياسات الحكومة في

- الكوارث والأزمات وفقاً لمعايير الانتساي (5500 - 5520 - 5530 - 5540)، كما تم الموافقة على الإسهام في إعداد الوثيقة الختامية.
- قام المركز بالإسهام مع المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في مشروع تطوير قانون النظام المالي للدولة، والتشريعات واللوائح المرتبطة به، وذلك في إطار تعديل مذكرة التفاهم بين المؤسستين.
- تم عقد ورشة عمل داخل الديوان بعنوان ضمان الجودة (المفاهيم والأفاق المستقبلية) وذلك يوم الثلاثاء 26/12/2023م لترسيخ مفاهيم الجودة والوفاء بمتطلباتها.
- التنسيق مع مكتب تقنية المعلومات لاستحداث مكتبة إلكترونية خاصة بالعمل الرقابي وربطها مع مجموعة من قواعد البيانات العلمية للجامعات المحلية والدولية ومراكز البحث.
- إجراء العديد من البحوث وورقات العمل تتعلق بالعمل الرقابي من قبل موظفي المركز، وقد كانت في الموضوعات التالية:
- مقترن تقرير المواطن من واقع التقرير السنوي للديوان لسنة 2021م.
 - دراسة إيرادات ومصروفات الدولة خلال السنوات من 2015 إلى 2021م.
 - الرقابة في مناخ صعب ومعقد تجربة ديوان المحاسبة الليبي.
 - دور المحاسبة والمراجعة الجنائية في المنشآت وحالات الغش والفساد والاحتيال المالي.
 - رقابة ديوان المحاسبة على المنظومات وأمن المعلومات (الواقع والأفاق).
 - الرقابة على برامج وسياسات الحكومة في الكوارث وفقاً لمعايير الانتساي (5540 - 5530 - 5520 - 5510 - 5500).
- الإعداد والتنسيق وعقد الاجتماع الأول مع منظمات المجتمع المدني في إطار التواصل مع أصحاب المصلحة وذلك يوم 16/3/2023م.
- الاجتماع مع المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي لمناقشة استراتيجية تطوير قطاعي النفط والكهرباء المعدة من قبل المجلس.
- دراسة التشريعات المنظمة للتأمين الصحي والاطلاع على تجارب الدول بخصوص التأمين الصحي وتقديم مقترن وتحفظاته.

مكتب تقنية المعلومات

في ظل التطور المتتسارع في تكنولوجيا المعلومات، والتحول الرقمي في كافة المجالات حول العالم، وتجسيداً لمسعى تعليمي الرقمنة في جميع المرافق الحكومية، سعى الديوان لمواكبة هذا التطور والعمل على تطوير أدائه المؤسسي – والرقابي، وتحسين بيئة عمله الرقمية بما يخدم سير العمل داخل المؤسسة تحت إشراف مكتب تقنية المعلومات باعتباره الوحدة المسئولة عن تنفيذ خطط التحول الرقمي، وذلك من خلال خطيته التشغيلية للعام 2023م، والتي استهدفت عدد من البرامج والمشاريع، التي أسهمت بشكل فعال في خلق بيئة رقمية تهدف إلى تعزيز مخرجات الديوان، وتتوافق مع رؤيته وأهدافه الاستراتيجية.

مجالات التطوير التقني

تمحورت مجالات التطوير التقني المنفذة خلال العام 2023م، فيما يلي:

- تطوير البنية التحتية الرقمية.
- تطوير التطبيقات والمنصات الإلكترونية.
- إعداد السياسات وضوابط حوكمة تقنية المعلومات
- الإسهام في تعزيز الثقافة والتوعية الرقمية للكوادر البشرية.

تفعيل نظام التوقيع الإلكتروني

في إطار العمل على تحقيق استراتيجية التحول الرقمي للديوان فقد باشر الديوان في اعتنام التوقيع الإلكتروني في تنفيذ المراسلات الداخلية، وذلك من خلال تطوير التطبيق الخاص بالتوقيع الإلكتروني بهدف تبسيط الدورة المستندية وتحسين الأداء وتقليل التكليف حيث بلغ عدد المراسلات الموقعة إلكترونياً خلال الفترة من 01-01-2023 وحتى 31-12-2023 عدد (15449) مراسلة على مستوى رئاسة الديوان والإدارات والمكاتب العامة.

تطوير بوابة الإلكترونية الموحدة

قام ديوان المحاسبة بتطوير بوابته الإلكترونية الداخلية، وذلك بإضافة مجموعة جديدة من المنظومات ضمن البوابة بهدف تحسين جودة وكفاءة العمل وتسهيل إدارة ومتابعة الإجراءات والعمليات الداخلية المتعلقة بالعمل المؤسسي – والرقمي، حيث تم خلال سنة 2023م العمل على تطوير خدمات إلكترونية جديدة ضمن البوابة ومن بينها:

- تطوير المنظومة الإلكترونية للجرد السنوي للديوان، والتي تعنى بتوثيق وإدارة ومتابعة الأصول الثابتة والمنقولة للديوان، حيث يتم الاستناد عليها في تنفيذ أعمال الجرد السنوي للديوان.
- تطوير المنظومة الإلكترونية لإدارة ملف الرعاية الصحية بالديوان، والتي تسهل إدارة ومتابعة الخدمات العلاجية والإعانات المالية المقدمة للأعضاء وموظفي الديوان.
- تطوير منظومة إدارة الاجتماعات، والتي تعنى بإدارة وتنظيم الاجتماعات والمواعيد لرئاسة الديوان والمدراء العامون والمكاتب.
- تطوير النظام الإلكتروني للعمل الإضافي، والذي يوفر أدوات إلكترونية لإدارة ومتابعة العمل الإضافي لأعضاء وموظفي الديوان.

ضوابط حوكمة تقنية المعلومات

- إعداد سياسات الحوكمة تقنية المعلومات.
- إعداد سياسة الأمن السيبراني.
- إعداد ضوابط ونماذج العمل المتعلقة بضوابط الوصول والاستخدام للمنظومات والتطبيقات الإلكترونية.

- تفعيل أدوات المتابعة والمراقبة (Audit Trail) على حركات المستخدمين داخل التطبيقات والمنصات الإلكترونية لضمان الوصول الغير مصرح به.

الإسهام في تعزيز الثقافة والتوعية الرقمية للكوادر البشرية بالديوان

في إطار الجهود المتضامنة نحو تحقيق العاملين في مجال تقنية المعلومات والتحول الرقمي، وفي إطار اتفاقية التفاهم مع المنظمة الليبية لتقنية المعلومات، قام الديوان خلال العام 2023 بتنفيذ عدد من ورش العمل والدورات التدريبية والتوعوية في مجال التحول الرقمي والتقنيات الحديثة ومن بين الأنشطة ما يلي:

- التعريف بالتشريعات والمعايير الدولية والمحلية في مجال تقنية المعلومات.
- التعريف بسياسات أمن وسلامة المعلومات (الحماية والخصوصية).
- الرفع من كفاءة ومهارات المراجعين في تحليل البيانات الإلكترونية.
- دعم الديوان في تنفيذ خطة التحول الرقمي.

المشاريع المستقبلية

يسعى الديوان إلى النمو والتحول الرقمي التدريجي، وذلك من خلال خطته الاستراتيجية للتحول الرقمي (2023-2026)، والتي تستهدف مجموعة من المشاريع والبرامج الرقمية ومن هذه المشاريع والبرامج ما يلي:

- تبني نظام إلكتروني مؤسسي—موحد (ERP-SYSTEM) لميكنة كافة الأعمال والعمليات المؤسساتية.
- تطوير نظام إلكتروني متكامل لإدارة ومتابعة المهام الرقابية (Audit management system)
- استكمال خطط الربط الشبكي لكافة فروع الديوان، وتوحيد الأنظمة الإلكترونية على مستوى الديوان وفروعه.
- الانتقال إلى الحوسبة السحابية بهدف تقليل التكاليف، وتوسيع نطاق العمل والأمان والحماية للبيانات.

مكتب ضمان الجودة

أقرت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة INTOSAI في مبادئها الأساسية، ما تحظى به مسألة الجودة في العمل الرقابي من أهمية بالغة، والدور الذي يؤديه ضمان الجودة في تحقيقها، وتماشياً مع هذه المبادئ تم إعادة هيكلة مكتب ضمان الجودة بموجب قرار السيد رئيس الديوان رقم 645 لسنة 2023 في إطار عملية تطويرية تستهدف تعزيز نظام الجودة على المستويين الرقابي والمؤسسي. وإدارة مخاطر الأداء على مستوى ديوان المحاسبة.

وتماشياً مع ذلك فقد انتهج مكتب ضمان الجودة عدة مسارات ترتكز على:

- تنفيذ إجراءات لدعم نظام رقابة الجودة من خلال دراسة واعتماد عدد من أدلة العمل الرقابي، حيث تم خلال سنة 2023م استكمال دراسة الأدلة الرقابية التالية وإحالتها للاعتماد بشكلها النهائي:

رقم	اسم الدليل	جهة الأعداد
1	دليل الرقابة المالية	مشروع التعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية
2	دليل رقابة الالتزام	مشروع التعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية
3	دليل رقابة الأداء	مشروع التعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية
4	دليل الرقابة على البلديات	مشروع التعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية
5	دليل الرقابة على الحساب الختامي	مكتب نصر صالح للمحاسبة والمراجعة

- إجراء مراجعات ضمان جودة على المستوى المؤسسي - حيث تم تنفيذ مهمة مراجعة ضمان جودة حول مدى الالتزام باستخدام دليل إجراءات المهام الرقابية الصادر بموجب قرار السيد رئيس الديوان رقم 29 لسنة 2019 والخطة التشغيلية لسنة 2021-2022م وتم اعتماد النتائج من رئاسة الديوان.

- دراسة المراسلات المحالة للمكتب خلال سنة 2023م، والتي بلغ عددها 567 مراسلة جزء منها ذو علاقة بالدور الاستشاري للمكتب وتقديم آراء فنية تدعم قرارات رئاسة الديوان في موضوعات متخصصة.

- توقيع المكتب إعداد خطة المهام الرقابية للديوان عن سنة " 2023-2024 " ومتابعة تنفيذها حتى صدور قرار إعادة هيكلة مكتب ضمان الجودة بتاريخ 13-9-2023م في إطار تطوير أنشطة التخطيط الرقابي والمؤسسي - وضمان الجودة على مستوى الديوان.

مكتب التعاون الدولي

شهد التعاون الدولي لديوان المحاسبة خلال عام 2023م العديد من التطور في العلاقات الدولية، وذلك من خلال المشاركة في العديد من المؤتمرات والدورات التدريبية والمحافل الدولية، وقد كان حضور الديوان بارزاً من خلال مشاركته في كافة الدورات التدريبية التي نظمتها الأمانة العامة للأريوساي، وكذلك حضور اجتماعات اللجان الفرعية للمنظمات الإقليمية والدولية.

التعاون الدولي على المستوى العربي (الأريوساي)

شهدت العلاقات الدولية على مستوى المجموعة العربية تطوراً خلال عام 2023م من خلال المشاركات الفاعلة في العديد من نشاطات منظمة الأريوساي:

- شارك ديوان المحاسبة في كافة الدورات التدريبية وورش العمل التي نظمتها منظمة الأريوساي خلال عام 2023م.

- شارك ديوان المحاسبة في اجتماعات اللجان الفرعية لمنظمة الأريوساي خلال سنة 2023م:

- اجتماعات لجنة المخطط الاستراتيجي.
- اجتماعات لجنة تحرير مجلة الرقابة المالية.
- اجتماعات لجنة الرقابة على تقنية المعلومات.

- اجتماعات لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.
- اجتماعات لجنة فريق عمل إعادة النظر في هيكلية لجان المنظمة.
- عقد اجتماعات مع محكمة الحسابات التونسية لتفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين الجهازين بشأن تنفيذ دورة تدريبية لصالح الإدارة العامة للرقابة على قطاع الحكم المحلي.

التعاون الدولي على المستوى الإقليمي (الأفروسي) (الأفروسي)

تطور العلاقات الدولية على المستوى الإقليمي (منظمة الأفروسي) وذلك من خلال الآتي:

- التنسيق لعقد اجتماع بطرابلس للتحضير لاجتماع المجلس التنفيذي 59 لمنظمة الأفروسي، واجتماع الجمعية العامة 16 للمنظمة المزمع عقدهما بطرابلس خلال عام 2024م.
- عقد اجتماع عن بعد ضم عدد من رؤساء الأجهزة لعليا للرقابة بالأفروسي لمناقشة ترتيبات انعقاد المجلس التنفيذي 59 للمنظمة وحضره عدد 7 رؤساء أجهزة أعضاء بالإضافة إلى الأمانة العامة للمنظمة.
- تنظيم اجتماع المجلس التنفيذي 59 لمنظمة الأفروسي خلال فبراير 2024 بمدينة ياوندي بالكاميرون.
- تنظيم وعقد اجتماع اللجان الفنية بمنظمة الأفروسي، وذلك على هامش اجتماع المجلس التنفيذي 59 للمنظمة.
- تنظيم وعقد اجتماع التخطيط لمنظمة الأفروسي وذلك على هامش اجتماع المجلس التنفيذي للمنظمة.
- مشاركة بفريق فني لمراجعة حسابات الاتحاد الأفريقي عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2023.
- مشاركة بفريق فني لمراجعة حسابات منظمة الكوميسا للسنة المالية 2022م والتي تم مراجعة حساباتها خلال عام 2023م.
- مشاركة في اجتماعات لجنة بناء القدرات بمنظمة الأفروسي خلال عام 2023.

التعاون الدولي على المستوى العالمي (الانتوساي - المنظمات الدولية)

تطور عمل مكتب التعاون الدولي على الصعيد الدولي من خلال المشاركة في العديد من المحافل الدولية، وحضور المؤتمرات وورش العمل على الصعيد الدولي:

- استمر ديوان المحاسبة الليبي بالمشاركة في اجتماعات البنك الدولي، والتي كان جلها اجتماعات فنية تمحور حول الميزانية العامة والترتيبات المالية والتي شاركت فيها العديد من مؤسسات الدولة ذات العلاقة بالميزانية العامة (ديوان المحاسبة - المصرف المركزي - وزارة المالية).
- مشاركة الديوان في ندوة IDI حول حوار قادة الأجهزة العليا للرقابة وأصحاب المصلحة حول استقلالية الأجهزة العليا للرقابة.
- المشاركة في منصة IDI للدعم التعليمي والرقيبي المتكامل.

- البدء في تنفيذ المنحة المقدمة من الوكالة الألمانية (GIZ).
- حضور كافة الدورات التدريبية وورش العمل التي تنظمها محكمة الحسابات الهولندية في إطار تنفيذ اتفاقية شراكة 2.
- المشاركة في الدورات التدريبية التي نظمها صندوق النقد الدولي في إطار إصلاح المالية العامة والنظام المالي.
- المشاركة في ورش العمل والدورات التدريبية التي نظمها المصرف الأفريقي للتنمية.

اتفاقيات التعاون على المستوى العربي / الدولي

- توقيع اتفاقية تفاهم مع الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) لتطوير العمل الرقابي للديوان.
- الاستمرار في تنفيذ بنود اتفاقية التفاهم الموقعة مع الوكالة الأمريكية للتنمية (USIAD).
- الاستمرار في تنفيذ بنود اتفاقية التفاهم الموقعة مع محكمة الحسابات الهولندية ضمن برنامج شراكة.

الخاتمة

في الختام، يظل هذا العمل جهداً إنسانياً متواضعاً يحتمل الخطأ والنسayan، والديوان إذ يضعه بين يدي المجتمع وسلطات الدولة ليكون عوناً في الإصلاح، ودافعاً للمضي. قدما نحو التنمية والتطوير، يأمل أن يكون قد وفق في إنجاز جزء من مهامه التنظيمية والرقابية خلال هذا العام الصعب، ويؤكد على الاستمرار في ذات السياسات التي ألزم نفسه بها في تنفيذ خططه ورؤيته، وذلك من خلال الإصلاحات الداخلية وممارسة المهام الرقابية بكفاءة وفاعلية واقتصاد، ويتمى من الله أن يصدر التقرير التالي والبلاد في أحسن حالٍ، وأن يعم الأمن والاستقرار ربوع الوطن، وأن ينعم الشعب الليبي بخيراته ومقدراته بعيداً عن المنغصات، وتحقيق التنمية والرخاء التي يطمح إليها.

حفظ الله وطننا

والسلام عليكم

